



American University of Beirut  
**University Libraries**



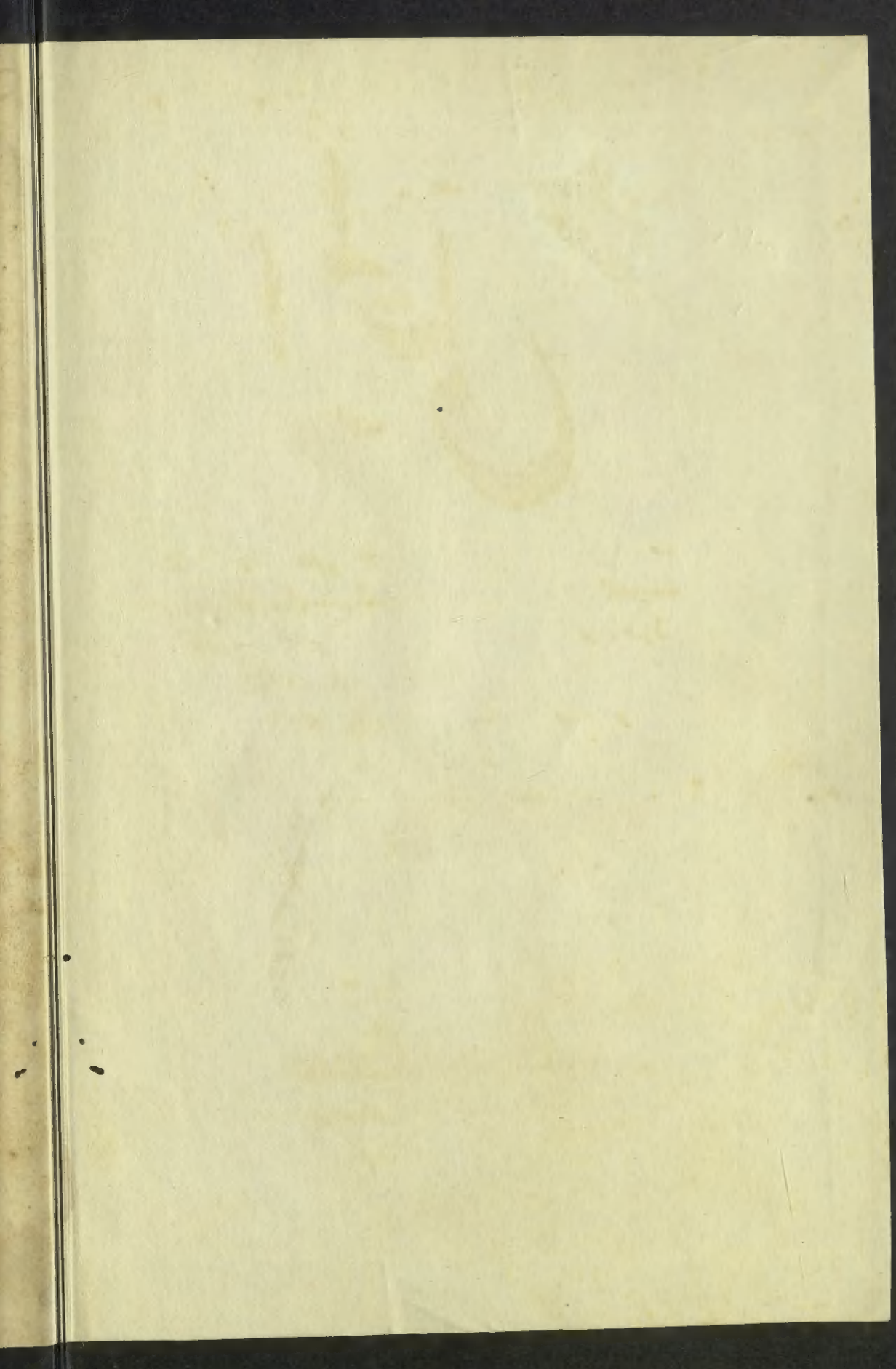
Donated by  
**Mufti Sheikh Hassan  
Khaled**

AUB. LIBRARY

٥٢٧  
١

توليد جامع الدرر  
تلفون ٢٢١٨٧







المحلى

الجزء التاسع

إدارة الطباعة المنيرة

لصاحبها و مدها محمد بن عبد الله بن الدمشقي

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الازهر درب الاتراك رقم ١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥٠٨ مَسْأَلَةٌ والشركة . والاقالة . والتولية كلها يوع مبتدأة لا يجوز في شيء منها الا ما يجوز في سائر اليع ولا تحاش شيئا وهو قول الشافعي . وأصحابنا في الشركة . والتولية وقالوا : الاقالة فسخ بيع وليست بيعا ، وقال ربيعة . ومالك : كل ما لا يجوز فيه البيع قبل القبض أو قبل الاكتيال فانه لا بأس فيه بالشركة . والتولية . والاقالة قبل القبض وقبل الاكتيال ، وروى هذا عن الحسن في التولية فقط . واحتجوا بما رويناه من طريق عبد الرزاق قال ابن جريج : أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال حديثا مستفاضاً في المدينة : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه الا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقيله . وقال مالك . ان أهل العلم اجتمع رأيهم على أنه لا بأس بالشركة . والاقالة . والتولية في الطعام وغيره . - يعني قبل القبض - . قال أبو محمد : وما نعلم روى هذا الا عن ربيعة . وعن طاوس فقط ، وقوله عن الحسن في التولية قد جاء عنه خلافا .

قال علي : أما خبر ربيعة فهو رسل ولا حجة في مرسل ولو استند (١) لسارنا الى الأخذ به ولو كانت استفاضته عن أصل صحيح لكان الزهري أولى بأن يعرف ذلك من ربيعة فينبهنا في هذا الباب بون بعيد والزهري مخالف له في ذلك . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : التولية يبيع في الطعام وغيره ، وبه الى معمر عن أيوب السخيتاني قال : قال ابن سيرين : لا تولية حتى يقبض ويكال . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح قال : سألت الحسن عن الرجل يشتري الطعام فيؤليه الرجل ؟ قال : ليس له أن يوليه حتى يقبضه فقال له عبد الملك بن الشعشاع : يا أبا سعيد أبرايك تقوله ؟ قال : لا أقوله برأى ولكننا أخذناه عن سلفنا . وأصحابنا .

قال علي : سلف الحسن هم الصحابة رضي الله عنهم أدرك منهم خمسةائة صاحب وأكثر وغزاهم مئتين منهم ، وأصحابه هم أكابر التابعين فلو أقدم أمرؤ على دعوى الاجماع



هنا المكان اصح من الاجماع الذي ذكره مالك بلا شك . ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن زكريا بن أبي زائدة . وفطربن خليفة قال زكريا : عن الشعبي وقال فطر : عن الحكم ثم اتفق الشعبي . والحكم على أن التولية يبيع قال سفيان : ونحن نقول : والشركة يبيع ولا يشرك حتى يقبض ؛ فهو لاء الصحابة . والتابعون كما ترى .

**قال أبو محمد :** الشركة والتولية انما هو نقل ملك المرء عينا ما صح ملكه لها أو بعض عين ما صح ملكه لها إلى ملك غيره بضمن مسمى وهذا هو البيع نفسه ليست هذه الصفة البتة الالبيع ولا يكون بيع أصلا الا بهذه الصفة فصح أنهما (١) يبيع صحيح وهم لا يخالفون في أنه لا يجوز فيهما الا ما يجوز في البيع الا فيما ذكرنا ههنا فقط وهذا تخصيص بلا برهان ، وأما الخفيفون فانهم يقولون : بالمرسل ونقضوا ههنا أصلهم فتر كرا مرسل ربعة الذي ذكرناه وما نعلم المالكين احتجوا بغير ما ذكرنا الا أن بعضهم قال . الشركة . والتولية . والاقالة معروف قتلنا : فكان ماذا ؟ والبيع أيضا معروف وما عهدنا المعروف تباع فيه محرمات ولو كان ذلك لكان منكرا لا معروفا ، وستكلم ان شاء الله تعالى في الاقالة اثر هذه المسألة في مسألة مفردة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

**١٥٠٩ مسألة** وأما الاقالة فقد صح عن رسول الله ﷺ الخض عليها . رويان من طريق أبي داود ناجي بن معين نا حفص - هو ابن غياث - عن الأعمش عن أنى صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من أقال نادما (٢) أقاله الله عشرته » وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : ليست يباعا انما هي فسخ بيع ، وقال أبو يوسف : هي بعد القبض يبيع وقبل القبض فسخ بيع ، وروي عن مالك أنها يبيع ، وروي عنه ما يدل على أنها فسخ بيع ، فاما تقسيم أنى يوسف فدعوى بلا برهان وتقسيم بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل ، وأما من قال : ليست يباعا فانهم احتجوا أن رسول الله ﷺ سماها باسم الاقالة واتبعه المسلمون على ذلك ولم يسمها عليه السلام يباعا والتسمية في الدين لا تؤخذ الا عنه عليه السلام ، فلا يجوز أن تسمى يباعا لانه عليه السلام لم يسمها هذا الاسم ، وقالوا : قد صح الاجماع على جواز الاقالة في السلم : والبيع قبل القبض لا يجوز فصح أنها ليست يباعا مانع لهم حجة غير هاتين .

**قال أبو محمد :** احتجاجهم بالتسمية من النبي ﷺ فقولهم حق إلا أننا نسلم لهم أنه عليه السلام سمي اقالة فعل من باع من آخر يباعا ثم استقاله فيه فرد اليه ما ابتاع منه وأخذ ثمنه منه وأنه عليه السلام لم يسم ذلك يباعا ولا يجلون هذا أبدا في رواية صحيحة .

(١) في النسخة رقم ١٦٦ (٢) في سنن أبي داود من أقال مسلما وروى الحديث أيضا ابن ماجه في سننه بإسناد  
« أقاله الله » ثمرته يوم القيامة » وعشرته خطبته



ولاسقيمة ، وهذا الخبر المرسل من طريق ربيعة لوشدا أن تستدل منه بان الاقالة بيع  
لفعلنا لانه فيه النهى عن البيع قبل القبض الامن اشرك . أوولى . أوأقال فهذا ظاهر أنها  
بيوع مستثناة من جملة البيوع ، وأما الخبر الصحيح الذى ذكرنا فانما فيه الحض  
على الاقالة فقط ، والاقالة تكون فى غير البيع لكن فى الهبة ونحو ذلك ، ولا فيه أيضا  
أن الاقالة لا تسمى بيعا ولا لها حكم البيع فبطل ما صدروا به من هذا الاحتجاج الصحيح  
أصله الموضوع فى غير موضعه ، وأما دعواهم الاجماع على جواز الاقالة فى السلم قبل  
القبض فباطل وإقدام على الدعوى على الأمة وما وقع (١) الاجماع قط (٢) على جواز  
السلم فكيف على الاقالة فيه ، وقد رويناه عن عبد الله بن عمرو . وعبد الله بن عمر . والحسن .  
وجابر بن زيد . وشريح . والشعبي . والنخعي . وابن المسيب . وعبد الله بن معقل .  
وطاوس . ومحمد بن على بن الحسن . وأبى سلمة بن عبد الرحمن . ومجاهد . وسعيد بن جبير .  
وسالم بن عبد الله . والقاسم بن محمد . وعمرو بن الحارث أخى أم المؤمنين جويرية أنهم  
منعوا من أخذ بعض السلم والاقالة فى بعضه فابن الاجماع ؟ فليت شعرى هل تقرؤا جميع  
الصحابة أولهم عن آخرهم حتى أيقنوا بأنهم أجمعوا على ذلك ؟ أم تقرؤا جميع علماء التابعين  
من أقصى خراسان إلى الأندلس فما بين ذلك كذلك ، ثم لو صح لهم هذا وهو لا يصح أبدا  
فما يختلف مسلمان فى أن من الجن قوما يحبوا رسول الله ﷺ وآمنوا به ومن أنكر هذا  
فهو كافر لتكذيبه القرآن فلا وتلك الجن من الحق ووجوب التعظيم منا ومن منزلة العلم .  
والدين ما لساير الصحابة رضى الله عنهم هذا ما لا شك فيه عند مسلم فمن له باجماعهم على ذلك ؟  
ورحم الله أحمد بن حنبل فلقد صدق إذ يقول : من يدعى الاجماع فقد كذب ما ربه لعل  
الناس يختلفوا لكن ليقول : لا أعلم خلافا هذه أخبار المريسي . والاصم .

**قال أبو محمد :** لاتحل دعوى الاجماع الا فى موضعين ، أحدهما ما يتقن أن جميع  
الصحابة رضى الله عنهم عرفوه بنقل صحيح عنهم وأقربا به ، والثانى ما يكون من مخالفه  
كافرا خارجا عن الاسلام كشهادة أن لا إله الا الله . وأن محمدا رسول الله . وصيام  
رمضان . وحج البيت . والايمان بالقرآن . والصلوات الخمس . وحمل الزكاة .  
والطهارة للصلاة . ومن الجنابة . وتحريم الميتة . والتحذير . والدم ، وما كان من  
هذا الصنف فقط ، ثم لو صح لهم ما ادعوه من الاجماع على جواز الاقالة فى السلم لكان  
بيعا مستثنى بالاجماع من جملة البيوع فكيف وقد صح عن ابن عباس ما يدل على المنع من  
الاقالة فى السلم . رويناه من طريق سعيد بن منصور ناسفان . هو ابن عيينة . عن عمرو

ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : اذا أسلفت في شيء الى أجل مسمى جاء ذلك الأجل ولم تجد الذي أسلفت فيه فخذ عرضا بانقص ولا تربح مرتين ولم يفت بالاقالة . قال علي : ولا تجوز الاقالة في السلم لانه يبيع ما ليس عندك ويبيع غرر ويبيع ما لم يقبض . ويبيع مجهول لا يندري أيما في العالم هو ، وهذا هو أكل المال بالباطل . اذ لم يأت بجوازه نص فيستثنيه من جملة هذه المحرمات فانما الحكم فيمن لم يجد ما أسلف فيه أن يصبر حتى يوجد أو يأخذ منه قصاصا ومعاقبة ما اتفقا عليه وتراضيا به قيمة ما وجب له عنده لقول الله تعالى : ( والمحرمات قصاص ) وحرمة المال حرمة محرمة يجب أن يقتصر منها فان أراد الاحسان اليه فله ان يبرئه من كل ماله عنده أو يأخذ بعض ماله عنده أو يبرئه بما شاء منه ويتصدق به عليه كما أمر رسول الله ﷺ في المفلس اذا قال : « تصدقوا عليه » ثم قال عليه السلام : « خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » وقد ذكرناه باسناده في التفليس ، وفي الجوائح من كتابنا هذا .

**قال ابو محمد :** فاذا بطل كل ما احتجوا به فلنقل على تصحيح قولنا بعون الله تعالى ، فنقول وبه تعالى تنأيد : ان الاقالة لو كانت فسخ يبيع لما جازت الإبرء عين الثمن نفسه لا بغيره ولا بدله (١) كما قال ابن سيرين كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن حبيب كنا نختلف الى السواد في الطعام وهو كداس قد حصد فنشتريه منهم الكبر بكذا وكذا ونقد أموالنا فاذا أذن لهم العمال في الدراس فنهم من يفي لنا بما سمي لنا ، ومنهم من يزعم أنه نقص طعامه فيطلب اليها أن نرتجع بقدر ما نقص رءوس أموالنا فسألت الحسن عن ذلك ؟ فكرهه إلا أن يستوفي ما سمي لنا أو نرتجع أموالنا كلها ، وسألت ابن سيرين ؟ فقال : ان كانت دراهمك باعيانها فلا بأس ، وسألت عطاء ؟ فقال : ما أراك الا قد رفقت (٢) وأحسنتم اليه .

**قال ابو محمد :** هذه صفة الفسخ ثم نرجع فنقول : ان البيع عقد صحيح بالقرآن . والسنن . والاجماع المتيقن المقطوع به من كل مسلم (٣) على أديم الأرض كان أو هو كائن فاذ هو كذلك باليقين لا بالدعوى الكاذبة فلا يحل فسخ عقد صححه الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ إلا بنص آخر ولا نص في جواز فسخه بمطابقة بتراضيهما إلا فيما جاء نص بفسخه كالشفعة وما فيه الخيار بالنص فاذا كان كذلك ولم يكن بين من أجاز الفسخ نص أصلا فقد صح أن الاقالة يبيع من البيوع بتراضيهما يجوز فيها ما يجوز في البيوع ويحرم فيها ما يحرم في البيوع ، ومن رأى أن الاقالة فسخ يبيع لزمه أن

(١) في النسخة رقم ١٤ (لا بغيره بدله) (٢) في النسخة رقم ١٦ وقت (٣) في النسخة رقم ١٦ على كل مسلم



لا يميزها بأكثر مما وقع به البيع لان الزيادة اذ لم تكن بيعا فهو أكل مال بالباطل ، وأما من رآها بيعا فانه يميزها بأكثر مما وقع به البيع أولا وباقل وبغير ما وقع به البيع وحالا . وفي الذمة . والى أجل فيما يجوز فيه الأجل ، وبهذا نأخذ وبالله تعالى التوفيق .

**١٥١٠ مسألة** ولا يحل بيع دين يكون لانسان على غيره لا بنقد . ولا بدين . لا بعين ولا بعرض كان بيئته أو مقراه أولم يكن كل ذلك باطل ؛ ووجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال أن يتناع في ذمته عن شاة ما شاء مما يجوز بيعه ثم اذا تم البيع بالفرق أو التخيير ثم يحيله بالثمن على الذي له عنده الدين فهذا حسن .

برهان ذلك أنه بيع مجهول وما لا يدري عينه . وهذا هو أكل مال بالباطل ، وهو قول الشافعي . وروينا من طريق وكيع نازك ريان أبي زائدة قال : سئل الشعبي عن اشترى صكافيه ثلاثة دنائير بثوب ؟ قال : لا يصلح ، قال وكيع : وحدثنا سفيان عن عبد الله ابن أبي السفر عن الشعبي قال : هو غرر ، وقال مالك : ان كان مقرا بما عليه جاز يبيعه بعرض نقدا فان لم يكن مقرا لم يجز بيعه كانت عليه بيئته أولم تكن لأنه شراء خصومة .

قال علي : وهذا لا شيء . لأنه وان أقر اليوم فيمكن (١) أن ينكر غدا فيرجع الأمر الى البيئته باقراره فيحصل على شراء خصومة ولا فرق ، واحتج المحيزون له بما روينا من طريق عبد الرزاق نا الأسلي أخبرني عبدالله بن أبي بكر عن عمر بن عبد العزيز . أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة في الدين وهو الرجل يكون له الدين على رجل فيبيعه فيكون صاحب الدين أحق به . قال عبد الرزاق : وحدثنا معمر عن رجل من قریش أن عمر ابن عبد العزيز قضى في مكاتب اشترى ما عليه بعرض فجعل المكاتب أولى بنفسه ثم قال : ان رسول الله ﷺ قال : من ابتاع ديننا على رجل فصاحب الدين أولى إذا أدى مثل الذي أدى صاحبه . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن له دين فابتاع به غلاما ؟ قال : لا بأس به .

**قال أبو محمد** : حدثنا عمر بن عبد العزيز مرسلان ، أحدهما عن الأسلي . وهو ابراهيم بن أبي يحيى . وهو متروك متهم ، والآخر أيضا عن لم يسم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا مما ترك فيه الشافعيون صاحبنا لا يعرف له مخالف منهم ، ولا حجة للمالكين في هذين الخبرين . ولا في خبر جابر لأنه ليس في شيء منها أنه كان باقرار دون بيئته فهم مخالفون لعموم الخبر وبالله تعالى التوفيق .

**١٥١١ مسألة** ولا يحل بيع الماء بوجه من الوجوه لافي ساقية ولا من نهر

(١) في النسخة رقم ١٤ (فقد يمكن)



أومن عين (١) ولا من بئر . ولا في بئر . ولا في صهر يج . ولا مجموعا في قرية . ولا في  
 انا . لكن من باع حصته من عنصر الماء ، ومن جزه مسمى (٢) منها أو باع البئر كلها  
 أو جزه . مسمى منها أو باع الساقية كلها أو الجزه المسمى منها جاز ذلك وكان الماء بيعا له ،  
 ولا يملك أحد الماء الجاري الا مادام في ساقيته ونهره فاذا فارقه ما بطل ملكه عنه وصار  
 لمن صار في أرضه وهكذا أبدا فمن اضطر الى ماء لسقيه أو لحاجته فالواجب أن يعامل على  
 سوقه اليه أو على صبه عنده في نائه على سبيل الاجارة فقط ، وكذلك من كان معاشه  
 من الماء فالواجب عليه أن يعامل أيضا على صبه أو جلبه كذلك فقط ، ومن ملك بئر انحفه فهو  
 أحق بمائها مادام محتاجا اليه فان فضل عنه ما لا يحتاج اليه لم يحل له منعه عن يحتاج اليه ،  
 وكذلك فضل النهر . والساقية ولا فرق .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن عثمان التوفلي نا أبو عاصم الضحاك  
 ابن محمد نا ابن جريج نا خبرني زياد بن سعد نا خبرني هلال بن أسامة نا أباسلة بن عبد الرحمن  
 أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : لا يباع فضل الماء ليعا به  
 الكلاء (٣) . حدثنا حماد نا عباس نا أصبغ نا محمد بن عبد الملك نا أيمن نا أحمد بن زهير نا حرب  
 نا أبي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار نا خبره أبو المنهال نا اياس بن عبد المزن نا قال  
 لرجل : لا تبع الماء فان رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء . ومن طريق ابن أبي شيبة نا سفيان  
 ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال نا سمعت اياس بن عبد المزن - ورأى أناسا  
 يبيعون الماء - فقال : لا تبيعوا الماء فان سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يباع الماء .  
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون نا ابن اسحاق عن محمد بن عبد الرحمن عن  
 أمه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : نهى رسول الله ﷺ أن يمنع نفع (٤)  
 البئر - يعني فضل الماء - هكذا في الحديث تفسيره . وروينا أيضا مسندا من طريق  
 جابر . فهو لا . أربعة من الصحابة رضي الله عنهم فهو قل تواتر لا تحل مخالفته ، وأما من  
 قال بذلك فقد ذكرناه آنفا عن اياس بن عبد من فتياه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا  
 المسعودي - هو أبو عميس - عن عمران بن عمير قال : منعى جاري فضل مائه فسألت عبيد  
 الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ؟ فقال : سمعت أبا هريرة يقول : لا يحل بيع فضل الماء .  
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا زهير عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن  
 أبيه عن جده أن غلاما لهم باع فضل ماء لهم من عين بعشرين ألفا فقال له عبد الله بن عمرو  
 ابن العاص : لا تبعه فانه لا يحل بيعه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن زكريا نا أبي زائدة

(١) في النسخة رقم ٤٤ الا في ساقية من نهر أو من عين (٢) في النسخة رقم ١٤ جزه مسمى (٣) هو

محمّد مسلم ج ١ ص ٤٦٠ (٢) هو بالنون بعدها كاف لانه ينقسم بالمعش أي يروى

عن يحيى بن سعيد الانصارى عن القاسم بن محمد بن أبى بكر انه قال : يكره بيع فضل الماء ، فهذا  
 اياس بن عبد . وأبو هريرة . وعبد الله بن عمرو يجرمون بيع الماء جملة ولا يخالف لهم من  
 الصحابة رضى الله عنهم ، واثنان من التابعين القاسم . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وروينا  
 اباحه بيع الماء فى الآنية وبيعه فى الشرب عن عطاء . وأبى حنيفة . والشافعى ، واباحه  
 بيعه كذلك . وفى الشرب عن مالك ، وعن مسروق اباحه ثمن الماء جملة ولا حجة فى أحد مع  
 رسول الله ﷺ هو برهان زائد على تحريم ماء الشرب وهو أن الله تعالى يقول : ( أنزل من  
 السماء ماء فسلطه كما ينبع فى الأرض ) وقد صرح النبى عن بيع المجهول لأنه غرر فلا يحل  
 بيع الشرب لأنه لا يدرى أى السماء هو أم لافهو أكل مال بالباطل ، وأيضا فإنه إنما  
 يأتى الى العين . والنهر : والبشر من خروق . ومنافس فى الأرض بعيدة هى ( ١ ) فى غير ملك  
 صاحب المفجر فأنما يبيع ما لم يملك بعد ، وهذا باطل محرم وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥١٢ مسألة** ولا يحل بيع الخمر . للمؤمن . ولا للكافر . ولا يبيع الخنازير  
 كذلك . ولا شعورها . ولا شئ منها ولا يبيع صليب ولا صنم ولا ميتة ولا دم الا المسك ( ٢ )  
 وحده فهو حلال بيعه وملكه ، فمن باع من المحرم الذى ذكرنا شيئا ففسخ أبدا .  
 وروينا من طريق مسلم نا أبو كريب نا أبو معاوية [ عن الأعمش ] ( ٣ ) عن مسلم - هو  
 أبو الضحى - عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين وخرج رسول الله ﷺ [ الى المسجد ] ( ٤ )  
 فحرم التجارة فى الخمر ، هـ وبه الى مسلم : ناقتية بن سعيد نا ليث - هو ابن سعد - عن  
 يزيد بن أبى حبيب عن عطاء بن أبى رباح عن جابر بن عبد الله ■ أنه سمع رسول الله ﷺ  
 عام الفتح وهو بمكة يقول : ان الله عز وجل ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير  
 والأصنام فقبل : يا رسول الله أرأيت شحم الميتة ( ٥ ) فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها  
 الجلود [ ويستصبغ بها الناس ] قال : لا هو حرام قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم  
 شحومها أجملوه ثم باعوه فاكلوا ثمنه ■ ■

**قال أبو محمد** : موه قوم بهذا الخبر فى تصحيح القياس وليس فيه للقياس أثر  
 لكن فيه أن الأوامر على العموم لأنه عليه السلام أخبر أن الله تعالى حرم الشحوم على  
 اليهود فاستحلوا بيعها فأنكر ذلك عليهم أشد الانكار اذ خصوا التحريم ولم يحملوه على  
 عمومهم فصح بهذا أنه متى حرم شئ فحرام ملكه وبيعه والتصرف فيه وأكله على عموم  
 تحريمه الا أن يأتى نص بتخصيص شئ من ذلك فيوقف عنده ■ وقد حرم الله تعالى الخنزير  
 والخمر . والميتة : والدم فحرم ملك كل ذلك وشربه والاتفافع به وبيعه ، وقد أوجب

( ١ ) انظره فى زيادة من النسخة رقم ١٦ ( ٢ ) فى النسخة رقم ١٦ الا المسك وهو تصحيف ( ٣ ) الزيادة  
 من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٤ ( ٤ ) الزيادة من صحيح مسلم وفيه زيادة ( ٥ ) فى صحيح مسلم شعوم الميتة

الله تعالى دين الاسلام على كل انس و جن ، وقال تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) وقال تعالى : ( ومن يتبع غير الاسلام ديناً فإن يقبل منه ) وقال تعالى : ( وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) فوجب الحكم على اليهود . والنصارى . والمجوس بحكم الاسلام أحبوا أم كرهوا ، ومن أجاز لهم بيع الخمر ظاهر أو شراءها كذلك وتملكها علانية . وتملك الخنازير كذلك لانهم من دينهم بزعمه وصدقهم في ذلك لزمه أن يتركهم أن يقيموا شرائعهم في بيع من زنى من النصارى الأحرار . وخصاء القسيس إذا زنى . وقتل من يرون قتله - وهم لا يفعلون ذلك - فظهر تناقضهم \* وقال أبو حنيفة : إذا أمر المسلم نصرانياً بأن يشتري له خمرًا جاز ذلك ، وهذه من شئعه التي نعوذ بالله من مثلها ؛ وأما المسك فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التطيب بالمسك وتفضيله على الطيب ، وأيضاً فقد سقط عنه اسم الدم وصفاته وحده فليس دماً والاحكام انما هي على الاسماء والاسماء انما هي على الصفات . والحدود ■

روينا من طريق أبي عبيدنا مروان بن معاوية نا عمر المكتب نا حزام عن ربيعة بن زكا أوزكار قال : نظر على بن أبي طالب الى زرارة فقال : ما هذه القرية ؟ قالوا : قرية تدعى زرارة يلحم فيها ويباع فيها الخمر قال : أين الطريق اليها ؟ قالوا : باب الجسر قالوا : يا أمير المؤمنين نأخذك سفينة قال : لآنك شجرة ولا حاجة لنا في الشجرة انطلقوا بنا الى باب الجسر فقام يمشي حتى أتاهما فقال : على بالنيران أضرموها فيها فاحترقت ■ ومن طريق أبي عبيدنا هشام . ومروان بن معاوية الفزاري عن اسماعيل بن أبي خالد عن الحرث بن شبيب عن أبي عمرو الشيباني قال : بلغ عمر بن الخطاب أن رجلاً من أهل السواد أثرى في تجارة الخمر فكتب أن كسروا كل شئ قدرتم له عليه وسيروا كل ماشية له ولا يؤوين أحده شيئاً ، فهذا حكم على . وعمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم فيمن باع الخمر من المشركين ولا يخالف لهم يعرف من الصحابة خالفوهما ■

١٥١٣ مسألة ولا يحل بيع كلب أصلاً لا كلب صيد ولا كلب ماشية ولا غيرهما فإن اضطر اليه ولم يجد من يعطيه آياه فله ابتاعه وهو حلال للمشتري حرام على البائع يتزعم منه الثمن متى قدر عليه كالرشوة في دفع الظلم . وفداء الأسير . ومصانعة الظالم ولا فرق ، ولا يحل اتخاذ كلب أصلاً الا ماشية أو لصيد أو لزراع أو لحائط ■ واسم الحائط يقع على البستان وجدار الدار فقط ■ ولا يحل أيضاً قتل الكلاب من قتلها ضمنها بمثلها أو بما يتراضيان عليه عوضاً منه الا الأسود البهيم أو الأسود



ذات النقطتين أينما كانت النقطتان منه فإن عظمتهما حتى لا تسميا (١) في اللغة العربية نقطتين لكن تسمى لمعتين لم يجر قتله فلا يحل ملكه أصلا لشيء (٢) بما ذكرنا وقتله واجب حيث وجد (٣) برهان ذلك مارو ينامن طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم هو ابن راهويه أنا الوليد ابن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني ابراهيم بن قارظ عن السائب بن يزيد حدثني رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ قال : « ثمن الكلب خميس ومهر البغي خميس وكسب الحجام خميس (٤) » فهذا صاحبان في نسق ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (٥) وصح أيضا من طريق أبي هريرة وجابر . وأبي جحيفة ، فهذا نقل تواتر لا يسع تركه ولا يحل خلافه وهو ينامن طريق أحمد ابن شعيب نا الحسن بن أحمد بن شبيب (٦) نا محمد بن عبد الرحمن بن نمير نا اسباط نا الأعمش عن عطاء بن أبي رباح قال : قال أبو هريرة : أربع من السحت . ضراب الفحل . و ثمن الكلب . ومهر البغي . وكسب الحجام . وروينا عن جابر أيضا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسرا ئيل عن عبد الكريم عن قيس بن حبة عن ابن عباس رفعه . ثمن الكلب ومهر البغي و ثمن الخمر حرام . وأقل ما فيه أن يكون قول ابن عباس . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن ادريس عن أشعث عن ابن سيرين قال : أخبث الكسب كسب الزمارة . و ثمن الكلب ، الزمارة الزانية سمعت أبا عبيدة يقول ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يونس ابن محمد نا شريك عن أبي فروة سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول : ما بألى ثمن كلب أكلت أكلت أو ثمن خنزير . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن ادريس عن شعبة سمعت الحكم . وحماد بن أبي سليمان يكرهان ثمن الكلب ، ولا يصح خلافا من أحد من الصحابة ، وهو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وأبي ثور وغيرهم ، وخالف الحنفيون السنن في ذلك وأباحوا بيع الكلاب وأكل أثمانها ، واحتجوا في ذلك بما روينا من طريق أحمد ابن شعيب قال : أخبرني ابراهيم بن الحسن بن أحمد المصيصي نا حجاج بن محمد عن حماد ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر [بن عبد الله] (٧) « أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد (٨) » . وماروينا من طريق قاسم بن أصبغ نا محمد بن اسماعيل نا ابن أبي مريم نا يحيى بن أيوب حدثني المثنى بن الصباح عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة

(١) في النسخة رقم ١٦ لا تسمى (٢) في النسخة رقم ١٦ بشيء (٣) في النسخة رقم ١٦ وجده (٤) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦١ (٥) هو في الموطأ ج ٢ ص ١٠١ (٦) كذا في جميع النسخ ، وفي تهذيب التهذيب ابن حبيب و لده مصحف هناعنه والله اعلم (٧) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٣٠٩ (٨) قال النسائي بعد ما سرد هذا الحديث : هذا منكسر

عن رسول الله ﷺ قال : ثمن الكلب سحت الا كلب صيد ، ومار وينا من طريق ابن وهب عن ابن شهاب عن أبي بكر عن النبي ﷺ قال : ثلاث هن سحت . حلوان الكاهن ، ومهر الزانية . و ثمن الكلب العقور . و من طريق ابن وهب عن الشمر ابن نمير عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب ، أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب العقور ، \*

**قال أبو محمد :** أما حديث ابن وهب هذان فأسقط من أن يشتغل بهما الا جاهل بالحديث أو مكابر يعلم الحق فيوليه (١) ظهره لأن حسين بن عبد الله في غاية السقوط والاطراح باتفاق أهل النقل ، والاخر منقطع في موضعين ، ثم لو صح لما كان لهم فيها حجة لأنه ليس فيهما الا النهي عن ثمن الكلب العقور فقط ، وهذا حق وليس فيه إباحة ثمن ما سواه من الكلاب ، وجاءت الآثار المتواترة التي قدمنا بن زيادة على هذين لا يحل تركها . وأما حديث أبي هريرة ففي غاية السقوط لأن فيه يحيى بن أيوب . والمثنى بن الصباح وهما ضعيفان جدا قد شهد ما لك على يحيى بن أيوب بالكذب وجرحه أحمد ، وأما المثنى فجرحه بعض ألف الحديث أحمد وتر كع يحيى . وعبد الرحمن . ثم لو صح لكان حجة عليهم لأنه ليس فيه الا استثناء كلب الصيد فقط وهم يبيحون ما حرم فيه من ثمن كلب الزرع و كلب الماشية وسائر الكلاب فهم يخالفون لما فيه ، وأما حديث جابر فانه من رواية أبي الزبير عنه ولم يسمعه منه باقرار أبي الزبير على نفسه حدثني يوسف بن عبد الله النخعي ناعبد الله بن عمر . ومحمد بن يوسف الأزدي ناسحق بن أحمد العقيلي نازكريان يحيى الحلواني نا محمد بن سعيد ابن أبي مريم نا أبي ناليت بن سعد قال : ان أبا الزبير دفع الى كتابين فقلت في نفسي : لو سأله أسمع هذا كله من جابر ؟ فرجعت اليه فقلت : هذا كله سمعته من جابر فقال : منه ما سمعته ومنه ما حدثت عنه فقلت له : أعلم لي على ما سمعت فاعلم لي على هذا الذي عندي \*

**قال أبو محمد :** فكل حديث لم يقل فيه أبو الزبير : إنه سمعه من جابر أو حدث به جابر أو لم يروه الليث عنه عن جابر فلم يسمعه من جابر باقراره ، وهذا الحديث لم يذكر فيه أبو الزبير سمعا من جابر ولا هو مما عند الليث فصح أنه لم يسمعه من جابر فحصل منقطعا ، ثم لو صح لكانوا مخالفين له لأنه ليس فيه إباحة ثمن شيء من الكلاب غير كلب الصيد والنهي عن ثمن سائر هاوهم يبيحون أثان سائر الكلاب المتخذة لغير الصيد فبطل كل ما تعلقوا به من الآثار ، وأما النظر فانهم قالوا : كان النهي عن ثمنها حين الأمر بقتلها فلما حرم قتلها وأبيح اتخاذ بعضها انتسخ النهي عن ثمن ما أبيح اتخاذها منها \*

**قال أبو محمد** : هذا كذب بحت على الله تعالى . وعلى رسوله عليه السلام لأنه اخبار بالباطل . وبالم يأت به قط نص ودعوى بلا برهان . وليس نسخ شيء بموجب نسخ شيء آخر وليس اباحة اتخاذ شيء بمبيح لبيعه ، فمؤلاه هم القوم المبيحون اتخاذ دود القز . ونحل العسل ولا يحلون ثمنهما إضلالا وخلافا (١) للحق واتخاذ أمهات الأولاد حلال ولا يحل بيعهن فظهر فساد هذا الاحتجاج ■ وقالوا : حرم ثمن الكلب وكسب الحجام فلما نسخ تحريم كسب الحجام نسخ تحريم ثمن الكلب ■

**قال أبو محمد** : وهذا كذب كالذي قبله . وكلام فاسد . ودعوى بلا برهان ؛ ويلزمهم أيضا أن ينسخ أيضا تحريم مهر الزانية لأنه ذكر معها ثمن من لهم بنسخ تحريم كسب الحجام إذا وقع على الوجه المنهى عنه فوضح فساد قولهم جملة ، وهذا ما خالفوا فيه الآثار المتواترة وصاحبين لا يصح خلافا عن أحدهم الصحابة ، فان ذكروا قضاء عثمان . وعبد الله بن عمرو بقيمة الكلب العقور قلنا : ليس هذا خلافا لأنه ليس بيعا ولا مئنا إنما هو قصاص مال عن افساد مال فقط ولا ثمن لميت أصلا . وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر . وأبي المهزم عن أبي هريرة أنهم كرهوا ثمن الكلب الا كلب صيد و كرهوا ثمن الهر ، وأبو المهزم ضعيف جدا ، وقد خالفوهما في ثمن الهر كما ترى ، وقد روينا إباحة ثمن الكلب عن عطاء . ويحيى بن سعيد . وربيعة . وعن إبراهيم إباحة ثمن كلب الصيد ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ . وأما من احتج اليه فقد قال الله تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) فلا يحل بيعه وتحل هبته فأمساك من عنده منه فضل عن حاجته ذلك الفضل عن هو مضطر اليه ظلم له وقد قال رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله » والظلم واجب أن يمنع منه وبالله تعالى التوفيق ■

وأما اتخاذها فاننا روينا من طريق مسلم حدثني اسحاق بن منصور أنا روح بن عبادنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم نهى رسول الله عن قتلها وقال : عليكم بالأسود البهيم ذى النقطتين فانه شيطان » (٢) ■ ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمران بن موسى أنا يزيد بن زريع نا يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لا مرت بقتلها فاقتلوا منها الأسود البهيم وأيا قوم اتخذوا كلبا ليس بكل حرث أو صيد أو ماشية فانه ينقص من أجره كل يوم قيراط » وهو من طريق مسلم

(١) في النسخة رقم ١٦ أصلا وخلافا وهو تحريف (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦١ وفيه زيادة



حدثنا حرملة حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « من اقنى كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه يقص من أجره قيراطان كل يوم » (١) وتدخل الدار في جملة (٢) الأرض لأنها أرض ، فهذه الأحاديث فيها نص ما قلناه وقد روينا عن ابراهيم التيمي أمرنا بقتل الكلب الأسود ، وقد ذكرناه باسناده في كتاب الصيد من ديواننا هذا والله تعالى التوفيق ■

**١٥١٤ مسألة** ولا يحل بيع الهر فمن اضطر اليه لأذى الفأر فواجب على من عنده منها فضل عن حاجته أن يعطيه منها ما يدفع به الله تعالى عنه الضرر كما قلنا فيمن اضطر الى الكلب ولا فرق ■

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني سلمة بن شبيب قال : نا الحسن بن أعين نا معقل (٣) عن أبي الزبير قال : سألت جابر بن عبد الله عن ثمن الكلب والسور ؟ فقال زجر عن ذلك رسول الله ﷺ ■

**قال أبو محمد** : الزجر أشد النهي \* وروينا من طريق قاسم ابن أصبغ نا محمد بن وضاح نا محمد بن آدم نا عبد الله بن المبارك نا حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كره ثمن الكلب والسور ، فهذه فتيا جابر لما روى ولا تعرف له مخالفا (٤) من الصحابة ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن ليث عن طاوس . ومجاهد أنها كرهان يستمتع بمسوك السنانير واثمانها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن ليث عن طاوس . ومجاهد أنها كرهها بيع الهر وثمنه وأكله وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وزعم بعض من لا علم له ولا ورع يزجره عن الكذب ان ابن عباس وأبا هريرة رويانا عن النبي ﷺ اباحة ثمن الهر ■

**قال أبو محمد** : وهذا لا نعلمه أصلا من طريق واهية تعرف عند أهل النقل ، وأما صحيحه فمقطع بكذب من ادعى ذلك جملة ، وأما الوضع في الحديث فباق مادام ابليس واتباعه في الأرض ، ثم لو صح لهم لما كان لهم فيه حجة لانه كان يكون موافقا لمعهود الأهل بلا شك ولا مزية في أن حين زجره عليه السلام عن ثمنه بطلت الاباحة السالفة ونسخت ييقين لا مجال للشك فيه ، فمن ادعى أن المنسوخ قد عا د فقد كذب واقترب وافك وقفا مالا علم له به ، وحاش لله أن يعود ما نسخ ثم لا يأتي بيان بذلك تقوم به حجة الله تعالى فيما نسخ وفيما بقي على المأمورين بذلك من عباده هيئات دين الله عز وجل أعز من ذلك واحرز وأمنع ، وقال المبيحون له : لما صح الاجتماع على وجوب دخول الهر . والكلب المباح اتخاذه في

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وتدخل الدار بيع جملة » (٣) في النسخة رقم ١٤ نا معقل وهو تصحيف ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم (٤) في النسخة رقم ١٤ ولا يعرف له مخالف

الميراث . والوصية . والملك جازيعة .

**قال أبو محمد** : وهذا ما جاهر وافي به بالباطل وبخلاف أصولهم أول ذلك انه دعوى بلا برهان ثم انهم يجيزون دخول النحل . ودود الحرير في الميراث . والوصية وكذلك الكلب (١) عندهم ولا يجيزون (٢) بيع شيء من ذلك ويجيزون الوصية بما لم يخلق بعد من ثمر النخل وغيره او يدخلونه في الميراث ولا يجيزون بيع شيء من ذلك فظهر تخاذلهم وبالله تعالى التوفيق .

**١٥١٥ مسألة** ولا يحل (٣) البيع على ان تربحني للدینار درهما ولا على أن اربح معك فيه كذا وكذا درهما فان وقع فهو مفسوخ أبدا فلو تعاقدنا البيع دون هذا الشرط لكن أخبره البائع بانه اشترى السلعة بكذا وكذا وأنه لا يربح معه فيها الا كذا وكذا فقد وقع البيع صحيحا فان وجدته قد كذب فيما قال لم يضر ذلك البيع شيئا ولا رجوع له بشيء أصلا الا من عيب فيه أو غبن ظاهر كسائر البيوع ، والكاذب آثم في كذبه فقط .  
برهان ذلك أن البيع على أن تربحني (٤) كذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والعقد به باطل ، وأيضا فانه بيع بشئ مجهول لانهما انما تعاقدنا البيع على أنه يربح معه للدینار درهما فان كان شراؤه دينارا غير ربع كان الشراء بذلك والربح درهما غير ربع درهم فهذا بيع الغرر الذي نهى عنه رسول الله ﷺ والبيع بشئ لا يدري مقداره ، فاذا سلم البيع من هذا الشرط فقد وقع صحيحا كما أمر الله تعالى ، وكذبة البائع معصية لله تعالى ليست معقودا عليها البيع لكن كرهناه لوزني أو شربه لوشرب الخمر ولا فرق .  
روينا من طريق وكيع ناسفيان الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه كره بيع دوا زده معناه أربحك للعشرة اثني عشر وهو بيع المراجعة . وروينا عن ابن عباس أنه قال : هو ربا . ومن طريق وكيع . وعبد الرزاق قال جميعا : ناسفيان الثوري عن عمار الدهني عن ابن أبي نعم عن ابن عمر أنه قال : بيع دوا زده ربا ، وقال عكرمة : هو حرام ، وكرهه الحسن . وكرهه مسروق وقال : بل اشتره بكذا أو أبيع بكذا . وروينا عن ابن مسعود أنه أجازه اذا لم يأخذ للنفقة ربحا ، وأجازه ابن المسيب . وشريح ، وقال ابن سيرين : لا بأس به دوا زده وتحسب النفقة على الثياب ، ولما أجازه تطويل كثير فيمن ابتاع نسيئة . وباع نقدا . وفيمن اشترى في نفاق وباع في كساد وما يحسب (٥) كراء الشد والطي . والصباغ . والقضارة . وما أطعم الحرفاء . وأجرة السمسار . واذا ادعى غلطا ، واذا انكشف أنه كذب . وكله رأي فاسد لكن نقول : من امتحن بالتجارة في بلد لا ابتداء

(١) في النسخة رقم ١٤ « وكذلك المكاتب » (٢) في النسخة رقم ١٦ « ولا يبيحون » (٣) في النسخة رقم ١

« ولا يجوز » (٤) في النسخة رقم ١٦ « أن يربحه » وما هنا أنسب بما سبق (٥) في النسخة رقم ١٤ « وهل يحسب

فيه الا هكذا فليقل قام: على بكذا ويحسب نفقته (١) عليه أو يقول: ابتعته بكذا ولا يحسب في ذلك نفقة ثم يقول: لكنني لا أبيع على شرائي تريد أخذ مني يباع بكذا وكذا والا فدع فهذا بيع صحيح لا دخاله فيه ■ وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن أبي سنان عن عبد الله بن الحارث قال: ■ مر رجل يقوم فيهم رسول الله ﷺ ومعه ثوب فقال له بعضهم: بكم ابتعته؟ فاجابه ثم قال: كذبت وفيهم رسول الله ﷺ فرجع فقال: يا رسول الله ابتعته بكذا وكذا بدون ما كان فقال له رسول الله ﷺ: تصدق بالفضل ■ وهم يقولون: المرسل كالمسند وهذا مرسل قد خالفوه لانه لم ير ديعه ولا حط عنه شيئا من الربح ■

**١٥١٦ مسألة** ولا يجوز البيع على الرقم ولا ان يغر أحدا بما يرقم على سلعته لكن يسوم ويبين الزيادة التي يطلب على قيمة ما يبيع ويقول: ان طابت نفسك بهذا والافدعه **١٥١٧ مسألة** ولا يحل بيعتان في بيعه مثل أبيعك سلعتي بدينارين على أن تعطيني بالدينارين كذا وكذا درهما، أو كمن ابتاع سلعة بمائة درهم على أن يعطيه دنانير كل دينار بعدد من الدراهم، ومثل أبيعك سلعتي هذه بدينارين قدداً أو بثلاثة نسيئة، ومثل أبيعك سلعتي هذه بكذا وكذا على أن تبيعني سلعتك هذه بكذا وكذا فهذا كله حرام مفسوخ أبداً محكوم فيه بحكم الغصب ■

برهان ذلك ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا يحيى بن معين نا هشيم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة، وروينا عن الشعبي. ومحمد بن علي أنهما كرها ذلك، وما نعلم للبالكين حجة الا أنهم قالوا: البيعة الأولى لغو، فهذا الاحتجاج أفسد من القول الذي احتجوا به وافتقر الى حجة لانه دعوى مجردة على أنهم أتوا بعهظائم طردا منهم لهذا الأصل الفاسد فأجازوا بيع هذه السلعة بخنزير أو بقسط خمر على أن يأخذوا بالخنزير أو الخمر دينارين وهذه عظمة تملأ الفم ■ ويكفي ذكرها عن تكلف الرد عليها وما الدبابة كلها الا بأسمائها وأعمالها لا بأحد الأمرين دون الآخر، ونحن نجد المستقرض يقول: أقرضني دينارين على أن أرد لك دينارين في الشهر لكان قولاً حسناً وعملاً صحيحاً فلو قاله (٢): يعني دينارين بدينارين الى شهر لكان قولاً خبيثاً وعملاً فاسداً حراماً والعمل واحد والصفة واحدة وما فرق بينهما الا اللفظ، ولو قال امرؤ لآخر: أبخني وطه ابتك بد دينار ماشئت فقال له نعم: لكان قولاً حراماً وناجراً فلو قال له: زوجتها بد دينار لكان قولاً صحيحاً وعملاً صحيحاً والصفة واحدة. والعمل

(١) في النسخة رقم ١١ نقانته (٢) لفظه زيادة من النسخة رقم ١٦

واحدوا وانما فرق بينهما الاسم ، وقولهم هذا جمع وجوه من البلاء وانواعا من الحرام ؛  
 منها تعدى حدود الله تعالى وشرط ليس في كتاب الله تعالى ويبيعتين في بيعة . ويبيع ما لا يحل  
 وابتاعه معا . ويبيع غائب بنا جز فيما يقع فيه الربا ويبيع الغرر ونعوذ بالله من مثل هذا ، فان  
 قيل : تقولون فيما رويتم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن عمرو  
 ابن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : **من باع بيعتين**  
**في بيعة (١) فله أو كسهما أو الربا** ، وقد أخذ بهذا شريح كما حدثنا حماد بن عياش بن أصبغ  
 نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا عبد الأعلى نا حماد عن قتادة .  
 وأيوب السختياني . ويونس بن عبيد . وهشام بن حسان كلهم عن محمد بن سيرين قال :  
 شرطين في بيع ابيعك الى شهر بعشرة فان حبسته شهرا فتأخذ عشرة قال شريح : أقل الثمين  
 وأبعد الاجلين أو الربا ■ قال عبد الله : سألت أبي ؟ فقال : هذا بيع فاسد ■

**قال أبو محمد** : يريد فان حبسته شهرا آخر فتأخذ عشرة أخرى ■ قال أبو محمد :  
 فنقول : هذا خبر صحيح الا أنه موافق لمعهود الأصل وقد كان الربا ويبيعتان في بيعة  
 والشروط في البيع كل ذلك مطلقا غير حرام الى أن حرم كل ذلك فاذا حرم كل ما ذكرنا  
 فقد نسخت الاباحة بلا شك . فهذا خبر منسوخ بلا شك بالنهي عن بيعتين في بيعة بلا شك  
 فوجب ابطالهما معا لانهما عمل منهي عنه وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥١٨ مسألة** وكل صفقة جمعت حراما وحلالا فهي باطل كلها لا يصح  
 منها شيء . مثل أن يكون بعض المبيع مغصوبا أو لا يحل ملكه أو عقدا فاسدا ، وسواء كان  
 أقل الصفقة أو أكثرها أو أدناها أو أعلاها أو أوسطها ، وقال مالك : ان كان ذلك  
 وجه الصفقة بطلت كلها وان كان شيئا يسيرا بطل الحرام وصح الحلال ■

قال علي : وهذا قول فاسد لادليل على صحته لامن قرآن . ولا من سنة . ولا رواية  
 سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس ■ ومن العجائب احتجاجهم لذلك بان قالوا :  
 ان وجه الصفقة هو المراد والمقصود فقلنا لهم : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب بذلك  
 ما ذكرتم ؟ وما هو الاقولكم احتجاجتم له بقولكم فسقط هذا القول ، وقال آخرون :  
 يصح الحلال قل أو أكثر ويبطل الحرام قل أو أكثر ■

**قال أبو محمد** : فوجدنا هذا القول يبطله قول الله عز وجل : ( ولانا كلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فهذا لم يتراضيا ببعض  
 الصفقة دون بعض وانما يتراضيا بجميعها فمن ألزمهما بعضها دون بعض فقد ألزمهما



مالم يتراضيا به حين العقد خالف أمر الله تعالى وحكم بأكل المال بالباطل وهو حرام بالقرآن ، فان تراضيا الآن بذلك لم تمنعهما ولكن يعقد مجرد رضاهما معالآن العقد الأول لم يقع هكذا . وأيضا فان الصحيح من تلك الصفقة لم يتعاقد أصحته الا بصحة الباطل الذي لاصحة له وكل الماصحة له الا بصحة ما لا يصح أبدا فلا صحة له أبدا ، وهو (١) قول أصحابنا وبالله تعالى التوفيق .

**١٥١٩ مسألة** ولا يحل (٢) بيع الحر بهر هان ذلك ماروينا من طريق البخارى نا بشر بن مرحوم نا يحيى بن سليم عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أنس هريرة عن النبي ﷺ قال : قال الله عز وجل : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر . ورجل باع حرا فأكل ثمنه . ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » ■

قال على : وفي هذا خلاف قديم وحديث نوردان شاء الله تعالى منه ما يسر لا يراده ليعلم مدعى الاجماع فيما هو أخفى من هذا أنه كاذب . روينا من طريق محمد بن المثني نا عبد الرحمن ابن مهدي . ومعاذ بن هشام الدستوائى قال عبد الرحمن : نا همام بن يحيى وقال معاذ : نا أنس ثم اتفق هشام . وهما م كلاهما عن قتادة عن عبد الله بن بريدة أن رجلا باع نفسه فقضى عمر بن الخطاب بأنه عبد كما أقر على نفسه وجعل ثمنه في سبيل الله عز وجل ، هذا اللفظ همام وأما لفظ هشام فإنه أقر لرجل حتى باعه واتفقا فيما عدا ذلك والمعنى واحد في كلا اللفظين ولا بد ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا شريك عن جابر عن عامر الشعبي عن علي بن أبي طالب قال : اذا أقر على نفسه بالعبودية فهو عبد . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي فيمن ساق الى امرأته رجلا حرا فقال ابراهيم : هو رهن بما جعل فيه حتى يفتك نفسه ■ وعن زرارة بن أوفى قاضى البصرة من التابعين أنه باع حرا في دين ، وقد روينا هذا القول عن الشافعى وهى قوله غريبة لا يعرفها من أصحابه (٣) الامن تبخر في الحديث والآثار ■

قال على : هذا قضاء عمر . وعلى بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ولا يعترضهم في ذلك منهم معترض ■ فان شنعوا هذا قلنا : يا هؤلاء لا عليكم والله لقد قلتم بأشنع من هذا وأشد في هذه المسألة نفسها أليس الحنيفيون يقولون : ان ارتد الحسنى أو الحسينى . أو العباسى . أو المنانى . أو القرشى فلحق بأرض الحرب فان ولد له يستر قون وان أسلموا كانوا عبيدا ؛ وان القرشية ان ارتدت ولحق بدار الحرب سبيت وأرقت فان أسلمت كانت مملوكة تباع

(١) في النسخة رقم ١٦ وهذا (٢) في النسخة رقم ٤ ■ ولا يصح (٣) في النسخة رقم ١٤ من الصحابة

ويستحل فرجها بملك اليمين وان لم تسلم تركت على كفرها وجاز أن يسترقها اليهودي .  
والنصراني ؟ أو ليس ابن القاسم صاحب مالك يقول . ان تدمم أهل الحرب وفي أيديهم  
أسرى مسلمون . ومسلمات أحرار . وحرائر فأنهم يقرعون عبيداهم واما يتملكونهم  
ويتبايعونهم ؟ فأف لهذين القولين وتف ، فأيهما أشنع مما لم يقلدوا فيه (١) عمر . وعليها  
رضى الله عنهما ؟

**قال أبو محمد** : كل من صار حرا بعق . أو بأن كان ابن حرم من أمه له . أو بأن  
حملت به حرة . أو بأن اعتقت أمة وهي حامل به ولم يستثنه المعتق فإن الحرية قد حصلت له فلا  
تبطل عليه ولا عمن تناسل منه من ذكر أو أنثى على هذه السبيل من الولادة التي ذكرنا  
أبدا لا بأن يرتد ولا بأن ترتد ولا بأن يسي ولا بأن يرتد أبوه أو جده وان بعد أو جدته وان  
بعدت . ولا بلحاق بأرض الحرب من أحد أجداده أو جداته أو منه أو منها ولا باقراره  
بالرق ولا بدين ولا ببيعه نفسه ولا بوجه من الوجوه أبدا (٢) لأنه لم يوجب ذلك قرآن .  
ولا سنة . وقد جاء أثر بأن الحر كان يباع في الدين في صدر الاسلام الى أن أنزل الله تعالى  
(وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٢٠ مسألة** ولا يحل بيع أمة حملت من سيدها لما حدثنا يوسف بن عبد الله  
نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا مصعب بن سعيد نا عبد الله بن عمرو الرقي عن  
عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما ولدت مارية إبراهيم قال رسول الله  
ﷺ : أعتقها ولدها ، وهذا خير صحيح السند والحجة به قائمة ، فان قيل : الثابت عن ابن  
عباس القول بجواز بيع أمهات الأولاد وهذا الخبر من روايته فما كان ليترك ما روى الا  
لضعفه عنده ولما هو أقوى عنده قلنا : لسنا نعارض معشر الظاهريين بهذا الغناء من القول ولا  
يعترض بهذا علينا الاضعاف العقل لان الحجة عندنا في الرواية لا في الرأي انما يعارض بهذا  
من يتعلق به اذا عارض بالسنن الثابتة وهو مخالف لها من الحنفيين والمالكيين الذين  
لا يبالون بالتناقض في ذلك مرة هكذا ومرة هكذا ، والذين لا يبالون بأن يدعوا ههنا  
الاجماع ثم لا يبالون بأن يجعلوا ابن مسعود . وزيد بن ثابت . وعلى بن أبي طالب .  
وابن عباس مخالفين للاجماع ، فهذه صفة عليهم بالسنن . وهذا مقدار عليهم بالاجماع وحسبنا  
الله ونعم الوكيل .

**قال أبو محمد** : اذا وقع مني السيد في فرج أمته فأمرها مرقب فان بقي حتى يصير خلقا  
يتبين أنه ولد فهي حرام بيعها من حين سقوط المني في فرجها (٣) ويفسخ بيعها ان بيعت

(١) في النسخة رقم ١١ فيها (٢) في النسخة رقم ١٤ اصلا (٣) في النسخة رقم ١٤ من حين يسقط المني في فرجها

وان خرج عنها قبل ان يصير خلقا يتدين انه ولد فلم يحرم بيعها قط . برهان صحة هذا القول انه لو لم يستحق المنع من البيع في الحال التي ذكرنا لكان بيعها حلالا ولو كان بيعها حلالا لخل فرجها لمشتريها قبل ان يصير المني ولدا وهذا خلاف النص المذكور ، وهكذا القول في الميثة اثر (١) كون منيه في فرج امرأته انه مترقب أيضا فان ولد حيا علمنا انه قد وجب ميراثه بموت أبيه وان ولد ميتا علمنا انه لم يجب له قط ميراث اذ لو كان غير هذا لما حدث له حق في ميراث قد استحقه غيره وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٢١ مسألة** ولا يحل بيع الهواء أصلا كمن باع ما على سقفه وجدراته للبناء على ذلك فهذا باطل مردود أبدا لان الهواء لا يستقر فيضبط بملك أبدا انما هو متموج منتقل يمضي منه شيء ويأتي آخر ابدا فكان يكون بيعه أكل مال بالباطل لانه باع ما لا يملك ولا يقدر على امساكه فهو بيع غرر . وبيع ما لا يملك . وبيع مجهول ، فان قيل : انما بيع المكان (٢) لا الهواء قلنا : ليس هنالك مكان أصلا غير الهواء فلو كان ما قلتم لكان لم يبع شيئا أصلا لانه عدم فهو أكل مال بالباطل حقا ، فان قيل : انما باع (٣) سطح سقفه وجدراته قلنا : هذا باطل هو أيضا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل لانه شرطه أن لا يهدم شيئا من سقفه ولا من رءوس جدراته وهذا شرط لم يأت النص باباحته فهو باطل حرام مفسوخ أبدا ، وقد رويناه هذا القول عن الشافعي ، وقد ذكرناه في كتاب القسمة وأنه لا يحل البتة أن يملك أحد شيئا (٤) ويملك غيره العلو الذي عليه ، ومن باع سقفه فقط لحلال ويؤخذ المشتري بازالة ما اشتري عن مكان ملكه لغيره وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٢٢ مسألة** - ولا يجوز بيع من لا يعقل لسكر . أو جنون ولا يلزمهما القول الله تعالى : ( لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فشهد عز وجل بان السكران لا يدري ما يقول والبيع قول أو ما يقوم مقام القول من لا يقدر على القول من به آفة من الخرس أو بفسمه آفة فمن لا يدري ما يقول فلم يبع شيئا ولا ابتاع شيئا وأجازه قوم ولا نعلم لهم حجة أصلا أكثر من أن قالوا : هو عصى الله تعالى عز وجل وأدخل ذلك على نفسه قلنا : نعم وحقه على ذلك الحد في الدنيا والآخرة إلا أن يغفر الله تعالى له وليس ذلك بموجب الزامه حكما زائدا لم يلزمه الله تعالى إياه وهم لا يختلفون في سكران عريد فوقع فأنكسرت ساقه فان له من الرخصة في الصلاة قاعدا كالذي لمن أصابه ذلك في سبيل الله تعالى ولا فرق ، وكذلك في التيمم اذا جرح (٥) جراحات

(١) في النسخة رقم ١٦ وهكذا القول في المني اثر (٢) في النسخة رقم ١٤ (انما باع المكان)  
(٣) في النسخة رقم ١٦ (ابتاع) (٤) في النسخة رقم ١٤ (بيتا) (٥) في النسخة رقم ١٤ (ان انجرح)

منعه من الوضوء والغسل وهذا تناقض سمح بالله تعالى التوفيق \* ويقولون فيمن تناول البلاذر عمدا فذهب عقله : ان حكمه حكم المجنون الذى لم يدخل ذلك على نفسه فى البيع والطلاق وغير ذلك فافرق بين الامرين ، وأما المجنون فلا يختلفون معناني ذلك ، فان قالوا : ومن يدري أنه سكران ؟ قلنا : ومن يدري أنه مجنون ؟ ولعله قد تحامق وانما القول (١) فيمن علم كلا الامرين منه بالمشاهدة ، وقد صرح عن النبي ﷺ « رفع القلم عن ثلاث فذكر المبتلى حتى يفيق والصبي (٢) حتى يبلغ » \*

١٥٢٣ مسألة ولا يحل بيع من لم يبلغ الا فيما لا بدله منه ضرورة كطعام لا كلة وثوب يطرد به عن نفسه البرد والحر وما جرى هذا المجرى اذا أغفله أهل محله وضيعوه .

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذى ذكرنا ، فاذا ضيعه أهل محله فاشترى ما ذكرنا بحقه فقد وافق الواجب وعلى أهل محله امضاؤه فلا يحل لاحد رد الحق وتكون مبايعته حينئذ ان كان جائز الامر هو الذى عقد ذلك العقد عليه فهو عقد صحيح ، فان كان ايضا غير جائز الامر فهو كاذكرنا عمل وافق الحق الواجب فلا يجوز رده وبالله تعالى التوفيق \* وأما بيع من لم يبلغ لغيره بامر ذلك الآخر واتباعه بامرهم فهو نافذ جائز لان يده وعقده انما هما يد الامر وعقده فهو جائز وبالله تعالى التوفيق .

١٥٢٤ مسألة ولا يجوز بيع نصف هذه الدار ولا هذا الثوب (٣) أو هذه الأرض . أو هذه الحشبة من هذه الجهة ، وكذلك ثلثها أو ربعها أو نحو ذلك ، فلو علم مستهى كل ذلك جاز لانه ما لم يعلم يبيع مجهول وبيع المجهول لا يجوز لان التراضى لا يقع على مجهول ، وبالله تعالى التوفيق .

١٥٢٥ مسألة ولا يجوز بيع دار أو بيت أو أرض لا طريق اليها لانه اضاعة للمال ولا يجوز أن يلزم طريقا لم يبعه فلو كان كل ذلك متصلا بمال المشتري جاز ذلك البيع لانه يصل الى ما اشترى فلا تنضييع ، فلو استحق مال المشتري بطل هذا الشراء لانه وقع فاسدا اذا كان لا طريق له اليه البته .

١٥٢٦ - مسألة - ولا يحل بيع جملة مجهولة القدر على أن كل صاع منها بدرهم أو كل رطل منها بدرهم أو كل ذراع منها بدرهم أو كل أصل منها أو كل واحد منها بكذا وكذا وهكذا فى جميع المقادير والأعداد ، فان علما جميعا مقدار ما فيها من العدد أو الكيل أو الوزن أو الزرع وعلما قدر الثمن الواجب فى ذلك جاز ذلك ، فان بيعت الجملة

(١) فى النسخة رقم ١٤ وانما قول (٢) فى النسخة رقم ١ والصغير (٣) فى النسخة رقم ١ أو هذا الثوب



كأشئ ولا مزيد فهو جائز ، وكذلك لو بيعت جملة على أن فيها كذا وكذا من السكيل أو من الوزن أو من الزرع أو من العدد فهو (١) جائز فان وجدت كذلك صح البيع والافهو مردوده برهان ذلك ان بيعها على أن كل كيل مذكور منها بكذا أو كل وزن بكذا أو كل زرع بكذا أو كل واحد بكذا بيع بضمن مجهول لا يدري البائع ما يجب له ولا المشتري ما يجب عليه حال العقد (٢) وقد قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) والتراضى لا يمكن الا في معلوم فهو أكل مال بالباطل وبيع غرر ، وقد صح النهى عن بيع الغرر فاذا خرج كل ذلك الى حد العلم منها معاو كان ذلك بعد العقد من الباطل أن يبطل العقد حين عقده ويصح بعد ذلك حين لم يتعاقده ولا التزامه فاذا علمنا جميعا قدر ذلك عند العقد فهو تراض صحيح لا غرر فيه ، فان بيعت الجملة هكذا فهو بيع شيء مرئي محاط بشئ معروف فهو تراض صحيح لا غرر فيه فان بيعت الجملة بضمن معلوم على أن فيها كذا وكذا فهذا بيع بصفة وهو صحيح ان وجد بعقد عليه والا فأنما وجد غير ما عقد عليه فلم يعقد قط على الذى وجد فهو أكل مال بالباطل \* رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري قال : اذا قلت : أبتاع منك ما في هذا البيت ما بلغ كل جزء كذا بكذا فهو بيع (٣) مكروه \* وقال أبو حنيفة : اذا باع هذه الصبرة قفيزا بدرهم لم يلزمه منها الا قفيز واحد بدرهم فقط ، وقال محمد بن الحسن : يلزمه كلها كل قفيز بدرهم ، وهذا رأيان فاسدان لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ■

١٥٢٧ - مسألة - ولا يحل بيع الولاء ولا هبته لما رويانا من طريق شعبة . وعبيد الله بن عمر . ومالك . وسفيان بن عيينة كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته ، وقد اختلفت الأمة في هذا وسند كره ان شاء الله تعالى في العتق من ديوانها هذا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ■ ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ

١٥٢٨ - مسألة - ولا يحل بيع من أكره على البيع وهو مردود لقول رسول الله ﷺ : « ان الله عفى لآمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فصح أن كل بيع لم يكن عن تراض فهو باطل الا بيعا أوجبه النص كالبيع على من وجب عليه حق وهو غائب أو ممتنع من الانصاف لانه مأمور بانصاف ذي الحق قبله ونحن مأمورون بذلك وبمنعه من المظلم الذى هو الظلم واذا سبيل الى منعه من الظلم الا ببيع بعض ماله فنحن مأمورون

(١) في النسخة رقم ١١ فهذا (٢) في النسخة رقم ١١ في جن العقد (٣) حطة لفظ بيع من النسخة رقم ١١

بيعه ، ولو أن القاضى قضى للغريم بما يمكن اتصاف ذى الحق منه من عين مال الممتنع أو الغائب ثم باعها المقضى له بأمر الحاكم لتوصيله الى مقدار حقه فان فضل فضل رد الى المقضى عليه لكان أولى وأصح وأبعد من كل اعتراض ، وقد وافقنا الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون . على ابطال بيع المكروه على البيع والله تعالى التوفيق .

**١٥٢٩ مسألة** وأما المضطر الى البيع كمن جاع وخشى الموت فباع فيما ينجي به نفسه وأهله وكنزهم فداء نفسه أو حميمه من دار الحرب أو كنزاً كرهه ظالم على غرم ماله بالضغط ولم يكرهه على البيع لكن ألزمه المال فقط فباع فى أداء ما كرهه عليه بغير حق فقد اختلف الناس فى هذا فروينا من طريق سعيد بن منصور نا هاشم أن صالح بن رستم نا شيخ من بنى تميم قال : خطبنا على أوقال : قال على : « سياتى على الناس زمان عضوض بعض الموسر على مافى يديه ولم يؤمر بذلك قال : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) وينهد (١) الاشرار ويستذل الاخير ويبيع المضطرون وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطر : وعن بيع الغرر . وعن بيع الثر قبل أن يطعم » . وبه الى هشيم عن كوثربن حكيم عن مكحول قال : بلغنى عن حذيفة أنه حدث عن رسول الله ﷺ انه قال : ان بعدز ما نكم هذا زمانا عضوضا بعض الموسر (١) على مافى يديه ولم يؤمر بذلك قال الله تعالى : ( وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه وهو خير الرازقين ) وينهد شرار خلق الله تعالى يبايعون كل مضطر ألا ان بيع المضطرين (٢) حرام المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يتخونه وان كان عندك خير فعده على أخيك ولا تزده هلاكاً الى هلاكه .

**قال أبو محمد** : لو استند (٣) هذان الخبران لقلنا بهما مسارعين لكنهما مرسلان ولا يجوز القول فى الدين بالمرسل ، ولقد كان يازم من رد السنن الثابتة برواية شيخ من بنى كنانة ويقول : المرسل كالمستند من الحنفيين . والمالكيين أن يقول : بهذين الخبرين شيخ من بنى تميم وشيخ من بنى كنانة ، وهذه الرواية أمكن (٤) وأوضح ، ثم هى عن على . وعن رسول الله ﷺ ثم عن حذيفة ولكنهم قوم مضطربون .

**قال أبو محمد** : فالزم يصح هذان الخبران فلنطلب هذا الحكم من غيرهما فوجدنا كل من يبتاع قوت نفسه وأهله للأكل واللباس فانه مضطر الى ابتاعه بلا شك فلو بطل ابتياع هذا المضطر لبطل بيع كل من لا يصيب القوت من ضيعته وهذا باطل بلا خلاف وبضرورة النقل من الكواف ، وقد ابتاع النبي ﷺ أصوا من شعير لقوت أهله ومات عليه السلام ودرعه مرهونة فى ثمنها فصح أن يبيع (٥) المضطر الى قوته وقوت أهله ويبيعه ما يبتاع به القوت

(١) أى ينهض (٢) فى النسخة رقم ١٦ المؤمن (٣) فى النسخة رقم ١٦ المضطر (٤) فى النسخة رقم ١٤ لو استند (٥) فى النسخة رقم ١٤ ابين (٦) فى النسخة رقم ١١ ابتياع

بيع صحيح لازم فهو أيضا بيع تراض لم يجزه أحد عليه فهو صحيح بنص القرآن ، ثم نظرنا فيمن باع في إيقاد نفسه أو حميمه من يد كافر أو ظلم ظالم فوجدنا الكافر والظالم لم يكرها فادى الاسير ولا الأسير ولا المضغوط على بيع ما باعوا في استنقاذ أنفسهم أو من يسعون لاستنقاذه وإنما كرههم على إعطاء المال فقط ولو أنهما أتواهما بمال من قرض أو من غير البيع ما ألزموهما البيع ، فصح أنه بيع تراض والواجب على من طلب بباطل أن يدفع عن نفسه وأن يغير المنكر الذي نزل به لأن يعطى ماله بالبطل فصح أن يبيعه صحيح لازم له وإن الذي أكره عليه من دفع المال في ذلك هو الباطل الذي لا يلزمه فهو باق في ملكه كما كان يقضى له به متى قدر على ذلك ويأخذه من الظالم ومن الحربى الكافر متى أمكنه أو متى وجده في مغنم قبل القسمة وبعد القسمة من يد من وجده في يده من مسلم أو ذمى أو من يد ذلك الكافر لو تدمم أو أسلم أبدأ هذا إذا وجد ذلك المال بعينه لأنه ماله كما كان ولا يطلب الكافر بغيره بدلا منه لأن الحربى إذا أسلم أو تدمم غير مؤاخذ بما سلف من ظلم أو قتل ، وأما المسلم الظالم فيتبعه به أبدأ أو بمثله أو قيمته سواء كان خارجيا أو محاربا أو باغيا أو سلطانا أو متغلبا لأنه (١) أخذ منه بغير حق والله تعالى يقول : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) \*

١٥٣٠ مسألة ولا يحل بيع الحيوان (٢) إلا لمنفعة أم لا كل وأما الركوب وأما الصيد . وأما الدواب ، فإن كان لا منفعة فيه لشيء من ذلك لم يحل بيعه ولا ملكه لأنه إضاعة مال من المبتاع وأكل مال بالبطل من البائع فإن كان فيه منفعة لشيء مما ذكرنا أو لغيره جاز بيعه لأنه يبيع عن تراض وأحل الله البيع ، وليس إضاعة مال ولا أكل مال بالبطل وبالله تعالى التوفيق .

١٥٣١ - مسألة - ولا يصح البيع (٣) بغير ثمن مسمى كمن باع بما يبلغ في السوق أو بما اشترى فلان أو بالقيمة فهذا كله باطل لأنه يبيع غرر وأكل مال بالبطل لأنه لم يصح فيه التراضى ولا يكون التراضى إلا بمعلوم المقدار وقد يرضى لأنه يظن أنه يبلغ ثمن ما فإن بلغ أكثر لم يرض المشتري وإن بلغ أقل لم يرض البائع . ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة : من باع بالريح أو بالكعبة أو بلا ثمن فإنه لا يملكه بالقبض فإن باع بالميتة أو بالدم فكذلك أيضا ، ولا يجوز عتقه له وإن قبضه باذن بآئعه فإن باعه بشمن لم يسمياه أو باعه بخمر أو خنزير فقبضه باذن بآئعه فاعتقه جاز عتقه له .

قال على : ما فى الجنون أكثر من هذا الكلام ونعوذ بالله من الضلال ، فإن قال : إن

(١) فى النسخة رقم ١٦ فانه (٢) فى النسخة رقم ١٦ حيوان (٣) فى النسخة رقم ١٤ ولا يحل البيع



في الناس من يملك الخمر . والخنزير - وهم الكفار من النصارى - قلنا : انهم يتمسكون أيضا الميتة والدم كذلك والمجوس أيضا كذلك ولا فرق والله تعالى التوفيق ■

**١٥٣٢ مسألة** ولا يحل بيع التردلار وينا من طريق مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري : أن رسول الله ﷺ قال : من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ■ فهي محرمة فلكم احرام وبيعها حرام ، وقد روينا عن مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا أخذ احدًا من أهله يلعب بالنرد ضرب به وكسرها ■ ومن طريق مالك عن علقمة عن أمه عن عائشة أم المؤمنين أنها بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكانا فيها ان عندهم نردا فأرسلت اليهم لئن لم تخرجوها لاخر جنكم من داري وأنكرت عليهم ■

**١٥٣٣ مسألة** - ولا يحل أن يبيع اثنان سلعتين متميزتين لهما ليسا فيهما شريكين من انسان واحد من واحد لأن هذا يبيع بالقيمة ولا يدري كل واحد منهما ما يقع لسلعته حين العقد فهو بيع غرر وأكل مال بالباطل ، وأما بيع الشريكين أو الشر كاه من واحد أو من أكثر أو ابتاع اثنين فصاعدا من واحد أو من شريكين فحلال لأن حصص كل واحد منهما معلومة الثمن محدوده والله تعالى التوفيق ■

**١٥٣٤ مسألة** - ومن كان في بلد تجرى فيه سلك كثيرة شتى فلا يحل البيع الا ببيان من أى سكة يكون الثمن وان لم يبين ذلك فهو بيع مفسوخ مردود لانه وقع عن غير تراض بالثمن وهو أيضا بيع غرر والله تعالى التوفيق \*

**١٥٣٥ مسألة** - ولا يحل بيع كتابة المكاتب ولا بيع خدمة المدير وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأبي حنيفة ، وأجاز مالك كلا الأمرين أما المدير فن نفسه فقط وأما المكاتب فن نفسه ومن غيره ، وأجاز بيعهما جملة الزهري . وابن المسيب ، وروينا مثل قول مالك عن عطاء . وابن سيرين لأن كتابة المكاتب انما تجب بالنجوم ولا تجب قبل ذلك فن باعها فقد باع ما لا يملك بعد ولا يدري أيجب له أم لا ؟ وأيضا فليست عينا معينة فلا يدري البائع أى شىء باع من نوع ما باع ولا يدري المشتري ما اشترى فهو بيع غرر ومجهول العين . وأكل مال بالباطل ، فان قيل : فقد روى عن جابر أنه أجاز بيعها قلنا : وكم قصة رويت عن جابر خالفتموها ، منها قوله الذى قد أوردنا أن لا يباع شىء اشترى كائنا ما كان الا حتى يقبض وقوله : العمرة فريضة ، وقوله : لا يحرم أحد قبل أشهر الحج بالحج ، وقوله : لا يجوز ثمن الهر وغير ذلك كثير مما لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم في ذلك فالأن صار حجة وهناك لا ؟ ان هذا العجب او لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . فقولنا هو قول الشافعي

وأما خدمة المدبر فيبيعها ظاهر الفساد. والبطلان لأنها لا يدرك كم يخدم ولعله سيخدم خمسين سنة أو لعله يموت غداً أو بعد ساعة أو يخرج حراً كذلك فهذا هو الحرام البحث وأكل المال بالباطل. وبيع الغرر وبيع ما ليس عيناً وبيع ما لم يخلق بعد فقد جمع كل بلاء، فان قيل: فقد رويتم من طريق محمد بن علي بن الحسين «أن رسول الله ﷺ باع خدمة المدبر» روي بذلك من طريق شعبة عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قلنا: هذا مرسل والمرسل لا تقوم به حجة، وكذلك لا يجوز بيع خدمة المخدم أصلاً لما ذكرنا في خدمة المدبر ولا فرق وبالله تعالى التوفيق.

١٥٣٦ - مسألة - ولا يجوز بيع السمن المائع يقع فيه الفأرحيا أو ميتاً لمرسول الله ﷺ بهرق وقد ذكرناه في كتاب الطهارة من ديواننا هذا. وفي كتاب ما يحل أكله وما يحرم فأغنى عن إعادته، فان كان جامداً أو وقع فيه ميتة غير الفأرحيا أو نجاسة فلم يغير لونه ولا طعمه ولا ريحه أو وقع الفأرحيا الميت أو الحى أو أى نجاسة أو أى ميتة كانت في مائع غير السمن فلم يغير طعماً ولوناً ولا ريحاً فيبيعه حلالاً وأكله حلال لأنه لم يمنع من ذلك نص وقد قال الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقال تعالى: (وما كان ربك نسياً) وهذا قول أصحابنا وقد ذكرناه عن بعض السلف في الكتب المذكورة فان تغير طعمه أو لونه أو ريحه جاز بيعه أيضاً كما يباع الثوب النجس وقد قلنا: ان الطاهر لا ينجس بملاقاته النجس (١) ولو أمكننا ان نفصله من الحرام لحل أكله ولم يمنع من الاتفاح به في غير الأكل نص فهو مباح وبالله تعالى التوفيق. وهذا قول أبي حنيفة يعني يبيع ما تغير لونه أو طعمه أو ريحه من المائعات التي حلتها النجاسات لأنه انما يباع الشيء الذي حلتها النجاسة لا النجاسة (٢) وبالله تعالى التوفيق.

١٥٣٧ - مسألة - ولا يحل بيع الصور الالعب الصبايا فقط فان اتخذها لمن حلال حسن وما جاز ملكه جاز بيعه الا ان يخص شيئاً من ذلك نص فيوقف عنده قال الله تعالى: (وأحل الله البيع) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وكذلك لا يحل اتخاذ الصور الا ما كان رقماً في ثوب لما روينا من طريق مسلم ناسحاً بن إبراهيم - هو ابن راهويه - عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبي طلحة عن رسول الله ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة» ومن طريق مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة يعوده قال: فوجد (٣) عنده سهل بن حنيف فأمر أبو طلحة ينزع نمطاً كان تحته فقال له سهل: لم نزعته؟ قال: لأن فيه

(١) في النسخة رقم ١٤ بملاقاة النجس (٢) في النسخة رقم ١٤ لا النجس (٣) في النسخة رقم ١٤ فوجدنا

نصاوير وقد قال رسول الله ﷺ : ما قد علمت قال سهل : ألم يقل الا ما كان رقما : قال : بلى ولكنه أطيب لنفسى \*

**قال أبو محمد** : حرام علينا تنفير الملائكة عن بيوتنا وهم رسل الله عز وجل والمتقرب اليه عز وجل بقرهم \* ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى قال : انا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كنت ألعب بالبنات عند رسول الله ﷺ وكان يأتيني صواحي فسكن يتقمعن من رسول الله ﷺ فيفسرن بهن إلى » فوجب استثناء البنات للصبايا من جملة ما نهى عنه من الصور (١) ، وأما الصلب فبخلاف ذلك ولا يحل تركها في ثوب ولا في غيره لما روينا من طريق قاسم بن اصبح نا بكر بن حماد نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام الدستوائي عن يحيى ابن أبي كثير عن عمران بن حطان عن عائشة أم المؤمنين « ان رسول الله ﷺ لم يكن يدع في يمينه ثوبا فيه تصليب الا يقضه » وقد صح عن رسول الله ﷺ (٢) انه كره الستر المعلق فيه التصاوير فجعلت له منه وسادة فلم ينكرها فصح ان الصور في الستور مكروهة غير محرمة ، وفي الوسائد وغير الستور ليست مكروهة الاستخدام بها \*

١٥٣٨ - مسألة - ولا يحل البيع مذتول الشمس من يوم الجمعة الى مقدار تمام الخطبتين والصلاة للمؤمن ولا لكافر . ولا لامرأة . ولا لمريض \* وأما من شهد الجمعة فالى ان تتم صلاتهم للجمعة وكل بيع وقع في الوقت المذكور فهو مفسوخ وهذا (٣) قول مالك ، وأجاز البيع في الوقت المذكور الشافعي . وابو حنيفة ، وأما النكاح . والسلم والاجارة . وسائر العقود فجازة كلها في ذلك الوقت لسكل احد وهو قول الشافعي . وابو حنيفة ولم يجزها مالك \*

برهان صحه قولنا قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لکم ان کتمتم تعلمون فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ) فهما أمران مفترضان . السعي الى ذكر الله تعالى . وترك البيع فاذا سقط أحدهما بنص ورد فيه كالمريض . والخائف . والمرأة . والمعذور لم يسقط الآخر اذ لم يوجب سقوطه قرآن ولا سنة ووجب الزام الكفار كذلك لقول الله تعالى : ( وأن احکم بينهم بما أنزل الله ) وقوله تعالى : ( قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وأما ادخال مالك النكاح . والاجارة في ذلك فخطأ ظاهر لان الله تعالى انما نهى عن البيع ولو أراد النهي عن النكاح والاجارة لما عجز عن ذلك ولا كتنا

(١) قال مصحح النسخة رقم ١٤ فيه نظر لاحتمال ان يكون كان هذا على معهود الاصل ثم نسخ بالنهي عن الصورة والله اعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ وقد صح عنه (٣) في النسخة رقم ١٤ وهو



ما أئزمننا وما كان ربك نسيا . وتعدى حدود الله تعالى لا يحل ، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا لان القياس عند القائلين به انما هو ان يقاس الشيء على نظيره وليس البيع نظير النكاح لانه يجوز بلاذكر مهر ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن والمتا كان لا يملك أحدهما الآخر ولا في النكاح نقل ملك والبيع نقل ملك ، وأما الاجارة فانما هى معاوضة في منافع لم يخلقها الله تعالى بعد ولا يجوز بيع ما لم يخلق بعد ويجوز أن يؤاجر الحر نفسه ولا يحل له أن يبيع نفسه فلا شبه (١) بين الاجارة والنكاح وبين البيع فان علل النهى عن البيع بما يشاغل (٢) عن السعى صار الى قول أبى حنيفة . والشافعى ولزمه أن يحيز من البيع ما لا تشاغل منه عن السعى ، ولا قياس عند القائلين به الا على علة فان لم يعمل بطل القياس ، وما نعلم له سلفا في هذا القول . وأما اجارة أبى حنيفة . والشافعى البيع في الوقت المذكور بخلاف لامر الله تعالى ، ولا نعلم (٣) لهم حجة أصلا أكثر من أن قالوا : انما نهى عن التشاغل عن السعى الى الصلاة فقط ولو أن امرأ باع في الصلاة لصح البيع \*

**قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ :** وهذان فاسدان من القول جدا أما قولهم : انما أراد الله بذلك التشاغل عن السعى فقط فعظيم من القول جدا لیت شعري من أخبرهم بذلك وهم يسمعون الله تعالى يقول : (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) ولو أن الله تعالى أراد ما قالوا لما نها ناعن البيع مطلقا ولا عجز عن بيان مراده من ذلك وما ههنا ضرورة توجب فهم هذا ولا نص فهو باطل محض ودعوى كاذبة بلا برهان ؛ وأما قولهم : لو باع في الصلاة لجاز البيع فمويه بارد لأن المصلی بأول أخذه في الكلام في المساومة بطلت صلاته فصار غير مصل فظهر فساد احتجاجهم جملة ، فان قالوا : هذا ندب قلنا : ما دليلكم على ذلك وكيف يقول الله تعالى : افعل فيقولون : معناه لا تفعل ان شئت ؟ أم كيف يقول الله تعالى : لا تفعل فيقولون : معناه افعل ان شئت ؟ وهذا ابطال الحقائق ونفس المعصية وتحريف للكلم (٤) عن مواضعه ، فان قالوا : قد وجدنا أوامر ونواهي معناها الندب قلنا : نعم بنص آخر بين ذلك (٥) ، وكذلك وجدنا آيات منسوخات بنص آخر ولم يجب بذلك حمل كل آية على أنها منسوخة ولا على أنها ندب ومن فعل ذلك فقد أبطل ما شاء بلا دليل . روينامن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي القاضي بن أحمد بن أبى بكر - هو المسمى - ناسليمان بن داودنا سليمان بن معاذ ناسماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة فاذا قضيت الصلاة فاشترى وبع (٦) ولا نعلم له مخالفا من الصحابة . وعن

(١) في النسخة رقم ١٦ « فلان شبه » (٢) في النسخة رقم ١١ « بالتشاغل » (٣) في النسخة رقم ١٤ وما نعلم

(٤) في النسخة رقم ١٤ وتحريف الكلم (٥) في النسخة رقم ١٦ يبين ذلك (٦) في النسخة رقم ١٦ فانتهروا

حماد بن زيد عن الوليد بن أبي هشام عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه أنه فسخ يباعا  
وقع بين نساء وبين عطار بعد النداء للجمعة .

١٥٣٩ - مسألة - ومن لم يبق عليه من وقت الصلاة المقدار الدخول في الصلاة  
بالتكبير وهو لم يصل بعد وهو ذا كر للصلاة عارف بما بقى عليه من الوقت فكل شيء فعله  
حينئذ من بيع أو غيره باطل مفسوخ أبدا القول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه  
أمرنا فهو رد » وهو في ذلك الوقت محرم عليه البيع وغيره . مأمور بالدخول في الصلاة فلو  
لم يكن عارفا بذلك جاز كل ما عمل فيه لأن وقت الصلاة للناس ممتد أبدا وأما من سها فسلم  
قبل تمام صلاته فما أنفذ من بيع أو غيره . فردود كله لأنه قد عرف النبي عن ذلك مادام في  
صلاة وهو في صلاة لكن عفى له عن النسيان فهو إنما ظن أنه باع ولم يبع لأنه غير البيع  
الذي أحله الله تعالى له فاذا هو غيره فهو غير جائز ، وبالله تعالى التوفيق .

١٥٤٠ - مسألة - ولا يحل أن يجبر أحد على أن يبيع مع شريكه لا ما ينقسم ولا  
ما لا ينقسم ولا على أن يقاومه في بيع أحدهما من الآخر لكن من شاء من الشريكين أو الشركاء  
أن يبيع حصته فله ذلك ومن أبي لم يجبر فإن أجبره على ذلك حاكم أو غيره فسخ حكمه  
أبدا وحكم فيه بحكم الغصب .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون  
تجارة عن تراض منكم ) ومن أجبر على بيع حقه فلم يرض فلا يجوز عليه لانه خلاف  
أمر الله تعالى فهو أكل مال بالباطل إلا حيث أمر الله تعالى بالبيع وان لم يرض كالشفعة  
وعلى الغائب : وعلى الصغير . وعلى الظالم . واحتج القائلون بجوار الشريك على البيع مع  
شريكه بخبر روى فيه « لا ضرر ولا ضرار » وهذا خبر لم يصح قط انما جاء مرسل .  
أو من طريق فيها اسحق بن يحيى وهو مجهول ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لان أعظم  
الضرر والضرر هو الذي فعلوه من اجبارهم انسا على بيع ماله بغير رضاه وبغير أن  
يوجب الله تعالى عليه ذلك . وما أباح الله تعالى قط أن يراعى رضا أحد الشريكين  
باستخاط شريكه في ماله نفسه وهذا هو (١) الجور والظلم الصراح ، ولا فرق بين أن يجاب  
أحد الشريكين الى قوله لا بد أن يبيع شريكى معى لاستجزل الثمن في حصتى وبين أن يجاب  
الآخر الى قوله لا بد أن يمنع شريكى من بيع حصته لان في ذلك ضررا على فى حصتى .  
وكلا الأمرين عدوان وظلم لكن الحق أن كليهما ممكن من حصته من شاء باع حصته  
ومن شاء أمسك حصته . وقد هو را فى ذلك بما رويناه من طريق وكيع نا أبو بشر عن ابن

أبي نجيح عن مجاهد أن نخلة كانت لانساني حائط آخر فسأله أن يشتريها منه فأبى فقال رسول الله ﷺ : « لا ضرر في الاسلام » وهذا مرسل ثم لوصح لكان حجة عليهم لاننا نقول لهم : نعم هذا منع من أن يجبر الآخر على الشراء من شريكه وهو لا يريد ذلك . أو على البيع منه أو من غيره وهو لا يريد ذلك ، فهذان ضرر ظاهر . وذكروا أيضا ما روينا من طريق أبي داود ناسليمان بن داود العتكي نا حماد نا واصل مولى أبي عيينة قال : سمعت محمد ابن علي يحدث عن سمرة بن جندب « أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الانصار قال : ومع الرجل أهله فكان سمرة يدخل الى نخله فيتأذى به فطلب اليه أن يبيعه أو يناقله فأبى فذكر ذلك للنبي ﷺ فطلب اليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى فطلب اليه أن يناقله فأبى قال : فيه له ولك كذا وكذا أمر ارغبه فيه فأبى فقال : أنت مضار فقال رسول الله ﷺ للانصاري : اذهب فاقلع نخله » .

**قال أبو محمد :** هذا منقطع لان محمد بن علي لاسماع له من سمرة ثم لوصح لكانوا مخالفين له في موضعين ، أحدهما أنهم لا يجبرون غير الشريك على البيع من جاره ولا على البيع معه ، وفي هذا الحديث خلاف ذلك ، والثاني قلع نخله وهم لا يقولون بهذا وبالله تعالى التوفيق .

١٥٤١ - مسألة - ولا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لاهل الذمة (١) لان رقيق ولا من غيره وهو قول عمر بن الخطاب على ما ذكرنا في كتاب الجهاد . ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة بن مقسم عن أم موسى قالت : أتى علي بن أبي طالب بآنية مخصوصة بالذهب « آنية العجم فاراد (٢) أن يكسرها ويقسمها بين المسلمين فقال ناس من الدهاقين : ان كسرت هذه كسرت ثمنها ونحن نغني لك بها فقال علي : لم أكن لارد لكم ملكا نزع الله منكم فكسرها وقسمها بين الناس .

**قال أبو محمد :** هذا من الصغار وكل صغار فواجب حمله عليهم ، وأما الرقيق ففيه وجه آخر وهو أن الدعاء إلى الاسلام واجب بكل حال ، ومن الاسباب المعينة على الاسلام كون الكافر . والكافرة في ملك المسلم ، ومن الاسباب المبعدة عن الاسلام كونها عند كافر يقوى بصائرهما في الكفر وبالله تعالى التوفيق .

١٥٤٢ - مسألة - ولا يحل بيع شيء ممن يوقن أنه يعصى الله به أو فيه وهو مفسوخ أبدا كيبيع كل شيء ينبد أو يعصر ممن يوقن أنه يعمل خمرًا ، كيبيع الدراهم الرديئة ممن يوقن أنه يدلس بها . وكيبيع الغلمان ممن يوقن أنه يفسق بهم أو يخصيم . وكيبيع المملوك

(١) في النسخة رقم ١١ من أهل الذمة (٢) في النسخة رقم ١٤ واراد

من يوقن انه يسىء ملكته . أو كبيع السلاح أو الخيل من يوقن أنه يعدوبها (١) على المسلمين أو كبيع الحرير من يوقن أنه يلبسه وهكذا فى كل شىء . لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) والبيوع التى ذكرنا تعاون ظاهر على الاثم والعدوان بلا تطويل وفسخها تعاون على البر والتقوى ؛ فان لم يوقن بشىء من ذلك فالبيع صحيح لانه لم يعن على اثم فان عصى المشتري الله تعالى بعد ذلك فعليه ■ روينامن طريق وكيع ناسفيان الثورى عن ابن جرير عن عطاء قال : لا تبعه من يجعله خمره ■

١٥٤٣ - مسألة - من باع شيئا جزا فاعلم كيله أو وزنه أو زرعه أو عدده ولم يعرف المشتري بذلك فهو جائز لا كراهية فيه لانه لم يأت عن هذا البيع نهى فى نص أصلا ولا فيه غش ولا خديعة ، ومنع منه طاوس . ومالك وأجازة أبو حنيفة . والشافعى . وأبو سليمان ■ قال على : ولا فرق بين أن يعلم كيله . أو وزنه . أو زرعه . أو عدده ولا يعلمه المشتري وبين أن يعلم من نسج الثوب ولمن كان ومتى نسج وأن أصيب هذا البر وهذا التمر ولا يعلم المشتري شيئا (٢) من ذلك والمفرق بينهما مخطئ وقائل بلا دليل ■ واحتجوا فى ذلك بما رويناه من طريق عبد الرزاق قال قال : ابن المبارك عن الأوزاعى ان رسول الله ﷺ قال : لا يحل لرجل ان يبيع طعاما جزا فاقدم كيله حتى يعلم صاحبه وهذا منقطع فاحش الانقطاع ، ثم لو صح لكان حجة على المالكين لأنهم لا يخصصون بهذا الحكم الطعام دون غيره وليس فى هذا المرسل إلا الطعام فقط ، فان قالوا : قسنا على الطعام غير الطعام قلنا : فهلا قسمتم على الطعام غير الطعام فى المنع من بيعه حتى يقبض ؟ فان قالوا : لم يأت النص إلا فى الطعام قلنا : وليس فى هذا الخبر إلا الطعام فاما اتبعوا النصين معادون القياس وإما قيسوا عليهما جميعا وما عدا هذا فباطل متيقن فكيف والنص قد جاء بالنهى عن البيع فى كل ما اتبع قبل أن يقبض يخالفوه والله تعالى التوفيق \* ■

١٥٤٤ - مسألة - وبيع الحيتان الكبار أو الصغار أو الاترج الكبار أو الصغار أو الدلاع أو الثياب أو الخشب أو الحيوان أو غير ذلك جزا فاحش لا كراهية فيه ، ومنع مالك من ذلك فى الكبار من الحيتان والخشب ■ وأجاز فى الصغار وهذا باطل لوجوه ، أولها انه خلاف (٣) القرآن فى قول الله تعالى : (وأحل الله البيع) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فهذا يبيع حلال (٤) ولم يأت تفصيل بتحريمه ، والثانى انه فاسد اذ لم يحذ الكبير (٥) الذى منع به من بيع الجذاف من الصغير الذى أباح به وهذا ردى . جدا لانه حرم وحلل ثم لم يبين ما الحرام فيجتنبه من بيعه وما الحلال فيأتيه ، والثالث انه

(١) فى النسخة رقم ١٤ بهم (٢) فى النسخة رقم ١٤ بشىء (٣) فى النسخة رقم ١٤ انه خالف (٤) فى النسخة رقم ١٤ فهذا يبيع فهو حلال (٥) فى النسخة رقم ١٤ الكبير



لا كبير الا باضافته الى ما هو اصغر منه ولا صغير الا باضافته الى ما هو اكبر منه فالشابل صغير جدا بالاضافة الى الشولى وكبير جدا بالاضافة الى السردين ، والمدارى كبار جدا بالاضافة الى السهام وصغار جدا بالاضافة الى الصوارى وهكذا فى كل شيء ، والرابع انه لم يزل عمل المسلمين فى عهد رسول الله ﷺ وبعده فى شرق الارض وغربها يبيع الضياع وفيها النخل الكثير والشجر وغير ذلك بغير عدد لكن جدا فاهو احد من يجيز ذلك هنالك ويمتنعه ههنا وما نعلم له متعلقا أصلا ولا أحدا قاله قبله .

١٥٤٥ - مسألة - وبيع ألبان النساء جائز . وكذلك الشعور ، وبيع العذرة والزبل للتزويل . وبيع البول للصباغ جائز ، وقد منع قوم من بيع كل هذا .

**قال أبو محمد :** لا خلاف فى أن للبرأة أن تحلب لبنها فى اناء وتعطيه لمن يسقيه صبيا وهذا تملك منه له ، وكل ما صح ملكه وانتقال الأملاك فيه حل ببيع لقول الله تعالى : (وأحل الله البيع) الا ما جاء فيه نص بخلاف هذا ، وأما الشعور . والعذرة . والبول فكل ذلك يطرح ولا يمنع منه أحد هذا عمل جميع أهل الأرض ، فاذا تملك لأحد (١) جاز بيعه كما ذكرنا . رويان من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العزمى عن عطاء بن أبى رباح لا بأس بأن يستمتع بشعور الناس كان الناس يفعلونه .

١٥٤٦ - مسألة - وبيع النحل . ودود الحرير . والضب . والضبع جائز حسن أما الضب . والضبع خلال أكلهما كما ذكرنا قبل وصيد من الصيود ، وما جاز تملكه جاز بيعه كما قدمنا ، وأما النحل . ودود الحرير فلم مانفعة ظاهرة وهما مملوكا كان في بيعهما جائز ، ومنع أبو حنيفة من كل ذلك وما نعلم له حجة أصلا ولا أحد سبقه الى المنع من بيع النحل . ودود القرز ، وأما ما عسلت النحل فى غير خلايا ما لكها فهو لمن سبق اليه لأنه ليس بعضها ولا متولدا منها كالبيض . والولد . واللبن . والصوف لكنه كسب لها كصيد الجارح وهما غير النحل والجارح فهو لمن سبق اليه ، وأما ما وضعت فى خلايا صاحبها فله لأنه لذلك وضع الخلايا فاصار فيها فهو له (٢) وكذلك من وضع جباله للصيد أو قلة للبهاء أو حظيرا للسملك فكل ما وقع فى ذلك فهو له لأنه قد تملكه بوضع ما ذكرنا له وبالله تعالى التوفيق .

١٥٤٧ - مسألة - وابتاع الحرير جائز وقال بالمنع منه بعض السلف كما رويان من طريق محمد بن المثني ناقد بن غياث عن ليث عن طاوس انه كره التجارة فى الشابرى الرقيق . والحرير ولبسه ، وجاء فى ذلك ما رويان من طريق ابن وهب نا معاوية ابن صالح عن عبد الوهاب بن بخت عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة : « أن

(١) فى النسخة رقم ٩٤ فاذا تملك بالاخت (٢) فى النسخة رقم ١٦ فله

رسول الله ﷺ قال : ان الله تبارك وتعالى حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها وحرم  
الحرير وثمنه » وهذا فيه معاوية بن صالح (١) - وهو ضعيف - ولو صح لقلنا به »  
وقد صح عن النبي ﷺ انه قال في حلة الحرير التي كساها عمر : « لم أكسكها لتلبسها الكن  
لتبيعها » أو كلاً ما هذا معناه »

١٥٤٨ - مسألة - وابتياح ولد الزنا . والزانية حلال \* رويناه من طريق محمد  
ابن المثني نا معتزم بن سليمان عن ليث عن مجاهد قال : ولد الزنا لا تبعه (٢) ولا تشتريه ولا  
تأكل ثمنه \* قال علي : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وأحل الله البيع \* وقد  
أمر عليه الصلاة والسلام ببيع الأمة المحدودة في الزنا ثلاث مرات اذا زنت الرابعة \*  
١٥٤٩ - مسألة - وبيع جلود الميتات كلها حلال اذا دبغت \* وكذلك جلد  
الخنزير وأما شعره وعظمه فلا ، ولا يحل بيع عظام الميتة أصلاً ، ومنع مالك من بيع  
جلودها وان دبغت وأباحه الشافعي . وأبو حنيفة ، وأباح مالك بيع صوف الميتة ومنع  
منه الشافعي \*

برهان صحة قولنا قول رسول الله ﷺ : « هلا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به  
قالوا : يا رسول الله انها ميتة قال : انما حرم أكلها ، وقد ذكرناه باسناده في كتاب  
الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته فأمر عليه السلام بان ينتفع بجلود الميتة بعد الدباغ  
وأخبر ان أكلها حرام والبيع منفعة بلا شك فهو داخل في التحليل وخارج عن التحريم اذ لم  
يفصل تحريمه قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وأما الخنزير فحرام كله حاشا  
طهارة جلده بالدباغ فقط \* ومن عجائب احتجاج المالكيين ههنا قولهم : ان الجلد يموت  
وكذلك الريش تسقيه الميتة ، وأما الصوف والشعر فلا يموت فلو عكس قولهم فقليل  
لهم : بل الجلود لا تموت وكذلك الريش وأما الصوف والشعر فتسقيه الميتة بأى شيء  
كانوا ينفصلون ، وهل هي الادعوى كدعوى ؟ رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر  
عن حماد بن أبي سليمان لا بأس بريش الميتة وأباح الانتفاع بعظم الفيل وبيعه طاوس :  
وابن سيرين . وعروة بن الزبير ومنع منه الشافعي وغيره وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٥٠ - مسألة - وبيع المكاتب قبل أن يؤدى شيئاً من كتابته جائز وتبطل  
الكتابة بذلك فان أدى منها شيئاً حرم بيع ما قبل منه ما أدى وجاز بيع ما قبل منه ما لم يؤد  
وبطلت الكتابة فيما يبيع منه وبقي ما قبل منه ما أدى حر امثل أن يكون أدى عشر كتابته  
فان عشره حر ويجوز بيع تسعة أعشاره ، وهكذا في كل جزء كثر أو قل ، وهذا مكان اختلاف

(١) قال الحافظ الذهبي في ميزانه : وثقه أحمد وأبو زرعة وغيرهما ، وكان يحبى القطان يبعث ولا يرضاه  
وقال أبو حاتم : لا يبيع بهو كذا لم يخرج له البخاري ولينه ابن معين اه (٢) في النسخة رقم ١٦ لا تنته

الناس فيه فقالت طائفة: المكاتب عبد ما بقى عليه ولو درهم من كتابته أو أقل ويبيعه جائز مادام عبداً وتنقض الكتابة بذلك. والمكاتب عندهم معتق بصفة، وهذا قول (١) أبى سليمان وأصحابنا، وقالت طائفة: المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته درهم أو أقل إلا أنه لا يحمل بيعه إلا أن يعجز وهو قول أبى حنيفة. ومالك: والشافعي، وهذا قول ظاهر التناقض لأنه إن كان عبداً فيبيعه جائز ما لم يأت نص بالمنع من بيعه ولا نص في ذلك، وذهب قوم إلى أنه إن أدى ربع كتابته فهو حر وهو غريم يتبع بما (٢) بقى عليه منها. رويان طريق سعيد بن منصور نا عثيم نا المغيرة قال: سمعت أبا راهيم. والشعبي يقولان: كان ابن مسعود يقول في المكاتب إذا أدى ربع قيمته (٣) فهو غريم لا يسترق وكان زيد بن ثابت يقول: هو عبد ما بقى عليه درهم. وقال علي بن أبى طالب: المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويرق منه بقدر ما بقى ويرث بقدر ذلك. ويحجب بقدر ذلك. ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عمه القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جابر بن سمرة قال: قال عمر بن الخطاب: تكاتبون مكاتبين فأيهما ما أدى الشطر فلا رق عليه. وروى عن ابن مسعود أيضاً إذا أدى الثلث فهو غريم. ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور ابن المعتمر عن أبا راهيم كان يقال: إذا أدى المكاتب الربع فهو غريم. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء إذا بقى على المكاتب ربع كتابته وأدى سائرهما فهو غريم ولا يعود عبداً. ومن طريق عبد الرزاق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير قال: قال ابن عباس: إذا بقى على المكاتب خمس أواق: أو خمس زود. أو خمسة أوسق فهو غريم، وروى عنه أيضاً إذا أخذ الصك فهو غريم وبكل هذه الأقوال قالت طائفة من العلماء: قال علي: الحجة عند التنازع هو ما أمر الله تعالى بالرجوع إليه إن كنا مؤمنين من كتابه وسنة رسوله ﷺ. رويان طريق البخاري نا قتيبة نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين «أخبرت أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت منها شيئاً فقالت لها عائشة: ارجعي إلى أهلِكَ فإن أجروا أن أفضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك لبريرة لاهلها فابوا وقالوا: إن شأمت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: ابتاعوا عتقي فأنما الولاء لمن أعتق» (٤)، ومن طريق البخاري

(١) في النسخة رقم ١٤ وهو قول (٢) في النسخة رقم ١٦ وهو غريم لم يبع بما (٣) في النسخة رقم ١٤ إذا أدى قيمته (٤) الحديث في صحيح البخاري ج ٣ ص ٣٠٢ باطول من هذا

ناخلاد بن يحيى ناعبد الواحد بن أيمن المكي عن أبيه قال: «دخلت على عائشة فقالت: دخلت على بريرة [وهي مكاتبه] (١) فقالت: يا أم المؤمنين اشتريني فإن أهلي يبيعوني فاعتقيني فقالت: نعم فقالت: إن أهلي لا يبيعونني حتى يشترطوا ولائي فقالت: لا حاجة لي فيك فسمع ذلك النبي ﷺ أو بلغه فقال: ما شأن بريرة اشتريها فاعتقها وليشترطوا ما شاموا [قلت] فاشتريتها فاعتقتها، وذكرت باقي الخبر، فامر بيع بريرة وهي مكاتبه على تسع أواق في تسع سنين كل سنة أوقية أشهر من الشمس وانها لم تكن أدت بعد من كتابتها شيئا وانها بيعت كذلك وإن أهلها عرضوها للبيع وهي مكاتبه يعلم النبي ﷺ لا تنكر ذلك عليهم بل أمر بشرائها وعتقها والولاء لمن أعتقها، وهذا ما لا مخلص منه فبلحوا (٢) عندها فقالت طائفة: انها كانت عجزت وهذا كذب بحت مجرد ماروى قط أحد أنها كانت (٣) عجزت ولا جاء ذلك عنها (٤) في الخبر، وأين العجز منها وهي في استقبال تسعة أعوام وعائشة بعد عند رسول الله ﷺ جائزة الامر بتبائع وعتق ولم تقم عند رسول الله ﷺ إلا تسعة (٥) أعوام فقط، واحتج بعضهم بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) فقلنا: نعم وهو ما مور بالوفاء بالعقد وليس له نقضه لكن إذا خرج عن ملكه بطل عقده عن غيره لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) والعجب أن المحتجين بهذا يرون الرجوع في العتق في الوصية ولا يحتجون على أنفسهم بأوفوا بالعقود وليس إجماعا فان سفيان الثوري لا يرى (٦) الرجوع في العتق والوصية. وكلهم يحجز بيع العبد بقول له سيده: إن جاء أبي فأنت حر، ويطلبون بيعه بهذا العقد ولا يجوزون له الرجوع في العقد بغير إخراج عن ملكه فظهر عظيم تناقضهم وفساد قولهم ■ فإن ذكر ذاكر الآثار التي جاءت «المكاتب عبد ما بقى عليه درهم» (٧) فانها كلها ساقطة، أحدها من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي صحيفة وكم خالفوا هذه الطريق إذا خالفت مذاهم، والآخر من طريق عطاء بن السائب عن ابن عمرو بن العاصي ولا سماع له منه والحديث منقطع، ثم لو صح لما كان فيهما الاتحيد انه عبد ما بقى عليه عشر مكاتبته أو عشر عشرها، وخبر موضوع من طريق ابن عمر مكذوب فسقطت كلها، وأما إذا أدى شيئا من كتابته فلما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى الدمشقي نازيد بن هارون أنا حماد بن سلمة عن قتادة. وأيوب السختياني قال قتادة: عن خلاص عن علي بن أبي طالب ■ وقال

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٣ (٢) يقال بلح الرجل بلحا وتليحاي أعيان (٣) لفظ كانت زيادة من السخنة رقم ٦ (٤) لفظ عن الزيادة من السخنة رقم ١٤ (٥) في النسخة رقم ٦ ■ الاسبعة وهو غلط لأن النبي صلى الله عليه وسلم خطبها وهي ابنة تسع سنين ودخل عليها وهي ابنة تسع ومات عنها صلى الله عليه وسلم وهي ابنة ثمانية عشر عاما (٦) في النسخة رقم ٦ ■ سفيان الثوري يرى (٧) في النسخة رقم ١٦ شيء



أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم اتفق علي . وابن عباس كلاهما عن النبي ﷺ أنه قال : « المسكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما اعتق منه ويورث بقدر ما اعتق منه » .

قال علي : وهذا السناد في غاية الصحة وما نعلم أحدا عابه إلا بأنه قد أرسله بعض الناس فكان هذا عجبا ! لأن المعترضين بهذا يقولون : إن المرسل أقوى من المسند أو مثله فالآن صار إرسال من أرسل يبطل ويبطل به الاسناد عن أسنده وما يسلك في دينه هذه الطريق إلا من لا دين له ولا حياة ونعوذ بالله من الخذلان .

**١٥٥١ مسألة** ويبيع المدبر والمدبرة حلالا لغير ضرورة ولغير دين لا كراهة في شيء من ذلك ويبطل التدبير بالبيع كما تبطل الوصية ببيع الموصى بعته ولا فرق ، وهو قول الشافعي وأبي سليمان ، وقال أحمد : يباع المدبر كما قلنا ولا تباع المدبرة وهذا تفريق لأبرهان علي صحته ، وقال مالك : لا يباع المدبر ولا المدبرة إلا في الدين فقط فإن كان الدين قبل التدبير يباع فيه في حياة سيدهما وإن كان الدين بعد التدبير لم يباع فيه في حياة المدبر ويباع فيه بعد موته ، فإن لم يحمل الثلث المدبر ولادين هنالك اعتق منه ما يحمل الثلث ورق سائرته قال : فإن بيع في الحياة بغير دين فاعتقه الذي اشتراه نفذ البيع وجاز . وهذه (١) أقوال في غاية التناقض . ولأن كان يبيعه حرما فما يحل بيعه (٢) لا في دين ولا في غيره اعتق أولم يعتق كالاتباع أم الولد ولا ينفذ بيعها وإن أعتقت ولأن كان يبيعه حلالا فما يحرم (٣) متى شاء سيده يبيعه ، وما نعلم لهم في هذا التقسيم حجة لا من نص . ولا من رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وقال أبو حنيفة : لا يباع المدبر لا في دين ولا في غير دين لا في الحياة ولا بعد الموت وهو من الثلث فإن لم يحمله الثلث استسعى في ثلثي قيمته (٤) ، وقال زفر : هو من رأس المال كأثم الولد وما نعلم لهم حجة أصلا ولا متعلق لهم في قول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) أما المالكيون فالجازوا بيعه في مواضع قد ذكرناها فلم يفوا بالعقود ، وأما الحنفيون فاستسعوه في ثلثي قيمته فلم يفوا بالعقود \* .

**قال أبو محمد** : واحتجوا بأشياء نذكرها إن شاء الله تعالى . منها خبر رواه عبيد الباقي بن قانع عن موسى بن زكريا عن علي بن حرب عن عمرو بن عبد الجبار ثقة (٥) عن عمه عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « المدبر لا يباع ولا يشتري وهو حر من الثلث ، وهذا خبر موضوع لأن عبد الباقي أوى

(١) في النسخة رقم ١٦ فهذه (٢) لنظير بيعه زيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ فلا يخبره (٤) في النسخة رقم ١٤ في باقي قيمته والمبني واحد (٥) لنظير ثقة زيادة من النسخة رقم ١٦

كل بلية وقد ترك حديثه اذ ظهر فيه البلاء ، ثم سائر من رواه الى أيوب طلبات بعضها فوق بعض كلهم مجھولون ، وعمرو بن عبد الجبار ان كان هو السنجارى فهو ضعيف وان كان غيره فهو مجھول ، ثم لو صح لكان المالكىون قد خالفوه وقد أجاز الخفيفون بيع المدبر فى بعض الأحوال وهو أنهم قالوا فى عبيدين اثنين دبره أحدهما ثم أعتق الآخر نصيبه : فان على الذى دبر نصيبه أن يضم قيمة نصيب صاحبه الذى أعتق حصته وهذا بيع للمدبر فقد خالفوا هذا الخبر الموضوع مع احتجاجهم به ، وان العجب لى كثير من يرد حديث بيع المكاتب . وحديث المصرة . وحديث النهى عن بيع الكلب مع صحة أسانيدھا وانتشارھا ثم يحتج بهذه الكذبة ، وذكر واما روينامن طريق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين : ان رسول الله ﷺ باع خدمة المدبر ، وهذا مرسل ولا حجة فى مرسل ، ثم لو صح لكان حجة على الخفيفين والمالكين لأنهم لا يرون بيع خدمة المدبر ما لهم أثر غير ما ذكرنا \*

واحتجوا برواية عن نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن ابن جريج عن ابى الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فى أولاد المدبرة : اذا مات سيدھا ما نراهم الا احراراً ولدها كذلك منها فكانت عضو منها ■ ومن طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب . وربيعة قال جميعاً : ان عائشة أم المؤمنين باعت مدبرة لها فى الأعراب فأخبر بذلك عمر فبعث فى طلب الجارية فلم يجدها فأرسل الى عائشة فأخذ الثمن فاشتري به جارية فجعلها مكانها على تديرها ■ ومن طريق وكيع نا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كره بيع المدبر ■ هذا كل ما هو به عن الصحابة رضى الله عنهم وكله لا حجة لهم فيه ■

أما خبر عمر فساقت لأن الزهرى . وربيعة لم يولدا الا بعد موت عمر بخمس وثلاثين سنة وزيادة فهو منقطع وأيضا ففيه عبد الجبار بن عمرو وهو ضعيف ، ثم لو صح لكان هذا عليهم لاهم (١) لو جوه ، أو لها ان أم المؤمنين قد خالفته فى ذلك فليس قوله حجة عليها ولا أولى من قولها وهذا تنازع فالواجب عند التنازع الرد الى القرآن . والسنة وهما يبيحان بيع المدبر ، والثانى أنهم قد خالفوه لأن فيه انه قد أخذ الثمن فابتاع به جارية فجعلها مدبرة مكانها ويعيد الله أمير المؤمنين من هذا الحكم الفاسد الظاهر العوار اذ يحرم بيع مملوكة من أجل مملوكة أخرى بيعت لا يحل بيعها ، ويلزم على هذا من باع حراً أن يبتاع بالثمن عبداً فيعتقه مكانه وهذا خلاف قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وكيف ان ذهب الثمن أولم توجد به رقبة أو وجدت به رقاب أو وجدت المبيعة بعد ان جعلت هذه الأخرى مدبرة مكانها ولعل هذه تموت مملوكة فكيف (٢)

(١) لفظ لاهم زيادة من النسخة رقم ١٦٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦٦ وكيف

العمل أو لعلمها تعيش وتموت المبيعة مملوكة فكيف العمل في هذا التخليط حاشا لله من هذا فبطل تعلقهم بقول عمر ه وأما خبر جابر فلا متعلق لهم فيه أصلا وإنما هو تمويه منهم مجرد لأنه ليس فيه المنع من بيع المدبرة أصلا وإنما فيه حكم ولدها أن عتقت هي فقط ولو كان لهم حياة ما موهوا في الدين يمثل هذا فكيف وقد جاء عن جابر خلاف قولهم كما روينا من طريق ابن وهب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : ولد المدبرة بمنزلتها يرقون برقها ويعتقون بعثتها ، وذكر ابن وهب عن رجال (١) من أهل العلم عن عثمان ابن عفان . وعلي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت . وجابر بن عبد الله . وغيرهم مثل قول ابن عمر فهذا جابر يرى ارقاق المدبرة ، فإن قيل : هذا مرسل قلنا : بالمرسل احتجاجهم علينا بنحوه أو فلا تحتجوا به \* وأما حديث ابن عمر فأنما فيه الكراهة فقط \* وقد صح عن ابن عمر بيان جواز بيع المدبرة كما روينا بأصح سند من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا يطاء الرجل وليدة الا وليدة ان شاء باعها . وان شاء وهبها . وان شاء صنع بها ما شاء \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر أنه دبر جارتين له فمكنا يطو هما حتى ولدت احدهما فهذا نص جلي من ابن عمر على جواز (٢) بيع المدبرة ، فان ادعوا اجماعا على جواز وطئها كذبوا المساروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه كان يكره أن يطاء الرجل مدبرته قال معمر : فقلت له : لم تسكره ؟ فقال : لقول عمر : لا تقربها وفيها شرط لأحد ، فظهر فساد ما تعلقوا به عن الصحابة رضي الله عنهم وأنه (٣) ليس لهم حجة في شيء جاء عنهم ، وموهوا من طريق النظر بان قالوا : لما فرق بين اسم المدبر واسم الموصى بعته وجب أن يفرق بين حكميهما \*

**قال أبو محمد :** وهذا باطل لأنه دعوى بلا برهان . وليس كل اسمين يختلفا وجب أن يختلف معناهما وحكمهما اذا وجد في اللغة متفقى المعنى فان المحرر . والمعق اسمان مختلفان ومعناهما واحد ، والزكاة . والصدقة كذلك . والزواج . والنكاح كذلك ، وهذا كثير جدا \* وحتى لو صح لهم هذا الحكم الفاسد لكان الواجب اذا جاء فيها نص ان يوقف عنده ، وأيضا فليس في اختلاف الاسمين ما يوجب ان يباع أحدهما ولا يباع الآخر وقد اختلف اسم الفرس . والعبد وكلاهما يباع \*

قال علي : فلم يبق لهم متعلق أصلا ، ومن البرهان على جواز بيع المدبر . والمدبرة قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فصح أن يبيع كل ممتلك جائز الا ما فصل لنا تحريم بيعه ولم يفصل لنا تحريم بيع المدبر . والمدبرة

(١) في النسخة رقم ١٦ عن رجل (٢) في النسخة رقم ١٦ عمر يمل جواز (٣) في النسخة رقم ١٦ وانهم

فبيعهما حلال ه ومن السنة ما روينا من طريق وكيع أناسفیان الثوري . واسماعيل بن أبي خالد كلاهما عن سلمة بن كهيل عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ه أن رسول الله ﷺ باع المدبر ه ه ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : دبر رجل من الأنصار غلاما له لم يكن له مال غيره فقال رسول الله ﷺ : ه من يتناعه مني فاشتره رجل من بني عدى بن كعب ه قال جابر : غلاما قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير ه وروينا أيضا من طريق الليث . وأيوب عن أبي الزبير أنه سمعه من جابر ، فهذا أثر مشهور مقطوع بصحته بنقل التواتر وأمر كان بحضرة الصحابة رضی الله عنهم كلهم مسلم راض فلو ادعى المسلم ههنا الاجماع لما أبعد لا كدعواوهم الكاذبة ، فقال بعض أهل الكذب : يبيع في دين والا فلا يوجه يبيع فقلنا : كذبتهم وأفكتم وانما يبيع لانه لم يكن لمدبره مال غيره فلهذا باعه النبي ﷺ ، وأمالو كانه مال غيره فبيعه مباح لا واجب كسائر من تملك ه ومن طريق النظر (١) أنه صح الاجماع على جواز بيع المدبر قبل أن يدبر فمن منع منه بعد أن يدبر فقد أبطل وادعى مالا برهان له به ه ومن طريق القياس الذي لو صح القياس لم يكن شيء أصح من هذا وهو ان المعتق بصفة لا يدري أيدركها المعتق بها أم لا والموصى بعقه لا يختلفون في جواز بيعه قبل بحى . تلك الصفة والمدبر موصى بعقه كلاهما من الثلث فواجب ان صح القياس ان يباع المدبر كإياع الآخرا ن ولكن لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ه ومن صح عنه يبيع المدبر ما روينا (٢) من طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن جدته عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين . باعت مدبرة لها ه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتى عن عمر بن عبد العزيز . ومحمد بن سيرين قالا جميعا : المدبر وصية ه وبه الى معمر عن عبد الله بن طاوس قال : سألت محمد بن المنكدر عن المدبر كيف كان قول أبى فيه أيبيعه صاحبه ؟ فقلت : كان أبى يقول : يبيعه ان احتاج اليه فقال ابن المنكدر : وأن لم يحتج ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال : كان طاوس لا يرى بأسا ان يعود الرجل في عتاقه قال عمرو . يعنى التدبير ه ومن طريق سفیان بن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : المدبر وصية يرجع فيه اذا شاء ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء يقول : يعاد في المدبر وفي كل وصية ه وقد روينا عن ابن سيرين . وعطاء كراهية بيع المدبر ه وعن الشعبي يبيعه الجرى . ويرع عنه الورع ه

(١) في النسخة رقم ١٦ وأما من طريق النظر (٢) في النسخة رقم ١٦ كما روينا



**قال ابو محمد** : بل يبيعه الورع اقتداء برسول الله ﷺ ويقف عنه الجاهل والله ما نخاف تبعه من الله تعالى في أمر لم يفصل لنا تحريمه في كتابه ولا في سنة رسوله ﷺ بل نخاف التبعة منه عز وجل في تحريمنا ما لم يفصل لنا تحريمه أو في توقفنا فيه خوف أن يكون حراما ونعوذ بالله تعالى من هذا قال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وبيع المدبر بما قضى به رسول الله ﷺ فمن كان مؤمنا فلا يجد في نفسه حرجا مما قضى فيه وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٥٢ مسألة** وبيع ولد المدبرة من غير سيدها حملت به قبل التدبير أو بعده حلال ، وبيع ما ولدت المكاتبه قبل أن تكاتب وبعد أن كوتبت ما لم تؤد شيئا من كتابتها حلال ، وبيع ولد أم الولد من غير سيده قبل أن تكون أم ولد حلال هذا كله لا خلاف في شيء منه إلا ما حملت به المدبرة بعد التدبير ، وأما ما ولدت أم الولد من غير سيدها بعد أن صارت أم ولد فحرام يبيعه وحكمه كحكم أمه وسنذكر أن شاء الله تعالى حكم ما حملت به المكاتبه بعد أن تؤدى شيئاً من كتابتها في كتاب المكاتب من ديواننا هذا إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا بالله عز وجل •

برهان صحة قولنا في ولد المدبرة التي تحمل به بعد التدبير هو أنه ولد أمة جائز بيعها فهو عبد لأن ولد الأمة عبد ، وروينا مثل قولنا هذا عن عبد الرزاق عن معمر أخبرني من سمع عكرمة يقول : أولاد المدبرة لا عتق لهم ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : وابن عينة قال ابن جريج : عن عمرو بن دينار . وعطاء كلاهما عن أبي الشعثاء ، وقال ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال : أولاد المدبرة عبيد ، وأما ما حملت به ثم أدركها العتق قبل أن تضعه فهو حر معها ما لم يستثنه السيد لما ذكرنا قبل من أنه وإن كان غيرها فهو تبع لها • واحتج المخالفون على القول بأن ولد المدبرة بمنزلة أمهم بأنه قد صح عن عثمان . وجابر . وابن عمر ، وروى عن علي . وابن عباس . وزيد ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف ■

**قال ابو محمد** : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد ذكرنا خلافهم لطوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف كالذي صح عن عثمان . وصهيب . وتميم الداري من أن البيع لدار واشترائط سكنائها مدة عمر البائع وذلك بحضرة الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف ، وغير ذلك كثير جدا ، وأما ولد أم الولد قبل أن تكون أم ولد فلا خلاف فيه ، وأما ما حملت به بعد أن تكون أم ولد فلا يحل بيعهم لأنها حرام بيعها وهر إذا حملت به بعضها فحرام يبيعه وما حرّم يبيعه يقرن فلا يحل بعد ذلك إلا بنص ولا نص في

جواز بيعه بعد مفارقتها لها \* فان ذكروا كل ذات رحم فولدها بمنزلتها فهو ليس عن رسول الله ﷺ فلا حجة فيه \* ثم هم أول مخالف لهذا في ولدا المعتقة بصفة. وولد المعتقة الى أجل وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٥٣ مسألة** وبيع المعتق الى أجل أو بصفة حلال مالم يجب له العتق بحلول تلك الصفة كمن قال لعبده : أنت حر غدا فله بيعه مالم يصبح الغد أو كمن قال له : أنت حر اذا أفاق مريض فله بيعه مالم يفق مريضه لانه عبد مالم يستحق العتق وهو قول الشافعي . وأنى حنيفة . وأنى سليمان . وأصحابهم . وقال مالك : كذلك في المعتق بصفة يمكن أن تكون ويمكن أن لا تكون ولم يقله في المعتق الى أجل ، واحتج بانه لا بد أن يكون فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ الا أنه حتى الآن لم يكن بعد ولا دليل لهم على هذا الفرق أصلا وانما هو دعوى واحتجاج لقولهم بقولهم \*

**١٥٥٤ مسألة** وجائز لمن أتى السوق من أهله أو من غير أهله أن يبيع سلعته بأقل من سعرها في السوق وبأكثر ولا اعتراض لاهل السوق عليه في ذلك ولا للسلطان . وقال المالكيون : ليس له أن يبيع بأقل من سعرها ويمنع من ذلك وله أن يبيع بأكثر \* قال علي : وهذا عجب جدا أن يمنعوه من الترخيص على المسلمين ويبحون له التقلية ان هذا لعجب (١) وما نعلم قولهم هذا عن أحد قبل مالك ، ثم زادوا في العجب واحتجوا بالنزدي رويانا من طريق مالك عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيلا به بالسوق فقال له عمر : اما أن تزيد في السعر واما أن ترفع عن سوقنا \*

قال علي : هذا لا حجة لهم فيه لو جوه ، أحدها انه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ \* والثاني انهم كم قصة خالفوا فيها عمر (٢) كاجبار بن عيسى عم علي النفقة علي ابن عمهم . وكعتقه كل ذي رحم محرمة اذا ملك وغير ذلك \* والثالث انه لا يصح عن عمر لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر الا نعيه النعمان بن مقرن فقط ، والرابع انه لو صح لكانوا قد أخطؤوا فيه على عمر فتأولوه بما لا يجوز وانما أراد عمر بذلك لو صح عنه بقوله اما أن تزيد في السعر يريد أن تباع من المكاييل أكثر مما تباع بهذا الثمن وهذا خلاف قولهم هذا الذي لا يجوز أن يظن بعمر غيره فكيف وقد جاء عن عمر مينا كما (٣) رويانا هذا الخبر عنه من طريق (٤) عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : وجد عمر حاطب بن أبي بلتعة يبيع الزبيب بالمدينة فقال : كيف تباع يا حاطب ؟ فقال مدين فقال عمر : تباعون بأبوابنا وافئتنا

(١) في النسخة رقم ١٦ للعجيب (٢) في النسخة رقم ١٤ خالفوه والعمر (٣) لفظ كاستطعن من النسخة رقم ١٤

(٤) في النسخة رقم ١٦ هذا الخبر عن عبد الرزاق

وأسواقنا تقطعون في رقابنا ثم يبيعون كيف شئتم ببع صاعوا والأفلاتبع في أسواقنا ولا فسيبوا في الأرض ثم اجلبوا ثم يبعوا كيف شئتم ، فهذا خبر عمر مع حاطب في الزيب كما يجب أن يظن بعمر . فان قالوا : فهذا ضرر على أهل السوق قلنا : هذا باطل بل في قولكم أنتم الضرر على أهل البلد كلهم . وعلى المساكين . وعلى هذا المحسن إلى الناس ولا ضرر في ذلك على أهل السوق لأنهم إن شاءوا أن يرخصوا كما فعل هذا فليفعلوا ولا فهم أملك بأموالهم كما هذا أملك بما له ، والحجة القاطعة في هذا قول الله تعالى : ( إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقوله تعالى : ( وأحل الله البيع ) \*

**١٥٥٥ مسألة** ومن ابتاع سلعة في السوق فلا يحل أن يحكم عليه بأن يشر كفيها أهل تلك السوق وهي لمشتريها خاصة وهو قول الناس ، وقال المالكيون : يجبر على أن يشر كوه فيها وما تعلم أحد قاله غيرهم وهو ظلم ظاهر ويطلبه قول الله تعالى : ( إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فلم يتراض البائع إلا مع هذا المبتاع لا مع غيره فالحكم به لغيره أكل مال بالباطل بلا دليل أصلا . والله تعالى التوفيق ، بل قد جاء عن عمر الحكم على أهل السوق بهذا في غيرهم لا لهم كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن مسلم بن جندب قال : قدم المدينة طعام فخرج أهل السوق إليه فابتاعوه فقال لهم عمر : أفى سوقنا (١) هذا تتجرون ؟ أشركوا الناس أو أخرجوا فاشترؤا ثم اتوا فبيعوا . قال علي : وهذا الذي حكم به المالكيون أعظم الضرر على المسلمين لأن أهل الصناعة من السوق يتواطون على إمارة السلعة التي يبيعها الجالب أو المضطر ويتفقون على أن لا يزيدوا فيها ويتركوها أو أحد منهم يسومه حتى يترك المضطر على حكمه ثم يقتسمونها بينهم وهذا واجب منعم منه لأنه غش وقد قال رسول الله ﷺ : ليس منّا من غشنا . \*

**١٥٥٦ مسألة** ولا يجوز البيع بالبراءة من كل عيب ولا على أن لا يقوم على بعيب والبيع هكذا فاسد مفسوخ أبدا ؛ وذهب أبو حنيفة إلى جواز البيع بالبراءة ولم ير للمشتري القيام بعيب أصلا علمه البائع أولم يعلمه ، وذهب سفيان . والحسن بن حي . وأبو سليمان إلى أنه لا يبرأ بشيء من ذلك (٢) من العيوب علمه البائع أولم يعلمه ، وذهب الشافعي إلى أنه لا يبرأ بذلك من شيء من العيوب إلا في الحيوان خاصة فإنه يبرأ به مما لم يعلم من عيوب الحيوان المبيع ولا يبرأ مما علمه من عيوبه فكتمه ، ولما لك ثلاثة أقوال . أحدها وهو الذي ذكرناه أنه المجتمتع عليه عندهم وهو مثل قول الشافعي حرقا حرقا وهو قوله في الموطأ ، والثاني أنه لا يبرأ بذلك إلا في الرقيق خاصة فيبرأ مما لم يعلم ولا يبرأ مما علم

(١) في النسخة رقم ١٦ في زماننا (٢) في النسخة رقم ١٤ لا يبرأ بذلك من شيء

فكتم ، وإنما في سائر الحيوان وغير الحيوان فلا يبرأ به من عيب أصلا ، والثالث وهو الذي رجع اليه وهو أنه لا ينتفع بالبراءة إلا في ثلاثة أشياء فقط وهو بيع السلطان للمغرم أو على مفلس ، والثاني العيب الخفيف خاصة في الرقيق خاصة لكل أحد ، والثالث فيما يصيب الرقيق في عهدة الثلاث خاصة . وذهب بعض المتقدمين منهم عطاء . وشريح إلى أنه لا يبرأ أحدوان باع بالبراءة إلا من عيب يئنه ووضع يده عليه فأما القول بوضع اليد فروينا عن شريح وصح عن عطاء . وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن أبي عثمان النهدي قال : ما رأيتهم يحجزون من الداء إلا ما بينت ووضع يده عليه .

قال أبو محمد : ولو وجد الخفيفون . والمالكيون مثل هذا لطاروا به كل مطار لأن أبا عثمان أدرك جميع الصحابة أولهم عن آخرهم وأدرك رسول الله ﷺ إلا أنه لم يلقه فلو وجدوا مثل هذا فيما يتقدون لقالوا : إنما ذكر ذلك عن الصحابة وهذا إجماع .

قال علي : وأما نحن فلا نقطع بالظنون ولا ندرى لو وضع اليد معنى ومثل هذا لا يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ لأن غيره وبالله تعالى التوفيق . وأما قول الشافعي فمنا علم له حجة إلا أنه قلد ماروينا عن عثمان (١) من طريق مالك عن ابن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله قال : إن أبا باع غلاما له بالبراءة فخاصمه المشتري إلى عثمان وقال : باعني عبدا وبه داء لم يسمه لي فقال ابن عمر : بعته بالبراءة فقاضى عثمان على ابن عمر بأن يحلف لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه فأبى ابن عمر من أن يحلف وارتجع العبد .

قال أبو محمد : وهذا عجب جدا إذ قلد عثمان ولم يقلد (٢) ابن عمر جواز البيع بالبراءة في الرقيق ، والشافعي أشد الناس انكارا للتقليد ، ثم عجب آخر كيف قلد عثمان فيما لم يقله عثمان قط ولا صح عنه ولم يقلده في هذا الخبر نفسه في قضائه على ابن عمر بالنكول وهو صحيح عنه أن هذا هو عين العجب . واحتج لترجيحه رأى عثمان بأن الحيوان لا يكاد يخلو من عيب باطن وأنه يتغذى بالصحة والسقم فقلنا : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب بهذا أن ينتفع بالبراءة فيه مما لم يعلمه من العيوب ولا ينتفعه مما علم فكتم ؟ إن هذا لعجب فوجب رفض هذا القول لتعريبه من الدلائل ، وأيضا فإن عثمان رضي الله عنه لم يقل : إن الحكم بما حكم به إنما هو في الحيوان دون ما سواه فمن أين خرج له تخصيص الحيوان بذلك ؟ فإن قالوا : إنما حكم بذلك في عبد قلنا : فلا تعدوا بذلك العبد أو الرقيق . فإن قالوا : قسنا الحيوان على العبد قلنا : ولم لم تقيسوا جميع المبيعات على العبد ؟ فخلصوا على خيال القياس . وعلى مخالفة عثمان . وابن عمر فكيف وقد روينا هذا الخبر من طريق سعيد

(١) سقط جملة عن عثمان من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ اذ قلدوا عثمان ولم يقلدوا الخ يروا الجمع



ابن منصور ناهشيم أنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه باع سلعة كانت له بالبراءة ثم ذكر الخبر بتمامه وقضى عثمان عليه باليمين أنه ما باعه وبه داه يعليه (١) فذكره ابن عمر اليمين وارتجع السلعة ، فهذا عموم لكل مبيع واسناده متصل سالم عن أبيه وما نعلم لهم سلفاً في تفريقهم هذا من الصحابة أصلاً وما أقوال مالك فشديدة الاضطراب أول ذلك (٢) انه حكى عن أحدها - وهو الموافق لقول الشافعي - انه الأمر المجتمع عليه عندهم وهذا اللفظ عند مقلديه من الحجج التي لا يجوز خلافها وفي هذا عجبان عجيبان ، أحدهما أنه روى عن عثمان . وابن عمر خلاف هذا الأمر المجتمع عليه وما علمنا (٣) اجماعاً يخرج منه عثمان . وابن عمر ، والثاني أنه رجع مالك نفسه عن هذا القول الذي ذكره أنه المجتمع عليه عندهم فلتن كان الأمر المجتمع عليه عندهم بالمدينة حجة لا يجوز خلافها فكيف استجاز مالك أن يخالف المجتمع عليه بالمدينة وهو الحق ؟ فلقد خالف الحق وتركه بعد أن علمه ؛ وإن كان الأمر المجتمع عليه عندهم بالمدينة ليس حجة ولا يلزم اتباعه فما يلزمهم يغفرون الضعفاء به ويحتجون به في رد السنن اما هذا عجب ! فان قالوا : لم يرجع مالك عنه الا لخلاف وجده هناك فقلنا (٤) : فقد جاز الوهم عليه في دعوى الاجماع ووجد الخلاف بعد ذلك فلا تنكروا مثل هذا في سائر ما ذكر فيه انه الأمر المجتمع عليه ولا تنكروا وجود الخلاف (٥) فيه وهذا ما لا يخلص لهم منه الا أن هذا القول قدينا في إبطالنا قول الشافعي بطلانه وبالله تعالى تأييد . وأما قوله الثاني في تخصيصه الرقيق خاصة فما ندرى له متعلقاً أصلاً من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى . ولعل قائل يقول : انه قد علمنا عثمان فقلنا : وما بال تقليد عثمان دون تقليد ابن عمر وكلاهما صاحب . وأيضا فما قلده عثمان لان عثمان لم يقل : ان هذا الحكم انما هو في الرقيق خاصة وقد خالفه في قضائه بالنكول فما حصل الا على خلاف عثمان . وابن عمر فبطل هذا القول أيضا لتعريه عن الأدلة جملة . وأما قوله الثالث الذي رجعه اليه فاشدها فسادا لانها لا متعلق له بقول أحد لعلمه لا صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا رأى له وجه . ثم تخصيصه البيع على المفلس عجب وعهدة اثلاث كذلك ثم تخصيصه بالعيب الخفيف وهو لم يبين ما الخفيف من الثقل فحصل مقلده في أضاليل لا يحكمون بها في دين الله تعالى الا بالظن فسقطت هذه الأقوال كلها والله تعالى التوفيق هـ وأما قول أبي حنيفة فانهم قالوا : قد صح الاجماع المتيقن على أنه اذا باع وبريء من عيب سماه فانه يبرأ منه ولا فرق بين تفصيله عيبا عيبا

(١) في النسخة رقم ١٤ علمه (٢) في النسخة رقم ١٤ أوها (٣) في النسخة رقم ١٦ وما نعلم (٤) في النسخة رقم

١٤ قلنا (٥) في النسخة رقم ١٦ الاختلاف

وبين اجماله العيوب وقالوا : قد روى قولنا عن بعض الصحابة كاذرنا عن ابن عمر .  
وزيد بن ثابت ولعلمهم يحتجون بالمسلمين عند شروطهم .

**قال أبو محمد :** ما نعلم لهم شغباً غير هذا فاما المسلمون عند شروطهم فقد قدمنا أنه باطل لا يصح وأنه لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن شروط المسلمين ليست الا الشروط التي نص الله تعالى على ابحاثها ورسوله ﷺ لا شروط طالم يبيحها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » وأما الرواية عن بعض الصحابة فقد اختلفوا ولا حجة في قول بعضهم دون بعض ، وأما قولهم : لا فرق بين تفصيل العيوب وبين اجمالها فكذبوا بل بينهما أعظم الفرق لأنه اذا سمي العيب ووقف عليه فقد صدق وبرى منه واذا أجمال العيوب فقد كذب بيقين لأن العيوب تتضاد فصارت صفقة انعقدت على الكذب فهي مفسوخة وكيف لا يكون فرق بين صفقة صدق وصفقة كذب ، وأما الصحابة فقد اختلفوا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فبطل هذا القول أيضاً التعريه من الأدلة \*

**قال أبو محمد :** فلنذكر الآن البرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته وهو أن من باع بشرط أن لا يقام عليه بيع ان وجد فهو بيع فاسد باطل لأنه انعقد على شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولأنه غش والغش محرم قال عليه السلام : « من غشنا فليس منا » وقال عليه السلام : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتاباه ولأئمة المسلمين وعامتهم » ومن باع بالبراءة من العيوب فلا يخلو من أن يكون أراد بذلك أن لا يقام عليه بيع ان وجد وأنه يرى منه فقد ذكرنا أن البيع هكذا باطل أو يكون أراد فيه كل عيب فهذا باطل بيقين لأن الخي عيب وهي من حر والفالج عيب وهو من برد وهما متضادان وكل بيع انعقد على الكذب والباطل فهو باطل لأنه انعقد على أنه لا يحل له الا بصحة ما لا يحل له فلا صحة له ، ولا فرق في هذا الوجه بين أن يسمى العيوب كلها او بعضها أو لا يسميها لأنه انما سمي عيباً واحداً فاكثروا كذب فيه فالصفقة باطل لان عقادها على الباطل وعلى أن به ما ليس فيه وأنه على ذلك يشتريه فاذ ليس به ذلك العيب فلا شراره فيه . وهذا في غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق : فان باع وسكت ولم يبرأ من عيب اصلا ولا شرط سلامة فهو بيع صحيح ان وجد العيب (١) فالحيار لو اجدته في رد أو امساك والا فالبيع لازم وبالله تعالى التوفيق ■

١٥٥٧ مسألة وبيع المصاحف جائز وكذلك جميع كتب العلوم عربياً وعجمياً

لان الذي يباع انما هو الرق أو الكاغد أو القرطاس والمداد والاديم ان كانت مجلدة وحلية (١) ان كانت عليها فقط ، وأما العلم فلا يباع لانه ليس جسما وهو قول أبي حنيفة ومالك ، والشافعي وأبي سليمان . وروينا من طريق سعيد بن منصور ناخدا بن عبد الله - هو الطحان - عن سعيد بن إياس الجريري عن عبد الله بن شقيق قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصاحف . وتعليم الصبيان بالآرشف يعظمون ذلك \* ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن سالم بن عجلان - هو الأفطس - عن سعيد بن جبير قال : قال ابن عمر : وددت اني قدر أبت أن (٢) الأيدي تقطع في بيع المصاحف \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى نا قتادة عن زرارة بن أوفى الحرشي عن مطرف ابن مالك قال : شهدت فتح تستر مع أبي موسى الأشعري فأصبنا دانيال بالسوس ومعه ربة فيها كتاب ومعنا أجير نصراني فقال : تبيعوني (٣) هذه الربة وما فيها ؟ قالوا : ان كان فيها ذهب أو فضة أو كتاب اللهم نبعك قال فان الذي فيها كتاب الله تعالى فكروهوا بيعه قال : تبعناه الربة بدرهمين ووهبنا له الكتاب قال قتادة : فمن ثم كره بيع المصاحف لان الأشعري . والصحابة (٤) كرهوا بيع ذلك الكتاب \* قال أبو محمد : انما كرهوا البيع نفسه ليس من أجل أن المشتري كان نصرانيا ألا ترى أنهم قد وهبوه له بلائمن \* ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي الضحى سألت عبد الله بن يزيد ، ومسروقا . وشريحا عن بيع المصاحف ؟ فقالوا : لا نأخذ لكتاب الله ثمنا \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان نا ابن جريج ذكر عن عطاء عن ابن عباس قال في المصاحف : اشتراها ولا تبعها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن إدريس الأودي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال في المصاحف : اشتراها ولا تبعها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - عن ليث عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أنه كره شراء المصاحف وبيعها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قلت لعلقمة : ابيع مصحفا ؟ قال : لا \* \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي عن سعيد ابن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم قال : لحس الدبر أحب الى من بيع المصاحف \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه كان يقول : لا يورث المصحف هو لأهل البيت القراء منهم \* ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا يزيد بن زريع ناخدا هو الحذاء - عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال :

(١) في النسخة رقم ١٦ والخطي (٢) لنظ أن زيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ ييموني

(٤) في النسخة رقم ١٤ وأصحابه

كان يكره بيع المصاحف وابتاعها ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن خالد الخذاء عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني أنه كر « بيع المصاحف وابتاعها » ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا هدى بن ميمون سألت محمد بن سيرين عن كتاب المصاحف بالأجر ؟ فقال : كره كتابها واستكناها وبيعها وشرأوها « ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن عكرمة بن عمار عن سالم - هو ابن عبد الله بن عمر - قال : بئس التجارة بيع المصاحف « ومن طريق وكيع عن سعيد بن أبي عروبة . وشعبة قال سعيد : عن قتادة عن سعيد ابن المسيب وقال شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير « ثم اتفق (١) ابن المسيب . وابن جبير قال جميعا : اشتر المصاحف ولا تبعها « ومن طريق ابن أبي شيبة نا المعتمر بن سليمان عن معمر عن قتادة قال : اشتر ولا تبع يعنى المصاحف « ومن طريق ابن أبي شيبة نا عفان نا همام عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت أباسلة بن عبد الرحمن بن عوف عن بيع المصاحف ؟ قال : اشترها ولا تبعها وهو قول الحكم بن عتيبة . ومحمد بن علي بن الحسين « ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن بيع المصاحف ؟ فكرهه « ومن طريق وكيع نا اسراييل عن جابر عن عامر الشعبي قال : اشتر المصاحف ولا تبعها « ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أنه كره بيع المصاحف فلم يزل به مطر الوراق حتى ارخص له : فهو لاء ابو موسى الأشعري . وكل من معه من صاحب أو تابع أيام عمر بن الخطاب . وابن مسعود . وعبد الله بن عباس . وعبد الله بن زيد . وجابر بن عبد الله . وابن عمر ستة من الصحابة بأسمائهم « ثم جميع الصحابة باطلاق لا يخالف لهم منهم ، ومن التابعين المسمين : مسروق . وشريح . ومطرف ابن مالك . وعلقمة . وابراهيم . وعبيدة السلماني . وابن سيرين . وسالم بن عبد الله . وسعيد ابن المسيب . وسعيد بن جبير . وأبوسلمة بن عبد الرحمن : و قتادة . والزهري . والشعبي . والحسن كلهم ينهى عن بيع المصاحف ولا يراه سوى من ذكر ذلك عنه من الجمهور ممن لم يسم وما نعلمه روى إباحة بيعها الا عن الحسن . والشعبي باختلاف عنهما . وعن أبي العالية وأثرين موضوعين أحدهما من طريق عبد الملك بن حبيب عن - طلق بن السمح عن عبد الجبار بن عمرو الأيلي قال : كان ابن مصبح يكتب المصاحف في زمان عثمان وبيعها ولا ينكر ذلك عليه ، والآخر أيضا من طريق ابن حبيب عن الحارث بن أبي الزبير المدني عن أنس بن عياض عن بكير بن مسمار عن ابن عباس أنه كان يكره للرجل أن يبيعها يتخذها متجرا ولا يرى بأسا بما عملت يدها



منها أن يبيعه ، ابن حبيب ساقط ، وابن مصبح . والحارث بن أبي الزبير . وطلق بن  
السمح لا يدري أحدهم من خلق الله تعالى ، وعبد الجبار بن عمرو وساقط ولم يدرك عمار ،  
وبكير بن مسمار ضعيف ، ثم هما مخالفان لقولهم لأنه ليس في حديث ابن مصبح أن عثمان  
عرف بذلك ولا أن أحدا من الصحابة عرف بذلك ، وفي حديث ابن عباس أنه كره أن  
يتخذيها متجرا . فأين المالكيون . والحنيفيون . والشافعيون المشنعون بخلاف الصاحب  
الذي لا يعرف له مخالف ، والمشنعون بخلاف جمهور العلماء . وقد وافقوا ههنا كلا  
الأمرين . ثم العجب كل العجب . قولهم في قول عائشة الذي لم يصح عنها أبغى زيد بن  
أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب في اتباعه عبدا إلى العطاء بثمانمائة  
درهم ويبيعه إياه من التي باعته منه بستائة درهم نقداً وقد خالفها زيد بن أرقم فقالوا :  
مثل هذا لا يقال بالرأى فلم يبق إلا أنه توقيف ولم يقولوا ههنا فيما صح عن ابن عمر ما لم يصح  
عن أحد من الصحابة خلافة من إباحة قطع الأيدي في بيع المصاحف . وعن الصحابة جملة  
فهل قالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى ولكن ههنا يلوح تناقضهم في كل ما تحكموا (١) به  
في دين الله تعالى ونحمد الله (٢) على السلامة . وأما نحن فلا حاجة عندنا في قول أحد دون  
رسول الله ﷺ كثر القائلون به أم قلوا كائنا من كان القائل ولا تكهن فنقول : مثل  
هذا لا يقال بالرأى فنسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله وهذا هو الكذب عليه جهارا ،  
والحجة كلها قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله عز وجل : ( وقد فصل لكم ما حرم  
عليكم ) فيبيع المصاحف كلها حلال . إذ لم يفصل لنا تحريمه . وما كان ربك نسيا ، ولو  
فصل تحريمه لحفظه الله تعالى حتى تقوم به الحجة على عباد الله والله تعالى التوفيق ■

**١٥٥٨ مسألة** ومن باع سلعة بثمن مسمى حالة أو إلى أجل مسمى قريبا  
أو بعيدا (٣) فله أن يتنازع تلك السلعة من الذي باعها منه بثمن مثل الذي باعها به منه وبأكثر منه  
و بأقل حالا وإلى أجل مسمى أقرب من الذي باعها منه إليه أو أبعد ومثله كل ذلك حلال لا  
كراهية في شيء منه ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد فان كان عن شرط فهو  
حرام مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم الغصب وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما \*  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم  
عليكم ) فهذان يبيعان فهما حلالان (٤) بنص القرآن ولم يأت تفصيل تحريمها في كتاب  
ولاسنة عن رسول الله ﷺ وما كان ربك نسيا فليسا بحرام ، وأما اشتراط ذلك  
فلقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » ،

(١) في النسخة رقم ١٦ ما يحكمون (٢) في النسخة رقم ١٤ والحمد لله (٣) في النسخة رقم ١٤ قريب أو بعيد

(٤) في النسخة رقم ١٦ فهما حلال

وذهب أبو حنيفة إلى أن من اشترى سلعة بثمن ما وقبض السلعة ثم باعها من البائع لها منه بأقل من الثمن الذى اشتراها به قبل أن ينقدها الثمن الذى كان اشتراها هو به فالبيع الثانى باطل فإن باعها من الذى كان ابتاعها منه بدنانير وكان هو قد اشتراها بدراهم أو ابتاعها بدنانير ثم باعها من بائعها (١) بدراهم فإن كان قيمة الثمن الثانى أقل من قيمة الثمن الأول فإنه لا يجوز، فإن كان اشتراها بدنانير أو بدراهم ثم باعها من الذى ابتاعها هو منه بسلعة جاز ذلك كان ثمنها أقل من الثمن الذى اشتراها به أو أكثر فإن ابتاعها فى كل ما ذكرنا بثمن ثم باعها من بائعها منه بثمن أكثر من الثمن الذى ابتاعها به منه فهو جائز، قال: وكل ما يحرم فى هذه المسألة على البائع الأول فهو يحرم على شريكه فى التجارة التى تلك السلعة منها وعلى وكيله. وعلى مدبره. وعلى مكاتبه. وعلى عبده المأذون له فى التجارة، وقال مالك: من اشترى سلعة بثمن مسمى إلى أجل مسمى ثم ابتاعها هو من الذى ابتاعها منه بأكثر من ذلك الثمن إلى مثل ذلك الأجل لم يجوز فإن ابتاع سلعة ليست طعاما ولا شرابا بثمن مسمى ثم اشتراها منه الذى كان باعها منه قبل أن يقبضها منه بأقل من ذلك الثمن أو بأكثر فلا بأس به إلا أن يكون من أهل العينة وقد نقده الثمن فلا خير فيه فإن ابتاع سلعة بثمن مسمى إلى أجل مسمى فإنه لا يجوز له أن يبيعها من الذى باعها منه بثمن أقل من ذلك الثمن أو بسلعة تساوى أقل من ذلك الثمن نقدا أو إلى أجل أقل من ذلك الأجل أو مثله لم يجوز شئ من ذلك وله أن يبيعها من الذى باعها منه بثمن أكثر من ذلك الثمن نقدا أو إلى أجل أقل من ذلك الأجل أو مثله وليس له أن يبيعها من بائعها منه بثمن أكثر من ذلك الثمن إلى أبعد من ذلك الأجل ولا بسلعة تساوى أكثر من ذلك الثمن إلى أبعد من ذلك الأجل \*

**قال أبو محمد:** احتج أهل هذين القولين بما روينا من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن امرأته، ومن طريق يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية بنت أبيفع بن شراحيل ثم اتفقا عنها قالت: دخلنا على عائشة أم المؤمنين. وأم ولد يزيد بن أرقم فقالت أم ولد يزيد بن أرقم: انى بعثت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة إلى العطاء واشترته بستائة فقالت عائشة: أبلغى زيدا أنك قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب بثس ما اشتريت وبثس ما شريت قالت: أرايت أن لم آخذ الرأس مالى؟ قالت فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف فقالوا: مثل هذا الرعيد لا يقال بالراى ولا فيما سبيله الاجتهاد فصيح أنه توقيف. وباروينان طريق وكيع ناسفیان

الثوري عن سليمان التيمي عن حيان بن عمير القيسي عن ابن عباس في الرجل يبيع الجريرة إلى رجل فكره أن يشتريها يعني (١) بدون ما يباعها وقالوا : هي دراهم بأكثر منها وقالوا : هذان أرادا الربا فتحيلا له هذا البيع ما لهم شيء شغبوا به غير ما ذكرناه \*

فأما خبر امرأة أبي اسحاق ففاسد جدا الوجه ، أولها أن امرأة أبي اسحاق مجهولة الحال لم يرو عنها أحد غير زوجها . ولدها يونس على أن يونس قد ضعفه شعبة بأقبح التضعيف . وضعفه يحيى القطان . وأحمد بن حنبل جدا وقال فيه شعبة : أما قال لكم : حدثنا ابن مسعود ، والثاني أنه قد صح أنه مدلس وإن امرأة أبي اسحاق لم تسمع من أم المؤمنين وذلك أنه لم يذكر عنها زوجها ولا ولدها أنها سمعت سؤال المرأة لأم المؤمنين ولا جواب أم المؤمنين لها إنما في حديثها دخلت على أم المؤمنين أنا وأمو ولد لزيد بن أرقم فسألتهما وأمو ولد زيد بن أرقم وهذا يمكن أن يكون ذلك السؤال في ذلك المجلس ويمكن أن يكون في غيره فوجدنا ما حدثناه علي بن محمد بن عباد الأنصاري نا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي نا ابن مفرج القاضي نا الحسن بن مروان القيسري نا إبراهيم بن معاوية نا محمد بن يوسف القرياني نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن امرأة أبي السفر أنها باعت من زيد بن أرقم خادما لها بثمانمائة درهم إلى العطاء فاحتاج فابتاعها منه بستائة درهم فسألت عائشة أم المؤمنين ؟ فقالت : بئس ما شريت وبئس ما اشتريت مرارا أبلغني زيد بن أرقم أنه قد بطل جهاده إن لم يتب قالت : فإن لم آخذ الرأس مالي قالت عائشة : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف \* ومارويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن امرأة أم المؤمنين : سمعت امرأة أبي السفر تقول : سألت عائشة أم المؤمنين ؟ فقالت بعث زيد بن أرقم خادما إلى العطاء بثمانمائة درهم وابتعتها عنه بستائة درهم فقالت لها عائشة : بئس ما شريت أو بئس ما اشتريت أبلغني زيد بن أرقم أنه قد بطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب قالت : أفرايت أن أخذت رأس مالي ؟ قالت : لا بأس فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف \* فبين سفيان الدفينة التي في هذا الحديث وإنها لم تسمع امرأة أبي اسحاق من أم المؤمنين وإنما روتها عن امرأة أبي السفر وهي التي باعت من زيد بن أرقم وأمو ولد زيد بن أرقم في الجهالة أشد وأقوى من امرأة أبي اسحاق فصارت مجهولة عن أشد منها جهالة ونكرة فبطل (٢) جملة والله تعالى الحمد ، وليس بين يونس : وبين سفيان نسبة في الثقة . والحفظ . فالرواية ماروي سفيان \* والثالث أن من البرهان الواضح على كذب هذا الخبر ووضعوه وأنه لا يمكن أن يكون حقا أصلا ما فيه مما نسب إلى أم المؤمنين من أنها قالت : أبلغني زيد بن أرقم أنه قد

(١) سقط لفظ يعني من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ مبطل

أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ان لم يتب وزيد لم يفته مع رسول الله ﷺ الا غزوتان فقط بدر. وأحد فقط وشهد معه عليه السلام سائر غزواته : وأنفق قبل الفتح، وقاتل وشهد بيعة الرضوان تحت الشجرة بالحديبية ونزل فيه القرآن وشهد الله تعالى له بالصدق وبالجنة على لسان رسوله عليه السلام انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ۝ ونص القرآن بأن الله تعالى قدرضى عنه وعن أصحابه الذين بايعوا تحت الشجرة فوالله ما يبطل هذا كله ذنب من الذنوب غير الردة (١) عن الاسلام فقط وقد أعاده الله تعالى منها برضاه عنه وأعاد أم المؤمنين من أن تقول هذا الباطل ۝ والرابع أنه يوضح كذب هذا الخبر أيضا أنه لو صح أن زيدا أتى أعظم الذنوب من الربا المصرح وهو لا يدري انه حرام لكان مأجورا في ذلك أجر واحد غير آثم ۝ واما ما لا ينسب الى ابن عباس رضي الله عنه في إباحة الدرهم بالدرهمين جهارا يدايدو ما طلحة رضي الله عنه اذ أخذ دنائير مالك بن أوس ثم أخره بالدرهم في صرفه الى بجي. خازنه من الغابة بحضرة عمر رضي الله عنه فإزاد عمر على منعه من تعليمه ولا زاد أبو سعيد على لقاء ابن عباس وتعليمه ، وما أبطل عمر . ولا أبو سعيد بذلك تكبيرة واحدة من عمل طلحة . وابن عباس وكلا الوجهين بالنص الثابت ربا صراح ، ولا شيء في الربا (٢) فوفاه فكيف يظن بأم المؤمنين إبطال جهاد زيد بن أرقم في شيء عمله مجتهد الانص في العالم يوجد بخلافه لا يصحح ولا من طريق واهية هذا والله الكذب المحض المقطوع به فليتب الى الله تعالى من ينسبه الى أم المؤمنين ومن يحرم به في دين الله تعالى ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ ۝ فهذه براهين أربعة في بطلان هذا الخبر وانه خرافة مكذوبة ۝ ثم نقول : إنه لو صح صحة الشمس لما كان لهم فيه حجة لوجوه ، أولها أنه قول من أم المؤمنين وما قولها بأولى من قول زيد وان كانت أفضل منه اذ اتنازعا لان الله تعالى يقول : ( فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) ولم يأمرنا (٣) بالرد الى أحد دون القرآن والسنة ، والثاني ان نقول لهم كم قوله ردتموها لام المؤمنين بالدعوى الفاسدة كييعها المدبرة وابعادها الاشتراط في الحج فاطر حتم حكمها وتعلقتم بمخالفة عمر لها في المدبرة ، وصح عن عمر من قدم ثقله من منى قبل ان يغفر فلا حج له والاشتراط في الحج فاطر حتم قول عمر ولم تقولوا : مثل هذا لا يقال بالرأى فلم يبق الا انه توقيف وخالفتموه لقول ابنه : لا أعرف الاشتراط في الحج فرة يكون قول أم المؤمنين حجة ومرة لا يشتغل به ومرة تكون عائشة حجة على زيد بن أرقم . وعمر حجة على عائشة . وابن عمر حجة على عمر . وغير ابن عمر حجة على ابن عمر ، وهذا هو الدلاعب بالدين وبالحقائق ،

(١) في النسخة رقم ١٤ الالردة (٢) في النسخة رقم ١٤ لا شيء في الربا (٣) في النسخة رقم ١٤ يأمر ۝



والتالث أن ابن عمر قد صرح عنه ما أورده في الباب الذي قبل هذا من قوله : ووددت أني رأيت الأيدي تقطع في بيع المصاحف فما قلتم مثل هذا لا يقال بالرأى كما قلتم ههنا ، والرابع أن من الضلال العظيم أن يظن أن عندها رضى الله عنها في هذا عن رسول الله ﷺ أثرا ثم تكتمه فلا ترويه لاحد من خاق الله تعالى حاشا لها من ذلك من أن تكتم ما عندها من البينات والهدى فاحصلوا الاعلى الكذب على رسول الله ﷺ في تقويله ما لم يقله قط اذ لو قاله لكان محفوظا بحفظ الله تعالى حتى يبلغ الى أمته والكذب على أم المؤمنين ، والخامس انها أنكرت البيع الى العطاء بقولها بش ما شريت ، والمال يكون يبيعونه بمثل هذا ، وهذا عجب جدا نصف كلامها حجة ونصفه ليس بحجة ، والسادس اناروينا من طريق سعيد ابن منصور عن خديج بن معاوية عن أبي اسحاق السبيعي عن أم حبة ختنة أبي السفر انها نذرت مشيا الى مكة فمجزت فقال لها ابن عباس : هل لك ابنة تمش عنك ؟ قالت : نعم ولكنها أعظم في نفسها من ذلك . فان كانت هذه الطريق لاحجة فيها ففى تلك نفسها أو مثلها بل قد جاء في حديث زيد بن أرقم عن أم حبة أيضا ، وان كان ذلك الخبر حجة فهذا حجة والافقد حصل التناقض فظهر فساد هذا الاحتجاج جملة والله تعالى الحمد .

وأما خبر ابن عباس فهو رأى منه وقد خالفه ابن عمر كما رويناه من طريق عبدالرزاق عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال : ذكر لابن عمر رجل باع سرجا بقد ثم أراد أن يبتاعه بدون ما باعه قبل أن يتقد فقال ابن عمر : لعلة لو باعه من غيره باعه بدون ذلك ولم يره بأسا ، وكم قصة لابن عباس خالفوه فيها كما ذكرنا قبل هذا آنفا سقط تعلقيهم بابن عباس \* وروينا من طريق عبدالرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : لا بأس بان يشتري الشيء الى أجل ثم يبيعه من الذى اشتراه منه باقل من الثمن اذا قاصه ■

**قال أبو محمد :** وأما قولهم : انها دراهم بأكثر منها فعجب لانظير له جدا وقد قلت لبعضهم : ما تقولون فيمن باع سلعة الى أجل بدينار (١) ثم اشتراها بتقد بدينارين ؟ فقال : حلال قلت له : ومن أين وجب أن يكون اذا باعه بدينارين واشتراه بدينار ربا ودينارا بدينارين ولم يجب اذا باعه بدينار الى أجل واشتراه بدينارين أن يكون ربا ودينارا بدينارين وهل في الهوس أعظم من أن يبيع زيد من عمرو دينارا بدينارين فيكون ربا ويبيع منه دينارين بدينار فلا يكون ربا ليت شعري في أى دين وجدتم هذا ؟ أم في أى عقل ؟ فإني أتفرق ولا يأتون به أبدا . وأما قولهم : انها أرادوا الربا كما ذكرنا فتحيلنا بهذا

(١) في النسخة رقم ١٦ بدنا بربو يشهد لما اتفقا الذسختين بعد على ما هنا والله اعلم

العمل لجوابهم (١) انهما ان كانا أرادا الربا كما ذكرتم فتحيلنا بهذا العمل فبارك الله فيهما فقد احسنا ماشاء الازهر با من الربا الحرام الى البيع الحلال وفوا من معصية الله تعالى الى ما أحل ولقد أساء ماشاء من أنكر هذا عليهما وأثم مرتين لانكاره احسانهما ثم لظنه بهما ما لعلهما لم يخطربيا لهما ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الظن أكذب الحديث » .  
 وأما أقوال أبي حنيفة . ومالك في هذه المسألة فقد ذكرنا طر فإيسيرا من تقسيمهما وكل من تأمله يرى أنها تقاسيم في غاية الفساد . والتناقض . كتفريق أبي حنيفة بين ابتياعه بسبعة وبين ابتياعه بدنانير وفي كلا الوجهين انما باع بدراهم ، وكتحريمه ذلك على وكيله وشريكه ، وكتفريق مالك بين ابتياعه باكثر مما كان باعها به فإيراه حلالا وبين ابتياعه بأقل فإيراه حراما ، وهذه عجائب بلا دليل كما ترى . ثم أن أبا حنيفة أوهم أنه أخذ بخبر عائشة رضي الله عنها ولم يأخذ به لانه يرى ذلك فيمن باع شمن حال ما لم ينتقد جميع الثمن وليس هذا في خبر عائشة أصلا وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٥٩ مسألة وبيع دور مكة أعزها الله تعالى وابتياعها حلال وقد ذكرناه في كتاب الحج فاغنى عن اعادته .

١٥٦٠ مسألة وبيع الأعمى . أو ابتياعه بالصفة جائز كالصحيح ولا فرق لانه لم يأت قرآن . ولا سنة بالفرق بين شئ في شئ من ذلك وأحل الله البيع فدخل في ذلك الأعمى . والبصير وبالله تعالى التوفيق \*

١٥٦١ مسألة وبيع العبد وابتياعه بغير إذن سيده جائز ما لم ينتزع سيده ماله فان انتزعه فهو حيثئذ مال السيد لا يحل للعبد التصرف فيه . برهان ذلك قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) فلم يخص حرام من عبد ، وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فلو كان بيع العبد ماله بغير إذن سيده حراما لفصله عز وجل لنا ولما الجأنا فيه الى الظنون الكاذبة . والآراء المدبرة ، فاذلم يفصل لنا تحريمه فصح أنه حلال غير حرام وقد ذكرنا في كتاب الزكاة من ديواننا هذا وغيره صحة ملك العبد ماله ، وأما انتزاع السيد مال العبد فقد صح عن رسول الله ﷺ أنه أعطى الحجام أجره وسأل عن ضريبته ؟ فامر مواليه أن يخففوا عنه منها . وروينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد أن عبد الرزاق أنا معمر عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس [ قال ] (٢) « حجم النبي ﷺ عبد لبني يياضة فاعطاه النبي ﷺ أجره وكلم سيده تخفف عنه من ضريبته » ، فصح أن العبد يملك لانه عليه السلام أعطاه أجره فلم يكن له ما أعطاه ما ليس له وصح أن للسيد أخذه بأمره عليه السلام بان يخفف

(١) في النسخة رقم ٤ : الجوابنا (٢) الزيادة من صحيح مسلم وهو فيه مطول

عنه من خراجة فصيح أن مال العبد له ما لم ينتزعه سيده وصح أن للسيد أخذ كسب عبده لنفسه . واختاف الناس في هذا فقال أبو حنيفة : إذا ادان العبد ببيع أو ابتاع بغير إذن سيده فهي جناية في رقبة ويلزم السيد فكه بها أو إسلامه إلى صاحب دينه ■

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** أول ما يقال لهم : من أين قلتم هذا ؟ وليس هذا الحكم موجودا في قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى يعقل له وجه بل هو ضد ذلك كله قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فبطل أن يكسب الحر أو العبد على سيده أو على غير نفسه الا حيث أوجبه النص كالعاقلة ، ثم وجه آخر وهو قوله : ان البيع والابتاع جناية وهذا تخطيط آخر ، وقال مالك : اذا تداين العبد بغير إذن سيده فليسده فسخ الدين عنه وهذا باطل شنيع لانه اباحة لكل أهوال الناس بالباطل وقد حرمه الله تعالى . ورسوله عليه السلام قال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ومن عجائب الدنيا أنهم يوجبون على من لم يبلغ جزاء ما جنى وكذلك المجنون ثم يسقطون البيع الواجب عن العبد العاقل ثم اتوا من ذلك بتولم يأت قط في قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبل مالك نعله : ولا في قياس . ولا رأى له وجه ■ وعجب آخر وهو أنهم يقولون : ان وجدت السلعة التي اشترى العبد يده وجب ردها إلى صاحبها فليت شعري من اين وجب ازالة السلعة عن يد العبد ولم يجب اغرامه الثمن عنها ان لم توجد ولئن كانت السلعة مال البائع فان الثمن ماله ولئن كان الثمن ليس هو مال البائع فان السلعة ليست ماله بل قد عكس الامر ههنا أقبح العكس (١) وأوضحه فسادا لانه رد الى البائع سلعة قد بطل ملكه عنها وصح ملك العبد المشتري عليها فاعطاه ما ليس له ولم يعطه الثمن الذي هو له بلا شك وهذه طوام لانظيرها ■ وقال الشافعي : بل الثمن دين عليه في ذمته اذا أعتق يوم ما وهذا قول في غاية الفساد لانه ان كان الثمن لازما للعبد فلا معنى يؤخر به الى أن يعتق ■ ولئن كان الثمن ليس لازما الآن فلا يجوز اغرامه اياه اذا أعتق ، ولئن كان ابتاعه صحيحا فان الثمن عليه الآن واجب ، ولئن كان ابتاعه فاسدا فما يلزمه ثمن انما يلزمه قيمة ما أتلف فقط ، فهذه آراء فاسدة متخاذلة متناقضة لادليل على صحة شيء منها واختلافهم فيها دليل (٢) على أنها ليست من عند الله عز وجل فتيقن (٣) كل موقن سقوطها كلها ، وقولنا هو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وقد ذكرناه أيضا عن الحسن بن علي رضي الله عنهما

(١) في النسخة رقم ١٦ أقبح عكس (٢) في النسخة رقم ١١ برهان (٣) في النسخة رقم ١٦ ليتيقن

وعن غيره وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٦٢ مسألة** ويبيع المرأة مذنب بلع البكر ذات الأب وغير ذات الأب والشيب ذات الزوج والتي لا زوج لها جائز وابتاعها كذلك لما ذكرناه قبل في كتاب الحجر من ديواننا هذا فاغنى عن اعادته وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٦٣ مسألة** ومن ملك معدنا له جاز يبيعه لانه مال من ماله فان كان معدن ذهب لم يحل بيعه بذهب لانه ذهب بأكثر منه إذ الذهب مخلوق في معدنه كالحجر وهو جائز بالفضة يدايد [وبغير الفضة] (١) نقدا والى أجل وحالا في الذمة فان كان معدن فضة جاز بيعه بفضة او بذهب نقدا أو في الذمة والى أجل لانه لا فضة هنالك وإنما يستحيل ترابه بالطبخ فضة، ومن خالفنا في هذا فقد أجاز بيع النخل لا ثم فيها بالتمر نقدا وحالا (٢) في الذمة ونسيئة، والتمر يخرج منها \* وكذلك اباح بيع الأرض بالبر، وكل هذا سواء وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٦٤ - مسألة** - ويبيع الكلاء جائز في أرضه وبعد قلعه لانه مال من مال صاحبه الأرض وكل ما تولد من مال المرأة فهو من ماله كالولد من الحيوان، والثمار، والنبات (٣) واللبن، والصوف، وغير ذلك وأحل الله البيع ولم يأت نص بتحريم بيع شيء من ذلك كله وما كان ربك نسيا، وقد فصل لكم ما حرم عليكم، وقال أبو حنيفة: لا يحل بيع الكلاء إلا بعد قلعه قال علي: وما نعلم لهذا القول حجة أصلا وإنما هو تقسيم فاسد، ودعوى ساقطة \* فان ذكر ذا كرمنا من طريق حريز بن عثمان نا أبو خدش «أنه سمع رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ يقول: انه غزا مع رسول الله ﷺ ثلاث غزوات فسمعه يقول: المسلمون شر كاه في ثلاث الماء، والكلاء، والنار» ورواه أيضا حريز بن عثمان عن حبان بن زيد الشرعي - وهو أبو خدش نفسه - عن رجل من قرن \* ومن طريق الحذافي أخبرني يزيد بن مسلم الجريري قال لي وهب بن منبه: قال النبي ﷺ: «اتقوا السحت، بيع الشجر، واجارة الامة المساختة، وثمر الخمر» \* ومن طريق أبي داود ناعبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي ناهمس عن سيار بن منظور الفزاري عن أبيه عن بهيسة عن أبيها سأل النبي ﷺ ما الذي لا يحل بيعه؟ فاجابه الماء، والملح \*

**قال أبو محمد:** هذا كله لا شيء أبو خدش هو حبان بن زيد الشرعي نفسه وهو مجهول، وأيضا فانه مخالف لقول الحنفيين لانهم لا يختلفون في أن صاحب الماء أولى به لا يشارك فيه غيره، وكذلك صاحب النار فبطل تعلقهم بهذا الخبر، وأيضا فانهم

(١) الزيادة من السبعة رقم ١٦ (٢) في نسخة رقم ١٦ أو (٢) في نسخة رقم ١٤ والنياب



لا يختلفون في أن من أخذ ماء في إناء أو كلاً فجمعه فانه يبيعهما ولا يشاركه فيها أحد ، وهذا خلاف عمر بن الخطاب فعاد حجة عليهم ، فان قالوا : انما عني به الكلاً قبل أن يجمع قلنا : بل الكلاً الثابت في الأرض غير مملوكة ، وهذا التأويل متفق عليه وتأويلكم دعوى مختلف فيها لا برهان على صحته \* وأما حديث وهب بن منبه فمقطع ثم القول فيه وفي خلافهم له كالقول في حديث حريز بن عثمان ولا فرق ، وحديث بهيسة مجهول عن مجهول عن مجهولة ، ثم ليس فيه ذكر الكلاً أصلاً ، وكان يلزم المالكيين القائلين : بالمرسل الأخذ بهذه المراسيل لكنهم تناقضوا فتركوها ، وروينا عن عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله ابن طاوس عن أبيه أنه لم يجز لصاحب الأرض بيع الكلاً أرضه وأباح له أن يحميه لدوابه \* ومن طريق عبد الرزاق عن وهب بن نافع أنه سمع عكرمة يقول : لا تأكلوا ثمن الشجر فانه سحت \* وعن الحسن أنه كره بيع الكلاً كله \* حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصري ناعيسى بن خبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد نا جدي محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ قال : قال لنا سفيان بن عيينة : ثلاث لا يمنع : الماء والكلاً . والنار فهو لا . أخذوا بعموم هذه المراسيل فمن ادعى من أصحاب أبي حنيفة الخصوص (١) فقد كذب ولهذا أوردناها .

١٥٦٥ - مسألة - وبيع الشطرنج . والمزامير . والعيدان . والمعازف . والطناير حلال كله ومن كسر شيئاً من ذلك ضمنه الا أن يكون صورة مصورة فلا ضمان على كاسرهما ما ذكرنا قبل لأنها مال من مال مالكها وكذلك بيع المغنيات وابتاعهن قال تعالى : ( خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) وقال تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) ولم يأت نص بتحريم بيع شيء من ذلك \* ورأى أبو حنيفة الضمان على من كسر شيئاً من ذلك ، واحتج المانعون بأنار لا تصح أو يصح بعضها ولا حجة لهم فيها وهي ما روينا من طريق أبي داود الطيالسي ناهشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن عبد الله بن زيد بن الأزرق عن عقبة بن عامر الجهني قال « قال رسول الله ﷺ : كل شيء يلمو به الرجل فباطل الا رمى الرجل بقوسه . أو تأذبه فرسه . أو ملاعبته امرأته فانهم من الحق » ، عبد الله بن زيد بن الأزرق مجهول \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن عبد الرحمن بن يزيد عن جابر نا أبو سلام الدمشقي عن خالد بن زيد الجهني قال لي عقبة بن عامر : قال رسول الله ﷺ : « ليس لهو المؤمن الا ثلاث » ثم ذكره ، خالد

ابن زيد مجهول \* ومن طريق أحمد بن شعيب أناس عيدا بن حفص ناموسى بن أعين عن خالد بن أبي يزيد حدثني عبد الرحيم عن الزهرى عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله . وجابر بن عبيد الأنصارين يرميان فقال أحدهما للآخر : « أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل شئ ليس من ذكر الله فهو لعب لا يكون أربعة . ملاعبة الرجل امرأته . وتأديب الرجل فرسه . ومشى الرجل بين الغرضين . وتعليم الرجل السباحة » هذا حديث مغشوش مدلس دلالة سوء لأن الزهرى المذكور فيه ليس هو ابن شهاب لكنه رجل زهرى مجهول اسمه عبد الرحيم وروناه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن وهب الخرائى عن محمد بن سلمة الخرائى عن أبي عبد الرحيم - هو خالد بن أبي يزيد - وهو خال محمد بن سلمة عن عبد الرحيم الزهرى عن عطاء رأيت جابر بن عبد الله . وجابر بن عبيد الأنصارين يرميان فقال أحدهما للآخر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كل شئ ليس فيه ذكر الله تعالى فهو سهو ولعب الأربعة . ملاعبة الرجل امرأته . وتأديب الرجل فرسه . ومشيه بين الغرضين . وتعليم الرجل السباحة » فسقط هذا الخبر \* وروناه أيضا من طريق أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن إبراهيم أنا محمد بن سلمة أنا أبو عبد الرحيم عن عبد الوهاب بن بخت عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله . وجابر بن عبيد قد كره وفيه \* كل شئ ليس من ذكر الله فهو لغو وسهو \* عبد الوهاب بن بخت غير مشهور بالعدالة ثم ليس فيه إلا أنه سهو ولغو وليس فيه تحريم ، وروى من طريق العباس بن محمد الدوري عن محمد ابن كثير العبدى ناجعفر بن سليمان الضبعى عن سعيد بن أبي رزین عن أخيه عن ليث ابن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن عائشة أم المؤمنين رضی الله عنها عن النبي ﷺ قال : « إن الله حرم المغنية ويبيعها وتعليمها والاستماع إليها » فيه ليث وهو ضعيف ، وسعيد بن أبي رزین وهو مجهول لا يدري من هو عن أخيه وما أدراك ما عن أخيه هو ما يعرف وقد سمى فكيف أخوه الذى لم يسم \* وحدثنا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو أحمد سهل بن محمد بن أحمد بن سهل المروزي نا لاحق بن الحسين المقدسى قدم مرو - نا أبو المرجى ضرار بن على بن عمير القاضى الجيلاى نا أحمد بن سعيد بن عبد الله بن كثير الحمصى نا فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن على بن الحنفية عن أبيه على ابن أبي طالب قال رسول الله ﷺ : « إذا عملت أمتى خمس عشرة خصلة حل بها البلاء فذكر منهن (١) » واتخذوا القينات . والمعازف فليتوقعوا عند ذلك ريحا حراما ومسحا وخسفا \* لاحق بن الحسين . وضرار بن على . والحمصى مجهولون . وفرج

ابن فضالة حمصى متروك تركه يحيى . وعبدالرحمن هـ ومن طريق قاسم بن أصبغ نا ابراهيم  
ابن اسحاق النيسابورى نا أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض نا أبو سعيد مولى بنى هاشم -  
هو عبدالرحمن بن عبدالله - نا عبدالرحمن بن العلاء عن محمد بن المهاجر عن كيسان مولى  
معاوية نا معاوية قال : « نهى رسول الله ﷺ عن تسع وانا انها كم عنهن الآن فذكر  
فيهن الغناء والنوح » محمد بن المهاجر ضعيف . وكيسان مجهول . ومن طريق أبي داود  
نا مسلم بن ابراهيم نا سلام بن مسكين عن شيخ انه سمع أبا وائل يقول : سمعت ابن مسعود  
يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ان الغناء ينبت النفاق في القلب » عن شيخ  
عجب جدا \* ومن طريق محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن عبدوس نا ابن أبي شبة نا زيد  
ابن الحباب عن معاوية بن صالح نا حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم حدثني عبدالرحمن  
ابن غنم حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع النبي ﷺ يقول : « يشرب ناس من أمتي الخمر  
يسمونها بغير اسمها يضرب على رؤوسهم بالمعازف والقينات (١) يخسف الله بهم الأرض »  
معاوية بن صالح ضعيف وليس فيه ان الوعيد المذكور انما هو على المعازف كما أنه ليس  
على اتخاذ القينات ، والظاهر انه على استحلالهم الخمر بغير اسمها والديانة لا تؤخذ بالظن \*  
حدثنا أحمد بن اسماعيل الحضرمي القاضي نا محمد بن أحمد بن الخلاض نا محمد بن القاسم  
ابن شعبان المصرى حدثني ابراهيم بن عثمان بن سعيد نا أحمد بن الغمر بن أبي حماد بحمص .  
وزيد بن عبد الصمد نا عبيد بن هشام الحلبي - هو ابن نعيم - نا عبدالله بن المبارك عن مالك  
ابن أنس عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من جلس الى  
قينة فسمع (٢) منها صب الله في أذنيه الآنك (٣) يوم القيامة » هذا حديث موضوع مركب  
فضيحة ما عرف قط من طريق أنس ولا من رواية ابن المنكدر . ولا من حديث مالك .  
ولا من جهة ابن المبارك ، وكل من دون ابن المبارك الى ابن شعبان مجهولون ، وابن شعبان  
في المالكيين نظير عبد الباقي بن قانع في الحنفيين قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البين .  
والكذب البحت . والوضع اللامح . وعظيم الفضائح فاما تغير ذكرهما أو اختلطت  
كتبهما واما تعدد الرواية عن كل من لا خير فيه من كذاب . ومغفل يقبل التلقين . وأما  
الثالثة وهي ثالثة الاثافي أن يكون البلاء من قبلهما ونسأل الله العافية . والصدق . وصواب  
الاختيار هـ ومن طريق ابن شعبان قال : روى هاشم بن ناصح عن عمر بن موسى عن  
مكحول عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا  
عليه » هاشم . وعمر مجهولان ومكحول لم يلق عائشة . وحديث لا ندرى له طريقا انما

(١) في النسخة رقم ١٦ يضرب على رؤوسهن المعازف والقينات (٢) في النسخة رقم ١٦ يسلم (٣) هو  
الرصاص الأبيض وقيل الأسود

ذكره هكذا مطلقا ان الله تعالى ■ نهى عن صوتين ملعونين صوت نائحة وصوت مغنية . وهذا الاشئ . ومن طريق سعيد بن منصور ناسما عيل بن عياش عن مطرح بن يزيد نا عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة سمعت رسول الله ﷺ يقول : ■ لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن وثمانين حرام وقد نزل تصديق ذلك في كتاب الله : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم) الآية ، والذي نفسى بيده مارفع رجل قطع قيرة صوته بغناء الا ارتدفه شيطانان يضربانه على صدره وظهره حتى يسكت ■ اسماعيل ضعيف . ومطرح مجهول . وعبيد الله بن زحر ضعيف . والقاسم ضعيف . وعلي بن يزيد دمشقى مطرح متروك الحديث ■ ومن طريق عبد الملك بن حبيب الاندلسى عن عبد العزيز الأويسى عن اسماعيل بن عياش عن علي بن يزيد عن القاسم ابن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلى سمعت رسول الله ﷺ يقول : ■ لا يحل تعليم المغنيات ولا شراؤهن ولا بيعهن ولا اتخاذهن وثمانين حرام وقد انزل الله ذلك في كتابه ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم والذي نفسى بيده مارفع رجل عقيرته بالغناء الا ارتدفه شيطانان يضربان بأرجلهما صدره وظهره حتى يسكت ، ■ ومن طريق ابن حبيب أيضا نا ابن معبد عن موسى بن أعين عن القاسم عن عبد الرحمن عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال : ■ ان الله حرم تعليم المغنيات وشراؤهن وبيعهن وأكل أثمانهن ■ أما الأول فعبد المالك هالك . واسماعيل بن عياش ضعيف . وعلي بن يزيد ضعيف متروك الحديث . والقاسم بن عبد الرحمن ضعيف ■ والثانى عن عبد الملك . والقاسم أيضا . وموسى بن أعين ضعيف ■ ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن عبد العزيز الأويسى عن عبد الله بن عمر قال قال رجل : يا رسول الله لي ابل أفأحدو فيها قال : نعم قال أفأغنى فيها ؟ قال : اعلم ان المغنى أذناه بيد شيطان يرغمه حتى يسكت ■ هذا عبد الملك والعمرى الصغير وهو ضعيف ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو داود هو سليمان بن سالم بصرى - نا حسان بن أبى سنان عن رجل عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ■ يمسح قوم من أمتى فى آخر الزمان قرده . وخنازير قالوا : يا رسول الله يشهدون أن لا اله الا الله وانك رسول الله ؟ قال : نعم ويصلون ويصومون ويحجون قالوا : فما بهم يا رسول الله ؟ قال : اتخذوا المعازف . والقينات . والدفوف ويشربون هذه الاشربة فباتوا (١) على لهوهم وشراهم فأصبحوا قرده وخنازير ■ هذا عن رجل لم يسم ولم يدر (٢) من هو ■ ومن طريق سعيد بن منصور أيضا نا الحارث بن نيهان



نافرقد السبخي عن عاصم بن عمرو عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « تبيت طائفة من أمتي على لهو ولعب . وأكل وشرب فيصبحوا قردة وخنازير يكون فيها خسف وقذف ويبعث على حي من أحيائهم ريح فتفسهم كما نسفت من كان قبلهم باستحلالهم الحرام ولبسهم الحرير . وضربهم الدفوف . واتخاذهم القيان ■ الحارث ابن نهان لا يكتب حديثه . وفرقد السبخي ضعيف نعم . وسليم بن سالم . وحسان ابن أبي سنان . وعاصم بن عمرو لا أعرفهم فسقط هذان الخبران يقيين \* ومن طريق سعيد ابن منصور نافرقد بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله بعثنى رحمة للعالمين وأمرني بمحو المعازف . والمزامير . والأوثان . والصلب لا يحل بيعهن ولا شراؤهن ولا تعليمهن ولا التجارة بهن وثمان حرام ■ نعمني الضواري ، القاسم ضعيف ■ ومن طريق البخاري قال هشام بن عمار : ناصدة ابن خالد ناعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ناعطية بن قيس الكلبي حدثني عبد الرحمن بن غنم الاشعري [ قال ] (١) حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري ووالله ما كذبتني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول . ■ ليكون من أمتي قوم (٢) يستحلون الخنزير (٣) والحرير والخمر . والمعازف ، وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري . وصدة بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شيء أبدا وكل ما فيه فوضوح ، ووالله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به ، ولو كان ما في هذه الأخبار حقا من أنه لا يحل بيعهن لوجب أن يحذفن وطئن بالشراء وأن لا يلحق به ولده منها ، ثم ليس فيها تحريم ملكهن وقد تكون أشياء يحرم بيعها ويحل ملكها وتملكها (٤) كالماء . والهر . والكلب ، هذا كل ما حضرنا ذكره مما أضيف إلى رسول الله ﷺ \* وأما عن دونه عليه السلام فروينا من طريق ابن أبي شبة نا حاتم بن اسماعيل عن حميد بن صخر عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير عن أبي الصهباء عن ابن مسعود في قول الله تعالى : ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله ) الآية فقال : الغناء والذي لا إله غيره \* ومن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في هذه الآية قال : الغناء وشراء المغنية \* ومن طريق ابن أبي شبة نا ابن فضيل عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في هذه الآية قال : الغناء ونحوه \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن عبد الكريم الجزري عن أبي هاشم الكوفي عن ابن عباس

(١) الزيادة من صحيح البخاري (٢) في صحيح البخاري اقوام وهو مطول فيه اختصره المصنف واقصر على محل الشاهد منه (٣) في النسخة رقم ١٤ بخاء موحدة وما هنا وافق لصحيح البخاري (٤) في النسخة رقم ١٦ تملكها

قال : الدف حرام والمعازف حرام : والمزمار حرام . والكوبة (١) حرام \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم قال : الغناء ينبت النفاق في القلب \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو وكيع (٢) عن منصور عن ابراهيم قال : كان أصحابنا يأخذون بأفواه السكك يخرقون الدفوف \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفیان عن حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد في قول الله تعالى : (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) قال : الغناء ، وهو أيضا قول حبيب بن أبي ثابت \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدة بن سليمان عن اسماعيل بن أبي خالد عن شعيب عن عكرمة في هذه الآية قال : هو الغناء \*

**قال أبو محمد :** لاحتجة في هذا كله لوجوه ، أحدها أنه لا حجة لاحد دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين ، والثالث أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها لان فيها (ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزا وأولئك لهم عذاب مهين) وهذه صفة من فعلها كان كافرا بلا خلاف اذا اتخذ سبيل الله تعالى هزا ، ولو أن امرأ اشترى مصحفا ليضل به عن سبيل الله ويتخذها هزا لكان كافرا ، فهذا هو الذي ذم الله تعالى وما ذم قطعز وجل من اشترى لهو الحديث ليلتهى به ويروح نفسه لا ليضل عن سبيل الله تعالى فبطل تعلقهم بقول كل من ذكرنا \* وكذلك من اشتغل عامدا عن الصلاة بقراءة القرآن . أو بقراءة السنن : أو بحديث يتحدث به أو بنظر في ماله أو بغناء أو بغير ذلك فهو فاسق عاص لله تعالى . ومن لم يضيع شيئا من الفرائض اشتغالا بما ذكرنا فهو محسن واحتجوا فقالوا : من الحق الغناء أم من غير الحق ولا سبيل الى قسم ثالث ؟ فقالوا : وقد قال الله عز وجل : (فأذا بعد الحق الا الضلال) فجوابنا والله تعالى التوفيق ان رسول الله ﷺ قال : «انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» فمن نوى باستماع الغناء عونا على معصية الله تعالى فهو فاسق وكذلك كل شيء غير الغناء ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن وفعله هذا من الحق ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه كخروج الانسان الى بستانه متنزها وقعوده على باب داره متفرجا وصباغه ثوبا لازورديا أو أخضر أو غير ذلك ومد ساقه وقبضها (١) وسائر أفعاله فبطل كل ما شغبوا به بطلانا متيقنا والله تعالى الحمد ، وما نعلم لهم شبهة غير ما ذكرنا ■

(١) قال ابن الأثير في النهاية ، هي الترد وقيل الطبل وقيل البربط (٢) في النسخة رقم ١٦ نا وكيع (٣) في النسخة رقم ١٤ ومداقيها وقبضها

وأما الشطر نج فروينا من طريق عبد الملك بن حبيب حدثني عبد الملك بن الماجشون عن المغيرة عن محمد بن كعب القرظي «أن رسول الله ﷺ قال : من لعب بالميسر - يعني النرد والشطرنج - ثم قام يصلي مثل الذي يتوضأ بالقبح ودم الخنزير ثم يصلي أفقول : يقبل الله صلاته؟ هذا مرسل ، وعبد الملك ساقط ، وعبد الملك بن الماجشون ضعيف ، وهذا الخبر حجة على المالكيين . والخنفين القائلين بالمرسل لأنهم يلزمهم الأخذ به فيقصون الوضوء بلعب الشطر نج فان تركوه تناقضوا وتلاعبوا ومن طريق عبد الملك ابن حبيب نا أسد بن موسى . وعلي بن معبد عن ابن جريج عن حبة بن سلم أن رسول الله ﷺ قال : الشطر نج ملعونة ملعون من لعب بها والناظر إليها كل لحم الخنزير ، ابن حبيب لاشيء ، وأسد ضعيف ، وحبة بن سلم مجهول وهو منقطع ، ومن طريق ابن حبيب حدثنا الحذامي عن ابن أبي رواد عن أبيه : «أن رسول الله ﷺ قال : ان أشد الناس عذابا يوم القيامة صاحب الشاة الذي يقول قتلته والله أهلكته والله استأصلته والله افكوا وزورا وكذبا على الله ، عبد الملك لاشيء ، وهو منقطع ، ورووا في ذلك عن دون رسول الله ﷺ ما روينا من طريق ابن حبيب عن اصبح بن الفرج عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن أبي قيل عن عقبة بن عامر الجهني أنه قال : لأن اعبد وثنامن دون الله تعالى أحب الى من ألعب بالشطر نج ، هذا كذب بحت ومعاذ الله أن يقول صاحب إن عبادة الاوثان من دون الله تعالى يعدلها شيء من الذنوب فكيف أن يكون الكفر أخف منها ؟ ويحيى ابن أيوب لاشيء . وأبو قيل غير مذكور بالعدالة ، ومن طريق ابن حبيب عن علي ابن معبد . وأسد بن موسى عن رجاء لهما أن علي بن أبي طالب مر برجال يلعبون بشطر نج فقال : ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟ لأن يمسك أحدكم حجرة حتى تطفئ خير له من أن يمسها لولا أن تكون سنة لضربت بها وجوهكم ثم أمر بهم فحبسوا ؛ هذا منقطع وفيه ابن حبيب ما نعلم لهم شيئا غير ما ذكرنا ، والجواب عن قولهم أهو من الحق أم من الباطل ؟ بكوا بنافي الغناء ولا فرق والله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد** : فلما لم يأت عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ تفصيل بتحريم شيء مما ذكرنا صح أنه كله حلال مطلق ، فكيف وقدر وينا من طريق مسلم حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب انا عمرو - هو ابن الحارث - انا ابن شهاب حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : «ان أبا بكر دخل عليها وعندها جارتان تغنيان وتضربان ورسول الله ﷺ مسجى بثوبه فاتهرهما أبو بكر فكشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه وقال : دعهما يا أبا بكر فانها أيام عيد ، وبه

أيضا (١) الى عمرو بن الحارث أن محمد بن عبد الرحمن - هو أبو الأسود - حدثه عن عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : قالت : دخل على رسول الله ﷺ وعندى جاريتان تغنيان بغناء بعثت فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فاتهرنى وقال لى : أمزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فقال له رسول الله ﷺ : دعهما ، فان قيل : قد روى هذا الخبر من طريق أبي أسامة (٢) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقال فيه : وليستا بمغنيات قلنا : نعم ولكنها قد قالت : انهما كانتا تغنيان فالغناء منها قد صح ؛ وقولها ليستا بمغنيات أى ليستا بمحستين ، وهذا كله لا حجة فيه انما الحجة فى انكاره ﷺ على أبى بكر قوله : أمزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ ، فصح أنه مباح مطلق لا كراهية فيه وأن من أنكره فقد أخطأ بلا شك . ومن طريق أبى داود نا أحمد بن عبيد الغداني نا الوليد بن مسلم نا سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع مولى ابن عمر قال : سمع ابن عمر مازا فوضع أصبعيه فى أذنيه ونأى عن الطريق وقال لى : يا نافع هل تسمع شيئا ؟ قلت : لا فرفع أصبعيه من أذنيه وقال : كنت مع النبى ﷺ وسمع مثل هذا وصنع مثل هذا .

**قال أبو محمد** : هذه هى الحجة القاطعة بصحة هذه الأسانيد ولو كان المزمار حراما سماعه لما أباح عليه السلام لابن عمر سماعه ولو كان عند ابن عمر حراما سماعه لما أباح لنافع سماعه ولا مر عليه السلام بكسره وبالسكوت عنه فافعل عليه السلام شيئا من ذلك وانما تجنب عليه السلام سماعه كتجنبه أكثر المباح من أكثر أمور الدنيا كتجنبه الأكل متكئا وأن بيت عنده دينار أو درهم وإن يعلق الستر على سهوة فى البيت والستر الموشى فى بيت فاطمة فقط وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق مسلم بن الحجاج نا زهير بن حرب نا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاء حبش يزفنون فى يوم عيد فى المسجد فدعا النبى ﷺ حتى وضعت رأسى على منكبيه فجعلت أنظر الى لعبهم حتى كنت أنا التى انصرفت عن النظر . وروينا من طريق سفيان الثورى عن أبى اسحاق السبيعى عن عامر بن سعد البجلي أنه رأى أبامسعود البدرى . وقرظة بن كعب . وثابت بن يزيد وهم فى عرس وعندهم غناء فقلت لهم : هذا وأنتم أصحاب محمد ﷺ فقالوا : انه رخص لنا فى الغناء فى العرس والبكاء على الميت من غير نوح ، ليس فيه النهى عن الغناء فى غير العرس . ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب السختياني نا هشام بن حسان . وسلمة - هو ابن كهيل - دخل حديث بعضهم فى حديث بعض كلمهم عن محمد بن سيرين

(١) فى النسخة رقم ١٦ به نصا (٢) فى النسخة رقم ١٤ فان قيل روى هذا الخبر أبو أسامة الخ



أن رجلا قدم المدينة بجزار فأتى الى عبدالله بن جعفر فعرضهن عليه فأمر جارية منهن فأحدث قال أيوب : بالدف ، وقال هشام : بالعود حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر الى ذلك فقال ابن عمر : حسبك سائر اليوم من مزور الشيطان فساومه ثم جاء الرجل الى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن اني غبت بسبع مائة درهم فأتى ابن عمر الى عبدالله بن جعفر فقال له : انه غبن بسبع مائة درهم فاما أن تعطياها يا هـ واما أن ترد عليه بيعه فقال : بل نعطياها يا هـ ، فهذا ابن عمر قد سمع الغناء وسعى في بيع المغنية ، وهذه أسانيد صحيحة لا تلك الملفقات الموضوعة هـ ومن طريق وكيع نافع بن مرزوق عن ميسرة الهندي قال : مر على بن أبي طالب يقوم يلعبون بالشطرنج فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ، فلم ينكر الا التماثيل فقط ، وهذا هو الصحيح عنه لا تلك الزيادة المكذوبة التي رواها من لا خير فيه هـ فان قيل : قد روى أعلو النكاح وأضربوا عليه بالغربال قلنا : هذا ساقط لأنه من طريق عبد الملك بن حبيب عن اصبع عن السبيعي عن ربيعة أن رسول الله ﷺ قاله ، وعبد الملك ساقط ، والسبيعي مجهول ، ثم هو منقطع هـ فان قيل : الدف مجمع عليه قلنا : هذا الباطل هـ روينا من أصح طريق عن يحيى بن سعيد القطان ناسفان الثوري حدثني منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي أن أصحاب ابن مسعود كانوا يستقبلون الجوارى في المدينة (١) معهن الدفوف فيشققونها هـ وقد جاء عن سعيد بن جبير . ومحمد بن سيرين انهما كانا يحسنان اللعب بالشطرنج هـ وعن سعيد بن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف أنه كان يغني بالعود وبالله تعالى التوفيق هـ

**١٥٦٦ مسألة** والبيع في المسجد مكروه وهو جائز لا يرد ، والبيع قبل طلوع الشمس جائز . وابتداع المراء ما ليس عنده ثمته جائز لقول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقد رويت في ذلك آثار لا تصح . روى الربيع بن حبيب عن نوفل بن عبد الله عن أبيه وكلهم مجهولون عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله ﷺ عن السوم قبل طلوع الشمس هـ ومن طريق ابن وهب أخبرني أسامة - هو ابن زيد - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نهي رسول الله ﷺ عن البيع والشراء (٢) في المسجد هـ ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نهي رسول الله ﷺ عن التحلق في المسجد قبل الصلاة ، وعن البيع . والشراء في المسجد ؛ هذه صحيحة هـ ومن طريق أبي داود عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ ابتاع من غيره بيعا وليس عنده ثمته فأربح فيه فباعه وتصدق بالثمن

(١) في النسخة رقم ١٤ في الأذنة (٢) في النسخة رقم ١٦ والاشتراء

على ارامل بنى عبدالمطلب ثم قال : لا اشترى بعدها شيئا الا وعندي ثمنه سمك وشريك ضعيفان \* وروى (١) من طريق الدراوردي عن يزيد بن خصيف عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أنى هريرة قال رسول الله ﷺ : « اذا رأيتم الرجل ينشد في المسجد فقولوا له لا رد الله عليك واذا رأيتموه يبيع فقولوا له : لا أربح الله تجارتك ■ ليس فيه منع (٢) من البيع ولكنها كراهية »

١٥٦٧ مسألة والحكمة المضرة بالناس حرام سواء في الابتاع أو في امساك ما يتابع ويمنع من ذلك والمحتكر في وقت رخاء ليس آثما بل هو محسن لان الجلاب اذا أسرعوا البيع أكثروا الجلب واذا بارت سلعتهم ولم يجدوا لها مبتاعا تركوا الجلب فاضركم بالمسلمين قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فان قيل : فانكم تصححون الحديث من طريق محمد بن عجلان عن محمد ابن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي أن رسول الله ﷺ قال : لا يحتكر الا خاطيء قلنا : نعم ولكننا روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : « كان رسول الله ﷺ يحبس نفقة أهله سنة ثم يجعل ما بقي من ثمره (٣) يجعل مال الله » فهذا النبي عليه السلام قد احتبس قوت أهله سنة ولم يمنع من أكثر فصيح أن امساك ما لا يدمنه مباح والشراء مباح والمذكور بالذم هو غير المباح بلا شك فهذا الاحتكار الذي ذكرناه (٤) وكل احتكار فانه امساك والاحتكار مذموم وليس كل امساك مذموم بل هو مباح حتى يقوم دليل (٥) بالمنع من شيء منه فهو المذموم حينئذ وبالله تعالى التوفيق \* وقد روينا حديثا من طريق يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد الجني عن أبي بشر عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة الحضرمي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه ، وهذا لا يصح لان اصبغ بن زيد . وكثير بن مرة مجهولان (٦) \* وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن

(١) سقط انظر روى من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ منه (٣) في النسخة رقم ١٤ من تمر (٤) في النسخة رقم ١٤ الذي ذكرناه (٥) في النسخة رقم ١٤ برهان (٦) قال ابن القاسم فيما كتبه على المحلى اعترض به على المصنف ونقله عنه مصحح النسخة رقم ١٤ ، لما فهم أبو محمد من الاحتكار في هذا الحديث مطلقة ضعف الحديث فلو عمله على الشراف في وقت الغلاء كما قال أولا كان أليق وهو معنى الحديث ، وأيضا فمعجب عظيم من هذا الامام كيف جعل هذين الرجلين مجهولين وهما معروفان كثيرا بن مرة فروى له أصحاب السنن الاربعة وروى عن الصحابة وقيل انه أدرك سبعين بدرى او وثقه أهل الحديث وله ترجمة حسنة في التذهيب والتذهيب وغيرهما وأما اصبغ بن زيد فهو وجهي ، ولا هم واسطي ناسخ المصاحف من اقران هشيم وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني ، روى عنه عشرة أنفس وان كان بعضهم وهما بلا حجة فالحديث صحيح ان شاء الله تعالى

ليث بن أبي سليم أخبرني أبو الحكم أن علي بن أبي طالب أحرق طعاما احتسرك بمائة ألف . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حيد بن عبد الرحمن الرواسي عن الحسن بن حي عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن قيس قال : قال : حبش أحرق لي علي بن أبي طالب يادر بالسواد كنت احتسرتها لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفة ، اليادر أنادر الطعام \*

**قال أبو محمد :** وهذا بحضرة الصحابة ويلزم من شئ بمثل هذا أن يأخذ به .  
**١٥٦٨ مسألة** وإن كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أدلوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار فالتجارة إلى أرض الحرب حرام ويمنعون من ذلك والا فنكرها فقط والبيع منهم جائز الا ما يتقوون به على المسلمين من دواب او سلاح أو حديد أو غير ذلك فلا يحل بيع شيء من ذلك منهم أصلا قال تعالى : ( فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون ) فالدخول اليهم بحيث تجرى على الداخل أحكامهم وهن وانسفال ودعاء إلى السلم وهذا كله محرم وقال تعالى : ( ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) فتقويتهم بالبيع وغيره (١) بما يقوون به على المسلمين حرام ويشكل من فعل ذلك ويبالغ في طول حبسه .  
**١٥٦٩ مسألة** ومن اشترى سلعة على السلامة من العيوب فوجدها معيبة فبى صفقة مفسوخة كلها لا خيار له في امساكها الا بأن يجدد (٢) فيها يباع آخر براض منها لأن المعيب بلا شك غير السالم وهو انما اشترى سالما فأعطى معيба فالذي أعطى غير الذي اشترى فلا يحل له ما لم يشتريه لأنه أكل مال بالباطل قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وقال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقد ذكرنا كلاما كثيرا في هذه المسألة فيما سلف من كتابنا هذا وفي هذا كفاية (٣) وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٧٠ مسألة** فالنم يشترط السلامة ولا بين له معيب فوجد عيبا فهو بخير بين امساك أو رد فان أمسك فلا شيء له لأنه قد رضى بعينه (٤) ما اشترى فله أن يستصحب رضاه وله أن يرد جميع (٥) الصفقة لأنه وجد خديعة وغشا وغبا والغش . والخديعة حرامان (٦) وليس له أن يمسك ما اشترى ويرجع بقيمة العيب لأنه انما له ترك الرضا بما غبن فيه فقط ولأنه لم يوجب له حقا في مال البائع قرآن . ولا سنة بل ماله عليه حرام كما ذكرنا وليس له رد البعض لأن نفس المعامل لم تطب له ببعض ما باع منه دون بعض ولا يحل مال أحد الا براض أو بنص يوجب احلاله لغيره ، وسواء كان المعيب وجه

(١) في النسخة رقم ١٤ أو غيره (٢) في النسخة رقم ١٦ الا ان يجدد (٣) في النسخة رقم ٤ وفيه كفاية (٤) في النسخة رقم ١١ رضى عين (٥) في النسخة رقم ١٤ وان رد جميع (٦) في النسخة رقم ١٤ الا يحل

الصفة أو أكثرها أو أقلها لأنه لم يأت بالفرق بين شيء من ذلك قرآن . ولا سنة ، وبالله تعالى التوفيق ■

١٥٧١ **مسألة** هذا حكم كل معيب حاشا المصرة فقط فان حكمها ان من اشترى مصرة وهي ما كان يحلب من أنثى الحيوان وهو يظنها لبونا فوجدها قد ربطت ضرعها حتى اجتمع اللبن فلما حلبها افضح له الأمر فله الخيار ثلاثة أيام فان شاء أمسك ولا شيء له وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ولا بد ، وسواء كانت المصرة واحدة أو اثنتين أو ألفا أو أكثر لا يرد في كل ذلك الا صاعا واحدا من تمر ، وسواء كان اشترها بكثير أو بقليل ولو بعشر صاع تمر فان كان اللبن الذي في ضرعها يوم اشترها حاضرا رده كما هو حلييا أو حامضا ، فان كان قد استهلكه كمر معها لبنا مثله وان كان قد نخضه أو عقدته رده فان نقص عن قيمته لبنا ردما بين النقص والتام لأنه لبن البائم وليس عليه رد ما حدث من اللبن في كونها عنده لأنه حدث في ماله فهو له ، فان ردها بعيب آخر غير التصرية لم يلزمه رد التمر ولا شيء غير اللبن الذي كان في ضرعها اذا اشترها فان انقضت الثلاثة الأيام ولم يرد لها بعد لزمتها وبطل خياره الا من عيب آخر غير التصرية وانما سميت مصرة لأن التصرية هي الجمع (١) وهذه جمع لبنها وهي أيضا الحفلة لأنه قد حفل لبنها في ضرعها ■

برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسفان بن عينة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال أبو القاسم عليه السلام : من ابتاع حفلة أو مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام ان شاء أن يمسكها أمسكها وان شاء أن يرددها ردها وصاعا من تمر لا سمراء « السمراء البر فهذا خبر صحيح يقتضي كل ما قلناه وهو الزائد على سائر الأخبار ، وقدر وينا من طريق البخاري نا محمد بن عمرو بن جبلة نا مكي بن ابراهيم أخبر نا ابن جريج أخبر نا زياد قال : ان ثابتا مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره انه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اشترى غنما مصرة فاحتلبها فان رضى أمسكها وان سخطها ففي حلبها صاع من تمر (٢) » ■

**قال أبو محمد** : روينا خبر المصرة من طريق ابن سيرين . وثابت مولى عبد الرحمن ابن زيد كما وردنا ، ومن طريق محمد بن زياد : وموسى بن يسار . وأبي صالح السمان : وهما بن منبه . والأعرج . ومجاهد . وأبي اسحاق . ويزيد بن عبد الرحمن بن أذينة وغيرهم ، ورواه عن هؤلاء حماد بن سلمة . وداود بن قيس . وسهيل بن أبي صالح . ومعمّر . وأيوب . وحبيب بن الشهيد . وهشام بن حسان . ومالك . وابن عينة .



وعبيد الله بن عمر كلهم عن أبي الزناد عن الأعرج . وابن جريج عن زياد عن ثابت .  
والليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج وهؤلاء الأئمة الإثبات الثقات، ورواه  
عن هؤلاء من لا يحصيهم إلا الله عز وجل فصار نقل كافة وتواتر لا يردده إلا محروم غير  
موفق، وبهذا يأخذ السلف قديما وحديثا . روينا من طريق البخاري ناسدا لنا المعتمر  
ابن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: نا أبو عثمان - هو النهدي - عن عبد الله بن مسعود قال:  
« من اشترى حفلة فليرد معها صاعا من تمر » وهذا اسناد كاللؤلؤ، وضح أيضا عن  
أبي هريرة من فتياه ولا يخالف لهما من الصحابة في ذلك وهو قول الليث بن سعد . ومالك  
في أحد قوله . وأصحابه الأشهب وهو قول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهما .  
وأبي ثور . وأبي عبيد . وإسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا . وأحد قولي  
ابن أبي ليلى، وقال زفر بن الهذيل: يرد ها وصاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف  
صاع من بر .

**قال أبو محمد** : وهذه زيادة على أمر رسول الله ﷺ وتعد لحدوده والزائد في  
الشيء . كالناقص منه ، وقال ابن أبي ليلى في أحد قوله . وأبو يوسف في أحد قوله (١)  
يردها بقيمة صاع من تمر ، وهو (٢) أيضا خلاف أمره عليه الصلاة والسلام ، وقال  
مالك في أحد قوله : يؤدي أهل كل بلد صاعا من أغلب عيشهم وهذا خلاف لأمر رسول  
الله ﷺ ، وقال أبو حنيفة . ومحمد بن الحسن : ان كان اللبن حاضرا لم يتغير ردها ورد  
اللبن ولا يرد معها صاع تمر ولا شيئا وان كان قد أكل اللبن لم يكن له ردها لكن يرجع  
بقيمة العيب فقط وهذا خلاف ظاهر لأمر رسول الله ﷺ نعوذ بالله من ذلك .  
وقال أبو يوسف : ان كان قد أكل اللبن ردها بقيمة ما أكل من اللبن ، ويكفي من  
فساد هذين القولين انهما خلاف لأمر رسول الله ﷺ وأنه لا سلف لهم فيه وما نعلم أحدا  
قاله قبلهم . وأنه خلاف قول ابن مسعود : وأبي هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وهم  
يعظمون مثل هذا اذا خالف تقليدهم .

**قال أبو محمد** : واعترضوا في ذلك بان تعلموا في الخبر بملل فرة قالوا : هو مخالف  
للأصول فقلنا : كذبتم بل هو أصل من كبار الأصول وانما المخالف للأصول قولكم في  
الوضوء من القيمة في الصلاة خاصة . وقولكم بأن القلس لا ينقض الوضوء أصلا الا اذا  
كان ملء الفم (٣) . وقولكم في جعل الآبق أربعين درهما اذا كان على مسيرة ثلاث .  
وقولكم في عين الدابة ربع ثمنها . والوضوء بالخر . وسائر تلك الطوام التي هي بالمضاحك

(١) في النسخة رقم ١٦ في آخر قوله (٢) في النسخة رقم ١٦ وهذا (٣) في النسخة رقم ١٤ بملأ الفم

وبما يأتى به المبرسم أشبه منها بشرائع الاسلام، ومرة قالوا : لما لم يقس عليه القائلون به علينا أنه متروك فقلنا : القياس باطل وهلا عارضتم أنفسكم بهذا الاعتراض اذ لم تقيسوا على المنع من بيع المدبر المنع من بيع الموصى بعقته والمعق بصفة . واذا لم تقيسوا على الخبز فى الأكل ناسيا وهو صائم واذا لم تقيسوا على الجنين يلقي فيكون فيه غرة ، ومرة قالوا : هو منسوخ بالتحريم فى الربا لانه طعام من التمر بطعام من اللبن فقلنا : كذبتم ما هو لبن بطعام ولا بتمر وانما هو تمر أوجه الله تعالى للبتاع على المتباع ان رد عليه المصراة كما أوجب الصداق على الزوج لا على المرأة وهى مستحقة بذلك النكاح فرجه الذى كان حراما عليها كما هو مستحل به فرجها الذى كان عليه حراما ولا فرق ، وكما أوجب الدية على العاقلة ولا ذنب لها ، ومرة قالوا : أرأيتم ان كان انما باعها منه بمد تمر أليس ترجع اليه وصاع تمر ؟ أو أرأيتم ان كان لبنها كثير اجدأ أو قليلا جدا أليس صاع التمر عوضا مرة عن نصف صاع اللبن ومرة عن صيعان كثيرة من اللبن ؟ قلنا : لا ما هو عوضا عن اللبن وأما فى ابتياعه اياها بمد تمر فنقول : نعم فكان ماذا ؟ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله أو رسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم . وهلا عارضتم أنفسكم بهذه المعارضة اذ قلتم : يغرم سيد الأبق لمن رده عليه أربعين درهما وان كان الأبق لا يساوى الا درهما واحدا ولا يؤدى قاتل الامة خطأ إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولو أنها كانت تساوى مائة ألف دينار ؟ فههنا فى هذه الحماقات هو الاعتراض لا على المتيقين عز رسول الله ﷺ . ومرة قالوا : كان هذا الحكم اذ كانت العقوبات فى الأموال كحرق رجل الغال ونحو ذلك فقلنا . كذبتم كما كذب الشيطان وقتلتم ما لم يأت قط فى شئ من الروايات وتلك الاخبار التى ذكرتم منقسمة الى ثلاث أقسام ، اما خبر باطل كحديث أخذ نصف مال مانع الزكاة . وحديث حرق رجل الغال : وحديث واطى . أمة مرأته . وإما خبر ثابت لحكمه باق كال كفارة على الواطى . عامدا فى نهار رمضان . والدية على قاتل العمدة اذا رضى بها أولياء القتل . وجزاء الصيد ، وإما قسم ثبت بنص آخر نسخه فوجب القول بانه منسوخ وما نذكره (١) فى وقتنا هذا الا أنه لو وجد لصدق ، وأما كل من ادعى فى خبر ثابت نستخافه كاذب أفك آثم قاتل على الله تعالى ما لم يقله . ونحبر عن رسول الله ﷺ بمالم (٢)

ينخير به عن نفسه قاف ما لا علم له به ، وهكذا كل من حمل الحديث على غير ظاهره بأى وجه أحاله فجوابه كذبت كذبت وكذبت وكذبت وكذبت وكذبت وكذبت وكذبت : الباطل وقولته ما لم يقله (٣) وحكمت بالظن الذى هو أكذب الحديث ورددت اليقين بالظنون . وقال

(١) فى النسخة رقم ١٤ وما نذكر (٢) فى النسخة رقم ١٤ مالم (٣) فى النسخة رقم ١٦ مالم يقل

بعضهم : هذا حديث مضطرب فيه رواه سعيد بن منصور عن فليح بن سليمان عن أيوب ابن عبد الرحمن عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من اشترى شاة مصراة فلمشتري بالخيار ان شاء ردها وصاعا من لبن » \* ورواه أبو داود وأبو كامل ناعبد الواحد ناصدقة بن سعيد عن جميع بن عمير التيمي [ قال ] (١) « سمعت عبد الله بن عمر يقول فذكره وفيه فان ردها [ ردمعها ] (٢) مثل أو مثلي لبها قمحا » \* ورواه حماد بن أبي الجعد عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ صاعا من تمر (٣) لاسمراء \* وهكذا رواه أشعث بن عبد الملك الحمراني عن ابن سيرين عن أبي هريرة مسندا ، وهكذا رواه عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مسندا ، ورواه قرة بن خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صاعا من طعام لاسمراء » \* رويناه (٤) من طريق البزار نا عمرو بن علي نا أبو عاصم عن الأشعث - هو ابن عبد الملك الحمراني - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من اشترى شاة محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام ان ردها ردها ورمدها صاعا من تمر (٥) لاسمراء » \* ومن طريق مسلم نا محمد بن عمرو بن جبلة نا أبو عامر - هو العدي - ناقرة - هو ابن خالد - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها ردمعها صاعا من طعام لاسمراء » \* وهكذا رواه الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أيوب . وحبيب بن الشهيد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صاعا من طعام لاسمراء » \* ومن طريق شعبة أخبرني الحكم بن عتيبة أنه سمع عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ردها ومعها صاع من طعام \* ومن طريق روح بن عباد عن عوف بن أبي جميلة عن خلاص بن عمرو . وابن سيرين كلاهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ردها واناء من طعام قالوا : فهذا اضطراب شديد قلنا : كلا ، أما حديث سعيد بن منصور ففيه فليح وهو متكلم فيه . وأيوب بن عبد الرحمن - هو العدوي - ضعيف مجهول ، ويعقوب بن أبي يعقوب مجهول فسقط \* وأما حديث ابن عمر ففيه صدقة بن سعيد . وجميع بن عمير وهما ضعيفان فسقط \* وأما رواية عوف اناء من طعام فجمل فسرته سائر الأحاديث بان ذلك الاناء صاعه وأما رواية الحجاج عن حماد بن سلمة فاننا رويناه من طريق محمد بن المثني عن الحجاج باسناده فشكل فيه الحجاج أهو برأم لا ؟ \* ورويناها عن حماد بن سلمة عن أيوب . وهشام بن حسان . وحبيب بن الشهيد من طريق موسى بن إسماعيل فقال : صاع تمر ولا يشك ، وحماد بن الجعد عن

(١) الزيادة من سنن أبي داود (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٤ من (٤) في النسخة

رقم ١٦ وروينا (٥) في النسخة رقم ١٤ من بر

قتادة ضعيف فلم يبق الا حديث اشعث (١) وقرة عن ابن سيرين عن ابى هريرة وهما صحيحان لاعلة فيهما أحدهما صاع تمر لاسمراء . والآخر صاع طعام لاسمراء ، والطعام قد ينقبل أنه البر نفسه فقط اذا أطلق هكذا فقال قوم: ان ابن سيرين هو الذى اضطرب عليه فالواجب ترك ما اضطرب عليه فيه والرجوع الى رواية من رواه عن أبى هريرة سواء فلم يضطرب عليه فيه وهم جماعة .

**قَالَ ابْنُ مُحَمَّدٍ** : ولسنا نقول بهذا لانه لم يوجب هذا الحكم قرآن . ولا سنة . ولا معقول لكننا نقول وبالله تعالى التوفيق : ان كلا اللفظين صحيح من طريق الاسناد ولا سبيل الى القطع بالوهم والخطأ على رواية ثقة الا يبين لا يحتمل غيره ، ولا تخلو السمراء من أن تكون لفظاً واقعة على بعض أصناف البر أو تكون اسماً واقعة على جميع البر فان كانت واقعة على جميع البر . فحديث هؤلاء وهم بلا شك وخطأ بلا محالة لانه لا يجوز أن يقول رسول الله ﷺ : صاعاً من بر لامن بر وان كانت لفظة السمراء واقعة على بعض أصناف البر فالواجب أن لا يجوز في المصراة من جميع أنواع الحيوان (٢) كلها الا صاع تمر فقط الا الشاة وحدها فانه يرد معها صاعاً من تمر كما ذكرنا أو صاعاً من أى أصناف البر أعطى حاشا السمراء لا يجوز (٣) غير التمر وغير البر في الشاة ان كان كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق . فان لم يوجد التمر فقيمته لو وجد في ذلك المكان أو تكليف الجيء بالتمر ولا بد ، فان قيل : فمن أين قلتم برد اللبن أو تضمينه وليس هو في الخبر قلنا : ولا في الخبر ان لا يرد الا أن اللبن يشتري مع الشاة صفقة واحدة والواجب امساك الصفقة أو ردها كما قدمنا بالنصوص التي ذكرنا لا يترك بعضها البعض . فان قيل قد جاء في الخبر ففي حلبها صاع من تمر قلنا : نعم والحلبة هي الفعل وقد تكون أيضاً اللبن المحتلب الا أنه انما سمى بذلك مجازاً ولا يجوز نقل اللفظة عن موضوعها الى المجاز الا بنص والأموال محرمة الا بنص وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٧٢ - مسألة -** فان فوات المعيب بموت . أو بيع . أو عتق . أو ايلاد أو تلف فللمشتري أو البائع الرجوع بقيمة العيب لانه اذا لم يرهن وأخذ العيب بما عليه من الغبن فماله حرام على أخذه بغير رضاه ولا سبيل الى رد الصفقة فالواجب الرجوع بما لم يرض يبدله من ماله ، وكذلك من غبن في يده فانه يرجع بقيمة الغبن ولا بد ، وكذلك من اشترى زريعة فزرعها فلم تنبت فانه يرجع بما بين قيمتها كما هي رديته وبين قيمتها نابتة لانها قد تلفت عينها فانما الرجوع بقيمة الغبن فان كان اشتراها على أنها نابتة فالصفقة

(١) في النسخة رقم ١٦ الا شعث (٢) في النسخة رقم ١٦ الجوب وهو تصحيف بديع الا انه غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ ولا يجوز

فاسدة ويرد مثلها أو قيمتها إن لم توجد ويرجع بالثمن كله وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٥٧٣ مسألة** فان باعه فرد عليه لم يكن له أن يرد هو لكن يرجع بقيمة العيب فقط لأنه قد بطل ما كان له من الرد بخروج المعيب عن ملكه لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) ولم يجب له الا قيمة الغبن فقط وما سقط حكمه ببرهان فلا يرجع الا بنص (١) يوجب رجوعه وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٧٤ مسألة** فان مات الذي له الرد قبل أن يلفظ بالرد وبأنه لا يرضى فقد لزمت الصفقة ورثته لأن الخيار لا يورث إذ ليس مالا ولأنه قد رضى بالعقد فهو على الرضا مالم يتبين انه غير راض فان لم يتبين ذلك فقد قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) \*  
**١٥٧٥ مسألة** فان مات الذي يجب عليه الرد كان لواجد العيب ان يرد للمعيب على الورثة لأن له الرضا أو الرد فلا يبطله موت الغائب وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٧٦ مسألة** — والعيب الذي يجب به الرد هو ما حط من الثمن الذي اشترى به أو باع به مالا يتغابن الناس بمثله لأن هذا هو الغبن لا غبن غيره فان كان اشترى الشيء بثمان هو قيمته معيبا أو باعه بثمان هو قيمته معيبا وهو لا يدري العيب ثم وجد العيب فلا رد له لأنه لم يجد عيبا (٢) وقد قال قوم: له الرد وهذا خطأ فاحش لأنه ظلم للبائع وعناية ومحاباة للبشترى بلا برهان لامن قرآن . ولا يسنة ■

**١٥٧٧ مسألة** — فلو كان قد اشترى بثمان ثم اطلع على عيب كان يحط من الثمن حين اشتراه الا أنه قد غلا حتى صار لا يحط من الثمن الذي اشتراه شيئا أو زال العيب قبل أن يعلم به أو بعد أن علم به فله الرد في كل ذلك لأنه حين العقد وقع عليه غبن فله ان لا يرضى بالغبن اذا علمه ولا يوجب سقوط ماله من الخيار لما ذكرنا قرآن . ولا سنة وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٥٧٨ مسألة** — ومن باع بدراهم أو بدنانير في الذمة أو الى أجل أو سلم فيها يجوز فيه السلم فلما قبض الثمن أو ما سلم فيه وجد عيبا أو استحق ما أخذ أو بعضه فليس له الا الاستبدال فقط لأنه ليس له عين معينة انما له صفة فالذي أعطى هو غير حقه فعليه أن يرد ما ليس له وان يطلب ماله وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٧٩ مسألة** — ومن وكل وكلا ليتباع له شيئا سماه فابتاعه له بغبن بما لا يتغابن الناس بمثله أو وجدته معيبا عيبا يحط به من الثمن الذي اشتراه به فله من الرد أو الامساك أو الاستبدال أو من فسخ الصفقة كالذي ذكرنا قبل سواء سواء لان يد وكيله هي يده وبالله تعالى التوفيق \*



١٥٨٠ - مسألة - فان لم يعرف هل العيب حادث أم كان قبل البيع ؟ فليس على المردود عليه الا اليمين بالله ما بعته اياه وانا أدري فيه هذا العيب ويبرأ الا أن تقوم بينة عدل بأن هذا العيب أقدم من أمد التبايع فيرد لان الصفقة بيع وقد أحل الله البيع فلا يجوز نقضه بالدعاوى ولا بالظنون وبالله تعالى التوفيق .

١٥٨١ - مسألة - ومن اشترى من اثنين فأكثر سلعة واحدة صفقة واحدة فوجد عيبا فله أن يرد حصة من شاء ويتمسك بحصة من شاء وله أن يرد الجميع ان شاء أو يمسك الكل كذلك، وكذلك لو استحققت حصة أحدهم لم يفسخ العقد في حصة الآخر لأن بيع كل واحد منهما أو منهم حصته هو عقد غير عقد الآخر قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) ■

١٥٨٢ - مسألة - وكذلك لو اشترى اثنان فصاعدا سلعة من واحد فوجد عيبا فأيهما شاء أن يرد رد وأيهما شاء أن يمسك أمسك لما ذكرنا من أن صفقة كل واحد منهما غير صفقة الآخر ، فكذلك لو استحق الثمن الذي دفعه أحدهما وكان بعينه فانه يفسخ ولا يفسخ بذلك عقد الآخر في حصته وبالله تعالى التوفيق .

١٥٨٣ - مسألة - ومن اشترى سلعة فوجد بها عيبا وقد كان حدث عنده فيها عيب من قبل الله تعالى أو من فله أو من فعل غيره فله الرد كما قلنا أو الامساك ولا يرد من أجل ما حدث عنده شيئا ولا من أجل ما أحدث هو فيه شيئا لأنه في ملكه وحقه لم يتعد ولا ظلم فيه أحدا والغبن قد تقدم فله ما قدم وجب له من رد الغبن الذي ظلم فيه ولأنه لم يوجب عليه في ذلك غرامة قرآن . ولا سنة وبالله تعالى التوفيق \* .

١٥٨٤ - مسألة - ومن اشترى جارية . أو دابة . أو ثوبا . أو دارا أو غير ذلك فوطئ الجارية أو افترضها ان كانت بكرا أو زوجها فحملت أو لم تحمل أو لبس الثوب وأنضى الدابة وسكن . الدار واستعمل ما اشترى واستغله وطال استعماله المذكور أو قل ثم وجد عيبا فله الرد كما ذكرنا أو الامساك ولا يرد مع ذلك شيئا من أجل استعماله لذلك لأنه تصرف في مال نفسه وفي متاعه بما أباح الله تعالى له قال الله تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) فمن لم يله الله تعالى وأباح له فعله ذلك فهو بضرورة العقل محسن، وقال تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) واغرام المال سبيل مسبلة على من كلفها وقد أسقط الله تعالى عنه ذلك ثم هو كسائر واعدى الغبن في أن له الرضا أو الرد وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٨٥ مسألة** ومن اطلع فيما اشترى على عيب يجب به الرد فله أن يرد ساعة يجد العيب وله أن يمسك ثم يرده متى شاء طال ذلك الا مدام قرب ولا يسقط ما وجب له من الرد تصرف بعد علمه بالعيب بالوطء والاستخدام. والركوب. واللباس. والسكنى ولا معاناته لإزالة العيب ولا عرضه إياه على أهل العلم بذلك العيب ولا تعريضه ذلك الشيء للبيع ولا يسقط ما وجب له من الرد إلا أحد خمسة أوجه لا سادس لها، وهي نطقه بالرضا بما ساء له أو خروجه كله أو بعضه عن ملكه أو إيلاد الأمانة أو موته أو ذهاب عين الشيء أو بعضها بموت أو غيره وهو قول أبي ثور. وغيره. ومن ادعى سقوط ما وجب له من الرد بشئ، بما ذكرنا قبل فقد ادعى مالا يبرهان له به وهذا باطل. وبرهان صحة قولنا هو أن الرد قد وجب له باتفاق منا ومن مخالفينا وبما أوردنا من براهين القرآن. والسنة في تحريم الغش وإيجاب النصيحة فهو على ما وجب له لا يجوز أن يسقطه عنه إلا انص أو اجماع متيقن ولا سبيل إلى وجودهما ههنا وليس شئ بما ذكرنا قبل رضا، وأما سقوط الرد بالرضى أو بخروج الشئ أو بعضه عن الملك أو بذهاب بعض (١) عينه أو كله أو بموته فقد ذكرنا البرهان على ذلك وهو في ذهاب عينه أو بعضها بمتنع منه الرد لما اشترى والله تعالى يقول: ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وأما الإيلاد فقد ذكرنا البرهان على المنع من جواز تملك المرء أم ولده غيره وبالله تعالى التوفيق.

**١٥٨٦ مسألة** ومن اشترى شيئاً فوجد في عمقه عيباً كبيض أو قرع أو خشب أو غير ذلك فله الرد أو الامساك سواء كان بما يمكن التوصل إلى معرفته أو بما لا يمكن إلا بكسره أو شقه لأن الغبن لا يجوز ولا يحل إلا برضا المغبون ومعرفته بقدر الغبن وطيب نفسه به والافهوا كل مال بالباطل والبايع وان كان لم يقصد الغش فقد حصل يده مال أخيه بغير رضاه والله تعالى قد حرم ذلك بقوله تعالى: ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ولا يمكن وجود الرضا إلا بعد المعرفة بما يرضى به وهو قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان.

**١٥٨٧ - مسألة -** ومن اشترى عبداً أو أمة فبين له عيب إلا باق أو الصرع فرضيه فقد لزمه ولا رجوع له بشئ عرف مدة الإباق وصفة الصرع أو لم يبين له ذلك لأن جميع أنواع الإباق باق. وجميع أنواع الصرع صرع وقد رضى بحمله إطلاق ذلك فلو قلل له الأمر (٢) فوجد خلاف ما بين له بطلت الصفقة لأنه غير ما اشترى ولو وجد زيادة على ما بين له فله الخيار في رد أو امساك لأنه عيب لم يبين له وبالله تعالى التوفيق.

(١) لفظ بعض سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ الأمد

١٥٨٨ - مسألة - ومن اشترى عدلا على أن فيه عددا مسمى من الثياب أو كذا وكذا رطلا من سمن أو عسل أو غير ذلك مما يوزن أو كذا وكذا تنقاة أو غير ذلك مما يعد أو كذا وكذا مداً مما يكال أو اشترى صبرة على أن فيها كذا وكذا قفيزاً أو نحو ذلك أو شيئاً على أن فيه كذا وكذا ذراعاً فوجد أقل أو أكثر فالصفقة كلها مفسوخة أبداً لأنه أخذ غير ما اشترى فهو أكل مال بالباطل لا بتجارة عن تراض ، وبالضرورة يدري كل سليم الحس أن العدل الذي فيه خمسون ثوباً ليس هو العدل الذي فيه تسعة وأربعون ثوباً ولا هو أيضاً العدل الذي فيه واحد وخمسون ثوباً وهكذا أيضاً في سائر الأعداد ، والأوزان ، والآكيل ، والذرع ؛ فلو لم يقع عقد البيع على ذلك لكن المجهود والمعروفان في تلك الأعدال عدداً معروفاً وكذلك تلك الصبرة وكذلك سائر المكيلات ، والموزونات ، والمذروعات : والمعدودات ، أو وصفه البائع بتلك الصفة إلا أن البيع لم يتعقد على ذلك فان كان ما وجد من النقص يحط من الثمن الذي اشتراه به ما لا يتغابن به الناس بمثله فهو مخير بين رد أو إمساك ولا شيء له غير ذلك وإن كان ما وجد من الزيادة يزيد على الثمن الذي باع به البائع زيادة لا يتغابن الناس بها فالبايع مخير بين رد أو رضا لأن كلا الأمرين عين لأحد المتبايعين والغبن لا يحل إلا برضا المغبون ومعرفة بقدره والافهوا كل مال بالباطل لا بتجارة عن تراض ، وليس أحدهما أولى بالحياطة والنظر له من الآخر ، ومن قال غير هذا فهو مبطل متحكم بلا برهان وبالله تعالى تأييد .

١٥٨٩ - مسألة - ومن قال لمعامله : هذه دراهمك أو دنانيرك وجدت فيها هذا الردي ، أو قال المشتري : هذه سلعتك وجدت فيها عيباً فقال الآخر : ما أميزها ولا أدري أنها دراهمي أو دنانيري أو سلعتي أم لا (١) فان كانت للذي يذك وجود العيب والردي بينة بأنها تلك قضى له والا فلي الذي يقول : لا أدري اليمين بالله تعالى ما أدري ما تقول ويبرأ لأن رسول الله ﷺ قضى بالينة على المدعي واليمين على المدعى عليه والمدعى ههنا هو الذي يريد أخذ شيء من الآخر والمدعى عليه هو الذي ينكر وجوب (٢) ذلك عليه فان كانت السلعة والثمن بيد المشتري فالقول قوله مع يمينه لأنه مدعى عليه خروج ما يده عن يده .

١٥٩٠ - مسألة - ومن رد بعيب وقد اغتال الولد ، واللين ، والثرثرة ، والخراج وغير ذلك فله الرد ولا يرد شيئاً من كل ذلك لأنه حدث في ماله وفي ملكه وليس بما وقع عليه الشراء فلا حق للمردود عليه فيه وبالله تعالى التوفيق . وهو قول أبي حنيفة . ومالك

(١) في النسخة رقم ١٦ أولاً (٢) في النسخة رقم ١٦ وجود

في بعض ذلك وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأحمد ، وفي هذا خلاف قديم . روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا المغيرة عن الحارث العسكلي أن رجلا اشترى أمة لها لبن فاكثرها طثرا وأصاب من غلتها ثم وجد بهاداء كان عند البائع فخاصمه الى شريح فقال له شريح : ردها ببدائها ورد معها ما أصبت من غلتها قال : فاني (١) لا أردّها إذ كلفتني أن أرد ما أصبت من غلتها فأقبلها بدائها فقال له شريح : ليس ذلك الى قدمضي قضائي ذلك الى خصمك ، وقد روى عن شريح . والحسن . والشعبي مثل قولنا .

**قال أبو محمد :** وفيما ذكرنا خلاف نذكر منه ما يسر الله تعالى لنا ذكره ، فمن ذلك فوت المعيب بموت . أو عتق . أو ايلاد . أو تلف . أو فوت بعضه فان أصحابنا قالوا : ليس له إلا الامساك ولا يرجع بشيء . وهو قول قتادة . روينا ( ٢ ) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : لا عهدة بعد الموت اذا ماتت جاز عليه وهو قول شريح . والحسن البصري . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زكريا ابن أبي زائدة عن الشعبي فيمن ابتاع عبدا فأعتقه ثم وجد به عيبا قال : يرد على صاحبه فضل ما بينهما ويجعل ( ٣ ) ما رده عليه في رقاب لأنه قد وجهه .

قال علي : انما وجه الله تعالى العبد لا ما وجب له من رد بعض ماله اليه بما غبن فيه فهو غير العبد فلا يلزمه أن بوجهه الا أن يشاء إذ لم يوجب عليه ذلك قرآن . ولا سنة ، وقد روى عن الشعبي . والزهرى أيضا أنه يرجع بقيمة العيب كقولنا ، وقال أبو حنيفة : اذا باعه أو باع بعضه أو وهبه أو وهب بعضه أو أعتقه على مال ثم وجد عيبا فلا رجوع له بشيء . فلو أعتقه على غير مال أو دبره . أو أولد الأمانة ثم وجد عيبا رجع بقيمة العيب قال : فلو باعه ثم رد عليه بعيب فان كان هذا الرد بعد القبض فان كان بقضاء قاض رده هو أيضا على الذى باعه عنه وان كان بغير قضاء قاض لم يكن له أن يردّه على الاول ، وان كان هذا الرد قبل القبض فله أن يردّه أيضا هو على البائع له منه سواء رده عليه بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض ، وقال مالك : ان مات العبد أو دبره السيد أو كاتبه . أو أعتقه . أو وهبه لغير ثواب . أو تصدق به أو بالعرض ثم اطلع على عيب فله الرجوع بقيمة العيب فقط ، فلو باعه أو رهنه ( ٤ ) أو أجره ثم اطلع على عيب فلا رجوع له ولا رد فاذا خرج عن الرهن أو تمت الاجارة أو رجع اليه بعد البيع فله الرد والهبة للثواب كالبيع ، فان باع نصف السلعة قيل للبائع رد نصف قيمة العيب أو أخذ النصف الباقي ( ٥ ) في نصف ثم ، وقال الشافعي : ان أعتقه أو مات العبد رجع بقيمة العيب فلو باعه أو باع بعضه لم يرجع بشيء ، وقال عثمان البتي : ان باعه أو أعتقه

(١) في النسخة رقم ١٤ فانا (٢) في النسخة رقم ١٦ روينا (٣) في النسخة رقم ١٦ وحصل (٤) في النسخة رقم ١٦ أو وهبه (٥) في النسخة رقم ١٤ نصف الباقي

رجع بقيمة العيب وهو قولنا ، قال عثمان : فلو باعه بما كان اشتراه لم يرجع بشيء ، قال أبو محمد :  
انما نراعى الغبن حين عقد البيع لا بعده ولا قبله فلو أبق العبد ثم أطلع على عيب قال مالك : له  
الرد ويأخذ جميع الثمن ■

قال علي : وهذا نأخذ لانه في ملكه بعد وتمليك غيره جائز وليس عليه تسليمه انما عليه  
اطلاق يدمن ملكه اياه عليه فقط ، وقال سفيان الثوري : لاشيء له حتى يحضر الآبق فيرده أو  
يموت فيرجع بقيمة العيب ، قال علي : قول أبي حنيفة . ومالك لا برهان عليهما ولا نعلم لهما قائلان  
قبلهما نغنى تقسيمها المذكور ، وأما السلعة التي تتبع فيوجد ببعضها عيب فقول شريح  
والشعبي . والشافعي . وأبي ثور كقولنا إما أن يرد الجميع وإما أن يمسك الجميع وقال  
مالك : ان كان المعيب هو وجه الصفقة أو الذي فيه الربح رد الجميع أو أمسك الجميع ،  
وان كان المعيب ليس هو كذلك كان له رده بحصته من الثمن فقط وهذا قول لانعله عن أحد  
قبله ولا برهان على صحته ، وقال أبو حنيفة : ان كانت السلعة خفين . أو مصراعين  
فوجد بأحدهما عيبا لم يكن له الازدهما معا أو امساكهما معا فان كانا عبيدين أو ثوبين  
كان له رد المعيب بحصته من الثمن وامساك الآخر ، قال أبو محمد : وهذا باطل لانهم  
مجمعون معنا على جواز بيع أحد الخفين واحد المصراعين دون الآخر كجواز بيع أحد  
الثوبين وأحد العبيدين ولا فرق ■ فالتفريق بين ذلك في الرد باطل ، وهو أيضا قول  
لانعله عن أحد قبله ، وبما يبطل رد بعض السلعة ان باقيا الذي يحتبس به يرجع الى  
القيمة لانه انما يمسكه بحصته من الثمن فصار يباع بقيمة والبيع بالقيمة لا يجوز ، وأما من  
وطئ أو استغل أو استعمل ثم وجد العيب فأننا روينا من طريق ابن أبي شيبة  
عن شريك عن جابر عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قال فيمن اشترى جارية فوطئها  
ثم وجد بها عيبا : ان كانت ثيبا ردها ونصف عشر قيمتها وان كانت بكر اردها ورد  
معا عشر قيمتها ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم نامطرف هو ابن طريف . والمغيرة  
هو ابن مقسم قال مطرف : عن الشعبي عن شريح وقال المغيرة : عن ابراهيم ثم اتفق  
شريح . و ابراهيم قال جميعا : اذا وطئها ثم رأى بها عيبا ردها بالعيب ورد معا عقرها  
ان كانت بكر فالعشر وان كانت ثيبا فنصف العشر ، وصح أيضا عن قتادة من طريق عبد  
الرزاق عن معمر عنه ، وقد روينا أيضا من طريق وكيع عن شريك عن أبي هند المرهبي  
عن الضحاك عن عمر بن الخطاب قال : اذا وطئها فهي من ماله ويرد عليه البائع قيمة  
العيب ، ومن طريق سعيد بن منصور ناسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - أنا أيوب  
السختياني عن محمد بن سيرين أن رجلا اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيبا فخاصم الى  
شريح فقال شريح : أيسرك أن أقول لك : انك زنت ؟ قال ابن سيرين : ثم أخبرت



انه قضى بالكوفة ان يردها ويرد معها عقرها مائة قال ابن سيرين : وأحب الى أن يتجوزها ويوضع عنه قدر الداء وهو قول سفيان الثوري . والزهرى \* وقدر وينا عن علي قولين ، أحدهما من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب قال : لا يردها لكن يرذ عليه قيمة العيب يعنى في الذى يطأ الجارية ثم يجدها عيبا \* والآخر من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا جوير عن الضحاك أن علي بن أبي طالب قال : اذا وطئها وجبت عليه وان رأى العيب قبل أن يطأها فان شاء أخذ وان شاء رد ، وصح هذا القول عن الحسن . وعن عمر بن عبد العزيز أنه لا يردها ولا يرجع بشئ \* وقدر وينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الأعلى عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : يرد معها عشرة دنانير يعنى اذا وطئها ثم اطلع على عيب \* ومن طريق سعيد بن منصور ناجر عن المغيرة عن الحارث العكلي في رجل اشترى جارية فوقع عليها ثم استحققت قال : يأخذ المستحق جاريته ولا يرد هذا المشتري عليه عقرا (١) ، والدور . والأرضون . واشباه ذلك على مثل هذا يكون رده اذا وجد بها عيبا كالذى استحق فاستنقذ (٢) من يديه \* .

**قال أبو محمد** : هذا هو قولنا وأما المتأخرون فان أباحنيفة قال : اذا وطئها ثم اطلع على عيب فليس له الا قدر قيمة العيب فقط الا أن يشاء البائع قبولها فله رد ذلك ويرد الثمن \* وقال ابن أبي ليلى : يردها ويرد معها ثلاثة أرباع عشر قيمتها وهذا هو عقرها ، ووجه عنده ان يأخذ عشر قيمتها ونصف عشر قيمتها فيجمعها ثم يأخذ نصف ما اجتمع فهو الذى يقضى عليه برده ، وقال ابن شبرمة . والحسن بن حى . وعبيد الله بن الحسن : يردها ويرد معها مهر مثلها بالغامبلغ ، وقال عثمان البتى : ان لم ينقصها الوطء فانه يردها ولا يرد معها شيئا فان نقصها ردها ورد معها ما نقصها ، وقال مالك . والليث ابن سعد . والشافعى فى أحد قولي : ان كانت بكرا ردها ورد معها ما نقصها وطؤه وان كانت ثيبا ردها ولم يرد معها شيئا ، وقال الشافعى فى أشهر قولي : ان كان اقضها فليس لرددها لكن يرجع بقيمة العيب فقط وان كانت ثيبا ردها ولم يرد معها شيئا \*

قال علي : قول مالك لانعله عن أحد قبله ولا معنى لايجاب عقر ولا غرامة على المشتري لانه وطئ أمته التى لو حملت لحقه ولدها والتى لا يلام على وطئها ولو أن البائع وطئها وهى فى ملك المشتري لكان زانيا يرجم ان كانت محصنا ويجلد الحدان كان غير محصن فإى حق له فى بعضها حتى يعطى له عقرا أو قيمة ، وقد يوجب جد فى الاما من لا يحط

(١) العقر بالضم مائة طاء المرأة على وطء الشبهة ، واصله أن واطى البكر يعقرها اذا اقضها فسمى مائة طاء للعقر عقراتهم صار عامالها والليث اه من النهاية (٢) فى النسخة رقم ١٦ فاستنقذ

الافتراض من قيمتها شيئا كخدم الخدمة ويوجد من يحطها الوطء وان كانت ثيبا كالرقيق  
 العالى يطؤها النذل الذى يعير به سيدها وولدها وهى أيضا، فهذه كلها أقوال لابرهان على  
 صحتها، ولقد كان يلزم المالكين المعظمين لخلاف صاحب القائلين: ان المرسل كالمسند  
 القائلين فيما وافقهم: مثل هذا لا يقال بالرأى ان يقولوا ههنا بقول عمر بن الخطاب كما  
 قالوا فى تقويم الغرة بخمسين دينارا وتقويم الدية وغير ذلك ولكن لا يبالون بالتناقض  
 وأما من أحدث فيها حدثا فاننا رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الوهاب الثقفى  
 عن أيوب عن ابن سيرين عن عثمان بن عفان انه قضى فى الثوب يشتره الرجل وبه العوار  
 انه يردده اذا كانت قد لبسه \* ومن طريق سعيد بن منصور ناسفیان بن عيينة عن ابن  
 أبي نجيح عن مجاهد أن ابن عمر اشترى عمامة فقبلها ورضيها وكورها على رأسه فرأى  
 خيطا أحمر فردها ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن جعفر غندر ناشعبة عن جبلة بن سحيم  
 قال: رأيت ابن عمر اشترى قميصا فلبسه فاصابه صفرة من لحيته فاراد أن يردده فلم يردده  
 من أجل الصفرة \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن الحسن بن عبيد الله  
 عن ابراهيم عن شريح أنه اختصم اليه رجل اشترى من آخره روية فقطعها ثم وجد  
 بها عيبا فقال له شريح: الذى أحدث بها أشد من الذى كان بها قال غندر: وناشعبة  
 قال: سألت الحكم عن اشترى ثوبا فقطعه فوجده عورا؟ قال: يردده قال شعبة:  
 وسألت حماد بن أبى سليمان عن هذا؟ فقال: يردده ويرد معه أرش التقطيع قال  
 شعبة: وأخبرنى الهيثم عن حماد أنه قال: يوضع عنه أرش العوار \* ومن طريق ابن  
 أبى شيبة نا اسماعيل بن علية عن أيوب السختياني عن ابن سيرين قال: اشترى رجل  
 دابة فسافر عليها فلما رجع وجد بها عيبا فخاصمه الى شريح فقال له: أنت أذنت  
 له فى ظهرها \*

**قال أبو محمد:** وقول الحكم هذا هو قول عثمان البتي. وهو أحد أقوال الشافعى. وهو  
 قول قد روى عن شريح أيضا وهو قولنا \* وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال: من  
 قطع ثوبا اشتراه أو حدث بما اشترى عيب عنده ثم اطالع على عيب فلا رد له لكن يرجع  
 بقيمة العيب وهو أحد قولى حماد، وذهب بعض أصحابه منهم الطحاوى. ومحمد بن شجاع  
 الى أنه لا يردده ولا يرجع بشئ. \* وللشافعى قولان أحدهما كقول أبى حنيفة وهو قول  
 سفيان الثورى. وابن شبرمة، والثانى أنه يردده ويرد معه قيمة ما حدث عنده من العيب وهو  
 قول أبى ثور. وأحد قولى حماد، وقال أحمد. واسحاق: هو بالخيار بين أن يردده ويرد  
 معه قدر ما حدث عنده وبين أن يمسه ويرجع بقيمة العيب، وقال مالك: ان كان العيب

الذي حدث عنده مفسدا فانه يردده ويرد قيمة ما حدث عنده وان كان العيب خفيفا رده ولم يرد معه شيئا وهذا قول لانعلم أحدا قاله قبله - يعنى هذا التقسيم - وقول أبى حنيفة . ومالك ههنا خلاف ماروى عن عثمان . وابن عمر رضى الله عنهما ولا نعلم فى هذا عن الصحابة قولاً غيرهم ، وقد أباح عثمان رضى الله عنه الرد بالعيب بعد اللباس واللباس يخلق الثوب وليس امتناع ابن عمر من الرد من أجل الصفرة دليلاً على أنه لم يجز الرد وقد ترك ذلك اختياراً مع أن الصفرة ليست عيباً لانها تزول سريعاً بالمسح وبالفعل للقميص . وأما ما عيبه في جوفه فان مالكا قال : لا رجوع له فيه (١) وهو من المشتري كالبيض والخشب وغير ذلك وأوجب أبو حنيفة . والشافعي الرجوع بحكم ما في ذلك .

**قال أبو محمد :** ما نعلم لمالك سلفاً ولا حجة في هذه القولة وما في العجب والعكس أعجب من قوله فيمن باع عيباً فوجده فاسداً أو خشباً فوجده مسوس الداخل : ان الثمن كله للبائع ولا شيء للمشتري عليه وهو قد باعه شيئاً فاسداً وأكل (٢) مال أخيه بالباطل ثم يقول : من باع عداً فأتى أو قتل في اليوم الثالث أو هرب فيه أو أعوررت عينه فيه فهو من مصيبة البائع ، وان جن أو تجذم أو برص الى قبل تمام سنة من بعد بيعه له فانه من مصيبة البائع ، ومن ابتاع تمراً في رموس الشجر فاصابته ريح أو أكلته جراد فمن مصيبة البائع فهو يهنيه الثمن الذي أخذه بالباطل ويغرمه الثمن الذي أخذه بالحق ويجعل من مصيبة المشتري ما حدث عند البائع من العيوب ويجعل من مصيبة البائع ما حدث عند المشتري من العيوب حاشا لله من هذا ما حدثنا حماد بن أحمدنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا الحسين بن زكريا نا أبو ثور نا معلى ناهشيم عن المغيرة عن الحارث هو العكلي عن شريح أن مولى لعمر بن حريث اشترى لعمر بن حريث بيضا من بيض النعام أربعة أو خمسة بدرهم فلما وضعه بين يدي عمرو بن حريث كسر واحدة فاذا هي فاسدة ثم ثانية ثم ثالثة حتى تابع منهن فاسدات فطلب الاعرابي فخاصمه الى شريح فقال شريح : أما ما كسرفه وضامن له بالثمن الذي أخذه به وأما ما بقي فأت يا أعرابي بالخيار ان شئت كسروا فواجدوا فاسداً ردوه وما وجدوا طيباً فهو لهم بالسعر الذي بعثهم به .

قال علي : أما حكم شريح فالماكيون والحنيفيون لا يأخذون به ولا نحن فلامتعلق للمالكين به ، وأما عمرو بن حريث فقد رأى الرد في ذلك وهو قولنا وهو صاحب لا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم وهم يعظمون مثل هذا اذا

(١) في النسخة رقم ١٤ به (٢) في النسخة رقم ١١ وهو مذ باعه شيئاً فاسداً أو أكل

وافق آراءهم وأما الاستعمال، والوطء بعد الاطلاع على العيب فانه صح عن شريح أنه قال: اذا وطئ، بعد ما رأى المعب أو عرضها على البيع فقد وجب عليه وهذا قوله في جميع السلع، وهو أيضا قول الحسن البصرى، وأبى حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد، وإسحاق إلا أن أبى حنيفة قال: سكنى الدار بعد المعرفة بالعيب وتقبل الامة لشهوة ووطئها رضا بالعيب قال وأما استخدام الامة أو ركوب الدابة أو لباس القميص ليختبر كل ذلك بعد اطلاعه على العيب فليس شيء من ذلك رضا، وقال عبيد الله بن الحسن: ليس الاستخدام رضا\*

**قال أبو محمد:** حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي قال: نا أحمد بن خالد قال: نا الحسن بن أحمد الصنعاني نا محمد بن عبيد بن حساب نا حماد بن زيد عن أيوب - هو السخيتاني - وهشام بن حسان كلاهما عن محمد بن سيرين قال: ابتاع عبد الرحمن بن عوف جارية فقيل له: ان لها زوجا فأرسل الى زوجها فقال له: طلقها فأبى فجعل له مائة فأبى فجعل له مائتين فأبى فجعل له خمسمائة فأبى فأرسل الى مولاه أنه قد أبى أن يطلق فاقبلوا جاريتكم، فهذا عبد الرحمن بن عوف قد أطلع على عيب أن لها زوجا فلم يرد حتى أرسل الى الزوج وراوضه على طلاقها وجعل له مالا على ذلك ثم زاده ثم زادها فلما يش رد حيثنذ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف وهم يعظمون مثل هذا، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: كنت ابتاع إن رضيت حتى سمعت عبد الله بن مطيع يقول: ان الرجل ليرضى ثم يدع قال ابن عمر: فكأنما أيقظني فكان ابن عمر يبتاع ويقول: ان أخذت، فهذا ابن عمر لا يرى الرضا بالقلب شيئا حتى يظهره بالقول ولا يعرف له مخالف من الصحابة وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم، وأما رد الغلة فيما رد بالعيب فقد ذكرنا الخلاف في ذلك وقال زفر بن الهذيل، وعثمان البتي، وعبيد الله ابن الحسن في ذلك ما ذكره، فأما زفر بن الهذيل فانه قال: من اشترى جارية فوطئها ثم أطلع على عيب بها فان ردها بقضاء قاض ردها ورد معها مهر مثلها فان وطئها غيره بشبهة فأخذ لها مهرا أو زوجها فأخذ مهرها أو جنى عليها فأخذ للجنانية أرشا ثم أطلع على عيب فانه يردّها ويرد معها المهر في الزوجية الصحيحة وفي الوطء بالشبهة ويرد معها الارش الذي أخذها وكذلك يرد ثمر النخل والشجر اذا رد الاصول بالعيب فان أكل الثمرة ردها ورد معها قيمة ما أكل من الثمرة، وقال عثمان البتي، وعبيد الله بن الحسن: من اشترى عبدا فاستغله ثم أطلع على عيب فله رده فان رده لمه ان يرد الغلة كلها معه قال

عبيد الله : وكذلك لو وهب للعبد هبة فانه يرد الهبة معه أيضا ■ وقال مالك : الغلة كلها للمشتري من اللبن . والثرثرة وغير ذلك حاشا الأولاد فانه يردهم مع الامهات في الحيوان كله والاماء ، وقال أبو حنيفة : أمان ابتاع شاة فخلها أو ولدت عنده أو أصولا فأثمرت عنده فاكل ثمرتها أو لم يأكل ثم اطلع على عيب فلارد له لكن يرجع بأرش العيب فقط فلو كانت دار فسكنها أو أجرها أو دابة فركبها أو أجرها أو عبدا فاستخدمه أو أجره ثم اطلع على عيب فله رد العبد والدابة ولا يلزمه رد شيء من الغلة ولا رد شيء عما سكن وأجر . واستخدم وركب ، وعن قال بان كل ما حدث في ملك المشتري فانه له ولا يردده ويرد الامهات ، والأصول . والشيء المعيب شريح . والنخعي . وسعيد بن جبير . والحسن . وابن سيرين . والشافعي . وسفيان . وأحمد . واسحاق . وأبو ثور . وأبو عبيد (١) . وأبو سليمان . وغيرهم ■

قال علي : أما قول أبي حنيفة . ومالك فظاهر المناقضة وعديم : من الدليل ولا (٢) نعلم لهما أحدا قال به قبلهما ، وأما قول عثمان . وعبيد الله . وزفر فيشبه أن تكون الحجة لهم أن يقولوا : ان الرد بالعيب انما هو فسخ للبيع فاذ هو فسخ للبيع فكأنه لم يزل المبيع المعيب في ملك البائع ■

**قال أبو محمد :** وهذا باطل ما هو فسخ للعقد في البيع بل هو باطل لبقائه في ملك المشتري ورده الى البائع بالبراهين الموجبة لذلك ولو كان ما قالوه لكان زانيا بوطئه وهذا باطل بل العقد الاول صحيح ثم حدث ما جعل للمشتري في الخيار في ابقائه به كذلك أو رده من الآن لا باطل الملك المتقدم للرد أصلا وبالله تعالى التوفيق \* وعهدنا بهم يصححون الخبر الفاسد « الخراج بالضمان » ويحتجون به في الغصوب وفي غير ذلك ثم قد خالفوه (٣) ههنا كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٩١ مسألة** ومن كان لآخر عنده حق من بيع أو سلم أو غير ذلك من جميع الوجوه بكيل أو وزن أو ذرع فالوزن والكيل والذرع على الذي عليه الحق ومن كان عليه دنانير أو دراهم أو شيء بصفة من سلم أو صداق أو اجارة أو كتابة أو غير ذلك فالتقليب على الذي عليه الحق أيضا لان الله تعالى أوجب على كل من عليه حق أن يوفي ما عليه من ذلك من هوله عليه وحكم رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذي حق حقه فمن كان حقه كيلا أو وزنا أو ذرعا أو عددا موصوفا بطيب أو بصفة ما فاعليه احضار ما عليه كما هو عليه ولا شيء على الذي له الحق انما الحق له ولا حق عليه ، وقال تعالى : (أو فوالمكيال والميزان بالقسط)

(١) في النسخة رقم ٦٦ أبو عبيدة (٢) في النسخة رقم ١١ وما (٣) في النسخة رقم ١٤ خالفوا



وقال تعالى : ( وزنوا بالقسطاس المستقيم ) وقال تعالى : ( وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ) فان ذكروا قول الله تعالى : ( ويل للمطففين الذين اذا اکتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ) قلنا : نعم هذا هو قولنا لان الله تعالى جعل في هذه الآية الكيل والوزن على الذين عليهم الحق وتوعدهم على اخسار ذى الحق وعلى التطفيف وليس في اخباره تعالى بانهم اذا اکتالوا على الناس يستوفون دليل على أنهم يکتالون لانفسهم وان الذى لهم عليه الحق لا يکیل لهم لانه تعالى انا ذكر استيفاء ما لهم من الكيل فقط والاستيفاء يكون بکیل كائل ما فلا متعاق لهم في هذه اللفظة وصح بقوله تعالى : ( واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ) ان الذى عليه الحق هو یکیل ویزن وانه منهى عن الاخسار ■

**١٥٩٢ مسألة** ومن اشترى أرضا فهى له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر نابت، وكذلك كل من اشترى دارا فبناؤها كله له وكل ما كان مراكبها من باب أو درج أو غير ذلك وهذا اجماع متيقن، وما زال الناس يتبايعون الدور والارضين من عهد رسول الله ﷺ هكذا لا يخلو يوم من أن يقع فيه بيع دار أو أرض هكذا ولا يكون له ما كان موضوعا فيها غير مبنى كابواب وسلم ودرج وأجر ورخام وخشب وغير ذلك ولا يكون له الذرع الذى يقطع ولا ينبت بل هو لبائعه وبالله تعالى التوفيق، ومن ابتاع انقاضا أو شجرادون الارض فكل ذلك يقطع ولا بد وبالله تعالى التوفيق ■

**١٥٩٣ - مسألة -** وفرض على التجار أن يتصدقوا في خلال بيعهم وشراهم بما طابت به نفوسهم لما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن قدامة المصيصي عن جرير عن منصور عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة قال : « قال رسول الله ﷺ : يا معشر التجار انه يشهد ببيعكم الحلف واللغو وشوبوه بالصدقة » وأمره ﷺ على الفرض قال الله تعالى : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ) وقوله عليه السلام : « شوبوه بالصدقة » يقتضى المداومة والتكرار في موضوع اللغة وبالله تعالى التوفيق هـ ﴿ تم كتاب البيوع والحمد لله رب العالمين ﴾

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة

**١٥٩٤ - مسألة -** الشفعة واجبة في كل جزء بيع مشاع غير مقسوم بين اثنين فصاعدا من أى شئ كان بما ينقسم وبما لا ينقسم من أرض أو شجرة واحدة فأكثر أو عبد أو ثوب أو أمة أو من سيف أو من طعام أو من حيوان أو من أى شئ مبيع لا يحل لمن له ذلك الجزء

أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شر كائه فيه فإن أراد من يشر كه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره فالشريك أحق به وإن لم يرد أن يأخذ فقد سقط حقه ولا قيام له بعد ذلك إذا باعه من باعه فإن لم يعرض عليه كما ذكرنا حتى باعه من غير من يشر كه فيه فمن يشر كه مخير بين أن يمضى ذلك البيع وبين أن يبطله ويأخذ ذلك الجزء لنفسه بما يبيع به .

وهنا خلاف في أربعة مواضع، أحدها هل يجوز بيع المشاع أم لا، والثاني هل يكون في بيعه شفعة أم لا، والثالث الأشياء التي تكون فيها الشفعة، والرابع أن عرض البائع على من يشر كه قبل أن يبيع فأنى شريكه من الأخذ هل يسقط حقه بذلك أم لا؟ فقال عبد الملك بن يعلى - وهو تابعي قاضي البصرة - : لا يجوز بيع المشاع وروينا ذلك من طريق حماد بن زيدنا أيوب السختياني قال : رفع إلى عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة رجل باع نصيبا له غير مقسوم فلم يحزه فذكر لمحمد بن سيرين فرأه غير جائز، وقال محمد بن سيرين : لا بأس بالشريكين يكون بينهما المتاع أو الشيء الذي لا يكال ولا يوزن أن يبيعه قبل أن يقاسمه، وقال الحسن : لا يبيع منه ولا من غيره حتى يقاسمه إلا أن يكون ثلوة أو مالا يقدر على قسمته، وأجاز عثمان بن عيسى بيع المشاع ولم ير الشفعة للشريك، وقال أبو حنيفة . والشافعي : لا شفعة إلا في الأرض فقط أو في أرض بما فيها من بناء أو شجر نابت فقط، وقال مالك : الشفعة واجبة في الأرض وحدها وفي الأرض بما فيها من بناء أو شجر نابت أو في الثمار التي في رءوس الشجر وإن بيعت دون الأصول . وروينا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه لا شفعة في بر ولا خل وروناه من طريق ابن أبي شبة ناعبد الله بن إدريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبان ابن عثمان بن عفان عن أبيه قال : لا شفعة في بر ولا خل والأرف يقطع كل شفعة . الأرف الحدود والمعال (١) .

**قال أبو محمد** : وبرهان صحة قولنا ما روينا من طريق البخاري ناسد ناعبد الواحد هو ابن زياد ناعممر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله قال : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » (٢) : ومن طريق البخاري أيضا أنا محمود - هو ابن غيلان - ناعبد الرزاق ناعممر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله قال : جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم (٣) فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . ووجدت في كتاب يحيى بن مالك بن عائذ بخطه أخبرني القاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن سلمة المعروف بابن أبي حنيفة قال : نا أبو جعفر الطحاوي قال نا محمد بن خزيمة نا يوسف بن عدى - هو

(١) سقط لفظ والمال من النسخة رقم ١٤ (٢) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٧٩ (٣) في النسخة رقم ٤ في كل مال يقسم، وما هنا موافق لما في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٦٤

القرطبي - نا بن ادريس - هو عبد الله الأودي - عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء قال الطحاوي: وحدثنا إبراهيم بن أبي داود نا نعيم نا الفضل بن موسى عن أبي حمزة السكري عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الشريك شفع و الشفعة في كل شيء» و من طريق مسلم نا أبو الطاهر أنا ابن وهب عن ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشفعة في كل شرك في أرض أربيع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فيأخذ أو يدع» فان أبي فشريكه أحق به حتى يؤذنه. ■

**قال أبو محمد:** فهذه آثار متواترة متظاهرة بكل ما قلنا جابر: وابن عباس عن النبي ﷺ بأن الشفعة في كل مال وفي كل شيء وفي كل مالم يقسم، ورواها كذا عن جابر أبو الزبير سماعاً منه وعطاء. وأبو سلبية ورواه عن ابن عباس ابن أبي مليكة فارتفع الاشكال جملة والله تعالى الحمد ومن قال بقولنا في هذا كما روينا عن ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون نا يحيى بن سعيد عن ابن عبيد الله بن أبي رافع عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال: إذا وقعت الحدود وعرف الناس حقوقهم فلا شفعة بينهم و من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا محمد بن اسحق عن منظور بن أبي ثعلبة عن أبان بن عثمان بن عفان أن أبا عثمان قال: لا مكايلة إذا وقعت الحدود فلا شفعة، فهذا عن عمر بن الخطاب. وعثمان بن عفان رضي الله عنهما يحلمان قطع الشفعة بعد وجوبها بوقوع الحدود ومعرفة الناس حقوقهم ولم يخصا أرضادون سائر الاموال بل أجملا ذلك والحدود تقع في كل جسم مبيع وكذلك معرفة كل أحد حقه ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الاحوص عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة قال: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء الأرض والدار والجارية والخادم فقال عطاء: إنما الشفعة في الأرض والدار فقال له ابن أبي مليكة: تسمعي لأم لك أقول: قال رسول الله ﷺ ثم تقول مثل هذا، والى هذا رجع عطاء كما روينا من طريق وكيع قال نا ابان عن عبد الله بن جابر قال: سألت عطاء عن الشفعة في الثوب فقال له شفعة وسألت عن الحيوان فقال له شفعة وسألت عن العبد فقال له شفعة فهذا عطاء. وابن أبي مليكة بأصح اسناد عنهما ■

**قال أبو محمد:** فلا تخلو الشفعة من أن تكون من طريق النص كما تقول نحن أو من طريق النظر كما يقول المخالفون، فان كانت من طريق النص فهذه النصوص التي أوردنا لا يحل الخروج عنها وان كانت من طريق النظر كما يزعمون انها إنما جعلت لدفع ضرر (١) عن الشريك فالعلة بذلك موجودة في غير العقار كما هي موجودة (٢) في العقار بل أكثر وفيما لا ينقسم كوجودها

فيما ينقسم بل هي فيما لا ينقسم أشد ضررا فاما من منع بيع (١) المشاع فما نعلم لهم حجة أصلا بل هو خلاف القرآن. والسنة قال الله تعالى (واحل الله البيع) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فهذا بيع لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال ولقد كان يلزم الحنفيين المحرمين رهن الجزء من المشاع وهبة الجزء من المشاع. والصدقة بالجزء من المشاع. والاجارة للجزء المشاع ان يمنعوا من بيع الجزء من المشاع لان العلة في كل ذلك واحدة والقبض واجب في البيع كما هو في الهبة. والرهن. والصدقة. والاجارة (١) ولكن التخاذل في أقوالهم في الدين أخف شيء عليهم، فان قالوا: اتبعنا في اجازة بيع المشاع الآثار المذكورة قلنا: ما فعلتم بل خالفتموها كما نبين بعد هذا ان شاء الله عز وجل، وأقرب ذلك مخالفتكم اياها في سقوط حق الشريك اذا عرض عليه الأخذ قبل البيع فلم يأخذ فقلتم: بل حقه باق ولا يسقط، وايضا قد جاء نص بهية المشاع اذ هب رسول الله ﷺ الاشعرين ثلاث زود من الابل بينهم فلم تجزوه، وأما من لم يقل بالشفعة فان حجته أن يقول: خبر الشفعة مخالف للاصول ومن ملك شيئا بالشراء فلا يجوز لغيره أخذه وهذا خلاف لما ثبت عن رسول الله ﷺ، ولقد كان يلزم الحنفيين المخالفين للثابت من رسول الله ﷺ من حكم المصراة. ومن حكم من وجد سلعة عند مفلس فهو أولى بها. والقرعة بين الأعبدة الستة في العتق، وقالوا: هذه الاخبار مخالفة للاصول أن يقولوا مثل هذا في خبر الشفعة ولكن التناقض أسهل شيء عليهم، ولا حجة في نظر مع حكم ثابت عن رسول الله ﷺ، وأما الخلاف فيما تكون فيه الشفعة فانهم قالوا: انما ذكر في حديث جابر من رواية أبي الزبير في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط، وفي رواية أبي سلة عنه «فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»، وما نعلم لهم شيئا شغبوا به الا هذا فجوابنا وبالله تعالى التوفيق انه لا حجة لهم في هذين اللفظين، أما قوله عليه الصلاة والسلام: في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط فليس فيه انه لا شفعة الا في هذا فقط وانما فيه ايجاب الشفعة في الأرض والربع والحائط وليس فيه ذكر هل الشفعة فيما عداها أم لا؟ فوجب طلب حكم ما عدا هذه في غير هذا اللفظ وقد وجدنا خبر جابر هذا نفسه من طريق عطاء بن الشفعة في كل شيء وما يجهل ان عطاء فوق أبي الزبير الاجاهل «وقد جاء هذا الخبر من طريق أبي خيثمة زهير بن معاوية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ «من كان له شريك في ربة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضى أخذوا نكره ترك» افترون هذا حجة في أن لا شفعة الا في ربع أو نخل فقط دون سائر الثمار؟ فان قالوا: قد جاء خبر آخر بزيادة قلنا: وقد جاء خبر آخر

لنا أيضا بزيادة كل مال لم يقسم ولا فرق، فكيف والخيفيون . والمالكيون . والشافعيون  
 المخالفون لثاني هذا أصحاب قياس بزعمهم فهلا قاسوا على حكم الأرض . والحائط .  
 والبناء سائر الأملاك بعللة الضرر ودفعه كما قاسوا على الذهب . والفضة . والبر .  
 والشعير . والملح . والتمر سائر الانواع ؟ فليت شعري ما الموجب للقياس هنالك وفي  
 سائر ما قاسوا فيه ومنع منه ههنا لاسيما والمالكيون : والشافعيون يجعلون الشفعة في  
 الصداق قياسا على البيع فهلا قاسوا البيع على البيع فهو أولى من قياس الصداق على البيع ؟  
 والمالكيون يرون الشفعة في الثمرة دون الاصول فهلا قاسوا غير الثمرة على العقار كما  
 قاسوا الثمرة على العقار لاسيما مع اقراره بأنه لا يعرف أحدا قال بذلك قبله ثم كلهم مخالفون  
 لهذا الخبر نفسه في أنهم لا يسقطون حق الشريك في الشفعة اذا عرض عليه شريكه أخذ  
 الشقص بما يعطى فيه فلم يأخذه، فكيف يحل لمسلم أن يجعل بعض خبر حجة  
 لاسيما فيما ليس فيه منه شيء ولا يجعله حجة فيما هو فيه منصوص . نعوذ بالله من مثل هذا  
 وأما اللفظ الذي في رواية أبي سبرة عن جابر « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق  
 فلا شفعة » فلا حجة لهم فيه لأنه ليس في هذا اللفظ نص ولا دليل على أن ذلك لا يكون  
 الا في الأرض . والعقار . والبناء بل الحدود واقعة في كل ما يتقسم من طعام . وحيوان .  
 ونبات . وعروض وإلى كل ذلك طريق ضرورة كما هو الى البناء وإلى الحائط ولا فرق،  
 وكان ذكره عليه السلام للحدود والطرق اعلاما بحكم ما يمكن قسمته وبقي الحكم فيما  
 لا يقسم على حسبه فكيف وأول الحديث بيان كاف في أن الشفعة واجبة في كل مال  
 يقسم وفي كل مالم يقسم وهذا عموم لجميع الاموال ما احتمل منها القسمة ومالم يحتملها،  
 ومن الباطل الممتنع أن يكون رسول الله ﷺ يريد بهذا الحكم الأرض فقط ثم يحمل  
 هذا الاجمال حاش الله من هذا، وهو مأمور بالبيان لا بالابهام والتليس هذا أمر لا يتشكل  
 في عقل ذي عقل سواء وبالله تعالى التوفيق ■

**قال أبو محمد:** فبطل أن يكون لهم متعلق وقد جسر بعضهم على جاري عاداته في الكذب  
 فادعى الاجماع على وجوب الشفعة في الأرض . والبناء . والاشجار فقط وادعى الاجماع على  
 سقوط الشفعة فيما سواها ■

قال أبو محمد: أما الاجماع على وجوب الشفعة في الأرض وما فيها من بناء وشجر فقد أوردنا  
 عن الحسن . وابن سيرين . وعبد الملك بن يعلى وعثمان بن عيسى خلاف ذلك وهو لاء فقهاء تابعون  
 وأما الاجماع على أن لا شفعة فيما عد ذلك فقد ذكرنا عموم الرواية عن عمرو وعثمان والرواية  
 عن ابن أبي مليكة وعطاء وهو قول فقهاء أهل مكة وهذا مال لا يرى الشفعة في الثمرة المبيعة دون



الأصل وما نعلم روى إسقاط الشفعة فيما عدا الأرض إلا عن ابن عباس وشريح وابن المسيب ولا يصح عنهم وعن عطاء وقد رجع عن ذلك. وعن إبراهيم. والشعبي. والحسن. وقادة وحماد ابن أبي سليمان وربيعة وهو عن هؤلاء صحيح، أما ابن عباس فإن الرواية عنه في ذلك من طريق محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس لاشفعة في الحيوان محمد بن عبد الرحمن مجهول وليس فيه أيضاً أنه لاشفعة في غير الحيوان كما ليس في حديث عثمان إسقاط الشفعة عن غير البر والفحل فبطل تعلقهم بها جملة، وأما ابن المسيب فهو من طريق ابن سمعان وهو مذکور بالكذب وهو عن شريح من طريق جابر الجعفي ويكنى هور وبناه من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن عبيدة. وجرير. ويونس، قال عبيدة عن إبراهيم وقال جرير عن الشعبي قال جميعاً: لاشفعة إلا في دار، أو عقار، وقال يونس عن الحسن: لاشفعة إلا في تربة.

قال أبو محمد: ومثل عدد هؤلاء لا يعدهم إجماعاً إلا كذاب قليل الحياء وقد أوردنا الخلاف في ذلك عن ذكرنا والله تعالى التوفيق. وقد خالف هؤلاء كلهم مالك فرأى الشفعة في التين. والعنب. والزيتون. والفواكه في رءوس الشجر وليست داراً ولا عقاراً ولا تربة ورأى ابن شبرمة الشفعة في الماء، والعجب من المالكيين في إجبارهم الشريك على أن يبيع مع شريكه ولم يوجب قط ذلك نص ولا أثر ولا قياس ولا نظر ثم لا يوجب له الشفعة وقد جاء بها النص وعجب آخر منهم ومن الحنفيين في قولهم المستند كما مرسل سواء حتى أن بعضهم قال: بل المرسل أقوى وقد ذكرنا آنفاً أحسن المراسيل بإيجاب الشفعة في الجارية وفي الخادم وروينا من طريق محمد بن جعفر ناشبة عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة قال النبي ﷺ في العبد شفعة وفي كل شيء. وما نعلم في المرسلات أقوى من هذا بخلافه وما عابوه إلا بارسال فأى دين أو أى حياء يبقى مع هذا؟ ونعوذ بالله من الخذلان، وأما سقوط حق الشريك إذا عرض عليه شريكه الأخذ فلم يأخذه فإن الحنفيين حاشا الطحاوي. والمالكيين. والشافعيين قالوا: لا يسقط حقه بذلك بل إن يأخذ بعد البيع واحتجوا بأن قالوا: إن الشفعة لم تجب له بعد وإنما تجب له بعد البيع فتركه ما لم يجب له بعد لا معنى له ولا يسقط حقه إذا وجب، ما لهم حجة غير هذا أصلاً وهذا ليس بشيء. أول ذلك قولهم إن الشفعة لم تجب له بعد فهذا باطل لأن الشفعة وغير الشفعة من أحكام الديانة كلها لا تجب إلا إذا أوجبه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ والأفلا لم يحى. هذا المجى فليس هو من الدين ورسول الله ﷺ هو الذى أوجب حق الشفعين بعرض الشفعة عليه قبل البيع، أسقط حقه بتركه الأخذ حينئذ ولم يجعل له بعد البيع حقاً أصلاً إلا بأن لا يعرض عليه قبل البيع حينئذ يبقى له الحق بعد البيع والأفلا هذا هو حكم الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام فليأتوا ناعته عليه السلام بأن الأخذ لا يجب للشفعين إلا بعد البيع

فقط وهذا لا يجدر به أبدا فظهر فساد قولهم من كتب وليت شعري أين كان الخفيفون عن هذا النظر حيث أجازوا الزكاة قبل الحول نعم وقبل دخوله. والمالك يوجب ذلك قبل تمام الحول بشهرين. والشافعيون كذلك قبل تمام الحول؟ وأين كان المالكيون عن هذا النظر حيث أجازوا اذن الوارث للموصى في أكثر من الثلث والمالك لم يجب لهم بعد ولا لهم فيه حق ولعله هو يرثهم أو أمله سيحدث له ولي يحجبهم وأين كانوا عن هذا النظر في إجازتهم الطلاق قبل النكاح والعق قبل الملك فاعجبوا لهذه التخليط وبه يقول جماعة من أهل العلم كما روينا من طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن أشعث عن الحكم بن عتيبة في الرجلين بينهما دار أو أرض فقال أحدهما للآخر: أريد أن أبيع ولك الشفعة فاشترمني فقال له الآخر: لا حاجة لي به قد أذنت لك أن تباع فباع ثم يأتي طالب الشفعة فيقول قد قام الثمن وأنا أحق قال الحكم لاشئ له إذا اذن قال سفيان: وبه نأخذ وهو قول أبي عبيد. وإسحاق. والحسن بن حي. وأحمد بن حنبل. وأحمد بن حنبل. وطائفة من أصحاب الحديث فإن قال قائل قد جاء هذا الخبر من طريق أبي الزبير عن جابر وفيه لا يحل له أن يبيع قلنا: لم يذكر فيه أبو الزبير سماعا من جابر وهو قد اعترف على نفسه بأن ما لم يذكر فيه سماعا فإنه حدثه به من لم يسمعه عن جابر ثم لو صح لكان آخر الخبر حاكما على أوله ولا يحل ترك شيء صح من حكم رسول الله ﷺ، وهذا خبر روينا من طريق إسحاق بن راهويه ناعبد الله بن إدريس نا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذوا ن شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به.

قال أبو محمد: فأنما جعله عليه السلام بعد البيع الذي لا يحل أحق فقط فلا ح أن الحق في الأخذ أو الترك بعد البيع إلى الشفيع إذا لم يؤذن قبل البيع فإن أبطله بطل وإن أجازة فحينئذ جاز وبالله تعالى التوفيق.

**١٥٩٥ مسألة** ولا شفعة إلا في البيع وحده ولا شفعة في صداق ولا في إجارة ولا في هبة ولا غير ذلك وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن منصور بن المعتمر عن الحسن أنه كان لا يرى الشفعة في الصداق. ومن طريق محمد بن محمد بن المثنى ناعبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن منصور بن المعتمر قال: بلغني عن الشعبي أنه قال: لا شفعة في صداق وهو قول أبي حنيفة. وأصحابه. وأبي سليمان. وأصحابنا. والليث بن سعد. وقال الحارث العكلي. وابن أبي ليلى. وابن شبرمة. والحسن بن حي. ومالك. والشافعي في الصداق والشفعة، ثم اختلفوا فقال العكلي. والشافعي: يأخذ الشفيع بصداق مثلها وقال ابن أبي ليلى. وابن شبرمة. والحسن بن حي. ومالك

ياخذ بقيمة الشقص وأوجب مالك . والشافعي الشفعة في الاجارة ■

**قال أبو محمد :** ان قيل : فهلا أخذتم بايجاب الشفعة في كل ذلك بعموم قول رسول الله ﷺ وقضائه بالشفعة في كل مال لم يقسم قلنا : لم يجوز ما تقولون لان الشفعة ليست لفظه قديمة انما هي لفظه شريعية لم تعرف العرب معناها قبل رسول الله ﷺ كما لم تعرف لفظه الصلاة ولفظة الزكاة . ولفظة الصيام . ولفظة الكفارة . ولفظة النسك ولفظة الحد الوارد كل ذلك في الدين حتى بينها لنا رسول الله ﷺ بما لم تعرفه العرب قط من صفة الركوع والسجود والقراءة وما يعطى من الاموال وما يتمتع منه في رمضان وغير ذلك وكذلك الشفعة من هذا الباب لا يدري أحدا ما المراد بها حتى بينه رسول الله ﷺ ، وقدين أن ذلك في البيع ولم يذكرها في غير ذلك فلم يجوز أن يتعدى بها بيان رسول الله ﷺ الى الظنون الكاذبة ، فان قالوا : قسنا الصداق . والاجارة على البيع قلنا : هذا باطل لان القياس كله باطل (١) ، ثم لو صح لكان هدامته عين الفساد لان الصداق والاجارة لا يشبهان البيع في شيء من الاشياء وانما القياس عند القائلين به أن يحكم للشيء بحكم نظيره والبيع تمليك للمبيع وليست الاجارة تمليكاً للموآجر انما هي اباحة للمنافع الحادثة الظاهرة ولا الصداق تمليكاً للرقبة ولا يحل بيع ما لم يخلق والاجارة انما هي فيما لم يخلق من المنافع والنكاح يجوز بلا ذكر صداق ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن ، ثم اختلافهم في ذلك أبصداق مثل أم ببيعة الشقص ؟ بيان أنه رأى فاسد متعارض ليس أحد القولين أولى من الآخر ، ولت شعري أين كانوا عن هذا القياس في أن يقيسوا على الأرضين في الشفعة سائر الاموال ؟ وهذا (٢) اصح في القياس لو صح القياس يوماً ، فان ذكر والخبر الذي فيه عن النبي ﷺ « من ابتاع ديناً على رجل فصاحب الدين أولى » فهذا باطل لانه عن لم يسم عن عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ ، ثم لو صح لم ينتفعوا به لانه في البيع أضافوا حجة عليهم في منعهم من الشفعة فيما عدا العقار ■

**١٥٩٦ مسألة** ومن لم يعرض على شريكه الاخذ قبل البيع حتى باع فوجبت الشفعة بذلك للشريك فالشريك على شفيعته علم بالبيع أو لم يعلم . حضره أو لم يحضره . أشهد عليه أو لم يشهد حتى يأخذ متى شاء ولو بعد ثمانين سنة أو أكثر أو يلفظ بالترك فيسقط حينئذ ولا يسقط حقه بعرض غير شريكه أو رسوله عليه . واختلف الحاضرون في هذا فقال أبو حنيفة : متى علم بالبيع وعلم أنه الشفعة فان طلب في الوقت أو أشهد على أنه أخذ بشفيعته فله الشفعة أبداً وان سكنت بعد ذلك سنين فان لم يشهد ولا طلب

(١) في النسخة رقم ١٤ كلمة فاسد (٢) في النسخة رقم ١٤ فهذا

فقد بطل حقه ، وروى عن أبي حنيفة في الحاضر أن له أجل ثلاثة أيام فإن طلب الشفعة فيها قضى له ، وإن مرت الثلاث ولم يطلب الشفعة بطل حقه ولا شفعة له ، وقال صاحبه محمد بن الحسن كذلك إلا أنه قال : لا ينتفع بالاشهاد على أنه طالب بالشفعة إلا بان يكون اشهاد بذلك بحضرة المطلوب بالشفعة أو بحضرة الشقص المطلوب ، وقال أيضا : فإن سكت بعد الاشهاد المذكور شهراً واحداً لا يطلب بطلت شفעתه ، وقال بعض كبار نظار مقلدى أبي حنيفة : للشفيع من أمد الخيار أن سكت ولم يشهد ولا طلب مال المرأة المخيرة ، ويقول أبي حنيفة يقول البتي . وابن شبرمة . وعبيد الله بن الحسن . والاوزاعي إلا أن عبيد الله قال : لا يعجل الساعة واحدة وقال مالك : ثلاثة أقوال ، مرة قال : إن بلغه البيع وعلم أن له القيام بالشفعة فسكت ولم يطلب ولا أشهد فهو على حقه وله أن يطلب ما لم يطل إلا مد جدادون تحديد في ذلك ، ومرة قال : إن قام ما بينه وبين خمسة أعوام فله ذلك وإن لم يقم حتى مضت خمسة أعوام فقد بطل حقه ، ومرة قال : له القيام ما بينه وبين سنة فإن لم يطلب حتى مضت سنة فقد بطل حقه ، وقال الشافعي : إن ترك الطلب ثلاثة أيام فأقل كان له أن يطلب فإن لم يطلب حتى مضت له ثلاثة أيام فقد بطل حقه وهو قول سفيان الثوري ، ثم رجع الشافعي فقال : إن ترك الطلب دون عذر مانع ما قل أو أكثر فقد بطل حقه وإن تركه لعذر فهو على حقه طال الأمد أو قصر وهو قول معمر ، وروى عن شريح وصح عن الشعبي . وروى عن الشعبي أن له أجل يوم واحد ، ومن قال مثل قولنا (١) ماروينا من طريق محمد بن المثني ناعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن حميد الأزرق أن عمر بن عبد العزيز قضى بالشفعة بعد بضع عشرة سنة .

**قال أبو محمد :** أما أقوال مالك كما هي فهي في غاية الفساد (٢) لأنها إما تحديد بلا برهان وإما اجمال بلا تحديد فلا يدرى أحد متى يسقط حقه ولا متى لا يسقط حقه وليس في الزمان طويل إلا بإضافة إلى ما هو أقصر منه فالיום طويل لمن عذب فيه وبالإضافة إلى ساعة ومائة عام قليل بالإضافة إلى عمر الدنيا مع أنها أقوال لم تعهد عن أحد قبله ولا يعصدها قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول سلف . ولا قياس . ولا رأى له وجه . وكذلك قول سفيان . والأول من قول الشافعي . وقول الشعبي في تحديد يوم فهما قولان في غاية الفساد لأنهما تحديد بلا برهان وليس رد ذلك إلى ما جاء من الاخبار بخيار ثلاثة أيام أولى من أن يرد إلى خيار العدة إن شاء ارتجع وإن شاء أمضى

(١) في النسخة رقم ١٤ ومن قال بقولنا (٢) في النسخة رقم ١١ في غاية الفساد

الطلاق وهو ثلاثة أشهر ، وهذه كلها تخالط ، وكذلك قول محمد بن الحسن وتحديد به شهر وبأن لا يكون الاشهاد الا بحضرة المطلوب بالشفعة أو الشقص المبيع فهذا تخليط ناهيك به وتحكم في الدين بالباطل ۞ وأما قول من قال : له من الأمد ما للخيرة فأسخف قول سمع به لانه احتجاج للبطل بالبطل وللهموس بالهموس وما سمع باحق من أقوالهم في حكم الخيرة ۞ وأما قول أبي حنيفة . والأوزاعي . والبيهقي ومن وافقهم فان تحديدهم في ذلك بالاشهاد ثم السكوت ان شاء قول بلا برهان له وما كان هكذا فهو باطل ، وقد علمنا أن حق الشريك واجب بعد البيع اذالم يؤذنه البائع قبل البيع فاي حاجة به الى الاشهاد أو من أين ألزموه اياه وأسقطوا حقه بتركه هذا خطأ فاحش واسقاط لحق قد وجب بايجاب الله تعالى له فما يقويه الاشهاد ولا يضعفه تركه فبطل قول أبي حنيفة ولم يبق (١) إلا أحد قولي الشافعي . والشعبي فنظرنا فيه فلم نجد لهم حجة أصلا الا أن بعض الموهين نزع بقول مكذوب موضوع مضاف الى رسول الله ﷺ والشفعة كنشطة عقال والشفعة لمن واثبها ، وهذا خبر رويناه من طريق البزار قال : نا محمد بن المثنى نا محمد بن الحارث نا محمد بن عبد الرحمن بن اليلباني عن أبيه عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة كحل العقال من مثل يملو كة فهو حر وهو مولى الله ورسوله والناس على شروطهم ما وافقوا الحق » ۞

**قال أبو محمد** : أف يكون أعجب من مخالفتهم كل ما في هذا الخبر واحتجاجهم ببعضه فبعضه حق وبعضه باطل ؟ أف لهذه الأديان ، وأما الشفعة لمن واثبها فما يحضرنا الان ذكر اسنادها الا أنه جملة لاخير فيه ، وابن اليلباني ضعيف مطروح ومتفق على تركه ۞ وأما اللفظ لمن واثبها فهو لفظ فاسد لا يحل أن يضاف مثله الى رسول الله ﷺ لأن قول القائل : الشفعة لمن واثبها موجب أن يلزمه الطلب مع البيع لابعده لأن المواثبة فعل من فاعلين فوجب أن يكون طلبه مع البيع لابعده لأن التآني في الوثب لا يسمى مواثبة ۞ وأما قوله : الشفعة كنشطة عقال فعناه ظاهر ولا حجة لهم فيه لأن نشط العقال هو حل العقال وكذلك الشفعة لأنها حل ملك عن المبيع وإيجابه لغيره فقط ۞

قال علي : وقد جعل الله تعالى حق الشفيع واجبا وجعله على لسان رسوله عليه السلام المصدق أحق اذالم يؤذن قبل البيع فكل حق ثبت بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ فلا يسقط أبدا الا بنص واردين سقوطه فان وقفه المشتري على أن يأخذ أو يترك لزمه أحد الأمرين ووجب على الحاكم إجباره على أحد الأمرين لانه قد أعطى حقه فلا ينبغي له (٢)



تضييعه فهو اضاعه للبال ولا بد له من أخذه أو أن يبيعه لغيره والافهو غاش غير ناصح لأخيه المنصف له وبالله تعالى التوفيق \* وأما من منع حقه ولم يعطه فليس سقوطه عن طلبه قطعا لحقه ولو سكت عمره كله ، ولا يختلفون فيمن غصب ما لا أو كان له دين أو ميراث أو حق ما فان سقوطه عن طلبه لا يبطله وأنه على حقه أبدا فمن أين خصوص الحق الشفعة من سائر الحقوق بهذه التخليط ؟ ■

١٥٩٧ مسألة فان أخذ الشفيع حقه لزم المشتري رد ما استغل وكان كل ما أنفذ فيه من هبة أو صدقة (١) أو عتق . أو حبس . أو بنيان . أو مكتبة . أو مقاسمة فهو كله باطل مردود مفسوخ أبدا وتقلع انقاضه (٢) ليس له غير ذلك لاسيما الخاصم المانع فان هذا غاصب ظالم متعدي مانع حق غيره بلا مرية فان ترك الشريك الأخذ بالشفعة نفذ كل ذلك وصح ولم يرد شيئا منه وكانت الغلة له هذا اذا كان ايدانه الشريك ممكنا له أول البائع حين اشترى فان لم يكن ايدان الشريك ممكنا للبائع لعذر ما أو لتعذر طريق فان الشفعة للشريك متى طلبها وليس على المشتري (٣) رد الغلة حيث ذلك كل ما أحدث فيه مما ذكرنا فمفسوخ (٤) ويقلع بنيانه ولا بد .

برهان ذلك قوله عليه السلام الذي أوردنا قبل : لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فلا يخلو بيع الشريك قبل أن يؤذن شريكه من أحد أو وجه ثلاثة لأربع لها ، إما أن يكون باطلا وان صححه الشفيع بتركه الشفعة وهذا باطل لأنه لو كان ذلك لوجب عليه رد الغلة على كل حال أخذ الشفيع أو ترك والخبر يوجب غير هذا بل يوجب أن الشريك أحق وأنه ان ترك فله ذلك فلو كان البيع باطلا لاحتاج الى تجديد عقد آخر وهذا خطأ أو يكون صحيحا حتى يبطله الشفيع بالأخذ وهذا باطل بقوله عليه الصلاة والسلام : لا يصلح ، فمن الباطل أن يكون صحيحا ما أخبر عليه الصلاة والسلام أنه لا يصلح أو يكون موقوفا فان أخذ الشفيع بالشفعة علم أن البيع وقع باطلا وان ترك حقه علم أن البيع وقع صحيحا وهذا هو الصحيح لبطان الوجهين الأولين لقوله (٥) عليه السلام : « الشريك أحق » فصح أن للمشتري (٦) حقا بعد حق الشفيع فصح ما قلناه وبالله تعالى التوفيق \*

ونسأل من خالف في هذا متى كان الشفيع أحق أحين أخذ أم حين رد البيع ؟ فان قالوا : من حين أخذ قلنا : هذا باطل لأنه خلاف حكم رسول الله ﷺ اذ جعله أحق حين البيع فاذ هو أحق حين البيع فاذا أخذ فقد أخذ حقه من حين البيع ، وأما اذا لم يمكن للبائع اعلام الشريك فان الله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وقال رسول الله ﷺ :

(١) في بعض النسخ أو صدق (٢) في النسخة رقم ١٤ ويقلع انقاضه (٣) في النسخة رقم ١٦ للشريك (٤) في النسخة رقم ١٤ فهو مفسوخ (٥) في النسخة رقم ١٦ ولقوله (٦) في النسخة رقم ١٦ للشريك

« اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، فصح بلاشك ان من لم يقدر على ايدان الشريك ولم يستطعه فقد سقط حقه (١) وحل له البيع لأن قوله عليه السلام : « لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه » يقتضى ضرورة من يقدر على ايدانه فخرج عن هذا النص حكم من لم يقدر على ايدانه فهو قادر على البيع عاجز عن الايدان فمباح له ما قدر عليه وساقط عنه ما ليس في وسعه فهذا اذا طلب الشفيع وأخذ شفيعته حينئذ بطل العقد وكان قبل ذلك صحيحا فاذ هو كذلك فالغلة له لأنها غلة ماله ، وأما البناء وسائر ما أحدث فقد أبطله حكم رسول الله ﷺ بأن الشفيع أحق منه فانما أنفذ حكمه فيما غيره أحق به منه فبطل أن ينفذ حكمه فيما جعله تعالى حقا لغيره لقوله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) واختلف الناس في هذا فروينا من طريق عبد الرزاق اناسيفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي . وابن أبي ليلى قال جميعا : اذا بنى ثم جاء الشفيع بعده فالقيمة ، وقال حماد بن أبي سليمان : يقطع بناءه وبه يأخذ سفيان الثوري . وأبو حنيفة . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وبقول الشعبي يأخذ مالك . والبتى . والأوزاعي . والشافعى . وأحمد .

**قال أبو محمد :** الزامه قلع بناءه واجب بما ذكرناو بأنه لا يجوز له ابقاء انقاضه في ساحة غيره لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا يجوز الزامه غرامة في ابتياع ما لا يريد ابقائه من انقاض بناء المخرج من الابتياح لانه لم يوجب ذلك نص فهو ظلم مجرد ، ولا فرق بين الزامه غرامة للمخرج عن الملك وبين اباحة انقاض المخرج للشفيع وكل ذلك أكل مال محرم بالباطل بل كل ذى حق أولى بحقه وبالله تعالى التوفيق .

قال على : أوجب الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام الخيار في البيع في خمسة مواضع ، المصراة ، ومن بايع وقال . لا خلافة فهذا خيار هما ثلاثة أيام بلياليها فقط ، ومن تلقيت سلعته فهذا له الخيار اذا دخل السوق لا قبل ذلك . ومن وجد عيالم بين له به ولا شرط السلامة منه ، والشريك مبيع مع غير شريكه ولا يؤذنه فهو لاء لهم الخيار بلا تحديد مدة الاحق يقروا بترك حقهم فوجدنا مشتري المصراة ومن بايع على أن لا خلافة ينقض خيارهما بتمام الثلاثة الايام ولا يكون لهما خيار بعدها ويلزمهما (٢) الشراء فصح يقينا أن العقد وقع صحيحا اذ لو وقع فاسدا لم يلزم أصلا إلا بتجديد عقد فاذا قد صح هذا بما ذكرنا وانه لو وقع فاسدا لم يخير في امضائه أو في رده بل كان يكون باطلا لا خيار لأحد في تصحيحه فقد صح أنه وقع صحيحا ثم جعل تعالى للمشتري رده ان شاء فصح ان الغلة لرد أو أخذ .

(١) في السخنة رقم ١١ « عنه » (٢) في النسخة رقم ١٦ ولا يلزمهما

لأنها حدثت في ماله ووجدنا من تلقى السلع فابتاع وان كان منها عن ذلك فان الله تعالى لم يجعل للبائع خيارا الا بعد دخوله الى السوق ولم يجعل له قبل ذلك خيارا فصح أن البيع صحيح وان كان منها عن التلقى ولم ينع عن الابتاع لان التلقى غير الابتاع فهما فعلان ، أحدهما غير الآخر نهى عن أحدهما ولم ينع عن الآخر لكن جعل للبائع خيارا في رده أو امضائه ولو وقع فاسدا لبطل جملة فوجب بذلك أن الغلة للمشتري في رد البائع البيع أو اجازته ووجدنا [أيضا] (١) من وجد عيبا لم يبين له به ولا شرط السلامة منه له الخيار أيضا في امضاء البيع أو رده فعلنا أن البيع وقع صحيحا اذ لو وقع فاسدا لم يحزم امضاؤه فوجب أيضا أن الغلة لمرء أو اخذ وبقي أمر الشفيع فوجدناه بخلاف كل ما ذكرنا من البيوع لانه لم يأت نص بالمنع من البيوع المذكورة بل جاء النص باجازتها كما قدمنا وبارك الدليل بانها وقعت صحيحة ووجدنا من يمكنه ايدان شريكه فقد جاء النص بأنه لا يصلح له أن يبيع حتى يؤذنه فلو لم يكن الا هذا اللفظ وحده لوجب بطلان العقد بكل حال لكن لما جعل النبي ﷺ الشريك أحق وأباح له الأخذ أو الترك وجب أنه مراعى كما ذكرنا فان أخذ فقد علمنا أنه لم يمس ذلك العقد بل أبطله فصح أنه انعقد فاسدا فلزمه رد الغلة وان ترك الأخذ فقد أجازته فصح أنه انعقد جائزا ، وأما من لم يمكنه الا ايدان فلم يأت النص فيه بأنه لا يصلح وقد أحل الله البيع الا أن للشريك الأخذ أو الترك فان أخذ فحينئذ بطل العقد لا قبل ذلك فالغلة للمشتري ههنا على كل حال وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٩٨ مسألة** والشفعة واجبة للبدوي . وللساكن في غير المصر . وللغائب . وللصغير اذا كبر . والمجنون اذا أفاق . وللذمي بموم قوله عليه السلام : فشريكه أحق به ، وقد قال قوم من السلف : لا شفعة : قال الشعبي : لا شفعة لمن لا يسكن المصر ولا لذمي ، وقال أحمد بن حنبل : لا شفعة لذمي ، وقال النخعي : لا شفعة للغائب وقاله أيضا الحارث العكلي . وعثمان البتي قال : الا القريب الغيبة ، وقال ابن أبي ليلى : لا شفعة لصغير . وما نعلم لمن منع من ذلك حجة أصلا وبالله تعالى التوفيق . فان ترك ولي الصغير أو المجنون الأخذ بالشفعة فان كان ذلك نظرا لهما لزمهما لأنه فعل ما أمر به من النصيحة لهما وان كان الترك ليس نظرا لهما لم يلزمهما ولهما الأخذ أبدا لأنه فعل ما نهى عنه من غشهما .

**١٥٩٩ مسألة** فان باع الشقص بمرض . أو بعقار لم يحزم للشفيع (٢) أخذه الا بمثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض فان لم يقدر على ذلك أصلا فالمطلوب مخير

(١) لفظا أيضا زيادة من النسخة رقم ١١ (٢) في النسخة رقم ١٤ للشريك

بين أن يلزمه قيمة العرض أو العقار . وبين أن يسلم اليه الشقص ( ١ ) ويلزمه مثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض متى قدر عليه لان البيع لم يقع الا بذلك العرض أو ذلك العقار ، وليس للشريك أخذ الشقص الا بما رضى به البائع سواء عرضه عليه قبل البيع أو أخذه بعد البيع هذا مالا خلافا فيه من أحد ؛ فلا يجوز ( ٢ ) اجبار البائع على أخذ غير ما طابت به نفسه وبالله تعالى التوفيق . فان لم يقدر عليه فقد تعين له قبله عرض أو عقار عجز عنه ، وقال تعالى : ( والحرمان قصاص ) فله الاقتصاص بالقيمة التي هي مثل حرمة المال الذي له عنده وبالله تعالى التوفيق .

١٦٠ مسألة ومن باع شقصه بضمن الى اجل فالشفيع أحق به بذلك الثمن الى ذلك الاجل ، وقال مالك : ان كان مليا أخذ الشقص بذلك الثمن الى ذلك الاجل وكذلك ان كان معسرا فضمنه مليا والا فلا ، وقال الشافعي . وأبو حنيفة : لا يأخذه الا بالنقد فان أبي قيل له : أصبر فاذا جاء الاجل ( ٣ ) فخذها حينئذ .

قال علي : احتجوا بأن قالوا : إن البائع لم يرض ذمة الشريك وقد يعسر قبل الاجل . قال أبو محمد : هذا لا شيء . ونقول لهم : ان كان لم يرض ذمة الشريك فكان ماذا ؟ ومن أين وجب مراعاة رضاه وسخطه ؟ ( ٤ ) وكذلك أيضا لم يرض معاملته وقد يعسر الذي باع منه أيضا فالارزاق مقسومة ، وقول رسول الله ﷺ : « فالشريك أحق » موجب له الأخذ بما يبيع به جملة وتفضيله على المشتري فيما اشترى فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٦٠١ - مسألة - ولو أن الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضا حصته من ذلك الشريك البائع أو من المشتري منه أو من أجنبي علم بان له الشفعة أو لم يعلم علم بالبائع أو لم يعلم فالشفعة له كما كانت لأنه حق قد أوجبه الله تعالى له فلا يسقطه عنه بيع ماله ولا غير ذلك أصلا وبالله تعالى التوفيق .

١٦٠٢ - مسألة - ومن وجبت له الشفعة ولا مال له لم يجب أن يهمل لكن يباع ذلك الشقص عليه فان وفى بالثمن فذلك وان فضلت فضلة دفعت اليه وان لم يف اتبع بالباقي وأنظر فيه الى أن يوسر وذلك لانه ذو مال بذلك الشقص الواجب له ومن كان له مال فليس ذا عسرة لكن يباع ماله في الدين الذي عليه فان لم يف فهو حينئذ ذو عسرة بالباقي فنظرة الى ميسرة حينئذ كما أمر الله تعالى ، وقال قوم : يبطل حقه في الشفعة وهذا باطل لأنه اخراج حقه الذي جعله الله تعالى أحق

(١) في النسخة رقم ١٦ أن يلزمه الشقص (٢) في النسخة رقم ١٤ فلا يحل (٣) في النسخة رقم ١٤ فاذا حل الاجل (٤) في النسخة رقم ١٦ رضاه أو سخطه

به عن يده بلا برهان وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٣ - مسألة - وان مات الشفيع قبل أن يقول : أنا آخذ شفعتى فقد بطل حقه ولا حق لورثته في الأخذ بالشفعة أصلاً لأن الله تعالى إنما جعل الحق له لا لغيره والخيار لا يورث وهذا قول محمد بن سيرين \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن فضيل عن محمد بن سالم عن الشعبي قال : سمعنا أن الشفعة لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تعار <sup>في</sup> لصاحبها الذي وقعت له قال عبد الرزاق : وهو قول سفيان الثوري وهو قول أبي حنيفة . وسفيان بن عيينة . والحسن بن حي . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك . والشافعي : الشفعة لورثته واحتجوا بأن قالوا : تورث الشفعة كما يورث العفو في الدم أو القصاص ما نعلم لهم شيئاً أو هموا به غير هذا (١) وهذا باطل لأنها دعوى بلا برهان \* ثم هو احتجاج بالخطأ بالخطأ . وقولهم ان العفو والقصاص يورثان خطأ بل هما لمن جعلهما الله تعالى له من ذكر الأولياء فقط وإنماوجب (٢) الله تعالى الميراث في الأموال لا (٣) فيما ليس مالا ولو ورث الخيار لوجب أن يورث عندهم فيمن جعل أمر امرأته بيد انسان بعينه وخيره في طلاقها أو ابقائها مات ذلك الانسان فكان يجب على قولهم ان يرث ورثته ما جعل له من الخيار وهم لا يقولون هذا ، ونسألهم أيضاً من يأخذ الوارثة بالشفعة ألميت ام لا أنفسهم ؟ فان قالوا : للميت قلنا : هذا باطل لأن الميت لا يملك شيئاً وان قالوا : لا نفسهم قلنا : هذا باطل لأن شركتهم إنما حدثت بعد البيع فلا توجد شفعة ولم يكو نواحين البيع شر كاه فلم يجب لهم شفعة وهذا إنما تناقض فيه المالكيون وخالفوا جمهور العلماء لأنهم يقولون : ان أحداً الأولياء الذين لهم العفو أو القصاص ان مات وترك زوجة وبنات لم يرثن الخيار الذي له وهذا مما تناقض فيه الحنفيون لأنهم يورثون العفو والقصاص ولا يورثون الخيار ههنا فاما اذا بلغ الشريك أمر البيع فقال : أنا آخذ بالشفعة ثم مات فقد صحت له وهي مورثة عنه حينئذ ولورثته الطالب لأنها حينئذ مال قد تم له ولا معنى للطالب عند القاضي ولا لحكم القاضي لأن الله تعالى لم يوجب ذلك (٤) قط ولا رسوله ﷺ وإنما جعل القاضي ليجبر الممتنع من الحق فقط ولا مزيد ، ولو تعاطى الناس الحقوق بينهم ما احتج الى قاض وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٠٤ - مسألة - ومن باع شقة أو سلعة معه صفقة واحدة فجاء الشفيع يطلب (٥) فليس له الا أن يأخذ الكل أو يترك الكل ، وهذا قول عثمان البتي . وسوار

(١) في النسخة رقم ١٤ الامدا (٢) في النسخة رقم ١٦ جمل (٣) سقط لفظ «لا» من النسخة

رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ يوجب (٥) في النسخة رقم ١٦ فطلب



ابن عبد الله . وعبيد الله بن الحسن القاضين ، وروى أيضا عن أبي حنيفة . طريق خاملة . وقال أبو حنيفة في المشهور عنه . وسفيان . ومالك . وابن شبرمة . والشافعي : يأخذ الشفعة بخصته من الثمن واحتجوا بأنه لا يدخل في الشفعة مالا شفعة فيه ولا يقطع الشفعة فيما فيه شفعة بالنص .

قال علي : ليس للشفيع بعد البيع الا ما كان له اذا أذنه البائع قبل البيع ، والنص والاجماع المتيقن قد بينا ( ١ ) بأنه لا يخرج عن ملك البائع الا ما رضى باخراجه عن ملكه قال تعالى : ( ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والبائع لم يرض ببيع الشقص وحده دون تلك الساعة فلا يجوز إجباره على بيع مالا يرضى بعه بغير نص ولو عرض عليه قبل البيع لم يكن للشريك الا أخذ الكل أو الترك باجماعهم معنا ، وكذلك لو حضر عند البيع ولم يجعل له رسول الله ﷺ بعد البيع من غيره الا ما كان حقه لو أخذه اذا عرض عليه قبل البيع فقط وليس له في العرض قبل البيع تبعض مالا يريد البائع تبعضه فانما له الآن ما كان له حينئذ ولا مزيد والله تعالى التوفيق ؛ وأيضا فلا يجوز أن يلزم المشتري بعض صفقة لم يرض قط تبعضها ولا أن يفسخ على البائع يعاوق صحيجا الا بنص وأرد ولا نص في شيء من ذلك فهو كله باطل ، فان رضى المشتري بتسليم الشقص وحده فقد قيل ليس للشفيع غيره لأنه كرضى البائع بذلك حين الايدان والأولى عندنا أن الشريك أحق بجميع الصفقة ان أراد ذلك لأنها صفقة واحدة وعقد واحد اما تصح فتصح كلها واما تنفسد فتفسد كلها ولا يمكن تبعض عقد واحد بتصحيب بعضه وافساد بعضه الا بنص وأرد في ذلك .

١٦٠٥ مسألة ومن كان له شركاء فباع من أحدهم كان للشركاء مشاركتة فيه وهو باق على حصته بما اشترى كأحدهم لأنه شريك وهم شركاء فهو داخل معهم في قول رسول الله ﷺ : « فشريكة أحق » وقد قال قائل : لاحصة للمشتري وهذا خلاف النص كما ذكرنا وروينا من طريق ليث بن أبي سليم عن الشعبي أنه قال : اذا باع من أحد شركائه فلا شفعة للآخرين منهم وكذلك أيضا عن الحسن . وعثمان البني ، قال علي : وهذا خلاف النص أيضا .

١٦٠٦ - مسألة - فلو كان بعض الشركاء غيبا ( ٢ ) فاشترى أحدهم فكذلك أيضا وليس للحاضر أن يقول : لا أخذ الا حصتي ( ٣ ) لأن البائع لا يرضى ببيع بعض ذلك دون بعض كما ذكرنا آنفا فيمن باع شقصا وسلعة فلو باع من أجنبي فغضر أحد الشركاء فليس له أن يأخذ الا حصته فقط في قول قوم والذي نقول به : إنه ليس له الا أخذ الكل أو ترك

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ قد بينا ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ « غائبا » ( ٣ ) في النسخة رقم ١١ لا أخذ حصتي

الكل لأنه لم يكن له حين الايدان الا ذلك فأتى ما هو أحق بما كان حقه حين الايدان فقط (١) وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٧ - مسألة - فإن باع اثنان فأكثر من واحد أو من أكثر من واحد أو باع واحد من اثنين فصاعدا فللشريك أن يأخذ أى حصة شاء ويدع أيها شاء وله أن يأخذ الجميع لأنها عقود مختلفة وإن كانت مع القول لله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فمقدور بدغير عقد عمرو، ولو استحق الثمن الذى أعطى أحدهما فتنسخ عقده لم يكسب ذلك فى حصة غيره لما ذكرنا، وهو قول أبى حنيفة. والشافعى وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٨ - مسألة - وإن كان شر كاهن شىء بعضهم بميراث وبعضهم يبيع وبعضهم بهبة وفيهم أخوة ورثوا أباهم ما كان أبوهم ورثته مع أعمامهم فباع أحدهم فالجميع شفعاء على عددهم ليس الاخ أولى بحصة أخيه من عمه ولا من امرأة أبيه ولا من امرأة جده ولا من الاجنبى لأن رسول الله ﷺ قال: «فشريكة أحق» وكلهم شريكة وهو قول أبى حنيفة. والشافعى، وقال مالك: «إن كان اخوة لأم وزوجات وبنات وأخوات وعصبة فباع أحد الاخوة للام فسائر الاخوة للام أحق بالشفعة من سائر الورثة» وكذلك لو باع إحدى الزوجات فسائرهن أحق بالشفعة (٢) من سائر الورثة وكذلك لو باع أحد البنات فسائرهن أحق بالشفعة من سائر الورثة، وكذلك لو باع إحدى الاخوات فسائرهن أحق بالشفعة من سائر الورثة، ثم ناقض فقال: لو باع أحد العصبة لم يكن سائر العصبة أحق بالشفعة بل يأخذها معهم البنات والزوجات. والاخوات. والاخوة لأم (٣) قال: «فلو اشترى بنات انسان شقصا واشترى اخواته شقصا آخر من ذلك الشىء واشترى اجنيون شقصا ثالثا لثامنه فباع إحدى البنات أو إحدى الاخوات لم يكن اخواتها أحق بالشفعة من عمتها ولا من الاجنيين قال: «ولو كان ورثة ومشترى فى شىء فباع أحد الورثة فللاجنيين الشفعة فى ذلك مع سائر الورثة وهذا كلام يغنى ايراده عن تكلف افساده لفحش تناقضه وظهور فساده وبالله تعالى التوفيق»

١٦٠٩ - مسألة - ومن باع شقصا وله شر كاهن لا حدهم مائة سهم ولا آخر عشرون ولا آخر عشر العشر أو أقل أو أكثر فكلهم سواء فى الاخذ بالشفعة ويقسمون ما أخذوا بالسواء ولا معنى لتفاضل حصصهم وهو قول ابراهيم النخعي. والشافعى. والحسن البصرى. وابن أبى ليلى. وابن شبرمة. وسفيان الثورى. وأبى حنيفة. وأصحابه. وشريك. والحسن بن حى. وعثمان البتى. وعبيد الله بن الحسن. وأبى سليمان. وأشهر

(١) من قوله «لأنه لم يكن له» إلى هنا سقط من النسخة رقم ١٦ (٢) لفظ بالشفعة زيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) فى النسخة رقم ١٤ للام

قولى الشافعى وروينا (١) من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن عبيدة : وأشعث قال عبيدة عن ابراهيم وأشعث عن الشعبي قال جميعا : الشفعة على رءوس الرجال قال هشيم : وبه كان يقضى ابن أبى ليل . وابن شبرمة ، وقال آخرون : هى على قدر الانصباء وهو قول عطاء : وابن سيرين ، وروى عن الحسن أيضا وبه يقول مالك . وسوار بن عبد الله . واسحاق . وأبو عبيد (٢) \* قال على : قول رسول الله ﷺ : « فشريكة ، تسوية بين جميع الشركاء ولو كان هنالك مفاضلة لبينها رسول الله ﷺ » ولم يجمل الأمر فبطلت المفاضلة ولا يختلفون فى أن من أوصى لورثة فلان فانهم فى الوصية سواء ولا يقتسمونها على حصص الميراث وانما استحقوها بكونهم من الورثة ■

■ ١٦١ - مسألة - ولاشفعة الا بتمام البيع بالتفريق أو التخيير لأنها ليس بيعا قبل ذلك وهو قول كل من يقول بتفريق الابدان ■

■ ١٦١١ - مسألة - والشفعة واجبة وان كانت الاجزاء مقسومة اذا كان الطريق اليها واحدا متملكا فاذا أو غير نافذ لهم فان قسم الطريق أو كان نافذا غير متملك لهم فلاشفعة حيثئذ كان ملاصقا أو لم يكن ■

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة » فلم يقطعها عليه السلام الا باجتماع الامر من معاوقع الحدود وصرف الطرق لا بأحدهما دون الآخر ■ ولا يقطع الشفعة قسمة فاسدة قبل البيع لأنها ليست قسمة ، ولا يقطعها قسمة صحيحة بعد البيع لأن الحق قد وجب قبلها ■ وقال أبو حنيفة . وسفيان : الشفعة للشريك فان ترك أولم يكن له شريك فلشريكه فى الطريق وان كانت الأرض أو الدار قد قسمت فان ترك أولم يكن فالشفعة للجار الملاصق وان كانت القسمة قد وقعت والطريق غير الطريق ولاشفعة لجار غير ملاصق ، وقال مالك . والشافعى . وأحمد . واسحاق . وأبو ثور . والأوزاعى . والليث بن سعد : لاشفعة الا للشريك لم يقاسم فقط ، وقال آخرون : الشفعة لكل جار ثم اختلفوا وروى فى كل ذلك آثاره فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى أن عمر بن الخطاب قال : اذا قسمت الأرض وحددت فلاشفعة \* ومن طريق ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبان بن عثمان عن أبيه اذا وقعت الحدود فلاشفعة \* وعن معمر عن ابراهيم بن ميسرة ان عمر بن عبد العزيز قال : اذا ضربت الحدود فلاشفعة \* وروى عن ابن المسيب . وسليمان بن يسار انما الشفعة فى الأرضين والدور ولا تكون

الابن الشراكه ■

**قال أبو محمد** : يخرج كل هذا على وجوب الشفعة مع القسمة إذا بقي الطريق متممًا كما غير مقسوم لأن الحدود لم تضرب بعدو القسمة لم تتم ، وصح عن يحيى بن سعيد الأنصاري وأبي الزناد. وريعة مثل قول مالك. والشافعي ينادوننا (١) من طريق سفيان بن عيينة نا إبراهيم بن ميسرة نا عمرو بن الشريد أنه حضر مع المسور بن مخرمة . وسعد بن أبي وقاص . وأبي رافع فقال أبو رافع للمسور : ألا تأمر هذا . يعنى سعدا . فيشتري منى بيتي اللذين في داره فقال له سعد : والله لا أزيدك على أربعائة دينار مقطعة أو قال منجمة فقال أبو رافع : ان كنت لا منعهما من خمسائة (٢) دينار نقدًا لولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : ■ الجار أحق بسقبة « ما بعثك » ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن إياس بن معاوية أنه كان يقضى بالجوار حتى أنه كتاب عمر بن عبد العزيز أن لا يقضى به إلا ما كان بين جارين مختلطين أو دار يغلق عليها باب واحد ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن ابن جريج نا خبرني الزبير بن موسى عن عمر بن عبد العزيز قال : إذا قسمت الأرض وحدثت وصرفت طرقها فلا شفعة فهذا كله قول موافق لقولنا لانهم كلهم لم يخالفوا أبا رافع في رؤيته الشفعة في المقسوم إذا كان الطريق واحدا متممًا ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص قال شريح : كتب إلى عمر بن الخطاب أقض بالشفعة للجار زاد بعضهم الملاق ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا معاوية بن هشام نا سفيان عن أبي حيان عن أبيه أن عمرو بن حريث كان يقضى بالجوار ■ ومن طريق وكيع عن سفيان عن الحسن بن عمرو بن فضيل بن عمرو عن إبراهيم النخعي قال : الخليط أحق من الجار والجار أحق من غيره ، فهذا موافق لقول أبي حنيفة ، وروينا مثله عن قتادة . والحسن . وحماد ، وقالوا كلهم : لا شفعة لجار غير ملاصق بينهما طريق غير متممكة ■ وروينا عن طاوس أنه ذكر له قول عمر بن عبد العزيز إذا قسمت الأرض فلا شفعة فقال : لا الجار أحق به (٣) ■ ومن طريق ابن الجهم نا يحيى بن محمد نا ابن عسكر عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن شريح قال في الجار الأول فالأول يعنى في الشفعة ، وقال الحسن ابن حي : الشفعة للجار مطلقا بعد الشريك ، وقال آخرون : الجار الذى يجب له الشفعة أربعون دارا حول الدار ، وقال آخرون : من كل جانب من جوانب الدار أربعون دارا ، وقال آخرون : هو كل من صلى معه صلاة الصبح في المسجد ■ وقال بعضهم : أهل

(١) في النسخة رقم ١٦ والشافعي نا رويننا (٢) في النسخة رقم ١٤ لا منعها من خمسائة (٢) في النسخة رقم ١٤ لا الجار أحق بسقبة والسقبة - بالسين المهملة وبالصاد المهملة أيضا - في الأصل القريب والمراد هنا الشفعة

المدينة كلهم حيران ■ وروينا من طريق ابن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا سليمان بن حرب نا أبو العيزار سمعت أبا قلابة يقول : الجوار أربعون دارا ■ ومن طريق ابن الجهم نا أحمد بن فرج نا نصر بن علي الجهضمي انا أبي قال : نا الوليد سمعت الحسن يقول : أربعون داراهنا وأربعون داراهي من جوانبها الأربع أربعون أربعون أربعون ■ ومن طريق ابن الجهم نا أحمد بن محمد بن المؤمل خالي نا علي بن المديني نا ابن أبي زائدة عن اسحق بن فائد سئل محمد بن علي بن الحسين بن علي من جار الرجل ؟ قال : من يصلي معه الغداة ■

**قال أبو محمد :** ولا يحضرنا الآن ذكر اسم من قال : هم جميع أهل المدينة الا أنه قول قد قيل ■ قال علي : أما من حد باربعين دارا. أو بصلاة الغداة. أو بأهل المدينة فانهم تعلقوا بالخبر الجار أحق بسبقه الا أن تحديد الاربعين وصلاة الغداة لا وجه له فظننا في الخبر الذي احتج به هؤلاء فوجدنا ما ذكرناه آتفا من طريق عمرو بن الشريد عن أبي رافع . ومارويناه من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن عبد العزيز المروزي نا الفضل بن موسى عن حسين عن أبي الزبير عن جابر ■ قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدة بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « الجار أحق بشفعة داره اذا كان طريقهما واحدا ينتظر بها وان كان غائبا » وهكذا روينا من طريق أبي داود عن أحمد بن حنبل عن هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن جابر ■ ومن طريق ابن أيمن نا محمد بن سليمان نا سليمان بن داود نا هشيم أنا عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء عن جابر قال : اشتريت أرضا الى جنب أرض رجل فقال : أنا أحق بها فاخصمنا الى رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله ليس له في أرضي طريق ولا حق فقال عليه السلام : « هو أحق بها فقضى له بالجوار » ■ ومن طريق ابن أيمن نا أيضا نا أحمد بن محمد البرقي القاضي نا محمد بن كثير نا سفيان الثوري عن منصور - هو ابن المعتمر - عن الحكم عن سمع عليا . وابن مسعود قال جميعا : قضى رسول الله ﷺ بالجوار ■ ومن طريق شعبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب قال رسول الله ﷺ : « جار الدار أحق بالدار وبالارض » يعني في الشفعة ■ ومن طريق ابن أيمن نا أحمد بن زهير بن حرب نا أحمد بن حباب نا عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال رسول الله ﷺ : « جار الدار أحق بالدار » قال أحمد بن حباب . اخطأ فيه عيسى انما هو موقوف على الحسن ■ ومن طريق قاسم ابن أصبغ نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن سوار نا أبو المعلى نا أيوب بن عتبة اليمامي عن الفضل عن قتادة عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ان رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم قال :



«الجار أحق بصقب أرضه» ومن طريق ابن أبي شبة عن أبي أسامة عن الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد بن سويد عن أبيه قلت: «يا رسول الله أرض ليس فيها لأحد قسم ولا شرك إلا الجوار قال: الجار أحق بصقبه ما كان» ومن طريق ابن الجهم نا يوسف بن يعقوب نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمى - (١) عن دلال بنت أبي المدل عن الصفاق عن عائشة أم المؤمنين قلت: «يا رسول الله ما حق الجوار؟ قال: أربعون داراً» ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان عن هشام بن المغيرة الثقفي قال: سمعت الشعبي يقول: قال النبي ﷺ: «الشفيع أولى من الجار والجار أولى من الجنب» \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس عن الحسن بن أنس نا رسول الله ﷺ قضي بالجوار \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الاحوص عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشريك أولى بشفيعته» (٢) هذا كل ما جاء لهم مما يتعلقون به قد تقصيناه لهم ما نعلم لهم غير هذا أصلاً، وقبل كل شيء فهو كله أوله عن آخره مخالف لقول أبي حنيفة لأنه ليس في شيء من الأخبار التي أوردنا إلا ما الجار أحق على العموم فهي حجة لمن رأى الشفعة لكل جار وهم لا يرونها لكل جار لكن لللاصق وحده وألذي طريقهما وأحدهما لك فقط، وإما الجار الذي طريقهما واحد فقط وهذا لا تكره ولكن من غير هذه الأخبار فبطل تمويه الخفيفين بها جملة وحصل قولهم عار يا من موافقة شيء من الأخبار، ثم نظرنا هل فيها حجة لمن يرى الشفعة لكل جار فبدنا بالخبر عن أبي الزبير عن جابر فوجدناه لا حجة لهم فيه لوجهين \* أحدهما أن كل ما لم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً من جابر ولا رواه الليث عنه فلم يسمعه من جابر لكن لا يدري من هو أقرب ذلك على نفسه فسقط هذا الخبر، والوجه الثاني أننا لو شهدنا جابر رضي الله تعالى عنه يحدث به لما كان لهم فيه حجة لأن نصه أن النبي ﷺ قضي بالشفعة والجوار فأما الشفعة فقد عرفنا ما هي من أخبار آخر وأما الجوار فما ندري ما هو من هذا الخبر أصلاً، ومن فسر كلام رسول الله ﷺ من عقله بما لا يقتضيه لفظه فهو كاذب على رسول الله ﷺ مقول له ما لم يقل، وقول القائل: قضي بالجوار لا دليل فيه على شيء من أحكام الشفعة ولعله البر للجار من أجل الجوار فهذا أبين بصحة وجوبه بالقرآن وبالسنن الصحاح فسقط تعلقهم به، ثم نظرنا في حديث عطاء عن جابر فوجدناه (٣) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان وهو متكلم فيه ضعه شعبة وغيره ثم لو صح لكان حجة لنا لأنه موافق لنا ولكننا لا نحتاج بما لا نصحه وإن وافقنا لا كما يصنع من لا يتقى الله عز وجل فلا يزال يحتج بما وافقه وإن كان ضعیفاً أو صحيحاً ويرد الضعيف.

(١) في النسخة رقم ١٤ التقفي (٢) في النسخة رقم ١٤ بشفعة «١» في النسخة رقم ١٦ «فوجدنا»

والصحيح إذا لم يوافق تقليده ثم نظرنا في الحديث (١) الثالث فوجدناه أيضاً من رواية عبد الملك بن أبي سليمان وهو ضعيف، ثم رواية عبدة وأحمد عن هشيم عن العرزمي جاءت بزيادة لم يذكرها سليمان بن داود وهي كون الطريق واحداً فلو صححت رواية العرزمي لكان الأخذ بزيادة العدلين أولى، وقوله ليس له في أرضي طريق لا يخالف القول إذا كان طريقهما واحداً لأن الطريق المرعاة إنما هي إلى الأرض لا كونها في الأرض، ثم نظرنا في خبر علي وابن مسعود فوجدناه منقطعاً لأن الحكم لم يدر كهما ولا سمى من سمعه منه عنهما فبطل، ثم لو صح لم يكن لهم فيه متعلق أصلاً لأنه إنما فيه أنه عليه السلام قضى بالجوار وليس في هذا دليل على الشفعة أصلاً ثم نظرنا في خبر سمرة فوجدناه لا حجة لهم فيه لأن الحسن لم يسمع من سمرة الإحدى العقيقة وحده فبطل تعلقهم به ثم نظرنا في حديث أنس فوجدنا أنه «جار الدار أحق بالدار» فكان (٢) هذان بما أمكن أن يكون حجة لمن جعل الشفعة لكل جار لولا ما ذكره إذا أتممنا الكلام في هذه الأخبار أن شاء الله تعالى هذا وما نرى سماع عيسى ابن يونس كان من ابن أبي عروبة إلا بعد اختلاطه وحسبك أن الذي رواه عنه ذكر أنه أخطأ فيه، وأيضاً فليس فيه ذكر لشفعة أصلاً والتكهن لا يحل ولعل المراد أنه أحق ببر أهل الدار وردهم فهذا أحسن وأولى لصحة ورود القرآن بذلك قال الله تعالى: (والجار ذى القربى والجار الجنب) وقد أوصى رسول الله ﷺ بالجار فبطل تعلقهم بأنه إنما أراد الشفعة وكان قولهم هذا كهانة وظناً والظن أكذب الحديث، ثم نظرنا في حديث عبد الله ابن عمرو بن العاصي فوجدناه في نهاية السقوط لأنه عن أيوب بن عتبة اليمامي وهو ضعيف ثم عن الفضل فإن كان ابن دهم فهو ساقط وإن كان غيره فهو مجهول ثم لم يسمع قتادة من عبد الله ابن عمرو بن العاصي قط كلمة ولا اجتماع معه فبطل من كل وجه (٣) ثم لو صح لما كان فيه إلا الجار أحق بصقبة أرضه فالقول فيه كالقول في حديث أنس سواء سواء، ثم نظرنا في حديث عائشة فوجدناه أسقطها كلها لأنه عن دلال بنت أبي المدلل ولا يدرى من هي عمن لا يدرى من هو ثم ليس فيه أيضاً بيان أنه في الشفعة، ولقد كان يلزم الحنفيين المتكهنين في الأخبار التي ذكرنا أن يأخذوه لأنه مثلاً ولا فرق كهانة بكهانة، ثم نظرنا في حديث الشعبي فوجدناه لا شيء لأنه منقطع ثم هو عن هشام بن المغيرة الثقفي وهو ضعيف، ثم نظرنا في خبر الحسن فوجدناه مرسلًا ثم ليس فيه إلا أنه عليه السلام قضى بالجوار وليس في هذا من الشفعة أثر ولا غير ولا إشارة وكما ذكرنا قبل، ثم نظرنا في حديث ابن أبي مليكة فوجدناه أيضاً مرسلًا ثم ليس فيه إلا الشريك أولى بصقبة وهذا لا تنكره بل نقول به،

«١» في النسخة رقم ١٦ «الحبر» (٢) في النسخة رقم ١٦ وكان (٣) في النسخة رقم ١٤ «جبة»

ثم نظرنا في حديث عمرو بن الشريد عن أبي رافع عن أبيه فوجدناه لا متعلق لهم به لأنه ليس فيه إلا الجار أحق بصقبه وليس فيه للشفعة ذكر ولا أثر، وقد حدثنا حماد بن عيسى بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن زهير نا أبو نعيم الفضل بن دكين نا عبد الله بن عبد الرحمن ابن يعلى بن كعب الثقفي قال: سمعت عمرو بن الشريد يحدث عن الشريد عن النبي ﷺ قال: «المرء أحق وأولى بصقبه» قلت لعمرو: ما صقبه؟ قال: الشفعة قلت: زعم الناس أنها الجوار قال الناس: يقولون ذلك فهذا راوى الحديث عمرو بن الشريد لا يرى الشفعة بالجوار ولا يرى لفظ ما روى يقتضى ذلك فبطل كل ما هو باه، ثم لو صحت هذه الأحاديث بيان واضح أن الشفعة للجار لكان حكمه عليه الصلاة والسلام وقوله وقضاؤه وفاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة، يقتضى على ذلك كله ويرفع الإشكال فكيف ولا بيان في شيء منها كما ذكرنا وأكثرها لا يصح ولا ينبغي أن يشتغل بها لسقوط طرقها وبالله تعالى التوفيق. ومن عظيم أقدام المتأخرين في زمانهم وأديانهم وعند الله تعالى قول بعضهم في الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: «فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» أن هذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ فليت شعري أين وجدوا هذا؟ ومن أخبرهم به؟ والقوم قدر زعمهم الله تعالى من استسهال الكذب في الدين حظا وافرآ نعوذ بالله من مثله وقالوا فيما رويناه من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس نا الحسن بن الربيع نا ابن إدريس - هو عبد الله - عن ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أو عن سعيد بن المسيب أو عنهم جميعا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قسمت الأرض وحدثت فلا شفعة فيها» قالوا: نعم ليست القسمة ولا التحديد موجبين فيها شفعة إنما تجب الشفعة بالبيع فكان هذا برهانا قويا على عدم الحياء من وجه قائله فقط وقد أعاد الله رسوله عليه السلام من أن يتكلم بالسخر وبمبالغة معني له، وقد علم كل ذي حس سليم أن الشفعة لا تدخل لها في القسمة فكيف (١) تكون الشفعة في أرض قسمت أترى أحدهما يأخذ مال صاحبه مصادمة؟ هذا محال فكيف وهو خير مسند مرة ذكر الثقات هذا اللفظ وحده عن رسول الله ﷺ. ومرة أضافوه إلى لفظ آخر له عليه السلام كما رويناه من طريق قاسم بن أصبغ نا عبيد الله بن محمد العمري نا أبو إبراهيم يحيى بن أبي قتيلة المدني نا مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب. وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة» فظهر فساد الأقوال المذكورة فأشدها فسادا أقوال أبي حنيفة

لأنه خالف جميع الاخبار ولم يتعلق بالخبر صحيح ولا برواية سقيمة ولا بقول صاحب بل خالف كل رواية جاءت في ذلك عن صاحب لأن الرواية عنهم رضى الله عنهم كما قد مناعن عمر. وعثمان أن الحدود تقطع الشفعة، ورواية عن عمر بالشفعة للجار وزاد بعضهم الملازق ولا تعرف هذه اللفظة وحتى لو صحت فقد جاء عنه الجار جملة فهي زيادة على الملازق وعن سعيد. وأبي رافع ولم يذكر أن لا شفعة لجاري بينهما طريق غير متملك لا عن عمرو بن حريث ولا عن أحد من الصحابة، وأما قول مالك. والشافعي فانهم تعلقوا بهذا الخبر وبمثله مما فيه «فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فقلنا: إن حديث معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر فيه «أذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فكان هذا بياناً أن لا يخل تركه، وبزيادة عدل أخذها واجب وإيضاف قوله عليه السلام «إذا قسمت الأرض فلا شفعة» يوجب قولنا لا قولهم حتى لو لم يأت زيادة معمر لأنه وإن قسمت الأرض والدار وكان الطريق إليها متملكاً لاهلها فلم يقسموه فلم تقسم تلك الأرض بعد لكن قسم بعضها وحد بعضها ولم يبطل النبي ﷺ قط الشفعة بقسمة البعض لكن بقسمة الكل وبالله تعالى التوفيق \* تم كتاب الشفعة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله.

بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً

### كتاب السلم

١٦١٢ مسألة قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رضى الله عنه : السلم ليس بيعاً لأن التسمية في الديانات (١) ليست إلا لله عز وجل على لسان رسوله ﷺ وإنما سماه رسول الله ﷺ السلف أو التسليف أو السلم، والبيع يجوز بالدنانير وبالدرهم حالاً وفي الذمة إلى غير أجل مسمى وإلى الميسرة، والسلم لا يجوز إلا إلى أجل مسمى ولا بدو البيع يجوز في كل متملك لم يأت النص بالنهي عن بيعه، ولا يجوز السلم إلا في مكمل أو موزون فقط ولا يجوز في حيوان ولا منروع ولا معدود (٢) ولا في شيء غير ما ذكرناه، والبيع لا يجوز فيما ليس عندك، والسلم يجوز فيما ليس عندك، والبيع لا يجوز البتة إلا في شيء بعينه ولا يجوز السلم في شيء بعينه أصلاً ■

برهان ذلك ما روينا (٣) من طريق مسلم ناشيان بن فروخ. ويحيى بن يحيى. وأبو بكر ابن أبي شيبة قال يحيى. وأبو بكر عن ابن عليه، قال أبو محمد: هذا في كتابي عن ابن نامي وفي كتاب غيري عن ابن عينة، وقال شيبان نا عبد الوارث بن سعيد التنوري ثم اتفق عبد الوارث

(١) في النسخة رقم ١٤ «في الديانة» (٢) في النسخة رقم ١٤ «أو معدود» (٣) في النسخة رقم ١٦

«برهان ما ذكرناه ما روينا»

والآخر كلاهما عن ابن أبي نجیح حدثني عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلف فلا يسلف الا في كيل معلوم ووزن معلوم» فهذا منع السلف وتحريمه البتة الا في مكيل أو موزون. ومن طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد ناسفیان بن عينة عن ابن أبي نجیح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «من أسلف سلفا فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم».

ومن طريق وكيع ناسفیان الثوري عن عبد الله بن أبي نجیح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم» ففى هذا ايجاب الأجل المعلوم، وقد صح نهى النبي (١) ﷺ عن بيع الغرر وعن بيع ما ليس عندك فصح ما قلنا نساؤه تعالى الحمد، وقد فرق الأوزاعى. وجمهور الحنفيين، والمالكين وأصحابنا الظاهريين بين البيع والسلم، قال ابن القصار: ما كان بلفظ البيع جازحالا وما كان بلفظ السلم لم يحز الا بأجل، وقال الأوزاعى: ما كان اجله ثلاثة أيام فأقل فهو بيع وما كان اجله أكثر فهو سلم، قال القمى - وهو من كبار الحنفيين -: السلم ليس بيعا وفيما ذكرنا خلاف ذلك منه ما يصر الله تعالى لذكره، فطائفة كرهت السلم جملة كما روينا عن محمد بن المثني ناعمر بن عاصم الكلابي ناهما بن يحيى ناقتادة عن أبي كثير عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود انه كان يكره السلم كله. ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن ليث عن عطاء عن ابن عمر قال: نهى عن العينة. ومن طريق ابن أبي شيبة نا معاذ بن معاذ عن عبد الله بن عون قال: ذكروا عند محمد بن سيرين العينة فقال نبشت أن ابن عباس كان يقول: دراهم بدراهم وبينهما جريرة. ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص عن اشعث عن الحكم عن مسروق قال: العينة حرام. ومن طريق ابن أبي شيبة (٢) عن الربيع بن صبيح عن الحسن. وابن سيرين أنهما كرهما العينة وما دخل الناس فيه منها. ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين عن أبي جناب. وزيد بن مرزانه قال: كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد انه من قبلك عن العينة فانها اخت الربا.

**قال أبو محمد:** العينة هي السلم نفسه أو بيع سلعة الى أجل مسمى ولا خلاف في هذا فبقى السلم. قال على: لا حرج في أحد مع رسول الله ﷺ، وأباح مالك. وأبو حنيفة السلم (٣) في المعداد. والمذروع من الثياب بغير ذكروا أنه ومنعنا من السلف حالا فكان هذا عجايبا من قولهما لانه ان كان قول رسول الله ﷺ الى أجل معلوم مانعا من أن يكون السلم حالا أو نقدا فان نهيه عليه السلام عن ان يسلف الا في كيل معلوم أو وزن معلوم اشد في التحريم

(١) في النسخة رقم ١٤ وقد صح النهى عن النبي (٢) في النسخة رقم ١٦ «ومن طريق وكيع» (٣) في النسخة رقم ١٤ «السلف»



وأوكد في المنع من السلم في غير كيل أو وزن ولئن كان القياس على المكيل والموزون والمذروع والمعدود جائزاً فإن قياس جواز الحلول والنقد على جواز الأجل أولى فظهر فساد قولهما بيقين لاشك (١) فيه بل المنع من السلف في غير المكيل والموزون أوضح لأنه جاء بلفظ النهي ولا يجوز القياس عند القائلين به إذا خالف النص ، وأما الشافعي فأجاز السلم حالاً قياساً على جوازه إلى أجل وأجاز السلم في كل شيء قياساً على المكيل والموزون فاتنظم خلاف الخبر في كل ما جاء فيه وكان أطردهم للقياس واخشعهم خطأً ، فإن قيل : إن السلم يبيع استثنى من جملة بيع ما ليس عندك قلنا : هذا باطل لأنه دعوى بلا دليل وليس كل ما عوض (٢) فيه بائناً فبيعاً فهذا القرض مال بمال وليس يبيعاً بخلاف ولم يحز أبو حنيفة السلم في الحيوان وأجازه مالك . والشافعي وما نعلم لتخصيصهم الحيوان بالمنع من السلم فيه دون سائر ما أباحوا السلم فيه من غير المكيل والموزون حجة أصلاً إلا أن بعضهم موهبه بأنه قد روى عن عمر أنه قال : من الربا لا يكاد يخفى كالسلم في سن قالوا : وعمر حجة في اللغة ولا يقول مثل هذا إلا بتوقيف فقلنا له : هذا لا يسند عن عمر ، ثم لو صح لكان حجة (٣) عليكم لأن في هذا الخبر نفسه أنه نهى عن بيع الثمرة وهي مغضفة (٤) لما تطب بعد وأتم تجزئونه على القطع ثمرة عمر حجة ومرة ليس هو بحجة ■ وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن وكيع عن معمر عن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عمر : من الربا أن تباع الأثره وهي مغضفة لما تطب \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن ابن بشر عن سعيد بن جبير قال : سألت ابن عمر عن الرهن في السلف ؟ فقال ذلك الربا المضمون ، وهم يحزون الرهن في السلف ولم يكن قول ابن عمر في ذلك أنه الربا باصح طريق حجة في أنه ربا ما شاء الله كان هو أما المالكيون . والشافعيون فانهم احتجوا بما روى من طريق عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه كان يبتاع البعير بالقوصين والثلاثة إلى ابل الصدقة بعلم رسول الله ﷺ وبأمرة (٤) ، وهذا حديث في غاية فساد الاسناد وروياه من طريق محمد بن اسحاق قره رواه عن أبي سفيان ولا يدرى من هو عن مسلم بن كثير ولا يدرى من هو وعن عمرو بن دينار الدينوري ولا يدرى من هو عن عمرو بن حريش الزبيدي ولا يدرى من هو ، ومرة قلب الاسناد فجعل أوله آخره وآخره أوله فرواه عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم عن جبير ولا يدرى من هو عن أبي سفيان ولا يدرى من هو عن عمرو بن حريش ، ومثل هذا لا يلتفت إليه إلا مجاهر بالباطل أو جاهل أعمر ، ثم لو صح لكان حجة على المالكيين . والشافعيين لأن الأجل عندهم إلى الصدقة لا يجوز فقد خالفوه ومجىء

(١) في النسخة رقم ١٤ (لاشكال) (٢) في النسخة رقم ١٦ «ليس كل مال عوض» (٣) سقط لفظ حجة من النسخة رقم ١٤ (٤) أي قاربت الإدراك وقد فسرت بقوله لما تطب (٥) في النسخة رقم ١٦ وأمره

أبل الصدقة كان على عهده عليه السلام يختلف اختلافا عظيما منه على أقل من يوم كبل و جهينة  
ومنه على عشرين يوما كتميم وطى. (١) وأيضا فإن المالكين لا يجيزون سلم الأبل في  
الأبل إلا بشرط اختلافها في الرحلة والنجابة وليس هذا مذكورا في هذا الحديث ، فإن  
قالوا : نحملة على هذا قلنا ان فعلتم كتم قد كذبتم وزدتم في الخبر ما ليس فيه وما لم يرو  
قط في شيء من الأخبار ، ولقد كان يلزم الخفيفين المحتجين بكل بلية كالوضوء من القهوة  
في الصلاة والوضوء بالخرنأ يأخذوا بهذا الخبر لأنه مثلها ، وقد قال بعضهم : لم يكن ذلك  
بعلم النبي ﷺ فقلنا : هذا عجب يكون قول عمر « من الربا السلم في سن » مضافا إلى النبي  
ﷺ بالظن الكاذب ويكون هذا الخبر بغير علم النبي ﷺ وفي نصه فأمرني رسول الله  
ﷺ أن أخذني أبل الصدقة فكنت ابتاع البعير بالقלוصين والثلاثة إلى أبل الصدقة  
فلما قدمت الصدقة قضاها رسول الله ﷺ ، فاف أف لعدم الحياء ولا تمهوا بما روى  
من أنه كان على رسول الله ﷺ بكر فقضاه فانه صح انه كان قرضا كما ذكرناه في كتاب  
القرض من ديواننا هذا ، وكذلك ابتاع النبي ﷺ العبد الذي هاجر إليه بعددين وصفية  
أم المؤمنين بسبعة أرؤس فكل ذلك كان نقدا ، ولقد كان يلزم المالكين المحتجين بخبر  
الحجاج بن أرطاة في أن العمرة تطوع وتلك المراسيل والبلايا أن يقولوا : بما روينا  
من طريق أحمد بن شعيب ناعمرو بن علي أنا يحيى بن سعيد القطان . ويزيد بن زريع .  
وخالد بن الحارث كلهم قال : ناسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن  
جندب نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ومن طريق ابن أبي شيبة نا  
ابن أبي زائدة عن الحجاج بن أرطاة عن الزبير عن جابر قال رسول الله ﷺ : « الحيوان  
اثنان بواحد لا بأس به يدايد ولا خير فيه نساء » ومن طريق عبد الرزاق ناعمرو بن  
يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مولى ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان  
بالحيوان نسيئة ، وهذا من أحسن المراسيل يخالفه المالكين جملة ، وأجازوا الحيوان  
كله بالحيوان من غير جنسه نسيئة وأجازوه من جنس واحد اذا اختلفت أوصافه  
بتخاليط لاتعقل ، ونسى الخفيفون قولهم : ان قول النبي ﷺ : « الزكاة (٢) في السائمة »  
دليل على أن غير السائمة لازكاة فيها فلا قالوا : ههنا : نهيه عليه الصلاة والسلام عن  
الحيوان بالحيوان نسيئة دليل على جواز العروض بالحيوان نسيئة ولكنهم قوم لا يفقهون  
وأجاز الخفيفون المكتابة على الوصفاء واصداق الوصفاء في الذمة ومنعوا من  
السلم في الوصفاء فقالوا : النكاح يجوز فيه ما لا يجوز في البيع (٣) قلنا : والسرقة  
حكمها غير حكم النكاح وقد قسم ما يكون صداقا على ما قطع فيه اليد وما من حكم

(١) والنسخة رقم ١٤ كنى تميم وطى (٢) في النسخة رقم ١٤ بالزكاة (٣) في النسخة رقم ١٦ في البيع

الا وهو يخالف سائر الاحكام ثم لم يمنعكم ذلك من قياس بعضها على بعض حيث اشتبهتم \*  
**قال ابو محمد** : ومن روى عنه مثل قولنا كما رويناه من طريق شعبة عن الأسود بن  
 قيس أنه سمع نبيحا الغزوي عن أبي سعيد الخدري قال : السلم بالسعر ولكن استكثر  
 بدراهمك أو بدنانيرك الى أجل مسمى و كيل معلوم \* ومن طريق سفيان عن الأسود بن  
 قيس عن نبيح عن أبي سعيد مثله \* ومن طريق محمد بن المثنى نا محمد بن محبوب نا سفيان الثوري  
 عن أبي حيان التميمي عن رجل عن ابن عباس نزلت هذه الآية ( اذا نذيتهم بدين الى أجل  
 مسمى ) في السلف في كيل معلوم الى أجل معلوم \* ومن طريق وكيع نا عيسى الحناط عن  
 أبيه سمعت ابن عمر يقول : كيل معلوم الى أجل معلوم \* وعن ابن عمر اباحة السلم (١)  
 في الكرايس - وهي ثياب - (٢) وفي التحرير \* وعن ابن عباس في السبائب - وهو الكتان -  
 وكل ذلك يمكن وزنه وما نعلم عن أحد من الصحابة اجازة سلم حال ولا في غير مكيل .  
 ولا موزون الا ما اختلفوا فيه من السلم في الحيوان فاختلف فيه عن علي . وابن مسعود .  
 وابن عمر ، وروينا أيضا اباحته عن ابن عباس باستدلاله بالنص ، وروينا النهي  
 عن ذلك عن عمر . وحذيفة . وعبد الرحمن بن سمرة صحيجا . وغيره من الصحابة  
 رضى الله عنهم وبالله تعالى التوفيق \*

١٦١٣ - مسألة - والاجل في السلم ما وقع عليه اسم أجل كما أمر رسول الله ﷺ ولم  
 يحد أجلا من اجل وما كان ربك نسيا وما ينطق عن الهوى أن هو الا وحى يوحى لتبين للناس  
 ما نزل اليهم فالاجل ساعة فما فوقه وقال بعض الحنفيين : لا يكون الاجل في ذلك أقل من  
 نصف يوم ، وقال بعضهم : لا يكون أقل من ثلاثة أيام \*

قال أبو محمد : هذا تحديد فاسد لانه بلا برهان ، وقال المالكيون : يكره أن  
 يكون يومين فأقل ، وقال سعيد بن المسيب : ما تغير الى الاسواق وهذا في غاية الفساد  
 لانه تحديد بلا برهان ثم ان الاسواق قد تغير من يومها وقد لا تغير شهورا وكلاهما  
 لانعلم أحدا سبقهم الى التحديد في دين الله تعالى به ؛ وقال الليث : خمسة عشر يوما \*

١٦١٤ مسألة - ولا يجوز أن يكون الثمن في السلم الا مقبوضا فان تفرقا قبل تمام  
 قبض جميعه بطلت الصفقة كلها لأن رسول الله ﷺ أمر بأن يسلف في كيل معلوم أو وزن  
 معلوم الى أجل معلوم والتسليف في اللغة التي بها خاطبنا عليه السلام هو أن يعطى شيئا في شيء  
 فمن لم يدفع ما أسلف فلم يسلف شيئا لكن وعد بأن يسلف فلو دفع البعض دون البعض  
 سواء أكثر أو أقله فهي صفقة واحدة وعقد واحد وكل عقد واحد جمع فاسد وجائز (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ اباحة السلف (٢) أي من قطن (٣) في النسخة رقم ٤ فساد وجائز

فهو كله فاسد لأن العقد لا يتبعض والتراضي منهما لم يقع حين العقد الأعلى الجميع لأعلى البعض دون البعض فلا يحل الزامهما ما لم يتراضيا جميعا عليه فهو أكل مال بالباطل لا عن تراضٍ والسلم وإن لم يكن بيعا فهو دين تدائنه إلى أجل مسمى وتجارة فلا يجوز أن يكون إلا عن تراضٍ، وقولنا هذا هو قول سفيان الثوري، وابن شبرمة، وأحمد، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم، وقال أبو حنيفة: يصح السلم فيما قبض ويبطل فيما لم يقبض، وقال مالك: إن تأخر قبض الثمن يوم ما أو يومين جاز وإن تأخر أكثر أو بأجل بطل الكل، وهذا قولان فاسدان كما ذكرنا لاسيما قول مالك فإنه متناقض مع فساده وبالله تعالى التوفيق.

**١٦١٥ مسألة** فإن وجد بالثمن المقبوض عيبا فإن كان اشترط السلامة بطلت الصفقة كلها لأن الذي أعطى غير الذي عقد عليه فصار عقد سلم لم يقبض ثمنه فإن كان لم يشترط السلامة فهو بخير بين أن يحبس ما أخذ ولا شيء له غيره أو يرد وتنقض الصفقة كلها لأنه إن رد المعيب صار سلم لم يستوف ثمنه فهو باطل، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: يستبدل الزائف ويبطل من الصفقة بقدر ما وجد من السئوق ويصح في الباقي، وقال مالك: يستبدل كل ذلك والحجة في هذه كالتى قبلها ولا فرق.

**١٦١٦ مسألة** ولا يجوز أن يشترط أن يسلم دفعه في مكان بعينه فإن فعلا فالصفقة كلها فاسدة وكلما قلنا أو نقول أنه فاسد فهو مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم الغصب، برهان ذلك أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى وقد قال رسول الله ﷺ: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، لكن حق المسلم قبل المسلم إليه حيث ماله فيه عند محل الأجل فله أخذه يدفع حقه إليه فإن غاب أنصفه الحاكم من ماله أن وجد له (١) بقول الله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) فهو مأمور بأداء أمانته حيث وجبت عليه ويستلها، والمشهور عن ابن القاسم أن السلم يبطل إن لم يذكر مكان الإيفاء.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: ماله مؤنة وحمل فالسلم فاسد إن لم يشترط موضع الدفع وما ليس له حمل ولا مؤنة فالسلم جائز وإن لم يشترط موضع الدفع، وهذه أقوال لابن برهان على صحتها فهي فاسدة.

**١٦١٧ مسألة** واشترط الكفيل في السلم يفسد به السلم لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، وأما اشتراط الرهن فيه فجائز لما ذكرنا في كتاب الرهن فأغنى عن إعادته، ومن أبطل به العقد ابن عمر، وسعيد بن جبيرة، وغيرهما.

**١٦١٨ مسألة** والسلم جائز في الدنانير، والدراهم إذا سلم فيها عرضا لهما وزن

معلوم فهو حلال بنص كلامه عليه السلام ومنع من ذلك مالك وما نعلم له حجة أصلا ، ومن السلم الجائز أن يسلم الحيوان الذي يجوز تملكه وتمليكه وإن لم يجزيه أو جاز بيعه في لحم من صنفه أن كان يحل أكل لحمه أو في لحم من غير صنفه كتسليم عبد . أو أمة . أو كلب . أو سنور . أو كبش . أو تيس . أو بعير . أو بقرة . أو إبل . أو دجاج . أو غير ذلك كله في لحم كبش . أو لحم ثور . أو لحم تيس . أو غير ذلك لأنه كله سلف في وزن معلوم إلى أجل معلوم . ولا يجوز السلف في الحيوان أصلا لأنه ليس يكال ولا يوزن وجائز أن يسلم البر في دقيق البر ودقيق البر متفاضلا وكيف احبا ، وكذلك الزيت في الزيتون والزيتون في الزيت واللبن في اللبن وكل شيء حاشا ما ينبت في كتاب الربا وهو الذهب في الفضة أو الفضة في الذهب فلا يحل أصلا أو التمر . والشعير . والبر . والملح فلا يحل أن يسلم صنف منها لا في صنفه ولا في غير صنفه منها خاصة وكلها يسلف فيما ليس منها من المكيلات والموزونات وحاشا الزرع أي زرع كان فلا يجوز تسليفه في القمح أصلا وحاشا العنب والزبيب فلا يجوز تسليف أحدهما والآخر كيلا ويجوز تسليف كل واحد منهما في الآخر زمانا قدينا في كتاب الربا فأنى عن إعادته ، وما يجمعه (١) قول رسول الله ﷺ : « فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم » فلم يستثن (٢) عليه السلام من ذلك شيئا حاشا الأصناف المذكورة فقط : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » « وما كان ربك نسيا » « ولتبين للناس ما نزل إليهم » (اليوم أكملت لكم دينكم) فمن حرم ما لم يفصل لنا تحريمه رسول الله ﷺ فقد شرع في الدين ما لم يأذن به الله ، ومن قول رسول الله ﷺ : « ما لم يلقه أو أضاف إليه ما لم يبينه فقد كذب عليه وقال عليه السلام : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » وقد اختلف المخالفون لنا فأبو حنيفة يجوز أن يسلم كل ما يكال في كل ما يوزن فيجوز هو وسفيان تسليم القمح في اللحم واللحم في القمح ويجوز مالك (٣) تسليم الحديد في النحاس وأبو حنيفة يحرم ذلك ويجعله ربا ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، والشافعي يجوز تسليم الفلوس في الفلوس ، وسفيان يجوز الخبز في دقيق من جنسه .

(فصل) استدر كنا شيئا يحتاج به الشافعيون في إجازتهم السلم حالا في الذمة إلى غير أجل وهما خبران ، أحدهما رويناه من طريق البزار قال : نا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني عن محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « ابتاع رسول الله ﷺ جزورا من أعرابي بسق من تمر الذخيرة وهي

(١) في النسخة رقم ١٤ « ما يجمعه » (٢) في النسخة رقم ١ « ولم يستثن » (٣) في النسخة رقم ١ « وما لك يجوز



العجوة - فجاءه رسول الله ﷺ الى منزله فالتمس التمر فلم يجده فقال للاعرابي : يا عبد الله انا ابتعنا منك جزورا بوسق من تمر الذخيرة ونحن نرى أنه عندنا فالتمسناه فلم نجده فقال الاعرابي : واغدراه فزجره الناس وقالوا : أتقول هذا لرسول الله ﷺ ؟ فقال رسول الله ﷺ : دعوه فان لصاحب الحق مقالا ، ثم أعاد رسول الله ﷺ الكلام ثانية كما أوردنا فقال الاعرابي : واغدراه قال : فلما لم يفهم عنه الاعرابي أرسل رسول الله ﷺ الى أم حكيم أقرضينا وسق من تمر الذخيرة حتى يكون عندنا فقتضيك فقالت : أرسل رسولاً يأتي بأخذه فقال للاعرابي : انطلق معه حتى يوفيك ، وذكر باقي الخبر فهذا الاحجة لهم فيه على مذهبهم ومذهبنا لأن البيع لم يكن تم بعد بين النبي ﷺ وبين الاعرابي لأنهم لم يتفرقا هكذا (١) نص الحديث وبين ذلك قول النبي ﷺ له «انا كنا ابتعنا منك بعير أبو سق من تمر الذخيرة ونحن نرى أنه عندنا فالتمسناه فلم نجده» وقول أم المؤمنين في الخبر نفسه فلما لم يفهم عنه الاعرابي استقرض من أم حكيم فصيح أنه عليه السلام حينئذ أمضى معه العقد المحدود وتم البيع بحضور الثمن وقبض الاعرابي ، وهذا الخبر حجة على الحنفيين والمالكيين لأنهم يرون البيع تم قبل التفريق وليس لهم أن يقولوا : إن هذا منسوخ بذكر الأجل في السلم لأن ذكر الأجل في السلم كان في أول الهجرة كما روينا من طريق البخاري ناصدة - هو ابن خالد - ناسقيا بن عينة أخبرني ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر الستين والثلاث فقال : «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم» وكان خبر عائشة بعد ذلك ؟ فان قيل إن قول النبي ﷺ : دعوه فان لصاحب الحق مقالا ، دليل على أن البيع قد كان تم بينهما قلنا : لانه عليه السلام لم يقل : ان هذا الاعرابي صاحب حق انما أخبر أن لصاحب الحق مقالا فقط وهو كذلك وحاشا الله أن يكون الاعرابي صاحب حق وهو يصف النبي ﷺ بالغدر ، والخبر الثاني روينا من طريق ابن أبي شبة ناعدا الله ابن نمير نايزيد بن زياد بن أبي الجعد نا أبو صخرة جامع بن شداد عن طارق ابن عبد الله المحاربي : «قال رأيت رسول الله ﷺ مرتين مرة بسوق ذي الحجاز وهو ينادى بأعلى صوته يا أيها الناس قولوا لا اله الا الله تفلحوا أو أبوطب يتبعه بالحجارة قد أدى كعبيه وعرقوبه فلما ظهر الاسلام قدم المدينة أقبلنا من الربرة حتى نزلنا قريبا من المدينة ومعنا ظعينة لنا فأتانا رجل فسلم علينا فرددنا عليه السلام ومعنا جمل لنا فقال : أتبيعون الجمل ؟ فقلنا (٢) : نعم قال : بكم ؟ قلنا : بكذا وكذا صاعا من تمر قال : قد أخذته ثم أخذ

(١) في النسخة رقم ١٦ لم يفترا (٢) في النسخة رقم ١٤ قلنا :

برأس الجمل حتى دخل المدينة قتلاونا وقتلنا: أعطيتم جملكم رجلا لا تعرفونه فقالت  
الظعينة: لا تلاوموا فلقد رأيت وجهها ما كان ليخفر كم ما رأيت وجهها (١) أشبه بالقمر ليلة  
البدر من وجهه فلما كان العشي أتانا رجل فقال: السلام عليكم اني رسول رسول الله ﷺ  
اليكم وأنه يامركم أن تأكلوا حتى تشبعوا وتكتالوا حتى تستوفوا ففعلنا فلما كان من  
الغد دخلنا المدينة فاذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخاطب الناس، وذكر باقي الخبر  
قال علي: هذا الاحجة ثم فيه لوجهين، احدهما انه ليس فيه دليل على أن الذي اشترى  
الجمل كان رسول الله ﷺ ولا انه علم بصفة ابتياعه والاظهر ان غيره كان المبتاع بدليل قول  
طارق بانه رأى رسول الله ﷺ مرتين مرة بذى المجاز ومرة على المنبر يخاطب فلو كان عليه  
السلام هو الذي ابتاع الجمل لكان قد رآه ثلاث مرات وهذا خلاف الخبر فصيح انه كان غيره  
ولا حجة في عمل غيره. وقد كان في أصحاب (٢) النبي ﷺ الجمل البارع. والوسامة.  
والمعاملة الجميلة. وقد اشترى بلال وما يقطع بفضل أحد من الصحابة عليه غير أبي بكر.  
وعمر صاعا من تمر بصاعى تمر وقد يكون مشتري الجمل سأل رسول الله ﷺ أن يؤدى عنه  
الى القوم ثمن الجمل ففعل. والوجه الثانى أنه لو صح انه عليه السلام كان المشتري أو انه  
علم الامر فلم ينكره لكان حديث ابن عباس بايجاب الاجل زائدا عليه زيادة يلزم اضافتها  
اليه ولا يحل تركها فبطل تعلقهم بهذين الخبرين. ولعلم من قرأ كتابنا هذا انهما صحيحان  
لادخاله فيهما الا أن القول فيهما كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦١٩ مسألة** ومن أسلم في صنفين ولم يبين مقدار كل صنف منهما فهو باطل  
مفسوخ مثل أن يسلم في قفيزين من قحح وشعير لأنه لا يدري كم يكون منهما قححاو كم يكون  
شعيرا ولا يجوز القطع بأنهما نصفان لأنه لا دليل على ذلك وبالله تعالى التوفيق، فلو أسلم  
اثنان الى واحد فهو جائز والسلم بينهما على قدر حصصهما في الثمن الذى يدفعان لأن الذى  
أسلما فيه انما هو بازاء الثمن بلا خلاف فلو أسلم واحد الى اثنين صفقة واحدة فهم ما فيها قبضا  
سواء لأنهما شريكان فيه وأخذاه معا فلا يجوز أن يتفاضلا فيه الا بأن يتبين عند العقد أن  
لهذا ثلثه ولهذا ثلثيه أو كما يتفقون عليه، وبالله تعالى التوفيق.

**١٦٢٠ مسألة** - ولا بد من وصف ما يسلم فيه بصفاته الضابطة له لأنه ان لم  
يفعل ذلك كان تجارة عن غير تراض اذا لا يدري المسلم ما يعطيه المسلم اليه ولا يدري المسلم  
اليه ما يأخذ منه المسلم فهو أكل مال بالباطل، والتراضى لا يجوز ولا يمكن ألا في معلوم  
وبالله تعالى تنأيد.

(١) في النسخة رقم ١١ مارأيت رجلا (٢) في النسخة رقم ١٤ «في الصحابة رضى الله عنهم»

١٦٢١ - مسأله - والسلم جائز فيما لا يوجد حين عقد السلم وفيما يوجد الى من ليس عنده منه شيء ، والى من عنده ، ولا يجوز السلم فيما لا يوجد حين حلول أجله . برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أمر (١) بالسلم كاذكرنا وبين في الكيل وفي الوزن والى أجل فلو كان كون السلم في الشيء لا يجوز الا في حال وجوده أو الى من عنده ما سلم اليه فيه لما أغفل عليه السلام بيان ذلك حتى يكتلنا الى غيره حاشا لله من ذلك : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) . ( وما كان ربك نسيا ) وأما السلم فيما لا يوجد حين (٢) حلول أجله فهو تكليف ما لا يطاق وهذا باطل قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فهو عقد على باطل فهو باطل ، وقولنا في هذا كله هو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبي ثور . وأبي سليمان ولم يحز السلم في شيء لا يوجد حين السلم فيه سفيان . والأوزاعي . وأبو حنيفة ، وزاد أبو حنيفة فقال : لا يجوز السلم الا فيما هو موجود من حين السلم الى حين أجله لا يقطع في شيء من تلك المدة وما نعلم هذا القول عن أحد قبله . وقال الحسن بن حي : لا يجوز السلم في شيء يقطع ولو في شيء من السنة ولا يعلم أيضا هذا عن أحد قبله . واحتج المانعون من هذا بنهى رسول الله ﷺ : « عن بيع السنبل حتى يشتد وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه » .

**قال أبو محمد :** وهذا الاحجة لهم فيه أول ذلك انهم مخالفون له لأنهم يميزون السلم في البر والشعر وهما بعد سنبل لم يشتدوا ما يبيع الثمر قبل بدو صلاحه فلا حجة لهم فيه لأن السلم عند الخفيفين : وعندنا ليس يعا فبطل تعلقهم به جملة . ولو كان يباع لما حل لنهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك الا لمن هو عنده حين السلم . فان خصوا السلم من ذلك قلنا : فخصوه من جملة بيع الثمر قبل بدو صلاح فيه والافقد تحكمت في الباطل ، وهو هو بما رويناه من طريق أبي داود نا محمد بن كثير نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن رجل نجراني عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : « لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه (٣) » . وحدثنا حماد نا عباس نا أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن محمد البرقي القاضي نا أبو حذيفة نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن النجراني عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « انه نهى أن يسلف في ثمرة نخل حتى يبدو صلاحه » النجراني عجب ما كان ليعدهم حديث النجراني ثم ليس فيه الا ثمر النخل خاصة ، فان قالوا : قسنا على ثمرة النخل قلنا : وهلا قسم على السائمة غير السائمة ثم ليس فيه ما قالوه (٤) من تمادى وجوده الى حين أجله . وأما السلم الى من ليس عنده منه شيء فروينا من طريق ابن أبي شيبه نا ابن أبي زائدة عن يحيى (١) في النسخة رقم ١٦ « أمرنا » (٢) في النسخة رقم ١٤ عند (٣) الحديث في معنى أبي داود مطولا اختصره المؤلف واقتصر على عمل الشاهد منه (٤) في النسخة رقم ١٤ « ما قالوا »

ابن سعيد الأنصاري عن نافع قال : كان ابن عمر اذا سئل عن الرجل يتنازع شيئا الى أجل وليس عنده أصله لا يرى به بأسا ، وكرهه ابن المسيب . وعكرمة . وطاوس . وابن سيرين فبطل كل ما تعلقوا به من الآثار ، وذكروا في ذلك عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق البخاري نأبو الوليد - هو الطيالسي - ناشعة عن عمرو - هو ابن مرة - عن أبي البختري قال : سألت ابن عمر عن السلم في النخل ؟ فقال : « نهى عن بيع النخل حتى يصلح » وسألت ابن عباس عن السلم في النخل ؟ فقال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه » . وعن البخاري نا محمد بن بشار نا غندر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري سألت ابن عمر عن السلم في النخل ؟ فقال : نهى عمر عن بيع التمر حتى يصلح » . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر لا بأس أن يسلم الرجل في الطعام الموصوف الى أجل مسمى . ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه أو ثمر لم يبد صلاحه . ومن طريق أبي ثور نا معلى نا أبو الأحوص نا طارق عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر : لا تسلموا في فراخ حتى تبلغ ، وذكروا كراهية ذلك عن الأسود . وابراهيم .

قال علي : لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ فكيف والظاهر من قول عمر . وابنه . وابن عباس انهم اتمانوا عن ذلك من أسلم في زرع بعينه أو في ثمر نخل بعينه ، ونص هذه الاخبار عن ابن عباس . وابن عمر انهما رأيا السلم يباع والخنيضون لا يرونه يباع ، ومن الباطل أن يكون قولهما حجة في شيء غير حجة في شيء آخر وباللغة تعالى التوفيق .

١٦٢٢ - مسألة - ومن سلم في شيء فضيع قبضه أو اشتغل حتى فات وقته وعدم فصاحب الحق بخير بين أن يصبر حتى يوجد وبين أن يأخذ قيمته لو وجد في ذلك الوقت من أي شيء تراضيا عليه لقول الله تعالى : ( والحرمان قصاص ) فخرمة حتى صاحب السلم اذالم يقدر على عين حقه كرامة مثلها وقد ذكرناه في كتاب البيوع .

١٦٢٣ - مسألة - ولا تجوز الاقالة في السلم لأن الاقالة بيع صحيح على ما بينا قبل . وقد صح نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يقبض وعن بيع المجهول لأنه غرر لكن يبرئه مما شاء منه فهو فعل خير وباللغة تعالى التوفيق .

١٦٢٤ مسألة مستدركة من البيوع من اشترى أرضا فهي له بكل ما فهمان بناء قائم أو شجر ثابت ، وكذلك من اشترى دارا فبناؤها كله له وكل ما يكون مر كبا فيها من باب أودرج أو غير ذلك . وهذا اجماع متيقن . وما زال الناس يتبايعون الدور والأرضين من عهد رسول الله ﷺ هكذا لا يتخلو يوم من أن يقع فيه بيع دار أو أرض هكذا ولا يكون له ما كان موضوعا فيها غير مبنى كأبواب . وسلم . ودرج . وآجر .

ورخام: وخشب. وغير ذلك ، ولا يكون له الزرع الذى يقلع ولا ينبت بل هو لبائعه  
وبالله تعالى التوفيق \* ومن ابتاع أنقاضا أو شجرادون الأرض فكل ذلك يقلع ولا بد  
وبالله تعالى التوفيق تم كتاب السلم ■

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

### كتاب الهبات

١٦٢٥ - مسألة - لا تجوز هبة الا فى موجود . معلوم معروف القدر . والصفات .  
والقيمة والافهى باطل مردودة ، وكذلك ما لم يخلق بعد كن وهب ما تله أمته . أو شاته  
أو سائر حيوانه أو ما يحمل شجرة العام وهكذا كل شىء لان المعدوم ليس شيئا ولو كان  
شيئا لكان الله عز وجل لم يزل والاشياء معه وهذا كفر بمن قاله ، والهبة والصدقة والعطية  
يقتضى كل ذلك موهوبا ومتصدقا فن أعطى معدوما أو تصدق بمعدوم فلم يعط شيئا  
ولا وهب شيئا ولا تصدق بشىء واذ لم يفعل كل ما ذكرنا فلا يلزمه حكم وقد حرم الله  
تعالى على لسان رسوله ﷺ أموال الناس الا بطيب أنفسهم ولا يجوز أن تطيب النفس  
على ما لا تعرف صفاته ولا ما هو . ولا ما قدره . ولا ما يساوى ، وقد تطيب نفس المرء  
غاية الطيب على بذل الشىء ويبيع ولو علم صفاته وقدره وما يساوى لم تطيب نفسه به ،  
فهذا أكل مال بالباطل فهو حرام لا يحل ، وكذلك من أعطى أو تصدق بدرهم من هذه  
الدرهم أو برطل من هذا الدقيق أو بصاع من هذا البر فهو كله باطل لما ذكرنا لانه لم  
يوقع صدقته ولا هبته على مكيل بعينه ولا موزون بعينه ولا معدود بعينه فلم يهب ولا  
تصدق أصلا ، وكذلك لا يجوز شىء من ذلك لمن لا يدري ولا لمن لم يخلق لما ذكرنا ،  
وأما الحبس فيخلاف هذا كله للنص الوارد فى ذلك وبالله تعالى التوفيق \* والقياس باطل  
ولكل شىء حكمه الوارد فيه بالنص ، فان ذكروا الحديث الذى رويناه من طريق مسلم نا  
زهير بن حرب نا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك ■ أن رسول الله  
ﷺ قال له دحية يوم خيبر : يا رسول الله أعطنى جارية من السبي قال : اذهب فخذ جارية  
فاخذ صفية بنت حيى فجاء رجل فقال : يا رسول الله اعطيت دحية بنت حيى سيد قريظة  
والنضير وما تصلح الا لك قال ادعه بها قال فجاء بها فلما نظر اليها ﷺ قال له : خذ جارية  
من السبي غيرها وأعتقها وتزوجها ، قلنا : هذا أعظم حجة لنا لان العطية لو تمت لم يرتجعها  
رسول الله ﷺ وحاشا له من ذلك ليس له المثل السوء وهو عليه الصلاة والسلام يقول :  
ليس لنا مثل السوء العائد فى هبته كالعائد فى قبته كالكلب يعود فى قبته لكن أخذها وتام



ملكها وكما أعطيته عليه السلام له إذ عرف عليه الصلاة والسلام عينا أو صفتها أو قدرها ومنه **فان قيل** : فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أنه عليه السلام اشترى صفيحة من دحية وقد وقعت في سهمه بسبعة أرؤس قلنا : كلا الخبرين عن أنس صحيح وتأليفهما ظاهر ، وقوله : أنها وقعت في سهمه إنما معناه بأخذه إياها إذ سأل النبي ﷺ جارية من السبي فقال له : اذهب فخذ جارية وبلا شك أن من أخذ شيئا لنفسه بوجه صحيح فقد وقع في سهمه ، وقوله اشترى إياها عليه السلام بسبعة أرؤس يخرج على أحد وجهين أحدهما أنه عليه السلام عوضه منها فسمى أنس ذلك الفعل شراء ، والثاني أن دحية إذ أتى بها النبي ﷺ فقال له : خذ غيرها قد سأله إياها وكان عليه السلام لا يسأل شيئا إلا أعطاه فاعطاه إياها فصحت له وصح وقوعها في سهمه ثم اشترى إياها منه بسبعة أرؤس ولا شك في صحة الخبرين ، ولا يمكن الجمع بينهما لصحتهما إلا كما ذكرنا . وما لا شك فيه فلا شك فيما لا يصح إلا به والله تعالى نتايد . **فان ذكرنا** قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجابر : لو قدام مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا قلنا : هذه عدة لا عطية وقد أنفذ أبو بكر رضي الله عنه هذه العدة بعد موته عليه السلام وهم لا يختلفون في أن من قال ذلك ثم مات لم ينفذ قوله بعد موته وهذا قول سليمان وأصحابنا وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٢٦ - مسألة -** ومن كان له عند آخر حق في الذمة دراهم أو دنانير أو غير ذلك أو أي شيء كان فقال له : قد وهبت لك مالي عندك أو قال قد أعطيتك مالي عندك أو قال لآخر قد وهبت لك مالي عند فلان أو قال : أعطيتك مالي عند فلان فلا يلزم شيء من ذلك لما ذكرنا لانه لا يدري ذلك الحق الذي له عند فلان (١) في أي جوانب الدنيا هو ولعله في ملك غيره الآن وإنما يجوز هذا بلفظ الإبراء أو العفو أو الاسقاط أو الوضع ، ويجوز أيضا بلفظ الصدقة للحديث الذي رويناه من طريق مسلم ناقتية ناليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه فهذا عموم للغرماء وغيرهم ، فان ذكرنا قول الله عز وجل : ( لا هب لك غلاما زكيا ) قلنا : أفعال الله (٢) تعالى وهباته لا يقاس عليها أفعال خلقه ولا هباتهم لانه تعالى لا أمر فوقه ولا شرع يلزمه بل يفعل ما يشاء لا معقب لحكمه فكيف وذلك الغلام الموهوب مخلوق (٣) مركب من نفس موجودة قد تقدم خلقها ومن تراب وما تغذى به أمه قد تقدم خلق كل ذلك ، وكذلك الهواء وقد أحاط الله تعالى علما بأعيان كل ذلك بخلاف خلقه والكل

(١) في النسخة رقم ١ عند (٢) في النسخة رقم ١٦ « قلنا قل الله » (٣) في النسخة رقم ١٦ المخلوق موهوب

ملكه بخلاف خلقه وبالله تعالى التوفيق ■ وقد فرق مخالفونا بين الهبة والصدقة فبعضهم أجاز الصدقة غير مقبوضة ولم يحز الهبة الا مقبوضة وبعضهم أجاز الرجوع في الهبة ولم يحزه في الصدقة ويكفي من هذا كله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الهبة والعطية ويأكل الهدية ولا يأكل الصدقة وحرمت عليه الصدقة وعلى آله ولم يحرم عليهما العطايا ولا الهبات وبالله تعالى التوفيق ■

١٦٢٧ - مسألة - ولا تجوز الهبة بشرط أصلا كمن وهب على أن لا يبيعها الموهوب أو على أن يولدها أو غير ذلك من الشروط فالهبة بكل ذلك باطل مردودة لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل ما لا يعقد الا بصفة ما لا يصح فلم يقع فيه عقده ■

١٦٢٨ - مسألة - ولا تجوز هبة يشترط فيها الثواب أصلا وهي فاسدة مردودة لان هذا الشرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل بل في القرآن المنع منه بعينه قال الله عز وجل : ( ولا تمنن تستكثر ) وهو قول جمهور من السلف هـ رويانا من طريق محمد ابن الجهم نا يحيى الجبائي نا محمد بن عبيدنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة عن ابن عباس في قول الله تعالى : ( وما آتيتكم من ربا ) قال : هو هدية الرجل أو هبة الرجل يريد أن يثاب أفضل منه فذلك الذي لا يربو عند الله ولا يؤجر عليه صاحبه ولا اثم عليه هـ قال علي : هذا اذا اراده بقلبه وأما اذا اشترطه فعين الباطل والاثم هـ ومن طريق ابن الجهم نا محمد ابن سعيد العوفي نا أبي سعيد بن محمد بن الحسن حدثني عمي الحسين بن الحسن بن عطية حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس نحوه هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا محمد بن عبيدنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : ( ولا تمنن تستكثر ) قال : لا تعط شيئا لثاب أفضل منه قال معمر : وقاله طاوس أيضا وقال الحسن : لا تمنن عطيتك ولا عملك ولا تستكثر هـ وبه الى اسماعيل نا نصر بن علي الجهضمي أخبرني أبي عن هرون عن أبي رجاء عن عكرمة ( ولا تمنن تستكثر ) قال : لا تعط ما لا مصادقة رجاء أفضل منه من الثواب من الدنيا ■ ومن طريق عبد بن حميد نا محمد بن الفضل - هو عارم - عن يزيد بن زريع عن أبي رجاء سمعت عكرمة في قول الله تعالى : ( ولا تمنن تستكثر ) قال : لا تعط شيئا لتعطى أكثر منه ■ ومن طريق عبد بن حميد نا هاشم بن القاسم عن أبي معاوية عن منصور بن المعتمر عن مجاهد . و ابراهيم النخعي قال جميعا : لا تعط شيئا لتصيب أفضل منه ■ ومن طريق ابن الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي عن علي بن هاشم نا الزبرقان عن أبي رزين ( وما آتيتكم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله )

قال : ما أعطيت من شيء تريد به عرض الدنيا أوتتاب عليه لم يصعد الى الله عز وجل ( وما آتيتهم من زكاة تريدون وجه الله ) قال : ما أعطيت من هدية لوجه الله تعالى فهو الذى يصعد ■ ومن طريق ابن الجهم نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبى نا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور ابن صفية عن سعيد بن جبير ( وما آتيتهم من ربا ليربوا ) قال : يعطى العطية ليثبه عليها ، وبه الى ابن الجهم نا أبو بكر النرسي نا عبيد الله ابن موسى نا اسرائيل عن السدي عن أبي مالك قال : لا تعط الأغنياء لتصيب أفضل منه ■ وبه الى ابن الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي نا العلامة بن عبد الجبار نا نافع عن القاسم ابن أبي بزة قال : لا تعط شيئاً تطلب (١) أكثر منه ، وبإبطال هبة الثواب يقول الشافعي . وأبو ثور . وأبو سليمان . وأصحابهم : وأجازها أبو حنيفة . ومالك وما نعلم لهما حاجة الا أنهم راوياً عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب . وأبي الدرداء . وفضالة بن عبيد رضى الله عنهم أجازتها ، وعن عمر بن عبد العزيز . وعطاء . وربيعة . وشريح . والقاسم بن محمد . وأبي الزناد . ويحيى بن سعيد الانصاري . وجماعة من التابعين ، واحتجوا بما روى المسلمون عند شروطهم ■

**قال أبو محمد** : أما مالك فانه مخالف (٢) لما ذكرنا لانهم لا يجيزون الرجوع في الهبة وهؤلاء يجيزون ذلك ، وأما أبو حنيفة فمخالف لهم على ما ندكر في الرجوع في الهبة ان شاء الله تعالى ، وأما نحن فلا حاجة عندنا الا في قول رسول الله ﷺ فقط وقد خالف هؤلاء ابن عباس كما ذكرنا ، وأما « المسلمون عند شروطهم » فقد تقدم ابطالنا لهذا الاحتجاج الفاسد بوجوه ثلاثة كل واحد منها كاف أولها انه كلام لم يصح قط عن رسول الله ﷺ ولا رواه من فيه خير لانها انما هي من رواية كثيرين زيدوه وساقط مطرح أو مرسل ، والثاني أنهم لا يخالفوننا في أن من شرط آخر أن يغني له أو أن يرفق له أو أن يخرج معه الى البستان أو أن يصنع قيص نفسه احمران كل ذلك لا يلزمه ، وقد أبطلوا كثيرا من العقود بكثير من الشروط فابطلوا احتجاجهم : « المسلمون عند شروطهم » ، فصح أن المسلمين ليسوا عند شروطهم على الجملة فاذا لاشك في ذلك ولا خلاف فقد أفصح رسول الله ﷺ بان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فصح ان المسلمين ليس لهم ان يشترطوا شروطا ليس في كتاب الله عز وجل ، والثالث أن هذا اللفظ لو صح لكان لا يجوز أن يضاف الى المسلمين من الشروط فيقال شروط المسلمين والمسلمون عند شروطهم الا في الشروط الجائزة لافي الشروط المنهى عنها ، وقد صح نهي رسول

(١) في النسخة رقم ١٦ تصب (٢) في النسخة رقم ١٤ فهو مخالف

الله ﷻ عن كل شرط ليس في كتاب الله وإبطاله إياه إذا وقع، فصح أن شروط المسلمين إنما هي الشروط المنصوصة في كتاب الله تعالى. وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم المفترض اتباعها في كتاب الله تعالى، ولا يجوز أن يعلم أحد جواز شرط الإبرود النص بجوازه والإفالنص قد ورد بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فوضح الأمر في بطلان هبة الثواب وبالله تعالى التوفيق. وقال من أجازها: هي بيع من البيوع. **قال أبو محمد** . وهذا باطل لأن البيع لا يجوز بغير ثمن مذكور ولا بتمن مجهول

وهبة الثواب لم يذكرواها ولا عرف فهي أن كانت بيعا فهي بيع فاسد حرام خبيث وإن لم تكن بيعا فقد بطل حكمهم لها بحكم البيع وبالله تعالى تأييد. ولهم ههنا تخالط شنيعة. منها أن أباحيفة قال: كل هبة وقعت على اشتراط عوض معلوم فهي وعوضها في حكم الهبة ما لم يتقابضا الهبة وعوضها ولا تجوز في مشاع فاذا تقابضا ذلك حلال للمتبايعين ولكل واحد منهما الرد بالعيب ولا رجوع لهما بعد التقابض فهلا سمع بأفسد من هذا القول أن تكون هبة تنقلب بيعا هكذا مطارقة بشرع أبي حنيفة الذي لم يأذن به الله تعالى؟ وأجازوا هذه الهبة وهذا الشرط ثم قالوا: من وهب لآخر هبة على أن يرد عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها أو على أن يعوضه ثلثها أو ربعها أو بعضها أو وهب له جارية على أن يرد لها عليه أو على أن يتخذها أم ولد أو على أن يعتقها فقبضها فالهبة في كل ذلك جائزة والشرط باطل، فرة جاز الشرط والهبة ومرة جازت الهبة وبطل الشرط فهل في التحكم أكثر من هذا؟ وقال مالك: الهبة على ثلاثة أوجه، أحدها هبة لذي رحم على الصلة. وهبة الوالد للولد. وهبة للثواب (١) فهبة الثواب يرجع فيها على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، وهذا تقسيم لا دليل بصحته (٢) وبالله تعالى التوفيق.

١٦٢٩ - مسألة - ومن وهب هبة سالمة من شرط الثواب أو غيره أو أعطى عطية كذلك أو تصدق بصدقة كذلك فقد تمت باللفظ ولا معنى لحيازتها ولا لقبضها ولا بطلها تملك الواهب لها أو المتصدق بها. وسواء باذن الموهوب له أو المتصدق عليه كان ذلك أم بغير اذنه سواء تملكها إلى أن مات أو مدة يسيرة أو كثيرة على ولد صغير كانت أو على كبير أو على أجنبي إلا أنه يلزمه رد كل ما استغل منها كالغصب سواء سواء في حياته ومن رأس ماله بعد وفاته وهو قول أبي سليمان. وأصحابنا، وقال أبو حنيفة: من وهب أو تصدق على أجنبي أو قريب صغير أو كبير ولد أو غيره فليس ذلك بشيء. ولا يلزمه حكم هبة ولا صدقة ولا يحكم عليه بأن يدفعها إلى الذي تصدق بها عليه ولا إلى الذي وهبها له فإن دفع ذلك

(١) في النسخة رقم ١٦ هبة الثواب (٢) كذا في النسخ كلها

مختار الخينذتمت الهبة والصدقة وصح ملك الموهوب والمتصدق عليه فلو قبضها الموهوب له أو المتصدق عليه بغير إذن الواهب والمتصدق لم يصح له بذلك ملك وقضى عليه بردها الى الواهب أو المتصدق الا الصغير فان أباه أو وصيه يقبضان له ، قال : فان مات الواهب أو المتصدق أو الموهوب له أو المتصدق عليه بطلت الصدقة والهبة ، وقال مالك : من وهب أو تصدق على ابن له صغير فذلك جائز وهو الحائز للصغير الذ ذكر حتى يبلغ وللاثنى حتى تنكح وترشد . فان وهب أو تصدق على ولد كبير أو على أجنبي أجبر على دفع ذلك اليهما فان قبضاه بغير إذنه فهو قبض صحيح فان غفل عن ذلك حتى مات والهبة أو الصدقة في يده واعتماره بطلت الصدقة والهبة وعادت ميراثا فان دفع البعض واعتمر البعض فان كان الذى اعتمر لنفسه أكثر من الثلث بطل الجميع وان كان الثلث فأقل صحت الهبة والصدقة في الجميع فيما اعتمر وفيما لم يعتمر ، وقال الشافعى في الهبات والعطايا والصدقات المطلقة بقول أبى حنيفة . وفي الاحباس فقط بالقول الذى ذكرنا عن أصحابنا .

**قال أبو محمد :** احتج من لم يجز الهبة ، والصدقة الا بالقبض بما روينا من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير (١) عن أبيه قال : لما نزلت الهاكم التكاثر قال رسول الله ﷺ : « يقول ابن آدم : مالى مالى وهل لك من مالك الا ما أكلت فأفنت أو لبست فأبليت أو أعطيت فمضيت » ومن طريق أبى داود الطيالسى نا همام - هو الدستوائى - عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه . أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ (٢) الهاكم التكاثر ويقول : يقول ابن آدم : مالى مالى وهل لك من مالك الا ما أكلت فأفنت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت » قالوا : فشرط عليه الصلاة والسلام في العطية والصدقة الامضاء وهو الاقباض وقالوا : فسناذلك على القرض . والعارية فلا يصحان الا مقبوضين بعلّة ان كل ذلك برو معروف وعلى الوصية فلا تصح باللفظ وحده لكن بمعنى آخر مقترن اليه وهو الموت ، وذكروا أيضا ما روينا من طريق مالك أن ابن شهاب أخبره عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين . أن أبا بكر لما حضرته الوفاة قال لها : أنى كنت نخلتلك جاد عشرين وسقافلو كنت جددتبه واحتزتيه لكان لك [فاذلم تفعلى] (٣) فانما هو مال الوارث . وذكر الخبر وفيه انها قالت : « والله يا أبت لو كان كذا وكذا لرددتة » ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : لما حضرت أبا بكر الوفاة قال لها : انى كنت نخلتلك جداد عشرين وسقافمن أَرْضى التى بالغابة وانك لو كنت احتزتيه لكان لك فاذلم تفعلى فانما هو مال الوارث . ومن طريق

(١) فى النسخة رقم ١٦ «مطرف بن عبد الرحمن بن الشخير» وهو غلط (٢) فى النسخة رقم ١٦ «يقول»

وهو تصحيف (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦



عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة أخبرنى المسور بن مخرمة . وعبد الرحمن ابن عبد القارى انهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : ما بال أقوام ينحلون أولادهم فاذا مات الابن قال الأب : مالى وفى يدى واذا مات الأب قال : قد كنت نحللت ابنى كذا وكذا لانحل الا لمن حازه وقبضه عن أبيه ، قال الزهرى : فأخبرنى سعيد بن المسيب قال : فلما كان عثمان شكى ذلك اليه فقال عثمان : نظرنا فى هذه النحول فرأينا أحق من يحوز على الصبي أبوه . فلهذا أصبح رواية فى هذا ، وصح أنهما مختلفان كما أوردنا . ومن طريق مالك عن الزهرى عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر بن الخطاب انه قال : ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلانهم يسكونها فان مات ابن أحدهم قال : مالى ييدى لم أعطه أحدا وان مات قال : لابنى قد كنت أعطيته اياه ، من نحل نحلته لم يحزها الذى نحلها حتى تكون لو ارثه ان مات فهى باطل . ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان انه قال : من نحل ولدا صغيرا لم يبلغ أن يحوز نحلته فأعلن بها واشهد عليها فهى جائزة وان وليها أبوه ، قال ابن وهب : وأخبرنى رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب . وعمر بن عبد العزيز . وشريح . والزهرى . وربيعة . وبكير ابن الاشج مثل هذا . ومن طريق ابن وهب عن الحارث بن نهران عن محمد بن عبيد الله - هو العزمى - عن عمرو بن شعيب . وابن أبى مليكة . وعطاء بن أبى رباح قال عمرو عن سعيد ابن المسيب ثم اتفق سعيد . وعطاء . وابن أبى مليكة ان أبا بكر . وعمر . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر قالوا : لا تجوز صدقة حتى تقبض . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثورى عن جابر الجعفى عن القاسم بن عبد الرحمن كان معاذ بن جبل لا يجيز الصدقة حتى تقبض . ورويناه من طريق وكيع عن سفیان باسناده وزاد فيه الا الصبي بين أبويه . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انا جالد عن الشعبي أن شريحا . ومسروقا كانا لا يجيزان صدقة الا مقبوضة وكان الشعبي يقضى بذلك . قال هشيم : وأخبرنى مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي قال : الواهب أحق بهبته ما كانت فى يده فاذا أمضاها فقبضت فهى للموهب له .

قال على : هذا كل ما احتجوا به ما نعلم لهم شيئا غير هذا وكله لاحجة لهم فى شيء منه ، فأما (١) قول رسول الله ﷺ : « الا ما تصدقت أو أعطيت فأعطيت » فلم يقل عليه السلام ان الامضاء هو شيء آخر غير التصديق : والاعطاء ولا جاء ذلك قط فى لغة بل كل تصديق واعطاء اعطاء (٢) فاللفظ بهما امضاء لهما واخراج لهما عن ملكه كما أن

الأكل نفسه هو الافناء. واللباس هو الابلاء. لأن لكل لبسة حظها من الابلاء ، فاذا تردد  
 اللباس ظهر الابلاء فبطل تعلقهم بهذا الخبر ، وأيضا فان من قال : مالى هذا صدقة  
 على فلان أو قال : قد تصدقت عليك بهذا الشيء أو قال : مالى هذا هبة لفلان أو قال :  
 قد وهبته لفلان فلا يختلف اثنان ممن يحسن اللغة العربية في أنه يقال : قد تصدق فلان  
 بكذا على فلان وقد وهب له كذا (١) فلولم تكن الصدقة كاملة تامة باللفظ لكان الخبر  
 عنه بأنه تصدق أو وهب كاذبا فوجب حمل الحكم على ما ترجمه اللغة مالم يأت نص بحكم  
 زائد لا تقتضيه اللغة فيوقف عندهو يعمل به ، ويسأل المالكيون خاصة عن قال : قد  
 وهبت هذا الشيء لك أو قال : هذا الشيء هبة لك أو قال : قد تصدقت عليك بهذا . أو قال :  
 هذا صدقة عليك أتصدق ووهب بذلك الشيء أم لم يتصدق به ولا وهبه ؟ ولا ثالث لهذا  
 التقسيم . فان قالوا : نعم قد تصدق به ووهبه قلنا فاذا قد تصدق به ووهبه فقد تمت الصدقة  
 والهبة وصحت فما يضرهما ترك الحيازة والقبض اذ لم يوجب ذلك نص ، فان قالوا : لم  
 يهب ولا تصدق قلنا : فن أن استحللتم اجباره والحكم عليه بدفع مال من ماله لم يتصدق  
 به عليه ولا وهبه الى من لم يهبه له ولا تصدق به عليه ؟ هذا عين الظلم والباطل ، ولا مخلص  
 لهم من أحدهما . وأما من دون الصحابة فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ لاسيما  
 والخلاف قد ورد في ذلك من الصحابة رضى الله عنهم ، وأيضا فأكثر تلك الاخبار إما  
 لا تصح وإما قد جاءت بخلاف ما تعلقوا به من الفاظها وإما قد خالفوا أولئك الصحابة فيما جاء  
 عنهم كجى هذه الروايات أو بأصح على ما تبين بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وأما قياسهم  
 الهبة والصدقة على القرض . والوصية . والعارية فالقياس كله باطل ثم لو صح لكان  
 هذا منه عين الباطل ، أما القرض فقد أبطلوا وهو لازم باللفظ ومحكوم به ولا بد أن يأت  
 نص بخلاف هذا وانما يبطل من القرض بعدم الاقباض مثل ما يبطل من الهبة والصدقة  
 سواء سواء ، وليس ذلك الا ما كان في غير معين مثل أن يقول : قد أقرضتك عشرة  
 دنانير من مالى . أو تصدقت عليك بعشرة دنانير من مالى . أو وهبتك عشرة دنانير  
 من مالى فهذا كله لا يلزم لما ذكرنا قبل من أن كل ذلك لا يجوز الا في معين والا  
 فليس واهبا لشيء ولا متصدا بشيء ولا مقرضا لشيء ، والقول في العارية كالقول فيما  
 ذكرنا سواء سواء ، ولو صح هذا القياس لكان حجة عليهم ، وأيضا فان القرض  
 يرجع فيه متى أحب والعارية كذلك ولا يرجع عندنا في الهبة ولا في الصدقة . وأيضا  
 فان الصدقة والهبة . تمليك للرقبة بغير عوض والقرض تمليك للرقبة بعوض . والعارية

ليست تملِكاً للرقبة أصلاً ، فبطل قياس بعض ذلك على بعض لاختلاف أحكامها ، وليس قول من قال : اتفاق جميعها في أنها بر ومعروف فأنأقيس بعضها على بعض باولى ممن قال (١) افتراقها في أحكامها يوجب أن لا يقاس بعضها على بعض وإذا كان الاتفاق يوجب القياس فالافتراق يبطل القياس والافتقد تحكوما بالدعوى بلا برهان ، ويقال لهم : هلا قسمتم كل ذلك على النذر الواجب عندكم باللفظ وأن لم يقبض فهو أشبه بالصدقة والهبة من العارية والقرض ؟ وأما الوصية فقد كفونا مؤنة قياسهم عليها لانهم لا يوجبون فيها الصحة بالقبض أصلاً بل هي واجبة بالموت فقط ، وقولهم : لا تجب باللفظ دون معنى آخر وهو الموت فتتمويه بارد فاسد لأن الموصى لم يوجب الوصية قط بلفظه بل إنما أوجبه بعد الموت لحينئذ وجبت بما أوجبه به فقط دون معنى آخر فظهر فساد قياسهم وبرده وغثائه ومخالفته للحق والحد لله رب العالمين \* وأما الرواية عن الصحابة رضى الله عنهم فنبذ أن خبر أبى بكر : وعائشة رضى الله عنهما فنقول وبالله تعالى التوفيق : لمانص الحديث (٢) أنه نخلها جادعشرين وسقام ماله بالغابة فلا يخلو ضرورة من أحد أمرين لاثالث لهما إما أن يكون أراد نخلتجد منها عشرين وسقا وإما أن يكون أراد تمرا يكون عشرين وسقا مجدودة لابد من أخذهما وأى الأمرين كان فأنما هي عدة ؟ ولا يلزم هذه القضية عندهم ولا عندنا لأنها ليست في معين من النخل ولا معين من التمر وقد تجدد عشرين وسقا من أربعين نخلة وقد تجدد من مائتي نخلة وقد لا تجدد من نخلة بالغابة عشرين وسقا لعاهة تصيب الثمرة فهذا لا يتم الاحتياج من النخل أو الاوساق في نخله فيتم حينئذ الجداد والحيازة فليست هذه القصة من الهبة المعروفة المحدودة ولا من الصدقة المعلومة المتميزة في ورد ولا صدر ولكنهم قوم يوهمون في الأخبار ما ليس فيها \* وأيضا فقد روى هذا الخبر من هو أجل من عروة وآخر هو مثل عروة بخلاف مارواه عروة كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبى مليكة أن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أخبره أن أبابكر الصديق قال لعائشة أم المؤمنين : يا بنية انى نخلتك نخلان خيل من خير وانى أخاف أن أكون أثرتك على ولدى وإنك لم تكونى احتزيتيه فريده على ولدى فقالت : (٣) يا ابتاه لو كانت لى خير بجدادها لرددتها ، فالقاسم ليس دون عروة ، وابن أبى مليكة ليس دون ابن شهاب لانه أدرك من الصحابة من لم يأخذ الزهرى عنهم كاسماء . وابن عمر وغيرهما . وابن جريج ليس دون مالك \* وهذه السياقة موافقة لقولنا لا لقولهم ، فمن الباطل أن يكون مارووه (٤) مما لا يوافق قولهم بل يخالفه حجة المالا يوافقوه ولا يكون

(١) في النسخة رقم ١٤ «من قول من قال» (٢) في النسخة رقم ١٤ «انه انما نص الحديث» (٣) في النسخة

رقم ١٦ قالت (٤) في النسخة رقم ١٤ «مارواه»

مارويناه موافقا لقولنا حجة لما يوافق هذه سواء سواء من اطلاقها ■ ومن طريق ابن الجهم نا ابراهيم الحربى نا ابن نمير - هو محمد بن عبد الله بن نمير - نا أبى عن الأعمش عن شقيق أبى وائل عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال لى أبو بكر حين أحضر : انى قد كنت ابتك بنحل فان شئت أن تأخذى منه قطاعا أو قطاعين ثم تردينه الى الميراث قالت : قد فعلت ، ولا خلاف من أن مسروقا أجل من عروة لانه أفتى فى خلافة عمر وكان أخص الناس بام المؤمنين . وشقيق أجل من الزهرى لانه أدرك رسول الله ﷺ وان كان لم يره وصحب الصحابة من بعدهم وته عليه الصلاة والسلام الا كابر الا كابر ، والأعمش انما يعارض به شيوخ مالك لانه (١) قد أدرك أنسا وراه فهو من التابعين من القرن الثانى وانما فيه كما ترى بانه انما استرده باذنهابانه لم يتم باللفظ • ورويناها أيضا مرسلا كذلك من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي فبطل تعلقهم بخبر أبى بكر جملة وعاد حجة عليهم والله تعالى الحمد ، وصح أنهما رأيا الهبة جائزة بغير قبض وأما الرواية عن أبى بكر . وعمر . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر لا تجوز صدقة حتى تقبض فباطل لان راويها محمد بن عبيد الله العرزمى وهو هالك مطرح ، وأما الرواية عن عمر الموافقة للرواية عن عثمان فلا شيء لان ابن وهب لم يسم من أخبره بها ، والرواية عن معاذ فيها جابر الجعفى وبقيت الرواية عن عمر . وعثمان فهى حجة (٢) الا أنهما اختلفا فعمر عم كل موهوب وعثمان خص من ذلك صغار الولد وانما هى رأى من رأيها اختلفا فيه لا تقوم به حجة على أحد ، وقد صح عن أبى بكر . وعائشة خلاف ذلك كما أوردنا ، وأيضاً فانما هو عن عمر . وعثمان فى النحل خاصة لافى الصدقة ، وقد روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا المعتمر بن سليمان التيمى قال : سمعت عيسى بن المسيب يحدث أنه سمع القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه عن جده عبد الله بن مسعود قال : الصدقة جائزة قبضت أو لم تقبض • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن جابر الجعفى عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان على بن أبى طالب . وابن مسعود يجيزان الصدقة وان لم تقبض فهذا اسناد كاسناد حديث معاذ وتلك المنقطعات • ومن طريق ابن أبى شيبة نا وكيع عن همام عن قتادة [عن الحسن البصرى] (٣) عن النضر بن أنس بن مالك قال : نحلنى أبى نصف داره فقال أبو بردة : ان سرك أن تحوز ذلك فاقبضه فان عمر قضى فى الانحال ما قبض منه فهو جائز و ما لم يقبض منه فهو ميراث ، فهذا أنس بأصح سند لا يرى الحرز شيئاً ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا

(١) لفظة دزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٤ «صحيفة» (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦

يونس عن الحسن عن رجل وهب لامرأته قال : هي جائزة لها وإن لم تقبضها ، وكم قصة خالفوا فيها عمر . وعثمان كقبضتهما بولد المستحقة رقيقا لسيد أمهم وقبضتهما في ولد العربي من الأمة بخمس من الابل . وكأبا حتهما الاشتراط في الحج وماروى عن أبي بكر . وعمر من أبطال هبة المجهول وككلام عمر . وعثمان يوم الجمعة في الخطبة بحضرة المهاجرين والأنصار اذ ذكر له عمر غسل الجمعة ، وكأباجهما القصاص من الوكزة (١) واللاطمة وسجودهما في الخطبة اذ قرأ السجدة بحضرة الصحابة دون مخالف ، وقولهما : من اشعر لزمته الحدود ولا تخالف لهما من الصحابة وكتخيرهما المفقود اذا قدم امرأته بينهما وبين الصدق ، وغير ذلك كثير جدا فمرة هما حجة ومرة ليسا حجة ، وأما تقسيم مالك فيمن اعتمر بما تصدق به أو وهب الثلث فمافوقه أو مادون الثلث فقول لا يعرف عن أحد قبله مع تناقضه ههنا فجعل الثلث في حيز الكثير وجعله فيما تحكم فيه المرأة من مالها في حيز القليل وهذا عجب جدا مع أنه خلاف مجرد للرواية عن عمر . وعثمان وكل من روى عنه في ذلك من الصحابة لفظه لان جميعهم إما مبطل للهبة فيما لم يجز جملة أو في الصدقة كذلك أو يجز له جملة ، وأما قول أبي حنيفة : ان قبضها الموهوب له أو المتصدق عليه بغير اذن الواهب أو المتصدق فليس قبضا فلا يعرف عن أحد قبله وهو مخالف للرواية عن عمر . وعثمان في ذلك لانهم ارضى الله عنهما لم يقولوا حتى يقبض باذنه لكن قالوا : حتى يقبض فان كان قولهما حجة واجماعا فقد خالف الحنفية . والمالكيون الحجة والاجماع باقرارهم على أنفسهم وان لم يكن قولهما حجة ولا اجماعا فلا معنى لاحتجاجهم به فبطل تعلقهم بكل ما تعلقوا به من ذلك ، وأما قول الشافعي فاننا رويناه عن ابراهيم النخعي أن الصدقة جملة تتم بلا حيازة واحتجوا بأن الصدقة لا تكون الا لله تعالى .

**قال أبو محمد :** وهذا ليس بشيء . لان الهبة اذا لم تكن لله تعالى فهي باطل فلو علمنا ذلك لما أجزنا ما اذ كل عمل لغير الله تعالى فهو باطل وبطل قوله في الهبة بما أبطلنا به قول أبي حنيفة . ومالك والله تعالى التوفيق ، واحتج أصحاب الشافعي بان الهبات والصدقات المطلقة يملكها أربابها فاحتاجوا الى القبض ، وأما الجبس فلا مالك لها (٢) الا الله تعالى وكل شيء في قبضته عز وجل فلا قابض لها دونه .

قال علي : الأرض كلها وكل شيء لله تعالى لم يخبر ج شيء عن ملكه فيرد اليه ، وقد بطل قوله في الهبة والصدقة بما بطل به قول مالك . وأبي حنيفة وبالله تعالى التوفيق ، فاذا

(١) في النسخة رقم ١٤ من الوكزة ، وهي الدفعة (٢) في النسخة رقم ١٦ له ، والجبس بلفظ الجمع



بطل كل ما احتجوا به فالحجة لقولنا قول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) وهذا مكان الاحتجاج بهذه الآية لاحتجوا بها بما ينبت السنن انه لا مدخل له فيها . وكذلك قوله تعالى : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) ومن لفظ بالهبة أو الصدقة فقد عمل عملا وعقد عقد الزمة الوفاء به ولا يحل لاحد ابطاله الا بنص ولا نص في ابطاله وبالله تعالى التوفيق ■

**١٦٢٩ مسألة** ومن وهب هبة صحيحة لم يحزله الرجوع فيها أصلا مذ يلفظ بها الا الوالد والام فيما أعطيا أو أحدهما لولدهما فلهما الرجوع فيه أبدا الصغير والكبير سواء ، وسواء تزوج الولد أو الابنة على تلك العطية أو لم يتزوجا دينا عليها أو لم يدينا فان فأت عينها فلا رجوع لهما بشيء ولا رجوع لهما بالغلة ولا بالولد الحادث بعد الهبة فان فأت البعض وبقي البعض كان لهما الرجوع فيما بقي فقط وهو قول الشافعي . وأبى سليمان وأصحابهما ، وقال أبو حنيفة : من وهب لذي رحم محرمة أو لولد هبة وأقبضه أياها أو وهب أحد الزوجين لصاحبه هبة وأقبضه أياها فلا رجوع لاحد من ذكرنا ( ١ ) فيما وهب ، ومن وهب لاجنبي أو لمولى أو لذي رحم غير محرمة هبة وأقبضه أياها فللواهب أن يرجع فيما وهب من ذلك متى شاء وان طالقت المدة ما لم تزد الهبة في بدنها أو ما لم يخرجها الموهوب له عن ملكه أو ما لم يمت الواهب أو الموهوب له أو ما لم يعوض الموهوب له أو غيره عنه الواهب عوضا يقبله الواهب فأى هذه الأسباب كان فلا رجوع للواهب فيما وهب ولا يجوز الرجوع في الهبة اذا لم يكن شيء مما ذكرنا إلا بتسليم الموهوب له ذلك أو بحضرة الحاكم أحب الموهوب له أم كره قال : فلو وهب آخرا جارية فعلها الموهوب له القرآن والكتابة والخير فليس ذلك بمناع من رجوع الواهب فيها فان كان عليها دين فاداه الموهوب له عنها او كانت كافرة فأسلمت فلا رجوع للواهب فيها ، وأما الصدقة فلا رجوع للتصدق فيها لاجنبي كانت أو لغير اجنبي بخلاف الهبة ■ وقال مالك : لا رجوع لواهب ولا متصدق في هبته ( ٢ ) أصلا لا لاجنبي ولا لذي رحم محرمة الا في هبة الثواب فقط وفيما وهب الرجل لولده أو ابنته الكبيرين أو الصغيرين ما لم يقل انه وهبها لولده لوجه الله تعالى ، فان قال هذا فلا رجوع له فيما وهب فان لم يقله فله الرجوع فيما وهب ما لم يدين الولد على تلك الهبة أو ما لم يتزوج الابن أو الابنة عليها أو ما لم يشب الولد أو الابنة أياهما على ذلك ، فأى هذه الوجوه كان فقد بطل رجوع الأب في الهبة وترجع الأم كذلك فيما وهبت الأم لولدها الصغار خاصة مادام أبوهم حيا فلها الرجوع فيه فان مات أبوهم فلا رجوع لها وكذلك لا رجوع لها فيما

وهبت لولدها الكبار كان أبوهم حيا أولم يكن قال: وهبة الثواب صاحبها الواهب لها له الرجوع فيها ما لم يشبه منها فإن أثيب منها أقل من قيمتها فله الرجوع فإن أثيب قيمتها فلمهم قولان، أحدهما أنه لا رجوع له والآخر أن له الرجوع ما لم يرض بذلك الثواب ولا ثواب عندهم فيما وهب أحد الزوجين لصاحبه ولا للفقير فيما الهدى إلى الغنى يقدم من سفر كالموز ونحو ذلك قال: ولا رجوع في صدقة أصلا لولا الدنيا تصدق به على ولده ولا غيره \*

**قال أبو محمد:** هذه أقوال (١) لا تعقل وفيها من التضاد والدعاوى بلا دليل ما يكفي سماعه عن تكلف الرد عليه فمن ذلك منع الفقير يهدى إلى الغنى يقدم الموز ونحوه من طلب الثواب وما أحد أحوج إليه منه وإطلاقهم الغنى على طلب الثواب ومنعهم الأم من الرجوع إذا مات أبو ولدها وأباحتهم لها الرجوع إذا كان أبوهم حيا وأباحتهم الرجوع فيما وهب لقيم قريب أو بعيد وتفرقهم بينها وبين حكم الوالد في ذلك ثم تخصيصهم إذا تزوج الولد أو الابنة على تلك الهبة بالمنع من الرجوع وكذلك أقوال أبي حنيفة أيضا إذا رأى الإسلام بعد الكفر خيرا يمنع الرجوع ولم يرتعلم القرآن خيرا يمنع الرجوع، وإذا رأى أداء دين العبد يمنع الرجوع ولم يرتفق عليه تمنع الرجوع. وإذا لم ير الرجوع إلا بحضرة الحاكم فهذا عجب جدا ولئن كان الرجوع حقا فإياه لا يجوز بغير حضرة الحاكم ولئن كان غير حق فمن أين جاز بحضرة الحاكم؟ ومن عجائب الدنيا احتجاجهم في إبطال السنة الثابتة من رجوع بائع السلعة فيها إذا وجدها بعينها عند مفلس فإنه لا يخلو أن يكون المشتري لها ملكها أو لم يملكها فإن كان لم يملكها فبأي شيء عمارت عنده وفي جملة ماله وإن كان ملكها فلا سبيل للبائع على ماله فهنا كان هذا الاعتراض صحيحا لاهنالك وهنا لا يخلو الموهوب له من أن يكون ملك ما وهب له أم لم يملكه، فإن كان لم يملكه فبأي شيء حل له الوطء والأكل والبيع. والتصرف وبأي شيء ورث عنه إن مات وإن كان قد ملكه فلا سبيل للواهب على ماله ■

**قال أبو محمد:** احتج من رأى الرجوع في هبة الثواب ما لم يشبه منها أولم يرض منها بما رويناه (٢) من طريق سعيد بن منصور ناسفیان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه عن عمر قال: من وهب هبة فلم يشبهها فهو أحق بها إلا لذى رحمته ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال عمر ابن الخطاب: من وهب هبة لذى رحمته فهو جائز ومن وهب هبة لغير ذى رحمته فهو أحق بها ما لم يشبه عليها. ومن طريق وكيع نا حنظلة - هو ابن أبي سفيان الجمحي - عن سالم بن عبد الله بن عمر

(١) في النسخة رقم ١٤ «هذه أقوال» (٢) في النسخة رقم ١٦ رونا

عن أبيه قال : قال عمر : الرجل أحق بهبته مالم يرض منها . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال : أول من رد الهبة عثمان بن عفان وأول من سأل البينة على أن غريمه مات ودينه عليه عثمان . ومن طريق ابن أبي شبة ناو كبيع عن سفيان عن جابر الجعفي عن القاسم عن ابن أبي (١) عن علي بن أبي طالب قال الرجل أحق بهبته مالم يشب منها . ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي ليعة عن يزيد بن أبي حبيب عن علي أنه قال : المواهب ثلاثة . موهبة يراد بها وجه الله تعالى . وموهبة يراد بها وجه الناس . وموهبة يراد بها الثواب ، فوهبة الثواب يرجع فيها صاحبها إذا لم يشب (٢) . ومن طريق ابن أبي شبة نا يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : هو أحق بها مالم يرض منها . يعني الهبة . ومن طريق ابن أبي شبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ربيعة ابن يزيد عن عبد الله بن عامر قال : كنت جالسا عند فضالة بن عبيد فأنام رجلا ن يختصمان اليه في باز فقال أحدهما : وهبت له بازى رجاء أن يثبني فأخذ بازى ولم يثبني فقال الآخر : وهب لي بازيه مأسأته ولا تعرضت له فقال فضالة قد رد عليه بازيه أو أثبه منه فانما يرجع في المواهب النساء . شرار الأقوام . وروى عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي الدرداء قال : المواهب ثلاثة . رجل وهب من غير أن يستوهب فهي كسبيل الصدقة فليس له أن يرجع في صدقته ورجل استوهب فوهب فله الثواب فإن قبل على موهبته أو بافليس له إلا ذلك وله أن يرجع في هبته مالم يشب ، ورجل وهب واشترط الثواب فهو دين على صاحبها في حياته وبعد مماته ، فهو لأمر . وعثمان . وعلي . وابن عمر . وفضالة بن عبيد . وأبو الدرداء من الصحابة رضى الله عنهم لا يخالف لهم منهم . ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن قيس عن عدى بن عدى الكندي كتب الى عمر بن عبد العزيز من وهب هبة فهو بالخيار حتى يثاب منها ما يرضى فإن تمت عند من وهبت له فليس لمن وهبها الا هي بعينها ليس له من النماء شيء . ومن طريق ابن وهب سمعت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم يحدث عن عمر ابن عبد العزيز أنه كتب أيماء رجل وهب هبة لم يشب عليها (٣) فاراد أن يرجع في هبته فإن أدر كها بعينها عند من وهبها لم ي تلفها أو تلفت عنده (٤) فليرجع فيها علانية غير سر ثم ترد عليه إلا أن يكون وهب شيئا متبنا (٥) فحسن عند الموهوب له فليقض له بشرواه يوم وهبها له الامن وهب لذى رحم فانه لا يرجع فيها أو الزوجين أيهما أعطى صاحبه شيئا طيبة به نفسه فلا رجعة له في شيء منها . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا منصور . ويونس . وابن عرون كلهم عن ابن سيرين عن شريح قال : من اعطى في صلة

(١) في النسخة رقم ١٤ عن القاسم بن أبي ابري وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٤ «مالم يشب» (٣) في النسخة رقم ١٦ «مالم يشب منها» (٤) في النسخة رقم ١٤ «أو تلفت عنده» (٥) في النسخة رقم ١٤ «متبنا»

أوقرابة أو معروف أجز ناعطيته والجانب المستغفر يثاب على هبته أو ترد عليه ■  
ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن يمان عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
قال : من وهب هبة لغير ذي رحم فله ان يرجع مالم يشبه ■ ومن طريق سعيد بن منصور  
أنا هشيم نا مغيرة عن ابراهيم قال : من وهب هبة لذى رحم فليس له أن يرجع ومن وهب  
لغير ذي رحم فهو أحق بهبته فان أثيب منها قليل أو كثير فليس له أن يرجع في هبته ، وقد  
رويناه عنه بزيادة فرضي به فليس له أن يرجع فيه ، وهو قول عطاء ، وريبعة ، وغيرهم ■  
ومن طريق سعيد بن منصور أنا هشيم نا المغيرة عن الحارث العكلي أن رجلا تصدق  
على أمه بخادم له وتزوج فساق الخادم الى امرأته فقبضتها امرأته فغاصمتها الام الى  
شريح فقال لها شريح : ان ابنك لم يهلك صدقته وأجازها للمرأة لان الام لم تكن  
قبضتها قالوا : فهو لاء طائفة من الصحابة لا يعرف لهم مخالف رجوع التابعين \* وذكروا  
مارويناه من طريق أبي داود نا سليمان بن داود المهري أنا أسامة بن زيد أن عمرو بن  
شعيب حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ قال : ■ مثل الذي  
استرد ما وهب كمثل الكلب يقى فياكل قيته ■ فاذا استرد الواهب فليوقف فليعرف  
ما استرد ثم ليدفع اليه ما وهب ■ وما رويناه من طريق وكيع نا ابراهيم بن اسماعيل  
ابن مجمع عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ■ الرجل احق  
بهبته مالم يشب منها ■ ومن طريق العقيلي نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيدنا نا بكر بن عياش  
عن يحيى بن هاني نا أخبرني أبو حذيفة عن عبد الملك بن محمد بن بشير عن عبد الرحمن  
ابن علقمة قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الصدقة يتغنى بها وجه الله عز وجل وان  
الهدية يتغنى بها وجه الرسول وقضاء الحاجة » ■ قالوا فاعلى هذا ما يتغنى اذ لعل امرى  
ما نوى \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن عجلان عن ■ يد المقبري عن أبي هريرة  
قال : « وهب رجل للنبي ﷺ هبة فثابه فلم يرض فزاده فلم يرض فقال عليه السلام :  
لقد هممت ان لا أقبل هبة » وربما قال معمر : « أن لا اتعب الامن قرشي أو أنصاري  
أو ثقيفي أو دوسي ■ وما نعلم لهم شيئا غير ما ذكرنا ■

فأما حديث أبي هريرة هذا الأدنى وهو أحسنها اسنادا فلا حاجة لهم فيه لا تنال تنسك  
اثابة الموهوب بل هو فعل حسن وانما أنكرنا وجوبه اذ لم يوجبه نص قرآن ولا سنة  
ولا أنكرنا أن يوجب في الناس الطمع الذي لا يقنعه تطوع من لا شيء له عنده وليس في  
هذا الخبر ما أنكرنا معنى ولا اشارة وانما فيه ما لا تنسكه بما ذكرنا وانه عليه السلام  
هم أن لا يقبل هبة الا بمن ذكر ■ ولو أنفذ ذلك لكان مباحاله فعله وتركه وليس من

المختور عليه خلافه فيلزم القول بما هم به من ذلك فبطل تعلقهم بهذا الخبر اذ ليس فيه اجازة هبة الثواب ولا ان تلك الهبة اشترط فيها الثواب ولا فيه اجازة الرجوع في الهبة أصلا وبالله تعالى التوفيق ■

ثم نظرنا في خبر عبد الرحمن بن علقمة فوجدناه لآخر فيه أبو بكر بن عياش . وعبد الملك بن محمد بن بشير وكلاهما ضعيف ، ولا يعرف لعبد الملك سماع من عبد الرحمن ابن علقمة ، وفيه أيضا أبو حذيفة فان كان اسحق بن بشير النجاري فهو هالك وان لم يكنه فهو مجهول فسقط جملة . ولم يحل الاحتجاج به ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة أصلا لانه ليس فيه ذكر هبة الثواب أصلا ولا الرجوع في الهبة بوجه من الوجوه وانما فيه ان الهدية يبتغى بها وجه الرسول وقضاء الحاجة ■ وأما قوله لم ما ابتغى فجنون ناهيك به لان في هذا الخبر أنه ابتغى قضاء حاجته ومن له بذلك وقد تقضى ولا تقضى ليس للمرء ما نوى في الدنيا انما هذا من أحكام الآخرة في الجزاء فقط ثم نقول : ان الله تعالى قد صان نبيه عليه السلام عن أن يصوب أن يجيز أكل هدية لم يبتغ بها مهيديها وجه الله تعالى وانما قصد قضاء حاجته فقط ووجه الرسول وهذه هي الرشوة الملعون قابها ومعطيا في الباطل فلاح مع تعري هذا الخبر عن أن يكون لهم فيه متعلق مع أنه خبر سوء موضوع بلا شك ، ثم نظرنا في خبر أبي هريرة الذي بدأنا به فوجدناه لاحجة لهم فيه لوجهين ، أحدهما انه من طريق ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع وهو ضعيف ، والثاني أن عمرو بن دينار ليس له سماع أصلا من أبي هريرة ولا أدركه بعقله أصلا وأعلام عنده من كان بعد السبعين كابن عباس . وابن عمر . وابن الزبير . وجابر ، ومات أبو هريرة قبل الستين فسقط جملة ■ ثم انه حجة عليهم ومخالف لقولهم لأن نصه الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها فلم يخص ذارحم من غيره ولا هبة اشترط فيها الثواب من غير ما ولا ثوابا قليلا من كثير وهذا كله خلاف قول أبي حنيفة . ومالك ، فان كان هذا الحديث حقا فقد خالفوا الحق باقرارهم وهذا عظيم جدا وان كان باطلا فلا حجة في الباطل وهم يردون السنن الثابتة بدعواهم الكاذبة انها خلاف القرآن والأصول ، وكل ما احتجوا به ههنا بخلاف القرآن . والأصول . وأما خبر عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو فصحيفة منقطعة ولا حجة فيها ثم هو عن أسامة بن زيد وهو ضعيف ثم لو صح لكان حجة عليهم ومخالف لقولهم لانه ليس فيه تخصيص ذي رحم من غيره ولا زوج لزوج ولا أدان عليها أولم يداين ولا شيء مما خصه أبو حنيفة . ومالك ولا هبة ثواب من غير ما بل اطلق ذلك على كل هبة فمن خصها فقد كذب باقراره على رسول الله ﷺ وقوله ما لم



يقوله (١) ولا فرق بين من خالف حديثاً بأسره ومن خالف بعضه وأقر ببعضه لاسيما مثلهم ومثلنا فانهم يخالفون ما يقرون بأنه حق وأنه حجة لا يجوز خلافها فاعتزفوا على أنفسهم بالدمار والبور وأمانحن فلا نخالف إلا ما لا يصح كالذي يجب على كل مسلم ذى عقل ومعاد الله من أن نخالف خبراً نصحه إلا بنسخه بنص آخر أو بتخصيصه بنص آخر . والعجب كل العجب من قوهم بلا حياة أن المنصوص في خبر الشفعة من أن إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ليس من قول النبي ﷺ إذ قد يمكن أن يكون من قول الراوى فهلا قالوا ههنا في هذه المناقضة الفاسدة التي في هذا الحديث المكذوب بلا شك من أنه يوقف ثم يرد عليه ما استرد ليس من كلام النبي ﷺ إذ يمكن أن يكون من كلام الراوى بل لاشك في هذا الصرح استناد هذا الحديث اذ من الباطل أن يخبر عليه السلام أن مسترد الهبة كالكلب في أتبع أحواله من أكل قتيه والذي ضرب الله تعالى به المثل للكافر فقال تعالى: (مثل كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث) ثم ينفذ عليه السلام الحكم بما هذه صفته حاشا لله من ذلك ، بل لو احتج عليهم محتج بهذا الخبر لكان أقوى تشغيلاً لأن ظاهره أن الواهب إذا استرد ما وهب ووقف وعرف ما استرد ثم ليدفع اليه ما وهب فهذا يوجب أن يوقف على ما استرد ثم يدفع الى الموهوب له ولا يترك عند المسترد ، واحتمال باحتمال ودعوى بدعوى ، والعجب من قلة الحياء في احتجاجهم بهذا الخبر وهو عليهم لاهم كما يتناوصارت رواية عمرو بن شعيب ههنا عن أبيه عن جده حجة وهم يردون الرواية التي ليست عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحسن منها كروايتنا عن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند وحبيب المعلم كلاهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رسول الله ﷺ : « لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها » ورواية أبي داود نا محمد بن خالد نا مروان - هو ابن محمد - نا الهيثم بن حميد نا العلاء بن الحارث نا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله ﷺ في العين السادة لمكانها بثلث الدية وغير هذا كثير جدالم يردوه إلا بأنه صحيفة فأي دين يبقى مع هذا أو أى عمل يرتفع معه وهذا هو التلبس في دين الله تعالى جهاراً نعوذ بالله من الخذلان فبطل أن يكون لهم متعلق في شيء من الأخبار .

وأما ما تعلقوا به عن الصحابة رضى الله عنهم فمكمله لا حجة لهم فيه (٢) إذ لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ثم لو كان حجة فهو كله عليهم لاهم . أول ذلك حديث عمر رضى الله عنه هو صحيح عنه من وهب هبة لغير ذى رحم فهو أحق بها الم يشب منها أو لم يرض منها فلم يخص رحماً محرمة من غير محرمة ، وهذا خلاف قول الحنفيين ولا خص ما وهبه أحد

(١) في النسخة رقم ١٤ مالم يقل (٢) في النسخة رقم ١٤ فمكمله لا حجة فيه

الزوجين للآخر كما خصوا بل قد صح عنه أن لها الرجوع فيما وهبت لزوجها كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل فقد خالفوا عمرو وهم يحتجون به في أنه لا يحل خلافه إلا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويغونها عوجا \* يا للمسلمين إن كان قول عمر رضي الله عنه حجة لا يحل خلافه فكيف استحلوا خلافه وإن كان ليس بحجة (١) فلم يموهون به في دين الله تعالى ويصدون به عن سبيل الحق \* وروينا من طريق وكيع نا بوجنا ب - هو يحيى بن أبي حية - عن أبي عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن شريح القاضي أن عمر بن الخطاب قال في المرأة وزوجها : ترجع فيما أعطته ولا يرجع فيما أعطها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال : كتب عمر بن الخطاب أن النساء يعطين أزواجهن رغبة ورهبة فأبما امرأة أعطت زوجها شيئا فأرادت أن تعتصمه فهي أحق به ، وصح القضاء بها عن شريح \* والشعبي . ومنصور ابن المعتمر حتى أن شريح أقضى لها بالرجوع فيما وهبت له بعد موته \* وروينا ذلك من طريق شيبه عن غيلان عن أبي إسحاق السبيعي عن شريح \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ما أدركت القضاة الا يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما وهب لامرأته فبطل تعلقهم بعمر وصار حجة عليهم ولا ح أن قولهم خلاف قوله ، وأما خبر عثمان فبين فيه أنه رأى محدثا أن في نصه أن أول من رد الهبة عثمان وما كان هذا سبيله فلا حجة فيه ، ثم هو أيضا مخالف لقولهم لأن في رد الهبة جملة بلا تخصيص ذي رحم ولا أحد الزوجين للآخر فصاروا مخالفين له وبطل (٢) تعلقهم به .

وأما خبر علي فباطل لأن أحد طريقه فيها جابر الجعفي وفي الآخر (٣) ابن طبيعة ثم لو صح لكانوا مخالفين له لأن في أحدهما الرجل أحق به به ما لم يشب منها دون تخصيص ذي رحم من غيره ولا أحد الزوجين للآخر وهم مخالفون لهذا وفي الأخرى أيضا كذلك في هبة الثواب جملة فبطل تعلقهم بكل ذلك \* وأما حديث ابن عمر فصحيح عنه والقول فيه كالقول في الرواية عن عثمان من أنهم قد خالفوه لأن فيه أنه أحق بها ما لم يشب وليس فيه تخصيص ذي رحم محرمة من غيرها ولا تخصيص ما وهبه أحد الزوجين للآخر فعاد حجة عليهم .

وأما خبر فضالة فكذلك أيضا وهو ضعيف لأنه عن معاوية بن صالح وليس بالقوى وهو حجة عليهم لأنه لم يشترط ذارحم من غيره ولا تخصيص ما وهبه أحد الزوجين للآخر وظاهره إبطال هبة الثواب فعلى كل حال هو حجة عليهم لالهم لأنهم قد خالفوه .

وأما خبر أبي الدرداء فكله مخالف لقولهم فعادت الاخبار كلها خلافا لهم ، فإن

(١) في النسخة رقم ١٤ ليس حجة (٢) في النسخة رقم ١٤ فبطل (٣) في النسخة رقم ١٤ « وفي الأخرى »

كانت اجماعا فقد خالفوا الاجماع وان كانت حجة حق لا يجوز خلافا فقد خالفوا حجة الحق التي لا يجوز خلافا وان لم تكن حجة ولا اجماعا (١) فلا يهام بايرادها لا يجوز وقدرونا خلاف ذلك عن الصحابة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه انه قال في قضاء معاذ بن جبل باليمن بين أهلها قضى انه أيما رجل وهب أرضا على أنك تسمع وتطيع فسمع له وأطاع فهي للموهوبة له : وأيما رجل وهب كذا وكذا إلى أجل ثم رجع إليه فهو للواهب إذا جاء الأجل وأيما رجل وهب أرضا ولم يشترط فهي للموهوبة له ■ وبه إلى عبد الرزاق عن معمر قال : كان الحسن البصري يقول : لا يعادى الهبة ■ وبه إلى معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : لا يعود الرجل في الهبة فهذا معاذ والحسن . وطاوس يقولون يقولنا سواء سواء ■ وقالوا : إنما خصصنا ذوى الرحم المحرمة (٢) لأن الهبة لهم مجرى الصدقة وبين الزوجين لقول النبي ﷺ : « ان المسلم اذا انفق على أهله نفقة يحرصها فهي له صدقة » قالوا : ولا خلاف في أنه لا يرجع في الصدقة ■ قال على : فقلنا لهم : والهبة لغير ذى الرحم ولغير الزوجة أيضا صدقة لأن الله تعالى يقول : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) ■ وروينا من طريق ابن أبي شبة ناعباد بن النعمان عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن خراش عن حذيفة أن رسول الله ﷺ قال : « كل معروف صدقة ، فهذا في غاية الصحة فصح أن كل هبة لمسلم فهي صدقة فاذا صدق اجماع عندهم على أن لا يرجع في الصدقة فهم أصحاب قياس بزعمهم فهلا قاسوا الهبة على الصدقة فهي أشبه شيء بها ■ ولكنهم لا يحسنون قياسا ولا يتبعون نصا ■

**قال أبو محمد** : فاذا بطل كل ما هو به فالحجة لقولنا هو قول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) وقوله تعالى : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) فهذا موضع الاحتجاج بهاتين الآيتين لا حيث احتجوا بها حيث بينت السنة انه لا مدخل له فيها ونسوا الاحتجاج بهم بالمسلمين عند شروطهم ، وأيضاً ما روينا من طريق البخاري ناسلم بن إبراهيم ناهشام - هو الدستوائي - وشعبة قال جميعاً ناقتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ : « العائد في هبته كالعائد في قبته » ومن طريق البخاري ناعبد الرحمن بن المبارك ناعبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - نأيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس قال : « قال رسول الله ﷺ ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قبته ، ومن طريق أحمد بن شعيب ناعبد الرحمن بن محمد بن سلام ناسحاق الأزرق ناالحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن ابن عباس وابن عمر قالوا قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لأحد يعطى العطية فيرجع فيها

(١) في النسخة رقم ١٤ وان لم يكن اجماعاً ولا حجة (٢) في النسخة رقم ١٤ « ذى الرحم المحرمة »

الا والوالد يعطى ولده ومثل الذى يعطى العطية فيرجع فيها كالكلب أكل حتى اذا شبع قاء ثم عاد فرجع في قيئه ، فهذه الآثار الثابتة التى لا يحل خلافها ولا الخروج عنها ومن طريق زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال رسول الله ﷺ : « مثل الذى يعود في صدقته مثله كمثل الكلب يعود في قيئه » .

**قال أبو محمد :** الحكم فى العائد فى هبته . وفى العائد فى صدقته سواء على لسان رسول الله ﷺ والمفرق بينهما مخطئ . والعجب كله قولهم انما شبهه بالكلب يعود فى قيئه والكلب ليس ذلك عليه حراما فهذا مثله . فهنيئاً لهم هذا المثل الذى أباحوا الانفسهم الدخول فيه والنبي ﷺ يخبر أنه مثل السوء فكيف وقد جاء الخبر الصحيح أنه (١) كالعائد فى قيئه والقيء عندهم حرام لا ندرى بماذا (٢) ؟ وأما عند غيرهم فهذا النص ، وأطمئنت قول بعضهم : لا يمنع كونه حراماً من جوازه وهذا منك الاسلام جهاراً . ومن العجائب أيضاً قولهم أن قول النبي ﷺ : لا يحل لاحد يعطى العطية فيرجع فيها الا والوالد يعطى ولده . انه عليه السلام أراد بذلك اذا احتاج الوالد فيأخذ نفقته \*

**قال أبو محمد :** الكذب على رسول الله ﷺ عندهم سهل خفيف وهل فهم أحد قط من هذا الكلام هذا المعنى وقد علم الجميع أن الأب اذا احتاج لم يكن حقه فيما أعطى ولده دون سائر ماله الذى لم يعط . اياه ونعوذ بالله من الخذلان . وأما جعلنا للجد وللأم الرجوع فيما أعطيا لابن الابن والابن عموما لقول الله تعالى : (يا بنى آدم) وقال تعالى : (كما أخرج أبويكم من الجنة) فجعل تعالى الجد والجددة أبوين والأم والدة تقع على الجنس وهى فيه اسم الوالد وبالله تعالى التوفيق . وأما المالكىون فانهم احتجوا بما رويانا من طريق ابن الجهم نا ابراهيم الحرى نا محمد بن عبد الملك - هو ابن أبى الشوارب - نا عبد الرزاق نا معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال : كتب عمر بن الخطاب يعتصر الرجل من ولده ما أعطاه ما لم يمت أو يستهلك أو يقع فيه دين . ومن طريق ابن الجهم نا اسماعيل ابن اسحاق القاضى نا أبو ثابت المدينى نا ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب أن موسى بن سعد حدثه أن سعدا مولى الزبير نحل ابنته جارية فلما تزوجت أراد ارتجاعها فقضى عمر بن الخطاب أن الوالد يعتصر ما دام يرى ماله ما لم يمت صاحبها فتقع فى ميراث أو تكون امرأة تنسكح ثم تلاه عثمان على ذلك (٣) . ورويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى أن رجلا وهب لابنه ناقة فرجم فيها فرم ذلك الى عمر بن الخطاب فردها عليه بعينها وجعل نماها لابنه قالوا : فهذا عمل عمر . وعثمان بحضرة الصحابة

(١) فى النسخة رقم ١٤ بأنه (٢) فى النسخة رقم ١٦ لماذا (٣) فى النسخة رقم ١٤ بمثل ذلك

رضى الله عنهم \*

**قال أبو حمزة** : وقد ذكرنا عن عمر . وابنه باصح من هذا السند رجوع المرء فيما وهب مالم يثب الا لذي رحم \* وعن عثمان مثله فما الذي جعل هذه الرواية أولى من تلك ؟ فكيف وقد خالفوا هذه أيضا لانهم يقولون : انما للاب الارتجاع في ذلك في صحته فقط وليس هذا فيما روى عن عمر . وعثمان ، ويقولون : ليس للاب الارتجاع فيما وهب ابنة الله تعالى ، وليس هذا فيما روى عن عمر . وعثمان وحاشا لهما أن يجزا هبة لغير الله تعالى واذا لم تكن لله نهى للشيطان فحصل قول أبي حنيفة . ومالك لاحجة لهما أصلا ومخالفا لكل ما أظهروا انهم تعلقوا به عن الصحابة رضي الله عنهم \*

**١٦٣٠ مسألة** فان تغيرت الهبة عند الولد حتى يسقط (١) عنها الاسم أو خرجت عن ملكه أو مات أو عارت لا يحل تملكها (٢) فلا رجوع للاب فيه لانها اذا تغيرت فهي غير ما جعل (٣) له النبي ﷺ الرجوع فيه واذا خرجت عن ملكه أو مات فلا رجوع له على من لم يجعل له النبي ﷺ الرجوع عليه واذا بطل تملكها فلا تملك للاب فيها أصلا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٣١ مسألة** ولا تنفذ هبة ولا صدقة لاحد الا فيما أبقي له ولعياله غنى فان أعطى مالا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى فسخ كله \*

برهان ذلك ما رويناه من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا أبو عوانة عن أبي مالك الاشجعي عن حذيفة قال : قال نبيكم ﷺ : « كل معروف صدقة » ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن سواد عن ابن وهب أنا يونس عن ابن شهاب نا سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول » وروينا معناه أيضا من طريق أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان نا عمرو بن عثمان سمعت موسى بن طلحة بن عبيد الله أن حكيم بن حزام حدثه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى » فاذا كل معروف صدقة وأفضل الصدقة وخيرها ما كان عن ظهر غنى فبلا شك وبالضرورة أن ما زاد في الصدقة ونقص من الخير والأفضل فلا أجر فيه ولا خير فيه ولا فضل فيه وانه باطل واذا كان باطلا فهو أكل مال بالباطل فهذا محرم (٤) بنص القرآن \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان حدثني سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ حتى يسقط (٢) في النسخة رقم ١٦ تملكها (٣) في النسخة رقم ١٦ غير التي جعل (٤) في النسخة رقم ١٦ فهو حرام



ﷺ قال : تصدق فقال رجل : يا رسول الله عندى دينار قال : تصدق به على نفسك قال : عندى آخر قال : تصدق به على زوجتك قال : عندى آخر قال : تصدق به على ولدك قال : عندى آخر قال : تصدق به على خادمك قال : عندى آخر قال : أنت أبصر به ، ومن طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن أبى الزبير عن جابر قال : أعتق رجل من بنى عذرة عبدا له عن دبر فقال له رسول الله ﷺ « ألك مال غيره ؟ قال : لا قال : من يشتريه منى فاشتره نعيم بن عبد الله بن النحام بثمانمائة درهم فدفعا اليه ثم قال له رسول الله ﷺ : ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا »

ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر - هو أحمد بن عمرو بن السرح - أخبرنى ابن وهب أخبرنى يونس عن ابن شهاب أخبرنى عبد الرحمن بن كعب بن مالك سمعت أبى يقول : فذكر الحديث فى تخلفه عن تبوك ، قال : قلت : يا رسول الله ان من توبى أن أنخلع من مالى صدقة الى الله والى رسوله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك فقلت : انى أمسك سهمى الذى بخير ، ■ ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبيد الله ابن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبى وعمرى سعد : ويعقوب ابنا ابراهيم ابن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قالا جميعا : نا ابن أبى ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، أن رجلا أعتق عبد الهلم يكن له مال غيره فرده عليه رسول الله ﷺ وابتاعه نعيم بن النحام ، ■ حدثنا حماد نا عباس نا أحمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر ابن حماد نا مسدد نا حماد - هو ابن زيد - عن محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله ■ أن رجلا أتى النبى ﷺ بمثل البيضة من الذهب فقال : يا رسول الله هذه صدقة ماترتك لى ما لا غيرها فخذفه بها النبى ﷺ فلوأصابه لا وجهه ثم قال : ينطلق أحدكم فينخلع من ماله (١) ثم يصير عيالا على الناس ■ ■ وحدثنا عبد الله ابن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الأعرانى نا اسحق بن اسماعيل نا سفيان عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبى سرح أنه سمع أبا سعيد الخدرى يقول : « دخل رجل المسجد فأمر النبى ﷺ الناس أن يطرحوا ثيابا فطرحوا فأمره بثوبين ثم حث عليه السلام على الصدقة فجاء فطرح أحد الثوبين فصاح به رسول الله ﷺ خذ ثوبك ، فهذا رسول الله ﷺ قد رد العتق والتدير . والصدقة بمثل البيضة من الذهب . وصدقة كعب بن مالك بماله كله ولم يحز من ذلك شيئا ، وبين ذلك أيضا قوله عليه الصلاة

(١) فى النسخة رقم ١٤ « فيخلع ماله »

والسلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » \*

ومن طريق النظر ان كل عقد جمع حراما وحلالا فهو عقد مفسوخ كله لأنه لم ينعقد كما أمر الله تعالى ولا تميز حلاله من حرامه فهو عقد لم يكن قط صحيحا عمله ، وهذه آثار متواترة متظاهرة في غاية الصحة (١) والبيان لا يحل لأحد خلافها من طريق أى هريرة . وجابر . وحكيم بن حزام . وكعب بن مالك . وأبى سعيد ، وروينا أيضا معناها عن طارق المحاربي عن رسول الله ﷺ صحيحا . ومن البرهان على صحة ذلك من القرآن قول الله تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتعبد ملوما محسورا ) وقوله تعالى : ( وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين ) وقوله تعالى : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذرا تبذرا ان المبذرين كانوا اخوانا للشياطين ) ، وعن قال بهذا من السلف كبار وروينا من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن الهادى ناعبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال لأبيه عمر بن الخطاب إني أريت أن أتصدق بماله كله فقال له عمر : لا تخرج من مالك كله ولكن تصدق وأمسك . ومن طريق ابن الجهم ناابراهيم الحربى نا محمد بن سهل نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال : يرد من حيف الناحل ما يرد من حيف الميت في وصيته . ومن طريق ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب قال : لا أرى أن يتصدق المرء بماله كله لكن يتصدق بثلث ماله (٢) يرد من حيف الناحل في حياته ما يرد من حيف الميت في وصيته عند موته . ومن طريق ابن وهب عن ابن أبى الزناد عن أبيه أنه حضر عمر بن عبد العزيز وقد تصدق رجل من آل الزبير على بعض ولده بجميع ماله الا شيئا يسيرا فأمضى له يتصدق عليه الثلث أو نحوه .

**قال أبو محمد :** لا أحد الثلث ولا أكثر ولا أقل انما هو ما بقى غنى . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد قال . كل صدقة تصدق بها رجل أو امرأة قد بلغ لا بأس بعقله وليس عليه دين لا وفاة له به جائزة الا أن يكون رجل أو امرأة له غنى فيتصدق على بعض ورثته بماله كله دون بعض فان ذلك يعدسرافا ترد الولاية من ذلك الشيء بقدر رأيهم فيه ويجزون السداد على هذا جرى أمر القضاة ، فهو لا عمر بن الخطاب . وعروة . وابن شهاب . وعمر بن عبد العزيز . وأبو الزناد . والقضاة جملة لا يجوزون الصدقة بجميع المال .

قال على : والغنى هو ما يقوم بقوت المروأهله على الشبع من قوت مثله وبكسوتهم كذلك وسكناهم وبمثل حاله من مركب وزى فقط وبالله تعالى التوفيق . فهذا يقع عليه (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ في نهاية الصفحة (٢) في النسخة رقم ١٦ بثله (٣) في النسخة رقم ١٦ فهو يجمع عليه

في اللغة اسم غني لا ستغناؤه عن الناس فما زاد فهو وفرو وثر ويسار. وفضل الى الاكثار وما نقص فليس غني لكنه حاجة (١) وعسرة وضيقة الى أن ينزل الى المسكنة والفاقة والفقر والادقاع. والضرورة، نعوذ بالله من ذلك ومن فتنة الغنى والمال. فان ذكر المخالف قول الله تعالى: (الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله) وقوله تعالى: (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) وقوله تعالى: (والذين لا يجدون الا جهدهم) وماروينا من طريق ابن أبي شيبه عن أبي أسامة عن زائدة عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود: كان رسول الله ﷺ يأمر بالصدقة فينطق أحدنا فيحامل فيجىء بالمد. ومن طريق أحمد بن شعيب ناقتية بن سعيدنا الليث - هو ابن سعد - عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سبق درهم مائة ألف كان لرجل درهمان فتصدق أجودهما وانطلق رجل الى عرض ماله فأخذ منها مائة ألف فتصدق بها». ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الوهاب بن الحارث الرقي عن حجاج قال ابن جريج: أخبرني عثمان بن أبي سليمان عن علي - هو ابن عبد الله البارقي - عن عبيد ابن عمير عن عبد الله بن حبشي الصنعاني الخثعمي «أن رسول الله ﷺ سئل أى الصدقة أفضل؟ قال: جهد المقل». ومن طريق شعبة أخبرني ابن أبي بردة - هو سعيد - قال: سمعت أبي يحدث عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «على كل مسلم صدقة قال: رأيت ان لم يجدها؟ قال: يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق». وذكر الحديث. ومن طريق مسلم عن أبي كريب ناو كيع عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلا من الانصار بات به ضيف فلم يكن عنده الا قوته وقوت صديقه فقال لامرأته نومي الصبية واطفئي السراج وقربي للضيف ما عندك فنزلت هذه الآية ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة. ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلغنا أن رجلا تصدق على أبيه صدقة وهو ماله كله ثم ورثهما فقال له رسول الله ﷺ: «هو كله لك حلال». ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن يونس الكندي نا العلاء بن عمرو الحنفى نا أبو اسحق الفزارى عن سفیان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر قال: «كنت عند النبي ﷺ وعنده أبو بكر وعليه عباءة قد خلم في صدره بخلال اذ هبط عليه جبريل عليه السلام فقال: يا رسول الله مالي أرى أبا بكر وعليه عباءة قد خلمها بخلال؟ قال: يا جبريل انفق على ماله قبل الفتح فقال: يا محمد ان الله تعالى يقول لك: افرأ على أبي بكر الصديق السلام وقل له: أراض أنت عني يا أبا بكر في فقرك هذا أم ساخط؟ فقال له النبي ﷺ ذلك فبكى أبو بكر وقال:

يارسول الله أسخط على ربي أناعن ربي راض ، وكررها ثلاثا . ومن طريق أبي داود  
 نا عثمان بن أبي شيبة نا الفضل بن دكين نا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر  
 ابن الخطاب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة فأبى أبو بكر (١) بماله كله فقال له  
 رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ فقال : أبقيت لهم الله ورسوله ، ومن طريق البزار نا  
 محمد بن عيسى نا اسحق بن محمد القروي نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « أمرنا  
 رسول الله ﷺ بالصدقة فحُت بنصف مالي فقال رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك فقلت :  
 مثله قال : وجاء أبو بكر بكل ما عنده (٢) فقال : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال : الله ورسوله ،  
 هذا كل ما يمكن أن يذكره قد تقصينا ، وكله لاحجة لهم في شيء منه ، أما قول  
 الله تعالى : ( الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ) فلم يقل تعالى أموالهم كلها ، ومن أنفق ثلاث  
 مرات في سبيل الله أو أنفق ثلاثة بالعدد كذلك فقد أنفق أمواله في سبيل الله تعالى كما أن من أنفق  
 درهم في سبيل الله تعالى أو أقل فقد أنفق ماله في سبيل الله عز وجل لأن بعض ماله وإن قل يسمى  
 ماله ، ثم بيان ما يجوز انفاقه وما لا يجوز في الآيات والأحاديث التي قدمنا ولا يجوز أن يقال  
 ان هذه الآية ناسخة لتلك ومبيحة لبسط يده كل البسط والتبذير والسرف فيكون من قال  
 ذلك كاذبا على الله تعالى ، وأما قوله تعالى : ( والذين لا يجدون إلا جهدهم ) مع قوله عليه  
 الصلاة والسلام اذ سئل عن أفضل الصدقة : جهد المقل فان هذين النصين بينهما ما روينا  
 من طريق أبي داود نا ثقيفة نا الليث بن سعد عن أبي الزبير عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة  
 أنه قال : « يارسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : جهد المقل وأبدأ بمن تقول » فصح أن  
 هذه الآية وخبر عبد الله بن حبشي إنما هما في جهده وإن كان مقلان المال غير مكثرا إذا أبقي  
 لمن يعمل غنى ولا بد ، وأما قول الله تعالى : ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة )  
 فحق ولا حجة لهم فيه لأن من به خصاصة وأثر على نفسه فلا يكون ذلك إلا في مجهود  
 وهكذا نقول وليس فيها أنه مباح له تضييع نفسه وأهله والصدقة على من هو أغنى منه .  
 وأما حديث ابن مسعود ان أحدهم كان يحامل فيأتي بالمدة فيصدق به فهذا حسن وهو أن يكون  
 له غنى ولاهله ولا فضل عنده فيحمل على ظهره فيصيب مدا هو عنه في غنى فيصدق به وهذا  
 كله مبنى على ابدأ بمن تقول . وأفضل الصدقة ما أبقي غنى . وورده عليه الصلاة والسلام ما زاد  
 على ذلك . وأما حديث أبي هريرة « سبق درهم مائة ألف » فصحیح وهو مبنى على أنه  
 كان له غنى وفضل له درهمان فقط فتصدق بأجودهما وكانت نسبة الدرهم من ماله أكثر  
 من نسبة المائة الألف من مال الآخر فقط وليس فيه أنه لم يكن له غنى سواهما . وأما حديث

(١) في النسخة رقم ١٤ فجاء أبو بكر « (٢) في النسخة رقم ١٦ بكل مال عنده

أبي موسى يعتل بيده فينفع نفسه ويتصدق فين كقولنا لانه عليه السلام لم يفرد الصدقة دون منفعة نفسه بل بدأ بنفسه لنفسه وهكذا نقول ■ وأما حديث الأنصاري الذي بات به الضيف فقد رويناه ببيان لائح كما رويناه من طريق مسلم نا أبو كريب نا ابن فضيل عن أبيه - هو فضيل بن غزوان - عن أبي حازم الاشجعي عن أبي هريرة قال : وجاء رجل الى رسول الله ﷺ ليضيفه فلم يكن عنده مالضيفه فقال : ألا رجل يضيف هذا رحمه الله فقام رجل من الأنصار يقال له : أبو طلحة فانطلق به الى رحله ، ثم ساق الحديث كما رواه جرير . وو كيع عن فضيل بن غزوان فصح أن ذلك الرجل كان أباطلحة وهو موسى من مياسير الأنصار ، وروينا عن أنس أنه قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار (١) بالمدينة مالا من نخل ، وقد لا يحضر الموسر أكل حاضر فبطل تعلقهم بهذا الخبر ■ وأما حديث ابن شهاب فنقطع وقد رويناه بأحسن من هذا السند يانا كما رويناه من طريق محمد ابن الجهم نا أبو الوليد الانطاكي نا الهيثم بن جميل نا سفيان عن عمرو بن دينار وحميد الاعرج كلاهما عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن زيد الأنصاري قال : وجاء رجل الى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ان حاططي صدقة الى الله عز وجل ورسوله فأني أبوه النبي ﷺ فقال : ما كان لنا عيش غير هافردها عليه يعني على الأب فمات فورثها - يعني الابن عن أبيه - فهذا أحسن من ذلك السند وفيه رده عليه السلام لتلك الصدقة التي كان لا عيش لايه الا منها فردها عليه وليس فيه أن الابن لم يكن له غنى غيره وبالله تعالى التوفيق ■

وأما حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه فغير صحيح أصلا لان احدي طريقه من رواية هشام بن سعد - وهو ضعيف - والثانية من رواية اسحاق الفروي وهو ضعيف عن عبد الله بن عمر العمرى الصغير وهو ضعيف ، ثم لو صح لهم لم يكن لهم فيه حجة لان الأصل اباحة الصدقة ما لم يأت نهى عن تحريمها فكان يكون موافقا لمعهود الأصل وكان النص الذي قدمنا من القرآن والسنة واردا بالمنع من بعض الصدقة فهو ييقن لاشك فيه ناسخ لما يقدمه ومن ادعى فيما ييقن انه ناسخ انه قد نسخ فقد كذب وقفا ما لا علم له به ورام ابطال اليقين بالظن الأفك ■ وأما الحديث الآخر الذي فيه انفق على ماله قبل الفتح فلا يحل الاحتجاج به لانه من طريق العلاء بن عمرو الخنفي وهو هالك مطرح ثم التويلد فيه لائح لان فيه نصا ان ذلك كان بعد الفتح وكان فتح خيبر قبل الفتح بعامين ، وكان لابي بكر فيها من سهمه مال واسع مشهور ، ومن أخذ بهذه الأحاديث كان قد خالف تلك وهذا لا يحل وكان من أخذ بتلك قد أخذ بهذه ولا بد من تأليف ما صح من



تلك الاخبار وضم بعضها الى بعض ولا يحل ترك بعضها لبعض الا بزيادة أو نسخ أو تخصيص بنص آخر. ومن العجب (١) احتجاجهم بالحديث الذى ذكرنا عن ابن عمر اريت أن أتصدق بمالى كله فمن العجب الاحتجاج فى الدين بأحلام نائم هذا عجب جدا، وقد سمع عمر أبوه رضى الله عنه تلك الرؤيا فلم يعبا بها، فبطل كل ما شغبوا به وبقي كل ما أوردنا بحسبه وبالله تعالى التوفيق.

ومن عجائب الدنيا التى لا نظير لها منع المالكين والشافعيين من يخذع فى البيوع من أن يتصدق بدرهم لله تعالى أو بعتق عبده لله تعالى وهو صاحب ألف دينار ومائة عبد وقد حضه الله تعالى على فعل الخير ثم يحزنون له اذا شهد عند القاضى أن لا يقين فى البيع فاطلقه القاضى على ماله وما أدراك ما القاضى أن يعطى جميع ماله لشاعر سفيه أو لنديمة فى غير وجهه الله عز وجل ويبقى هو وأطفاله وعياله يسألون على الأبواب ويموتون جوعا ويردا والله ما كان قط هذا من حكم الله تعالى وما هو الا من حكم الشيطان ونعوذ بالله من الخذلان.

**١٦٣٢ مسألة** ولا يحل لاحد أن يهب ولا أن يتصدق على أحد من ولده الا حتى يعطى أو يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ولا يحل أن يفضل ذكر اعلى أنى ولا أنى على ذكر فان فعل فهو مفسوخ مردود أبدا ولا بد وانما هذا فى التطوع، وأمأى النفقات الواجبات فلا. وكذلك الكسوة الواجبة لكن ينفق على كل امرئ منهم بحسب حاجته وينفق على الفقير منهم دون الغنى ولا يلزمه ما ذكرنا فى ولد الولد ولا فى أمهاتهم ولا فى نسائهم. ولا فى رقيقهم. ولا فى غير ولد بل له أن يفضل بماله كل من أحب فان كان له ولد فاعطاهم ثم ولد له ولد فعليه أن يعطيه كما اعطاهم أو يشركهم (٢) فيما أعطاهم وان تغيرت عين العطية ما لم يمت احدهم فيصير ماله لغيره فعلى الأب حينئذ أن يعطى هذا الولد كما أعطى غيره فان لم يفعل أعطى بما ترك أبوه من رأس ماله مثل ذلك، وروى ذلك عن جمهور السلف كما رويناهم طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتى عن ابن سيرين أن سعد بن عبادة قسم ماله بين بنيه فى حياته فولد له بعد ما مات فلقى عمر أبا بكر فقال له: ما نمت الليلة من أجل ابن سعد هذا المولود لم يترك له شيء فقال ابو بكر (٣): وأنا والله فأتطابق بنا الى قيس بن سعد نكلمه فى أخيه فأتيناه فحكمناه (٤) فقال قيس: أما شيء أمضاه سعد فلا أرداه ابدًا ولكن أشهد كما أن نصيبى له.

**قال أبو محمد**: قد زاد قيس على حقه واقرار أبى بكر لتلك القسمة دليل على صحة

(١) فى النسخة رقم ١٤ «ومن العجائب» (٢) فى النسخة رقم ١١ «أو يشركهم» (٣) فى النسخة رقم ١٦ «قال أبو بكر» (٤) فى النسخة رقم ١٤ «أأتيناه فحكمناه»

اعتدالها هو من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن القاسم بن محمد أخبره أن أبا بكر الصديق قال لعائشة أم المؤمنين: يا بنية أني نخلتك نخلا من خير واني أخاف ان اكون آثرتك على ولدي وانك لم تكوني احتزتيه فرديه على ولدي فقالت: يا أبتاه لو كانت لي خير بجدادها ذهبا لردتها \* ومن طريق محمد بن أحمد بن الجهم أنا ابراهيم الحربي ناؤمل بن هشام نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن بهز بن حكيم عن أبيه حكيم بن معاوية عن أبيه معاوية بن حيدة أن أباه حيدة كان له بنون لعلات أصاغر ولده وكان له مال كثير فجعله لبني علة واحدة فخرج ابنه معاوية حتى قدم على عثمان بن عفان فأخبره بذلك فخير عثمان الشيخ بين أن يرد إليه ماله وبين أن يوزعه بينهم فارتد ماله فلما مات تركه إلا كابر لاخوتهم \* وبه إلى ابراهيم الحربي نا موسى بن اسماعيل نا حماد - هو ابن سلمة - عن حميد عن الحسن بن مسلم عن مجاهد قال: من نخل ولدا له (١) نخلادون بنيه فمات فهو ميراث \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: يرد من حيف الناحل الحى ما يرد من حيف الميت من وصيته \* ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا ابن طاوس عن أبيه قال في الولد: لا يفضل أحد على أحد بشعرة النخل باطل هو من عمل الشيطان اعدل بينهم كبارا وأبنهم به ، قال ابن جريج: قلت له: هلك بعض نخلهم ثم مات أبوهم قال: للذي نخله مثله من مال أبيه \* ومن طريق عبد الرزاق عن زهير بن نافع قال: سألت عطاء بن أبي رباح؟ فقلت: أردت ان أفضل بعض ولدي في نخل أنخله فقال: لا وأبى أباه شديدا وقال: سوي بينهم \* وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: ينحل ولده أيسوى بينهم وبين أب وزوجة؟ قال: لم يذكر إلا الولد لم اسمع عن النبي ﷺ غير ذلك .

**قال أبو محمد:** فمؤلا . أبو بكر . وعمر . وعثمان . وقيس بن سعد . وعائشة أم المؤمنين بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف ثم مجاهد . وطاوس . وعطاء . وعروة . وابن جريج وهو قول النخعي . والشعبي . وشريح . وعبد الله ابن شداد بن الهاد . وابن شبرمة . وسفيان الثوري . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا ثم اختلفوا فقال شريح . وأحمد . واسحاق العدل أن يعطى الذكر حظين . والأنثى حظا ، وقال غيرهم : بالسوية في ذلك ، وروينا خلاف ذلك وأجازة تفضيل بعض الولد على بعض عن القاسم بن محمد . وربيعة . وغيرهما به يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وكرهه أبو حنيفة وأجازته إن وقع ، وكره مالك أن ينحل بعض

ولده ماله كله ، وذكروا عن الصحابة رضي الله عنهم قصة أبي بكر . وعائشة . وقول عمر من نحل ولده . ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن نافع أن ابن عمر قطع ثلاثة رؤس أو أربعة لبعض ولده دون بعض قال بكير : وحدثني القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري أنه كان مع ابن عمر إذ اشترى أرضا من رجل من الأنصار ثم قال له ابن عمر : هذه الأرض لابني واقد فانه مسكين نحلها ياهادون ولده ، قال ابن وهب : وبلغني عن عمرو بن دينار أن عبد الرحمن بن عوف نحل ابنته من أم كلثوم بنت عقبة ابن أبي معيط أربعة آلاف درهم وله ولد من غيرها . وذكروا ما روينا من طريق ابن وهب عن سعيد ابن أبي أيوب عن بشير بن أبي سعيد عن محمد بن المنكدر أن رسول الله ﷺ قال : « كل ذي مال أحق بماله ، وما نعلم لهم حجة غير هذا » ووجدنا من قال بقولنا يحتاج بما روينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى . وأبو بكر بن أبي شيبة . واسحق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - وابن أبي عمر . وقتيبة . ومحمد بن ربح . وحرمة بن يحيى . وعبد بن حميد قال يحيى . نا إبراهيم بن سعد وقال ابن أبي شيبة . واسحق . وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عينة وقال قتيبة . وابن ربح كلاهما عن الليث بن سعد . وقال حرمة : انا ابن وهب أخبرني يونس وقال عبد أنا عبد الرزاق أنا معمر ثم اتفق إبراهيم . وسفيان . والليث : ويونس . ومعمر كلهم عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير . وحيد بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن النعمان بن بشير قال : أتى بي أبي إلى رسول الله ﷺ فقال : اني نحلتي ابني هذا غلاما فقال : أكل بريك نحلتي ؟ قال لا : فاردده . هذا لفظ إبراهيم . ويونس . ومعمر ، وقال سفيان . والليث : أكل ولدك نحلتي ؟ واتفقوا فيما سوى ذلك . ومن طريق مالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف . ومحمد بن النعمان بن بشير أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اني نحلتي ابني هذا غلاما فقال : أكل ولدك نحلتي مثله ؟ قال : لا قال : فارجعه ، وهكذا روينا أيضا نصا من طريق الأوزاعي عن الزهري . وروينا أيضا من طريق جرير . وعبد الله بن المبارك كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن النعمان بن بشير . ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم عن عروة بن الزبير عن النعمان بن بشير كلهم يقول فيه : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : رده أو ارده » . ومن طريق البخاري نا حامد بن عمر نا أبو عوانة عن حصين - هو ابن عبد الرحمن - عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير وهو على المنبر يقول : اعطاني أبي عطية فأتي رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله اني أعطيت ابني من عمرة بنت ربيعة عطية فأمرتني أن اشهدك يا رسول الله فقال عليه السلام :

اعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ قال : لا قال : فاتقوا الله واعدوا بين أولادكم فرجع  
فرد عطيته . ومن طريق مسلم نايجي بن يحيى نا أبو الاحوص عن حصين بن  
عبد الرحمن عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : تصدق على أبي بعض ماله فانطلق أبي الى  
رسول الله ﷺ ليشهده على صدقتي فقال رسول الله ﷺ : أفعلت هذا بولدك  
كلهم ؟ قال : لا قال : اتقوا الله واعدوا في أولادكم فرجع أبي فرد تلك الصدقة (١) .  
ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نعيم نا محمد بن بشر نا أبو حيان - هو يحيى بن سعيد  
التيمي - عن الشعبي حدثني النعمان بن بشير فذكر هذا الخبر وفيه : أن رسول الله ﷺ (٢)  
قال : فلا أشهد على جور . فكانت هذه الآثار متواترة متظاهرة . الشعبي وعروة بن الزبير  
ومحمد بن النعمان ، وحيد بن عبد الرحمن كلهم سمعوا من النعمان . ورواه عن هؤلاء الحفلاء  
من الأئمة كلهم متفق على أمر رسول الله ﷺ بفسخ تلك الصدقة والعطية وردها وبين  
بعضهم انها ردت وأنه عليه الصلاة والسلام أخبر أنها جور والجور لا يحل امضاؤه في  
دين الله تعالى ولو جاز ذلك لجاز امضاء كل جور وكل ظلم ، وهذا هدم الاسلام جهارا  
فوجدنا المخالفين قد تعللوا بهذا في هذا (٣) بان قال بعضهم : انه وبه جميع ماله فقلنا :  
سبحان الله في نص الحديث بعض ماله وفي بعض الروايات الثابتة بعض الموهبة من  
ماله . وقال آخرون : روى هذا الخبر داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان  
: أن رسول الله ﷺ قال لبشير : فاشهد على هذا غيري أيسرك أن يكونوا أولئك في  
البر سواء ؟ قال : بلى قال : فلا إذا . ورواه المغيرة عن الشعبي عن النعمان وقال  
فيه : فاشهد على هذا غيري . فقلنا : هذا حجة عليكم لان قوله عليه السلام : « فلا إذا »  
نهي صحيح كاف لمن عقل ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « اشهد على هذا غيري » لو لم  
يأت الا هذا اللفظ لما كان لكم فيه متعلق ، واما وقد روى من هو أجل من المغيرة وداود  
ابن أبي هند الزيادة الثابتة التي لا يحل لاحد الخروج عنها من أمره عليه الصلاة والسلام  
برد تلك الصدقة والعطية وارتجاعها فصح بهذه الزيادة وباخباره عليه الصلاة والسلام  
انه جور ان معنى قوله : أشهد على هذا غيري انما هو الوعيد كقول الله تعالى : (٤)  
( فان شهدوا فلا تشهد معهم ) ليس على اباحة الشهادة على الجور والباطل لكن كما  
قال تعالى : ( فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ) وكقوله تعالى : ( اعملوا ما شئتم )  
( واكلوا وتمتعوا قليلا انكم مجرمون ) وحاش له عليه السلام أن يبيح لاحد الشهادة على  
ما أخبر به هو (٥) أنه جور وان يعضيه ولا يرده هذا ما لا يجيزه مسلم ، ويكفي من هذا ان نقول :

(١) الحديث في صحيح مسلم مطولا (٢) في النسخة رقم ١٤ « انه عليه السلام » (٣) في النسخة  
رقم ١٦ « قد تعلقوا في هذا » (٤) في النسخة رقم ١٦ كقوله تعالى (٥) في النسخة رقم ١٤ ما يخبر به هو

تلك العطية والصدقة أحق جائز هي أم باطل غير جائز؟ ولا سبيل الى قسم ثالث فان قالوا:  
حق جائز أعظموا القرية اذ أخبروا أنه عليه الصلاة والسلام أن يشهد على الحق  
وهو الذى اتانا عن ربنا تعالى بقوله تعالى: (ولا يأتى الشهادة اذا مادعوا) وبقوله تعالى:  
(ولا يضار كاتب ولا شهيد) وان قالوا: انها باطل غير جائز أعظموا القرية اذ أخبروا  
أن النبي ﷺ (١) حكم بالباطل وانفذ الجور وأمر بالاشهاد على عقده وكلا القولين  
مخرج الى الكفر بلا مرية ولا بد من أحدهما. وزاد بعضهم ضلالا وفرية فقال:  
معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «أشهد على هذا غيري» أي ائني امام والامام لا يشهد  
لجمعوا فريتين، احدهما الكذب على رسول الله ﷺ في تقويله ما لم يقل فليتبوأ من  
أطلق هذا مقعده من النار، والثانية (٢) قولهم: ان الامام لا يشهد فقد كذبوا (٣)  
وأفكوا في ذلك بل الامام يشهد لانه أحد المسلمين المخاطبين بان لا يأبوا اذا دعوا وبقوله  
عز وجل: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين)  
فهذا أمر للائمة بلا شك ولا مرية، والعجب من قلة حياء هذا القائل ومن قوله ومذهبه  
ان الامام اذا شهد عند حاكم من حكامه جازت شهادته فلو لم يكن من شأنه ان يشهد  
لما جازت شهادته ثم أتى بعضهم بما كان الخرس أولى به فقال: لعل النعمان كان كبيرا ولم يكن  
قبض النحل وقائل هذا ما في نصاب التيوس جهلا وأما منزع الحياء والدين لان  
صغر النعمان أشهر من الشمس وأنه ولد بعد الهجرة بلا خلاف من أحد من أهل العلم  
وقد بين ذلك في حديث أبي حيان عن الشعبي عن النعمان وانا يومئذ غلام ولا تطلق هذه  
اللفظة (٤) على رجل بالغ أصلا، وقال بعضهم لم يكن النحل ثم انما كان استشارة وموهوا  
برواية شعيب بن أبي حمزة بهذا الخبر عن الزهري فقال فيه عن النعمان نحلي أبي غلاما  
ثم جاء بي الى النبي ﷺ فقال: ائني نحلت ابني هذا غلاما فان أذنت لي ان أجيزه أجزته  
**قال أبو محمد:** لولا عني هؤلاء القوم وضلالهم ما تمكن الهوى منهم هذا التمكن  
هم يسمون في أول الخبر نحلي أبي غلاما وفي وسطه يا رسول الله نحلت ابني هذا غلاما  
ويقولون: لم يتم النحل، وقول بشير فان أذنت لي أن أجيزه أجزته قول صحيح وقول  
مؤمن لا يعمل الا ما أباحه له رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهره بلا تأويل نعم  
ان أجازه النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجازته بشير وان لم يجزه عليه الصلاة والسلام  
رده بشير ولم يجزه كما فعله وذكروا أيضا رواية عبد الله بن عون لهذا الخبر  
عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال: نحاني أبي نحلا ثم أتى بي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في النسخة رقم ١٦ «عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) في النسخة رقم ١٦ «والثاني» (٣) في

النسخة رقم ١٦ «وقد كذبوا» (٤) في النسخة رقم ١ «لا يطلق هذا اللفظ»



ليشهد فقال : « أكل ولدك أعطيته هذا ؟ قال : لا قال : أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا ؟ قال : بلى قال : فاني لأشهد » قال ابن عوز : فحدث به ابن سيرين فقال : إنما حدثنا أنه قال : قاربوا بين أبناءكم .

قال علي : والقول في هذا أنه أعظم حجة عليهم لما ذكرنا من أن النبي ﷺ لا يشهد على باطل وهذا باطل اذ لم يستجز عليه السلام أن يشهد عليه ، وهكذا رواية عبد الصمد ابن عبد الوارث عن شعبة عن سعيد لهذا الخبر وفيه لأشهد وأما قول ابن سيرين : قاربوا بني أبناءكم فنقطع ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأنه أمر بالمقاربة ونهى عن خلافها وهم يميزون خلاف المقاربة ولا يوجبون المقاربة في أصل من هؤلاء المحرمين ، والمقاربة هو الاجتهاد (١) في التعديل كما قال تعالى : (ول تستطيعوا أن تعدلوا بين الناس ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ) فصح أن المجتهد في التعديل بين أولاده ان لم يصادف حقيقة التعديل كان مقاربا اذ لم يقدر على أكثر من ذلك . ومن عجائب الدنيا احتجاجهم برواية زهير بن معاوية عن أبي الزبير عن جابر لهذا الخبر قال جابر : قالت امرأة بشير : انجل ابني غلامك هذا وأشهد لي رسول الله ﷺ فأتي رسول الله ﷺ وذكر (٢) ذلك له فقال له رسول الله ﷺ : أله أخوة ؟ قال : نعم قال : فكلهم أعطيته مثل ما أعطيته ؟ قال : لا قال : فليس يصلح هذا الا وان لا أشهد الا على حق .

**قال أبو محمد** : أفىكون أعجب من احتجاجهم بهذا الخبر وهو أعظم حجة عليهم لأن في أوله ليس يصلح وفي آخره انى لأشهد الا على حق فصح أنه ليس حقا واذ ليس حقا فهو باطل وضلال قال تعالى : ( فاذابعد الحق الا الضلال ) فان قالوا : فقد قال عليه الصلاة والسلام : لا يصلح أن يبيع وفي حديث الشفعة ثم أجزتموه اذا أجازته الشفيع ونهى عليه الصلاة والسلام عن النذر ثم أوجبت موة اذا وقع قلنا : نعم لأن رسول الله ﷺ جعل الخيار للشفيع ان شاء أخذ وان شاء ترك وفي تركه اقرار ذلك البيع فوقفنا عند أمره عليه الصلاة والسلام في ذلك ونهى عليه السلام عن النذر ثم أمر بالوفاء به وأخبر أنه يستخرج به من البخيل فوقفنا عند أمره فهاون في هذا الباب أنه عليه الصلاة والسلام امضا بعد أن أمره برده ونحن أول سامع ومطيع وذلك ما لا يجدونه أبدا ، وأتى بعضهم بأدق وهو أنه ذكر ما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن فطر بن خليفة عن مسلم بن صبيح - هو أبو الضحى - سمعت النعمان بن بشير يقول : ذهب في أبى الى رسول الله ﷺ في شيء أعطانيه : « فقال : ألك ولد غيره ؟ قال : نعم وصف بيده أجمع كله كذا الاسويت بينهم » .

(١) في النسخة رقم ١٤ « هو الاجتهاد » (٢) في النسخة رقم ١٤ « فذكر »

**قال أبو محمد** : ان من عارض رواية كل من ذكرنا برواية فطر لمخذول وفطر ضعيف ولولا أن سفيان رواه عن أبي الضحى عن النعمان ما كان لهم فيه حجة لأن سائر الروايات زائدة حكما ولفظا على هذه الرواية فكيف وقدرونا في حديث فطر هذا من طريق من ان لم يكن فوق يحيى بن سعيد القطان لم يكن دونه - وهو عبد الله بن المبارك - عن فطر عن مسلم بن صبيح سمعت النعمان بن بشير يخطب يقول : جاء نبي إلى رسول الله ﷺ ليشهد على عطية أعطائها فقال : هل لك بنون سواء ؟ قال : نعم قال : سوينهم ■ فهذا ايجاب للتسوية بينهم ، وقد حمل المالكيون أمره عليه الصلاة والسلام بالتكثير على الفرض بمجرد الأمر وحمل الخنفيون أمره عليه الصلاة والسلام بالاعادة من ضحى قبل الامام على الفرض بمجرد الأمر وما زالوا يهجمون على وجوه السخف معارضة للحق حتى قال بعضهم : هذا كما روى أنه عليه الصلاة والسلام أتى بخز قسمة للحررة والأمة

**قال أبو محمد** : أي شبه بين هذا وبين أمره عليه الصلاة والسلام بأن يرد تلك الصدقة والعطية واخباره بانها جور لو عقلوا فبطل كل ما هو به والحمد لله رب العالمين ، واما الخبر : كل ذي مال أحق بماله ، فصحيح فقد قال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا ان تكون لهم الخيرة من أمرهم) وقال تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) فالذي حكم بإيجاب الزكاة وفسخ اجر البغى وحلوان الكاهن . وبيع الخمر وبيع أم الولد . وبيع الربا هو الذي فسخ الصدقة والعطية المفضل فيها بعض الولد على بعض ، ولو انهم اعترضوا انفسهم بهذا الاعتراض في ابطالهم النحل والصدقة التي لم تقبض لكان أصح وأثبت ولكنهم كالسكارى يخبطون ، واحتج بعضهم بأنه عمل الناس فقلنا : عمل الناس الغالب عليه الباطل ، وقال أنس : ما عرف بما أدركت الناس عليه الا الصلاة ، وقال بعضهم : لما جازت مفاضلة الاخوة جازت مفاضلة الأولاد قلنا : هذا حكم ابليس وهلا قلتم لما جاز القوديين المرء وأخيه جاز بين المرء وولده ؟ فكان أصح ■

**قال أبو محمد** : وأما ما هو به عن الصحابة رضي الله عنهم فكله لا حجة لهم فيه لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم حديث أبي بكر قد أوردناه بخلاف ما أوردوه (١) وأما قول عمر . وعثمان . من نحل ولده نحلا فنحن لم نمنع نحل الولد وانما منعنا المفاضلة وليس في كلامهما اباحة المفاضلة كما ليس فيه اباحة بيع الخمر والخنازير ولا فرق ، وقد صرح عنهما المنع منها كما أوردناه ■ وأما الرواية عن ابن عمر فليس فيها انه لم ينحل الآخرين قبل ولا بعد بمثل ذلك بل فيها انه قال : واقدا بنى مسكين فصع أنه لم يكن نحل بعد كما نحل اخوته

فالحق بهم وأخرجه عن المسكنة على أنها من طريق ابن أبي عمير وهو ساقط ، وكذلك القول في الرواية عن عبد الرحمن هي أيضا منقطعة ثم لو صحت فليس فيها أنه لم يسو قبل ولا بعد بينهم فبطل كل ما تعلقوا به وبالله تعالى التوفيق ■

**قال أبو محمد :** وأما النفقات الواجبات فقول عليه الصلاة والسلام : اعدلوا بين أولادكم إيجاب لأن ينفق على كل واحد ما لا أقوام له إلا به ومن تعدى هذا فلم يعدل بينهم ■ وكذلك هذا القول منه عليه الصلاة والسلام إيجاب للتسوية بين الذكر والأنثى وليس هذا من الموارث في شيء . ولكل نص حكمه وليس هذا الحكم في غير الأولاد إذ لم يأت النص إلا فيهم ■ وأما ولد الولد فلا خلاف فيهم وقد كان لأصحاب النبي ﷺ بنون بنين وبنونات فلم يوجب عليه الصلاة والسلام إعطائهم ولا العدل فيهم ، وإذا مات الولد بعد أن وهب هبة لأحبابه فيها فقد صارت لورثته وبطل أمر الأب فيها وأما أن مات الوالد فالتعديل بينهم دين عليه فهو من رأس ماله وبالله تعالى التوفيق ■

**١٦٣٣ مسألة** هبة جزء مسمى منسوب من الجميع كثلث أو ربع أو نحو ذلك من المشاع والصدقة به جائزة لحسنه للشريك ولغير الشريك وللفقير فيما ينقسم وفيما لا ينقسم كالحيوان وغيره ولا فرق ، وهو قول عثمان البتي . ومعمّر . ومالك . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبي ثور . وأبي سليمان . وجميع أصحابهم ، وهو قول إبراهيم النخعي ■ وقال أبو حنيفة : لا تجوز هبة المشاع فيما ينقسم ولا الصدقة به لا للشريك ولا لغيره لا على فقير ولا على غني وتجوز الهبة والصدقة بمشاع لا ينقسم على الفقير والغني وللشريك ولغيره ، والذي ينقسم عنده الدور . والأرضون . والمكيلات . والموزونات . والمعدودات . والمذروعات . والذي لا ينقسم عنده الرأس الواحد من الحيوان . والحمام . والسيوف . واللؤلؤة ، والثوب . والطريق . ونحو ذلك قال : والاجارة بمشاع مما ينقسم ومما لا ينقسم لا تجوز البتة إلا من الشريك وحده ، قال : ورهن المشاع الذي ينقسم والذي لا ينقسم لا تجوز البتة إلا من الشريك ولا من غيره ■ قال : ويبيع المشاع وأصدقه والوصية به مما ينقسم ومما لا ينقسم جائز من الشريك وغير الشريك وكذلك عتق المشاع فأعجبوا هذه التقاسيم التي لا تعقل ولا لها في الديانة أصل بالمنع خاصة في شيء من ذلك ولم يختلف عنه في أن الهبة والصدقة بشيء واحد ما ينقسم كائة دينار . أو كدار واحدة . أو ضيعة واحدة . أو كرطام أو قطار حديد أو غير ذلك لغنيين لا يجوز ، واختلف عنه في الصدقة بذلك على فقيرين أو هبة ذلك لفقيرين فروى عنه في الهبة في الجامع الصغير أنها تجوز للفقيرين وفي الأصل أنها لا تجوز ، والإشهر عنه في الصدقة على الفقيرين كذلك

انها تجوز الا في رواية مبهمة غير مبينة أجمل فيها المنع فقط ، وقال محمد بن الحسن : ان وهب دارا لاثنين بينهما بنصفين جاز ذلك فان وهب لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين فدفعها اليهما معاجاز ذلك فان دفع الى الواحد ثم الى الآخر لم يحز ذلك ، ومنع سفيان من هبة المشاع الا أنه أجاز هبة واحد دارا لاثنين وهبة الاثنين دارا لواحد ، ومنع ابن شبرمة من هبة المشاع ومن هبة واحد دارا لاثنين فصاعدا وأجاز هبة اثنتين دارا لواحدة

**قال أبو محمد** : وما نعلم لهم شغبامو هو ابه الا ان قالوا : قبض المشاع لا يمكن فقلنا لهم : كذبتهم بل هو ممكن وهبك انه غير ممكن فلم أجز تم بيعه والبيع عندكم يحتاج فيه الى القبض ولم أجز تم اصدقه والصدق واجب فيه الا قباض قال الله تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) وقال تعالى : ( ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتنهم من شيئا ) ولم أجز تم الوصية به ولم أجز تم اجارة المشاع من الشريك ومنعتم الرهن فيه من الشريك . ومنعتم الهبة من الشريك . وأقرب ذلك لم أجز تم هبة المشاع فيما لا ينقسم والعلة واحدة فهل في التلاعب والسخافة أكثر من هذا ؟ وهو هو ايضا بالرواية التي ذكرنا قبل من قول أبي بكر لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما : اني كنت نخلتك جادعشرين وسقامن مال الغابة فلو كنت جددتيه واحترتيه لكان لك ، هذا دليل على المنع من هبة المشاع .

قال أبو محمد : هذا عظيم جدا وفاحش القبح لو جره ، وأولاه انه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وثانيها انه كقول لآبي بكر . وعائشة رضي الله عنهما قد خالفتوهما (١) فيها كقول أبي بكر . وغيره من الصحابة رضي الله عنهم في الزكاة ان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكثر كالتضحية وهو غنى . وكصيام عائشة أيام التشريق . وقولها : لاصيام لمن لم يبيت من الليل وغير ذلك كثير جدا . وثالثها ان هذا الخبر نفسه قد أوردناه بخلاف هذه القصة . ورابعها ان اللفظ الذي احتجوا به مخالف لقولهم جهارا بل فيه اجازة هبة جزء من المشاع لغنية لانه نخلها جدادعشرين وسقامن ماله بالغابة ولا يخلو ذلك ضرورة من أحد وجهين اما أن يكون نخلها من تلك النخل ما تجد منها عشرين وسقما أو نخلها عشرين وسقما محدودة فهي اما عدة بأن ينخلها ذلك وهذا هو الأظهر واما انه نخلها وأمضى لها ذلك المقدار وهو مجهول (٢) القدر والعدد والعين في مشاع فرباه معا بحضرة الصحابة جائزا ولا مخالف لهما منهم ولم يبطله أبو بكر لذلك فكذبوا في قولهم صراحا وانما أبطله أبو بكر بنص قوله لانهم لم تحزه فقط ولو جددته وحازته لكان نافذا فمعاذ حجة عليهم وصدق رسول الله ﷺ « الحياء من الايمان » فسقط كل ما هو ابه والله تعالى الحمد .

(١) في النسخة رقم ١٦ خالفتوهما وليس بصواب (٢) في النسخة رقم ١٤ وهذا مجهول

**قال أبو محمد :** فعدنا إلى قولنا فوجدنا الله تعالى قد حض على الصدقة. وفعل الخير. والفضل وكانت الهبة فعل خير وقد علم عز وجل أن في أموال المحضين على الهبة والصدقة مشاعا وغير مشاع فلو كان تعالى لم يبع لهم الصدقة والهبة في المشاع لبينه لهم ولما كتبه عنهم ومن حرم عن الله تعالى أو أوجب ما لم ينص الله عز وجل على تحريره وإيجابه على لسان رسوله ﷺ المأمور بالتبليغ . والبيان فقد كذب على الله تعالى واقترب عليه وهذا عظيم جدا فصح بقينا أن هبة المشاع والصدقة به وإجازته ورهنه جائز كل ذلك فيما ينقسم ومالا ينقسم للشريك ولغيره للغنى وللفقير وما كان ربك نسيا . ومن طريق ابن أبي شيبة وأبي كعب وأشريك عن إبراهيم بن المهاجر عن قيس بن أبي حازم ■ قال : أتى رجل رسول الله ﷺ بكبة شعر من الغنيمة فقال : يا رسول الله هبالي فانأهل بيت نعالج الشعر فقال عليه الصلاة والسلام : نصيبى منها لك ■ وهم يحتجون بالمرسل . وبرواية شريك . وإبراهيم بن المهاجر فاصرفهم عن هذا الخبر ؟ وقد صح عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت للقاسم بن محمد بن أبي بكر . ولعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر : أتى ورثت عن أختي عائشة مالا بالغابة وقد أعطاني معاوية بهامائة ألف فهو لكما لانهم لم يرثا من أم المؤمنين شيئا إنما ورثا أسماء . وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فهذه هبة لغنيين مكثرين مشاعة فعل أسماء رضي الله تعالى عنها بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف لها منهم مخالف ، وصدقات الصحابة على بنهم وبنى بنهم بغلة أو قافهم أشهر من الشمس صدقة أو هبة لأغنياء بمشاع . وروينا من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكر قصة حنين وطلب هوازن عيالهم وأبناءهم فقال رسول الله ﷺ : ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون والأنصار : وما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ وذكر الحديث ، فهذه هبة مشاع وهم يحتجون بهذه الطريق إذا وافقت تقليدهم ■ والخبر الذي روينا من طريق مسلم بن يحيى بن يحيى قال : أنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر قال : « بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا بأعبدة نتلقى عيرا لقريش وزودنا جرابا من تمر لم يجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمر تمر ■ فهذه عطية تمر مشاعة والحجة تقوم بما روينا من طريق مسلم ناخلف بن هشام ناخدا بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أتيت النبي ﷺ في نفر من الأشعرين نستحم له فأمرنا بثلاث ذود غر الذرى ، وذكر الخبر فهذه هبة مشاع لم ينقسم . وأما من النظر فليس إلا ملك صحيح ثم تصرف فيما صح الملك فيه ولا مزيد فتملك الموهوب له والمتصدق عليه بالجزء المشاع فإما ملكه الواهب والمتصدق ولا فرق البتة ويتصرف



الموهوب له . والمتصدق . والمكترى كما يتصرف فيه الواهب . والمتصدق . والمكترى  
ووكلائهم ولا فرق وتكون يد المرتهن عليه كما هي عليه يد الرهن ووكيله ولا فرق ، وهذا  
لا يخلص لهم منه أصلا والله تعالى التوفيق ■

**١٦٣٤ مسألة** وأما إذا أعطى شيئا غير معين من جملة أو عدد كذلك  
أو ذرعا كذلك أو وزنا كذلك أو كيلا كذلك فهو باطل لا يجوز مثل أن يعطي درهما  
من هذه الدراهم أو دابة من هذه الدواب أو خمسة دنانير من هذه الدنانير أو رطلا من  
هذا الدقيق أو صاعا من هذا التمر أو ذراعا من هذا الثوب وهكذا في كل شيء . والصدقة  
بكل هذا والهبة والاصداق والبيع . والرهن والاجارة باطل كل ذلك سواء فيما  
اختلفت أبعاضه أو لم تختلف للشريك ولا لغيره لا لغنى ولا لفقر لأنه لم يقع الهبة  
ولا الصدقة ولا الاصداق ولا الرهن ولا الاجارة على شيء أبانه عن ملكه أو أوقع  
فيه حكم الرهن أو الاجارة فاذ ذلك كذلك فلم يخرج شيء . من تلك الجملة عن ملكه ولا  
أوقع فيه حكما فلا شيء في ذلك وهذا هو أكل المال بالباطل وهذا خلاف ما تقدم لأن  
الجزء المسمى متيقن أنه لا جزء الا وفيه حظ للمشتري أو المصدق أو الموهوب له أو المتصدق  
عليه أو المرتهن أو المستأجره روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن  
الرجل يكون شريكا لايه فيقول له أبوه : لك مائة دينار من المال الذي بيني وبينك ؟ فقال  
الزهري : قضى أبو بكر . وعمر أنه لا يجوز حتى يحوزه من المال ويعزله وبه إلى معمر عن سماك  
ابن الفضل كتب عمر بن عبد العزيز أنه لا يجوز من النحل الا ما أفرد . وعزل . وأعلم ■

**١٦٣٥ مسألة** ومن أعطى شيئا من غير مسألة ففرض عليه قبوله وله أن يهبه  
بعد ذلك ان شاء للذي وهبه له وهكذا القول في الصدقة والهبة وسائر وجوه النفع ■  
برهان ذلك ما رويناه من طريق البزار نا ابراهيم بن سعيد الجوهري نا سفيان بن عيينة  
عن الزهري عن السائب بن يزيد عن حبيب بن عبد العزى عن ابن الساعدي عن عمر  
ابن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : ما أتاك من هذا المال من غير مسألة ولا اشراف  
نفس فاقبله ، لا تعلم حديثا رواه أربعة من الصحابة في نسق بعضهم عن بعض الا هذا  
ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب نا خبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن  
سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر العطاء فيقول له  
عمر : يا رسول الله اعطه أفقر اليه مني فقال رسول الله ﷺ : خذه فتموله أو تصدق به  
وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل خذه وما لا فلا تتبعه نفسك ، قال سالم :  
فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحدا شيئا ولا يرد شيئا أعطيه ■ نا أحمد بن محمد بن

الجسور نا أحمد بن الفضل بن بهرام الدينوري نا محمد بن جرير الطبري نا الفضل بن الصباح نا عبد الله بن يزيد نا سعيد بن أبي أيوب عن أبي الأسود عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن خالد بن عدي الجهمي « أن رسول الله ﷺ قال : من جاءه من أخيه معروف فليقبله ولا يرده فأنما هو رزق ساقه الله إليه » فهذه آثار متواترة لا يسع أحدا الخروج عنها وأخذ بذلك من الصحابة ابن عمر كما ذكرنا (١) آنفا وأبو عمر بن الخطاب كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور واسحاق بن منصور كلاهما عن الحكم بن نافع - هو أبو اليمان - نا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد أن حويط بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن الساعدى أخبره أن عمر بن الخطاب قال لي في خلافته : ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالا فإذا أعطيت العمالة كرهتها قلت : إن لي أفراسا واعدوا أنا بخير فأريد أن تكون عمالي صدقة على المسلمين قال له عمر : فلا تفعل ثم ذكر له خبره مع النبي ﷺ نا ه ، فهذا عمر ينهى عن رد ما أعطى المرء .

ومن طريق حماد بن سلمة ، نا ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة قال : ما أحديدي إلى هدية الا قبلتها فاما ان أسأل فلم أكن لأسأل . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا مهدي ابن ميمون نا واصل مولى أبي عينة عن صاحب له نا بالدرداء قال : من آتاه الله عز وجل من هذا المال شيئا من غير مسألة ولا إشراف فليأكله وليتموله . ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا عبد الله بن داود - هو الخريبي - عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت قال : رأيت هدايا المختار تأتي ابن عباس وابن عمر فيقبلانها . ومن طريق محمد بن المثنى نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم التيمي قال : خذ من السلطان ما أعطاك .

قال أبو محمد : هذا من طريق الآثار وأما من طريق النظر فانه لا يخلو من أعطاه سلطان أو غير سلطان كأننا من كان من بر أو ظالم من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها أما أن يوقن المعطى ان الذي أعطى (٢) حرام وأما أن يوقن انه حلال وأما ان يشك فلا يدري أحلال هو أم حرام ؟ ثم ينقسم هذا القسم ثلاثة أقسام أما أن يكون أغلب ظنه (٣) انه حرام أو يكون أغلب ظنه انه حلال وأما أن يكون كلا الأمرين - كتنا على السوا فان كان موقفنا انه حرام وظلم وغصب فان رده فهو فاسق عاص لله تعالى ظالم لأنه يعين به ظالم على الاثم والعدوان بابقائه عنده ولا يعين على البر والتقوى في انتزاعه منه وقد نهى الله تعالى عن ذلك وأمره بخلاف ما فعل بقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان )

(١) في النسخة رقم ١٤ كما أوردا (٢) في النسخة رقم ١٦ مطبوع (٣) في النسخة رقم ١٦ على ظنه

ثم لا يخلو من أن يكون (١) يعرف صاحبه الذى أخذ منه بغير حق أو لا يعرفه فان كان يعرفه فهنا زاد فسقه واتضاعف ظلمه وأتى كبيرة من الكبائر وصار أظلم من ذلك الظالم لانه قدر على رد المظلمة الى صاحبها وعلى ازالته عن الظالم فلم يفعل بل أعان الظالم وأيده وقواه وأعان على المظلوم وان كان لا يعرف صاحبه فكل مال لا يعرف (٢) صاحبه فهو فى مصالح المسلمين فالقول فى هذا القسم كالقول فى الذى قبله سواء سواء اذ منع المساكين والفقراء والضعفاء حقهم وأعان على هلاكهم وقوى الظالم بما لا يحل له وهذا عظيم جدا نعوذ بالله منه ■ فان كان يوقن انه حلال فان الذى أعطاه مكتسب بذلك حسنات جمّة بلا شك فهو فى رده عليه ما أعطاه غير ناصح له اذ منعه الحسنات الكثيرة وقد قال رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم » فمن لم ينصح لأخيه المسلم فى دينه فقد عصى الله عز وجل فى ذلك ولعله ان رده لا يحضر المردود عليه بنية أخرى فى بذله فيكون قد حرّمه الأجر وصعد عن سبيل من سبيل الخير وان كان لا يدري أحلال هو أم حرام ؟ فهذه صفة كل ما يتعامل به الناس الا فى اليسير الذى يوقن فيه انه حلال أو انه حرام فلو حرم أخذ هذا لحرمت المعاملات كلها الا فى النادر القليل جدا وقد كان على عهد رسول الله ﷺ سرقات ومعاملات فاسدة غير مشهورة فحارم عليه الصلاة والسلام قط من أجل ذلك أخذ مال يتعامل به الناس الا أن قومًا من أهل الورع اتقوا ما الاغلب عندهم انه حرام فما كان من هذا القسم فهو داخل فى باب وجوب النصيحة بأخذه فان طابت نفسه عليه فحسن وان اتقاه فليتصدق به فيؤجر على كل حال فهذا برهان ظاهر لا يخفى وبرهان آخر وهو ان من الجهل المفرط والعمل فى الدين بغير علم أن يكون المرء يستسهل بلا مؤنة أخذ مال زيد فى بيع يبيعه منه أو فى اجارة يؤجر نفسه فى عمل يعمل له ثم يتجنب أخذ مال ذلك الزيد نفسه اذا أعطاه اياه طيب النفس به فهذا عجب عجيب لا مدخل له فى الورع أصلا لانه ان كان يتقى كون ذلك المال خبيثا فقد أخذه فى البيع والاجارة فهذا يكاد يكون رياء مشوبا بجهل ، فان قيل : يسكره المرء أخذه قيل : هذا خلاف فمل رسول الله ﷺ والرغبة عن سنته نعوذ بالله من هذا بخارو ينامن طريق البخارى نا محمد بن بشار نا محمد بن أبى عدى عن شعبة عن سليمان - هو الأعمش - عن أبى حازم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « لودعيت الى ذراع أو كراع لأجبت ولو اهدى الى ذراع أو كراع لقبلت ■ ومن رغب عن سنته فافرق لخير صح انه عليه الصلاة والسلام قال : « من رغب عن سنتى فليس منى » ■

(١) فى النسخة رقم ١٦ لا يخلو اما ان يكون (٢) فى النسخة رقم ١٦ « فكل مالا يعرف »

**قال أبو محمد :** وكان مالك . والشافعي لا يردان ما أعطيا ولا يسألان أحدا شيئا ، فان احتج المخالف بحديث الصعب بن جثامة ، اذ أهدى الى النبي ﷺ حمار وحش فرده عليه وقال : انالم نرده عليك الا أنا حرم ، \* وبمارويناه من طريق عبد الرزاق أنا معمر عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : لقد هممت أن لأقبل هبة الامن قرشي أو انصاري أو ثقفى أو دوسى ، \* ومن طريق أبي داود نا محمد ابن عمرو الرازى ناسله بن الفضل نا محمد بن اسحق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « وأيم الله لا أقبل بعدي مومي هذان أحد هدية إلا أن يكون من مهاجري قرشي أو انصاري أو ثقفى أو دوسى ، \* وبما روينا من طريق البخارى نا محمد بن يوسف نا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير أن حكيم بن حزام قال : « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ثم سأله فأعطاني ثم قال : يا حكيم ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه باشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذى يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى » قال حكيم : « فقلت : يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا أرزأ بعدك أحدا شيئا حتى أفارق الدنيا ، فكان أبو بكر يدعو حكما ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئا ثم أن عمر دعاه ليعطيه فيأبى أن يقبل منه شيئا فقال عمر : يا معشر المسلمين انى أعرض عليه حقه الذى قسمه الله له من هذا الفى فيأبى أن يأخذه فلم يرزأ حكيم أحد أمن الناس شيئا بعد رسول الله ﷺ حتى توفى \* \* وبمارويناه من طريق أبي ذر انه قال للاحنف بن قيس وقد سأله الأحنف عن العطاء ؟ فقال له أبو ذر : خذه فان فيه اليوم معونة فاذا كان ثمتا لديك فلا تأخذه ، فكل هذا لاحجة لهم فيه أما حديث لقد هممت أن لا أقبل هبة فان سعيد بن أبي سعيد لا يخلوا ما أن يكون (١) سمعه من أبي هريرة أولم يسمعه فان كان لم يسمعه فهو منقطع وان كان سمعه فانما فيه انه عليه السلام هم بذلك لا انه أنفذه (٢) وهو موافق لمعهود الأصل لان الأصل كان أن المعطى مخير (٣) ان شاء قبل وان شاء رد \* وحديث عمر رضى الله عنه و اردنا بطل الحال الأول ولا شك في ذلك حين أمره عليه الصلاة والسلام بقبول ما جاء من المال من غير مسألة ولا اشراف نفس فصح أن هذا اللهم قد صح نسخه يقين لامرية فيه فمن ادعى أن الموقن نسخه قد عاد ونسخ الناسخ فقد ادعى الباطل وما لا علم له به وحاش لله من جواز ذلك في الدين اذ لو كان ذلك لما علمنا صحيح الدين من سقيمه فيه (٤) ولا ما يلزمنا مما لا يلزمنا ومعاذ الله من هذا فيبطل

(١) في النسخة رقم ١٤ « لا يخلوا أن يكون » (٢) خالف المصنف هنا ما ذهب اليه في كتاب الصلاة من أن النبي لا يهم الا بحق (٤) في النسخة رقم ١٦ « كان المعطى مخيرا » (٣) في النسخة رقم ١٤ « من الكذب فيه »

التعلق بهذا الخبر جملة \* وأما الآخر لا أقبل بعد يومى هذان أحد هدية فرواية سلمة بن الفضل الأبرش وهو ساقط « طرح فبطل التعلق به جملة (١) \* وأما حديث الصعب ابن جثامة فقد بين عليه الصلاة والسلام السبب الذى من أجله رده وهو كونهم محرمين وهذا بعض الأحوال التى عمها حديث عمر فهو مستثنى منه وكذلك نقول: إن المحرم إذا أهدى له صيد فهو بخير فى قوله (٢) ورده ، وهكذا روينا عن عائشة أم المؤمنين . وابن عمر أنهما كانا يقبلان الهدايا (٣) ويردان الصيد إن أهدى لهما وهما محرمان .

وأما حديث حكيم فىن جدا لانه لما سمع رسول الله ﷺ يقول فىمن أخذ المال باشراف نفس ما قال من أنه « لا يبارك له فيه » وعلم من نفسه الاشراف الى المال لم يستجز أخذه وهكذا نقول : انه انما يلزم أخذه من كان غير مشرف النفس اليه ، وبرهان ذلك اخباره عن نفسه أنه سأل النبي ﷺ فأعطاه ثم سأله فأعطاه ثم سأله فأعطاه كذا جاء فى بعض الروايات حتى خاطبه بما خاطبه به . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد ابن المسيب أعطى النبي ﷺ حكيم بن حزام يوم حنين عطاء فاستقله فراده ثم ذكر الحديث المذكور وهذا غاية اشراف النفس . وروينا من طريق ابى داود الطيالسى نا ابن أبى ذئب عن مسلم بن جندب عن حكيم بن حزام قال : « سألت رسول الله ﷺ فالحفت فى المسألة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما أنكر مسألتك يا حكيم ان هذا المال حلو خضر » وذكر الحديث فهذا بيان لا تح ولا يجوز أن يظن بحكيم رضى الله عنه غير هذا ، وأما قول أبى ذر فصحيح لأن ما أعطى المرء وطلب عوضا منه فحرام عليه أخذه وانما يلزم أخذه ما أعطى دون شرط فاسد . وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ذر بن عبد الله المرهبي عن عبد الله بن مسعود أن رجلا سأله فقال : لى جاريا كل الربا وانه لا يزال يدعو فى فقال له ابن مسعود : مهناه لك واسمه عليك قال سفیان : ان عرفته بعينه (٤) فلا تأكله

**قال أبو محمد :** صدق سفیان الاكل غير الاخذ لما عرف أن عينه حرام لانه يقدر فى أخذه على أن يؤدى فيه ما افترضه الله تعالى عليه من ايصاله الى أهله وازالته عن المظالم ولا يقدر على ذلك فى الاكل ففرض عليه اجتناب أكله . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبى اسحاق السبيعي عن الزبير - هو ابن الخريت - عن سلمان الفارسي قال : اذا كان لك صديق عامل أو جار عامل أو ذو قرابة عامل فدعك الى طعام فاقبله فانه مهناه لك واثمه عليه . وبه الى عبد الرزاق عن معمر قال : كان عدى بن اراطاة هو عامل البصرة يبعث الى الحسن كل يوم بجفان ثريد فأكل الحسن منها ويطعم أصحابه قال : وبعث عدى

(١) سقط لفظ « جملة » من النسخة رقم ١١ (٢) فى النسخة رقم ١٦ بين قوله (٣) فى النسخة رقم ١٦ الهدية (٤) فى النسخة رقم ١٦ بنفسه ويؤيد ما هنا ما سيأتى قريبا بعده بسطر



الى الحسن . والشعبى . وابن سيرين قبل الحسن . والشعبى . ورد ابن سيرين قال : وسئل الحسن عن طعام الصيارفة ؟ فقال : قد أخبركم الله تعالى عن اليهود . والنصارى أنهم يأكلون الربا وأحل لكم طعامهم . وبه الى معمر عن منصور بن المعتمر قلت لابراهيم النخعي عريف لنا يهبط (١) ويصيب من الظلم فيدعونى فلا أجيبه فقال ابراهيم : الشيطان عرض بهذا ليوقع عداوة وقد كان العمال يهبطون ويصييون ثم يدعون فيجابون قلت له : نزلت بعامل فنزلنى وأجازنى قال : اقبل قلت : فصاحب ربا فقال : اقبل ما لم تره بعينه . قال على : وهكذا أدر كننا من يوثق بعلمه وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٣٦ مسألة** ولا تحل الرشوة وهى ما أعطاه المرء ليحكم له بباطل أو ليلو لولاية أو ليظلم له انسان فهذا يأثم المعطى والآخذ فاما من منع من حقه فأعطى ليدفع عن نفسه الظلم فذلك مباح للمعطى واما الآخذ فآثم وفى كلا الوجهين فالمال المعطى باق على ملك صاحبه الذى أعطاه كما كان كالعصب ولا فرق ، ومن جملة هذا ما أعطيه أهل دار الكفر فى فداء الأسرى وفى كل ضرورة وكل هذا متفق عليه الا ملك أهل دار الكفر ما أخذوه فى فداء الأسير (٢) غير ذلك فان قومنا قالوا : قدم ملكوه وهذا باطل لانه قول لم يأت به قرآن ولا سنة ولا قياس ولا نظر وقلنا فى هذا هو قول الشافعى . وأنى سليمان وغيرهما برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فنسأل من خالفنا بحق اخذ الكفار ما أخذوا من فى الفداء وغيره أم يباطل ؟ فنقولهم بالباطل ولو قالوا غير ذلك كفروا وفى هذا كفاية لانه خطاب لجميع الجن والانس للزوم الدين لهم ، وقول رسول الله ﷺ : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام . فان قيل : لم أبحتم اعطاء المال فى دفع الظلم وقدر ويتم من طريق أى هريرة قال : وجاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال : فلا تعطه مالك قال : أرايت ان قاتلني قال قاتله قال أرايت ان قتلتني قال فانت شهيد قال أرايت ان قتلته قال : فهو فى النار . وبالخير المأثور « لعن الله الراشئ والمرتشئ » قال أبو محمد : خبر لعنة الراشئ انما رواه الحارث بن عبد الرحمن وليس بالقوى . وأيضا فان المعطى فى ضرورة دفع الظلم ليس راشيا ، وأما الخير فى المقاتلة فمكذبا نقول : من قدر على دفع الظلم عن نفسه لم يحل له اعطاء فلس فافوقه فى ذلك ، وأما من عجز فالله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وقال عليه السلام : « اذا أمرتكم بأمر (٣) فأتوا منه ما استطعتم » فسقط عنه فرض المقاتلة والدفاع وصار فى حد الاكراه على ما أعطى فى ذلك وقد قال

(١) يقال هبط ما هو طاماه وعرضه واهتمطه اذا أخذ مرة بعد مرة فى غير وجه (٢) فى النسخة رقم ١٦ « فى فداء الأسرى » (٣) فى النسخة رقم ١٦ « بشئ » بدل بأمر ،

رسول الله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وقد ذكرناه  
باسناده فيما سلف من ديواننا هذا والحمد لله رب العالمين. وقد صرح عن رسول الله ﷺ  
من طريق أبي موسى الأشعري: «أطعموا الجائع وفكوا العاني» وهذا عموم (١)  
لكل عان عند كل كافر أو مؤمن بغير حق. \* روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان  
الثوري. ومعمّر قال: معمّر عن الحسن البصري وقال سفيان: عن إبراهيم النخعي ثم اتفق  
الحسن وإبراهيم قالا جميعاً: ما أعطيت مصانعة على مالك ودمك فانك فيه مأجور  
وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٣٧ مسألة وأما من نصر آخر في حق أو دفع عنه ظالم لم يشترط عليه في  
ذلك عطاء فاهدى إليه مكافأة فهذا حسن لا نكرهه لانه من جملة شكر المنعم وهدية  
بطيب نفس وما نعلم قرآناً ولا سنة في المنع من ذلك، وقد روينا عن علي. وابن مسعود  
المنع من هذا ولا نعلم برهاناً يمنع منه وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٣٨ - مسألة - ولا يحل السؤال تكثيراً الا لضرورة فاقة أو لمن تحمل حمالة  
فالضطر فرض عليه أن يسأل ما يقوته هو (٢) وأهله عما لا بد لهم منه من أكل وسكنى وكسوة  
ومعونة فإن لم يفعل فهو ظالم فإن مات في تلك الحال فهو قاتل نفسه، وأما من طلب غير متكثر  
فليس مكروهاً، وكذلك من سأل سلطاناً فلا حرج في ذلك. \* روينا من طريق مسلم حدثني  
أبو الطاهر أخبرني عبد الله بن وهب أخبرني الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن  
أبي جعفر عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:  
«ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم» \*

ومن طريق مسلم نا أبو كريب نا ابن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن  
أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل الناس أموالهم تكثراً فانما يسأل  
جراً فليستقل أو ليستكثر» \* ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى نا حماد بن زيد عن  
هارون بن رباب حدثني كنانة بن نعيم العدوي عن قبيصة بن المخارق الهلالي «أن  
رسول الله ﷺ قال له: يا قبيصة ان المسالة لا تحل الا لأحد ثلاثة، رجل تحمل حمالة فحلت  
له المسالة حتى يصيها ثم يمسه ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسالة حتى  
يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش. ورجل أصابته فاقة حتى يقوت ثلاثة من  
ذوي الحجام قومه فيقولون: لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسالة حتى يصيب قواماً  
من عيش أو قال: سداداً من عيش فما سواهن من المسالة يا قبيصة سحت يأكلها

(١) في النسخة رقم ١٤ «وهذا عام» (٢) سقط «ظ» هو من النسخة رقم ١٤

صاحبها سحتا \* ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان قال : ناو كيع ناسفيان عن عبد الملك بن عمير عن زيد بن عقبة عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « المسألة كد يكدر الرجل بها وجهه إلا أن يسأل الرجل ذات سلطان أو في أمر لا بد له منه » فهذا نص ما قلنا حرقا بحرف والله الحمد \*

ومن طريق النظر أن نقد ذكرنا في كتاب الزكاة من ديو أننا هذا وجوب قيام ذوى الفضل من المال بمن لا مال معه يقوم منه بنفسه وعياله فأذلك كذلك فالحتاج أن يسأل حقه الواجب ودينه اللازم الذى على الحاكم أن يحكم له به وله أخذه كيف قدر أن منعه فلا غضاضة عليه في ذلك ، وأما السلطان فليس يسأل من ماله شيء أنما يديه أموال المسلمين فلا حرج على المسلم أن يسأله من أموال المسلمين الذين هو أحدهم ، وأما سؤال غير المتكسر فقد ذكرنا في كتاب الحج قول رسول الله ﷺ : « لا يفتادة وأصحابه في الحمار الذى عقروه معكم منه شيء » فقلت نعم فنأولته العضد فكلما احتى نفذها وهو محرم \* وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي سعيد الخدرى الذى رقى على قطيع من الغنم اقتسموا واضربوا إلى بسهم معكم \*

١٦٣٩ **مَسْأَلَةٌ** واعطاء الكافر مباح وقبول ما أعطى هو كقبول ما أعطى المسلم \* روينا من طريق البخارى ناسه بن بكار ناو هيب - هو ابن خالد - عن عمرو ابن يحيى عن عباس الساعدى عن أبي حميد الساعدى قال : غزونا مع رسول الله ﷺ تبوك وأهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء وكساه برداً \* ومن طريق البخارى نا عبيد بن اسماعيل نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر قالت : قدمت أمى على - وهى مشركة - فاستفتيت رسول الله ﷺ فقال صلى : أمك \* ومن طريق مسلم نا قتيبة عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « فى كل كبد رطبة أجر » فان قيل : فأين أنتم عمار وبتهم من طريق ابن السخير عن عياض بن حمار أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ هدية فقال أسلمت : ؟ قلت : لا قال : انى نهيت عن زبد المشركين \* \* ومن طريق الحسن عن عياض بن حمار مثله وقال : فاني أن يقبلها قال الحسن : زبد المشركين رفد هم قلنا : هذا من سرخ بخبر أبي حميد الذى ذكرنا لأنه كان فى تبوك وكان اسلام عياض قبل تبوك وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٤٠ **مَسْأَلَةٌ** لا تقبل صدقة من مال حرام بل يكتسب بذلك آثارا من القول رسول الله ﷺ : « ان ذمماكم وأموالكم عليكم حرام » فكلما أنصرف فى الحرام فقد زاد معصية وإذا زاد معصية زاد ما قال الله تعالى : ( من يعمل سوءا يجز به ) \*

١٦٤١ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحل لأحد أن يمن بما فعل من خير إلا من كثر احسانه

وعومل بالمساءة فله أن يعدد احسانه قال الله عز وجل: (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى) \*  
 روينا من طريق شعبة سمعت سليمان - هو الأعمش - عن سليمان بن مسهر عن خروشة  
 ابن الحر عن أنى ذكر قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر  
 إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم المنان. بما أعطى. والمسبل ازاره. والمنفق سلعته بالخلف  
 الكاذبة» ■ ومن طريق مسلم ناشرح بن يونس نا اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن يحيى  
 ابن عمار عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد لما فتح رسول الله ﷺ حينا قسم الغنائم  
 فاعطى المؤلفة قلوبهم فبلغه أن الانصار يحبون أن يصيبوا ما أصاب الناس فقام رسول الله  
 ﷺ فخطبهم فقال: يا معشر الانصار ألم أجدكم ضلالا فهداكم الله بي وعالة فأغناكم الله  
 بي ومفرقين فجمعكم الله بي ويقولون الله ورسوله آمن فقال: ألا تجيئونني امانكم لو شئتم ان  
 تقولوا كذا وكان من الامر كذا أشياء ذكر عمرو أنه لا يحفظها ، فهذا موضع اباحة  
 تعديد الاحسان وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٤٢ مسألة** وهبة المرأة ذات الزوج. والبكر ذات الأب: واليتيمة. والعبد  
 والمخدوع في البيوع. والمريض مرض موته. أو مرض غير موته. وصدقاتهم كهبات  
 الأحرار والوائى لأزواجهن ولا آباء كهبات الصحيح (١) ولا فرق ، وقد ذكرنا  
 برهان ذلك فيما سلف من كتابنا ، وجملة ذلك ان الله تعالى ندب جميع البالغين المميزين  
 الى الصدقة وفعل الخير واثقاذ نفسه من النار ، وكل من ذكرنا متوعد بالاخلاف من أحد  
 فلا يحل منعهم من القرب الابنص ولا نص في ذلك وبالله تعالى التوفيق ■

**١٦٤٣ مسألة** والصدقة التطوع على الغنى جائزة وعلى الفقير ولا تحل لأحد  
 من بنى هاشم والمطلب ابني عبد مناف ولا لمواليهم حاش الحبس فهو حلال لهم ، وتحل  
 صدقة التطوع على من أمه منهم اذا لم يكن أبوه منهم ■ وأما الهبة . والهدية . والعطية .  
 والاباحة . والمنحة . والعمرى . والرقبي فكل ذلك حلال لبنى هاشم والمطلب  
 ومواليهم هذا كله لاخلاف فيه حاش دخول بنى المطلب فيهم وحاش دخول الموالى  
 فيهم وحاش جواز صدقة التطوع لهم فان قوما أجازوها لهم ■ روينا من طريق  
 يحيى بن سعيد القطان ناشعة نا الحكم - هو ابن عتيبة - عن ابن أبي رافع - هو عبيد الله -  
 عن أبيه ■ أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بنى مخزوم على الصدقة فاراد أبو رافع  
 أن يتبعه فقال له رسول الله ﷺ: ان الصدقة لا تحل لنا وان مولى القوم منهم فهذا عموم  
 لكل صدقة ■ ومن طريق أبي داود نامسدد نا هشيم عن محمد بن اسحاق عن الزهرى

عن سعيد بن المسيب أخبرني جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: له أنا وبنو المطلب لا نفترق في جاهلية ولا إسلام وإنما نحن وهم شيء واحد وشبك بين أصابعه ، فان قيل: قد صح قول رسول الله ﷺ: « كل معروف صدقة » فان أخذتم بظاهر هذا الخبر فامنعوهم من كل بر، وهذا ما لا يقوله أحد ولا أنتم والا فلا تمنعوهم الا ما اتفق عليه انه لا يحل لهم وهو صدقة الفرض فقط قلنا قوله عليه الصلاة والسلام: « كل معروف صدقة » قد خصه عطائه لبني هاشم كالغير الذي أعطى عليا من النفل من الخمس ومن المغنم وسائر هباته عليه الصلاة والسلام لهم فوجب خروج ذلك بدليله ووجدنا كل معروف وان كان يقع عليه اسم صدقة فله اسم آخر يخصه كالقرض . والهبة . والهدية . والاباحة . والحالة . والضيافة . والمنحة وسائر أسماء وجوه البر . ووجدنا الصدقة التطوع ليس لها اسم غير الصدقة وقد صح أن الصدقة محرمة على آل محمد ﷺ ومواليهم فوجب ضرورة أن تكون الصدقة التطوع حراما عليهم لأنها هي الصدقة التي لا اسم لها غير الصدقة ولا خلاف في تحريم الصدقة المفروضة عليهم وهي الزكاة . فان قيل: فقد رويتم من طريق أبي داود نا محمد بن عبيد المحاربي نا محمد بن فضيل عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: « بعثنى رسول الله ﷺ في ابل أعطاه اياها من الصدقة . قلنا: هذا صحيح ولا يخلو من أحد وجهين، أحدهما وهو ظاهر الخبر ان ابن عباس هو المعطى لتلك الابل من صدقة لازمة له فبعثه عليه الصلاة والسلام فيها الى حيث يجمع ابل الصدقة ، والثاني انه حتى لو صح انه عليه الصلاة والسلام هو أعطى تلك الابل لابن عباس وليس ذلك في الخبر لكان ذلك منسوخا بتحريم الصدقة عليهم لأن تحريم الصدقة عليهم هو الرافع لمعود الأصل وللحال الأول بلا شك من اباحة الصدقة لهم كسائر الناس ، ومن ادعى عود المنسوخ ناسخا فقد كذب الا أن يشهد له نص بين بذلك، وأما الغنى فقد روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عدي بن الحيار أن رجلين حدثاه أنهما سألا النبي ﷺ عن الصدقة ؟ فقال: ان شئتما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب . قلنا: هذا الخبر وكل ما جاء بهذا اللفظ فانما هو على الصدقة المفروضة التي حرمت على الأغنياء الامن . خصه النص منهم من العاملين عليها . والمؤلفة قلوبهم . والغارمين . وفي سبيل الله . وابن السبيل فقط .

برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني عمران بن بكار حدثني علي ابن عياش نا شعيب - هو ابن أبي حمزة - حدثني أبو الزناد حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ فذكر حديثا فيه قال رجل: لا تصدق



بصدقة فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون تصدق على سارق (١) فقال : اللهم لك الحمد  
لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فأصبحوا يتحدثون تصدق الليلة على  
زانية فقال : اللهم لك الحمد على زانية لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد غني  
فأصبحوا يتحدثون تصدق الليلة على غني فقال : اللهم لك الحمد على سارق . وعلى زانية .  
وعلى غني فأني فقيل له : أما صدقتك فقد تقبلت وذكرك الخبر ، فهذا بيان في جواز (٢)  
الصدقة على الغني . والصالح . والطالح ■

**١٦٤٤ مسألة** وللعبد أن يتصدق من مال سيده بما لا يفسد واستدركنا في تصدق  
العبد الخبر الذي قد ذكرناه « أن رسول الله ﷺ كان يحيب دعوة المملوك » هـ وروينا  
من طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة نا حاتم - هو ابن اسماعيل - عن يزيد بن أبي عبيد قال :  
سمعت عمير مولى أبي اللحم قال : « أمرني مولاي أن أقدم الخماجاء في مسكين فاطعمته فلم  
بذلك مولاي فضربني فأتيت رسول الله ﷺ فدعاه فقال : لم ضربته ؟ فقال : يطعم  
طعامي بغير أن أمره فقال رسول الله ﷺ : الأجر بينكما ■ ومن طريق مسلم نا  
أبو بكر بن أبي شيبة . وابن نمير . وزهير بن حرب كلهم عن حفص بن غياث عن محمد  
ابن زيد عن عمير مولى أبي اللحم قال : « كنت مملوكا فسألت رسول الله ﷺ أتصدق من  
مال مولاي شيئا ؟ قال : نعم والأجر بينكما [نصفان] (٣) » ■

**قال أبو محمد** : لا يخلو مال العبد من أن يكون له كما نقول نحن أو يكون لسيده كما  
يقولون فإن كان ماله فصدقة المراء من ماله فعل حسن مندوب إليه وإن كان لسيده فهذا نص  
جلي بأباحة الصدقة له منه فليعضدوا بالجندل ، وقد بينا أن قوله تعالى : ( عبدا مملوكا  
لا يقدر على شيء ) ليس بضرورة العقل والحس في كل مملوك لا ننأزاهم لا يعجزون عن  
شيء مما يعجز عنه الحرف فصح أنه تعالى أنما عني بعض العبيد من هذه صفته كما قال تعالى :  
( ضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء ) وليس كل أبكم كذلك فصح أنه  
تعالى أراد من البكم من هذه صفته ■ ويلزمهم على هذا أن يسقطوا عنه الصلاة . والوضوء .  
والغسل . والصيام إذا كان عندهم لا يقدر على شيء ، فإن قالوا : هذه أعمال أبدان قلنا :  
قد تركتم احتجاجكم بظاهر الآية بعد وائتم بدعوى في الفرق بين أعمال الأبدان  
وأعمال الأموال بلا برهان والحج عمل بدن فالزموه إياه ، فإن قالوا : قد يجبر بالمال قلنا  
فاسقطوا عنه الصوم بهذا الدليل السخيف لأنه يجبر بالمال من عتق المكفر وأطعمه  
وبالله تعالى التوفيق ■

(١) في النسخة رقم ١ على السارق (٢) في النسخة رقم ١١ بيان جواز (٣) الزيادة من صحيح مسلم

## الإباحة

■ ١٦٤٤ مسألة والإباحة جائزة في المجهول بخلاف العطية . والهدية (١) والصدقة . والعمرى . والرقبي . والحبس . وغير ذلك وذلك كقطعام يدعى اليه قوم (٢) يباح لهم أكله ولا يدرى كم يأكل كل واحد ، وهذا منصوص من عهد رسول الله ﷺ وأمره بإجابة الدعوة والأكل فيها ، وكأمر رسول الله ﷺ من شاء أن يقطع أذنجر الهدى ، وكأمره عليه الصلاة والسلام المرسل بالهدى إذا عطب أن ينجره ويخلى بينه وبين الناس ونحو هذا والله تعالى التوفيق ■

■ ١٦٤٦ مسألة وجائز للمرء أن يأكل من بيت والده ووالدته وابنه وابنته وأخيه وأخته شقيقتين أو لأب أو لأم وولد ولده . وجدته وكيف كانا . وعمه وعمته كيف كانا . وخاله وخالته كيف كانا . وصديقه ومالك مفاتحه سواء رضى من ذكرنا أو سخط . أذنوا أولم يأذنوا وليس له أن يأكل الكل ■ برهان ذلك قول الله تعالى في نص القرآن ، وقوله تعالى : ( من يوتكم أو يوت آبائكم ) نص ما قلنا لأن من للتبعض وقوله عليه الصلاة والسلام : « ان ولد أحدكم من كسبه وان أطيّب ما أكل أحدكم من كسبه » ■

## المنحة

■ ١٦٤٧ مسألة والمنحة جائزة وهي في المحتلّبات (٣) فقط يمنح المرء ما يشاء من اناث حيوانه من شاء للعطب ، وكدار يبيع سكناها ودابة يمنح كوابها وأرض يمنح ازدراعها . وعبد يخدمه ، فما حازه الممنوح من كل ذلك فهو له لا طلب للبائع فيها وللبيع أن يسترد عين ما منح متى شاء سواء عين مدة أو لم يعين أشهد أو لم يشهد لأنه لا يحل مال أحد بغير طيب نفسه إلا بنص ولا نص في هذا وتعيينه المدة عدة ، وقد ذكرنا أن الوعد لا يلزم الوفاء به في باب النذور والإيمان من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته ، والأزراع . والاسكان . والافقار . والامتناع والأطراق . والادخام والأعراء والتصير حكم ما وقع بهذه الألفاظ حكم المنحة في كل ما ذكرنا سواء سواء ولا فرق ، وهذا كله قول أبي حنيفة . والشافعي . وداد . وجميع أصحابهم . فالأزراع يكون في الأرض يجعل المرء لآخر أن يزرع هذه الأرض مدة يسميها أو طول حياته . والاسكان يكون في البيوت وفي الدور . والدكاكين كما ذكرنا . والافقار يكون في الدواب التي تتركب . والأطراق يكون في الفحول (٤) تحمل على الاناث .

(١) في النسخة رقم ١٦ «والهبة» (٢) في النسخة رقم ١٤ «الناس» (٣) في النسخة رقم ١٦ «وهي في اناث المحتلّبات» (٤) في النسخة رقم ١٤ «في الفحل» ■

والاخدام يكون في الرقيق الذكور والاناث . والامتع يكون في الاشجار ذوات الحمل وفي الثياب وفي جميع الاناث وكذلك التصيير . وكذلك الجعل والاعراء يكون في حمل النخل . فكل هذا ماقبضه المجعول له ذلك فلا رجوع لصاحب الرقة فيه ومالم يقبضه المجعول له كل ذلك فلصاحب الرقة استرجاع رقة ماله . ومنع المجعول له مما جعل له . رويان من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة « أرسل رسول الله ﷺ قال : نعم المنحة اللقحة الصفي منحة والشاة الصفي تروح باناء وتغدو باناء . » وقد ذكرنا قوله عليه الصلاة والسلام : « من كانت له أرض فليزرعها أو لينحها أخاه . » ومن طريق البخاري ناعبد الله بن يوسف نا ابن وهب نا يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم شيء . وكان الأنصار أهل الأرض والعقار فقاسمهم الأنصار رضي الله عنهم على أن يعطوهم ثمار أموالهم كل عام ويكفوهم العمل والمؤنة وكانت أم سليم أم أنس بن مالك أعطت رسول الله ﷺ عذاقا فاعطاها رسول الله ﷺ أم أيمن مولاته أم أسامة بن زيد فلما فرغ رسول الله ﷺ من خير رد المهاجرون إلى الأنصار منائحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم فرد عليه السلام إلى أم سليم عذاقها وأعطى عليه الصلاة والسلام أم أيمن مكانين من حائطه ، وأما الارتجاع متى شاء فإنه لم يهب الأصل ولا الرقة فلا يجوز من ماله الا ما طابت به نفسه فمادام طيب النفس فيما يحدث الله تعالى في ماله فهو جائز عليه فاذا أحدث الله تعالى شيئا في ماله لم تطب به نفسه فهو ماله حرام على غيره بقوله عليه الصلاة والسلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وانما طيب النفس حين وجود الشيء لا قبل خلقه وبالله تعالى التوفيق .

### العمرى والرقي (١)

١٦٤٨ سَأَلَهُ العمرى . والرقي هبة صحيحة تامة يملكها المعمر والمرقب كماثر ماله يبيعها ان شاء وتورث عنه ولا ترجع إلى المعمر ولا إلى ورثته سواء اشترط (٢) ان ترجع إليه أو لم يشترط وشرطه لذلك ليس بشيء ، والعمرى هي أن يقول : هذه الدار وهذه الأرض أو هذا الشيء عمرى لك أو قد أمرتك ياها أو هي لك عمرى أو قال : حياتك أو قال : رقي لك أو قد أرقبتكها كل ذلك سواء ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم . وبعض أصحابنا ، وهو قول طائفة من السلف كما رويان من طريق وكيع نا شريك عن عبد الله بن محمد نا ابن الحنفية عن أبيه قال : قال علي بن أبي طالب : العمرى بتات ومن خير

(١) في النسخة رقم ١٤ الاختصار على لفظ العمرى فقط (٢) في النسخة رقم ١٤ شرط

فقد طلق ■ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن دينار عن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت قال : العمرى للوارث ■ ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع سأل رجل ابن عمر عن أعطى ابنه بغير حياته ؟ فقال ابن عمر : هو له حياته وموته ■ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : من أكرم شيئا فهو له ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نايحي بن سعيد عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : العمرى والرقبي سواء ، ومن طريق وكيع ناشبة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : قال علي بن أبي طالب : العمرى والرقبي سواء ■ وصح أيضا عن جابر بن عبد الله في أحد قوله من أكرم شيئا فهو له أبدا ■ وعن شريح . وقناة . وعطاء بن أبي رباح . ومجاهد . وطاوس . وأبراهيم النخعي ■ روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهشيم أنا المغيرة بن مقسم قال : سألت أبا إبراهيم النخعي عن أسكن آخر دارا حياته فمات المسكن والمسكن ؟ قال : ترجع إلى وريثة المسكن فقلت أليس يقال : من ملك شيئا حياته فهو لورثته من بعده ؟ فقال إبراهيم : إنما ذلك في العمرى وأما السكنى (١) والغلة والخدمة فإنها ترجع إلى صاحبها وهو قول سفيان الثوري . والحسن بن حي . والأوزاعي . وو كيع . وأحد قول الزهري إلا أن عطاء . والزهري قالوا : أن جعل العمرى بعد المعمر في وجهه من وجوه البر أولا إنسان آخر غير نفسه نفذ ذلك كما جعله ، وقالت طائفة : العمرى هبة صحيحة إذا أكرمها له ولعقبه فاما أن لم يقل له ولعقبه فهي راجعة إلى المعمر أو إلى ورثته إذا مات المعمر وهو قول صح عن جابر ابن عبد الله . وعروة بن الزبير . وأحد قول الزهري وبه يقول أبو ثور وبعض أصحابنا ، وقالت طائفة : العمرى راجعة إلى المعمر أو إلى ورثته على كل (٢) حال فإن قال : أكرمته هذا بشئ لك ولعقبك كانت كذلك فإذا انقرض المعمر وعقبه رجعت إلى المعمر أو إلى ورثته وهو قول روى عن القاسم بن محمد . ويحيى بن سعيد الأنصاري وهو قول مالك . والليث ■

**قال أبو محمد :** فنظرنا فيما احتج به من ذهب مذهب مالك فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى : ( هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) وقال تعالى : ( إنا نحن نرث الأرض ومن عليها ) قالوا : فكان كذلك كل من أكرم عمرى ، وذكروا الخبر «المسلمون عند شروطهم» وادعوا ما رويناه من طريق ابن وهب بلغني عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق «أن عائشة أم المؤمنين كانت تعمر بنى أخيها حياتهم فإذا

(١) في النسخة رقم ١٦ المسكن (٢) في النسخة رقم ١٦ بكل

انقرض أحدهم قبضت مسكنه فور ثنائحن ذلك كله اليوم عنها ما نعلم لهم شيئا غير هذا أصلا  
و كله لاجحة لهم فيه ، أما خبر عائشة رضي الله عنها فباطل وهذه آفة المرسل والذي لاشك  
فيه أن عبد الرحمن بن القاسم وأباه القاسم وجده محمد لم يرثوا عائشة ولا صار اليهم بالميراث  
عنها قيمة خردلة لأن محمد اُقتل في حياتها قبل موتها بنحو عشرين سنة وإنما ورثها عبد الله  
ابن عبد الرحمن بن أبي بكر فقط لأنه كان ابن شقيقها فحجب القاسم بن محمد وقد ذكرنا  
ذلك في باب هبة المشاع قبل هذا الباب بأوراق ، ولو صح ذلك عنها لكان قد خالفها ابن  
عباس . وابن عمر . وجابر . وزيد بن ثابت . وعلى بن أبي طالب على ما أوردنا آنفا ،  
وأما المسلمون عند شروطهم ، فخير فاسد لأنه إما عن كثيرين يزيد وهو هالك . وأما  
مرسل ثم لو صح لكانوا أول مخالفين له لأنهم ييطلون من شروط الناس أكثر من ألف  
شرط كمن باع بشرط أن يقيه إلى يومين . وكمن باع أمة بشرط أن لا يبيعها . وكمن باع  
بخيار إلى عشرين سنة . وكمن نكح على أن تنفق هي عليه وغير ذلك فكيف وهذا الشرط  
يعنى رجوع العمرى إلى المعمر أو إلى ورثته شرط قد جاءت السنة نصا بابطاله كما نذكر  
بعدها ان شاء الله تعالى ، واحتجاجهم بالآية ههنا أبعثى من التوفيق لوجوه ■

أولها أنهم قاسوا حكم الناس على حكم الله تعالى فيهم وهذا باطل لأن الله تعالى يقتل  
الناس ولا ملامة عليه ويجمعهم ويعذبهم بالمرض ولا ملامة عليه ولا يجوز عند أحد  
قياس المخلوق على الخالق . وثانيها أنهم موهوا وقلبوا الآية لأنهم تنازعهم (١) فيمن  
أعمر آخر ما لاله ولم يقل الله تعالى قد أعمرتكم الأرض إنما قال : انه استعمرنا فيها بمعنى  
أنه عمرنا بالبقاء فيها مدة وليس هذا من العمرى في ورد ولا صدره وثالثها أن هذه الآية  
لوجعلناها حجة عليهم لكان ذلك أوضح مما هو به وهو أن الله تعالى بلا شك أباح لنا  
بيع ما ملكنا من الأرض وجعلها الورثتنا بعدنا وهذا هو قولنا في العمرى لا قولهم فظهر  
فساد ما يأتون به علانية وبطل هذا القول يقينا ، وهذا مما خالفوا فيه كل ما صح عن  
الصحابة رضي الله عنهم وجمهور العلماء : ومرسلات كثيرة ، ثم نظرنا في القول الثاني  
الذى هو قول عروة . وأبي ثور فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق عبد الرزاق عن  
معمر عن الزهري عن أنس بن مالك عن عبد الرحمن بن عوف عن جابر قال : إنما العمرى التي  
أجازها رسول الله ﷺ أن يقول : هي لك ولعقبك فاما إذا قال : هي لك ما عشت فانها  
ترجع إلى صاحبها ■

**قال أبو محمد :** لم نجد لهم حجة غير هذا ولا حجة لهم فيه لأن المسند منه إلى رسول الله



عنه عليه السلام إنما هو ان العمرى التى أجازها رسول الله ﷺ أن يقول : هى لك ولعقبك وأما باقى لفظ الخبر فن كلام جابر ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالف جابر اهنا بن عباس . وابن عمرو غيرهما كاذكرنا قبل فأنما فى هذا الخبر حكم العمرى اذا قال المعمر : هى لك ولعقبك فقط وبقي حكمه اذا لم يقل هذا الكلام لاذكر له فى هذا الخبر فوجب طلبه من غيره وبالله تعالى التوفيق ، فسقط هذا القول أيضا فلم يبق الا قولنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله \* أن رسول الله ﷺ قال : من أ عمر عمرى له ولعقبه فهى له تبلة ولا يجوز للمعطى فيها شرط ولا ثنيا ، قال أبو سلمة : لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارد فقطعت الموارد شرطه ■ ومن طريق أبي داود نا أحمد بن أبي الخوارى نا الوليد - هو ابن مسلم - عن الأوزاعى عن الزهرى عن عروة ابن الزبير عن جابر بن عبد الله \* أن النبى ﷺ قال : من أ عمر عمرى فهى له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه \* ومن طريق أحمد بن شعيب نا اسماعيل - هو ابن عليه - عن محمد - هو ابن عمرو بن علقمة - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة \* أن رسول الله ﷺ قال : لا عمرى فن أ عمر شيئا فهو له \* ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مثله مرسل \* ومن طريق أبي داود نا النفلى - هو عبد الله بن محمد - قال : قرأت على معقل عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المدرى عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ : « من أ عمر شيئا فهو لمعمره حياته ومماته (١) ولا ترقبوا فن أ رقب شيئا فهو سبيله \* »

قال على : هكذا روينا بضم الميم الأولى من معمره وفتح الميم الثانية ■ ومن طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء ابن أبي رباح عن جابر بن عبد الله \* أن رسول الله ﷺ قال : لا ترقبوا ولا تعمرؤا فن أ رقب شيئا أو أ عمر شيئا فهو لورثته \* ■ ومن طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن حجاج - هو ابن محمد - عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : العمرى لمن أ عمرها والرقب لمن أ رقبها والعائد فى هبته كالعائد فى قبته ■ فهذه آثار متواترة زائدة على ما فى رواية معمر فلم يسع أحد الخرج عنها وليس هذا الحكم الا فى الاعمار والأرقاب كما جاء النص وأما الاسكان فيخرجه متى شاء لأنها عدة فيما لم يجزه من السكنى بعد وبالله تعالى التوفيق ■

## العارية

١٦٤٩ **مسألة** والعارية جائزة وفعل حسن وهي فرض في بعض المواضع ، وهي اباحة منافع بعض الشيء كالدابة للركوب . والثوب للباس . والفأس للقطع . والقدر للطبخ . والمقلى للقلو والدلو . والحبل . والرحى للطحن . والابرة للخياطة وسائر ما ينتفع به ، ولا يحل شيء من ذلك الى أجل مسمى لكن يأخذ ما أعار متى شاء ومن سألها إياه محتاجا ففرض عليه إعارته إياه اذا وثق بوفائه فان لم يأمنه على إضاعة ما يستعير أو على جرده فلا يعرده شيئا \* أما كونها فرضا كما ذكرنا فقول الله تعالى : ( فويل للمبطلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراعون ويمنعون الماعون ) فتوعد عز وجل من منع الماعون بالويل . وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناهجا بن المنهال ناهما بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود في قوله تعالى : ( ويمنعون الماعون ) قال هو العواري . القدر . والدلو . والميزان . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود قال : الماعون ما تعاوره الناس بينهم الفأس . والقدر . واشباهه ■ ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن جابر ابن صبح حدثني أم شراحيل قالت : قالت لى أم عطية : اذهبي الى فلانة فاقرئيها السلام وقولي لها : أن أم عطية توصيك بتقوى الله عز وجل ولا تمنعي الماعون قالت : فقلت : ما الماعون ؟ فقالت لى : هبلى هي المهنة يتعاطاها الناس بينهم ■ ومن طريق يحيى بن سعيد أيضا . وعبد الرحمن بن مهدي قال ابن مهدي : عن سفیان الثوري وقال يحيى : عن شعبة سم اتفاقا عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن عياض عن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الماعون منع القدر . والفأس . والدلو ■ ومن طريق ابن علية . وسفيان الثوري كلاهما عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في تفسير الماعون المذكور في الآية قال ابن علية في روايته : متاع البيت ، وقال سفیان في روايته : هي العارية والمعنى واحد ■ ورويناه أيضا عن علي بن أبي طالب من طريق ابن أبي شيبة عن ابن علية عن ليث عن أبي اسحاق ، وهؤلاء كلهم حجة في اللغة ■ وروينا عن ابن عمر هو المال يمنع حقه وهو موافق لما ذكرنا وهو قول عكرمة . وابراهيم . وغيرهما ، وما نعلم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلافا لهذا ■ فان قيل : قدروى عن علي رضى الله عنه أنها الزكاة قلنا : نعم ولم يقل ليست العارية ثم قد جاء عنه أنها العارية فوجب جمع قوله ، فان قيل : قدروى عن ابن عباس لم يأت أهلها بعد من طريق ليث عن مجاهد قلنا : نعم وهذا

غير مخالف لما صح عنه من طريق مجاهد لان معنى قوله لم يأت أهلها بعد أى ان الناس اليوم يتبادلون ولا يمنعون وسيأتى زمان يمنعون ، ولا يحتمل البتة قول ابن عباس الا هذا الوجه وبالله تعالى التوفيق ■

وأما منع ذلك لمدة مسماة فلانه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل ، وكذلك من أعار أرضا للبناء فيها أو حائطا للبناء عليه فله أخذه بهدم بنائه متى أحب بلا تكليف عوض لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وأن من أضاع ما يستعير أو وجعده ولم يؤمن ذلك منه فقد صح عن النبي ﷺ النهى عن اضاعه المال ونهى الله تعالى عن التعاون على الاسم والعدوان فلا يجوز عونه على ذلك وبالله تعالى التوفيق »

١٦٥٠ مسألة والعارية غير مضمونة ان تلفت من غير تعدى المستعير وسواء ما غيب عليه من العوارى وما لم يغيب عليه منها فان ادعى عليه أنه تعدى أو أضعها حتى تلفت أو عرض فيها عارض فان قامت بذلك بينة أو أقر ضمنه بالاخلاف وان لم تقم بينة ولا أقر لزمته العين ويرى . لانه مدعى عليه وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باليمين على المدعى عليه ■

وأما تضمينها فان الناس اختلفوا فقال طائفة : كما قلنا ، وقالت طائفة : هي مضمونة على كل حال باى وجه تلفت ، وقالت طائفة : لا يضمن الا أن يشترط المعير ضمانها فيضمن حينئذ ، وقالت طائفة : لا ضمان على المستعير غير المغل - يعنى المتهم - وقال قائل : اما ما غيب عليه كالحلى والثياب ونحو ذلك فيضمن جملة ، وقدر روى عنه أنه قال : ان قامت له بينة بانها تلفت من غير فعله فلا ضمان عليه وان لم تقم بينة فهو ضامن وأما ما ظهر كالحيوان ونحوه فلا ضمان فيه ما لم يتعد ■

قال أبو محمد : وهذا قول مالك وما نعلم له فيه سلفا الا عثمان البتى وحده وما نعلم لهم حجة أصلا الا أنهم قالوا : تنهم المستعير فيما غاب فقلنا : ليس بالثمة تستحل أموال الناس لأنها ظن والله تعالى قد أنكر اتباع الظن فقال تعالى : ( إن يتبعون الا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا ) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ويلزمكم اذا علمتم الظن أن تضمّنوا المتهم ولا تضمّنوا من لا يهتم كما يقول شريح ويلزمكم أن تضمّنوا الوديعه أيضا بهذه الثمة ■ وفساد هذا القول أظهر من أن يتكلف الرد عليه بأكثر مما أوردنا وبالله تعالى التوفيق ■ وقال بعضهم : قسناه على الرهن فقلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ وحجة لقولكم بقولكم وكلاهما خطأ ، وقال بعضهم :

لما اختلف السلف في تضمين العارية توسطنا قولهم قلنا لهم : وعن هذا سألناكم من أين فعلتم هذا ؟ ولمنم الى هذا التقسيم الفاسد ولا سبيل الى دليل أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول صاحب . ولا رأى له وجه فسقط هذا القول . وأما من قال : لا ضمان على المستعير غير المغل ولا على المستودع غير المغل فهو قول شريح ورويناه من طريق عبد الرزاق سمعت هشام بن حسان يذكر عن محمد بن سيرين عن شريح هذا القول ، وقال : المغل المتهم وهو يطل بما يطل به قول مالك لأنه بناء على التهمة وهو ظن فاسد ، وأما من قال : لا ضمان على المستعير إلا أن يشترط عليه الضمان فهو قول قتادة . وعثمان البتي ورويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ■

**قال أبو محمد :** وهذا باطل لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ولقد كان يلزم الخفيين . والمالكين المحيزين للشروط الفاسدة بالخبر المكذوب « المسلمون عند شروطهم » أن يقولوا بقول قتادة ههنا ولكن لا مؤنة عليهم من التناقض فبطل هذا القول أيضا ولم يبق الا قول من ضمنها جملة أو قولنا فنظرنا في قول من ضمنها جملة فوجدنا ما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن عينة - هوسفيان - عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة . وعبد الرحمن بن السائب قال ابن أبي مليكة : عن ابن عباس وقال ابن السائب : عن أبي هريرة قال جميعا : العارية تغرم . ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن عمر أنه كان يضمن العارية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال في قضية معاذ بن جبل : العارية مؤداة ، وكان شريح يضمن العارية وضمنها الحسن ثم رجع عن ذلك ، وصح عن مسروق أيضا . وعن عطاء بن أبي رباح وذكره ابن وهب عن يحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة وذكرنا أنه قول علماءهم الذين أدركوا وبه كانوا يقضون ، وذكره أيضا عن سليمان ابن سيار . وعمر بن عبد العزيز . ومكحول . وقال الزهري : أجمع رأى القضاة على ذلك أذروا شرور الناس ، وبهذا يقول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهما واحتجوا بقول الله تعالى : ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ) فقلنا لهم : فضمنوا بهذه الآية الوديعه فقد ضمنها عمر . وغيره ونعم هو مأثور بأدائها مادام قادرا على أدائها فان عجز عن ذلك فالله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فاذ ليس في وسعه أدائها فهو غير مكلف ذلك ، وليس في هذه الآية تضمين لأن أداء الغرامة هو غير أداء الأمانة فلا متعلق لكم بهذه الآية أصلا لأنه ليس فيها أداء غيرها ولا ضمانها ، واحتجوا بما جاء في ادراع صفوان بن أمية . وبما روى العارية مؤداة والزعيم غارم وكلاهما

لا يصح ، اما خبر دروع صفوان فالتار و بناه من طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الرحمن بن محمد ابن سلام نايزيد بن هارون أنا شريك - هو ابن عبد الله القاضي - عن عبد العزيز بن ربيع عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه « أن رسول الله ﷺ استعار منه يوم حنين ادراعا فقال : غضب يا محمد ؟ فقال : بل عارية مضمونة » شريك مدلس للنفكرات الى الثقات وقد روى البلايا والكذب الذي لاشك فيه عن الثقات ■ ومن طريق الحارث بن أبي أسامة نا يحيى ابن أبي بكير نا نافع عن صفوان بن أمية أنه استعار منه النبي ﷺ سلاحا فقال : مضمونة قال : مضمونة ، الحارث متروك . ويحيى بن أبي بكير لم يدرك نافعا وأعلى من عنده شعبة ولا نعلم لنا نافع سماعا من صفوان أصلا والذي لاشك فيه فان صفوان مات أيام عثمان قبل الفتنة ■ ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه أن صفوان ابن أمية « أعار رسول الله ﷺ سلاحا فقال : أعارية مضمونة أم غضب ؟ فقال : بل عارية مضمونة » هذا منقطع لأن محمد بن علي لم يدرك صفوان ولا ولدا لا بعد موته بدهر ■

ومن طريق مسدد نا أبو الأحوص نا عبد العزيز بن ربيع عن عطاء بن أبي رباح عن ناس من آل صفوان بن أمية « استعار رسول الله ﷺ من صفوان سلاحا فقال صفوان : أعارية أم غضب ؟ قال : بل عارية فقد وامننا درعا فقال رسول الله ﷺ : ان شئت غرناها لك فقال : يا رسول الله انه في قلبي من الايمان ما لم يكن يومئذ » هذا عن ناس لم يسموا ■ ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان نا عبيد الله بن موسى أنا اسرائيل عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية دروعا فهلك بعضها فقال رسول الله ﷺ : ان شئت غرناها لك قال : لا يا رسول الله « اسرائيل ضعيف ثم ليس في قوله عليه الصلاة والسلام : ان شئت غرناها لك لوصح بيان بوجوب غرمها اذ لم يكن ههنا غير هذا اللفظ ، والأموال المحرمة لا يجوز القضاء باباحتها بغير بيان جلي ■ ومن طريق ابن وهب عن ابن جريج . ويونس . وعبيد الله بن عمر قال ابن جريج عن عطاء . وقال يونس عز ربيعة . وقال ابن عمر عن الزهري فذكر دروع صفوان وان النبي ﷺ قال : بل طوعا وهي علينا ضامنة هذا مرسل ■

ومن طريق ابن وهب عن مسلمة بن علي عن بعض أهل العلم انه باع ان في شرط أهل اليمن من النبي ﷺ ان كان بأرض اليمن كون أو حدث ان يعطوا رسل اليمن ثلاثين بعيرا وثلاثين فرسا . وثلاثين درعا وهم ضامنون لها حتى يردوها . هذا مردد في الضعف منقطع وعن لم يسم . ومسلمة بن علي ساقط ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار شرط رسول الله ﷺ على أهل نجران عارية ثلاثين فرسا وثلاثين درعا وثلاثين رجلا فان ضاع



منها شيء فهو ضامن على رسله، شهد المغيرة بن شعبة . وأبو سفيان بن حرب . والاقرع  
 ابن حابس، وهذا منقطع لم يدرك عمرو من هؤلاء أحداً ■ وروناه أيضاً من طريق هشيم عن  
 حصين مرسل، وقدر وينا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن عبد العزيز بن رفيع  
 عن إياس بن عبد الله بن صفوان « أن رسول الله ﷺ إذا أراد حنيناً قال لصفوان : هل  
 عندك من سلاح ؟ قال : عارية أم غصبا قال : لا بل عارية فأعاره ما بين الثلاثين إلى  
 الأربعين درعاً فلما هزم المشركون جمعت دروع صفوان ففقد منها فقال له رسول الله  
 ﷺ : أنا قد فقدنا من ادراعك أدراعاً فهل نغرم لك ؟ فقال : لا يا رسول الله إن في قلبي  
 اليوم ما لم يكن » فهذا مرسل كذلك وهو بين أنها غير مضمونة في الحكم ■ واحتجوا بما  
 رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم سمعت أبا امامة  
 الباهلي قال : « سمعت النبي ﷺ ، في حجة الوداع يقول : العارية مؤداة والدين مقضى  
 والزعم غارم » اسماعيل بن عياش ضعيف ■ وروينا أيضاً العارية مؤداة من طريق أحمد  
 ابن شعيب عن عبد الله بن الصباح نا المعتمر بن سليمان سمعت الحجاج بن الفرافصة حدثني محمد  
 ابن الوليد عن أبي عامر الهوزني عن أبي امامة عن النبي ﷺ ، الحجاج بن الفرافصة مجهول ■  
 ومن طريق أحمد بن شعيب نا عمرو بن منصور نا الهيثم بن خارجة نا الجراح بن ملبح  
 حدثني حاتم بن حريث الطائي سمعت أبا امامة عن النبي ﷺ ، حاتم بن حريث مجهول ■  
 ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبد الله بن حبان الليثي عن رجل منهم قال : سمعت  
 رسول الله ﷺ يقول : « العارية مؤداة والمنحة مردودة » ابن لهيعة لا شيء ■ ومن طريق  
 البزار نا عبد الله بن شبيب نا اسحاق بن محمد الفروي نا عبد الله بن عمر عن زيد بن أسلم عن  
 ابن عمر عن النبي ﷺ : « العارية مؤداة » الفروي ضعيف . وعبد الله بن عمر هو العمري  
 الصغير ضعيف ثم لو صححت هذه الالفاظ لما كان فيها إلا أنها مؤداة وهكذا نقول إن أداءها  
 فرض والتضمن غير الاداء وليس فيه أنها مضمونة أصلاً فبطل تعلقهم بشيء منها ■  
 وذكرنا ما رويناه من طريق شعبة عن قتادة عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ على اليد  
 ما أخذت حتى تؤديه ، وهذا منقطع لأن قتادة لم يدرك سمرة ■ وروناه من طريق يحيى  
 ابن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب قال : قال  
 رسول الله ﷺ : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » الحسن لم يسمع من سمرة ثم لو صح  
 فليس فيه إلا الاداء وهكذا نقول والاداء غير الضمان في اللغة والحكم ، ويلزمهم إذا حملوا  
 هذا اللفظ على الضمان أن يضمنوا بذلك المرهون والودائع لأنها بما قبضت اليد ، وكل

هذا قد قال بتضمنه طوائف من الصحابة فمن بعدهم (١) فظهر تناقضهم ■ وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن المستمر ناحبان بن هلال نا همام بن يحيى نا قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : ■ إذا أتتك رسلي فاعطهم ثلاثين درعا وثلاثين بعيرا فقلت : يا رسول الله أعارية مضمونة أم عارية مؤداة ؟ قال : بل عارية مؤداة ■ فهذا حديث حسن ليس في شيء مما روي في العارية خبر يصح غير ■ ، وأما ما سواه فلا يساوى الاشتغال به ؛ وقد فرق فيه بين الضمان . والاداء . وأوجب في العارية الاداء فقط دون الضمان فبطل كل ما تعلقوا به من النصوص ■ وقالوا : وجدنا كل ما يقبضه بعض الناس من بعض من الأموال ينقسم ثلاثة أقسام . أحدها قسم منفعة للدافع دون المدفوع اليه كالوديعة والوكالة فهذا غير مضمون فواجب أن يكون كل ما في هذا الباب كذلك . وثانيها قسم منفعة للدافع والمدفوع اليه معا كالقرض وقد اتفقنا على أنه غير مضمون فوجب أن يكون الرهن وكل ما في هذا الباب كذلك ■ وثالثها ما منفعته للدفع اليه دون الدافع كالقرض وقد صح الاجماع على أنه مضمون فوجب أن تكون العارية وكل ما في هذا الباب كذلك ■

**قال أبو محمد** : وهذا قياس والقياس كله باطل الا انه من المليح المموه من مقاييسهم وانهم ليسفكون الدماء ويبيحون الفروج والأموال والابشار بأقل من هذا كقياسهم في الصداق وفي جلد الشارب قياسا على القاذف . والقود للكافر من المؤمن . وفاعل فعل (٢) قوم لوط وسائر قياساتهم الا اننا نعارض هذا القياس بمثله وهو أن العارية دفع مال بغير عوض كالوديعة ■ وأيضا فان ما يلي منها في اللباس وفيما استعيرت له فنقص منها بلا تعد فلا ضمان فيه فكذلك سائر النقص ، وهذا كله وسواس نعوذ بالله من الحكم به في دينه ■

قال علي : فبقى قولنا فوجدناه قد روي عن عمر : وعلي كاريونا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن علي بن صالح بن حي عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال : العارية ليست يبعأ ولا مضمونة انما هو معروف الا أن يخالف فيضمن ■ وهذا صحيح عن علي ■ ومن طريق عبد الرزاق نا قيس بن الربيع عن الحجاج بن أرطاة عن هلال الوزان عن عبد الله بن عكيم قال عمر بن الخطاب : العارية بمنزلة الوديعة ولا ضمان فيها الا أن يتعدى وهو قول إبراهيم النخعي . وعمر بن عبد العزيز . والزهرى . وغيرهم وهو قول أبي سليمان ■

**قال أبو محمد** : قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون

(١) في النسخة رقم ١٤ « فن دونهم » (٢) سقط من النسخة رقم ١٤ لفظ ■ فعل «

تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام»  
فصح أن مال المستعير محرم إلا أن يوجهه نص قرآن أو سنة ولم يوجه قط نص منهما  
وقال الله تعالى: (ما على المحسنين من سيل) وقال تعالى: (إنما السيل على الذين يظلمون  
الناس ويغفون في الأرض بغير الحق) والمستعير مالم يتعد ولاضيع محسن فلا سيل  
عليه بنص القرآن، والغرم سيل ييقن (١) فلا غرم عليه وبالله تعالى التوفيق ■

### الضيافة

١٦٥١ مسألة الضيافة فرض على البدوى . والحضرى . والفقيه . والجاهل  
يوم وليلة مبرة واتحاف ■ ثم ثلاثة أيام ضيافة ولا مزيد فإن زاد فليس قراه لازما  
وان تمدى على قراه فحسن ، فان منع الضيافة الواجبة فله أخذها مغالبة وكيف أمكنه  
ويقضى له بذلك ■ روينا من طريق أبى داود نا القعنبي عن مالك عن سعيد بن أبى سعيد  
المقبرى عن أبى شريح الكعبى « أن رسول الله ﷺ قال : من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه وليلته والضيافة ثلاثة أيام وما بعد ذلك فهو صدقة  
ولا يحل له أن يثوى (٢) عنده حتى يخرجه » قال أبو داود عن الحارث بن مسكين عن أشهب  
عن مالك في قوله عليه الصلاة والسلام: « جائزته يومه وليلة » قال مالك : يتحفه ويكرمه  
ويخصه يومه وليلة وثلاثة أيام ضيافة ■ ومن طريق محمد بن جعفر غندر ناشعة نامصور  
ابن المعتز عن الشعبي عن المقدم أبى كريمة ■ أنه سمع النبي ﷺ يقول: ليلة الضيف حق  
واجب على من كان مسلما فان أصبح بفنائه فهو دين عليه ان شاء اقتضى وان شاء ترك ■  
ومن طريق شعبة عن أبى اسحق السبيعي عن أبى الأحوص - هو عوف بن مالك بن  
عوف الجشمى - عن أبيه ■ قال: قلت : يا رسول الله رجل نزلت به فلم يكرمنى ولم يضيفنى  
ولم يقرن ثم نزل بى أجزيه ؟ قال بل اقره ■ ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح أنا الليث - هو  
ابن سعد - عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبة بن عامر قلنا : يا رسول الله انك  
تبعثنا فنزل بقوم فلا يقرؤنا فأتى ؟ قال رسول الله ﷺ : انزلتم بقوم فأمرؤا  
لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغي لهم ■  
ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله  
ﷺ : ■ طعام الواحد يكفى الاثنين وطعام الاثنين يكفى الاربعة وطعام الاربعة  
يكفى الثانية ■ ■ ومن طريق البخارى نا موسى بن اسماعيل نا المعتز - هو ابن سليمان

(١) في النسخة رقم ١٦ متيقن (٢) اي يقيم

التي - عن أبيه نا أبو عثمان - هو النهدي - عن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق - أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء وأن النبي ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس ومن كان عنده طعام خمسة فليذهب بسادس أو كما قال (١) وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق رسول الله ﷺ بعشرة . فهذا نص ايجاب الضيافة على أهل العلم والحاضرة ، وهذه أخبار متواترة عن جماعة من الصحابة لا يحل لاحد مخالفتها . رويان من طريق يحيى بن سعيد القطان عن شعبة . عن أبي عوف عن محمد بن عبيد الله الثقفي عن عبدالرحمن بن أبي ليلى . أن ناسا من الأنصار سافروا فأرملوا فمروا بحى من العرب فسألوهم القرى فأبوا عليهم فسألوهم الشراء فأبوا فاضبطوهم فأصابوا منهم فانت الاعراب عمر بن الخطاب فأشفقت الأنصار فقال عمر : تمنعون ابن السبيل؟ ما يخلف الله تعالى في ضروع الابل بالليل والنهار ابن السبيل أحق بالماء من الثاوى عليه ، فهذا فعل الصحابة وحكم عمر بحضرتهم لا يخالف له منهم وبالله تعالى التوفيق ، وروينا عن مالك لا ضيافة على أهل الحاضرة ولا على الفقهاء ، وهذا قول في غاية الفساد وبالله تعالى التوفيق ■

### الاحباس

١٦٥٢ - مسألة - والتحبس - وهو الوقف - جائز في الأصول من الدور والارضين بما فيها من الفراس والبناء ان كانت فيها وفي الأرحاء . وفي المصاحف . والدفاتر ، ويجوز أيضا في العبيد . والسلاح . والخيل في سبيل الله عز وجل في الجهاد فقط لافي غير ذلك ، ولا يجوز في شيء غير ما ذكرنا أصلا ولا في بناء دون القاعة . وجائز للرب أن يحبس على من أحب أو على نفسه ثم على من شاء . وخالفنا في هذا قوم فطائفة ابطال الحبس مطلقا (٢) وهو قول شريح . وروى عن أبي حنيفة ، وطائفة قالت : لا حبس الا في سلاح أو كراع روى ذلك عن ابن مسعود . وعلى . وابن عباس رضى الله عنهم . وطائفة أجازت الحبس في كل شيء . وفي الثياب . والعبيد ، والحيوان . والدراهم . والدنانير وهو قول مالك . وأتى أبو حنيفة بقول خالف فيه كل من تقدم والسنة والمعقول فقال : الحبس جائز في الصحة وفي المرض الآن للحبس ابطاله متى شاء وبيعه وارتجاعه بنقص الحبس الذى عقد فيه ولا يجوز بعد الموت أيضا ، وهذا أشهر أقواله . وروى عنه أنه لا يجوز إلا بعد الموت ، ثم اختلفوا عنه لا يجوز للورثة ابطاله وهذا هو الأشهر عنه أم لا يجوز ؟

(١) في النسخة رقم ١٤ « فليذهب بخامس أو سادس أو كما قال » (٢) في النسخة رقم ١٤ مجلة

وهذا قول يكفى ايراده من فسادہ لانہ لم تأت به سنة ولا أيده قياس ولا يعرف عن أحد قبلہ و تفريق فاسد فسقط جملة و أما القول المروى عن علي بن مسعود . وابن عباس فانہ لم يصح عن أحد منهم ، أما ابن مسعود فرويناہ من طريق سفیان بن عیینة عن مطرف ابن طریف عن رجل عن القاسم - هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود - عن ابن مسعود أنه قال : لا حبس الا فى سلاح أو كراع ، وهذه رواية ساقطة لانہا عن رجل لم یسم ولان والد القاسم لا یحفظ عن أبيه كلمة و كان له اذمات أبوه ست سنين فكيف ولده ولا نعرفها عن ابن عباس أصلا ولا عن علي بن بل تقطع علی أنها (١) كذب علی علی لان ایقافہ ینبع و غیرها أشهر من الشمس والكذب كثير ، ولعل من ذهب الى هذا یتعلق بأنه قد صح عن النبي ﷺ أنه كان یجعل ما فضل عن قوته فی السلاح والكراع \*

**قال أبو محمد** : فیقال : نعم وان صح عن النبي ﷺ ایقاف غیر الكراع والسلاح وجب القول به ایضا وقد صح ذلك فبطل ایضا هذا القول \* وأما من أبطل الحبس جملة فان عبد الملك بن حبيب روى عن الواقدي قال : ما من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ الا وقد أوقف وحبس أرضا الا عبد الرحمن بن عوف فانه كان یكره الحبس ، وهذه رواية أخبات فانها زادت ما جاءت فيه ضعفا ولعله قبلها كان أقوى \* وأما مالك ومن قلده فانهم احتجوا بانهم قاسوا علی ما جاء فی النص ما لا نص فيه \*

**قال أبو محمد** : والقياس كله باطل فكيف والنص یبطله لان ایقاف الشئ لغير مالك من الناس واشترط المنع من أن یورث أو یباع أو یوهب شروط لیست فی كتاب الله عز وجل ، وقد قال رسول الله ﷺ : من اشترط شرطا لیس فی كتاب الله فلیس له وان شرط مائة مرة كل شرط لیس فی كتاب الله فهو باطل ، فصح أنه لا یجوز من هذه الشروط الا ما نص رسول الله ﷺ علی جوازه فقط فمکان ذلك فی كتاب الله تعالى لقوله عز وجل : ( وما ینطق عن الهوى ان هو الا وحي یوحى ) ولقوله تعالى : ( لتحکم بین الناس بما أراک الله ) لاسیما الدنانیر . والدراهم وكل ما لا منفعة فیہ الا بالاتلاف عینہ أو اخراجها عن ملک الى ملک فهذا یرتقض الوقف وإبطاله ، ویمکن أن یحتجوا بما صح عن رسول الله ﷺ « اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث أشياء من صدقة جاریة أو علم یتفیع به أو ولد صالح یدعوله » فهذا الاحجة لهم فیہ لان الصدقة جاریة لا شک فی أنه علیہ الصلاة والسلام لم یعن بها الا ما أجازہ من الصدقات لا كل ما یظنہ المرء صدقة کمن تصدق بمحرم أو شرط فی صدقته شرطا لیس فی كتاب الله عز وجل ، فصح



أن الصدقة الجارية الباقي أجرها بعد الموت إما صدقة مطلقة فيما تجوز الصدقة به مما صح ملك المتصدق به عليه ولم يشترط فيها شرطاً مفسداً ، وإما صدقة موقوفة فيما يجوز الوقف فيه فصح أنه ليس في هذا الخبر حجة فيما يختلف فيه من الصدقات أيجوز أم لا كمن تصدق بصدقة لم يجزها المتصدق عليه وكن تصدق في وصيته على وارث أو بأكثر من الثلث . ولا بمحرم كمن تصدق بخمر . أو خنزير وإنما فيه أن الصدقة الجائزة (١) المتقبلة يبقى أجرها بعد الموت فقط فبطل هذا القول جملة لتعريه من الأدلة وبالله تعالى التوفيق ■

**قال أبو محمد :** احتج من لم ير الحبس جملة بماروينانم طريق سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن أبي عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - قال : قال لي شرح : جاء محمد باطلاق الحبس ■ وبارويناه من طريق سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب أنه سمع شريحاً وسئل فيمن مات وجعل داره حبساً ؟ فقال : لا حبس عن فرائض الله ■ قال علي : هذا منقطع بل الصحيح خلافه ■ وهو أن محمداً عليه السلام جاء بأبواب الحبس نصاعلي ما نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى فكيف وهذا اللفظ يقتضي أنه قد كان الحبس وقد جاء محمد عليه السلام بأبوابه وهذا باطل يعلم ييقين لأن العرب لم تعرف في جاهليتها الحبس الذي اختلفنا فيه إنما هو اسم شرعي وشرع إسلامي جاء به محمد عليه السلام كإجاء بالصلاة . والزكاة . والصيام ولولاه عليه الصلاة والسلام ما عرفنا شيئاً من هذه الشرائع ولا غيرها فبطل هذا الكلام جملة ، وأما قوله : لا حبس عن فرائض الله فقول فاسد لأنهم لا يختلفون في جواز الهبة والصدقة في الحياة والوصية بعد الموت وكل هذه مسقطه لفرائض الورثة عمالوهم تكن فيه لورثته على فرائض الله عز وجل فيجب بهذا القول إبطال كل هبة وكل صدقة وكل وصية لأنها مانعة من فرائض الله تعالى بالمواريث فإن قالوا : هذه شرائع جامها النص قلنا : والحبس شريعة جاء بها النص ولولا ذلك لم يجز ، واحتجوا بمارويناه (٢) من طريق العقيلي ناروح بن الفرج نا يحيى بن بكير نا ابن لهيعة عن أخيه عيسى عن عكرمة عن ابن عباس لما نزلت سورة النساء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا حبس بعد سورة النساء » ■

قال أبو محمد : هذا حديث موضوع وابن لهيعة لا خير فيه وأخوه مثله وبيان وضعه أن سورة النساء أو بعضها نزلت بعد أحد - يعني آية المواريث - وحبس الصحابة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد خبير وبعد نزول المواريث في سورة النساء وهذا أمر متواتر جيلاً بعد جيل

(١) في النسخة رقم ١٤ الجارية (٢) في النسخة رقم ١٦ روي

ولو صح هذا الخبر لكان منسوخا باتصال الحبس بعلمه عليه الصلاة والسلام الى أن مات .  
 وذكروا أيضا ما روينا من طريق ابن وهب ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار . ومحمد .  
 وعبد الله ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كلهم عن أبي بكر بن محمد قال : « ان عبد الله  
 ابن زيد بن عبد ربه قال لرسول الله ﷺ : يا رسول الله : ان حاططي هذا صدقة وهو الى الله  
 ورسوله فجاء أبو اه فقالا : يا رسول الله كان قوام عيشنا فرد رسول الله ﷺ ثم ما توفورنهما  
 ابنيهما ، زاد بعضهم « موقوفة » وهي زيادة غير صحيحة وهذا الاحجة لهم فيه لوجوه . أولها  
 أنه منقطع لأن أبابكر لم يلق عبد الله بن زيد قط ، والثاني أن فيه أنه قوام عيشهم وليس  
 لاحد ان يتصدق بقوام عيشه بل هو مفسوخ ان فعله فهذا الخبر لو صح لكان حجة لنا عليهم  
 وموافقا لقولنا ومخالفا لقولهم (١) في اجازتهم الصدقة بما لا يبقى للمرء بعده غنى ، والثالث أن  
 لفظة « موقوفة » انما افرد بها من لا خير فيه ، وهو ما باخبارنا نحو هذا ليس في شيء منها ذكر  
 الوقف وانما فيها صدقة وهذا لا تنكره ، وقال بعضهم : قد كان شريح لا يعرف الحبس  
 ولو كان صحيحا لم يجوز ان يستقضى من لا يعرف (٢) مثل هذا .

قال أبو محمد : لو استجيا قائل هذا كان خيرا له . وهلا قالوا هذا في كل ما خالفوا فيه  
 شريحا ، وأي نكرة في جهل شريح سنة وألف سنة والله لقد غاب عن ابن مسعود نسخ  
 التطبيق . واقد غاب عن أبي بكر ميراث الجدة واقد غاب عن عمر أخذ الجزية من المجوس  
 سنين : واجلاء الكفار من جزيرة العرب الى آخر عام من خلافته ، وبمثل هذا لو تتبع  
 لبلغ أز يد من ألف سنة غابت عن هو أجل من شريح ولو لم يستقضى الامن لا تخفى عليه  
 سنة ولا تقيب عن ذكره ساعة من دهره حكم من أحكام القرآن ما استقضى أحد ولا قضى  
 ولا أفتى أحد بعد رسول الله ﷺ لكن من جهل عذرو من علم غبط . وقالوا : الصدقة  
 بالثمة التي هي الغرض من الحبس يجوز فيها البيع فذلك في الأصل أولى .

قال علي : هذا قياس والقياس كله باطل ثم هو قياس فاسد لأن النص ورد بالفرق  
 بينهما كما نذكر ان شاء الله تعالى من ايقاف الأصل وحبسه وتسجيل الثمة فهذا اعتراض  
 منهم على رسول الله ﷺ لا على غيره والقوم مخاذيل ، وقالوا : لما كانت الاحباس  
 تخرج الى غير مالك بطل ذلك كمن قال : أخرجت داري عن ملكي .

قال أبو محمد : وهذه وساوس لأن الحبس ليس اخراجا الى غير مالك بل الى أجل  
 المالكين وهو الله تعالى كعتق العبد ولا فرق ثم قد تناقضوا فأجازوا تحييس المسجد والمقبرة  
 واخراجها الى غير مالك وأجازوا الحبس بعد الموت في أشهر أوقالهم فباحوا عند هذه

(١) في النسخة رقم ١٦ « وخلافا لقولهم » (٢) في النسخة رقم ١٤ ان يجهل

فقالوا: المسجد اخرج الى المصلين فيه قتلنا: كذبتم لانهم لا يملكونه بذلك وصلاتهم فيه كصلاتهم في طريقهم في قضاء متملك ولا فرق، وقالوا: انما خرجت عن ملكه بموته قتلنا: فاجيزوا بهذا من أوصى فقال: تخرج داري بموتى عن ملكي الى غير مالك ولا فرق لان هذا القول نظير الحبس عندكم في الحياة فوجب أن يكون نظيره في الموت ولا فرق، وقالوا: لما كانت الصدقات لا تجوز الا حتى تحازر وكان الحبس لا مالك له وجب أن يبطل قتلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ وقد ابطنا قولكم: ان الصدقة لا تصح حتى تقبض وبيننا أنه رأى من عمر. وعثمان رضى الله عنهما قد خالفهما غيرهما فيه كابن مسعود. وعلى رضى الله عنهما فكيف والحبس خارج الى قبض الله عز وجل له الذي هو وارث الارض ومن عليها وكل شيء بيده وفي قبضته؟ وقد أجاز رسول الله ﷺ صدقة أبى طلحة لله تعالى دون أن يذكر متصدقا عليه ثم أمره عليه الصلاة والسلام أن يجعلها في أقاربه وبنى عمه وبالله تعالى التوفيق ومن عجائب الدنيا الخزية لهم احتجاجهم في هذا بأن رسول الله ﷺ ساق الهدى في الحديبية وقلدها وهذا يقتضى ايجابه له ثم صرفها عما أوجبها له وجعلها للاحصار ولذلك أبدلها عما ثانيا \*

**قال أبو محمد:** أول ذلك كذبهم في قولهم وهذا يقتضى ذلك ايجابه له وما اقتضى ذلك قط ايجابه لانه عليه الصلاة والسلام لم ينص (١) على انه صار التطوع بذلك واجبا بل أباح ركوب البدنة المقلدة، ومن المحال أن تكون واجبة لوجه ما (٢) خارجة بذلك عن ماله باقية في ماله، ثم كذبوا في قولهم: انه عليه الصلاة والسلام أبدله من قابل فما صح هذا قط، ومن المحال أن يبدل عليه الصلاة والسلام هديا وضعه في حق في واجب ثم أى شبه بين هدى تطوع ينحر عن واجب في الاحصار عن أصحابه وعن نفسه المقدسة في حبس، اما يستحى من هذا مقدار عليه وعقله أن يتكلم في دين الله عز وجل ثم تقول لهم: أتم تقولون: ان له أن يحبس ثم يفسخه. وقستموه على الهدى المذكور فاخبرونا هل له الرجوع في الهدى بعد أن يوجه فيعيه هكذا بلا سبب أم لا؟ فنقولهم: لا فنقول لهم: فهذا خلاف قولكم في الحبس اذ أجزتم الرجوع فيه بلا سبب وظهر هوس قياسكم الفاسد البارد؛ ويقال لهم: هلا قسموه على التدبير الذى لا يجوز فيه الرجوع عندكم أو هلا قسم قولكم في التدبير على قولكم في الحبس لكن أبى الله تعالى لكم الاخلاف الحق في كلا الوجهين \*

(١) في النسخة رقم ١٤ «لم يقض» (٢) في النسخة رقم ١٤ «لوجه ما»

**قال أبو محمد** : وكل هذا فاتهم من احتجاج من لا يرى الحبس جملة وأما قول أبي حنيفة فكل هذا خلاف له لانه يجوز الحبس ثم يجوز نقضه للحبس ولورثته بعده ويجوز امضاء وهذا لا يعقل ، ونسوا احتجاجهم بالمسلم عند شرطه : وأوفوا بالعقود ■

**قال أبو محمد** : فاذا قد بطلت هذه الاقوال كلها فلنذكر البرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته ■ وروينا من طريق البخارى ناسدا نازيدا بن زريع نا ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال : « اصاب عمر أرواحا بخير فأتى النبي ﷺ فقال له : أصبت أرواحا لم أصب قط ما لا أنفس منه فكيف تأمر به ؟ فقال : ان شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر انه لا يباع أصلها ولا تورث في الفقراء . والقريب . والرقاب . وفي سبيل الله . والضيف . وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول فيه ■ ومن طريق أحمد بن شعيب أناسيد بن عبد الرحمن المكي ناسفان بن عينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عمر للنبي ﷺ : ان المائة سهم التي تخير لم أصب ما لا تظهو أعجب الى منها وقد أردت أن أتصدق بها فقال له النبي ﷺ : احبس أصلها وسبل ثمرتها ■ وروينا أيضا من طريق حامد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وفيه « احبس الأصل وسبل الثمرة » وحبس عثمان بثر رومة على المسلمين يعلم رسول الله ﷺ ينقل ذلك الخلف عن السلف جيل بعد جيل وهي مشهورة بالمدينة ، وكذلك صدقاته عليه السلام بالمدينة مشهورة كذلك وقد تصدق عمر في خلافته بشمغ وهي على نحو ميل من المدينة وتصدق بماله وكان يغل مائة وسق بوادي القرى كل ذلك حبسا وقفا لا يباع ولا يشتري أسنده إلى حفصة ثم إلى ذوى الرأي من أهله ، وحبس عثمان . وطلحة . والزبير . وعلى بن أبي طالب . وعمر بن العاص دورهم على بنهم وضياعا موقوفة ، وكذلك ابن عمر . وفاطمة بنت رسول الله ﷺ وسائر الصحابة جملة صدقاتهم بالمدينة أشهر من الشمس لا يجهلها أحد ■ وأوقف عبد الله ابن عمرو بن العاص الوهط على بنيه ، اختصرنا الأسانيد لاشتغال الأمر ■ ومن طريق مسلم نازهير بن حرب نا علي بن حفص نا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : وأما خالد فقد احتبس ادراعه وأعتاده في سبيل الله ■ في حديث ■ ومن طريق محمد بن بكر البصري نا أبو داود نا الحسن بن الصباح نا شبابة - هو ابن سوار - عن ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : ■ النبي ﷺ وأما خالد فانكم تظلمون خالد اقد احتبس ادراعه وأعبده في سبيل الله ■ في حديث (١) »

(١) ومن هذا الباب أيضا تحبس عمرو رضي الله عنه في ساق سبيل الله ، وحديثه مشهور

قال أبو محمد : الاعتاد جمع عتد وهو الفرس قال القائل :

راحوا بصائرهم على اكتافهم • وبصيرتي تعدو بها عتدواي

والأعبد جمع عبد، وكلا اللفظين صحيح فلا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخره ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناسفیان بن عينة عن عمرو بن دينار عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب قال : « ان رسول الله ﷺ كان ينفق على أهله قوت سنة وما بقي يجعله في الكراع والسلاح في سبيل الله عز وجل » الكراع الخيل فقط ، والسلاح في لغة العرب السيوف • والرماح • والقصي • والنبل • والدروع • والجواشن • وما يدفع به كالتبرزين • واللبوس • والخنجر • والسيف بحد واحد • والدرك • والتراس ، ولا يقع اسم السلاح على سرج ولا لجام ولا هماز ، وكان عليه السلام يكتب الى الولاة والاشراف اذا أسلموا يكتب فيها السنن والقرآن بلا شك فذلك الصحف لا يجوز تملكها لأحد لكنها للسلدين كافة يتدارسونها موقوفة لذلك ، فهذا هو الذي يجوز فيه الحبس فقط وأما ما لم يأت فيه نص فلا يجوز تحبيسه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق •

ومن عجائب الدنيا قول من لا يتقى الله تعالى : ان صدقة رسول الله ﷺ انما جازت لأنه كان لا يورث وان صدقات الصحابة رضي الله عنهم انما جازت لأن الورثة لم يردوها • وان يونس بن عبد الأعلى روى عن ابن وهب عن مالك عن زياد بن سعد عن الزهري أن عمر بن الخطاب قال : لو لا أني ذكرت صدقي لرسول الله ﷺ لردتها •

قال أبو محمد : أما قولهم : ان صدقة رسول الله ﷺ انما جازت لأنه لا يورث فقد كذبوا بل لأنه عليه الصلاة والسلام جعلها صدقة فلذلك صارت صدقة هكذا وينا من طريق قاسم بن أصبغ نا بن وضاح نا يوسف بن عدي نا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم - عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو بن الحارث - هو اخو جويرية أم المؤمنين - قال : « ما ترك رسول الله ﷺ دينار او لادهما ولا عبدا ولا أمة الا بقلته البيضاء رارضا جعلها صدقة ، وانما قوله : أنه عليه الصلاة والسلام لم يورث فنعم وهذا لا يوجب الصدقة بأرضه بل تباع فيتصدق بالثمن فظهر فساد قولهم (١) ، وأما قولهم : انما جازت صدقات الصحابة رضي الله عنهم لأن الورثة أجازوها فقد كذبوا ولقد ترك عمر ابنه زيادا وأخته صغيرين جدا ، وكذلك عثمان وعلى وغيرهم فلو كان الحبس غير جائز لما حل ترك انصاء الصغار تمضي حبسا ، وأما الخبر الذي ذكره عن مالك فنكر وبيلة من البلايا . وكذب بلا شك ، ولا ندري (٢) من رواه عن يونس ولا هو معروف من حديث مالك وهبك

(١) في النسخة رقم ١٤ « بطلان قولهم » (٢) في النسخة رقم ١٤ « وما ندري »



لو سمعناه من الزهرى لما وجب أن يتشاغل به ولقطعا بأنه سمعه من لا خير فيه كسليمان ابن أرقم . وضربائه ونحن نبت وقطع بأن عمر رضى الله عنه لم يندم على قبوله أمر رسول الله ﷺ وما اختاره له في تحبيس أرضه وتسجيل ثمرتها والله تعالى يقول : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وليت شعري الى أى شىء كان يصرف عمر تلك الصدقة لو ترك ما أمره به عليه الصلاة والسلام فيها حاش لعمر من هذا ، وزادوا طامة وهي ان شبهوا هذا بئندم عبد الله بن عمرو بن العاص اذ لم يقبل أمر رسول الله ﷺ في صوم ثلاثة ايام من كل شهر ■

قال أبو محمد : ليت شعري اين ذهبت عقولهم ؟ وهل يندم عبد الله الاعلى ما يحق التندم عليه من ترك الامر الذى أشار به عليه رسول الله ﷺ أول مرة ووقف عند المشورة الاخيرة وهذا ضد ما نسبوا (١) الى عمر بما وضعه عليه من لا يسعد الله جده من رغبته عن أمر رسول الله ﷺ جملة لا ندرى الى ماذا ؟ فوضح فساد قول هؤلاء المحرومين جملة والله الحمد ■ وأما قولنا جائز ان يسبل المرء على نفسه وعلى من شاء فلقول النبي ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها » وقال لعمر : تصدق بالثمرة ، فصح بهذا جواز صدقته على نفسه وعلى من شاء ، وهو قول أبي يوسف وغيره وبالله تعالى التوفيق ■

١٦٥٣ - مسألة - ولا يبطل الحبس ترك الحيازة فان استغله المحبس ولم يكن سبيله على نفسه فهو مضمون عليه كالغصب ولا يحل الا فيما بقي غنى وهو جائز في المشاع وغير المشاع فيما ينقسم وفيما لا ينقسم والحجة في ذلك قد ذكرناها في كلامنا في الهبات والصدقات والله الحمد كثيرا ■

١٦٥٤ مسألة والتسوية بين الولد فرض في الحبس لقول رسول الله ﷺ : « اعدلوا بين أبنائكم » فان خص به بعض بنيه فالحبس صحيح ويدخل سائر الولد في الغلة والسكنى مع الذى خصه ■ برهان ذلك أنهما فعلا متغايران بنص كلام رسول الله ﷺ ، أحدهما تحبيس الأصل فاللفظ تحبسه يصح لله تعالى باثنا عن مال المحبس ، والثانى التسجيل والصدقة فان وقع فيها حيف رد ولم يبطل خروج الأصل محبسا لله عز وجل مادام الولد أحياء فاذا مات المخصوص بالحبس رجع الى من عقب عليه بعده وخرج سائر الولد عنه لان الحباة قد بطلت وبالله تعالى التوفيق ■

١٦٥٥ مسألة ومن حبس داره أو أرضه ولم يسبل على أحد فله أن يسبل الغلة مادام حيا على من شاء لقول رسول الله ﷺ : « وسبل الثرة » فله ذلك ما بقى

فان مات ولم يفعل كانت الغلة لا قاربه وأولى الناس به حين موته ■ وكذلك من سبل وحبس على منقطع فاذا مات المسبل عليه عاد الحبس على أقرب الناس بالحبس يوم المرجع ■  
برهان ذلك ما روينا من طريق مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة سمع أنس ابن مالك يقول : « كان أبو طلحة أكثر انصارى المدينة مالا من نخل فقال : يا رسول الله ان الله عز وجل يقول : ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وان أحب أموالى الى بيرحاء وانها صدقة لله عز وجل أرجو برها وزهوها عند الله فضمها يا رسول الله حيث أراك الله فقال رسول الله ﷺ فى كلام : • ثم انى أرى أن تجعلها فى الأقربين فقسمها أبو طلحة فى أقاربه وبني عمه ■ ■

**١٨٥٦ مَسْأَلَةٌ** ومن حبس على عقبه وعلى عقب عقبه أو على زيد وعقبه فانه يدخل فى ذلك البنات والبنون ولا يدخل فى ذلك بنو البنات اذا كانوا امن لا يخرج بنسب آباؤه الى الحبس لقول رسول الله ﷺ : « انما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيء واحد ، وأعطاهم من سهم ذى القربى ولم يعط عثمان ولا غيره وجدة عثمان بنت عبد المطلب فلم يدخل فى بنى هاشم اذ لم يخرج بنسب آية اليه وان كان خارجا بنسب أمه اليه وهى أروى بنت البيضاء بن عبد المطلب ، وأعطى العباس وأمهم نمرية وبالله تعالى التوفيق \*

**١٦٥٧ مَسْأَلَةٌ** ومن حبس وشرط أن يباع ان احتيج صح الحبس لما ذكرنا من خروجه بهذا اللفظ الى الله تعالى وبطل الشرط لانه شرط ليس فى كتاب الله تعالى وهما فعلا متغايران الا أن يقول : لا أحبس هذا الحبس الا بشرط أن يباع ، فهذا لم يحبس شيئا لان كل حبس لم ينعقد الا على باطل فلم ينعقد أصلا وبالله تعالى التوفيق ■  
تم كتاب المنح والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وسلم تسليما

## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب العتق

**١٦٥٨ مَسْأَلَةٌ** العتق فعل حسن لا خلاف فى ذلك ■  
**١٦٥٩ - مسألة -** ولا يحل للبره أن يعتق عبده أو أمته الا الله عز وجل لا غيره ولا يجوز أخذ مال على العتق الا فى الكتابة خاصة لمحى النص بها ، وقال بعض القائلين : ان قال لعبده : أنت حر للشيطان فقد ذلك ■

قال أبو محمد : وهذا خلاف قول الله عز وجل : ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) ■ وقال عز وجل : ( وما أمروا إلا ليعبدوا

الله مخلصين له الدين) والعق عبادة فاذا كانت لله تعالى خالصة جازت واذا كانت لشريك معه تعالى أو لغيره محضابطلت لأنها وقعت بخلاف ما أمر الله تعالى « ثم لقول رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» فوجب رد هذا العق وإبطاله « وروينا من طريق شعبة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ عن الله تعالى أنه يقول: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا أشرك فيه غيري فأنا منه بريء. وليتمس ثوابه منه» \*

١٦٦٠ مسألة ومن قال: ان ملكك عبد فلان فهو حر أو قال: ان اشتريته فهو حر أو قال: ان بعت عبدى فهو حر أو قال: شيئا من ذلك في أمة لسواه أو أمة له ثم ملك العبد والأمة أو اشتراهما أو باعهما لم يعتقا بشئ. من ذلك \* أما بطلان ذلك في عبد غيره وأمة غيره فلما رويناه من طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي بن أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن الحصين قال: قال رسول الله ﷺ: لا ولاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد \* وأما بطلان ذلك في عبده وأمة فلانه اذا باعهما فقد بطل ملكه عنهما ولا ولاء لعقده فيما لا يملكه \* وروينا من طريق حماد بن سلية أن أزياد الأعلم عن الحسن البصرى فيمن قال لآخر: ان بعت غلامى هذا منك فهو حر فباعه منه قال الحسن: ليس بحر ثم قال: ولو قال لآخر ان اشتريته منك فهو حر ثم اشتراه (١) منه فليس بحر، وهو قول أبى سليمان. وأصحابنا، واختلف الحاضرون في ذلك فقال الشافعى: ان قال: ان بعت غلامى فهو حر فباعه فهو حر، فان قال: ان اشتريت غلام فلان فهو حر فاشتراه فليس بحر، واحتج بعض أصحابه لقوله هذا بانه اذا باعه فهو فى ملكه بعد ما لم يتفرقا فلذلك عتق \*

قال أبو محمد: وهذا باطل لان رسول الله ﷺ قال: «لا يبيع بينهما حتى يتفرقا فصح أنهم لم يبيعه بعد فاذا تفرقا خفيت بابعه ولا عتق له فى ملك غيره، وقال أبو حنيفة. وسفيان: بعكس قول الشافعى وهو أنهما قالا: ان قال: ان بعت (٢) عبدى فهو حر فباعه لم يكن حرا بذلك، فان قال: ان اشتريت عبد فلان فهو حر فاشتراه فهو حر، وقال مالك: من قال: ان بعت عبدى فهو حر فباعه فهو حر وان قال: ان اشتريت عبد فلان فهو حر فاشتراه فهو حر فلو قال: ان بعت عبدى فهو حر، وقال آخر: ان اشتريت عبد فلان فهو حر ثم باعه منه فانه يعتق على البائع لاعلى المشتري، وقد رويناه هذا القول عن

(١) فى النسخة رقم ١٤ «فاشتراه» (٢) فى النسخة رقم ١٤ «ان قال بعت»

ابراهيم النخعي. والحسن ايضا. وهذا تناقض منه وكلاهما يلزمه عتقه (١) عنده بقولهما فقال بعض مقلديه: هو مرتين يمين البائع.

قال ابو محمد: وهذا تمويه لانه يعارضه الحنفى فيقول: بل هو مرتين يمين المشتري ويعارضه آخر فيقول: بل هو مرتين يمينهما جميعا فيعتق عليهما جميعا، وقال حماد ابن ابي سليمان: يعتق على المشتري ويشترى البائع بالثمن عبدًا فيعتقه وهذا عجب عجيب ليت شعري كيف يجوز عنده بيعه لمن نذر عتقه ثم يلزمه عتقا فاما لم ينذر عتقه وهذه صفة الرأى فى الدين، ونحمد الله على عظيم نعمته.

**١٦٦١ مسألة** ولا يجوز عتق بشرط أصلا ولا باعطاء مال الا فى الكتابة فقط ولا بشرط خدمة ولا بفير ذلك لقول رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل». فان ذكر ذاكر ماروينا من طريق حماد بن سبله ناسع بن جهمان نا سفينة أبو عبد الرحمن مولى رسول الله ﷺ قال: «قالت لى أم سلمة: أريد أن أعتقك وأشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت (٢) قلت: ان لم تشتطى على لم أفارق رسول الله ﷺ حتى أموت قال: فاعتقتنى واشترطت على أن أخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عاش.»

ورويناه أيضا من طريق عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن جهمان عن سفينة فسعيد بن جهمان غير مشهور بالعدالة بل مذكور انه لا يقوم حديثه، ثم لو صح فليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرف ذلك فأقره والحنيفيون والمالكيون والشافعيون لا يجيزون العتق بشرط أن يخدم فلانا ما عاش فقد خالفوا هذا الخبر.

ورويناه من طريق ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن أبي بكر عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: أعتق عمر بن الخطاب كل من صلى سجدتين من رقيق الامارة واشترط على بعضهم خدمة من بعده أن أحب سنتين أو ثلاثا. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى أيوب بن موسى أخبرنى نافع عن عبد الله بن عمر قال: ان عمر بن الخطاب أعتق كل من صلى من سبي العرب فبت عتقهم وشرط عليهم انكم تخدمون الخليفة بعدى ثلاث سنوات وشرط لهم انه يصحبكم بمثل ما كنت أصحبكم به فابتاع الخيار خدمته تلك الثلاث سنوات من عثمان باب فروة وخلي عثمان سبيل الخيار وقبض أبافروة. وبه الى ابن جريج عن موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه أعتق غلاما له وشرط عليه أن له عمله سنتين فعمل له بعض سنة ثم قال له: قد تركت لك الذى اشتطت عليك فأنت حر وليس عليك عمل.

(١) فى النسخة رقم ١ يلزم عتقه (٢) فى نسخة ما عاش

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : كان علي بن أبي طالب تصدق بعد موته بأرض له وأعتق بعض رقيقه وشرط عليهم أن يعملوا فيها خمس سنين \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناعباد عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن عن المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه أن رجلا قال ابن مسعود فقال : انى أعتقت امتى هذه واشترطت عليها أن تلى منى ماتلى الأمة من سيدها الا الفرج فلما غلظت رقبتها قالت : انى حره فقال ابن مسعود : ليس ذلك لها خذ برقبته فانطلق بها فلك ما اشترطت عليها ■

قال أبو محمد : الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون مخالفون لجميع هذه الآثار لأن فى جميعها العتق بشرط الخدمة بعد العتق والى غير أجل وهم لا يجيزون هذا ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق رأيهم ، وأما نحن فلا حاجة عندنا فى قول أحد دون رسول الله ﷺ وروى ناعن سعيد بن المسيب من أعتق عبده واشترط خدمته عتق وبطل شرطه ، وروى ناعن من طريق ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحرع عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد التيمي عن أبيه عن شريح مثله ، وأجازوا العتق على اعطاء مال ولا يحفظ هذا فيما نعلمه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم فى غير الكتابة ■ فان قالوا : قسنا ذلك على الكتابة قلنا : ناقضتم لأنكم لا تجيزون فى الكتابة الضمان ولا الأداء بعد العتق وتجيزون كل ذلك فى العتق على مال ، ولا تجيزون فى الكتابة أن يكون أمد أداء المال مجهولا وتجيزون ذلك فى العتق على مال فقد أبطلتم قياسكم فكيف والقياس كله باطل ■ ثم لهم فى هذا غرائب فأما أبو حنيفة فانه قال . من قال لعبده : أنت حر على أن تخدمنى أربع سنين فقبل العبد ذلك فعتق ثم مات من ساعته فمرة قال فى ماله قيمة خدمته أربع سنين وهو قول الشافعى ثم رجع فقال فى ماله قيمة رقبته قال : ومن قال لعبده : أنت حر على ألف درهم أو على أن عليك ألف درهم فالخيار للعبد فى قبول ذلك أو رده ، فان قبل ذلك فى المجلس فهو حر والمال دين عليه وان لم يقبل فلا عتق له ولا مال عليه قال : فان قال له : اذا أدبت الى ألف درهم فانت حر فله يبيعه مالم يؤدها فاذا أداها فهو حر ، وقال مالك : من قال لعبده : أنت حر على أن عليك ألف درهم لم يلزم العبد أداؤها ولا حرية له الا بآدابها فاذا أداها فهو حر ، قال : فلو قال : إن جئتني بألف درهم فانت حر أو متى ما جئتني بألف درهم فانت حر فليس له ان يبيعه حتى يتلوم له السلطان ولا ينجم عليه فان عجز عن عجزه السلطان وكان لسيدته يبيعه قال : فلو قال لعبده : أنت حر الساعة و عليك ألف درهم فهو حر والمال عليه ■ قال ابن القاسم صاحبه : هو حر ولا شىء عليه \* قال أبو محمد : وهذا هو الصحيح لانه لم يعلق الحرية بالغرم بل امضاها ابتلة بغير شرط



ثم الزمه ما لا يلزمه فهو باطل ، واسكن ليت شعري كم يتلوم له السلطان أساعة أم ساعتين أم يوماً أم يومين أم جمعة أم جمعتين أم حولا أم حولين ؟ وكل حد في هذا فهو باطل يبين لأنه دعوى بلا برهان . والقول في هذا أنه ان أخرج كلامه مخرج العتق بالصفة فهو لازم لأنه ملكه فمضى ما جاءه بمقال له فهو حر له ذلك ما بقى عنده وللسيد بيعه قبل أن يستحق العتق لأنه عبده وهذه أقوال لا تحفظ عن قبلهم ، وجمل خيار اللعبد حيث لا دليل على أن له الخيار وباللّٰه تعالى التوفيق ■

**١٦٦٢ مسألة** ومن قال : لله تعالى على عتق رقبة لزمته ومن قال : ان كان امر كذا مالا معصية فيه فعبدى هذا حر فكان ذلك الشئ فهو حر . وقد ذكرناه في كتاب النذور ، وأما من نذر رقبة فهو نذر لا عتق فيما لا يملك فهو لازم لما ذكرناه في كتاب النذور ؛ وقد جاء في هذا نص وهو قول معاوية بن الحكم لرسول الله ﷺ ان على الله رقبة افاعتقها ففسأها عليه السلام أين الله فأشارت الى السماء فقال : هي مؤمنة فاعتقها فهذا نص جلى على لزوم الرقبة لمن التزمه الله تعالى وبه عز وجل تأيد ■

**١٦٦٣ مسألة** ولا يجوز عتق الجنين دون أمه اذا نفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه ولا بهته دونها ويجوز عتقه قبل أن ينفخ فيه الروح وتكون أمه بذلك العتق حرة وان لم يرد عتقها ، ولا تجوز بهته أصلادونها فان أعتقها وهي حامل فان كان جنينها لم ينفخ فيه الروح فهو حر الا ان يستثنيه فان استثناه فهي حرة وهو غير حر وان كان قد نفخ فيه الروح فان اتبعها اياه اذ أعتقها فهو حر وان لم يتبعها اياه أو استثناه فهي حرة وهو غير حر ، وكذلك القول في الهبة اذا وهبها سواء سواء ولا فرق ■ وحد نفخ الروح فيه تمام أربعة أشهر من حملها ■

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : ( ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ) \* ومن طريق مسلم نا الحسن بن علي الحلواني نا أبو توبة - هو الربيع بن نافع - نا معاوية بن يحيى نا ابن سلام أنه سمع أبا سلام نا أبو أسماء الرحبي أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه « أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا اجتماعا فعلا منى الرجل منى المرأة اذ كرا باذن الله واذا علامنى المرأة منى الرجل آتتا باذن الله » وذكر الحديث ■ ومن طريق شعبية . وسفيان كلاهما عن الأعمش نا زيد بن وهب نا عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ « ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون

علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله اليه ملكا فيؤمر بأربع كلمات فيكتب رزقه وعمله وأجله ثم يكتب شقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح ■ وذكر الحديث فهذه النصوص توجب كل ما قلنا ■ فصح أنه إلى تمام المائة والعشرين ليسة ماء من ماء أمه ولحمة ومضغة من حشوتها كسائر ما في جوفها فهو تبع لها لأنه بعضها وله استثناءه في كل حال لأنه يزابلها كما يزابلها اللبن واذ هو كذلك فإذا أعتق فقد أعتق بعضها فوجب بذلك عتق جميعها لما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى ■ ولا تجوز هبته دونها لأنه مجهول ولا تجوز هبة المجهول على ما ذكرنا في كتاب الهبات ، وأما إذا نفخ فيه الروح فهو غيرها لأن الله تعالى سماه خلقا آخر وهو حينئذ قد يكون ذكرا هو أنثى ويكون اثنين وهي واحدة ويكون أسود أو أبيض وهي بخلافه في خلقه وخلقته وفي السعادة والشقاء فاذ هو كذلك فلا تجوز هبته ولا عتقه دونها لأنه مجهول ولا يجوز التقرب إلى الله تعالى إلا بما تطيب النفس عليه ولا يمكن البتة طيب النفس إلا في معلوم الصفة والقدر فإن أعتقها فلا عتق له لأنه غيرها (١) فان وهبها فكذلك فإن اتبعها حملها في العتق والهبة والصدقة جاز ذلك لأنهم يزل الناس في عهد رسول الله ﷺ وبعلمه وبعده يعتقدون الحوامل وينفذون عتق حملها ويهبون كذلك ويبيعونها كذلك ويتملكونها بالقسمة كذلك ويتصدقون ويهدون ويضحون بآنات الحيوان فيتبعون أحماها لها (٢) فتكون في حكمها والله تعالى التوفيق ■ روينا من طريق ابن أبي شبة ناقرة بن سليمان عن محمد بن فضالة عن أبيه عن ابن عمر فيمن أعتق أمته واستثنى ما في بطنها قال : له ثياه هو من طريق محمد بن عبد الملك ابن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عباد بن عباد المهلب نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أعتق أمته واستثنى ما في بطنها ، وبه يقول عبيد الله ابن عمر هذا اسناد كالشمس من أوله إلى آخره ■ ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين أنه قال في الذي يعتق أمته ويستثنى ما في بطنها قال : ذلك له ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح فيمن أعتق أمته واستثنى ما في بطنها قال ذلك له ■ ومن طريق أبي ثور نا اسباط عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : من كاتب أمته واستثنى ما في بطنها فلا بأس بذلك ■ ومن طريق ابن أبي شبة نا يحيى بن يمان عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : إذا أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثياه ■ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال : من أعتق أمته واستثنى ما في

بطنها فذلك له . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حرمي بن عمار بن أبي حفصة ناشبة قال : سألت الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان عن ذلك ؟ يعني - عن أعتق أمته واستثنى ما في بطنها - فقالا جميعا : ذلك له . وقدرى أيضا عن أبي هريرة وهو قول أبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . والأوزاعي . والحسن بن حي . وابن المنذر . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وقال الحسن البصري . والزهرى . وقنادة . وربيعه إذا أعتقها فولدها حر وليس له أن يستثنى . وروى عن سعيد بن المسيب ولم يصح عنه وهو قول أبي حنيفة وسفيان . ومالك . والشافعى ، وقال ربيعة : أن أعتق ما في بطن أمته دونها فهو له فإن ولدته فعسى أن يعتق وله بيعها قبل أن تضع وترق هي وما ولدت ويبطل عتقها وكذلك أن مات فبى وما في بطنها رقيق لا يعتق له . وقال مالك : أن أعتق ما في بطن أمته فإن مات وقام غرماؤه بيعت وكان ما في بطنها رقيقا ولا يعتق له فإن لم تبع حتى وضعت فهو حر . وقال أبو حنيفة . والشافعى : أن أعتق ما في بطن أمته فهو حر ولا يرق أبدا .

**قال أبو محمد :** هذا بما خالفوا فيه ابن عمر ولا يعرف له من الصحابة مخالف وهم يعظمون هذا ، وأما قول ربيعة . ومالك في غاية التناقض ، ولا يخلو عتقه لجنين أمته من أن يكون عتقا أولا يكون عتقا فإن كان عتقا فلا يحل استرقاقه بيعت أمه أولم تبع وان كان ليس عتقا فلا يجوز أن يصح له عتق وان وضعته بقول ليس عتقا ونسوا ههنا احتجاجهم بالمسلمين عند مشروطهم . وبأوفوا بالعقود ، وهذا قول لا يؤيده قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قول أحد قبل ربيعة . ومالك ولا غيرهما ولا قياس ولا رأى سديد بل هو مخالف لكل ذلك وبالله تعالى التوفيق . وعندها هم يحتجون في بعض المواضع بشئ . لا يعرف مخرجه « كل ذات رحم فولدها بمنزلتها » وهم أول مخالف لهذا فيقولون في ولد الغارة والمستحقة هي أمه وولدها حر وقال بعضهم : لم نجد قط امرأة حرة يكون جنينها مملوكا قلنا : ولا وجدتم قط امرأة مملوكة وولدها حر وقد قضيت بذلك في أم الولد ولا وجد الحنيفيون قط حكم الآبق وجعله في غير الآبق ولا وجد المالكيون قط امرأة متزوجة بزید ترث عمرا بالزوجية وهي في عصمة زيد ولا وجد الشافعيون قط حكم المصراة في غير المصراة وهذا تخطيط لا نظير له وبالله تعالى التوفيق .

١٦٦٤ - مسألة - ومن أعتق عضوا أى عضو كان من أمته أو من عبده أو أعتق عشرهما أو جزءا مسمى كذلك عتق العبد كله والامة كلها وكذلك لو أعتق ظفرا أو شعرا أو غير ذلك لما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا عبدة بن سليمان الصفار البصري

ناسويدناز هير بن معاوية ناعبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شيئا من مملوك ففعله عتقه كله ان كان له مال يبلغ ثمنه فان لم يكن له مال عتق منه نصيبه » ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثنى نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن أبي المليح الهذلي عن أبيه أن رجلا من هذيل أعتق شقصا من مملوك فاجاز رسول الله ﷺ عتقه وقال : ليس لله شريك وهذان اسنادان صحيحان ووجب هذا القول ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه ان من (١) أعتق جنين أمته قبل أن ينفخ فيه الروح عتقت هي بذلك لانه بعضها وشي منها \* روينا من طريق محمد بن المثنى نا حفص بن غياث نا ليث بن أبي سليم عن عاصم عن ابن عباس أنه قال في رجل قال لخادمه : فرجك حر قال : هي حرة أعتق منها قليلا أو كثيرا فهي حرة \* ومن طريق أبي عبيد نا أبو معاوية عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال : اذا أعتق من غلامه شعرة أو أصبع فقد عتق \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : من قال لعبد : أصبعك حر أو ظمرك أو عضو منك حر عتق كله \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن جابر عن الشعبي قال : من أعتق من عبده عضوا عتق كله ميراثه ميراث حر وشهادته شهادة حر وهو قول مالك . والليث . وابن أبي ليلى . والحسن بن حي . والشافعي . وزفر الا أن مالكا ناقض فقال : ان أوصى بان يعتق من عبده تسعة أعشاره عتق ماسمي ولا يعتق بذلك سائرته ، وقال أبو حنيفة وأصحابه حاش زفر : لا يجب العتق بذلك أم لا ؟ واحتجوا في ذلك بان هذه الفاظ يعبر بها عن الجميع ، أو النفس أو الجسد أو البدن فأى هذه اعتق اعتق جميعه واختلف عنه في عتقه الرأس أو الفرج أيعتق بذلك أم لا ؟ واحتجوا في ذلك بان هذه الفاظ يعبر بها عن الجميع ، قال لانه يعبر بالوجه عن الجميع في اللغة ، وهذا ما خالف فيه أبو حنيفة السنة الثابتة وصاحبها لا يعرف له من الصحابة مخالف وهم يعظمون هذا اذا وافقهم وما نعلم لأبي حنيفة في هذا التقسيم متقدما قبله ، وقال أحمد . واسحاق ان قال : ظمرك حر لم يجب العتق بذلك لانه يبين حامله \* وكل هذا لا شيء وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٦٥ مسألة** ومن ملك عبدا أو أمة بينه وبين غيره فأعتق نصيبه كله أو بعضه أو أعتقه كله عتق جميعه حين يلفظ بذلك فان كان له مال يفي بقيمة حصته من يشره حين لفظ بعق ما أعتق منه أداها الى من يشره فان لم يكن له مال يفي بذلك كلف العبد أو الأمة أن يسعى في قيمة حصته من لم يعتق على حسب طاقته لا شيء للشريك غير ذلك ولاله

أن يعتق والولاء للذي أعتق أولا وإنما يقوم كله ثم يعرف مقدار حصة من لم يعتق (١) ولا يرجع العبد المعتق على من أعتقه بشيء مما سعى فيه حدث له مال أولم يحدث له وللناس في هذا أربعة عشر قولاً قال ربيعة : من أعتق حصة له من عبيديه وبين آخر لم ينفذ عتقه ■

حدثنا بذلك أحمد بن محمد بن الجسور قال نا محمد بن عبد الله بن أبي دليم نا محمد بن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال يونس : سألت عن عبيدين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه من العبد فقال ربيعة : عتقه مردود لم يخص بذلك من أعتق باذن شريكه أو بغير اذنه ، وروى ذلك عنه الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران عن محمد بن سماعة (٢) عن أبي يوسف أن ربيعة قال له ذلك ■ وقال بكير بن الأشج في اثنين بينهما عبد فأراد أحدهما أن يعتق أو يكتب فأنهما يتقاومان ، روي بذلك عن ابن وهب عن حمزة بن بكير عن أبيه ■ وقالت طائفة : ينفذ عتق من أعتق ويبقى من لم يعتق على نصيبه يفعل فيه ما شاء كما روينا من طريق ابن أبي شبة . وسعيد بن منصور قال جميعا : نا أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضير - عن الأعمش عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد قال : كان بيني وبين الأسود وامن غلام شهد القادسية وأبلى فيها فأرادوا عتقه وكنت صغيرا فذكر ذلك الأسود لعمر فقال : اعتقوا أتم ويكون عبد الرحمن على نصيبه حتى يرغب في مثل ما رغبت فيه أو يأخذ نصيبه قال سعيد بن منصور مكان اعتقوا أتم : اعتقوا ان شتمتم لم يختلفا في غير ذلك ، وهذا اسناد كالذهب المحض . ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن النخعي عن الأسود قال : كان لي ولاخوت غلام ابلي يوم القادسية فأردت عتقه لما صنع فذكرت ذلك لعمر فقال : انفسد عليهم نصيبهم حتى يبلغوا فان رغبوا فيما رغبت فيه والا لم تنفسد عليهم نصيبهم ■

**قال أبو محمد :** لو رأى التضمين لم يكن ذلك افسادا لنصيبهم ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء في عبيدين شريكين أعتق أحدهما نصيبه فأراد الآخر أن يجلس على حقه من العبد وقال العبد : أنا أقتضى قيمتي فقال عطاء . وعمر بن دينار : سيده أحق بما بقي يجلس عليه ان شاء ■ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أنه قال في عبيدين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ثم أعتق الآخر بعد فولاؤه وميراثه بينهما وهو قول الزهري أيضا قاله معمر ■ ومن طريق ابن وهب عن عقبة بن نافع عن ربيعة في عبيدين ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه وكاتب الآخر نصيبه وتمسك الآخر بالرق ثم مات العبد فان الذي كاتب يرد ما أخذ منه ويكون جميع ما ترك بينه وبين الذي تمسك بالرق يقتسمانه وقالت طائفة : ينفذ عتق الذي

(١) في النسخة رقم ١٦ من لم يعتق بحسب طاقته (٢) في النسخة رقم ١٦ عن محمد بن أبي سماعة وهو غلط



أعتق في نصيبه ولا يلزمه شيء لشريكه إلا أن تكون جارية رائعة إنما تلتبس للوطء فإنه يضمن للضرر الذي أدخل على شريكه وهو قول عثمان البتي ، وقالت طائفة : شريكه بالخيار أن شاء أعتق وإن شاء ضمن المعتق كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي حمزة عن النخعي أن رجلا أعتق شر كاله في عبده وله شر كاه يتامى فقال عمر بن الخطاب : ينتظر بهم حتى يبلغوا فإن أحبوا أن يعتقوا اعتقوا وإن أحبوا أن يضمن لهم ضمن ، وهذا لا يصح عن عمر إنما الصحيح عنه ما ذكرنا آنفاً لأن هذه الرواية عن أبي حمزة ميمون وليس بشيء ثم منقطعة لأن إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر بسنين كثيرة إلا أن القول بهذا قد روى عن سفيان الثوري . والليث ، وقالت طائفة : من أعتق نصيبه في عبداً أو أمة فشريكه بين خيارين أن شاء أعتق نصيبه ويكون الولاء بينهما وإن شاء استسعى العبد في قيمة حصته فإذا أداها عتق والولاء بينهما سواء كان في كلا الأمرين المعتق معسراً أو موسراً وله أن كان موسراً خياراً في وجه ثالث وهو أن شاء ضمن للمعتق قيمة حصته ويرجع المعتق المضمن على العبد بما ضمنه شريكه الذي لم يعتق فإذا أداها العبد عتق والولاء في هذا الوجه خاصة للذي أعتق حصته فقط قال : فإن أعتق أم ولد بينه وبين آخر فلا ضمان عليه لشريكه ولا عليه أيضاً موسراً كان المعتق أو معسراً قال : فإن دبر عبداً بينه وبين آخر فشريكه بالخيار أن شاء احتبس نصيبه رقيقاً كما هو ويكون نصيب شريكه مدبراً وإن شاء دبر نصيبه أيضاً وإن شاء ضمن العبد قيمة حصته منه مدبراً وإذا أداها عتق وضمن الشريك الذي دبر العبد أيضاً قيمة حصته مدبراً أولاً لا سبيل له إلى شريكه في تضمين وإن شاء أعتق نصيبه فإن فعل كان لشريكه الذي دبر أن يضمن الشريك المعتق قيمة نصيبه مدبراً وهو قول أبي حنيفة وماتلهم أحد من أهل الإسلام سبقه إلى هذا التقسيم بين الموسر والمعسر ولا إلى هذه الوسوس وأعجبها أم ولد بين اثنين ولا نعلم أحداً من أصحابه اتبعه عليه إلا المتأخرين في أزمانهم وأديانهم فقط . وقالت طائفة : من أعتق شر كاله في مملوك ضمن قيمة حصته شريكه موسراً كان أو معسراً كما روينا من طريق ابن أبي شيبه نايزيد بن هارون عن حجاج - هو ابن أرطاة - عن عبد الرحمن بن الأسود . وإبراهيم النخعي كلاهما عن الأسود قال : كان بيني وبين أخوتي غلام فأردت أن أعتقه قال عبد الرحمن في روايته : فأيت ابن مسعود فذكرت ذلك له فقال : لا تنفسد على شركائك فتضمن ولكن ترص حتى يشبوا ، وقال إبراهيم في روايته مكان ابن مسعود عمر واتفقاً فيما عدا ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبه نا أزهري السمان عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن عبداً بين رجلين أعتقه أحدهما فكتب عمر بن الخطاب أن يقوم عليه أعلى القيمة وهذا لا شيء لأن الحجاج بن أرطاة هالك والآخر مرسل إلا أن هذا قد رويناه من طريق ابن أبي شيبه نا محمد بن مبشر عن هشام

ابن عروة عن أبيه في عبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه قال : هو ضامن لنصيب صاحبه وهو أيضا قول زفر بن الهذيل ، وقالت طائفة : ان أعتق أحدا الشريكين نصيبه استسعى العبد سواء كان المعتق موسرا أو معسرا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان كان عبد بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه بغير أمر شريكه أقيم ما بقى منه ثم عتق في مال الذي أعتقه ثم استسعى هذا العبد بما غرم فيما أعتق عليه من العبد فقلت له يستسعى العبد كان مفلسا أو غنيا قال : نعم زعموا . قال ابن جريج : هذا أول قول عطاء ثم رجع الى ما ذكرته عنه قبل . وقالت طائفة : ان أعتق شركا له في عبد وهو مفلس فأراد العبد أخذ نفسه بقيمته فهو أولى بذلك ان نفذ . روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد قوله ، وقالت طائفة في عبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه : ان باقيه يعتق من بيت مال المسلمين روى ذلك عن ابن سيرين . وقالت طائفة : من أعتق شركا له في عبد أو أمة فان كان موسرا قوم عليه حصص شركائه وأغرمها لهم وأعتق كله بعد التقويم لاقبله وان شاء الشريك أن يعتق حصته فله ذلك وليس له ان يمسكه رقيقا . ولا أن يكتبه . ولا أن يبيعه . ولا أن يدبره فان غفل عن التقويم حتى مات المعتق أو العبد بطل التقويم وماله كله لمن تمسك بالرق ، فان كان الذي أعتق نصيبه معسرا فقد عتق منه ما أعتق والباقي رقيق يبيعه الذي هو له ان شاء أو يمسكه رقيقا أو يكتبه أو يهبه أو يدبره وسواء اليسر المعتق بعد عتقه أو لم يوسر ، فان كان عبد أو أمة بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه وهو معسر ثم أعتق الآخر وهو موسر لم يقوم عليه ولا على المعتق وبقي بحسبه فان كان كلاهما موسرا قوم على الذي أعتق أولا فقط فلو أعتق الاثنان معا وكانا غنيين قومت حصصه الباقيين عليهما فمرة قال بنصفين ومرة قال على قدر حصصهما فان كان أحدهما غائبا لم ينتظر لكن يقوم على الحاضر وهذا قول مالك وما نعلم هذا القول لاحد قبله . وقالت طائفة : ان كان الذي أعتق موسرا قوم عليه حصته من شركه وهو حر كله حين عتق الذي أعتق نصيبه وليس لمن يشركه أن يعتق أو لا أن يمسكه فان كان المعتق معسرا فقد عتق ما عتق وبقي سائر مملوكا يتصرف فيه ماله كما يشاء وهو أحد قول الشافعي (١) وقال أحمد . واسحاق : ان كان المعتق موسرا ضمن باقي قيمته لا يباع له في ذلك داره قال اسحاق : ولا خادمه وسكتا عن المعسر فاستمعنا عنهما فيه لفظة ، وقالت طائفة : ان كان المعتق لنصيبه موسرا قوم عليه حصته من شركه وعتق كله . فان كان المعتق لنصيبه معسرا استسعى العبد في قيمة حصته من لم يعتق وعتق كله ، ثم

(١) في النسخة رقم ١٦ «وهذا هو قول الشافعي»

اختلف هؤلاء أيكون حرا مذيقت الأول نصيبه ولا يكون إلا آخر تصرف بعقولا  
 بغيره أم لا يعتق إلا بالأداء لم يكون ولاؤه أن اعتق باستسعائه؟ وهل يرجع على الذي اعتق  
 بعضه أولا بما سعى فيه أم لا؟ وينام طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا أشعث بن سوار  
 عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : إذا اعتق نصيبه في عبد فعلى الذي اعتق انصاء  
 شركائه أن كان موسرا وإن كان معسرا استسعى العبد . ومن طريق سعيد بن منصور  
 نا أبو معاوية نا حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال : كان ثلاثون من  
 أصحاب رسول الله ﷺ يضمنون الرجل إذا اعتق العبد بينه وبين صاحبه إذا كان موسرا  
 ويستسعون به إذا كان معسرا . ومن طريق الطحاوي عن روح بن الفرج عن  
 يحيى بن بكير عن الليث بن سعد شئ أبو الزناد . وابن أبي ليلى عن من اعتق نصيبه من  
 عبد بينه وبين آخر ؟ فذكرنا تضمين المعتق أن كان موسرا أو استسعاء العبد أن كان  
 المعتق معسرا فقالا : سمعنا أن عمر بن الخطاب تكلم ببعض ذلك . ومن طريق عبد  
 الرزاق نا سفيان الثوري أنا أسامة بن زيد أنه سمع سليمان بن يسار يقول : إذا اعتق  
 شقة صافي عبد فانه يضمنه بقيمته أن كان له مال فإن لم يكن له مال استسعى العبد في بقيته فقلت  
 لسليمان : أرايت أن كان العبد صغيرا ؟ قال : كذلك جاءت السنة . ومن طريق محمد  
 ابن المنثني نا مؤمل بن اسماعيل نا سفيان الثوري عن أسامة بن زيد عن سليمان بن يسار  
 قال : من اعتق شقة صافي من عبد فانه يعتق عليه من ماله فإن لم يكن له مال استسعى العبد  
 في بقيته قال أسامة : فقلت لسليمان عن ؟ قال : جرت به السنة . ومن طريق ابن  
 أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي  
 في العبد يكون بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه قال : يضمن أن كان له مال فإن لم يكن  
 له مال استسعى العبد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان  
 أنه كان يقول : أن كان له من المال تمام نصيب صاحبه ضمن له وليس على العبد سعاية  
 فإن نقص منه درهم فما فوقه سعى العبد وليس على المعتق ضمان . ومن طريق سعيد بن  
 منصور نا هشيم أنا يونس واسماعيل بن سالم قال يونس عن الحسن وقال اسماعيل :  
 عن الشعبي قال جميعا : أن كان المعتق موسرا ضمن انصاء أصحابه وإن كان معسرا استسعى  
 العبد . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة من اعتق شركا له في عبد فانه يقوم  
 عليه يوم أعتقه ولا يتبعه السيد بما غرم عنه والعبد غير معتق حتى يتم أداء ما استسعى فيه .  
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : يستسعى العبد ولا بد أن كان المعتق  
 لنصيبه معسرا ولا يستسعى أن كان موسرا ويعتق كله يعني على الذي اعتق نصيبه منه .

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري فيمن أعتق نفيه من عبد بينه وبين غيره فقال الزهري : يقوم العبد بماله على المعتق في مال المعتق ان كان له مال فان لم يكن للعبد مال استسعى ، وروى عن أبي الزناد . وابن أبي ليلى أنهما قالوا في عبد بين ثلاثة أعتق اثنان نصيبهما منه فقالا : نرى أن يضمنا عتاقه جميعا فان لم يكن لهما مال قوم العبد قيمة عدل فسعى العبد فيها فأداهما وهو قول سفيان الثوري . وابن شبرمة . والأوزاعي . والحسن بن حي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن وقد ذكرناه عن ثلاثين من الصحابة رضي الله عنهم \* وعن ابن عمر وبعضه عن عمر ، وقال سليمان بن يسار : وهو السنة ، وقاله سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار . والزهري . وأبو الزناد . والنخعي . والشعبي . والحسن . وحامد . وقتادة . وابن جريج ، وأما هل يكون حرا حين يعتق الأول بعضه أم لا فان أبا يوسف . ومحمد بن الحسن . والأوزاعي . والحسن بن حي قالوا : هو حر ساعة يلفظ بعتقه ، وقال قتادة : هو عبد حتى يؤدي الى من لم يعتق حقه وأما من يكون ولاؤه فان حماد بن أبي سليمان . والحسن البصري كلاهما قال : ان كان للعبد مال فضمته فالولا . كله له وان عتق بالاستسعاء فالولا . بينهما وهو قول سفيان ، وقال ابراهيم . والشعبي . وابن شبرمة . والثوري . وابن أبي ليلى . وكل من قال : هو حر حين عتق بعضه : ان ولأه كله للذي أعتق بعضه عتق عليه أو بالاستسعاء ، وأما رجوعه أو الرجوع عليه فان ابن أبي ليلى . وابن شبرمة قالاجمعا : لا يرجع المعتق بما أدى على العبد ويرجع العبد اذا استسعى بما أدى على الذي ابتداء عتقه ، وقال أبو يوسف . وغيره : لا رجوع لاحدهما على الآخر \*

**قال أبو محمد :** لما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر فيما احتجت به كل طائفة فوجدنا قول ربيعة يشبه قول أبي حنيفة في منعه من هبة المشاع . ومن الصدقة بالمشاع . ومن اجارة المشاع . ورهن المشاع ، وقول الحسن . وعبد الملك بن يعلى القاضي في المنع من بيع المشاع ورهن المشاع ويحتج له بما احتج به من ذكرنا وليس كل ذلك بشيء لأن النص والنظر يخالف كل ذلك ، أما النص فقد ذكرناه ونذكره ان شاء الله تعالى ، وأما النظر فكل أحد أحق بماله ما لم يمنعه منه نص وقد حض الله تعالى على العتق والهبة . والصدقة وأمرنا بالرهن وبإباحة البيع والاجارة فكل ذلك جائز على كل حال ما لم يمنع النص من شيء . من ذلك وقد يمكن أن يحتج بذلك بأنه لا يمكن ان يكون انسان بعضه حر وبعضه عبد قلنا : وما المانع من ذلك فقالوا : كما لا تكون امرأة بعضها مطلقة وبعضها زوجة قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ثم يلزم على هذا أن يقولوا :

اذا وقع هذا أعتق كله كما يقولون : في المرأة اذا طلق بعضها وقالوا : هذا ضرر على الشريك وقد جاء « لا ضرر ولا ضرار » فقلنا : افتراق الملك ايضا ضرر فامنعوا منه وأعظم الضرر منع المؤمن ( ١ ) من عتق حصته ، وأما من قال بالتقاوم غلطاً لأنه لم يأت به نص ولا يجوز ان يجبر أحد على اخراج ملكه عن يده الا أن يوجب ذلك عليه نص فسقط هذا القول أيضا « وأما القول المأثور عن عمر بن الخطاب . وعطاء . والزهرى . وعمر بن دينار . وربيعة فوجدنا من حججهم ( ٢ ) مارو ينأمن طريق سعيد بن منصور ناسفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن محمد بن عمرو بن سعيد بن العاصي أن بني سعيد بن العاصي كان لهم غلام فأعتقوه كلهم الا رجلاً واحداً فذهب إلى رسول الله ﷺ يستشفع به على الرجل فوهب الرجل نصيبه لرسول الله ﷺ فاعتقه فكان يقول : أنا مولى رسول الله ﷺ واسمه رافع أبو البهاء ■

**قَالَ ابْنُ مُحَمَّدٍ :** هذا منقطع لأن محمد بن عمرو بن سعيد لم يذكر من حديثه ثم لو صح لكان ذلك على معهود الأصل والأصل ان كل أحد أملك بماله ثم نسخ ذلك بأمر النبي ﷺ بأن يعتق على الموسر ويستسعى ان كان المعتق معسراً فبطل بهذا الحكم ما كان قبل ذلك بلا شك ، وقالوا : هو قول صح عن عمر ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافاً فقلنا : عارضوا بهذا الخفيفين : والمالكين الذين يتركون السنن لاقول من هذا كما فعلوا في البيعين بالخيار مالم يتفرقا وفي عتق صفيه وجعله عليه الصلاة والسلام عتقها صداقها . وتورث المطلقة ثلاثاً في مرض الموت ■ وأما نحن فلا حاجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وذكرنا ماروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الله بن عبد الحكم نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن خالد الخادم عن أبي بشر - هو الوليد بن مسلم العنبري - عن ابن الثلب عن أبيه ■ أن رجلاً أعتق نصيباً له من مملوك فلم يضمه رسول الله ﷺ . فهذا عن ابن الثلب وهو مجهول ، وقال قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) ولا فرق بين عتق نصيبه وبين بيع نصيبه قلنا : نعم ولكن السنة أولى أن تتبع وهو عليه الصلاة والسلام يفسر القرآن قال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) وقد حكمت بالعاقلة ولم تطلوها بهذه الآية ، وحكمت بالشفعة ولم تقولوا : كل أحد أملك بحقه ، وقالوا : لو ابتدأ عتق نصيب شريكه لم ينفذ فكذلك بل أخرى أن لا ينفذ اذا لم يعتقه لكن أعتق نصيب نفسه وقد جاء لا عتق قبل ملك فقلنا : هذا كله كما ذكرتم وكله لا يعارض به النص عن رسول الله ﷺ ولا تضرب السنن بعضها ببعض ، وقالوا : لو اعتق ما عالجنا

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ « منع المرأة » ( ٢ ) في النسخة رقم ١٤ « من حججهم »



فصح أن كل أحد املك بحقه قلنا : نعم وليس هذا بمشبه لعتقه بعد عتق شريكه لأن له أن يبيع مع عتق شريكه معا وأن يهب وليس له عند بعض من قال بهذا القول أن يبيع بعد عتق شريكه ولا أن يهب وله ذلك عند بعضهم وكل هذا فيمكن أن يشغب به لولم تأت السنة بخلاف ذلك ، وأما وقد جاء ما يخص هذا كله فلا يحل خلاف أمر النبي ﷺ .

**قال أبو محمد** : هذا مما تناقض فيه الخنثيون . والمالك يوجب خالفوا أصحابا لا يصح عن أحد من الصحابة خلافة وخالفوا أثرين مرسلين . وهم يقولون بالمرسل . وخالفوا القياس . فأما أبو حنيفة فلم يتعلق بشيء أصلا . وأما مالك فتعلق بحديث ناقص عن غيره وقد جاء غيره بالزيادة عليه ، وأما قول عثمان البتي في تخصيصه الجارية الرائعة فقول لا دليل عليه أصلا واستدلاله فاسد لان الضرر الداخل عليهم بالشركة المانعة من الوطء هو بعينه ولا زيادة داخل عليهم في عتق بعضها ولا فرق وكتأهما يمكن أن تتزوج ولا فرق فبطل هذا القول ، وأما قول زفر فان الحجة له ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أناعمر بن عثمان نا الوليد بن مسلم عن حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى عن نافع . وعطاء قال نافع : عن ابن عمر . وقال عطاء : عن جابر ثم اتفق جابر . وابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله ولاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمة لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء » وبما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « أيمارجل كان له نصيب في عبدا فعتق نصيبه فعليه أن يكمل عتقه بقيمة عدل »

**قال أبو محمد** : الاول انما فيه حكم من له ولاء ولم يذكرفيه من لا ولاء عنده ، وأيضا فهو من طريق حفص بن غيلان ولا نعرفه واخلف به أن يكون مجهولا لا يعتد به . ومن طريق شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس (١) عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن رسول الله (٢) ﷺ أنه قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال : « يضمن وعليه خلاصه » وأما الثاني . والثالث فصحيحان الا أنه قد جاء خبر آخر بزيادة عليهما فاخذ الزيادة أولى ولولم يأت الا هذان الخبران لما تعديناهما ، وقالوا : جنى على شركائه فوجب تضمينه .

**قال أبو محمد** : ما جنى شيئا بل أحسن وتقرب الى الله عز وجل ولسكن عهدنا بالخنثيين والمالكين يجعلون خبر المعتق نصيبه حجة لقولهم الفاسد في أن المتعدي لا يضمن الا قيمة ما أفسد لا مثل ما أفسد فاذهو عندهم افسادهم أصحاب تعليل . وقياس فالواجب عليهم أن يقولوا بقول زفر هذا والا فقد أبطلوا تعليلهم وتقضوا قياسهم وأفسدوا احتجاجهم

(١) في النسخة رقم ١٤ « عن أبي النضر عن أنس » وهو غلط وسأقي بذكره المصنف صحيحا من رواية مسلم بن الحجاج قريبا (٢) في النسخة رقم ١٤ « أن رسول الله » الخ

وتركوا ما أصلا ۝ وهذه صفات شائعة في أكثر أقوالهم وبالله تعالى التوفيق، فسقط هذا القول أيضا، وأما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد لأنه قول لم يتعلق بقرآن . ولا سنة صحيحة : ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد علمه قبله . ولا بقياس ولا برأى سديد . ولا احتياط بل هو مخالف لكل ذلك . وما وجدناهم موهوا إلا بالكذب فاضح من دعواهم أن قولهم موافق لقول عمر وكذبوا كما يرى كل ذى فهم بما أوردنا وحكموا بالاستسعاء وخالفوا حديث الاستسعاء في إجازتهم الذي لم يعتق أن يعتق وأن يضمن في حال إفسار الشريك وأجازوا له أن يعتق ومنعوه أن يحتبس ثم أتوا بما ليس بسخيفة على المكاتب والمكاتب عندهم قديعجز فيرق ولا يرق عندهم المستسعى وغير ذلك مما لم يفارقوا فيه الكذب البارء ، فإن قالوا : أن كل فصل من قولنا موجود في حديث من الأحاديث قلنا : وموجود أيضا خلافاً بعينه في هذه القضية فمن أين أخذتم ما أخذتم وتركتم ما تركتم هكذا مطارقة ؟ ، وأيضا فلا يوجد في شيء من الآثار خيار في تضمين المؤسر أو ترك تضمينه ولا رجوع المؤسر على العبد ولا تضمين العبد في حال يسار الذي أعتقه أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وسائر الأقوال لا متعلق لها أصلا ، وأما قول مالك . والشافعي فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نعيم عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شركا له من مملوك فعليه عتقه كله أن كان له مال يبلغ ثمنه فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق ۝ »

**قال أبو محمد** : ما نعلم لهم حجة غير هذا أصلا وهو خبر صحيح الأئمة قد جاء خبر آخر بن زيادة عليه لا يحل تركها ، وقد أقدم بعضهم فزاد في هذا الخبر ۝ ورق منه مارق ۝ وهي موضوعة مكذوبة لا نعلم أحدا رواها لا ثقة ولا ضعيف ، ولا يجوز الاشتغال بما هذه صفته وليس في قوله عليه الصلاة والسلام والافتق عتق منه ما عتق دليل على حكم المعسر أصلا وإنما هو مسكوت عنه في هذا الخبر ۝ ولا شك في أنه قد عتق منه ما عتق وبقي حكم المعسر فوجب طلبه من غير هذا الخبر على أنه قد قيل : إن لفظة « وإلا فقد عتق منه ما عتق » إنما هو من كلام نافع ولسنا نلتمس إلى هذا لأنه دعوى بلا دليل لكن ينبغي طلب الزيادة فإذا وجدت صحيحة وجب الأخذ بها ، وبالله تعالى تأييده فلم يبق إلا قولنا فوجدنا الحجة له ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا عمرو الناقد . واسماعيل - هو ابن عليه - كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شقة صا (١) له في عبد فخلاصه في ماله أن كان له مال

(١) الشقة بكسر الشين المعجمة التصيب لا كان أو كثيرا ، ويقال له : الشقيص أيضا بن زيادة ياه آخر الحروف ويقال له أيضا : الشرك بكسر الشين

فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق (١) عليه « ومن طريق أبي داود ناسم - هو ابن ابراهيم الكشي - نا بان - هو ابن يزيد العطار - ناقتادة ناالنضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شقة صافي مملوك فعليه أن يعتقه كله ان كان له مال والا استسعى العبد غير مشقوق عليه » ■ ومن طريق البخاري ناأحمد بن أبي رجاء . وأبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - قال أحمد : نا يحيى بن آدم نا جرير بن حازم سمعت قتادة ■ وقال أبو النعمان : نا جرير بن حازم عن قتادة ثم اتفقا عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من أعتق شقة صافي في عبد عتق كله ان كان له مال والا استسعى غير مشقوق عليه » ■ وقد سمع قتادة هذا الخبر من النضر بن أنس كما روي نا طريق أحمد بن شعيب ناأحمد بن عبد الله بن المبارك ناأبو هشام ناأبان بن يزيد العطار ناقتادة ناالنضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : من أعتق شقة صاله من عبد فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال والا استسعى العبد غير مشقوق عليه » وهذا خبر في غاية الصحة فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه فقال قوم : قد روي هذا الخبر شعبة . وهمام . وهشام الدستوائي فلم يذكروا ما ذكر ابن أبي عروبة ■

**قال أبو محمد :** فكان ماذا ؟ وابن أبي عروبة ثقة فكيف وقد وافقه عليه جرير . وأبان وهما ثقتان ، فان قيل : فان هما قال في هذا الحديث فكان قتادة يقول : ان لم يكن له مال استسعى العبد قلنا صدق همام قاله قتادة مفتيا بما روي وصدق ابن أبي عروبة . وجرير وأبان . وموسى بن خلف : وغيرهم فأسندوه عن قتادة ولولم يصح حديث قتادة هذا لكان حديث ابن عمر . وأبي هريرة بالتضمنين جملة زائدة على ما تعلق به مالك من رواية نافع فكان يكون القول ما ذهب اليه زفر بن الهذيل وهذا لا يخلص له عنه وبالله تعالى التوفيق ■ وأما قولنا : أنه حرساعة يعتق بعضه فان بعض الرواة قال ثم يعتق وكان في رواية جرير بن حازم التي ذكرنا عتق كله فكانت هذه زيادة لا يجوز تركها فاذا قد عتق كله فولاؤه للذي عتق عليه ، وأما رجوع أحدهما على الآخر فباطل لأن رسول الله ﷺ ألزم الغرامة للمعتق في سارها وألزمها العبد المعتق في أعسار المعتق ولم يذكروا رجوعا فلا يجوز لأحد القضاء برجوع في ذلك ■

قال علي : فان كان له مال لا يقبى بجميع قيمة العبد فلا غرامة على المعتق لكن (٢) يستسعى العبد وهذا مقتضى لفظ الخبر وبه يقول حماد وبالله تعالى التوفيق ■

(١) معناه لا يكف ما يشق عليه ■ وهو من جهة الاعراب حال أي حال كون العبد لا يشق عليه (٢) في النسخة رقم ١٦ « ولكن » بزيادة واو

**١٦٦٦ مسألة** ومن أعتق بعض عبده فقد عتق كله بلا استسعاء ولو أوصى بعتق بعض عبده أعتق ما أوصى به وأعتق باقيه واستسعى في قيمة ما زاد على ما أوصى بعتقه لما ذكرنا قبل ، فلو أوصى بعتق عبده فلم يحمله ثلثه أعتق منه ما حمل الثلث وأعتق باقيه واستسعى لورثته فيما زاد على الثلث ولا يعتق في ثلثه لأن ما لم يوص به الميت فهو للورثة فالورثة شركاؤه فيما أعتق ولا مال لليت فوجب أن يستسعى لهم ■ روي (١) عن محمد بن المنثري ناعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن خالد بن سلمة عن عمر بن الخطاب من أعتق ثلث مملوك فهو حر كله ليس لله شريك ■ وروينا من طريق يحيى ابن سعيد الأنصاري . وعطاء بن أبي رباح . ونافع مولى ابن عمر من طريق ابن وهب ■ من أعتق بعض عبده في صحة أو مرض عتق عليه في ماله ■ ■ وروي من طريق ابن عمر . والحكم . والشعبي . وإبراهيم النخعي من أعتق عبده في مرضه فمن ثلثه فإن زاد على الثلث استسعى للورثة وعتق كله ، وقال أبو حنيفة : ان أعتق بعض عبده في صحته عتق منه ما أعتق واستسعى له في باقيه فاذا أدى عتق وقال أبو حنيفة : فان أوصى بعتق بعضه عتق منه ما أوصى بعتقه وسعى للورثة في الباقي فاذا أدى عتق ■ وروي نحوه هذا عن علي بن جهم قال مالك : ان أعتق بعض عبدي صحته أعتق عليه كله فان أعتقه في مرضه أعتق عليه باقيه ما حمل منه الثلث ويبقى الباقي رقيا ■ فان أوصى بعتق بعض عبده لم يعتق منه الا ما أوصى به فقط ، وروي نحوه عن ابن مسعود ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص عن أشعث عن الحسن قال : قال علي بن أبي طالب : يعتق الرجل ماشاء من غلامه ■ ولا حاجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد اختلفوا كما ذكرنا ■

**١٦٦٧ مسألة** ومن ملك ذا رحم محرمة فهو حر ساعة يملكه فان ملك بعضه لم يعتق عليه الا الوالدان خاصة والاجداد والجندات فقط فانهم يعتقون عليه كلهم ان كان له مال يحمل قيمتهم فان لم يكن له مال يحمل قيمتهم استسعوا وهم كل من ولده من جهة أم أو جدة أو جد أو أب ، وكل من ولده هو من جهة ولد أو ابنة . والأعمام . والعلمات وان علوا كيف كانوا لام أو لأب والاخوات والاخوة كذلك ، ومن نالته ولادة أخ أو اخت باى جهة كانت ، ومن كان له مال وله أب أو أم أو جد أو جدة اجبر على اتباعهم باعلى قيمتهم وعتقهم اذا أراد سيدهم بيعهم فان لم يجبر السيد على البيع وان ملك ذا رحم غير محرمة أو ملك ذا رحم غير رحم لكن بصهر أو ووطه اب أو ابن لم يلزمه عتقهم وله بيعهم ان شاء وقالت طائفة : لا يعتق الا من ولده من جهة اب أو أم أو من ولده هو

كذلك أو أخ أو اخت فقط ولا يعتق العم ولا العمة ولا الخال ولا الخالة ولا من ولد الأخ أو الأخت وهو قول مالك ، وصح عن يحيى بن سعيد الأنصاري وروى عن ربيعة . ومكحول . ومجاهد ولم يصح عنهم ولا روى عنهم أن من عدا هؤلاء لا يعتق وقالت طائفة لا يعتق إلا من ولده من جهة أب أو أم ومن ولده هو كذلك ولا يعتق غير هؤلاء الأخ ولا غيره وهو قول الشافعي . وقال أبو سليمان : لا يعتق أحد على أحد . وقال الأوزاعي : يعتق كل ذى رحم محرمة كانت أو غير محرمة حتى ابن العم . وابن الخال فانهما يعتقان عليه ويستعصمهما .

قال أبو محمد : ما نعلم قول الشافعي عن أحد قبله . فان ذكرنا أنه روى عن إبراهيم أنه إذا ملك الوالد أو الولد عتق قلنا : نعم وقد صرح عنه هذا أيضا في كل ذى رحم وليس في قوله إذا ملك الوالد أو الولد عتق أن غيرهما لا يعتق ولا نعلم له حجة الادعوى الإجماع على عتق من ذكرنا وهذه دعوى كاذبة فما يحفظ في هذه المسألة قول عن عشرين من أصحاب وتابعهم الوفاءين الإجماع ؟ فان قالوا : قال الله تعالى : ( وبالوالدين إحسانا ) قلنا آثموا الآية ( وبني القربى ) فسقط هذا القول ، واحتج المالكيون بقول الله تعالى في الوالدين : ( واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ) قالوا : ولا يمكن خفض الجناح والذل لهما مع استرقاقهما قالوا : وأما الولد فان الله تعالى يقول : ( وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا ) قالوا : فوجب ان الرق والولادة لا يجتمعان قالوا : وأما الأخ فقد قال تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام : ( اني لأملك الا نفسي وأخي ) قالوا : فكيف لا يملك نفسه كذلك لا يملك أخاه . وبما روينا من طريق زكريا بن يحيى الساجي نا أحمد بن محمد ناسليان بن داود نا حفص بن سليمان - هو القاري - عن محمد بن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس « كان لرسول الله ﷺ مولى يقال : له صالح اشترى (١) أخاه يملو كاقفال رسول الله ﷺ : قد عتق حين ملكته » .

قال أبو محمد : وهذا أثر فاسد لان حفص بن سليمان ساقط وابن أبي ليلى . المحفوظ ولوصح لم يكن فيه ارقاق من عدا الأخ ، وأما احتجاجهم بقول الله تعالى : ( اني لأملك الا نفسي وأخي ) فتعريف للكلم عن مواضعه وتخليط سمج ولو كان هذا يحتج به من يرى ان الأخ يملك لكان ادخل في الشبهة لان فيه اثبات الملك على الأخ والنفس ومن المحال ان يقع لاحد ملك رق على نفسه وليس محالا ملك أخيه وأبيه ولا يجوز قياس الأخ على النفس لان

(١) في النسخة رقم ١٦ «فاشترى»



الانسان يصرف نفسه في الطاعة أو المعصية بقدر الله تعالى ويملك نفسه في ذلك كما قال موسى عليه الصلاة والسلام انه يملك نفسه في الجهاد ولا يصرف أخاه كذلك ولا يطيعه ففسد هذا القياس البارد الذي لم يسمع قط بأسخف منه « وأما قول الله تعالى : ( وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان يستدل من هذا على عتق الابن ولا على أنه لا يملك لأن الله تعالى لم يبدل على ذلك بهذه الآية وليس فيها الا الخبر عنهم بما هم عليه من أنهم عبيد لا أولاد ولو كان ما قالوه لوجب عتق الزوجة والشريك اذا ملكا لأن الله تعالى اتفى عنهما كما اتفى عن الولد سواء سواء وأخبر أن الكل عبيده ولا فرق فسقط احتجاجهم جملة وبالله تعالى التوفيق ، وأما من قال : لا يعتق أحد على أحد فانهم ذكر وأما صح عن رسول الله ﷺ « لا يجزى ولد والدا الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » \*

قال أبو محمد : هذا حجة عليهم لأن الله تعالى يقول : ( أن اشكر لى ولو الديك ) فافترض عز وجل شكر الابوين وجزاؤهما هو من شكرهما جزاؤهما فرض فاذ هو فرض وجزاؤهما لا يكون الا بالعتق فعتقهما فرض وما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا ، ثم نظرنا فيما احتج به الأوزاعي فوجدنا من حجته قول الله تعالى : ( وبالوالدين احسانا وبذى القربى ) \*

قال على : هذا لا يوجب العتق لأن الاحسان فرض الى العبيد ولا يقتضى ذلك عتقهم فرضا ولو وجب ذلك فى ابن العم . وابن الخال لوجب فى كل مملوك لأن الناس يجتمعون فى أب بعد أب الى آدم عليه السلام ولا يجوز أن يخص بهذا ابن العم : وابن الخال دون ابن ابن العم وابن ابن الخال وهكذا صعدا فبطل هذا القول يقيقين « ثم نظرنا فى قولنا فوجدنا ماروينا من طريق أحمد بن شعيب انا عيسى بن محمد - هو أبو عمير الرملى - وعيسى ابن يونس الفاخورى عن ضمرة بن سعيد عن سفيان الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من ملك ذارحم محرمة عتق » فهذا خبر صحيح كل رواته ثقات تقوم به الحجة ، وقد تعلل فيه الطوائف المذكورة بأن ضمرة انفرد به وأخطأ فيه فقلنا : فكان ماذا اذا انفرد به ؟ ومتى لحقتم بالمعتزلة فى أن لا تقبلوا مارواه الواحد عن الواحدكم خبر انفرد به راويه فقبلتموه وليتكم لا تقبلون ما انفرد به من لا خير فيه كابن لهيعة وجابر الجعفى وغيره فامادعوى أنه أخطأ فيه فباطل لأنها دعوى بلا برهان وهذا موضع قبله الحنيفيون وقالوا به ولم يروا انفرد ضمرة به علته ثم أتوا الى ماروينا من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبى جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « من أعتق عبدا وله مال فماله الا أن يستثنيه

السيد ، فقالوا : انفرد به عبيد الله بن أبي جعفر وأخطأ فيه فيا للمسلمين . اذا رأى المالكيون . والشافعيون هذا الخبر صحيحاً وعملوا به ولم يروا انفرد عبيد الله بن أبي جعفر به وقول من قال : انه خطأ فيه حجة في رده وتركه ورأى الحنفيون انفرد عبيد الله بن أبي جعفر بهذا الخبر وقول من قال انه خطأ فيه حجة في تركه ورده ولم يروا انفرد ضمرة بذلك الخبر وقول من قال انه خطأ فيه حجة في تركه ورده فهل من الدليل على التلاعب بالدين وقلة المراقبة لله تعالى أكثر من هذا؟ ونعوذ بالله من الضلال باتباع الهوى ■ وقدرنا هذا الخبر أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول . وقناة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب ■ أن رسول الله ﷺ قال : من ملك ذارحم محرمة فهو حر ■ فصحيح الحنفيون هذا الخبر ورأوه حجة وقالوا : لا يضره ما قيل : ان الحسن لم يسمع من سمرة والمنقطع تقوم به الحجة ثم أتوا إلى مرسل رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب ، أن رسول الله ﷺ قال : عهدة الرقيق ثلاث ، فقالوا : لم يصح سماع الحسن من سمرة وهو منقطع لا تقوم به حجة وقلب المالكيون هذا العمل فأروا رواية الحسن بن سمرة في عهدة الرقيق حجة لا يضره ما قيل من أن الحسن لم يسمع من سمرة والمنقطع تقوم به الحجة ولم يروا خبر عتق ذي الرحم المحرمة حجة لأن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً والمنقطع لا تقوم به الحجة وفي هذا كفاية لمن عقل ونصح نفسه ■

**قال أبو محمد** : فبطلت الأقوال الا قولنا والله الحمد ، وبه يقول جمهور السلف رويناه من طريق الحشني نا محمد بن بشار نا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - نا أبو عوانة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب قال : من ملك ذارحم محرمة فهو حر وبه إلى بندار نا غندر نا شعبة . وسفيان الثوري قال شعبة عن غيلان وقال سفيان عن سلمة بن كهيل كلاهما عن المستورد - هو ابن الأحنف - ان رجلاً أتى عبد الله بن مسعود فقال له : ان عمي زوجني جارية له وانه يريد أن يسترق ولدى فقال له ابن مسعود : ليس له ذلك ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن ابن شبرمة عن الحارث العكلي عن ابراهيم النخعي قال : من ملك ذارحم فهو حر وهو قول ابن شبرمة ■ ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن . وجابر بن زيد قال جميعاً : من ملك ذارحم عتق ■ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عطاء قال : اذا ملك الأخ . والأخت . والعمة . والحالة عتقوا ■ ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان قال جميعاً : كل من ملك ذارحم محرمة عتق ،

وصح أيضا عن قتادة وهو قول الزهري . وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . والليث ابن سعد . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبي حنيفة . وجميع أصحابه . وعبد الله ابن وهب . وغيرهم . وهذا ما خالف فيه المالكيون جمهور العلماء وصاحبين لا يعرف لهما من الصحابة مخالف وهم يشنعون بأقل من هذا اذا وافق تقليدهم . وقد روينا من طريق الحسن مارواه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن من ملك أخاه من الرضاة عتق . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة أن ابن مسعود مقت رجلا أراد أن يبيع جارية له أرضعت ولده .

**قال أبو محمد :** وما نعلم لهذا حجة الا أن الحنفيين . والمالكيين . والشافعيين . أصحاب قياس بزعمهم فكان يلزمهم أن يقيسوا الأم من الرضاع . والآب من الرضاع . والولد من الرضاع . والأخ من الرضاع على كل ذلك من النسب لاسيما مع قول رسول الله ﷺ . « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فهذا أصح من كل قياس قالوا به .

قال أبو محمد : ثم استدركنا رأينا من حججهم ان قالوا . ان السنة توجب ان يعتق ذوو المحارم من الرضاع ايضا ولا بد لما روينا من طريق مسلم نا محمد بن ربح انا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة ام المؤمنين . ان رسول الله ﷺ قال : يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب . ومن طريق مسلم نا هدا بن خالد نا همام نا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس . ان النبي ﷺ قال : يحرم من الرضاة ما يحرم من الرحم . ووجدنا يحرم من الرحم ومن النسب تبادى ملك كل ذى رحم محرمة وذى نسب محرم فوجب ولا بد ان يحرم تبادى الملك فيمن يمت بالرضاة كذلك ولا بد فظرننا في هذا الاحتجاج فوجدناه شغيبا ، أول ذلك ان ملك ذى الرحم المحرمة ليس حراما بل هو صحيح لقول رسول الله ﷺ : « من ملك ذار رحم محرمة فهو حر » فأوقع الملك عليه ثم ألزم العتق ولو لاصحة ملكه لم يصح عتقه ثم وجدنا قولهم : ان تبادى ملك ذى الرحم المحرمة يحرم خطأ لانه لو لم يكن ههنا الاتحريم تبادى الملك لكان العتق لا يجب ولا بد بل كان له أن يهبه فيسقط ملكه عنه أو ان يتصدق به فيبطل بهذا ما قالوا . من أن تبادى الملك يحرم وكان الحق أن يقولوا : ان العتق يجب عقيب الملك بلا فصل ولا مهلة ولم يقل عليه الصلاة والسلام : انه يجب في الرضاع ما يجب في النسب وما يجب في الرحم ، ولو قال : هذا لوجب العتق كما قالوا وانما قال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومن الرحم فصيح انه انما يحرم النكاح والتلذذ فقط فهو حرام فيهما معا ، وأما

من ملك بعض ذى الرحم المحرمة فلم يملك ذا رحم محرمة فليس عليه عتقه اذ لم يوجب النص ذلك . وأما قولنا فى الوالدين بخلاف ذلك فلما رويناه من طريق مسلمنا أبو بكر بن أبي شيبة . وزهير بن حرب قالاجمعا : ناجريز - هو ابن حازم - عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا يجزى والد الولد الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه . قال أبو بكر فى روايته والده واتفقا فى غير ذلك . ومن طريق محمد بن المثنى ناؤمل بن اسماعيل الحميرى ناسفیان الثورى عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا يجزى ولد الولد الا أن يجدهما أو أحدهما مملوكا فيشتريه فيعتقه . واسم الولد يقع على الجد والجدة ما لم يخصهما نص ، ويلزمه أن يشتريه بما يشتري به الرقة الواجبة للعتق . والحر والعبد سواء فى كل ما ذكرنا لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : من ملك ذا رحم محرمة فهو حر . فولد العبد من أمته حر على أبيه . رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : اليتيم أمه محتاجة أن ينفق عليها من ماله ؟ قال : نعم قلت فان كانت أمه أمة أعتق فيه ؟ قال : نعم يكره على اعتاقها ان لم يتمتعوا بها ويحتاجوه .

**١٦٦٨ مسألة** ولا يصح عتق من هو محتاج الى ثمن مملوكه أو غلته أو خدمته فان أعتقه فهو مردود الا فى وجه واحد وهو من ملك ذا رحم محرمة كما ذكرنا فانه يعتق عليه بالحكم المذكور صغيرا كان أو كبيرا مجنوناً أو عاقلاً غائباً أو حاضراً وهو حر ساعة ذلك من حيث شاء بحكم السلطان وبغير حكم السلطان لما رويناه من طريق البخارى نا عاصم بن على نا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله . أن رجلاً أعتق عبداً له ليس له مال غيره فردّه رسول الله ﷺ فابتاعه منه نعيم بن النحام ، فان قيل : هذا حديث المدبر نفسه رواه عطاء وعمر بن دينار ، وأبو الزبير كلهم عن جابر فذكروا أنه كان دبره قلنا : لولم يمكن أن يكونا خبرين فى عبيد لكان ما قلتم حقاً وأما اذ فى الممكن أن يكونا خبرين فى عبيد يبتاعهما معانيم بن النحام فلا يحل القطع بانهما خبر واحد فيكون من قال ذلك كاذباً قافياً ما لا علم له به . وأما من ملك ذا رحم محرمة فما يبالى أعتقه أو لم يعتقه وليس هو الذى أعتقه بل هو حر ولا بد ، ومن أعتق شقصا له فى عبد وهو محتاج اليه ولا غنى به عنه فهو باطل واذ هو باطل فلم يعتقه فليس له الحكم الذى ذكرنا قبل وقد قال مالك : من أعتق والدين يحيط بما لرد عتقه ولا نص له فى ذلك .

**١٦٦٩ مسألة** ولا يجوز عتق من لا يبلغ ولا عتق من لا يعقل من سكران أو مجنون ولا عتق مكره ولا من لم ينو العتق لكن اخطأ لسانه الا أن هذا وحده ان قامت

عليه بيته ولم يكن له الا الدعوى قضى عليه بالعق وأما بينه وبين الله تعالى فلا يلزمه لقول الله تعالى : ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فصح أن السكران لا يعلم ما يقول ومن لا يعلم ما يقول لم يلزمه ما يقول حتى لو كفر بكلام لا يدرى ما هو لم يلزمه ولقوله تعالى : ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ) ولقول رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » والمجنون والسكران والمكره لانية لهم وكذلك من أخطأ لسانه وليس من هؤلاء أحد أخلص لله الدين بما نطق به من العق وهو باطل ، وصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفق والنائم حتى يستيقظ » وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « عفى لأمي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وقال أبو حنيفة . ومالك : عتق السكران جائز ولا حجة لهم أصلا الا أنهم قالوا : هو أدخل على نفسه ذلك بالمعصية فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ ومن أين وجب اذا دخل على نفسه ذلك بالمعصية أن يلزمه ما لم يلزمه الله تعالى قط ؟ وما تقولون فيمن حارب قاطعا للطريق فأصابته ضربة في رأسه خبلت عقله أتجيزون عتاقه ؟ وهم لا يفعلون هذا وهو أدخله على نفسه وعن ترك عاصيا لله تعالى فقطع لحم ساقيه وكوى ذراعيه عبثا أتجيزون له الصلاة جالسا أم لا ؟ لانه أدخل على نفسه ذلك بالمعصية . وعن سافر في قطع الطريق فلم يجد ماء ، خاف ذهاب الوقت أتيتم أم لا ؟ وكل هذا ينقضون فيه هذا الأصل الفاسد . وقال أبو حنيفة : عتق المكره جائز . وقال مالك . والشافعي : لا يلزمه وما نعم للحنيفيين حجة أصلا إلا آثارا فاسدة في الطلاق خاصة وليس العتاق من الطلاق (١) والقياس باطل ، واحتج بعضهم « بثلاث جد هن جد وهن جد » فذكر بعضهم في ذلك العتاق وهو خبر مكذوب ، ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة أصلا لأننا لسننا معهم فيمن هزل فأعتق انما نحن معهم فيمن أكره فأعتق . وليس في هذا الخبر على نحسه ووضع ذكره لأكراه ثم لا يجيزون بيع المكره ولا إقراره ولا هبته وهذا تناقض ظاهر وتماها في التي بعدها (٢) وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٧٠ مسألة** ومن أعتق الى أجل مسمى قريب أو بعيد مثل أن يقول أنت حر غدا أو الى سنة أو الى بعد موتي أو اذا جاء أبى أو اذا أفاق فلان أو اذا نزل المطر أو نحو هذا فهو كما قال وله بيعه ما لم يأت ذلك الأجل فان باعه ثم رجع الى ملكه فقد بطل ذلك العقد ولا عتق له بمجيء ذلك الأجل ولا رجوع له في عقده ذلك أصلا الا باخراجه عن ملكه لأن هذا العتق اموصية واما نذرو كلاهما عقد صحيح قد جاء النص بالوفاء بهما فلو علق

(١) في النسخة رقم ١٤ « وليس الطلاق من العتاق (٢) في النسخة رقم ١٤ « تأخير هذه الجملة »



العتق بمعصية أو بغير طاعة ولا معصية لم يجز العتق لأنه عقد فاسد محرم منهي عنه قال رسول الله ﷺ: «لا وفاء لنذر في معصية الله» وقدر ويتاعن عطاء من قال لعبده أنت حر لم يكن حرا حتى يقول: لله وهذا حق لأن العتق عبادة لله تعالى وبروقبه إليه تعالى فكل عبادة (١) وقربة لم تكن له تعالى مخلصاله بها فهي باطل مردودة لقول النبي ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» وقدر ويت آثارا فاسدة منها من أعتق لآعبا فقد جاز وهو باطل لأنه مرسل عن الحسن أن رسول الله ﷺ ومن طريق فيها إبراهيم ابن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب، وروى عن ابن عمر أربع مقفلات لا يجوز فيهن الهزل والطلاق والنكاح والعتاق والنذر، وهذا لا يصح لأنه عن سعيد بن المسيب عن عمر ولم يسمع سعيد من عمر شيئا إلا نفيه النعمان بن مقرن ثم لو صح لم يكن لهم فيه متعلق لأن ظاهره خلاف قولهم بل موافق لقولنا لأن الهزل لا يجوز في النكاح والطلاق والعتق والنذر فأذا لا يجوز فيها فهي غير واقعة به، وهذا مقتضى لفظ الخبر ثم لو صح كما يريدون فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ومن طريق فيها إبراهيم بن عمرو وهو ضعيف عن عبد الكريم ابن أبي المخارق وهو غير ثقة عن جعدة بن هبيرة عن عمر ثلاث الألعاب فيهن والجاد سواء الطلاق والصدقة والعتق، ثم هم مخالفون لهذا لأنهم لا يجوزون صدقة المكره عليها فبعض كلام روى عن عمر حجة وبعضه ليس حجة هذا اللعب بالدين ومن طريق الحسن عن أبي الدرداء ثلاث الألعاب فيهن كالجاء. النكاح والطلاق والعتاق. هذا مرسل ولم يدرك الحسن أبا الدرداء. ومن طريق جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي ثلاث لا لعب فيهن النكاح والطلاق والعتاق، جابر كذاب ثم لو صح لكان ظاهره موافقا لقولنا لا لقولهم وهو باطل اللعب فيهن (٢) فإذا بطل ما وقع بها باللعب. ومن طريق سفيان بن عيينة بلغني أن مروان أخذ من علي أربع لا رجوع فيهن إلا بالوفاء. النكاح والطلاق والعتاق والنذر. ونعم كل هذه إذا وقعت كما أمر الله تعالى في دين الإسلام فالوفاء بها فرض وأما إذا وقعت كما أمر إبليس فلا ولا كرامة لا آمروا المطيع ثم ليس في شيء منها ذكر للاكراه (٣) على العتق وجوازه فوض بطلان قولهم بلا شك. وأما قولنا: له بيعه ما لم يأت الأجل فلأنه عبد ما لم يستحق الحرية وأحل الله البيع. والتفريق بين الآجال المذكورة باطل لأنه قديح. ذلك الأجل والعبدية أو السيدية، وأما قولنا إنه إن أخرجه عن ملكه ثم عاد إلى ملكه لم يلزمه العتق بمجيء ذلك الأجل فلأنه قد بطل العقد بخروجه عن ملكه قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وكل شيء بطل بحق فلا يجوز أن يعود

(١) في النسخة رقم ١٦ و كل عبادة (٢) في النسخة رقم ١٦ منهن (٣) في النسخة رقم ١٤ ذكر الاكراه

الآن يأتي نص بعودته (١) ولا نص في عودة هذا العقد بعد بطلانه، وأما قولنا . لا رجوع له في شيء من ذلك بالقول إلا باخراجه من ملكه فقط فلا يملكها عقود صحاح أمر الله تعالى بالوفاء بها وما كان هكذا فلا يحل لأحد إبطاله إذ لم يأت نص بكيفية إبطاله في ذلك أصلا فليس له (٢) نقض عقد صحيح أصلا إلا حيث جاء نص بذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٦٧١ مَسْأَلَةٌ وجاز للمسلم عتق عبده الكتابي في أرض الاسلام وأرض الحرب ملكه هنالك أو في دار الاسلام لقول رسول الله ﷺ : « في كل ذي كبد رطبة أجر » ولخصه عليه الصلاة والسلام على العتق جملة إلا أن عتق المؤمن أعظم أجرا وكذلك عتق الكافر لعبده الكافر جائز وقد ذكرنا قول حكيم لرسول الله ﷺ : يا رسول الله أرأيت أشياء كنت أتحدث بها في الجاهلية من عتاقه وصدقة قتال لرسول الله ﷺ : أسلمت على ما أسلفت من خير » فجعل عتق العبد الكافر خيرا فان أسلم المعتق ورثه سيده المسلم وكذلك لو أسلم المعتق والمعتق لأن الولاء للمعتق عموما قال عليه الصلاة والسلام : « الولاء لمن أعتق » فان كان أحدهما مسلما والآخر كافرا لم يتوارثا لاختلاف الدين .

١٦٧٢ مَسْأَلَةٌ فان كان للذي أو الحربى عبد كافر فأسلمها معافوه عبده كما كان فلو أسلم العبد قبل سيده بطريقة عين فهو حر ساعة يسلم ولا ولاء عليه لاحد لقول الله تعالى : ( وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) والرق أعظم السبيل وقد وافقنا المخالفون لنا على انه ان خرج من دار الحرب فهو حر وما ندرى للخروج في ذلك حكما لا بنص ولا بنظر ، فان قيل : اعتق رسول الله ﷺ من خرج اليه من عبيد الكفار قلنا : هذه حجتنا . ومن أين لكم أنه بالخروج اعتقه وما قال عليه الصلاة والسلام قط ذلك ثم يقولون : ان أسلم عبد الكافر يبع عليه فقلنا لماذا تبيعونه ألا أنه لا يجوز ملكه له أم نص ورد في بيعه وان كان ملكه له جائزا ؟ ولا سبيل . الى نص في ذلك . فان قالوا : لان ملكه له لا يجوز قلنا فاذا لا يحل ملكه له فقد بطل ملكه عنه بلا شك والاف كلامكم مختلط متناقض واذ قد بطل ملكه عنه ولم يقع عليه بعد ملك لغيره فهو بلا شك حرا هذه صفة الحر وان كان ملكه له جائزا فبيعكم اياه ظلم وباطل وجور . وما الفرق بين ما قضيتم به من ابقائه في ملك الكافر حتى يباع ؟ - ولعله لا يستبيع الا بعد سنة وبين منعكم من ملكه له متمادا وهذا ما لا سبيل (٣) له الى وجود فرق في ذلك وبالله تعالى تأييد ، وأما سقوط الولاء عنه فلان لم يعتق ولا ولاء الا للمعتق أو لمن أوجبه له النص وبالله تعالى التوفيق .

١٦٧٣ مَسْأَلَةٌ وعتق ولد الزنا جائز لانه رقة مملوك وقد جاءت أخبار بخلاف

(١) في النسخة رقم ١٤ يأتي بعودته نص (٢) في النسخة رقم ١٦ وليس له (٣) في النسخة رقم ١٨ وهذا لا سبيل

ذلك لاحجة فيها لانها لاتصح ، منها عن رسول الله ﷺ من طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن محمد الدوري أنا الفضل بن دكين نا اسرائيل عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضبي عن ميمونة مولاة رسول الله ﷺ « أن النبي ﷺ سئل عن ولد الزنا ؟ فقال : لا خير فيه نعلان أجاهد بهما أو قال أجهز بهما أحب الى من أن أعتق ولد الزنا » اسرائيل ضعيف . وأبو يزيد الضبي لا أعرفه . وعن الصحابة برسلة وقد اختلفوا فيه ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد وافقنا المخالفون ههنا ■

١٦٧٤ مسألة ومن قال : احد عبدي هذين حر فليس منهما حر وكلاهما عبد كما كان ولا يكلف عتق أحدهما فانه لم يعتق هذا بعينه فليس حرا اذ لم يعتقه سيده ولا أعتق هذا الآخر أيضا بعينه فليس أيضا حرا اذ لم يعتقه سيده فكلاهما لم يعتقه سيده فكلاهما عبده وهذا في غاية البيان ولا يجوز اخراج ماله عن يده بالظن الكاذب ■

١٦٧٥ - مسألة - ومن لطم خد عبده أو خدامته بياطن كفه فهما حران ساعتئذ اذا كان اللاطم بالغاميزا وكذلك ان ضربهما أو حدهما حدالم يأتياه فهما حران بذلك ولا يعتق عليه مملوك لا بمثلة ولا بغير ما ذكرنا فان كان اللاطم محتاجا الى خدمة المملوك الملطوم أو الامة كذلك ولا غنى له عنه أو عنها استخدمه أو استخدمها فاذا استغنى عنه أو عنها فبهي أو هو حران حينئذ لما رويناه من طريق محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر . وعبد الرحمن بن مهدي قال غندر : ناشعة ، وقال عبد الرحمن : عن سفيان الثوري ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن فراس بن يحيى قال : سمعت ذكوان - هو أبو صالح السمان - يحدث عن زاذان أبي عمر قال : دعا ابن عمر غلاما له فرأى بظهره أثرا فقال له : أوجعتك ؟ قال : لا قال فانت عتيق ثم قال : « انى سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ضرب غلاما له حدالم يأتيه أو لطمه فان كفرته أن يعتقه ، اللطم لا يقع في اللغة الا بياطن الكف على الخد فقط وهو في القفا الصفع » وحديث شعبة . وسفيان زائد على ما رواه أبو عوانة عن فراس عن ذكوان عن ابن عمر وهو حديث واحد وزيادة العدل لا يجوز ردها . ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي ناسفان الثوري عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد بن مقرن عن أبيه قال : « كتابني مقرن على عهد رسول الله ﷺ ليس لنا الا خادم واحد فلطمها أجدنا فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : اعتقوها فقال : ليس لهم خادم غير هاتين : فليستخدما فاذ استغنىا فليخولا سديلهما » فهذا أمر من رسول الله ﷺ لا يحل لاحد مخالفته ، فان قيل : قدر و يتم من طريق أبي مسعود البدرى « أن رسول الله ﷺ رآه يضرب غلاما له فقال له : اعلم أبا مسعود لله أقدر عليك منك عليه

فقال: يا رسول الله هو حر لوجه الله تعالى ثم قال (١): أما لو لم تفعل للفحك النار أو لمستك النار ، فلما : ليس في هذا أمر بعقته وانما فيه أنه أتى ذنبا بضربه استحق عليه النار فلما أعتقه كانت حسنة أذهبت تلك السيئة كالوفعل حسنة أخرى توازيها أو تربي عليها قال الله عز وجل : ( ان الحسنات يذهبن السيئات ) وأما أمره عليه الصلاة والسلام بعقته فقد قال تعالى : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) فمن لزمه أمر فلم ينفذه وجب اتقاذه عليه لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) وقال مالك : يعتق بالمثلثة وقاله الليث : والأوزاعي إلا أن مالكا رأى ولده لسيده الممثل به ■ وقال الليث : لا ولاء له لكن لجماعة المسلمين ، وروى هذا أيضا عن ربيعة . والزهرى . ويحيى بن سعيد الانصارى وصح عن قتادة وعن الصحابة رضى الله عنهم عن عمر بن الخطاب أنه أعتق أمة أقعدت على مقلى فأحرقت عجزها وهو غير صحيح عن عمر لانه من طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة أن عمر هـ ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الملك العرزمي عن رجل منهم أن عمر هـ ومن طريق مالك أن عمر ■ ومن طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار أن عمر ■ فالأول مرسل لأن أباقلابة لم يدرك عمر ، والثاني منقطع . وعن ضعيف . وعن مجهول ■ والثالث منقطع أين مالك من عمر ، والرابع منقطع في موضعين لأن مخزومة لم يسمع من أبيه شيئا وسليمان لم يدرك عمر وقد صح خلاف هذا عن غير عمر كإرويان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سألت حيان العبدى عطاء بن أبي رباح عن شجع عبده أو كسره ؟ فقال عطاء : ليس كسه ثوبا أو ليعطه شيئا فقال حيان : هكذا أخبرني جابر بن زيد - وهو أبو الشعثاء - عن ابن عباس فيمن فقأ عين عبده قال ابن عباس : أحب الى أن يعقته فهذا ثابت عن ابن عباس ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة . والشافعى . وأبي سليمان ، واحتج من رأى العتق بالمثلثة بما رويان من طريق ابن وهب عن يحيى ابن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو ابن العاص أن زبعا خصى عبده وأذن به وأنفه فقال رسول الله ﷺ : من مثله أو حرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله ثم أعتقه عليه الصلاة والسلام وقال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب : كان زبناع يومئذ كافرا ، وهذا ملوؤ مالا خير فيه ■ يحيى بن أيوب . والمثني بن الصباح . وابن لهيعة . ثم هو صحيفة ■ والعجب أن مالكا يخالفه لأنه يرى الولاء للمعتق ■ ومن طريق جيدة الى معمر . وابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

« أن رجلا جاب عبده فقال له رسول الله ﷺ : اذهب فأنت حر ، وهذه صحيفة \* ومن طريق  
البرازنا محمد بن المنثي نا محمد بن الحارث نا محمد بن عبد الرحمن بن اليلمان عن أبيه عن ابن عمر  
عن رسول الله ﷺ قال : « لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقال من مثل بمملوكه  
فهو حر وهو مولى الله ورسوله والناس على شروطهم ما وافقوا الحق » وابن اليلمان  
ضعيف مطروح لا يحتج بروايته \* ومن عجائب الدنيا احتجاج المالكيين لصحيفة عمرو  
ابن شعيب هذه في عتق الممثل به وهو قد خالف هذا الخبر نفسه اذ جعل الولاء لسيده  
وليس هو الذي أعتقه بل أعتق عليه على رغبة ، ونص الخبر أنه مولى الله تعالى ورسوله ،  
وجعلوا الشفعة للغائب فصار حجة فيما اشتروا ولم يكن حجة فيما لم يشتروا ، واحتجوا من  
خبر ابن اليلمان بعتق من مثل بمملوكه وخالفوه في الشفعة ولم ير الحنفيون : ولا الشافعيون  
خبر عمرو بن شعيب ههنا حجة اذ خالفه رأى أبي حنيفة . والشافعي فاذا وافقهم صار  
حينئذ صحيحا وحجة كروايته في أم الصغير أنت أحق به ما لم تنكح . والمكاتب عبد ما بقي  
عليه درهم ، ورد شهادة ذى الغمر لأخيه . وشهادة القانع لأهل البيت واجازتها  
لغيرهم ، وقدرد المالكيون رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كثيرا اذا خالفت  
رأى مالك ونعوذ بالله من مثل هذا اللعب بالدين \* ومن عجائب الدنيا قول الحنفيين  
انما قال النبي ﷺ هذا على التدب \*

**قال أبو محمد :** هذا كذب بحت لأن في الخبر أنت حر من مثل به فهو حر وهلا  
قلتم : مثل هذا في قوله ﷺ : من ملك ذارحم محرمة عليه فهو حر واللفظ واحد ، وقالوا :  
بلغنا أن رسول الله ﷺ أعطاه قيمته قلنا : هبكم قد صح لكم ذلك وهو الكذب بلا  
شك فأعتقه ثم أعطوه قيمته بل هذا خلاف آخر جديد منكم لما صحتم وأنتم تنكرون  
على الشافعي ما ذكر أنه بلغه من عدد تكبير النبي ﷺ على حمزة وبعتته لقتل أبي سفيان  
وهما حكايتان مشهورتان قد ذكرهما أصحاب المغازي ولم يعيوا على محمد بن الحسن هذه  
الكذبة التي لم يشار كم فيها أحد ثم عملها أيضا باردة عليه لاله ، وقالوا : لعل عمر أعتقه  
لغير المثلة فجاهرة قبيحة لأن نص الخبر عن عمر أنها شكت اليه أنه أحرقها فأعتقها وجلده  
وقال له : ويحك أما وجدت عقوبة الآن تعذبها بعذاب الله \* وذكرنا أيضا ما روينا  
من طريق معمر عن رجل عن الحسن أشعل رجل وجه عبده نار فأتى عمر بن الخطاب فأعتقه  
ثم أتى عمر بسبي فأعطاه عبد اقال الحسن : كانوا يمتقون ويعاقبون - يعني يعطيه لما أعتقه  
عقبة مكانه فقلنا : هذا مكسور في موضعين رجل لم يسم عن الحسن ثم الحسن عن عمرو ولم  
يولد الا قبل موت عمر بستين ثم هبك أنه صح فافعلوا كذلك وبأسبحان الله يكون



ما احتجوا فيه بعمر مالم يصح عنه من أنه جلد في الخمر ثمانين حدا ، وأنه أخذ الزكاة من الخيل . وورث المطلقة ثلاثا في المرض حجة . ولا يكون ما جاء عن عمر من عتق الممثل به حجة هذا التحكم بالباطل في دين الله تعالى ، ويجعل المالكيون ما روى عن عمر في هذا حجة ولا يجعلون حكمه في حليح الضحاك . وعبد الرحمن بن عوف وسائر ما خالفوه فيه حجة . وذكرنا أيضا ما رويناه من طريق البزار عن إبراهيم بن عبد الله عن سعيد ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن ربيعة بن لقيط حدثهم أن عبد الله ابن سنذر حدثه عن أبيه أنه كان عبدا لزنبا بن سلامة وأنه خصاه وجده فأتى رسول الله ﷺ فأخبره فأغلظ القول لزنبا بن وعقته . فابن لهيعة لاشيء . والآن صار عند الحنفيين ضعيفا وكان ثقة في رواية الوضوء بالنيذ الاتيان لا يستحي . ومن طريق العقيلي نا محمد بن خزيمة . نا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن عمرو بن عيسى القرشي الأسدي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس جاءت جارية الى عمر وقد أحرق سيد هافر جها فقالت : ان سيدى اتهمنى فأقعدنى على النار حتى أحرق فرجى فقال لها عمر : هل رأى ذلك عليك ؟ قالت : لا قال : فاعترفت له قالت : لا قال عمر : على به فأتى به فقال له : أتعذب بعذاب الله ؟ والذي نفسى بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والد » لا قدتها منك ثم برزه فضر به مائة سوط ثم قال : اذهبي فأنت حرة لوجه الله تعالى وأنت مولاة الله ورسوله اشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : من حرق بالنار أو مثل به فهو حر وهو مولى الله ورسوله . عبد الله بن صالح ضعيف . وعمر بن عيسى مجهول . والعجب كل العجب أن المالكيين احتجوا بهذا الخبر في عتق الممثل به وفي أن لا يقاد مملوك من مالك ورواه حقا في ذلك وخالفوه في القود من الحرق بالنار ، وقد رآه عمر حقا لا في السيد لبعده والوالد لولده وفي أن الولاء لغير الممثل . والحنفيون والشافعيون رأوه حجة في أن الولد لا يقاد له من والده والعبد لا يقاد له من سيده ولم يجزوا خلافة ثم لم يروه حجة في جلدته في التعذير مائة ولا في عتق الممثل به فiasبحان الله أى دين يبقى مع هذا العمل ، ثم عجب آخر انهم كلهم رأوا ما روى في خبر أبي قتادة اذ عقر الحمار وهو محل وأصحابه محرمون من قول رسول الله ﷺ : « أفبكم من أشار إليه أو أعانه ؟ قالوا : لا قال : فكلوا » حجة في منع أكل من صيد من أجله وهو محرم ولم يروا قول عمر ههنا . هل رأى ذلك عليك أو اعترفت له حجة في أن لا يعتق الممثل به اذا عرف زناه بأقرار أو معاينة ولو صح عن عمر لكان قد خالفه ابن عباس ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ .

**قال أبو محمد :** واحتجوا كما ترى بهذه العفونات الفاسدة وتركوا ما روينا به من طريق أبي داود ناحمد بن المثنى نا معاذ بن هشام الدستوائي نا أبي عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه ومن خصى عبده حصيناه قال أن صار الحسن عن سمرة صحيفة ولم يصرح حديث عمرو بن شعيب كونه صحيفة إذا اشتها (١) ما فيها ، وقد رأى المالكيون حديث الحسن عن سمرة حجة في العهدة وحسبنا الله ونعم الوكيل فلما لم يصح عن النبي ﷺ في هذا شيء كان من مثل بعبد لا يجب عليه عتقه اذ لم يوجب عليه ذلك الله تعالى ولا رسوله ﷺ وإنما يجب في ذلك ما أوجبه الله تعالى اذ يقول : (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) واذ يقول تعالى : (والحرمان قصاص) واذ يقول تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٧٧ مسألة** ومن أعتق عبدا وله مال فإله له إلا أن يتزعه السيد قبل عتقه إياه فيكون حينئذ للسيد كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا غندر عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة أم المؤمنين قالت لامرأة سألتها وقد اعتقت عبدا : إذا اعتقته ولم تشتري له مال فإله له . ومثله عن ابن عمر ، وصح عن الحسن . وعطاء في عبد كاتبه مولاه وله مال وولد من سرية له أن ماله وسريته له وولده أحرار والعبد إذا أعتق كذلك . روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن زياد الأعلم . وقيس بن سعد قال زياد : عن الحسن وقال قيس : عن عطاء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري إذا أعتق العبد فإله له .

ومن طريق مالك عن الزهري مضت السنة إذا أعتق العبد يتبعه ماله (٢) وروى أيضا عن القاسم . وسالم . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة . وأبي الزناد . ومحمد بن عبد القاري . ومكحول مثل قول الزهري ، قال يحيى : على هذا أدركت الناس وقال ربيعة . وأبو الزناد سواء علم سيده ماله أو جهله وهو قول أبي سليمان ، وقال مالك : مال العبد المعتق له أما أولاده فليسيد ، وكذلك حل أم وولده ولو أنه بعد عتقه أراد عتق أم وولده لم يقدر لأن حملها رقيق وقال : هي السنة التي لا اختلاف فيها أن العبد إذا أعتق يتبعه ماله (٣) ولم يتبعه ولده واحتج بان العبد والمكاتب إذا فلسا أو جرحا أخذ ماله وأمهات أولادهما ولم يؤخذ أولادهما وإن العبد إذا بيع واشترط المبتاع ماله كان له ولم يدخل ولده في الشرط .

(١) في النسخة رقم ١٦ « اذ قد اشتها » (٢) في النسخة رقم ١٤ « تبعه ماله » (٣) في النسخة رقم ١٤ « تبعه ماله »

**قال أبو محمد :** ما رأينا حجة أفقر الى حجة من هذه وان العجب من هذه السنة التي لا يعرف لها راو من الناس لا من طريق صحيحة ولا سقيمة ، والخلاف فيها أشهر من ذلك كما ذكرنا عن عطاء . والحسن بل انما روى مثل قول مالك عن سليمان بن موسى : وعمرو ابن دينار . والنخعي ، وقد اجمعت الامة . ومالك معهم في جملتهم وهؤلاء على أن ولد الامة مملوك لسيد أمه الا أن يكون ولدا الرجل من أمته الصحيحة الملك فانه حر والفاسدة الملك فانه عند بعضهم حر وعلى أبيه قيمته أو فدائه ولا تخلو أم ولد العبد من أن تكون له فولدها له اما حر واما مملوك فتعتق عليه بالملك أولا تعتق واما أن تكون لسيدة فلا يحل لأحد وطء أمة غيره الا بالزواج والا فهو زنا ، والولد غير لاحق اذا علم انها أمة غيره ولا سبيل الى ثالث وليس في الباطل والكلام المتناقض الذي يفسد بعضه بعضا أكثر من أن تكون أمة للعبد لا يحل للسيد وطؤها إلا أن ينتزعا عنها ويكون ولدها لسيد أبيه مملوكا هذا عجب لا نظير له ولا أصل له فبطل هذا القول لظهور فساده ، وأعجب منه منعه عتق أمولده وهو حر وهي أمته من أجل جنينها وهم يجوزون عتق الجنين دون أمه وهما لو اُحد فما المانع من عتق أمه دونهما لاثنتين ، وقال الأوزاعي : كل ما أعطى المرء أم ولده في حياته فهو لها اذامات لا يعد من الثلث ومن أعتق عبده وله مال فما كان بيد العبد ما اطلع عليه سيده فهو للعبد وما كان بيد العبد ولم يطلع عليه السيد فهو للسيد ، وهذا تقسيم لا برهان على صحته فهو باطل ، وقالت طائفة : مال المعتق لسيدة وهو قول أبي حنيفة وسفيان . والشافعي قالوا كلهم : المكاتب : والموصى بعتقه . والمعتق . والموهوب : والمتصدق به . وأم الولد يموت سيدها فالحكم كلهم للمعتق أو لورثته ، وقال الحسن ابن حي : مال المعتق . والمكاتب لسيدتهما ، وقال ابن شبرمة : مال المعتق . وأم الولد للسيد ولورثته وقال أحمد . واسحاق . مال المعتق لسيدة وروى هذا القول عن الحكم ابن عتيبة وصح عن قتادة ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي خالد الأحمر عن عمران بن عمير عن أبيه أنه كان عبدا لابن مسعود فاعتقه وقال : امان . مالك لي ثم قال : هولاك ، وصح نحوه عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك . فظنرنا فيما احتج به من قال : مال المعتق لسيدة فوجدناهم يذكرون ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا جعفر بن محمد نا أحمد بن سابق نا سفيان الثوري عن عبد الأعلى بن أبي المساور حدثني عمران بن عمير عن أبيه قال لي ابن مسعود : أريد أن أعتقك وادع مالك فاخبرني بمالك فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أعتق عبدا فماله للذي أعتقه » \* ومن طريق العجلي نا عبد الرحمن بن الفضل نا محمد بن اسماعيل نا اسحاق بن ابراهيم

ابن عمران المسعودي مولا هم سمع عمه يونس بن عمران عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال ابن مسعود: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أعتق مملوكا فليس للمملوك من ماله شيء». هذان لا شيء لأن عبد الأعلى بن أبي المساور ضعيف جدا والآخر منقطع لأن القاسم لا يحفظ أبوه عن ابن مسعود شيئا فكيف هو. وقالوا: قد صح أن العبد إذا بيع فإله للسيد إلا أن يشترطه المبتاع فعتقه كذلك، وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه باطلا لأن البيع نقل ملك إلى ملك فلا يشبه العتق الذي هو إسقاط الملك جملة والقياس عنده من قال به إنما هو على ما يشبهه، لا على ما لا يشبهه، وقالوا: مال العبد للسيد قبل العتق فكذلك بعد العتق فقلنا: هذا باطل ما هو له قبل العتق إلا أن ينتزعه وقد أوضحنا الحجة في أن العبد يملك ويكفي من ذلك قوله تعالى في الإماء: (فانكحوهن باذن أهلن وآتوهن أجورهن) فدخل في هذا الخطاب الحر. والعبد، وقوله تعالى: (وانكحوا الإماء منكم والصالحين من عبادكم وامائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) فصح أن صدق الأمة لها بأمر الله تعالى يدفعه إليها. وصح أن العبد مأمور بإيتاء الصداق فلولا أنه يملك ما كلف ذلك ولأنكاح الإماء إذا لم يذكر في العقد بعد العقد ووعدهم الله بالغنى فهم كسائر الناس وبالله تعالى التوفيق. فإذ ماله له فهو له بعد العتق كما كان قبل العتق ثم وجدنا مارو ينام طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن وهب نا الليث ابن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق عبدا وله مال فإله العبد له إلا أن يشترطه السيد». فهذا إسناد في غاية الصحة لا يجوز الخروج عنه، فإن قيل: قد قيل: إن عبيد الله أخطأ فيه قلنا: إنما أخطأ من ادعى الخطأ على عبيد الله بلا برهان ولا دليل. والعجب من الخفيفين الذين لم يروا قول أصحاب الحديث أخطأ ضمرة في حديثه عن سفيان من ملك ذارحم محرمة فهو حر، وقالوا: لا يجوز أن يدعى الخطأ على الثقة بلا برهان (١) ثم تعلقوا بقول أولئك أنفسهم ههنا أخطأ عبيد الله، وتعلق المالكيون بقولهم: أخطأ ضمرة ولم يلتفتوا إلى قولهم: أخطأ عبيد الله فهل في التلاعب بالدين أكثر من هذا العمل؟ ونسأل الله العافية. وأما الشافعيون فردوا الخبرين معا وأخذوا في عدة مواضع بالخطأ الذي لا شك فيه وبالله تعالى التوفيق \*

١٦٧٨ مسألة ولا يجوز للأب عتق عبده الصغير ولا للوصى عتق عبد يتيمة أصلا وهو مردود إن فعلا لقول الله تعالى: (ولا تنكسب كل نفس الا عليها)

وقول رسول الله ﷺ : « ان ذمماكم وأموالكم عليكم حرام » وما أباح الله تعالى قط للآب من مال ولده الصغير دون الكبير قدر ذرة وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول الشافعى . وأبى سليمان : « وقال مالك : يعتق عبد الصغير ولا يعتق عبد الكبير وهذا فى غاية الفساد اذ لا دليل عليه من قرآن ولا سنة وبالله تعالى التوفيق »

١٦٧٩ - مسألة - وعتق العبد . وأم الولد لعبد هما جائز والولاء لهما يدور معهما حيث دارا وميراث المعتق لأولى الناس بالعبد من احرار عصبته أو لبيت مال المسلمين ، فاذا أعتق فان مات فال ميراث له أو لمن أعتقه أو لعصبتهما لأننا قد بينا صحة الملك للعبد (١) واذ هو مالك فهو مندوب الى فعل الخير من الصدقة . والعتق . وسائر أعمال البر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولاية لمن أعتق » ونص عليه الصلاة والسلام على أن العبد لا يرث على ما ذكره فى كتاب الموارث ان شاء الله تعالى وفى المكاتب بعد هذا بحول الله تعالى وقوته فهو للحر من عصبته وليس لسيد العبد لأنه لا ولاء له على العبد ولا على أحد بسببه فاذا عتق صح الميراث له أو لمن يحب له من أجله وبالله تعالى التوفيق »

١٦٨٠ - مسألة - ومن وطئ أمة له حاملا من غيره فجنينها حرامنى فيها أولم يمن لما روينا من طريق أبى داود الطيالسى ناشئة عن يزيد بن حمير سمعت عبد الرحمن بن جبير بن نفير يحدث عن أبيه عن أبى الدرداء « أن رسول الله ﷺ أتى على امرأة مجح (٢) فقال رسول الله ﷺ : لعل صاحب هذه أن يكون يلم بها قد هممت أن ألعنه لعنة تدخل معه فى قبره كيف يورثه وهو لا يحل له وكيف يسترقه وهو لا يحل له ، وهذا خير صحيح لا يحل لأحد خلافة » فاذا لم يحل له أن يسترقه فهو حر بلا شك وهو غير لاحق به وبه قال طائفة من السلف كما روينا من طريق ابن وهب أخبرنى أبو الاسود المعافى عن يحيى بن جبير المعافى عن عبد الله بن عمرو بن العاصى قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره فان هو فعل ذلك وغلب الشقاء عليه فليعتقه وليوص له من ماله ، وبه الى ابن وهب عن غوث بن سليمان الحضرمى عن محمد بن سعيد الدمشقى أخبرنى سليمان بن حبيب المحارمى عن الأمة الحامل يطؤها سيدها قال : رأت الولاية أن يعتق ذلك الحمل قال ابن وهب قال : الليث بن سعد وأنى أرى ذلك وهو قول مكحول : والأوزاعى . وأبى عبيد . وأبى سليمان . وأصحابنا . وبعض الشافعيين \*

**قال أبو محمد :** سليمان بن حبيب قاضى عمر بن عبد العزيز بالشام ، وغوث بن سليمان

(١) فى النسخة رقم ١٦ صحة ملك العبد (٢) جئت المرأة حملت واصل الأجحاح السباع والسبعة اذا حملت فاضربت وعظم بطنها فدا جئت ففى مجع اه الصحاح



قاضي مصر ■ وهذا مما ترك فيه الماسكيون والحنيفيون وجمهور الشافعيين صاحباً لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم \*

**١٦٨١ مسألة** ومن أحاط الدين بما له كله فإن كان له (١) غنى عن مملوكه جاز عتقه فيه والافلا وقال مالك : لا يجوز عتق من أحاط الدين بماله، وقال أبو حنيفة. والشافعي بقولنا الا أنهم أجازا عتقه بكل حال ■

برهان صحة قولنا ان من لاشيء له فاستقرض مالا فان له أن يأكل منه بلا خلاف وان يتزوج منه وان يتباع جارية يطؤها فقد صح انه قدم ملك ما استقرض وانه مال من ماله فله أن يتصدق منه بما يبقى له بعده غنى والعتق نوع من أنواع البر وقد يرزق الله عباده ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله وهذا بخلاف الوصية بالعتق ممن أحاط الدين بماله لأن الميت لا سبيل الى أن يرزقه الله تعالى مالا في الدنيا لم يرزقه (٢) اياه في حياته وقد كان رسول الله ﷺ يستقرض ويتصدق بما يستقرض وبالله تعالى التوفيق ■

**١٦٨٢ مسألة** والمدبر عبد موسى بعتقه والمدبرة كذلك وبيعهما حلال والهبة لهما كذلك وقد ذكرناه في كتاب البيوع فافقني عن اعادته ولا حجة لمن منع من ذلك الا حديث موضوع قد بينا علته هنالك وبالله تعالى التوفيق ■

**١٦٨٣ مسألة** وكل مملوك حملت من سيدها فاسقطت شيئا يدرى انه ولد أو ولدته فقد حرم بيعها وهبتها ورهنها والصدقة بها وقرضها ولسيدها وطؤها واستخدامها مدة حياته فاذا مات فهي حرة من رأس ماله وكل مالها فلها اذا عتقت ولسيدها انتزاعه في حياته فان ولدت من غير سيدها بزنا أو اكرهه أو نكاح بجهل فولدها بمنزلتها اذا عتقت عتقوا ■

**قال أبو محمد** : اختلف الناس في هذا فروينا من طريق سعيد بن منصور أن أبا عوانة عن المغيرة عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال : خطب على الناس فقال : شاورني عمر بن الخطاب (٣) في أمهات الأولاد فرأيت أنا وعمر أن اعتقهن ف قضى به عمر حياته وعثمان حياته فلما وليت رأيت ان ارقن قال عبيدة : فرأى عمر. وعلى في الجماعة أحب الى من رأى على وحده ■

**قال أبو محمد** : ان كان أحب الى عبيدة فلم يكن أحب الى علي بن أبي طالب وان بين الرجلين لبونا باثنا فأين المحتجون بقول صاحب المشتهر المنتشر (٤) وانه اجماع أفيكون اشتهارا أعظم أو انتشارا أكثر من حكم عمر باقي خلافته وعثمان جميع خلافته

(١) في النسخة رقم ١٦ «ب» (٢) في النسخة رقم ١٦ «الم يرزقه» (٣) في النسخة رقم ١٤ شاورني ابن الخطاب (٤) في النسخة رقم ١٤ المنتشر المشتهر

في أمر فاش عام ظاهر مطبق وعلى موافق لها على ذلك . وقدرونا عن وكيع ناسفان  
الثوري عن سلبية بن كهيل عن زيد بن وهب قال : باع عمر أمهات الأولاد ثم  
ردهن حتى ردهن حبالي من تستر فلا سبيل الى أن يفشو حكم أكثر من هذا الفشو  
بمثل هذا الحكم المعلن والأسانيد المنيرة ثم لم ير علي بن أبي طالب ذلك كله اجماعا  
بل خالفه فان كان ذلك (١) اجماعا فعلى أصول هؤلاء الجهال قد خالف على الاجماع  
وحاشا له من ذلك فخالف الاجماع عالما بأنه اجماع كافر ثم لا يستجيبون دعوى  
الاجماع على ما لم يصح قط عن عمر من أنه فرض في الخمر ثمانين حدا والخلاف فيه  
من عمر وعن بعد عمر أشهر من الشمس . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج  
أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كنا نبيع أمهات الأولاد ورسول  
الله ﷺ حي فبنا لانرى بذلك بأسا ، قال ابن جريج : وأخبرني عبد الرحمن بن  
الوليد ان أبا اسحاق السديعي أخبره أن أبا بكر الصديق كان يبيع أمهات الأولاد في  
امارته وعمر في نصف امارته ، وذكر الحديث قال ابن جريج : وأخبرني عطاء أنه  
بلغه أن علي بن أبي طالب كتب في عهده اني تركت تسع عشرة سرية فإيتن ما كانت  
ذات ولد قومت في حصه ولدها بميراثه مني وإيتن لم تكن ذات ولد فهي حرة  
فسألت محمد بن علي بن الحسين بن علي أذلك في عهد علي ؟ قال : نعم .

ومن طريق الخشنى محمد بن عبد السلام نا محمد بن بشار بن دارنا محمد بن جعفر غندرا  
شعبة عن الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب قال : انطلقت الى عمر بن الخطاب أسأله عن  
أم الولد ؟ قال مالك ان شئت بعث وان شئت وهبت ثم انطلقت الى ابن مسعود فاذا  
معه رجلان فسألاه ؟ فقال لأحدهما : من أقرأك ؟ قال : أقرأنيها أبو عمرة . وأبو حكيم  
المزني وقال الآخر : أقرأنيها عمر بن الخطاب فسكني ابن مسعود وقال : اقرأ يا أقرأك  
عمر فانه كان حصنا حصينا يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه فلما أصيب عمر انكسر  
الحصن فخرج الناس من الاسلام ، قال زيد : وسأله عن أم الولد ؟ فقال : تعق  
من نصيب ولدها .

**قال أبو محمد** : هذا اسناد في غاية الصحة وبعد موت عمر كما ترى فإين مدعوا  
الاجماع في أقل من هذا ؟ نعم وفيما لاخبر فيه مما لا يصح . ومن طريق عبد الرزاق  
عن ابن جريج أبا عطاء بن أبي رباح أن ابن الزبير أقام أم حيي أم ولد محمد بن  
صهيب يقال لابنها خالد فاقامها ابن الزبير في مال ولدها وجعلها في نصيبه ، قال عطاء :

وقال ابن عباس : لا تعتق أم الولد حتى يلفظ سيدها بعتقها وهو قول زيد بن ثابت وبه يقول أبو سليمان . وأبو بكر . وجماعة من أصحابنا \* وعن عمر قول آخر رويناه من طريق ابن سيرين عن أبي العجفاء هرم بن نسيب . ومالك بن عامر الحمداني كلاهما عن عمر بن الخطاب في أم الولد قال : إذا عفت (١) وأسلمت عتقت وان كفرت ونجرت أرتقت . وروى هذا أيضا عن عمر بن عبد العزيز أنه باع أم ولد ارتدت وتوقف فيها أبو الحسن بن المغلس وبعض أصحابنا ، وروى إبطال بيعها عن الشعبي . والنخعي . وعطاء . ومجاهد . والحسن . وسالم بن عبد الله . ويحيى بن سعيد الأنصاري . والزهري . وأبي الزناد . وربيعة وهو قول أبي حنيفة . ومالك . وسفيان . والاوزاعي . والحسن بن حي . وابن شبرمة . والشافعي . وأبي عبيد . وأحمد . وإسحاق . وأبي عبد الله بن سالار . وطائفة من أصحابنا ■

**قال أبو محمد :** أما حديث جابر فلا حجة فيه وإن كان غاية في صحة السند لانه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم بذلك ولقد كان يلزم من يرى مسندا قول أبي سعيد الخدري كنا نخرج - ورسول الله ﷺ - صدقة الفطر صاعا من طعام . صاعا من شعير . صاعا من تمر . صاعا من أقط . صاعا من زبيب ■ وقول ابن عمر : كنا ورسول الله ﷺ حتى نقول : أبو بكر . ثم عمر . ثم عثمان . ثم نترك فلا نفاضل ويرى هذا حجة أن يرى قول جابر هذا حجة والا فهو متلاعب ■

**قال أبو محمد :** وأما من دون رسول الله ﷺ فلا حجة في أحد دونه عليه الصلاة والسلام فظننا هل صح عنه عليه الصلاة والسلام في ذلك منع فتقف عنده وإلا فلا ؟ فوجدنا ماروينا من طريق قاسم بن أصبغ نامصعب بن محمدنا عبيد الله ابن عمر - هو الرقي - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما ولدت مارية إبراهيم قال رسول الله ﷺ : « أعتقها ولدها » فهذا خبر جيد السند كل رواه ثقة ، وسمعنا الله تعالى يقول : ( انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج نبتليه ) وأخبر رسول الله ﷺ بما رويناه في المسألة السادسة في صدر كتاب العتق من ديواننا هذا أن الانسان يخلق الله تعالى من منى أبيه ومنى أمه فصح أنه بعضها وبعض أبيه \* وروينا من طريق ابن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا أبو سعيد مولى بني هاشم - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد - نا همام بن يحيى عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه - هو أبو أسامة بن عمير - قال : أعتق رجل من هذيل شقه صاله من

مملوك فقال النبي ﷺ: «هو حر كله ليس لله شريك»، ولما كان الولد بعض أبيه وبعض أمه، وصح عن النبي ﷺ: «من ملك ذا رحم محرمة فهو حر». فوجب أن يعتق على أبيه وأن لا يملكه أحد فلما وجب ذلك وجب أن بعضها حر واذ بعضها حر فكلها حر، ولما لم ين عليه الصلاة والسلام أم إبراهيم رضى الله عنها عن نفسه ولم يزل يستيحها بعد الولادة صح أنها باقية على إباحة الوطء والتصرف قال الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وصح أن العتق المذكور في أم الولد لا يمنع الا من اخراجها عن الملك فقط، وهذا برهان ضرورى قاطع والله تعالى الحمد الا أنه لا يسوغ للحنيفيين الاحتجاج به لأن من أصولهم الفاسدة ان من روى خبراً ثم خالفه فهو دليل على سقوط ذلك الخبر وابن عباس هو راوى خبر أم إبراهيم عليها السلام وهو يرى بيع أمهات الأولاد فقد ترك ما روى، وما ثبت على أصولهم الفاسدة دليل على المنع من بيعهن لان علياً، وابن الزبير، وابن عباس، وابن مسعود بعد عمر أباحوا بيعهن وكل ما هو به هنا فكذب ابتدعوه، وأما قولنا: انها يحرم اخراجها عن ملكه الى ملك غيره بما يدرى أنه ولد فان النص من القرآن والسنة وردبانه أول ما يكون نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم عظاما مكسوة لحما ثم ينفخ فيه الروح، والنطفة اسم يقع على الماء فالنطفة ليست ولد اولاً فرق بين وقوع النطفة في الرحم وخروجها اثر ذلك وبين خروجها كذلك الى أربعين يوماً مادامت نطفة فاذا خرجت عن أن تكون نطفة الى أن تكون علقه فهي حيثئذ ولد مخلوق، وقال تعالى: (من نطفة مخلقة وغير مخلقة) فغير المخلقة هي التي لم تتقل عن أن تكون نطفة ولا خلق منها ولد بعده، والمخلقة هي المنتقلة عن اسم النطفة وحدها ووصفتها الى أن خلقها عز وجل علقه كما في القرآن فهي حيثئذ ولد مخلوق فهي بسقوطه أو ببقائه أم ولد وهذا نص بين وبالله تعالى التوفيق.

وأما اتزاعه مالها صحيحاً كان أو مريضاً فلقول الله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) وأم الولد ليست زوجة بلا خلاف فهي ضرورة مما ملكت أيماها قلنا أخذ ما ملكت (١) أيماها، فان قيل كيف تكون معتقة حرة مما ملكت أيماها قلنا: كما نص الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام على ذلك لا كما اشتبهت العقول الفاسدة الشارعة بأرائها الزائفة ولا علم لنا الا ما علمنا ربنا عز وجل، وقد قلتم: ان المكاتب لا عبد فيبتاع (٢) ويستخدم ولا توطأ المكاتبه وعبد

(١) في النسخة رقم ١٦ «أحدها ما ملكت» (٢) في النسخة رقم ١ فيباع

في جميع أحكامه ولا حرة فتطلق وحررة في المنع من بيعها ووطئها. فأى فرق بين ما قلتموه بأرائكم فجوزتموه فلما وجدتموه لله تعالى ولرسوله عليه الصلاة والسلام أنكرتموه ألا هذا هو الهوس المهلك في العاجلة والآجلة ؟ وأما ولدها من غير سيدها فهو كما قلنا في أول أمره بعضها فحكمه كحكمها ، وصح بما ذكرنا أنها لا يحرم بيعها إلا بأن تكون في حين أول حملها في ملك من لا يحل له تملك ولده وكذلك لو حملت منه وهي زوجة له ملك لغيره ثم ملكها قبل أن يصير الولد حيا فانها أم ولد لما ذكرناه ، فأما لو لم يملكها إلا من نفخ الروح فيه فصار غير هالم يكن بعضها حرا قط فلا حرية لها وله بيعها فلو باعها والذي في رحمها نطفة بعد فاته أن خرجت عن رحمها وهي نطفة بعد فهو بيع صحيح لأنها نطفة غير مخلقة فإن صارت مضغة فالبيع فاسد مردود لأنه باعها وبعضها مضغة مخلقة في علم الله تعالى منه فمضى من أول وقوعها إلى خروجها ولد فهي أم ولد وبالله تعالى التوفيق .

**١٦٨٤ مسألة** فلان حرا تزوج أمة لغيره ثم مات وهي حامل ثم اعتقت (١) فعتق الجنين قبل نفخ الروح فيه لم يرث أباه لأنه لم يستحق العتق إلا بعد موت أبيه وكان حين موت أبيه مملوكا لا يرث فلو مات له بعد أن عتق من يرثه برحم أو ولاء ورثته أن خرج حيا لأنه كان حين موت الموروث حرا ، فلو مات نصراني وترك امرأته حاملا فأسلمت بعده قبل نفخ الروح فيه أو بعد نفخ الروح فيه فهو مسلم بإسلام أمه ولا يرث أباه لأنه لم يصير له حكم الإسلام الذي يرث به ويورث له أو لا يرث به ولا يورث به لاختلاف الدينين إلا بعد موت أبيه فخرج إلى الدنيا مسلما على غير دين أبيه وعلى غير حكم الدين الذي لو تمادى عليه لورث أباه وكذلك لو أن نصرانيا مات وترك امرأته حاملا قد نفخ فيه الروح [أو لم ينفخ فيه الروح] (٢) فتملكها نصراني آخر فأسلمها فولدت في ملكه لم يرث أباه لأنه لم يخرج إلى الدنيا إلا مملوكا لا يرث وإنما يستحق الجنين الميراث ببقائه حرا على دين موروثه من حين يموت الموروث إلى أن يولد حيا وكذلك لو أن امرأة ترك أم ولده حاملا فاستحقت بعده ثم اعتق الجنين بعتقها فإن نسبه لاحق ولا يرث أباه لأن أباه مات حرا وهو مملوك ولم ينتقل إلى الحال التي يورث بها ويرث من الحرية إلا بعد موت أبيه فلو مات له موروث بعد أن عتق ورثته أن ولد حيا لما ذكرناه وبالله تعالى التوفيق .

تم كتاب العتق وأمهات الأولاد والحمد لله رب العالمين

(١) في النسخة رقم ١٦ زيادة وهي ثم اعتقت فعتق بعد موت أبيه (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦



بسم الله الرحمن الرحيم ۝ وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما

## كتاب الكتابة

**١٦٨٥ مسألة** من كان له مملوك مسلم أو مسلمة فدعا أو دعت الى الكتابة ففرض على السيد الاجابة المذكورة ويجبره السلطان (١) على ذلك بما يدرى أن المملوك العبد أو الامة يطيقه مما لا حيف فيه على السيد لكن مما يكتب عليه مثلهما ولا يجوز كتابة عبد كافر أصلا ۝

برهان ذلك قول الله تعالى : ( والذين يبتغون الكتاب بما ملكت أيما نكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ) واختلف الناس فى الخير فقالت طائفة : المال وقالت طائفة : الدين فنظرنا فى ذلك فوجدنا موضوع كلام العرب الذى به نزل القرآن قال تعالى : ( بلسان عربى مبين ) انه تعالى لو أراد المال لقال : ان علمتم لهم خيرا أو عندهم خيرا أو معهم خيرا لان بهذه الحروف يضاف المال الى من هو له فى لغة العرب ولا يقال أصلا فى فلان مال فلما قال تعالى : ( ان علمتم فيهم خيرا ) علمنا أنه تعالى لم يرد المال فصح أنه الدين ولا خير فى دين الكافرو كل مسلم على أديم الأرض فقد علمنا أن فيه الخير (٢) بقوله : لا إله إلا الله محمد رسول الله وأن لا دين إلا الاسلام وهذا أعظم ما يكون من الخير وكل خير بعد هذا فتابع لهذا ۝ وهذا قول (٣) روى عن على رضى الله عنه أنه سأل عبد مسلم أأكتب وليس لى مال ؟ فقال له على : نعم ، فصح أن الخير عنده لم يكن المال ۝ ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني فى قول الله تعالى : ( فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ) قال : ان أقاموا الصلاة ۝ ومن طريق سفيان - هو الثورى - عن يونس عن الحسن [ فى هذه الآية ] (٤) قال ان علمتم فيهم خيرا قال دين وأمانة ۝ ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن فى هذه الآية قال : الاسلام والوفاء ، وجاء عن ابن عباس أنه المال وهو قول عطاء . وطاوس . ومجاهد . وأبى رزين ۝ وقالت طائفة كلا الأمرين وهو قول سعيد ابن أبى الحسن أخى الحسن البصرى وهو قول الشافعى إلا أنه ناقض فى مسائله ۝ وأما الخفيفون والمالكيون . فكان شرط الله [ تعالى عندهم ] (٥) ههنا ملغى لا معنى له فسبحان من جعل شرطه عندهم ضائعا وشروطهم الفاسدة عندهم لازمة وذلك أنهم يبيحون كتابة

(١) فى النسخة رقم ١١ « ويجبره الحاكم » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « علمنا فيه الخير » (٣) فى النسخة رقم ١٤ وهو قول (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٥) الزيادة من النسخة رقم ١٦

الكافر الذي لا مال له وهو بلا شك خارج عن الآية لانه لا خير فيه أصلا وخارج عن قول كل من سلف ، وهذا لما فرقوا فيه كل من حفظ عنه قول من الصحابة رضى الله عنهم ■ ومن طرائف الدنيا احتجاج بعضهم بان قال: قسنا من لا خير فيه على من فيه خير ، قال على فهل سمع بأسخف من هذا القياس؟ وإنما قالوا بالقياس فيما يشبه المقيس عليه لا فيما لا يشبهه ، وهلا قاسوا من يستطيع الطول في نكاح الأمة على من لا يستطيعه ، وهلا قاسوا به غير السائمة في الزكاة على السائمة ، وهلا قاسوا غير السارق على السارق وغير القاتل على القاتل ؟ وهذه حماقة لا نظير لها ■ وقال بعضهم : لم يذكر في الآية الا من فيه خير وبقي حكم من لا خير فيه فأجزنا كتابته بالأخبار التي فيها ذكر الكتابة جملة فقلنا لهم : فأيحوا بمثل هذا الدليل أكل كل مختلف فيه لقوله تعالى ( كلوا واشربوا ) وهذا باطل بقوله عليه الصلاة والسلام : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ويزعمون أن تجيزوا كتابة المجنون والصغير بعموم تلك الأحاديث وأيضا فإنه لا يكون مكانها الا من أباح الله تعالى مكاتبته أو أمر بها ، وأمر الله تعالى بالمكاتبه وبكل ما أمر به فرض لا يحل لأحد أن يقول له الله تعالى أفعل أمرا كذا فيقول هو : لا أفعل الا أن يقول له تعالى : ان شئت فافعل والافلا ■ وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله نا غندر نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك ان سيرين سأله المكاتبه فأبى عليه فقال له عمر بن الخطاب : والله لتكاتبته وتناول به بالدرة فكاتبه ■ وبه الى علي بن عبد الله نا روح بن عباد نا ابن جريج قلت لعطاء : أوجب على اذا علمت له مالا أن أكاتبه ؟ قال ما أراه الا واجبا قال ابن جريج : وقال (١) لي أيضا عمرو بن دينار قال ابن جريج : وأخبرني عطاء ان موسى بن أنس بن مالك أخبره ان سيرين أبا محمد بن سيرين سأل أنس بن مالك الكتابة ؟ وكان كثير المال فأبى فانطلق الى عمر بن الخطاب فاستأذنه فقال عمر لأنس : كاتبه فأبى فضربة عمر بالدرة وقال : كاتبه وتلوه (وكتبوه ان علمتم فيهم خيرا) فكاتبه أنس ■ وبه الى ابن المديني نا سعيد بن عامر نا جويرة بن أسماء عن مسلم بن أبي مريم عن عبد كان لعثمان ابن عفان فذكر حديثا وفيه أنه استعان بالزبير فدخل معه على عثمان فقام بين يديه قائما وقال : يا أمير المؤمنين فلان كاتبه فقطب ثم قال : نعم ولولا انه في كتاب الله تعالى ما فعلت ذلك (٢) وذكر الخبره وروى عن مسروق والضحاك ■ وقال اسحاق بن

(١) في النسخة رقم ١٤ وقال ال (٢) لفظ ذلك زيادة من النسخة رقم ١٦

راهويه : مكاتبته واجبة اذا طلبها وأخشى أن يأثم ان لم يفعل ذلك ولا يجبره الحاكم على ذلك وبإيجاب ذلك وجبر الحاكم عليه يقول أبو سليمان وأصحابنا ، فهذا عمر وعثمان يريانها واجبة ويجبر عمر عليها ويضرب في الامتناع من ذلك ، والوزير يسمع حل عثمان الآية على الوجوب فلا ينكر على ذلك ، وأنس بن مالك لما ذكر بالآية سارع الى الرجوع الى المكتبة وترك امتناعه فصيح أنه لا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وخالف ذلك الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون فقالوا : ليست واجبة وموهو في ذلك بتشغيبات منها أنهم ذكروا آيات من القرآن على التدب مثل (واذا حللتم فاصطادوا) (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض) وهذا الاحجة لهم فيه لأنه لو لا نصوص اخر جاءت لكان هذان الأمران فرضا لكن لما حل رسول الله ﷺ من حججه وعمرته ولم يصطد صار الأمر بذلك ندبا ولما حض رسول الله ﷺ على القعود في موضع الصلاة ورغب في ذلك كان الانتشار ندبا ، فان كان عندهم نص يبين أن الأمر بالكتابة ندب صرنا اليهم والا فقد كذب محرف القرآن عن موضع كتابته وليس اذا وجد أمر مخصوص أو منسوخ وجب أن يكون كل أمر في القرآن منسوخا أو مخصوصا ، وقالوا : لما لم يحتفلوا في أن له يبعه اذا طلب منه الكتابة علمنا أن الأمر بها ندب \*

**قال أبو محمد** : وهذا تمويه بارد نعم وله يبعه وان كاتبه مالم يؤدوله يبع . اقابل منه مالم يؤد حتى يتم عتقه بالأداء وهم يقولون فيمن نذر عتق عبده ان قدم أبوه أن له يبعه مالم يقدم أبوه وفي ذلك بطلان نذره المفترض عليه الوفاء به لو لم يبعه . وقالوا : لم نجد في الأصول أن يجبر أحد على عقد فيما يملك فقلنا : فكان ماذا ؟ ولا وجدتم قط في الأصول أن يجبر أحد على الامتناع من بيع أمته وتخرج حرة من رأس ماله ان مات وقد قلتم بذلك في أم الولد ولا وجدتم قط صوم شهر مفرد الا رمضان فابطلو صومه بذلك ، ولا فرق بين من قال : لا آخذ بشريعة حتى أجد لها نظيرا وبين من قال : لا آخذ بها حتى أجد لها نظيرين . وقد وجدنا المفلس يجبر على بيع ماله في أداء ماعليه ووجدنا الشفيع يجبر المشتري على تصير ملكه اليه . وقالوا : لو كان ذلك واجبا على السيد اذا طلبه العبد لوجب أيضا أن يكون واجبا على العبد اذا طلبه السيد وهذا أسخف ما أتوا به لأن النص جاء بذلك اذا طلبها العبد ولم يأت بها اذا طلبها السيد . فان كان هذا عندهم قياسا صحيحا فليقولوا : إنه لما (١) كان الزوج اذا أراد أن يطلق امرأته كان له أن يطلقها فكذلك أيضا للمرأة (٢) اذا أرادت طلاقه أن

(١) في النسخة رقم ١٦٦ انه اذا (٢) في النسخة رقم ١٤ على المرأة

يكون لها أن تطلقه ولما كان للشفيع أخذ الشقص (١) وان كره المشتري كان للمشتري أيضا الزامه اياه وان كره الشفيع ، وهذه وساوس سخر الشيطان بهم فيها وشواذ سبب لهم مثل هذه المضاحك في الدين فاتبعوه عليها ولا ندري بأي نص أم بأي عقل وجب هذا الذي يهذرون به ؟ وقالوا : كان الأصل أن لا تجوز الكتابة لانها عقد غرر وما كان هكذا فسييله اذ جاء به نص أن يكون ندبا لانه اطلاق من حظر فقلنا : كذتم بل الأصل أنه لا يلزم شيء من الشريعة ولا يجوز القول به حتى يأمر الله تعالى به فاذا أمر به عز وجل فسييله أن يكون فرضا يعصى من أبي قوله هذا هو الحق الذي لا يختلف العقول فيه وما جاء قط نص ولا معقول بان الأمر بعد التحريم لا يكون الا ندبا بل قد كانت الصلاة الى بيت المقدس فرضا والى الكعبة محظورة محرمة ثم جاء الأمر بالصلاة الى الكعبة بعد الحظر فكان فرضا وقالوا : لو كانت الكتابة اذا طلبها العبد فرضا لوجب أن يجبر السيد عليها وان أرادها العبد بدرهم وهذا قول فاسد لان الله تعالى لم يأمر قط باجابة العبد الى ما أراد أن يكتب عليه وانما أمر باجابه الى الكتابة ثم ترك المكتبة بمحالة بين السيد والعبد لان قوله تعالى : ( فكايتوهم ) فعل من فاعلين ، وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فوجب أن لا يكلف العبد ما ليس في وسعه ، ونهى رسول الله ﷺ عن اضاعه المال فوجب ان لا يكلف السيد اضاعه ماله ، وصح بهذين النصين ان اللازم لهما ما أطاقه العبد بلا حرج وما لا غبن فيه على السيد ولا اضاعه لماله ، وقد وافقونا على أن للسيد تكليف عبده الخراج واجباره عليه ولم يكن ذلك عندهم مجيزا أن يكلفه من ذلك ما لا يطيق ولا اجابة العبد الى اداء ما لا يرضى السيد به مما هو قادر الا مشقة على أكثر منه وهذا هو الحكم في الكتابة بعينه وكذلك من تزوج ولم يذ كر صداقا فانه يجبر على اداء صداق مثلها وتجبر على قبوله ولا تعطى برأيها ولا يعطى هو برأيه ، وقد رأى الحنفيون الاستسما والقضاء به واجبا فلا عارضوا أنفسهم بمثل هذه المعارضة فقالوا : ان قال العبد : لا أؤدى الا درهمي في ستين سنة وقال المستسعى له : لا تؤدى الا مائة ألف دينار من يومه ، وقد أوجب المالكيون الخراج على الأرض المفتوحة فرضا لا يجوز غيره ثم لم يبينوا ما هو ولا مقداره ، وكم قصة قال فيها الشافعيون بايجاب فرض حيث لا يحدون مقداره كقولهم : الصلاة تطيل بالعمل الكثير ولا تبطل بالعمل اليسير ، فهذا فرض غير محدود ، وأوجبوا المتعة فرضا ثم لم يحدوا فيها حدا ومثل هذا لهم كثير جدا فبطل كل ما هو به وبالله تعالى التوفيق ■

(١) في النسخة رقم ١٤ أن يأخذ الشقص

١٦٨٦ - مسألة - والكتابة جائزة على مال جائز تملكه وعلى عمل فيه الى اجل مسمى والى غير اجل مسمى لكن حالاً أو فى الذمة وعلى (١) نجم ونجمين وأكثر، وكنا قبل (٢) نقول : لا تجوز إلا على نجمين فصاعداً حتى وجدنا ما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكى قال : نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابورى نا اسحاق بن راهويه نا يحيى بن آدم نا ابن ادریس - هو عبدالله - نا محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة - هو ابن النعمان الظفرى - عن محمد بن ليلى عن ابن عباس حدثنى سلمان الفارسى فذكر حديثاً طويلاً وفيه فقدم رجل من بنى قريظة فباتا عنى ثم ذكر خبراً وفيه فأسلمت وشغلنى الرق حتى فاتتني بدر ثم قال لى رسول الله ﷺ : كاتب فسأت صاحبى ذلك فلم أزل به حتى كاتبني على أن أحيى له ثلاثمائة نخلة وباربعين أوقية من ذهب فأخبرت رسول الله ﷺ بذلك فقال لى : اذهب فققر لها فاذا اردت أن تضعها فلا تضعها حتى تأتيني فتؤذنى فاكون أنا الذى أضعها يدي قال : فقامت بتفقيرى واعاننى أصحابى حتى فقرت لها سربها ثلاثمائة سربة وجاء كل رجل بما أعاننى به من النخل ثم جاء رسول الله ﷺ فجعل يضعه بيده ويسوى عليها ترابها ويبرك حتى فرغ منها فوالذى نفس سلمان بيده ما ماتت منها ودية وبقيت الذهب فينا رسول الله ﷺ اذ أتاه (٣) رجل من أصحابه بمثل البيضة من ذهب أصابها من بعض المعادن فقال عليه الصلاة والسلام : ما فعل الفارسى المسكين المسكاتب ادعوه لى فدعيت فجئت فقال : اذهب بهذه فادها بما عليك من المال فقلت : وأين تقع هذه يا رسول الله بما على ؟ فقال : ان الله سيؤدى عنك ما عليك من المال قال : فوالذى نفسى بيده لقد وزنت له منها أربعين أوقية حتى أوفيته الذى على قال : فاعتق سلمان وشهد الخندق وبقية مشاهد رسول الله ﷺ ، وقال الشافعى : لا تجوز الكتابة الا على نجمين للاتفاق على جوازها كذلك \*

**قال ابو محمد :** لاحظ للنظر مع صحة الخبر ، فان قيل : لم قلتم ان العبد اذا أسلم وسيده كافر فهو حر وهذا سلمان أسلم وسيده كافر ولم يعتق بذلك قلنا : لم نقل بهذا الا لعنق رسول الله ﷺ من خرج اليه مسلماً من عبيد اهل الطائف ، ولقول الله تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ) والطائف بعد الخندق بدهر وقصة سلمان موافقة لمهود الأصل فصح بنزول الآية نسخ جواز تملك الكافر للمؤمن وبقى سائر الخبر على ما فيه وبالله تعالى التوفيق ■

(١) فى النسخة رقم ١٤ أو على (٢) لفظ قبل زيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) فى النسخة رقم ١٦ اذ جاءه



١٦٨٧ مسألة ولا يجوز كتابة مملوك لم يبلغ لان النبي ﷺ أخبر بأن القلم مرفوع عن الصبي حتى يبلغ . وقال أبو حنيفة : كتابته جائزة وهذا خلاف السنة ولا يجوز ان يكتب عبد غيره لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فلا يجوز عمل أحد على غيره الا حيث أجازته القرآن والسنة . ولا يجوز كتابة (١) الوصي غلام يتيمه ولا مكتوبة الأب غلام ابنه الصغير لانه غير المخاطب في الآية ولانه ليس نظرا للصغير اذ هو قادر على أخذ كسبه بغير اخراجه عن ملكه .

١٦٨٨ - مسألة - والمكاتب عبد مالم يؤد شيئا فاذا أدى شيئا من كتابته فقد شرع (٢) فيه العتق والحرية بقدر ما أدى وبقي سائر مملوكا وكان لما عتق منه حكم الحرية في الحدود والموارث والديات وغير ذلك وكان لما بقي منه حكم العبيد في الديات والموارث والحدود وغير ذلك وهكذا أبدا حتى يتم عتقه بتمام ادائه لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عيسى الدمشقي نا يزيد بن هارون أنا حماد بن سلمة عن قتادة . وأيوب السختياني قال قتادة : عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن عكرمة عن ابن عباس كلاهما عن رسول الله ﷺ « أنه قال : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويرث بقدر ما عتق منه » . ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا يعلى بن عبيد الطنافسي نا حجاج الصراف - هو ابن أبي عثمان - عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال : قضى رسول الله ﷺ في المكاتب يقتل يؤدي ما أدى من مكاتبته دية الحر وما بقي دية المملوك . ومن طريق أحمد بن شعيب النسائي نا سليمان بن سلم البلخي . وعبيد الله بن سعيد قال سليمان : انا النضر بن شميل وقال عبيد الله نا معاذ بن هشام الدستوائي ثم انفق معاذ . والنضر كلاهما يقول : نا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : يؤدي المكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر وبقدر مارق منه دية العبد . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الله بن المبارك نا أبو هشام - هو المغيرة بن سلمة المخزومي - نا وهيب بن خالد عن أيوب عن عكرمة عن علي بن أبي طالب عن النبي عليه السلام قال : يؤدي المكاتب بقدر ما أدى ، وهذا أثر صحيح لا يضره قول من قال : انه اخطأ فيه بل هو الذي اخطأ لانه من رواية الثقات الأثبات . ومن عجائب الدنيا عيب الحنفيين . والمالكيين . والشافعيين له بان حماد ابن زيد أرسله عن أيوب عن عكرمة . وان ابن عليه رواه عن أيوب عن عكرمة عن

(١) في النسخة رقم ١٤ لا يجوز مكاتب (٢) في النسخة رقم ١٤ فان أدى من كتابته شيئا شرع

على انه قال : يؤدى المكاتب بقدر ما أدى فأوقفه على علي .

**قال أبو محمد** : ليس هذا من عجائب الدنيا يكون الخفيفون . والمالك يكون عند كل كلمة يقولون : المرسل كالمسند ولا فرق فإذا وجدوا مسندا يخالف هو أبى حنيفة : ورأى مالك جعلوا ارسال من أرسله عيبا يسقط به اسناد من أسنده ويكون الشافعيون لا يختلفون في ان المسند لا يضره ارسال من أرسله فإذا وجدوا ما يخالف رأى صاحبهم كان ذلك يضر اشد الضرر أيرون الله غافلا عن هذا العمل في الدين وقد أسنده حماد بن سلمة . ووهيب بن خالد . ويحيى بن أبى كثير . وقاتدة عن خلاص عن علي وما منهم أحد ان لم يكن فوق حماد لم يكن دونه فكيف وقد أسنده حماد بن زيد كما رويانا من طريق أحمد بن شعيب أنا القاسم بن زكريا أنا سعيد بن عمرونا حماد بن زيد عن أيوب . ويحيى ان أبى كثير كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس أن مكاتبا قتل على عهد رسول الله ﷺ فأمر عليه الصلاة والسلام أن يؤدى ما أدى دية الحر وما لادية المملوك ، وأما ما ذكره من إيقاف ابن عليه له على فهو قوة للخبر لانه قويا من على يماروى ، وليت شعري من أين وقع لمن وقع ان العدل اذا أسند الخبر عن مثله وأوقفه آخر أو أرسله آخر ان ذلك علة في الحديث وهذا لا يوجب نص ولا نظرا ولا معقول والبرهان قد صح بوجوب الطاعة للمسند دون شرط فبطل ما عدا هذا والله تعالى الحمد . وقالوا : قد رويتم من طريق أحمد بن شعيب نا حميد بن مسعدة نا سفيان عن خالد - هو الخذاء - عن عكرمة عن علي بن أبى طالب في المكاتب اذا أدى النصف فهو غريم . ومن طريق ابن أبى شيبه نا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن ابن عباس حد المكاتب حد المملوك ، وهذا ترك منهما لما رويانا .

قال أبو محمد : قلنا : هبك أنهما تر كما رويانا فكان ماذا ؟ إنما الحجة فيما رويانا عن النبي ﷺ لافي قولهما ، وقد أفردنا جزأنا ضحما لما تناقضوا فيه من هذا الباب ، وأيضا فإن كان هذا الاختلاف يوجب عندهم الوهن فيما رويانا فاقصوا بمن عكس ذلك فقال : بل ذلك يوجب الوهن فيما روى عنهما مما هو خلاف لما رويانا وحاشا لهما من ذلك .

قال علي : فكيف وقد يتأول الراوى فيما روى وقد ينسأه فكيف وليس فيما ذكرنا عن علي . وابن عباس خلاف لما رويانا (١) أما قول علي : إذا أدى النصف فهو غريم فليس مخالفا للشهور عنه من توريث من بعضه حر بما فيه من الحرية دون ما فيه من الرق

ولا لما روى من حكم المكاتب لانه لم يقل فيه: ليس باقيه عبدا ولا قال فيه: ليس ما قابل ما أدى حرا لكن أخبر أنه لا يعجز لكن يتبع بياقي الكتابة فقط فلا خلاف في هذا لما روى \* وأما قول ابن عباس: حد المكاتب حد مملوك فانما يحمل على أنه أراد ما لم يؤد شيئا من كتابته وما قابل منه اذا أدى البعض ما لم يؤد فهذا صحيح وبه تقول، فبطل هذرهم ودعواهم الكاذبة أنهم ارضى الله عنهما خالفا ما روى وبطل أن يكون لهم كدح في الخبر \* وهذا مكان اختلف الناس فيه فروى عن عمر بن الخطاب، وعثمان، وجابر: وأمهاث المؤمنين المكاتب عبد ما بقى عليه درهم، ولا يصح عن أحد منهم لانه عن عمر من طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك عن ابن أبي مليكة مرسل \* ومن طريق محمد بن عبيد الله العرزمي وهو مثله أو دونه ثم عن سعيد بن المسيب أن عمر مرسل \* ومن طريق سليمان التيمي أن عمر \* ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر (١) وعثمان: وجابر بن عبد الله، والتي عن أمهاث المؤمنين هو من طريق عمر بن قيس سندل وهو ضعيف، وهو عن أم سلبه أم المؤمنين من طريق أبي معشر المدني وهو ضعيف لكنه صح عن زيد بن ثابت \* وعائشة أم المؤمنين. وابن عمر وهو مأثور عن طائفة من التابعين منهم عروة بن الزبير. وسليمان بن يسار، وصح عن سعيد بن المسيب. والزهرى. وقادة وهو قول أبي حنيفة، ومالك. والشافعى. والأوزاعى. وسفيان الثورى. وابن شبرمة. وابن أبي ليل. واحمد. واسحاق. وأبو ثور. وأبي سليمان، وقالت طائفة: المكاتبون على شروطهم صح ذلك عن جابر بن عبد الله، وقالت طائفة: هو حر ساعة العقد له بالكتابة وهو قول روى عن ابن عباس ولم نجد له اسنادا اليه، وقالت طائفة: اذا أدى نصف مكاتبته فهو غريم روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جابر بن سمرة أن عمر بن الخطاب قال: اذا أدى المكاتب الا الشطر فهو غريم \* ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بهذا الاسناد نفسه قال عمر: اذا أدى الشطر فلا رق عليه، وقد ذكرنا قبل في هذه المسألة نفسها قول على بمثل ذلك وهما اسنادان جيدان، وصح عن شريح اذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه وهو غريم رويناه من طريق سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح. وقالت طائفة: اذا أدى المكاتب الثلث فهو غريم روينا ذلك من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن الأعمش عن ابراهيم النخعى عن ابن مسعود اذا أدى المكاتب ثلث كتابته

فهو غريم ، وقالت طائفة : اذا أدى الربع فهو غريم رويننا من طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم كان يقال : اذا أدى المكاتب الربع فهو غريم ، وقالت طائفة اذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة فهو غريم رويننا ذلك من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن ربيعة قال : ولم يبلغني عن أحد ، وقالت طائفة : اذا أدى قيمته (١) فهو غريم رويننا ذلك من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن أن ابن مسعود قاله \* ومن طريق سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد قال : قال الشعبي : قول شريح مثل قول ابن مسعود اذا أدى المكاتب قيمته فهو غريم من الغرماء \*

**قال أبو محمد** : هذا اسناد جيد لان الشعبي صحب شريحا وشرح صحب ابن مسعود وليس هذا مخالفا لما روى من هذه الطريق نفسها اذا أدى نصف الكتابة فهو غريم لانه قد يمكن أن يقول القولين معا ولا يتمانعان وهو ان يكون يرى ان أدى الاقل من قيمته او من نصف الكتابة فهو غريم أيهما أدى فهو غريم \* ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن النخعي اذا أدى المكاتب ثمن رقبته فليس لهم أن يسترقوه \* وقالت طائفة كما رويننا من طريق عبد الرزاق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير قال : قال ابن عباس اذا بقى على المكاتب خمس أواق او خمس ذود او خمسة أوسق فهو غريم ، وهذا لا يصح لانه منقطع وعكرمة بن عمار ضعيف \* وقالت طائفة بمثل قولنا رويننا من طريق أحمد ابن شعيب اننا زكريا بن اسحاق انا اسماعيل بن علي عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن علي يؤدي المكاتب بقدر ما أدى \* ومن طريق محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي قال : قال علي بن أبي طالب في المكاتب : يعتق بالحساب \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن علي قال : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى \* ومن طريق وكيع نا المسعودي عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب قال : تجزى العتاقة في المكاتب من أول نجم \*

**قال أبو محمد** : وجميع هذه الاقوال لا نعلم لشيء منها حجة الا أنها كلها على كل حال ان لم تكن أقوى من تحديد مالك ما أباح لذات الزوج الصدقة به وما أسقط من الجائحة وما لم يسقط ، ومن تحديد أبي حنيفة ما تبطل به الصلاة مما ينكشف من رأس الحر أو من بطنها أو من نخدها من ربع كل ذلك \* ومن الشروط الفاسدة التي يحتجون لها المسلمون عند شروطهم ، فليست أضعف بل لهذه مزية لأن أكثرها من أقوال الصحابة رضي الله عنهم إلا أن من قال : المكاتب عبد ما بقى عليه درهم فاحتجوا بما رويننا من طريق عمرو بن

شعيب عن أبيه عز جده عن النبي ﷺ المكاتب عبد مابقي عليه درهم . ومن طريق عبد الباقي ابن قانع راوى الكذب عن موسى بن زكريا عن عباس بن محمد عن أحمد بن يونس عن هشيم عن جعفر بن اياس عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ . المكاتب عبد مابقي عليه درهم . وهذا خبر موضوع بلا شك لم يعرف قط من حديث عباس بن محمد ولا من حديث أحمد بن يونس ولا من حديث هشيم . ولا من حديث جعفر . ولا من حديث نافع . ولا من حديث ابن عمر انما هو معروف من قول ابن عمر . وأحاديث هؤلاء كلهم اشهر من الشمس ولاندرى من موسى بن زكريا أيضا ، وأما حديث عمرو بن شعيب فضيفة على أنه مضطرب فيه قد روينا من طريق أبي داودنا محمد ابن المثني حدثني عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث - ناهمام - هو ابن يحيى - نا عباس الجريري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن النبي ﷺ قال : أيما عبد كاتب على مائة أوقية فأداها الا عشر أواق فهو عبد وأيما عبد كاتب على مائة دينار فأداها الا عشرة دنائير فهو عبد . ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن عمرو بن العاصي من كاتب مكاتب على مائة درهم فقضاها الا عشرة دراهم فهو عبد أو على مائة أوقية فقضاها الا أوقية فهو عبد . عطاء هذا الخراساني لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاصي شيئا ولا من أحد من الصحابة الا من أنس وحده ، والعجب كله ممن يعلل خبر على . وابن عباس وهو في غاية الصحة بانه اضطرب فيه وقد كذب ثم يحتج بهذه العورة وقد اضطرب فيها كما ترى .

﴿فان قالوا﴾ هو قول أم المؤمنين عائشة وما كان الله تعالى ليتهك ستر رسول الله ﷺ بدخول من لا يحل دخوله على أزواجه قلنا : صدقتم وانما حرم الله تعالى عليهن دخول الأحرار عليهن فقط والمكاتب مالم يؤد شيئا فهو عبد وما دام يبقى عليه فلس فليس حرا لكن بعضه حر وبعضه عبد ولم ينهين قط عن هذه صفة .

﴿فان قيل﴾ هو قول الجمهور قلنا : فكان ماذا؟ وكقصة خالفتم فيها الجمهور نعم وأنتم بقول لا يعرف أحد قاله قبل من قلدتموه دينكم . وهذا الشافعي خالف جمهور العلماء في بطلان الصلاة بترك الصلاة على رسول الله ﷺ في التشهد الأخير وفي تحديد القلتين . وفي تنجيس الماء بما يموت فيه من الذباب . وفي نجاسة الشعر . وفي أزيد من مائة قضية ، وهذا أبو حنيفة خالف في زكاة البقر جمهور العلماء . وخالف في قوله : ان الخلطة لا تغير الزكاة جمهور العلماء . وخالف في وضعه في الذهب أو قاصا جمهور العلماء . وفي أزيد من ألف قضية ، وهذا مالك خالف في إيجاب الزكاة في السائمة جمهور العلماء : وفي الحامل والمرضع



تفطران . وفى أن العمرة تطوع وفى مئين من القضايا ، فالآن صار أكثر من روى عنه ولا يبلغون عشره حجة لا يجوز خلافها وقد خالفهم غيرهم من نظرائهم . وكم قصة خالفوا فيها رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ كحديثه لا يجوز لامرأة امر فى مالها ولا عطية اذا ملك زوجها عصمتها . وإن الدية على أهل البقر مائة بقرة . وعلى أهل الشاء ألفاشاة . وفى احراق رجل الغال وغير ذلك ، وهذا لعب وعبث فى الدين ﴿ فان قالوا ﴾ : قد صح أن المكاتب كان عبدا فهو كذلك فقلنا : نعم ما لم يأت نص بخلاف هذا فيوقف عنده وقد صح النص بخلاف هذا وبشروع الحرية فيه ، واحتج أصحابنا ببيع بريرة وهى مكاتبه فقلنا : نعم ولم تكن أدت من كتابتها شيئا هكذا فى الحديث وبهذا نقول فبطل قولهم وصح قولنا والحمد لله رب العالمين كثيرا ■

١٦٨٩ مسألة ولا يجوز كتابة مملوكين معا كتابة واحدة سواء كانا أجنبيين أو ذوى رحم محرمة . برهان ذلك أنها مجهولة لا يدري ما يلزم منها كل واحد منهما أو منهما وهذا باطل ، وأيضا فان شرطه أن لا يعتق منهما واحد الا بأداء الآخر وعتقه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل قال الله عز وجل : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فصح أنه عقد مخالف للقرآن فلا يجوز ولا يقع به عتق أصلا اديا أو لم يؤديا وهو قول أصحابنا .

١٦٩ مسألة وبيع المكاتب . والمكاتبه ما لم يؤديا شيئا من كتابتها جائز متى شاء السيد ، وكذلك وطه . المكاتبه جائز ما لم تؤد شيئا من كتابتها فان حملت أو لم تحمل فهى على مكاتبها فاذا بيع بطلت الكتابة فان عاد الى ملكه فلا كتابة لهما الا بعقد محدد ان طلبه العبد أو الأمة فان اديا شيئا من الكتابة قل أو أكثر حرم وطؤها جملة وجاز بيع ما قبل منهما ما لم يؤديا فان باع ذلك الجزء بطلت الكتابة فيه خاصة وصح العتق فيما قابل منهما ما اديا فان عاد الجزء المبيع الى ملك البائع يوما ما لم تعد فيه الكتابة ولا الرجوع فى الكتابة أصلا بغير الخروج من الملك ، وكذلك ان مات السيد فان ما قبل مما اديا حر وما بقى رقيق للورثة قد بطلت فيه الكتابة فان كانا لم يكونا اديا شيئا بعد فقد بطلت الكتابة كلها وهما رقيق للورثة ، وكذلك ان مات المكاتب او المكاتبه ولم يكونا اديا شيئا فقد ماتا مملوكين ومالهما كله للسيد فان كانا قد اديا من الكتابة فمقابل منهما ما اديا فهو حر ويكون مقابل ذلك الجزء مما تركا ميراثا للأحرار من ورثتهما ويكون مقابل ما لم يؤديا مما تركا للسيد وقد بطل باقى الكتابة وما حملت به المكاتبه قبل الكتابة أو بعدها الى أن يتم له مائة وعشرون

ليلة (١) مذحمت به فحكمه حكمها حتى يتم له العدد المذكور فاعتق منها بالاداء عتق منه  
 فاذا نفخ فيه الروح فقد استقر امره ولا يزيد قيمة (٢) العتق فيه بعد بادائها \*  
 برهان ذلك ما ذكرناه في المسئلة التي قبل هذه من حكم رسول الله ﷺ بان المكاتب  
 يعتق منه بقدر ما أدى ويرق بقدر ما لم يؤدي فذا يوجب كل ما ذكرنا واذ هو عبد مالم  
 يؤدي فيع المراء عبده ووطؤه أمة حلال له وما علمنا في دين الله تعالى مملوكا ممنوعا من بيعه،  
 ومنع الخيفيون . والمالكين من البيع والوطء وما نعلم لهم في ذلك حجة أصلا لا من  
 قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا معقول بل قولهم خلاف ذلك كله لاسيما مع  
 احتياجهم لقولهم الفاسد بالم يصح من أن المكاتب عبد مالم يصب عليه درهم فاذا هو عبد  
 فما المانع من بيعه واذ هي أمة فما المانع من وطئها والله تعالى يقول : ( والذين هم لفروجهم  
 حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ) فلا تخلو من أن  
 تكون مما ملكت يمينه فوطؤها له حلال أو مالا تملك يمينه فهي اما حرة واما أمة لغيره  
 لا يعقل في دين الله تعالى وفي طبيعة العقول الا هذا ، ولو أنهم اعترضوا بهذا على أنفسهم  
 مكان اعتراضهم على رسول الله ﷺ في تزوجه أم المؤمنين صفية وجعل عتقها صداقها  
 فقالوا : لا يخلو من أن يكون تزوجها وهي مملوكة له فلا يجوز ذلك أو يكون تزوجها  
 وهي حرة فهذا نكاح بلا صداق لكان أسلم لهم من الاثم في الأخرى ومن السخرية  
 بهذا القول السخيف في الأولى ، وجوابهم أنه عليه الصلاة والسلام ما تزوجها الا وهي  
 حرة بصداق صحيح قد حصلت عليه وأتاها اياه كما أمره ربه عز وجل وهو عتقها  
 التام لها قبل الزواج ان تزوجته ولا يخلو المكاتب (٣) ضرورة من أحد أقسام  
 أربعة لاختصاصها اما أن يكون حرا من حين العقد كما ذكر عن بعض الصحابة  
 رضى الله عنهم وهم لا يقولون بهذا أو يكون عبدا كما يقولون أو يكون عبدا مالم يؤدي  
 فاذا أدى (٤) شرع فيه العتق فكان بعضه حرا وبعضه مملوكا كما نقول نحن أو يكون (٥)  
 لاحرا ولا عبدا ولا بعضه حر ولا بعضه عبدا وهذا محال لا يعقل ، فاذا هو عندهم عبد  
 فيع العبد ووطء الأمة حلال مالم يمنع من ذلك نص ولا نص ههنا مانعا من ذلك  
 أصلا بل قد جاء النص الصحيح والاجماع المتيقن على جواز بيع المكاتب الذي لم يؤدي  
 شيئا كما روينا من طريق البخاري ناقلية نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن  
 عروة بن الزبير « أن عائشة أم المؤمنين أخبرته أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم  
 تكن قصت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة : ارجعي الى أهلِكَ فان أحبا أن أقضى

(١) في بعض النسخ « يوما » بدل ليلة (٢) سقط لفظ « قيمة » من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة  
 رقم ١٢ « المكاتب » وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٦ فان أدى (٥) في النسخة رقم ١٤ أو لا يكون

عنك كتابتك ويكون ولاؤك لى فعلت فذكرت ذلك بريرة لاهلها فأبوا وقالوا : ان شامت ان تحسب عليك فلتفعل ويكون ولاؤك لنا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لاهلها رسول الله ﷺ : اتبعى فاعتقنى فانما الولاء (١) لمن أعتق قالت : ثم قام رسول الله ﷺ فقال : « ما بال الناس يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله تعالى من اشترط شرط ليس فى كتاب الله تعالى فليس له وان اشترط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق » ومن طريق مسلم نا أبو كريب محمد بن العلاء نا أبو أسامة ناهشام بن عروة - يعنى عن أبيه - أخبرتنى عائشة أم المؤمنين قالت : « دخلت على بريرة فقالت : ان أهلى كاتبونى على تسع أواق فى تسع سنين فى كل سنة أوقية فاعيننى فقلت لها : ان شاء أهلك ان أعدها لهم عدة واحدة واعتقك ويكون ولاؤك (٢) لى فعلت فذكرت ذلك لاهلها فقالوا : لا الآن يكون الولاء لهم قالت : فأتيتى فذكرت ذلك فاتهرتها فقلت : لاها الله اذا فسمع رسول الله ﷺ ذلك فسألنى فآخبرته فقال : اشتريها فاعتقها واشترطى لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت ثم خطب رسول الله ﷺ عشية فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ما كان من شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وذكر باقى الحديث « ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة نحوه » ومن طريق البخارى نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - نا عبد الواحد بن أيمن حدثنى أبى أيمن قال : دخلت على عائشة أم المؤمنين فقلت لها : كنت لعبنة بن أبي لهب ومات وورثه بنوه وانهم باعونى من ابن أبى عمرو المخزومى فاعتقنى واشترط بنو عتبة الولاء فقالت عائشة : دخلت على بريرة وهى مكاتبه فقالت : اشترينى فاعتقنى فقلت : نعم فقالت : لا يبيعونى حتى يشترطوا ولائى فقلت : لا حاجة لى بذلك فسمع بذلك النبى ﷺ أو بلغه فقال لعائشة : « اشتريها واعتقها » فذكرت الخبر « ومن طريق أبى داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد - هو ابن سلمة - عن خالد - هو الخداه - عن عكرمة عن ابن عباس « ان مغيثا كان عبدا فقال : يا رسول الله اشفع اليها فقال لاهلها رسول الله ﷺ يا بريرة اتقى الله فانه زوجك وأبو ولدك قالت : يا رسول الله تأمرنى بذلك؟ قال : لا انما أنا شافع فكأنت دموعه تسيل على خده فقال رسول الله ﷺ للعباس : ألا تعجب من حب مغيث بريرة وبغضها اياه « ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : « لما خيرت بريرة رأيت زوجها يتبعها فى سكك المدينة

(١) والنسخة رقم ١٤ « فان الولاء » وما هنا موافق لما فى صحيح البخارى (٢) فى النسخة رقم ١٤ الولاء

ودموه تسيل على لحيته فكلم له العباس النبي ﷺ أن يطلب إليها فقال لها رسول الله ﷺ : زوجك وأبو ولدك فقالت : أنا أمرني به يا رسول الله ؟ قال : إنما أنا شافع فقالت : فإن كنت شافعا فلا حاجة لي فيه واختارت نفسها وكانت يقال له : المغيث وكان عبدا لآل المغيرة من بني مخزوم فقال رسول الله ﷺ للعباس : ألا تعجب من شدة بغض بريرة لزوجها ومن شدة حب زوجها لها ، فهذا خير ظاهر فاش رواه عن النبي ﷺ عائشة أم المؤمنين . وبريرة . وابن عباس ، ورواه عن ابن عباس عكرمة . وعن بريرة عروة . وعن أم المؤمنين القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وعمرة . وأيمن ، ورواه عن أيمن ابنه عبد الواحد . وعن عمرة يحيى بن سعيد الأنصاري . وعن القاسم ابنه عبد الرحمن . وعن عروة الزهري . وهشام ابنه . ويزيد بن رومان ، ورواه عن هؤلاء الناس والأئمة الذين يكثر عددهم فصار نقل كافة وتواتر لاتسع مخالفته ■ وهذا بيع للمكاتب قبل أن يؤدي شيئا ، ولا شك عند كل ذي حس سليم انه لم يبق بالمدينة من لم يعرف ذلك لانها صفقة جرت بين أم المؤمنين وطائفة من الصحابة وهم موالى بريرة ، ثم خطب الناس رسول الله ﷺ في أمر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شيئا . أشهر من هذا ■ ثم كان من مشى زوجها يكي خلفها في أزقة المدينة ما زاد الأمر شهرة عند الصبيان والنساء والضعفاء فلاح يقينا انه اجماع من جميع الصحابة اذ لا يجوز البتة أن يظن بصاحب خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي أكد فيه هذا التأكيد ، وهذا هو الأجماع المتيقن لا إعطاء صاع من حنطة صدقة في بني الحارث ابن الخزرج على نحو ميل من المدينة . ولا جلد عمر أربعين جلدة زائدة على سبيل التعزير في الخرق صحت عنه خلافها ، وعن غيره من الصحابة قبله وبعده ، ولا سبيل لهم الى أن يوجدوا عن أحد من الصحابة المنع من بيع المكاتب قبل أن يؤدي الاتك القولة الخاملة التي لا تعلم لها سنداً عن ابن عباس ■

قال أبو محمد : فلبحوا عنده هذه فقالت منهم عصبه : إنما بيعت كتابتها قلنا : كذبت كذبا مفتعلا للوقت وفي الخبر تكذيبكم بأن أم المؤمنين اشترتها وأعتقتها وكان الولاء لها ، وقال بعضهم : أنها عجزت قلنا : كذبت كذبا مفتعلا من وقته ، وفي الخبر ان هذه القصة كانت بالمدينة والعباس . وابنه عبد الله بها وان الكتابة كانت لتسع سنين في كل سنة أوقية وانها لم تكن بعد أدت شيئا ، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم والرواية في أن العباس . وعبد الله لم يدخل المدينة ولا سكنها الا بعد فتح مكة ولم يعيش النبي ﷺ منذ دخل المدينة بعد الفتح الا عامين وأربعة أشهر فأين عجزها وأين حلول

نجومها تبارك الله ما أسهل الكذب على هؤلاء القوم في الدين نعوذ بالله من البلاء؟  
ورويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : غلام كاتبته فبعته رقة  
أو كاتبته فعجز قال عطاء : هو عبد للذي ابتاعه وقاله أيضا عمرو بن دينار قلت لعطاء :  
فقضى كتابته فعتق قال عطاء : هو مولى للذي ابتاعه قلت لعطاء : كيف والكتابة عتق  
قال عطاء : كلا ليست عتقا إنما يقال في المكاتب يورث فلا يبيعه الذي ورثه إلا  
بأذن عصبه الذي كاتبه وقاله أيضا عمرو بن دينار ، قال ابن جريج : قلت لعطاء :  
أذن لي في بيعه أخوتي بنو أبي ولم يأذن بنو جدى قال عطاء : حسبك أن يأذن لك وارثه  
من عصبته يومئذ قال عطاء : وأما مكاتب أنت كاتبته فبعته رقة والذي عليه فلا تستأذن  
فيه أحدا فإن عجز فهو للذي ابتاعه وإن عتق فهو مولى الذي ابتاعه فهذا عطاء . وعمرو  
ابن دينار يجوز أن يبيع رقة المكاتب بلا عجز ولم يخالفهما ابن جريج . والعجب كله من  
إجازة بعضهم بيع كتابة المكاتب وهو حرام لأنه يبيع غرر ومنعوا من بيع رقبته قبل  
أن يؤدى وهو حلال طلق ، ثم قالوا : أن أدى فعتق فولاؤه لبائع كتابته وإن عجز فهو  
رقيق للبشرى كتابته وهذا تخليط لانظيره لأنه يبيع لايبيع وتمليك للرقة لمن لم يشتريها  
وكل ذلك باطل . واحتج بعضهم في منع بيعه بقول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود )  
**قال أبو محمد :** وهذا عليهم لالهم لانهم يرون تعجزه أن عجز وإبطال كتابته  
ونسوا قول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) فقالوا : المسلمون عند شروطهم فقلنا :  
فأجيزوا شرطه على المكاتب وطئها فافعل سعيد بن المسيب وغيره فقالوا : هذا شرط  
ليس في كتاب الله تعالى فقلنا : والتعجز شرط ليس في كتاب الله تعالى ولا فرق . ثم لم  
يختلفوا فيمن عقد على نفسه عذ وجل عتق غلامه هذا إن أفاق أبوه أو قدم غائبه فإن  
له يبعه مالم يقدم الغائب ومالم يفق الأب فهلا منعوا من هذا بأوفوا بالعقود ، فإن  
قالوا : قد لا يستحق العتق بموت الأب المريض والغائب قلنا وقد لا يستحق المكاتب  
العتق عندكم بالعجز ولا فرق فكيف وليس قوله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) مانعا من  
البيع وإنما هو مانع من أن يبطل عقده قاصدا إليه بالإبطال ، فقط . وأما وطء المكاتب  
فأتانا رويانا من طريق أحمد بن حنبل ناعبد الصمد بن عبد الوارث التنورى نايجي بن  
سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : إذا كاتب الرجل أمته واشترط أن يشاها  
حتى تؤدى مكاتبها فلا بأس بذلك ، وبه يقول أبو ثور ، والعجب أن المانعين من  
وطئها اختلفوا فقال الحكم بن عتيبة : أن حملت بطلت الكتابة وهي أم ولد ، وقال  
الزهري : يجلد مائة فإن حملت فهي أم ولد .



قال علي : ليت شعري كيف يجلد مائة في وطئه من تكون أم ولده ان حملت ان هذا لعجب وانما هو فراش أو عهر ولا ثالث ، وقال قتادة : يجلد مائة سوط غير سوط وهي كذلك ان طاوعته ، وقال سفيان الثوري : لا شيء عليه ان وطئها ولا عليها فان حملت فهي بالخيار بين التامد على الكتابة وبين أن تكون أم ولد وتبطل الكتابة ، وقال أبو حنيفة . ومالك : كقول سفيان الا انه زاد ان تمادت على الكتابة أخذت منه مهر مثلها فاستعانت به في كتابتها الا أن مالكا زاد أنه يؤدب .

**قال أبو محمد :** ليت شعري لاي معنى تأخذ منه مهر أمي زوجة له فيكون لها مهر هذا الباطل أم هي بغى فقد حرم رسول الله ﷺ مهر البغى . أم هي ملك يمينه فهي حلال ولا مهر لها أم هي محرمة بصفة كالحائض . أو الصائمة وما عدا ذلك فتخليط لا يعقل ؟ وقال الشافعي : يعززان ولها مهر مثلها وهي أم ولده ، وهذا تناقض كما ذكرنا ، والعجب من احتجاجهم في المنع من وطئها بان قالوا : قد خرجت من يده وصارت في يد نفسها كالمراهونة .

قال علي : هذا كذب ما خرجت عن يده ولا عن ملكه الا بالاداء فقط والدعوى لا تقوم بها حجة والمرهونة حلال لسيدها والمانع من وطئها مخطئ ، وهذا احتجاج للباطل بالباطل . وللدعوى بالدعوى ، ولقولهم بقولهم ، وقالوا : قد سقط ملكه عن منافعها ووطؤها من منافعها .

**قال أبو محمد :** هذا كذب بل سقط ملكه عن رقبتها وملك رقبتها من منافعها وانما الحق ههنا ان منافعها له بلا خلاف فلا يخرج عن ملكه منها الا ما أخرجه النص ولا نص في منعه من وطئها مالم تؤد ، وقال بعضهم : وطؤها كاتلاف بعضها وهذا غاية السخف ولئن كان كاتلاف بعضها انه لحرام عليه قبل الكتابة كما يحرم عليه اتلاف بعضها ولا فرق . وأما قولنا : ان عاد الى ملكه لم تعد الكتابة فلا ن كل عقد بطل بحق فلا يرجع الا بابتداء عقده أو بان يوجب عودته بعد بطلانه نص ولا نص ههنا ، وأما اذا أديا شيئا فقد شرع العتق فيهما بمقدار ما أديا ولا يحل بيع حر ولا بيع جزء حر ولا وطء من بعضها حر لانها ليست ملك يمينه حينئذ بل بعضها ملك يمينه وبعضها غير ملك يمينه والوطء لا ينقسم ولا يحل وطء حرام أصلا فان فعل فهو زان فعليه الحد والولد غير لاحق وهو قول الحسن البصري ، وله بيع ما في ملكه منهما لما ذكرنا من جواز بيع المرء حصته التي في ملكه . وأما قولنا ان مات السيد بطلت الكتابة أو ما قايلى مالم يؤد منه فلقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها )

وقد صح عن رسول الله ﷺ شروع العتق في المكاتب بالأداء وبقاء سائر رقيقا فإذا مات السيد فما عتق بالأداء حر لا يجوز أن يعود رقيقا وما بقي رقيقا فقد ملكه الورثة والموصى لهم أو الغرماء (١) ولا يجوز عقد الميعة في مال غيره وقد ذكرنا قبل قول (٢) الشعبي ليس لميت شرط ، وقال هؤلاء : إنما يرثون الكتابة وهذا باطل على أصولهم لأن الكتابة عندهم ليست ديناً ولا مالا مستقرا واجبا بطل قولهم : إنها تورثه وأما موت المكاتب ففيه خلاف قديم . وحديث فقالت عاتقة : ماله كله لسيده رويناه ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن معبد الجهني قال : قضى عمر ابن الخطاب في المكاتب يموت وله ولد أحرار وله مال أكثر مما بقي عليه ان ماله كله لسيده . وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن طارق عن الشعبي عن زيد بن ثابت قال في المكاتب يموت وله ورثة : ان ماله كله لسيده . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر قال فيما ترك المكاتب : هو كله لسيده وهو قول عمر ابن عبد العزيز . وقاتة . والنخعي . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقالت طائفة : غير هذا كما رويناه من طريق حماد بن سلمة . وعبد الرزاق قال حماد : أنا سماك بن حرب عن قابوس بن مخارق بن سليم عن أبيه . وقال عبد الرزاق : عن ابن جريج عن عطاء ثم اتفقا عن علي في مكاتب مات وله ولد أحرار قال : يؤدي مما ترك ما بقي من كتابته ويصير ما بقي ميراثا لولده . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان ابن عيينة . والمعتمر بن سليمان كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : كان ابن مسعود يقول في المكاتب اذا مات وترك مالا : أدى عنه بقية كتابته وما فضل رد على ولده ان كان له ولد أحرار وبه كان يقضى شريح . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن معبد الجهني أن معاوية قال في مكاتب مات وله ولد أحرار . وال أن يعطى سيده بقية كتابته ويكون ما بقي لولده الأحرار وبه يقول معبد وهو قول الحسن البصري . وابن سيرين . والنخعي . والشعبي ان ذلك لورثته بعد اداء كتابته وهو قول عمرو بن دينار . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : اذا كان للمكاتب أولاد معه في كتابته وأولاد ليسوا معه في كتابته فانه يؤدي ما بقي من كتابته ثم يقسم ولده جميعا ما بقي من ماله على فرائضهم وهو قول سفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبي حنيفة . واسحق بن راهويه ، وقالت طائفة : غير هذا كما رويناه عن مالك ومن قبله ان المكاتب ان كان معه في كتابته أمه وأبوه والجد والجدة وبنوه

(١) في النسخة رقم ١٦ «والغرماء» (٢) في النسخة رقم ١٦ «عن»

وبناته وبنو بنيه وبنو بناته وأخوته وأخواته وزوجاته أو بعض من ذكرنا ، وقد كان كاتب على نفسه وعلى من ذكرنا كتابة واحدة وكان له أولاد أحرار وأخوة أحرار وأبوان (١) حران فمات وترك مالا فانه يؤدي ما بقى من كتابته ويرث من ذكرنا بمن كان معه في الكتابة ما بقى على قسمة الموارث ولا يرثه أب حر ولا أم حرة ولا أولاد أحرار ولا أخوة أحرار أصلا كان معه في الكتابة أحد من هؤلاء أو لم يكن ، قال : فان كان معه في الكتابة من لا يعتق على المرء اذا ملكه كالعلم وابن العم وابن الأخ فلا شيء لهم والمال كله لسيده ، واختلف قوله في الزوج والزوجة فمرة قال : يرثان اذا كانا معه في كتابة واحدة ومرة قال : لا يرثانه ولم يختلف قوله : انهما لا يرثان اذا لم يكونا معه في الكتابة ، ولا نعلم هذا القول عن أحد من خلق الله تعالى قبله ، وهذه فريضة ما سمع بأطم منها وهي خلاف القرآن . والسنن . والمعقول وقول كل أحد يعرف قوله ، وقالت طائفة : كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي . والشعبي كلاهما عن علي بن أبي طالب قال : المكاتب يرث بقدر ما أدى ويحجب بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن علي بن أبي طالب قال في المكاتب انه يرث بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى ويجلد الحد بقدر ما أدى ويكون دينه بقدر ما أدى . ومن طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال علي بن أبي طالب : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروة عن الأعمش عن ابراهيم النخعي أنه سئل عن المكاتب ؟ فقال : اذا أدى قيمة رقبته فهو غريم وان مات أدى عنه بقية مكاتبته وورث ولده بقدر ما اعتق منه وورث مواليه بقدر ما راق منه .

قال أبو محمد : أما قول مالك فتخاذله أشهر من أن يشتغل به ويكتفى منه أنه لا يعرف عن أحد قبله وانه لم يأت قط به نص . ولا رواية فاسدة . ولا قياس . ولا يعقل . وقال بعضهم : لما كان المكاتب ليس له حكم العبيد ولا حكم الأحرار وجب أن يكون لميراثه حكم آخر غير حكم العبيد في ميراثهم وغير حكم الأحرار .

قال علي : فقلنا . فقولوا : هكذا في حدوده وأخرجوا له حدودا طريفة وقولوا كذلك في دينه ، وقولوا بمثل هذا في أم الولد فكيف وأصلكم هذا باطل ودعوى كاذبة ولا فرق عندكم بينه وبين العبد الا أن سيده لا ينتزع ماله ولا يستخدمه ولا يمنع من

من التصرف والتكسب فقط كما أنه لافرق بين أم الولد والأمة لأنها لا تباع أبدا ولا توهب أبدا ولا تعود إلى حكم الرق أبدا، وقالوا أيضا: هذا المال كان موقوفا لعنق جميعهم فكان كأنه لهم فقلنا: فاجعلوه بينهم على السواء بهذا الدليل ولا تقسموه قسمة الموارث وادخلوا فيه كل من معه في الكتابة بهذا الدليل. وبالجملة فما ندري كيف انشرحت نفس أحد لقبول هذا القول على شدة فساد مع أن أصله فاسد، ولا يجوز أن يكتب أحد على نفسه وغيره كتابة واحدة لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وبالله تعالى التوفيق. وأما قول أبي حنيفة نخطا ظاهر أيضا لانهم مقرون بأن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم فذهبوا بذلك قائما مات عبدا وإذا مات عبدا فلا يمكن أن تقع الحرية على ميت بعد موته فظهر فساد قولهم جملة، ولا يختلفون فيمن قال لعبده: أنت حر إذا زالت الشمس من يومنا هذا فمات العبد قبل زوال الشمس بدقيقة فإنه مات عبدا ولا ترثه ورثته وماله كله لسيده. وأما من قال: ماله كله لسيده فإنما بنوا على أنه عبد ما بقى عليه درهم وهذا قول قد بينا بطلانه بحكم رسول الله ﷺ أن المكاتب يشرع فيه العتق بقدر ما أدى ويرث بقدر ما عتق منه فصح أن لذلك البعض حكم الحر ولباقيه حكم العبد في الميراث وفي كل شيء. وبالله تعالى التوفيق. وأما حمل المكاتب فإنه ما لم ينفخ فيه الروح فهو بعضها كما قدمنا فله حكمها وأما إذا نفخ فيه الروح فهو غيرها قال تعالى: (ثم أنشأناه خلقا آخر) وهو عند ذلك ذكر وهي أنثى أو أنثى غيرها فليس له ولاتها حكم الأم قال الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فان قيل: فلا أجزتم عتق جميع المكاتب إذ بعضه حر بقول رسول الله ﷺ: «من أعتق شقصا له في مملوك عتق كله» وأوجبتم الاستسعاء بذلك الخبر قلنا: لا يحل ضرب أحاديث رسول الله ﷺ بعضها ببعض ولا أن يترك حكمه بحكم له آخر بل كل احكامه فرض اتباعها. وكل كلامه حق مسموع له ومطاع وهو عليه السلام أمر بعتق من أعتق بعضه أما على معتق بعضه ان كان له مال وأما بالاستسعاء وهو عليه السلام خص المكاتب بحكم آخر وهو عتق بعضه وبقاء بعضه رقيقا فقلنا (١) كل ما أمرنا به ولم نعارض بعضه ببعض والله تعالى الحمد، ومن تعاطى تعليم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدين فهو أحق وكلا هذين الحكمين قد صح فيهما اختلاف من سلف وخلف وكلاهما نقل الأحاد الثقات فليس بعضها أولى بالقبول من بعض وبالله تعالى التوفيق.

١٦٩١ مسألة ولا تحمل الكتابة على شرط خدمة فقط . ولا على عمل بعد العتق . ولا على شرط لم يأت به نص أصلا ، والكتابة بكل ذلك باطل لقول رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ■ ■

١٦٩٢ - مسألة - ومن كوتب الى غير أجل مسمى فهو على كتابته ما عاش السيد [ وهو ] (١) ومالم يخرج عن ملك السيد (٢) فتنى أدى ما كاتب عليه عتق لان هذه صفة كتابته وعقده فلا يجوز تعديده ومن كوتب الى أجل مسمى نجم واحد أو نجمين فصاعدا خل وقت النجم ولم يؤد فقد اختلف الناس في ذلك فروينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في المسكاتب يؤدى صدرا من كتابته ثم يعجز قال : يرد عبدا سيده احق بشرطه الذي شرط ، قال ابن جريج : وأخبرني اسماعيل بن أمية ان نافعا أخبره أن ابن عمر فعل ذلك يعنى أنه رد مكاتبا له في الرق اذ عجز بعد أن أدى نصف كتابته ■ ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي أن عليا قال : اذا عجز المسكاتب فادخل نجما في نجم رد في الرق ■ وروينا عن أنى أيوب الأنصاري أنه كاتب أفصح ثم بداله فسأله ابطال الكتابة دون أن يعجز فاجابه الى ذلك فردده عبدا ثم أعتقه بتلا ، وقد ذكر ذلك مخزومة بن بكير عن أبيه أنه لا بأس به وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان ■ وقال هؤلاء : تعجز المسكاتب جائز بينه وبين سيده دون السلطان الا أن مالك قولاً انه لا يجوز التعجز الا بحكم السلطان ثم اختلف القائلون بتعجزه فروينا من طريق حماد ابن سبله . وابن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال : اذا عجز المسكاتب استسعى حولين زاد ابن أبي عروبة (٣) فان أدى والا رد في الرق وبهذا يقول الحسن البصري . وعطاء بن أبي رباح ولم يقل جابر ولا ابن عمر بالتلوم بل أرقه ابن عمر ساعة ذكر انه عجز ، وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا ■ وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي أن علي ابن أبي طالب قال في المسكاتب يعجز : أنه يعتق بالحساب - يعنى بحساب ما أدى - وقال ابن أبي ليلى . والحكم بن عتيبة . والحسن بن حي . وأبو يوسف . وأحمد بن حنبل : لا يرق حتى يتوالى عليه نجمان لا يؤديهما ، وقال الأوزاعي : اذا عجز استوفى به شهران ، وقال أبو حنيفة : والشافعي : اذا عجز استوفى به ثلاثة أيام فقط ثم يرق ، وقال مالك : يتلوم له السلطان بقدر ما يرى ■ وروينا من طريق حماد بن سبله عن عمرو بن دينار قال :

(١) زيادة « وهو » من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٤ « سيده » (٣) في النسخة رقم ١٦ « ابن أبي ليلى » واهم ابن أبي عروبة سمع



قال جابر بن زيد . اذا عجز المكاتب استسعى ، وقد ذكرنا قبل قول عمر بن الخطاب .  
وعلى بن أبي طالب . وشريح اذا أدى النصف فلارق عليه وهو غريم وهو صحيح عنهم ،  
وقول ابن مسعود . اذا أدى ثلث كتابته فهو غريم ، وقول ابراهيم : اذا أدى ربع  
كتابته فهو غريم . وقول عطاء : اذا أدى ثلاثة أرباع كتابته فهو غريم . وقول ابن مسعود  
وشريح اذا أدى قيمته فهو غريم وهو قول صحيح عنهما (١) ■

**قال أبو محمد :** ما لم لشيء من هذه الأقوال حجة وأعجبها قول من حد التلوم  
بثلاثة أيام او بشهرين ومن جعل ذلك الى السلطان أفرأيت ان لم يتلوم له السلطان إلا ساعة  
أذ رأى أن يتلوم له خمسين عام ثم يقول لجميعهم : لا تخلو الكتابة من أن تكون ديننا لازما أو  
تكون عتقا بصفة لا ديننا ولا سبيل إلى ثالث أصلا لا في الديانة ولا في المعقول ، فان كانت عتقا  
بصفة فالواجب انه ساعة يحل الاجل فلا يؤديه فلم يأت بالصفة التي لا عتق له الا بها فقد بطل  
عقده ولا عتق له ، ولا يجوز التلوم عليه طرفة عين كن قال لعلامة : ان قدم أبى يومى هذا فانت  
حر فقدم أبوه بعد غروب الشمس فلا عتق له وهذا قول أصحابنا وهو قول جابر . وابن  
عمر ، وقد تناقضوا أقبح تناقض ومنعوا من بيعه وان لم يؤد شيئا فصح أنها ليست  
عندهم عتقا بصفة أو يكون ديننا واجبا فلا سبيل إلى ابطاله كما روينا عن جابر بن زيد  
فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد حكم بشروع العتق فيه بقدر ما أدى فصح  
يقينا أنها دين واجبة سقط منه بقدر ما أدى منه كسائر الديون وانه ليس عتقا بصفة  
أصلا لان اداء بعض الكتابة ليس هو الصفة التي تعاقدا العتق عليها فاذهى كذلك  
فقد قال الله تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) وقال تعالى : (أو فوا بالعقود)  
فوجب الوفاء بعقد الكتابة وانه لا يجوز الرجوع فيها بالقول أصلا ووجبت النظرة  
الى الميسرة ولا بد . فان قيل : فاذهى دين كما تقول : فهلا حكمتم به وان مات العبد  
أو السيد او خرج عن ملكه كما حكمتم في سائر الديون قلنا : لم نفعل لان ذلك ليس  
دينا مطلقا وانما هو دين يصح بثبات الملك و يبطل ببطول الملك لانه انما وجب  
للسيد بشرط ان يعتقه بأدائه على العبد بشرط أن يكون بأدائه حرا فقط بهذا جاء  
القرآن وفسرته السنة عن رسول الله ﷺ فاذا مات السيد فقد بطل وجود العتق  
فيبطل الشرط الذى كان عليه و يبطل الشرط عن العبد اذ لا سبيل الى تمامه أبدا واذا  
مات العبد فقد بطل وجوده و يبطل (٢) الشرط الذى كان له من العتق فيبطل دين  
السيد اذ لا سبيل الى ما كان يستحق ذلك الدين الا به وان خرج عن ملكه فكذلك

(١) في النسخة رقم ١٤ صح عنهما (٢) في النسخة رقم ١٤ فقد بطل

أيضا قد بطل عتقه في عبده غيره فبطل ما كان له من الدين عملا يجب له إلا بما قد بطل ولا سبيل اليه ، وبالله تعالى التوفيق ■

**١٦٩٣ مسألة** ولا تصح الكتابة إلا بان يقول له: إذا أديت إلى هذا العدد على هذه الصفة فانت حر فان كان إلى أجل مسمى أو أكثر ذكر ذلك ■ برهان ذلك أن العبد ملك للسيد فلا يستحق عتقا إلا حتى يلفظ سيده له بالعتق والا فلا لأنه لم يوجب ذلك نص ولا إجماع ■

**١٦٩٤ مسألة** ولا تجوز الكتابة على مجهول العدد. ولا على مجهول الصفة. ولا بما لا يحل ملكه كالخمر والخنزير وغير ذلك، ولا يصح بشيء من ذلك عتق أصلا ولا بكتابة فاسدة وهو قول أبي سليمان وأصحابنا لأن كل ذلك غير محرم وقال الله تعالى: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) وقال رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» وبالضرورة يدرى كل ذي تميز صحيح أن ما عقد الاصححة له الا بصحة ما الاصححة له فلاصححة له، وقال الشافعي: الكتابة الفاسدة تفسخ ما لم يؤدها فإذا أداها عتق ■

**قال أبو محمد** : هذا عين الفساد ولا يجوز أن يصح الباطل بتمامه ، وقد قال تعالى : ( ليحق الحق ويبطل الباطل ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس لعرق ظالم حق » وقال مالك : اذا عقدت الكتابة بشرط فاسد بطل الشرط وصحت الكتابة . قال علي : هذا غاية الخطأ لانه يلزمهما عقد الم يلزمهما قط ولا أمر الله تعالى بالزامهما اياه وانما تراضيا الكتابة بهذا الشرط والا فلا كتابة بينهما فاما ان يصح شرطهما فتصح كتابتهما واما أن يبطل الشرط فلا كتابة ههنا أصلا ، وقال أبو حنيفة : من كاتب على ثوب غير موصوف أو على حكمه أو على ميتة أو على ما لا يعرف له مقدار ففيه كتابة باطل ولا عتق له وان أدى ، وان كاتب على خمر محدودة أو على خنزير موصوف فان أدى ذلك عتق وعليه قيمته لمولاه ■

قال علي : ما سمع بأثن من هذا التقسيم ولا بافسد منه وهم يقولون : من باع سلعة بشئ الا أنهما لم يسميا ذلك الثمن ولا عرفاه فهو بيع فاسد وان قبض المشتري السلعة وهي معه وأعتقه جاز عتقه وكانت حجته ههنا أقبح من قولهم لانهم قالوا : العقود على الخمر والخنزير جائزة بين أهل الذمة فلقد أنزلوا أنفسهم حيث لم ينزلهم من الاتساع باهل الذمة الكفار وما جعل الله تعالى قط أهل الكفر أسوة ولا قدوة وان في هذه لدلائل سوء نعوذ بالله من الخذلان فكيف وما أحل ذلك بين أهل الذمة مذ بعث محمد ﷺ وما نعلم لهم في هذه الأقوال سلفا ولا لهم فيها متعلق بشيء ■

**١٦٩٥ مسألة** والكتابة جائزة بما لا يحل بيعه إذا حل ملكه كالكلب والسنور . والماء . والثرثرة التي لم يبدصلاحها والسبل الذي لم يشتد لان كل ما ذكرنا مال حلال تملكه وهبته واصداقه والكتابة ليست يباعها والله تعالى التوفيق ■

**١٦٩٦ مسألة** ولا يحل للسيد أن ينتزع شيئا من مال مكاتبه مذكاتبه فان باعه قبل أن يؤدي أوباع منه ما قبل مالم يؤد فماله للبائع الا أن يشترطه المبتاع اذا باعه كله وأما في بيع بعضه فماله له ومعه ■ رويانا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم . وقيل قال زياد عن الحسن وقال قيس عن عطاء . ثم اتفقا جميعا ان العبد اذا كاتبه مولاه وله مال وسرية وولدان ماله له وسريته له وولده احرار ، وكذلك العبد اذا عتق ، ومن قال : بقولنا مالك . وأبو سليمان . وقال أبو حنيفة : ماله لسيدته وقال سفيان الثوري : المال للسيد الا أن يشترطه المكاتب ، وقال الأوزاعي : ما عرفه السيد من مال العبد فهو للعبد ومالم يعرفه فهو للسيد ■

**قال أبو محمد** : مال العبد له وجاز للسيد انتزاعه بالنص فاذا كوتب فلا خلاف ان كسبه له لا للسيد ولو كان للسيد انتزاعه لم يتم عتقه ابدأ فصيح ان حال الكتابة غير حال قبلها وكان ماله كله حكما واحدا في أنه ليس للسيد أخذه اذ لم يأت بذلك في المكاتب نص ■

**١٦٩٧ - مسألة -** وولد المكاتب من أمته حر وكذلك لو ملك ذا رحم محرمة منه وله أن يكتب أو يعتق للنصوص الواردة في كل ما ذكرنا ولم يخص الله تعالى مكاتبنا من غيره وبالله تعالى التوفيق ■

**١٦٩٨ مسألة** واذا حل النجم أو الكتابة ووجبت فضما منها من اجنبي جائز ، وهو قول الزهري لانه مال قد صح وجوبه للسيد وهو دين لازم فضما منه جائز ، ولو بيع من العبد مالم يؤد كان ما وجب عليه بعد دين يتبع به وأما قبل حلول النجم فلا لانه لم يجب بعدوا لعله يموت قبل وجوبه أو يموت السيد فلا يجب على العبد ■

**١٦٩٩ مسألة** ولا تجوز مقاطعة المكاتب ولا أن يوضع عنه بشرط أن يعجل لانها مشروط ليس في كتاب الله عز وجل ويبيع مالم يقبض وما لا يدري أهو في العالم ام لا ؟ وقال مالك . وأبو حنيفة : مقاطعة المكاتب جائزة ببعض ما عليه وبالعروض ، وصح عن ابن عمر أنه لا تجوز مقاطعته الا بالعروض بخلاف ابن عمر ولا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة ، وقال الشافعي : بقول ابن عمر ولا حاجة الا في نص وبالله تعالى التوفيق وبه تأييد ■

**١٧٠٠ - مسألة -** ولا تجوز كتابة بعض عبد ولا كتابة شقص له في عبد مع

غيره لان الله تعالى يقول : ( والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ) وليس بعض العبد مما ملكت يمين مالك بعضه ولا يقال فيه : انه ملك يمينه أصلا ولا انه مما ملكت يمينه من قال ذلك فقد كذب بيقين ، فلو اتفق الشريكان معا على كتابة عبدهما أو أمتهما معا بل فصل جاز ذلك لانهما حينئذ مخاطبون بالآية بخلاف الواحد لانه يقال لسادات المشترك وان كانوا جماعة : هذا العبد ملك يمينكم ومما ملكت أيمانكم فكان فعلهما هذا داخلا في أمر الله تعالى مع صحة خبر بريرة وانها مكاتبة لجماعة هكذا في نص الخبر ■

**١٧٠١ مسألة** واذا كانت الكتابة نجمين فصاعداً أو الى أجل فاراد العبد تعجيلها كلها أو تعجيل بعضها قبل أجله لم يلزم السيد قبول ذلك ولا عتق العبد وهى الى أجلها وكل نجم منها أى أجله لقول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) ولت شعري أين من خالفنا عن احتجاجهم بالمسلمون عند شروطهم ؟ وقال مالك : يجبر على قبض ذلك وتعجيل العتق للمكاتب ، وقال الشافعى : ان كانت الكتابة دراهم أو دنانير أجبر السيد على قبولها وان كانت عروضاً لم يجبر ■

**قال أبو محمد** : أما قول الشافعى فتقسيم فاسد لا دليل عليه لا من قرآن ، ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد فعله قبله ولا قياس وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ، وقد يكون للسيد غرض فى تأجيل الدراهم والدنانير ومنفعة ظاهرة من خوف لحقه أو رجاء ارتفاع سعر لدينه منهما كفى العروض ولا فرق ، وأما المالكيون فاهموا وهموا أنهم يحتجون بماروينا من طريق ابن الجهم نا الوزان نا على نامعاذ العنبرى نا على بن سويد ابن منحوف نا أنس بن سيرين عن ابيه قال : كاتبى أنس بن مالك على عشرين ألفا فكنيت فى مفتاح تسترفا شريت رثة فربحت فيها فأتيت أنسا بجميع مكاتبتى فأنى أن يقبلها إلا نجوما فأتيت عمر فذ كرت ذلك له فقال : أراد أنس الميراث وكتب الى أنس أن قبلها فقبلها وهذا أحسن ما روى فيه عن عمرو سائر ما منقطع ■ ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أباه كاتب عبدا له فلما فرغ من كتابته أتاه العبد بماله كله فابى الحارث أن يأخذه وقال : لى شرطى فرفع ذلك الى عثمان فقال له عثمان : هلم المال فاجعله فى بيت المال فتعطيه منه فى كل حل ما يحل فاعتق العبد ■

**قال أبو محمد** : هذا عجب جدا اذ رأى عمرو عثمان إجابة السيد الى كتابة عبده اذا طلبها العبد وخالفه أنس واحتج عمرو وعثمان بالقرآن كان قول أنس حجة و كان قول عمرو

وعثمان ليس بحجة، وإذا وافق قول عمر. وعثمان رأى مالك وخالفهما أنس. والحارث ابن هشام وهما صاحبان ومعهما القرآن صار قول عمر. وعثمان حجة ولم يكن قول أنس حجة أن هذا العجب وحسبنا الله ونعم الوكيل. فان موهوا بتعظيم أمر العتق قلنا: أين كنتم عن هذا التعظيم؟ اذ لم توجبوا الكتابة فرضا لعتق العبد إذا طلبها والقرآن يوجب ذلك. وعمر وعثمان وغيرهما، وأين كنتم عن هذا التعظيم اذ ردتم المكاتب رقيقا من أجل دينار أو درهم بقى عليه لم يقدر عليه فبادرتم وأبطلتم كل ما أعطى ولم تؤجلوه الا ثلاثة أيام وبعضكم أيضا أمرا يسيرا وأتمم بزعكم أصحاب نظر فإى فرق بين طلب العبد تعجيل جميع ما عليه ليتعجل العتق والسيد يأبى الا شرطه الجائز بالقرآن والسنة والاجماع فتجبرون السيد على ما لا يريد وبين أن يريد السيد تعجيل الكتابة كلها ليتعجل عتق العبد والعبد قادر على ذلك الا أنه يأبى الا الجرى على نجره فلا تجبرونه على ذلك فهل فى التخاذل والتحكم بالباطل والمناقضة أكثر من هذا؟

**١٧٠٢ مسألة** وفرض على السيد أن يعطى المكاتب ما لا من عند نفسه ما طابت به نفسه مما يسمى مالا فى أول عقد الكتابة ويجبر السيد على ذلك فلو مات قبل أن يعطيه كلف الورثة ذلك من رأس المال مع الغرماء. برهان ذلك قول الله تعالى: (فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) فهذا أمر لا يجوز تعديه وهو قول الشافعى: وأبى سلمان الا أن الشافعى تناقض فرأى قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا على الندب ورأى قوله تعالى: (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) على الوجوب وهذا تحكم وكلا الأمرين لم يحد فيه عددا ما أحدهما موكل الى السيد والاخر موكل اليه والى العبد بالمعروف مما لا حيف فيه ولا مشقة ولا حرج عليهما، وقال أبو حنيفة: ومالك. كلا الأمرين ندب وقوله تعالى: (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم) أمر للسيد ولغيره.

**قال أبو محمد:** هذا خطأ أما قولهم: كلا الأمرين ندب فلا يحل أن يحمل قول الله تعالى: افعلوا على لا تفعلوا ان شئتم ولا يفهم هذا المعنى أحد من هذا اللفظ وهذا احالة للكلام الله تعالى عن مواضعه الا بنص آخر ورد بذلك، وأما قولهم: انه أمر للسيد وغيره فباطل لانه معطوف على قوله (فكاتبوهم) فصيح ضرورة ان المأمورين بالكتابة لهم هم المأمورون باتيانهم من مال الله لا يفهم أحد من هذا الأمر غير هذا فظهر فساد قولهم وتحكمهم بالدعوى بلا دليل. وروينا هذا القول أنه حدث عليه السيد وغيره عن بريدة الأسلى من طريق فيها الحسن بن واثق - وهو ضعيف - ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ وقالت



طائفة أمر بذلك السيد وغيره، فهو لاه وأجبا كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن يونس . والمغيرة قال يونس عن الحسن وقال المغيرة عن ابراهيم ثم اتفقا في قول الله تعالى : ( و آتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال أمر الله تعالى مولاه والناس أن يعينوا المسكاتب . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى نا ابو عبد الرحمن السلمي وشهدته كاتب عبد له على أربعة آلاف فخط عنه ألفا في آخر نجومه ثم قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول : ( و آتوهم من مال الله الذي آتاكم ) الربع عما كتبوهم عليه . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - نا المعتمر بن سليمان عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد في قوله تعالى : ( و آتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال : ربع الكتابة . وروينا أيضا في أنه عشر الكتابة . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : ( و آتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال : هو العشر يترك له من كتابته . ومن قال : انه واجب كما روينا من طريق وكيع نا أبو شبيب عن عكرمة عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كاتب مولى له يقال له : أبو أمية فجاءه بنجمه حين هل فقال له عمر : يا أبا أمية اذهب فاستعن به فقال . يا أمير المؤمنين لو كان هذا في آخر نجم فقال عمر : لعلى لا ادر كمال عكرمة : ثم قرأ ( و آتوهم من مال الله الذي آتاكم ) . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا المبارك ابن فضالة حدثني أمي عن أبي عن جدي عبيد الله الجحدري قال المبارك : وحدثني ميمون بن جابان عن عمي عن جدي قال : سألت عمر بن الخطاب المسكاتب قال لي : كم تعرض ؟ قلت : مائة أوقية قال : فما استزادني قال : فكاتبني وارسل الى حفصة أم المؤمنين اني كاتبت غلامى وأردت أن أعجل له طائفة من مالى فارسل الى بمائتي درهم الى أن يأتيني شيء فارسلت بها اليه فأخذها عمر يمينه وقرأ ( والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا و آتوهم من مال الله الذي آتاكم ) خذها بارك الله فيها .

**قال أبو محمد :** لقد كان أشبه بأموال الدين وأدخل في السلامة أن يقول الخفيفون بقول علي في هذه المسألة وان يقولوا : مثل هذا لا يقال بالرأى منهم حيث يقولون : ما يضحك الشكالي ويبعد من الله تعالى ومن المعقول انه ان انكشف من فخذ الحرة في الصلاة أو من الساق أو من البطن أو من الذراع أو من الرأس الربع بطلت الصلاة فان انكشف أقل لم تبطل الصلاة لاسيما وقد روينا من طريق اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء بن السائب عن حبيب ابن أبي ثابت عن عاصم

ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال : ربع الكتابة \* ومن طريق الدرر عن عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عطاء ابن السائب أن عبد الله بن حبيب - هو أبو عبد الرحمن السلمي - أخبره عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) قال : ربع الكتابة \* قال علي : فإن قيل : فلم لم تأخذوا بهذا الحديث ؟ قلنا : لأن ابن جريج لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء \* رويانا من طريق العقيلي نا إبراهيم بن محمد نا سليمان بن حرب نا أبو النعمان عن يحيى بن سعيد القطان قال : تغير حفظ عطاء ابن السائب بعد وحماد بن زيد سمع منه قبل أن يتغير \* ومن طريق العقيلي نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن علي الحلواني نا علي - هو ابن المديني - قال : كان يحيى بن سعيد القطان لا يروى حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة - وسفيان \*

**قال أبو محمد :** فصح اختلاطه فلا يحل أن يحتج من حديثه إلا بما صح أنه كان قبل اختلاطه وهؤلاء الذين ذكرنا لم يرو أحد منهم عنه إلا موقوفا على علي رضي الله عنه ، وأما هم فاذا وافق الخبر رأيهم لم يعللوه وإن كان موضوعا فاذ قد سقط هذا الخبر فلا حجة لأهل هذه المقالة ، واحتج القائلون بأنه على النذب بحديث كتابة سليمان رضي الله عنه وبحديث عائشة أم المؤمنين « أن جورية أم المؤمنين وقعت في سهم ثابت ابن قيس أو ابن عم له فكاتبها فأتى رسول الله ﷺ تستعينه فقال لها عليه الصلاة والسلام : أو خير من ذلك اقض عنك كتابتك واتزوجك » قالوا : فلم يذكروا هذين الخبرين إتياء مال المكاتب \*

قال علي : لأحجة لهم في شيء من هذا أما خبر سليمان فإن مالكم كان يهوديا غير ذمي بل منابذ لا تجرى عليه أحكام الاسلام فلا متعلق لهم (١) بهذا ، وأعجب شيء احتجاجهم به فيما ليس فيه له ذكر من إتياء المال ومخالفتهم له فيما أجاز فيه نصا رسول الله ﷺ من أحياء ثلاثمائة نخلة وأربعين أوقية من ذهب (٢) إلى غير أجل مسمى ولا مقبوضة وهم لا يجيزون شيئا من هذا \* فسيحان من أطلق السننهم بهذه العظام التي يجب أن يردع عنها الحياء وإن يردع عنها الدين \* وأما خبر جورية فليس فيه على ما ذكروا كتابتها ولا هل كاتب إلى أجل أم إلى غير أجل فيلزم على هذا أن يكون حجة في إجازة الكتابة إلى غير أجل وكل كتابة أفسدوها اذ لم يذكروا فيها إتياء المال فليس فيها أنها لم تؤت المال فلا متعلق لهم به فكيف وهي كتابة لم تتم بلا شك لانهم يقل أحد من أهل

(١) سقط لفظ « لهم » من النسخة رقم ١ (٢) في النسخة رقم ١٦ « أوقية ذهب »

العلم ان جويرة أم المؤمنين كانت مولاة لثابت ولا ابن عمه بل قد صح أن رسول الله ﷺ أعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها فبطل كل ما هوها به والحمد لله رب العالمين، وقالوا : لو كان فرضا لكان محدودا القدر .

**قال أبو محمد :** فقلنا : من أين قلتم هذا ؟ وما المانع من أن يفرض الله تعالى علينا عطاء يكله الى اختيارنا ؟ رأى شيء أعطيناه كنا قد أدبنا ما علينا و هلا قلتم هذا في المنفعة التي رآها الخيفيون ، والشافعيون فرضا وهي غير محدودة القدر : وهلا قال هذا المالكيون في الخراج المضروب على الأرض المفتحة عنوة وهو عندهم فرض غير محدود القدر وكما قالوا فيما أوجبوا فيه الحكومة فرضا من الخراج وهو غير محدود القدر ، فسيبجان من جعل لهم عند أنفسهم وفي ظنهم أن يتعقبوا على الله تعالى حكمه بما لا يتعقبونه على أنفسهم فيما يشرعونه في الدين بأرائهم وحسبنا الله ونعم الوكيل . تم كتاب الكتابة والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

### كتاب صحبة (١) ملك اليمين

١٧٠٣ - مسألة - لا يجوز للسيد أن يقول لعلامة : هذا عبدى ولا مملوكته هذه أمى لكن يقول : غلامى وفتاى ومملوكى ومملوكتى وخادمى وفتاتى ، ولا يجوز للعبد أن يقول هذا ربى أو مولائى أو ربى ولا يقل أحد المملوك : هذا ربك ولا ربك لكن يقول سيدى ، وجائز أن يقول المرء لآخر : هذا عبدك وهذا عبد فلان . وأمة فلان . ومولى فلان لان النهى لم يرد الا فيما ذكرنا فقط . وجائز أن يقول : هؤلاء عبيدك . وعبادك . واماؤك . وروينا من طريق ابى داود ناموسى بن اسماعيل ناهاد بن سلة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يقل أحدكم عبدى وأمى ولا يقل أحد المملوك : ربى وربى وليقل المالك : فتاى وفتاتى وليقل المملوك سيدى وسيدتى فانكم المملوكون والرب الله عز وجل » . ومن طريق عبد الرزاق انا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ قال : « لا يقل أحدكم أطعم ربك أسق ربك وضئ ربك ولا يقل أحدكم ربى وليقل سيدى ولا يقل مولائى ولا يقل أحدكم عبدى وأمى وليقل فتاى . فتاى غلامى » . ومن طريق مسلم نا أبو كريب نا أبو معاوية عن الأعمش

(١) سقط من النسخة رقم ١٦ لفظ كتاب صحبة »

عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ولا يقل العبد لسيده مولاي فان «ولا كم الله» »

**قال أبو محمد :** في هذه الرواية زيادة النهي عن قول مولاي والنهي هو الزائد والوارد برفع الاباحة . ومن طريق أبي داود وابن السرح نا ابن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدثه عن أبي هريرة بهذا الخبر فأسنده عن أبي هريرة همام بن منبه . وأبو صالح . وابن سيرين . وعبد الرحمن والد العملاء ، وروى عن أبي هريرة من قتيابه أبو يونس غلامه « ولا يعلم له (١) مخالف من الصحابة ، وقال الله عز وجل : ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) فان احتج محتج بقول يوسف عليه الصلاة والسلام : ( انه ربى أحسن مثواى ) وقوله : ( اذكرنى عند ربك ) فذلك شريعة وهذه أخرى وتلك لغة وهذه أخرى ، وقد كان هذا مباحا عندنا وفي شريعتنا حتى نهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، وقد قال يوسف عليه الصلاة والسلام : ( توفنى مسلما وألحقنى بالصالحين ) وقد نهينا عن تمنى الموت .

١٧٠٤ - مسألة - وفرض على السيد أن يكسو مملوكه . ومملوكه مما يلبس ولو شيئا وأن يطعمه مما يأكل ولولو قمعة وأن يشبعه ويكسوه بالمعروف مثل ما يكسى ويطعم مثله أو مثلها وأن لا يكلمه مالا يطيق . رويانا من طريق البخارى نا آدم بن أبي اياس ناشبة نا واصل الأحدب سمعت المعرور بن سويد قال : رأيت أبا ذر الغفارى وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسالاه عن ذلك ؟ فقال : ان رسول الله ﷺ قال له : « اخوانكم خولكم جعلهم الله تعالى تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » . ومن طريق مسلم ناهرون بن مروف . ومحمد بن عباد قال جميعا : ناحاتم بن اسماعيل عن يعقوب بن مجاهد أبي حذرة عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت أنه سمع أبا اليسر وقد لقيه وعليه بردة ومعافرى وعلى غلامه بردة ومعافرى فقال له في ذلك ، فقال له أبو اليسر : بصر عيناى هاتان وسمع اذنائى هاتان ووعاه قلبى رسول الله ﷺ وهو يقول : « أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكسون » قال أبو اليسر : فكان اذا أعطيتهم من متاع الدنيا أهرن على من أن يأخذ من حسنائى يوم القيامة . وروينا مثل هذا عن أبي بكر الصديق ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم أصلا .

١٧٠٥ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يسمى غلامه أفطح ولا يسار ولا نافع ولا نجيح ولا رباح، وله أن يسمى أولاده بهذه الأسماء، وله أن يسمى بماليكه بسائر الأسماء مثل نجاح ومنجج ونعيم ورييح ويسير : وفليح وغير ذلك لا تحاش شيئا \* رويان طريق مسلم نايجي بن يحيى أنه سمع المعتمر بن سليمان يحدث أنه سمع الركين بن الربيع ابن عميلة يحدث عن أبيه عن سمرة بن جندب قال : « نهانا رسول الله ﷺ أن نسمى رقيقنا بأربعة أسماء أفطح . ورباح . ويسار . ونافع » . ومن طريق مسلم نا أحمد بن عبد الله بن يونس نازهير بن معاوية . نا منصور بن المعتمر عن هلال بن ساف عن الربيع ابن عميلة عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : لا تسمين غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجيجا ولا أفطح فانك تقول : أثم هو ؟ فيقول : لا إنما من أربع فلا تزيدن على \* قال علي : ورويناه من طرق [ قال أبو محمد ] (١) يخالف قوم هذا ودفعوه بان قالوا : قد صح يقينا من طريق جابر أنه قال : أراد النبي عليه الصلاة والسلام أن ينهى أن يسمى يعلى وبركة وأفطح ونافع ويسار ونحو ذلك ثم رأيتهم سكبت بعد عنائهم قبض ﷺ ولم ينه عن ذلك ثم أراد عمر بن الخطاب أن ينهى عن ذلك ثم تركه .

قال أبو محمد : ليس من لم يعلم حجة على من علم ، جابر يقول ما عنده لأنه لم يسمع النهي وسمرة يقول ما عنده لأنه سمع النهي والمثبت أولى من النافي لأن عنده علما زائدا لم يكن عند جابر ولا يمكن الأخذ بحديث جابر الابتكذيب سمرة ومعاذ الله من هذا فكيف وكثير من الأسماء التي ذكرها جابر لم ينه عنها أصلا فصح أن حديث سمرة ليس مخالفا لا أكثر مافي حديث جابر لأن جابرا ذكر أنه عليه الصلاة والسلام لم ينه عن تلك الأسماء التي ذكر وصدق وذكر سمرة أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بعضها وصدق .

وقالوا : قد روى أن رسول الله ﷺ كان له غلام (٢) أسود اسمه رباح يأذن عليه وقد غاب عن عمر أمر جزية الجوس وهو أشهر من النهي عن هذه الأسماء ، فما المانع من أن يغيب عن جابر وطائفة معه النهي عن هذه الأسماء ، وقد غاب عن ابن عمر النهي عن كرى الأرض ثم بلغه في آخر عمره فرجع اليه وهو أشهر من هذه الأسماء . واما تسمية غلام رسول الله ﷺ رباحا فإنا انفرد به عكرمة بن عمار وهو ضعيف فلا حجة فيه ولو صح لكان موافقا لمعهود الأصل وكان النهي شرعا زائدا لا يحل الخروج عنه . وقالوا : قول النبي ﷺ فانك تقول : أثم هو ؟ فيقول : لا بيان بالعلة في ذلك

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٤ «خادم»



وهي علة موجودة في خيرة وخير . وسعد وسعيد ومحمود وأسماء كثيرة فيجب المنع منها عندكم أيضا قلنا : هذا أصل أصحاب القياس لأصلنا وإنما نجعل نحن ما جعله الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام سببا للحكم في المسكان الذي ورد فيه (١) النص فقط لا تعداه إلى ما لم ينص عليه .

برهاننا على صحة ذلك أنه عليه الصلاة والسلام لو أراد أن يجعل ذلك علة في سائر الأسماء لما عجز عن ذلك بأخصر من هذا اللفظ الذي أتى به فهذا حكم البيان والذي ينسبونه إليه عليه الصلاة والسلام من أنه أراد أشياء كثيرة فتكلف ذكر بعضها وعلق الحكم عليه وأخبر بالسبب في ذلك وسكت عن غير ذلك هو حكم التليس وعدم التبليغ ومعاذ الله من هذا ، ولا دليل لكم على صحة دعواكم إلا الدعوى فقط والظن الكاذب ، وقالوا : قد سمي ابن عمر غلامه نافعاً وسمى أبو أيوب غلامه أفلح بحضرة الصحابة قلنا : قد غاب باقراركم عن أبي أيوب وجوب الغسل من الإيلاج وغاب عن ابن عمر حكم كرى الأرض وغير ذلك فأيا ما أشنع مغيب مثل هذا أو مغيب النهي عن اسم من الأسماء فبطل كل ما شغبوا به ولا حجة في أحد على رسول الله ﷺ . ثم كتاب صحبة ملك المين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليماً كثيراً  
بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على محمد وآله وسلم

### كتاب المواريث

١٧٠٦ - مسألة - أول ما يخرج من رأس المال دين الغرماء فإن فضل منه شيء كفن منه الميت وإن لم يفضل منه شيء كان كفنه على من حضر من الغرماء أو غيرهم لما قد ذكرنا في كتاب الجنائز من ديواننا هذا ، وعمدة ذلك قوله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) وإن مصعب بن عمير رضي الله عنه لم يوجده الاثوب واحد فكفن فيه ، ولأن تكليف الغرماء خاصة أن يكون الكفن ناقصاً من حقوقهم ظلم لهم وهذا واجب على كل (٢) من حضر من المسلمين والغرماء من جملتهم .

١٧٠٧ - مسألة - فإن فضلت فضلة من المال كانت الوصية في الثلث فإدونه لا يتجاوز بها الثلث على ما ذكر في كتاب الوعايا من ديواننا هذا إن شاء الله عز وجل وكان للورثة ما بقى لقول الله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) .

١٧٠٨ - مسألة - ولا يرث من الرجال إلا الآب والجد أبو الآب . وأبو الجد

(١) في النسخة رقم ١٤ « جاء فيه » (٢) لفظ كل زيادة من النسخة رقم ١٦

المذكور وهكذا ما وجد ولا يرث مع الأب جد ولا مع الجد أب وجد ولا مع أبي الجد  
جد جد ولا يرث جد من قبل الأم ولا جد من قبل جدة ولا الأخ الشقيق أوللاب فقط  
أوللام فقط وابن الأخ الشقيق . وابن الأخ للاب . ولا يرث ابن أخ لام وابن  
ابن الابن وابن ابن الابن وهكذا ما وجد ، والعم شقيق الأب واخو الأب لايه  
ولا يرث أخو الأب لاه . وابن العم الشقيق . وابن العم أخو الأب لايه . وعم  
الأب الشقيق أو الأب (١) وهكذا ما علا وأبناءؤهم الذكور والزوج والمعتق ومعتق  
المعتق ، وهكذا ما علا لا يرث من الرجال غير من ذكرنا ولا خلاف في أن هؤلاء  
يرثون ، ولا يرث من النساء إلا الأم والجدة والابنة وابنة الابن وابنة ابن الابن وهكذا  
ما وجدت ، ولا ترث ابنة ابنة ولا ابن ابنة والأخت الشقيقة والأب أوللام . والزوجة .  
والمعتقة ومعتقة المعتقة وهكذا ما علا . ولا يرث ابن أخت ولا بنت أخت ولا ابنة  
أخ ولا ابنة عم ولا عم . ولا خالة ولا خال ولا جد لام ولا ابنة ابنة ولا ابن ابنة  
ولا بنت أخ لام ولا ابن أخ لام ، ولا خلاف في أن من ذكرنا لا يرث ولا يرث مع  
الأب جد ولا ترث مع الأم جدة ولا يرث أخ ولا أخت مع ابن ذكر ولا مع اب  
ولا يرث ابن أخ مع أخ شقيق أولاب ولا يرث أخ لام مع أب ولا مع ابن ولا مع  
ابنة ولا مع جد . ولا يرث عم مع أب ولا مع جد ولا مع أخ شقيق أولاب ولا مع ابن  
أخ شقيق أولاب وان سفل .

برهان هذا كله نصوص القرآن وقول النبي ﷺ الذي روينا من طريق وهيب  
عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأصحابها فما  
أبقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر ، وكل من ذكرنا أيضا فلا اختلاف فيه أصلا واخرنا  
الذي فيه اختلاف (٢) لتسكلم عليه ان شاء الله تعالى في أبوابه »

١٧٠٩ مسألة أول ما يخرج مما تركه الميت ان ترك شيئا من المال قل أو كثر  
ديون الله تعالى ان كان عليه منها شيء كالحج . والزكاة . والكفارات ونحو ذلك ثم  
ان بقي شيء أخرجه منه ديون (٣) الغرماء ان كان عليه دين فان فضل شيء كف من  
الميت وان لم يفضل منه شيء كان كفنه على من حضر من الغرماء أو غيرهم ، فان فضل  
بعد الكفن شيء نفذت وصية الميت في ثلث ما بقي ويكون للورثة ما بقي بعد الوصية .

برهان ذلك قول الله تعالى في آيات الموارث : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين )  
وقال رسول الله ﷺ : « فدين الله أحق أن يقضى أقضوا الله فهو أحق بالوفاء » وقد ذكرنا

(١) في النسخة رقم ١٤ « أوللاب » (٢) في النسخة رقم ١٦ « فيه خلاف » (٣) في النسخة رقم ١٦ ودين

ذلك باسانيده في كتاب الصيام، الزكاة والحج من ديواننا هذا فاعني عن اعادته فالآية تعم ديون الله تعالى وديون الخلق، والسنن الثابتة بينت ان دين الله تعالى مقدم على ديون الخلق، وأما السكفن فقد ذكرناه في كتاب الجنائز، وصح ان حمزة . والمصعب بن عمير رضى الله عنهما لم يوجد لهما شئ الا شملة شملة فكفنا فيهما، وقال قوم: السكفن مقدم على الديون ■

قال أبو محمد: وهذا خطأ لان النص جاء بتقديم الدين كما تلونا فاذا قد صار المال كله للغرماء بنص القرآن فمن الظلم أن يخص الغرماء باخراج السكفن من مالهم دون مال سائر من حضر اذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة . ولا اجماع . ولا قياس . ولا نظر ولا احتياط لكن حكمه انهم يترك شيئا أصلاً ومن لم يترك شيئا فكفنه على كل من حضر من المسلمين لا مرسول الله ﷺ من ولى كفن أخيه أن يحسنه فصار احسان السكفن فرضاً على كل من حضر الميت، فهذا عموم للغرماء وغيرهم ممن حضر (١) ولا خلاف في أن الوصية لا تنفذ الا بعد انتصاف الغرماء لقرن رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» قال الميت (٢) قد صار في حقوق الله تعالى أول للغرماء بموته كله او بعضه فحرام عليه الحكم في مال غيره وانما ينفذ حكمه في ماله الذي يتخلف فصح بهذا أن الوصية فيما يبقى بعد الدين ■

١٧١٠ - مسألة - ومن مات وترك أختين شقيقتين أو لاب أو أكثر من أختين كذلك أيضاً ولم يترك ولداً ولا أخاً شقيقاً ولا لاب ولا من يحطن بماتت كلنهما ثلثا ماترك أولهن على السواء، وكذلك من ترك ابنتين فصاعداً ولم يترك ولداً ذكر أو لامن يحطن فلنهما أولهن ثلثا ماترك أيضاً ■

برهان ذلك قول الله عز وجل: (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلنهما الثلثان مما ترك) ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود الجحدري ناخالد بن الحارث - هو الهجيمي - نا هشام - هو الدستوائي - نا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال: «اشتكت وعندي سبع اخوات لي فدخل على رسول الله ﷺ فنفخ في وجهي فأققت فقلت: يا رسول الله ألا أوصي لاختواتي بالثلثين ثم خرج وتركني ثم رجعت الى فقال: اني لأراك ميتاً من وجعتك هذا وان الله قد أنزل فين الذي لاختواتك فجعل لهن الثلثين فكان جابر يقول: أنزلت هذه الآية في (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ■ وهذا لا خلاف فيه، وأما البنتان فلا خلاف

(١) في النسخة رقم ١١٤ للغرماء ومن حضر (٢) في النسخة رقم ١٤ «قال المسلم»

في الثلاث فصاعدا ولا ولد للبنت ذكر في أن لمن الثلثين إذا لم يكن هنالك من يحطن وهو قول الله تعالى : ( وان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) وأما البنات فقد روى عن ابن عباس أنه ليس لهما الا النصف كما للواحدة . والمرجوع اليه عند التنازع (١) هو بيان رسول الله ﷺ . كما روينا من طريق مسدد ناشر بن المفضل نا عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جثا امرأة من الأنصار في الأسواق وهي جدة خاتمة بن زيد بن ثابت فذكر حديثا وفيه فجأت المرأة بابتنتين لها فقالت : يا رسول الله هاتان بنتا سعد بن الربيع قتل معك يوم أحد وقد استقي عهدهما فلم يدع لهما مالا الا أخذهما فأتى يا رسول الله فوالله لا ينكحان أبدا الا ولهما مال فقال رسول الله ﷺ : يقضى الله في ذلك قال : ونزلت سورة النساء ( يوصيكم الله في أولادكم ) الآية فقال رسول الله ﷺ : ادعوا لي المرأة وصاحبها فقال لعهما : اعطيهما الثلثين واعط امهما الثلث وما بقي فلك . وقد ثبت أنه ﷺ أعطى الابنة النصف وابنة الابن السدس تكملة الثلثين (٢) وقد ادعى أصحاب القياس أن الثلثين انما وجب للبتين قياسا على الأخنتين قالوا : والبنات أولى بذلك من الأخنتين .

**قَالَ بومحمد :** وهذا باطل لانه ان كان ذلك لان البنتين أحق من الأخنتين فواجب أن يزيدوهما من اجل انهما أولى وأقرب فيخالفوا القرآن أو يطلوا (٣) قياسهم وأيضا فانهم - نعى هؤلاء المحتجين بهذا القياس - لا يختلفون في عشر بنات وأخت لاب ان للاخت الثلث كاملا ولكل واحدة من البنات خمس الثلث فقد أعطوا الأخت الواحدة أكثر مما أعطوا أربع بنات فابن قولهم : ان البنات أحق من الأخوات ؟ ، وهذا منهم تخليط في الدين وليست المواريث على قدر التفاضل في القرابة انما هي كما جاءت النصوص فقط ، ولا خلاف فيمن ترك جده ابا أمه وابن بنته وبنت أخيه وابن أخته وخاله وخالته وعمته وابن عم له لا يلتقي معه الا إلى عشرين جدا ان هذا المال كله هذا الابن العم البعيد ولا شيء لسلك من ذكرنا ، وابن قرابته من قرابتهم ؟ والله تعالى التوفيق .

**١٧١١ مسألة** فان ترك أختا شقيقة وأختا واحدة للاب (٤) أو اثنتين للاب أو أكثر من ذلك فلهن شقيقة النصف وللتى للاب أو اللواتي للاب السدس فقط لأن الله عز وجل أعطى الأخت النصف وأعطى الأخنتين فصاعدا الثلثين فصح أنه ليس للأخوات اللواتي للاب أو اللواتي للاب والام وإن كثرن الا الثلثان فقط ، واذا وجب للشقيقة النصف بالاجماع المتيقن في ان لا يشاركها فيه التي ليست

(١) في النسخة رقم ١٤ في هذا بدل قوله عند التنازع (٢) في النسخة رقم ١٦ تنمة (٣) في النسخة رقم ١٤ ويطلون (٤) في النسخة رقم ١٤ لأب

شقيقة فلم يبق الا السدس فهو للتي للآب أو اللواتي للآب .

**١٧١٢ مسألة** ولا ترث أخت شقيقة ولا غير شقيقة مع ابن ذكر ولا مع ابنة  
 أتي ولا مع ابن ابن وان سفل ولا مع بنت ابن وان سفلت والباقي بعد نصيب البنت  
 وبنت الابن للعصبة كالآخ . وابن الآخ . والعم . وابن العم . والمعق وعصبته الا ان  
 لا يكون للميت عاصب فيكون حينئذ مابقي للأخت الشقيقة أو للتي للآب ان لم  
 يكن هنالك شقيقة . وللأخوات كذلك ، وهو قول اسحاق بن راهوية وبه نأخذ ،  
 وهنا قولان غير هذا ، أحدهما ان الأخوات عصبة البنات وان الأخت المذكورة  
 أو الأخوات المذكورات يأخذن ما فضل عن الابنة أو بنت الابن أو ما فضل عن  
 البنين أو بنتي الابن فصاعدا وهو قول مالك . وأبي حنيفة . والشافعي . واحمد ،  
 وصح عن ابن مسعود . وزيد . وابن الزبير في ذلك روايات لا متعلق لهم بها ، وصح  
 في الأخت والبنت عن معاذ . وأبي موسى . وسلمان ، وقد روى عن عمر كذلك أيضا ،  
 والثاني انه لا ترث أخت أصلا مع ابنة ، ولا مع ابنة ابن وصح عن ابن عباس وهو  
 أول قول ابن الزبير وهو قول أبي سليمان . واحتج من رأى الأخوات عصبة  
 البنات بما روينا من طريق شعبة . وسفيان عن أبي قيس الأودي . هو عبد الرحمن بن  
 ثروان - عن الهذيل بن شرحبيل قال : سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت ؟ فقال  
 للابنة النصف وللأخت النصف فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال :  
 لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ للابنة النصف  
 ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فللأخت .

**قَالَ بُوَيْمَجَة :** واحتج من لم يورث اختا مع ابنة ولا مع ابنة ابن بقول الله عز  
 وجل : ( ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم  
 يكن لها ولد ) واسم الولد يقع على الابنة وبنت الابن كما يقع على الابن وابن الابن  
 في اللغة وفي القرآن ، والعجب من مجاهرة بعض القائلين ههنا انما عني ولدا ذكرا ،  
 وهذا اقدام على الله تعالى بالباطل وقول عليه بما لا يعلم بل بما يعلم انه باطل . وليت  
 شعري أى فرق بين قوله تعالى : ( ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ) وبين قوله  
 تعالى : ( ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلثين مما  
 تركتم ) وقوله تعالى : ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن  
 ولد فلكم الربع مما تركن ) وقوله تعالى : ( ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما  
 ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له أخوة فلأمه



السدس) فلم يختلفوا في جميع هذه الآيات ان الولد سواء كان ذكرا أو أنثى أو ولد الولد كذلك فالحكم واحد ثم بداهم في ميراث الأخت ان الولد انما أريد به الذكر وستكتب شهادتهم ويستلون فان شهدوا فلا تشهد معهم ، واحتج أيضا من لم يورث اختا مع ابنة ولا مع ابنة ابن بالثابت عن رسول الله ﷺ من طريق وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ألحقوا الفرائض بأصحابها فأبقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر .

**قال أبو محمد :** وهم مجمعون على أن تورثهم الأخت مع البنت وبنت الابن انما هو بالتعصيب لا بفرض مسمى لأنهم يقولون في بنت . وزوج . وأم . وأخت شقيقة . أولاد . وأخوات كذلك ان للبنت النصف وللزوج الربع وللأم السدس وليس للأخت أو الأخوات وان كثرن الا نصف السدس ، فان كانت المسألة بجالها وكانت ابنتان لم ترث الأخت ولا الأخوات شيئا ■ روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قيل لابن عباس من ترك ابنته وأخته لأبيه وأمه ؟ فقال ابن عباس لابنته النصف وليس لأختها شيء . مما بقي وهو لعصيته فقال له السائل : ان عمر قضى بغير ذلك جعل لابنة النصف وللأخت النصف فقال ابن عباس : أأنتم أعلم أم الله ؟ قال معمر : فذكرت ذلك لابن طاوس قال لي ابن طاوس أخبرني أبي أنه سمع ابن عباس يقول : قال الله تعالى : ( ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) قال ابن عباس : فقلتم أتم : لها النصف وان كان له ولد ■ ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا على ابن عبد الله - هو ابن المديني - حدثني سفيان - هو ابن عيينة - حدثني مصعب بن عبد الله ابن الزبرقان عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : أمر ليس في كتاب الله تعالى ولا في قضاء رسول الله ﷺ وستجدونه في الناس كلهم ميراث الأخت مع البنت ■

**قال أبو محمد :** هذا يريك ان ابن عباس لم يرمافشا في الناس واشتهر فيهم حجة وانه لم ير القول به (١) اذ لم يكن في القرآن ولا في سنة رسول الله ﷺ (٢) ، وتكلم أصحابنا في أبي قيس ■ قال علي ■ أبو قيس ثقة ما نعلم أحدا جرحه بجرحة يجب بها إسقاط روايته فالواجب الأخذ بما روى ■ وبحديث ابن عباس المسند الذي ذكرنا فوجب بذلك اذا كان لليت عاصب أن يكون ما فضل عن فريضة الابنة أو البنين أو بنت الابن أو بنتي الابن للعصبة لانه أولى رجل ذكر ، وليست الأخت ههنا من أصحاب الفرائض الذين أمرنا بالحاق فرائضهم بهم وهذا واضح لا اشكال فيه ■ فان لم يكن لليت رجل عاصب أصلا أخذنا بحديث أبي قيس وجعلنا الأخت عصبة كما في نصه

(١) في النسخة رقم ١٤ «بذلك» (٢) في النسخة رقم ١٦ «أولا في السنة»

ولم يخالف شيئا من النصوص والمعق ومن تناسل منه من الذكور أو عصبته من الذكور هم بلا شك من الرجال الذكور فهم أولى من الاخوات اذا كان للبيت ابنة أو ابنة ابن \* قال على : ليس في شيء من الروايات عن الصحابة المذكورين انهم ورثوا الاخت مع البنت مع وجود عاصب ذكر فبطل ان يكون لهم متعلق في شيء منها والله تعالى التوفيق \*  
**١٧١٣ مسألة** والام مع الولد الذكر أو الانثى أو ابن الابن أو بنت الابن وان سفل السدس فقط لانه نص القرآن كما ذكرنا آتفا والله تعالى التوفيق ■

**١٧١٤ مسألة** وان كان للبيت أخ أو اخوان أو أختان أو أخت أو أخ وأخت ولا ولد له ولا ولد لولد ذكر فلائمه الثلث فان كان له ثلاثة من الاخوة ذكور أو أناث أو بعضهم ذكر وبعضهم أنثى فلائمه السدس لقول الله تعالى : (فان كان له اخوة فلائمه السدس) وهو قول ابن عباس، وقال غيره : باثنين من الاخوة ترد الام الى السدس، ولا خلاف في أنها لا ترد عن الثلث الى السدس بأخ واحد ولا بأخت واحدة ولا في أنها ترد الى السدس بثلاثة من الاخوة كما ذكرنا انما الخلاف في ردها الى السدس باثنين من الاخوة ■ حدثنا يوسف بن عبد الله النري قال : نا يوسف بن محمد بن عمر بن عمرو السجعي عن أبي الطاهر محمد بن جعفر بن ابراهيم السعدي أن يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا أحمد بن صالح المصري نا محمد بن اسماعيل بن أبي فديك نا الفقيه محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب - هو أبو الحارث - عن شعبة مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس أنه دخل على عثمان بن عفان فقال له : ان الاخوين لا يردان الام الى السدس انما قال الله تعالى : (فان كان له اخوة) والاخوان في لسان قومك ليسوا بأخوة فقال عثمان : لا يستطيع أن يقض أمرا كان قبلي توارثه الناس ومضى في الامصار ■

**قال أبو محمد** : أما ابن عباس فقد وقف عثمان على القرآن واللغة فلم ينكر عثمان ذلك أصلا ولا شك في أنه لو كان عند عثمان في ذلك سنة عن النبي ﷺ أو حجة من اللغة لعارض ابن عباس بها ما فعل بل تعلق بأمر كان قبله توارثه الناس ومضى في الامصار، فعثمان رأى هذا حجة وابن عباس لم يره حجة والمرجع اليه عند التنازع هو القرآن والسنة ونضهما يشهد بصحة قول ابن عباس، وكم قضية خالفوا فيها عثمان . وعمر كتقويهما الدية بالقر والغنم والحلل واضمافها في الحرم، القضاء بولد الغارة رقيقا لسيد أمهم في كثير جدا ■ ومن ادعى مثل هذا اجماعا ومخالف الاجماع عندهم كافر فابن عباس على قولهم كافر اذا خالف الاجماع ومعاذ الله من هذا بل مكفره أحق بالكفر

وأولى ، وأما الخطأ مع قصد الحق فلا يرفع (١) عن أحد بعد رسول الله ﷺ ، وقال بعضهم : الإخوان يقع عليهما اسم أخوة ■

قال علي : وهذا خطأ لأن عثمان : وابن عباس حجة في اللغة وقد اجتمعا على خلاف هذا وبنيّة اللغة مكذبة لهذا القول لأن بنية التثنية في اللغة العربية التي بها خاطبنا الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام غير بنية الجمع بالثلاثة فصاعداً ، فلا (٢) يجوز لاحد أن يقول الرجلان قاموا ولا المرأتان قمن ■ واحتجوا في هذا بقوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وهذا لا حجة لهم فيه لأن لكل واحد منهما يدين والواجب قطعهما مرة بعد مرة ، وذكروا قول الله تعالى : ( فقد صغت قلوبكما ) وهذا لا حجة لهم فيه لأن في لغة العرب أن كل اثنين من اثنين فإنه يخبر عنهما بلفظ الجمع قال الرازي : ومعهين قدفين مرتين • ظهراهما مثل ظهور الترسين

فهذا باب مضبوط لا يتعدى ، واحتجوا بقول الله تعالى : ( نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا : لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض ) إلى قوله تعالى : ( إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ) وهذا لا حجة لهم فيه لأنه لا نكرة في دخولهما ومعهما غيرهما ، وذكروا قول الله تعالى : ( عسى الله أن يأتيك بهن جميعا ) وهذا عليهم لآلهم لأنهم كانوا ثلاثة . يوسف . وأخوه الأصغر المحتبس عن الصواع : وكبرهم الذي قال : ( فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبى ) وقد اتفقوا على أن من أقر لآخر بدراهم أنه ضعى عليه بثلاثة لا بدرهمين وبالله تعالى التوفيق ■ وقال بعضهم قال الله تعالى : ( وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فلذكركم مثل حظ الاثنين ) قال : والمحكم في الأخت والأخ هكذا فصح أن الأخ والأخت في قول الله تعالى : ( فإن كان له أخوة فلامه السدس ) كذلك أيضا •

**قال أبو محمد :** أما الآيتان (٣) فحق وأما هذا الاستدلال ففي غاية الفساد لأن الله تعالى قال : ( فللذكر مثل حظ الأنثيين ) وهذا جلي من النص في حكم الأخ والأخت فقط فإن أوجدنا مثل ذلك في حجب الأم فهو قوله والافهم مبطل مدعى بلا برهان ، وقال بعضهم : وجدنا كل ما يتغير فيه حكم الفرض فيما بعد الواحد يستوى فيه الاثنان وما زاد عليهما كالبتين ميراثهما كيراث الثلاث وكالأختين ميراثهما كيراث الثلاث وكالأخوة للام إنما هو الثلث للثنتين كما هو للثلاث فوجب أن يكون حجب الأم بالاثنتين كحجبها بالثلاث •

قال على : فقلنا : ماوجب هذاقط كما تقول لانه حكم منك لامن الله تعالى ، وكل ما قال الله تعالى فحق وكل ما قلت أنت مما لم يقله عز وجل فكذب وباطل فها على صحة تشبيهك هذا والافو باطل وبالله تعالى التوفيق ، وقد وجب للام بنص القرآن الثلث ولم يحطها الله تعالى الى السدس الا بولد لليت أو بأن يكون له أخوة فلا يجوز منعها مما أوجبه الله تعالى لها الا ييقن من سنة واردة ولا سنة في ذلك ولا اجماع ، وبالله تعالى التوفيق ■

**١٧١٥ مسألة** فان كان الميت ترك زوجة وأبوين ، أو ماتت امرأة وترك زوجا وأبوين فللزوج النصف وللزوجة الربع وللأم الثلث من رأس المال كاملا والاب من ابنته السدس ومن ابنة الثلث وربع الثلث ، وقالت طائفة : ليس للام في كليهما الا الثلث ما بقى بعد ميراث الزوج والزوجة وهذا قول روينا صحاحا عن عمر بن الخطاب وعثمان . وابن مسعود في الزوجة والابوين والزوج والابوين ، وصح عن زيد وروينا عن علي ولم يصح عنه وهو قول الحارث الأعور : والحسن . وسفيان الثوري . ومالك . وأبي حنيفة . والشافعي . وأصحابهم وهو قول ابراهيم النخعي ، وههنا قول آخر روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا أيوب السخيتاني أن محمد بن سيرين قال في رجل ترك امرأته وأبويه للمرأة الربع وللأم ثلث جميع المال وما بقى فلاب ، وقال في امرأة تركت زوجها وأبويه للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وللأب ما بقى قال : اذا فضل الاب الام بشئ فان للام الثلث ، وأما القول الذي قلناه فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله الاصبهاني عن عكرمة وعن ابن عباس أنه قال في زوج وأبوين : للزوج النصف وللأم الثلث من جميع المال ■ ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال قال علي ابن أبي طالب : للام ثلث جميع المال في امرأة وأبوين وزوج وأبوين ، وروى أيضا عن معاذ بن جبل وهو قول شريح وبه يقول أبو سليمان ■

**قال أبو محمد** : احتج أهل القول بان للام ثلث ما بقى بما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبيه عن المسيب بن رافع قال قال ابن مسعود : ما كان الله ليراني أفضل اما على أب ، وبما روينا من طريق وكيع عن سفيان عن فضيل بن عمرو العقيمي عن ابراهيم النخعي قال : خالف ابن عباس أهل الصلاة في زوج . وأبوين وقالوا : معنى قول الله عز وجل : ( وورثه أبواه فلامه الثلث ) أي ما يرثه أبواه ما نعلم لهم حجة غير هذا وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما قول ابن مسعود . فلاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ولا

نكره في تفضيل الام على الاب فقد صح عن رسول الله ﷺ أن رجلا سأله فقال : « يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي ؟ فقال له رسول الله ﷺ : أمك قال : ثم من يا رسول الله ؟ قال : أمك قال : ثم من يا رسول الله ؟ قال : أمك قال : ثم من يا رسول الله ؟ قال : ثم أبوك » ففضل عليه الصلاة والسلام الام على الاب في حسن الصحبة وقد سوى الله تعالى بين الاب والام باجماعوا وجمعهم في الميراث اذا كان لليت ولد فلا يويه لكل واحد منهما السدس ، فمن أين تمتعون من تفضيلها عليه اذا أوجب ذلك نص ؟ ، ثم ان هؤلاء المحتجين بقول ابن مسعود هذا أول مخالفين له في ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال : كان عمر بن الخطاب . وعبد الله . ابن مسعود لا يفضلان أماً على جد .

**قال أبو محمد :** والمروءون بقول ابن مسعود هذا يخالفونه ويخالفون عمر فيفضلون الام على الجد وهم يفضلون الاثني على الذكر في بعض المواريث فيقولون في امرأة ماتت وتركت زوجها وأمها وأخوين شقيقين واختها لام ان للاخت للام السدس كاملا ولذا كرين الاخوين الشقيقين السدس بينهما لكل واحد منهما نصف السدس ، ويقولون بأرائهم في امرأة ماتت وتركت زوجها وأختها شقيقتها وأخاها ان الاخ لا يرث شيئاً فلو كان مكانه أخت فلها السدس يعال لها به فهم لا ينكرون تفضيل الاثني على الذكر ثم يعمهون بتشريع تفضيل الام على الاب حيث أوجه الله تعالى ، وأما قول ابراهيم : خالف ابن عباس أهل الصلاة في زوج وأبوين فان كان خلاف أهل الصلاة كفرا أو فسقا فيلنظروا فيما يدخلون والمعرض بابن عباس في هذا أحق بهاتين الصفتين من ابن عباس . والعجب من هذه الرواية كيف يجوز أن يقول هذا ابراهيم وهو يروي عن علي بن أبي طالب موافقة ابن عباس في ذلك كما أوردنا ، وما وجدنا قول المخالفين يصح عن أحد الا عن زيد وحماد . وروى عن علي . وابن مسعود ولم يصح عنهما ، وقد يمكن أن يخرج قول عمر . وعثمان . وابن مسعود على قول ابن سيرين ، وليس يقال في اضعاف هذه الروايات خالف أهل الصلاة فبطل ما موهوا به من هذا والله تعالى الحمد . وأما قولهم في قول الله تعالى : ( وورثه أبواه فلا تمه الثلث ) أي مما يرثه أبواه فباطل وزيادة في القرآن لا يجوز القول بها .

برهان ذلك ما رويناه من طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الاصبهاني عن عكرمة قال : أرسلني ابن عباس الى زيد بن ثابت أسأله عن زوج وأبوين ؟ فقال : للزوج النصف وللأم ثلث مابقي فقال ابن عباس :



أقوله برأيك أم تجده في كتاب الله تعالى؟ قال زيد: أقوله برأى لأفضل أما على أب.  
قال علي: فلو كان لزيد بالآية متعلق ما قال: أقوله برأى لأفضل أما على أب ولقال:  
بل أقوله بكتاب الله عز وجل.

**قال أبو محمد:** ليس الرأى حجة، ونص القرآن يوجب صحة قول ابن عباس بقوله تعالى: (فلامه الثلث) فهذا عموم لا يجوز تخصيصه، والعجب أنهم مجمعون معاً على أن قوله تعالى: (فان كان له أخوة فلامه السدس) أن ذلك من رأس المال لا ما يرثه الأبوان ثم يقولون هنا في قوله تعالى (فلامه الثلث) أن المراد به ما يرث الأبوان وهذا تحكم في القرآن وإقدام على تقويل الله تعالى ما لم يقل ونعوذ بالله من هذا. وأما قول ابن سيرين فإصاب في الواحدة وأخطأ في الأخرى لأنه فرق بين حكم النص في المسألتين وإنما جاء النص مجيئاً واحداً على كل حال وبالله تعالى التوفيق.

**١٧١٦ مسألة** وللزوج النصف إذا لم يكن للزوجة ولد ذكر أو أنثى ولا ولد ولد ذكر أو أنثى من ولد ذكر أو أنثى سواء كان الولد من ذلك الزوج أو من غيره فان كان للمرأة ابن ذكر أو أنثى أو ابن ابن ذكر أو بنت ابن ذكر أو ابن سفل كما ذكرنا فليس للزوج إلا الربع وللزوجة الربع إن لم يكن للزوج ابن ذكر ولا أنثى ولا ابن ابن ذكر أو بنت ابن ذكر أو بنت ابن ابن ذكر أو ابن سفل من ذكر أو أنثى سواء من تلك الزوجة كان الولد المذكور أو من غيرها، فان كان للزوج ولد أو ولد ولد ذكر كما ذكرنا فليس للزوجة إلا الثمن، وسواء كانت زوجة واحدة أو اثنتان أو ثلاث أو أربع هن شركاء في الربع أو الثمن.

برهان ذلك نص القرآن المحفوظ، ولا خلاف في هذا أصلاً ولا حكم لولد البنات في شيء من ذلك ويقين يدرى كل أحده أنه قد كان في عهد رسول الله ﷺ أموات تركوا بنى بنات فأتسق نقل الجميع عصر بعد عصر أنهم لم يرثوا ولا حجبوا بل كأنهم لم يكونوا بخلاف التحريم في عقد النكاح والوطء المنقول عصر بعد عصر بلا خلاف أنه على العموم في بنى البنات وبنى البنين، وبخلاف وجوب الحق والعق. والنفقة التي أوجبهه النصوص (١).

**١٧١٧ مسألة** ولا عول في شيء من موارث الفرائض وهو أن يجتمع في الميراث ذوو فرائض مساة لا يحتملها الميراث مثل زوج أو زوجة وأخت شقيقة وأخت لام أو أختين شقيقتين أو لأب وأخوين لام أو زوج أو زوجة وأبوين وابنة أو ابنتين

فإن هذه فرائض ظاهرها أنه يجب النصف والنصف والثلث أو نصف ونصف وثلثان أو نصف ونصف وسدس ونحو هذا، فاختلف الناس فقال بعضهم: يحط كل واحد من فرضه شيئاً حتى ينقسم المال عليهم ورتبوا ذلك على أن يجمعوا أسهامهم كاملة ثم يقسم المال بينهم على ما اجتمع مثل زوج وأم واختين شقيقتين واختين لام، فهذه ثلثان وثلث ونصف وسدس ولا يصح هذا في بنية العالم قالوا: فيجعل للزوج النصف وهو ثلاثة من ستة وللأم السدس وهو واحد من ستة فهذه أربعة سهام. وللشقيقتين الثلثان وهما أربعة من ستة فهذه ثمانية. وللاختين للام الثلث وهما اثنان من ستة، فهذه عشرة يقسم المال بينهم على عشرة أسهم فالزوج الذي له النصف ثلاثة من عشرة فهو أقل من الثلث وللأم التي لها السدس واحد من عشرة وهو العشر، وللشقيقتين اللتين لهما الثلثان أربعة من عشرة فذلك خمسان وللاختين للام اللتين لهما الثلث اثنان من عشرة فهو الخمس وهكذا في سائر هذه المسائل وهو قول أول من قال به يزيد بن ثابت ووافقه عليه عمر بن الخطاب، وصح عنه هذا، وروى عن علي. وابن مسعود غير مسند، وذكر عن العباس ولم يصح وصح عن شريح. ونفر من التابعين يسير، وبه يقول أبو حنيفة. ومالك. والشافعي. وأحمد، وأصحاب هؤلاء القوم إذا اجتمع رأيهم على شيء كان أسهل شيء عليهم دعوى الاجتماع فإن لم يمكنهم ذلك لم تكن عليهم مؤنة من دعوى أنه قول الجمهور وإن خلافة شذوذ. وإن خصومهم ليرثون لهم من تورطهم في هذه الدعاوى الكاذبة نعوذ بالله من مثلها. وأيم الله لا أقدم على أن ينسب إلى أحد قول لم يثبت عنده أن ذلك المرء قاله إلا مستسهل الكذب مقدم عليه ساقط العدالة، وأما نحن فإن صح عندنا عن إنسان أنه قال قولاً نسبناه إليه وإن رويناه ولم يصح عندنا قلنا: روى عن فلان فإن لم يرو لنا عنه قول لم ينسب إليه قولاً لم يبلغنا عنه ولا تنكث بالكذب ولم نذكره لأعلينا ولأننا. رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه أول من عال في الفرائض وأكثر ما بلغ بالعول مثل ثلثي رأس الفريضة \*

**قال أبو محمد:** هذا يكفي من إبطال هذا القول أنه محدث لم تمض به سنة من رسول الله ﷺ وإنما هو احتياط ممن رآه من السلف رضي الله عنهم قصدوا به التحسين وقال بالقول الأول عبد الله بن عباس كما رويناه من طريق وكيع نا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: الفرائض لا تعول. ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان. هو ابن عيينة. عن عمرو بن دينار قال: قال ابن عباس: لا تعول فريضة. ومن طريق سعيد ابن منصور نا سفيان بن عيينة نا محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة

ابن مسعود عن ابن عباس قال : أتروى الذى أحصى رمل عالج عددا جعل فى مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً اثلاثاً وأربعة أرباعاً . ومن طريق اسماعيل ابن اسحاق القاصى ناعلى بن عبد الله - هو ابن المدينى - نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا ابى عن محمد بن اسحاق حدثنى ابن شهاب الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : خرجت أنا . وزفر بن أوس الى ابن عباس فتحديثنا عنده حتى عرض ذكر فرائض المواريث (١) فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم أتروى الذى أحصى رمل عالج عددا جعل فى مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً النصفان قد ذهبا بالمال أين موضع الثلث ؟ فقال له زفر : يا ابن العباس من أول من أعال الفرائض ؟ فقال : عمر بن الخطاب لما التقت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضاً وكان امرأاً ورعاً فقال : والله ما أدرى أيكم قدم الله عز وجل ولا أيكم آخر فما أجد شيئاً هو أوسع . من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص فأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه من العول ، قال ابن عباس : وإيم الله لو قدم من قدم الله عز وجل ما عالت فريضة فقال له زفر : وأيهما يا ابن عباس قدم الله عز وجل ؟ قال : كل فريضة لم يهبها الله عز وجل عن فريضة الا الى فريضة فهذا ما قدم وأما ما أخر فكل فريضة اذا زالت عن فرضها لم يكن لها الا ما بقى فذلك الذى أخر فأما الذى قدم فالزوج له النصف فان دخل عليه ما يزيله رجوع الى الربع لا يزيله عنه شئ ، والزوجة لها الربع فان زالت عنه صارت الى الثمن لا يزيلها عنه شئ ، والام لها الثلث فان زالت عنه شئ من الفرائض ودخل عليها صارت الى السدس لا يزيلها عنه شئ ، فهذه الفرائض التي قدم الله عز وجل والتي أخر فريضة الاخوات والبنات هن النصف فما فوق ذلك والثلثان فاذا ازالتهن الفرائض عن ذلك لم يكن لهن الا ما يبقى فاذا اجتمع ما قدم الله عز وجل وما أخر بدي . بمن قدم وأعطى حقه كمالاً فان بقى شئ كان لمن أخر وان لم يبق شئ فلا شئ . له فقال له زفر : فامنعك يا ابن عباس ان تشير عليه بهذا الرأى قال ابن عباس : هبته قال ابن شهاب : والله لو لانه تقدمه امام عادل لكان امره على الورع فأما مضى أمراً مضى ما اختلف على ابن عباس من أهل العلم اثنان (٢) فيما قال ويقول ابن عباس هذا يقول عطاء . ومحمد ابن على بن أنى طالب . ومحمد بن على بن الحسين . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا : وغيرهم

**قال أبو محمد :** فظنرنا فيما احتج به من ذهب الى العول فوجدنا ما ذكره عمر رضى الله عنه من انه لم يعرف من قدم الله تعالى ولا من أخر وزاد المتأخرون منهم ان قالوا : ليس بعضهم أولى بالخطيئة من بعض فالواجب أن يكونوا كالغرماء والموصى لهم يضيّق

المال عن حقوقهم قالوا يجب أن يعموا بالخطيطة وادعوا على من أبطل العول تناقضا في مسألة واحدة فقط ، وقال بعضهم في مسألة أخرى فقط ما لهم حجة أصلا غير ما ذكرنا ولا حجة لهم في شيء منه \* أما قول عمر رضي الله عنه : ما أدري أيهم قدم الله عز وجل ولا أيهم آخر فصدق رضي الله عنه ومثله لم يدع ما لم يتبين له الا اننا على يقين وثليج من ان الله تعالى لم يكلفنا ما لم يتبين لنا فان كان خفي على عمر فلم يخف على ابن عباس وليس مغيب الحكم عن غاب عنه حجة على من علمه وقد غاب عن عمر رضي الله عنه علم جواز كثرة الصداق . وموت رسول الله ﷺ وما الكلالة وأشياء كثيرة فما كدح ذلك في علم من علمها وأما تشبيههم ذلك بالغماء والموصى لهم فباطل وتشبيهه فاسد لأن المال لو اتسع على ما هو لو اتسع الغرماء والموصى لهم ولو وجد بعد التحاص مال الغريم يقسم على الغرماء والموصى لهم أبدا حتى يسعهم وليس كذلك أمر العول فان كل ما خلق الله تعالى في الدنيا والجنة والنار والعرش لا يتسع لأكثر من نصفين أو ثلاثة أثلاث أو أربعة أرباع أو ستة أسداس أو ثمانية أثمان فمن الباطل أن يكلفنا الله عز وجل المحال وما ليس في الوسع ومن الباطل أن يكلفنا من المخرج من ذلك والمخلص منه ما لم يبين عنا كيف نعمل فيه \* وأما قولهم : ليس بعضهم أولى بالخطيطة من بعض فكلام صحيح ان زيد فيه ما يتقص منه وهو أن لا يوجب حظ بعضهم دون بعض نص أو ضرورة ويقال لهم ههنا أيضا ولا لكم أن تحطوا أحدا من الورثة مما جعل الله تعالى باحتياطك وظنك لكن بنص أو ضرورة ، وأما دعواهم التناقض من المانعين بالعول في المسألة التي ذكرها ففسد كرها ان شاء الله تعالى ونرى انهم لم يتناقضوا فيها أصلا فاذا بطل كل ما شغبوا به قالوا يجب ان ننظر فيما احتج به المبطلون للعول فوجدنا ابن عباس في الخبر الذي قد أوردنا من طريق عبيد الله بن عبد الله عنه قد انتظم بالحجة في ذلك بما لا يقدر أحد على الاعتراض فيه ، وأول ذلك اخباره بأن عمر أول من عال الفرائض باعترافه انه لم يعرف مراد الله تعالى في ذلك فصيح أنه رأى لم يتقدمه سنة وهذا يكفى في رد هذا القول \* وأما ابن عباس فانه وصف أن قوله في ذلك هو نص القرآن فهو الحق وبين أن الكلام في العول لا يقع الا في فريضة فيها أبوان وزوج وزوجة واخوات وبنات فقط أو بعضهم \*

**قال أبو محمد :** ولا يشك ذو مسكة عقل في ان الله تعالى لم يرد قط اعطاء فرائض لا يسعها المال ووجدنا ثلاث حجج قاطعة موجبة صحة قول ابن عباس أحداها التي ذكر من تقديم من لم يحطه الله تعالى قط عن فرض مسمى على من حطه عن الفرض المسمى الى أن لا يكون له الا ما بقى ، والثانية انه بضرورة العقل عرفنا أن تقديم من أوجب

الله تعالى ميراثه على كل حال ومن لا يمنعه من الميراث مانع أصلاً إذا كان هو والميت  
 حرين على دين واحد على من قدرث وقد لا يرث لأن من لم يمنعه الله تعالى قط من الميراث  
 لا يحل منعه مما جعل الله تعالى له وكل من قدرث وقد لا يرث فبالضرورة ندرى أنه  
 لا يرث إلا بعد من يرث ولا بد، ووجدنا الزوجين والأبوين يرثون أبداً على كل حال  
 ووجدنا الأخوات قد يرثن وقد لا يرثن ووجدنا البنات لا يرثن إلا بعد ميراث من يرث  
 معهن والثالثة أن ننظر فيمن ذكرنا قال ووجدنا المال يتسع لفرائضهن أيقننا أن الله عز وجل  
 أرادهم في تلك الفرصة نفسها بما سمي لهم فيها في القرآن وإن ووجدنا المال لا يتسع لفرائضهم  
 نظرنا فيهم واحداً واحداً فمن ووجدنا من ذكرنا قد اتفق جميع أهل الإسلام اتفاقاً مقطوعاً  
 به معلوماً بالضرورة على أنه ليس له في تلك الفرصة ما ذكر الله عز وجل في القرآن أيقننا  
 قطعاً أن الله تعالى لم يرد قط فيما نص عليه في القرآن فلم نعطه إلا ما اتفق له عليه فإن لم يتفق  
 له على شيء لم نعطه شيئاً لأنه قد صح أن لا ميراث له في النصوص في القرآن، ومن ووجدنا  
 من ذكرنا قد اختلف المسلمون فيه فقالت طائفة: له ما سمي الله تعالى له في القرون، وقالت  
 طائفة: ليس له إلا بعض المسمى في القرآن وجب ولا بد يقيناً أن يقضى له بالمنصوص  
 في القرآن وإن لا يلتفت قول من قال بخلاف النص إذ لم يأت في تصحيح دعواه بنص آخر  
 وهذا غاية البيان ولا سبيل إلى شذوذ شيء عن هذه القضية لأن الأبوين والزوجين في  
 مسائل العول كلها يقول المبطلون للعول: إن الواجب لهم ما سماه الله تعالى لهم في القرآن  
 وقال القائلون بالعول: ليس لهم إلا بعضه فوجب الأخذ بنص القرآن لا بقول من  
 خالفه، وأما الأخوات والبنات فقد أجمع القائلون بالعول والمبطلون للعول وليس  
 في أهل الإسلام لهاتين الطائفتين ثالث لهما ولا يمكن أن يوجد لهما ثالث إذ ليس  
 في الممكن إلا اثبات أو نفي على أنه لا يجب في جميع مسائل العول لمن جاء في نص القرآن  
 لكن ما بعض ذلك وأما الأشياء فكان إجماعهم حقاً بلا شك وكان ما اختلفوا فيه لا تقوم  
 به حجة إذ لم يأت به نص فوجب إذ لاحق لهم بالنص أن لا يعطوا إلا ما صح الإجماع لمن  
 به فإن لم يجمع لمن على شيء وقد خرجن بالإجماع وبالضرورة عن النص فلا يجوز أن  
 يعطين شيئاً بغير نص ولا إجماع وهذا بيان لا إشكال فيه وبالله تعالى التوفيق. وأما  
 المسألة التي ادعوا علينا فيها التناقض فهي زوج. وأم. واختان لآب. وأختان لأم،  
 ومسألة أخرى ادعوا فيها التناقض على بعضنا دون بعض وهي زوج. وأم. واختان لأم،  
 فقالوا في هذه المسألة كل هؤلاء أولو فرض مسمى لا يرث منهم أحد بغير الفرض المسمى  
 في شيء من الفرائض وليس ههنا من يرث مرة بفرض مسمى فتقدم مرة ومرة ما بقي فتسقطوه



أو توخروه • وقالوا في الأم والأخوات الشقائق أو للاب فقط أو للام فقط من قد يرث وقد لا يرث شيئاً فمن أين لكم إسقاط بعض وإثبات بعض؟ ■

قال أبو محمد : أما مسألة الزوج والام والأختين للاب والأختين للام فلا تناقض فيها أصلاً لأن الأختين للاب قد يرثان بفرض مسمى مرة وقد لا يرثان إلا ما بقي إن بقي شيء فلا يعطيان ما لم يأت به نص لهما ولا اتفاق وليس للام ههنا إلا السدس لأن للبيت أخوة فوجب للزوج النصف بالنص والام السدس بالنص فذلك الثلثان والأختين للام الثلث بالنص ، وأيضاً فهؤلاء كلهم يجمع على تورثهم في هذه الفريضة بخلاف من أحدهم يختلف في حطهم فوجب تورثهم بالنص والاجماع وبطل حطهم بالدعوى المخالفة للنص وصح بالاجماع المتيقن أن الله تعالى لم يعط الأختين للاب في هذه الفريضة الثلثين ولا نص لهما بغيره • ولم يجمع لهما على شيء يعطيهما فاذلاً ميراث لهما بالنص ولا بالاجماع فلا يجوز تورثهما أصلاً • وأما مسألة الزوج والام والأختين للام فانه لا تلزم أباسليمان ومن وافقه من يحط الام الى السدس بالاثنتين من الاخوة ، وأما نحن ومن أخذ بقول ابن عباس في أن لا يحط الى السدس الا بثلاثة من الاخوة فصاعداً فجوابنا فيها وبالله تعالى التوفيق ان الزوج والام يرثان بكل وجه وفي كل حال ، وأما الاختان للام فقد يرثان وقد لا يرثان فلا يجوز منع من نحن على يقين من أن الله تعالى أوجب له الميراث في كل حال وأبداً ولا يجوز تورث من قد يرث وقد لا يرث الا بعد تورث من نحن على يقين من وجوب تورثه وبعد استيفائه ما نص الله تعالى له عليه فان فضل عنه شيء أخذه الذي قد لا يرث وان لم يفضل شيء لم يكن له شيء اذ ليس في وسع المكلف الا هذا أو مخالفة القرآن بالدعوى بلا برهان فللزوج النصف بالقرآن وللأم الثلث بالقرآن فلم يبق إلا السدس فليس للأخوة للام غيره اذ لم يبق لهم سواه وبالله تعالى التوفيق •

١٧١٨ مسألة وان مات وترك ولداً ذكر أو أنثى أو ولد ولداً ذكر كذلك أو ترك أباً أو جداً لأب وترك أخاً لأم أو اختاً لأم أو أخاً لأم أو اختاً لأم فلا ميراث لولد الأم أصلاً فان لم يترك أحداً من ذكرنا فلا شيء للام السدس فقط وللأخت للام السدس فقط فان كان اختاً وأخاً لأم فلهما الثلث بينهما على السواء لا يفضل الذكر على الأنثى وكذلك ان كانوا جماعة فالثلث بينهم شرعاً سواء • وكذلك ان وجب لهم السدس في مسألة العول ولا فرق •

برهان ذلك قول الله تعالى : (وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت

فلسكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شر كاء في الثلث ) وهذا قولنا .  
وقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم الاروايتين رويتا  
عن ابن عباس ، احدهما ان الاخوة للام يقسمون الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين ،  
والثانية ان الاخ للام والأخت للام يرثان مع الأب ، فأما المسألة الأولى فلا نقول بها  
لأنها خلاف قول الله تعالى : ( فهم شر كاء في الثلث ) ولقد كان يلزم القائلين بالقياس  
أن يقولوا بهذه القولة قياسا على ميراث الاخوة للاب أو الاشقاء و بالله لو صح شئ من  
القياس لكانت هذه المسألة أولى بالصحة من كل ما حكموا فيه بالقياس . وأين هذا  
القياس من قياسهم ميراث البنين على ميراث الأخين وسائر تلك المقاييس الفاسدة ؟  
وأما المسألة الثانية فلم تصح عن ابن عباس الا في السدس الذي حظه الاخوة من ميراث  
الام فردوها الى السدس عن الثلث فقط . والمشهور عنه خلافها ولم نقل بها لان الله تعالى  
سمى هذا التوريث كلاله فوجب أن تعرف ما الكلاله وما أراد الله تعالى بهذه اللفظة ولا  
يجوز أن يخبر عن مراد الله عز وجل الا بنص ثابت أو إجماع متيقن والافهوا افتراء على  
الله تعالى فوجدنا من يرثه اخوة أو اخوان أو أخ اما شقيق واما الاب واما الام ولا ولده  
ولا ابنة ولا ولد ابن ذكر وان سفل ولا أب ولا جد لاب وان علا فهو كلاله ميراثه كلاله  
بإجماع مقطوع عليه من كل مسلم . ووجدنا أن من قصص من هذه الصفات شئ فقد  
اختلف فيه أهو كلاله أم لا ؟ فلم يجز أن يقطع على مراد الله تعالى الا بإجماع المتيقن الثابت  
اذ لم نجد نصا مفسرا فوجب بهذا ان لا يرث الاخوة كيف كانوا الا حيث يعدم كل من  
ذكرنا الا أن يوجب ميراث بعضهم نص صحيح فيوقف عنده وليس ذلك الا في موضعين  
فقط وهو الاخ الشقيق أو للاب مع الابنة فصاعدا وأخت مثله معه فصاعدا ما لم يستوف  
البنات الثلاثين . والموضع الثاني الأخت كذلك مع البنت أو البنات حيث لا عاصب  
للبنت فقط وبالله تعالى التوفيق .

**١٧١٩ مسألة** ومن ترك ابنا وابنة أو ابنا وابنتين فصاعدا أو ابنة وابنا  
فأكثر أو اثنين وبنين فأكثر فللذكر سهمان وللأنثى سهم هذا نص القرآن وإجماع متيقن .  
**١٧٢٠** - مسألة - والاخ . والأخت الاشقاء أو للاب فقط فصاعدا كذلك

أيضا للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذا نص القرآن وإجماع متيقن .

**١٧٢١** - مسألة - فان كان أخ شقيق واحد فأكثر ومعه أخت شقيقة فأكثر  
أو لأخت معه لم يرث ههنا الاخ للاب ولا الأخت للاب شيئا ، وهذا نص قول  
رسول الله ﷺ : « فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر » وإجماع متيقن أيضا .

والأقرب بالأم وقد استويا في الأب أولى ممن لم يقرب بالأم بضرورة الحس .  
 ١٧٢٢ - مسألة - ومن ترك أختا شقيقة وأخا لأب أو أخوة ذكورا لأب  
 فللشقيقة النصف وللأخ للأب أو الأخوة من الأب ما بقي وإن كثروا وهذا إجماع متيقن  
 ونص القرآن والسنة فإن ترك أختين شقيقتين فصاعدا أو أخا أو أخوة لأب فللشقيقتين  
 فصاعدا الثلثان وما بقي فللأخ أو الأخوة للأب كما قلنا (١) .

١٧٢٣ - مسألة - فإن ترك أختا شقيقة واختا لأب أو أخوات للأب فللشقيقة  
 النصف وللي لأب أو اللواتي للأب السدس فقط وإن كثرن لقول الله تعالى : ( وإن  
 كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) فلم يجعل تعالى للأخوات وإن كثرن إلا الثلثين فإن ترك  
 أيضا اختا لأم كان لها سدس خامس وكذلك لو كان اختا لأم فإن كان أخوان لأم  
 أو أختان لأم أو أخا أو أختا أو أخوة كثيرا لأم فالثلث الباقي لهما أولهم أولهن وهذا  
 نص كما أوردنا وإجماع متيقن فإن ترك شقيقتين وأخوات لأب وابن عم أو عمًا فللشقيقتين  
 الثلثان وللعلم أولابن العم ما بقي ولا شيء للواتي للأب وهذا دليل النص وإجماع متيقن  
 الأشيأ ذكر عن الحسن البصري أن الثلث الباقي للواتي للأب ولم يقل ذلك حيث  
 يوجد عاصب ذكر وكذلك لو ترك أختين شقيقتين وأختين لأم وأخوات أو أختا  
 لأب أو أخوة لأب فللشقيقتين فصاعدا الثلثان وللبنتين للام فصاعدا الثلث ولا شيء  
 للأخت للأب ولا للأخوات للأب ولا للأخوة للأب ، وهذا دليل النص كما ذكرنا  
 وإجماع متيقن مقطوع به .

١٧٢٤ - مسألة - ولو ترك أختا شقيقة وأخوة وأخوات للأب فللشقيقة  
 النصف وما بقي بين الأخوة والأخوات للأب ما لم يتجاوز ما يجب للأخوات السدس  
 ولا يزدن على السدس أصلا ويكون الباقي للذكر وحده فإن كانتا شقيقتين وأختا  
 أو أخوات لأب وأخا لأب فالثلثان للشقيقتين والباقي للأخ الذكرو ولا شيء للأخت للأب  
 ولا للأخوات للأب . روينا من طريق سعيد بن منصورنا أبو شهاب عن الأعمش عن  
 أبي الصحنى - هو مسلم بن صبيح - عن مسروق بن الأجدع قال : كان ابن مسعود يقول في  
 أخوات لأب وأم وأخوة وأخوات لأب للأخوات من الأب والام الثلثان وسائر المال  
 للذكر دون الإناث . وبه إلى سعيدنا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم عن مسروق  
 أنه كان يأخذ بقول عبد الله في أخوات لأب وأم فجعل ما بقي من الثلثين للذكر دون الإناث  
 فخرج إلى المدينة فجاء وهو يرى أن يشرك بينهم فقال له علقمة : ما ردك عن قول عبد الله ألقيت

أحداها ثبت في نفسك منه ؟ قال : لا ولكن لقيت زيدا بن ثابت فوجدته من الراسخين في العلم ■ ومن طريق وكيع ناسفيا عن معبد بن خالد عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه قال في أختين لأب وأم وأخوة وأخوات لأب أن للتين للاب والام الثلثين فمابقي فلذلك كوردون الأناث وإن عائشة شركت بينهم فجعلت ما بقي بعد الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين ■ ومن طريق وكيع عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال : قال مسروق رأيت زيدا بن ثابت وأهل المدينة يشركون بينهم قال الأعمش : وكان ابن مسعود يقول في أخت لأب وأم وأخوة لأب : لهذه النصف ثم ينظر فإن كان إذا قاسم بها الذكور أصابها أكثر من السدس لم يزد لها على السدس وإذا أصابها أقل من السدس قاسم بها وكان غيره من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون لهذه النصف وما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين ■ ومن طريق وكيع ناسمعايل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن زيدا بن ثابت أنه قال فيها : هذا من قضاء أهل الجاهلية أن يرث الرجال دون النساء قال علي : يقول ابن مسعود يقول علقمة . وأبو ثور واختلف فيه على أبي سليمان .

قال أبو محمد : احتج من خالف ابن مسعود بظاهر قول الله تعالى : ( وإن كانوا أخوة رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ) وبما ذكرنا من أنه قول سائر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأنه من قضاء أهل الجاهلية ■ قال علي : ليس قضاء أهل الجاهلية ما أوجب القرآن وقد صح الإجماع على تورث العم . وابن العم . وابن الأخ دون العممة وبنت العم . وبنت الأخ فهل هذا من قضاء أهل الجاهلية ؟

وأما قول الأعمش : أن سائر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على خلاف هذا (١) فنقول للبحر في هذا بطلان ذلك وهو لا يصح عن ستة منهم وهذا حجة عندك لأنه إجماع أم لماذا ؟ فإن قال : ليس إجماعا قلنا له : فاليس إجماعا ولا نصا فلا حجة فيه وإن كان هو إجماع قلنا : فمخالفة الإجماع كفر أو فاسق فانظر فيما إذا تدخل وبماذا تصف ابن مسعود والله أن المعرض به في ذلك هو المستحق لهاتين الصفتين لابن مسعود المقطوع له بالجنة . والعلم . والدين . والإيمان ■ وأما الآية فهي حجة عليهم لأن الله تعالى إنما قال ذلك فيما يرثه الأخوة والأخوات بالتعصيب لا فيما يرثه الأخوات بالفرض المسمى والنص قد صح بأن لا يرث الأخوات بالفرض المسمى أكثر من الثلثين . وقد أجمع المخالفون لنا على أن من ترك أختا شقيقة وعشر أخوات لأب وعم أو ابن عم أو ابن أخ فإنه ليس للأخوات للاب إلا السدس فقط والباقي لمذكرنا ، وأجمعوا على أنه لو ترك أختين شقيقتين وعشر أخوات لأب وعم أو ابن عم أو ابن أخ أن الباقي للاب لا يرث شيئا أصلا فمن

أبن وجب ان يرث مع الأخ ولا يرث مع العم ولا مع ابن العم ولا مع ابن الأخ ، وقال رسول الله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأصحابها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر » والفرائض في هذه المسألة أمما هو النصف للشقيقة أو الثلثان للشقيقتين أو النصف للشقيقة والسدس للتي للاب أو اللواتى للاب فقط فصح أن الباقي لأولى رجل ذكر ، وهذا ما خالفوا فيه النص والقياس وبالله تعالى التوفيق ■

**١٧٢٥ مسألة** ولا يرث مع الابن الذكرا احدا البنات والاب والام والجد والجددة والزوج والزوجة فقط ، وولد الحرة والامة سواء في الميراث اذا كانت أمه أم ولد أبيه وكان الولد حرا وان كانت أمه أمة لغير أبيه وهذا كله عموم القرآن واجماع متيقن ■

**١٧٢٦ مسألة** ولا يرث بنو الابن مع الابن الذكرا شيئا أباهم كان أو عمهم ولا يرث بنو الاخ الشقيق أوللاب مع أخ شقيق أولاب وهذا نص كلام النبي ﷺ في قوله « فلاولى رجل ذكر » واجماع متيقن ■

**١٧٢٧ مسألة** - ومن ترك ابنة وبني ابن ذكورا فلا بنته النصف ولبنى الابن الذكور ما بقى ، فان ترك ابنتين فصاعدا وبني ابن ذكورا فلبنتين الثلثان وما بقى فلبنى الابن فان لم يترك ابنة ولا ولدا وترك بنت ابن فلها النصف وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان فان ترك بنات ابن وبني ابن فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك ابنة وابنة ابن أو بنتى ابن أو بنات ابن فلا بنته النصف ولبنت الابن أولبنتى الابن أولبنات الابن السدس فقط وان كثرن والباقي للعاصب فان ترك ابنتين وبنات ابن وعمما وابن عم أو أبا أو ابن أخ فلبنتين الثلثان ويكون ما بقى للعم أولابن العم أولالاخ أولابن الاخ ولا شئ للبنات الابن وهذا كله نص واجماع متيقن الا في مسألة واحدة تذكرها ان شاء الله تعالى الآن \*

**١٧٢٨ مسألة** ومن ترك ابنة وبني ابن ذكورا واناثا فلبنت النصف ثم ينظر فان وقع لبنات الابن بالمقاسمة السدس فقل قاسمن وان وقع لهن أكثر لم يزدن على السدس فان ترك ابنتين وبني ابن ذكورا واناثا فلبنتين الثلثان والباقي لذكور ولد الولد دون الاناث فان ترك ابنة وبنت ابن وبني ابن فلبنت النصف ولبنت الابن السدس ، وكذلك لو كن أكثر والباقي لذكور ولد الولد دون الاناث وهو قول ابن مسعود وعلقمة وأبي ثور . وأبى سفيان وقال آخرون : بل يقاسم الذكور من ولد الولد من في درجته من الاناث ويقاسم ايضا ولد الولد عماته للذكر مثل حظ الانثيين وهذا خطأ والحجة فيه كالحجة في الاخوة والاخوات للاب مع الاخت والاخوات



الشقاق سواء سواء حرقا حرقا وبالله تعالى التوفيق ■

**١٧٢٩ مسألة** والجدة ترث الثلث اذا لم يكن للبيت أم حيث ترث الأم الثلث وترث السدس حيث ترث الأم السدس اذا لم يكن للبيت أم وترث الجدة وابنها ابواميت حتى كما ترث لو لم يكن حيا وكل جدة ترث اذا لم يكن هنالك أم أو جدة أقرب منها فان استوين في الدرجة اشتركن في الميراث المذكور وسواء فيما ذكرنا أم الأم وام الأب وأم الأم وأم الأم الأب . وأم أبي الأب . وأم أبي الأم وهكذا ابداء وهذا مكان اختلاف الناس فيه فروى عن أبي بكر أنه لم يورث الاجدة واحدة وهي أم الأم فقط ، وروى عنه وعن غيره تورث جدتين فقط وهما أم الأم وأمها وأمها وأمها وأمها وقالت طائفة : بتورث ثلاث جدات وهما اللتان ذكرنا ، وأم أب الأب وأمها ، وروى عن طائفة تورث كل جدة الاجدة من قبل أبي أم أو من قبل أبي جدة ، وقال بعضهم لا ترث الجدة والجدة والاكثير الا السدس فقط ■ وقال بعضهم : ان كانت التي من قبل الأم أقرب انفردت بالسدس ولم ترث معها التي من قبل الأب فان كانت التي من قبل الأب مساوية للتي من قبل الأم أو كانت التي من قبل الأم ابعد اشتركتا في السدس ، وقالت طائفة : لا ترث الجدة مادام ابنها الذي صارت به جدة حيا ■

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وورثه ابواه فلامه الثلث ) وقال تعالى : ( كما أخرج أبوكم من الجنة ) فجعل آدم وامرأته عليهما السلام أبوين فذا نص القرآن ■ وقد جسر قوم على الكذب ههنا فادعوا الاجماع على أن ليس للجدة الا السدس وهذا من تلك الجسرات ، كتب الى علي بن ابراهيم النيريزي الازدى قال : نا أبو الحسين محمد بن عبدالله المعروف بابن اللبان نادى علي بن أحمدنا الجارودي بمحمد بن اسماعيل الصائغ نا أبو نعيم الفضل بن دكين عن شريك عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : الجدة بمنزلة الأم اذا لم تكن أم ، وقال طاوس : الجدة بمنزلة الأم ترث ما ترث الأم وما وجدنا ايجاب السدس للجدة الا مرسلنا عن أبي بكر . وعمر . وابن مسعود . وعلي . وزيد خمسة فقط فاين الاجماع ؟ ■

**قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ :** لاسيما من ورث الجد ميراث الأب فانه ناقض اذا لم يورث الجدة ميراث الأم فان قيل : إن خبر منصور عن ابراهيم النخعي ■ أطعم رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس «روناه من طريق سفيان الثوري . وحماد بن زيد . وجريز بن عبد الحميد كلهم عن منصور عن ابراهيم كذلك ■ وخبر مالك عن الزهري عن عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذئيب ان المغيرة بن شعبة . ومحمد بن سلمة شهدا عند أبي بكر الصديق

« أن رسول الله ﷺ أعطى الجدة السدس » وخبر ابن وهب عن سمع عبد الوهاب ابن مجاهد بن جبر يحدث عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ أطعم جدتين السدس إذا لم تكن أم أو شيء دونهما فإن لم توجد الا واحدة فلها السدس » وخبر أبي داود السجستاني نا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أخبرني أبي نا عبيد الله العتكي عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم » وروى نحوه هذا عن ابن عباس ، قالوا : ومن المحال أن يكون هذا عن ابن عباس ويخالفه قلنا : هذا كله لا يصح منه شيء ، حديث قبيصة منقطع لأنه لم يدرك أبابكر ولا سمعه من المغيرة ولا محمد ، وخبر ابراهيم مرسل ثم لو صح لما كان فيه خلاف لقولنا لا تناهول بتوريثها السدس من حيث ترث الام السدس مع الولد والاخوة ، وأما خبر بريدة فعبيد الله العتكي مجهول ، وخبر علي أفسدها كلها لان ابن وهب لم يسم من أخبره به عن عبد الوهاب وأيضا فعبيد الوهاب هالك ساقط ، وأيضا فلا سماع يصح لمجاهد من علي والرواية عن ابن عباس لا يعرف نخر جها ولو صحت لكان كما ذكرنا من أن لها السدس حيث للام السدس وهما قالوا ههنا بقولهم المعبود اذا وافق تقليدهم : ان ابن عباس لم يترك ما روى الا لامر هو أقوى في نفسه وأما نحن فلو صح ههنا عن رسول الله ﷺ حكم بخلاف قولنا لقنا به ولكنه لم يصح أصلا ، فان قالوا : قد رويتم في حديث قبيصة المذكور جاءت الجدة الى أبي بكر فقالت : ان ابن ابني أو ابن ابنتي مات وقد أخبرت ان لي في كتاب الله حقا فقال أبو بكر : ما أجد لك في الكتاب حقا وما سمعت رسول الله ﷺ يقضى لك بشيء وسأسال الناس قلنا : انما أخبر الصديق رضي الله عنه عن وجوده وسماعه وصدق ، وقد رويتم في هذا الخبر ان المغيرة . ومحمد بن سلمة سمعا في ذلك ما لم يسمع فرجع هو رضي الله عنه الى ما سمعنا لم يسمع هو فأى غريبة في أن لا يجد أيضا في الكتاب في ذكره حينئذ ما يجد غيره ، وقد منع عمر من التزيد على مقدار ما في الصداق فلماذا بالقرآن رجع . ومثل هذا لهم كثير ، وقد وجدنا نصا أن الجدة أحد الابوين في القرآن وميراث الابوين في القرآن فميراثها في القرآن وليس في كل وقت يذكر الانسان ما في حفظه ونسي آدم فنسى بنوه فهذا ميراث الجدة بنص القرآن وليس لمخالفتنا متعلق أصلا بالقرآن ولا بسنة ولا اجماع متيقن ولا قياس ولا نظر وما كان هكذا فهو مقطوع بانه باطل قال الله تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ولا معنى لكثرة القائلين بالقول وقتلهم وقد أفردنا اجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة . ومالك . والشافعي جمهور العلماء وفيما قاله كل واحد منهم بما لا يعرف أحد قال به قبله وقطعة فيما خالف فيه كل

واحد منهم الاجماع المتيقن المقطوع به ولم يأت قط نص ولا اجماع ولا نظر صحيح بترجيح ما كثر القائلون به على ما قل القائلون به فهذا ميراث الجدة ، وأما كم جدة ترث فان طائفة قالت : لا ترث الاجدة واحدة هي أم الأم . وروينا من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى نا القاسم بن محمد بن أبي بكر أن رجلا مات وترك جدتيه أم أمه وأم أبيه فأتوا أبا بكر الصديق فأعطى أم أمه السدس دون أم الأب فقال له عبد الرحمن بن سهل - و كان بدريا - لقد ورثت التي لو كانت هي الميثة ما ورث منها شيئا وتركت امرأة لو كانت هي الميثة ورث ما لها كله فأشرك بينهما في السدس ، وروينا من طريق هشيم . وابن عينة كلاهما عن يحيى بن سعيد ، ودخل حديث أحدهما في الآخر . ومن طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصارى . وأبي الزناد أن أبا بكر ورث الجدة أم الأم السدس فلما كان عمر ابن الخطاب جاءته الجدة أم الأب فقال لها : مالك في كتاب الله شيء . وسوف أسأل لك الناس قال : لم يجد أحدا يخبره شيئا فقال غلام من بني حارثة : لم أتورثها يا أمير المؤمنين وهي لو تركت الدنيا وما فيها ورثها وهذه لو تركت الدنيا وما فيها لم يرثها ابن ابنتها فورثها عمر ابن الخطاب وقال : ان الله يجعل في الجدات خيرا كثيرا . فهذا أبو بكر . وعمر جعل الميراث للجدة التي للأم دون أم الأب ، فان قيل : قدر جعاع ذلك قلنا : قد قال به ولا حجة الا في اجماع متيقن فلا اجماع متيقن معكم أصلا ، وقد قال بذلك عمر بعد أبي بكر كما ترون وهذا على تخبر بان عمر قضى مدة حياته بمنع بيع أم الولد وعلى معه يوافقه . وعثمان أيضا مدة حياته فلما ولى على خالف ذلك ولم ير ما سلف مما ذكرنا اجماعا فهذا أبعد من أن يكون اجماعا والكذب على جميع الأمة أشد عارا وأثما من الكذب على واحد وكل ذلك لا خير فيه ، والقول بالظن كذب نعوذ بالله منه . وقالت طائفة : لا يرث الاجدتان فقط أم الأم وأم أم أمها وأم أم أمها وهكذا أبدا أما فأم فقط وأم الأب وأم أمها وأم أمها وأم أمها وهكذا أما فأم فقط ، ولا يرثون أم جد أصلا وهو قول أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . والزهرى . وربيعة : وابن أبي ذئب . ومالك . والشافعى . وأبي ثور . وأبي سليمان ، وقالت طائفة : يرث ثلاث جدات فقط كما روينا من طريق عبد الرزاق حدثني يحيى عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي أن سعد بن أبي وقاص قال لابن مسعود : أتغضب على أن أوتر بواحدة وانت تورث ثلاث جدات ؟ أفلا تورث حواء امرأة آدم . وروينا من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر . ومسلمة بن علي . وابن أبي الزناد قال مسلمة : عن زيد بن واقد عن مكحول وقال عبد الجبار . وابن أبي الزناد كلاهما عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت . ثم اتفق خارجة ومكحول

أن زيد بن ثابت ورث ثلاث جدات اثنتين من قبل الأم وواحدة من قبل الأب .  
ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند . وحيد قالا جميعا : أن زيد بن ثابت  
قال : يرث ثلاث جدات جدتا الأب وجدة الأم لأمها وقد روى أيضا عن علي بن أبي طالب .  
ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم قال : كانوا  
يورثون من الجدات ثلاثا جدتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم . ومن طريق  
عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث - هو ابن سوار - عن الشعبي قال : جثن أربع  
جدات إلى مسروق فورث ثلاثا وألغى أم أبي الأم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر  
عن قتادة إذا كن الجدات أربعاً طرحت أم أبي الأم وورث الثلاث السدس أثلاثا بينهم  
وبه يقول الأوزاعي . وأحمد بن حنبل ، وقالت طائفة : ترث أربع جدات كما روينا  
من طريق حماد بن سلمة عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس أنه كان يورث  
الجدات الأربع . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي نا عن  
الحسن البصري . وابن سيرين أنهما كانا يورثان أربع جدات ، وقالت طائفة : ترث كل  
جدة الاجدة بينهما وبين الميت أبو أم وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . وأصحابهما .  
ورويانا من طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن الشعبي  
قال : إنما طرحت أم أبي الأم لان الأم لا يرث ، وقالت طائفة : ترث كل جدة كما  
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث . وأبي سهل - هو محمد  
ابن سالم - كلاهما عن الشعبي قال : كان عبد الله بن مسعود يورث ما قرب من الجدات  
وما بعد ، وقد روى هذا أيضا عن علي بن أبي طالب . وابن عباس . وزيد بن ثابت .  
ومن طريق سعيد بن منصور نا أشعث بن سوار نا الشعبي قال : جثن إلى مسروق  
أربع جدات يتسألن فألغى أم أبي الأم قال أشعث : فأخبرت بذلك ابن سيرين فقال  
أوهم أبو عائشة يورثن جميعا .

**قال أبو محمد :** أبو عائشة كنية مسروق وهو قول جابر بن زيد وعطاء بن أبي رباح .  
والحسن كل هؤلاء . روى عنهم توريث أم أبي الأم وغيرها . قال علي : فنظرنا في هذه  
الاقوال فوجدنا حجة من لم يورث الاجدة واحدة وهي أم الأم وأهائهم أمها هكذا فقط  
أن يقول : هذه المجتمع على توريثها ولا يصح أثر بخلاف ذلك ، فان قيل : قد رجع  
أبو بكر عن ذلك قلنا : نعم وعمر قد قال به بعد أبي بكر ، فان قيل : فقد رجع قلنا : فكان  
ماذا إذا وجد الخلاف ووسع الآخر ما وسع الأول من الاجتماع والاستدلال وليست  
الحجة التي احتج بها عليه ما رضى الله عنهما بموجبة رجوعا لان أم الأم ترث ولا تورث

بلاخلاف والعمة تورث ولا ترث بلا خلاف ، وهذا عمر قد رجع عن تحريم المنكوحه في العدة على ناكحها في الابد وأباح له نكاحها فلم يرجع مالك عن قوله الاول لرجوع عمر عنه . وهذا على قدر جمع عن منع بيع امهات الاولاد ولم يرجع ابو حنيفة ومالك . والشافعي لرجوعه وليس رجوع من رجع حجة كما ان قول من قال ليس حجة الان يصح القول او الرجوع حجة . وقالوا ايضا : قد صح الاجماع على انه لا يرث من الاجداد الا واحد هو اب الاب وابوه وابو ابيه هكذا فقط فالواجب ان لا يرث من الجدات الا واحدة وهى ام الام وامها وامها وهكذا فقط .

**قال ابو محمد :** هاتان حجتان لازمتان لاهل القياس لان الاولى كثيرا ما يحتاجون بها والثانية اصح ما يمكن أن يكون من القياس وقد يتعاق لهذا القول بحديث ابن بريدة عن ابيه ان النبي ﷺ اعطى الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم بدليل ذكر الام التي دونها فلم يذكر ههنا الا جدة تكون دونها . وقد ذكرنا هذا الخبر آخر نقاوعلة ولا يلزم اننا لا نمنع من الاخذ بقول يختلف فيه اذا أوجبه برهان بل نوجب الاخذه حيثئذ ولولا البرهان الموجب لتورث كل جدة لكان هذا القول هو الذي لا يجوز القول بسواه لانه المجتمع عليه يبين لاشك فيه وما عداه فمختلف فيه ونحن لا نقول بالقياس وبالله تعالى التوفيق . وأما من لم يورث الاجنتين فما نعلم لهم حجة أصلا الا أن بعضهم ادعى الاجماع على ذلك وهذا باطل كما أوردنا فان تعلقوا بخبر مجاهد ان النبي ﷺ أطعم جدتين السدس قلنا : هذا خبر فاسد وليس فيه انه عليه الصلاة والسلام منع من تورث أكثر ، وقد جاء خبر أحسن منه انه عليه الصلاة والسلام ورث ثلاث جدات وليس قول سعد الا تورث حواء امرأة آدم حجة لانه لا خلاف في وجوب تورث حواء امرأة آدم لو كانت حية ولم تكن دونها أم ولا جدة لأن كل ميت في العالم من بنى آدم فله أم ولأمه أم ولام أمه أم هكذا قطعاً يبين الى بنت حواء فهي جدة من قبل أم الام وامهاتها يبين فبطل هذا الاعتراض ولم يبق لهذا القول متعلق أصلا . والعجب كل العجب من أن مالكا . والشافعي في أقوالهما في الفرائض مقلدين لزيد بن ثابت وزيد يورث ثلاث جدات فخالقوه بلامعنى وليس انكار سعد على ابن مسعود تورث ثلاث جدات موجبا ان سعدا كان يورث جدتين بل قد يمكن أن يكون لا يورث الا جدة واحدة فبطل هذا القول يبين وأما من لم يورث الا ثلاث جدات فما نعلم لهم متعلقا الا خبر ابراهيم ان رسول الله ﷺ أطعم ثلاث جدات السدس وهذا مرسل ليس فيه انه عليه الصلاة والسلام منع من تورث أكثر فبطل تعلقهم به وبطل أن يكون لهم حجة أصلا ، وأما من لم يورث



الأربع جدات فإن علم لهم متعلقاً أصلاً فبطل تعريه من الحجة ، وأما من ورث كل جدة الأجددة بينها وبين الميت أبو أم فلا حجة لهم أصلاً إلا ما قال الشعبي من أن الذي تدلى به لا يرث فيقال لهم : فكان ماذا ؟ هذا المسلم يموت له أب كافر وجد مسلم أو عم مسلم أو أخ مسلم أو ابن أخ مسلم أو ابن عم مسلم فلا خلاف في أن كل من ذكرنا يرث وإن الذي يدلى به لا يرث إنما الموارث بالنصوص لا بالقرب ولا بالأدلاء وهذه المرأة المعتقة لا تكون ولياً في النكاح ولا المجنون فلا ينكحان وعاصهما ينكح مولاهما وعاصب المجنون ينكح ابنته وأخته والذي يدلان به لا ينكح . ولعلمهم أن يدعوا إجماعاً على ما يقولون من منع الجدة أم أبي الأم الميراث فما هذا بيدع من جسراتهم فقد أرينا كذبهم بقول ابن سيرين وغيره فبطل هذا القول لتعريه من الحجة ، وأما من ورث كل جدة فإن حجته ما صدرنا قبل من أن الجدة أم واحد الأبوين بنص القرآن وميراث الأبوين مبين بنص القرآن فلم يحزان يحرم الأبوان الميراث إلا بنص صحيح أو إجماع متيقن فصح الإجماع المتيقن بنقل كواف الأعصار عصره بعد عصر النبي ﷺ على أنه عليه الصلاة والسلام لم يورث قط من ابن بنت بالبنوة ولا ابن بنت بالبنوة فسقط ميراث كل جد يكون الميت منه ابن بنت وبقي ميراث الجد الذي هو أب وأبو أب فقط ، ولم يأت نص ولا إجماع بمنع الجدة من الميراث بذلك فبقي ميراثها بنص القرآن وإجبا والله تعالى التوفيق \*  
ووجدنا خبر قبيصة بن ذؤيب : « أن رسول الله ﷺ أعطى الجدة السدس »  
موافقاً لهذا القول لأنه عم ولم يخص جدة من جدة فيلزم من قال بالمرسل أن يقول بهذا لأنه أعم من سائر الأخبار المذكورة وأما نحن فلا نعلم إلا على نص القرآن الذي ذكرنا فقط وبطلت سائر الأقوال ييقن لا مريية فيه لتعريها من حجة نص أو إجماع والله تعالى التوفيق \*

وأما تفاضل الجدات في القرب فإن طائفة قالت : لا نبالي أي الجدات أقرب ولا أيتها أبعد في الميراث سواء كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحجاج بن أرطاة عن الشعبي قال : كان ابن مسعود يساوي بين الجدتين كانت أحدهما أقرب أو لم تكن أقرب ، وروى عنه أيضاً لا يجب الجدات إلا الأم ويرثن وإن كان بعضهن أقرب من بعض إلا أن تكون أحدهما أم الأخرى فترث الابنة دون أمها ، وقول آخر كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي قال : كان ابن مسعود يورث ما قرب من الجدات وما بعد منهن جعلهن السدس إذا كن من مكانين شتى فإذا كن من مكان واحد ورث القربى ، وقول ثالث قاله الحسن بن حي . وزفر بن الهذيل وهو أن كانت

احدى الجدتين جدة من جهتين وكانت الأخرى جدة من جهة واحدة فللتى من جهتين  
ثلثا السدس وللتى من جهة واحدة ثلث السدس \* مثال ذلك امرأة تزوج ابن ابنتها ابنة  
ابنتها فولد لهما ولد فمات أبواؤه وجدته ولم يترك الا هذه المرأة التى هى أم أبى أبيه وأم أمه  
فهى جدة من جهتين وجدة أخرى هى أم أم أبيه فهى جدة من جهة واحدة، وقول رابع  
وهو أنه ان كانت الجدة التى من جهة الأم (١) أبعد من التى من قبل الأب اشتركتنا  
فى الميراث جميعا وكذلك ان كانتا سواء فان كانت التى من قبل الأم أقرب من التى من  
قبل الأب كان الميراث كله للتى من قبل الأم ولاشئ للتى من قبل الأب كما روينا من طريق  
عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت قال : اذا كانت  
الجدة من قبل الأم أقرب فهى أحق به فان كانت أبعد فهما سواء \* ومن طريق حماد بن سلمة  
عن يحيى بن سعيد . وحميد عن أهل المدينة قالوا : اذا كانت جدتان من قبل الأم ومن  
قبل الأب فان كانت التى من قبل الأم أقرب فهى أحق بالسدس وان كانت التى من قبل  
الأب أقرب فالسدس بينهما \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عيينة عن أبى الزناد  
قال : أدركت خارجة بن زيد . وطلحة بن عبد الله بن عوف : وسلمان بن يسار يقولون :  
اذا كانت جدتان من قبل الأب ومن قبل الأم فان كانت التى من قبل الأم أقرب فهى أحق  
بالسدس وان كانت أبعد فهما سواء ، وهو قول عطاء وبه يقول مالك : والاوزاعى ،  
وروى عن الشافعى ، وقول خامس وهو أنهن كانت أقرب فهى أحق بالميراث كما روينا  
من طريق سفیان : ومعمر عن الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب فذكر تورث أبى بكر للجدة  
من قبل الأب أو من قبل الأم وفيه فلما كانت خلافة عمر جاءت الجدة التى يخالفها فقال  
عمر : انما كان القضاء غيرك ولكن اذا اجتمعا فالسدس بينكما وأيكما خلت به فهو لها \*  
ومن طريق وكيع ناسفیان - هو الثورى - عن حميد الطويل عن عمار بن أبى عمار  
عن زيد بن ثابت أنه كان يورث القرى من الجدات \* ومن طريق سعيد بن منصور نا  
هشيم نا محمد بن سالم عن الشعبي أن على بن أبى طالب . وزيد بن ثابت كانا يجعلان السدس  
للقرى منهما يعنى الجدتين \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن أيوب  
السختياني عن محمد بن سيرين فى الجدات قال : ان كانت واحدة فالسدس لها وان كانت  
اثنتين فالسدس بينهما فان كن ثلاثا فالسدس بينهما وان كن أربعا فالسدس بينهما وأيتن  
كانت أقرب فهى أحق انما هى طعمة وبه يقول الحسن البصرى . ومكحول . وأبو حنيفة .  
وأصحابه . وسفیان الثورى . والحسن بن حى . وشريك . وداود ، وهو أشهر قولى الشافعى \*

**قال أبو محمد** : أما القول الثاني الذي ذكرنا عن ابن مسعود . والقول الثالث الذي ذكرنا عن زفر . والرابع الذي اختاره مالك فأقوال لا دليل على صحة شيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب لا يخالف له . ولا من إجماع . ولا من نظر . ولا قياس . ولا من رأى له وجه ، والعجب من تقليد المالكيين لقول زبدي ذلك دون قول زيد الثاني ، فهذا عجب جدا : فلم يبق إلا القول الأول وهذا الآخر فوجدنا من حجة من ذهب إلى القول الأول أن يقول : الجدة أم فكلهن أم وكلهن وارثه .

قال علي : ووجدنا حجة القول الآخر أن ميراث الأب والام قد صح بالقرآن فأول أم توجد أول أب يوجد فإثما واجب ولا يجوز تعديهما إلى أم ولا إلى أب أبعد منهما اذ لم يوجب ذلك نص أصلا وهذا هو الحق والله تعالى التوفيق ■ وأما هل ترث الجدة أم الأب والاب حتى ؟ فطائفة قالت : لا ترث ■ رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن سالم عن الشعبي قال : كان علي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت لا يورثان الجدة مع ابنتها وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان بن عفان لم يورث الجدة إن كان ابنها حيا قال الزهري : والناس عليه ■ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زبدي بن ثابت كان لا يورث الجدة أم الأب وابنتها ■ ومن طريق ابن وهب عن يثقب به عن سعيد بن المسيب قال : قال ابن مسعود في الجدة وابنتها حتى منعها الذي به تمت ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن كثير بن شظير عن عطاء أن زبدي بن ثابت قال : يحجب الرجل أمه كما تحجب الأم أمها . السادسة ، كثير لا شيء . وحديث ابن وهب مرسل ، وروى هذا عن سعد ابن أبي وقاص . والزبير بن العوام وهو قول سعيد بن المسيب : وطاوس . والشعبي وبه يقول سفيان . والأوزاعي . ومالك . وأبو حنيفة . والشافعي . وروى عن داود ، والقول الثاني أنها ترث كما رويناه من طريق سعيد بن منصور . ناسفيان عن ابن أبي ليلى عن الشعبي قال قال ابن مسعود : إن أول جدة ورثت في الإسلام كانت مع ابنتها ■

**قال أبو محمد** : أقل ما في هذا أن يراد خلاف أبي بكر ■ ومن طريق وكيع نا حماد بن سلمة عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه قال : مات ابن الحسكة الحطبي فترك حسكة وأما الحسكة فكتب أبو موسى الأشعري إلى عمر في ذلك فكتب إليه عمر ورثها مع ابنتها السادسة . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود أنه ورث الجدة مع ابنتها قال وكيع : ونا الأعمش عن إبراهيم

النخعي عن ابن مسعود قال لا يحجب الجدات الا الام \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم  
 اناسلة بن علقمة عن حميد بن هلال العدوي عن رجل منهم ان رجلا منهم مات وترك أم أبيه  
 وأم أمه وأبو دحي فوليت تركته فاعطيت السدس أم أمه وترك أم أبيه فقيل لي : كان  
 ينبغي لك ان تشرك بينهما فاتيت عمران بن الحصين فسألته ؟ فقال : اشرك بينهما في  
 السدس ففعلت \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهما بن زيد عن كثير بن شظير عن  
 الحسن بن سيرين ان أبا موسى الأشعري ورث أم حسكة من ابن حسكة وحسكة حتى \*  
 ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن بلال بن أبي بردة ان أبا موسى الأشعري كان  
 يورث الجدة مع ابنا وقضى بذلك بلال - وهو أمير على البصرة - وهو قول عامر بن واثلة \*  
 ومن طريق عبد الرزاق ناهشام بن حسان . ومعمر قال هشام عن أنس بن سيرين  
 وقال معمر : عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين ثم اتفق أنس : ومحمد على أن شريحا  
 كان يورث الجدة مع ابنا وهو حتى \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو  
 ابن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال : ترث الجدة مع ابنا \* ومن طريق سعيد  
 ابن منصور ناخالد . ومنصور كلاهما عن أنس بن سيرين قال : شهدت شريحا أتى في رجل  
 ترك جدتيه أم أمه وأم أبيه وأبو دحي فاشرك بين جدتيه في السدس \* ومن طريق سعيد  
 ابن منصور ناهشيم ناحميد عن الحسن . وابن سيرين في الجدة أنهما كانا يورثانها مع ابنا  
 فهم كما ترى خلافة أبي بكر . وعمر . وأبي موسى الأشعري . وابن مسعود . وعمران  
 ابن الحصين . وعامر بن واثلة . وجابر بن زيد . وشريح . والحسن . وابن سيرين ، وهو  
 قول عروة بن الزبير . وسليمان بن يسار . ومسلم بن يسار . وعطاء بن أبي رباح .  
 والمسيب . وسوار بن عبد الله . وعبيد الله بن الحسن . وشريك بن عبد الله . وأحمد  
 ابن حنبل . واسحاق بن راهويه . وقهاء البصرة ، وروى عن داود أيضا فوجدنا  
 أهل القول الأول يحتجون بالخبر الذي ذكرنا من طريق ابن وهب عن سمع عبد الوهاب  
 ابن مجاهد بن جبر عن أبيه عن علي : « أن رسول الله ﷺ أطعم جدتين السدس اذا  
 لم تكن أم أو شئء دونهما »

**قال أبو محمد** : هذا خبر سوء منقطع ما بين ابن وهب . وعبد الوهاب ثم  
 عبد الوهاب متروك ثم لا يصح لمجاهد سماع من علي ثم ليس فيه بيان بذكر الأب ،  
 وقالوا أيضا : لما حجب أباه وجب أن يحجب أمه قال علي : وهذا قياس والقياس كله فاسد  
 ثم لو صح لكان هذا منه غاية الفساد لأنه انما يحجب أباه بانه عاصب أولى منه والجدة  
 لا ترث بالتعصيب انما ترث بالسهم فبانه غير بابها ، ثم يعارضون بأن يقال لهم :

كما لا تحجب الأم كذلك لا تحجب الجدة وكما لا تحجب أم الأم كذلك لا تحجب أم نفسه وقالوا : كما تحجب الأم أمها كذلك يحجب الأب أمه قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صرح القياس لكان هذا منه باطلا لأن الأم إنما حجت أمها لأنها أم أقرب منها وليس الأب كذلك ثم يقال لهم : كما لا تحجب الأم الجد وإنما تحجب الجدات كذلك لا يحجب الأب الجدات وإنما يحجب الجد فقط وقالوا : حجبتها الذي تدلى به وهذا ليس بشيء لأنه قول لم يوجب قرآن ولا سنة وقد وجدنا الجدة من الأب يكون الأب عبدا فلا يحجبها عندهم وهي تدلى به فان قالوا : إنما يحجبها إذا ورث قلنا : هذه زيادة لم يوجبها برهان قرآن ولا سنة فهي لا شيء إنما هي دعوى لا نوافقكم عليها فهي ساقطة ما لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع ، وقالوا : ميراثها مع وجود الأب يختلف فيه قلنا : نعم فان لم يوجب ميراثها برهان ولا إجماع ميراثها .

**قال أبو محمد :** فسقط هذا القول إذا برهان على صحته وبقي أن تثبت صحة قولنا بحول الله وقوته فنقول وبالله تعالى التوفيق : قد جاء نص القرآن بإيجاب ميراث الأبوين سواء فوجب بالقرآن ميراث الأب والجد وأبي الجد وجد الجد مع الأم لأنهم أبوان ووجب ميراث الجدة مع الجد كما قلنا ومع الأب لأنهما أبوان فليس ميراث الأب أولى من ميراث الأم وأما أمه وهذا نص لا يسع خلافا ، وكتب إلى أبو الحسن على بن إبراهيم التبريزي نا أبو الحسين محمد بن عبد الله البصري المعروف بابن اللبان أنا أحمد بن كامل بن شجرة القاضي نا أحمد بن عبيد الله نا يزيد بن هارون نا محمد بن سالم عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رفعه إلى النبي ﷺ أنه ورث جدة وابنها حياً ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأشعث - هو ابن عبد الملك الحراني - عن ابن سيرين قال : أول جدة أطعمها رسول الله ﷺ أم أب مع ابنها \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو يحيى بكر بن محمد الضرير عن الأشعث بن عبد الملك عن الحسن البصري قال : أول جدة أطعمت السدس على عهد رسول الله ﷺ وابنها حياً .

قال علي : عهدنا بالحنيفيين : والمالكيين يقولون : المستند والمرسل سواء وهذا من مرسلان ومستند صالح فليأخذوا بهما فان قالوا : لعل ابنها كان عم الميت قلنا : لا يرد الدين بلعل لكن ابنها هو الأب والعم أيها كانت ورثت معه وتخصيص العم بذلك لا يجوز لأنه دعوى كاذبة وقطع بالظن وتفسير بارد للخبر لأنه لا فائدة ههنا في حياة العم ولا في موته وبالله تعالى التوفيق .

(فصل) قال أبو محمد : ولا خلاف في أن الأب لا يحجب أم الأم ولا أم الأم فصاعدا



وقد قال بعض التابعين : ان الجد أبا الاب يحجب جدة الاب أمه وهذا قول لابرهان على صحته وبالله تعالى التوفيق .

**١٧٣٠ مسألة** ولا ترث الاخوة الذكور ولا الاناث اشقاء كانوا أو لاب أولام مع الجد أبى الاب ولا مع أبى الجد المذكور ولا مع جد جده ، والجد المذكور أب اذا لم يكن الأب وكل واحد منهم يحجب أباه وللناس في الجد اختلاف كثير فطائفة توقفت فيه كما روينا بأصح طريق الى شعبة عن يحيى بن سعيد التيمي تيم الرباب قال : سمعت الشعبي يحدث عن ابن عمر عن عمر قال : ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يقبض حتى يبين لنا فيهن أمرا ينتمى اليه . الجد . والكلالة . وأبواب من أبواب الرباه **قال أبو محمد** : ليس مغيب بيان رسول الله ﷺ بالقرآن أو بسنته لحكم الجد والكلالة والرباه عن عمر رضي الله عنه بموجب ان ذلك البيان غاب عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم وحاش لله من أن يكون له حكم في الدين افترضه على عباده ثم غاب بيانه عن جميع أهل الاسلام اذا كان يكون ذلك حكما من الدين قد بطل وشرعية لازمة قد سقطت ولو كان الدين ناقصا وليس أحدهم الفقهاء الذين قلده المشنعون بمثل هذا دينهم كابي حنيفة . ومالك . والشافعي الا وهم قالوا : بأن حكم الجد والرباه والكلالة قد تبين لهم اما بنص قرآن أو سنة أو نظر أو قياس ، فان أنكر هذا منك لم يقدر على انكار أقوالهم في كل ذلك بالايجاب والتحريم فان كان قولهم ذلك لاعتقائهم أنه يتبين لهم ما قالوه من ذلك فقد حكموا في الدين بالهوى ونحن نجملهم عن هذا والله الأمر من قبل ومن بعد . ومن طريق حماد بن زيدنا أيوب السخيتاني عن حميد بن هلال قال : سألت سعيد ابن المسيب عن فريضة فيها جد فقال : ما تصنع الى هذا أو تريد الى هذا ان عمر بن الخطاب قال : أجرؤكم على الجد أجرؤكم على النار وانما يجترى على الجد من يجترى على النار .

ومن طريق أيوب بن سليمان اننا عبد الله بن المبارك . وعبد الأعلى . وعبد الرزاق كلهم عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب قال عند موته : احفظوا عني ثلاثا اني لم اتص في الجد شيئا . ولم أقل في الكلالة شيئا . ولم استخلف أحدا ، فهذا قوله عند موته رضي الله عنه . ومن طريق وكيع ناسقان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن عبيد بن عمرو الخارقي ان رجلا سأل علي بن أبي طالب عن فريضة ؟ فقال : هاتما ان لم يكن فيها جد . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع قال قال ابن عمر : أجرؤكم على جرائم جهنم أجرؤكم على الجد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن أبي اسحق السبيعي أنه سأل شريحان فريضة فيها جد وأخ فلم يجبه

فيها بشيء مرة بعد مرة وقال له الذي يقف على رأسه أنه لا يقول في الجد شيئا \* وعن سعيد ابن جبير من سره ان يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والاخوة ، فهو لاء عمر . وعلى . وابن عمر . وشريح . وسعيد بن جبير توقفوا في الجد جملة بأسانيد ثابتة ، والى مذار جع محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة في آخر أقواله ، وقالت طائفة : ليس للجد شيء معلوم مع الاخوة انما هو على حسب ما يقضى فيه الخليفة \* رويانا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا اسماعيل بن أبي اويس ناعبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : أخبرني خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه قال : ان الجد أبا الأب معه الاخوة من الاب لم يكن يقض بينهم الا أمير المؤمنين يكثر الاخوة حيناً وقلون حيناً فلم يكن بينهم فريضة لعلها مفروضة الا ان أمير المؤمنين كان اذا أتى يستفتى فيهم يفتى بينهم بالوجه الذي يرى فيهم على قدر كثرة الاخوة وقلتهم \*

**قال أبو محمد :** رويانا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم نا مغيرة نا الهيثم بن بدر عن شعبة بن التوام الضبي قال : أتينا ابن مسعود في فريضة فيها جد وأخوة فذكر اختلاف حكمه فيها قال : فقلنا له في ذلك فقال ابن مسعود : انما نقضى بقضاء أئمتنا ، وقد رويانا من طريق حماد بن سلمة ناهشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال : قال لي عثمان بن عفان قال لي عمر : اني قد رأيت في الجدر أيا فان رأيت ان تتبعوه فاتبعوه فقال عثمان : ان تتبع رأيك فاهرشدوا وتتبع رأي الشيخ قبلك فتعم ذوال رأي كان \* ومن طريق عبدالرزاق نا ابن جريج أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أنه حدثه عن مروان بن الحكم أن قول عثمان هذا لعمر كان بعد ان طعن عمر ، فهو لاء عمر . وعثمان : وزيد بن ثابت لا يقطعون فيه بشيء . أما الرواية عن عمر . وعثمان ففي غاية الصحة ، وأما عن زيد فلا سبيل الى ان يوجد عنه أحسن من هذا الاسناد في شيء مما روى عنه في الجد الا قوله في الخرقاء في أخت وأم وجدان للجد سهمين وللأخت سهماً والام الثلث فاه ثابت عنه بأحسن من هذا الاسناد \* وقالت طائفة : ليس للجد مع الاخوة ميراث رويانا من طريق اسماعيل ابن اسحق القاضي نا اسماعيل بن أبي اويس حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ان عمر لما استشار في ميراث الجد والاخوة قال زيد : و كان رأيي يومئذ ان الاخوة احق بميراث أخيه من الجد وذ كر الخبر \*

**قال أبو محمد :** لا سبيل الى أن يوجد عن زيد اسناد في الجد أحسن من هذا إلا قوله في أخت وجد في الخرقاء فقط \* ومن طريق حماد بن سلمة نا إدوارد بن أبي هند عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم أن عمر بن الخطاب ذا كره الجد فقال عبد الرحمن

ابن غنم أن دون الجد شجرة أخرى فخرج منها فهو أحق به - يعني الأب - وقول عبد الرحمن هذا يوجب أن الأخوة أحق بالميراث من الجد ، وهذه الأقوال الثلاثة تكذب قول من احتج بقوله في توريث الجد مع الأخوة بالاجماع ، وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى اثني عشر فيكون هو ثالث عشر لهم روى ذلك عن عمران بن الحصين . وأبي موسى الأشعري ، وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى سبعة أخوة فيكون له الثمن معهم كما كتب إلى علي بن إبراهيم التبريزي قال : نا محمد بن عبد الله بن اللبان أنا القاضي أحمد بن كامل بن شجرة أنا أحمد بن عبيد الله نا يزيد بن هرون عن قيس بن الربيع عن فراس عن الشعبي قال : كتب ابن عباس من البصرة إلى علي بن أبي طالب في سبعة أخوة وجد فكتب إليه على أقسم المال بينهم سواء وأصح كتابي ولا تخلده .

وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى ستة فيكون له السبع معهم روي ذلك بالاسناد المتصل هذا قبله إلى قيس بن الربيع عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال كتب ابن عباس إلى علي في ستة أخوة وجد فكتب إليه على أن أعطه سبعة . ومن طريق وكيع ناسفیان - هو الثوري - عن فراس عن الشعبي قال : كتب ابن عباس إلى علي في ستة أخوة وجد فكتب إليه على اجعله كاحدهم وأصح كتابي . وقالت طائفة : يقاسم الجد الأخوة إلى السدس ثم لا ينقص من السدس وإن كثروا روي ذلك من طريق سعيد بن منصور نا هشيم - نا عوف - هو ابن أبي جميلة - عن الحسن البصري قال : كتب عمر بن الخطاب إلى عامل له أن أعط الجد مع الأخ الشطر ومع الأخوين الثلث ومع الثلاثة الربع ومع الأربعة الخمس ومع الخمسة السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه من السدس . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن فضالة قال : كان عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود يقاسمان الجد مع الأخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيرا له من مقاسمة الأخوة ، وهذا اسناد في غاية الصحة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن البصري أن علي بن أبي طالب كان يورث الجد مع خمسة أخوة السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فله السدس لا ينقص منه شيئا . ومن طريق محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار بن دinar نا أبو داود - هو الطيالسي - نا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة أن علي بن أبي طالب كان يجعل الجد أخا حتى يكون سادسا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال : كان علي بن أبي طالب يعطي كل صاحب فريضة فريضته ولا يورث أخا لأم ولا أخا لأم مع الجد شيئا ولا يقاسم بالأخ

لاب مع الاخ لاب والام والجدة شيئا واذا كانت أخت لاب وأم وأخ لاب وجد أعطى الأخت النصف وما بقي أعطاه الجد والأخ بينهما بنصفين فان كثر الاخوة شركة معهم حتى يكون السدس خيرا له من المقاسمة فان كان السدس خيرا له أعطاه السدس وبقول على هذا يقول المغيرة بن مقسم . وعبيدة السلماني . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي . والحسن بن حي . وشريك القاضي . وهشيم بن بشير . والحسن بن زياد اللؤلؤي . وبعض أصحاب أبي حنيفة ، وقالت طائفة : للجد مع الاخوة الثلث على كل حال كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة أن عليا شاوره عمر في الجد فقال على : له الثلث على كل حال ، وقالت طائفة كما روينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال : كان ابن مسعود يقاسم بالجد الاخوة الى الثلث ويعطى كل صاحب فريضة فريضته ولا يورث الاخوة من الام مع الجد شيئا ولا يقاسم بالاخوة من الاب الاخوة من الاب والام مع الجد واذا كانت أخت لاب وأم . وأخ لاب وجد أعطى الأخت للاب والام النصف والجد النصف وبه يقول مسروق . وعلقمة . والاسود . وعبيدة السلماني في بعض أقواله . وروى أيضا عن شريح وغيره ، وعن بعض أصحاب أبي حنيفة ، وقالت طائفة كما روينا من طريق ابن وهب أخبرني مالك . والليث بن سعدان يحيى بن سعيد . هو الانصاري . حدثهما أنه بلغه أن معاوية بن أبي سفيان كتب الى زيد بن ثابت يسأله عن الجد ؟ فكتب اليه أنك كتبت الى تسألني عن الجد والله أعلم وذلك ما لم يكن يقضى فيه الا الامراء . يعنى الخلفاء . وقد حضرت الخليفتين قبلك يعطيه النصف مع الاخ الواحد والثلث مع الاثنين فان كثر الاخوة لم ينقصاه من الثلث . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كتب عمر الى ابن مسعود انا قد خشينا أن نكون قد اجمعنا بالجد فاعطه الثلث مع الاخوة فاعطاه . وروى من طريق حماد بن زيد . واسماعيل بن علي . وهشيم عن أبي المعلل العطار عن ابراهيم النخعي قال علقمة : قال ابن مسعود : يقاسم الجد الاخوة في الثلث وقال لي عبيدة السلماني : قال ابن مسعود : يقاسم الجد الاخوة الى السدس قال ابراهيم : فذكرت ذلك لعبيدة بن نضلة فقال : صدق جميعا ان ابن مسعود قدم من عند عمر . وعمر يقول : يقاسم الجد الاخوة الى السدس فكان ابن مسعود يقول به ثم رجع الى عمر فاذا عمر قد رجع فقال يقاسم الجد الاخوة الى الثلث . ومن طريق الحجاج ابن المنهال ناهشيم انا المغيرة . هو ابن مقسم . عن الهيثم بن بدر الأسدي أخبرني شعبة ابن التوام قال توفي أخ لنا في عهد عمر وترك أخوته وجده فأتينا ابن مسعود فاعطى الجد

مع الاخوة السدس ثم توفى أخ لنا آخر في عهد عثمان وترك اخوته وجده فأثينا ابن مسعود فاعطى الجد مع الاخوة الثلث فقلنا له : انك أعطيت جدنا في أخينا الأول السدس وأعطيته الآن الثلث فقال : انما تقضى بقضاء أمتنا ■ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انما مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي قال : كتب عمر الى ابي موسى الاشعري انا كننا أعطينا الجد مع الاخوة السدس ولا أحسبنا الا قد اجحفنا به فاذا أتاك كتابي هذا فاعط الجد مع الأخ الشطر ومع الاخوين الثلث فان كانوا (١) أكثر من ذلك فلا تنقصه من الثلث ، وقالت طائفة كما روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وقبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب قضى أن الجد يقاسم الاخوة للاب والاموال اخوة للام (٢) ما كانت المقاسمة خيرا له من ثلث المال فان كثرت الاخوة أعطى الجد الثلث وكان مابقي للاخوة للذكر مثل حظ الانثيين وان بنى الاب والام اولي بذلك من بنى الاب ذكورهم ونسائهم غير أن بنى الاب يقاسمون الجد بنى الاب والام فيردون عليه ولا يكون لبنى الاب شيء مع بنى الاب والام الا أن يكون بنو الاب يردون على بنات الاب والام فان بقي شيء بعد فرائض بنات الاب والام فهو للاخوة من الاب للذكر مثل حظ الانثيين ■ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الاخوة والاخوات الى الثلث فاذا بلغ الثلث أعطاه الثلث وكان للاخوة والاخوات مابقي ويقاسم الاخ للاب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالاخوة من الاب أو الاخوات من الاب الاخوة والاخوات من الاب والام ولا يورثهم شيئا فاذا كان الاخ للاب والام أعطاه النصف واذا كان اخوات رجدا أعطاه مع الاخوات الثلث ولهن الثلثان وان كانتا اختين أعطاهما نصف وله النصف ولا يعطى أخا لام مع الجد شيئا ■

**قال أبو محمد :** فهذا قول روى كما تسمعون عن عمر . وزيد وبه يقول الاوزاعي . وسفيان اثوى . ومالك . وعبيد الله بن الحسين وأبو ثور . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والحسن اللؤلؤى . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبو عبيد ثم رجع محمد بن الحسن الى التوقيف (٣) جملة ورجع اللؤلؤى الى القول الذى ذكرنا عن علي وقد روينا عن زيد أنه رجع عن هذا الى أن ينقص الجد عن ذلك كما روينا من طريق أيوب بن سليمان اننا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنورى - عن اسحاق بن سويد أنه سمع عبد الله

(١) في النسخة رقم ١٤ فاذا كانوا (٢) في النسخة رقم ١٦ «والاخوة للاب» (٣) في النسخة رقم ١٤ الى الوقت والخطب سهل



ابن بريدة أنه سمع أبا عياض أنه سمع زيد بن ثابت يقول: دخلت على عمر في الليلة التي قبض فيها فقلت له: اني رأيت ان انتقص الجد و ذكر الخبر، وأما عثمان، وأبو موسى الأشعري. وابن مسعود فليس عنهم (١) إلا أن يقاسم الجد الاخوة الى الثلث فقط ولا يحط من الثلث وليس عنهم هذه الزيادات وقالت طائفة: لا يرث مع الجد أخ شيتا لا شقيق ولا لاب ولا لام، ميراث الجد كميراث الاب سواء ما اذا لم يكن هنالك أب وارث كما روينا من طريق حماد بن سلمة أنه هشام بن عروة عن أبيه عن مروان بن الحكم قال: قال لي عثمان بن عفان ان عمر قال لي اني قد رأيت في الجدر أيا فان رأيت ان تتبعوه فاتبعوه فقال له عثمان: ان تتبع رأيك فانه رشد وان تتبع رأي الشيخ قبلك فنعيم ذو الرأي كان قال: وكان أبو بكر يجعله اباه ومن طريق البخاري نا أبو معمر ناعبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - نا أيوب - هو السخيتاني - عن عكرمة عن ابن عباس قال: اما الذي قال رسول الله ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً من هذه الأمة (١) لاتخذته خليلاً ولكن خلة الاسلام أفضل أوقال خير فانه أنزله أبا أوقال قضاءه أبا - يعني الجد في الميراث - ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن كردوس عن أبي موسى الأشعري أن أبا بكر الصديق كان يجعل الجد أبا - ومن طريق أبي داود الطيالسي نا شعبة عن خالد الحذاء عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق كان يجعل الجد أبا - ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال: سمعت ابن أبي مليكة يحدث أن ابن الزبير كتب الى أهل العراق أن الذي قاله النبي ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً حتى ألقى الله سوى الله لاتخذت أبا بكر خليلاً فكان يجعل الجد أبا - ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية الضرير عن أبي اسحق الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري أن اجعل الجد أبا فان أبا بكر جعل الجد أبا - ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن ليث بن أبي سليم عن عطاء أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وابن عباس كانوا يجعلون الجد أبا، وقال ابن عباس: يرثني ابن ابني دون أخي ولا أرث ابني ابني دون أخيه - ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال: الجد أب وقرأ (واتبعت ملة آبائي ابراهيم واسحق ويعقوب) ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا اسماعيل بن أبي أويس حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني خارجة بن زيد

(١) في النسخة رقم ١٦ فليس عندهم (٢) في صحيح البخاري - من هذه الامة خليلاً

ابن ثابت عن أبيه أن عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث بين الجد والاختوة وعمر يرى يومئذ أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من اختوته وذكر باقي الخبر \*

ومن طريق أيوب بن سليمان أنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - عن اسحق ابن سويد أنه سمع عبد الله بن بريدة أنه سمع أبا عياض أنه سمع زيد بن ثابت يقول : أنه دخل على عمر بن الخطاب في الليلة التي قبض فيها فقال له زيد : انى قد رأيت أن انتقص الجد فقال له عمر : لو كنت متتقصا أحدا لأحدل أن تنقصت الاختوة للجد أليس بنو عبد الله بن عمر يرثونى دون اخوتى فالى لأرثهم دون اخوتهم لان أصبحت لأقولن فيه قال : فإت من ليلى \* فهذا آخر قول عمر رضى الله عنه واسناده فى غاية الصحة \*

ومن طريق حماد بن سلمة أنا ليث بن أبي سليم عن طاوس أن عثمان بن عفان - وابن مسعود قالا جميعا : الجد بمنزلة الأب \* ومن طريق عبد الرزاق قال قال ابن جريج أخبرنى عطاء بن على بن أبى طالب كان يجعل الجد أباقا لعبد الرزاق : وسمعت ابن جريج يقول : سمعت ابن أبى مليكة يحدث ان ابن الزبير كان يجعل الجد أباً \*

ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن كثير بن شظير قال : سمعت الحسن يقول : لو وليت من أمر الناس شيئاً لانتزعت الجد أباً \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه كان يفتى بأن الجد أب ، فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم أبو بكر - وعمر - وعثمان - وعلى - وابن مسعود - وأبو موسى الأشعرى - وابن عباس - وابن الزبير - وروى أيضا عن عائشة أم المؤمنين - وأبى الدرداء - وأبى بن كعب - ومعاذ بن جبل - وأبى هريرة ، ومن التابعين طاوس - وعطاء - وعبيد الله بن عتبة - ابن مسعود - والحسن - وجابر بن زيد - وقتادة - وعثمان البتى - وشرح - والشعبى - وجماعة سواهم \* ومن بعدهم أبو حنيفة - وزعيم بن حماد - والمزنى - وأبو ثور - واسحق بن راهويه - وداود بن على - وجميع اصحابنا - وجماعة غيرهم ، ورواه عن أبى بكر الصديق عمر - وعثمان - وابن عباس - وابن الزبير : وأبو موسى الأشعرى - وأبو سعيد الخدرى - وغيرهم ، وثبتت الأسانيد التى ذكرنا بلا شك ، ورواه عن عمر أبو بردة بن - أبى موسى أنه كتب بذلك الى أبيه وهو اسناد ثابت ، ورواه أيضا عنه زيد بن ثابت ، ورواه عن ابن عباس عكرمة - وعطاء - وطاوس - وسعيد بن جبير - وغيرهم ، ورواه عن ابن الزبير ابن أبى مليكة كل ذلك بأصح اسناد ، وروى عن عثمان - وعلى - وابن مسعود بأسانيد هى أحسن من كل ما روى عنهم \* وعن زيد بما أخذ به المخالفون \*

**قال أبو محمد** : وجاءت مسئلتان لهم فيها (١) أقوال يحبذ كرها ههنا  
**١٧٣١ مسألة** وهي الخرقاء وهي أم . وأخت . وجده رويان عن البزارنا  
 أبو الزبناح روح بن الفرج المصري قال البزار : ليس بمصر أو ثق وأصدق  
 منه [حديثا] (٢) ناعمر بن خالد ناعيسى بن يونس أنا عباد بن موسى عن الشعبي قال :  
 بعث لي الحجاج فقال : ما تقول في جد . وأم : وأخت ؟ قلت : اختلف فيها خمسة من  
 أصحاب رسول الله ﷺ . ابن مسعود . وعلى . عثمان . وزيد . وابن عباس . قال  
 الحجاج : فما قال فيها ابن عباس ان كان لمتقنا قلت : جعل الجد أباً ولم يعط الأخت  
 شيئاً وأعطى الأم الثلث قال : فما قال فيها ابن مسعود ؟ قلت : جعلها من ستة أعطى  
 الأخت ثلاثة وأعطى الجد اثنين وأعطى الأم الثلث قال : فما قال فيها أمير المؤمنين -  
 يعني عثمان - ؟ قلت : جعلها أثلاثاً قال فما قال فيها أبو تراب [يعني علياً] (٣) ؟ قلت : جعلها  
 من ستة أعطى الأخت ثلاثة وأعطى الأم اثنين وأعطى الجد سهماً قال : فما قال فيها زيد ؟  
 قلت : جعلها من تسعة أعطى الأم ثلاثة وأعطى الجد أربعة . وأعطى الأخت اثنين . قال  
 الحجاج : مرا القاضى بمضيها على ما مضىها عليه أمير المؤمنين - يعني عثمان - .  
 ومن طريق وكيع ناسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي  
 عن عمر بن الخطاب في أخت . وأم . وجد قال : للأخت النصف وللأم السدس وما  
 بقي للجد ■

**قال أبو محمد** : هذا موافق لقول ابن مسعود رضي الله عنه ■ ومن طريق سعيد  
 ابن منصور ناهشيم عن عبيدة عن الشعبي قال : أرسل الى الحجاج فقال لي : ما تقول في  
 فريضة أيت بها أم وجد وأخت ؟ فقلت : ما قال فيها الامير ؟ فأخبرني بقوله فقلت :  
 هذا قضاء أبي تراب - يعني علي بن أبي طالب - وقال فيها سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ  
 قال عمر . وابن مسعود : للأخت النصف وللأم السدس وللجد الثلث ■ وقال علي :  
 للام الثلث وللأخت النصف وللجد السدس ، وقال عثمان بن عفان : للام الثلث وللأخت  
 الثلث وللجد الثلث ، فقال الحجاج : ليس هذا بشيء ، وقال زيد : للام ثلاثة وللجد أربعة  
 وللأخت سهماً ، وقال ابن عباس . وابن الزبير : للام الثلث وللجد ما بقي وليس  
 للأخت شيء ■

**١٧٣٢ مسألة** والأكدرية وهي أم وجد وأخت وزوج ، رويان من طريق  
 سعيد بن منصور ناهشيم أنا المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : قال علي : للزوج ثلاثة

(١) كذا في جميع النسخ بتثنية المسألة وتأنيث ضمير فيها : والصنف ذكر في هذا البحث مسائل  
 تنبه لذلك (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٤

أسهمهم وللام سهمان . وللجد سهم . وللاخت ثلاثة أسهم ، وقال ابن مسعود : للزوج ثلاثة أسهم وللام سهم وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم ، وقال زيد بن ثابت : للزوج ثلاثة أسهم وللام سهمان وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم تضرب جميع السهام في ثلاثة فتكون سبعة وعشرين سهما للزوج من ذلك تسعة أسهم وللام ستة تبقى اثنا عشر سهما للجد منها ثمانية وللأخت أربعة ، وقال ابن عباس للزوج النصف . وللام الثلث وللجد ما بقى وليس للأخت شيء ■ وروينا من طريق سفيان بن عيينة قال : حدثني عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثني راوية زيد بن ثابت - يعني قبيصة ابن ذؤيب - أنه لم يقل في إلا كدرية شيئا - يعني زيد بن ثابت - \* ومن طريق غندرنا شعبة سمعت أبا اسحق السبيعي يقول : أتينا عبيدة السلماني في زوج . وأم . وجد . وأخت فقال : للزوج النصف وللأخت السدس وللام السدس وللجد السدس ■

١٧٣٣ ومسألة رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن ابراهيم عن مسروق عن ابن مسعود أنه قال في جد وابنة وأخت هي من أربعة للبنت سهمان وللجد سهم وللأخت سهم فان كانتا اختين فن ثمانية للبنت أربعة وللجد سهمان وللأختين بينهما سهمان فان كن ثلاث اخوات فن عشرة للبنت خمسة أسهم وللجد سهمان وللأخوات ثلاثة أسهم بينهم ■

١٧٣٤ ومسألة رويانا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن اسماعيل ابن أبي خالد عن الشعبي قال : كان علي بن أبي طالب ينزل بنى الاخ مع الجد منازلهم - يعني منازل آبائهم - ولم أجد أحدا من الناس يتموله غيره \* قال أبو محمد : انما أوردناه هذه المسائل لتلوح مناقضتها لما ذكرنا قبلها ولترى المقلد انه ليس بعضها أولى من بعض وبالله تعالى التوفيق ■

### الآثار الواردة في الجد

رويانا من طريق أحمد بن شعيب انا معاوية بن صالح : ومحمد بن عيسى : وسليمان ابن سلم البلخي قال محمد بن عيسى - هو ابن الطباع - نا هاشم وقال معاوية : حدثني عبد الله ابن سوار العبدي نا وهيب - هو ابن خالد - ثم اتفق هشيم . وهيب كلاهما عن يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن بن معقل بن يسار ■ أن رسول الله ﷺ أعطى الجد السدس قال معاوية في حديثه : لا ندرى مع من ، وقال سليمان البلخي : انا النضر - هو ابن شميل - أخبرني يونس - يعني ابن أبي اسحاق - عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون أن

عمر جمع أصحاب رسول الله ﷺ في شأن الجدة فذهبوا من سمع من رسول الله ﷺ في الجدة شيئا فقال معقل بن يسار المزني : سمعت رسول الله ﷺ أتى بفريضة فيها جد فأعطى ثلثا وسدسا فقال له عمر : ما الفريضة ؟ فقال : لا أدري وذكر الخبر \* ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير نا همام بن يحيى عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين « أن رجلا أتى إلى رسول الله ﷺ فقال : ان ابن ابني مات فمالي من ميراثه ؟ قال : السدس فلما أدبر دعاه فقال : لك سدس آخر ، فلما أدبر دعاه فقال : ان السدس الآخر طعمة » \*

قال أبو محمد : في سماع الحسن من عمران كلام وهذا يخرج أحسن خروج في ابنتين وجد فللبنتين الثلثان فريضة مسماة وللجد مع الولد عموما السدس فرضا مسمى وله السدس الآخر بالتعصيب لانه أولى رجل ذكر \* من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى - هو ابن أبي عيسى الحنات - عن الشعبي أن عمر نشد الناس في الجدة فقام رجل فقال : رأيت رسول الله ﷺ أعطاه الثلث قال : من معه ؟ قال : لا أدري فقال رجل : سمعت رسول الله ﷺ أعطاه السدس قال : من معه ؟ قال : لا أدري \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معشر عن عيسى بن أبي عيسى الحنات أن عمر ابن الخطاب سأل الناس أيكم سمع رسول الله ﷺ قال في الجدة شيئا ؟ فقال له رجل : أعطاه سدس ماله وقال آخر : أعطاه ثلث ماله وقال آخر : أعطاه نصف ماله وقال آخر : أعطاه المال كله ليس منهم أحد يدري مع من من الورثة \* ومن طريق سعيد بن منصور نا يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله ﷺ : أجرؤكم على قسم الجدة أجرؤكم على النار ■

قال أبو محمد : هذا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد القاري من بني الهون بن خزيمة حليف لبني زهرة ثقة ابن ثقة ما نعلم الآن في الجدة أثرا غير هذه وليس فيها الا سدس وثلث ونصف وكل ، وبها نقول فللجد مع الولد الذكر السدس . ومع البنات الثلث ومع البنت النصف . واذا لم يكن ولد ولا أم ولا جدة ولا زوج ولا زوجة ولا أب فله الكل \* قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في حجة كل قول منها لنعلم الحق فتبعه بحول الله تعالى ومنه فوجدنا من توقف في ميراثه يمكن أن يحتاج بمرسل سعيد الذي أوردنا قبل هذا المكان بثلاثة أسطر أو أربعة وهو لا حجة فيه لانه مرسل وحاش لله أن يكون رسوله المبعوث بالبيان لا بين ما أمر ببيانه ثم يتوعد لمن يتكلم فيها بانه جرى على النار وما لم يبينه علينا فلا يلزمنا أصلا وكل ما ألزمتنا فقد دينه علينا وإذا قلنا ما بينه علينا فما أجترأنا



على النار بل سلكنا في طريق الجنة ، ولا يخلو الجدة من أن يكون له ميراث أولا  
يكون له ميراث فان كان لا ميراث له فمانعه محسن وان كان له ميراث فاعطاؤه حقه فرض  
لا يحل منعه منه فالجدة على احدهما فرض واجب ولا بد من اعطائه او من منعه . فمن المحال  
ان تكون الجدة في حكمه في الميراث فرضا يعصى الله تعالى من تركها ثم بتوعد  
على فعل ما افترض الله تعالى علينا بالنار ولكن هذا عيب المرسل والله قطعاً ما قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قط هذا الكلام وهو يتلو كلام ربه تعالى (اليوم  
أكملت لكم دينكم) و (قد تبين الرشد من الغي) ولكن سعيد اذا ضافه الى النبي ﷺ  
اوهم وانما هو موقوف على علي . وعن عمر وصحيح عن ابن عمر كما اوردا (١)  
قبل او وهم من دون سعيد فاضافه الى النبي صلى الله عليه وسلم وانما المحفوظ من  
طريق سعيد انه عن عمر كما اوردا قبل او سمعه سعيد عن وهم فيه لا بد من احدهما فسقط  
هذا القول ، ثم نظرنا في قول زيد . وعبد الرحمن بن غنم اللذين منعاه الميراث مع الاخوة  
فوجدنا حججهم ان قالوا : وجدنا ميراث الاخوة منصوصا في القرآن ولم نجد الجدة ميراثا  
في القرآن ووجدنا الجديدى بولادته لآبى الميت ووجدنا الاخوة يدلون بولادة آبى  
الميت فهم اقرب منه ۝ وقدروا ينالون طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى  
الحناط عن الشعبي ان عمر سأل زيد أعن الجدة ؟ فضرب له زيد مثلاً شجرة خرجت لها  
أغصان قال الشعبي : فذكر شيئاً لا احفظه فجعل له الثلث ، قال سفيان : بلغني انه قال :  
يا امير المؤمنين شجرة انبتت فانشعب منها غصن فانشعب من الغصن غصنان فاجعل  
الغصن الاول اولى من الغصن الثانى وقد خرج الغصنان جميعاً من الغصن الاول ، ثم  
سأل علياً ؟ فضرب له مثلاً واديا سال فيه سيل فجعله اخافياً بينه وبين ستة فأعطاه السدس ۝  
ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا اسماعيل بن ابي اويس حدثني عبد الرحمن  
ابن ابي الزناد عن ابيه اخبرني خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه ان عمر بن الخطاب لما  
استشار في ميراث بين الجدوا الاخوة قال زيد : وكان رأيي يومئذ ان الاخوة احق  
بميراث اخيهم من الجد وعمر يومئذ يرى الجد اولى بميراث ابن ابنه من اخوته  
فتحاورت . انا وعمر محاورة شديدة فضربت له في ذلك مثلاً قللت : لو ان شجرة تشعب  
من اصلها غصن ثم تشعب من ذلك الغصن خوطان (٢) ذلك الغصن يجمع الخوطين دون  
الاصل ويغدو هما الا ترى يا امير المؤمنين ان احد الخوطين اقرب الى اخيه منه الى الاصل  
قال زيد : فانا اعيد له واضرب له هذه الامثال وهو يأبى الا ان الجدة اولى من الاخوة

(١) في النسخة رقم ١١ كما ذكرنا (٢) هو بالخاء المعجمة - الغصن الناعم له

ويقول : والله لو أني قضيتهم لبعضهم لقضيت به للجد كله ولكني لعلي لا أخيب سهم أحد ولعلمهم أن يكونوا كلهم ذوي حق ، وضرب علي بن أبي طالب : وابن عباس يومئذ لعمر مثلاً ، معناه لو أن سيلا سال فخلج منه خليج ثم خلج من ذلك الخليج شعبتان ■

**قال أبو محمد** : أما قول من قال : ميراث الاخوة منصوص في القرآن وليس ميراث الجد منصوصا في القرآن فباطل بل ميراث الجد منصوص في القرآن بقوله تعالى : ( يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ) فجعلنا بنين لآدم عليه السلام وجعله أبانا وهو أبعد جد لنا فالجد أب ، وقال تعالى : ( ولا يوه لكل واحد منهما السدس ) ( وورثه أبواه فلامه الثلث ) وأما كون الجد يدلي بولادته لأبي الميت وكون الاخوة يدلون بولادة أبي الميت لهم وللميت فهم أقرب فليست الموارث بالقرب ولا بالبعد فهذا ابن البنت أقرب من ابن العم الذي لا يلتقي مع الميت الا الى أزيد من عشرين أباً وهو لا يرث مع ابن العم المذكور شيئاً وهذه العمة أقرب من ابن العم ولا ترث معه شيئاً فكيف والجد أقرب لان ولادته لأبي الميت كانت قبل ولادة أبي الميت لاختوة الميت فولد الابن هو بعض الجد فالجد أقرب اليه من أخيه فبطل هذا القول يمين وبالله تعالى التوفيق ■

**قال أبو محمد** : هذا التنظير . وهذا التشبيه . وهذا التمثيل . وهذا التعليل . وهذا القياس به يحتاج أهل القياس في اثبات القياس فانظروا واعتبروا ، وحاش لله أن يقول زيد أو علي أو ابن عباس رضي الله عنهم هذه الفضائح ، وهل رأى قط ذو مسكة عقل ان غصنين تفرع من غصن من شجرة أو جدولين تشعبا من خليج من نهر يو جب حكماً في ميراث الجد مع الاخوة بانفرادهم دونهم أو انفرادهم دونه فكيف انصرنا الى ايجاب سدس . أو ربع . أو ثلث أو معادة أو مقاسمة والله ما قال قط زيد ولا علي ولا ابن عباس شيئاً من هذه التخاليط ، وهذه آفة المرسل . ورواية الضعفاء سفيان ان زيدا وعلياً قالوا لعمر : بالله ان هذه لطفرة واسعة ، وعيسى الخناط . وعبد الرحمن بن أبي الزناد هما والله المرآن يرغب عن روايتهما ولا يقبلان الا مع عدل وحسبنا الله ونعم الوكيل ■ ثم نظرنا في قول من قال : ليس للجد فرض معلوم انما هو على قدر ما يراه أمير المؤمنين على حسب قلة الاخوة وكثرتهم فوجدناه في غاية الفساد لانه اذا لم يكن للجد فرض لازم فحرام أخذ مال الاخوة واعطائه اياه وقد يكون فيهم الصغير . والمجنون . والكاره . والغائب ■ وقد قال تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقال عليه الصلاة والسلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وقال تعالى : ( للرجال

نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا ( فاذ لكل وارث نصيب مفروض مما قل أو كثر فحرام أخذ شيء منه واعطاؤه لغيره بغير نص وارث في ذلك ولم نجد لهذا القول حجة أصلا الا التي سلفت قبل مما قد أبطلناه بالله تعالى التوفيق ، ثم نظرنا في الأقوال الباقية من مقاسمة الجد الاخوة الى اثني عشر أو الى ثمانية أو الى سبعة أو الى ستة أو الى ثلاثة فوجدناها كلها عارية من الدليل لا يوجب شيئا منها الا قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية ضعيفة . ولا دليل اجماع . ولا نظر . ولا قياس ثم وجدنا أكثرها لا يصح على ما بين ان شاء الله تعالى ، أما الرواية عن عمران . وأبي موسى رضي الله عنهما فغير معروفة - يعنى في مقاسمة الجد اثني عشر أخاله سهم كسهم كل واحد منهم - وأما الرواية عن علي رضي الله عنه انه يقاسمهم الى سبعة فيكون له الثمن ففيها قيس بن الربيع وقد تكلم فيه ❦ وأما الرواية عن علي في المقاسمة بين الجد وستة اخوة فيكون له السبع فصحيحة الى الشعبي ثم لا يصح للشعبي سماع من علي أصلا ولم يذكر من أخبره عن علي ❦ وأما الرواية عن عمر . وعلي . وابن مسعود في مقاسمة الجد الاخوة الى خمسة فيكون له السدس فهي ثابتة عنهم من طريق ابراهيم عن عبيد بن فضيلة عن عمر . وابن مسعود ❦ ومن طريق عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي ❦ وأما الرواية عن علي للجد الثلث على كل حال فلا تصح لأنها منقطعة عن قتادة ان عليا . وقاتدة لم يولد الا بعد موت علي رضي الله عنه ❦ وأما الرواية عن عمر . وعثمان . وابن مسعود بمقاسمة الجد الاخوة الى الثلث فائما جاءت من طريق يحيى بن سعيد الانصاري أن عمر . وعثمان وان زيدا كتب الى معاوية ولم يدرك يحيى أحدا من هؤلاء ❦ ومن طريق ابراهيم أن عمر وهذا منقطع ❦ ومن طريق أبي المعلى العطار عن ابراهيم عن علقمة . وعبيد بن فضيلة عن عمر . وابن مسعود ❦ ومن طريق الهيثم بن بدر عن شعبة بن التوأم عن ابن مسعود . وعمر . وعثمان ❦ ومن طريق اسرائيل عن جابر الجعفي عن الشعبي عن سروق عن عمر . وابن مسعود ، اسرائيل ضعيف . وجابر ساقط . والهيثم بن بدر مجهول ، وأما أبو المعلى العطار فهو يحيى بن ميمون مصرى لا بأس به فهي من طريق جيدة واليهارجع ابن مسعود . وعمر ، وأما الرواية بالتفصيل الطويل عن عمر . وزيد بن ثابت فلا تصح البتة لأنه منقطع عن عمر انما هو سعيد بن المسيب . وقبيصة بن ذؤيب . وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن عمر ولا يصح سماع لعبيد الله ولا قبيصة من عمر أصلا : ولا لسعيد عن عمر الانعية النعمان بن مقرن على المنبر فقط ، مات عمر رضي الله عنه ولعبيد ثمان سنين ❦ ومن طريق زيد بن ابراهيم أن زيدا لم يلق ابراهيم قط زيد بن ثابت ولا أخبر

من سمعه أو عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه زيد .  
وعبد الرحمن في غاية الضعف والترك ، ولا سبيل الى أن يوجد عن زيد من غير هاتين الطريقين  
الامن أسقط منهما ان وجدت لا يصح عن زيد في هذا شيء الا قوله في أم وجد وأخت  
فقط لأنه عن الشعبي عنه والشعبي قد لقيه . وقدرونا عن الشعبي عن قبيصة بن ذؤيب أن  
زيد لم يقل في الاكبرية شيئاً . وقدرونا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري .  
ومعمر . وهشام بن حسان ، قال سفيان . ومعمر كلاهما عن أيوب السختياني عن محمد  
ابن سيرين ، وقال هشام عن محمد بن سيرين ثم اتفقوا كلهم قال ابن سيرين : سألت عبيدة  
السلماني عن فريضة فيها جد فقال عبيدة لقد حفظت عن عمر بن الخطاب فيها مائة قضية  
مختلفة قال ابن سيرين : فقلت لعبيدة عن عمر قال عن عمر .

قال علي : لا سبيل الى وجود اسناد أصح من هذا ، والعجب ممن يعترض عليه  
وينكره ويقول : محال أن يقضى فيها مائة قضية ، وما جعل الله تعالى قط هذا محالاً اذ قد  
يرجع من قول الى قول ثم الى القول الأول ثم يعود الى الثاني مراراً فهي كلها قضايا  
مختلفة وان لم تكن الاقولين ثم يصحح الباطل المحال الذي لا يعقل من ايجاب المقاسمة بين  
الجد والاخوة الى ستة أو الى ثلاثة من أجل غصنين تشعبان من غصن من شجرة أو من  
أجل جدولين من خليج من نهر فاعجبوا لهذه المصائب وهذه الاطلاقات على الصحابة  
رضي الله عنهم في الدين ، واعجبوا لانكار الحق وتحقيق الباطل الذي لا خفاء به .

قال أبو محمد : فان ادعوا ان قول زيد منقول عنه نقل التواتر كذبوا وانما  
اشتهرت تلك المقالة لما اتفق ان قال بها مالك . وسفيان . والاوزاعي . وأبو يوسف .  
ومحمد بن الحسن . والشافعي اشتهرت عندهم فانتشرت عن مقلديهم وأصلها واه  
ومخرجها ساقط ومنبعها لا يصح أصلاً وانما هؤلاء الذين أخذوا بهذه القولة كانوا يقولون  
بالمرسل حاش الشافعي فقد أقر أكثر أصحابه انه فارق أصله في الفرائض فقلد ما روى عن  
زيد وأقواله تدل على أنه كان قليل البصر بالفرائض والافليأتونا عن أحد من التابعين قال  
بها كما وجدناها عن هؤلاء .

قال أبو محمد : وموه بعضهم بان قال : قد روى عن رسول الله ﷺ انه قال : أفرض  
أمتي زيد بن ثابت قلنا : هذه رواية لا تصح انما جاءت امامرسلة واما ما حدثنا به أحمد  
ابن عمر بن أنس العذري قال : نا علي بن مكي بن عيسون المرادي وأبو الوفاء عبد السلام  
ابن محمد بن علي الشيرازي قال مكي : نا أحمد بن أبي عمران الهروي نا أبو حامد أحمد  
ابن علي بن حسنيوه المقرئ بنيسابور نا أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي نا سفيان

ابن وكيع نا حيد بن عبد الرحمن عن داود بن عبد الرحمن العطار عن معمر عن قتادة عن أنس عن رسول الله ﷺ فذكره وفيه وافرضهم زيد بن ثابت واقروهم أبي بن كعب وقال أبو الوفاء : انا عبد الله بن محمد بن احمد بن جعفر السقطي نا اسماعيل بن محمد ابن اسماعيل الصفار نا احمد بن محمد بن غالب نا عبيد الله بن معاذ العنبري نا بشر ابن المفضل عن خالد الحذاء عن ابي قلابه عن انس عن النبي ﷺ فذكره وفيه واقروهم ابي وافرضهم زيد قال اسماعيل بن محمد الصفار : ونا الحسن بن الفضل بن السمع نا محمد ابن ابي غالب ناهشيم عن الكوثر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فذكره ، وفيه وان اقراها لأبي وان افرضا لزيد وان أقضاها لعلي ■

قال أبو محمد : هذه أسانيد مظلمة لان أحمد بن أبي عمران وأبا حامد بن حسنويه مجهولان واسماعيل الصفار مثلهما وأحمد بن محمد بن غالب أن كان غلام خليل فهو هالك متهم وان كان غيره فهو مجهول . والحسن بن الفضل . ومحمد بن أبي غالب . والكوثر مجهولون ثم لو صحت لما كان لهم فيها حجة لانه لا يوجب كونه افرضهم ان يقلدوه كالم يجب عندهم ما في هذه الاخبار من أن أبي بن كعب اقروهم وعليا أقضاهم ان يقتصروا على قراءة أبي دون سائر القراءات ولا على أفضية على دون أفضية غيره وهم يقولون أن الصحابة خالفوا زيدا في هذه المسألة . ثم المالكون قد خالفوه في فرائض الجدة كما ذكرنا في روايتهم عن زيد بمثل هذه التي تعلقوا بها انه كان يورث ثلاث جدات وهم لا يورثون الا جدتين فمرة يكون زيد حجة ومرة لا يكون حجة هذا هو التلاعب بالدين ، وأيضا فان في تلك الروايات الواهيات التي تعلقوا بها يابا نا جليا بان زيدا انما قال ذلك برأيه لا عن سنة عنده فلو صحت عنه لما كان رأيه أولى من رأيه غيره وهم لا يقدرين على انكار هذا أصلا فكيف وقد جاء الاختلاف عن زيد كما أوردنا بأقوال عنه مختلفة ، ويكفي من هذا كله انها باطل وان قولتهم التي قلدوا فيها زيدا لا تصح عنه .

قال أبو محمد : نعيذ الله زيدا وعمر من أن يقولوا تلك القولة التي لا نعلم والاقوال أشد تخاذلا منها لان فيها ان المرأة تموت وترتك زوجا وأما واختا شقيقة وجدان للزوج ثلاثة من ستة وللأم اثنين من ستة وللجد واحد من ستة ، ثم يعال للاخت بثلاثة من ستة صارت تسعة فيأخذ الجد السدس الذي وجب له ثم يضمه الى النصف الذي وجب للاخت فيخطأه ثم يأخذ الجد ثلثي ما اجتمع والاخت ثلث ما اجتمع فيا للعجب ان كانت الاسهم الثلاثة التي عيل بها للاخت قد وجبت للاخت فلم يعط الجد منها فلسا وكيف ينزح حق الاخت ويعطى لمن لا يجب له وهو الجد ولعلها صغيرة أو مجنونة أو غائبة



أو كارهة فهو ظلم وأكل مال بالباطل، وإن كانت الثلاثة الأسهم التي عيل بها للاخت لم تجب لها فلا شيء أخذوها من يد الزوج والام ؟ وقالوا : هذا سهم الأخت وهذا هو الكذب فلا شك أن يقولوا : هو سهمها وليس هو سهمها وهذا ظلم للزوج والام وأكل مال بالباطل ثم يقولون في أخت شقيقة وأخ لاب وجدان الشقيقة تقول الجدة : هذا أخي لا بدله من أن يقسم المال معي ومعك للذكر مثل حظ الأنثيين فيقول الجدة : كلا إنما هو أخ الميت لاب لا يقاسمك أصلا إنما أنت ذات فرض مسمى فتقول له الأخت : ما عليك من هذا هو أخونا فيقسم المال على رغم أنف الجد له الخمسان وللأخ للاب الخمسان وللأخت الشقيقة الخمس فإذا أخذ الجد سهمه وولى خاسا قالت الأخت ل أخيها : مكانك خل يدك عن المال إنما أقمته لأزلي عريد جدنا ما كان يحصل له وأنا أولى بهذا منك فيترع من يد الأخ مما أعطوه على أنه حظه من الميراث خمسا ونصف خمس فتأخذه الأخت فيحصل لها النصف وللجد الخمسان وللأخ للاب نصف الخمس ، فإن كانتا اختين شقيقتين وأخا لاب وجدا فعلنا كذلك فإذا ولى الجد انتزع ما بيد الأخ للاب كله وأخذه الاختان ، فانظر وافي هذه العجوبة لئن كان للأخ للاب حق واجب فما يحل انتزاعه منه وإن كان لاحق له فما يحل أن يقام وليجة ليعطى بالاسم ما لا يأخذه في الحقيقة وإنما يأخذه غيره . ثم يقولون في ابنتين وزوج وأختين شقيقتين أو أخت شقيقة وأخ شقيق وجد : ان للبنتين الثلثين وللزوج الربع . وللجد السدس يعال له به ولا شيء للأخ ولا للاخت ولا للاخوة ولا للاخوات ، فمرة يحتاطون للجد فيترعون من يد الأخت ما يقولون أنه فرضها ويردون أكثره على الجد ، ومرة يورثون الجد ويمنعون الاخوة جملة ، ومرة يحتاطون للاخت فيقيمون وليجة يظهر أنهم يورثونه وهم لا يورثونه إنما يعطونه للاخت ويحرمون الجد ، هذه مخالات قد نزه الله تعالى زبداء عنها ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن زيدا ما قلنا قط ولا عمر كان والله زيد . وعمر رضي الله عنهما أخوف لله تعالى وأعلم من أن يقولوا هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال علي : فإذا قبطلت هذه الأقوال كلها يبقين لا إشكال فيه فلم يبق الا قول من قال : انه اب لا يرث معه من لا يرث مع الأب وهو قول قد صرح عن أبي بكر الصديق وعن عمر . وابن عباس . وابن الزبير . وجاءت عن عثمان . وعلي . وابن مسعود بأسانيدان لم تكن أحسن من أسانيد الأقوال المختلفة التي تعلقوا بها عن عمر . وعثمان . وعلي . وابن مسعود . وزيد لم تكن دونها ، فمن أعجب بمن ترك رواية صحت عن طائفة من الصحابة ورويت عن جمهورهم وجمهور التابعين لرواية فاسدة لم تصح قط عن أحد من الصحابة وإنما جاءت عن بعضهم باختلاف عن الذي رويت عنه أيضا نفسه ورجوع من قول الى قول

والعجب أنهم أصحاب تشنيع باتباع الجمهور وهم هنا قد خالفوا الجمهور من الصحابة والتابعين وهم أصحاب قياس برعهم . وهم قد أجمعوا على أن يعطى الجد مع البنين المذكور ، والبنات ما يعطى الأب معهم وأجمعوا على توريث الجد مع البنين المذكور ، وعلى أن الاخوة لا يرثون معه هنالك شيئاً ، وأجمعوا على أن لا يرثوا الاخوة للام مع الجد شيئاً كما لا يرثون مع الأب وليس هذا اجماعاً في الأصل فقد جاء عن ابن عباس توريثهم مع الأب ومع الجد ، وأجمعوا على أن لا يرثوا بنى الأخ مع الجد كما لا يرثونهم مع الأب وليس هذا اجماعاً في الأصل فقد جاء عن علي توريثهم مع الجد وأجمعوا على أن لا يرثوا الاغنام مع الجد كما لا يرثون مع الأب . وأجمعوا على أن الابن انه يرث ميراث الابن اذا لم يكن ابن ، ولا يرث اخوة الجد منه شيئاً معهم ثم لم يقيسوا على هذه الوجوه كلها توريث الجد من ابن ابنه دون اخوته ولا قاسوه على الاب اذا لم يكن أب وأجمعوا على انه أب في تحريم ما نكح وفي تحريم القرائب فلا القياس أحسنوا ولا التقليد اتبعوا ولا النظر التزموا ولا بالنص أخذوا \*

**قال أبو محمد :** والذي نعتمد عليه في هذا هو قول الله تعالى : ( ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس ) وقوله تعالى : ( يا بني آدم لا يفتنك الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ) فصح ان الجد أب وان ابن الابن ابن فله ميراث الاب لانه أب ولابن الابن ميراث الابن لانه ابن وكفى ، وان العجب ليعظم من خفي عليه هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال علي : وقد أتى بعضهم بأبدة وهي ان قال : ليس ماروى من أن أبا بكر جعل الجد أبا بيان ان ذلك في الميراث قال : ولو كان ذلك ما خالفه عمر على تعظيمه أبا بكر ، وذكروا ماروينا من طريق شعبة نا عاصم الاحول عن الشعبي ان أبا بكر قال في الكلافة : اقضى فيها فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمضى ومن الشيطان والله منه برى . هو مادون الولد والوالد فقال عمر : انى لاستحى من الله ان أخالف أبا بكر \*

قال أبو محمد : هذا كله من المجاهرة القبيحة أول ذلك ان هذه رواية منقطعة اين الشعبي من عمر والله ما ولد الا بعد موت عمر بأزيد من عشرة أعوام ثم انها رواية باطلة بلا شك لان مخالفة عمر لابي بكر أشهر من الشمس وليس تعظيمه اياه بموجب ان لا يخالفه ، وأول ذلك الخبر الذى أوردنا باصح اسناد من طريق عثمان بن عفان رضى الله عنه انه قال له عمر : انى قدرأت في الجدرأيا فقال له عثمان : ان تبصرأريك فانه رأى رشد

وان تتبع رأى الشيخ قبلك فتعم ذوى الرأى كان قال عثمان : وكان أبو بكر يجعله أبا فاعجبوا لهذا العمى ولعبادة الهوى والمجاهرة بالكذب ، وانظروا هل يحتمل هذا القول من عثمان شيئا غير أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا في الميراث وقد صح خلاف عمر لاني بكر في الكلالة نفسها ، وفي ترك الاستخلاف ، وفي قضايا كثيرة جدا نعوذ بالله من الخذلان \* ثم لو صح ما قاله كان لم يخالفه عمر لانه قد صح عن عمر القول بان الجد اب في الميراث كما أوردنا فلم يخالف أبا بكر اذا وافقه في ذلك بل هو آخر قول قاله واليه رجع كما أوردنا. فهو أول اقوال عمر وآخر اقواله باسناد صحيح لادخاله فيه ■

قال أبو محمد : ومن براهيننا أيضا في هذه المسألة ان الله تعالى لم يذكر في القرآن ميراث الاخوة البتة ولا ميراث الأخوات الا في آتى الكلالة فوجب ضرورة بنص القرآن ان لا يرث أخ ولا أخت الا في ميراث الكلالة ووجب ان لا يؤخذ ميراث الكلالة الا من نص أو اجماع راجع الى النص فوجدنا من ورثه اخوة ذكور أو اناث أو كلاهما أشقاء أو لأب أو لأم ولم يكن للميت ولد ذكر ولا ولد ولد ذكر ولا ابنة ولا أب ولا جد لأب فانه اجماع مقطوع عليه من جميع الأمة على انه ميراث كلالة ، ووجدنا السلف مختلفين اذا كان للميت أحد من ذكرنا فبعضهم يقول : هو ميراث كلالة وبعضهم يقول ليس ميراث كلالة فوجب الاتقياد للاجماع المتيقن وترك ما اختلف فيه اذ لانص عند المختلفين في ذلك فوجب أن لا ميراث البتة لأخ ولا لأخت مادام للميت أحد من ذكرنا الا أن يوجب ذلك نص فيستثنى من هذا النص الآخر وليس ذلك الا في الأخ الذكور الشقيق أو للاب مع الابنة والبنين فصاعدا وفي الأخت مع البنات والبنين فصاعدا اذا لم يكن هنالك عاصب ذكر وبالله تعالى التوفيق .

١٧٣٥ مسألة قال أبو محمد : ومن مات وترك أخا للاب وابن أخ شقيق فالأخ للاب أحق بالميراث بلا خلاف لانه أولى رجل ذكر . وابن الأخ الشقيق أولى بالميراث من ابن الأخ للاب لانه أولى رجل ذكر بلا خلاف ، فلو ترك ابن عم . وعمما فالعم أولى من ابن العم . وابن العم الشقيق أولى من ابن العم للاب ، فان ترك ابني عم أحدهما كان أبوه شقيق أبي الميت والآخر كان أبوه أخا أبي الميت لآبيه الا أن هذا هو أخو الميت لآمه فالمال كله لابن العم الذي هو أخ للام وهو قول ابن مسعود . وشريح لانهم قد اجمعوا في ابني عمين أحدهما ابن شقيق أبي الميت والآخر ابن أخ أبي الميت لآبيه ان ابن شقيق أبي الميت أولى لاستوائه مع أبي الميت في ولادة جد الميت دون ابن العم الآخر والحس يدري كل أحد انهما قد استويا في ولادة جد الميت أبي آبيه وانفرد أحدهما بولادة جد

الميت لايه وأبى الميت وانفرد الآخر بولادة أم الميت له ولا يخیل على أحدان ولادة الأم أقرب من ولادة الجدة فهو أولى رجل ذكر فإن تركت ابني عم أحدهما زوج فالنصف للزوج بالزوجة وما بقى فبین الابني عم سواء ۞

**١٧٣٦ مسألة** والرجل . والمرأة إذا أعتق أحدهما عبداً أو أمة ورث مال المعتق ان مات ولم يكن له من يحط (١) بميراثه أو ما فضل عن ذوى السهام ، وكذلك يرث من تناسل منه من نسل الذكور من ولده لقول رسول الله ﷺ : « انما الولاء لمن أعتق » فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ، واعتقت ابنة حمزة عبداً فمات وتخلف ابنة فأعطى عليه الصلاة والسلام ابنته النصف وبنت حمزة النصف ، وكذلك يرث من أعتق من أعتقت وهكذا من سفل (٢) ۞

**١٧٣٧ مسألة** وما أعتقت المرأة ثم ماتت ولها بنون وعصبة من اخوة أو بنى اخوة وان سفلوا أو أعمام أو بنى أعمام وان بعدوا وسفلوا فميراث من أعتقت لعصبتها لاولدها الا أن يكون ولدها عصبتها كالولد من سيدها أو يكون من بنى عمها (٣) لا احده من بنى جدها ولا من بنى أبيها أقرب اليها منهم . وقال آخرون : بل الميراث لولدها وهذا مكان اختلف الناس فيه فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد ابن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي أن علي بن أبي طالب . والزيبر بن العوام اختصما الى عمر في مولى لصفية بنت عبد المطلب فقضى عمر بالعقل على علي وبالميراث للزيبر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن عبد الله ابن معقل عن علي بن أبي طالب قال : الولاء شعبة من النسب من أحرز الولاء أحرز الميراث . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السختياني عن محمد ابن سيرين أنه كان يقول : أحقهم بالولاء أحقهم بالميراث . قال علي : الأحق بالولاء هم عصبتها الذين اليهم ينتمى الموالى فيقولون . نحن موالى بنى أسد ان كانت هى اسدية ولا ينتمون الى بنى تميم ان كان ولدها من تميم . قال أبو محمد : بقول على ههنا نقول ، وقال بقول عمر الشعبي . وعطاء . وابن أبي ليلى . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم ۞

**قال أبو محمد** : برهان صحة قولنا قول رسول الله ﷺ : « مولى القوم منهم » وقال عليه الصلاة والسلام : « ما أبت القرائض فلاولى رجل ذكر » واذا كانت المرأة من مضروبها من البن فمواليها من مضرب بلاشك ، ومن المحال أن يكون رجل يمانى يرث مضرباً بالتعصيب بل يرثه الذى هو منهم . ومن المحال أن يكون رجل يمانى أولى برجل

(١) فى النسخة رقم ١٤ من مخطوط (٢) فى النسخة رقم ١٤ ماسفل (٣) فى النسخة رقم ١٤ او يكونوا بنى عمها

مضرى ، والعجب انهم يقولون : ان انقرض ولدها عادميراثهم الى عصبية أمهم من مضر الى عصبية ابناء المعتقة فهل سمع بأعجب من هذا؟ وكيف يرثون عن أمهم ولا يرثه عنهم عصبيتهم ان هذا محال ظاهر واذ لم يرث عنهم آخره فمن المحال ان يرثوه هم أولا وما نعلم لهم شيئا شغبوا به أكثر من أن قالوا : كما يرثون مال أمهم كذلك يرثون ولا مولاها الذى لو كانت حية لورثته هي ■

قال على : وهذا باطل ليس من يرث المال يرث الولاء وهم لا يختلفون معناني ان امرأة لو ماتت ولها مال وموال وتركت زوجها وأختها وبني عمها فان جميع ميراثها لزوجها وأختها ولا حق لهما في ولاء موالها وان ولاء موالها لبني عمها الذين لا يأخذون من مالها شيئا ، وكذلك امرأة ماتت وتركت زوجها وبنتين وأما وبني ابن فان المال كله للزوج والبنتين والام ولا يأخذ منه بنو الابن شيئا وان ولاء موالها عندهم لبني الابن ولا يرث منه الذين ورثوا المال شيئا فظهر فساد احتجاجهم وبطل قولهم اذ عرى من برهان وبالله تعالى التوفيق ، فان موها بقضاء عمر فقد قضى عمر في هذه المسألة نفسها بأن عصبية ولدها يرثون ولاء موالها عن ولدها ولا يرثه اخوتها فقد خالفوا عمر في ذلك تحكما بالباطل وبالله تعالى التوفيق ■

١٧٣٨ مسألة وما ولد المملوك من حرة فانه لا يرثه من اعتق اباه بعد ذلك وانما يرث المرء ما نفخ فيه الروح من حمل بعد أن أعتق أباه ■ برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الولاء لمن أعتق» وهذا المولود خلق حرا لا ولاء عليه لاحد فلا يجوز أن يحدث عليه بعد حرية ولاء لمن لم يعتقه ولا كان ذلك الولاء عليه قبل الانبص ولا نص في ذلك ، وأما من نفخ فيه الروح بعد ثبات الولاء على أبيه فانه لم يكن قط موجودا إلا والولاء عليه ثابت فميراثه لمولاه ، وقد رويناه عن الشعبي لا ولاء الا لذى نعمة ■

١٧٣٩ - مسألة - وما ولد للمولى من مولاة لآخرين فولاه لمن أعتق اباه أو اجداده وهذا خلاف فيه وما ولدت المولاة من عربى فلا ولاء عليه لموالى امه وهذا لا خلاف فيه وما ولدت المولاة من زوج مملوك أو من زنى أو من اكره أو حررى أو لا عنت عليه فقد قال قوم : ولاؤه لموالى أمه ولا نقول بهذا بل لا ولاء عليه لاحد لانه لم يأت بإيجاب الولاء عليه نص ولا اجماع بل قد أجمعوا على كل ما ذكرنا ان له لاحكم للولاء المنعقد على امه ان كان ابو مولى أو عربيا فظهر تناقضهم وبالله تعالى التوفيق ■

١٧٤٠ - مسألة - والعبد لا يرث ولا يرث ماله كله لسببه هذا ما لا خلاف فيه



وقد جاء به نص نذره بعد هذا ان شاء الله تعالى ■ وروينا عن بعض الصحابة انه يباع فيعتق فيرث وهذا لا يوجب قرآن ولا سنة فلا يجوز القول به ■

١٧٤١ - مسألة - والمكاتب اذا أدى شيئا من مكاتبته فمات أو مات له موروث ورث منه ورثته بقدر ما أدى فقط وورث هو أيضا بمقدار ما أدى فقط ويكون ما فضل عما ورث لسائر الورثة ويكون ما فضل عن ورثته لسيده، وهذا مكان اختلاف الناس فيه وقد ذكرناه في كتاب المكاتب وذكرنا ما صح عن النبي ﷺ في ذلك فأغنى عن اعادته، ومن مات وبعضه حر وبعضه عبد فللذي له الولاء مما ترك بمقدار ماله فيه من الولاء والباقي للذي له الرق سواء كان يأخذ حصته من كسبه في حياته أو لم يكن يأخذه لان الباقي بعدما كان يأخذ ملك لجميع المكاتب يأكله ويتزوج فيه ويتسرى ويقضى منه ديونه ويتصدق به فهو ماله وهو مالم يأخذه الذي له فيه بقية فاذا مات فهو مال يخلفه ليس للذي تملك بالرق ان يأخذه الآن اذ قد وجب فيه حق للذي له فيه بعض الولاء ■ وقد اختلف الناس في هذا فقال مالك: ماله كله للذي له فيه شيء من الرق وهو قول الزهري. وأحد قول الشافعي، وقال قتادة: ميراثه كله للذي له فيه شعبة العتق، وقال أبو حنيفة: يؤدي من ماله قيمة ما فيه من الرق ويرث الباقي ورثته وان لم يرق بذلك فماله كله للتمسك بالرق، وقال بعض أصحاب الشافعي: ماله لبيت مال المسلمين، وقال الشافعي في أحد أقواله: انه يورث بمقدار ما فيه من العتق ولا يرث هو بذلك المقدار ■ وقولنا في ذلك الذي ذكرناه قول علي بن أبي طالب. وابن مسعود. وابراهيم النخعي. وعثمان البتي. والشعبي. وسفيان الثوري. وأحمد ابن حنبل. وداود. وجميع أصحابه. وأحد أقوال الشافعي ■

١٧٤٢ - مسألة - وولد الزنا يرث أمه وترثه أمه ولها عليه حق الأمومية من البر والنفقة والتحرير وسائر حكم الأمهات ولا يرثه الذي تخلق من نطفته ولا يرثه هو ولا له عليه حق الابوة لافي بر. ولا في نفقة. ولا في تحرير. ولا في غير ذلك وهو منه اجنبي ولا نعلم في هذا خلافا لا في التحريم فقط ■

برهان صحة ما قلنا قول رسول الله ﷺ: ■ الولد للفراش وللعاهر الحجر ■ وقوله عليه الصلاة والسلام أيضا ■ الولد لصاحب الفراش وللعاهر الحجر ■ فألحق الولد بالفراش وهي الأم وبصاحبه وهو الزوج أو السيد ولم يجعل للعاهر الا الحجر ومن جعل تحريرا بما لاحقه في الابوة فقد ناقض. وبالله تعالى التوفيق ■

١٧٤٣ - مسألة - والمولودون في أرض الشرك يتوارثون كما يتوارث من ولد في أرض الاسلام بالبينة أو باقرارهم ان لم تكن بيينة سواء أسلموا وأقروا مكانهم أو

تحمّلوا أو سبوا فاقعة قوا، وهذا مكان اختلف الناس فيه، فروينا عن عمر . وعثمان أنه لا يرث أحد بو لادة الشرك، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أدركت الصالحين يذ كرون أن في السنة ان ولادة العجم من ولد في أرض الشرك ثم تحمّل ان لا يتوارثوا ، وعن عمر بن عبد العزيز . وعروة بن الزبير . وعمر بن عثمان بن عفان . وأبي بكر بن سليمان بن أبي خيثمة . وأبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام لا يرث أحد بو لادة الأعاجم الا أحد ولد في العرب ولا نعلم يصح عن عمر . وعثمان شيء من هذا لانها منقطعة عن مالك عن الثقة عن سعيد بن المسيب . أن عمر ■ ومن طريق فيها على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وأبان بن عثمان ان عمر ولم يدرك أبان عمر . ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن عمر وعثمان وهذا أبعدهم الزهري أن عمر وعثمان وما ورث عمر ولده عبد الله وأم المؤمنين حفصة الا بو لادة الشرك ، وقالت طائفة : كما روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن سفيان الثوري عن مجاهد عن الشعبي عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب اليه أن لا يرث الحميل الا ببينة وهو من طريق عبد الرزاق نا معمر أخبرني عاصم بن سليمان قال : كتب عمر بن ■ عبد العزيز ان لا يتوارث الحملاء في ولادة الكفر فعاب ذلك عليه الحسن . وابن سيرين وقالوا : ما شأنهم ان لا يتوارثوا اذا عرفوا وقامت البينة ■ ومن طريق حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن ابن سيرين . والحسن قالا جميعا : اذا قامت البينة ورث الحميل ■ ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج . وحماد بن أبي سليمان أو أحدهما عن الشعبي . والنخعي قالا جميعا : لا يرث الحميل الا ببينة وهو قول الثوري . وأبي حنيفة . وأبي سليمان . وأصحابهما ، وقالت طائفة : يتوارث الحملاء بالبينة أو بالأقرار ان لم تكن بينة كما روينا من طريق محمد ابن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهيدي نا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب : كل نسب يتواصل عليه في الاسلام فهو وارث موروث ■ ومن طريق غندر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان قالا جميعا الحميل يرث ■ ومن طريق غندر عن شعبة عن المغيرة ابن مقسم الضبي عن ابراهيم النخعي أنه قال في الحميل : اذا قامت البينة انه كان يصل منه ما يصل من أخيه ويحرم منه ما يحرم من أخيه ورثه ■ ومن طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش قال : كان أبي حميلا فورثه مسروق . وعن عبد الرحمن بن أذينة أنه ورث حميلا بشهادة رجل وامرأة انه كان أخاه وبشهادة امرأة أخرى انها سمعته يقول هو أخى ■ ومن طريق عبد الرزاق عن اسرائيل بن يونس عن أشعث بن أبي الشعثاء أنه قال : خاصمت الى شريح في مولاة لحي ماتت عن مال كثير فجاء رجل فخاصم موالها وجاء

بالبينة انها كانت تقول: أخى فورثه شريح، وقال الشافعى: اذا قامت البينة ورث الحميل كان عليه ولاء أولم يكن فالرم يكن الاقرار فقط ورث به من لا ولا. عليه ولا يورث به من عليه ولاء وقال مالك: لا يرث الحميل بينة أصلا الا أن يكون أهل مدينة أسلموا فشهد بعضهم لبعض بما يوجب الميراث فانهم يتوارثون بذلك ■

**قال أبو محمد:** أما قول مالك. والشافعى فلانعلم أحدا قبالهما قسم هذا التقسيم وهما قولان مخالفان للقرآن. والسنن. والأصول فى اسقاط مالك الحكم بينة العدل فى ذلك بخلاف جميع الأحكام وتفريق الشافعى. ومالك بين من عليه ولا وبين من لا ولا. عليه وبين أهل المدينة يسلمون أو يسبون فيسلموا ووجدنا الاقرار بالمواليد الموجهة للوارث لانعلم البينة صحة المواليد الا به فما تصح بنوة أحدا لا باقرار الآباء انه ولد أو باقرار الآخرين يقدمان مسافرين ويجب ميراثهما، وبهذا الاقرار يتوارث أهل الكفر اذا أسلموا عندنا من أهل الذمة فالتفريق بين كل ذلك لوجه له وبالاقرار توارث المهاجرون فى عصر رسول الله ﷺ من احياء العرب وغيرهم فالتفريق بين ذلك خطأ لاخفاء به وبالله تعالى التوفيق ■

**١٧٤٤ مسألة** ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم المرتد وغير المرتد سواء الا أن المرتد مذير تد فكل ما ظفر به من ماله فليت مال المسلمين رجع الى الاسلام أو مات مرتدا أو قتل مرتدا أو لحق بدار الحرب وكل من لم (١) يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتدا فلورثته من الكفار فان رجع الى الاسلام فهو له أو لورثته من المسلمين ان مات مسلما ■ رويان من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال: «لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر» وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شئ، فان قيل: انكم تقولون: ان مات عبد نصرانى أو مجوسى. أو يهودى وسيدته مسلمة فله لسيدته قلنا: نعم لا بالميراث لكن لأن للسيد أخذته فى حياته فهو له بعد وفاته والعبد لا يورث بالخبر الذى جاء عن النبي ﷺ فى ميراث المكاتب فلم يجعل للجزء المملوك ميراثا لاله ولا منه، واختلف الناس فى بعض هذا فروي ناعن معاذ بن جبل. ومعاوية. ويحيى بن يعمر. وابراهيم. ومسروق توريث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر المسلم وهو قول اسحاق بن راهويه وهو عن معاوية ثابت كما رويان من طريق حماد بن سلمة أنادود بن أبى هند عن الشعبي عن مسروق ان معاوية كان يورث المسلم من الكافر ولا يورث الكافر من المسلم قال مسروق:

ما حدث في الاسلام قضاء أعجب الى منه ، وقال أحمد بن حنبل : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم الا أن يكون مسلم اعتق كافرا فانه يرثه واحتج لهذا القول بما روينا من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته » ■

**قال أبو محمد :** أبو الزبير عن جابر ما لم يقل سمعت أو نا أو ارناتدليس ولو صح فليس فيه الا عبده أو أمته ولا يسمى المعتق ولا المعتقة عبدا ولا أمة ، واختلفوا في ميراث المرتد فصح عن علي بن أبي طالب أنه لورثته من المسلمين كما روينا من طريق الحجاج ابن المنهال نا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني أن علي بن أبي طالب جعل ميراث المرتد لورثته من المسلمين ، وروى مثله عن ابن مسعود ولم يصح \*

ومن طريق وكيع ناسفیان الثوري عن موسى بن أبي كثير قال : سألت سعيد بن المسيب عن المرتد هل يرث المرتد بنوه ؟ فقال : نرثهم ولا يرثوننا قال : وتعتد امرأته ثلاثة قروء فان قتل فأربعة أشهر وعشرا . ومن طريق سفیان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن قال : كان المسلمون يطيبون ميراث المرتد لأهله اذا قتل وروى توريث مال المقتول على الردة لورثته من المسلمين عن عمر بن عبد العزيز . والشعبي . والحكم بن عتيبة . والأوزاعي . واسحاق بن راهويه ، وقال سفیان الثوري : ما كان من ماله في ملكه الى أن ارتد فلورثته من المسلمين وما كسب بعد ردته فلجميع المسلمين وقال أبو حنيفة : ان راجع الاسلام فماله له فان قتل على الردة أو لحق بدار الحرب ( ١ ) فما كسب بعد الردة فلجميع المسلمين وما كان له قبل الردة فلورثته من المسلمين ويقضى القاضي بعق مدبريه وأمهات أولاده فان رجع الى أرض الاسلام مسلما أخذ ما وجد من ماله بأيدي ورثته ولا يرجع عليهم بشيء مما أكلوه أو أتلفوه وكل ما حمل من ماله الى أرض الحرب فهو لجميع المسلمين اذا ظفربه لالورثته فلورجع من أرض الحرب الى أرض الاسلام فأخذ مالا من ماله فنهض به الى أرض الحرب فظفربه فهو لورثته من المسلمين فلو كانت له أمتان احدهما مسلمة والاخرى كافرة فولدتا منه لا أكثر من ستة أشهر مذار تداقرا بهما لحقا به جميعا وورثه ابن المسلمة ولم يرثه ابن الذمية قال : ولا يرث المرتد مذيترتد الى أن يقتل أو يموت . أو يسلم أحد من ورثته المسلمين ولا الكفار أصلا ، وقالت طائفة : ميراثه لبيت مال المسلمين كما روينا عن ابن وهب عن الثقة عنده عن عباد بن كثير عن أبي اسحق الهمداني عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال : ميراث المرتد في بيت مال المسلمين ■

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ بأرض الحرب

( ٣٩٢ - ج ٩ المحلى )

وبه يقول ربيعة . وابن أبي ليلى . والشافعى . وأبو ثور ، وقال مالك ان قتل أومات أو لحق بدار الحرب فهو في بيت مال المسلمين فان رجع الى الاسلام فماله له فان ارتد عند موته فان اتهم انه انما ارتد لينع ورثته فماله لورثته هذا مع قوله : ان من ارتد عند موته لم ترثه امرأته لانه لا يترثم أحد بانه يرتد لينع أخذ الميراث ، وقال أبو سليمان : ميراث المرتد ان قتل لورثته من الكفار ، وقال أشهب : مال المرتد مذكور بتدلييت مال المسلمين .

**قال أبو محمد :** أما قول مالك : فظاهر الاضطراب والتناقض كما ذكرنا وحكم بالتهمة وهو الظن الكاذب الذى حرم القرآن والسنة الحكم به . وأما قول سفيان فتقسيم فاسد لادليل عليه من قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا قول صاحب . وأما قول أبي حنيفة فوساوس كثيرة فاحشة ، منها تفريقه بين المرتد وسائر الكفار . ومنها تورثه ورثته على حكم المواريث وهو حى بعد ، ومنها قضاؤه له ان رجع (١) بما وجد لا بما استهلكوا . ولا يخلو من أن يكون وجب للورثة ما قضاوا لهم به أولم يجب لهم ولا سبيل الى ثالث ، فان كان وجب لهم فلا شئ . ينتزعه (٢) من أيديهم وهذا ظلم وباطل وجور . وان كان لم يجب لهم فلا شئ . استحلوا أن يقضوا لهم به حتى أكلوه وورث عنهم وتحكموا فيه ولئن كان رجع الى المراجع (٣) الى الاسلام فالذى خص برجوعه اليه ما وجد دون ما لم يجد وان كان لم يرجع اليه فبأى شئ قضوا له به ان هذا لضلal لا خفاء به ، وأعجب شئ . اعتراض هؤلاء النوكى على رسول الله ﷺ في نكاحه أم المؤمنين صفية وجعله عتقها صداقها بقولهم السخيف : لا يخلو من أن يكون تزوجها وهى أمة فهذا لا يجوز أو تزوجها وهى حرة معتقة فهذا نكاح بلا صداق مع إجازتهم لآبى حنيفة هذه الخماقات والمناقضات وما تزوج رسول الله ﷺ صفية رضي الله عنها الا وهى حرة معتقة بصداق قد صح لها وتم وهو عتقه لها ، ثم تفرق أبى حنيفة بين مال تركه في أرض الاسلام او مال حمله مع نفسه الى أرض الكفر ومال تركه ثم رجع فيه فحمله فهذا من المضاعف نسجه ونعوذ بالله من التخليط مع أن هذه الأحكام العاسدة لا تحفظ عن أحد قبل أبى حنيفة ولا عن أحد غيره قبل من ضل بتقليده ، وأما من قال من السلف : بان ميراثه لورثته من المسلمين فلا حجة لهذا القول الا التعلق بظاهر آيات المواريث وانه تعالى لم يخص مؤمنا من كافر فيقال لهم : قد بينت السنة ذلك وأنتم قد منعتم المكاتب من الميراث والقرآن يوجه له والسنة كذلك ومنعتم القاتل برواية لا تصح ومنعتم سائر الكفار من أن يرثهم المسلمون وقد قال بذلك بعض السلف : وهذا تحكم لا وجه له فبطل تعلقهم بالقرآن في ذلك .

(١) في النسخة رقم ١٦ ان يرجع (٢) في النسخة رقم ١٦ «ينتزعونه» (٣) كذا في جميع الاصول



**قال أبو محمد** : والذي نقول به فهو الذي ذكرنا قبله برهانا على ذلك ان كل ما ظفر به من ماله فهو مال كافر لا ذمة له وقد قال تعالى : ( وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم ) ولا يحرم مال كافر الا بالذمة وهذا لا ذمة له . فان رجع الى الاسلام فلم يرجع الا وقد بطل ملكه له أو عنه ووجب للمسلمين فلاحق له فيه الا كأحد المسلمين ، وأما ما لم يظفر به من ماله فهو باق على ما قد ثبت وصح من ملكه له [فهو له] (١) ما لم يظفر المسلمون به لافرق بينه وبين سائر أهل الحرب الذين لا ذمة لهم في ذلك ، فان مات أو قتل فهو لورثته الكفار خاصة لقول الله تعالى : ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) وآيات الموارث العامة للمسلمين والكفار فلا يخرج عن حكمها الا ما أخرجه نص سنة صحيح فان كانوا ذمة سلم اليهم متى ظفر به لانهم قد ملكوه بالميراث وان كانوا حربيين أخذ المسلمون متى ظفر به فان أسلم فهو له يرثه عنه ورثته من المسلمين كسائر المسلمين ، وهذا حكم القرآن والسنة . وموجب الاجماع ، والحمد لله رب العالمين .

**١٧٤٥ مسألة** ومن مات له موروث وهما كافران ثم أسلم الحى أخذ ميراثه على سنة الاسلام ولا تقسم موارث أهل الذمة الا على قسم الله تعالى الموارث في القرآن . برهان ذلك قول الله تعالى : ( ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ) وقوله تعالى : ( أحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً ) ولا أعجب ممن يدع حكم القرآن وهو يقر أنه الحق وأنه حكم الله تعالى ويحكم بحكم الكفر وهو يقر أنه حكم الشيطان الرجيم وأنه الضلال المبين . والذي لا يحل العمل به ان هذا لعجب عجيب . روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال . أن زيد بن أسلم حدثه أن يهودية جاءت الى عمر بن الخطاب فقالت : ان ابني هلك فزعمت اليهود أنه لاقى في ميراثه فدعاهم عمر فقال : ألا تعطون هذه حقها فقالوا : لا نجد لها حقاً في كتابنا فقال : أفى التوراة قالوا : بلى في المناة قال وما المناة قالوا : كتاب كتبه أقوام علماء حكماء فسهم عمر وقال : اذهبوا فاعطوها حقها . ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب (٢) ان عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن شريح أن اجعل موارث أهل الذمة على فرائض الله عز وجل ، وقال أبو حنيفة : موارث أهل الذمة مقسومة على أحكام دينهم الا أن يتحاكموا اليها ، وقال مالك : تقسم موارث أهل الكتاب على حكم دينهم سواء أسلم أحد الورثة قبل القسم أو لم يسلم ، وأما غير أهل الكتاب فممن أسلم منهم من الورثة بعد القسمة فليس له غير ما أخذ ، ومن أسلم منهم

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ زيد بن أبي حبيب وهو غلط

قبل القسمة قسم على حكم الاسلام، وقال الشافعى: وأبو سليمان كقولنا \*

**قال أبو محمد** : أما تقسيم مالك ففى غاية الفساد لانه لم يوجب الفرق الذى ذكر قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا دليل . ولا إجماع . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه . وما نعلمه عن أحد قبل مالك ، وأما قول أبى حنيفة وما وافقه فيه مالك فقد ذكرنا إبطاله ، وما فى الشنعة أنظم من تحكيم الكفر واليهود والنصارى على مسلم ان هذا لعجب ، وما عهدنا قولهم فى حكم بين مسلم وذى الأمانة يحكم فيه ولا بد بحكم الاسلام الا ههنا فانهم أوجبوا أن يحكم على المسلم بحكم الشيطان فى دين اليهود والنصارى لا سيما أن أسلم الورثة كلهم فلعمري ان اقتسامهم يراهم بقول دكريز القوطى . وهلال اليهودى لعجب نعوذ بالله منه على أنه قد جاء فى هذا أثران يحتاجون بأضعف منهما وبأسنادهما نفسه اذا وافق تقليدهم وهو كياروينا من طريق أبى داود نا حجاج بن يعقوب ناموسى بن داود نا محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء عن ابن عباس قال قال النبى ﷺ : « كل قسم قسم فى الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وان ما أدرك الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام » . ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج قال عمرو بن شعيب : قضى رسول الله ﷺ ان كل ما قسم فى الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وان ما أدرك الاسلام ولم يقسم فهو على قسمة الاسلام ■ قال على : محمد بن مسلم ضعيف ، والثانى مرسل ولا تعتمد عليهما انما حاجتنا ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٤٦ مسألة** ومن ولد بعد موت موروثه نخرج حيا كله أو بعضه أقله أو أكثره ثم مات بعد تمام خروجه أو قبل تمام خروجه عطس أو لم يعطس وصحت حياته يقين بحركة عين أو يد أو نفس أو بأى شئ . صحت فانه يرث ويورث ولا معنى للاستئصال وهو قول أبى حنيفة . وسفيان الثورى . والأوزاعى . وأبى سليمان \* برهان ذلك قول الله تعالى . ( يوصيكم الله فى أولادكم ) وهذا ولد بلا شك ، فان قيل : هلا ورثتموه وان ولد ميتا بحياته فى البطن قلنا : لو ابقنا حياته لورثناه ، وقد تكون حركة ريح والجنين ميت ■ وقد ينفس الحمل ويعلم انه ليس حملا (١) وانما كان علة فانما نوقن حياته اذا شاهدناه حيا ، وقال الشافعى : لا يرث ولا يورث حتى يخرج حيا كله (٢) وهذا قول لا برهان على صحته ، وقالت طائفة : لا يرث ولا يورث وان رضع وأكل ما لم يستهل صارخا وهو قول مالك ، واحتج له مقلدوه بما روى من أن عمر كان يفرض للصبي اذا استهل صارخا ، وعن ابن عمر اذا صاح صلى عليه . وعن ابن عباس اذا استهل

(١) فى النسخة رقم ١٤ انه لم يكن حملا (٢) فى النسخة رقم ١٦ حتى يخرج جملة

الصبي وورث \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في المنفوس يرث إذا سمع صوته \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن شريك العامري عن بشر بن غالب قال : سئل الحسن بن علي متى يجب سهم المولود ؟ قال : إذا استهل ، وصح عن إبراهيم النخعي إذا استهل الصبي وجب عقله وميراثه \* وصح عن شريح أنه لم يورث ، لم يستهل ، وروى أيضا عن القاسم ابن محمد . وابن سيرين . والشعبي . والحسن . والزهري . وقتادة وهو قول مالك \* وروى أيضا عن أبي حنيفة \*

قال أبو محمد : أحتج من قلده هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « ما من مولود يولد الا نخسه الشيطان فيستهل صارخا من نخسة الشيطان الا ابن مريم وأمه » وذكر باقي الخبر ، وبالحبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « صياح المولود حين يقع فرقة من الشيطان » وبما روينا من طريق محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا استهل المولود ورث \* ومن طريق أحمد ابن شعيب انايحي بن موسى البلخي ناشباة بن سوار ناالمغيرة بن مسلم (١) عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال : « الصبي إذا استهل ورث وصلى عليه » \* ومن طريق محمد ابن عبد الملك بن أيمن حدثت عن أبي الأحوص محمد بن الهيثم نا محمد بن أبي السري العسقلاني عن بقية عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ « إذا استهل المولود صلى عليه وورث ولا يصلى عليه حتى يستهل » \* ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني طلق عن نافع بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : « أن رسول الله ﷺ قال : إذا استهل المولود وجبت ديتة وميراثه وصلى عليه ان مات » قال ابن حبيب : وحدثني أيضا مطرف عن ابن أبي حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ \* قالوا (٢) : وهو قول عمر . وابن عمر (٣) والحسين . وابن عباس . وجابر .

وأبي هريرة ستة من الصحابة وجماعة من التابعين لا يعرف لهم منهم مخالف هذا كل ما شغبوا به وما نعلم لهم شيئا غير هذا وكله اما لا شيء واما لا حاجة لهم فيه \* أما الخبر الصحيح فينبغي لهم أن يستغفروا الله تعالى من تمويههم به فيما ليس فيه منه شيء هذا ذكر رسول الله ﷺ فيه شيئا من حكم الميراث بنص أو بدليل ؟ أما هذا تقويل له عليه الصلاة والسلام ما لم يقل وهل في ذلك الخبر الا أن كل مولود فان الشيطان ينخسه ؟ وهذا حق تؤمن به وما خولفوا قط في هذا ثم فيه انه يستهل صارخا من نخسة الشيطان هذا

(١) في النسخة رقم ١٦ بن مقسم (٢) في النسخة رقم ٤ قال (٣) سقط من النسخة رقم ٤ لفظ ابن عمر سهوا

فبضرورة الحس والمشاهدة ندرى يقينا أنه عليه الصلاة والسلام إنما عني بذلك من استهل  
منهم وبقى حكم من لم يستهل فنقول لهم : أخبرونا أي وجد مولود يخرج حيا ولا يستهل  
أم لا يوجد أصلا ؟ فان قالوا : لا يوجد أصلا كابروا العيان وأنكروا المشاهدة فهذا  
موجود كثير لا يستهل الا بعد أزيد من ساعة زمانية وربما لم يستهل حتى يموت ثم نقول  
لهم : فاذ لا يوجد هذا أبدا فكلامكم وكلامنا فيها عناء وبمزمة من تكلم فيمن يولد من  
الفم ونحو ذلك من المحال فان قالوا : بل قد يوجد هذا قلنا لهم : فأخبرونا الآن أتقولون  
انه ليس مولودا فيه حماقة ومكابرة للعيان أم تقولون : ان الشيطان لم ينخسه فتكذبوا  
رسول الله ﷺ ؟ وهذا كما ترون أم تقولون : انه نخسه فلم يستهل ؟ فهذا قولنا ورجعتم  
الى الحق من أنه عليه الصلاة والسلام ذكر في هذا الخبر من يستهل دون من لا يستهل ولا  
بد من أحد هذه الثلاث الا أنه بكل حال ليس في هذا الخبر شيء من حكم المواريث فبطل  
احتجاجهم به . وهكذا القول في الخبر الآخر سواء . وأما حديث ابن قسيط عن  
أبي هريرة فليس فيه الا أنه اذا استهل ورث وهكذا نقول وليس فيه انه اذا لم يستهل لم  
يرث فاقحامه فيه كذب على رسول الله ﷺ فبطل تعلقهم به وأيضا فان لفظه الاستهلال  
في اللغة هو الظهور تقول (١) : استهل الهلال بمعنى ظهر فيكون معناه اذا ظهر المولود  
ورث وهو قولنا . وأما خبر أبي الزبير عن جابر فلم يقل أبو الزبير إنه سمعه فهو مدلس .  
وفي حديث الأوزاعي بقية (٢) وهو ضعيف . وحديثا عبد الملك بن حبيب مرسلان .  
وعبد الملك هالك فقط تعلقهم بهذه الآثار ، وأما قولهم : انه قول ستة من الصحابة  
لا يعرف لهم منهم مخالف فكم قصة مثل هذه قد خالفوا فيها طوائف من الصحابة لا يعرف  
لهم منهم مخالف كلقصاص من اللطمة . وإمامة الجالس وغير ذلك كثير جدا ، ولا حاجة  
في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأيضا فالآثار المذكورة عن الصحابة إنما فيها أنه اذا  
استهل ورث ولم يخالفهم في ذلك ، وليس فيها اذا لم يستهل لم يورث فلا حجة لهم فيها  
ثم نسألهم عن مولود ولد فلم يستهل الا أنه تحرك ورضع وطرف بعينه ثم قتله قاتل عمدا  
أيجب فيه قصاص أو دية أم ليس فيه الاغرة ؟ فان قالوا : فيه القود أو الدية نقضوا  
قولهم وأوجبوا أنه ولد حي فلم منعه الميراث ؟ وان قالوا : ليس فيه الاغرة تركوا  
قولهم وبالله تعالى التوفيق .

١٧٤٧ مسألة واذا قسم الميراث فحضر قرابة البيت أول الورثة أو يتامى أو  
مساكين ففرض على الورثة البالغين وعلى وصى الصغار وعلى وكيل الغائب ان يعطوا

(١) في النسخة رقم ١٤ « يقال » (٢) في النسخة رقم ١٤ « تمة وهو غاط »

كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم مما لا يحجف بالورثة ويجبرهم الحاكم على ذلك ان أبوا  
 لقول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه  
 وقولوا لهم قولاً معروفاً ) وأمر الله (١) تعالى فرض لا يحل خلافه وهو قول طائفة :  
 من السلف كما رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان ناشعة عن قتادة عن يونس بن جبير  
 عن حطان بن عبد الله قال : قسم لي بها أبو موسى الأشعري في قوله تعالى : ( واذا حضر  
 القسمة أولوا القربى ) الآية \* ومن طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل  
 عارم - نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : يزعمون أن هذه  
 الآية نسخت ( واذا حضر القسمة أولوا القربى ) فلا والله ما نسخت ولكنها ماتها ون  
 الناس بها مما واليان والي ث وذلك الذي يرزق ووال لا يرث فذلك الذي يقول  
 بالمعروف يقول : لا املك لك ان أعطيك \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا  
 محمود بن خدّاش نا عباد بن العوام نا حجاج عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الرحمن بن أبي بكر  
 الصديق أنه قال في قول الله عز وجل : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى  
 والمساكين فارزقوهم منه ) قال : هي واجبة يعمل بها وقد أعطيت بها \* ومن طريق  
 اسماعيل بن اسحاق نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - نا ابن جريج نا خبرني  
 عبد الله بن أبي مليكة أن أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد بن  
 أبي بكر الصديق أخبراه أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قسم ميراث أبيه  
 عبد الرحمن وعائشة يومئذ حية فلم يدع في الدار مسكينا ولا ذاقراة الا أعطاهم وتلا  
 ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) وذكر باقي الحديث ،  
 وصح أيضاً عن عروة بن الزبير ، وابن سيرين ، وحيد بن عبد الرحمن الحميري ، ويحيى بن يعمر ،  
 والشعبي ، والنخعي ، والحسن ، والزهرى ، وأبي العالية ، والعلام بن بدر ، وسعيد بن جبير  
 ومجاهد ، وروى عن عطاء ، وهو قول أبي سلمان ، وروى أنها ليست بواجبة عن ابن عباس ،  
 وسعيد بن المسيب ، وأبي مالك ، وزيد بن أسلم وبه يقول مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي  
 وما نعلم لاهل هذا القول حجة أصلا بل هو دعوى مجردة ، وما يفهم أحد من افعال  
 ان شئت فلا تفعل وليس وجودنا آيات قام البرهان على أنها منسوخة أو مخصصة أو أنها  
 ندب بموجب ان يقال فيما لا دليل بذلك فيه هذا ندب أو هذا منسوخ أو هذا مخصوص  
 فيكون قولاً بالباطل وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالفوا فيه جمهور السلف  
 رضى الله عنهم \* ( تم كتاب الفرائض )



١٧٤٨ - مسألة - مستدركة ولا يصح نص في ميراث الخال فافضل عن سهم ذوى السهام وذوى القرائض ولم يكن هنالك عاصب ولا معنق ولا عاصب معنق ففى مصالح المسلمين لا يرد شيء من ذلك على ذى سهم ولا على غير ذى سهم من ذوى الارحام لاذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع ، فان كانوا ذوا الارحام فقراء اعطوا على قدر فقرهم والباقي فى مصالح المسلمين ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما

## بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوصايا

١٧٤٩ مسألة الوصية فرض على كل من ترك مالا لما روىنا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرىء مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة » قال ابن عمر : ما مرت على ليلة مذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك الا وعندي وصيتي ، وروينا ايجاب الوصية من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر من قوله : « ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عبيد الله قال : كان طلحة . والزبير يشددان فى الوصية ، وهو قول عبد الله بن أبى أوفى . وطلحة بن مطرف . وطاوس . والشعبي . وغيرهم ، وهو قول أبى سليمان وجميع أصحابنا ، وقال قوم : ليست فرضا واحتجوا بأن هذا الخبر رواه يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فقال فيه : « له شيء يريد أن يوصى فيه » قالوا : فرد الأمر الى ارادته وقالوا : از رسول الله ﷺ لم يوص ورواوا ابن عمر وهو راوى الخبر لم يوص وان حاطب بن أبى بلعة بحضرة عمر لم يوص . وان ابن عباس قال فيمن ترك ثمانمائة درهم قليل : ليس فيها وصية ، وان عليا بنى لم يترك الا من السبعمائة الى التسعمائة عن الوصية ، وان عائشة أم المؤمنين قالت فيمن ترك أربعمائة دينار فى هذا فضل عن ولده ، وعن النخعي ليست الوصية فرضا ، وهو قول أبى حنيفة . ومالك . والشافعي .

**قال أبو محمد :** كل هذا لاحجة لهم فى شيء منه ، أما من زاد فى روايته يريد أن يوصى فان مالك بن انس رواه كما أوردنا بغير هذا اللفظ لكن بلفظ الايجاب فقط ، ورواه عبد الله بن نمير . وعبد بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كما رواه مالك ، ورواه يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر كما رواه مالك ، ورواه ابن وهب عن عمرو ابن الحارث عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ كما رواه مالك . ويونس عن نافع ، وكلا الروايتين صحيح ، فاذهما صحيحان فقد وجبت الوصية برواية مالك ووجب

عليه أن يريد لها ولا بد والله تعالى التوفيق ، وأما قولهم : أن رسول الله ﷺ لم يوص فقد كانت تقدمت وصيته بجميع ما ترك بقوله الثابت يقينا : أنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة ۝ وهذه وصية صحيحة بلا شك لأنه أوصى بصدقة كل ما يترك إذا مات وإنما صح الأثر بنفي الوصية التي تدعيها الرافضة إلى على فقط ۝ وأما ما روي من أن ابن عمر لم يوص فباطل لأن هذا إنما روي من طريق أشهل بن حاتم وهو ضعيف ۝

ومن طريق ابن لهيعة وهو لا شيء والثابت عنه ما رواه مالك عن نافع من إيجاب الوصية وأنه لم يترك ليلته مذموم هذا الخبر من النبي ﷺ إلا ووصيته عنده مكتوبة ۝ وأما حديث حاطب (١) . وعمر بن رواحة ابن لهيعة وهو أسقط من أن يشتغل بها ۝ وأما خبر ابن عباس فقيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ۝ وأما حديث علي (٢) فإنه حد القليل بما بين السبع مائة إلى التسعمائة وهم لا يقولون بهذا وليس في حديث أم المؤمنين بيان بما ادعوا ثم أوضح كل ذلك لما كانت فيه حجة لأنه قد عارضهم صحابة كما أوردنا وإذا وقع التنازع لم يكن قول طائفة أولى من قول أخرى والفرض حيثنذ هو الرجوع إلى القرآن والسنة وكلاهما يوجب فرض الوصية أما السنة فكما أوردنا وأما القرآن فكما نورد أن شاء الله تعالى ۝

١٧٥٠ - مسألة - فمن مات ولم يوص ففرض أن يتصدق عنه بما تيسر ولا بد لأن فرض الوصية واجب كما أوردنا فصح أنه قد وجب أن يخرج شيء من ماله بعد الموت فإذا ذلك كذلك فقد سقط ملكه عما وجب إخراجه من ماله ولا حد في ذلك إلا ما رآه الورثة أو الوصي بما لا يجحاف فيه على الورثة وهو قول طائفة من السلف ، وقد صح به أثر عن النبي ﷺ كما روينا من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رجلا قال للنبي ﷺ : « أن أمي أفقتت نفسها (٣) » وإنما لو تكلمت تصدقت أفأتصدق عنها يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم فتصدق عنها ۝ فهذا إيجاب الصدقة عن من لم يوص وأمره عليه الصلاة والسلام فرض ۝ ومن طريق مسلم ابن الحجاج ناقتية نا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : أن رجلا قال لرسول الله ﷺ : « أن أبي مات ولم يوص فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه قال عليه الصلاة والسلام : نعم ، فهذا إيجاب للوصية ولأن يتصدق عن من لم يوص ولا بد لأن التكفير لا يكون إلا في ذنب فبين عليه الصلاة والسلام أن ترك الوصية يحتاج فاعله إلى أن يكفر عنه ذلك بأن يتصدق عنه وهذا مالا

(١) في النسخة رقم ١٤ « وأما خبر حاطب » (٢) في النسخة رقم ١٤ « وأما خبر علي » (٣) أي ماتت فجأة وأخذت نفسها فالتة ، يروي بنصب النفس ورفها

يسع أحدا خلافة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : مات عبد الرحمن بن أبي بكر في منام له (١) فاعتقت عنه عائشة أم المؤمنين ثلاثا من تلاده فهذا يوضح إن الوصية عندها رضى الله عنها فرض وإن البر عن لم يوص فرض اذ لو لا ذلك ما أخرجت من ماله ما لم يؤمر باخراجه . ومن طريق عبد الرزاق أنا ابن جريج عن ابراهيم بن ميسرة أنه سمع طاوسا يقول : ما من مسلم يموت لم يوص الا واهله أحق أو محتمون ان يوصوا عنه قال ابن جريج : فعرضت على ابن طاوس هذا وقلت : أكذاك ؟ فقال : نعم ، والعجب أنهم يقولون : ان المرسل كالمسند وقدر وينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج . وسفيان . ومعمر كلهم عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن رجلا قال : يا رسول الله ان امي توفيت ولم توص أفاوصي عنها ؟ فقال : نعم . ومن طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام « أن رسول الله ﷺ أعتق عن امرأة ماتت ولم توص وليدة وتصدق عنها بمائة . ولا مرسل أحسن من هذين فخالقوهما لرأيهما الفاسد . »

١٧٥١ - مسألة - وفرض على كل مسلم أن يوصى لقرابته الذين لا يرثون إمارق واما لكفر واما لان هنالك من يحجبهم عن الميراث أولانهم لا يرثون فيوصى لهم بما طابت به نفسه لاحد في ذلك فان لم يفعل أعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصى فان كان والداه أو احدهما على الكفر أو مملوكا ففرض عليه أيضا أن يوصى لهما أو لاحدهما ان لم يكن الآخر كذلك فان لم يفعل أعطى أو أعطيا من المال ولا بد ثم يوصى فيما شاء بعد ذلك فان أوصى لثلاثة من أقاربه المذكورين اجزأه . والأقربون هم من يجتمعون مع الميت في الأب الذي به يعرف اذا نسب ومن جهة أمه كذلك أيضا هو من يجتمع مع أمه في الأب الذي يعرف بالنسبة اليه لان هؤلاء في اللغة أقارب ولا يجوز أن يوقع على غير هؤلاء اسم أقارب بلا برهان . برهان ذلك قول الله تعالى : ( الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه فانما ثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ) فهذا فرض كما تسمع فخرج منه الوالدان والأقربون الوارثون وبقي من لا يرث منهم على هذا الفرض ، واذ هو حق لهم واجب فقد وجب لهم من ماله جزء مفروض اخراجه لمن وجب له ان ظلم هو ولم يأمر باخراجه واذا أوصى لمن أمر به فلم ينه عن الوصية لغيرهم فقد أدى ما أمر به وله أن يوصى بعد ذلك بما أحب ، ومن أوصى

(١) يعني انه مات فجأة من نومة نامها رضى الله عنه

لثلاثة أقربين فقد أوصى للأقربين وهذا قول طائفة من السلف وينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج كلاهما عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أوصى لقوم وسماهم وترك ذوى قرابته محتاجين انتزعت منهم وردت على ذوى قرابته فإن لم يكن في أهله فقراء فلاهل الفقراء كانوا ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن قال : اذا أوصى في غير أقارب به بالثلث جاز لهم ثلث الثلث ورد على قرابته ثلثا الثلث . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال فيمن أوصى لثلاثة (١) في غير قرابته فقال : للقرابة الثلثان ولمن أوصى له الثلث . ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا على بن عبد الله - هو ابن المديني - نا أبو معاوية الضرير نا الأعمش عن مسروق أنه قال : ان الله قسم بينكم فأحسن القسمة وانه من يرغب برأيه عن رأى الله عز وجل يضل أوصى لقرابته ممن لا يرث ثم دعى المال على ما قسمه الله عليه . ومن طريق اسماعيل نا سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن عطاء بن أبي ميمونة قال : سألت سالم ابن يسار . والعلاء بن زياد عن قول الله عز وجل : ( ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين ) فدعوا بالمصحف فقراء هذه الآية فقالوا : هي للقرابة . ومن طريق اسماعيل نا على بن عبد الله نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن عبد الملك بن يعلى أنه كان يقول فيمن يوصى لغير ذى القربى وله ذوقرابة ممن لا يرثه : انه يجعل ثلثا الثلث لذوى القرابة وثلث الثلث لمن أوصى له به . ومن طريق اسماعيل نا محمد بن عبيد نا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : ( ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين ) قال : نسخ منها الوالدان وترك الأقارب ممن لا يرث . ومن طريق اسماعيل نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن اياس بن معاوية قال : هي للقرابة - يعنى الوصية - وبوجوب الوصية للقرابة الذين لا يرثون يقول اسحق : وأبو سليمان ، وقال آخرون : ليس ذلك فرضا بل له أن يوصى لغير ذى قرابته وهو قول الزهرى . وسالم بن عبد الله ابن عمر ، وسليمان بن يسار . وعمر بن دينار . ومحمد بن سيرين ، وهو قول أبى حنيفة . والأوزاعي . وسفيان الثوري . ومالك . والشافعي ، واحتجوا بحديث الذى أوصى بعق الستة الأعدو لا مال له غيرهم فأقرع رسول الله ﷺ بينهم فأعق اثنين وأرق أربعة فقالوا : هذه وصية لغير الأقارب \*

**قال أبو محمد :** وهذا لاحجة لهم فيه لأنه ليس فيه بيان انه كان بعد نزول الآية المذكورة ونحن لا نخالفهم فان قبل نزولها كان للمرء أن يوصى لمن يشاء فذا الخبر موافق

للحال المنسوخة المرتفعة ييقن لاشك فيه قطعاً فحكم هذا الخبر منسوخ بلاشك والاية رافعة لحكمه ناسخة له بلاشك ■ ومن ادعى في الناسخ انه عاد منسوخاً وفي المنسوخ انه عاد ناسخاً بغير نص ثابت وارد بذلك فقد قال الباطل وقفاً ما لا علم له به . وقال على الله تعالى ما لا يعلم وترك اليقين وحكم بالظنون ، وهذا محرم بنص القرآن ، ونحن نقول ان الله تعالى قال : ( تبياناً لكل شيء ) فنحن نقطع ونثبت ونشهد انه لا سبيل الى نسخ ناسخ ورد حكم منسوخ دون بيان وارد لنا بذلك ولو جاز غير هذا لكننا من ديننا في لبس ولكنا (١) لا ندري ما أمرنا الله تعالى به مما هنا عنه حاشا لله من هذا فظهر بطلان توهمهم بهذا الخبر ، وأيضا فليس فيه ان ذلك الرجل كان صليبة من الأنصار وكان له قرابة لا يرثون فاذا ليس ذلك فيه فممكن أن يكون حليفاً أتياً لا قرابة له فلاحجة لهم فيه ، ولا يحل القطع بالظن ولا ترك اليقين له ، وأعجب شيء احتجاجهم في هذا بأن عبد الرحمن ابن عوف أوصى لأمهات المؤمنين بحديقة بيعت بأربعمائة ألف درهم . ولاهل بدر بمائة دينار مائة دينار لكل واحد منهم وان عمر أوصى لكل أم ولد له بأربعة آلاف درهم أربعة آلاف درهم ، وان عائشة أم المؤمنين أوصت لآل أبي بنسوة مولاها بمائة دينار قال أبو محمد : ان هذا لمن قبيح التدليس في الدين وليت شعري أي شيء في هذا مما يبيح أن لا يوصى لقرابته ؟ وهل في شيء من هذه الأخبار انهم رضوا الله عنهم لم يوصوا لقرابتهم ؟ فان قالوا : لم يذكر هذا فيه قلنا : ولا ذكر فيه انهم أوصوا بالثلث فأقل ولعلمهم اوصوا بأكثر من الثلث وهذه كلها فضائح نعوذ بالله من مثلها ونسأله العصمة والتوفيق .

١٧٥٢ - مسألة - ولا تحل الوصية لو ارث أصلاً فان أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي بطلت الوصية له فان أوصى لو ارث ثم صار (٢) غير وارث لم تجز له الوصية لأنها اذ عقدها كانت باطلاً ، وسواء جوز الورثة ذلك أو لم يجوز والآن الكواف قلنا أن رسول الله ﷺ قال : لا وصية لو ارث ، فاذا قد منع الله تعالى من ذلك فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ إلا أن يبتدئوا به لذلك من عند أنفسهم فهو ما لهم ، وهذا قول المزني . وأبي سليمان ، فان قيل : فقد رويتم من طريق ابن وهب عن عبد الله بن سميان ، وعبد الجليل بن حميد اليحصبي . ويحيى ابن أيوب . وعمر بن قيس سندل قال عمر بن قيس : عن عطاء بن أبي رباح وقال الآخرون : ناعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين ثم اتفق عطاء . وعبد الله أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح في خطبته : لا تجوز وصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة زاد عطاء



في حديثه وان أجازوا فليس لهم أن يرجعوا قلنا : هذا مرسل ثم هو من المرسل فضيحة لأن الأربعة الذين ذكرهم ابن وهب كلهم مطرح وان في اجتماعهم لا عجوبة ■ وعبدنا بالحنيفيين . والمالكين يقولون : ان المرسل كالمسند والمسند كالمرسل ولا يبالون بضعيف فهلا أخذوا بهذا المرسل ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، وقال أبو حنيفة : لهم أن يرجعوا بعد موته ، وقال مالك : لا رجوع لهم الا أن يكونوا في كفائته فلهم أن يرجعوا ■

١٧٥٣ - مسألة - ولا تجوز الوصية بأكثر من الثلث كان له وارث أو لم يكن له وارث أجاز الورثة أو لم يجزوا ، صح من طرق عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : عاذني رسول الله ﷺ فقلت : أوصى بمالي كله ؟ قال : لا قلت : فألنصف قال : لا قلت : فالثلث قال : نعم والثلث كثير ■ والخبر بان رجلا من الأنصار أوصى عند موته بعق ستة أعبد لآمال له غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فأقرع بينهم فأعق اثنين وأرق أربعة ، وقال مالك : ان زادت وصيته عن الثلث ييسر كالدرهمين ونحو ذلك جازت الوصية في كل ذلك وهذا خلاف الخبر ، وخطأ في تحديده ما ذكر دون ما زاد وما نقص ، ولا تخلو تلك الزيادة قلت أو كثرت من أن تكون من حق الموصى أو من حق الورثة فان كانت من حق الموصى فازداد على ذلك فن حقه أيضا فيبغي أن ينفذ وان كانت (١) من حق الورثة فلا يحل للموصى أن يحكم في مالهم ، وقالت طائفة : من لا وارث له فله أن يوصى بماله كله ، صح ذلك عن ابن مسعود وغيره كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل قال : قال لي عبد الله بن مسعود : انكم من أخرى حتى بالكوفة أن يموت احدكم فلا يدع عصبه ولا رحما فلا يمنعها إذا كان ذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين ■ ومن طريق سفيان ابن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أنه قال فيمن ليس له مولى عتاقة : انه يضع ماله حيث يشاء (٢) فان لم يفعل فهو في بيت المال ■ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال : اذا مات وليس عليه عقد لأحد ولا عصبه يرثونه فانه يوصى بماله كله حيث شاء ■

ومن طريق حماد بن سلمة أن أبا العالية الريا حى اعتقته مولاته سائبة فلما احتضر أوصى بماله كله لغيرها فخاصمت في ذلك فقضى لها بالميراث وهو قول الحسن البصري وأبي حنيفة . وأصحابه . وشريك القاضي . واسحاق بن راهويه ■ وقال مالك .

(١) في النسخة رقم ١٤ ان كان (٢) في النسخة رقم ١٦ حيث شاء

وابن شبرمة ، والاوزاعي . والحسن بن حنبل . والشافعي : وأحمد . وأبو سليمان : ليس له أن يوصى بأكثر من الثلث كإلته وارث أو لم يكن ■  
قال أبو محمد : احتج المجيزون لذلك بقول رسول الله ﷺ لسعد : الثلث والثلث كثير إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس قالوا : فانما جعل رسول الله ﷺ العلة في أن لا يتجاوز الثلث في الوصية أن يغني الورثة فإذا لم تكن له ورثة فقد ارتفعت العلة فله أن يوصي بما شاء ■ وقالوا : هو قول ابن مسعود ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقالوا : فلما كان مال بن لاوارث له أنما يستحقه المملوك لانه مال لا يعرف له رب فاذ هو هكذا ولم يكن فيه لاحد حق فلصاحبه ان يضعه حيث شاء ، وقالوا كما للامام أن يضعه بعد موته حيث شاء ، فكذلك لصاحبه ما أعلم لهم شيئا يشبهون به غير هذا (١) وطلبه لاحجة لهم فيه ■ أما قولهم : ان رسول الله ﷺ جعل العلة في أن لا يتجاوز الثلث غنى الورثة فباطل من قولهم ، ما قال عليه الصلاة والسلام قط ان أمرى بان لا يتجاوز الثلث في الوصية اما هو لغنى الورثة اما قال عليه الصلاة والسلام : الثلث والثلث كثير ■ فهذه قضية قائمة بنفسها وحكم فصل غير متعلق بما بعده ثم ابتدأ عليه الصلاة والسلام قضية أخرى مبتدأة قائمة بنفسها غير متعلقة بما قبلها فقال : انك ان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ■

برهان صحة هذا القول انه لا يحل أن ينسب إلى رسول الله ﷺ انه عطل علة فاسدة منكسة (٢) حاش له من ذلك ونحن نجد من له عشرة من الورثة فقراء ولم يترك الا درهما واحدا فازله باقرارهم أن يوصي بثلثه ولا يترك لهم ما يغنيهم من جوع غداء واحدا ولا عشاء واحدا ونحن نجد من لا يترك وارثا الا واحدا غنيا موسرا مكثرا ولا يخلف الا درهما واحدا فليس له عندهم ولا عندنا ان يوصي الا بثلثه وليس له غنى فيما يدع له ولو كانت العلة ما ذكرها (٣) لكان من ترك ابنا واحدا وترك ثلاثمائة الف دينار يكون له أن يوصي بالنصف لان له فيما يبقى غنى لا بد فلو كانت العلة غنى الورثة لرعى ما يغنيهم على حسب كثرة المال وقلته وهذا باطل عند الجميع فصح أن الذي قالوه باطل وان الشريعة في ذلك انما هو تحديد الثلث فمادونه فقط قل المال أو أكثر كان فيه للورثة غنى أو لم يكن ، وأما قول ابن مسعود ولا يعرف له من الصحابة مخالف فلعلهم يقرعون بهذه العلة المالكين . والشافعيين الذين يحتجون عليهم بمثله ويوردونها عليهم في غير موضع ويتقاذفون لها أبدا ■ وأما نحن فلا نرى حجة إلا في نص قرآن أو سنة عن

(١) في النسخة رقم ١٤ يشبهون به غير ما ذكرنا (٢) في النسخة رقم ١٤ منكسة (٣) في النسخة رقم ١٦ ما قالوا

رسول الله ﷺ ، وبالله تعالى التوفيق . وأما قولهم : إنما يأخذ المسلمون مال من لا وارث له لانه لا رب له فاذا لا يستحقه بموته أحد فصاحبه أحق به فإ زادونا على تكرار قولهم وان جعلوا دعواهم حجة لدعواهم . وفي هذا نازعناهم وليس كما قالوا لكن نحن وأموالنا لله تعالى ولا يحل لاحد ان يتصرف في نفسه ولا في ماله الا بما أذن الله له فيه ماله وما لك ماله عز وجل فقط (١) ، ولو لا ان الله تعالى أطلق أيدينا على أموالنا فيما شأنا لما جاز لنا فيها حكم كما لا يجوز لنا فيها حكم حيث لم يبح الله تعالى لنا التصرف فيها ، ولو لا ان الله تعالى أذن لنا في الوصية بعد الموت لما جاز لنا ان نوصي بشيء فأباح الله تعالى اثالث فادونه فكان ذلك مباحا ولم يبح أكثر فهو غير مباح . وأما قولهم كما للامام أن يضعه حيث يشاء فصاحبه أولى فكلام بارد وقياس فاسد وهم يقولون فيمن ترك زوجة ولم يترك ذارحم ولا مولى ولا عاصبا ان الربع للزوجة وان الثلاثة الارباع يضعها الامام حيث يشاء (٢) وانه ليس له أن يوصي بأكثر من الثلث فهلا قاسوا ههنا كما للامام أن يضع الثلاثة الارباع حيث يشاء فكذلك صاحب المال ولكن هذا مقدار قياسهم فتأملوه ، وأما اذا اذن الورثة في أكثر من الثلث فان عطاء . والحسن . والزهرى . وربيعة . وحامد بن أبي سليمان . وعبد الملك بن يعلى . ومحمد بن أبي ليل : والأوزاعي قالوا : اذا اذن الورثة فلا رجوع لهم ولم يخصوا اذا في صحة من اذن في مرض ، وقال شريح . وطاوس . والحكم بن عتيبة . والنخعي . والشعبي : وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل : اذا اذنوا له في مرضه أو عند موته أو في صحته بأن يوصي بأكثر من الثلث لم يلزمهم ولهم الرجوع اذا مات ، وقالت طائفة : لا يجوز ذلك أصلا كما روينا من طريق وكيع عن المسعودي - هو أبو عميس عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن أبي عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن القاسم بن عبد الرحمن أن رجلا استأمر ورثته في أن يوصي بأكثر من الثلث فأذنوا له فلما مات رجعوا فسل ابن مسعود فقال لهم ذلك النكرة لا يجوز . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن داود عن عكرمة عن ابن عباس قال : الضرار في الوصية من الكبائر ثم قرأ ابن عباس ( تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله ) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أشعث بن عبد الله عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مستند ان الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فاذا أوصى جار في وصيته فيختم له بشر عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة

(١) في النسخة رقم ١ سقط لفظ « فقط » (٢) في النسخة رقم ١٦ شاء

فيعدل في وصيته فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة ثم يقول أبو هريرة : اقرءوا ان شئتم ( تلك حدود الله ) لقوله ( عذاب مبین ) قال أبو محمد : انما اوردناه لقول أبي هريرة فقط ■ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال : يرد عن حيف الناحل الحى ما يرد من حيف الناحل في وصيته ، فهو لاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ابطلوا ماخالف السنة في الوصية ولم يجزوه ولم يشترطوا رضى الورثة وهو قول المزنى . وابن سليمان . واصحابنا ، وقال مالك : ان استأذنهم في صحته فاذنوا له فلهم الرجوع اذا مات وان استأذنهم في مرض موته فاذنوا له فلا رجوع لهم الا ان يكونوا في عياله ونفقته فلهم الرجوع ■

**قال أبو محمد :** أما قول مالك : فلا نعلمه عن أحد قبله ولان لم له حجة أصلا ولا يخلو المال كله أو بعضه من أن يكون للمالك في صحته وفي مرضه أو يكون كله أو بعضه لورثته في صحته ومرضه ( ١ ) فان كان المال لصاحبه في صحته ومرضه ( ٢ ) فلا اذن للورثة فيه ، ومن المحال الباطل جواز اذنهم فيما لاحق لهم فيه وفيما هو حرام عليهم حتى لو سرقوا منه دينار الواجب القطع على من سرقه منهم ، وقديموت أحدكم قبل موت المريض فيرثه ، ولا سبيل الى أن يقول أحد : ان شيئا من مال المريض لو ارثه قبل موت الموروث لما ذكرنا فبطل هذا القول بيقين ، وأما من أجاز اذنهم فانهم يحتجون بقول الله عز وجل : ( أو فوا بالعقود ) وهذا عقد قد التزموه فعليهم الوفاء به ■

**قال أبو محمد :** ولقد كان يلزم من أجاز العتق قبل الملك والطلاق قبل النكاح أن يقول بالزامهم هذا الاذن ولكنهم تناقضوا في ذلك ■

قال علي : وأما نحن فنقول : كل عقد لم يأت به قرآن ولا سنة لا مر به أو باباحته فهو باطل وانما أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود التي أمر بها نصا أو اباحها نصا ، وأما من عقد معصية فما اذن الله تعالى قط في الوفاء بها بل حرم عليه ذلك كمن عقد على نفسه أن يزني أو يشرب الخمر والزيادة على الثلث معصية منهي عنها فالعقد في الاذن من ذلك فيما لم يأذن الله تعالى فيه باطل محرم فسقط هذا القول ، وأما من أجاز للورثة أن يجيزوا ذلك بعد الموت فخطأ ظاهر لأن المال حينئذ صار للورثة فحكم الموصي فيما استحقوه بالميراث باطل لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام » فليس لهم اجازة الباطل لكن ان احبوا ان ينفذوا ذلك من ما لهم باختيارهم فلهم ذلك ولهم حينئذ ان يجعلوا الاجر لمن شاعوا وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالفوا فيه ثلاثة من

الصحابة (١) لا يعرف لهم منهم مخالفه

١٧٥٤ مسألة ومن أوصى بأكثر من ثلث ماله ثم حدث له مال لم يحز من وصيته الا مقدار ثلث ما كان له حين الوصية لأن ما زاد على ذلك عقده عقدا حراما لا يحل كما ذكرنا، وما كان باطلا فلا يجوز أن يصح في ثلث اذ لم يعقد ولا محالاً أكثر من عقد لم يصح حكمه اذ عقد ثم يصح حكمه اذ لم يعقد فلو أوصى بثلثه فأقل ثم نقص ماله حتى لم يحتمل وصيته ثم زاد لم ينفذ من وصيته الا مقدار ثلث أقل ما رجع اليه من ماله لأن وصيته بما زاد على ثلث ما رجع اليه ماله قد بطلت وما بطل فلا سبيل الى عودته دون ان تبدى اعادته بعقد آخر اذ قد بطل العقد الاول، فلو أوصى بأكثر من ثلث ماله عامدا وله مال لم يعلم به لم ينفذ الا في مقدار ثلث ما علم فقط لأنه عقد ما زاد على ذلك عقد معصية فهو باطل فلو قال في كل ما ذكرنا: ان رزقني الله ما لا فاني أوصى منه بكذا أو قال اوصى اذا مات أن يخرج عنه ثلث ما يتخلف أو جزءا مشاعا أقل من الثلث أو قال: فيخرج مما يتخلف كذا وكذا فهذا جائز وتنفذ وصيته من كل ما كسبه قبل موته وبعد تلك الوصية بأي وجه كسبه أو بأي وجه صحيح مملوكه ميراث أو غيره علم به أو لم يعلم لأنه عقد عقدا صحيحا فيما يتخلفه ولم يخص بوصيته ما يملك حين الوصية وقد عقد وصيته عقدا صحيحا لم يتعدي به ما أمر الله عز وجل فهي وصية صحيحة كما ذكرنا فلو أوصى بثلث ماله وماله يحتمله وله مال لم يعلم به ثم نقص ماله الذي علم أو لم ينقص فوصيته نافذة فيما علم وفيما لم يعلم لأنه عقدا عقدا صحيحا تاما من حين عقده الى حين مات ولا تدخل ديته ان قتل خطأ فيما تنفذ منه وصاياه لأنها لم تجب له قط ولا ملكها قط وانما وجبت بعد موته لورثته فقط وهو قول طائفة من السلف كما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة وزياد الاعلم قال الحجاج عن أبي اسحق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب وقال زياد الاعلم: عن الحسن ثم اتفق علي. والحسن فيمن أوصى بثلث ماله ثم قتل خطأ انه يدخل ثلث ديته في ثلثه وان كان استفاد مالا ولم يكن شعربة دخل ثلثه في وصيته وهو قول ابراهيم النخعي. والأوزاعي. وأبي حنيفة وأصحابه وبه قال أبو ثور. واحمد بن حنبل. واسحق حاشا الدية فلا تدخل وصيته فيها، وقال آخرون: لا تدخل وصيته الا فيما علم من ماله لا فيما لم يعلم به روى ذلك عن ابان بن عثمان. وعمر بن عبد العزيز. ومكحول. ويحيى بن سعيد الأنصاري. وربيعه، وقال مالك: كذلك الا فيما رجاه ولم يعلم قدره كرجح مال ينتظره او غلة

(١) في النسخة رقم ١٤ ثلاثة صحابة



لا يدري مبلغها فان وصاياه تدخل فيها وما نعلم (١) هذا التقسيم عن احد قبله ، ولا نعلم له حجة أصلا \*

وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى في آية المواريث : ( من بعد وصية يوصى بها او دين ) فأوجب عز وجل الميراث في كل ما علم به من ماله ولم يعلم ، وأوجب الوصية والدين مقدمين كذلك على المواريث ، فالمفرق بين ذلك مبطل بلا دليل ، وإما يبطل من الوصية ما قصد به مانهى الله تعالى عنه فقط وما نعلم لمخالفتنا حجة أصلا ، وقد خالفوا في ذلك صاحبنا لا يعرف له من الصحابة مخالف . فان قالوا : ان الرواية في ذلك عن علي لا تصح لأن فيها الحجاج والحارث قلنا . والرواية عن ابا بن عثمان لا تصح لأنها عن عبد الحكم بن عبد الله وهو ضعيف ، ولا تصح عن عمر بن عبد العزيز لأنها عن يزيد ابن عياض وهو مذکور بالكذب ، ولا تصح عن مكحول لأنها عن مسلمة بن علي وهو ضعيف ولا عن ربيعة . ويحيى بن سعيد لأنها عن لم يسم وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٥٥ مسألة** ولا تجوز الوصية لميت لأن الميت لا يملك شيئا فمن أوصى الحي ثم مات بطلت الوصية له فان أوصى الحي ولميت جاز نصفها للحي وبطل نصف الميت ، وكذلك لو أوصى الحيين ثم مات أحدهما جازت للحي في النصف وبطلت حصه الميت وهو قول علي بن أبي طالب وغيره ، وقال مالك : ان كان علم الموصى بأن الذي أوصى له ميت فهو لورثة الميت فان كان لم يعلم فهو لورثة الموصى \*

قال علي : هذا تقسيم فاسد بلا برهان ، فان قيل : اذا أوصى له وهو ميت فانما أراد أن يكون لورثته قلنا : هذا باطل ، ولو أراد الوصية لورثته لقدر على أن يقول ذلك فتقويله مالم يقل حكم بالظن والحكم بالظن لا يحل \*

**١٧٥٦ مسألة** والوصية للذي جائزة ولا نعلم في هذا خلافا وقد قال رسول الله ﷺ : « في كل ذي كبد رطبة أجر » \*

**١٧٥٧ مسألة** ولا تجوز الوصية بما لا ينفذ لمن أوصى له بها أو فيما أوصى به ساعة موت الموصى مثل أن يوصى بنفقة (٢) على انسان مدة مسماة أو بعق عبد بعد أن يتخدم فلانا مدة مسماة قلت أو كثرت أو يحمل بستانه في المستأق أو بغلة داره وما اشبه ذلك : فهذا كله باطل لا ينفذ منه شيء ، وهذا مكان اختلاف الناس فيه فروينا من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب انه قال فيمن أوصى لآخر بغنم حياته انه جائز ويكون للموصى له من الغنم البائها وأصوافها وأولادها

(١) في النسخة رقم ١٤ ولا نعلم (٢) في النسخة رقم ١٦ « على نفقة »

مدة حياته لأنه يعمل فيها ويقوم عليها وليس له أن يأكل منها الا بقدر ما كان ربها يأكل من عروضها ، وكذلك يصيب من أولادها ما يصيب من أمهاتها \*

**قال أبو محمد :** وهذا قول ظاهر الخطأ أول ذلك ان جعل له أصوافها وألبانها وأولادها مدة حياته لأنه يقوم عليها فهذه اجارة اذا ، والاجارة مجهول على مدة مجهولة باطل لا يحل وأكل مال بالباطل وشرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، ثم لم يجعل له أن يأكل من أعيان الغنم الا ما كان يأكل الموصى منها وهذا في غاية البطلان لأنه مجهول وقد كان يمكن أن يأكل منها الكثير في العام ويمكن أن لا يأكل منها شيئاً ويمكن أن يأكل منها قليلاً فهذا أيضاً أكل مال بالباطل ، وقد كان للموصى أن يبيعها ويهبها ويبيع منها ويهب منها فلا جعل للموصى له أن يبيع منها وأن يهب كما كان للموصى والا فما الفرق بين الاستهلاك بالاكل وبين الاستهلاك بالبيع أو الهبة ؟

قال علي : ويكفي من هذا أن الموصى له لا يخلو من أن يكون ملك الغنم التي أوصى له بها مدة حياته أولم يملكها ولا سبيل الى قسم ثالث ، فان كان ملكها فله أن يبيعها كلها أو ماشاء منها وان يهبها كذلك . وأن يأكلها كذلك . وان كان لم يملكها لم يحل له أكل شيء منها ولا من أصوافها ولا من ألبانها وأولادها لأنها مال غيره وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا شك بنص القرآن في ان ما يخلفه الميت بماله يوص به قطعاً فهو ملك للورثة وادھو ملكهم فلا يحل للموصى حكم في مال الورثة وبالله تعالى التوفيق . وروينا عن عبد الرزاق عن معمر فيمن أوصى لزيد بثلث ماله ولاخر بنفقته حتى يموت انه يوقف للموصى له بالنفقة نصف الثلث .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه قد لا يعيش الا يوماً أو أقل وقد يعيش عشرات أعوام فهذا مجهول فهو باطل لا يعرف بماذا أوصى له . وروينا عن سفیان الثوري فيمن أوصى أن يكاتب عبده بألف درهم وقيمه ألف درهم أو أكثر فلم يوص له بشيء ، فان أوصى أن يكاتب بأقل من قيمته فان ما نقص من قيمته وصية له \*

قال علي : وهذا خطأ والوصية بالمكاتبه جملة باطل لأن العبد خارج بموت الموصى الى ملك الورثة فوصيته بمكاتبه عبد الورثة باطل لأنه مال الورثة . وقال الأوزاعي فيمن له ثلاثة أولاد وعبد فأوصى بان يخدم ذلك العبد واحداً من أولاده سماه وعينه سنة ثم العبد حر : فانه يخدم أولاده كلهم سنة ثم هو حر .

قال علي : وهذا خطأ لأنه حكم بغير ما أوصى به الموصى فلا هو نافذ وصيته ولا هو باطلها ، ولا يخلو من أن تكون صحيحة أو فاسدة فان كانت صحيحة فقد أبطل الصحيح

وان كانت فاسدة فقد اجاز الفاسد . فان قال : جمعت فسادا وصحة فاجزت الصحيح وابطلت الفاسد قلنا له : بل اجزت الفاسد وهو عتقه ملك بنيه وعبدهم وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم واموالكم عليكم حرام » وقال الليث بن سعد بجواز الوصية بكل ما ذكرنا : انه لا يجوز ، وقال فيمن اوصى لانسان بثلثه ولاخر بالنفقة ما عاش ان الثلث بينهما بنصفين .

قال ابو محمد : وهذا خطأ لأنه غير ما اوصى به الموصى ولا يجوز ان يحال ما اوصى به الموصى الى غير ما اوصى به الا بنص ولا نص بما قال الليث ، وقال عثمان البتي فيمن اوصى لزيد بنفقة عشرة دراهم كل شهر ولعمرو بمائة درهم كل شهر : فانها ما يتحصان يضرب بمائة للموصى له بمائة ويضرب بعشرة للموصى له بعشرة فيعطى حصته ويعطى الباقي الذى اوصى له بالمائة فاذا كان في الشهر الثانى ضرب الموصى له بعشرة بعشرين وضرب صاحب المائة بمائة وحسب صاحب العشرة بعشرة وحسب له ما أخذ في الشهر الاول وكذلك يقسم بينهما كل شهر .

قال ابو محمد : وهذا كلام لا يعقل ولا يدرى منبعثه . وقال ابو حنيفة فيمن اوصى بخدمة عبده فلا ناسنة ثم يعتق ولا مال له غيره : فانه يخدم الموصى له يوم ما والورثة يومين فاذا مضت له ثلاث سنين هكذا اعتق .

قال ابو محمد : نرى انه في قوله انه يسعى في ثلثي قيمته للورثة . قال علي : وقوله هذا فاسد ، قال : ومن اوصى لآخر بسكنى داره ولا مال له غير ما سكن الموصى له بثلث الدار (١) وسكن الورثة بثلثها وليس له أن يؤجرها ولا أن يؤجر العبد الموصى له بخدمته ولا أن يخرجها عن ذلك البلد الا ان يكون الموصى له في بلد آخر فله أن يخرجها الى بلده .

قال علي : وهذا في غاية (٢) الفساد لانه خالف عهد الميت في الوصية بسكنى جميع الدار فلم يجعل له الا سكنى ثلثها فقط وقيمة سكنى ثلث الدار أقل من ثلث الميت بلا شك لان جميع الدار مال تخلفه فافذه الوصية عنده جائزة فهلا أنفذ له جميعها لانها أقل من الثلث بلا شك ، وأيضا فلا فرق بين كون الموصى له في بلد آخر وبين رحيله الى بلد آخر فان كان العبد للموصى فللموصى له التصرف فيما اوصى له به حيث شاء وان كان ليس هو للموصى فالوصية بخدمته باطل ، قال ابو حنيفة : ومن اوصى بغلة لبستانه لزيد وفيه غلة ظاهرة اذ مات الموصى فليس للموصى له الا تلك الغلة بعينها فقط فلولم يكن فيها غلة اذ مات فله ثلثها أبدا ما عاش .

قال أبو محمد : وهذا باطل أيضا ، وفرق بلا برهان ، وهلا جعلوا له أول غلة تظهر بعد موت الموصي فقط ثم لاشئ . له في المستأنف كما فعلوا في الغلة الظاهرة ، فان قالوا : حملنا ذلك على العموم قلنا لهم : وهلا حملتم وصيته أيضا على العموم اذامات وفي البستان غلة ولو ان عاكسا عكس قوتهم فأعطاه غلة البستان أبدا اذا مات وفيه غلة ظاهرة ولم يعطه اذامات ولا غلة في البستان الا أول غلة تظهر ما كان بين الحكمين بالبطل فرق ، قال أبو حنيفة : وانما تجوز الوصية بسكنى الدار وخدمة العبد اذا أوصى به لانيسان بعينه قال : فلو أوصى بذلك للفقراء . والمساكين لم يجز ذلك .

قال علي : ليس في المصيبة أكثر من هذا أن يكون ان أوصى لكافر أو لماسق جاز فان أوصى لفقراء المسلمين لم يجز أف لهذا القول ، قال أبو حنيفة : ولو أوصى لزيد بالنفقة ما عاش فان جوز الورثة ذلك وقف له جميع المال كله وتحاص هو وسائر الموصي لهم الا أن يعين الموصي لهم ان ينفق عليه من الثلث فيوقف له الثلث خاصة ويخاص أيضا الموصي لهم ، وقال أبو يوسف : يجعل له عمر مائة سنة ثم يوقف له الثلث خاصة ما ينفق عليه فيما بقي له من مائة سنة فان عاش أكثر أعطى النفقة أيضا حتى يفرغ الثلث . قال أبو محمد . وهذه وساوس لا تعقل والاسعار تختلف اختلافا متباينا فكيف يقدر على هذا الجنون ؛ وأجاز أبو حنيفة أن يوص لانيسان بخدمة عبدا ما عاش ولآخر برقة ذلك العبد ورأى النفقة . والكسوة على الذي أوصى له بالخدمة ورأى ما وهب للعبد للذي له الرقة .

قال علي : وهذا باطل أيضا ، ومن اين استحل أن يلزم الموصي له بالخدمة نفقة غير عبده وكسوته ؟ ان هذا العجب ، وقال محمد بن الحسن : من أوصى بعق عبده بعد موته بشهر فمات ومضى شهر لم يعق الا بتجديد عتق (١) لانه لو جئنا جنانية قبل تمام الشهر كان للورثة أن يسلموه بجنانيته .

قال علي : فاذم لك للورثة كما قال : فكيف يعق عبدهم بغير رضاهم وهذا كله لا خفاء بفساده . وقال مالك : من أوصى بخدمة عبده أو بغلة بستانه أو بسكنى داره أو بنفقة على انسان فكل ذلك جائز ، فلو أوصى بخدمة عبده ما عاش لزيد وبرقته لعمر و فهو جائز قال : ولو أن الموصي له بخدمة العبد وهب لذلك العبد ما أوصى له به من خدمته أو باعها منه عتق العبد ساعتئذ ولا مدخل للورثة في ذلك .

قال علي : وهذا خلاف اقواله المعهودة من ان الوصية اذا لم يقبلها الموصي

(١) في بعض النسخ « بتجديد بدعة »

لها رجعت ميراثا وهذا تناقض من قوله ، وهو ايضا خلاف ما وصى به الموصى ،  
واطرف شئ . قوله فان اعتقه الورثة لم ينفذ عتقهم فباطل عتقه بالكيه باقراره واجاز  
عتقه بخلاف وصية الموصى بعتقه ■ وقال مالك : للموصى له بخدمة العبد أو بسكنى  
الدار : ان يؤاجرها قال : الا أن يوصى بان يخدم ابنه ما عاش ثم هو حر فهذا لا يؤاجر  
لانه قصد به قصد الحضانة ■

**قال أبو محمد :** وهذا تناقض وخلاف ما وصى به الموصى من السكنى والخدمة ،  
قال مالك : ولو أوصى له بخدمة عبده سنة وليس للموصى مال غيره فالورثة بالخيار بين أن  
يسلموا له خدمة العبد سنة ثم يرجع اليهم وبين أن يعطوه ثلث جميع ما تركه الموصى لمسكاه  
قال على : وهذا خلاف الوصية جهارا ، وقال مالك فيمن أوصى له بالنفقة ما عاش  
حسب له عمر سبعين سنة ووقف له ما ينفق عليه فيبقى من عمره الى تمام السبعين فافضل  
رد على سائر الوصايا أو على الورثة ■ قال على : وهذا خطأ فاحش أول ذلك تخصيصه  
سبعين سنة ثم قوله : يوقف له ما ينفق عليه مابقى من عمره الى تمام سبعين  
والاسعار تختلف اختلافا فاحشا ثم النفقة أيضا شئ غير محدود لانه يدخل  
في النفقة ما يستغنى عنه كالنوايل واللحم وغير ذلك وكل هذه الأقوال فليس شئ منها  
عن قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد [ نعلمه ] (١) قبلهم ولا قياس  
ولا معقول بل هي مخالفة لكل ذلك ، وقال الشافعى : تجوز الوصية بخدمة العبد وبسكنى  
الدار وبغلة البستان والارض وأجاز للموصى له بسكنى الدار ان يؤجرها ، وهذا تبديل  
للوصية . وأجاز الوصية بخدمة عبد لزيد وبرقبته لعمره ، وقال فيمن أوصى لانسان  
بخدمة عبده سنة ولا مال للموصى غير ذلك العبد : انه يجوز من ذلك ما حمل الثلث فقط ،  
وقال أبو ثور : بجواز (٢) كل ذلك وان للورثة بيع العبد ويشترط على المشتري تمام  
الخدمة للموصى بها وان يخرج العبد للموصى له بخدمته الى أى بلد شاء ■

**قال أبو محمد :** فانفق من ذكر ما على جواز الوصية بخدمة العبد وغلة البستان وسكنى  
الدار ووافقهم على ذلك سوار بن عبدالله . وعبيد الله بن الحسن العنبريان . وإسحاق  
ابن راهويه ■ وقال ابن أبى ليلي . وأبو سليمان وجميع أصحابنا : لا يجوز شئ من ذلك ■  
قال على : احتج من أجاز ذلك بانه كما تجوز الاجارة فى منافع كل ذلك فكذلك تجوز  
الوصية بمنافع كل ذلك وما نعلم لهم شيئا غير هذا ، وهو قياس والقياس باطل ثم هو  
أيضا حجة عليهم لاهم لان الاجارة انما تجوز فيما ملك المؤاجر رقبته لا فيما لملك له

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ لا يجوز



فيه ، والدار ، والعبد . والبستان منتقلة بموت المالك لها إلى ما وصى فيه بكل ذلك أو إلى ملك الورثة لا بد من أحدهما ، وهذا باقرارهم منتقل إلى ملك الورثة ووصية المرء في ملك غيره باطل لا تحل كما أن اجارته لملك غيره لا تحل والاجارة انما هي في منافع حدثت في ملكه والوصية هي في منافع تحدث في ملك غير المرصى وهذا حرام ■

قال أبو محمد : قال الله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فلم يجعل عز وجل للورثة الا ما فضل عن الدين والوصية فصح بنص القرآن ان ما وصى به المرصى فلم يقع قط عليه ملك الورثة لكن خرج بموت الموصى إلى الوصية بنص القرآن وصح بنص القرآن ان ما ملكه الورثة فهو خارج عن الوصية فثبت انه لا وصية فيه للموصى أصلاً ، وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح بقينان أن ما ملكه الورثة فقد سقط عنه ملك الميت واذ لا ملك له عليه فوصاياه فيه بعق أو بنفقة أو بغير ذلك باطل مردود مفسوخ ، وبالله تعالى التوفيق ■

١٧٥٨ مسألة ومن أوصى بمتاع بيته لامولده أو لغيرها فانما للموصى له بذلك ما للمعهود ان يضاف إلى البيت من الفرش المبسوطة فيه والمعلق والفراش الذي يقعد عليه والذي ينام عليه بما يغطي فيه ويتوسده والآنية التي يشرب فيها ويؤكل والمائدة والمسامير المسمرة فيه والمناديل والطست والابريق ، ولا يدخل في ذلك ما لا يضاف إلى البيت من ثياب اللباس والمرفوعة والتخوت ووطاء لا يستعمل في البيت ، ودرهم ودنانير . وحلى . وخزانة وغير ذلك لانه انما يستعمل في ذلك ما يفهم من لغة الموصى وبالله تعالى تأييد ■

١٧٥٩ مسألة ولا تحل وصية في معصية لا من مسلم ولا من كافر كمن أوصى ببنيان كنيسة أو بنحو ذلك لقول الله تعالى : ( ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ولقوله تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) فمن تركهم ينفذون خلاف حكم الاسلام وهو قادر على منعهم فقد أعانهم على الاثم والعدوان ■

١٧٦٠ مسألة ووصية المرأة البكر ذات الاب وذات الزوج البالغة والتيب ذات الزوج جائزة كوصية الرجل أحب الاب أو الزوج أو كرها ولا معنى لاذنهما في ذلك لان أمر الله تعالى بالوصية جاء عاماً للمؤمنين وهو لفظ يعم الرجال والنساء ولم يخص عز وجل فيه احداً من أحد وما كان ربك نسياً ، وما نعلم في ذلك خلافاً من أحد وبالله تعالى التوفيق ■

١٧٦١ - مسألة - ووصية المرء لعبده بمال مسمى أو بحزم من ماله جائزة وكذلك

لعبد وارثه ولا يعتق عبد الموصى بذلك ولو ارث الموصى أن ينتزع من عبده نفسه ما أوصى له به فلو أوصى لعبده برقبته فالوصية باطل ولا يعتق العبد بذلك ولا شيء له ، فلو أوصى لعبده بثلث ماله أعطى ثلث سائر ما يبقى من مال الموصى بعد إخراج العبد عن ماله ولا يعتق بذلك ، وقد اختلف الناس في هذا فقال الحسن . وابن سيرين . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي : من أوصى لعبده بثلث ماله أعتق العبد من الثلث فإن فضل من الثلث شيء أعطيه أيضا وكذلك أن أوصى له بجزء مشاع في ماله أقل من الثلث فيعتق ويعطى ما فضل من ذلك الجزء ، ثم اختلفوا أن لم يحمله الثلث فقال الحسن . وابن سيرين . وأبو حنيفة : يعتق منه ما حمل الثلث ثم يعتق ببقية ويستسعى في قيمة ما فضل منه عن الثلث ، وقال مالك . والشافعي : يعتق منه ما يحمل الثلث ويبقى سائر رقبته وكذلك أيضا عند من ذكرنا أن أوصى له برقبته أو بنفسه فلو أوصى له بشيء معين من ماله أو بمكيل أو موزون أو معدود فإن أبا حنيفة . وسفيان الثوري . وإسحاق بن راهويه قالوا : الوصية باطل ويشبه أن يكون هذا قول الشافعي ■ وقال مالك : الوصية نافذة وليس للوارث أن ينتزع ذلك ، وقال الاوزاعي : الوصية للعبد باطلة بكل حال ■ وقال ابو ثور : وأبو سليمان كما قلنا ■

**قال أبو محمد :** إمامن جوز الوصية للمملوك برقبته فباطل وكذلك من أجاز أن يوهب للمملوك نفسه أو رقبته أو يتصدق عليه بها أو أن يملكها وأوجب له العتق بذلك ■ برهان ذلك أنه لم يأت نص قرآن ولا سنة قط بأن المرء يملك رق نفسه فاذلم يأت بذلك قرآن ولا سنة وهو (١) في العقل ممنوع لأن الملك يقتضى مالكا ومملوكا وقد جاءت النصوص باباحة فرج المملوكة وبحسن الوصاة بما ملكنا فصيح أن المملوك غير المالك ييقن ■ وأيضا فلو أن المملوك جاز أن يملك نفسه لكان حينئذ لا بد ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يعتق بملكه له نفسه (٢) وإما أن لا يعتق بذلك ، فإن قالوا : يعتق ولا بد قلنا : ومن أين قلنا هذا ولانص في ذلك ، فإن قالوا : قياسا على من يعتق عليه من ذوى رحمه فهو أولى بذلك قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه لا خلاف في افتراق حكم المرء في نفسه وحكمه في ذوى رحمه وأنه يجوز له في نفسه ما لا يجوز له في ذوى رحمه فللمرء أن يؤاجر نفسه للخدمة وليس له أن يؤاجر ذارحمه للخدمة فباطل هذا القياس الفاسد على كل حال ، ثم لو وجب عتقه بذلك لكان بلا شك أن ملك رق نفسه فقد سقط ملك سيده عنه جملة وصار العبد هو

(١) في النسخة رقم ١٦٦ هو باصقاط الواو (٢) في النسخة رقم ١٤ بملكه لنفسه

المعتق لنفسه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « انما الولاء لمن اعنت » فبطل أن يكون الولاء في ذلك للسيد ووجب أن يكون لولاه نفسه لانه هو الذي اعنت على نفسه ، وهذا خلاف قولكم ، وان قلتم : لا يعتق بذلك لزمكم أن تجزوا له أن يبيع نفسه وأنتم لا تقولون بهذا فوضح (١) تناقض قولكم وفساده بلاشك وبالله تعالى التوفيق \* فان قالوا : قد قال الله تعالى حاكيا عن موسى عليه الصلاة والسلام ومصوبه انه : ( قال رب اني لا املك الانفسى وأخى ) قلنا : صدق الله عز وجل وصدق موسى ﷺ وكذب من يحرف الكلم عن مواضعه أن موسى عليه الصلاة والسلام لم يعن قط بلا خلاف من أحد وبضرورة الحس ملك رق نفسه ورق أخيه عليهما السلام ومن قال هذا فقد كفر وسخف وتوقح ماشاء وانما عني بلاشك ولا خلاف ملك التصرف في أمر ربه عز وجل ، وهذا حق لا ينكره ذو عقل ، فمن أضعف قولاً واخشى جهلاً ممن يحتج (٢) بأية في خلاف نصها ومعناها ان هذا الأمر عظيم نفوذ بالله من مثله ، فاذا بطل أن يملك أحد رق نفسه فقد بطل تملكه ذلك واذا بطل تملكه ذلك فقد بطل أن يكون له حكم نافذ غير الانكار والابطال ، وصح قولنا والحمد لله رب العالمين وأما ابطال الأوصاي الوصية للعبد جملة خطأ ظاهر لأن الله تعالى أمر بالوصية جملة ولم يخص العبد من الحر ، قال تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فكل وصية جائزة الاوصية منع منها نص قرآن أوسنة ، وقال رسول الله ﷺ : « في كل ذى كبر طبة أجر » فان قيل العبد لا يملك قلنا : بل يملك لأن الله تعالى أجاز للعبد النكاح وأمر بالنكاح الاماء وكلف المالك جملة النفقة والاسكان والصداق ولا يكلف ذلك الامالك وكل ذلك فرض على كل ناكح قال تعالى : ( فانكحوا منكم ما ينالكم منهن وأتوهن أجورهن ) فأمر تعالى باعطاء الأمة مهرها فصح أنه لها ملك صحيح ، وقال تعالى : ( وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) وهذا نص ظاهر فصح أن ملك العبيد والاماء للمالك كونهم أغنياء وفقراء كالأحرار ، فان ذكرنا قول الله عز وجل : ( عبادا مملوكا لا يقدر على شيء ) قلنا : لم يقل الله تعالى : ان هذه صفة كل مملوك انما ذكر من هذه صفة من المالك وقد قال تعالى : ( رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء ) افترى كل أبكم فواجب لا يملك المال أصلاً ولا فرق بين النصين ؟ وبرهان صحة قولنا : ان الله تعالى لم يقل عبدا مملوكا لا يمكن أن يملك مالا انما قال : لا يقدر على شيء والله تعالى لا يقول الا الحق ونحن نرى العبيد يقدرون على أشياء كقدرة الأحرار أو أكثر فيقدرون على الصلاة والقيام والطهارة

(١) في النسخة رقم ١٤ فص ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٤ من احتج

والجماع والحر كدو حمل الأثقال والقتال والغزو فصح أن الله تعالى لم يعن قط بتلك الآية ملك المال وإنما عني عبد الله لا يقدر على شيء لضعف جسمه جملة فبطل تمويههم والله تعالى التوفيق . ومن العجائب إبطالهم ملك العبد لشيء من الأموال ثم ملكوه ما لا يملك وهو رقبته ، وأما إجازة أبي حنيفة الوصى للمملوك بالجزء المشاع في المال وإبطاله الوصية له بالشيء المعين أو المكيل المعين . أو الموزون . أو المعدود غلطاً لا خفاء به وفرق لا برهان له أصلاً لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية ساقطة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا رأى سديد وقد علم كل ذي حس سليم أن من أوصى لعبده بثلث ماله فإن الشيء الموصى به هو غير الإنسان الموصى له بذلك الشيء فصح يقيناً أنه لم يوص له من رقبته بشيء وإنما أوصى له بجزء من ماله لا تدخل فيه رقبته ، وأما قول مالك : أن الوصية جائزة وليس للوارث أن ينتزعه منه فخطأ فاحش وقول لا نعلم أحداً قاله قبله وقول لا برهان على صحته . فإن قيل : أنه إذا انتزعه منه صارت الوصية للوارث قلنا : هذا باطل ما صارت قط وصية لوارث لم يكن هي وصية لغير وارث ثم أخذها الوارث بحوله كما يحجز مالك الوصية لزوج الابنة الفقير الذي لشيء له ثم تأخذ الوارثة في صداقها ، وفي نفقتها و كسوتها ، وكما أجاز أيضاً الوصية لغريم الوارث العديم ثم يأخذ الوارث في دينه فأى فرق بين الأمرين ؟ والله تعالى التوفيق .

**١٧٦٢ مسألة** ولا تجوز وصية من لم يبلغ من الرجال والنساء أصلاً ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه أن عمر بن الخطاب أجاز لها وصية غلام لم يحتمل بيترجشم قال عمرو بن سليم : فبعثنا أنا ثلاثين ألف درهم . ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن مسعود أنه أجاز وصية الصبي وقال : من أصاب الحق أجزنا ، وروى ولم يصح عن أبيان بن عثمان أنه أجاز وصية جارية بنت تسع سنين بالثلث . وعن جابر الجعفي عن الشعبي من أصاب الحق من صغير أو كبير أجزنا وصيته . وعن ابن سمعان عن الزهري إذا عرف الصلاة جازت وصيته وإن لم يحتمل الغلام والجارية سواء . وصح عن شريح . وعبد الله بن عتبة بن مسعود . وإبراهيم النخعي إجازة وصية الصغيرين إذا أصابا الحق ، وقال الليث بن سعد كقول الزهري ، وأجاز مالك وصية من بلغ تسع سنين فصاعداً ، وقول آخر صح عن عمر بن عبد العزيز أن من لم يبلغ الحلم فإن وصيته تجوز في قرب الثلث ولا يرى أن تبلغ الثلث . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه ، وقول ثالث قاله القاضي عبيد الله بن الحسن

العنبري وهو أنه إذا بلغ الصغير سنًا من وسط ما يحتمل له الغلبان جازت وصيتهما .  
وقول رابع وهو أن وصية من لم يحتمل لا تجوز وكذلك المرأة ما لم تحتمل أو تحض كما  
روينا من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن  
ابن عباس لا تجوز وصية الغلام حتى يحتمل ، وصح هذا عن الحسن البصري . وإبراهيم  
النخعي أيضا ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد : أما تحديد عبيد الله بن الحسن ببلوغ من هي وسط ما يحتمل لها  
الغلبان ومنع عمر بن عبد العزيز من بلوغ الثلث واجازته ما قرب من ذلك . وتخصيص  
مالك ابن تسع فصاعدا فأقول لا متعلق لها بشئ . أصلا وما نعلم أحدا حدد ذلك قبل مالك  
ولعل بعض مقلديه يقول صح أن النبي ﷺ دخل بعائشة أم المؤمنين وهي بنت تسع  
سنين فنقول له : نعم وصح أنه عليه الصلاة والسلام تزوجها وهي بنت ست سنين فأجيزوا  
وصية ابن ست سنين بذلك وهذا كله لا مدخل له في الوصية أصلا ، وأما من اجاز وصية  
الصغيرين إذا أصابا الحق فانهم احتجوا بقول الله تعالى : ( وافعلوا الخير ) قالوا : وهذا  
عموم وقال تعالى في المواريث : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) وهذا عموم . بالثابت  
عن النبي ﷺ إذ سأله المرأة عن الصغير أله حج ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : نعم  
ولك أجر قالوا : ووجدناه يحض على الصلاة والصيام فالوصية كذلك ، وقالوا :  
السفيه . والصغير ممنوعان من أموالهما في حياتهما ووصية السفيه جائزة فالصغير كذلك  
وقالوا : هذا حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم والرواية عن ابن عباس بخلاف  
ذلك لا تصح لأنها عن هالكين . إبراهيم بن أبي يحيى . والحجاج بن أرطاة ومثل هذا  
لا يقال بالرأى ما لهم شبهة غير ما ذكرنا . وكل ذلك لا متعلق لمالك ومن قلده بشئ منه  
لانهم خصوا من دون التسع بلا برهان يخالفوا كل ذلك .

**قال أبو محمد** : وكله لاحجية لهم في شيء منه . أما قوله تعالى : ( وافعلوا  
الخير ) وقوله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فإن من لم يبلغ غير  
مخاطب بشئ من الشرائع لا يفرض ولا بتحريم ولا بتدب ولا داخل في هذا الخطاب  
لكن الله تعالى تفضل عليه بقبول اعماله التي هي أعمال البر يدينه دون أن يلزمه ذلك ،  
وقد صح عن رسول الله ﷺ أن القلم مرفوع عن الصبي حتى يبلغ فصيح أنه غير مخاطب  
فبطل التعلق بالآيتين المذكورتين ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام في الصغير له حج  
فإنه هو حق وليس في ذلك اطلاقه على التقرب بالمال والصدقة به لافي حياته  
ولافي وصيته بعد وفاته فبطل تعلقهم بهذا الخبر وبالله تعالى التوفيق ، والقياس



باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لانهم لم يقبسوا الصدقة في الحياة من الصغير على الحج منه فقياس الوصية بالمال على الصدقة بالمال أولى ان يكون لو كان القياس حقاً من قياس الوصية على الحج والصلاة ■ وأما قولهم : ان من لم يبلغ يحض على الصلاة . والصيام فكذلك الوصية فباطل أيضاً لانه قياس فاسد كما ذكرناه وأما قولهم : ان الصغير . والسفيه ممنوعان من مالهما ووصية السفيه جائزة فكذلك الصغير فهذا من أفسد ما شغبوا به لاننا لانساعدهم على أن مسلماً يعقل يكون سفيهاً أصلاً حاش لله من ذلك انما السفيه الكافر أو المجنون الذي لا يميز لكن نقول لهم : ان الصغير والأحمق الذي لا يميز ممنوعان من مالهما ووصية الأحمق الذي لا يميز لا تجوز فالصغير كذلك ■ فهذا قياس أصح من قياسهم لان القضية الأولى متفق عليها والله تعالى التوفيق \* وأما قولهم : انه فعل عمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ومثله لا يقال بالرأى فلا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انها لا تصح عن عمر . ولا عن ابن مسعود لان أم عمرو بن سليم مجبولة ، وعمرو بن سليم لم يدرك عمر ولا يدري من رواه عن ابن مسعود وقد خالفهما ابن عباس والرواية عنهم كلهم في ذلك لا تصح وكم قضية خالفوا فيها عمر بن الخطاب لا يعرف له فيها مخالف من الصحابة رضى الله عنهم فبطل كل ما شغبوا به وبالله تعالى التوفيق ، فلما بطل كل ما احتجوا به وجدنا الله تعالى يقول : ( ولا توتوا السفهاء . والكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ) فصحب بنص القرآن أن المجنون . والصغير ممنوعان من أموالهما حتى يعقل الأحمق ويبلغ الصغير يصح أنه لا يجوز لهما حكم في أموالهما أصلاً وتخصيص الوصية في ذلك خطأ ، وكذلك صح عن النبي ﷺ انه قال : «رفع العلم عن ثلاثة » قد كرفهم الصغير حتى يبلغ فصح أنه غير مخاطب وبالله تعالى التوفيق (١) .

١٧٦٣ - مسألة - ولا تجوز وصية العبد أصلاً لأن الله تعالى انما جعل الوصية حيث الموارث والعبد لا يورث فهو غير داخل فيمن أمر بالوصية في القرآن وقال رسول الله ﷺ في وصية « من له شيء يوصي فيه ، وليس لأحد شيء يوصي فيه الا من أباح له النص ذلك وليس للعبد شيء يوصي فيه انما له شيء اذا مات صار لسيده لا يورث عنه فاما من بعضه حر وبعضه عبد فوصيته كوصية الحر لانه يورث فهو داخل في عموم المأمورين بالوصية وبالله تعالى التوفيق ■

(١) الى هنا تم الجزء الرابع من المحلى للإمام ابى محمد علي بن حزم الاندلسي من النسخة رقم ١٤ وارجوه الله تعالى ان يوفقني الى اتمام طبعه

**١٧٦٤ مسألة** ومن أوصى بما لا يحمله ثلثه بدى بما بدأ به الموصى في الذكر  
 أى شيء كان حتى يتم الثلث فإذا تم بطل سائر الوصية فإن كان أجل الأمر تحاصوا في  
 الوصية، وهذا مكان اختلف الناس فيه فروى عن ابن عمر . وعطاء الخراساني . وصح  
 عن مسروق . وشريح . والحسن البصري . وابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب .  
 والزهرى . وقتادة . وسفيان الثوري . واسحاق بن راهويه أنه يبدأ بالعتق على جميع  
 الوصايا ، وقول آخر رويناه من طريق سعيد بن منصور ناجرير عن المفيرة عن ابراهيم  
 النخعي قال : إنما يبدأ بالعتق اذا كان مملوكا له سماه باسمه فأما اذا قال : أعتقوا عني نسمة  
 فالنسمة وسائر الوصية سواء . وهو قول الشعبي . ورويناه من طريق سعيد بن منصور  
 قال : أنا أشعث بن سوار عن الشعبي قال هشيم : وسمعت ابن أبي ليلى . وابن شبرمة يقولانه ،  
 وقول ثالث وهوانه تتحاص الوصايا العتق وغيره سواء رويناه من طريق الحجاج  
 ابن المنهال نا حماد بن سلمة نا حماد بن زيد قال ابن سلمة : أنا قيس عن عطاء بن أبي رباح وقال  
 ابن زيد : أنا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين ثم اتفق عطاء . وابن سيرين فيمن أوصى  
 بعتق وأشياء فزادت على الثلث ان الثلث بينهم بالحصص . ومن طريق سعيد بن منصور  
 نا هشيم نا مطرف - هو ابن طريف - عن ابراهيم النخعي قال : يبدأ بالعتاق وقال الشعبي  
 بالحصص ومن طريق سعيد بن منصور قال هشيم : أنا يونس بن عبيد عن الحسن انه قال : يبدأ  
 بالعتق . ثم قال بعد ذلك بالحصص وهو قول أحمد بن حنبل . وأبي ثور . وأحدقولي ابن  
 شبرمة وزاد أنه يستسعى في العتق فيما فضل عن الوصية . وأما المتأخرون فإن الليث بن سعد  
 قال : يبدأ بالمدير والمعتق بتلا في المرض ويتحاصن ان لم يحملهما الثلث ثم من بعدهما  
 بمن أوصى بعته بعينه وهو في ملكه حين الوصية ثم يتحاص العتق الموصى به جملة  
 مع سائر الوصايا ، وقال الحسن بن حي : يبدأ بالمعتق بتلا في المرض ثم العتق وسائر  
 الوصايا سواء يتحاص في كل ذلك .

وقال أبو حنيفة : يبدأ بالمحابة في المرض ثم بعده بالعتق بتلا في المرض اذا كان العتق بعد  
 المحابة فان أعتق في مرضه ثم حابي تحاصا جميعا فان حابي في مرضه ثم أعتق ثم حابي  
 فلبائع المحابي أولا نصف الثلث ويكون نصف الثلث الباقي بين المعتق في المرض بتلا  
 وبين المحابي في المرض آخرها فهذا يقدم على جميع الوصايا سواء قدم في ذلك في الذكر  
 أو آخره فان أوصى مع ذلك بحج وعتق وصدقة ووصايا لقوم بأعيانهم قسم الثلث أو  
 ما بقي منه بين الموصى لهم بأعيانهم وبين سائر القرب فما وقع للموصى لهم بأعيانهم  
 دفع اليهم وتحاصوا فيه وما وقع لسائر القرب بدى بما بدأ به الموصى في الذكر فإذا تم فلا  
 شيء لباقي ، وقال أبو يوسف : ومحمد بن الحسن القاضي يبدأ بالعتق في المرض أبدأ على المحابة

في المرض ثم المحابة فان أوصى بعق مطلق أو بعق عبد في ملكه بمال مسمى في سبيل الله عز وجل وبصدقة وفي الحج ولا انسان بعينه تحاص كل ذلك فواق للموصى له بعينه أخذه وسائر ذلك يبدأ بمأبداً به الموصى به كره أو لا فاولاً فاذا تم الثلث فلا شيء لما بقي وقال زفر ابن الهذيل : ان أعتق بتلا في مرضه ثم حابي في مرضه بدى بالعق وان حابي في مرضه ثم أعتق بدى بالمحابة ثم سائر الوصايا سواء ما أوصى به من القرب وما أوصى به لانسان بعينه كل ذلك بالحصص لا يقدم منه شيء على شيء وقال مالك : يبدأ بالمحابة في المرض ثم بالعق بتلا في المرض والمدير في الصحة ويتحصان ثم عتق من أوصى بعقته وهو في ملكه وعتق من سماه وأوصى بأن يبتاع فيعتق بعينه ويتحصان ثم سائر الوصايا ويتحصن مع ما أوصى به من عتق غير معين وقدر وى عنه ان المدير يبدأ على العتق بتلا في المرض وقال الشافعي : اذا أعتق في المرض عبداً بتلا بدى بمن أعتق أولاً فاولاً ولا يتحصن في ذلك ويرق من لم يحمله الثلث أو يرق منه ما يحمله الثلث والهبة في المرض مبدأة على جميع الوصايا بالعق وغيره، وقال مرة أخرى : يتحصن في المحابة في المرض وسائر الوصايا على السواء قال : وقد قيل : ان المحابة في البيع في المرض مفسوخ لانه وقع على غرر .

**قال أبو محمد :** أما قول أبي حنيفة . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . وزفر . ومالك . والشافعي . والليث . والحسن بن حي . فظاهره الخطأ لانهادعواى وآراء بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا قول أحد من خلق الله تعالى نفعه قبلهم ولا قياس ولا رأى سديد، وليس لاحد أن يموه ههنا بكثرة القائلين لانهم كلهم مختلفون كما ترى وأفسدها كلها قول أبي حنيفة ثم قول مالك لكثرة تناقضهما وتفاسد اقسامهما وهى أقوال تؤدى الى تبديل الوصية بعد ما سمعت وفي هذا ما فيه، ثم يقول وبالله تعالى التوفيق قولاً جامعاً في ابطال ما اتفق عليه المذكورون من تبديع العتق بتلا في المرض والمحابة في المرض فنقول لهم : يا هؤلاء اخبرونا عن قضاء المريض في عتقه وهبته ومحاباته في بيعه أهو كله وصية أم ليس وصية ولا بد من أحدهما فان قالوا : ليس شيء منه وصية قلنا : صدقتم وهذا قولنا واذالم يكن وصية فلا مدخل له في الثلث أصلاً لان الثلث بالسنة المسندة مقصور على الوصايا فقد أبطلتم اذ جعلتم ذلك في الثلث فان قالوا : بل كل ذلك وصية قلنا لهم : من أين وقع لكم تبديع ذلك على سائر الوصايا وابطال ما أوصى به المسلم وتبديله بعد ما سمعتموه وقد قال الله تعالى : ( فمن بدله بعد ما سمعه فانما أثمه على الذين يبدلون ) واعلموا أنه لا متعلق لهم بمن روى عنه تبديع العتق من ابن عمر . ومسروق . وشريح . والزهرى . وقتادة . ثم عن النخعي . والشافعي . والحسن . في أحد أقوالهم

لأنهم يأت قط عن أحد من هؤلاء ولا من غيرهم تبديّة العتق في المرض في الثلث والمحاباة في المرض في الثلث على سائر الوصايا إنما جاء عن ذكرنا تبديّة العتق على سائر الوصايا وعن النخعي : والشعبي في أحد قوليهما تبديّة عتق من أوصى بعتقه باسمه وعينه وهو في ملك الموصى على سائر الوصايا فقد خالف المذكورون كل من ذكرنا بأراء مختصرة في غاية الفساد، فإن قالوا : وقع ذلك لأن العتق في المرض والمحاباة في المرض أو كد من سائر الوصايا قلنا : هذا باطل من وجهين أحدهما أنه دعوى كاذبة لا دليل على صحتها ومن أين وجب أن تكون محاباة النصراني في بيع ثوب حرير . أو خلع ما جن في بيع تفاح لنقله أو كد من الوصية في سبيل الله عز وجل في نفور مهمة ومن فك مسلم فاضل أو مسلمة كذلك أو صغار مسلمين من أسر العدو وتخاف عليهم الفتنة في الدين والفضيحة في النفس ؟ إن هذا لعجب ما مثله عجب أو دعاوى فاحشة مفضوحة بالكذب، فإن قالوا : العتق في المرض قد استحقته المعتق وكذلك المحاباة قلنا : فإن كانا قد استحقاه فلم تردناهما إلى الثلث إذا وما هذا التخليط تارة يستحق ذلك وتارة لا يستحق وفي هذا كفاية في فساد تلك الأقوال التي هي النهاية في الفساد ونحمد الله تعالى على تخليصه إيانا من الحكم بها في دينه وعلى عباده ولم يبق الا قول من قال بتقديم العتق جملة على سائر الوصايا وهو قول من ذكرنا من المتقدمين وقول سفيان . وإسحاق .

**قال أبو محمد :** احتج هؤلاء بما صح عن رسول الله ﷺ من قوله ومن اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من الناحية حتى فرجه بفرجه ، وقالوا : من الدليل على تأكيد العتق أن رسول الله ﷺ أنفذ عتق الشريك في حصّة شريكه ، وذكروا خبراً رواه بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : مضت السنة أن يبدأ بالعتاق في الوصية وقالوا : هو قول ابن عمر وهو صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقالوا : هو قول جمهور العلماء ، وقال بعضهم : العتق لا يلحقه الفسخ وسائر الأشياء يلحقها الفسخ وقال بعضهم : لو أن امرأ اعتق عبد غيره وباعه آخر فبلغ ذلك السيد فأجاز الأمرين جميعاً أنه يجوز العتق ويطل البيع ولو أن امرأ وكل رجلاً بعتق عبده وو كل آخر ببيعه فوقع البيع والعتق من الوكيلين معاً إن العتق نافذ والبيع باطل .

قال علي : أما هاتان القضيتان فهو نصر منهن للخطأ بالضلال وللوهم بالباطل بل ليس للسيد إجازة عتق وقع بغير إذنه ولا إجازة بيع وقع بغير أمره لأن كل ذلك حرام بنص القرآن والسنة والاجماع قال الله تعالى : ( ولا تنكسب كل نفس الا عليها ) وقال

رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فمن أحل الحرام فتحليله باطل وقوله مردود لكن ان أحب انفاذ عتق عبده فليعتقه هو بلفظه مبتدئا وان أحب بيعه فليبعه كذلك مبتدئا ولا بدء ، والتوكيل في العتق لا يجوز لانه لم يأت باجازه قرآن ولا سنة وأما التوكيل في البيع فائز بالسنة فمن وكل بعته عبده لم ينفذ عتقه أصلا ومن وكل في بيعه جاز ذلك ، وأما قولهم : العتق لا يلحقه فسخ وسائر الاشياء يلحقها فسخ فقد كذبوا وكل عقد من عتق أو غيره وقع صحيحا فلا يجوز فسخه الا أن يأتي بإيجاب فسخه قرآن او سنة والعتق الصحيح قد يفسخ وذلك من أعتق عبدا نصرانيا ثم أن ذلك العبد النصراني لحق بدار الحرب فسي وقسم فان عتقه الأول يفسخ عندنا وعندهم فظهر فساد قولهم كله وأما قولهم : انه قول جمهور العلماء فقد خالفهم من ليس دونهم كعطاء . وابن سيرين . والشعبي . والحسن . وليس قول الجمهور حجة لانه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة وما كان هكذا فلا يعتمد عليه في الدين » وأما قولهم : انه قول ابن عمر ولا يعرف له مخالف من الصحابة فانه عن ابن عمر لا يصح لانه من رواية أشعث بن سوار وهو ضعيف ولم يأمر الله تعالى بالرد عند التنازع الا الى كلامه . وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام لا الى كلام صاحب ولا غيره فمن رد عند التنازع الى غير كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فقد تعدى حدود الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه قال تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) . وأما الرواية عن سعيد ابن المسيب مضت السنة أن يبدأ بالعتاق في الوصية فهذا غير مسند ولا مرسل أيضا ، ومن أضاف الى رسول الله ﷺ مثل هذا فقد كذب عليه ومن كذب عليه متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ولم يقل سعيد رحمه الله : ان هذا قول رسول الله ﷺ ولا حكمة وقد يقول ابن المسيب وغيره : مثل هذا في قول صاحب ، ومن أعجب ممن لا يرى قول ابن عباس باصح طريق اليه في قراءة أم القرآن في الصلاة على الجنازة انها السنة حجة ثم يرى قول سعيد بن المسيب لذلك حجة وحتى لو أن سعيد بن المسيب يقول : ان هذا حكم رسول الله ﷺ وقوله لكان مرسلا لا حجة فيه . وأما احتجاجهم في تأكيد العتق بالخبر الثابت عن النبي ﷺ فيمن أعتق رقبة . وانفاذه عليه الصلاة والسلام عتق الشريك في حصة شريكه فهما سنتا حق بلا شك وليس فيهما الا فضل العتق والحكم فيه فقط ولم يخالفونا في شئ . من هذا وليس في هذين الخبرين أن العتق أو كد مما سواه من القرب أصلا ومن ادعى ذلك فيهما فقد كذب وقال الباطل بل قد جاء نص القرآن بالتسوية بين العتق والاطعام لمسكين قال تعالى : ( وما أدراك ما العتبة فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذامقربة



أومسكيناذا متربة ) و كذلك في كفارة الايمان وهذه كفارة حلق الرأس في الحج لمن به  
أذى منه لو اعتق فيه ألف رقبة ما أجزأه وإنما يجزيه صيام أو صدقة أو نكاح أفتري هذا  
دليلا على فضل النكاح على العتق حاش لله من هذا ؟ انما هي أحكام يطاع لها ولا يزداد فيها  
ما ليس فيها ثم قد جاء النص الصحيح بان بعض القرب أفضل من العتق ببيان لا اشكال فيه  
يكذب دعواهم في تأكيد العتق على سائر القرب ■ حدثنا عبد الله بن يوسفنا أحمد بن فتح  
نا عبد الوهاب بن عيسىنا أحمد بن محمدنا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن جعفر بن  
زيادنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « سئل  
رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : ايمان بالله ورسوله قيل : ثم ماذا ؟ قال :  
الجهاد في سبيل الله قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور » ■ حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد  
ابن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن يحيى بن الوزير بن سليمان قال : سمعت ابن وهب  
قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير - هو ابن الأشج - أنه سمع كريبا مولى ابن عباس  
يقول : سمعت ميمونة بنت الحارث - هي أم المؤمنين - تقول : اعتقت وليدة في زمان  
رسول الله ﷺ فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « لو أعطيت اخوالك كان  
أعظم لأجرك » فهذا نص جلي يفتي الله تعالى به عن تقبح الكذب (١) وتكلف القول  
بالباطل بالظن الكاذب (٢) والحمد لله رب العالمين ، ثم لو صح لهم ان العتق أفضل من كل  
قربة فزأين لهم ابطال سائر ما تقرب به الموصى الى الله تعالى إيثارا للعتق الذي هو اقرب ؟  
وهذا تحكم لا يجوز ، ويلزم من قال بهذا ان يقول بما صح عن عطاء . وابن جريج الذي  
رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أوصى انسان في أمر  
فأريت غيره خير أمته قال : فافعل الذي هو خير للسالكين أو في سبيل الله فأريت خيرا من  
ذلك فافعل الذي هو خير ما لم يسم انسانا باسمه قال ابن جريج : ثم رجعت عطاء عن ذلك فقال  
لينفذ قوله قال ابن جريج : وقوله الأول أعجب الى ■

قال أبو محمد : من أبطل شيئا ما أوصى به المسلم إيثارا للعتق فقد سلك سبيل قول عطاء  
الأول . وقول ابن جريج الا أنهم جمعوا الى ذلك تناقضا فيجازا اندا ■

قال علي : فاذا قد بطل قول من يرى تبديع بعض الوصايا على بعض فلم يبق الا قولنا .  
أو قول من رأى التحاصص في كل ذلك فنظرنا في ذلك فوجدنا من فعل ذلك قد خالف ما أوصى  
به الموصى أيضا بغير نص من قرآن أو سنة وهذا لا يجوز ، فان قالوا : وأنتم قد خالفتم أيضا  
ما أوصى به الموصى قلنا : خلافتنا لما أوصى غير خلافكم لانكم قد خالفتموه بغير نص من

(١) في النسخة رقم ١١ عن التقبح في الكذب (٢) في النسخة رقم ٤ وتكلف الباطل بالظن الكاذب

قرآن ولا سنة ونحن خالفناه بنص القرآن والسنة ، وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره ■

**قال أبو محمد :** فلما عرى هذا القول أيضا من البرهان لزمننا أن تأتي بالبرهان على صحة قولنا فنقول وبالله تعالى التوفيق : وجدنا الله تعالى يقول : ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) وصح أن رسول الله ﷺ لم يجز الوصية إلا بالثلاث فافل فصح يقينا أن من أوصى بثله فأفل أنه مطيع لله تعالى فوجب انفاذ طاعة الله عز وجل ، ووجدنا من أوصى بأكثر من الثلث عاصيا لله عز وجل أن تعتمد ذلك على علم وقصد وإما مخطئا معفرا عنه الاثمن أن كان جهل ذلك وفعله باطل بكل حال ولا يحل انفاذ معصية الله عز وجل ولا امضاء الخطأ قال الله تعالى : ( ليحق الحق ويبطل الباطل ) ووجدنا الموصى إذا أوصى في وجه ما بمقدار مادون الثلث فقد وجب انفاذ كل ما أوصى به كما ذكرنا فإذا زاد على الثلث كانت الزيادة باطلا لا يحل انفاذه ، فصح نصر قولنا حرقا حرقا كما أمر الله تعالى . ورسوله عليه الصلاة والسلام ■ فإن قال قائل : ومن قال هذا قبلكم قلنا له : إن كان حنيفيا أو مالا كيا ومن قال قبل مالك وأي حنيفة بأقوالهما في هذه المسألة إلا أن بين الأمرين فرقا وهو أن أقوالهما لا يوافقهما نص ولا قياس وقولنا هو نفس ما أمر به الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وإنما في هذه المسألة قول عن عشرة من التابعين وواحد من الصحابة رضى الله عنهم وهم عشرات ألوف فإين أقوال سائرهم ؟ فكيف وقد قال بتبديده ما ابتدأ به الموصى أبو حنيفة . والشافعي كما ذكرنا في بعض أقوالهما وما نقول هذا متبعين بأحد غير رسول الله ﷺ ولا مستوحشين إلى سواه ولكن لنرى المخالف فسادا عتراضه وفاحش انتقاضه وبالله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد :** فإن لم يبدأ الموصى بشيء لكن قال فلان وفلان وفلان يعطى كل واحد منهم كذا وكذا فلم يحمل الثلث ذلك فهنا يتحاصون ولا بد لا به ليس لهم إلا الثلث فيجوز لهم ما أجاز الله تعالى ويبطل لهم ما أبطله الله تعالى ■ وكذلك سائر القرب وبالله تعالى التوفيق \*

﴿ فصل ﴾ قال أبو محمد : قد ذكرنا في كتاب الزكاة من كتابنا هذا وفي كتاب الحج منه وفي كتاب التفلين منه أن كل من مات وقد فرط في زكاة أوفى حج الإسلام أو عمرته أو في نذر أوفى كفارة ظهار أو قتل أو يمين أو تعمد ووطء في نهار رمضان أو بعض لوازم الحج أو لم يفرط فإن كل ذلك من رأس ماله لا شيء . للفرما . حتى يقضى ديون الله تعالى كلها ثم إن فضل شيء . للفرما . ثم الوصية ثم الميراث كما أمر الله عز وجل وذكرنا الحجة في ذلك من قول رسول الله ﷺ : « اقضوا الله فهو أحق بالوفاء فدين الله أحق أن

يقضى ، وذكرنا ههنا لك قول الحسن . وطاوس بأصح طريق عنهما أن حجة الاسلام .  
وزكاة المال هما بمنزلة الدين . وقول الزهرى : ان الزكاة تؤخذ من رأس مال الميت  
وكل شيء واجب فهو من جميع المال وهو قول الشافعى . وأحمد . وأبى سليمان . وغيرهم .  
وقول أبى هريرة : ان الحج والنذر يقضيان عن الميت . وقول ابن عباس بإيجاب الحج عن لم  
يحج من الموت وكذلك قول طاوس . والحسن البصرى . وعطاء . وان ذلك من رأس  
المال وان لم يوص بذلك وهو قول ابن المسيب . وعبد الرحمن بن أبى ليلي . والأوزاعى .  
والحسن بن حى . ومحمد بن أبى ليلي . وسفيان الثورى . والشافعى . وأبى ثور . واحمد .  
واسحق . وأبى سليمان . وأنحاجهم الا أن الشافعى مرة قال : تتحاص ديون الله تعالى  
وديون الناس . ومرة قال كما قلنا وما نعلم (١) أحدا قال بأن لا تخرج الزكاة الا من الثلث  
ان أوصى به من التابعين الاربعة وبقي أن نذكر أقوال أبى حنيفة . ومالك فى هذه  
المسألة قال أبى حنيفة : ان أوصى المسلم بوصايا منها زكاة وأجبة . وحجة الاسلام انه  
يبدأ فى الثلث بهذه الفروض سواء ذكرها أو لا أو آخر أو تتحاص الفروض المذكورة  
ثم كما ذكرنا من أقواله فى الوصايا . وقال أبى يوسف : يبدأ بالزكاة ثم بحجة الاسلام  
ومرة قال كقول أبى حنيفة قال ثم بعد الزكاة والحجة المفروضة ما أوصى به من عتق  
فى كفارة يمين وكفارة جزاء صيد وفدية الأذى يبدأ بما بدأ به بذكره من ذلك فى  
وصيته ثم التطوع . وقال محمد بن الحسن : يبدأ من حجة الاسلام ومن الزكاة بما بدأ  
الموصى بذكره فى وصيته ، وقال مالك : يبدأ بالعتق البت فى المرض . والتدبير فى  
الصحة ثم بعدهما الزكاة المفروضة التى فرط فيها ثم عتق عبد بعينه أوصى بعتقه وعتق  
عبد بعينه أوصى بأن يشتري فيعتق ، ثم الكتابة اذا أوصى بأن يكتب عبده ثم الحج ثم  
اقراره بالدين لمن لا يجوز له اقراره به قال : ويبدأ بالزكاة التى أوصى بها على ما أوصى  
به من عتق رقبة عن ظهار أو قتل خطأ أو يتحاص رقبة الظهار مع رقبة قتل الخطأ ثم  
ما أوصى به من كفارة الايمان قال : ويبدأ بالا طعام عما أوصى به مما فرط فيه من  
قضاء رمضان على النذر \*

**قال أبو محمد :** فى هذه الأقوال عبرة لمن اعتبر وآية لمن تدبر أما قول أبى حنيفة  
فهو اطردها لخطئه وأقلها تناقضا لكن يقال له : ان كانت الزكاة المفروضة وحجة  
الاسلام وسائر الفروض اذا فرط فيها وتبرأ من ذلك عند موته يجرى كل ذلك بجرى  
الوصايا فلا شيء (٢) قدمتها على سائر الوصايا فان قال : لانها أو كد قيل له : ومن

(١) فى النسخة رقم ١٦ ولا نعلم (٢) فى النسخة رقم ١٦ فلاى وجه

أين صارت أو كد عندك وأنت قد أخرجتها عن حكم الفرض الذى لا يحل اضاعته الى حكم الوصايا فبطل التأكيده على قولك الفاسد ووجب أن يكون كسائر الوصايا ولا فرق ويكون كل ذلك خارجا عن حكم الوصايا وباقيا على حكم الفرض الذى لا يسمع تعطيله فلم جعلتها من الثلث أن أوصى بها أيضا؟ وما هذا الخبط والتخليط بالباطل في دين الله عز وجل؟ وأما قول أبي يوسف فأبده في تقديمه الزكاة على الحج فإن قال : الزكاة حق في المال والحج على البدن قيل : فلم أدخلته في الوصايا اذا وهلا منعت من الوصية به كما منع من ذلك أيوب السخيتاني . والقاسم بن محمد . والنخعي ، وروى أيضا عن ابن عمر ، فإن قيل : للنص الوارد في ذلك قيل : فذلك النص يوجب أنه من رأس المال وهو خلاف قولك الفاسد وهذا نفسه يدخل على محمد بن الحسن في تقديمه ذلك على سائر الوصايا . وأما قول مالك فأخفها تناقضا وأوحشها وأشدّها فسادا لأنه قدم بعض الفرائض على بعض بلا برهان فقدم بعض الفرائض على بعض الفرائض بلا برهان وصار كله لا متعلق له بشئ . من وجوه الأدلة أصلا مع أنه قول لا يعرف عن أحد من خلق الله تعالى قبله فعنى ذلك الترتيب الذى رتب وأطرف شئ . قوله أقراره لمن لا يجوز له إقراره فكيف يجوز ما هو مقرانه لا يجوز أن هذا العجب عجيب .

قال على : فإن قال قائل : لو كان قولكم لما شاء أحد أن يحرم ورثته ماله الا قدر على ذلك بان يضع فروضه ثم يوصى بها عند موته قلنا له : ان تعتمد ذلك فمليه اثم ولا تسقط عنه معصيته حقوق الله تعالى اذ لم يأمر الله تعالى باسقاط حقوقه من أجل ما ذكرتم ثم نقول لهم : هلا احتججتم على أنفسكم بهذا الاحتجاج نفسه اذ قلتم : ارديون الناس من رأس المال فنقول لكم : لو كان هذا لما شاء أحد أن يحرم ورثته الا أقر في صحته لمن شاء بما يستوعب ماله ثم يظهر ذلك بعد موته ولا فرق ويقال لكم أيضا : لو كان قولكم لما شاء أحد أن يبطل حقوق الله تعالى وحقوق أهل الصدقات ويمنى ذلك ورثته الا قدر على ذلك ثم ان اعتراضهم بذلك المذكور في غاية الفساد لأنه باطل لأوامر الله تعالى وفرائضه ، فان ذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن النبي ﷺ قال : لا عرف امرء أبخل بحق الله حتى اذا حضره الموت أخذ يدغدغ ماله ههنا وههنا قلنا : هذا حديث باطل لأنه لم يسند قط ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه سقوط حقوق الله تعالى من أجل بخله به الى أن يموت انما فيه انكار ذلك على من فعله فقط ، ونعم فهو منكر بلا شك وحقوق الله تعالى نافذة في ماله ولا بد والله تعالى التوفيق .

١٧٦٥ - مسألة - وجائز للوصي أن يرجع في كل ما أوصى به الا الوصية بعق

ملوك له يملكه حين الوصية فانه ليس له أن يرجع فيه أصلا الا باخراجه اياه عن ملكه  
 بهبة أو بيع أو غير ذلك من وجوه التملك \* وأما من أوصى بأن يعتق عنه رقبة فله أن  
 يرجع في ذلك وقد اختلف الناس في هذا \* روينان من طريق الحجاج بن المنهال ناهما بن  
 يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن أبي ربيعة أن عمر بن الخطاب قال :  
 يحدث الله في وصيته ما شاء وملاك الوصية آخرها ، وصح عن طاوس . وعطاء ،  
 وأبي الشعثاء جابر بن زيد . وقاتدة . والزهرى أن الموصى أن يرجع في وصيته عتقا كان  
 أو غيره وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعى ، وقال آخرون : بخلاف ذلك \*  
 روينان عن إبراهيم النخعي فيمن أوصى أن مات أن يعتق غلام له فقال ليس له أن يردّه في  
 الرق وليس العتق كسائر الوصية \* ومن طريق عبد الرزاق . والضحاك بن مخلد كلاهما  
 عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال : كل صاحب وصية يرجع  
 فيها الا العتاقة \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة وغيره من علماء أهل  
 الكوفة قالوا : كل صاحب وصية يرجع فيها الا العتاقة وبه يقول سفیان الثوري \*

**قال أبو محمد :** احتج المجيزون للرجوع في العتق في الوصية بأنه قول صاحب  
 لا يعرف له مخالف من الصحابة وبأنهم قاسوه على سائر الوصايا ما تعلم لهم شيئا تعلقوا  
 به غير هذا وكله لا متعلق لهم به ، أما قولهم : انه قول صاحب لا يعرف له مخالف من  
 الصحابة فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ورب قضية خالفوا فيها عمرو ولا يعرف  
 له مخالف في ذلك من الصحابة كقوله في اليربوع يصيبه الحرم بعناق وفي الأرنب يجدى  
 وسائر ذلك مما قد تقصيناه في مواضعه والحمد لله رب العالمين على ذلك \* وأما قياسهم  
 لذلك على سائر الوصايا فالتمس كل باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين  
 الباطل لان الحنفيين . والمالكيين لا يجيزون الرجوع في التدبير ولا بيع المدبر وهذه  
 وصية بالعتق في كل حال لانه عتق لما لا يجب الا بالموت ولا يخرج الامن الثلث وهذه  
 صفة سائر الوصايا ، وأعجب شئ تبديتهم العتق على سائر الوصايا وتأكيدهم اياه وتغليظهم  
 فيه ثم سواه ههنا بسائر الوصايا فاعجبوا لهذه الآراء وهذه المقاييس ، والشافعى في  
 أحد قولي لا يجيز الرجوع في التدبير وهو عنده وصية بالعتق وهذا تناقض لا خفاء به ،  
 وقياس الوصية بالعتق على الوصية بالعتق أولى من قياس الوصية بالعتق على الوصية بغير  
 العتق وكلهم لا يجيز الرجوع في العتق بالصفة البتة والوصية بالعتق عتق بصفة فعاد قياسهم  
 عليهم فاذا قد بطل قولهم فعلينا بعون الله تعالى أن نأبى بالبرهان على صحة قولنا فنقول وبالله  
 تعالى التوفيق قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) وكان عهده بعنته عهده



ان مات عقداً مورا بالوفاء به وما هذه صفته فلا يحل الرجوع فيه ، وأما سائر الوصايا فأنما هي مواعيد والوعد لا يلزم انفاذه على ما ذكرنا في باب النذر من هذا الديوان والحمد لله رب العالمين ، وأما الوصية بان يعتق عنه رقبة غير معينة فأنما هو أمر وهم بحسنه فلم ينفذها فله ذلك وليس عقداً والله تعالى التوفيق ، وأما اذا أخرجه عن ملكه فقد فعل ما هو مباح له فاذا صار في ملك غيره فقد بطل عقده فيه لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فان عاد الى ملكه لم يرجع العقد لان ما بطل بواجب فلا يعود الا بنص ولا نص في عودته فلو أخرجه به عن ملكه بطل العقد فيما سقط ملكه عنه وبقي العقد فيما بقي في ملكه .

١٧٦٦ - مسألة - ومن أوصى لأم ولده مالم تنكح فهو باطل الا أن يكون يوقف عليها وقفان عقاره فان نكحت فلاحق لها فيه لكن يعود الوقف الى وجه آخر من وجوه البر فهذا جائز وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيمن أوصى لامهات أولاده بأرض يا كنهان فان نكحت فهي للورثة قال : تجوز وصيته على شرطه ، وقال أبو حنيفة : ان أوصى لأم ولده بمال سماه على أن لا تزوج أبداً قال : ان تزوجت فلا شيء لها وهو قول مالك .

**قال أبو محمد :** هذا كله خطأ لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وهذا شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وأيضاً فإنه لا يعلم هل يستحق هذه الوصية أم لا الا بعوتها وهي بعد الموت لا تملك شيئاً ولا تستحقه ، وأيضاً فلا يخلو من أن تكون ملكت ما أوصى لها به أو لم تملكه فان كانت ملكته فلا يجوز ازالة ملكها عن يدها بعد صحته بغير نص في ذلك وان كانت لم تملكه فلا يحل أن تعطى ما ليس لها ولا بد من أحد الوجهين ، وأما ادخالها في الوقف بصفة فهذا جائز لانه تسهيل وقوف فيه عند حد المسبل وليس تملكاً لرقبة الوقف ولا يجوز أن يؤخذ منها ما استحققت من غلة الوقف قبل أن تزوج لانها قد ملكته ، فلو أوصى بذلك كانت وصيته بذلك باطلاً .

١٧٦٧ - مسألة - ومن أوصى بعق رقبة له لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من ثلاثة لم ينفذ من ذلك شيء الا بالقرعة فنخرج سهمه صح فيه العتق سواء مات العبد بعد الموصى وقبل القرعة أو عاش الى حين القرعة ومن خرج سهمه كانت باقية على الرق سواء مات قبل القرعة أو عاش اليها فان شرع السهم في بعض مملوك عتق منه ما حمل الثلث بلا استسعاء وعتق باقيه واستسعى للورثة في قيمة ما بقي منه بعد الثلث فلو سماهم بأسمائهم بدى بالذى سعى أولاً فاذا تم الثلث رق الباقرن فلو شرع العتق في بعض مملوك أعتق كله واستسعى للورثة فيما زاد منه على الثلث فلو أعتق جزءاً مسمى

من كل مملوك منهم باسمه أعتق ذلك الجزء ان كان الثلث فاقل وأعتق باقيهم واستسعوا فيما زاد على الثلث أو فيما زاد على ما وصى بهما هودون الثلث ، فان أعتق من كل واحد منهم باسمه أو جملة أكثر من الثلث أقرع بينهم ان أجملهم (١) فإذا تم الثلث رقب الباقيون الا أن يشرع العتق في واحد منهم فيعتق ويستسعى فيما زاد على الثلث ويبدأ بالأول فالأول ان سماهم باسمائهم فإذا تم الثلث رقب الباقيون الا من شرع فيه العتق فإنه يستسعى فيما زاد منه على الثلث \*

برهان صحة قولنا انه اذا أعتق في وصيته الثلث من كل واحد منهم فأقل فإنه لم يتعد ما أمره الله تعالى اذ له أن يوصى بالثلث فينفذ قوله « وقد صح عن النبي ﷺ ما أوردهنا في كتاب العتق من ديواننا هذا باسناده فيمن أعتق شر كاله في مملوك فإنه حر كله ويستسعى في حصة شريكه والورثة ههنا الشر كاه للوصى فقد عتق المالك كلهم بحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ويستسعون في حصة الورثة وبالله تعالى التوفيق » وأما اذا أعتق في وصيته جميعهم وسماهم باسمائهم أو أعتق في وصيته أكثر من ثلث كل واحد منهم وسماهم باسمائهم فباليقين يدرى كل مسلم ان اول من سمي منهم فإنه لم يجر في ذلك ولا خالف الحق بل أوصى كما أبيع له فهي وصية بروتقوى وهكذا حتى يتم الثلث فوجب تنفيذ وصيته لصحتها وان يستسعى المعتقون في حصص الورثة الذين هم شر كاه الموصى حين وجوب الوصية ولم يعتقوا حصصهم وكان الموصى في وصيته فيما زاد على ثلثه مبطلا عاصيا مخالفا للحق ان كان عالما أو مخطئا مخالفا للحق فقط معفوا عنه ان كان غير عالم والباطل عدوان فقط او اثم وعدوان ساقط لا يحل انفاذه قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فوجب ابطال ما زاد على الثلث كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق » وأما اذا أجل في وصيته عنهم أو أجل عتق ما زاد على الثلث من كل واحد منهم في وصيته فبالضرورة والمشاهدة يدرى كل مسلم انه خلط الوصية بعتق من لا يجوز له أن يوصى بعتقه مع الوصية بعتق من لا يحل له ان يوصى بعتقه ولا يدرى غير الله تعالى أيهم المستحق للعتق وأيهم لا فصار واجلة فيها حق لله تعالى في أحرار أو في حر لا يعرف بعينه ، وفيها حق للورثة في رقيق لا يعرف بعينه فلا بد من القسمة ليميز حق الله تعالى من حق الورثة كما أمر الله عز وجل أن يعطى كل ذي حق حقه ولا سبيل الى تمييز الحقوق والأنصاف في القسمة الا بالقرعة فوجب الاقراع بينهم فأيهم خرج عليهم العتق علمنا انه الذي استحق العتق بموت الموصى وانه هو

حق الله تعالى من تلك الجملة مات قبل القرعة أولم يمت وأيم خرج عليه سهم الرق  
علينا أنه لم يوص فيه الموصى وصية جائزة وأنه هو حق الورثة من تلك الجملة قد ملكوه  
بموت الموصى مات قبل القرعة أولم يمت ، فإن شرع العتق في مملوك أعتق واستسعى فيما  
زاد منه على ما عتق بالقرعة لأن الورثة شركاء الموصى فيه وهكذا كل ما أوصى فيه  
بالثلث فاقل من حيوان أو عقار أو متاع ولا بد من تمييز حق الوصية من حق الورثة ولا  
يكون ذلك إلا بتعديل القيمة والقرعة ، وقد جاء أيضا في هذا أثر صحيح يؤكده ما قلنا  
ولو لم يأت لكان الحكم ما وصفنا لما ذكرنا من وجوب تمييز حق الوصية من حق  
الورثة وبالله تعالى التوفيق . روينا من طريق مسلم ناسحا عن ابن ابراهيم - هو ابن راهويه -  
وابن ابي عمر كلاهما عن الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السخيتاني  
عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن رجلا أوصى عند موته فاعتق  
سنة مملوكين له لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي ﷺ فجزأهم أثلاثا ثم أفرع بينهم  
فاعتق اثنين وارق أربعة ، وقال له قولا شديدا ، وقد اختلف الناس في هذا ونقول .  
اننا لم نجد لأحد من الصحابة رضى الله عنهم ولا لأحد من التابعين رحمهم الله في الوصية  
بالعتق فيما هو أكثر من الثلث شيئا إلا إعطاء وحده فيمن أوصى بعتق ثلث عبد له لا مال  
له غيره فإنه يعتق كله ويستسعى للورثة في قيمة ثلثيه . ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن  
اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : من أوصى بعتق مملوك له فهو من الثلث فإن كان أكثر  
من الثلث سعى فيما زاد وهو قولنا ، وأما سائرهم فأنما وجدنا عنهم من اعتق من ثلثه (١)  
عند موته ونحن ممن لا يعطى نصوص الروايات نصا مما يحرفها عن مواضعها وقد أعاذنا  
الله تعالى من ذلك والحمد لله على نعمه كثيرا ؛ وقد يمكن لهم في الوصية قول غير قولهم  
فيمن اعتق عند موته ومن منع من ذلك عنهم فقد قفأ ما لا علم له به وأوقع نهى الله تعالى له  
عن ذلك واستسهل الكذب والقطع بالظن . وأما نحن فلا نورد إلا ما روينا ولا نحكى  
ما لم نسمع ولا نخبر بما لم يبلغنا وحاش لله من هذا الرتبة المهلكة في الدنيا والآخرة  
وسند ذكر الروايات التي بلغتنا في ذلك أن شاء الله تعالى أثر تمام هذه المسألة في مسألة  
حكم المريض ومن حضره الموت في ماله وبالله تعالى التوفيق ، فاذ الأمر كما ذكرنا  
فلنذكر ما وجدنا عن المتأخرين المصرحين بما قالوا في حكم الوصية بعتق أكثر من  
الثلث قال أبو حنيفة : من أوصى بعتق بمالك له (٢) لا يملك غيرهم وكانوا أكثر من الثلث  
اعتقوا كلهم واستسعوا جميعهم فيما زاد من قيمتهم على مقدار ثلث الموصى ، وقال

(١) في النسخة رقم ١٦ « من أعتق أكثر من ثلثيه » (١) في النسخة رقم ١٦ « ما يملك

مالك : من أوصى بعق جزء من عبده لم يعتق منه إلا ما وصى بعقه فقط ورق باقيه سواء حملة الثلث كله أو قصر عنه فإن لم يحمل الثلث ما أوصى بعقه لم يعتق منه إلا ما حمل الثلث مما أوصى بعقه منه ورق سائرته فإن أوصى بعق عبده أو دبره فإنه يعتق من كل واحد منهم ما حملة الثلث فقط ويرق سائرته فلو دبر في صحته أو في مرضه بدىء بالأول فالأول على رتبة تدبيره لهم فإذا تم الثلث رق الباقي ورق باقي من لم يحمل الثلث جميعه ، وقال الشافعي : من أوصى بعق رقيقه لا يحملهم الثلث قروا ثم أفرع بينهم فاعتق منهم ما حملة الثلث ورق سائرهم ويرق باقي من لم يحمل الثلث جميعه .

**قال أبو محمد :** أما قول الشافعي فاقصر على خبر عمران بن الحصين الذي ذكرنا وترك خبر الاستسعاء وقد ذكرناه بأسناده في كتاب العتق من ديو أننا هذا ولا يجوز ترك شيء من السنن الثابتة . وأما قول مالك فخالف لجميع السنن الواردة في ذلك لا بحديث القرعة الذي رواه عمران أخذوا ولا بحديث أبي هريرة . وابن عمر في التقويم على من أعتق شركا له في مملوك أخذه ، والموصى شريك للورثة في العبد الذي أعتق وفي الاستسعاء وهذا لا يجوز البتة \* وأما أبو حنيفة فاقصر على حديث الاستسعاء وخالف خبر عمران بن الحصين ولا يجوز ترك شيء من السنن الثابتة واعتلوا في رد خبر عمران بن الحصين بأشياء فاسدة منها أنهم قالوا : لو كانت القرعة تستعمل كما قضى بها على بالين في الولد الذي ادعاه ثلاثة رجال فألحقه بالذي خرج سهمه عليه ثم نسخ ذلك وأجمع المسلمون على تركه .

قال أبو محمد : وقد كذبوا ما نسخ ذلك قط وكيف يجمع المسلمون على تركه وقد قضى به على رضى الله عنه بالين وأقره النبي عليه الصلاة والسلام وعلمه ومات عليه الصلاة والسلام إلى نحو ثلاثة أشهر فن ذاك الذي نسخ ذلك ولعنه الله على كل أجماع يخرج عنه على ابن أبي طالب ومن بحضرته من الصحابة ، وما وجدنا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ولا من التابعين انكارا لفعل على في ذلك وحكمه . فمن أكذب من أصحاب هذه الدعاوى ؟ والعجب كله في مخالفتهم حكم على بعلم رسول الله ﷺ وهو ثابت صحيح وأخذهم في المسألة نفسها برواية فاسدة لا تصح نسبت إلى عمر رضى الله عنه من الحاقه الولد بأبوين والقرآن والسنة والمعقول يبطل ذلك . وقالوا : ان من أخذ بحديث عمران بن الحصين في القرعة قد خالفه فيمن بدأ بعق الأول فالأول في وصيته فكذبوا ما خلفنا خبر عمران لانه ليس في خبر عمران أنه بدأ بالوصية باسمائهم أسما وأما لفظه أنه يقتضى عقه لهم بالوصية جملة واحدة فلم تعد لفظ الخبر إلى ما ليس فيه . وقالوا : وجدنا حديث عمران بن الحصين مضطربا فيه فمرة رواه أبو قلابة عن أبي المهلب عن عمران ومرة رواه عن

أبي زيدان رجلا من الأنصار .

**قال أبو محمد** : فكان ماذا وما يتعلل بهذا الاقليل الحياء رواه أبو قلابة عن أبي زيد وهو مجتهول فلم يحتج به ، ورواه عن أبي المطلب عن عمران بن الحصين فاستدوت فاختذابه ، وأى نكرة في رواية رجل من أهل العلم خبرا واحدا من عشر طرق منها صحيح ومنها مدخول ، وكل خبر في الأرض فانه ينقله الثقة وغير الثقة فيؤخذ نقل الثقة ويترك ما عداه ؛ وقالوا : وجدنا معتق عبيده بالوصية قد كان ماله كالثلث جميعهم واذ ذلك كذلك فقد عتق ثلث كل واحد منهم بالحق فلا يجوز ان يرق من وقع عليه العتق فقلنا : صدقتم الا أن هذا الموصى يعتق جميعهم لم يعتق قط ثلث كل واحد منهم انما اعتقهم جملة فكان فعله ذلك جامعا لباطل وحق فلم يمكن انفاذ ذلك ومعرفة الا بالقرعة وما وقع العتق قط على جميعهم لكن على بعضهم دون بعض فلم يكن بد من القرعة في تمييز ذلك ونسألهم ههنا عن أوصى بجميع غنمه ولا مال له غيرها أو بجميع خيله ولا مال له غيرها أو بجميع عبيده في أهل الجهاد في الثغور ولا مال له غيرهم أينفدون ذلك برغم الورثة فينسلخوا عن الاسلام أم يطلون وصيته فيفسقوا أم يقسمون الثلث للوصية والثلثين لورثته بالقرعة ؟ وهذا الذي أنكروا وقالوا : لما تساوا كلهم في السبب الموجب للعتق دون تفاضل لم يجز ان يحابي بانفاذه بعضهم دون بعض فقلنا : كذبت ما استورا قط في السبب الموجب للعتق لان ذلك السبب هو الوصية بعقبتهم وقد وقعت في بعضهم بحق وجب تنفيذه وفي بعضهم بحرام لا يحل تنفيذه وهو ما زاد على الثلث فلم يكن بد في تمييز ذلك من القرعة وقالوا : يحتمل أن يكون قول عمران فاعتق اثنين أى شائعين في الجميع كما يقول في كل أربعين شاة شاة بمعنى شائعة في الجميع ، وذكروا أخبارا لاتصح فيها فاعتق الثلث فقلنا : جمعتم في هذا الكذب والمجاهرة به لان في حديث عمران وارق أربعة فبطل ما رمت اقامه في الخبر ، وما كانت الشاة قط شائعة في الأربعين بل واحدة بغير عينا أيها أعطى بما فيه وفاء فقد أدى ما عليه ، وقالوا : هذا قضاء من النبي ﷺ وليس عموم اسم يتناول ما تحته فنقول لهم : هلا قلتم هذا لانفسكم اذ جعلتم الخطبة فرضا في الجمعة وهو فعل لا عموم اسم واذ قضيتكم بجواز الوضوء بالنيذ في خبر مكذوب (١) ثم هو فعل وليس عموم اسم لا يحتمل قولهم هذا الا تجوز النبي ﷺ وهذا كفر مجرد ، وقالوا : هذا من باب القمار والميسر .

**قال أبو محمد** : وهذا كفر مكشوف مجرد من نسب الى النبي ﷺ انه حكم



بالقمار والميسر ونحن براء منه وكفى قال الله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) فنحن حكمناه عليه الصلاة والسلام فيما شجر بينهم ثم وجدوا في أنفسهم الحرج مما قضى وسلموا تسليما ، وهم لم يحكموه فيما شجر بينهم ثم وجدوا في أنفسهم الحرج مما قضى ولم يسلموا تسليما فتبأ لهم وسحقا ، وقالوا : هذا من أخبار الآحاد ولا يجوز أن يعترض به على الأصول فقلنا : هذا أبرد مما أتيتم به وما علمنا في الدين أصولا إلا القرآن وبيانه مما صح عن النبي ﷺ سواء بنقل ثقة عن مثله مستندا أو بنقل تواتر ، وأما فرقةكم فضلال ودعوى كاذبة وافك مطرح (قل ها توابر هانكم ان كنتم صادقين) فبطل كل ما موهوا به والحمد لله رب العالمين ■

**١٧٦٨ مسألة** ومن أوصى بعق بمنوك له أو بمالك وعليه دين لله تعالى أو للناس فإن كان ذلك الدين محيطا بماله كله بطل كل ما أوصى به من العتق جملة ويعو في الدين به برهان ذلك قول الله تعالى في المواريث: (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ان الوصية لا تجوز في أكثر من الثلث فيما يخلفه (١) الموصى وان للورثة الثلثين أو ما فضل عن الوصية ان كانت أقل من الثلث فصح ضرورة ان الوصية لا تكون إلا بعد اداء الدين وكان الدين واجبا للغرماء فصح أن من أحاط الدين بجميع متركه فانه لم يتخلف ما لا يوصى فيه وان مات خلفه انتقل الى ملك الغرماء أو موته بلا فضل وليس لأحد ان يوصى في مال غيره فبطلت الوصية لذلك ، وهذا قول (٢) مالك . والشافعي . وأن سليمان . وأصحابهم ، وقال أبو حنيفة: يسعى في قيمته للغرماء ويعتق وهذا باطل لما ذكرنا ، وموهوا في الاحتجاج بخبر ليس فيه للوصية ذكر وإنما فيه ان رجلا أعتق عند موته عبدا وعليه دين وليس له مال غيره فامر به النبي ﷺ أن يسعى في قيمته وهذا خبر لو صح لم يكن لهم فيه حجة أصلا لأنه ليس فيه حكم الوصية إنما فيه حكم من أعتق في حياته عند موته ، فان قالوا : الأمر سواء في كلا الأمرين قلنا: هذا باطل لأنه قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن بين الوصية وبين فعل الحي علة تجمع بينهما على ما نذكر بعده هذا ان شاء الله تعالى فكيف وهو خبر مكذوب لا يصح رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنا حجاج - هو ابن أرطاة - عن العلاء بن بدر عن أبي يحيى المسكي: أن رسول الله ﷺ وهذا فيه أربع فضائح إحداها يكفى . أولها أنه مرسل ولا حجة في مرسل . وثانيها أنه عن الحجاج بن أرطاة وهو مطرح ، وثالثها عن العلاء بن بدر وهو هالك متروك . ورابعها

انه عن أنى يحى المكي وهو مجبول ، ولا يحل الأخذ في دين الله تعالى بما هذه صفته ■  
**قال أبو محمد** : فلو أوصى بعق مملوك له أو ممالك وعليه دين لا يحيط بماترك وكان  
 يفضل من المملوك فضلة عن الدين وإن قلت أعتق من أوصى بعقه ويسعى للغرماء في دينهم  
 ثم عتق منه ثلث ما بقى بلا استسعاء واستسعى للورثة في حقهم ■ برهان ذلك أمر  
 رسول الله ﷺ بانفاذ عتق من أعتق شر كاله في مملوك وإن يستسعى المملوك المعتق  
 لشريك معتقه وهذا الموصى بعقه للموصى فيه حق وقد شر كه الغرماء والورثة فيعتق  
 ويسعى ، فإن كانوا أكثر من واحد أفرع بينهم فمن خرج للدين رقوم من خرج للوصية  
 عتق ورق الباقيون إلا أن يشرع بينهم للعتق في مملوك فيعتق ما بقى منه بالاستسعاء  
 لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه وبالله تعالى التوفيق ■

﴿ تم كتاب الوصايا والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم ﴾

## بسم الله الرحمن الرحيم ■ كتاب فعل المريض

مرضا يموت منه أو الموقوف للقتل . أو الحامل . أو المسافر في أموالهم  
**قال أبو محمد** : كل من ذكرنا فكل ما أنفذوا في أموالهم من هبة أو صدقة أو  
 حباة في بيع أو هدية . أو أقرار كان كل ذلك لو ارث أو لغير وارث أو أقرار بوارث  
 أو عتق . أو قضا . بعض غرمائه دون بعض كان عليهم دين أولم يكن فكله نافذ من رءوس  
 أموالهم كما قدمنا في الأصحاء الأمنين المقيمين ولا فرق في شيء أصلا ■ ووصاياهم كوصايا  
 الأصحاء ولا فرق ■

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وافعلوا الخير ) وحضه على الصدقة . وإحلاله البيع  
 وقوله تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) ولم يخص عز وجل صحيحا من مريض ولا  
 حاملا من حائل ولا آمنا من خائف ولا مقيا من مسافر وما كان ربك نسيا ■ ولو  
 أراد الله تعالى تخصيص شيء من ذلك لبينه على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فاذ لم  
 يفعل فنحن نشهد بشهادة الله عز وجل الصادقة انه تعالى ما أراد قط تخصيص أحدهم  
 ذكرنا والحمد لله رب العالمين ■ وقد اختلف الناس في ذلك فروينا من طريق مالك عن  
 الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن أبا بكر نحلها جاد عشرين وسقا من ماله  
 بالغابة فلما حضرته الوفاة قال لها : اني كنت نحلكت جاد عشرين وسقا من مالى بالغابة  
 فلو كنت جددت به وحزتيه كان لك وانما هو اليوم مال الوارث فاقتسموه على كتاب  
 الله تعالى ■ ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن الحسن

عن ابن مسعود فيمن أعتق عبدا في مرض موته (١) ليس له مال غيره قال : يعتق ثلثه \*  
 وبه الى ابن أبي شيبة ناهض عن حجاج - هو ابن اوطاة - عن القاسم بن عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن مسعود قال : اعتقت امرأة جارية ليس لها مال غير ما قال ابن مسعود : تسعى  
 في ثمنها \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن  
 عبد الرحمن قال : اشترى رجل جارية في مرضه فاعتقها عند موته فجاء الذين باعوها يطلبون  
 ثمنها فلم يجدوها ما لا يرفعوا ذلك الى ابن مسعود فقال لها : اسمي في ثمنك \* ومن طريق  
 ابن أبي شيبة ناهض عن حجاج بن اوطاة عن قتادة عن الحسن قال : سئل علي عن أعتق  
 عبدا له عند موته وليس له مال غيره وعليه دين ؟ قال : يعتق ويسعى في القيمة ، واما من بعدهم  
 فصح عن قتادة أن من أعتق مملوكا له عند موته ليس له غيره وعليه دين فإنه حر ويسعى في  
 ثمنه فإن لم يكن عليه دين استسعى في ثلثي ثمنه . وصح هذا أيضا عن ابراهيم ، وصح  
 عن عطاء بن أبي رباح . وعبد الله بن أبي يزيد من أعتق عند موته ثلث عبدا له أقيم في ثلثه  
 وعتق كله وصح عن الشعبي من أعتق ولده عبده عند موته نفذ واستسعى في ثلثي قيمته ، وصح  
 عنه أيضا من أعتق عبده عند موته وليس له مال غيره فإنه يقوم قيمة عدل ثم يسعى في قيمته .  
 وصح عن شريح فيمن أعتق مملوكا له عند موته لا مال له غيره أنه يعتق ثلثه ويستسعى في  
 ثلثي قيمته ، وعن الحسن أيضا مثل هذا ، وعن عطاء أيضا . وسليمان بن موسى وبه يقول  
 أبو حنيفة . وسفيان الثوري . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسوار بن عبد الله . وعبد الله  
 ابن الحسن . وقول آخر روينا عن طريق سعيد بن منصور ناهض عن انايونس - هو ابن  
 عبيد - عن الحسن . و ابراهيم : والشعبي أنهم كانوا يقولون إذا لم يكن على المعتق دين  
 أعتق الثلث واستسعى في الثلثين فإن كان عليه دين أكثر من قيمة المملوك المعتق بيع الا ان  
 يكون الدين أقل من قيمته بدرهم واحد فاسواه فإذا كان كذلك وقعت السعاية . وقول  
 ثالث روينا عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني داود بن أبي عاصم  
 قال : سمعت سعيد بن المسيب سئل عن مات وليس له الا غلام فأعتقه ؟ فقال سعيد : إنما  
 له ثلثه فيقوم العبد قيمته فيستسعى في الثلثين فله من نفسه يوم ولهم يومان \* وقول رابع  
 روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني كتب عمر بن عبد العزيز فيمن  
 عليه دين وليس له الا عبدا فاعتقه عند موته أنه يباع ويقتضى الدين . وقول خامس روينا  
 عن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصاري قال : أدركت مولى لسعيد  
 ابن بكر أعتق ثلث رقيق له نحو عشرين فرفع أمرهم الى ابن عثمان فقسمهم أثلاثا فأقرع بينهم

فأعتق ثلثهم، وصح عن ابن جريج عتق ثلثهم بالقرعة والقيمة، وعن مكحول عتق ثلثهم بالقرعة بالعدد دون تقويم وسواء خرج في العتق أقلهم قيمة أو أكثرهم يتفد عتقه، فهذه أقوال المتقدمين. وأما المتأخرون فقد ذكرنا قول أبي حنيفة أنه لا يرى القرعة أصلاً ولا الأرقاق لكن يعتق الثلث بلا استسعاء ويعتق الثلثان بالاستسعاء، وقال مالك: إن أعتق في مرضه بتا أعتق الثلث بالقرعة والقيمة ورق الثلثان سواء أعتقهم في كلمة واحدة أو أعتقهم واحداً بعد واحد بأسماهم، وقال الشافعي: من أعتق في مرضه الذي يموت منه عبيداً له بتلاو كانوا أكثر من ثلاثة فإن كان أعتقهم بأسماهم واحداً واحداً أعتق من سمي أولاً فأولاً فإذا تم الثلث بالقيمة رق الباقي وإن شرع العتق في واحد كان باقيه رقيقاً وإن كان أعتقهم في كلمة واحدة قوموا ثم أفرع بينهم فأعتق الثلث ورق الثلثان كما ذكرنا أيضاً، فهذه أقوال في العتق في المرض، وأما ماسوى العتق فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي في الرجل يبيع ويشترى وهو مريض قال: هو في الثلث وإن مكث عشر سنين قال الشعبي: وكان يرى ما صنعت الحامل في حملها وصية من الثلث. ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم. وجريير كلاهما عن المغيرة عن الشعبي قال جريير في روايته: إذا أعطى الرجل العطية حين يضع رجله في الغرز للسفر فهو وصية من السفر، وقال هشيم في روايته: إذا وضع المسافر رجله في الغرز فما صنع في شيء فهو من الثلث. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عطاء: ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية قلت لعطاء: رأي أم شيء سمعته. قال: بل سمعناه. وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية. وقال معمر: وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل ذلك. ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع القاسم بن محمد يقول: ما أعطت الحامل فثلثه لزوجها أو لبعض من يرثها في غير الثلث وذلك إذا لم تكن مريضة. وبه إلى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال جابر: للحامل ما أعطت مالم يخف عليها، قال يونس: وقال ربيعة: يجوز عطاؤها مالم تثقل أو يحضرها نفاس، قال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب. ويحيى بن سعيد الأنصاري. وابن حنيفة الخولاني مثل ذلك، وقال ابن وهب: وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه قال في مسجون في قتل أو في جرح أو خرج المصنف أو يعذب أنه لا يجوز له من ماله إلا ما يجوز للوصى. ومن طريق سعيد بن منصور عن محمد بن أبان عن النخعي قال: الحامل إذا ضربها الطلق فوصيتها - يعني إن فعلها - من الثلث

وروى عن الحسن . ومكحول ان فعل الحامل من رأس ماله \* وعن سعيد بن المسيب ما أعطاه الغازي من الثلث ، وقال مكحول : من رأس ماله ما لم تقع المسابقة \* وعن الحسن في المحبوس ان فعله من الثلث ، وقال في راكب البحر ومن كان في بلد وقد وقع فيه الطاعون : ان عطيته من رأس ماله \* وقال مكحول كذلك في راكب البحر ما لم يهجم البحر فهذه أقوال السلف المتقدم ، أما في العتق فروى فيه ما ذكرنا عن علي . وابن مسعود ، وصح عن قتادة . وعطاء . وعبيد الله بن أبي يزيد . والنخعي . والشعبي . وشريح . والحسن . وعمر بن عبد العزيز . وأبان بن عثمان . وسعيد بن المسيب ان عتق المريض من الثلث ، ثم اختلفوا في الحكم في ذلك كما ذكرنا ، وأما غير العتق فكما ذكرنا في المسافر عن الشعبي \* وفي الغازي عن سعيد بن المسيب وخالفهما ابراهيم . ومكحول ما لم تقع المسابقة ، وفي المريض عن الشعبي . وفي الحامل عن عطاء \* وذكر أنه سمعه \*

وعن قتادة . وعكرمة وخالفهم القاسم بن محمد . ومكحول . والزهرى ، وقال النخعي : اذا ضربها الطلق ، وروى عن سعيد بن المسيب . وابن حجرية ، وصح عن ربيعة ما لم تثقل ، وفي المسجون عن الحسن . والزهرى وخالفهما اياس بن معاوية ، وعن مكحول في راكب البحر اذا هال البحر \* وروى خلاف ذلك عن بعض السلف كما روينا من طريق حماد بن سلمة أنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين ان امرأة رأت في منامها فيما يرى النائم انها تموت الى ثلاثة أيام فأقبلت على ما بقى [عليها] (١) من القرآن فتعلمته وشذبت ماله وهي صحيحة فلما كان اليوم الثالث دخلت على جارها فجعلت تقول : يا فلانة استودعتك الله وأقرأ عليك السلام فجعلن يقلن لها : لا تموتين اليوم لا تموتين ان شاء الله فماتت فسأل زوجها أبا موسى الأشعري فقال له أبو موسى : أى امرأة كانت امرأتك؟ قال : ما أعلم أحدا أخرى أن يدخل الجنة منها الا الشهيد ولكنها فعلت ما فعلت وهي صحيحة فقال أبو موسى : هى كانت تقول فعلت ما فعلت وهي صحيحة فلم يرد أبو موسى \* ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني . وعبيد الله بن عمير عن نافع . ويحيى بن سعيد الأنصاري أن رجلا رأى فيما يرى النائم أنه يموت الى ثلاثة أيام فطلق نساءه تطليقة تطليقة وقسم ماله فقال له عمر بن الخطاب : أجاءك الشيطان في منامك فأخبرك أنك تموت الى ثلاثة أيام فطلقت نساءك وقسمت مالك؟ رده ولو لم ترجع قبرك كما يرجم قبر أنى رغال فرد ماله ونساءه ، وقال له عمر : ما أراك تلبث الا يسيرا قال فمات في اليوم الثالث (٢) \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر نا اسماعيل

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ في ذلك اليوم



ابن أبي خالده عن الشعبي عن مسروق انه سئل عن أعتق عبدالله في مرضه ليس له مال غيره قال مسروق: أجزه شئ. جملة لله تعالى لا أردّه، وقال شريح: أجز ثلثه واستسعيه في ثلثيه قال الشعبي: قول مسروق أحب الى في الفتيا وقول شريح أحب الى في القضاء. ■  
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: كتب عمر بن عبد العزيز في الرجل يتصدق بماله كله قال اذا وضعه في حق فلا أحد (١) أحق بماله منه واذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض فليس له الا الثلث. ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال: اذا أبرأت المرأة زوجها في مرضها من صداقها فهو جائز قال سفيان: لا يجوز. ■

قال أبو محمد: فهذا أبو موسى الأشعري يجيز فعل من أيقن بالموت وهو في أشد حال من المريض وهو ايضا ذات زوج غير راض بما فعلت في مالها كله. وهذا عمر بن الخطاب رد فعل من أيقن بالموت ولم يجز مثله لثلاث لا غيره، وهذا مسروق بأصح طريق ينفذ ما فعله المريض في ماله كله متقربا الى الله عز وجل ومال اليه الشعبي في الفتيا. وعن ابراهيم جواز فعل المريض من رأس ماله. وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال: ليس للمريض أن يقضى غرماء بعضهم دون بعض. وأما محاباته في البيع. وهبته. وصدقته. وعنته كل ذلك من الثلث الا أن المعتمد يستسعي في ثلثي قيمته ان لم يحمله الثلث قال: فان أفاق من مرضه جاز ذلك كله من رأس ماله (٢) قال: وكذلك الحامل اذا ضربها وجمع الطلق ومالم يضربها فكالمصحيح في جميع مالها والواقف في الصف فكالمصحيح في جميع ماله قتل أو عاش، قال: والذي يقدم للقتل في قصاص أو رجم في زنا كالمرريض لا يجوز فعله الا في الثلث قال: فان اشترى ابنه وهو مريض فان خرج من ثلثه عتق وورثه وان لم يخرج من ثلثه لم يرثه، وقال أبو يوسف. ومحمد بن الحسن: بل يرثه الا أنه يسعي فيما يقع من قيمته للورثة فيأخذونه، وقالوا كلهم: انما ذلك في المرض الخفيف حكمي الصالب. والبرسام. والبطن. ونحو ذلك، وأما الجذام. وحمل الربيع. والسل ومن يذهب ويحجى في مرضه فافعله كالمصحيح، وقال مالك: ليس للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض قالوا: والحامل مالم تتم سنة أشهر فكالمصحيح فاذا اتمتها فأفعلها في مالها من الثلث وهو قول الليث قال: والمريض. والواحف في القتال صدقهما ومحاباته ما في البيع وهبتهما وعنتهما في الثلث. وقال فيمن اشترى ابنه في مرضه وفي صفقة المرض كقول أبي حنيفة سواء سواء، وقال الشافعي. وسفيان الثوري: للمريض أن يقضى غرماء

بعضهم دون بعض وقال جميعا في الحامل كقول أبي حنيفة ، وهو قول الأوزاعي ، وقال الشافعي . والثوري . والأوزاعي في أفعال المريض كقول أبي حنيفة . ومالك ، وكذلك في صفة المريض ، وقال في الأسير يقدم للقتل والمقتحم في القتال ومن كان في أيدي قوم يقتلون الأسرى مرة انهم كالمرضى ومرة أخرى انهم كالصحيح اذ قد يسلمون من القتل ، وقال الحسن بن حي . والثوري : اذا التقى الصفان فافعالهم كالمرضى ، وقال عبيد الله بن الحسن . وأحمد . واسحاق : أفعال المريض في ماله من الثلث ، وقال أبو سليمان : أفعال المريض كلها من رأس ماله كالصحيح وكذلك الحامل وكل من ذكرنا حاش عتق المريض وحده فهو من الثلث أفاق أو مات ■

**قال أبو محمد :** أما قول أبي حنيفة . ومالك فيمن يشتري ابنه في مرضه فقول لانعله لأحد من أهل الاسلام قبلهما بل قد قال علي بن أبي طالب : انه يشتري من مال أبيه بعد الموت ويرث كسائر الورثة . وان في قولهما هذا لأعجوبة لانه لا يخلو شراؤه لابنه من أن يكون وصية أولا يكون وصية فان كان وصية فلا يجب أن يرث أصلا حملة الثلث أولم يحمله لانه وصية لو ارث وان كان ليس وصية فينبغي أن يرث كسائر الورثة ولا فرق وان قولهما هنا لفي غاية الفساد ومخالفة النصوص ؛ وأما قول مالك . والليث في الحامل فقول أيضا لانعله (١) عن أحد قبلهما وأطرف شيء احتجاج بعضهم لهذا القول بقول الله تعالى : ( حملته حمل خفيفا فمرت به فلما أثقلت ) فقلنا : ياهؤلاء ومن لكم بان الأثقال هو ستة أشهر ؟ ثم هبكم أنه أثقال لما قبله فكان ماذا ، ومن أين وجب منعها من التصرف في جميع مالها اذا أثقلت ؟ وكذلك قولهم في التفريق بين الأمراض فانه لا يعرف عن صاحب ولا تابع أصلا ولا في شيء من النصوص فحصل قولهم لاحجة له أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس ، ولا نظر ، ولو أن امرأ ادعى عليهم خلاف اجماع كل من تقدم في هذه الأقوال لكان أقرب الى الصدق من دعواهم خلاف الاجماع فيما قد صح فيه الخلاف كما أوردنا عن مسروق . والشعبي . وغيرهما وما نعلم لهم حجة أصلا الا أنهم قالوا : نقيس ذلك على الوصية فقلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لان الوصية من الصحيح . والمريض سواء لا تجوز الا في الثلث فيلزم أن يكون غير الوصية أيضا من الصحيح والمريض سواء فهذا قياس أصح من قياسهم \* وقالوا : تنهه بالفرار بماله عن الورثة فقلنا : الظن أكذب الحديث ولعله يموت الوارث قبله فيرثه المريض فهذا ممكن وأيضا فاذا ليس الا التهمة فامتنعوا

(١) في النسخة رقم ١٤ فأقول أيضا لانعله

الصحيح أيضا من أكثر من ثلث ماله واتهموه أيضا أنه يفر بماله عن ورثته فجائز أن يموت ويرثوه كما يجوز ذلك في المريض . وجائز أن يموت الوارث فيرثه المريض كما يرثه الصحيح ولا فرق ، وكم من صحيح يموت (١) قبل مريض وأيضاً فاتهموا الشيخ الذي قد جاوز التسعين وامنعوه أكثر من ثلثه لئلا يفر بماله عن ورثته ، فان قلتم : قد يعيش أعواماً قلنا : وقد يبرأ المريض فيعيش عشرات أعوام وأذليس الالهة فلا تهموا من يرثه ولده فاجعلوا فعله من رأس ماله واتهموا من يرثه عصبته فلا تطلقوا له الثلث ، فان قالوا : هذا خلاف النص قلنا : وفعلكم خلاف النص في التقرب الى الله تعالى بما يحبه المهر . من ماله قال تعالى : ( وأنفقوا مما رزقناكم ) وقال تعالى : ( ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) والمريض أحوج ما كان الى ذلك ■ وسئل رسول الله ﷺ عن أفضل الصدقة ؟ فقال : جهد المقل ■ فان قالوا : قد سئل النبي ﷺ عن أفضل الصدقة ؟ فقال : ان تصدق وانت صحيح شحيح تحشى الفقر وتأمل الغنى لا أن تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا الا وقد كان لفلان ، قلنا : نعم هذا حق صحيح وانما فيه تفاضل الصدقة فقط وليس فيه منع من مرض وأيقن بالموت من أكثر من ثلث ماله أصلاً لا بنص . ولا بدليل . ولا بوجه من الوجوه ■

**قال أبو محمد :** ثم نسألهم عن مال المريض لمن هو اله أم للورثة ؟ فان قالوا : بل له كما هو للصحيح قلنا : فلم تمنعوه ماله دون أن تمنعوا الصحيح وهذا ظلم ظاهر ، ولو قالوا : بل هو للورثة لقالوا : الباطل لان الوارث لو أخذ منه شيئاً لقضى عليه برده ولو وطى أمة المريض لحد ولو كان ذلك لماحل للمريض أن يأكل منه هو ومن تلزمه نفقته من غير الورثة ، ولا ندرى من أين اطلقوا للمريض ان يأكل من ماله ماشاء ويلبس ماشاء وينفق على من اليه من عيدياته ؟ وان أتى على جميع المال ومنعوه من الصدقة بأكثر من الثلث ان هذا لعجب لانظير له اظهر فساد هذا القول جملة وتعريه عن أن يوجد عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم وانما وجد عن نفر يسير من التابعين مختلفين ■ وقد خالفوا بعضهم في قوله في ذلك كخلافهم للشعي في فعل المسافر في ماله وغير ذلك على أن الشعي أقوى حجة متهم لانه قد صح عن النبي ﷺ السفر قطعة من العذاب . وروى أيضاً « المسافر ورحله على قلت (٢) الا ما وفى الله ■ وبالله تعالى التوفيق ■

**قال أبو محمد :** ووجدناهم يشنعون بآثار لاحجة لهم في شيء منها يجب التنبيه عليها بحول الله تعالى ، منها الأثر الذى قد ذكرناه قبل هذا باوراق في باب تبديع ديون

(١) في النسخة رقم ٤١ وكم صحيح مات (٢) هو - بفتح القاف واللام - الهلاك

الله تعالى من رأس المال وهو مرسل من طريق قتادة : « لا أعرف أحدا بخل بحق الله حتى اذا حضره الموت أخذ يدغدغ ماله ههنا وههنا ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة في المنع من التصرف بالحق في المال » ومنها ما حدثناه حمام ناعباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك ابن أيمن نا يزيد بن محمد العقيلي نا حفص بن عمر بن ميمون عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصنابحي عن أبي بكر الصديق « ان النبي ﷺ قال : ان الله قد تصدق عليكم بثلث أموالكم عند موتكم رحمة لكم وزيادة في أعمالكم وحسناتكم » نا محمد بن سعيد ابن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا طلحة بن عمرو نا المديني عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ان الله تصدق عليكم بالثلث من أموالكم » ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت سليمان بن موسى يقول : سمعت « أن رسول الله ﷺ قال : جعلت لكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم » ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أنس قال : « أن النبي ﷺ قال عن الله تعالى : « جعلت لك طائفة من مالك عند موتك أرحمك به »

**قال أبو محمد :** وهذا كله لا متعلق لهم بشيء منه أصلا أما خبر أبي بكر فمن طريق حفص بن عمر الشامي وهو متروك ؛ وأما حديث أبي هريرة فمن طريق طلحة بن عمرو وهو ركن من أركان الكذب والآخرا من مرسلان ، ثم لو صحت لما كان لهم بها متعلق أصلا لأنه ليس فيها (١) إلا أن الله تعالى جعل لنا عند موتنا ثلث أموالنا وهذا معنى صحيح وهو بلا شك الوصية التي لا تنفذ البتة الا عند الموت وليس في شيء من هذه الأخبار ذكر للبرص أصلا لا بنص ولا بدليل فبطل تمويههم بها ونسألهم عن تصديق بثلث ماله وهو صحيح ثم مات بقتة أثر ذلك أو أعتق جميع ماله كذا أيضا فمن قو لهم : ان كل ذلك نافذ من رأس ماله فنقول لهم : قد خالفتم جميع هذه الآثار (٢) لأن هذا فعل الصدقة والعتق عند موته كما في الآثار المذكورة وليس في شيء من تلك الآثار انه يقربانه يموت اذا أعتق أعبد انما فيها عند موته فقط فظهر خلافهم للآثار كلها ، ومنها الخبر الصحيح من طريق مالك عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : « جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتدني فقلت : يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال قال رسول الله ﷺ : لا قلت . فالشطر قال : لا ثم قال عليه الصلاة والسلام : الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس » ثم ذكر

الحديث ■ وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال لسعد يومئذ : ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، وهكذا رواه سفيان بن عيينة عن الزهري بإسناده ، [ورواه أيضا كذلك بعض الناس عن ابراهيم بن سعد عن الزهري بإسناده] (١) ولفظة «الصدقة» (٢) فقالوا : فقد منعه رسول الله ﷺ من الصدقة في مرضه بأكثر من الثلث .

**قال أبو محمد :** وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه ، أحدها أننا روينا هذا الخبر نفسه من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه فذكر هذا الخبر وفيه ■ قال سعد : فقلت : يا رسول الله أفأوصي بثلاثي مالي ؟ قال : لا قلت : فبشطر مالي قال : لا قلت فبثلث مالي قال : الثلث والثلث كثير ، وذكر باقي الخبر ■

ورويناه من طريق أبي داود الطيالسي قال : نا ابراهيم بن سعد . وعبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون كلاهما عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه ذكر هذا الخبر ، وفيه ■ قال : قلت : أفأصدق بمالي كله ؟ قال : لا قلت : أفأوصي بالشطر قال : لا قلت : يا رسول الله فبم أوصي ؟ قال : الثلث والثلث كثير ■ وذكر الخبر فذكروا أنه إنما سأل سعد عن الوصية وهو خبير واحد (٣) عن مقام واحد فوضح أن لفظة الصدقة التي رواها مالك . وسفيان عن الزهري إنما معناها الوصية كما رواه معمر . وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون وليس معمر . وعبد العزيز دون مالك . وسفيان . والزهري . وغيره فكيف وقداً وافق معمر . وعبد العزيز على لفظة أوصي ، وفي هذا الخبر جماعة الأثبات كما روينا عن مسلم بن الحجاج عن القاسم ابن زكريا عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد ابن أبي وقاص عن أبيه ■ وعن مسلم عن ابن أبي عمر المسكي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السختياني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد كلهم عن سعد ■ ومن طريق البخاري عن أبي نعيم عن سفيان الثوري عن سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ■ ومن طريق البخاري عن محمد بن عبد الرحيم عن زكريا بن عدي عن مروان بن معاوية الفزاري عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ■ ومن طريق أحمد ابن شعيب عن محمد بن المثني عن الحجاج بن المنهال عن همام بن يحيى عن قتادة عن يونس بن جبير عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ■ ومن طريق أحمد بن شعيب عن اسحق بن راهويه عن جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ اتصدق (٣) في النسخة رقم ١٤ (وهذا خبر واحد)



السلي عن سعد بن أبي وقاص \* ومن طريق احمد بن شعيب عن اسحاق بن راهويه عن وكيع عن هشام بن عروة بن الزبير عن ابيه عن سعد بن أبي وقاص كلهم يذكرون ان سعدا انما سأل رسول الله ﷺ عما يوصى به ، والوجه الآخر انهم انما يمنعون من الصدقة فيما زاد على الثلث في المرض الذي يموت منه صاحبه لا الذي يبرأ منه وقد صح ان رسول الله ﷺ علم ان سعدا سيبرأ من ذلك المرض كما روينا من طريق أبي داود السجستاني نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة \* قال قام رسول الله ﷺ فينا فمات شيئا يكون في مقامه ذلك [حتى] (١) الى قيام الساعة الا اخبر به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه قد علمه اصحابي هؤلاء \* قال أبو محمد : وسعد بن أبي وقاص هو هزم غساكر الفرس يوم القادسية وافتتح مدينة كسرى فهو من جملة ما أخبر به عليه الصلاة والسلام بل من أكبر ذلك وأهمه وأعمه فتحا في الاسلام ، وهذا قد أنذر به عليه السلام في ذلك المرض اذ قال له لعلك : ستخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون \* وهذا خلاف قولهم \* والوجه الثالث أن في نص الخبر (٢) الذي ذكرنا الآن اسناده من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد بن سعد بن أبي وقاص \* أن رسول الله ﷺ قال له يومئذ : ان صدقتك من مالك وان نفقتك على عيالك صدقة وان ماتا كل امرأتك من مالك صدقة \* قال علي : وهذا كله باجماع منا ومنهم ومن جميع أهل الاسلام من رأس مال المريض مات أو عاش فثبت يقينا ضروريا ان صدقة المريض خارجة من رأس ماله لا من ثلثه بنص حكمه ﷺ وبطل ما خالف هذا ييقن لاشكال فيه وعاد هذا الخبر أعظم حجة عليهم وأوضح حجة لقولنا والحمد لله رب العالمين \* وأما خبر أبي بكر في نخله عائشة رضی الله عنهما فايرادهم اياه فضيحة الدهر لانه ليس فيه من هبة المريض ذكر أصلا لا بنص ولا بدليل وانما كان نخلها ذلك في صحته وتأخر جدادها لذلك الى أن مات رضي الله عنه فكيف وقد صح رضي الله عنه انه رغب اليها في رد تلك النخلة برضاها فكيف وانما كان وعدا بمجهول (٣) لا يدري من كم من نخلة تجدد العشرين وسقا ولا من أي تلك النخل تجدد فسقطت الأقوال المذكورة ييقن لامرية فيه والحمد لله رب العالمين ولم يبق الا قولنا وقول أبي سليمان أن جميع أفعال المريض من رأس ماله الا العتق فانه من الثلث فنظرنا فيما احتج به من ذهب الى هذا فوجدنا الخبر الصحيح الذي روينا من طريق

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ ان في بعض الخبر (٣) في النسخة رقم ١ وانما كان وعد بمجهول

أيوب السخيتاني . ومحمد بن سيرين كلاهما عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن الحصين أن رجلا من الأنصار اعتق ستة أعبد له عند موته لم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال فيه قولا شديدا ثم دعاهم فجزأهم اثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وارق أربعة ، ورويناه أيضا من طريق أيوب ، وحبيب بن الشهيد ، وهشام ابن حسان . ويحيى بن عتيق كلهم عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين كما أوردنا ، وسماع ابن سيرين من عمران صحيح . ورويناه أيضا من طريق عوف بن أبي جميلة عن ابن سيرين عن أبي هريرة .

**قال أبو محمد** : قلنا : هذا خبر صحيح لا تحل مخالفته إلا أنه لا يحل (١) للحنيفيين ولا للمالكين ولا للشافعيين الحجة به أصلا فيما عدا العتق لانه قياس والقياس باطل كله كما لم يختلفوا في أنه لا يحل ان يقاس على الخبر الثابت في التقويم على من أعتق شر كاله في مملوك وانه لا يجوز أن يتعدى به ما جاء فيه من العتق خاصة الى الصدقة ولا الى اتفاق ولا الى اصداق ولا الى غير ذلك لاسيما والحنيفيون قد خالفوا فيه فيما جاء فيه فكيف يحتجون به فيما ليس فيه منه أثر وهذا عار جدا ، وأما أصحابنا فليس لهم فيه حجة لانه ليس في شيء من هذا الخبر ان الرجل كان مريضا وانما فيه عند موته وقد يفجأ الموت الصحيح فيوقن به فلا يحل أن يقحم في الخبر ما ليس فيه من ذكر المرض فبطل تعلقهم به ، وأيضا فقد بينا قبل ان هذا العتق للسته الأعبدا كما كان وصية كما روينا من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بالاسناد المذكور ، وفي هذا كفاية ، ووجه ثالث وهو أنه قد بين في ذلك الخبر انه لم يكن له مال غيرهم ونحن نقول بهذا حقا فلا يجوز لاحد عتق في عبد أو عبيد لا مال له غيره ينفذ من ذلك العتق ما وقع فيمن به عنه غنى ويبطل في مقدار ما لا غنى به عنه فلو صح أن ذلك الفعل لم يكن وصية لكان حمل الحديث على هذا الوجه أحق بظاهره وأولى من حمله على أنه عليه السلام أجاز للريض ثلث ماله اذ ليس في الخبر دليل على هذا أصلا فبطل تعلق أصحابنا بهذا الخبر جملة وصح قولنا والله الحمد وكذلك الخبر الساقط الذي رويناه من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا خالد عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة أن رجلا منهم اعتق غلاما له عند موته لم يكن له مال غيره فرمى ذلك الى رسول الله ﷺ فأعتق منه الثلث واستسعى في الثلثين . فالقول في هذا الخبر لو صح كالقول في خبر عمران فكيف وهو باطل لانه مرسل وعن مجهول لا يدرى من هو ايضا ، وأما ما روى في ذلك عن علي . وابن مسعود فباطل لا يصح لان القاسم بن

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كان لايه اذ مات عبد الله رضى الله عنه ست سنين فكيف ابنه ، ثم هو أيضا عن الحجاج بن أرطاة وهو هالك أو عن عبد الرحمن بن عبد الله وهو مجحول عن القاسم ، وأما الرواية عن علي فمن طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك ثم هي مرسلّة لان الحسن لم يسمع من علي كلمة فبطل ان يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف قولنا والحمد لله رب العالمين ■

تم كتاب فعل المريض في ماله والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الإمامة

١٧٦٨ مَسْأَلَةٌ لا يَحِلُّ (١) لمسلم أن يبيت ليلتين ليس في عنقه لامام بيعة (٢)

لما روينا من طريق مسلم قال : ناعبيد الله (٣) بن معاذ الغنبري ناأبي قال : ناعاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن نافع قال قال لي عمر : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » فان قيل : قد مات عمر رضى الله عنه وجعل الخلافة شورى في ستة نفر عثمان . وعلي . وعبد الرحمن بن عوف . وسعد بن أبي وقاص . وطلحة . والزبير رضى الله عنهم وأمرهم أن يتشاوروا ثلاثة أيام في أيهم يولى قلنا : نعم وليس في هذا خلاف لأمر رسول الله ﷺ الذي ذكرنا لانه رضى الله عنه استخلف أحدهم وهو الذي يتفقون عليه فعثمان هو الخليفة من حين موت عمر والناس تلك الثلاثة الأيام بمنزلة من بعد عن بلد الخليفة فلم يعلمه باسمه ولا بعينه الا بعد مدة فهو معتقد لا مامته وبيعته وان لم يعلمه باسمه ولا بنسبه ولا بعينه وبالله تعالى التوفيق ■

١٧٦٩ مَسْأَلَةٌ ولا تحل الخلافة الا لرجل من قريش صليبة من ولد فهر بن

مالك من قبل آبائهم ولا تحل لغير النخوان كان قريشا ولا لحليف لهم ولا لمولى لهم ولا لمن أمه منهم وأبوه من غيرهم لما روينا من طريق مسلم ناأحمد بن يونس قال : ناعاصم بن محمد ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال عبد الله بن عمر قال رسول الله ﷺ : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان » ومن طريق البخاري نا أبو النيمان نا شعيب - هو ابن أبي حمزة عن الزهري نا أحمد بن جبير بن مطعم كان يحدث عن معاوية أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ان هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد الا أكبه الله على وجهه ما أقاموا الدين ■ ■

(١) في النسخة رقم ١٦ مسألة قال أبو محمد رضى الله عنه ، لا يَحِلُّ (٢) في النسخة رقم ١٩ بيعة امام (٣) في النسخة رقم ١٤ عبد الله وهو غلط

**قال أبو محمد :** حديث ابن عمر أعم من حديث معاوية، وهذان الخبران وإن كانا بلفظ الخبر فمما أمر صحيح مؤكد أذلو جاز أن يوجد الأمر في غير قریش لكان تكذيبا لخبر النبي ﷺ وهذا كفر ممن اجازة فصيح أن من تسمى بالأمر والخلافة من غير قریش فليس خليفة ولا اماما ولا من أولى الأمر ولا أمر له فهو فاسق (١) عاص لله تعالى هو وكل من ساعده أورضى أمره لتعديهم حدود الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ، ومن كان حليفا أو مولى أو أبوه من غير قریش فإنه ليس من قریش يمين الحسن (٢) وإنما نسب اليهم لاستضافته اليهم وإذا ليس من قریش على الحقيقة ولا على جهة ولا على الإطلاق فلا حقه في الأمر. وأما من لم يبلغ والمرأة فلقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث» ذكر الصبي حتى يبلغ ولأن عقود الاسلام إلى الخليفة ولا عقد لغيره لم يبلغ ولا عقد عليه، وقد حدثنا أحمد بن محمد بن الجسورنا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة».

### ١٧٧٠ مسألة ولا يحل أن يكون في الدنيا إلا امام واحد والأمر للاول بيعة

لما روينا من طريق مسلم ناسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وزهير بن حرب كلاهما سمع جريرا عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة الصائدي أنه قال: «سمعت عبد الله بن عمرو بن العاصي يقول: «أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في حديث طويل: ومن بايع اماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر» ومن طريق مسلم حدثني عثمان بن أبي شيبة نا يونس بن أبي يعفور عن أبيه عن عرفة - هو ابن شريح - قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يردان بشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه» ومن طريق مسلم حدثني وهب بن بقية الواسطي نا خالد ابن عبد الله - هو الطحان - عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بويع لحليفين فاقتلوا الآخر منهما» وبه إلى مسلم نا محمد بن إسماعيل نا محمد بن جعفر نا شعبة عن فرات القزاز عن أبي حازم قال: «سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنه قال في حديثه: «أنه لا نبى بعدى وستكون خلفاء فتكثروا قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: فوا (٣) بيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم».

(١) في النسخة رقم ١٦ وهو فاسق (٢) في النسخة رقم ١٤ بنفس الخبر (٣) في النسخة رقم ١٦

قال أوفوا ماها موافق لما في صحيح مسلم، والحديث مختصر

١٧٧٢ مسألة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم  
 أن قدر بيده فيده وإن لم يقدر بيده فبلسانه وإن لم يقدر بلسانه فبقلمه ولا بد وذلك أضعف  
 الايمان فإن لم يفعل فلا ايمان له . ومن خاف القتل أو الضرب أو ذهاب المال فهو عذر  
 يبيح له أن يغير بقلبه فقط ويسكت عن الأمر بالمعروف وعن النهي عن المنكر فقط ولا  
 يبيح له ذلك العون بلسان أو يبد على تصويب المنكر أصلاً لقول الله تعالى : ( وإن  
 طائفتان من المؤمنين اقاتلو فاصلحوا بَيْنَهُمَا فَاَنْ بَغَتْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرَى فَقَاتِلَا أَلَّتِي  
 تَبْغِي حَتَّى تَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ) وقال عز وجل : ( ولتكن  
 منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ) \*  
 ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة . ومحمد بن المثني . ومحمد بن العلاء أبو كريب  
 قال ابن أبي شيبة : ناو كيع عن سفيان الثوري ، وقال محمد بن المثني : نا محمد بن جعفر  
 ناشعة ثم اتفق سفيان . وشعبة كلاهما عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ، وقال  
 أبو كريب : نا أبو معاوية نا الأعمش عن اسماعيل بن رجاء عن أبيه ثم اتفق طارق .  
 ورجاء كلاهما عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من رأى  
 منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الايمان » \*  
 ومن طريق مسلم نا عمرو الناقد . وأبو بكر بن النضر . وعبد بن حميد واللفظ له  
 قالوا كلهم : نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي  
 عن صالح بن كيسان عن الحارث - هو ابن الفضيل - الخطمي الأنصاري عن جعفر  
 ابن عبد الله بن الحكم عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة عن أبي رافع مولى رسول الله  
 ﷺ نا عبد الله بن مسعود حدثه « أن رسول الله ﷺ قال : ما من نبي بعثه الله في أمة قبله الا  
 كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم يحدث من بعدهم  
 خلوفا يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ومن  
 جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ليس وراء ذلك من الايمان حجة  
 خردل » نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا  
 محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن زبيد  
 الياامي عن سعد بن عبيدة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : « لا طاعة لبشر في معصية  
 الله » \* ومن طريق أبي داود نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن  
 ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما  
 أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » \* وبه إلى أبي داود



ناجي بن معين ناعبد الصمد بن عبد الوارث ناسليمان بن المغيرة ناحميد بن هلال عن بشر بن عاصم عن عقبة بن مالك عن رجل من رهطه قال : ■ بعث رسول الله ﷺ سرية فسلحت رجلا منهم سيفا فلما رجع قال : لورأيت ما لا منار رسول الله ﷺ قال : أنجزتم اذ بعثت رجلا فلم يمض لأمرى أن تجعلوا مكانه من يمضى لأمرى ■

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** عقبة صحب صحبة والذى روى عنه صاحب وان لم يسمه فالصحابه كلهم عدول ، فاذا ثبتت صحة صحبته فهو عدل مقطوع بعادته لقول الله تعالى : ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ) الآية ■ قال على : [ وهو قول على ] ( ٢ ) وكل من معه من الصحابة وأم المؤمنين . وطلحة . والزبير وكل من معهم من الصحابة . وعاوية وكل من معه من الصحابة . وابن الزبير . والحسين بن علي رضي الله عن جميعهم وكل من قام في الحررة من الصحابة . والتابعين . وغيرهم . وهذه الأحاديث ناسخة للأخبار التي فيها خلاف هذا لان تلك موافقه لما كان عليه الدين قبل الأمر بالقتال ولان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باق مفترض لم ينسخ فهو النسخ لخلافه بلا شك وبالله تعالى التوفيق ■

**١٧٧٣ مسألة** وصفة الامام أن يكون مجتنباً للكبار مستترا بالصغار عالماً بما يخصه حسن السياسة لان هذا هو الذي كلف ولا معنى لان يراعى أن يكون غاية الفضل لانهم يوجب ذلك قرآن ، ولا سنة ، فان قام على الامام القرشي من هو خير منه أو مثله أو دونه قوتوا كلهم معه لما ذكرنا قبل الا ان يكون جائراً فان كان جائراً افقام عليه مثله أو دونه قوتل معه القائم لانه منكر زائد اظهر فان قام عليه أعدل منه وجب أن يقاتل مع القائم لانه تغيير منكر ■ وأما الجورة من غير قریش فلا يحل أن يقاتل مع أحد منهم لانهم كلهم أهل منكر الا أن يكون أحدهم أقل جوراً فيقاتل معه من هو أجور منه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ■

بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الاقضية

**١٧٧٤ مسألة** ولا يحل الحكم الا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وهو الحق وكل ما عدل ذلك فهو جور وظلم لا يحل الحكم به ويفسخ أبدا اذا حكم به حاكم . برهان ذلك قول الله تعالى . ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) وقال تعالى : ( وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم ) وقال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ) وقال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه )

(١) سقط لفظ عن رجل من سنن أبي داود (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

والظلم لا يحل إقراره والخطأ لا يجوز امضاؤه ■

**١٧٧٥ مسألة** ولا يحل أن يلي القضاء والحكم في شيء من أمور المسلمين وأهل الذمة إلا مسلم بالغ عاقل عالم بأحكام القرآن . والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وناسخ كل ذلك ومنسوخه وما كان من النصوص مخصوصا بنص آخر صحيح لأن الحكم لا يجوز إلا بما ذكرنا لما ذكرنا قبل فإذا لم يكن عالما بما لا يجوز الحكم إلا به لم يحل له أن يحكم بجمله بالحكم ولا يحل له إذا كان جاهلا بما ذكرنا أن يشاور من يرى أن عنده علما ثم يحكم بقوله لأنه لا يدري افتاه بحق أم بباطل ■ وقد قال الله تعالى : ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) فمن أخذ بما لا يعلم فقد قفما لا علم له به وعصى الله عز وجل وليس هذا بمنزلة الجاهل من العامة تنزل به النازلة فيسأل من يوصف له بعلم القرآن والسنة ويأخذ بقوله بعد أن يخبر ■ انه حكم الله تعالى في كتابه أو أمر رسول الله ﷺ أو أن العاصي مكلف في تلك النازلة عملا ما قد افترضه الله عليه ولم يفسح له في إهماله فعليه في ذلك أن يبلغ في ذلك حيث بلغ وسعه من العلم ما لم يلزمه قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وأما الحاكم فبضد هذا لأنه غير مكلف ما لا يدري من الحكم بين غيره من الناس بل هو محرم عليه ذلك وإنما كلفه الله تعالى سواء من أهل العلم ■

**١٧٧٦ مسألة** ولا يحل الحكم بقياس ولا بالرأى (١) ولا بالاستحسان ولا يقول أحد من دون رسول الله ﷺ دون أن يوافق قرآنا أو سنة صحيحة لأن كل ذلك حكم بغالب الظن " وقد قال الله تعالى : ( ان الظن لا يغني من الحق شيئا ) وقال تعالى : ( ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى ) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ، فان قيل . فانكم في أخذكم بخبر الواحد متبعون للظن قلنا : كلاب للحق المتيقن قال تعالى : ( انانحن نزلنا الذكروانا له لحافظون ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ) ، فان قيل : فانكم في الحكم بالبدنة واليمين حاكمون بالظن قلنا : كلاب يقيين (٢) ان الله تعالى أمرنا بذلك نضا وما علينا من مغيب الأمر شيء اذ لم نكلفه ■ وأيضا فانه لا يخلو ما أوجه القياس أو ما قيل برأى أو استحسان أو تقليد قائل من أحد أوجه ثلاثة (٣) لارابع لها ضرورة اما أن يكون ذلك موافقا لقرآن أو لسنة صحيحة عن رسول الله ﷺ فهذا انما يحكم فيه بالقرآن أو بالسنة ولا معنى لطلب قياس أو رأى أو قول قائل موافق لذلك ومن لم يحكم بالقرآن أو بحكم رسول الله ﷺ الا حتى يوافق ذلك قياس أو رأى أو

(١) في النسخة رقم ١٦ ■ ولا رأى ■ (٢) في النسخة رقم ١٤ ■ بل يقيين ■ (٣) في النسخة رقم ١٤ « ثلاثة أوجه »

قول قائل فقد انسلخ عن الايمان قال الله عز وجل : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) وهذا الذى لم يحكم بحكم رسول الله ﷺ فيما شجر عنده فيما بين الناس الاحتى وافقه قياس أورأى أو قول قائل فلم يحكم النبي ﷺ ولا سلم له تسليما بل وجد في نفسه حرجا مما قضى به عليه الصلاة والسلام فور بنا ما آمن ، وإما أن يكون مخالفا للقرآن أو لسنة رسول الله ﷺ فهذا الضلال المتيقن وخلاف دين الاسلام ، ولا يحتاج ان نطول في هذا مع مسلم قال تعالى : ( تلك حذر الله فلا تعتدوها ) وقال تعالى . ( ومن يعص الله ورسوله ويعتد حذوه يدخله نار الخالد فيها ) واما ان لا يوجد في القرآن والسنة ما يوافقه نضالولا ما يخالفه فهذا معدوم من العالم ولا سبيل الى وجوده قال تعالى : ( اليوم اكملت لكم دينكم ) وقال تعالى : ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) وقال رسول الله ﷺ : «دعوني ما تركتكم فانما هلك من كان فيكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم فاذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فانزكوه» فصح ضرورة انه لا يخرج حكم أبداعن ان يأمر به الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فيكون فرضا ما استطعنا منه او ينهى عنه الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام فيكون حراما أو لا يكون فيه أمر ولا نهى فهو مباح فعليه تركه وبطل ان تنزل نازلة في الدين لاحكم لها في القرآن والسنة ولو وجدت ، وقد أبى الله عز وجل ان توجد لكان من أراد ان يشرع فيها حكما دخلا في الدين ذم الله تعالى اذ يقول تعالى : ( شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) فان قالوا : نحكم فيها بحكم ما يشبهها من القرآن والسنة قلنا : واين أمركم الله تعالى بهذا ؟ وهذا هو الشرع في الدين بمالم يأذن به الله ، فان قالوا : قال الله تعالى : ( فاعتبروا يا أولي الابصار ) قلنا : نعم اعتبروا معناه اعجبوا قال الله تعالى . ( وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم ) الآية وما فهم احد قط من اعتبروا احكموا الشيء بحكم نظيره ، وهذا هو تحريف للكلم عن مواضعه والقول على الله تعالى بالباطل وبالم يقله ، فان قالوا : قد قال الله تعالى : ( وشاورهم في الأمر ) قلنا : نعم فيما أيسر له فعليه وتركه لافي شرع الدين بمالم يأذن فيه الله تعالى ولا في اسقاط فرض فرضه الله تعالى ولا في اباحة ما حرمة الله تعالى ولا في تحريم ما أحله الله تعالى ولا في ايجاب ما لم يوجبه الله تعالى وقد قال الله تعالى : ( واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ) فصح أن الأخذ رأيهم لا يجوز في الدين الا حيث صححه رسول الله ﷺ فقط وما كان هكذا فانما صح طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا اتباعاً لمن أشار به ثم كل ما أتوا به من آية أو سنة فيها أن الله تعالى حكم في أمر كذا بكذا من أجل كذا وكذا أو كما حكم في أمر كذا قلنا . هو حق كما هو وكلما أردتم أن تشرعوا أنتم فيه تشبيهاً بحكم آخر دون نص فهو باطل بحث لا يحل فليس لأحد أن يحرم ما لم يحرمه الله تعالى من أجل أن الله تعالى حرم أشياء أخرى ولا أن يوجب ما لم يوجبه الله عز وجل من أجل أن الله عز وجل أوجب أشياء أخرى فهذا كله تعدل حدود الله عز وجل وشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، فإن ادعوا في جواز ذلك إجماعاً قلنا : هذا الكذب والبهت بل الإجماع قد صح على بطلان كل ذلك لأن الأمة كلها مجمعة على تصديق قول الله تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وعلى تصديق قول الله تعالى : ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) وفي هذا بطلان الحكم بما عدا القرآن والسنة ثم نقض من نقض فإخطأ قاصداً إلى الخير ولا سبيل لهم البتة إلى وجود حكم طول مدة رسول الله ﷺ بقياس أصلاً ولا يرى البتة وكل شرع حدث بعده عليه الصلاة والسلام لم يحكم هو به فهو باطل يبين وليس من الدين البتة قال تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وما كل فلا يجوز البتة أن يزاد فيه شيء أصلاً ولا سبيل البتة إلى أن يوجد عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم الأمر بالقياس في الدين من طريق صحيحة أبدأ وأيضا فدعى الإجماع على ما لا يتيقن أن كل مسلم فقد عرفه وقال به كاذب على الأمة كلها وقد نص الله تعالى على أن نفرأ من الجن آمنوا وسموا القرآن من رسول الله ﷺ فهم صحابة وفضلاء فمن لهذا المدعى بالباطل بإجماع أولئك فكيف وإحصاء أقوال الصحابة رضي الله عنهم لا تحصر (١) إلا حيث لا يشك في أن كل مسلم فقد عرفه وقد قال أحمد ابن حنبل رضي الله عنه . من ادعى الإجماع فقد كذب . وما يدريه لعل الناس اختلفوا في ذلك . حدثنا بذلك حماد بن أحمد . ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال حماد ناعباس ابن أصبغ . وقال يحيى نا أحمد بن سعيد بن حزم ثم اتفق أحمد . وعباس قال : نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال أبي فذكره .

١٧٧٧ مسألة ولا يقضى القاضي وهو غضبان لما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا علي بن حجر نا هشيم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال قال النبي ﷺ : « لا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان » .

١٧٧٨ - مسألة - ولا تجوز الوكالة عند الحاكم الأعلى جلب البينة وعلى طلب

الحق . وعلى تقاضيه وعلى تقاضى اليمين لأن كل هذا بيد الوكيل مقام يد الموكل وقد بعث رسول الله ﷺ عليا إلى اليمين لقبض حق ذوى القربى من خمس الخمس ، وقال تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) ومن القيام بالقسط طلب حق كل ذى حق .  
 ١٧٧٩ - مسألة - ولا يجوز التوكيل على الاقرار والانكار أصلا ولا يقبل انكار أحد عن أحد ولا اقرار أحد على أحد ولا بد من قيام البينة عند الحاكم على اقرار المقر نفسه أو انكاره ■

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وقد صح اجماع أهل الاسلام على ان لا يصدق أحد على غيره الا على حكم الشهادة فقط ثم نقض من نقض فأنفذ اقرار الوكيل على موكله وأخذ به فى الدم . والمال . والفرج ■ وهذا أمر يوقن أنه لم يكن قط ولا جاز ولا عرف فى عصر (١) رسول الله ﷺ ولا فى عصر أحد من الصحابة رضی الله عنهم ، وما كان هكذا فهو حقا خلافا لاجماع المسلمين وخلاف القرآن . والباطل الذى لا يجوز والله تعالى التوفيق .

١٧٨٠ - مسألة - ويقضى على الغائب كما يقضى على الحاضر وهو قول الشافعى . وأبى سليمان . وأصحابهما ، وقال ابن شبرمة : لا يقضى على غائب ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يقضى على غائب الا فى بعض المواضع ، وقال مالك : يقضى على الغائب فى كل شئ . الا فى الأرضين . والدور الا أن يكون غائبا غيبة طويلة ■ قال ابن القاسم : كما بين مصر والاندلس ■

**قال أبو محمد :** أما قول مالك فظاهر الخطأ من وجهين ، أحدهما تفرقه بين العقار وغيره (٢) وهو قول بلال برهان ، وما حرم الله تعالى على أحد من الناس من عقار غيره الا كالذى حرمه من غير العقار ولا فرق بل العقار كان أولى فى الرأى أن يحكم فيه على الغائب لانه لا ينقل ولا يغاب عليه ولا يفوت بل يستدرك الخطأ فيه فى كل وقت وليس كذلك سائر الأموال ■ والوجه الثانى تفرقه بين الغائب غيبة طويلة وغيبة غير طويلة فهذا قول بلال برهان وتفریق فاسد ، وليس فى العالم غيبة الا وهى طويلة . بالاضافة الى ما هو أقصر منها فى الزمان . والمساكن رهى أيضا قصيرة بالاضافة الى ما هو أطول منها فى المكان والزمان ، فمن غاب عامين الى العراق فقد غاب غيبة طويلة بالاضافة الى من غاب نصف عام الى مصر وقد غاب غيبة قصيرة بالاضافة الى من غاب عشرة أعوام الى الهند وهكذا فى كل زمان وكل مكان ، ثم تحديد (٣) ابن القاسم خطأ ثالث وهذا قول مانعه لأحد من

(١) فى النسخة رقم ١٦ فى عهد (٢) فى النسخة رقم ١٤ وغير العقار (٣) فى النسخة رقم ١ وتحديد



خلق الله عز وجل قبل مالك فسقط هذا القول . وأما قول أبي حنيفة . وأصحابه ففساد أيضا لان كل من لم يحضر مجلس الحاكم فهو غائب عنه ولو أنه فرجة باب دار الحاكم فعلى هذا لا يحكم على أحد أبدا وهو فاسد كما ترى . فان قالوا : يبعث فيه قلنا : وابعثوا أيضا في كل غائب ولا فرق ، فان قالوا : قديكون بحيث تتعذر البعثة فيه قلنا : وقديكون الى جانب (١) حائط الحاكم وتتعذر البعثة فيه ايضا لتعذره أول بعض الوجوه ، ثم قد فحش تناقضهم ههنا فقالوا : من غاب بحيث لا يعرف فانه ينفق من ماله على زوجته وأصاغر ولده وعلى أكابر ولده ان كانوا زمني وعلى بناته الأبنكار وان كن بالغات غير زمنات . وعلى أبويه الفقيرين الزمنين من طعامه وزيته وثيابه الذي تشاكل لباس من ذكرنا ومن دراهمه ودنانيره ولا يباع في ذلك البتة عقار . ولا عروض . ولا حيوان . وسواء كان ماذ كرنا من الطعام والزيت والناض والياب وديعة عند مقراو غير مقر أو في منزل الغائب ، وهذا كلام جمع من السخف وجوها عظيمة وهو حكم على الغائب وتحكم بالفرق بين الأموال بالباطل الى تخاليطهم ههنا في غاية الفساد وقضوا على المرتد اذا لحق بأرض الحرب بأنه ميت وهو حي وقسموا ماله على ورثته وهذا قضاء بالباطل على غائب ولا فرق بين حق من ذكرنا في النفقة وبين حق الغرماء في الديون وحق المغصوبين فيما غصب منهم وتقاسيم . لا تعرف عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم .

**قال أبو محمد :** وموهوا في ذلك بأشياء وهي عليهم لاهم نذكرها ان شاء الله تعالى ونبين أنها عليهم بحول الله تعالى وقوته . وأما من اجل ان لا يقضى على غائب ثابت شبهة . وسفيان ومن وافقه فاتهم احتجوا بما رويانا من طريق شريك عن سماك بن حرب عن حنش ابن المعتمر عن علي بن أبي طالب قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت : يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن لا علم لي بالقضاء فقال ان الله عز وجل سهدى قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانه أخرى أن يتبين لك القضاء قال : فما زلت قاضيا وما شككت في قضاء بعد . وما رويانا من طريق ابن عينة عن سماك بن حرب عن حنش ابن المعتمر عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال له : « اذا قعد الخصمان فلا تقض للاول حتى تسمع حجة الآخر » . ونا محمد بن الحسن الرازي نا عبد الرحمن بن عمر بن النحاس نا ابن الأعرابي نا سهل بن أحمد بن عثمان الواسطي نا القاسم بن عيسى نا ابراهيم الطائي نا المؤمل بن اسماعيل عن سفيان الثوري عن علي بن الأقرع عن جقيقة عن علي . أن النبي

قال له في حديث : « فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض للأول حتى تسمع من الآخر فإنه أحرى أن يثبت لك القضاء » .

قال أبو محمد : هكذا في كتابي عن الرازي عن جحيفة والصواب جحيفة (١) وذكروا عن دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما روينا من طريق الكشوري عن الحذافي نا عبد الملك الذماري نا محمد الغفاري حدثني ابن أبي ذئب الجني عن عمرو بن عثمان (٢) ابن عفان قال : أتى عمر بن الخطاب رجل قد فقت عينه فقال له عمر : تحضر خصمك فقال له : يا أمير المؤمنين أما بك من الغضب إلا ما أرى فقال له عمر : فإعلمك قد فقت عيني خصمك معا فحضر خصمه قد فقت عيناه معا فقال عمر : إذا سمعت حجة الآخر بان القضاء ، قالوا : ولا يعلم لعمر في ذلك مخالف من الصحابة . ومن طريق عبد الرزاق عن الحذافي عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار قال قال عمر بن عبد العزيز : قال لقمان : إذا جاءك الرجل وقد سقطت عيناه في يده فلا تقض له حتى يأتي خصمه . ومن طريق مجالد عن الشعبي عن شريح لا يقضى على غائب . ومن طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الجعد بن ذكوان أن رجلا سأل شريحا عن شيء فقال : لا أغرى حاضرا بغائب .

قال أبو محمد : لا نعلم لهم شيئا غير هذا وكله لا حجة لهم في شيء منه أما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فساقت لأن شريكاً مدلس . وسماك بن حرب يقبل التلقين . وحش ابن المعتز ساقط مطرح . وأما الطريق الأخرى فالقاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي مجهول لا يدري من هو ثم أعجب شيء أن ناروينا من طريق البزار نا أبو كامل نا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن حش بن المعتز قال : أن علي بن أبي طالب قدم اليمن فاختمهم إليه في أسد سقط في بئر فاجتمع الناس إليها فسقط فيها رجل فتعلق بأخرو تعلق الآخر بثالث وتعلق الثالث برابع فسقطوا كلهم فطلبت دياتهم من الأول فقضى في ذلك بديتين وسدس على من حضر البئر من الناس فللأول ربع دية لأنه هلك فوجه ثلاثة وللثاني ثلث دية لأنه هلك فوجه اثنان وللثالث نصف دية لأنه هلك فوجه واحد . وللرابع دية فأخبر رسول الله ﷺ بقضاء علي فقال : هو ما قضى بينكم وهم يخافون هذا ولا يقولون به فمرة تكون رواية سماك بن حرب عن حش حجة إذا ظنوا أن تمويههم بها يجوز لهم ومرة لا تكون حجة إذا لم يمكنهم أن يموهوا بها ، وما أدري أي دين يبقى مع هذا ؟ ثم لو صحت الأخبار التي قد منالما كان لهم بها متعلق أصلا لأنه ليس فيها أن لا يقضى على

غائب بل فيها أن لا يقضى على حاضر بدعوى خصمه دون سماع حجته ، وهذا شيء لا يخالفهم فيه ، ولا يجوز أن يقضى على حاضر ولا غائب بقول خصمه لكن بالذي أمر الله تعالى به من البينة العادلة فقط فظهر عظيم تمويههم بالباطل ونعوذ بالله من الخذلان .

ومن العجائب أنهم قد خالفوا هذه الآثار التي هوها بها في مكان آخر وهو أنهم قضوا على الغائب بأقرار وكيله عليه وليس هذا في شيء من الأخبار أصلا ، وأما تمويههم بعمر فانه لا يصح عنه أيضا لأنه من طريق محمد الغفاري عن ابن أبي ذئب الجهني ولا يدرى من هما في خلق الله تعالى ، ثم عن عمرو بن عثمان بن عفان عن عمر ولم يولد عمرو إلا ليلة موت عمر ؛ وأيضا فكم قضية لعمر . وعلى قد خالفوها حيث لا يجوز خلافها ، وأيضا فلو صح عن عمر فليس فيه الآن لا يقضى على غائب بدعوى خصمه وهذا حق لا تنكره ، وأيضا فان الصحيح عن عمر . و عثمان القضاء على الغائب اذا صح الحق قبله ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، وأما عن عمر بن عبد العزيز فانما ذكر عن لقمان كلاما وأين لقمان من أيام عمر ، ثم ليس فيه الا أن لا يقضى على غائب بدعوى خصمه فقط . وهكذا نقول ، وكم قصة خالفوا فيها قضاء عمر بن عبد العزيز وغيره ، وأما شريح فانه لا يصح عنه لأنه عن مجالد ومجالد ضعيف ، والطريق الأخرى إنما فيها انه لا يلقن خصما فقط ولو صح لما كان في أحد دون رسول الله ﷺ حجة فلم يبق لهم شيء يتعلقون به فسقط قولهم لتعريه من البرهان ووجدنا الله تعالى يقول : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) فلم يخص تعالى حاضرا من غائب ، وقال تعالى : ( وأقيموا الشهادة لله ) فلم يخص تعالى حاضرا من غائب فصح وجوب الحكم على الغائب كما هو على الحاضر ، وما ندرى في الضلال أعظم من فعل حاكم شهد عنده العدول بان فلانا الغائب قتل زيدا عمدا أو خطأ أو انه غصب هذه الحرة أو تملكها أو انه طلق امرأته ثلاثا أو انه غصب هذه الأمة من هذا أو تملك مسجدا أو مقبرة فلا يلتفت الى كل ذلك وتبقى فما كره الحرة والفرج الحرام . والمال الحرام إلا ان هذا هو الضلال المبين والجور المتيقن والفسق المتين والتعاون على الاثم والعدوان . وقد صح عن رسول الله ﷺ الحكم على الغائب كما حكم على العرنيين الذين قتلوا الرعاء وسلموا اعينهم وفروا فاتبهم بقائف وهم غيب حتى أدر كوا واقتص منهم ، وعلى أهل خير وهم غيب بان يقيم الحارثيون أولياء عبد الله بن سهل رضي الله عنه البينة أو يحلف خمسون منهم على قاتله من أهل خير ويسلم اليهم أو يودوا ديتة أو يحلف خمسون من يهود انهم ما قتلوه ويبرمون ، والخبر المشهور الذي روينا من طرق منها عن أحمد بن شعيب أنا اسحق

ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - انا أبو معاوية ناهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : جات هند بنت عتبة الى رسول الله ﷺ فقالت : ان زوجي أباسفيان رجل مسيك شحيح لا يعطيني ما يكفيني وبني أفأأخذ من ماله وهو لا يعلم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذي ما يكفيك وبنيك بالمعروف ، وهذا حكم على الغائب ■

فان قالوا : اتماحكم (١) عليه الصلاة والسلام على أبي سفيان لعلمه بصحة ما ذكرت له هند قلنا : ان هذا لعجب عهدنا بكم تجعلون البيعة أقوى من علم الحاكم في مواضع منها ما علم قبل أن يلى الحكم ، ومنها الحدود في الزنا . والقطع . والخز . فانكم ترون أن يحكمكم في كل ذلك بالبيعة ولا تجيزون أن يحكمكم في ذلك بعلمه وان علمه بعد ولايته القضاء فمرة يكون الحكم بالعلم عندكم أقوى من البيعة ومرة تكون البيعة أقوى من العلم فكم هذا الخبط في ظلمات الجهل والتحكم في الدين بالباطل ؟ وكل ما لزم الحاكم أن يحكمكم فيه بعلمه فلا لزم له أن يحكمكم فيه بالبيعة وكل ما لزمه أن يحكمكم فيه بالبيعة لزمه أن يحكمكم فيه بعلمه لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) وأما الصحابة رضی الله عنهم فروينا من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ابن عبد الله الجلي أن رجلا كان مع أبي موسى الأشعري وكان ذا صوت ونكاية في العدو فغنموا فأعطاه أبو موسى الأشعري بعض سهمه فإني أن يأخذ الجميع فاضربه عشرين سوطا وحلق رأسه فجمع شعره ورحل الى عمر فدخل عليه قال جرير بن عبد الله : وأنا أقرب الناس بجلاسا من عمر فأخرج شعره فاضربه صدر عمر وقال : أما والله لولا فقال عمر لولا ما ذا صدق والله لولا النار فقال : كنت ذا صوت ونكاية في العدو ثم قص قصته على عمر فكتب عمر الى أبي موسى ان فلانا قدم على فأخبرني بكذا وبكذا فان كنت فعلت ذلك به فغزمت عليك ان كنت فعلت به ذلك في ملا من الناس فغزمت عليك لما جلست له في ملا من الناس حتى يقتص منك وان كنت فعلت به ذلك في خلا ما جلست له في خلا حتى يقتص منك فقال له الناس : اعف عنه فقال : لا والله لا أدعه لاحد فلما قعد أبو موسى للقصاص رفع رأسه الى السماء وقال : اللهم قد عفوت عنه ■ حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا يحيى بن سعيد النيمي نا عباية بن رفاعة بن رافع ابن خديج قال : بلغ عمر بن الخطاب أن سعد بن أبي وقاص اتخذا بابا وقال : انقطع الصوت فارسل اليه عمر فخرقه وارسل محمد بن مسلمة الأنصاري وأخذي سعدواخرجه

واجلسه وقال : هنا اجلس للناس فاعتذر اليه سعد وحلف انه ما تكلم بذلك \* حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبي حصين قال : سمعت الشعبي قال : كتب عمر الى أبي موسى أنه بلغني أن ناسا من قبلك دعوا بدعوى الجاهلية يا آل ضبة فاذا أتاك كتابي هذا فانهمسكم عقوبة في أموالم وأجسامهم حتى يفرقوا اذلم يفقهوا \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : قضى عمر بن الخطاب . وعثمان بن عفان في المفقود ان امرأته تتربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشر اثم تتزوج وهذا كله قضاء على الغائب ولو تتبع ذلك للصحابة بعد ما يوجب من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لكثير جدا ، والذي أوردنا عن عمر . وعثمان صحيح ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافة أبدا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٨١ مسألة** وكل من قضى عليه بينة عدل بغرامة أو غيرها ثم أتى هو بينة عدل انه كان قد أدى ذلك الحق أو برى من ذلك الحق رد عليه ما كان غرم وفسخ عنه القضاء الأول لانه حق ظهر لم يكن في علم البينة التي شهدت أولا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٨٢ مسألة** وكل من ادعى على أحد أو أنكر المدعى عليه فكلف المدعى البينة فقال : لي بينة غائبة أو قال : لا أعرف لنفسى بينة أو قال : لا بينة لي قيل له : ان شئت فدع تحليفه حتى تحضر بينتك أولئك تجد بينة وان شئت حلفته وقد سقط حكم بينتك الغائبة جملة فلا يقضى لك بها أبدا وسقط حكم كل بينة تأتي بها بعد هذا عليه ليس لك الا هذا فقط فأى الامرين اختار قضى له به ولم يلتفت له الى بينة في تلك الدعوى بعدها الا أن يكون تواتر يوجب صحة العلم وبقينه انه حلف كاذبا في قضى عليه بالحق أو يقر بعد ان [ يكون ] (١) حلف فيلزمه ما أقربه ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : كان شريح يستحلف الرجل مع بينته ويقبل البينة بعد اليمين ويقول البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ، وبالحكم على الخالف اذا أقام الطالب بينة بعد يمين المطلوب يقول سفيان الثوري . والليث بن سعد وبه يقول أبو حنيفة والشافعي . وأحمد وإسحق ، وقال مالك : ان عرف الطالب ان له بينة فاختار تحليف المطلوب فقد سقط حكم بينته ولا يقضى بهاله ان جاء بها بعد ذلك ، واما ان لم يعرف ان له بينة فاختار تحليف المطلوب حلف ثم وجد بينة فانه يقضى له بها \* وقد روى عنه أنه قال : ان قال الطالب ان له بينة بعيدة (٢) ولكن احلفه الى الآن ثم ان حضرت

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ قال الطالب لي بينة بعيدة



ينتقأ اتيت بها فانه يحآب الى ذلك ويحلف له المطلوب ثم يقضى له ببيتته اذا أضرها  
وقد روى نحو هذا عن شريح ، وقال بقولنا ابن أبى ليلى . وأبو عبيد . وأبو سليمان .  
وآجمع أصحابنا \*

**قال أبو محمد :** لا متعلق لآنى حنيفة . ومالك ، والشافعى ، وأحمد . بشريح  
لأنهم قد خالفوه فى تحليفه مقيم البيتة مع بيتته ، ومن الباطل أن يكون قول شريح حجة  
فى موضع وغير حجة فى آخر ، وأما قول مالك : فإن علم أحدا قاله قبله فى التفريق بين  
علم الطالب بأن له بيتة وبين جهله بذلك وهو قول لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا قول  
متقدم . ولا قياس ، فإنت قالوا : اذا علم أن له بيتة ثم أخلفه فقد أسقط بيتته فقلنا :  
ما فعل ولا أخبر أنه اسقطها ، وكذلك أيضا اذا لم يعلم بان له بيتة فأحلف خصمه فقد  
اسقط بيتته أيضا ولا فرق ■ وأما قول أبى حنيفة . والشافعى . ومالك : وأحمد . فى  
قضائهم بالبيتة بعد يمين المنكر فإن قولهم : البيتة العادلة خير (١) من اليمين الفاجرة  
فقول صحيح لو أيقنا أن البيتة عادلة عند الله عز وجل وان يمين الحالف فاجرة بلا شك وأما  
اذا لم يوقن أن البيتة صادقة ولا أن اليمين فاجرة فليست الشهادة أولى من اليمين اذ الصدق  
فى كليهما ممكن والكذب فى كليهما ممكن الا بنص قرآن أو سنة تأمرنا بانفاذ البيتة وان  
حلف المنكر [ لا يعتد به ] (٢) ولا يوجد فى ذلك نص أصلا فسقط هذا القول ييقن ■  
بل وجدنا النص بمثل قولنا والحمد لله رب العالمين كما رويناه من طريق مسلم بن الحجاج نا  
زهير بن حرب . واسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - جميعا عن أبى الوليد الطيالسى نا  
أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن علقمة بن وائل بن حجر قال : « كنت عند رسول الله  
ﷺ فأناه رجلان يختصمان فى أرض فذكر أن رسول الله ﷺ قال للطالب : بينك  
قال : ليس لى بيتة قال : يمينه قال : اذا يذهب بها يعنى بما لى قال رسول الله ﷺ : ليس لك  
الا ذلك ■ فنص عليه الصلاة والسلام على أنه ليس للطالب الا بيتته أو يمين المطلوب فصح  
يقينا أنه ليس الا أحدهما لا كلاهما وبطل أن يكون له كلا الأمرين ييقن ■ فان قيل :  
فإنكم تحكمون للطالب بعد يمين المطلوب بالتواتر وبعلم الحاكم وباقراره قلنا : نعم  
وكل هذا ليس ببيتة لكنه ييقن الحق وييقن الحق فرض انفاذه وليست شهادة العدول كذلك  
بل يمكن أن يكونوا كاذبين أو مغفلين ولولا النص بقبولهم وباليمين ما حكمنا بشىء من ذلك  
بخلاف ييقن العلم والله تعالى التوفيق ■

١٧٨٣ - مسألة - فان لم يكن للطالب بيتة وأبى المطلوب من اليمين أجبر عليها

(١) فى النسخة رقم ١٤ «أولى» (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

أحب أم كره بالادب ولا يقضى عليه بنكوله في شيء من الأشياء أصلا ولا ترد اليمين على الطالب البتة ولا ترد يمين أصلا الا في ثلاثة مواضع فقط ۞ وهي القسامة فيمن وجد مقتولا فانه ان لم تكن لأوليائه بيعة حلف خمسون منهم واستحقوا القصاص أو الدية فان أبو حلف خمسون من المدعى عليهم وبرئوا فان نكلوا اجبروا على اليمين أبدا وهذا مكان يحلف فيه الطالبون فان نكلوا رد على المطلوبين ۞ والموضع الثاني الوصية في السفر لا يشهد عليها الا كفار وان الشاهدين الكافرين يحلفان مع شهادتهما فان نكلتا لم يقض بشهادتهما فان قامت بعد ذلك بيعة من المسلمين حلف اثنان منهم مع شهادتهما وحكم بها وفسخ ما شهد به الأولان فان نكلتا بطلت شهادتهما وبقي الحكم الأول كما حكم به فهذا مكان يحلف فيه الشهود لا الطالب ولا المطلوب ۞ والموضع الثالث من قام له بدعواه شاهد واحد عدل أو امرأتان عدلتان فيحلف ويقضى له . فان نكل حلف المدعى عليه وبرئ . فان نكل اجبر على اليمين ابدا فهذا مكان يحلف فيه الطالب فان نكل رد على المطلوب ، وفي كل ما ذكرنا اختلاف فقالت طائفة : ان نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بدعوى الطالب دون أن يحلف ، وقال آخرون : لا يقضى عليه الا حتى يحلف على صحة دعواه فيقضى له حيثئذ فالقائلون يقضى على المطلوب بنكوله دون أن ترد اليمين فكما روينا من طريق أبي عبيدة نازيد - هو ابن هرون - عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أباه عبد الله باع عبدا له بثمانمائة درهم بالبراءة ثم ان صاحب العبد خاضع فيه ابن عمر الى عثمان فقال عثمان لابن عمر : أحلف بالله لقد بعت وما به من داء علمته فأبى ابن عمر من أن يحلف فرد عليه عثمان العبد ۞ ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس انه أمر ابن أبي مليكة . ان يستحلف امرأة فأبت ان تحلف فألزمها ذلك ، وروى نحو ذلك عن أبي موسى الأشعري ۞ ومن طريق ابن أبي شيبة عن شريك عن مغيرة عن الحارث قال : نكل رجل عند شريح عن اليمين فقضى عليه فقال : أنا أحلف فقال شريح : قدمضي قضائي ۞ وبهذا يأخذ أحمد بن حنبل . واسحق في أحد قوليه ، وقال أبو حنيفة : يقضى على الناكِل عن اليمين في كل شيء من الأموال . والفروج . والقصاص فيمادون النفس حاشا القصاص في النفس فلا يقضى فيه بنكول المطلوب ولا ترد اليمين على الطالب لكن يسجن المطلوب حتى يحلف أو يقر ؛ وقال زفر : اقضى في النكول في كل شيء وفي القصاص في النفس وما دون النفس وهو قول أبي يوسف . ومحمد في أحد قوليهما ، وقال مرة أخرى : يقضى بالنكول في كل شيء حاشا القصاص في النفس وفيما دونها فانه يلزم الأرض والدية بالنكول

في كل ذلك ولا يقص منه ، وقالوا كلهم : من ادعى على آخر انه سرق منه ما فيه القطع ولا بينة له حلف المطلوب وبرى . فان نكل غرم المالك ولا قطع عليه . وقالوا كلهم : لا يقضى عليه بالنكول حتى يدعوه الى اليمين ثلاث مرات فان أبى وتمادى قضى عليه ، وقال الحسن بن حى : ان وجد قتل في محلة قوم فادعى أولياؤه عليهم قتله ولا بينة لهم حلف خمسون منهم بالله ما قتلناه ثم يغرمون الدية فان نكلوا قتلوا قصاصا ، وقال مالك : من ادعى حقا من مال على منكر وأقام شاهدا واحدا حلف مع شاهده ، فان أبى قيل للمطلوب احلف فتبرأ فان نكل قضى عليه بما شهد به شاهد طالبه عليه ، قال : ومن قال : أنا نكلهم فلأنابانه أخذنى مالا ذكر عدده ولا أحق ذلك قيل للمطلوب : احلف وتبرأ فان نكل قضى عليه بما ذكره المتهم دون رد يمين ، قال : ومن مات وترك ورثته صغارا فأقام وصيهم شاهدا واحدا عدلا بدين لموروثهم على أنسان قيل للدعى عليه : احلف حتى تبلغ الصغار فيحلفوا مع شاهدهم ويقضى لهم فان حلف ترك حتى يبلغوا ويحلفوا ويقضى لهم وان نكل غرم ما شهد به الشاهد ، وقال فيمن ادعت عليه امرأته طلاقا وادعت عليه أمته أو عبده عتاقا وقام عليه بذلك شاهد واحد عدل انه يقال له : احلف ما طلقت ولا أعتقت وتبرأ فان نكل قضى عليه بالطلاق والعتق . وقال مرة أخرى : يسجن حتى يطول أمره وحد ذلك بسنة ثم يطلق ومرة قال : يسجن أبدا حتى يحلف .

**قال أبو محمد :** أما قول مالك فظاهر الخطأ لأنه متناقض مرة يقضى بالنكول كما وردنا وفي سائر الدعاوى لا يقضى به ، وهذه فروق مانع من أحد من المسلمين فرقها قبله ولا دليل له على تفرقه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا قول أحد سبقه الى ذلك . ولا قياس بل كل ذلك مبطل لفروقه فسقط هذا القول بيقين .

وأما قول أبي حنيفة . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن فظاهر التناقض أيضا ومانع من أحد سبقهم الى تلك الفروق الفاسدة ولا الى ترديد دعائه الى اليمين ثلاث مرات ولا صحيح ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبلهم . ولا قياس بل كل ذلك مخالف لفروقه ، ولا يخلو الحكم بالنكول من أن يكون حقا واجبا أو باطلا فان كان باطلا فالحكم بالباطل لا يحل وان كان حقا فالحكم به في كل مكان واجب كما قال زفر . والحسن بن حى . وأبو يوسف . ومحمد في أحد قوليهما ذلم يأت قرآن . ولا سنة بالفرق بين شئ . من ذلك فسقط هذا القول أيضا جملة . وما جعل الله قط الاحتياط للدم باولى من الاحتياط للفروج . والمال . والبشرة بل الحرام من كل ذلك سواء في انه حرام قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم

عليكم حرام كرامة يومكم هذا في شهر كم هذا في بلد كم هذا لأهل بلغت ؟ اللهم اشهد ،  
بل قد وجدنا (١) الدم يباح بشاهدين وجلد مائة في الزنا وخسين ولا يباح إلا بأربعة  
عدول فصح أنه التسليم للنصوص فقط ولم يبق في الحكم بالنكول الا قول زفر الذي  
وافقه عليه أبو يوسف . ومحمد بن الحسن صا حياه فوجدنا من حجة من ذهب اليه أنه  
ذكر آية اللعان وقال : أنه لا خلاف في أن الزوج ان نكل عن الايمان أو نكلت  
هي فان على النا كل حكما يلزمه بنكول النا كل المذكور (٢) اما السجن واما الحد ،  
فهذا قضاء بالنكول فقلنا : لا حجة لهم في هذا لوجهين ، أحدهما ان الزوج قاذف فجاء  
النص بإزالة حد القذف عنه بإيمانه الأربع ولعنته الخامسة فلزمت الطاعة لذلك ،  
فان لم يحلف فالحد باق عليه بالنص وأما المرأة فقد أوجب الله تعالى عليها العذاب إلا  
أن تحلف فان حلفت درى ، عنها العذاب بإيمانها الأربع وغضب الله عليها في الخامسة بالنص  
وان نكلت فالعذاب عليها واجب وليس كذلك سائر الدعاوى بلا خلاف منا ومنكم .  
والوجه الثاني انه انما حصل لكم من هذه الآية ان حكما ما يلزمها بالنكول وهو عندكم  
السجن ونحن نقول : ان نكول النا كل عن اليمين في كل موضع وجبت عليه يوجب  
أيضا عليه حكما ما هو الأدب الذي أمر به رسول الله ﷺ على كل من أتى منكرا فدرنا  
على تغييره باليد وهو بامتناعه مما أوجبه الله تعالى عليه قد أتى منكرا فوجب تغييره باليد  
فبطل تمويههم بالآية في غير موضعها ، وقال أيضا : ان الأمانة مجمعة على ان لنكول المدعى  
عليه حكما وجبا للمدعى حقا ثم اختلفوا فقال طائفة : هو رد اليمين وقالت طائفة :  
هو السجن والأدب . وقالت طائفة : هو انفاذا الحكم على النا كل فبطل رد اليمين ولا  
فائدة للمدعى في سجن المطلوب النا كل وتأديبه فلم يبق الا الزام المدعى عليه الحكم بنكوله  
فقلنا هذا القول في غاية الفساد اذ زدت فيه ما ليس منه ولا حق لأحد عند احد الا أن  
يوجه الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ فقط ولا حق للمدعى على المدعى عليه  
في ظاهر الأمر والحكم الا الغرامة ان أقر أو ثبت عليه بيينة او ييقن الحاكم صدق المدعى سقطت  
ان انكر فقط فلما لم يقر ولا قامت عليه بيينة ولا ييقن الحاكم صدق المدعى سقطت  
الغرامة ولم يبق عليه الا اليمين التي أوجب الله تعالى فهو حقه قبل المطلوب فوجب اخذه  
به ولا بد لا بما سواه مما لم يجب عليه سواء كان للطالب في ذلك فائدة أو لم يكن لان  
مراعاة فائدته دعوى كاذبة دون مراعاة فائدة المطلوب ، وقال : ان قطع الخصومة  
حق للمدعى على المدعى عليه فلو حلف المدعى عليه لا تقطعت الخصومة فاذنكل فقد

(١) في النسخة رقم ١٤ وقد وجدنا (٢) في النسخة رقم ١٤ يلزمه بنكوله

لزمه قطع الخصومة وهي لا تنقطع بسجنه ولا بأدبه فلم يبق الا قطعها بالقضاء عليه بما يدعيه الطالب وكان في سجنه قطع له عن التصرف ، ذلك لا يجوز فتقف الخصومة فلم يبق الا الحكم بالنكول فقلنا : هذا كله باطل وخلاف قولكم ، اما خلاف قولكم لو حلف لا تنقطع الخصومة فأنتم تقولون : انها لا تنقطع بذلك بل متى أقام الطالب البيعة عادت الخصومة وسائر قولكم باطل وما عليه قطع الخصومة أصلا الا بأحد وجهين لا ثالث لهما إما بالقرار ان كان المدعى صادقا وإما باليمين ان كان المدعى كاذبا وعلى الحاكم قطع الخصومة بالقضاء بما توجهه البيعة أو يمين المطلوب ان لم تكن عليه بيعة فقط ولا بد من أحد الأمرين ، وإما غرامة بان لا يوجبها قرآن ولا سنة فهي باطل يقيين ، ثم العجب كله انكم بعد قضائكم عليه بالنكول تسجنونه حتى يؤدي فقد عدتم الى السجن الذي انكرتم وهذا تلوث وسخافة ناهيك بها ، وقال : هو قول روى عن عثمان . وابن عمر . وابن عباس . وأبي موسى فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ فكيف وقد روى خلاف هذا عن عمر . وعلي . والمقداد بن الأسود . وأبي بن كعب . وزيد بن ثابت رضي الله عنهم فما الذي جعل قول بعضهم أولى من قول بعض منهم (١) فكيف وقد خالفوا عثمان في هذه القضية نفسها لانه لم يحز البيع بالبراءة الا في عيب لم يعلمه البائع وهذا خلاف قولكم ، ومن العجب أن يكون حكم عثمان بعضه حجة وبعضه ليس بحجة هذا على ان مالك بن أنس روى هذا الخبر عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سالم بن عبد الله فقال فيه : عن أبيه فأبى ان يحلف وارتجع العبد فدل هذا على انه اختار ان يرتجع العبد فردده اليه عثمان برضاه فبطل بهذا أن يصح عن عثمان القضاء بالنكول ، وأما الرواية عن أبي موسى فاسقط من ان يعرف أو يدري مخرجها ، وأما ابن عمر فليس في ذلك الخبر انه رأى الحكم بالنكول جائزا وانما فيه انه حكم عثمان وأتم مخالفون لعثمان في ذلك الحكم بعينه (٢) ، وأما الرواية عن ابن عباس فلا متعلق لكم بها لانه ليس فيها أن ابن عباس الزم الغرامة بالنكول انما فيه أن ابن عباس أمر أن يستحلف المدعى عليها فأبى فالزمها ذلك وهذه اشارة الى اليمين اذ ليس للغرامة في الخبر ذكر أصلا فتقول ابن عباس موافق لقولنا لا لقولكم ، فان قيل : فان أبا نعيم روى عن اسماعيل بن عبد الملك الأسدي عن ابن أبي مليكة هذا الخبر فذكر فيه فان لم يحلف فضمنها قيل له : اسماعيل بن عبد الملك الأسدي مجهول لا يدري أحد من هو واسماعيل بن عبد الرحمن الأسدي متروك مطروح فبطل أن يصح في هذا شيء عن الصحابة أصلا فبطل القول بان

(٣) في النسخة رقم ١٦ من قول غيرهم منهم (٢) في النسخة رقم ١٤ الحكم نفسه



يقضى بالغرامة على الناكل لتمريره من الأدلة وبالله تعالى التوفيق ■ وأما من قال برdalيمين على الطالب فكأروينا من طريق أبي عبيد عن عفان بن مسلم عن مسلبة بن علقمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي قال : استسلف المقداد بن الأسود من عثمان بن عفان سبعة آلاف درهم فلما قضاه أتاها بأربعة آلاف فقال عثمان : إنها سبعة آلاف فقال المقداد : ما كانت الا أربعة آلاف فارتفعوا الى عمر فقال المقداد : يا أمير المؤمنين ليحلف أنها كما يقول ويأخذها فقال له عمر : أنصفك احلف أنها كما تقول وخذها \*

ومن طريق محمد بن الجهم نا اسماعيل بن اسحق نا اسماعيل بن أبي أويس نا حسين بن عبدالله بن ضميرة بن أبي ضميرة ع أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال : اليمين مع الشاهد فإن لم تكن بيئة فاليمين على المدعى عليه إذا كان قد خالطه فإن نكل حلف المدعى ■ ومن طريق أبي عبيد نا يزيد نا هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح أنه كان إذا قضى باليمين فردها على الطالب فلم يحلف لم يعطه شيئا ولم يستحلف الآخر \* ومن طريق أبي عبيد نا عباد بن العوام ع أشعث عن الحكم بن عتيبة عن عون ابن عبدالله بن عتبة أن أباه كان إذا قضى باليمين فردها على المدعى فإني أن يحلف لم يجعل له شيئا وقال : لا أعطيك ما لا تحلف عليه ■ ومن طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن المغيرة أن الشعبي لم يقض للطالب ان نكل المطلوب الا حتى يحلف الطالب ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا الشيباني - هو أبو اسحاق - عن الشعبي قال : كان شريح يرد اليمين على المدعى إذا طلب ذلك المدعى عليه وكان الشعبي يرى ذلك ، وقال هشيم نا عبيدة عن ابراهيم النخعي أنه كان لا يرد اليمين ، وروى هذا أيضا عن ابن سيرين . وسوار بن عبدالله وعبيدالله بن الحسن العنبريين القاضيين ، وهو قول أبي عبيد . وأحد قول اسحاق وروى عن ابن أبي ليلى قولان أحدهما رد اليمين جملة على الاطلاق ، والثاني أنه ان كان متهما رد عليه اليمين وان كان غير متهم لم يرد عليه ، والظاهر من قوله ان يلزم المطلوب اليمين أبدا لانه لم يرو عنه قط الحكم بالنكاح ؛ وقال مالك : ترد اليمين في الأموال ولا يرى ردها في النكاح ولا في الطلاق ولا في العتق ، وقال الشافعي . وأبو ثور وسائر أصحابه : ترد اليمين في كل شيء وفي القصاص في النفس فادونها وفي النكاح والطلاق والعتاق فن ادعت عليه امرأته الطلاق وعبدته أو أمته العتاق ومن ادعى على امرأته النكاح أو ادعته عليه ولا شاهد لهما ولا بيعة لزمته اليمين انه ما طلق ولا عتق ولزمته اليمين انه ما انكحها أو لزمته اليمين كذلك فإيهما نكل حلف المدعى وصح العتق . والنكاح . والطلاق ، وكذلك في القصاص \*

**قال أبو محمد** : أما قول مالك فظاهر الخطأ لتناقضه واثن كان رد اليمين حقا في موضع فانه لحق في كل موضع يجب فيه اليمين على المنكر ولئن كان باطلا في مكان فانه لباطل في كل مكان الا أن يأتي بإجابه في مكان دون مكان قرآن أو سنة فينفذ ذلك ولا سبيل الى وجود قرآن ولا سنة بذلك أصلا فبطل قول مالك اذ لا يعصده قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب (١) قبله ولا قياس ، فان قال : انما روى عن الصحابة في الأموال قلنا : باطل لانه روى عن علي جملة وروى عن عمر . والمقداد في الدراهم في الدين فن أين لكم ان تقيسوا على ذلك سائر الأموال وسائر الدعاوى من الغصب وغير ذلك ولم تقيسوا عليه كل دعوى فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول ابن أبي ليلى في رده اليمين على المتهم فباطل لانه تقسيم لم يأت به قرآن . ولا سنة . وما جعل الله تعالى في الحكم بالينة أو اليمين على الكافر والكاذب على الله تعالى وعلى رسوله عليه الصلاة والسلام من اليهود . والنصارى . والمجوس . وعلى المشهورين بالكذب والفسق الا الذي جعل من ذلك على أبي بكر الصديق . وعمر . وعثمان . وعلى . وأموات المؤمنين . وأبي ذر الغفاري . وخزيمة بن ثابت . وسائر المهاجرين والأنصار الذين قال الله تعالى فيهم : ( أولئك هم الصادقون ) وفي هذا بطلان كل رأى وكل قياس وكل احتياط في الدين مما لم يأت به نص لو أنصفوا من أنفسهم . وأما قول الشافعي فانهم احتجوا بآية الوصية في السفر من قول الله تعالى : ( تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري بهما ما لو كان ذا قربي ولا نكتم شهادة الله انا اذا لمن الآئمين فان عثر على أنهما استحقا اثما فآخرا نقيم مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخاف أن ترد أيمان بعد أيمانهم واتقوا الله واسمعوا ) وذكروا خبر القسامة (٢) اذ قال رسول الله ﷺ لبني حارثة في دعواهم عبد الله بن سهل على يهود خير بقسم خمسون منكم على رجل منهم في دفع برمته قالوا : أمر لم نشهده كيف نحلف قال : فترئكم يهود بايمان خمسين منهم ، وذكروا وجوب اليمين على المدعى عليه وان رسول الله ﷺ حكم باليمين مع الشاهد فرد اليمين على الطالب من أجل شاهده فكان الشاهد سبيا لرد اليمين فوجب أن يكون النكول من المطلوب أيضا سببا لرد اليمين ولم يقض له بشهادة واحد حتى يضم اليه يمينه فيقوم مقام شاهد آخر كذلك لم يجز ان يقضى له بالنكول حتى يضم الى ذلك يمينه فيكون نكول المطلوب مقام شاهد يمين الطالب مقام شاهد آخر \*

(١) في النسخة رقم ١٤ ولا قول احد (٢) في النسخة رقم ١٤ وذكر خبر القسامة وما هنا يناسب ما قبله وما بعده

**قال أبو محمد :** أما آية الوصية في السفر فحجة عليهم لاهم ، إن احتجاجهم بها لفضيحة الدهر عليهم لوجه ثلاثة كافية ، أحدها أنهم لا يأخذون بها فيما جاءت فيه فكيف يستحلون الاحتجاج بآية هم مخالفون لها ، والثاني أنه ليس فيها من تحليف المدعى عليه ولارد اليمين على المدعى كلمة لا بنص ولا بدليل إنما فيها تحليف الشهود أولا وتحليف الشاهد والشاهدين بخلاف شهادة الأول فكيف سئل عليهم إبطال نص الآية وإن يحكموا منها بما ليس فيها عليه لادليل ولا نص إن هذه لمصيبة ، ولو احتج بهذه الآية من يرى تحليف المشهود له مع يمينته لكان أشبه في التمويه على ما روى عن شريح . والأوزاعي وغيرهما ، وقد روى عن محمد بن بشير القاضي بقرطبة أنه أحلف شهودا في تزكيه بالله أن ماشه وابه لحق ، وروى عن ابن وضاح أنه قال : أرى لفساد الناس أن يحلف الحاكم الشهود ، ذكر ذلك خالد بن سعد في كتابه في أخبار فقهاء قرطبة فلو احتج أهل هذا المذهب بهذه الآية لكانوا أولى بهائم احتج في رد اليمين على الطالب لاسيما مع ما في نصها من قول الله تعالى : ( ذلك أدنى أن يأتيوا بالشهادة على وجهها ) ولكن يبطل هذا أنه قياس والقياس كله باطل إلا أنه من أقوى قياس في الأرض . وأما حديث القسامة فاحتجاجهم به أيضا إحدى فضائحهم لأن المالكيين . والشافعيين مخالفون لما فيه فاما المالكيون فخالفوه جملة وأما الشافعيون فخالفوا ما فيه من إيجاب القود فكيف يستحلون الاحتجاج بحديث قدها عليهم خلافا فيما فيه وأرادوا من ذلك تثبيت الباطل الذي ليس في الحديث منه أثر أصلا وإنما في هذا الحديث تحليف المدعين أولا وخمسين يمينًا بخلاف جميع الدعاوى ثم رد اليمين على المدعى عليهم بخلاف قولهم فمن أين رأوا أن يقيسوا عليه ضده من تحليف المدعى عليه أولا فإن نكل حلف المدعى ولم يقيسوا عليه في تبديع المدعى في سائر الدعاوى وأن يجعلوا الأيمان في كل دعوى خمسين يمينًا فهل في التخليط وخلاف السنن وعكس القياس وضعف النظر أكثر من هذا ، وأما خبر اليمين مع الشاهد فحق ولا حجة لهم فيه لأن قولهم : إن النكول يقوم مقام الشاهد باطل لم يأت به قط قرآن ، ولا سنة ، ولا معقول ، وقد ينكل المرء عن اليمين تصاونا وخوف الشهرة والافن استجازا كل المال الحرام بالباطل فلا ينكر منه أن يحلف كاذبا وإنما البينة على المدعى فلم يجب بعد على المنكر يمين فلما أتى المدعى بشاهد واحد كان بعد في حكم طلبه البينة ولم يجب بعد يمين على المطلوب فحكم النبي ﷺ للطالب بيمينته ابتداء لارداً لليمين عليه ، فإن ابن قدامس سقط حكم شاهده وإذا أسقط حكم شاهده فلا يئنه له راد لا يئنه له فالآن وجبت اليمين على المطلوب لأن ههنا رد يمين أصلا فبطل تعلقهم بالنصوص المذكورة والحمد لله رب العالمين .

وذكر بعضهم رواية هالكه رويناهما عن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أصبغ ابن الفرج عن ابن وهب عن حيوة بن شريح أن سالم بن غيلان التجيبي أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « من كانت له طلبية عند أخيه (١) فعليه البينة » والمطلوب أولى باليمين فإن نكل حلف الطالب وأخذ .

**قال أبو محمد :** هذا مرسل ولا حجة في مرسل عندنا ولا عند الشافعيين ثم لو صح لكان حجة على المالكيين لأنهم مخالفون لما فيه من عموم رد اليمين في كل طلبية طالب ولا خلاف في أن أوله في كل دعوى من دم أو نكاح أو طلاق أو عتاق أو غير ذلك فتخصيصهم آخره (٢) في الأموال باطل وتناقض وخلاف للخبر الذي هو إياه وهذا قبيح جدا ، وقال مالك في موطاه في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأقضية أ رأيت رجلا ادعى على رجل ما لا ليس بحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فإن حلف بطل ذلك عنه وإن أبى أن يحلف ونكل عن اليمين حلف طالب الحق أن حقه لحق وثبت حقه على صاحبه فهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فبأى شيء أخذ هذا أم في أى كتاب الله وجده ؟ فإذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن ذلك في كتاب الله تعالى .

**قال أبو محمد :** وهذا احتجاج ناهيك به بحجبا في الغفلة أول ذلك قوله : أنه لا خلاف في رد اليمين بين أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فلو كان خفى عليه قضاء أهل العراق بالنكول فانه لعجب ثم قوله : إذا أقر برد اليمين وإن لم يكن في كتاب الله تعالى فليقر باليمين على الشاهد وإن لم يكن في كتاب الله تعالى فهذا أيضا عجب آخر لأن اليمين مع الشاهد ثابت عن رسول الله ﷺ فهو في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى : ( وما أنا كم الرسول نخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) وأما رد اليمين على الطالب إذا نكل المطلوب فما كان قط في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ فبين الأمرين فرق كما بين السماء والأرض ، وإذا وجب الأخذ بما جاءت به السنة وإن لم يوجب في لفظ آيات القرآن فما وجب قط من ذلك أن يؤخذ بما لا يوجد في القرآن ولا في سنة رسول الله ﷺ ، وأما أبو ثور فانه قال : إذا نكل المطلوب عن اليمين وأحلف الحاكم الطالب فقد اتفقنا على وجوب القضاء له بتلك الدعوى ما لم يحلف الطالب فلم تنق على القضاء (٣) له بتلك الدعوى فوجب القول بما اجمعنا عليه وإن لا يقضى على أحد باختلاف لأنص معه .

**قال أبو محمد :** ليس قول أربعة من التابعين وروايات ساقطة لأنصح أسانيدها

(١) في النسخة رقم ١٦ عنه أحد (٢) في النسخة رقم ١٤ اخذه (٣) في النسخة رقم ١٤ بتلك الدعوى وإذا لم يحلف الطالب ولم يبق على القضاء الخ

ثم بظنون غير صادقة على ستة من الصحابة مختلفين مما يقول : انه اجماع الامن لا يدري ما الاجماع (١) وليس ما اتفق عليه أبو حنيفة . ومالك . والشافعي حجة على من لا يقدّمهم قال الله تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) فلم يأمر عز وجل بردهما اختلف فيه الى أحد من ذكرناه فن رد اليهم فقد خالف أمر الله تعالى فسقط هذا القول أيضا والله تعالى التوفيق . وأما احتجاجهم بعمر : والمقداد . وعثمان رضي الله عنهم فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ لو صح ذلك عنهم فكيف وهو لا يصح لأنه من طريق الشعبي والشعبي لم يدرك عثمان ولا المقداد فكيف عمر . وأما الرواية عن علي فساقطة لأنها عن الحسن بن ضميرة عن أبيه وهو متروك ابن متروك لا يحل الاحتجاج بروايته فلم يصح في هذا عن أحد من الصحابة كلبه .

**قال أبو محمد :** وأما قولنا فكما روينا من طريق وكيع نا سماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال . كان بين أبي بن كعب . وعمر بن الخطاب منازعة وخصومة في حائط فقال : بيني وبينك زيد بن ثابت فأتياه ففرضبا عليه الباب فخرج فقال : يا أمير المؤمنين الا أرسلت الى حتى أتيتك فقال له عمر : في بيته يؤتى الحكم فأخرج زيد وسادة فالقاهما فقال له عمر : هذا أول جورك وأبي أن يجلس عليها فتكلما فقال زيد لأبي بن كعب : بينتك وان رأيت أن تغض أمير المؤمنين من اليمين فاعفه فقال عمر تغضى على اليمين ولا أحلف خلف فهذا زيد لم يذكر رد يمين ولا حكما بنكول بل أوجب اليمين على المنكر قطعاً الا أن يسقطها الطالب ، وهذا عمر ينكر أن يحكم الحاكم باليمين ولا يحلف المنكر وهو قولنا انصا ومن طريق أبي عبيدنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال : كتب عمر ابن الخطاب الى أبي موسى الأشعري في رسالة ذكرها البيهقي على من ادعى واليمين على من أنكر فلم يذكر نكولا ولا رد يمين . حدثنا حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا يحيى بن أبي بكر الدكرماني نا نافع بن عمر الجمعي عن ابن أبي مليكة قال : كتبت الى ابن عباس في أمر أتين كاتنا تحرزان حريزا في بيت وفي الحجرة حدث فأخرجت احداهما يدها تشخب دما فقالت : اصابني هذه وأنكرت الاخرى قال : فكتب الى ابن عباس « ان رسول الله ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه وقال : لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس دما . قوموا أمر الهم ادعها فافرأ عليها : ( ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) الآية قال ابن أبي مليكة فقرأت عليها فاعترفت ، فهذا في غاية الصحة عن ابن عباس ولم يفت الا باليمين فقط . وأبطل أن يعطى المدعى بدعواه



ولم يستثن في ذلك نكول المطلوب ولا رد اليمين أصلاً. ومن طريق أبي عبيدنا عبد الرحمن ابن هدى ناسفان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الحكم بن عتيبة قال: لا أورد اليمين. ومن طريق الكشوري عن الخدافي عن عبد الرزاق ناسفان الثوري قال: كان ابن أبي ليلى: والحكم بن عتيبة لا يريان اليمين - يعني لا يريان ردها - على الطالب إذا نكل المطلوب، وقد ذكرنا قول أبي حنيفة أن المدعى عليه بالدم يأبى عن اليمين أنه لا يرد اليمين على الطالب ولا يقضى عليه بالنكول لكن يسجن أبداً حتى يحلف وهو قول مالك فيمن ادعت عليه امرأته طلاقاً وأمه أو عبده عتاقاً وأقاموا شاهدوا واحداً عدلاً بذلك أنه يلزمه اليمين وأنه لا يقضى عليه بالنكول ولا برد اليمين لكن يسجن أبداً حتى يحلف وهو قول أبي سليمان. وأصحابنا في كل شيء. ■

**قال أبو محمد:** فإن قيل: فأنكم رددتم الرواية في رد اليمين بانها عن الشعبي ولم يدرك عثمان ولا المقداد ولا عمر ثم ذكرتم لأنفسكم رواية حكومة كانت بين عمر وأبي قلنا: لم نورد شيئاً من هذا كله احتجاجاً لا بنفسنا في تصحيح ما قلناه ونعوذ بالله من أن نرى في قول أحد دون رسول الله ﷺ حجة في الدين ولكن تكذيباً لمن قد سهل الشيطان له الكذب على جميع الأمة في دعوى الإجماع مجاهرة حيث لا يجد إلا روايات كلها هالكة بظنون كاذبة على ثلاثة من الصحابة قد روى مثلها بخلافها عن ثلاثة آخرين منهم فأريناهم لأنفسنا مثلها بل أحسن منها عن ثلاثة أيضاً منهم أو أربعة إلا أن الموافقة لقولنا أصح لانها عن الشعبي في ذكر قضية بين عمر وأبي قضى فيها زيد بن ثابت بينهما، والشعبي قد لقى زيد بن ثابت وصحبه وأخذ عنه كثيراً فلهذا أقرب بلا شك إلى أن تكون مسندة من تلك التي لم يلق الشعبي أحداً ممن ذكر في تلك القصة ولا أدركه بعقله. ■

**قال أبو محمد:** ومن العجب العجيب أن يجوز أهل الجهل والغباء لا يحنيفة أن لا يقضى بالنكول ولا برد اليمين لكن بالأخذ باليمين ولا بد في بعض الدعاوى دون بعض برأيه ويجوز مثل ذلك لمالك في دعوى الطلاق والعتاق ولا يجوز لمن اتبع رسول الله ﷺ ذلك في جميع الدعاوى أن هذا لعجب. ■

قال أبو محمد: فإذا بطل القول بالقضاء بالنكول والقول برد اليمين على الطالب إذا نكل المطلوب اتعرت هذين القولين عن دليل من القرآن أو من السنة وبطل أن يصح في أحدهما قول عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم فالواجب أن نأتي بالبرهان على صحة قولنا والله تعالى التوفيق. ■

قال أبو محمد: قد صح ما قد أوردناه آنفاً من قول النبي ﷺ بالقضاء باليمين على

المدعى عليه وانه لو أعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء قوم وأموالهم وما قد أتينا به قبل والمسألة التي قبل هذه من قول رسول الله ﷺ : بينك أو يمينه ليس لك الا ذلك فصح يقينا انه لا يجوز ان يعطى المدعى بدعواه دون يمينه فبطل بهذا أن يعطى شيئا بتركه بكون خصمه أو يمينه اذا نكل خصمه لانه أعطى بالدعوى وصح أن اليمين بحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام على المدعى عليه فوجب بذلك أنه لا يعطى المدعى يمينا أصلا الا حيث جاء النص بأن يعطاها وليس ذلك الا في القسمات في المسلم يوجد مقتولا وفي المدعى يقيم شاهد عادل فقط ، و كان من أعطى المدعى بتركه بكون خصمه فقط أو يمينه اذا نكل خصمه قد أخطأ كثيرا وذلك انه أعطاه ما أخبر النبي ﷺ أنه ليس له وأعطاه بدعواه المجردة عن البينة وأسقط اليمين عن أوجبها الله تعالى عليه ولم يزلها عنه الآن لأن يسقطها الذي هي له وهو الطالب الذي جعل الله تعالى له البينة فيأخذ أو يمين مطلوبه فاذهي له فله ترك حقه ان شاء فظهر صحة قولنا يقينا ، وقال الله تعالى : ( ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) فمن أطلق للطلوب الامتناع من اليمين ولم يأخذ بها وقد أوجبها الله تعالى عليه فقد أعان على الاثم والعدوان وعلى ترك ما افترض الله تعالى عليه الزامه اياه وأخذ به ، وقد ذكرنا في كلامنا في الامامة قول رسول الله ﷺ : « من رأى منك منكر فليغيره بيده ان استطاع » فوجدنا الممتنع بما أوجب الله عز وجل أخذه به من اليمين قد أتى منكره يمينين فوجب تغييره باليد بما مر رسول الله ﷺ والتغيير باليد هو الضرب فيمن لم يمتنع أو بالسلاح في المدافع بيده الممتنع من أخذه بالحق فوجب ضربه أبدا حتى يحسبه الحق من اقراره أو يمينته أو يقتله الحق من تغيير ما أعلن به من المنكر ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، ومن أطاع الله تعالى فقد أحسن وأما السجن فلا يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ لم يكن له قط سجن وبالله تعالى التوفيق ، وقد لاح بما ذكرنا ان قولنا ثابت عن ابن عباس كما أوردناه ولا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلافة والحمد لله رب العالمين \*

١٧٨٤ مسألة وليس على من وجبت عليه يمين أن يحلف الا بالله تعالى أو باسم من أسماء الله تعالى في مجلس الحاكم فقط كيفما شاء من قعود أو قيام أو غير ذلك من الاحوال ولا يبالى الى اى جهة كان وجهه ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا عن مالك انه بلغه انه كتب الى عمر بن الخطاب رجل من العراق أن رجلا قال لامرأته : حبلك على غاربك فكاتب عمر الى عامله ان يوافيه الرجل بمكة في الموسم ففعل فأتاه الرجل وعمر يطوف بالبيت فقال لعمر : انا الرجل الذي امرت ان أجلب عليك فقال له عمر : انشدك

برب هذه البنية ما أردت بقولك حبلك على غاربك الفراق ؟ فقال له الرجل : لو استحلقتى  
 فى غير هذا المكان ما صدقتك أردت بذلك الفراق ■ قال عمر : هو ما أردت ■ ومن طريق  
 عبد الرزاق عن معمر عن ليث بن أبي سلمة عن مجاهد أن رجلا قال لامرأته فى زمن عمر :  
 حبلك على غاربك ثلاث مرات فاستحلقتك عمر بين الركن والمقام فقال : أردت الطلاق ثلاثا  
 فامضاه عليه ■ ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمى  
 عن عطاء بن أنس رباح أن رجلا قال لامرأته : حبلك على غاربك فساءل ابن مسعود ؟ فكتب  
 الى عمر فكتب عمر بان يوافيه بالموسم فوافاه وذكروا الحديث ■

ومن طريق الكشورى عن الحذافى عن عبد الرزاق نا معمر عن الزهرى قال :  
 استحلقت معاوية (١) فى دم بين الركن والمقام ، وذكر الشافعى بغير اسناد ان عبد الرحمن  
 ابن عوف أنكر التحليف عند الكعبة الا فى دم أو كثير من المال ، وأما فعل معاوية  
 المذكور فانتا روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب  
 أن معاوية أحلف مصعب بن عبد الرحمن بن عوف . ومعاذ بن عبيد الله بن معمر . وعقبة  
 ابن جعونة بن شعوب الليثى فى دم اسماعيل بن هيار بين الركن والمقام ، وهؤلاء مدنيون  
 استجابهم الى مكة (٢) ■ ومن طريق وكيع عن سفيان الثورى عن عبد الله بن أبي السفر عن  
 الشعبي عن شريح قال : يستحلف أهل الكتاب بالله حيث يكرهون ، وبهالى سفيان عن أيوب  
 السخيتانى عن ابن سيرين أن كعب بن سوار أدخل يهوديا الكنيسة ووضع التوراة على  
 رأسه واستحلقت بالله ■ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن أيوب السخيتانى عن  
 ابن سيرين أن كعب بن سوار كان يحلف أهل الكتاب - يعنى النصرانى - يضع الانجيل  
 على رأسه ثم يأتى به الى المذبح فيحلفه بالله ■ ومن طريق أبي عبيد نا محمد بن عبيد عن  
 اسحق بن أبي ميسرة قال : اختصم الى الشعبي مسلم ونصرانى فقال النصرانى : أحلف  
 بالله فقال له الشعبي : لا يا خبيث قد فرطت فى الله ولكن اذهب الى البيعة فاستحلقتك بما  
 يستحلف به مثله ■ ومن طريق مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان (٣)  
 ابن طريف المرى (٤) يقول : اختصم زيد بن ثابت . وابن مطيع الى مروان فى دار  
 فقضى مروان على زيد باليمين على المنبر فقال له زيد : أحلف له مكافى فقال له مروان :  
 لا والله الا فى مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر  
 فجعل مروان يعجب من زيد ■ وقد روى أن عمر بن عبد العزيز أحلف عمال سليمان  
 عند الصخرة فى بيت المقدس ■ ومن طريق الكشورى عن الحذافى عن عبد الرزاق عن

(١) فى النسخة رقم ١٦ استحلقت عمر وهو غلط (٢) فى النسخة رقم ١٤ اشخصهم الى مكة (٣) فى  
 النسخة رقم ١١ اباعطافان بالعين المهملة وهو غلط (٤) فى النسخة رقم ١٤ المزنى وهو غلط

اسرائيل عن سماك بن حرب عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري أحلف يهوديا بالله تعالى فقال الشعبي : لو أدخله الكنيسة فهذا يوضح أن أبا موسى لم يدخله الكنيسة .  
ومن طريق أبي عبيدنا أزهري السمان عن عبد الله بن عون عن نافع أن ابن عمر كان وصى رجلا فأتاه رجل بصك قد درست أسماء شهوده فقال ابن عمر : يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلفه فقال : يا ابن عمر أتريد أن تسمع في الذي يسمعي ثم يسمعي ههنا؟ فقال ابن عمر : صدق فاستحلفه وأعطاه إياه ■

قال أبو محمد : ليس في هذا أن ابن عمر كان يرى رد اليمين على الطالب وقد يكون ذلك الصك براءة من حق على ذلك الرجل فحقه اليمين إلا أن يقيم بينة بالبراءة ■ ومن طريق وكيع عن شريك عن جابر عن رجل من ولد أبي الهياج أن علي بن أبي طالب بعث أبا الهياج قاضيا إلى السواد وأمر أن يحلفهم بالله ففعل هذا عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود جلب رجل من العراق إلى مكة للحكم وأحلفه عند الكعبة واستحلف معاوية في دم بين الركن والمقام وانكار عبد الرحمن بن عوف الاستحلف عند الكعبة إلا في دم أو كثير من المال ■ وعن شريح ، والشعبي استحلف الكفار حيث يعظمون وكذلك كعب ابن سور وزاد وضع التوراة على رأس اليهودي والإنجيل على رأس النصراني ، وعن مروان أن الاستحلف بالمدينة عند منبر النبي ﷺ وعن عمر بن العزيز استحلف العمال عند صخرة بيت المقدس ، وعن ابن عمر ، وعلى ، وزيد ، وأبي موسى الأشعري الاستحلف بالله فقط حيث كان من مجلس الحاكم وهو عن ابن عمر ، وزيد في غاية الصحة وكذلك عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود على ما ذكره بعده أن شاء الله تعالى ■ وأما بما إذا يحلفون فقد ذكرنا قبل هذا في باب الحكم بالنكول تحليف عثمان لابن عمر بالله فقط ، وعن زيد بن ثابت الحلف بالله لقد باع العبد وما به داء يعلمه ، وذكرنا آنفا عن علي ، وأبي موسى استحلف الكفار بالله فقط ، وعن زيد بن ثابت الحلف بالله فقط وهو عنه وعن عثمان في غاية الصحة ، ومن طريق أبي عبيدنا هاشم أنا المغيرة ابن مقسم قال : كتب عمر بن عبد العزيز في أهل الكتاب أن يستحلفوا بالله ■

ومن طريق سعيد بن منصور أنا اسماعيل بن سالم سمعت الشعبي يقول في كلام كثير أن لم يقيموا البيعة فيمينه بالله ■ ومن طريق أبي عبيد عن مروان بن معاوية الفزاري عن يحيى بن ميسرة عن عمرو بن مرة قال : كنت مع أبي عبيدة (١) بن عبد الله بن مسعود وهو قاضى فاختصم إليه مسلم ، ونصراني فقضى باليمين على النصراني فقال له المسلم استحلفه

(١) في النسخة رقم ١١ كنت عند أبي عبيدة

لى فى البعة فقال له أبو عبيدة : استحلّفه بالله واخل سديله ، ونحوه عن عطاء ٥ وعن مسروق استحلّفهم بالله فقط ٥ ومن طريق ابراهيم النخعى يستحلّفون بالله ويغلظ عليهم بدينهم ٥ وعن شريح أنه كان يستحلّفهم بدينهم وقد ذكرناه قبل عن الشعبي ٥ وأما المتأخرون فإن أباحنيفة قال : يستحلّف المسلم والكافر فى مجلس الحاكم فأما المسلم فيستحلّف بالله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ويستحلّف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ويستحلّف النصرانى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى ويستحلّف المجوسى بالله الذى خالق البار وكل هذا هو قول الشافعى الا انه لم يذكر فى التحليف الطالب الغالب ورأى أن يحلف فى عشرين دينار أو فى جراح العمدة عند المقام ٥ وكه وعند منبر النبى ﷺ بالمدينة وأن يحلف سائر أهل البلاد فى جوامعهم ، وأما مادون عشرين ديناراً ففى مجلس الحاكم ، ورأى أن يحلف الكفار حيث يعظمون ، وقال مالك : يحلفون فى ثلاثة دراهم فصاعداً فى مكة عند المقام . وفى المدينة عند منبر النبى ﷺ ، وأما سائر أهل البلاد فحيث يعظم من الجوامع وتخرج المرأة المستورة لذلك ليلاً وأما مادون ثلاثة دراهم ففى مجلس الحاكم ويحلف المسلم والكافر بالله الذى لا اله الا هو ، وقال أحمد بن حنبل : يحلف المسلم بالله فى مجلس الحاكم فى المصحف وأما الكافر فمما قال الشافعى فيهم سواء سواء ٥ وما رويناه مثل قول مالك الا عن شريح من طريق سعيد ابن منصور ناهشيم أناداد عن الشعبي عن شريح أنه قال فى كلام كثير ويمينك بالله الذى لا اله الا هو يعنى على المطلوب ٥

**قال أبو محمد :** أما قول أبى حنيفة . والشافعى فيما يستحلّف به المسلم فأندرى من أين أخذه ولا متعلق لهم فيه لا بقرآن ولا بسنة صحيحة . ولا سقيمة . ولا بقول أحد قبل أبى حنيفة ٥ وقال بعضهم : قلنا على سبيل التأكىد فى اليمين فقلنا : ما هذا بتأكىد لأن الله تعالى اذا ذكر باسمه اقتضى القدرة والعلم وانه لم يزل وانه خالق كل شىء واقتضى كل ما يخبر به عن الله تعالى ، فان أردتم أن تسلكوا مسلك الدعاء والتعبد فكان أولى بكم أن تزيدوا ما زاده الله تعالى إذ يقول : ( الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون ) الآية فزيدوا هكذا حتى تفنى أعمارهم وتقطع انفسكم وانما نحن فى مكان حكم لاقى تفرغ لذكرو عبادة ثم اغرب شىء زيادة أبى حنيفة فى اسماء الله تعالى الطالب الغالب فأندرى من أين وقع عليه (١) ومن كثير كلامه

(١) أوورد على المصنف قول الله تعالى فى يوسف ( والله غالب على امره ) فقد جاء من اسماء الغالب وفيه نظر المأمل



بالم يؤمر به ولا نذب اليه كثر خطؤه ونعوذ بالله من الضلال ، فان قالوا : قصدنا بذلك التغليظ قلنا : فاجلبوهم من العراق وغيرها الى مكة فهو أشد تغليظا كما روى عن عمر أو حلفوهم في المصحف كما قال أحمد بن حنبل فهو أشد تغليظا وحلفوهم بما ترونه أيمانا من الطلاق والعاق وصدقة المال فهو عندكم أغاظ وأوكدمن اليمين بالله ، فأى شيء قالوا رد عليهم في هذه الزيادات التي زادوها ولا فرق أو نقول : حلفوهم بعليه لعنة الله ان كان كاذبا قياسا على الملاعن أوردوا عليه الايمان كذلك ، وأما قوله وقول الشافعي أن يحلف النصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى فعجب ، ولا ندري من أين اخذاهما في الأمر لهم بهذه اليمين قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا سقيمة ولا قول صاحب أصلا . وأعجب شيء جهل من يحلفهم بهذا وهم لا يعرفونه ولا يقرون به ولا قال (١) نصراني قط ان الله أنزل الانجيل على عيسى وإنما الانجيل عند جميع النصارى لانحاش منهم أحدا اربعة تواريخ ألف أحدها متى ، وألف الآخر يوحنا وهما عندهم حواريان ، وألف الثالث مار كس . وألف الرابع لوقا وهما تليذان لبعض الحواريين عند كل نصراني على ظهر الأرض . ولا يختلفون ان تأليفها كان على سنين من رفع عيسى عليه السلام ، فان قالوا : حلفناهم بما هو الحق قلنا : حلفوهم بالقرآن فهو حق فان قالوا : هم لا يقرون به قلنا : وهم لا يقرون بان الانجيل أنزله الله تعالى على عيسى عليه السلام ولا فرق . وأما تحليفهم اليهود بالله الذي أنزل التوراة على موسى فانهم موهوا في ذلك بالخبرين الصحيحين . أحدهما من طريق البراء أن رسول الله ﷺ مر عليه يهودى محمم مجلود فدعا رجلا من علمائهم فقال : انشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ قال : لا ولولا أنك انشدتني بهذا ما أخبرتك بحد الرجم ، والآخر من طريق أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال لليهودى : انشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى اذا أحسن قالوا : يحمم ويحببه وشاب منهم ساكت و ذكر الحديث . قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لان هذا التحليف لم يكن في خصومة وإنما كان في مناشدة ونحن لانمنع المناشد ان ينشد بما شاء من تعظيم الله عز وجل . وليس فيهما أن رسول الله ﷺ أمر أن يحلف هكذا فكان من أزم ذلك في التحليف شارعا ما لم يأذن به الله تعالى ؛ وأما قول مالك يستحلف المسلم والكافر بالله الذي لا اله الا هو فانهم عولوا في ذلك على خبر رويناه من طريق أبى داودنا مسددا بأبى الاحوص ناعطاء بن السائب عن أبى يحيى عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال رجل احلفه احلف بالله الذي لا اله الا

هو ماله عندك شيء . »

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط لوجهين . أحدهما أنه عن أبي يحيى - وهو مصدع الأعرج - وهو مجرح قطعت عرقاه في التشيع . والثاني أن أبا الأحوص لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء وإنما سمع من عطاء قبل اختلاطه سفيان : وشعبة : وحماد بن زيد . والأكابر المعروفون ، وقدر وينا هذا الخبر من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس قال : جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فقال للدعي : أقم البينة فلم يقم وقال للآخر : احلف فحلف بالله الذي لا إله إلا هو فقال له النبي ﷺ : ادفع حقه (١) . يستكفر عنك لا إله إلا هو ما صنعت . فسفيان الذي صح سماعه من عطاء يذكر أن الرجل حلف كذلك لأن رسول الله ﷺ أمره أن يحلف كذلك . وعلى كل حال فابو يحيى لا شيء ثم العجب أنه لو صح لكان خلافا لمذهب مالك في حكم الحاكم بعلبه بلا بينة ثم هو حديث منكر مكذوب فاسد لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ يأمره باليمين الكاذبة وهو عليه الصلاة والسلام يدرى أنه كاذب فيأمره بالكذب حاش لله من هذا ، وعلى خبر آخر من طريق شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختری عن عبيدة السلماني عن ابن الزبير عن النبي ﷺ : أن رجلا حلف بالله الذي لا إله إلا هو كاذبا فغفر له . ■

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه نص ولا دليل على وجوب الحلف بذلك في الحقوق أصلا بل هو ضد قولهم أنهم زادوا ذلك تأكيدا وتعظيما (٢) فعلى هذا الخبر ما هي إلا زيادة تخفيف ووجبة للمغفرة للكاذب في يمينه مسهلة على الفساق أن يحلفوا بها كاذبين ونحن لا نتسكّر أن يكون تعظيم الله تعالى والتوحيد له يوازن ما شاء الله أن يوازنه من المعاصي فيذهبها قال تعالى : ( إن الحسنات يذهبن السيئات ) وذكرنا حديثا آخر روّياه من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن حفص بن عبد الله حدثني أبي نا إبراهيم عن موسى بن عقبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : رأى عيسى ابن مريم رجلا يسرق فقال له أسرفت ؟ فقال لا والله الذي لا إله إلا هو فقال عيسى عليه السلام : آمنت بالله وكذبت بصري . »

قال أبو محمد : وحتى لو صح هذا فليس فيه أن عيسى عليه السلام أمره أن يحلف كذلك في خصومة ثم لو كان ذلك فيه فشرعة عيسى عليه السلام لا تلزمنا إنما يلزمنا ما أنانا به محمد ﷺ .

(١) في النسخة رقم ١٤ ادفع له (٢) في النسخة رقم ١٦ وتقليطا

وذكروا الخبر الذي رويناہ أيضا من طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن هشام (١) الحارثي نا محمد بن مسلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن عمرو ابن ميمون الأودي عن ابن مسعود فذكر أنه قتل أبا جهل يوم بدر قال : ثم أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته فقال : آله الذي لا إله إلا هو قلت : آله الذي لا إله إلا هو قال : آله الذي لا إله إلا هو قلت : آله الذي لا إله إلا هو قال : انطلق فاستثبت فانطلقت فقال رسول الله ﷺ : « ان جاءكم يسمي مثل الطير يضحك فقد صدق فانطلقت فاستثبت ثم جئت وأنا أسمى مثل الطير أضحك فأخبرته فقال : انطلق فأرني مكانه فانطلقت معه فآريته مكانه فحمد الله وقال . هذا فرعون هذه الأمة » .

قال علي : وهذا خبر لا متعلق لهم به أصلا لوجوه ، منها انه (٢) اسناد متكلم فيه والصحيح انه انما قتل أبا جهل ابنا عفره ثم انهم تمكن خصومة مما كانت مناشدة ثم ان كانت مناشدة النبي ﷺ لابن مسعود توجب أن لا يكون التحليف في الحقوق الا كذلك فان تكراره عليه الصلاة والسلام مناشدته يوجب أن تتكرر اليمين (٣) على الحالف في الحقوق وهذا باطل فبطل ما تعلقتم به .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** فلم يبق لهم حجة أصلا في إيجابهم هذه الزيادة في التحليف . فان قالوا : هي زيادة خير قلنا : نعم فالزوم الصدقة وأن يصلي أربع ركعات فكل ذلك زيادة خير ولا يحل لأحد أن يلزم آخر فعل شيء معين من الذكروا بالبر لا بقرآن أو سنة يوجب نصهما ذلك والا فلا ملو جب . الا نص في إيجابه عاص الله عز وجل متعدد لحدوده . قال أبو محمد : ووجب أن ننظر فيما يشهد (٤) بصحة قولنا من النصوص فوجدنا الله عز وجل يقول : ( تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ان ارتبتم ) وقال تعالى : ( فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما ) وقال تعالى : ( فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ) وقال تعالى : ( ويدعأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله ) وقال تعالى : ( وأقسموا بالله جهد أيمانهم ) وقال تعالى : ( قل إني وربي ) فلم يأمر الله تعالى قط أحدا بان يزيد في الحلف على بالله شيئا فلا يحل لأحد أن يزيد على ذلك شيئا موجباً لتلك الزيادة . حدثنا يونس بن عبد الله نا أبو بكر بن أحمد بن خالد نا أبي ناعلى بن عبد العزيز نا أبو عبيد نا اسماعيل بن جعفر . هو المقرئ - نا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من كان حالما فلا يحلف الا بالله . وهذا نص جلي على ابطال زيادتهم وإيجابهم من ذلك خلاف ما أمر الله تعالى به في القرآن والسنة ، وصح انه عليه الصلاة

(١) في النسخة رقم ١٦ : نا عمرو بن عبد الرحيم بن هشام وهو غلط (٢) في النسخة رقم ٦ : احدها

(٣) في النسخة رقم ١٦ : مناشدة يكون اليمين (٤) في النسخة رقم ١٤ : ان ننظر ما يشهد

والسلام كان يحلف «لا والله والقلوب» فصيح ان أسماء الله تعالى كلها يحلف الحالف بأياها شاء ■

قال أبو محمد : وهذا مما خالفوا فيه عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت مما صح عنهما وماروى عن أبي موسى . وعلى ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم مخالف في ذلك أصلا والله تعالى التوفيق . وما وجدنا قول أبي حنيفة في ذلك عن أحد قبله ، وأما قول مالك فن شريح وحده كما ذكرناه وأما قول مالك . والشافعى من حيث يحلف الناس فقول لم يوجهه قرآن . ولا سنة . ولا رواية - قيمة ، وقلدوا فيها مروان وخالفوا زيد بن ثابت . وابن عمر ، وهذا عجب جدا . وخالفوا عمر بن الخطاب في جلبيه رجلا من العراق ليحلف بمكة بحضرة الصحابة بالعراق . وبالحجاز ، ومعوية في جلبيه من المدينة الى مكة بحضرة الصحابة وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق أهواءهم وما نعلم لقولهم سلفا من الصحابة تعلقوا به الا أنهم شغبوا باخبار نذكرها ان شاء الله تعالى . رويان طريق مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر ابن عبد الله « أن رسول الله ﷺ قال : من حلف عند منبرى (١) هذا يمين آتمة تبوأ مقعده من النار » ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني ابراهيم بن يعقوب نا ابن أبي مریم أنا عبد الله بن منيب بن عبد الله بن أبى امامة بن ثعلبة أخبرني أبى عن عبد الله بن عطية عن عبد الله بن أنيس أنا أبو امامة بن ثعلبة « أن رسول الله ﷺ قال : من حلف عند منبرى هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله تعالى منه عدلا ولا صرفا » . ومن طريق ابن وضاح عن أبى بكر ابن أبى شيبة نا أبو الاحوص عن سماك عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه « ان رجلا من اختصما الى رسول الله ﷺ في أرض . وان رسول الله ﷺ قال للبدعى : ألك بينة ؟ قال لا قال . فلك يمينه فقال : يا رسول الله انه فاجر ليس بيالى ما حلف ليس يتورع من شئ » فقال رسول الله ﷺ : ليس لك منه الا ذلك قال فانطلق ليحلف له فقال رسول الله ﷺ : اما والله لئن حلف على ماله لياكله ظلما ليقين الله وهو عنه معرض ■

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن معمر نا حبان - هو ابن هلال - نا أبو عوانة عن عبد الملك - هو ابن عمير - عن علقمة - هو ابن وائل - عن وائل بن حجر « أنه سمع النبي ﷺ يقول للبدعى في أرض : يمتك قال : ليس لي قال : يمينه قال : اذا ذهب بمالى قال : ليس لك الا ذلك فلما قام (٢) ليحلف قال رسول الله ﷺ : « من اقتطع

(١) في النسخة رقم ١٦ «على منبرى» (٢) في النسخة رقم ١٦ فلما جاء ما هنا أنسب بما بعد

ارضا ظالما لقي الله يوم اقيامة وهو عليه غضبان »  
 قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به فأما خبر علقمة بن وائل فان راوى لفظة انطلق  
 سماك بن حرب وهو ضعيف يقبل التلقين ثم ليس فيه أنه انطلق الى المنبر وقدير يدانطق  
 في كلامه ليحلف ولا فيه أن رسول الله ﷺ أمره بالانطلاق ولا بالقيام ولا حجة  
 في فعل أحد دون أن يأمره رسول الله ﷺ ، وأما الخبران الأولان فليس فيهما الا  
 تعظيم اليمين عند منبره عليه الصلاة والسلام فقط وليس فيهما انه أمر عليه الصلاة  
 والسلام بأن لا يحلف المطلوب الا عنده ونحن لم نخالفهم في هذا ولو كان هذان الخبران  
 يوجبان أن لا يحلف المطلوب الا عند منبره عليه الصلاة والسلام لكان مالك . والشافعي  
 قد خالفاه في موضعين ، أحدهما أنهما لا يحلفان عنده الا في مقدار ما من المال لا في أقل  
 منه فليت شعري أين وجدا هذا؟ وإيس في هذين الخبرين تخصيص الحلف عنده في عدد  
 دون عدد بل فيه نص التسوية بين القليل والكثير في ذلك كما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد  
 ابن علي الباجي ناعبد الله بن يونس نأبى بن محمد نأبى بكر بن أبي شبة ناعبد الله بن نمير نا  
 هاشم بن هاشم بن عتبة أخبرني عبد الله بن نسطاس انه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال  
 رسول الله ﷺ : لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين آثمة ولو على سواك أخضر  
 الابن أو مقعده من النار ، فظهر خلافهم لهذا الخبر نفسه ، والموضع الآخر انهما  
 يحلفان من بعد في غيره من الجوامع فقد خالفنا هذا الخبر أيضا ، وإن جاز أن لا يحلف  
 من بعد عنه عليه انه لجائز فيما قرب أيضا ولا فرق وليس للبعد والقرب حد في الشريعة الا  
 أن يححد حاد برأيه فيزيد في البلاء والشرع بما لم يأذن (١) به الله تعالى وقد نجد من يشق عليه  
 المشي لضعفه مائة ذراع ومن لا يشق عليه مشي خمسين ميلا فظهر فساد قولهم جملة ،  
 وأيضا فقد سمع عز رسول الله ﷺ بأصح طريق من هذين الخبرين ما روينا من  
 طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن معبد بن كعب بن مالك عن أخيه عبد الله  
 ابن كعب عن أبي امامة « أن رسول الله ﷺ قال : من اقتطع حق امرئ مسلم يمينه  
 حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار قالوا : وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال :  
 وإن كان قضيبا من أراك ، قالها ثلاثا ■ وروينا من طريق البرار نا أحمد بن منصور نا  
 عبد الرحمن بن يونس نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن  
 النبي ﷺ قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة فذكر فيهم ورجل حلف على يمين  
 بعد صلاة العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم »



قال أبو محمد : فإن كان تعظيم الحلف عند منبره عليه الصلاة والسلام موجبا لأن لا يحلف المطلوبون الا عنده فإن تعظيمه عليه الصلاة والسلام الحلف بعد صلاة العصر موجب أيضا أن لا يحلف المطلوبون الا في ذلك الوقت ، وهذا خلاف قولهم ، ثم العجب كله قياسهم سائر الجوامع على مسجده ﷺ ولا خلاف في أنه لا فضل للجامع في سائر البلاد على سائر المساجد وأنه لو جعل مسجد آخر جامعا وترك التجميع في الجامع لما كان في ذلك حرج أصلا ولا كراهة ، فمن أين خرجت هذه القياسات الفاسدة ؟ فإن قالوا : فعلنا ذلك ليزدجر المبطل قلنا : فافعلوا ذلك في القليل والكثير فإن الوعيد جاء في ذلك كله في القرآن والسنة سواء حتى في قضيب من أراك الا ان كان القليل عندكم خفيفا فهذا مذهب النظام . وأبى الهذيل العلاف . وبشر بن المعتمر وهم القوم لا يتكثرون بهم . وأيضا فإن الحق قد يخشى السمعة والشهرة في حمله الى الجامع فيترك حقه فقد حصلتكم بنظركم على ابطال الحقوق وأف لهذا نظرا ■

قال أبو محمد : فصح أنه لو وجبت اليمين في مكان دون مكان وفي حال دون حال لبيها عليه الصلاة والسلام فاذلم بين ذلك فلا يخص باليمين مكان دون مكان ولا حال دون حال ، وأما مقدار ما يرى فيه مالك . والشافعي التحليف في الجوامع فقد ذكرنا أن الشافعي ذكر أن عبد الرحمن بن عوف أنكر التحليف عند الكعبة الا في دم أو كثير من المال ، وهذا ليس بشئ . لوجوه ، أولها أنها رواية ساقطة لا يدرى لها أصل ولا منبعث ولا يخرج ، ثم لو صحت فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ثم أن عبد الرحمن مات زمن عثمان رضي الله عنهما فوالى مكة يومئذ كان بلا شك من الصحابة لقرب العهد فليس قول عبد الرحمن أولى من قول غيره من الصحابة ثم لم يجد عبد الرحمن في كثير المال ما حسده مالك والشافعي وما نعلم أحدا سبق ما كالى تحديد ذلك بثلاثة دراهم ولا من سبق الشافعي الى تحديده بعشرين دينارا ، فإن قيل ان في ثلاثة دراهم تقطع اليد فيها قلنا : ومن حد ذلك انما حد قوم بربع دينار واما بثلاثة دراهم فلا ، ويعارض هذا تحديد الشافعي بان عشرين دينارا تجب فيها الزكاة فمن أين وقع لهم تخصيص ذلك دون مائتي درهم التي صح فيها النص ؟ أو يعارضهم آخرون بمقدار الدية وهذا كله تخليط لا معنى له ، ويقال لهم : أنزروا ما دون ما تقطع فيه اليد أيساهل في ظلم المسلمين فيه حاش الله من هذا ، وقد وجدنا ألف ألف دينار تؤخذ غصبا فلا يجب فيها قطع والغصب والسرقة سواء في أنهما ظلم وأخذ مال بالباطل ولعل الغاصب أعظم اثما لاهتضامه المسلم علانية بل لا نشك في أن غاصب دينار أعظم اثما من سارق ربع دينار وفي المسلمين من الدرهم عنده عظيم لفقره وفيهم من ألف دينار

عنده قليل ليساره فظهر فساد هذه الأقوال يبين لا اشكال فيه والحمد لله رب العالمين \*

## بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الشهادات

١٧٨٥ **مسألة** ولا يجوز أن يقبل في شيء من الشهادات من الرجال والنساء إلا عدل رضى ، والعدل هو من لم تعرف له كبيرة ولا مجاهرة بصغيرة والكبيرة هي ما سماها رسول الله ﷺ كبيرة أو ما جاء فيه الوعيد ، والصغيرة ما لم يأت فيه وعيد .  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ) وليس إلا فاسق أو غير فاسق فالفاسق هو الذى يكون منه الفسق والكبائر كلها فسوق فسقط قبول خبر الفاسق فلم يبق إلا العدل وهو من ليس بفاسق ، وأما الصغائر فإن الله عز وجل قال : ( إن تتجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) فصح أن مادون الكبائر مكفرة باجتناب الكبائر وما كفره الله تعالى وأسقطه فلا يحل لأحد أن يذم به صاحبه ولأن يصفه به ، وكذلك من تاب من الكفر فادونه فإنه إذا سقط عنه بالنوبة ما تاب عنه لم يحز لأحد أن يذم به بما سقط عنه ولأن يصفه به .  
وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : كل مسلم فهو عدل حتى ثبت عليه الفسق كما روي عن طريق أبي عبيد قال : نا كثير بن هشام قال : نا جعفر بن برقان قال : كتب عمر إلى أبي موسى المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجر با عليه شهادة زور أو مجلودا في حد أو ظنيئا في ولاء أو قرابة \* وحدثنا أيضا أحمد بن عمر بن أنس العذري قال نا أبو ذر الهروي . وعبد الرحمن ( ١ ) بن الحسن الفارسي قال أبو ذر : نا الخليل ابن أحمد القاضي السجستاني نا يحيى بن محمد بن صاعد نا يوسف بن موسى القطان نا عبيد الله ابن موسى نا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه أن عمر كتب إلى أبي موسى فذكره كما هو . وقال عبد الرحمن بن الحسن الفارسي : نا القاضي أحمد بن محمد الكرخي نا محمد بن عبد الله العلاف نا أحمد بن علي بن محمد الوراق نا عبد الله بن أبي سعد نا أحمد بن يحيى ابن أبي عمر المدني نا سفيان عن إدريس بن يزيد الأودي عن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري فذكره كما أوردناه .

قال أبو محمد : في هذه الرسالة ببعض هذه الأسانيد وقس الأمور بعضها ببعض ، وفي بعضها واعرف الأشباه والأمثال وعليها عول الخفيفيون . والمالكيون . والشافعيون .

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ عن عبد الرحمن وهو غلط

في الحكم بالقياس ثم لم يبالوا بخلافها في أن المسلمين عدول بعضهم على بعض الا مجرأ عليه شهادة زور أو ظني في ولاء أو قرابة فالما لكيون . والشافعيون مجاهرون بخلاف هذا والمسلمون عندهم على الرد حتى تصح العدالة، وأما أبو حنيفة فالمسلمون عنده على العدالة حتى يطعن الخصم في الشاهد فإذا طعن فيه الخصم توقف في شهادته حتى تثبت له العدالة فهذا كله بخلاف قول عمر فمرة قوله حجة ومرة قوله ليس بحجة وهذا كما ترى، فإن قيل: قد رويتم من طريق أبي عبيد نال الأشجعي عن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال: العدل (١) من المسلمين الذي لم تظهر منه ريبة ومن طريق البخاري نال الحكم بن نافع - هو أبو اليان - ناشعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري نا حميد بن عبد الرحمن بن عرف أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول: أن ناسا كانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله ﷺ وأن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقريناه وليس لنا من سريرته شيء الله يحاسبه في سريرته ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال ان سريرته حسنة، قلنا هذا خبر صحيح عن عمر وكل ما ذكرنا عنه فتفق على ما ذكرنا من أن كل مسلم فهو عدل ما لم يظهر منه شرو كذلك قول ابراهيم وكذلك ما روي من أن عمر قيل له: ان شهادة الزور قد فشت فقال : لا يوسر رجل في الاسلام بغير العدول معناه على ظاهره ان العدول هم المسلمون الا من صحت عليه شهادة زور، حدثنا بذلك حمام عن الباجي عن عبد الله بن يونس نا بقى بن خالد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا المسعودي عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب: الا لا يوسر أحد في الاسلام بشهود الزور فانا لا نقبل الا العدول وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن صالح بن حي عن الشعبي قال : تجوز شهادة الرجل المسلم ما لم يصب حدا أو تعلم عليه خربة في دينه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن عوف عن الحسن انه كان يحيز شهادة من صلى الا أن يأق الخصم بما يجرحه به، فإن قيل . قد رويتم من طريق ابن أبي شيبة نا جابر عن منصور عن ابراهيم لا يجوز في الطلاق شهادة ظنين ولا متهم قلنا : قد يمكن أن يكون خص الطلاق لقول الله تعالى فيه : ( إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) الى قوله تعالى : ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) فلم يحز في الطلاق بالص الامن عرف لا من يتهم .

قال أبو محمد : احتج من ذهب الى ان المسلمين عدول حتى تصح الجرحه بانه قبل

البلوغ برىء من كل جرحة فلما بلغ مسلماً فالإسلام خير بل هو جامع لكل خير فقد صح منه الخير فهو عدل حتى يوقن منه بضد ذلك فقلنا: إذا بلغ المسلم قد صار في نصاب من يكتب له الخير ويكتب عليه الشر ولا يمكن أن يكون أحدهم من ذنب قال تعالى: (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ماترك عليهم ما ترك عليهما من دابة) وقال تعالى: (ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهورها من دابة) فصيح أنه لا أحداً ولا قد ظلم نفسه واكتسب أثماً فاذا قد صح هذا ولا بد فلا بد من التوقف في خبره وشهادته حتى يعلم أين أحلته ذنوبه في جملة الفاسقين فتسقط شهادته بنص كلام الله تعالى: (از جاء كم فاسق بنياً فتينوا) أم في جملة المغفور لهم ما أذنوا وما ظلوا فيه أنفسهم وما كسبوا من أثم بالتوبة أو باجتناب الكبائر والتستر بالصغائر بفضل الله تعالى علينا ■

**قال أبو محمد:** وقال أبو يوسف: من سلم من الفواحش التي تجب فيها الحدود وما يشبه ما يجب فيه الحدود من العظائم وكان يؤدي الفرائض وأخلاق البر فيه أكثر من المعاصي قبلنا شهادته لانه لا يسلم عبداً من ذنب وان كانت المعاصي أكثر من أخلاق البر رددنا شهادته ولا نجز شهادته من يلعب بالشطرنج ويقامر عليها ولا من يلعب بالحمام ويطيرها ولا من يكثر الحلف بالكذب ■

**قال أبو محمد:** هذا كلام متناقض لانه بناء على كثرة الخير وكثرة الشر وهذا باطل لانه من ثبت عليه زامرة فهو فاسق حتى يتوب ثم رد الشهادة باللعب بالحمام وما ندرى ذلك محرماً ما لم يسرق حمام الناس، وقال الشافعي: إذا كان الأغلب والظاهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته ■

**قال أبو محمد:** كان يجب أن يكتفى بذكر الطاعة والمعصية وأما ذكر المروءة فهنا ففضول من القول وفساد في القضية لانها ان كانت من الطاعة فالطاعة تغني عنها وان كانت ليست من الطاعة فلا يجوز اشتراطها في أمور الديانة اذ لم يأت بذلك نص قرآن ولا سنة، وقال مالك في رواية محمد بن عبد الحكم عنه: من كان أكثر أمره الطاعة ولم يقدم على كبيرة فهو عدل وهو (١) قول أبي سليمان وأصحابنا وهو الحق كما بينا وبالله تعالى التوفيق ■

**١٧٨٦ مسألة** ولا يجوز أن يقبل في الزنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين أو

رجلين وأربع نسوة أو رجلا واحدا وست نسوة أو ثمان نسوة فقط، ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدرد والدماء وما فيه القصاص والنكاح والطلاق والرجعة والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك أو أربع نسوة كذلك ويقبل في كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب، ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة عدلة أو رجل واحد عدل فأما وجوب قبول أربعة في الزنا فنص القرآن ولا خلاف فيه قال تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) وأما قبول رجلين في سائر الحقوق كلها أو رجل وامرأتين في الديون المؤجلة فإن الله تعالى قال : ( إذا تدانيتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) إلى قوله : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ) وقال تعالى : ( إذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن ) إلى قوله ( فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم ) وادعى قوم أن قبول عدلين من الرجال في سائر الأحكام قياسا على نص الله تعالى في الطلاق والرجعة ؛ واختلفوا في قبول شهادة النساء منفردات في شيء من الأشياء وفي قبولهن مع رجل فيما عدا الديون المؤجلة . واختلف القائلون بقبولهن منفردات في كم يقبل منهن في ذلك ، واختلفوا أيضا في الشاهدويين الطالب فقال زفر صاحب أبي حنيفة : لا يجوز قبول النساء منفردات دون رجل في شيء أصلا في ولادة ولا في رضاع ولا في عيوب النساء ولا في غير ذلك وأجازهن مع رجل في الطلاق . والنكاح . والعق .

ومن طريق ابن أبي شيبة ناعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن برد عن مكحول قال : لا تجوز شهادة النساء إلا في الدين ، وروينا ضد هذا عن الشعبي بإروينا من طريق ابن أبي شيبة نا بن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : من الشهادات شهادة لا يجوز فيها الاشهادات النساء . ومن طريق الزهري قال : مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ، وروينا من طريق ابن أبي سيرة عن موسى بن عقبة عن القعقاع عن ابن عمر لا تجوز شهادة النساء وحدهن إلا على ما لا يطلع عليه غيرهن من عورات النساء وحملهن وحيضهن . ومن طريق ابراهيم بن أبي يحيى عن ابن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي لا تجوز شهادة النساء بحتا حتى يكون معهن رجل . وعن عطاء مثل هذا . وعن عمر بن عبد العزيز مثله صح عنهما . وعن سعيد بن المسيب . وعبد الله بن عتبة لا تقبل النساء إلا فيما لا يطلع عليه غيرهن ، وروينا من طريق الحسن بن عمار عن الزهري . والحكم بن عتيبة قال الزهري : عن سعيد



ابن المسيب عن عمر وقال الحكم : عن علي ثم اتفق عمر . وعلى على أنه لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ولا في النكاح ولا في الدماء ولا الحدود . ومن طريق ابن وهب عن اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفين بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود والنكاح والطلاق ، وصح عن ابراهيم النخعي أنه لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ولا في النكاح ولا في الحدود ، وأجاز شهادة امرأتين مع رجل في العتق . والوصية . والدين . وصح عن الحسن البصري لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في جراح العمد ولا في الطلاق ولا في النكاح لا مع رجل ولا دونه وانها جائزة في جراح الخطأ وفي الوصايا وفي الديون مع رجل وفيما لا بد منه . وعن ابن المسيب لا تجوز شهادة النساء في قتل ولا في حد ولا في طلاق ولا نكاح . وعن قتادة لا تجوز شهادة النساء في طلاق ولا في نكاح ، وعن الزهري لا تقبل شهادة النساء في حد ولا طلاق ولا نكاح ولا عتق وأجازها في الوصايا في الديون وفي القتل \* وعن عمر بن عبد العزيز لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ، وعن ربيعة لا تجوز شهادة النساء في طلاق ولا نكاح ولا حد ولا عتق وتجوز في البيوع وفي كل حق يتراضون فيه ويتعاطون المعروف عليه ، وعن محمد بن الحنفية تجوز شهادة النساء في الدية وصح عن شريح أنه أجاز شهادة امرأتين في عتاقة مع رجل . وصح عن الشعبي قبول شهادة رجل وامرأتين في الطلاق وجراح الخطأ ولم يجز شهادة النساء في جراح عمد ولا في حد ، وصح عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قبول النساء مع رجل في الطلاق والنكاح . وصح عن اياس بن معاوية قبول امرأتين في الطلاق ، وعن حماد بن أبي سليمان لا تقبل النساء في الحدود . ومن طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن شريحا أجاز شهادة أربع نسوة على رجل في صداق امرأة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن يرضى كأنه يريد طأوسا قال : تجوز شهادة النساء في كل شيء . مع الرجال الا الزمان أجل أنه لا ينبغي أن ينظرن الى ذلك . ومن طريق أبي عبيدنا يزيد - هو ابن هارون - عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن أبي ليلى قال : ان سكرانا طلق امرأته ثلاثا فشهد عليه أربع نسوة فرفع الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وفرق بينهما . ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن حراش بن مالك الجهضمي نا يحيى بن عبيد عن أبيه أن رجلا من عمان تملأ من الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وأبى عليه الطلاق . ومن طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة

نا أبو طلق عن امرأة ان امرأة أو طأت صبياً فقتلته فشهد عليها أربع نسوة فأجاز على بن أبي طالب شهادتهن . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أبي طلق عن أخته هند بنت طلق قالت : كنت في نسوة وضي مسجى فقامت امرأة فمرت فوطته فقالت أم الصبي : قتلته والله فشهد عند على عشرين نسوة أنا عاشرتهن فقضى على عليها بالدية وأعانها بألفين . ومن طريق أبي عبيد ناهشيم عن حجاج بن أرطاة عن عطاء قال : أجاز عمر ابن الخطاب شهادة النساء مع الرجال في الطلاق والنكاح . ومن طريق أبي عبيدنا يزيد عن حجاج عن عطاء بن أبي رباح أنه أجاز شهادة النساء في النكاح . ومن طريق محمد ابن المثنى نا أبو معاوية وهو محمد بن حازم الضرير - عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال : لو شهد عندى ثمان نسوة (١) على امرأة بالزنا لرجمتها . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : تجوز شهادة النساء مع الرجال في كل شيء وتجوز على الزنا امرأتان وثلاثة رجال . ومن طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي عن عبد الله ابن عون عن محمد بن سيرين أن رجلاً ادعى متاع البيت فجاء أربع نسوة يشهدن فقلن : دفعنا اليه الصداق وقلنا : جهزها فقضى شريح عليه بالمتاع وقال له : ان عقربا من مالك هذا في غاية الصحة .

وأما المتأخرون فان سفيان الثوري قال في أحد قولي : تقبل المرأتان مع رجل في القصاص وفي الطلاق والنكاح وكل شيء حاش الحدود ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الا النساء ، وقال عثمان البتي . وسفيان في أحد قولي يقبلن مع رجل في الطلاق والنكاح وكل شيء حاش الحدود والقصاص ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الا النساء ولا يقبل في الرضاع الا رجل وامرأتان ؛ وقال الحسن بن حي : لا تجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود وتصدق المرأة وحدها في الولادة انها ولدت هذا الولد ويلحق نسبه وان لم يشهد لها بذلك أحد سواها . وقال ابن أبي ليلى : يقبلن منفردات في عيوب النساء وما لا يطلع عليه الا النساء ولا يقبل في الرضاع إلا رجل وامرأتان أو رجلان . وقال الليث بن سعد : يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال ولا يقبلن مع رجل لافي قصاص ولاحد ولا طلاق ولا نكاح ، وتجوز شهادة امرأتين ورجل في العتق والوصية ، وقال أبو حنيفة : تقبل شهادة امرأتين . ورجل في جميع الأحكام أولها عن آخرها حاش القصاص والحدود ويقبلن في الطلاق والنكاح والرجعة مع رجل ولا يقبلن منفردات لافي الرضاع ولا في انقضاء العدة بالولادة ولا في الاستهلال

لسكن مع رجل ويقبل في الولادة المطلقة . وعيوب النساء منفردات ■ قال أبو يوسف .  
ومحمد بن الحسن : ويقبل منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستهلال ، وقال  
مالك : لا تقبل النساء مع رجل ولا دونه في قصاص ولا حد ولا طلاق ولا نكاح ولا  
رجعة ولا عتق ولا نسب ولا ولاء ولا احصان . وتجوز شهادتهن مع رجل في الديون  
والأموال والوكالة والوصية التي لا عتق فيها ويقبل منفردات في عيوب النساء والولادة  
والرضاع والاستهلال وحيث يقبل شاهدو بين الطالب فانه يقضى فيه بشهادة امرأتين  
وبمين الطالب ويقضى بامرأتين مع أيمان المدعى في القسامة ■ وقال الشافعي : تقبل  
شهادة امرأتين مع رجل في الأموال كلها وفي العتق لانه مال وفي قتل الخطأ وفي الوصية لانسان  
بمال ولا يقبل في أصل الوصية لامع رجل ولا دونه ويقبل منفردات فيما لا يطلع عليه  
الا النساء ، وقال أبو عبيد : لا تقبل النساء مع رجل الا في الأموال خاصة وقال أبو سليمان :  
لا يقبل مع رجل الا في الأموال خاصة ■

وأما اختلافهم في عدد ما يقبل منهن حيث يقبل منفردات فروينا عن عمر بن  
الخطاب كما ذكرنا ان مكان كل شاهد رجل امرأتان فلا يقبل فيما يقبل فيه رجلان  
الا أربع نسوة . وعن علي بن أبي طالب مثل ذلك وهو قول الشعبي . والنخعي في أحد  
قوليهما . وعطاء . وقادة في قوله جملة . وابن شبرمة . والشافعي . وأصحابه . وأبي سليمان  
وأصحابه الا أنهم قالوا : تقبل في الرضاع امرأة واحدة ، وقال عثمان البتي : لا يقبل  
فيما يقبل فيه النساء منفردات الا ثلاث نسوة لا أقل ، وقالت طائفة : تقبل امرأتان في كل  
ما يقبل فيه النساء منفردات وهو قول الزهري الا في الاستهلال خاصة فانه يقبل فيه القابلة  
وحدها ، وقال الحكم بن عتيبة : يقبل في ذلك كله امرأتان وهو قول ابن أبي ليلى . ومالك  
وأصحابه . وأبي عبيد . وقالت طائفة : تقبل امرأة واحدة ■ رويناعن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه انه أجاز شهادة القابلة وحدها ، وروينا ذلك عن أبي بكر . وعمر رضي الله  
عنهما في الاستهلال وان عمر ورث بذلك ، وهو قول الزهري . والنخعي . والشعبي في  
أحد قوليهما ، وهو قول الحسن البصري : وشريح . وأبي الزناد . ويحيى بن سعيد  
الأنصاري . وربيعه . وحامد بن أبي سليمان ، قال : وان كانت يهودية كل ذلك  
قالوه في الاستهلال الا الشعبي وحامد فقالا في كل ما لا يطلع عليه الا النساء ، وهو قول  
الليث بن سعد . وقال سفيان الثوري : يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه الا النساء  
المرأة واحدة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وصح عن ابن عباس . وروى عن عثمان .  
وعلى أمير المؤمنين . وابن عمر . والحسن البصري . والزهري ، وروى عن ربيعة .

ويحيى بن سعيد . وأبى الزناد . والنخعي . وشريح . وطاوس . والشعبي الحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة وإن عثمان فرق بشهادتهما بين الرجال ونسأهم ■ وذكر الزهري أن الناس على ذلك ، وذكر الشعبي ذلك عن القضاة جملة ؛ وروى عن ابن عباس أنها تستحلف مع ذلك ، وصح عن معاوية أنه قضى في دار بشهادة أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها ولم يشهد بذلك غيرها ■ وروينا عن عمر . وعلى . والمغيرة بن شعبة . وابن عباس أنهم لم يفرقوا بشهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول أبي عبيد قال : أفتى في ذلك بالفرقة ولا أقضى بها ، وروينا عن عمر أنه قال : لو فتحنا هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت ، وقال الأوزاعي : أقضى بشهادة امرأة واحدة قبل النكاح وامنع من النكاح ولا أفرق بشهادتهما بعد النكاح ■

**قال أبو محمد** : فكان من حجة من لم يرقبول النساء منفردات ولا قبول امرأة مع رجل إلا في الديون المؤجلة فقط أن قالوا : أمر الله تعالى في الزنا بقبول أربعة وفي الديون المؤجلة برجلين أو رجل وامرأتين وفي الوصية في السفر باثنين من المسلمين أو بائنتين من غير المسلمين يحلفان مع شهادتهما ، وفي الطلاق والرجعة بذوى عدل منا ، وقال رسول الله ﷺ في التداعي في أرض : ■ شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك ■ فلم يذكر الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام عدد الشهود وصفتهم إلا في هذه النصوص فقط فوجب الوقوف (١) عندها وإن لا تتعدى وأن لا يقبل فيما عدا ذلك إلا ما اتفق المسلمون على قبوله ■

**قال أبو محمد** : ما نعلم أحدا ممن يخالفنا اتبع في أقواله في الشهادات النصوص الثابتة من القرآن ولا من السنن ولا من الإجماع ولا من القياس ولا من الاحتياط ولا من قول الصحابة رضي الله عنهم فكل أقوال (٢) كانت هكذا فهي متخاذلة متناقضة باطل لا يحل القول بها في دين الله تعالى ■ ولا يجوز الحكم بها . في دماء المسلمين وفروجهم وأبشارهم وأموالهم وذلك انتهابك أمسكتنا الآن عن الاعتراض على احتجاجهم بالنصوص المذكورة لكن ليريهم بحول الله تعالى وقوته مخالفتهم لها جهارا ، أما أبو حنيفة فأجاز شهادة النساء في النكاح . والطلاق . والرجعة مع رجل وليس هذا في شيء من الآيات بل فيها (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم) فن أعجب شأننا ممن يرى خبر اليمين مع الشاهد خلافا لقول الله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) ولا يرى قوله بإجازة امرأتين

مع رجل خلافا لقوله تعالى : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) فان قالوا : ان امرأة عدلة ورجلا عدلا يقع عليهما ذوى عدل مناقلنا : وشهادة ثلاثة رجال وامرأتين في الزنا يقع عليهم وعلى واحدة منهما أربعة شهداء ولا فرق ، ثم قبلوا شهادة امرأة واحدة حيث تقبل النساء منفردات ولم يقبلوها في الرضاع حيث جاءت السنة بقبولها وبه قال جمهور السلف ، فان قالوا : قسنا ذلك على الديون المؤجلة قلنا : فقيسوا الحدود في ذلك والقصاص على الديون المؤجلة ولا فرق ، فان ادعوا اجماعا على أن لا يقبلن في الحدود أ كذبهم عطاء ، فان قالوا : خالف جمهور العلماء قلنا : وأتم خالفتم في أن لا يقبلن النساء منفردات في الرضاع جمهور العلماء ، وأما مالك فقاس بعض الأموال على الديون المؤجلة ولم يقس عليها العتق ، وقبل امرأتين لارجل معهما مع يمين الطالب في الأموال والقسامة وما نعلم له سلفا في هذا روى عنه هذا القول وخالف جمهور العلماء في رد شهادة امرأة واحدة في الاستهلال وفي قبوله امرأتين حيث تقبل النساء منفردات ، وأما الشافعي فقاس الأموال على الديون المؤجلة فيقال له : هلا قست سائر الأحكام على ذلك ؟ وما الفرق بين من قال : أقيس على ذلك كل حكم لانه حكم وحكم وبين قولك أقيس على ذلك الأموال كلها لانه مال ومال وهل ههنا الا التحكم ؟ فهذا خلافهم للنصوص . وللقياس . ولقول السلف وليس منهم أحد راعى الاجماع لاتنا قد ذكرنا عن زفر أنه لا يقبل النساء منفردات في شيء من الأشياء وقد حدثنا يونس بن عبد الله نا أبو بكر بن أحمد بن خالد [ نا أبي ] ( ١ ) نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد ناهشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : الشهادة على القتل أربعة كالشهادة على الزنا ، وليت شعري من أين قاسوا القتل . والقصاص . والحدود على ما يقبل فيه رجلا فقط دون أن يقيسوها على الزنا الذي هو أشبه بها لانه حد وحدود دم وأو على ما يقبل فيه رجل وامرأتان لانه حكم وحكم وشهادة وشهادة ؟ فظهر فساد قولهم ييقن فاذا سقطت الأقوال المذكورة فان وجه الكلام والصدع بالحق هو ان الله تعالى أمرنا عند التبايع بالشهاد فقال تعالى : ( وأشهدوا اذا تباعتم ) وأمرنا اذا تباعدنا بدين مؤجل ان نكتبه وان نشهد شهودين من رجالنا او رجلا وامرأتين مرضيتين وأمرنا عند الطلاق والمراجعة بشهاد ذوى عدل منا وليس في شيء من هذه النصوص ذكر ما نحكم به عند التنازع في ذلك والخصام من عدد الشهود اذ قديموت الشاهدان أو أحدهما أو ينسيان أو أحدهما أو يتغيران أو أحدهما ، فمن اعجب شأننا أو أضل سبيلا من خالف أمر الله تعالى في الآيات المذكورة جهارا ! فقال : اذا تباعتم فليس عليكم أن تشهدوا



واذا تدايتهم يدين الى أجل مسمى فلا تكتبوه ان شئتم ولا تشهدوا عليه احدا ان أردتم  
ثم أراد التوبة بالنص المذكور فيما ليس فيه منه شيء. يخالف الآية فيما فيها وادعى عليها  
ما ليس فيها نعوذ بالله من البلاء ، فسقط تعلقهم بالنصوص المذكورة \* وأما قول رسول  
الله ﷺ : « شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك » فان الخفيفين والمالكين والشافعيين  
أول من يضم الى هذا النص ما ليس فيه فيجيزون في الأموال كلها رجلا وامرأتين وليس  
ذلك في القرآن الا في الديون الموجلة فقط فقد زادوا على ما في هذا الخبر بقياسهم الفاسد  
وأما نحن فطريقنا في ذلك غير طريقهم لكن نقول وبالله تعالى نستعين : قد صح عنه عليه  
الصلاة والسلام ما روينا من طريق عبد الرزاق عن - فيان الثوري عن منصور بن المعتمر .  
والاعمش كلاهما عن أبي وائل ان الأشعث دخل على عبد الله بن مسعود وهو يحرقهم  
بنزول قول الله تعالى : ( ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) فقال الأشعث :  
في نزلت وفي رجل خاصمته في بئر فقال النبي ﷺ : « ألك بينة ؟ قلت : لا قال فليحلف »  
فوجدناه عليه الصلاة والسلام قد كلف المدعى مرة شاهدين ومرة بينة مطلقة فوجب أن  
تكون البينة كل ما قال قائل من المسلمين انه بينة ووجدنا الشاهدين العدلين يقع عليهما اسم  
بينة فوجب قبولهما في كل شيء . حاش حيث ألزم الله تعالى أربعة فقط ووجدناه عليه  
الصلاة والسلام قال : ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا محمد بن ربح انا الليث -  
هو ابن سعد - عن ابن الهادي عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ  
انه قال في حديث : فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل \* ومن طريق البخاري نا سعيد بن  
أبي مريم انا محمد بن جعفر أخبرني زيد - هو ابن أسلم - عن عياض بن عبد الله عن  
أبي سعيد الخدري « ان رسول الله ﷺ قال في حديث : أليس شهادة المرأة مثل نصف  
شهادة الرجل ؟ قلنا : بلى يا رسول الله فقطع عليه الصلاة والسلام بان شهادة امرأتين تعدل  
شهادة رجل فوجب ضرورة أنه لا يقبل حيث يقبل رجل لو شهد الامرأتان وهكذا  
ما زاد ، فان قيل فهلا قبلتم بهذا الاستدلال رجلا واحدا فقد صح ذلك عن شريح ، ومطرف  
ابن مازن و زرارة بن أرفى او شهادة امرأة واحدة فقد قبلها معاوية قلنا : منعنا من ذلك  
حكم رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد فلو جاز قبول واحد حيث لم يقبله رسول الله  
ﷺ لكانت اليمين فضولا وحاش له من ذلك فصيح أنه لا يجوز قبول رجل واحد  
ولا امرأة واحدة إلا في الهلال كما ذكرنا (١) في كتاب الصيام فقط . وفي الرضاع لما روينا  
من طريق عبد الله بن ربيع نا محمد بن أبان البلخي . ويعقوب بن ابراهيم قالا جميعا : نا اسماعيل

ابن ابراهيم - هو ابن علية - عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة حدثني عبيد بن أبي مریم عن عقبة بن الحارث قال ابن أبي مليكة : وقد سمعته من عقبة بن الحارث ولكنني لحديث عبيد أحفظ ■ قال : « تزوجت امرأة فجاءت امرأة سوداء فقالت : اني قد أرضعتكما فأثبت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله اني تزوجت امرأة فجاءت امرأة سوداء فقالت : اني قد أرضعتكما وهي كاذبة فأعرض عني فأثبتته من قبل وجهه فقلت : انها كاذبة فقال : كيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكما دعها عنك ■ ■

**قال أبو محمد :** فهمي النبي ﷺ تحريم وروينا (١) من طريق الحذاقي ناعبد الرزاق قال : نا ابن جريج قال : قال ابن شهاب : جاءت امرأة سوداء الى أهل ثلاثة آيات تناكحوا فقلت : هم بنى وبناتى ففرق عثمان رضى الله عنه بينهم ■ وروينا عن الزهرى أنه قال : فالناس يأخذون اليوم بذلك من قول عثمان فى المرضعات اذا لم يتهمن \* ومن طريق قتادة عن جابر بن زيد أبى الشعثاء عن ابن عباس قال : تجوز شهادة امرأة واحدة فى الرضاع ■

**قال أبو محمد :** وأما الخبر (٢) الذى صدرنا به من قول الزهرى مضت السنة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ومن أبى بكر . وعمر ان لا تجوز شهادة النساء فى الطلاق . ولا فى النكاح . ولا فى الحدود فبيلة لأنه منقطع من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن الحجاج بن أرطاة وهو هالك ■ وأما الرواية عن عمر لو فتحن هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته الا فعلت ذلك فهو عن الحارث الغنوى وهو مجهول أن عمر ، وأيضاً فان هذا كلام بعيد عن عمر قول مثله لأنه لا فرق بين هذا وبين أن لا يشاء رجلان قتل رجل واعطاء ماله لآخر وتفرق امرأته عنه الا قدرا على ذلك بأن يشهدا عليه بذلك ، وبضرورة العقل يدرى كل أحد انه لا فرق بين امرأة وبين رجل وبين رجلين وبين امرأتين وبين أربعة رجال وبين أربعة نسوة فى جواز تعدد الكذب والتواطىء عليهم وكذلك الغفلة ولو حينا الى هذا لكان النفس أطيب على شهادة ثمانى نسوة منها على شهادة أربعة رجال ، وهذا كله لا معنى له انما هو القرآن والسنة ولا مزيد ■ وأما من احتج بتخصيص ما لا يجوز ان ينظر اليه الرجال (٣) فباطل وما يحل للمرأة من النظر الى عورة المرأة الا كالذى يحل للرجل من ذلك ولا يجوز ذلك الا عند الشهادة أو الضرورة كنظرهم الى عورة الزانين والرجال والنساء فى ذلك سواء وبالله تعالى التوفيق \* وأما الميمن مع الشاهد فروينا عن عمر بن الخطاب أنه قضى بالميمن مع الشاهد الواحد ■

(١) فى النسخة رقم ١٦ «كاروينا» (٢) فى النسخة رقم ١٦ «وأما القول» (٣) فى النسخة رقم ١٤ «الإلزام»

ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أخبرني ضمرة أن جعفر بن محمد أخبرهم قال : سمعت أبي يقول للحكم بن عتيبة : قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد وقضى بها على بين أظهركم \* ومن طريق هشيم عن حصين بن عبد الرحمن أن عبد الله بن عتبة ابن مسعود قضى عليه بدين لانس أن أقام شاهدا واحدا وأحلفه مع شاهده ، وصح عن عمر بن عبد العزيز . وعبد الرحمن بن عبد الحميد وعن شريح ، وروى جماعة منهم سليمان بن يسار . وأوسمة بن عبد الرحمن بن عوف . وأبو الزناد . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وإياس بن معاوية . ويحيى بن يعمر . والفقهاء السبعة . وغيرهم وهو قول مالك . والشافعي الاأنهما لا يقضيان بذلك الا في الأموال . وجاء عن عمر بن عبد العزيز أنه قضى بذلك في جراح العمد والخطأ ويقضى به مالك أيضا في القصاص في النفس ولا يقضى به في العتق والشافعي يقضى به في العتق . وروينا انكار الحكم به عن الزهري ، وقال : هو بدعة عما أحدثه الناس أول من قضى به معاوية . وقال عطاء : أول من قضى به عبد الملك بن مروان ، وأشار الى انكاره الحكم بن عتيبة . وروى عن عمر ابن عبد العزيز الرجوع الى ترك القضاء به لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة . وأبو حنيفة . وأصحابه .

**قال أبو محمد :** قد ذكرنا بطلان التعاق في رد هذا الحكم وغيره بالتعلق بقول الله تعالى : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) بقوله تعالى : ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) في الفصل الذي قبل هذا وكذلك بقوله عليه الصلاة والسلام : « شاهدك أو يمينه » وسائر ما تعلقوا به في منع الحكم يمين وشاهد أهدار ، والدجب اعتراضهم في هذا بقول الزهري أول من قضى بذلك معاوية وهم قد أخذوا بقيمة أحدتهما معاوية في زكاة الفطر ولا يصح فيها أثر عن النبي ﷺ .

**قال أبو محمد :** وروينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر . وعبد الله بن نمير قالا جميعا : نا سيف بن سليمان أخبرني قيس بن سعد عن عمرو ابن دينار عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ قضى يمين وشاهد » نا أحمد ابن قاسم نا أنبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن سليمان المنقري نا مسدد . ومحمد بن المثني . وعبد الله بن عبد الوهاب قالوا كلهم : نا عبد الوهاب ابن عبد الحميد الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، \* ومن طريق أبي داود نا أبو المصعب نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة

■ ان النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، قال ابو داود : وزادني الربيع بن سليمان في هذا الخبر قال : انا الشافعي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : فذكرت ذلك لسهيل بن أبي صالح فقال : أخبرني ربيعة - وهو ثقة عندي - اني حدثته اياه ولا احفظه قال عبد العزيز : وقد كانت أصابت سهيلا علة أذهبت بعض عقله (١) ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعد محدثه عن ربيعة عنه عن أبيه [عن أبي هريرة] (٢) \*

**قال أبو محمد :** فهذه آثار متظاهرة لا يحل الترك لها فالواجب أن يحكم بذلك في الدماء . والقصاص . والنكاح . والطلاق . والرجعة . والأموال حاشا الحدود لان ذلك عموم الأخبار المذكورة ولم يأت في شيء من الأخبار منع من ذلك ، وأما الحدود فلا طالب لها الا الله تعالى ولا حق للمقذوف في اثباتها ولا في اسقاطها ولا في طلبها ، وكذلك المسروق منه والمزني بامرأته او حرمة أو أمته أو غير ذلك فليس لذلك كله طالب بلا يمين في شيء منها ، وقال الشافعي : ان في بعض الآثار ان النبي ﷺ حكم بذلك في الأموال وهذا لا يوجد أبدا في شيء من الآثار الثابتة وبالله تعالى التوفيق \*

والعجب من أصحاب أبي حنيفة يقولون دهرهم كله : المرسل . والمسنود . سواء في كل بلية يقولون بها ثم يردون خبر جابر هذا بان غير الثقفى أرسله وانه روى مرسلا من طريق سعيد بن المسيب وغيره فاعجبوا لعدم الحياء ورقة الدين ، وعجب آخروهم أنهم يقضون بالنكول في الدماء والأموال فيعطون المدعى بلا شاهد ولا يمين لكن بدعواه المجردة وان كان يهوديا أو نصرانيا برأيهم الفاسد ويردون الحكم باليمين والشاهد ويقضون بالعظام بشهادة امرأتين دون يمين الطالب برأيهم الفاسدة واختيارهم المهلك وينكرون الحكم بشهادة امرأتين مع يمين الطالب وبشهادة رجل مع يمين الطالب وينكرون الحكم بشهادة مسلم ثقة مع يمين الطالب وهم يقضون بشهادة يهوديين أو نصرايين حيث لم يأت بذلك نص قرآن ولا سنة صحيحة ويضعفون سيف بن سليمان وهو ثقة وهم آخذ الناس برواية كل كذاب كجابر الجعفي . وغيره ، ويحتجون بمغيب ذلك عن الزهري وعطاء ، وقد غاب عنهما حكم زكاة الذهب وزكاة البقر أو علماء ورأياه منسوخا فلم يلتفتوا هنالك الى قولهما وقد وهما ههنا وهذا كما ترون ونسأل الله العافية ؟ ورأي مالك . والشافعي ان لا يقضى باليمين والشاهد الا في الأموال قال مالك : وفي القسامة وهذا لا معنى له لانه تخصيص للخبر بلا دليل \*

١٧٨٧ مسألة ولا يجوز ان يقبل كافر أصلا لا على كافر ولا على مسلم

(١) في النسخة رقم ١٦ بعض حفظه (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

حاش الوصية في السفر فقط فانه يقبل في ذلك مسلمان أو كافران من أى دين كانا  
أو كافر وكافرتان أو أربع كوافر ويحلف الكفار ههنا مع شهادتهم ولا بد بعد الصلاة  
أى صلاة كانت ولو أنها العصر لكان أحب إلينا بالله لانشتري به ثمنًا ولو كان ذا قرى  
ولانكنتم شهادة الله انا اذا لمن الآمين ثم يحكم بما شهدوا به ، فان جاءت بيعة مسلمون  
بان الكفار كذبوا حلف المسلمان الشاهدان أو المسلم والمرأتان أو الأربع نسوة بالله  
لشهادتنا أحق من شهادة أولئك وما اعتدنا انا اذا لمن الظالمين ثم يفسخ ما شهد به الكفار  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا )  
والكافر فاسق فوجب أن لا يقبل ، وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اشهادوا بينكم اذا حضر  
أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ان أنتم ضربتم في الأرض )  
الآية فوجب أخذ حكم الله تعالى كله وان يستثنى الاخص من الاعم ليتوصل بذلك الى طاعة  
الجميع ومن تعدى هذا الطريق فقد خالف بعض أوامر الله تعالى وهذا لا يحل رويتنا من طريق  
محمد بن اسحق عن أبي النضر عن زاذان مولى ام هانئ عن ابن عباس عن تميم الدارى  
في قول الله عز وجل : ( شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت ) الآية قال : برىء الناس  
منها غيرى وغير عدى بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام فأتيا الى الشام وقدم  
عليهما بديل (١) بن ابى مريم مولى بنى سهم ومعه جام من فضة [ يريد به الملك ] (٢) هو  
عظم تجارته فرض فأوصى اليهما قال تميم : فلما مات أخذنا [ ذلك ] الجمام فبعناه  
بألف ثم اقتسمناه انا وعدى بن بداء فلما قدمنا دفعناه الى أهله فسألوا عن الجمام ؟ فقلنا :  
ما دفع اليانا غير هذا فلما أسلمت بعد قدوم النبي ﷺ [ المدينة ] تأملت من ذلك فأتيت  
أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها فأتوا  
به النبي ﷺ فسألهم البيعة ؟ فلم يجدوا فأحلفه بما يعظم به على أهل دينه [ خلف ]  
فأنزل الله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا شهادوا بينكم اذا حضر أحدكم الموت ) الآية  
خلف عمرو بن العاصي وواحد منهم فنزعت الخمسمائة درهم من عدى بن بداء ■

ومن طريق يحيى بن أبى زائدة عن محمد بن أبى القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير  
عن أبيه عن ابن عباس قال : كان تميم الدارى ، وعدى بن بداء يختلفان الى مكة للتجارة  
فخرج معهم رجل من بنى سهم فتوفي بأرض ليس فيها مسلم فأوصى اليهما فدفعا تركته  
الى أهله وحبساجاما من فضة مخوصا بالذهب ففقده أولياؤه فأتوا رسول الله ﷺ  
فاستحلفهما رسول الله ﷺ ما كنتمنا ولا اطلعنا ثم عرف الجمام بمكة فقالوا :

(١) في النسخة يزيد وهو غلط (٢) الزيادة من النسخة



أشتريناه من تميم . وعدى فقام رجلان من أولياء السهمى خلفا بالله أن هذا الجام السهمى ولشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا أنا إذا لمن الظالمين فأخذ الجام وفيهم نزلت هذه الآية \* وبقولنا يقول جمهور السلف \* رويانا من طريق عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن سورة المائدة آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حلالا فخلوه وما وجدتم فيها حراما فحرموه ، وهذه الآية في المائدة فبطل أنها منسوخة (١) وصح أنها محكمة ■

ومن طريق ابن عباس أنه قال في هذه الآية : هذا لمن مات وعنده المسلمون فأمره الله عز وجل أن يشهد على وصيته عدلين من المسلمين ثم قال عز وجل : (أو آخرا من غيركم أن أتم ضررتهم في الأرض) فهذا لمن مات وليس عنده أحد من المسلمين فأمره الله تعالى أن يشهد على وصيته رجلين من غير المسلمين فإن ارتيب بشهادتهما (٢) استحلفا بعد الصلاة بالله لا تشتري بشهادتنا ثمنا قليلا فإذا اطلع الأوليان على الكافرين كذبا حلفا بالله أن شهادة الكافرين باطل وانالم تغدر ■ ومن طريق ابن عباس أيضا في قوله تعالى : (أو آخرا من غيركم) قال : من غير المسلمين من أهل الكتاب ■ ورويانا من طريق سعيد بن منصور . وزاد بن أيوب قال جميعا : ناهشيم أناز كريا بن أبي زائدة عن الشعبي أن رجلا من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقا فلم يجد أحدا من المسلمين يشهد على وصيته فأشهد رجلين من أهل الكتاب فأتيا أباموسى الأشعري فأخبراه وقد ما بتر كتبه وصيته فقال أبو موسى : هذا أمر لم يكن بعد الذى كان في عهد رسول الله ﷺ فاحلفهما بعد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتبنا ولا غيبا وانها لو وصية الرجل وتر كتبه فامضى أبو موسى شهادتهما ■ ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن أبي ميسرة - هو عمرو بن شرحبيل - قال : لم ينسخ من سورة المائدة شيء \* ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب في قول الله عز وجل : (أو آخرا من غيركم) قال : من أهل الكتاب ■ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أناسيما التيمي عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى : (أو آخرا من غيركم) قال : من غير أهل ملتكم \* ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني في قول الله تعالى : (أو آخرا من غيركم) قال : من غير أهل الملة ■

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن شريح قال : لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين الا في وصية ولا تجوز في وصية الا أن يكون مسافرا \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن ابراهيم النخعي

(١) في النسخة رقم ١٤ فبطل أن تنسخ (٢) في النسخة رقم ١٤ فان أوتيت شهادتهما

عن شريح قال : لا تجوز شهادة اليهودى والنصرانى الا فى السفر ولا تجوز فى السفر الا فى الوصية .

ومن طريق سعيد بن منصور ناخالد بن عبدالله الطحان عن داود الطائى عن الشعبي عن شريح قال : اذا مات الرجل فى ارض غربة ولم يجد مسلما فأشهد من غير المسلمين شاهدين فشهادتهما جائزة فان جاء مسلما فشهدا ( ١ ) بخلاف ذلك أخذ بشهادة المسلمين وترك شهادتهما . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا المغيرة عن ابراهيم النخعى فى قول الله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير أهل ملتكم . ومن طريق شعبة نا ابو بشر - هو جعفر بن أبى وحشية - عن سعيد بن جبيرة قال : ( أو آخران من غيركم ) قال : اذا كان بارض الشرك فاوصى الى رجل من أهل الكتاب فانهما يحلفان بعد العصر فان اطلع بعد حلفهما على أنهما خانا حلف أولياء الميت انه كان كذا وكذا واستحقوا . ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي قال : نا محمد بن أبى بكر المقدمى نا عمر بن على المقدمى عن الأشعث عن الشعبي ( أو آخران من غيركم ) قال : من اليهود والنصارى . ومن طريق اسماعيل أيضا نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن ابن أبى نجیح عن مجاهد قال : ( اثنان ذوا عدل منكم ) من أهل الملة ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير أهل الملة . ومن طريق اسماعيل نا محمود ابن خراش نا هشيم نا سليمان التيمى عن أبى مجلز فى قول الله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال من غير أهل الملة . ومن طريق اسماعيل نا ابراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث ابن سعيد نا اسحاق بن سويد عن يحيى بن يعمر فى قول الله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير أهل الملة . ومن طريق الطحاوى نا محمد بن خزيم نا حجاج بن المنهال . وعثمان ابن الهيثم قال الحجاج : نا أبو هلال الراسى وقال عثمان : نا عوف بن أبى جميلة كلاهما عن محمد بن سيرين فى قوله تعالى : ( أو آخران من غيركم ) قال : من غير المسلمين .

فهؤلاء أم المؤمنین . وابو موسى الأشعرى . وابن عباس ، وروى أيضا نحو ذلك عن على رضى الله عنهم ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن التابعين عمرو ابن شريح . وشريح . وعبيدة السلمانى . وابراهيم النخعى . والشعبى . وسعيد بن جبيرة . وسعيد بن المسيب ومجاهد . وأبو مجلز . وابن سيرين . ويحيى بن يعمر . وغيرهم كابن أبى لیلی . وسفيان الثورى . ويحيى بن حمزة . والأوزاعى . وابى عبيد . وأحمد ابن حنبل . وجمهور أصحاب الحديث وبه يقول ابو سليمان وجميع أصحابنا وخالفهم

آخرون فروينا عن الحسن أنه قال : ( أو آخران من غيركم ) من غير قبيلتكم ، وروى عن الزهري نحوه هذا وأنه قال : من أهل الميراث وأنه توقف في ذلك . وروى أيضا عن عكرمة ، وروينا عن زيد بن أسلم أنها منسوخة ■ وعن إبراهيم أيضا مثل ذلك ■

**قال أبو محمد :** أما دعوى النسخ فباطل لا يحل أن يقال في آية أنها منسوخة لا تحل طاعتها والعمل بها إلا بنص صحيح أو ضرورة مانعة وليس ههنا شيء من ذلك ولو جاز مثل هذا لما عجز أحد عن أن يدعي فيما شاء من القرآن أنه منسوخ وهذا لا يحل ، وأما من قال : من غير قبيلتكم فقول ظاهر الفساد والبطال لأنه ليس في أول الآية خطاب لقبيلة دون قبيلة إنما أوها ( يا أيها الذين آمنوا ) ولا يشك منصف في أن غير الذين آمنوا هم الذين لم يؤمنوا ولكنهم من الحسن زلة عالم لم يتدبرها ، وقال المخالفون : نحن نهيئنا (١) عن قبول شهادة الفاسق ، والكافر أفسق الفاسق فقلنا : الذي نهانا عن قبول شهادة الفاسق هو الذي أمرنا بقبول شهادة الكافر في الوصية في السفر فتقف عند أمر به (٢) جميعا وليس أحدهما بأولى بالطاعة من الآخر . ومن عجائب الدنيا التي لا نظير لها أن المحتجين بهذا هم الخفيفيون والمالكيون . والشافعيون ■ فأما الخفيفيون فاجازوا شهادة الكفار في كل شيء بعضهم على بعض بغير أمر من الله تعالى بذلك بل خالفوا القرآن في نهيه عن قبول نبأ الفاسق ثم خالفوه في قبول الكفار في السفر فأعجبوا لهذه الفضائح والمضادة لله تعالى ■ وأما المالكيون فاجازوا شهادة طبيبين كافرين حيث لا يوجد طبيب مسلم بغير أمر من الله تعالى بذلك بل خالفوا القرآن في كلا الوجهين كما ذكرنا ، وقال بعضهم : الوصية يكون فيها اقرار بدين فلما نسخ ذلك من الآية دل على نسخ سائر ذلك فقلنا : كذبتم ما سمي الله تعالى قط الاقرار بالدين وصية لان الوصية من التثبوت والاقرار بالدين من رأس المال وما دخل قط . الاقرار بالدين في الوصية ولا نسخ من الآية شيء ، ثم لهم بعد هذا أهذا يشبه تخليط المبرسمين لا معنى لها ، وهذا ما خالفوا فيه جمهور العلماء والصحابة ولا يخالف لهم من الصحابة وهم يعظمون ذلك اذا وافق أهواءهم ، وذكروا خبرا رويناه من طريق عمر بن راشد اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة **عن النبي ﷺ** قال : لا تجوز شهادة ملة على ملة الا ملة محمد فانها تجوز على غيرهم ■ ■

**قال أبو محمد :** عمر بن راشد ساقط ، وهذا خبر أول من خالفه أبو حنيفة لانه يحجز شهادة اليهودي على النصراني (٣) ومالك فانه يحجز شهادة الكفار الاطباء على المسلمين ولا تدرى من أين وقع لهم هذا التخصيص للاطباء (٤) دون سائر من يضطر اليه

(١) في النسخة رقم ١٤ فنهينا (٢) في النسخة رقم ١٦ عندما مر به (٣) في النسخة رقم ١٤ اليهودي على النصراني (٤) في النسخة رقم ٦ وقع لهم تخصيص الاطباء

في الشهادات من النكاح . والطلاق . والدماء [والحدود] (١) والأموال . والعقود ؟  
 وماعلم هذا التفريق عن أحديهما . وأما شهادة الكفار في غير ذلك فطائفة منعت من  
 ذلك جملة وهو قولنا ، وطائفة أجازتها على الكفار ولم يرعوا اختلاف مللهم ، وطائفة  
 أجازت شهادة كل ملة على مثلها ولم تجزها على غير مثلها (٢) فأما قولنا فقد ذكرناه عن جماعة  
 من السلف . وأما القول الثاني فصح من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري  
 عن عمرو بن ميمون بن مهران عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز شهادة نصراني على مجوسى  
 أو مجوسى على نصراني ، وصح من طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان أنه قال : تجوز  
 شهادة النصراني على اليهودى واليهودى على النصراني هم كلهم أهل الشرك ، وصح أيضا  
 هذا عن الشعبي . وشریح . وإبراهيم النخعي . ومن طريق ابن أبي شيبة نازيد بن الحباب  
 عن عون بن معمر عن إبراهيم الصائغ قال : سألت نافعا - هو مولى ابن عمر - عن شهادة  
 أهل الكتاب بعضهم على بعض ؟ فقال : تجوز . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال :  
 سألت الزهري عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فقال : تجوز وهو قول سفيان  
 الثوري . ووكيع . وأبي حنيفة . وأصحابه . وعثمان البتي ، والثالث كما روينا من طريق  
 أبي عبيد عن أبي الأسود عن ابن أبي ليثة عن عمرو بن الحارث عن قتادة أن على (٣)  
 ابن أبي طالب قال : تجوز شهادة النصراني على النصراني . ومن طريق أبي عبيد عن  
 عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري قال : تجوز شهادة  
 النصراني على النصراني واليهودى على اليهودى ولا تجوز شهادة أحدهما على الآخر .  
 ومن طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد الانصاري يقول  
 لا تجوز شهادة النصراني على اليهودى ولا شهادة اليهودى على النصراني . ومن طريق  
 عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . وربيعة بن أبي عبد الرحمن كلاهما قال : تجوز شهادة  
 اليهودى على اليهودى ولا تجوز على النصراني ولا تجوز شهادة النصراني على اليهودى .  
 ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة لا تجوز شهادة اليهودى على النصراني ولا  
 النصراني على اليهودى . ومن طريق ابن أبي شيبة ناا بن علي عن يونس عن الحسن قال :  
 اذا اختلفت الملة لم تجز شهادة بعضهم على بعض . ومن طريق ابن أبي شيبة ناا بن ادريس  
 عن الليث عن عطاء قال : لا تجوز شهادة اليهودى على النصراني ولا النصراني على المجوسى  
 ولا ملة على غير ملتها الا المسلمون . ومن طريق وكيع عن سفيان عن داود عن الشعبي  
 لا تجوز شهادة ملة على ملة الا المسلمين . ومن طريق ابن أبي شيبة ناا بن علي عن معمر

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ على غير ملتها (٣) في النسخة رقم ١٦ عن على

عن الزهرى قال : لا تجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض \* ومن طريق ابن أبي شيبه ناخفص عن أشعث ناحمد عن ابراهيم النخعى قال : لا تجوز شهادة أهل ملة الا على أهل ملتها اليهودى على اليهودى والنصرانى على النصرانى \* ومن طريق وكيع عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لا تجوز شهادة ملة على ملة الا المسلمين قال وكيع : وهو قول ابن أبى ليلى \* قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعى . والليث : والحسن بن حى \*

قال على : فروى كلا القولين كما اوردا عن حماد بن أبى سليمان . والزهرى . والشعبى . والنخعى ، وروى القول الأول عن نافع ، وروى الثانى عن يحيى بن سعيد الأنصارى . وأبى سلمة بن عبد الرحمن . وربيعة الرأى . وقتادة . والحسن . وعطاء \*

قال أبو محمد : ولا يصح عن على أصلا لأنه عن ابن لميعة ثم هو أيضا منقطع ، قال على : أما قول أبى حنيفة فلم يرو ولا صحيحا ولا سقيما عن أحد من الصحابة فهو خلاف لكل ما جاء فى هذه المسألة عن الصحابة ، وأما مالك فخالف شيوخه المدنيين اباسلمة بن عبد الرحمن . ونافعا . والزهرى . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصارى وهم يعظمون هذا اذا وافق رأى صاحبهم ، واحتج من أجاز قبول شهادة بعضهم على بعض بما رويناه من طريق الطحاوى ناروح بن الفرج نا يحيى بن سليمان الجعفى نا عبد الرحيم ابن سليمان الرازى نا مجالد عن الشعبي عن جابر قال فى حديث اليهوديين اللذين زنيا لليهود اتونى بالشهود فشهد أربعة منهم على ذلك فرجمهما النبى ﷺ \*

**قال أبو محمد :** مجالدها لك رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان أنه قال : لو شئت ان يجعلها لى مجالدها عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله لفعلا . وعن شعبة استخير الله وادمر على مجالده ، وعن أحمد بن حنبل أن مجالدا يزيد فى الاسناد ؛ وعن ابن معين مجالده لا يحتج بحديثه ، والعجب كله من احتجاجهم بقول الله تعالى : ( اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية ) وهم أول مخالف لهذه الآية ، وقالوا : ظاهرها جوازها على المسلمين والكفار فى كل شىء . ثم نسخت عن المسلمين فبقيت على الكفار \*

**قال أبو محمد :** وهذا تجليح منهم بالكذب على الله تعالى جهارا مرارا . احداها دعوى النسخ بلا برهان ، والثانية قولهم : ان ظاهرها جواز شهادتهم فى كل شىء . وليس فى الآية الا عند حضور الموت حين الوصية فقط ثم تحليفهم ثم تحليف المسلمين الشاهدين بخلاف شهادتهما فما رأيت أقل حياء من قال ما ذكرنا ، ونعوذ بالله من الخذلان والاستخفاف بالكذب على القرآن ، والثالثة قولهم : نسخت عن المسلمين وبقيت على



الكفار وهذا باطل لأن الدين كله واحد علينا وعلى الكفار ولا يحل لأحد أن يحكم عليهم ولا لهم إلا بحكم الإسلام لنا وعلينا إلا حيث جاء النص بالفرق بيننا وبينهم وبالله تعالى التوفيق \*

١٧٨٨ **مسألة** وشهادة العبد والأمة مقبولة في كل شيء لسيدهما ولغيره كشهادة الحر والحرّة ولا فرق. وقد اختلف الناس في هذا فصح ما روينا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قضى في الصغير يشهد بعد كبره والنصراني بعد إسلامه والعبد بعد عتقه أنها جائزة أن لم تكن ردت عليهم، وروينا من طريق عمرو بن شعيب. وعطاء عن عمر بن الخطاب مثل ذلك. وروينا ذلك في شهادة العبد من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر عن عمرو بن سليم عن ابن المسيب عن عمر، ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس لا تجوز شهادة العبد. ومن طريق أبي عبيد عن حسان بن إبراهيم الكرماني عن إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر لا تجوز شهادة المسكاتب ما بقي عليه درهم، وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن ابن المبارك. ووكيع قال ابن المبارك: عن ابن جريج عن عطاء، وقال وكيع: عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي قال جميعا: لا تجوز شهادة العبد. ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن المبارك عن محمد بن راشد عن مكحول لا تجوز شهادة العبد. ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: (شهادين من رجالكم) قال: من الأحرار قال وكيع: ولا يجوز سفيان شهادة عبده وهو قول وكيع. ومن طريق ابن أبي شيبة ناعيسى بن يونس. ووكيع. وعبد الرحمن بن مهدي. ومعاذ بن معاذ قال عيسى: عن الأوزاعي عن الزهري، وقال وكيع: عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي، وقال عبد الرحمن بن مهدي: عن حماد بن سلمة. وأبي عوانة قال أبو عوانة: عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وقال حماد بن سلمة: عن قتادة عن شريح، وقال معاذ بن معاذ: عن أشعث هو ابن عبد الملك الحراني عن الحسن البصري قالوا كلهم في العبد يؤدي الشهادة فترد ثم يعتق فيشهد بها أنها لا تجوز إلا الحسن. والحكم فأنهما قالوا: أنها تجوز.

ومن طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل بن يونس عن منصور عن مجاهد قال أهل مكة. وأهل المدينة: لا يجوزون شهادة العبد. ومن طريق شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال: لا تجوز شهادة المسكاتب ولا يرث. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة إذا شهد العبد فردت شهادته ثم اعتق فشهد به لم تقبل. وروى ذلك عن فقهاء

المدينة السبعة وهو قول أبي الزناد وبه يقول أبو حنيفة (١) ومالك . والشافعي . وابن أبي ليلى . والحسن بن حي . وأبو عبيد . وأحد قولي ابن شبرمة ، وأجازت طائفة شهادة العبد في بعض الأحوال وردتها في بعض كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي ناعلي بن المديني . وسليمان بن حرب . وإبراهيم الهروي . قال علي عن جرير عن منصور عن إبراهيم عن شريح ، وقال سليمان : عن أبي عوانة عن مطرف بن طريف عن الشعبي . وقال الهروي : عن هشام أنا مغيرة عن إبراهيم أنهم ثلاثتهم كانوا يجيزون شهادة العبد في الشيء اليسير ، ومن طريق عبد الرزاق نا محمد بن يحيى المازني عن سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي قال : لا تجوز شهادة العبد لسيده وتجوز لغيره . ومن طريق جابر الجعفي عن الشعبي في العبد يعتق بعضه ان شهادته جائزة ، وأجازت طائفة شهادته في كل شيء كالحر كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث نا النخعي عن أشعث عن الشعبي قال : قال شريح : لا تجوز شهادة العبد فقال علي : لكننا نجيزها فكان شريح بعد ذلك يجيزها لالسيده ، وبه الى ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن المختار بن فلفل قال : سألت أنس بن مالك عن شهادة العبد ؟ فقال : جائزة . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن عمار الدهني قال : شهدت شريحا شهده عنده عبد علي دار فجاز شهادته فقيل : انه عبد فقال شريح : كنا عبيد واما . ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي ناعبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى بشهادة المملوك بأسا اذا كان عدلا . ومن طريق ابن الجهم عن اسماعيل بن اسحق القاضي نا عارم بن الفضل نا عبد الله بن المبارك عن يعقوب عن عطاء بن أبي رباح قال : شهادة العبد . والمرأة جائزة في النكاح . والطلاق ، كتب الى عبد الله بن عبد الواحد عن الحسن بن عبد الواحد قال : نا أبو مسلم الكاتب نا عبد الله بن أحمد بن المغلس نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي ناعقان بن مسلم قال : نا حماد بن سلمة قال : سئل إياس ابن معاوية عن شهادة العبد ؟ قال : نا أنا رد شهادة عبد العزيز بن صهيب على الانكار لردهاه قال أبو محمد : وهو قول زرارة بن أوفى . وعثمان البتي . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وأصحابهم . وأحد قولي ابن شبرمة . قال علي : أما قول عمر . وعثمان الذي صدرنا به فهو على الخفيفين . والمالكين . والشافعيين لاهم لانهم خالفوهما في الصبي يشهد فيرد ثم يبلغ فيشهد فقالوا : يقبل ، ومن الباطل أن يكون بعض قول عمر . وعثمان حجة وبعضه غير حجة ؛ وهذا تلاعب بالدين ممن سلك هذا

الطريق وهو عن ابن عباس لا يصح لانه عن الحجاج بن اوطاة فلم يبق لهم الابن عمر وقد صح خلافة عن أنس فبطل تعلقهم بالاثار وبقي الاحتجاج بالقرآن والسنة ■

قال أبو محمد : أما قول مجاهد ومن اتبعه شهيدين من رجالكم من الأحرار فباطل وزلة عالم وتخصيص لكلام الله تعالى بلا برهان ، وبالضرورة يدري كل ذي حس سليم أن العبيد رجال من رجالنا وأن الاماء نساء من نساءنا قال تعالى : ( نساؤكم حرث لكم ) فدخل في ذلك بلا خلاف الحرار والاماء فظهر فساد هذا القول ، وإنما خاطب الله تعالى في أول الآية الذين آمنوا والعبيد بلا خلاف منهم فهم في جملة المخاطبين بالمداينة والشهاد والشهادة ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : ( عبد املوا كالا يقدر على شيء ) ■

**قال أبو محمد :** تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه مهلك في الدنيا والآخرة ولم يقل تعالى : أن كل عبد فهو لا يقدر على شيء إنما ضرب الله تعالى المثل بعبد من عباده هذه صفته وقد توجد هذه الصفة في كثير من الأحرار ومن نسب غير هذا إلى الله تعالى فقد كذب عليه جهارا وأتى بأكبر الكبائر لأن الله تعالى لا يقول إلا حقاً وبالمشاهدة نعرف كثيراً من العبيد أقدر على الأشياء من كثير من الأحرار ■ ونقول لهم : هل يلزم العبيد الصلاة . والصيام . والطهارة ويحرم عليهم من الماء كل . والمشارب . والفروج كل ما يحرم على الأحرار فمن قوهم : نعم فقدأ كذبوا أنفسهم وشهدوا بأنهم يقدرون على أشياء كثيرة فبطل تعلقهم وتمويههم بهذه الآية ، وقالوا : ( ولا يأتى الشهداء إذا مادعوا ) قالوا : والعبد لا يقدر على أداء الشهادة لأنه مكلف خدمة سيده فقلنا : كذب من قال هذا بل هو قادر على أداء الشهادة كما يقدر على الصلاة . وعلى النهوض إلى من يتعلم منه ما يلزمه من الدين ، ولو سقط عن العبد القيام بالشهادة لشغله بخدمة سيده لسقط أيضا عن الحرية ذات الزوج لشغلها بملازمة زوجها ، وقال بعضهم : العبد سلعة وكيف تشهد سلعة فقلنا : فكان ماذا ؟ تشهد السلعة كما يلزم السلعة الصلاة والصيام والقول بالحق ، وما نعلم لهم في هذه المسألة متعلقالا بقرآن ولا بسنة ولا رواية صحيحة ولا سقيمة ولا نظر ولا معقول ولا قياس إلا بتخاليط في غاية الفساد . واهذار باردة . وقد نقصنا هذا في كتاب الايصال والحمد لله رب العالمين ■

قال أبو محمد : وكل نص في قرآن أو سنة في شيء من أحكام الشهادات فكلها شهادة بصحة قولنا اذلو أراد الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام تخصيص عبد من حر في ذلك . لكان مقدورا عليه وما كان ربك نسيا ■ قال تعالى : ( من ترضون من الشهداء ) وقال تعالى : ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية جزاؤهم عند

ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدارضى الله عنهم ورضوا عنه ( فلم يختلف مسلمان قط في أن هذا خير يدخل فيه العبيد والاماء كدخول الأحرار والحرائر وحرام على كل أحد أن لا يرضى عن أخبر الله تعالى أنه قد رضى عنه فاذ قد رضى الله عن العبد المؤمن العامل بالصالحات ففرض علينا أن نرضى عنه واذ فرض علينا أن نرضى عنه ففرض علينا قبول شهادته ، واما من ردها لسيده فانه قال : قد يجبره سيده على الشهادة له قلنا : لو كان هذا مانعا من قبول العبد لسيده لكان مانعا من قبول أحد من المسلمين للامام اذا شهد له لأن الامام أقدر على رعيته من السيد على عبده لأن العبد تعديه جميع الحكم على سيده اذا تظلم منه ويحولون بينه وبين اذاه ولا يقدر أحد على أن يحول بين الامام والرجل من رعيته فظهر فساد قول مخالفينا والحمد لله رب العالمين \*  
**١٧٨٩ مسألة** وكل عدل فهو مقبول لكل أحد وعليه كالأب والأم لا بينهما ولا بينهما والابن والابنة للابوين . والأجداد . والجدة . والجد . والجدة لبنى بينهما والزوج لامرأته . والمرأة لزوجها وكذلك سائر الأقارب بعضهم لبعض كالأباعد ولا فرق ، وكذلك الصديق الملائف لصديقه والأجير لمستأجره والمكفول لكافله . والمستأجر لأجيريه . والكافل لمكفوله والوصى لقيمه وفيما ذكرنا خلاف ، فروينا من طريق لا تصح عن شريح أنه لا يقبل الأب لابنه ولا الابن لآبيه ولا أحد الزوجين للآخر ، وصح هذا كله عن ابراهيم النخعي . وعن الحسن . والشعبي في أحد قوليهما في الأب . والابن ، وروى عن الحسن . والشعبي قول آخر وهو أن الولد يقبل لآبيه ولا يقبل الأب لابنه لأنه يأخذه ماله متى شاء . وان الزوج يقبل لامرأته ولا تقبل هي له وهو قول ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري ، ولم يجز الأوزاعي . والثوري . وأحمد بن حنبل . وأبو عبيد الأب للابن ولا الابن للأب ، وأجازوا الجد والجدة لأولاد بينهما وأولاد بينهما لم يجز أب حنيفة . ومالك . والشافعي أحدا من هؤلاء إلا أن الشافعي أجاز كل واحد من الزوجين للآخر ، وأما من روى عنه اجازة كل ذلك فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن أبي سبرة عن أبي الزناد عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : قال عمر بن الخطاب . تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه \* وعن عمرو بن سليم الزرقى عن سعيد بن المسيب مثل هذا وروى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه شهد لفاطمة رضى الله عنها عند أبي بكر الصديق رضى الله عنه ومعه أم أيمن فقال له أبو بكر : لو شهد معك رجل أو امرأة أخرى لقضيت لها بذلك \* ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري قال : لم يكن

يتم سلف المسلمين الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الأخ لأخيه ولا الزوج لامرأته ثم دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على اتهامهم فتركت شهادة من يتهم اذا كانت من قرابة وصار ذلك من الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة لم يتهم الا هؤلاء في آخر الزمان ■

ومن طريق أبي عبيدنا الحسن بن عازب عن جده شبيب بن غرقدة قال : كنت جالسا عند شريح فأتاه على بن كاهل وامرأة وخصم لها فشهد لها على بن كاهل وهو زوجها وشهد لها أبوها فاجاز شريح شهادتهما فقال الخصم : هذا أبوها وهذا زوجها فقال له شريح : هل تعلم شيئا تجرح به شهادتهما ؟ كل مسلم شهادته جائزة ■ ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال : سمعت شريحا اجاز لامرأة شهادة أبيها وزوجها فقال الرجل : انه أبوها . وزوجها فقال شريح : فنشهد للمرأة الا أبوها وزوجها . ومن طريق ابن أبي شيبه ناشبابة عن ابن أبي ذئب عن سليمان بن أبي سليمان قال : شهدت لامى عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقضى بشهادتي . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري قال : اجاز عمر بن عبد العزيز شهادة الابن لأبيه اذا كان عدلا ، فهو لاء عمر بن الخطاب وجميع الصحابة . وشريح : وعمر بن عبد العزيز . وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وبهذا يقول اياس بن معاوية . وعثمان البتي . واسحق بن راهويه : وأبو ثور . والمزني . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا ■ ورأى الشافعي وأصحابه قبول شهادة الزوجين كل واحد منهما مالا لآخر ■ ورأى الأوزاعي ان لا يقبل الأخ لأخيه ■ وذكر ذلك الزهري عن المتأخرين من الولاية الذين ردوا الأب لابنه والابن لأبيه وأحد الزوجين لصاحبه ، وأجاز أبو حنيفة . والشافعي الأخ لأخيه وأجاز مالك لأخيه الا في النسب خاصة ، ورد مالك شهادة الصديق الملائف لصديقه ■

قال أبو محمد . احتج المخالفون لنا بما رويانا من طريق أبي عبيدنا مروان بن معاوية عن يزيد الجزري قال : احسبه يزيد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ظنين في ولاء أو قرابة ولا يجود في حد ■ قال أبو محمد : وهذا عليهم لاهم لوجوه ، أولها انه لا يصح لانه عن يزيد وهو مجهول فان كان يزيد بن سنان فهو معروف بالكذب ثم لو صح لكانوا أول مخالف له في موضعين أحدهما نفر يقهم بين الأخ والاب . وبين العم وابن الأخ . وبين الأب والابن وكلهم سواء اذهم متقاربون في التهمة بالقرابة وكلهم يحيز المولى لمولاه وهذا خلاف الخبر



وكلمهم يميز المجلود في الحد اذا تاب وهو خلاف هذا الخبر فمن أضل سييلا أو أفسد دليلا  
 ممن يحتج بخبر هو حجة عليه وهو مخالف له ، وذكر واما رويناه عن وكيع عن عبد الله بن  
 ابي حميد قال : كتب عمر الى أنى موسى المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا  
 في حد أو مجر با عليه شهادة زور أو ظني في ولاء أو في قرابة والقول في هذا كالذي قبله من أنه لم  
 يصح قط عن عمر ثم قد خالفوه كما ذكرنا سواء ، والأثبت عن عمر قبول الأب لابنه .  
 ومن عجائب الدنيا احتجاجهم في هذا بالخبر الثابت من قول النبي ﷺ : انت  
 ومالك لا يبيك ، ومن أمره هذا بأخذة وتها من مال زوجها وهم أول مخالف لذين الخبرين  
 وهذا عجب جدا . وأما نحن فنصحهما ونقول : ليس فيهما منع من قبول شهادة الابن  
 لابويه ولا من قبول الابوين له وان كان هو وماله لهما فكان ماذا ؟ ونحن كنا لله تعالى  
 وأموالنا وقد أمرنا بان نشهد له عز وجل فقال عرو جل : ( كونوا قوامين بالقسط  
 شهداء لله ) وكل ذى حق فهو أمور بأخذ حقه من هوله عنده متى قدر على ذلك أجنبيا  
 كان أو غير أجنبى ومن لم يفعل ذلك فقد عصى الله عز وجل وأعان على الاثم والعدوان  
 وقدر على تغيير منكر فلم يفعل بل أقر المنكر والباطل والحرام ولم يغير شيئا من ذلك ،  
 ومن أغرب ما وقع احتجاج بعضهم في هذا بقول الله تعالى : ( أن أشكر لى ولو الدىك ) .  
**قال أبو محمد** : وهذه أعظم حجة عليهم لان من الشكر لهما بعد شكر الله تعالى أن  
 يشهد لهما بالحق وليس من الشكر لهما أن يشهد لهما بالباطل (١) . وقد قال الله عز وجل :  
 ( وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب  
 والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ) فقد سوى الله تعالى بين كل من  
 ذكرنا في وجوب الاحسان اليهم فلزم من اثمهم لذلك فى والدين وفى بعض ذوى القربى  
 والصاحب بالجنب وما ملكت يمينه ان يثمه فى سائرهم فلا يقبل شهادة أحدهم لقريب  
 جملة ولا لجار ولا لابن سبيل ولا ليتيم ولا لمسكين والا فقد تلوثوا فى التخليط بالباطل  
 ماشاءوا فلم يبق فى أيديهم الا التهمة والتهمة لا تحل ، وبالضرورة ندرى أن من حملته قرابة  
 أبويه وبنيه وامراته على أن يشهد لهم بالباطل فمضمون منعه قطعاً أن يشهد لمن  
 يرشوه من الأباعد ولا فرق . وليس للتهمة فى الاسلام مدخل ونحن نسألهم عن  
 أبى ذر . وأم سلمة أم المؤمنين لوادعيا على يهودى بدرهم بحق أتقصون لهما بدعراهما ؟  
 فان قالوا : نعم خالفوا الله ورسوله عليه الصلاة والسلام واجماع الأمة المتيقن  
 وتركوا قولهم (٢) ، وان قالوا : لا قلنا : سبحانه الله والله ما على أديم الأرض من

(١) فى النسخة رقم ١٤ بباطل (٢) فى النسخة رقم ١٤ وتركوا ما ذهابهم

يقول : انه مسلم يتهم أبا ذر . وأم سلمة رضى الله عنهما أنهما يدعيان الباطل في الدنيا بأسرها فكيف في درهم على يهودى ثم نسألهم أنبرثون اليهودى الكذاب المشهور بالفسق يمينه من دعواهما ؟ فمن قولهم : نعم قلنا لهم : وهل مقر التهمة . والظنة إلا في الكفار المتيقن كذبهم على الله تعالى وعلى رسوله عليه الصلاة والسلام ؟ والعجب كله من إعطاء مالك : والشافعى المدعى المال العظيم بدعواه ويمينه وإن كان أشهر في الكذب والمجون من حاتم في الجود إذا أبى المدعى عليه من اليمين وإعطاء أبى حنيفة إياه ذلك بدعواه المجردة بلا بينة ولا يمين ولا يهتمونه برأيهم لا بقرآن ولا بسنة ثم يتهمون الناسك الفاضل البر التقي في شهادته لابنه أو لامرأته أو لولايه بدرهم نبرأ إلى الله تعالى من هذه المذاهب التى لا شئ أفسد منها ■

**قال أبو محمد :** وهم يشنعون بخلاف صاحب لا يعرف له مخالف وقد خالفوه ههنا ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، ثم قد حكى الزهرى أنه لم يختلف الصدر الأول في قبول الأب لابنه والزوجين أحدهما للآخر والقرابة بعضهم لبعض حتى دخلت في الناس الداخلة وهذا اخبار عن اجماع الصحابة (١) رضى الله عنهم فكيف استجازوا خلافهم لظن فاسد من المتأخرين . ثم ليت شعرى ما الذى حدث بمالم يكن والله لقد كان على عهد رسول الله ﷺ المنافقون الذين هم شر خلق الله عز وجل والكفار . والزناة . والسراق . والكذابين فما ندرى ما الذى حدث وحاش لله تعالى أن يحدث شئ يغير الشريعة ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أنه تعالى لو أراد أن لا يقبل أحدا من ذكرنا لمن شهد له بسينه وما أغفله فظهر فساد قول مخالفينا يقرين لامرية فيه ، وأعجب شئ أنهم أجازوا الأخ لأخيه ! والزهرى يحكى عن المتأخرين اتهامهم له فقد خالفوا من تقدم ومن تأخروا كفى بهذا شناعة والله تعالى التوفيق ■

**١٧٩٠ مسألة** ومن شهد على عدوه (٢) نظر فإن كان تخرجه عداوته له إلى ما لا يحل فهي جرحه فيه ترد شهادته (٣) لكل أحد في كل شئ وإن كان لا تخرجه عداوته إلى ما لا يحل فهو عدل يقبل عليه ، وهذا قول أبى سليمان . وأصحابنا ■ وقال أبو حنيفة : لا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره في شئ أصلا وهو قول الأوزاعى ، وقال مالك كذلك إلا أن يكون عدلا مبرزا في العدالة إلا أن يكون في عياله فلا تجوز شهادته له ، وقال الشافعى : لا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره فيما استأجره فيه خاصة وتجوز له فيما عدا ذلك وهو قول سفيان الثوري . وأبى ثور ، وكذلك قالوا في الوكيل سواء سواء ،

(١) في النسخة رقم ١٤ اخبار على جميع الصحابة (٢) في النسخة رقم ١٤ على عدوه (٣) في النسخة رقم ١٤

وقال مالك : ان كان منضا فاليه لم يقبل له ولم تجز شهادة العدو على عدوه ، وقال أبو حنيفة . ومالك : لا تقبل (١) شهادة الخصم لالذئ وكله ولا للذئ وكل على أن يخاصمه ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : تجوز شهادة الفقراء والسؤال ، وقال مالك : لا تجوز الا في الشيء اليسير ، وقال ابن أبي ليلى : لا تقبل شهادة فقير وأشار شريك الى ذلك ■

**قال أبو محمد :** كل من ذكرنا في هؤلاء مقبولون لكل من ذكرنا كالأجنيبين ولا فرق ، واحتج الخالف بما روينا عن النبي ﷺ من أنه لا تجوز شهادة ذي غمر على أخيه ولا تجوز شهادة الظنة ولا الاحنة (٢) ولا شهادة خصم ولا ظنين ولا القانع من أهل البيت لهم ■ وصح عن شريح لا تجوز عليك شهادة الخصم ولا الشريك ولا الأجير لمن استأجره ■ وروى عن الشعبي ولم يصح لا أجز شهادة وصى ولا ولي لأنهما خصمان ، وصح عن إبراهيم لا تجوز شهادة الشريك لشريكه فيما بينهما وتجاوز له في غير ذلك وعن شريح (٣) مضت السنة في الاسلام انه لا تجوز شهادة خصم ، ومن طريق ابن سميان - وهو كذاب - لم يكن السلف يميزون شهادة القانع ■

**قال أبو محمد :** القانع السائل وصح عن ربيعة ترد شهادة الخصم والظنين في خلافة وشكله ومخالفته العدو في سيرته وان لم يوقف منه على غير ذلك وترد شهادة العدو على عدوه ، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري ترد شهادة العدو على عدوه هذا كل ما يذكر في ذلك عن سلف (٤) ■

قال أبو محمد : أما الآثار في ذلك فكلها باطل لان بعضها مروى منقطع ، ومن طريق اسحاق بن راشد وليس بالقوى ، أو من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمى وهو مذكور بالكذب وصفه بذلك مالك وغيره . أو من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي صحيحة . أو مرسل من طريق عبد الرحمن بن فروخ ، أو مرسل من طريق اسحاق ابن عبد الله عن يزيد بن طلحة ولا يدري من هما في الناس ، أو مرسلان من طريق عبد الرحمن ابن أبي الزناد ، ومن طريق ابن سميان وقد كذبهما مالك وغيره أو من طريق يزيد الجزري وهو مجهول فان كان ابن سنان فهو مذكور بالكذب ، أو مرسل من رواية عبد الله بن صالح وهو ضعيف ، وكل هذا لا يحل الاحتجاج به ، ثم لو صحت اكانت مخالفة لهم لان فيها ان لا تجوز شهادة ذي الغمر على أخيه مطلقا عاما وهو قولنا وهم يمنعونها من القبول على عدوه فقط . ويزونها على غيره وهذا خلاف لتلك الآثار (٥) ، وأما شهادة الخصم فان المدعى لنفسه المخاصم لا تقبل دعواه لنفسه بلا شك فبطل تعلقهم بتلك الآثار لو صحت

(١) في النسخة رقم ١٦ لا تجوز (٢) هي الحق وجمعها أحن (٣) في النسخة رقم ١١ وصح عن الزهرى

(٤) في النسخة رقم ١٦ عن السلف (٥) في النسخة رقم ١٦ لتلك الاخبار

فكيف وهى لاتصح ، ثم وجدنا الله تعالى قد قال : ( ولا يجزى منكم شئ أن قوم على أن لاتعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ) فأمرنا الله عز وجل بالعدل على اعدائنا فصاح أن من حكم بالعدل على عدوه أو صديقه (١) أو لهما أو شهدوه و عدل على عدوه أو صديقه أو لهما فشهادته مقبولة وحكمه نافذ والله تعالى التوفيق ، وما نعلم أحدا سبق مالمكا الى القول برد شهادة الصديق الملائف ■ وأما من رد شهادة الفقير فعظيمة قال الله تعالى : ( للفقراء الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ) الى قوله : ( أولئك هم الصادقون ) فمن رد شهادة (٢) هؤلاء الخاسر وأن من خصهم دون سائر الفقراء لمتناقض والله تعالى التوفيق ■ وما نعلم لهم فى هذه الأقوال سلفا من الصحابة رضى الله عنهم أصلا ، وأطرف شئ قول ربيعة : ترد شهادة من خالف العدول فى سيرته وإن لم يوقف منه على غير ذلك فهذا عجب جدا لا ندرى من أين اطلقه فى دين الله عز وجل ■

### ١٧٩١ مسألة

ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم لافى نفس ولا جراحة ولا فى مال ولا يحل الحكم شئ من ذلك لا قبل افتراقهم ولا بعد افتراقهم ، وفى هذا خلاف (٣) كثير فصح عن ابن الزبير أنه قال : اذا جئ بهم عند المصيبة جازت شهادتهم ؛ قال ابن أبى مليكة : فأخذ القضاة بقول ابن الزبير وأجاز بعضهم شهادتهم فى خاص من الأمر لافى كل شئ كما روينا عن قتادة عن الحسن قال : قال على بن أبى طالب : شهادة الصبي جائزة وشهادة العبد على العبد جائزة قال الحسن : وقال معاوية : شهادة الصبيان على الصبيان جائزة ما لم يدخلوا البيوت فيعملوا ، وعن على مثل هذا أيضا ، ومن طريق ابن أبى شيبه عن وكيع نا عبد الله بن حبيب بن أبى ثابت عن الشعبي عن مسروق أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون ففرق أحدهم فشهد ثلاثة على اثنين أنهما غرقاه وشهد اثنان على ثلاثة أنهم غرقوه فقضى على ابن أبى طالب على الثلاثة خمسى الدية وعلى الاثنين ثلاثة أخماس الدية ■ وروينا أيضا نحو هذا عن مسروق ، وروينا عن يحيى (٤) بن سعيد القطان ناسفان الثورى عن فراس عن الشعبي عن مسروق أن ثلاثة غلمان شهدوا على أربعة وشهد الأربعة على الثلاثة فجعل مسروق على الأربعة ثلاثة أسباع الدية وعلى الثلاثة أربعة أسباع الدية ■ وروينا أيضا عن ابن المسيب . والزهرى جواز شهادة الصبيان بقولهم مع إيمان المدعى ما لم يتفرقوا وأنه قضى بمثل ما قضى به على بن أبى طالب فى دية ضررس ■ وعن أبى الزناد السنة أن يؤخذ فى شهادة الصبيان بعضهم على بعض فى الجراح (٥) مع إيمان المدعين ، وعن عمر

(١) فى النسخة رقم ١١ وصديقه (٢) فى النسخة رقم ١٤ فان من رد شهادة (٣) فى النسخة رقم ١٦ اختلاف

(٤) فى النسخة رقم ١٦ ومن طريق يحيى (٥) فى النسخة رقم ١٤ بقولهم فى الجراح

ابن عبد العزيز أنه أجاز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح المتقاربة فإذا بلغت النفوس قضى بشهادتهم مع إيمان الطالبين . وعن ربيعة جواز شهادة بعض الصبيان على بعض مالم يتفرقوا ، وعن شريح ان شهادة الصبيان تقبل اذا اتفقوا ولا تقبل اذا اختلفوا ، وانه أجاز شهادة صبيان في مأومة . وعن ابن قسيط . وأبي بكر بن حزم قبول شهادة الصبيان فيما بينهم مالم يتفرقوا . وعن عروة بن الزبير تجوز شهادة الصبيان فيما بينهم وفي الجراح خاصة ويؤخذ بأول قولهم ، وعن عطاء . والحسن تجوز شهادة الصبيان على الصبيان ، وعن ابراهيم النخعي تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وقال : كانوا يحجزونها فيما بينهم ، وقال ابن أبي ليلى : تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في كل شيء . ، وقال مالك : تجوز شهادة الصبيان على الصبيان فقط ولا تجوز شهادتهم على صغير أنه جرح كبيرا ولا على كبير أنه جرح صغيرا ولا تجوز الا في الجراح خاصة ولا تجوز شهادة الصبايا في شيء من ذلك أصلا ولا تجوز في شيء من ذلك شهادة من كان منهم عبدا فان اختلفوا لم ينفذ شيء من قولهم وقضى على جميعهم بالدية سواء .

**قال أبو محمد :** ما نعلم عن أحد قبله فرقا بين صبي وصبيبة ولا بين عبد منهم من حر ، وقالت طائفة : لا تقبل شهادتهم في شيء أصلا كما ذكرنا قبل عن عمر . وعثمان في الصغير يشهد فتزد شهادته ثم يبلغ فيشهد بذلك الشهادة انها لا تقبل ، وصح عن ابن عباس من طريق ابن أبي مليكة لا تقبل شهادة الصبيان في شيء ، وعن عطاء لا تجوز شهادة الغلمان حتى يكبروا ، وعن القاسم بن محمد . وسالم . والنخعي مثل قول عطاء .

وعن الحسن لا تقبل شهادة الغلمان على الغلمان . وعن ابن سيرين لا تقبل شهادتهم حتى يبلغوا ، وعن الشعبي . وشريح انهما كانا يقبلانها اذا ثبتوا عليها حتى يبلغوا . وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري في غلمان شهد بعضهم على بعض بكسر يد صبي منهم فقال : لم تكن شهادة الغلمان فيما مضى من الزمان تقبل وأول من قضى بذلك مروان .

**قال أبو محمد :** وبمثل قولنا يقول مكحول . وسفيان الثوري . وابن شبرمة . واسحاق بن راهويه . وأبو عبيدة . وأبو حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا . قال على : لم نجد لمن أجاز شهادة الصبيان حجة أصلا لامن قرآن ولا من سنة ولا رواية سقيمة ولا قياس . ولا نظر . ولا احتياط بل هو قول متناقض لأنهم فرقوا بين شهادتهم على كبير أو لكبير وبين شهادتهم على صغير أو لصغير ، وفرق مالك بين الجراح وغيره فلم يجزها في تخريق ثوب يساوي ربع درهم وأجازها في النفس والجراح وفرق بين الصبايا والصبيان وهذا كله تحكم بالباطل وخطأ لا خفاء به



وأقوال لا يحل قبولها من غير رسول الله ﷺ ، وقد اختلف الصحابة في ذلك وحجة من قال بقولنا هو قول الله تعالى : ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) وقال (من ترضون من الشهداء) وليس الصديان ذوى عدل ولا نرضاهم . وقال رسول الله ﷺ : ■ رفع القلم عن ثلاثة فذكر الصبي حتى يبلغ ■ وليس في العجب أكثر من رد شهادة عبيد فاضل صالح عدل رضى وتقبل شهادة صبيين لا عقل لهما ولا دين وفي هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق \*

**١٧٩٢ مسألة** وحكم القاضى لا يحل ما كان حراما قبل قضائه ولا يحرم ما كان حلالا قبل قضائه انما القاضى منفذ على الممتنع فقط لا مزية له سوى هذا ، وقال أبو حنيفة : لو ان امرأ رشا شاهدين فشهد له بزور ان فلانا طلق امرأته فلانة واعتق أمته فلانة وهما كاذبان متعمدان وان المرأتين بعد العدة رضيتا بفلان زوجا فقضى القاضى بهذه الشهادة فان وطء تينك المرأتين حلال للفاسق الذى شهدوا له بالزور وحرام على المشهود عليه بالباطل ، وكذلك من أقام شاهدى زور على فلان انه أنكحه ابنته برضاها وهى فى الحقيقة لم ترضه قط ولا زوجها اياه أبوها فقضى القاضى بذلك فوطؤه لها حلال \*

**قال أبو محمد** : ما نعلم مسلما قبله أتى بهذه الطوام ونبرأ الى الله تعالى منها ، وليت شعرى ما الفرق بين هذا وبين من شهد له شاهدا زورا فى أمة أنها أجنبية وانها قد رضيت به زوجها . أو على حر أنه عبده فقضى له القاضى بذلك ؟ وما علم مسلم قط قبل أنى حنيفة فرق بين شيء من ذلك ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » ومن طريق أحمد بن شعيب انا اسحاق بن ابراهيم ناعبد الرزاق نا معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها أنه قال عليه الصلاة والسلام : « انكم تختصمون الى وائما أنا بشر فلعن أحدكم أن يكون أعلم بحجته من بعض فاقضى له بما أسمع واطنه صادق فغن قضيت له بشيء من حق صاحبه (١) فائما هى قطعة من النار فليأخذها أو ليذرها ■ فاذا كان حكمه عليه الصلاة والسلام وقضاؤه لا يحل لاحد ما كان عليه حراما فكيف القول فى قضاء أحد بعده (٢) ونعوذ بالله تعالى من الخذلان \*

**١٧٩٣ مسألة** ولا يحل التأتى فى انفاذ الحكم اذا ظهر وهو قول الشافعى : وأبى سليمان . وأصحابنا ■ وقال أبو حنيفة : اذا طمع القاضى ان يصطلح الخصمان فلا

(١) فى النسخة رقم ١ فن قضيت له من حق اخيه (٢) فى النسخة رقم ١٤ فى قضاء من بعده

بأس أن يردهما المرة والمرة فإن لم يطمع في ذلك فصل القضاء ، وقال مالك : لا بأس بترديد الخصوم ثم رأى أن يجعل للشهود عليه أو المدعى بيعة غائبة أجل ثمانية أيام ثم ثمانية أيام ثم ثمانية أيام ثم تلزم ثلاثة أيام فذلك ثلاثون يوما لا يعد في الثمانية يوم تأجيل الحاكم ■

قال علي : أما قول أبي حنيفة ففساد لأنه لا فرق بين ترديد مرتين وترديد ثلاث مرار أو أربع وهكذا ما زاد إلى انقضاء العمر والافها توابره انكم ان كنتم صادقين ، وأما قول مالك فما نعلم أحدا قاله قبله مع عظيم فساد له لأنه لا فرق بين تأجيل ثلاثين يوما وبين تأجيل شهرين أو ثلاثة أو أربعة أو عام أو عامين أو أربعة أعوام ■ وما للفرق بين من ادعى بيعة على نصف شهر وبين من ادعاها بخراسان وهو بالاندلس أو ادعاها بالاندلس وهو بخراسان وهل هو الا التحكم بالباطل ؟ ■

قال أبو محمد : واحتج بعضهم بالرواية عن عمر ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن قال علي : هذا لا يصح عن عمر لان أحسن طريقة محارب بن دثار أن عمر . ومحارب لم يدرك عمر ، ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ومعاذ الله أن يصح هذا عن عمر لان فيه المنع جملة من انفاذ الحق لان علة توريث الضغائن موجودة في ذلك أبدا فان وجب أن يراعى وجب ذلك أبدا وان لم يجب أن يراعى فلا يجب ذلك طريقة عين وعلى كل حال فقد خالفوه لأنه لم يحد شهرا ولا شهرين ، وفي الرسالة المكذوبة عن عمر اجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بيعة أمدا ينتهي اليه فان احضر بيئته الى ذلك الأمد أخذت له بحقه والا أوجبت عليه القضاء فانه أبلغ للعذر وأجلى للعمى ■

قال أبو محمد : وهذا لا يصح عن عمر وعلى كل حال فقد خالفه مالك لان عمر لم يحد في ذلك شهرا ولا أقل ولا أكثر وهذا كله لم يأت قط عن رسول الله ﷺ انه رد خصوما بعد مظاهر الحق (١) بل قضى بالبيعة على الطالب وألزم المنكر اليمين في الوقت وأمر المقر بالقضاء في الوقت ، وقال الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) وقال تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) وقال تعالى : ( سارعوا الى مغفرة من ربكم ) فمن حكم بالحق حين يبدو اليه فقد قام بالقسط وأعان على البر والتقوى وسارع الى مغفرة من ربه ، ومن تردد في ذلك فلم يسارع الى مغفرة من ربه ولا قام بالقسط ولا أعان على البر والتقوى ■

١٧٩٤ مسألة واذا ادعى الزوجان في متاع البيت بعد الطلاق أو بغير

طلاق أو تداعى الورثة بعد موتها أو موت أحدهما فهو كله بينهما بنصفين مع الأيمان سواء كان مالا يصلح الالرجال كالسلاح ونحوه أو مالا يصلح الالنساء كالخلى ونحوه أو كان مالا يصلح لكل، وقد اختلف الناس في هذا كثير افرويننا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى البيت للمرأة الا ما عرف للرجل \* وبه الى معمر عن أيوب السختياني عن أبي قلابه مثل قول الزهرى، ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن قال: اذا مات الزوج فللمرأة ما أغلق عليه بابها \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: ليس للرجل الا سلاحه وثياب جلده، وقال ابن أبي ليلى: كل ما في البيت فللرجل الا ما كان على المرأة من الثياب. والدرع. والخمار، وقال ابراهيم النخعي: ما كان من متاع الرجال فللرجل وما كان من متاع النساء فللمرأة وما صلح لهما فهو للحى منهما في موت أحدهما وما في الفرقة فهو للرجل وهو قول أبي حنيفة مع الأيمان \* فان كان أحدهما حرا والآخر مملوكا فالملك كله للحر مع يمينه، وقال محمد بن الحسن كذلك الا في الموت فانه للرجل أو لورثته مع اليمين، وقال أبو يوسف: ما كان لا يصلح الالنساء فانه يقضى منه للمرأة ما يحجز به مثلها الى زوجها والباقي منه ومن غيره للرجل مع يمينه الميراث والطلاق سواء في ذلك، وقال عثمان البتي. وعبد الله بن الحسن. والحسن بن حي وزفر في أحد قولييه ما صلح للرجال فهو للرجل مع يمينه وما صلح للنساء فللمرأة مع يمينها وما صلح لهما فينبهما بنصفين مع أيمانها، وقال مالك: ما صلح للرجال فهو للرجل مع يمينه وما صلح للمرأة فهو للمرأة مع يمينها وما صلح لهما فهو للرجل مع يمينه الموت والفرقة سواء ■

**قال أبو محمد:** كل هذه آراء يكفى من فسادها تحاذلها وما نعلم لملك أحد تقدمه الى قوله المذكور قال على: اذا وجب عندهم القضاء بما لا يصلح الا للرجال للرجل وما لا يصلح الالنساء للمرأة فأى معنى للأيمان في ذلك اذ قد ثبت انه لمن قضوا له به وان كان لم يثبت له بعد فما أحدهما أولى به من الآخر. قال على: وقال سفيان الثوري: والقاسم بن معاذ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. وشريك. وزفر في أحد قولييه. والشافعي. وأبو سليمان. وأصحابهما كما قلنا نحن \*

**قال أبو محمد:** البيت بأيديهما فصح أنهما فيه سواء فلكل واحد منهما ما يده وله اليمين على الآخر فيما أدعى ما يده وبالله تعالى التوفيق، ولم يختلفوا في أخ وأخت تنازعا في متاع البيت أو أم وابنها ان كل ذلك بينهما بايمانهما ولا يختلفوا في اخوين ساكنين في بيت واحد أحدهما دباغ والآخر عطار فتداعيا فيما في البيت. والدار فانه

بينهما بأيماهما ولم يقضوا للدباغ بآلات الدباغ ولا للعطار بمنازع العطر وهذا تناقض لاخفاء به ، والله تعالى التوفيق ■

**١٧٩٥ مسألة** ويحكم على اليهود والنصارى والمجوس بحكم أهل الاسلام في كل شيء رضوا أم سخطوا أتونا أولم يأتونا ولا يحل ردهم الى حكم دينهم ولا الى حكمهم أصلاً . رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال : سمعت بجالة التميمي قال : اتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة أن اقتلوا كل ساحر وساحرة وفرقوا بين كل ذي رحم محرم من المجوس وانهم عن الزممة قال ابن جريج : أهل الذمة اذا كانوا فينا فخدمهم كخدم المسلم . ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا نصر ابن علي نا عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري في المواريث في أهل الذمة قال : يحكم عليهم بما في كتابنا وهو قول قتادة . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وروينا غير هذا كما رويناه من طريق سهاك بن حرب عن قابوس بن مخارق بن سليم عن أبيه أن محمد بن أبي بكر كتب الى علي بن أبي طالب في مسلم زني بنصرانية فكتب اليه علي بن أبي طالب أن يقام الحد على المسلم وترد النصرانية الى أهل دينها وهو قول أبي حنيفة . ومالك ■

**قال أبو محمد** : هذا لا يصح عن علي لان فيه سهاك بن حرب وهو يقبل التلقين ، وقابوس بن المخارق وأبوه مجهولان فبطل أن يصح عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب غير مارويناه عن عمر ، وقال المخالفون : قال الله تعالى : ( لا اكراه في الدين ) فاذا حكم عليهم بغير حكم دينهم فقد اكراهوا على غير دينهم فقلنا : ان كانت هذه الآية توجب أن لا يحكم عليهم بغير حكم دينهم فاتهم أول من خالفها فأقررتهم على أنفسهم بخلاف الحق ■ وهذا عظيم جد الانكم تعطونهم في السرقة بحكم ديننا لا بحكم دينهم وتحذونهم في القذف بحكم ديننا لا بحكم دينهم وتمنعونهم من انفاذ حكم دينهم بعضهم على بعض في القتل والخطأ وبيع الاحرار فقد تناقضتم ، فان قالوا : هذا ظلم لا يقرون عليه فقلنا لهم : وكل ما خالفوا فيه حكم الاسلام فهو ظلم لا يقرون عليه ، وقالوا قال الله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) فقلنا : هذه منسوخة نسخها قوله تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) فقالوا هاتوا ابرهانكم على ذلك قلنا : نعم رويناه من طريق سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن ابن عباس قال : نسخت من هذه السورة آيتان آية القلائد وقوله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) فكان رسول الله ﷺ مخيراً ان شاء حكم بينهم وان شاء أعرض عنهم فردهم الى أحكامهم فنزلت ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ) فأمر رسول الله ﷺ أن يحكم بينهم بما في كتابنا ■

**قال أبو محمد :** وهذا مسند لان ابن عباس أخبر بنزول الآية في ذلك وهو قول مجاهد . وعكرمة ، وأيضا فان الله تعالى يقول : ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) والدين في القرآن واللغة يكون الشريعة . ويكون الحكم . ويكون الجزاء فالجزاء في الآخرة الى الله تعالى لا لنا ، والشريعة قد صح أن نقرهم على ما يعتقدون اذا كانوا أهل كتاب فبقى الحكم فوجب أن يكون كله حكم الله كما أمر ، فان قالوا : فاحكموا عليهم بالصلاة . والصيام . والحج . والجهاد . والزكاة قلنا : قد صح أن رسول الله ﷺ لم يلزمهم شيئا من هذا (١) نخرج بنصه وبقي سائر الحكم عليهم على حكم الاسلام ولا بد ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قتل يهوديا قودا بصية مسلمة ورجم يهوديين زنيا ولم يلتفت الى حكم دينهم فقال بعضهم : بأبدة مهلكة وهي أن قالوا : انما أنفذ رسول الله ﷺ الرجم بحكم التوراة كما قال تعالى : ( يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا ) قلنا : هذا كفر عن قوله اذ جعله عليه الصلاة والسلام منفذا لحكم اليهود تاركا لتنفيذ حكم الله تعالى حاشا له من ذلك ، وأيضا فهبك أنه كما قلتم فارجموهم أنتم أيضا على ذلك الوجه نفسه والافقد جورتم رسول الله ﷺ ، وأما الآية فانما هي خبر عن النبيين السالفين فيهم لانه ليسوا بالنابيين انما الناني واحد فصح أنه غير معنى بهذه الآية ثم نقول لهم : أخبرونا عن أحكام دينهم أحق هي الى اليوم بحكم أم باطل منسوخ ؟ ولا بد من أحدهما فان قالوا : حق بحكم كفروا جهارا وان قالوا بل باطل منسوخ قلنا : صدقتم وأقرتم على أنفسكم انكم رددتموهم الى الباطل المنسوخ الحرام وفي هذا كفاية ، وقال تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) وليس من القسط تركهم يحكمون بالكفر المبدل او يحكم قد أبطله الله تعالى أو حرم القول به والعمل به . وقال تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ومن ردهم الى حكم الكفر المبدل والأمر المنسوخ المحرم فلم يعن على البر والتقوى بل أعان على الاثم والعدوان ونعوذ بالله من الخذلان ، وقال تعالى : ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) والصغار هو جري أحكامنا عليهم فاذا ماتر كوا يحكمون بكفرهم (٢) فما أصغرناهم بل هم أصغرونا ومعاذ الله من ذلك .

**١٧٩٦ مسألة** وفرض على الحاكم ان يحكم بعلمه في الدماء . والقصاص . والاموال . والقروج . والحدود ، وسواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلمه لأنه يقين الحق ثم بالاقرار ثم بالبينة ، وقد اختلف الناس في هذا فروى عن أبي بكر الصديق قال : لو رأيت رجلا على حد لم أدع له غيري حتى يكون معي شاهد غيري ،

(١) في النسخة رقم ١٤ من ذلك (١) في النسخة رقم ١٦ يحكمون على كفرهم



وان عمر قال لعبد الرحمن بن عوف: أرايت لورأيت رجلا قتل أو شرب أو زنى؟ قال: شهادتك شهادة رجل من المسلمين فقال له عمر: صدقت وانه روى نحو هذا عن معاوية. وابن عباس: ومن طرق الضحاك أن عمر اختصم اليه في شيء يعرفه فقال للطالب: ان شئت شهدت ولم أقض وان شئت قضيت ولم أشهد. وقد صح عن شريح انه اختصم اليه اثنان (١) فأتاه أحدهما بشاهد فقال لشريح: أنت شاهدى أيضا فقضى له شريح مع شاهده بيمينه، وروى عن عمر بن عبد العزيز لا يحكم الحاكم بعلمه في الزنا، وصح عن الشعبي لا أكون شاهدا وقاضيا. وقال مالك: وابن أبي ليلى في أحد قولي: وأحمد. وأبو عبيدة. ومحمد بن الحسن في أحد قولي (٢): لا يحكم الحاكم بعلمه في شيء أصلا، وقال حماد بن أبي سليمان: يحكم الحاكم بعلمه بالاعتراف في كل شيء الا في الحدود خاصة، وبه قال ابن أبي ليلى في أحد قولي. وقال أبو يوسف: ومحمد بن الحسن في أول قولي: يحكم بعلمه في كل شيء من قصاص وغيره الا في الحدود وسواء علمه قبل القضاء أو بعده؛ وقال أبو حنيفة: لا يحكم بعلمه قبل ولايته القضاء أصلا. [وأما ما علمه بعد ولايته القضاء] (٣) فانه يحكم به في كل شيء الا في الحدود خاصة، وقال الليث: لا يحكم بعلمه الا أن يقيم الطالب شاهدا واحدا في حقوق الناس خاصة فيحكم القاضي حينئذ بعلمه مع ذلك الشاهد، وقال الحسن بن حي: كل ما علم قبل ولايته لم يحكم فيه بعلمه وما علم بعد ولايته حكم فيه بعلمه بعد أن يستحلفه وذلك في حقوق الناس وأما الزنا فان شهد به ثلاثة والقاضي يعرف صحة ذلك حكم فيه بتلك الشهادة مع علمه، وقال الأوزاعي: ان أقام المقذوف شاهدا واحدا عدلا وعلم القاضي بذلك حد القاذف. وقال الشافعي: وأبو ثور. وأبو سليمان. وأصحابهم كما قلنا.

**قال أبو محمد:** فنظرنا فيمن فرق بين ما علم قبل القضاء وما علم بعد القضاء فوجدناه قولاً لا يؤيده قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا أحد قاله قبل أبي حنيفة وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ثم نظرنا فيمن فرق بين ما اعترف به في مجلسه وبين غير ذلك مما علمه فوجدناه أيضا كما قلنا في قول أبي حنيفة وما كان هكذا فهو باطل الا أن بعضهم قال: انما جلس ليحكم بين الناس بما صح عنده قلنا: صدقتم وقد صح عنده كل ما علم قبل ولايته وفي غير مجلسه وبعد ذلك ثم نظرنا فيمن فرق بين ما شهد به عنده شاهدا واحدا وبين ما لم يشهد به عند أحد فوجدناه أيضا كقولين المتقدمين

(١) في النسخة رقم ١٦ «انه أتاه اثنان» (٢) في النسخة رقم ١٦ «في آخره قولي» (٣) الزيادة من

لأنه في كل ذلك انما حكم بعله فقط وهو قولنا . واما احاكم بشاهد واحد او بثلاثة في الزنا فهذا لا يجوز . واما شاهد حاكم معا ولم يأت نص ولا اجماع بتصويب هذا الوجه خاصة ، ثم نظرنا في قول من فرق بين الحدود وغيرها فوجدناه قولاً لا يعضده قرآن ولا سنة وما كان هكذا فهو باطل ، فازذكروا . ادرموا الحدود بالشبهات . قلنا : هذا باطل ما صح قط عن النبي ﷺ ولا فرق بين الحدود وغيرها في أن يحكم في كل ذلك بالحق فلم يبق الا قول من قال : لا يحكم الحاكم بعله في شيء . وقول من قال : يحكم الحاكم بعله في كل شيء فوجدنا من منع من أن يحكم الحاكم بعله يقول : هذا قول أبي بكر . وعمر . وعبد الرحمن . وابن عباس . ومعاوية . ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة قلنا : هم مخالفون لكم في هذه القصة لأنه انما روى أن أبا بكر قال : انه لا يشيره حتى يكون معه شاهد آخر ، وهو قول عمر . وعبد الرحمن أن شهادته شهادة رجل من المسلمين ، فهذا يوافق من رأى أن يحكم في الزنا بثلاثة هو رابعهم وواحد مع نفسه في سائر الحقوق . وأيضا فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . وأيضا فقد خالفوا أبا بكر . وعمر . وعثمان . وخالد بن الوليد . وابا موسى الأشعري . وابن الزبير في القصاص من اللطمة ومن ضربة السوط ومادون الموضحة وهو غنم أصح مما رويتم عنهم ههنا ، واحتجوا بقول النبي ﷺ : وشاهدك أو يمينه ليس لك الا ذلك . \*

**قال أبو محمد :** وهذا قد خالفه المالكيون المحتجون به فجعلوا له الحكم باليمين مع الشاهد واليمين مع نكول خصمه وليس هذا مذكور في الخبر ، وجعل له الخفيفون الحكم بالنكول وليس ذلك في الخبر ، وأمره بالحكم بعله في الأموال التي فيها جاء هذا الخبر فقد خالفوه جهارا وأقحموا فيه ما ليس فيه ، فمن أضل ممن يحتاج بخبر هو أول مخالف له برأيه وأما نحن فنقول : أنه قد صح عن النبي ﷺ انه قال : بينك أو يمينه . ومن البينة التي لا بينة أبين منها صحة علم الحاكم بصحة حقه فهو في جملة هذا الخبر ، واحتجوا بالثابت عن رسول الله ﷺ أن عيسى عليه السلام رأى رجلا يسرق فقال له عيسى : سرقت ؟ قال : كلا والله الذي لا اله الا هو فقال عيسى عليه السلام : آمنت بالله وكذبت نفسي فقالوا : فعيسى عليه السلام لم يحكم بعله . \*

**قال أبو محمد :** ليس يلزمنا شرع عيسى عليه السلام وقد يخرج هذا الخبر على أنه رآه يسرق أي يأخذ الشيء محتفيا بأخذه فلما قرره حلف وقد يكون صادقا لأنه أخذ ما له من ظالم له ، وذكرنا قول رسول الله ﷺ : « لو كنت راجما أحدا بغير بينة لرجمتها » ، وهذا لا حجة لهم فيه لأن علم الحاكم أبين بينة وأعدلها وقد نقصنا هذه المسألة

في كتاب الايصال والله تعالى الحمد ■ وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره وأن يكون الفاسق يعلن الكفر بحضرة الحاكم والاقرار بالظلم. والطلاق ثم يكون الحاكم يقره مع المرأة ويحكم لها بالزوجة والميراث فيظلم أهل الميراث حقهم وقد أجمعوا على أن الحاكم ان علم بجرحة الشهود ولم يعلم ذلك غيره أو علم كذب المجرحين لهم فإنه يحكم في كل ذلك بعلمه فقد تناقضوا ، وقال رسول الله ﷺ: «من رأى منكماً منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه» والحاكم ان لم يغير ما رأى من المنكر حتى تأتى البيعة على ذلك فقد عصى رسول الله ﷺ فصيح أن فرضاً عليه أن يغير كل منكر عليه بيده وأن يعطى كل ذي حق حقه والافهم ظالم وبالله تعالى التوفيق ■

**١٧٩٧ مسألة** وإذا رجع الشاهد عن شهادته بعد أن حكم بها أو قبل أن يحكم بها فسخ ما حكم بها فيه فلو مات أو جن أو تغير بعد أن شهد قبل أن يحكم بشهادته أو بعد أن حكم بها نفذت على كل حال ولم ترد .

قال على : أما موته وجنونه وتغيره فقد تمت الشهادة صحيحة ولم يوجب فسخا بعد ثبوتها ما حدث بعد ذلك ، وأما رجوعه عن شهادته فلو أن عدلين شهدا بجرحته حين شهد لوجب رد ما شهد به واقارره على نفسه بالكذب أو الغفلة أثبت عليه من شهادة غيره عليه بذلك ■ وقولنا هو قول حماد بن أبي سليمان . والحسن البصري ■

**١٧٩٨ مسألة** وإداء الشهادة فرض على كل من علمها إلا أن يكون عليه حرج في ذلك لبعده مشقة أو لتضييع مال أو لضعف في جسمه فليعلنها فقط قال تعالى : (ولا يأبى الشهداء إذا مادعوا) فهذا على عمومهم إذا دعوا للشهادة أو دعوا لادائها ولا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص فيكون من فعل ذلك كافراً على الله تعالى ما لا علم له به .

**١٧٩٩ مسألة** فإن لم يعرف الحاكم الشهود سأل عنهم وأخبر المشهود بمن شهد عليه وكلف المشهود له أن يعرفه بعد التهم ، وقال للمشهود عليه : اطلب ما ترد به شهادتهم عن نفسك فإن ثبت عنده عدالتهم قضى بهم ولم يتردد لما ذكرنا قبل وإن جرحوا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم وإن جرحوا عنده بعد الحكم بشهادتهم فسخ ما حكم به بشهادتهم لأنه مفترض عليه رد خبر الفاسق وانفاذ شهادة العدل والتبين فيما لا يدري حتى يدري وبالله تعالى التوفيق ■

**١٨٠٠ مسألة** وجائز أن تلى المرأة الحكم وهو قول أبي حنيفة ■ وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه ولي الشفاء امرأة من قومه السوق ، فإن قيل : قد قال

رسول الله ﷺ : « إن يفاح قوم اسندوا أمرهم إلى امرأة » قلنا إنما قال ذلك رسول الله ﷺ في الأمر العام الذي هو الخلافة \* برهان ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « المرأة راعية على مال زوجها وهي مسئولة عن رعيتهما » وقد أجاز المالكيون أن تكون وصية ووكيلة ولم يأت نص من منعها أن تلي بعض الأمور (١) وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٨٠١ مسألة** وجائز أن يلى العبد القضاء لأنه مخاطب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبقول الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وهذا متوجه بعمومه إلى الرجل والمرأة . والحر . والعبد ، والدين كله واحد الإحيث جاء النص بالفرق بين المرأة . والرجل . وبين الحر والعبد فيستثنى حيثئذ من عموم إجمال الدين \* وقال مالك . وأبو حنيفة : لا يجوز تولية العبد القضاء وما نعلم لأهل هذا القول حجة أصلا ، وقد صح عن رسول الله ﷺ من طريق شعبة نا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر أنه انتهى إلى الرتبة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم فقل له : هذا أبو ذر فذهب يتأخر فقال أبو ذر : أوصاني خليلي - يعني رسول الله ﷺ - أن أسمع وأطيع وإن كان عبدا مجدع الأطراف ، فهذا نص جلي على ولاية العبد وهو فعل عثمان بحضرة الصحابة لا ينكر ذلك منهم أحد \* ومن طريق سفيان الثوري عن إبراهيم بن العلاء عن سويد بن غفلة قال قال لي عمر بن الخطاب : اطع الامام وإن كان عبدا مجردا ، فهذا عمر لا يعرف له من الصحابة مخالف \*  
**١٨٠٢ مسألة** وشهادة ولد الزنا جائزة في الزنا وغيره وبلى القضاء وهو كغيره من المسلمين \* ولا يخلو أن يكون عدلا فيقبل فيكون كسائر العدول أو غير عدل فلا يقبل في شيء أصلا ، ولا نص في التفريق بينه وبين غيره وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان ، وهو قول الحسن . والشعبي : وعطاء بن أبي رباح . والزهري ، وروى عن ابن عباس . وروى عن نافع لا تجوز شهادته . وقال مالك . والليث : يقبل في كل شيء إلا في الزنا . وهذا فرق لا نعرفه عن أحد قبلهما : قال الله عز وجل : (فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) وإذا كانوا إخوانا في الدين فلمهم مالنا وعليهم ما علينا ، فإن قيل : قد جاء \* ولد الزنا شر الثلاثة \* قلنا : هذا (٢) عليكم لأنكم تقبلونه فيما عدا الزنا ، ومعنى هذا الخبر عندنا أنه في إيمان بعينه للآية التي ذكرنا ولأنه قد كان فيمن لا يعرف أبوه ومن لا يعده جميع أهل

(١) في النسخة رقم ١٦ : بعض الأمر (٢) في النسخة رقم ١٦ قلنا فهذا

الأرض من حين انقراض عصر الصحابة رضى الله عنهم الى يوم القيامة وبالله تعالى التوفيق .  
**١٨٠٣ مَسْأَلَةٌ** ومن حد في زنا : أوقف . أو خر أو سرق ثم تاب  
وصلحت حاله فشهادته جائزة في كل شيء وفي مثل ما حد فيه لما ذكرنا من أنه لا يخلو هذا من  
أن يكون عدلا فلا يجوز دشهاده لغيره وفي كل شيء الا حيث جاء النص ولا نعلمه الا في  
البدوى على صاحب القرية فقط أو لا يكون عدلا فلا يقبل في شيء وما عدا هذا باطل  
وتحكم بالظن الكاذب بالقرآن ولا سنة ولا معقول ، وقالت طائفة في المحدود في  
القذف خاصة : لا تقبل شهادته أبدا وان تاب في شيء أصلا . وقال آخرون : لا تقبل  
شهادة من حد في خمر أو غير ذلك أصلا . فهذا القول قد جاء عن عمر في تلك الرسالة  
المسكذوبة المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا حدا أو مجر با عليه شهادة زور  
أو ظنينا في ولاء أو قرابة وهو قول الحسن بن حي وقد قلنا : لاحجة في أحد دون  
رسول الله ﷺ ولا نص في رد شهادة من ذكرنا ، فأما القول الثاني في تخصيص من حد  
في القذف فأتنا رويانا من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس شهادة  
القاذف لا تجوز وان تاب \* ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو الوليد - هو الطيالسي -  
نا قيس عن سالم - هو الأفتس - عن قيس بن عاصم كان أبو بكرة اذا أتاه رجل يشهده قال  
له : أشهد غيري فان المسلمين قد فسقوني . وصح عن الشعبي في أحد قوله . والنخعي .  
وابن المسيب في أحد قوله . والحسن البصري ومجاهد في أحد قوله . ومسروق في أحد  
قوله . وعكرمة في أحد قوله ان القاذف لا تقبل شهادته أبدا وان تاب . وعن شريح  
المحدود في القذف لا تقبل له شهادة أبدا وهو قول أبي حنيفة . وأصحابه . وسفيان ، وقال  
آخرون : ان تاب المحدود في القذف قبلت شهادته ويناذلك عن عمر بن الخطاب  
من طريق أبي عبيدنا سعيد بن أبي مريم عن محمد بن سالم عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد  
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب استتابهم - يعني أبا بكرة والذين شهدوا معه - فتاب اثنان  
وأبى أبو بكرة أن يتوب وكانت شهادتهما تقبل وكان أبو بكرة لا تقبل شهادته .  
ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا محمد بن كثير نا سليمان بن كثير عن الزهري  
عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب جلد أبا بكرة . وشبل بن معبد . ونافعا أبا  
عبد الله على قذفه المغيرة بن شعبة . وقال لهم : من تاب منكم قبلت شهادته . ومن طريق  
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : شهد على المغيرة بن  
شعبة ثلاثة بالزنا فجلدهم عمر وقال لهم : توبوا تقبل شهادتكم . ومن طريق علي بن  
أبي طلحة عن ابن عباس القاذف اذا تاب فشهادته عند الله عز وجل في كتابه تقبل ، وصح



أيضا عن عمر بن عبد العزيز . وأبي بكر بن محمد عن عمرو بن حزم . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وابن أبي نجيح . والشعبي . والزهرى : وحبيب بن أبي ثابت : وعمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصارى . وسعيد ابن المسيب . وعكرمة . وسعيد بن جبير . والقاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله . وسليمان ابن يسار . وابن قسيط . ويحيى بن سعيد الأنصارى وربيعة . وشريح . وهو قول عثمان البتي . وابن أبي ليلى . ومالك . والشافعى ، وأبي ثور . وأبي عبيد . وأحمد . واسحق . وبعض أصحابنا إلا أن مالكا قال : لا تقبل شهادته في مثل ما حذفيه ولا نعلم هذا الفرق عن أحد قبله ، وأما أبو حنيفة فلا نعلم له سلفا في قوله لا يشريحا وحده وخالف سائر من روى عنه في ذلك شيء . لأنهم لم يخصصوا محدودا من غير محدود فقد خالف جمهور العلماء في ذلك .

**قال أبو محمد :** احتج من منع من قبول شهادة القاذف وإن تاب بخبر رويناه فيه « أن هلال بن أمية إذا قذف امرأته قالت الانصار الآن يضرب رسول الله ﷺ » هلال بن أمية ويطلب شهادته في المسلمين « وهذا خبر لا يصح لأنه انفرد به عباد بن منصور وقد شهد عليه يحيى القطان بأنه كان لا يحفظ ولم يرضه ، وقال ابن معين : ليس بذلك » ثم لو صح لما كان لهم فيه متعلق لأنه ليس فيه أنه إن تاب لم تقبل شهادته ونحن لا نخالفهم في أن القاذف لا تقبل شهادته ، وأيضا فليس من كلام النبي ﷺ ولا حجة إلا في كلامه عليه الصلاة والسلام ، وأيضا فإن ذلك القول منهم ظن لم يصح فما ضرب هلال ولا سقطت شهادته ، وفي هذا كفاية . وذكرنا خبرا فاسدا رويناه من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : « المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدودا في قذف » (١)

**قال أبو محمد :** هذه صحيفة وحجاج هالك ثم هم أول مخالفين له لأنهم لا يقبلون الابوين لأنهم لا يابوين ولا ابويه ولا أحد الزوجين للآخر ولا العبد . وهذا خلاف مجرد لهذا الخبر ، وأيضا فقد يضاف إلى هذا الخبر إلا أن تاب بنصوص آخر ، وذكرنا قول الله تعالى : ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا ) قالوا : فأنما استثنى تعالى بالتوبة من الفسق فقط .

**قال أبو محمد :** هذا تخصيص للإية بلا دليل (٢) بل الاستثناء راجع إلى المنع من قبول شهادتهم من أجل فسقهم وإلى الفسق وهذا لا يجوز تعديده بغير نص .

قال علي : كل من روى عنه أن لا تقبل شهادته وإن تاب فقد روى عنه قبولها إلا الحسن . والنخعي فقط ، وأما الرواية عن ابن عباس فضعيفة ولا يظهر عنه خلاف ذلك ، وأما الرواية عن أبي بكره أن المسلمين فسقوا في معاذ الله أن يصح ما سمعنا (١) أن مسلما فسق أبا بكره ولا امتنع من قبول شهادته على النبي ﷺ في أحكام الدين وبالله تعالى التوفيق .

**١٨١٤ مسألة** وشهادة الأعمى مقبولة كالصحيح ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا ، روى ذلك عن ابن عباس ، وصح ذلك عن الزهري . وعطاء . والقاسم بن محمد . والشعبي . وشريح . وابن سيرين . والحكم بن عتيبة . وربيعة . ويحيى ابن سعيد الأنصاري : وابن جريج . وأحد قولي الحسن . وأحد قولي إياس بن معاوية . وأحد قولي ابن أبي ليلى ، وهو قول مالك . والليث . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وقالت طائفة : تجوز شهادته فيما عرف قبل العمى ولا تجوز فيما عرف بعد العمى ، وهو قول الحسن البصري . وأحد قولي ابن أبي ليلى ، وهو قول أبي يوسف . والشافعي . وأصحابه ، وقالت طائفة : تجوز شهادته في الشيء اليسير ■ روي ذلك من طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يجيزون شهادة الأعمى في الشيء الخفيف (٢) ، وقالت طائفة : لا تقبل في شيء أصلا إلا في الأنساب وهو قول زفر رويناه من طريق عبد الرزاق عن وكيع عن أبي حنيفة ولا يعرف أصحابه هذه الرواية ، وقالت طائفة : لا تقبل جملة رويها ذلك عن علي بن أبي طالب : وعن إياس بن معاوية وعن الحسن . والنخعي أنهما كرها شهادة الأعمى ، وقال أبو حنيفة : لا تقبل في شيء أصلا لا فيما عرف قبل العمى ولا فيما عرف بعده ■

**قال أبو محمد** : أما من أجاز في الشيء اليسير دون الكثير فقول في غاية الفساد لانه لا برهان على صحته وما حرم الله تعالى من الكثير إلا ما حرم من القليل ، وقد صح عن النبي ﷺ « من اقتطع يمينه مال مسلم ولو قضيا من أراك أوجب الله له النار » وأيضافه ليس في العالم كثير إلا بالاضافة الى ما هو أقل منه وهو قليل بالاضافة الى ما هو أكثر منه فهو قول لا يعقل فسقط ، وأما من قبله في الأنساب فقط فقسمة فاسدة فانه لا يعرف الأنساب إلا من حيث يعرف المخبرين بغير ذلك والمشهدين له منهم فقط فبطل هذا القول أيضا ، وأما من لم يقبله لا فيما عرف قبل العمى ولا بعده فقول فاسد لا برهان على صحته أصلا ، ولا فرق بين ما عرفه في حال صحته وبين ما عرفه الصحيح وتمادت صحته وبصره ، فإن قيل : هو قول روى عن علي بن أبي طالب قلنا : هذا كذب ماجاء قط عن علي أنه قال : لا يقبل

(١) في النسخة رقم ١٤ ما علمنا (٢) في النسخة رقم ١٤ الطيف

فما عرف قبل العمى . وما عرف هذا عن أحد قبل أن حنيفة ، وأيضا فإنه لا يصح عن علي لأنه من طريق الأسود بن قيس عن أشياء من قومه أو عن الحجاج بن أرطاة وقدرى عن ابن عباس خلاف ذلك فسقط هذا القول . وأما من أجازة فيما علم قبل العمى ولم يحزه فيما علم بعد العمى فانهم احتجوا بما روى عن النبي ﷺ أنه سئل عن الشهادة؟ فقال : ألا ترى الشمس على مثلها فاشهد أو د ع قال أبو محمد : وهذا خبر لا يصح سنده لانه من طريق محمد بن سليمان بن مسمول وهو هالك عن عبيد الله (١) بن سلمة بن وهرام وهو ضعيف لكن معناه صحيح . وقالوا : الأصوات قد تشبهه والأعمى كمن أشهد في ظلمة أو خلف حائط ما نعلم لهم غير هذا .

قال أبو محمد : ان كانت الأصوات تشبهه فالصور أيضا قد تشبهه . وما يجوز لمبصر ولا أعمى أن يشهد إلا بما يوقن ولا يشك فيه ، ومن أشهد خلف حائط أو في ظلمة فأيقن بلا شك بمن أشهده فشهادته مقبولة في ذلك ، ولو لم يقطع الأعمى بصحة اليقين على من يكلمه لما حل له أن يظا أمراته اذ لعلها أجنبية ولا يعطى أحد ادينا عليه اذ لعله غيره . ولأن يبيع من أحد ولأن يشتري وقد قبل الناس كلام أمهات المؤمنين من خلف الحجاب ، فان قالوا : انما حل له وطء امرأته بغلبة الظن كما يحل له ذلك في دخولها عليه أول مرة ولعلها غيرها قلنا : هذا باطل ولا يجوز له وطؤها حتى يوقن أنها التي تزوج . وقد أمر الله تعالى بقول البينة ولم يشترط أعمى من مبصر وما كان بك نسيان . وما نعلم في الضلالة بعد الشرك والكبراء كبر ممن دان الله برده شهادة جابر بن عبد الله . وابن أم مكتوم . وابن عباس . وابن عمرو ونعوذ بالله من الخذلان .

١٨١٥ - مسألة - وكل من سمع انسانا يخبر بحق لزيد عليه اخبارا صحيحة تاما لم يصله بما يبطله أو بأنه قد وهب أمرا كذا فلان أو أنه أنكح زيدا أو أى شيء كان فسواء قال له : اشهد بهذا على أو أنا أشهدك أو لم يقل له شيئا من ذلك أو لم يخاطبه أصلا لكن خاطب غيره أو قال له : لا تشهد على فلست أشهدك كل ذلك سواء وفرض عليه أن يشهد بكل ذلك . وفرض على الحاكم قبول تلك الشهادة والحكم بها لانه لم يأت قرآن ولا سنة ولا قول أحد من الصحابة رضى الله عنهم ولا قياس بالفرق بين شيء من ذلك . وقال أبو حنيفة لا يشهد حتى يقال له : اشهد علينا .

قال أبو محمد : وكذلك ان قال الشاهد للقاضي : انا أخبرك أو انا أقول لك أو انا اعلمك أو لم يقل انا أشهد بكل ذلك سواء وكل ذلك شهادة تامة فرض على الحاكم الحكم بها

(١) في النسخ كلها عن عبد الله وهو غلط صححناه من ميزان الاعتدال

لانه لم يأت قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول بالفرق بين شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق ، فان قيل : ان القرآن ، والسنة وردا بتسمية ذلك شهادة قلنا : نعم وليس في ذلك انه لا يقبل حتى يقول : انا أشهد فقد جعلنا معتمدنا وجعلتم معتمدكم فورد شهادة الفاسق قول الله تعالى : ( ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) فصح أن كل شهادة نبأ وكل نبأ شهادة وكلاهما خبر وكلاهما قول وكل ذلك حكاية وبالله تعالى التوفيق .

١٨٠٦ - مسألة - والحكم بالقافة في لحاق الولد واجب في الحرائر والاماء وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يحكم بشهادتهم في ولد الأمة ولا يحكم به في ولد الحرة وهذا تقسيم بلا برهان ، وقال أبو حنيفة : لا يحكم بهم في شيء .  
برهان صحة قولنا أن رسول الله ﷺ سر بقول مجزئ المدلجى اذ رأى أقدام زيد ابن حارثة . وابنه اسامة فقال : ان هذه الاقدام بعضها من بعض وهو عليه الصلاة والسلام لا يسري اطل ولا يسر الابحق مقطوع به ، فن العجب أن أبا حنيفة يخالف حكم رسول الله ﷺ الثابت عنه وينكر علما صحيحا معروف الوجه ثم يرى أن يلحق الولد بأبوين كل واحد منهما أبوه وبامرأتين كل واحدة منهما أمه فيأتى من ذلك بما لا يعقل ، ولا جاء به قط قرآن . ولا سنة ، والعجب من مالك اذ يحتج بخبر مجزئ المذكور ثم يخالفه لأن مجزئا انما قال ذلك في ابن حرة لا في ابن أمة وبالله تعالى التوفيق .

١٨٠٧ - مسألة - ولا يجوز الحكم الايمن ولاه الامام القرشى الواجبة طاعته فان لم يقدر على ذلك فيكمل من أنفذ حقا فهو نافذ ومن أنفذ باطلا فهو مردود .  
برهان ذلك ما ذكرنا من وجوب طاعة الامام قبل فاذا لم يقدر على ذلك فالله تعالى يقول : ( كونوا قوامين بالقسط ) وقال تعالى : ( اعدلوا هو أقرب للتقوى ) وهذا عموم لكل مسلم ، وقد وافقنا المخالفون على أنه ليس كل من حكم فهو نافذ حكمه فوجب عليهم أن لا ينفذوا .  
كم أحد الا من أوجب القرآن ورسول الله ﷺ نفاذ حكمه وبالله تعالى التوفيق .

١٨٠٨ - مسألة - والارتزاق على القضاء جائز للثابت من قوله عليه الصلاة والسلام : « من أتاه (١) مال من غير مسألة أو اشراف نفس فليأخذ » وبالله تعالى التوفيق .  
١٨٠٩ - مسألة - وجائز للامام أن يعزل القاضى متى شاء عن غير خبرة ، قد بعث رسول الله ﷺ عليا الى اليمن قاضيا ثم صرفه حين حجة الوداع ولم يرجع

(١) في النسخة رقم ١٤ للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله فيمن أتاه

الى اليمن بعدها ■

١٨١١ - مسألة - ومن قال له قاض : قد ثبت على هذا الصلب أو القتل أو القطع أو الجلد أو أخذ مال مقداره كذا منه فأنفذ ذلك عليه ، فإن كان المأمور من أهل العلم بالقرآن والسنن لم يحل له انفاذ شيء من ذلك ان كان الأمر له جاهلا أو غير عدل الا حتى يوقن انه قد وجب عليه ما ذكر له فيلزمه انفاذه حينئذ والا فلا ؛ وان كان الأمر له عالما فاضلا لم يحل له أيضا انفاذ أمره الا حتى يسأله من أى وجه وجب ذلك عليه فاذا أخبره فان كان ذلك موجبا عليه ما ذكر لزمه انفاذ ذلك وعليه أن يكتفى بخبر الحاكم العدل في ذلك ■ ولا يجوز له تقليده فيما رأى أنه فيه مخطئ ، وأما الجاهل فلا يحل له انفاذ أمر من ليس عالما فاضلا ، فان كان الأمر له عالما فاضلا سأله أو جب ذلك بالقرآن والسنة ■ فان قال : نعم لزمه انفاذ ذلك والا فلا لقول رسول الله ﷺ : «انما الطاعة في المعروف» ولا يحل أخذ قول أحد بلا برهان وبالله تعالى التوفيق ■

١٨١١ - مسألة - ومن ادعى شيئا في يد غيره فان أقام فيه البينة أو أقام كلاهما البينة قضى به للذى ليس الشيء في يده الا أن يكون في بيته من الشيء في يده بيان زائد باتتقال ذلك الشيء اليه أو يلوح بتكذيب بيته الآخر ، وهو قول سفيان . وأبى حنيفة . وأحمد بن حنبل . وأبى سليمان . وقال مالك . والشافعي : يقضى به للذى هو في يده . وحجتهم أنه قد تكاذبت البيتان فوجب سقوطهما ■

**قال أبو محمد** : وليس كما قالوا بل بيته من الشيء في يده غير مسموعة لأن الله تعالى لم يكلفه بيته انما حكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام بان البيته على المدعى واليمين على المدعى عليه قال عليه الصلاة والسلام : « بينتك أو يمينه ليس لك غير ذلك » فصح أنه لا يلتفت الى بيته المدعى (١) عليه وبالله تعالى التوفيق ■

١٨١٢ - مسألة - فلو لم يكن الشيء في يد أحدهما فأقام كلاهما البيته قضى به بينهما فلو كان في أيديهما معا فأقاما فيه بيته أو لم يقيما قضى به بينهما . أما اذا لم يكن في أيديهما فانه قد ثبتت البيتان انه لهما فهو لهما وأما اذا كان في أيديهما فان لم تقم لهما بيته فهو لهما لأنه بأيديهما مع إيمانهما . وأما اذا أقام كل واحد منهما بيته فان بيته لا تسمع فيما في يده كما قدمنا . وقد شهدت له بيته بما في يد الآخر فيقضيه له بذلك وبالله تعالى التوفيق ■

١٨١٣ - مسألة - فان تداعياهما وليس في أيديهما ولا بيته لهما أقرع بينهما على اليمين فأيهما خرج سهمه حلف وقضى له به . وهكذا كل ما تداعيا فيه بما يوقن بلا شك



انه ليس لهما جميعا كدابة يوقن أنها تتاج احدى دابتهما \* رويثا من طريق أبي داود نا  
 محمد بن منهل نا يزيد بن زريع نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة  
 ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن جده أبي موسى أن رجلين ادعيا بغير أو دابة فأتياه  
 النبي ﷺ ليس لواحد منهما بيعة فجعله رسول الله ﷺ بينهما \* وبه الى قتادة عن  
 خلاص بن عمرو عن أبي رافع عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ اختصم اليه رجلان  
 في متاع ليس لواحد منهما بيعة فقال رسول الله ﷺ : استكما على اليمين ما كان أحبا  
 ذلك أم كرها » ومن طريق أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا خالد بن الحارث نا سعيد -  
 هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن أبي رافع عن أبي هريرة « أن رجلين  
 ادعيا دابة ولم تكن لهما بيعة فأمرهما رسول الله ﷺ أن يستهما على اليمين (١) »  
 قال أبو محمد : فالقسمة بينهما حيث هو في أيديهما لأنه لهما بظاهر اليد والقرعة  
 حيث لاحق لهما ولا لأحدهما ولا لغيرهما فيه \* ومن طريق أبي داود نا أحمد بن بشار  
 نا الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن أبي (٢) بردة عن أبيه عن  
 أبي موسى الأشعري أن رجلين ادعيا بغيرا على عهد رسول الله ﷺ فبعث كل واحد  
 منهما شاهدين فقسمة رسول الله ﷺ بينهما بنصفين \* ومن طريق أحمد بن شعيب  
 أخبرني علي بن محمد بن علي بن أبي المضاء قاضي المصيصة قال : نا محمد بن كثير عن حماد  
 ابن سلمة عن قتادة عن النضر بن أنس بن مالك عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن  
 أبيه أن رجلين ادعيا دابة وجداها عند رجل فأقام كل واحد منهما شاهدين انهدابته  
 فقضى بها النبي ﷺ بينهما بنصفين \* فهذا نص على إقامة البيعة من كل واحد منهما ؛  
 وليس في أيديهما أو هو في أيديهما لأنه اذا كان في أيديهما معا فهو بلا شك لهما بظاهر  
 الأمر واذا لم يكن في أيديهما فأقام كل واحد منهما فيه البيعة فقد شهد به لهما وليست  
 احدى البيعتين أولى من الأخرى فالواجب قسمته في كل ذلك بينهما \* وأما اذا لم  
 يكن في أيديهما ولم يقر واحد منهما فيه البيعة ولا كلاهما فمدعيان وليس لهما أصلا  
 ولا مدعى عليه سواهما \* وكذلك اذا كان لا تجوز البيعة أن تكون لهما جميعا لكن  
 لأحدهما أو لغيرهما الا انه ليس في يد أحد غيرهما ولا في أيديهما أو كان في أيديهما جميعا  
 ففي هذه المواضع يقرع على اليمين ولا تجوز قسمته بينهما فيكون ذلك ظلما مقطوعا  
 به وقضية جور بلا شك فيها، وهذا لا يحل أصلا قال تعالى : ( ولا تعاونوا على الأثم  
 والعدوان ) والجور المتيقن اثم وعدوان لا شك فيه والله تعالى التوفيق \* وقد اختلف

الناس في هذا فقال أبو حنيفة : اذا أقام كل واحد منهما البيعة فسواء كان الشيء في أيديهما معا أو لم يكن في يد واحد منهما هو بينهما بنصفين مع إيمانهما ■ وكذلك اذا لم يبقا بيعة والشيء في أيديهما معا وليس في أيديهما ولا مدعى له سواءهما فأيهما انكل قضى به للذي حلف ، فان وقت كلنا البيعتين قضى به لصاحب الوقت الأول فان وقت احدى البيعتين ولم توقت الأخرى قضى به بينهما ، قال أبو يوسف : قضى به للذي وقت بيئته ، وقال محمد بن الحسن : بل للذي لم توقت بيئته \*

قال أبو محمد : كل ما خالف بما ذكرنا حكم رسول الله ﷺ الذي أوردناه فهو باطل لانه قول بلا برهان ■ وقال مالك : يقضى بأعدل البيعتين \* قال علي : وهذا قول فاسد لانه لم يأت به برهان قرآن (١) . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا عن أحد من الصحابة ولا يؤيده قياس وانما كلنا عدالة الشهود فقط ولا فضل في ذلك لأعدل البرية على عدل وهم مقرون بانه لو شهد الصديق رضى الله عنه بطلاق فانه لا يقضى بذلك فلو شهد به عدلان من عرض الناس قضى به ، وأين ترجيح أعدل البيعتين من هذا العمل ؟ وهذا قول خالف فيه كل من روى عنه في هذه المسألة لفظاً من الصحابة انما روى القول بأعدل البيعتين عن الزهري وقال : فان تكافأت في العدالة اقرع بينهما وهم لا يقولون بهذا ، وجاء عن عطاء . والحسن وروى أيضا عن علي بن أبي طالب تغليب أكثر البيعتين عددا ■ وقال به الاوزاعي اذا تكافأ عدددهما ، واضطرب قول الشافعي في ذلك فمرة قال : يوقف الشيء ومرة قال : يقسم بينهما ومرة قال : يقرع بينهما ■ وقال أحمد بن حنبل . واسحق بن راهويه . وأبو عبيد : اذا ادعى اثنان شيئا ليس في أيديهما وأقام كل واحد منهما البيعة العدالة اقرع بينهما وقضى بذلك الشيء لمن خرجت قرعته ولا معنى لاكثر البيعتين ولا لأعدلها ■

قال أبو محمد : فان ذكر ذاكر ماروينا من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد ابن أبي يحيى عن عبد الرحمن بن الحارث عن سعيد بن المسيب « أن رسول الله ﷺ قال : اذا استوى الشهود أقرع بين الخصمين فهو عليهم لان فيه الاقرا ع ولا يقولون به \*

١٨١٤ - مسألة - [وتقبل] (١) الشهادة على الشهادة في كل شيء . وتقبل في ذلك واحد على واحد ، واختلف الناس في هذا فقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن : تقبل الشهادة على شهادة الحاضر في المصروان كان صحيحا ، وقال مالك : لا تقبل على شهادة الحاضر الا أن يكون مريضا ولم يجد عنه مقدار المسافة التي اذا كان الشاهد بعيدا على قدرها

قبلت الشهادة على شهادته ، وقال أبو حنيفة . والحسن بن حي . وسفيان الثوري : لا تقبل شهادة على شهادة (١) الا اذا كان على مقدار تقصر اليه الصلاة .

قال علي : لم نجد لمن منع من قبول الشهادة على شهادة الحاضر حجة أصلاً لا من قرآن ولا من سنة . ولا قول أحد سلف . ولا قياس . ولا معقول لا سيما هذه الحدود الفاسدة وقد أمرنا الله تعالى بقبول شهادة العدول والشهادة على الشهادة شهادة عدول فقبولها واجب ، وكذلك لو بعدت جدا ولا فرق ، واختلفوا أيضا في كم تقبل على شهادة العدول ؟ فروينا عن علي من طريق ابن ضميرة وهو مطرح انه لا يقبل على شهادة واحد الا اثنان ، وعن ربيعة مثله وهو قول أبي حنيفة . ومالك الا أنهما أجازا شهادة ذينك الاثنين أيضا على شهادة العدل الآخر ؛ وقال الشافعي : لا بد من أخرى على شهادة الآخر فلا يقبل على شهادة اثنين الا أربعة ولا يقبل على شهادة أربعة في الزنا الا ستة عشر عدلاً ، وقالت طائفة : مثل قولنا روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي نا عبد الله بن المبارك عن حكيم بن رزيق قال قرأت في كتاب عمر بن عبد العزيز الى أبي أجاز شهادة رجل على شهادة رجل آخر وذلك في كسر سنه ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان . ومعمر قال سفيان عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي أنه كان يجيز شهادة رجل على شهادة رجل وقال معمرو عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن شريح أنه كان يجيز شهادة رجل على شهادة رجل ويقول له اشهدني ذوى عدل ، وروينا عن الزهري والقضاة قبله . ويزيد ابن أبي حبيب وهو قول الحسن البصري . وابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وعثمان البتي . وأحمد بن حنبل . واسحق بن راهويه ■

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « بينك أو يمينه » ولا فرق بين واحد وبين اثنين في تبين الحق بذلك كلاهما يجوز عليه ما يجوز على الواحد فكما قال قائل من العلماء انه بينة فهو بينة الا أن يمنع من ذلك نص وانما هو خبر والخبر يؤخذ من الواحد الثقة ، واختلفوا أيضا فيما يقبل فيه شهادة شاهد على شهادة شاهد فروينا من طريق فيها الحارث ابن نبهان وهو مالك عن الحسن بن عمارة وهو تالف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب لم يسمع منه غير نعيه النعمان قال : لا تجوز شهادة على شهادة في حد ولا في دم ولا في طلاق ولا نكاح ولا عتق الا في المال وحده وروينا ذلك عن ابراهيم النخعي وصح عن الشعبي . وقتادة . والنخعي لا تجوز شهادة على شهادة في حد وهو قول الأوزاعي ■ وروينا أيضا عن شريح . ومسروق . والحسن . وابن سيرين ، وقال أبو حنيفة : تجوز في كل شيء الا الحدود واقصا ، وقال مالك . والليث . والشافعي : يجوز في كل شيء الحدود وغيرها ■

قال أبو محمد : تخصيص حد أو غيره لا يجوز إلا بنص ولا نص في ذلك هذا مما خالفوا فيه الرواية عن عمر لا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، وهذا ما خالف فيه مالك جمهور العلماء وبالله تعالى التوفيق (١) \*

### بسم الله الرحمن الرحيم و ﷺ تسليماً \* كتاب النكاح

١٨١٥ مَسْأَلَةٌ وفرض على كل قادر على الوطء أن وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم (٢) برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي نا الأعمش نا إبراهيم النخعي عن علقمة أنه سمع عبدالله بن مسعود يقول : لقد قال لنا النبي ﷺ : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » \* ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع نا حجين نا محمد بن المثنى نا ليث - هو ابن سعد - عن عقيل - هو ابن خالد - عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : أراد عثمان بن مظعون يتبتل فنهاه رسول الله ﷺ ، وهو قول جماعة من السلف \* وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبدالله البلخي نا أبو سعيد مولى بني هاشم نا حصين بن نافع المازني قال : في الحسن البصري عن سعيد بن هشام بن عامر أنه سأل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن التبتل ؟ فقالت : لا تفعل أما سمعت قول الله تعالى : ( ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية ) فلا تتبتل \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري . وإبراهيم بن ميسرة كلاهما عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه قال لرجل : لتتزوجن أو لا قولن لك ما قال عمر لأبي الزوائد : ما يمنعك من النكاح إلا عجز أو فجور ، وقد احتج قوم في خلاف هذا بقول الله تعالى : ( وسيدا وحسورا ) \*

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه لأننا لم نأمر الحصور باتخاذ النساء إنما أمرنا بذلك من له قوة على الجماع ، وهو هو أيضا بخبرين ، أحدهما عن النبي ﷺ وخير كم في الماتتين الخفيف الحاذل الذي لأهل له ولأولاد \* والآخر من طريق حذيفة أنه قال : « إذا كان سنة خمس ومائة » فلا نرى أحد كم جروا كلب خير من أن يربى ولدا » \*

(١) إلى هنا انتهى الجزء الخامس من كتاب المحلى النسخة رقم ١٦ ووجد في آخره ما نصه : تم كتاب الاقضية والحمد لله رب العالمين ويتلوها إن شاء الله تعالى كتاب النكاح وكان الفراغ منه يوم الجمعة لاربعة عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة تسع وسبع مائة وقد اجتهدت في كتابته غاية الاجتهاد في ضبط أسماء يجب ضبطها وكتبته من نسختين صحيحتين وبالله أسأل المغفرة والعصمة فإنه ولي ذلك والقادر عليه وهو حسبي ونعم الوكيل (٢) في النسخة رقم ١٦ فليلتزم الصوم ولعله تحرير من الناسخ

قال أبو محمد : وهذان خبران موضوعان لانهما من رواية أبي عصام رواد بن الجراح العسقلاني وهو منكر الحديث لا يحتج به ، وبيان وضعهما انه لو استعمل الناس ما فيهما من ترك النسل لبطل الاسلام والجهاد والدين وغلب أهل الكفر مع ما فيه من اباحة تربية الكلاب فظهر فساد كذب رواد بلا شك وبالله تعالى التوفيق . قال علي : وليس ذلك فرضا على النساء لقول الله عز وجل : ( والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا ) وللخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك ان جابر بن عتيك أخبره « أن رسول الله ﷺ قال : الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله فذكر عليه الصلاة والسلام فيها المرأة تموت بجمع شهيد . **قال أبو محمد** : وهي التي تموت في نفاسها والتي تموت بكر الم تطمئنه .

**١٨١٦ مسألة** ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة اماء أو حرائر أو بعضهن حرائر وبعضهن اماء . ويتسرى العبد والحرة ما أمكنهما الحرة والعبد في ذلك سواء بضرورة وبغير ضرورة ، والصبر عن تزوج الأمة للحرة أفضل (١) . برهان ذلك قول الله عز وجل : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) ناهيا عما فعله عباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا يزيد نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له رسول الله ﷺ : اختر منهن أربعاً . فان قيل : فان معمر اخطأ في هذا الحديث [ خطأ فامدا ] (٢) فاسنده قلنا : معمر ثقة مأمون فمن ادعى عليه أنه اخطأ فعليه البرهان بذلك ولا سبيل له اليه ، وأيضا فلم يختلف في أنه لا يحل لأحد زواج أكثر من أربع نسوة أحد من أهل الاسلام ، وخالف في ذلك قوم من الروافض لا يصح لهم عقد الاسلام وبقي من هذه المسألة نكاح الحر الأمة ، وكل ينسكح العبد . وهل يتسرى العبد ؟ فلما نكح الحر الأمة فاختلف الناس في ذلك ، فروينا عن علي ولم يصح لا ينبغي لحر أن يتزوج أمة وهو يجحد طولاً يتزوج به حرة فان فعل فرق بينهما . وعن ابن عباس من ملك ثلثمائة درهم وجب عليه الحج وحرم عليه نكاح الأمة (٣) . وعن أبي هريرة . وابن عباس ولم يصح عنهما ما ان يخف نكاح الأمة على الزنا الا قليلا ، وصح عن جابر بن عبد الله من وجد صداق حرة فلا ينسكح أمة ولا تنسكح الأمة على الحرة وتنسكح الحرة على الأمة ، وعن عمر بن الخطاب انه كتب اليه يملئ بن منبه في رجل تحته امرأتان حرتان وأمتان يملوكتان فكاتب اليه عمر فرق بينه وبين الامتين . وعن ابن عباس : وابن عمر

(١) في النسخة رقم ١٩ الأمة للحر والعبد أفضل (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ الاماء



أنهما كرها أن تنكح أمة على حرة يجمع بينهما ۝ وعن ابن مسعود لا تنكح الأمة على الحرة إلا المملوك ۝ وصح عن ابن عباس قال : تزويج الحرة على الأمة المملوك طلاق المملوك وبه يقول الشعبي ، ورويناعن مجاهد أنه قال : مما وسع الله تعالى به على هذه الأمة نكاح الأمة والنصرانية وإن كان موسرا ، ورويناعن عبدالرزاق قال : سألت سفيان الثوري عن نكاح الأمة ؟ فقال : لم ير علي به بأسا ۝

**قال أبو محمد** : وهو قول عثمان البتي وقال أبو حنيفة : جائز للحر المسلم واجد الطول وللعبد أن ينكح الأمة إلا أن يكون عنده حرة قال : فإن كانت في عصمته حرة مسلمة أو كتائية لم يحزله نكاح الأمة البتة لا باذن الحر ۝ ولا بغير اذنها فإن فعل فسخ نكاح الأمة وكذلك لو تزوج أمة وقد طلق زوجته الحرة ثلاثا أو أقل مادامت في عدتها وجائز عنده نكاح الحرة على الأمة ما لم يتجاوز بالجميع أربعاً ۝ وقال مالك : لا يجوز للحر نكاح أمة إلا باجتماع الشرطين أن لا يجد صداق حرة . وأن يخشى العنت فإن تزوجها على حرة فسخ نكاح الأمة ثم رجع عن ذلك فأباح نكاح الأمة المؤمنة خاصة للفقير وللوسر الحر والعبد ۝ قال : فإن كانت عنده حرة فتزوج أمة عليها خيرت الحرة فإن شامت أقامت عنده وإن شامت فارقت قال : فإن رضيت بذلك فله أن يتزوج عليها تمام أربع من الأماء إن شاء ولا خيار للحرة بعد ، قال : ويتزوج العبد الأمة على الحرة ، وقال الشافعي : لا يجوز نكاح الحر الواحد صداق حرة مؤمنة أو كتائية لأمة فإن لم يجد طولاً للحرة وخشى مع ذلك العنت فله نكاح أمة مؤمنة واحدة لا أكث ، وقال مرة : إن لم يجد صداق حرة مسلمة ووجد صداق حرة كتائية فله نكاح الأمة المسلمة ۝

**قال أبو محمد** : أما قول أبي حنيفة فهو عار من الأدلة جملة وإن كان قد وافق في بعضه بعض السلف فقد خالف قول سائرهم وليس قول أحد بأولى من قول غيره إلا ببيان قرآن أو سنة ۝ وأما قول مالك الأول . وقول الشافعي الآخر فقد يظن أنهما تعلقا بالقرآن وأما قريلاهما المشهوران عنهما فبخلاف للقرآن لأن قول مالك في منع الحر نكاح الأمة بأن تكون عنده حرة وابطحته له نكاح الأمة إذا لم تكن عنده حرة وإن كان مستطيعاً لطول ينكح به الحرة المسلمة ليس تقتضيه الآية أصلاً ولا جاءت به سنة قط الآن يتعلق هو وأبو حنيفة بما روينا من طريق سعيد بن منصورنا اسماعيل بن إبراهيم عن سمع الحسن يقول : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح الأمة على الحرة فهذا منقطع في موضعين هالك ، وأيضا فليس فيه تخيير الحرة كما ذكر مالك ،

وأما تخييره الحرة في البقاء تحت زوجها الحر أو فراقه اذا تزوج عليها أمة فقول فاسد  
لادليل على صحته ولا نعلم أحدا قال به قبله ، وأما منع الشافعي من وجد طولا لنكاح  
حرة كتابية من نكاح الأمة فقول لا تقتضيه الآية فسقطت هذه الأقوال كلها اذ ليست  
موافقة للقرآن وللشيء من السنن ■

**قَالَ بومجّد :** فالرجوع اليه اذا اختلف السلف رضى الله عنهم هو القرآن قال عز  
وجل : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم  
من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بهنّ من بعض فأنكحوهن باذن أهلبن  
وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فاذا  
أحصن فان أتبن بفاحشة فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشى  
الغنت منكم وان تصبروا خير لكم ) فنظرنا في مقتضى هذه الآية فوجدنا فيها حكم من  
لم يجد الطول وخشى الغنت فاباح نكاح الأمة المؤمنة له وان الصبر خير لنا فقلنا بذلك  
كله فنظرنا في حكم من يجد الطول ولم يخش الغنت. وفي نكاح المسلم الأمة الكتابية فلم  
نجد فيه أصلا لا باباحة ولا بمنع ولا بكرهه بل هو مسكوت عنه فيها جملة فلم يجوز لنا أن  
نحكم له منها بحكم من لا يجد الطول وخشى الغنت وبحكم الأمة المؤمنة لأنه قياس على ما في  
الآية والقياس باطل ولم يجوز لنا أن نحكم له منها بحكم مخالف لحكم من لا يجد الطول ويخشى  
الغنت وبحكم الأمة المؤمنة لأنه ليس ذلك في الآية وكلاهما تعدلما في الآية واقحام فيها  
لما ليس فيها فوجب أن نطلب حكم من يجد الطول ولا يخشى الغنت فوجدنا الله تعالى  
يقول : ( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم  
حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا  
آتيموهن أجورهن ) ووجدنا الله تعالى يقول : ( وانكحوا الأباى منكم والصالحين  
من عبادكم واماءكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) فكان في هذه الآية بيان  
جلى في اباحة نكاح الكتابيات جملة لم يخص تعالى حرة من أمة ، وفي الآية الأخرى  
اباحة نكاح العبيد من المؤمنين عموما لم يخص تعالى حرة من أمة و اباحة انكاح الاماء  
المسلات لم يخص حرامن عبد فكان في هاتين الآيتين بيان نكاح المسلم الغنى والفقر  
والعبد والحر عموما بكل حال للحررة المسلمة وللكتابية وللأمة المسلمة والكتابية ولم  
يأت قط في سنة ولا في قرآن تحريم شيء من ذلك ولا كراهة فصح قولنا يقيّن لا اشكال  
فيه • ومن عجائب الدنيا اباحة مالك نكاح الحر و اجد الطول غير خائف الغنت نكاح  
الأمة المسلمة ومنعه اياه نكاح الأمة الكتابية وهذا تحكم في التعلق بالآية لا يجوز

وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك اباحته نكاح الامة على الحرية للعبد ومنعه الحر من ذلك وهذا وان كان قد روى عن مسروق عن ابن مسعود ولم يصح عنه فقد أتى عن غيرهما من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين خلاف ذلك وترك الفرق بين شيء من ذلك .

(وأما لم ينكح العبد) فروى عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال ينكح العبد اثنتين ، وعن ابن جريج أخبرني أن عمر بن الخطاب سأل الناس كم ينكح العبد؟ فانفقوا على أن لا يزيد على اثنتين . وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري . وابن جريج قالوا : ناجعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال : ينكح العبد اثنتين نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن ليث بن أبي سليم عن عطاء قال : أجمع أصحاب محمد ﷺ أن العبد لا يجتمع من النساء فوق اثنتين وهو قول الحسن . وعطاء . وأبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وغيرهم ، وصح عن مجاهد : والزهرى أنه يتزوج أربعا وروى عن الشعبي ولم يصح عنه . وعن عطاء أنه توقف في ذلك وبهذا يقول مالك . وأبو سليمان .

قال أبو محمد : وهذا مما خالف فيه المالكيون صحابة لا يعرف لهم من الصحابة مخالف وهذا مما يعظمونه إذا وافق أهواءهم . قال علي : لا حاجة في كلام أحد دون كلام الله تعالى ورسوله ﷺ وقد قال الله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) فلم يخص عبدا من حرقهما سواء في ذلك وبالله تعالى التوفيق . وأما تسرى العبد فان الناس اختلفوا فروينا من طريق حماد بن سلمة . ومعمر كلاهما عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى ممالئكة يتسرون ولا ينهائم . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس أنه قال لعبد له في جارية له استحلبها (١) بملك اليمين . ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف لهذا وهو قول الشعبي ، وإبراهيم النخعي . والحسن البصري . وعطاء . وصح ذلك عنهم وهو قول مالك . وأبي سليمان وما نعلم خلافا في ذلك من تابع الارواية غير مشهورة عن إبراهيم . والحكم بن عتيبة ، ورواية صحيحة عن ابن سيرين أنهم كرهوا للعبد أن يتسرى كراهية لا منعاً ولم يجز ذلك أبو حنيفة . ولا الشافعي .

قال أبو محمد : وهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف

وقد خالفوا ههنا ابن عباس . وابن عمر ولا يعرف لهما من الصحابة رضى الله عنهم مخالف فوجب (١) الرجوع الى القرآن والسنة فوجدنا الله عز وجل يقول : (والذين هم لزوجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فلم يخص تعالى حرا من عبده وقد تكلمنا فيما خلا من كتابنا على صحة ملك العبد لما له فاغنى عن ترده والله تعالى التوفيق \*

**١٨١٧ مسألة** وجاز للسلم نكاح الكتانية وهى اليهودية . والنصرانية . والمجوسية بالزواج ولا يحل له وطء أمة غير مسلمة بملك اليمين . ولانكاح كافرة غير كتانية أصلا ■ قال على : رويناعن ابن عمر تحريم نكاح نساء أهل الكتاب جملة ، وروينا من طريق البخارى ناقتية بن سعيدنا الليث - هو ابن سعد - عن نافع ابن عمر سئل عن نكاح اليهودية . والنصرانية ؟ فقال : ان الله تعالى حرم المشركات على المؤمنين ولا أعلم من الاشرالك شيئا أكثر من أن تقول المرأة ربها عيسى وهو عبد من عباد الله عز وجل ، وأباح أبو حنيفة . ومالك . والشافعى نكاح اليهودية . والنصرانية ووطء الأمة اليهودية والنصرانية بملك اليمين وحرموا نكاح المجوسية جملة ووطئها بملك اليمين الا أن مالكا حرم زواج الأمة اليهودية . والنصرانية وأباح نكاح المجوسية بملك اليمين وأباح اجبارها على الاسلام ■

**قال أبو محمد** : فوجب الرجوع الى القرآن . والسنة فوجدنا الله تعالى يقول : ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ) فلو لم تأت الا هذه الآية لكان القول قول ابن عمر لكن وجدنا الله تعالى يقول : ( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهم من أجورهن ) فكان الواجب الطاعة لكلتى الآيتين وأن لا تترك احدهما للآخرى ، ووجدنا من أخذ بقول ابن عمر قد خالف هذه الآية وهذا لا يجوز ولا سبيل الى الطاعة لهما الا بأن يستثنى الأقل من الأكثر فوجب استثناء اباحة المحصنات من أهل الكتاب بالزواج من جملة تحريم المشركات ويبقى سائر ذلك على التحريم بالآية الأخرى لا يجوز غير هذا ووجدنا تحريم مالك . والشافعى . نكاح الأمة الكتانية بالزواج مخالفا للآية لانها من جملة المحصنات من الذين أوتوا الكتاب لان الاحصان الحرية والاحصان العفة قال الله تعالى : ( ومريم ابنة عمران التى أحصنت فرجها ) أى عفت فرجها ، ولا يحل لأحد ان يخص بقوله

تعالى: (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الحرائر دون العفاف من  
الاماء لأنه يكون قائلا على الله تعالى ما لا علم له به وشارعا في الدين ما لم يأذن به الله تعالى  
ومدعيا بلا برهان وهذا لا يحل قال الله تعالى: (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين)  
وقال تعالى: (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) فمن لا برهان له على صحة قوله فلا صحة  
لقوله، وقد قدمنا أن تعلقهم بقول الله تعالى: (من فتياتكم المؤمنات) انما فيه اباحة  
نكاح الفتيات المؤمنات فقط وليس فيه منع من نكاح الفتاة الكتابية ولا اباحة لها  
فوجب طلبه (١) من غير تلك الآية ولا بد ووجدنا اباحتهم وطء الأمة الكتابية  
بملك اليمين اقحاما في الآية ما ليس فيها بأرائهم لأنه انما استثنى تعالى في الآية اباحة  
الكتابيات بالزواج خاصة بقوله تعالى: (اذا آتيتموهن أجورهن) وأبقى ما عدا  
ذلك على التحريم بنبيه تعالى عن نكاح المشركات حتى يؤمن ولم يأت قط قرآن .  
ولاسنة من رسول الله ﷺ باباحة كتابية بملك اليمين فهم في هذه القضية مخرجون من  
هذه الآية ما فيها من اباحة زواج العفاف من الكتابيات جملة لم يخص حرة من أمة  
ويقحمون فيها ما ليس فيها ولا في غيرها من اباحة وطء الأمة الكتابية بملك اليمين؛  
ومن قال بقولنا في ذلك جماعة من السلف، منهم ابن عمر كما روينا قبل عنه من تحريم  
الكوافر الكتابيات وغيرهن جملة فخرج من قوله ما اباحه القرآن بالزواج وبقي سائر  
قوله على الصحة، وفيه تحريم الأمة بلا شك بملك اليمين نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد  
ابن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا  
عبد الرحمن بن مهدي نا شريك عن أبي اسحاق السبيعي عن بكر بن معاز عن الربيع  
ابن خيثم انه كان يكره أن يوطأ الرجل المشركة حتى تسلم . نا محمد بن سعيد بن نبات نا  
أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا  
محمد بن جعفر نا غندر نا شعبة عن موسى بن أبي عائشة قال: سألت سعيد بن جبير . ومرة  
الهمداني - هو مرة الطيب صاحب عبد الله بن مسعود - فقلت: أصبت الأمة [من السبي] (٢)  
فقالا جميعا لا تغشها حتى تغتسل وتصل . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ  
نا محمد بن قاسم بن محمد نا جدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني  
نا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى - نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن معاوية بن قرة  
عن ابن مسعود قال: ائتاعشرة بملوكه أكره غشيانهن أمتك وأما . وأمتك وأختها .  
وأمتك وطئها أبوك . وأمتك وطئها ابنك . وأمتك عمتك من الرضاة . وأمة خالتك

(١) في النسخة رقم ١٤ فوجب طلب ذلك (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦



من الرضاة وأمتك وقذرت وأمتك وهى مشركة وأمتك وهى حبل من غيرك ■ نأحم  
 نأبن مفرج نأبن الاعرابى نأبدبرى نأعبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبى أخبرنى  
 يونس بن عبيد أنه سمع الحسن البصرى يقول : كنا نأزوا مع أصحاب رسول الله  
 ﷺ فإذا أصاب الجارية أحدهم من الفى فأراد أن يصيبها أمرها ففسلت ثيابها ثم  
 علمها الاسلام وأمرها بالصلاة واستبرأها بحبضة ثم أصابها وبه الى عبد الرزاق عن  
 معمر عن الزهرى قال : لا يحل لرجل أأترى جارية مشركة أن يطأها حتى تغتسل  
 وتصلى وتحبض عنده حبضة ، فإن ذكر وأمر وناه من طريق مسلم نأعبد الله بن عمر  
 القواريرى نأيزيد بن زريع نأسميد بن أبى عروبة عن قتادة عن صالح أبى الخليل عن  
 أبى علقمة الهاشمى عن أبى سعيد الخدرى « أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشا  
 الى أوطاس فلقى عدوا فقاتلهم فظفروا عليهم وأصابوا لهم سبايا فكان ناس من  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن  
 المشركين فأنزل الله عز وجل : ( والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم ) أى فهن  
 لكم حلال اذا انقضت عدتهن ، فهذا الاحجة لهم فيه لوجهين أقطعهما أن سبى أوطاس كانوا  
 وثنين لا كتائبين لا يختلف فى ذلك اثنان وهم لا يخالفوننا ان وطء الوثنية بملك اليمين لا يحل  
 حتى تسلم فانما فى هذا الخبر لو صح اعلامهم أن عصمتهم من أزواجهن قد انقطعت اذا اسلمن  
 وان كان لم يذكر ههنا الاسلام لكن ذكره تعالى فى قوله : ( ولا تنكحوا المشركات  
 حتى يؤمن ) ، وواجب أن يضم كلام الله تعالى بعضه الى بعض ■ والوجه الثانى اننا  
 رويناه هذا الخبر من طريق مسلم أيضا فقال . نأبوبكر بن أبى شيبه . ومحمد بن المنثى .  
 وابن بشار قالوا : نأعبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى - عن سعيد - هو ابن أبى عروبة -  
 عن قتادة عن أبى الخليل أن أبا علقمة الهاشمى حدث أن أبا سعيد الخدرى حدثهم أن  
 رسول الله ﷺ بعث يوم حنين سرية بمعنى الحديث المذكور فصيح أن أبا الخليل  
 لم يسمعه من أبى علقمة فهو منقطع ، وقالوا : لم نجد فى النساء من يحل نكاحها ولا يحل  
 وطؤها بملك اليمين فقلنا : هبك كان كما تزعمون فكان ماذا ولا وجدنا فى الفرائض  
 فى الصلاة ثلاث ركعات غير المغرب ولا وجدنا فى الأموال شيئا يزكى من غيره الا  
 الابل فلا ابرد من هذا الاحتجاج السخيف المعترض به على القرآن . والصحابة  
 رضى الله عنهم فكيف والحرائر كلهن من المسلمات يحل وطؤهن بالزواج ولا يحل  
 وطؤهن بملك اليمين ؟ ، وقال بعضهم : قال الله تعالى : ( أو ما ملكت أيمانكم ) فعم  
 تعالى ولم يخص فدخلت فى ذلك الكتائية فقلنا : فادخلوا هذا العموم فى الاباحة بملك

اليمين وطء الحائض والاخت من الرضاع . والام من الرضاع : وأم الزوجة . والى وطئها الاب والاختين بملك اليمين . فان قالوا : قد خص ذلك آيات أخر قلنا : وقد خص الكتابية آية أخرى . فان ادعوا اجماعاً كذبهم قول طائفة من الصحابة رضى الله عنهم فمن بعدهم فى الاختين بملك اليمين فظهر فساد قولهم وبالله تعالى التوفيق .

وأما نكاح الكافرة غير الكتابية فلا يخالفنا الحاضرون فى أنه لا يحل وطؤها بزواج ولا بملك يمين . وأما المجوسية فقد ذكرنا فى كتاب الجهاد . وكتاب التذكية من كتابنا هذا ان المجوس أهل كتاب واذا كانوا أهل كتاب فنكاح نسائهم بالزواج حلال ، والحجة فى أنهم أهل كتاب قول الله عز وجل : ( فاذا انسلكم الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ) فلم يسع لنا ترك قتلهم الا بأن يسلموا فقط . وقال تعالى : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) فاستثنى الله عز وجل أهل الكتاب خاصة باعفائهم من القتل بغرم الجزية مع الصغار من جملة سائر المشركين الذين لا يحل اعفائهم (١) الا أن يسلموا ، وقد صرح أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر ، ومن الباطل الممتنع ان يخالف رسول الله ﷺ أمر ربه الاولين لنا أنهم غير أهل كتاب فكنا ندرى حينئذ انه فعل ذلك بوحي (٢) ، فان احتجوا بما رويناه من طريق وكيع عن سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي قال : « كتب رسول الله ﷺ الى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فمن أسلم قبل ومن أبى ضربت عليه الجزية على أن لا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة » فهذا مرسل ولا حجة فى مرسل . وثانيه أنه ليس فيه أن قوله لا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة هو من كلام رسول الله ﷺ . وبمن قال : أنهم أهل كتاب جماعة من السلف حدثني أحمد بن عمر بن أنس العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد بن أحمد الأنصاري نا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي نا ابراهيم بن خريم نا عبد بن حميد نا الحسن بن موسى نا يعقوب بن عبد الله نا جعفر بن المغيرة عن ابراهيم بن أبزي قال : لما هزم الله تعالى أهل الاسفيذها را انصرفوا لجأهم يعنى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاجمعوا فقالوا : بأى شئ تجرى فى المجوس من الأحكام فانهم ليسوا بأهل كتاب وليسوا بمشركين من مشركى العرب فتجرى فيهم

الاحكام التي أجريت في أهل الكتاب أو المشركين فقال علي بن أبي طالب : بل هم أهل كتاب وذكر الخبر بطوله ه نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى نا سعيد بن أبي عروبة عن عبد الله الدانا ج قال : سمعت معبدأ الجهني يحدث الحسن أن امرأة حذيفة كانت مجوسية فجعل الحسن يقول : مهلا فقال انا والله دخلت عليها حتى كلمتها فقال لها : شابر دخت قال : فحدث به الحسن بعد ذلك جده عبد الله بن ربيع التميمي نا عبد الله بن محمد ابن عثمان الأسدي نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عبد الله الدانا ج وأبي حرة قال عبد الله الدانا ج عن معبد الجهني : وقال أبو حرة عن الحسن قال جميعا : كانت امرأة حذيفة مجوسية ه نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : يعرض عليها الاسلام فان أبت فليصبا ان شاء (١) وان كانت مجوسية ولكن يكرهها على الفسل من الجنابة ه وبه الى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس أن يطأ الرجل جاريته المجوسية ه قال أبو محمد : وقد ذكرنا في كتاب التذكية اباحة سعيد بن المسيب لكل ماذبجه المجوسي ونحن وان كنا نخالف سعيدا ، وطاوسا في وطئه الأمة المجوسية بملك اليمين فانما أتينا بهما لا باحتما نكاح المجوسيات ، وعن أباح نكاح المجوسية أبو ثور ه

**قال أبو محمد :** ومن أين الخطأ أن يكون الله تعالى أمر أن لا تقبل جزية من مشرك الامن أهل الكتاب ولا أن تسكن مشركه الا الكتابية وان لا تؤكل ذبيحة مشرك الا كتابي ثم يفرق بين الاحكام المذكورة فيمنع من بعضها ويبح بعضها والله تعالى التوفيق ه

**١٨١٨ مسألة** ولا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلا ولا يحل لكافر أن يملك عبدا مسلما ولا مسلمة أمة أصلا ه برهان ذلك قول الله عز وجل : ( ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) وقال عز وجل : ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) ه

**قال أبو محمد :** والرق أعظم السبيل وقد قطعها الله عز وجل جملة على العموم ومن خالفنا في هذا يبيع ما اذا أسلمنا في ملك الكافر فنقول لهم : رأيتم طول مدة تعريضكم الأمة والعبد للبيع اذا أسلما عند الكافر وقد تكون تلك المدة ساعة وتكون سنة أفى ملك الكافرهما ام ليس في ملكه ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث فان كانا في ملكه فلم تمنعونه من اتصال ملكه عليهما وقد أبحتموه (٢) مدة ما وما برهانكم على هذا الفرق الفاسد ؟ وان

(١) في النسخة رقم ١٦ فليضربها ان شاء (٢) في النسخة رقم ١٦ وقد اتخذناه ه

قلتم : ليسافى ملكه ولا فى ملك غيره قلنا : هذه صفة الحرية . ومن هذه صفة فلا يحل بيعه ولا احداث ملك عليه ، فان قالوا : فانا نسألكم عن الذى تبيعونه لضرر اضر به اوفى حق مال وجب عليه ؟ قلنا : هو فى ملك الذى يباع عليه وليس ملكه حراما لانه لو قطع ضرره عنه لم يبع عليه ولو وجد له مال غير العبد أو الأمة لم يباعا عليه وليس كذلك الكافر لانه ممنوع عندكم من تملك المسلم وبالله تعالى التوفيق . وقد اعتق رسول الله ﷺ من خرج اليه مسلما من عبيد أهل الكفر فتخصيصكم بذلك من خرج اليانهم تحكم بلا دليل لان رسول الله ﷺ لم يقل : انما اعتقتكم لخروجكم فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل . فان قيل قد اشترى أبو بكر رضى الله عنه بلا لارضى الله عنه من كافر بعد اسلامه قلنا : كان ذلك بمكة فى أول الاسلام قبل نزول الآية المذكورة كما أنسكح عليه الصلاة والسلام بنته رضى الله عنها من أبى العاصى بن الربيع وهو كافر ومن عتبة بن أبى لهب قبل نزول تحریم ذلك فصح أن العبد . والأمة اذا أسلما وهما فى ملك كافر فاهما حران فى حين تمام اسلامها وبالله تعالى التوفيق .

**١٨١٩ مسألة** وفرض على كل من تزوج ان يولم بما قل أو كثر . برهان ذلك ماروينا من طريق مسلم عن يحيى بن يحيى . وقتيبة . وأبى الربيع العتسكى كلهم عن حماد بن زيد عن ثابت البنانى عن أنس بن مالك . أن رسول الله ﷺ رأى على عبد الرحمن ابن عوف أثر صفرة فقال : ماهذا ؟ فقال : يا رسول الله انى تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله ﷺ : أولم ولوبشاة . ومن طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبى شيبة نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة نا ثابت البنانى عن أنس بن مالك فذكر نسكاح رسول الله ﷺ صفية أم المؤمنين قال أنس : فجعل رسول الله ﷺ وليمتها التمر والاقط والسمن . ومن طريق البخارى نا محمد بن بونس نا سفيان عن منصور بن صفية عن أمه صفية بنت شيبة قالت : أولم رسول الله ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير ، وهو قول أبى سليمان . وأصحابنا .

**١٨٢٠ مسألة** وفرض على كل من دعى الى وليمة أو طعام أن يجيب الا من عذر فان كان مفطرا ففرض عليه أن يأكل فان كان صائما فليدع الله لهم فان كان هنالك حرير مبسوط أو كانت الدار مغصوبة أو كان الطعام مغصوبا ، أو كان هناك خمر ظاهر فليرجع ولا يجلس كماروينا من طريق مسلم بن الحجاج نا هرون بن عبد الله الايلي نا حجاج بن محمد عن ابن جريج نا خبرنى موسى بن عقبة عن نافع قال : سمعت عبد الله ابن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : أجيوا الدعوة اذا دعيت لها ، وكان ابن عمر

يأتي الدعوة في العرس وغيره كان يأتيها وهو صائم \* ومن طريق عبد الرزاق أنا  
 معمر عن أيوب السختياني عن نافع أن ابن عمر كان يقول عن النبي ﷺ : « إذا دعا أحدكم  
 أخاه فليجبه عرسا كان أو نحوه » \* ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا  
 عبد الرحمن بن أسد السكازي نا أبو يعقوب الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب  
 السختياني عن مجاهد قال : ان ابن عمر دعى يوما إلى طعام فقال رجل من القوم : اما أنا  
 فاعفني فقال له ابن عمر : لا عافية لك من هذا فقم \* ومن طريق مسلم نا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
 ﷺ : « إذا دعى أحدكم فليجبه فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم »  
 وضح عن أبي هريرة \* من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله ، فان قيل : قد جافى  
 بعض الآثار اذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجبه قلنا : نعم لكن الآثار التي أوردنا  
 فيها زيادة غير العرس مع العرس وزيادة العدل لا يحل تركها ، فان قيل : فقد رويتم  
 من طريق سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ انه قال : « اذا دعى  
 أحدكم إلى طعام فليجبه فان شاء طعم وان شاء ترك » قلنا : نعم وأبو الزبير لم يذكر  
 في هذا (١) أنه سمعه من جابر ولا هو من رواية الليث عنه ، وقد روينا عن الليث أنه وقف  
 أبا الزبير على ما سمعه من جابر مما لم يسمعه منه قال الليث : فاعلم على ما أخذته عنه ، وليس  
 هذا الحديث مما أعلم له عليه فبطل الاحتجاج به ، ثم لو صح لكان الخبر الذي فيه إيجاب  
 الأكل زائدا على هذا وزيادة العدل لا يحل تركها والله تعالى التوفيق \* وجمهور  
 الصحابة . والتابعين على ما ذكرنا من إيجاب الدعوة \*

**١٨٢١ مسألة** ولا يحل للمرأة نكاح ثيبا كانت أو بكر الا باذن وليها الاب  
 أو الاخوة أو الجد أو الاعمام أو بنى الاعمام وان بعدوا والا قرب فالأقرب أولى \*  
 وليس ولد المرأة وليا لها الا ان كان ابن عمها ، ولا يكون في القوم (٢) أقرب اليها منه ،  
 ومعنى ذلك أن يأذن لها في الزواج فان أبى أو لياؤها من الاذن لها زوجها السلطان \*

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم  
 وامائكم ) وقوله تعالى : ( ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) وهذا خطاب للاولياء  
 لا للنساء \* وروينا من طريق ابن وهب نا ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب  
 عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : « لا تنكح  
 المرأة بغير وليها فان نكحت فنكاحها باطل ثلاث مرات فان أصابها فلها مهرها بما



أصاب منها فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له» وما حدثنا به أحمد بن محمد الطلنكى نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت الرقى نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا أبو كامل نا بشر بن منصور نا سفيان الثورى عن أبي اسحق السبيعى عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعرى عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لأنكاح الابولى» \* وبه الى البزار نا محمد ابن موسى الجرشى نا يزيد بن زريع نا شعبة بن الحجاج عن أبي اسحق السبيعى عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعرى عن أبيه - هو أبو موسى - عن النبي ﷺ «لأنكاح الابولى» فاعترض قوم على حديث أم المؤمنين هذا بأن ابن عليه روى عن ابن جريج أنه سأل الزهرى عن هذا الحديث؟ فلم يعرفه قالوا: وأم المؤمنين رضى الله عنها روى هذا الحديث عنها وقد صح عنها أنها كانت أنكحت بنت أخيها عبد الرحمن وهى بكر وهو مسافر بالشام قريب الأوبة بغير امره فلم يمضه بل أنكرك ذلك اذ بلغه فلم تر عائشة ذلك مبطلا لذلك النكاح بل قالت للذى زوجتها منه وهو المنذر بن الزبير: اجعل أمرها اليه ففعل فانقذه عبد الرحمن قالوا: والزهرى هو الذى روى عنه هذا الخبر، وقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن معمر أنه قال له: سألت الزهرى عن الرجل يتزوج بغير ولى؟ فقال: ان كان كفؤا لها لم يفرق بينهما قالوا: فلو صح هذا الخبر لدل خلاف عائشة التى روته والزهرى الذى رواه لما فيه دليلا على نسخه فقلنا: أما قولكم: ان الزهرى سأله عنه ابن جريج فلم يعرفه فان أباسلمان داود بن بابشاد بن داود بن سلمان كتب الى نا عبد الغنى بن سعيد الأزدي الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة الرعنى قال: نا أبو جعفر الطحاوى نا أحمد بن ابى داود عمران قال: نا يحيى بن معين عن ابن عليه عن ابن جريج انه سأل الزهرى عن هذا الحديث؟ فلم يعرفه»

**قال أبو محمد:** وهذا لا شىء لوجهين، أحدهما ما حدثنا القاضى أبو بكر حماد ابن أحمد قال: نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا غيلان نا عباس نا يحيى ابن معين. حديث ابن جريج هذا قال عباس: فقلت له: ان ابن عليه يقول: قال ابن جريج لسليمان بن موسى فقال: نسيت بعد فقال ابن معين: ليس يقول هذا الا ابن عليه وابن عليه عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد فاصلحها له قال ابن معين: لا يصح فى هذا الا حديث سليمان بن موسى»

قال أبو محمد: فصحا ان سماع ابن عليه من ابن جريج مدخول، ثم لو صح أن الزهرى انكره وان سليمان بن موسى نسيه فقد روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا ابن نمير قال قالى عبدة وأبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت:

■ كان النبي ﷺ يسمع قراءة رجل في المسجد فقال رحمه الله : لقد أذكرني آية كنت أنسيتها ■ ■ نا أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن ذر بن عبد الله المرهبي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه ■ أن النبي ﷺ صلى الفجر فأغفل آية فلما صلى قال : أفي القوم أبي بن كعب ؟ فقال له أبي بن كعب : يا رسول الله أغفلت آية كذا أو نسخت ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : بل أنسيتها ■ ■

قال أبو محمد : فإذا صح أن رسول الله ﷺ نسي آية من القرآن فمن الزهري . ومن سليمان . ومن يحيى حتى لا ينسى ؟ وقد قال عز وجل : ( ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ) لكن ابن جريج ثقة فإذا روى لنا عن سليمان بن موسى - وهو ثقة - أنه أخبره عن الزهري بخبر مسند فقد قامت الحجة به سواء نسوه بعد أن بلغوه وحدثوا به أو لم ينسوه ، وقد نسي أبو هريرة حديث لا عدوى ، ونسي الحسن حديث من قتل عبده ، ونسي أبو معبد مولى ابن عباس حديث التكبير بعد الصلاة بعد أن حدثوا بها فكان ماذا ؟ لا يعترض بهذا الاجاهل أو مدافع للحق بالباطل ، ولا ندري في أي القرآن أم في أي السنن أم في أي حكم العقول وجدوا ؟ ان من حدث بحديث ثم نسيه ان حكم ذلك الخبر يبطل ، ما هم الا في دعوى كاذبة بلا برهان ■ وأما اعتراضهم بأنه صح عن عائشة وعن الزهري رضي الله عنهما أنها خالفا ما رويانا من ذلك فكان ماذا ؟ انما أمرنا الله عز وجل . ورسوله ﷺ وقامت حجة العقل بوجوب قبول ما صح عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبسقوط اتباع قول من دونه عليه الصلاة والسلام ، ولا ندري اين وجدوا أن من خالف باجتهاده مخطئا متأولا ما رواه أنه يسقط بذلك ما رواه ثم نعرض عليهم أصلهم هذا الفاسد فنقول : اذا صح أن أم المؤمنين رضي الله عنها . والزهري رحمه الله رويانا هذا الخبر وروى عنهما أنها خالفا فهذا دليل على سقوط الرواية بأنهما خالفا بل الظن بهما أنها لا يخالفان ما روياه وهذا أولى لان تركنا ما لا يلزمنا من قولهما لما يلزمنا من روايتهما هو الواجب لان ترك ما يلزمنا بما روياه لما لا يلزمنا من رأيهما فكيف وقد كتب الى داود بن بابشاد قال : حدثني عبد الغني ابن سعيد ناهشام بن محمد بن قررة نا أبو جعفر الطحاوي نا الحسن بن غليب نا يحيى بن سليمان الجعفي نا عبد الله بن ادريس الأودي عن ابن جريج عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها أنه كتبت رجلا من بني أخيها جارية من بني أخيها فضربت بينهم سترًا ثم تكلمت

حتى اذا لم يبق الا النكاح امرت رجلا فانكح ثم قالت : ليس الى النساء النكاح ،  
فصح يقينا بهذا رجوعها عن العمل الاول الى ما نهت عليه من أن نكاح النساء لا يجوز  
واعترضوا في رواية أبي موسى أن قوما أرسلوه فقلنا فكان ماذا اذا صح الخبر مسندا  
الى رسول الله ﷺ فقد قامت الحجة بهولنا قبوله فرضا ولا معنى لمن أرسله أو لمن  
لم يروه أصلا أو لمزرواه من طريق أخرى ضعيفة ؟ كل هذا كأنه لم يكن وبالله تعالى التوفيق \*  
قال أبو محمد : ومن قال بمثل قولنا جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن وهب  
حدثني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قال عمر  
ابن الخطاب : لا تنكح المرأة الاباذن وليها أو ذوى الرأى من أهلها أو السلطان \*  
ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر  
ابن الخطاب رد نكاح امرأة نكحت بغير إذن وليها \* ومن طريق عبد الرزاق عن  
ابن جريج أخبرني عبد الحميد بن جبير بن شيبة أن عكرمة بن خالد أخبره أن الطريق  
جمع ركبا فجعلت امرأة تيب أمرها الى رجل من القوم غير ولى فأنكحها رجلا فبلغ  
ذلك عمر بن الخطاب فجلد الناكح والمنكح ورد نكاحها \* ومن طريق محمد بن  
سيرين عن أبي هريرة ليس للنساء من العقد شيء لانكاح الابولى لا تنكح المرأة  
نفسها فان الزانية تنكح نفسها \* ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن محمد  
ابن سيرين أن ابن عباس قال : البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير الأولياء \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال : روى عمر بن الخطاب ابنته  
حفصة أم المؤمنين ماله وبناته ونكاحن فكانت حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها اذا  
أرادت أن تزوج امرأة أمرت أخاها عبد الله فيزوج \* وروينا نحو هذا أيضا عن  
عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها . وابن عمر . وعمر بن عبد العزيز . وإبراهيم النخعي \*  
ورويانا عن الحجاج بن منهال نا أبو هلال قال : سألت الحسن ؟ فقلت : أبا سعيد  
امرأة خطبها رجل وولياها غائب بسجستان ولولياها هتناولى أئزوهاولى وليها ؟ قال :  
لا ولكن اكتبوا اليه قلت له : ان الخاطب لا يصبر قال : فليصبر قال له رجل : الى متى  
يصبر ؟ قال الحسن : يصبر كما صبر أهل الكهف ، وهو قول جابر بن زيد . ومكحول ،  
وهو قول ابن شبرمة . وابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحسن بن حنبل . والشافعي .  
وأحمد . وإسحاق . وأبي عبيد . وابن المبارك ، وفي ذلك خلاف قديم . وحديث كما  
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عوز الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني  
نا محمد بن بشار نا دار نا أبو داود الطيالسي نا شعبة نا أبي اسحاق الشيباني . وسفيان الثوري

قال أبو اسحق: كانت فينا امرأة يقال لها: بحرية زوجتها أمهاو كان أبوها غائبا فلما قدم أبوها أنكر ذلك فرفع ذلك الى علي فأجاز ذلك قال شعبة: وأخبرني سفيان الثوري انه سمع أبا قيس يحدث عن هذيل بن شرحبيل عن علي بن أبي طالب بمثله ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا شعبة بن الحجاج قال: أخبرني سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - قال: سمعت القعقاع قال: انه تزوج رجل امرأة منا يقال لها: بحرية زوجتها اياه أمها فجاء أبوها فأنكر ذلك فاخصما الى علي بن أبي طالب فأجازه. والخبر المشهور عن عائشة أم المؤمنين انها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن من المنذر بن الزبير. وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم أنكر ذلك فجعل المنذر أمرها اليه فأجازه. وروينا أن أمانة بنت أبي العاصي ابن أبي الربيع وأمه ازنب بنت رسول الله ﷺ خطبها معاوية بعد قتل علي رضي الله عنه وكانت تحت علي فدعت بالمغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب فجعلت أمرها اليه فانكحها نفسه فغضب مروان وكتب بذلك الى معاوية فكتب اليه معاوية دعه واياها وصح عن ابن سيرين في امرأة لا ولي لها فولت رجلا أمرها فزوجها قال ابن سيرين: لا بأس بذلك المؤمنون بعضهم أولياء بعض. وعن عبد الرزاق عن ابن جريج انه سأل عطاء عن امرأة نكحت بغير إذن ولا تهاوهم حاضرون فقال: اما امرأة مالكة امر نفسها اذا كان بشدهاء فانه جائز بغير أمر الولاة. وعن القاسم بن محمد في امرأة زوجت ابنتها بغير إذن أوليائها قال: ان أجاز الولاة ذلك اذا علموا فهو جائز، وروى نحو هذا عن الحسن أيضا، وقال الأوزاعي: ان كان الزوج كفؤا ولها من أمرها نصيب ودخل بها لم يكن للولي أن يفرق بينهما، وقال أبو ثور: لا يجوز أن تزوج المرأة نفسها ولا أن تزوجها امرأة ولسكران زوجها رجل مسلم جاز المؤمنون اخوة بعضهم أولياء بعض وقال أبو سليمان: أما البكر فلا يزوجه الا وليها وأما الثيب فتولى أمرها من شاءت من المسلمين ويزوجه وليها وليس للولي في ذلك اعتراض، وقال مالك: أما الدينثة كالسوداء أو التي أسلمت أو الفقيرة أو النبطية أو المولاة فان زوجها الجار وغيره ممن ليس هو لها بولي فهو جائز وأما المرأة التي لها الموضع فان زوجها غير وليها فرق بينهما فان أجاز ذلك الولي أو السلطان جاز، فان تقدم أمرها ولم يفسخ وولدت له الأولاد لم يفسخ، وقال أبو حنيفة: وزفر جائز للمرأة أن تزوج نفسها كفؤا ولا اعتراض لوليها في ذلك فان زوجت نفسها غير كفء فالنكاح جائز ولا ولياء ان يفرقوا بينهما وكذلك للولي أن يخاصم فيما حطت من صداق مثلها، وقال أبو يوسف: ومحمد بن الحسن: لا نكاح الا بولي ثم اختلفا فقال أبو يوسف: ان تزوجت بغير ولي فأجازه الولي جاز فان

أن أن يجوز الزوج كفؤ أجازة القاضى ولا يكون جائزا الا حتى يجيزه القاضى ■  
وقال محمد بن الحسن : ان لم يجزه الولى استأنف القاضى فيه عقدا جديدا ■  
قال أبو محمد : أما قول محمد بن الحسن . وأبى يوسف فظاهر التناقض والفساد  
لأنهما نقضا قولهما لانكاح الابولى اذ أجازا للولى اجازة ما أخبرا أنه لا يجوز ،  
وكذلك قول أبى حنيفة لأنه أجاز للمرأة انكاح نفسها من غير كفء ثم أجاز للولى  
فسخ العقد الجائز فهى أقوال لا متعلق لها بقرآن ولا بسنة لا صحيحة ولا سقيمة .  
ولا بقول صاحب . ولا بمعقول . ولا بقياس . ولا رأى سديد ، وهذا لا يقبل الا من  
رسول الله ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى الا عن الوحي من الخالق الذى لا يسأل عما  
يفعل ، وامان غيره عليه الصلاة والسلام فهو دين جديد يعذب الله به فى الحشر ■  
وأما قول مالك فظاهر الفساد لانه فرق بين الدنية وغير الدنية وما علمنا الدناءة الا معاصى  
الله تعالى ، وأما السوداء والمولاة فقد كانت أم أيمن رضى الله عنها سوداء ومولاة  
والله ما بعد أزواجه عليه الصلاة والسلام فى هذه الامة امرأة أعلى قدرا عند الله  
تعالى وعند أهل الاسلام كلهم منها ، وأما الفقيرة فما الفقر دناءة فقد كانت  
فى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الفقير الذى أهله كالفقروهم أهل الشرف والرفعة  
حقا وقد كان قارون . وفرعون . وهامان من الغنى بحيث عرف وهم أهل الدناءة والردالة  
حقا ، وأما النبطية فرب نبطية لا يطعم فيها كثير من قریش ليسارها وعلو حالها فى  
الدنيا ورب بنت خاليفة هلكت فاقه وجهه اوضياعا ثم قوله : يفرق بينهما فان طال الامر  
وولدت منه الاولاد لم يفرق بينهما فهذا عين الخطأ انما هو حق أو باطل ولا سبيل الى  
ثالث فان كان حقا فليس لاحد نقض الحق اثر عقده ولا بعد ذلك وان كان باطلا فالباطل  
مردود أبدا الا أن يأتى نص من قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ فيوقف عنده ، وما نعلم  
قول مالك هذا قاله أحد قبله ولا غيره الا من قلده ولا متعلق له بقرآن . ولا بسنة صحيحة ولا  
بأثر ساقط . ولا بقول صاحب . ولا تابع . ولا بمعقول . ولا بقياس . ولا رأى له وجه يعرف ■  
وأما قول أبى ثور : فان قول رسول الله ﷺ : ■ فان اشتجروا فالسلطان ولى من  
لاولى له ، مانع من أن يكون ولى المرأة كل مسلم لان مراعاة اشتجار جميع من أسلم من  
الناس محال وحاش انه عليه الصلاة والسلام أن يأمر بمراعاة محال لا يمكن فصح أنه  
عليه الصلاة والسلام عنى قوما خاصة يمكن أن يشتجروا فى نكاح المرأة لاحق لغيرهم  
فى ذلك ، وقوله عليه الصلاة والسلام : فالسلطان ولى من لاولى له يبان جلى بما قلنا (١)



اذلوا راد عليه الصلاة والسلام كل مسلم لكان قوله : « من لا ولي له » محالاً باطلا وحاش له من فعل ذلك فصح أنهم العصبة الذين يوجدون لبعض النساء ولا يوجدون لبعضهن \* وأما قول أبي سليمان فأنما عول على الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : البكر يستأذنها أبوها والشيء أحق بنفسها من وليها »

**قال أبو محمد :** وهذا لولم يأت غيره لكان كما قال أبو سليمان لكان قوله عليه الصلاة والسلام : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » عموم لكل امرأة ثيب أو بكر ، ويان هذا (١) القول أن معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « والشيء أحق بنفسها من وليها » أنه لا ينفذ عليها أمره بغير إذننها ولا تنكح الا من شاءت فإذا أرادت النكاح لم يجز لها الا باذن وليها فان أبي أنكحها السلطان على رغم انف الولي الأبى ، وأما من لم ير للولي معنى فانهم احتجوا بقول الله تعالى : ( حتى تنكح زوجا غيره ) وبقول الله تعالى : ( فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن ) وقد قلنا : ان قوله تعالى : ( وأنكحوا الأيامى منكم ) بيان في أن نكاحهن لا يكون الا باذن الولي ، واحتجوا بأن أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها زوجها النجاشي من رسول الله ﷺ وهذا لا حجة لهم فيه لأن الله تعالى يقول : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم ) فهذا خارج من قوله عليه الصلاة والسلام : « أيما امرأة نكحت (٢) بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ، ووجه آخر وهو أن هذا القول من رسول الله ﷺ هو الزائد على مهور الأصل لان الأصل بلا شك أن تنكح المرأة من شاءت بغير ولي فالشرع الزائد هو الذي لا يجوز تركه لانه شريعة واردة من الله تعالى كالصلاة بعد ان لم تكن والزكاة بعد ان لم تكن وسائر الشرائع ولا فرق ، واحتجوا بخبره ان عمر بن أبي سلمة هو زوج أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها من النبي ﷺ ، وهذا خبر انما رويناه من طريق ابن عمر بن أبي سلمة وهو مجهول ، ثم لو صح لكان القول فيه كالقول في حديث أم حبيبة سواء سواء مع أن عمر بن أبي سلمة كان يومئذ صغيرا لم يبلغ ، هذا الخلاف فيه بين أحد من أهل العلم بالأخبار فمن الباطل أن يعتمد رسول الله ﷺ على عقد من لا يجوز عقده ويكفي في رد هذا كله ما حدثناه يحيى بن عبد الرحمن بن مسعودنا أحمد بن دحيم بن خليل نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا عارم - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن انس بن مالك قال : لما نزلت في زينب بنت جحش ( فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم ) قال : فكانت تفخر على نساء النبي ﷺ تقول : زوجكن أهلو كن

(١) في النسخة رقم ١١ وبين هذا (٢) في النسخة رقم ١٤ تزوجت

وزوجني الله عز وجل من فوق سبع سموات . فهذا إسناد صحيح مبين ان جميع نسائه عليه السلام انما زوجهن أولياؤهن حاش زينب رضى الله تعالى عنها فان الله تعالى زوجها منه عليه الصلاة والسلام، وصح بهذا ان معنى قول أم حبيبة رضى الله عنها ان النجاشي زوجها أى تولى أمرها وما احتاج اليه كان العقد بحضوره وقد كان هنالك أقرب الناس اليها عثمان بن عفان بن أبي العاصي بن أمية . وعمرو . وخالدا ابنا سعيد بن العاصي بن أمية فكيف يزوجه النجاشي بمعنى يتولى عقد نكاحها وهؤلاء حضور راضون مسرورون آذنون في ذلك يقيين لاشك فيه ؟ وأما تزويجه عليه الصلاة والسلام المرأة بتعليم سورة من القرآن فليس في الخبر أنه كان لها ولي أصلا فلا يعترض على اليقين بالشكوك ، وهكذا القول في كل حديث ذكره كبر نكاح ميمونة أم المؤمنين وانما جعلت أمرها الى العباس فزوجها منه عليه الصلاة والسلام . ونكاح أبي طلحة أم سليم رضى الله عنها على الاسلام فقط أنكحها اياه أنس بن مالك وهو صغير دون عشر سنين فهذا كله منسوخ بابطاله عليه الصلاة والسلام النكاح بغير ولي . وسائر الأحاديث التي فيها أن نساء أنسكن بغير اذن أهلن فرد عليه الصلاة والسلام نكاحهن وجعل اليهن اجازة ذلك ان شئن فكلها أخبار لا تصح امام رسالة وامامن رواية على بن غراب وهو ضعيف . فظهر صحة قولنا وبالله تعالى التوفيق . وأما قولنا : إنه لا يجوز انكاح الأبعد من الأولياء مع وجود الأقرب فلان الناس كلهم يلتقون في أب بعد أب الى آدم عليه السلام بلا شك فلو جاز انكاح الأبعد مع وجود الأقرب لجاز انكاح كل من على وجه الأرض (١) لانه يلقيها بلا شك في بعض آبائها فان حدوا في ذلك حدا كفوا البرهان عليه ولا سبيل اليه فصح يقينا أنه لاحق مع الأقرب للابعد ، ثم ان عدم فن فوقه أب هكذا ابدا مادام يعلم لها ولي عاصب كالميراث ولا فرق \* واما ان كان الولي غائبا فلا بد من انتظاره ، فان قالوا : ان ذلك يضربها قلنا : الضرورة لا تبيح الفروج وقد وافقنا المالكيون على انه ان كان للزوج الغائب مال ينفق منه على المرأة لم تطلق عليه وان أضرت غيبته بما في فقد الجماع وضياح كثير من أمورها ووافقنا الحنفيون في انه وان لم يكن له مال فانها لا تطلق عليه ولا ضرر أضرم من عدم النفقة ، ثم نسألهم في حد الغيبة التي ينتظرون الولي فيها من الغيبة التي لا ينتظرونه فيها فانهم لا يأتون الا بفضيحة وبقول لا يعقل وجهه وبالله تعالى تنأيد .

**١٨٢٢ مسألة** وللاب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير اذنها ولا خيار لها اذا بلغت فان كانت ثيبا من زوج مات عنها أو طلقها لم يحز للاب ولا لغيره

أن يزوجها حتى تبلغ ولا اذن لها قبل أن تبلغ ، وإذا بلغت البكر والثيب لم يحز للاب ولا لغيره أن يزوجها الا باذنها فان وقع فهو مفسوخ أبدأ ، فاما الثيب فتنكح من شأت وان كره الاب ، وأما البكر فلا يجوز لها نكاح الا باجتماع اذنها واذن أبيها ، وأما الصغيرة التي لا أب لها فليس لأحد أن ينكحها لامن ضرورة ولا من غير ضرورة حتى تبلغ ولا لأحد أن ينكح مجنونة حتى تفيق وتأذن الا الأب في التي لم تبلغ وهي مجنونة فقط وفي بعض ما ذكرنا خلاف ، قال ابن شبرمة : لا يجوز انكاح الأب ابنته الصغيرة الا حتى تبلغ وتأذن ، ورأى امرأته رضي الله عنها وصاحب النبي ﷺ كالموهوبة ، ونكاح أكثر من أربع ، وقال الحسن . و ابراهيم النخعي : انكاح الأب ابنته الصغيرة . والكبيرة الثيب والبكر وان كرها جاز عليهما كما رويانا من طريق سعيد بن منصورنا هشيم أنا منصور بن المعتمر . وعبيدة قال منصور : عن الحسن وقال عبيدة : عن ابراهيم قالاجيما : ان نكاح الأب ابنته بكرا أو ثيبا جائز ، وروينا عن ابراهيم قولاً آخر كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الرحيم نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المشي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : البكر لا يستأمرها أبوها والثيب ان كانت في عياله استأمرها وقال مالك : أما البكر فلا يستأمرها أبوها بلغت أو لم تبلغ عنت أو لم تعنس وينفذ انكاحها لها وان كرهت وكذلك ان دخل بها زوجها الا أنه لم يطأها فان بقيت معه سنة وشهدت المشاهد لم يحز للاب أن ينكحها بعد ذلك الا باذنها وان كان زوجها لم يطأها قال : وأما الثيب فلا يجوز انكاح الأب ولا غيره عليها الا باذنها قال : والجد بخلاف الأب فيما ذكرنا لا يزوج البكر ولا غيرها الا باذنها كسائر الأولياء ، واختلف قوله في البكر الصغيرة التي لا أب لها فأجاز انكاح الأخ لها اذا كان نظرا لها في رواية ابن وهب ومنع منه في رواية ابن القاسم ، وقال أبو حنيفة وأبو سليمان : ينكح الأب الصغيرة ما لم تبلغ بكرا كانت أو ثيبا فاذا بلغت نكحت من شأت ولا اذن للأب وذلك الا كسائر الأولياء ، ولا يجوز انكاحها الا باذنها بكرا كانت أو ثيبا ، وقال أبو حنيفة : والجد كالأب في كل ذلك ، وقال الشافعي : يزوج الأب والجد للاب ان كان الأب قد مات البكر الصغيرة ولا اذن لها اذا بلغت ■ وكذلك البكر الكبيرة ولا يزوج الثيب الصغيرة احد حتى تبلغ سواء با كراهت عذرتها أو برضى بحرام أو حلال ، وأما الثيب الكبيرة فلا يزوجها الأب ولا الجد ولا غيرها الا باذنها ولها أن تنكح من شأت اذا كانت بالغاً ■

**قال أبو محمد :** الحجة في اجازة (١) انكاح الأب ابنته الصغيرة البكر انكاح أبي بكر رضى الله عنه النبي ﷺ من عائشة رضى الله عنها وهى بنت ست سنين ، وهذا أمر مشهور غفينا عن ايراد الاسناد فيه فمن ادعى أنه خصوص لم يلتفت قوله لقول الله عز وجل (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فكل ما فعله عليه الصلاة والسلام فلنا ان تنامى به فيه الا أن يأتي نص بأنه له خصوص (٢) ، فان قال قائل : فان هذا فعل منه عليه الصلاة والسلام وليس قولاً فمن اين خصصتم البكر دون الثيب والصغيرة دون الكبيرة وليس هذا من أصولكم ؟ قلنا : نعم انما اقتصرنا على الصغيرة البكر للخبر الذي رويناه من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا سفيان - هو ابن عيينة - عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جبير يخبر عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال : الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها في نفسها واذا نها صماتها » فخرجت الثيب صغيرة كانت أو كبيرة بعموم هذا الخبر وخرجت البكر البالغة به أيضا لأن الاستئذان لا يكون الا للبالغ العاقل (٣) لا لثالث عن النبي ﷺ ورفع القلم عن ثلاث فذكر فيهم الصغير حتى يبلغ ، وخرجت البكر التي لأب لها بالنص المذكور أيضا فلم تبق الا الصغيرة البكر ذات الأب فقط ، فان قيل : فلم لم يجزوا انكاح الجد لها كالأب ؟ قلنا : لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فلم يجز ان يخرج من هذا العموم الا ما جاء به الخبر فقط ، وهو الاب الأدنى . وبالحبر المذكور يبطل قول الحسن . وابراهيم الذي ذكرنا آتاه ، وأما قول مالك في التي بقيت مع زوجها أقل من سنة ولم يطأها ان أباه يزوجه بغير اذنها فان أتمت مع زوجها سنة وشهدت المشاهد لم يكن له أن يزوجه الا باذنها ففي غاية الفساد لانه تحكم لا يعضده قرآن ولا سنة ولا رواية ضعيفة . ولا قول أحد قبله جملة . ولا قياس . ولا رأى له وجه .

وأما الحاق الشافعي الصغيرة الموطوءة بحرام بالثيب فخطأ ظاهراً لاننا نسألهم ان بلغت فزنت أبكر هي في الحد أم ثيب ؟ فمن قولهم : انها بكر فظهر فساد قولهم وصح أنها في حكم البكر ، وأما من جعل للثيب والبكر اذا بلغت أن تنكح من شاءت وان كره أبوها ومن جعل للأب أن ينكحها وان كرهت فكلاهما خطأ بين للثالث الثابت الذي ذكرنا آتاه من قول رسول الله ﷺ : « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها » ففرق عليه الصلاة والسلام بين الثيب والبكر فجعل للثيب أنها أحق بنفسها من وليها فوجب بذلك انه لا أمر للأب في انكاحها وانها أحق بنفسها منه ومن

(١) في النسخة رقم ١٦ في جواز (٢) في النسخة رقم ١٤ « له خاصة » (٣) في النسخة رقم ١١ البالغ عاقل

غيره وجعل البكر بخلاف ذلك ، وأوجب على الأب أن يستأمرها فصح أنه لا بد من اجتماع الأمرين اذنها واستئذان أبيها . ولا يصح لها نكاح ولا عليها الا بهما جميعا ، وقوله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) موجب ان لا يجوز على البالغة البكر انكاح أبيها بغير اذنها ، وقد جاءت بهذا آثار صحاح . ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية المروزي نا أحمد بن شعيب أخبرني معاوية بن صالح نا الحكم بن موسى نا شعيب بن اسحاق عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ان رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأتى النبي ﷺ ففرق بينهما .

**قال أبو محمد** : معاوية بن صالح هذا هو الأشعري ثقة مأمون ليس هو الأندلسي الحضرمي ذلك ضعيف وهو قديم . وبه الى أحمد بن شعيب انا محمد بن داود المصيصي نا حسين بن محمد نا جرير بن حازم عن أيوب السخيتي نا عن عكرمة عن ابن عباس « أن جارية بكرا أتت النبي ﷺ فقالت : ان أبي زوجني - وهي كارهة - فرد النبي ﷺ نكاحها . نا أبو عمر أحمد بن قاسم قال : حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال : حدثني جدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن ابراهيم نا عمران نا دحيم نا ابن أبي ذئب ع نا نافع عن ابن عمر قال : ان رجلا زوج ابنته بكرا فذكره فأتى النبي ﷺ فرد نكاحها .

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد البلخي نا القربري نا البخاري نا معاذ بن فضالة نا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة حدثهم « أن النبي ﷺ قال . لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا : يا رسول الله فكيف اذنها قال ان تسكت . »

**قال أبو محمد** : الآثار ههنا كثيرة وفيما ذكرنا كفاية ، وقد جاء فردا نكاح الأب ابنته الثيب بغير اذنها حديث خنساء بنت خدام . قال علي . وقال بعضهم : زوج النبي ﷺ بناته ولم يستأذنهن فقلنا : هذا لا يعرف في شيء من الآثار أصلا وانما هي دعوى كاذبة بل قد جاءت آثار مرسله بانه عليه الصلاة والسلام كان يستأمرهن وقد تقصينا في كتاب الايصال ما اعترض به من لا يبالي مما أطلق به لسانه في الآثار التي أوردنا مما لا معنى له من رواية بعض الناس لها بلفظ مخالف للنظر الذي رويناه ونحو ذلك وكل ذلك لا معنى له ، لان اختلاف الالفاظ ليس علة في الحديث بل ان كان روى جميعها الثقات وجب أن تستعمل كلها ويحكم بما اقتضاه كل لفظ منها ولا يجوز ترك بعضها البعض لان الحاجة قائمة بجميعها وطاعة كل ما صح عنه عليه الصلاة والسلام فرض على الجميع ، ومخالفة شيء منه معصية لله عز وجل وان كان روى بعضها ضعيف فالاحتجاج به على



مارواه الثقات ضلال ۝ وقد جاء مثل قولنا عن السلف ۝ ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناعبد بن خالد ناعلى بن عبدالعزيز نالحجاج بن المنهال ناحمد بن سلمة نأيوب السختياني عن عكرمة بن عثمان بن عفان كان اذا أراد أن ينكح إحدى بناته قعد الى خدرها فاخبرها ان فلانا يخطبها ۝ ناحمد بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق عن معمر عن حبيب عن نافع قال : كان ابن عمر يستأمر بناته في نكاحهن ۝ وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال : تستأمر النساء في ابضاعهن قال ابن طاوس : الرجال في ذلك بمنزلة البنات لا يكرهون واشد شأننا ۝ وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم عن الشعبي قال : يستأمر الأب البكر والثيب ۝ وهو قول سفيان الثوري ۝ والأوزاعي ۝ والحسن بن حي ۝ وأبي حنيفة وأصحابه ۝ وأبي سليمان ۝ وأصحابنا وبالله تعالى التوفيق ۝ وما نعلم لمن أجاز على البكر البالغة انكاح أبيها لها بغير اذنها متعلقا أصلا الا ان قالوا : قد ثبت جواز انكاحها وهي صغيرة ففى على ذلك بعد الكبر ۝

**قال أبو محمد :** وهذا لاشيء لوجهين ۝ أحدهما أن النص فرق بين الصغير والكبير بما ذكرنا من قوله عليه الصلاة والسلام : «رفع القلم عن ثلاثة فذكر الصغير حتى يكبر ۝» ، والثاني أن هذا قياس والقياس كله فاسد ۝ وادعوا قياس البالغة على غير البالغة فليزعمهم أن يقيسوا الجد في ذلك على الأب وسائر الأولياء على الأب أيضا والا فقد تناقضوا في قياسهم ۝ ويكفى من ذلك النصوص التي أوردنا في رد انكاح البكر بغير اذنها وبالله تعالى التوفيق ۝

**قال أبو محمد :** واذا بلغت المجنونة وهي ذاهبة العقل فلا اذن لها ولا أمر ففى على ذلك لا ينكحها الأب ولا غيره حتى يمكن استئذانها الذى أمر به رسول الله ﷺ ۝

**١٨٢٣ مسألة** ولا يجوز للأب ولا لغيره انكاح الصغير الذكر حتى يبلغ فان فعل فهو مفسوخ أبدا ، وأجازه قوم ولا حاجة لهم الاقياسه على الصغيرة ۝ قال على : والقياس كله باطل ولو كان القياس حقا لكان قد عارض هذا القياس قياس آخر مثله وهو انهم قد أجمعوا على أن الذكرا اذا باغ لا مدخل لايه ولا لغيره في انكاحه أصلا وانه في ذلك بخلاف الأنثى التي له فيها مدخل اما باذن واما بانكاح واما بمراعاة الكفو ۝ فكذلك يجب أن يكون حكمهما مختلفين قبل البلوغ ۝

**قال أبو محمد :** قول الله عز وجل : (ولا تنكس كل نفس الا عليها) مانع من جواز عقد أحد على أحد الا أن يوجب انفا ذلك نص قرآن ۝ أوسنة ولا نص ولا

سنة في جواز انكاح الأب لابنه الصغير وقد قال بهذا طائفة من السلف ■ رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : إذا أنكح الصغيرين أبواهما فهما بالخيار إذا كبرا ولا يتوارثان إن ماتا قبل ذلك • وبه إلى معمر عن قتادة قال : إذا أنكح الصبيين (١) أبوهما فماتا قبل أن يدر كافلا ميراث بينهما قال معمر : سواء أنكحهما أبواهما أو غيرهما وهو قول سفيان الثوري وبالله تعالى التوفيق ■

**١٨٢٤ مسألة** وإذا أسلمت البكر ولم يسلم أبوها أو كان مجنوناً فهي في حكم التي لأب لها لأن الله تعالى قطع الولاية بين الكفار والمؤمنين قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) وصح في المجنون قول رسول الله ﷺ : «رفع القلم عن ثلاثة فذكر منهم المجنون حتى يفيق» ■ وقد صح أنه غير مخاطب باستنارها ولا بانكاحها وإنما خاطب عز وجل أولى الأبواب فلها أن تنكح من شاءت باذن غيره من أوليائها أو السلطان ■ وكذلك التي أسلم أبوها ولم تسلم هي فإن أسلم أو أسلمت أو عقل رجعت إلى حكم ذات الأب لدخوله في الأمر بانكاحها واستئذانها والامة الصغيرة بكرا كانت أو ثيبا ليس لها أب فلا يجوز لسيدها انكاحها لأنه لم يأت ذلك إلا في الأب فقط وليس لأبيها وإن كان حراً انكاحها إلا باذن سيدها لأنه بذلك كاسب على سيدها إذ هي مال من ماله ، وقد قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس نفساً إلا عليها) والبرهان على ما قلنا من أنه لا يجوز للسيد انكاح أمته التي لم تبلغ قول الله عز وجل : (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) والصغير لا يوصف بصلاح في دينه ولا يدخل في الصالحين وكل مسلم فهو من الصالحين بقوله لا إله إلا الله محمد رسول الله ■

**١٨٢٥ مسألة** ولا اذن للوصى في انكاح أصلاً للرجل ولا لامرأة صغيرين كانا أو كبيرين لأن الصغيرين من الرجال والنساء قد ذكرنا أن الذكور منهما لا يجوز أن ينكحه أب ولا غيره وإن الاتي منهما لا يجوز أن ينكحها إلا الأب وحده ■ وأما الكبيران فلا يخلوان (٢) من أن يكونا مجنونين أو عاقلين فإن كانا مجنونين فقد بينا أنه لا ينكحهما أحد لأب ولا غيره ، وأما العاقلان البالغان فلا يجوز أن يكون عليهما وصى على ما بينا في كتاب الحجر فأغنى عن اعادته • وعن قال : لا مدخل للوصى في الانكاح أبو حنيفة • والشافعي • وأبو سليمان • وأصحابهم ، فإن موه موه بالخبر الذي رويناه من طريق وكيع عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة عن جده قال : قال

(١) في النسخة رقم ١٦ الصغيرين (٢) في النسخة رقم ١ ■ فلا يخلو

رسول الله ﷺ: «من منع يتيما له النكاح فزني فالأثم بينهما» قلنا: هذا مرسل ولا حجة في مرسل. وأيضا فهو من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن أبي لبينة وهو ضعيف، وأيضا فليس فيه للوصى ذكر، وقد يكون أراد سيد العشيرة يمنع يتيما من قومه النكاح ظلما.

١٨٢٦ مَسْنُونٌ ومن أوصى إذا مات أن تزوج ابنته البكر الصغيرة أو البالغ فهي وصية فاسدة لا يجوز انفازها. برهان ذلك أن الصغيرة إذا مات أبوها صارت يتيمة وقد جاء النص بان لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن، وأما الكبيرة فليس لابنها أن يزوجهما في حياته بغير إذنها فكيف بعد موته، وقد صح عن رسول الله ﷺ «إذا مات أحدكم انقطع عمله إلا من ثلاث» وليس من تلك الثلاث. وهذا قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان وأصحابهم.

١٨٢٧ مَسْنُونٌ ولا يجوز النكاح إلا باسم الزواج أو الانكاح. أو التمليك أو الامكان، ولا يجوز بلفظ الهبة ولا بلفظ غيرها لما ذكرنا أو بلفظ الأجمعية يعبر به عن الألفاظ التي ذكرنا لمن يتكلم بتلك اللغة ويحسنها. برهان ذلك قول الله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله تعالى: (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) وقال عز وجل: (المأضيذ يد منها وطرأ زوجناكما) وروينا من طريق البخاري ناسعيد بن أبي مريم نا أبو غسان - هو محمد بن مطرف المدني - حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن امرأة عرضت نفسها على النبي ﷺ فذكر الحديث والرجل الذي خطبها فقال له رسول الله ﷺ: «وقد انكحناكما بما معك من القرآن». ومن طريق عبد الرزاق عن معمر. وسفيان الثوري كلاهما عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي فذكر الحديث «وأن النبي ﷺ قال للرجل: قد ملكتكما بما معك من القرآن» وروينا أيضا من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد فقال فيه «فقد ملكتكما بما معك من القرآن».

قال أبو محمد: فإن قيل: فقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة عن أبي حازم عن سهل فقال فيه «قد أنكحكما» ورواه زائدة. وحماد بن زيد. وعبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن أبي حازم عن سهل فقالوا فيه: «فقد زوجتكما فعلمها من القرآن» وهو موطن واحد. ورجل واحد. وامرأة واحدة قلنا: نعم كل ذلك صحيح. وروينا من طريق البخاري ناعبة - هو ابن سليمان الصفار - ناعبة الصمد - هو ابن عبد الوارث - نا عبد الله بن المثنى نا ثمامة بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه كان

إذا تكلم بالكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه ، فصح أنها ألفاظ (١) ظاهراً عليها الصلاة والسلام معلالاً ما ينعقد به النكاح والحمد لله رب العالمين . ومن قال بهذا الشافعي . وأبو سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أن النكاح ينعقد بلفظ الهبة .

قال أبو محمد : وهذا عظيم جداً لأن الله تعالى يقول : ( وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي أن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ) فصح أن النكاح بلفظ الهبة باطل لغير النبي ﷺ . والعجب قولهم : أن الهبة المحرمة إنما هي إذا كانت بلا صداق فكان هذا زائداً في الضلال والتحكم بالكذب والدعوى في الدين . ومن العجب أن أتوا إلى الموهوبة وقد قال الله تعالى إنها رسول الله عليه الصلاة والسلام من دون المؤمنين فجعلوه عموماً لغيره ثم أتوا إلى ما حكم به رسول الله ﷺ من إباحة النكاح بخاتم حديد وتعلم شيء من القرآن فجعلوه خصوصاً له فلو عكسوا أقوالهم لاصابوا ونسأل الله العافية \*

**١٨٢٨ مسألة** ولا يتم النكاح إلا بأشهاد عدلين فصاعداً أو بإعلان عام فإن استكمتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً . نأخذ من إسماعيل العذري . ومحمد بن عيسى قالا : نأخذ من علي الرازي المطوعي نأخذ من عبد الله الحارثي نأخذ من أبي ساويري قال : سمعت أبا بكر بن إسحاق الإمام يقول : حدثني أبو علي الحافظ قال الحارثي : ثم سألت أبا علي فحدثني قال : نأخذ من إسحاق بن أحمد بن إسحاق الرقي نأخذ من يوسف بن محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي نأخذ من عيسى بن يونس نأخذ من جريج بن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل وإن دخل بها فلها المهر وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » \*

**قال أبو محمد** : لا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند . يعني ذكر شاهدي عدل . وفي هذا كفاية لصحته ، فإن قيل : فمن أين اجزتم النكاح بالإعلان الفاشي وبشهادة رجل وامرأتين عدول . وبشهادة أربع نسوة عدول ؟ قلنا : أما الإعلان فلأن كل من صدق في خبر فهو في ذلك الخبر عدل صادق بلا شك فإذا أعلن النكاح فالمعلنان له به بلا شك صادقان عدلان فيه فصاعداً وكذلك الرجل والمرأتان فيهما شاهد عدل بلا شك لأن الرجل والمرأة إذا أخبرتهما غلب التذكير ، وأما الأربع النسوة (٢) فقول رسول الله ﷺ : « شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل » وقد ذكرناه [ بأسناده ] (٣) في كتاب الشهادات والحمد لله رب العالمين . وقال قوم : إذا استكمتم الشاهدان فهو

(١) في النسخة رقم ١٤ « الفاظ » (٢) في النسخة رقم ١٤ أربع نسوة (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦

نكاح سر وهو باطل \*

**قال أبو محمد :** وهذا خطأ الوجهين ، أحدهما أنه لم يصح قط نهي عن نكاح السر إذا شهد عليه عدلان ، والثاني أنه ليس سرا ما علمه خمسة النكاح والمنكح والمنكحة والشاهدان قال الشاعر \* ألا كل سر جاوز اثنين شائع \* وقال غيره

السر يكتمه الاثنان بينهما \* وكل سر عدلاثنين منتشر

ومن أباح النكاح الذي يستحكم فيه الشاهدان أبو حنيفة . والشافعي : وأبو سليمان . وأصحابهم ■

**١٨٢٩ مسألة** والنكاح جائز بغير ذكرك صداق لكن بأن يسكت جملة فإن اشترط فيه أن لا صداق عليه فهو نكاح مفسوخ أبدا \* برهان ذلك قول الله عز وجل : ( لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ) فصحب الله عز وجل النكاح الذي لم يفرض فيه للبرأة شيء إذ صح فيه الطلاق والطلاق لا يصبح إلا بعد صحة النكاح ، وأما لو اشترط فيه أن لا صداق فهو مفسوخ لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل » وهذا شرط ليس في كتاب الله عز وجل فلهذا باطل بل في كتاب الله عز وجل إبطاله قال تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فاذ هو باطل فالنكاح المذكور لم تنعقد صحته إلا على تصحيح ما لا يصح فهو نكاح لا صحته له ، وبالله تعالى التوفيق ■

**١٨٣٠ مسألة** فإذا طلبت المنكحة التي لم يفرض لها صداق قضى لها به فإن تراضت هي وزوجها بشئ يجوز تملكه فهو صداق لا صداق لها غيره فإن اختلف قضى لها عليه بصداق مثلها أحب هو أو هي أو كرهت هي أو هو \* برهان ذلك أنه لا خلاف في صحة ما تراضيان به بما يجوز تملكه وإنما خالف قوم في بعض الأعداد على ما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وقولهم ساقط نبيته بعد بحول الله تعالى وقوته ، وأما القضاء عليه وعليها بمهر مثلها فإنه قد أوجب الله عز وجل لها الصداق ولا بد من أن يقضى لها به إذا طلبته ؛ ولا يجوز أن يلزم ما طلبته هي إذ قد تطلب منه ما ليس في وسعه ، وكذلك لا يجوز أن تلزم هي ما أعطاه إذ قد يعطيها فلسا ولم يأت نص بالزامها ذلك ولا بالزامه ما طلبت فإذا بطل هذان الوجهان فلم يبق إلا صداق مثلها فهو الذي يقضى لها به وبالله تعالى التوفيق ■

**١٨٣١ - مسألة -** ولا يجوز للاب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها ولا يلزمها حكم أبيها في ذلك وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد \* برهان ذلك أنه حق لها بقول الله عز وجل :



( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فاذ هو حق لها ومن جملة ما لها فلا حكم لايها في مالها لقول الله عز وجل : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) ولا يجوز ان يقضى بتام مهر مثلها على أيها الا أن يضمه مختارا لذلك في ماله لان الله تعالى يقول : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن ) تكون تجارة عن تراض منكم ( والصداق بنص القرآن على الزوج لا على الأب فالقضاء به على الأب في ماله قضا . ظلم وجور وأكل مال بالباطل لا يحل ، وقولنا في ذلك هو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وأجاز ذلك عليها أبو حنيفة . وزفر . ومالك . والليث .

**١٨٣٢ مسألة** ولا يحل للعبد ولا للامة أن يندحا الا باذن سيده . فأيهما نكح بغير اذن سيده عالما بالنهي الوارد في ذلك فعليه حد الزنا وهو زان وهي زانية ولا يلحق الولد في ذلك . برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل . وعثمان بن أبي شيبة . واللفظ له . كلاهما عن وكيع نا الحسن بن صالح عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر » . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عبد الله بن محمد ابن عقيل قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : « قال قال رسول الله ﷺ : ايما عبد نكح بغير اذن سيده فهو عاهر » واسم العبد واقع على الجنس فالد كور والاناث من الرقيق داخلون تحت هذا الاسم ، وأيضا فقد صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، والامة مال لسيدها فهي حرام عليه الا بانكاحها اياه بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، وهو قول طائفة من السلف » . روينا عن عمر ابن الخطاب اذا نكح العبد بغير اذن مواله فنكاحه حرام . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يرى انكاح العبد بغير اذن سيده زنا ويرى عليه الحد وعلى التي نكح اذا أصابها اذا علمت انه عبد ويعاقب الذين أنكحوها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع أن ابن عمر أخذ عبداً له نكح بغير اذنه ففرق بينهما وابطل صداقه وضربه حدا . ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : اذا تزوج العبد بغير اذن سيده جلد الحد وفرق بينهما ورد المهر الى مولاه (١) وعزر الشهود الذين زوجه (٢) ، وهذا مسند في غاية الصحة عن ابن عمر رضي الله عنهما . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا مغيرة . وعبيدة عن ابراهيم النخعي قال المغيرة في روايته عنه : اذا فرق المولى بينهما

فما وجد عندها من عين مال غلامه فهو له وما استهلكه فلا شيء عليها، وقال عبيدة في روايته عنه : وما استهلكك فهو دين عليها قال هشيم : وهو القول \* ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان أنهما قالوا في العبد يتزوج بغير إذن سيده أنه يفرق بينهما وينزع الصداق منها وما استهلكته كان ديناً عليها \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن فراس عن عامر الشعبي في التي يتزوجها العبد بغير إذن سيده قال يؤخذ منها ما لم يستهلكه وما استهلك فلا شيء ، ومن قال لا يجوز ولا اجازة فيه للسيد لو أجازة الأوزاعي . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . ومالك : إن نكاح العبد بغير إذن سيده ليس زنا بل إن أجازة السيد جاز بغير تحديد عقد ، وموهوا في ذلك بأن قالوا : إن الخبر الذي احتججتم به أنه عاهر ليس فيه إذا وطئها وأنتم تقولون : إذا لم يطأها فليس عاهراً قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ هذا الخبر بلفظ « إذا نكح » كما أوردناه آنفاً ونكح في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها وخاطبنا بها عليه الصلاة والسلام يقع على العقد ويقع على الوطء فلا يجوز تخصيص أحد المعنيين دون الآخر فصح أنه عليه الصلاة والسلام إنما جعله زانياً إذا تزوج ونكح وبالله تعالى التوفيق ، والعجب أنهم جعلوا تفريق السيد إن فرق طلاقاً ، وهذا خطأ فاحش من وجوه ، أحدها أنه لا يخلو عقد العبد على نفسه بغير إذن سيده ضرورة من أحذو جهين لثالث لهما إما أن يكون صحيحاً وإما أن يكون باطلاً ، فإن كان صحيحاً فلا خيار للسيد في إبطال عقد صحيح وإن كان باطلاً فلا يجوز للسيد تصحيح الباطل وماعداً هذا فتخليط الأنباقي به نص فيوقف عنده ، ويكفي من هذا أنه قول لم يوجب صحته قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا رأى لهوجه يعقل ، ولا تصح في هذا رواية عن أحد من الصحابة غير التي رويها عن ابن عمر ، وجاءت رواية لا تصح عن عمر . وعثمان قد خالفوها أيضاً وتعلقوا برواية وإهية ننبه عليها إن شاء الله تعالى لثلاثيموه بها بموه ، وهي ما رويها من طريق وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر قال : إذا تزوج العبد بغير إذن سيده فالطلاق بيد السيد وإذا نكح بإذن سيده فالطلاق بيد العبد \* ورويها من طريق سعيد بن منصور نا هشيم قال : أنا ابن أبي ليلى . والحجاج - هو ابن أرتاة - والمغيرة - هو ابن مقسم - ويونس - هو ابن عبيد - والحسين - هو ابن عبد الرحمن - واسماعيل بن أبي خالد ، قال ابن أبي ليلى . والحجاج عن نافع عن ابن عمر ، وقال الحجاج أيضاً : عن إبراهيم النخعي عن شريح وقال المغيرة عن إبراهيم النخعي ، وقال يونس : عن الحسن البصري ، وقال الحسين . واسماعيل عن الشعبي ثم اتفق ابن عمر . وشريح . وإبراهيم . والحسن . والشعبي قالوا كلهم : إذا

تزوج بأمر مولاه فالطلاق بيده وإذا تزوج بغير أمره فالأمر إلى السيد أن شاء جمع  
وان شاء فرق .

**قال أبو محمد** : العمرى - هو عبد الله بن عمر بن حفص - وهو ضعيف ■ وان أبي  
لبيسي الحفط ضعيف . والحجاج هالك ، ومن السقوط . والباطل أن تعارض  
برواية هؤلاء عن نافع رواية مثل أيوب السختياني . وموسى بن عقبة . ويونس بن عبيد  
عن نافع ، والرواية عن شريح ساقطة لأنها عن الحجاج بن أرطاة ، وأما إبراهيم . والشعبي .  
فالرواية عنهما صحيحة إلا أن أبا حنيفة . ومالكاً خالفهما في قولهما في المهر فما نعلمهم  
تعلقوا إلا بالحسن وحده ■

١٨٣٣ - مسألة - ولا تكون المرأة ولياً في النكاح فإن أرادت انكاح أمتها  
أو عبدها أمرت أقرب الرجال إليها من عصبتها أن يأذن لها في النكاح فإن لم يكن لها عصب  
فالسultan يأذن لها في النكاح . برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وأنكحوا الأيامى  
منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم ) فصح يقينا أن المأمورين بانكاح العبيد  
والإماء هم المأمورون بانكاح الأيامى لأن الخطاب واحد ونص الآية يوجب  
أن المأمورين بذلك الرجال في انكاح الأيامى والعبيد والإماء فصح بهذا أن المرأة  
لا تكون ولياً في انكاح أحد أصلا لكن لا بد من اذنها في ذلك والافلا يجوز لقول  
الله تعالى : ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت  
أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن ) ■  
١٨٣٤ - مسألة - ولا يحل للسيد إجبار أمته أو عبده على النكاح لا من اجنبي  
ولا من أجنبية ولا أحدهما من الآخر فإن فعل فليس نكاحا ■ برهان ذلك قول الله  
عز وجل : ( ولا تنكح كل نفس إلا بعينها ) وقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه  
باسناده : لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا تنكح الثيب حتى تستأمر ، وهو قول الشافعي .  
وأن سليمان ، وقال أبو حنيفة في أحد قولي : لا يزوج السيد عبده إلا باذنه وله أن يزوج  
أتمته بغير اذنها وهو قول الحسن بن حي ، وروى عن سفيان الثوري أنه يزوجهما بغير  
اذنها (١) ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن . له أن يزوج أتمته من عبده وأن  
كرها جميعا ، وروى هذا أيضا عن أبي حنيفة ، وقال مالك : يكره الرجل أتمته وعبده  
على النكاح ولا ينكح أتمته إلا بمهر يدفعه إليها فيستحل به فرجها ولا يزوج أتمته الفارغة  
من عبده الأسود لا منظر له إلا أن يكون على وجه النظر والصلاح يريد به عفة الغلام

(١) في النسخة رقم ١٦ أنه يزوج أتمته بغير اذنها

مثل أن يكون وكيله فان كان على وجه الضرر بالجارية لم يحز ، قال : ويكره الرجل أمته المعتقة الى سنين على النكاح .

قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر التناقض لانه أجازا كراه السيد لأمته على النكاح ومنع من انكاحها الأسود اذا كان فيه ضرر عليها وأجازها ان كان وكيله وأراد عفته بذلك فاول ذلك انها دعوى بلا برهان ثم المناقضة في منعه انكاحها اياه اذا كان فيه ضرر عليها ولا ضرر أعظم من الكراهة والافلم خص الأسود لولا الكراهة له اذ لوراعى الضرر فقط لاستوى انكاحها من قرشى أبيض ومن أسود اذا كان في ذلك ضرر من ضرب أواجاعة غير الكراهة . وأما من فرق بين اكراه الأمة فأجازها وبين اكراه العبد (١) فلم يحزه فانهم احتجوا بانه لما كان الطلاق الى العبد كان النكاح اليه ولما كان للسيد احتباس بضع الأمة لنفسه كان له أن يملك بضعا غيره .

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح شيء منه لكان هذا استخف قياس في الارض لانهم لم يوافقوا على ان الطلاق بيد العبد بل جابر وابن عباس وغيرهما يقولان : الطلاق بيد السيد لا بيد العبد ، وأما قياسهم تملك بضع الأمة لغيره كماله ان يحبسها لنفسه فسخف مضاعف لانه لا خلاف ان للرجل احتباس بضع زوجته لنفسه أفترأهم يقيسون على ذلك تملك بضعا لغيره ؟ ان هذا لعجب ، وأما من أجاز اكراه العبد والأمة سواء على النكاح فانهم احتجوا بان الله تعالى أمر بانكاح العبد والاماء ولم يشترط رضاه ، وذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد : لسيدهما ان يجمع بينهما ويفرق بينهما وبما روينا من طريق سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن ابراهيم قال : كانوا يكرهون المملوك على النكاح ويدخلونه على امرأته البيت ويغلقون عليهما الباب .

قال أبو محمد : أما قوله تعالى : في انكاح العبد والاماء فانه عطف عز وجل على أمره بالنكاح الايامى منا ولم يشترط فيهن رضاهن فليزمنهم (٢) أن يحجزوا بذلك انكاح الحرة الثيب وان كرهت ان طردوا أصلهم الفاسد ، فان شغبوا أيضا بقوله تعالى : ( فمن ماملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ) الى قوله تعالى ( فأنكحوهن باذن أهلهن ) ولم يشترط رضاهن قلنا : وقد قال تعالى : ( فأنكحوها ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) ولم يشترط رضاهن ، وكل هذا قد بينه رسول الله ﷺ في أن لا تنكح بكر حتى تستأذن ولا ثيب حتى تستأمر ولم يخص حرة من مملوكة :

(١) في النسخة رقم ١٤ وبين انكاح العبد (٢) في النسخة رقم ١٤ فيلزمهم

(وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وما كان ربك نسيا. ولتبين للناس ما نزل اليهم) فهذا هو البيان الذى لا يحتاج الى غيره لا كالأراء المتخاذلة والدعاوى الفاسدة، وأما خبر جابر فليس لهم فيه متعلق لأن معنى قوله رضى الله عنه لسيدهما ان يجمع بينهما ويفرق فقول صحيح له أن يجمع بينهما بان يهبها له وله أن يفرق بينهما بان ينتزعها منه كما ينتزع سائر ماله وكسبه، وأما قول ابراهيم فلا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ. **١٨٣٥ - مسألة -** وكل ثيب فاذنها فى نكاحها لا يكون الا بكلامها بما يعرف به رضاها وكل بكر فلا يكون اذنها فى نكاحها الا بسكوتهما فان سكنت فقد أذنت ولزمها النكاح فان تكلمت بالرضا او بالمنع أو غير ذلك فلا ينعقد بهذانكاح عليها. برهان ذلك ما ذكرناه قبل من قول رسول الله ﷺ فى البكر: « اذنها صماتها » ومارويناه عن مسلم حدثني عبيد الله بن عمر القواريري ناخالد بن الحارث نا هشام - هو الدستوائى - عن يحيى بن أبى كثير نا أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - نا أبو هريرة **■** أن رسول الله ﷺ قال . لا تنكح الأيم حتى تستأمن ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا : يا رسول الله وكيف اذنها ؟ قال : ان تسكت \*.

قال أبو محمد : فذهب قوم من الخوواف الى أن البكر أن تكلمت بالرضى فان النكاح يصح بذلك خلافا على رسول الله ﷺ . وعلى الصحابة رضى الله عنهم فسبحان الذى أوهمهم أنهم أصح اذهانا من أصحاب رسول الله ﷺ وأوقع فى نفوسهم أنهم وقفوا على فهمه وبيان غاب عنه رسول الله ﷺ نعوذ بالله عن مثل هذا ، فأما رسول الله ﷺ فانه أبطل النكاح كما تسمعون عن البكر مالم تستأذن فتسكت وأجازه اذا استأذنت فسكنت بقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تنكح البكر حتى تستأذن واذنها صماتها » وأما الصحابة فانهم كما أوردنا فى الخبر المذكور أنفالم يعرفوا ما اذن البكر حتى سألوا رسول الله ﷺ عنه والافكان سؤالهم عند هؤلاء فضولا وحاش لهم من ذلك فتنبه هؤلاء لما لم يتنبه له أصحاب رسول الله ﷺ ولأنه عنه عليه السلام وهذا كما ترون ، وما علمنا أحدا من السلف روى عنه أن كلام البكر يكون رضى ، وقد روينا عن عمر بن الخطاب . وعلى . وغيرها ان اذنها هو السكوت \* ومن عجائب الدنيا قول مالك : ان العانس البكر لا يكون اذنها الا بالكلام ، وهذا مع مخالفته لنص كلام رسول الله ﷺ ففى غاية الفساد لأنه أوجب فرضا على العانس ما أسقطه عن غيرها فلوردنا أن يعرفونا الحد الذى اذا بلغته المرأة انتقل فرضها الى ما ذكره ، وبالله تعالى التوفيق ■.



١٨٣٦ - مسألة - والصداق. والنفقة. والكسوة مقضى بها للمرأة على زوجها المملوك كما يقضى بها على الحر ولا فرق سواء كانت حرة أو أمة والصداق للامة الا أن للسيد أن يتزوجه كسائر ما لها ■ برهان ذلك قول الله عز وجل: (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله تعالى في الأيامي: (فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن) مخاطب تعالى الأزواج عموماً لم يخص حراً من عبد وأوجب بنص كلامه الذي لا يعارضه الا مخذول إتياء الصداق للامة لا غيرها ■ وكذلك أوجب الله عز وجل النفقة. والكسوة. والاسكان على الأزواج (١) للزوجات فان عجز العبد أو الحر عن الصداق أو بعضه وعن النفقة. والكسوة أو بعضها فالصداق دين عليه في ذمته والنفقة. والكسوة ساقطة عنه ويؤخذ كل ذلك من خراج العبد ومن سائر كسبه وهو قول الشعبي (٢) كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا الشيباني - هو أبو اسحق - عن الشعبي قال: يبدأ العبد بنفقته على أهله قبل الذي عليه لمواليه (٣) - يعني نفقة امرأته - وقال أبو حنيفة. وأصحابه: اذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء عليه فان دخل بها وجب يبيع في الصداق وفي النفقة فان فداء السيد فذلك له وان أسلمه للمرأة وجبت رقبته للمرأة ملكاً وانفسخ النكاح قالوا: فلو أنكح عبده أمتة فلا يحتاج في ذلك الى صداق أصلاً لا قبل الدخول ولا بعده. وقال مالك: المهر في ذمة العبد ويؤخذ من ماله ان وهب له ولا يؤخذ من خراجة فان لم يوجد له مال وهب له فهو دين في ذمته اذا أعتق. وقال الأوزاعي: المهر في ذمة الزوج اذا أعتق ■ وقال الليث: السيد ضامن لنفقة المرأة ان لم يكن للعبد مال فان كان للعبد فضل مال أخذت نفقة امرأته منه فان لم يكن له فضل مال عن خراجة فرق بينهما، وقال الشافعي: الصداق في ذمة العبد والنفقة عليه ان كان مأذوناً له في التجارة ■

قال أبو محمد رضي الله عنه: تخصيص الشافعي المأذون له في التجارة لا وجه له وقد يكسب المال من غير التجارة لكن يعمل أو من صنعة، وأما قول الليث: ان لم يكن للعبد عن خراجة فضل فرق بينه وبين امرأته خطأ لأنه لا يخفى من العبيد من له فضل عن خراجة من لا فضل له عنه لأنه اذا جعل الخراج للسيد لا يخرج منه نفقة الزوجة فقد صار النكاح لغوا اذا تيقن ان الفسخ يتلوه (٤) وأما تخصيص مالك ان تؤخذ النفقة والصداق من غير خراجة فقول بلا برهان لان الخراج كسائر كسب العبد لا يكون

(١) في النسخة رقم ١١ على الزوج (٢) في النسخة رقم ١٦ الشافعي وهو غلط يشبه له ما بعده (٣) في النسخة رقم ١٤ قبل غلته لمواليه (٤) في النسخة رقم ١٦ بده

للسيد فيه - حق أصلا الا حتى يصح ملك العبد له باجازه أو ببيعه فيه ، فإذا صح ملك العبد له كان للسيد حيث أن يأخذه منه ولا شك في أن السيد لم يملك قط من خراج العبد فلما قبل أن يجب للعبد بعمله أو ببيعه فيه فإذا صار للعبد فليس السيد أولى به من سائر من له عند العبد حق كالزوجة والغرماء ، وأما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد لأنه أجاز نكاحا بلا صداق ■ وهذا خلاف القرآن كما أوردنا ثم جعل نكاحه الذي أمر الله تعالى به برضى سيده ووطئه لامرأته التي أباح الله تعالى وطئه لها وبأجره عليه جناية وديننا يباع فيه أو تسلم رقبته ، ولا شك في أن رقبة العبد ملك للسيد فبأي شيء أباح لها مال السيد الذي حرمه الله تعالى عليها ؟ وهذا كلام يغني سماعه عن تكلف الرد عليه مع أنه قول لا يعلم أحد قاله قباهم ، وقد ذكر بعضهم في ذلك ما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بأس أن يزوج الرجل أمته عبده بغير مهر ■ قال أبو محمد : وهذا تمويه من الذي أورد هذا الخبر لأن ابن عباس إنما عني بغير ذكر مهر وهذا جائز لكل أحد حتى إذا طلبته أو طلبه ورثتها قضى لها أولهم كما أمر الله تعالى بذلك \*

١٨٣٧ - مسألة - ولا يكون الكافر وليا للمسلم وليا للكافرة ، الأب وغيره سواء والكافر ولي للكافرة التي هي وليته ينكحها من المسلم والكافر ■  
برهان ذلك قول الله عز وجل : ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) ، وقال تعالى : ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) وهو قول من حفظنا قوله إلا ابن وهب صاحب مالك قال : أن المسلم يكون وليا لابنته الكافرة في انكاحها من المسلم أو من الكافر ، وهذا خطأ لما ذكرنا والله تعالى التوفيق ■

١٨٣٨ - مسألة وجاز لولي المرأة أن ينكحها من نفسه إذا رضيت به زوجها ولم يكن أحد أقرب إليها منه والأفلا وهو قول مالك . وأبي حنيفة ، وذهب الشافعي . وأبو سليمان إلى أن لا ينكحها هو من نفسه ، واحتجوا بان النكاح يحتاج إلى نكح ومنكح فلا يجوز أن يكون النكح هو المنكح ، وقال أصحاب القياس منهم : كما لا يبيع من نفسه كذلك لا ينكح من نفسه \*

قال علي : واحتجوا أيضا بما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم نا محمد ابن سالم عن الشعبي أن المغيرة بن شعبه خطب بنت عمه عروة بن مسعود فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال : زوجنيها فقال : ما كنت لأفعل أنت أمير البلد وابن عمها فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاصي فزوجها منه \*

**قال أبو محمد** : المغيرة - هو ابن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مغيث بن مالك ابن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف - وعروة بن مسعود بن مغيث المذكور. وعبد الله بن أبي عقيل بن مسعود بن عمرو بن عامر بن مغيث المذكور ، وعثمان بن أبي العاصي لا يجتمع معهم الا في ثقيف لانه من ولد جشم بن ثقيف ■ ونا بهذا أيضا محمد ابن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير قال : ان المغيرة بن شعبة أمر رجلا ان يزوج امرأة - المغيرة أولى بهامنه •

**قال أبو محمد** : أما قولهم : ان النكاح يحتاج الى ناكح ومنكح فنعم ■ وأما قولهم : انه لا يجوز ان يكون الناكح هو المنكح ففي هذا نازعناهم بل جائز أن يكون الناكح هو المنكح فدعوى كدعوى ، وأما قولهم كما لا يجوز ان يبيع من نفسه في جملة لا تصح كما ذكرنا بل جائز ان وكل يبيع شيء ان يبتاعه لنفسه اذ لم يحباها بشيء ، وأما خبر المغيرة فلاحجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، فبقى علينا أن نأتي بالبرهان على صحة قولنا فوجدنا ما روينا من طريق البخاري نا مسدد عن عبد الوارث بن سعيد عن شعيب ابن الحجاب عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقها وأولم عليها بحيس » •

**قال أبو محمد** : فهذا رسول الله ﷺ زوج مولاته من نفسه وهو الحجة على من سواه ، وايضا فاما قال رسول الله ﷺ : « ايما امرأة نكحت بغير إذن مولاها فسكاها باطل » فمن أنكح وليته من نفسه باذنها فقد نكحت باذن وليها فهو نكاح صحيح ولم يشترط عليه الصلاة والسلام ان يكون الولي غير الناكح ولا بد فاذ لم يمنع منه عليه الصلاة والسلام فهو جائز قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فهذا مما لم يفصل علينا تحريمه ■ وقال تعالى : ( وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) فمن أنكح أئمة من نفسه برضاها فقد فعل ما أمره الله تعالى به ولم يمنع عز وجل من أن يكون المنكح لأئمة هو الناكح لها فصح انه الواجب بالله تعالى التوفيق ■

**١٨٣٩ مسألة** ولا يحل للزانية أن تنكح أحدا لا زانيا ولا عفيفا حتى تتوب فاذا تاب حل لها الزواج من عفيف حيثئذ ولا يحل للزاني المسلم أن يتزوج مسلمة لا زانية ولا عفيفة حتى يتوب فاذا تاب حل له نكاح العفيفة المسلمة حيثئذ ، وللزاني المسلم أن ينكح (١) كناية عفيفة وان لم يتب فان وقع شيء مما ذكرناه فهو مفسوخ ابدان فانكح

عفيف عفيفة ثم زنى أحدهما أو كلاهما لم يفسخ النكاح بذلك ، وقد قال بهذا طائفة من السلف كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناو كيع عن عمرو بن مروان عن عبد الرحمن الصدائى عن علي بن أبي طالب أن رجلا أتى إليه فقال : ان لى ابنة عم أهواها وقد كنت نلت منها فقال له على : ان كان شيئا باطنا - يعنى الجماع - فلا وان كان شيئا ظاهرا - يعنى القبلة - فلا بائس \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن ادريس الأودى عن ليث بن أبي سليم عن ابن سابط ان على بن أبي طالب أتى بمحدود تزوج غير محدودة ففرق بينهما \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضى نا على بن عبد الله نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا قتادة . والحكم بن عتيبة كلاهما عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود فى الذى يتزوج المرأة بعد أن زنى بها قال ابن مسعود : لا يز الان زانين \* وبه الى على بن عبد الله نا سفيان بن عيينة . وعبد الرزاق قال عبد الرزاق : انا معمر ثم انفق سفيان . ومعمر قال جميعا : انا الحكم بن ابان أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن الرجل يزنى بالمرأة ثم ينكحها ؟ فقال سالم : سئل عن ذلك ابن مسعود فقال : ( وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ) الآية ■

**قال أبو محمد :** القولان منه متفقان لانه انما اباح نكاحها بعد التوبة \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : قالت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : لا يز الان زانين ما اصطحبا - يعنى الرجل يتزوج امرأة زنى بها - \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا سابط عن مطرف عن ابى الجهم عن البراء بن عازب فى الرجل يفجر بالمرأة ثم يريد نكاحها \* (١) قال : لا يز الان زانين أبدا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن سعيد بن أنى عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله قال : اذا تابا وأصلحا فلا بائس - يعنى الرجل يزنى بالمرأة ثم يريد نكاحها - \* ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا عبد الواحد بن غياث نا أبو عوانة عن موسى بن السائب عن معاوية ابن قرة عن ابن عمر انه سئل عن رجل فجر بامرأة أيتزوجها ؟ قال : ان تابا وأصلحا \* ومن طريق اسماعيل نا حجاج بن المنهال . وسليمان بن حرب (٢) قال جميعا : نا حامد بن سلمة عن حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن أنى هريرة قال : لا ينكح المجلود الا مجلودة \* ومن طريق اسماعيل نا سليمان بن حرب نا أبو هلال نا قتادة عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب : لقد هممت ان لا أدع أحدا أصاب فاحشة فى الاسلام يتزوج محصنة فقال له أبى بن كعب : يا أمير المؤمنين : الشرك أعظم من ذلك فقد يقبل منه اذا تاب \* ■

(١) فى النسخة رقم ١٤ يتزوجها (٢) فى النسخة رقم ٤ ■ سليم بن حرب وهو تحريف من النسخ يؤيده ما بعده

ومن طريق اسماعيل نا على بن عبد الله ناسفیان بن عيينة قال : قال عبيد الله بن أبي يزيد سمعت ابن عباس يقول : الزاني لا ينكح الا زانية قال : هو حكم بينهما ، وصح مثل هذا عن ابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب . وصلة بن اشيم . وعطاء . وسليمان بن يسار . ومكحول . والزهرى . وابن قسيط . وقتادة . وغيرهم ، وقد جاء اباحه نكاحهما عن أبي بكر . وعمر . وابن عباس . وابن عمر .

قال أبو محمد : والحجة لقولنا هو قول الله عز وجل : ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) فقال قوم : روى عن سعيد بن المسيب انه قال : يزعمون أنها نسخت بالآية التي بعدها ( وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) .

قال أبو محمد : وهذه دعوى بلا برهان ولا يجوز أن يقال في قرآن أو سنة : هذا منسوخ الا يبين يقطع به لا بظن لا يصح وانما الفرض استعمال النصوص كلها ، فمعنى قوله تعالى : ( وأنكحوا الايامى منكم ) وقوله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ) الا ما حرم عليكم من الاقارب وغيرهن هذا مالا شك فيه ونكاح الزانية ونكاح الزاني لمؤمنة مما حرم علينا فهو مستثنى من ذلك العموم بلا شك كاستثناء سائر ما حرم علينا من النساء ، وقال آخرون : معنى ينكح هنا يأتى ليس معناه يتزوج .

قال أبو محمد : وهذه دعوى أخرى بلا برهان وتخصيص للآية بالظن الكاذب ، ولو كان ما قالوه لحرم على الزوج وطء زوجته اذ اذنت وهذا لا يقولونه ، فان قالوا : انما حرم وطؤها بالزنا فقط قلنا : وهذه زيادة في التخصيص بلا برهان . ودعوى كاذبة يبين اذ لا دليل عليها ، وهذا لا يحل في دين الله عز وجل مع انه تفسير كاذب يبين لانا قد نجد الزاني يستكره العفيفة المسلمة فيكون زانيا بغير زانية وحاش لله من أن نقول ما يدفعه العيان . وانما الرواية عن أبي بكر . وعمر رضی الله عنهما بحضرة الصحابة فسكا حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحق القاضي نا على بن عبد الله - هو ابن المدني - نا يحيى بن زكريا نا أبي زائدة نا محمد ابن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : بينما أبو بكر الصديق في المسجد اذ جاز رجل فلاث عليه لو ثامن كلام - وهو دهن - فقال أبو بكر لعمر : قم فانظر في شأنه فان له شأننا فقام اليه عمر فقال له : ان ضيفا ضافني فزنا بابتة فضرب عمر في صدره وقال له : قبحك الله ألا سترت على ابنتك فأمر بهما أبو بكر فضربا الحد ثم زوج أحدهما الآخر ثم أمر بهما أن يغربا حولا .



**قال أبو محمد :** هذا لاحجة لهم فيه لان الأظهر انه كان بعد توبتهما وهو حجة عليهم لان فيه ان أبابكر غر بهما حولا والخيفيون لا يرون تقريرا في الزنا جملة ، والمالكيون لا يرون تغريب المرأة في الزنا فهذا فعل أبي بكر . وعمر بن الخطاب الصحابة رضى الله عنهم بخلافهم \* وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناعلى بن المديني نايزيد بن زريع نا حبيب - هو المعلم - قال : جاء رجل من أهل الكوفة الى عمرو ابن شعيب فقال له : الا تعجب من الحسن يزعم ان المجلود الزاني لا ينكح الا مثله يتأول بذلك هذه الآية ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة ) فقال له عمرو بن شعيب : وما تعجب به ناسعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا ينكح الزاني المجلود الا مثله ، وكان عبدالله بن عمرو ينادى به نداءه نا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا بكر - هو ابن حماد - نا مسدد نا المعتمر - هو ابن سليمان التيمي - قال : سمعت أبي يقول : حدثني الحضرمي بن لاحق عن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عن عبدالله بن عمرو بن العاص نا رسول الله ﷺ استأذنه رجل من المهاجرين في امرأة يقال لها : أم مهزول أو ذكر له أمرها فقال له رسول الله ﷺ : الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة فأنزلت ( والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ) \* ومن طريق أبي داود نا موسى نا اسماعيل نا أبان - هو ابن يزيد العطار - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن ابراهيم بن عبدالله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج نا رسول الله ﷺ قال في حديث - ومهر البغي خبيث ، \*  
**قال أبو محمد :** لا يسمى في الديانة ولا في اللغة أجرة الزنا مهرا انما المهر في الزواج فاذا احرم رسول الله ﷺ مهرها فقد حرم زواجها اذ لا بد في الزواج من مهر ضرورة هذا لا إشكال فيه فاذا تابت فليس مهرها مهر بغي فهو حلال ومن ادعى غير هذا فقد ادعى ما لا رهان له به فهو باطل والله تعالى التوفيق \* وأما التي تزوجها عفيف وهي عفيفة ثم زنا أحدهما أو كلاهما فاما قلنا : انه لا يفسخ نكاحها لما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا النضر بن شميل نا حماد بن سلمة نا اهارون بن رثاب عن عبدالله بن عبيد الله بن عمير عن ابن عباس « ان رجلا قال : يا رسول الله ان تحتى امرأة جميلة لا ترد يد لامس قال : طلقها قال : أنى لأصبر عنها قال : فأمسكها \* وقد أقر ما عجز بالزنا - وهو محصن - فسأل رسول الله ﷺ عنه أبكر أم ثيب ؟ فقيل له : بل ثيب فأمر برجمه ولم يفسخ نكاحه \* وقد جاء في هذا خلاف قديم \* وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا الحجاج بن

المنهال ناحداً بن سمية عن قتادة أن علي بن أبي طالب قال في البكر إذا زنى قبل أن يدخل  
بأهله: جلد الحد و فرقه بينه وبين أهله ولها نصف الصداق فإن زنت هي جلدت و فرقه بينهما  
ولا صداق لها ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن ادريس الأودى - هو عبدالله - عن  
أشعث عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله قال: البكر إذا زنت جلدت و فرقه بينها وبين  
زوجها وليس لها شيء. ■ ومن طريق ابن أبي شيبة ناعبدة عن سعيد عن علي بن ثابت عن  
نافع عن ابن عمر قال: إذا رأى أحدكم امرأته على فاحشة أو أم ولده فلا يقربها، وهو  
قول الحسن. وطاوس. والنخعي. وحماد بن أبي سليمان. وغيرهم ولكن لا حجة في أحد  
دون رسول الله ﷺ، وههنا خبر لو صح لقضاه ■ رويناه من طريق سعيد بن المسيب  
عن بصرة بن أكنم « أن امرأة زنت فجعل رسول الله ﷺ ولدها عبد الزوج » ولا  
نعلم لسعيد سمعاً من بصرة ■ وقد قال بعضهم: نضرة ■

١٨٤٠ مسألة ولا يحل لأحد أن يخطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة،  
فإن تزوجها قبل تمام العدة فسخ أبداً دخل بها أولم يدخل طالت مدته معها أو لم تطل،  
ولا توارث بينهما ولا نفقة لها عليه ولا صداق ولا مهر لها، فإن كان أحدهما عالماً  
فعليه حد الزنى من الرجم والجلد، وكذلك إن علمهما جميعاً ولا يباحق الولد به إن كان عالماً  
وإن كانا جاهلين فلا شيء عليهما فإن كان أحدهما جاهلاً فلا حد على الجاهل فإن كان هو  
الجاهل فالولد به لاحق فإذا فسخ النكاح وتمت عدتها فله أن يتزوجها إن أرادت ذلك  
كسائر الناس إلا أن يكون الرجل طلق امرأته فله أن يرتجعها في عدتها منه ما لم يكن  
طلاق ثلاث، وكذلك الرجل تكون تحته الأمة ويدخل بها فتعتق فتخير فتختار  
فراقه ويفسخ نكاحه فتعتد بحمل أو بالاطهار أو بالشهور فله وحده دون سائر الناس  
أن يخطبها في عدتها منه فإن رضيت به فله نكاحها ووطؤها ■

برهان ما قلنا قول الله عز وجل: ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة  
النساء أو كنتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكروهن ) ولكن لا تواعدوهن سرا  
إلا أن تقولوا قولاً معروفاً ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا  
أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه ) ■

وأما قولنا: لا توارث ولا نفقة ولا كسوة ولا عداق بكل حال جهلاً أو علماً  
فلا نه ليس نكاحها لأن الله تعالى أحل النكاح ولم يحل هذا العقد باختلاف من  
أجد فإذ ليس نكاحاً فلا توارث ولا كسوة ولا نفقة إلا في نكاح، وأما الحاق الولد  
بالرجل الجاهل فلا خلاف فيه، وأما وجوب الحد على العالم فلان الله تعالى يقول:

( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فانهم غير ماومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) وهذه ليست زواجا ولا ملك يمين فهو عاهر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فلم يجعل عليه الصلاة والسلام الا فراشا أو عهرا ، وهذه ليست فراشا فهو عهروا العهر الزنا وعلى الزاني الحد ولاحد على الجاهل المخطيء لقول الله تعالى : ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) ولقوله تعالى : ( لا نذكركم به ومن باغ ) وهذا لم يبلغه فلا شيء عليه ، وأما المعتقد تخير فلا نرسول الله ﷺ قال لها : « لوراجعتيه » وسند كرهه في بابيه ان شاء الله عز وجل « وأما قولنا : ان لنا كح في العدة الواطء فيها جاهلا كان أو عالما فخذ وكان غير محصن ولم تحدهي لجهلها أو لم ترجم لاهلها كانت بكر ام معتدة من وفاة فله أن يتزوجها بعد تمام عدتها التي تزوجها فيها فلا نرسول الله عز وجل ذكر لنا كل ما حرم علينا من النساء في قوله تعالى : ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ) الآية الى قوله تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فلم يذ كر لنا المنكوح في العدة المدخول بها فيها في جملة ما حرم علينا ابتداء النكاح فيها بعد تمام عدتها فاذ لم يذ كرها تعالى لافي هذه الآية ولا في غيرها ولا على لسان رسوله ﷺ وقد أحلها الله تعالى في القرآن نصا بقوله عز وجل : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبغوا بماوالتكم محصنين غير مسافحين ) وقولنا هذا هو قول الحسن . وحما دين أبي سليمان . وأبي حنيفة . وأصحابه ، وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال سعيد بن المسيب . وربيعة . ومالك . والليث . والأوزاعي : لا تحل له أبدا . وقال مالك . والليث : ولا بملك اليمين ، وما لمن قال هذا حجة أصلا الاشغيتان ، احدهما أنهم قالوا . تعجل شيئا قبل وقته فواجب ان يحرم عليه في الأبدي (١) كالقاتل العامد يمنع الميراث .

قال أبو محمد : وهذا من أسخف قول يسمع قبل كل شيء من اين وضع لهم تحريم الميراث على القاتل ولا نص يصح فيه ولا اجماع ؟ قد أوجب الميراث لقاتل العمدة الزهري . وسعيد بن جبير . وغيرهما ، ثم من اين لهم ان من تعجل شيئا قبل وقته وجب ان يحرم عليه أبدا ، وأي نص جاء بهذا أو أي عقل دل عليه ؟ ثم لو صح لهم ان القاتل يمنع من الميراث فمن اين لهم ان ذلك لتعجيله اياه قبل وقته ؟ وكل هذا كذب وظن فاسد وتخو ص بالباطل ، ويلزمهم ان طردوا هذا الدليل السخيف ان يقولوا فيمن غصب مال موروثة : ان يحرم عليه في الأبدي لانه استعجله قبل وقته ، وان يقولوا في امرأة

سافرت في عدتها : ان يحرم عليها السفر ابدا . ومن تطيب في احرامه : ان يحرم عليه الطيب ابدا ؛ وان يقولوا فيمن انتهى شيئا وهو صائم في رمضان فأكله أو وطئ جاريته أو أمته وهو صائم في رمضان أو وهي حائض : أن يحرم عليه ذلك الطعام في الأبد وتحرم عليه تلك الأمة أو امرأته في الأبد لانه تجعل كل ذلك قبل وقته ، والذي يلزمهم أكثر من هذا . والثانية رواية عن عمر رضي الله عنه منقطعة منها ما حدثناه يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا صالح بن مسلم قال : قلت للشعبي : رجل طلق امرأته تطليقة فجاء آخر فزوجها في عدتها ؟ فقال الشعبي : قال عمر بن الخطاب : يفرق بينها وبين زوجها وتكمل عدتها الأولى وتأتلف من هذه عدة جديدة ويجعل صداقها في بيت المال ولا يزوجها ابدا ويصير الأول خاطبا ، وقال علي بن أبي طالب : يفرق بينهما وتكمل عدتها الأولى وتستقبل من هذا عدة جديدة ولها الصداق بما استحل من فرجها ويصير كلاهما خاطبين قد أخبرتك بقول هذين فان أخبرتك برأى فبل عليه ، وجاء هذا عن عمر من طرق ليس منها شيء يتصل . وروى خلفها كما ذكرنا عن علي . وابن مسعود ■

**قال أبو محمد** : لا عجب أعجب من تعلق هؤلاء القوم بروايات منقطعة عن عمر قد خالفه على فيها فمن جعل قول أحدهما أولى من الآخر بلا برهان ، وثانية انهم قد خالفوا عمر فيما صح عنه يقينا من هذه القضية اذ جعل مهرها في بيت المال كما رويان من طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة . واسماعيل بن أبي خالد كلاهما عن الشعبي عن مسروق أن امرأة نكحت في عدتها ففرق بينهما عمر وجعل مهرها في بيت المال وقال : نكاحها حرام ومهرها حرام . نا يونس بن عبد الله نا أبو بكر بن أحمد بن خالد نا أبي ناعلى بن عبدالعزيز نا أبو عبيد القاسم بن سلام نا يزيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق أو عن عبيد ابن نضلة عن مسروق شك داود في أحدهما ، وقال رفع الى عمر امرأة نكحت في عدتها فقال : لو أنكما علمتما لرجمتكما فضر بهما أسوأ طوافرق بينهما وجعل المهر في سبيل الله عز وجل وقال : لا أجيز مهرها لا أجيز نكاحه ■

**قال أبو محمد** : عبيد بن نضلة امام ثقة ومسروق كذلك فلانباى عن أيهما رواه وقد ثبت داود بن أبي هند على انه عن أحدهما بلا شك . قال علي : فخالقوه في جعل مهرها في بيت المال وهو الثابت عن عمر فبان عليهم خلافه في الحق واتبعوه فيما لا برهان على صحته فيما قد خالفه فيه غيره من الصحابة كما أوردنا ■ وثالثة وهي انه قد صح رجوع

عمر عن ذلك كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالده عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال : مهرها في بيت المال ولا يجتمعان - يعني التي نكحت في العدة ودخل بها الذي نكحها - وقال سفيان : فأخبرني أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعل لها مهرها وجعلها يجتمعان فأى شيء أعجب من تماديها على خلاف عمر في الثابت عنه من أن يجعل مهرها في بيت المال وعلى قوله قد رجع عمر عنها وكفى بهما خطأ ، ورابعة أنه قد صح عن عمر ما حدثناه حماد نايب مفرج نايب الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نايب جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب بالجارية نكحت عبدها فأنهرها عمر وهم أن يرجعها وقال لها : لا يحل لك مسلم بعده ، فهذا أصح سند عن عمر بحضرة الصحابة ولم يلتفتوا اليه ولجوا في الخطأ تقليدا لخطأ مالك بعد رجوع عمر عنه ونسأل الله العافية .

ومن عجائب الدنيا قولهم : من اشترى أمة فوجدها حاملا من زوج كان لها فوات بعد أن وطئها فإنه لا تحل له أبدا ولا بملك اليمين ، وقالوا : من تزوج امرأة لا زوج لها فدخل بها فوطئها ثم ظهر بها حمل من زنا أو من غصب كان بها قبل نكاحه فأنها لا تحل له أبدا ما ندرى لماذا ؟ وقالوا : من تزوج أمة اعتقت قبل أن تتم حيضة بعدعتها فدخل بها حرمت عليه في الأبد ، فلجوا هذا اللجاج الفاسد ثم لم يلبثوا أن قالوا : من تزوج امرأة لها زوج قائم حتى حاضر أو غائب يظنان أنه قد مات أو يوقنان بحياته فدخل بها فوطئها أنها لا تحرم عليه في الأبد بل له أن يتزوجها أن طلقها الزوج أو مات وهذا هو المستعجل قبل الوقت بلا شك وقالوا : من زنى بامرأة لم تحرم عليه في الأبد فرأوا الزنا أخف من زواج الجاهل في العدة ورأوا ما لاحد فيه ولا اثم للجهالة أغلظ من الحرام المتيقن فهل في العجب أكثر من هذا ؟ ونسأل الله العافية .

**١٨٤١ مسألة** ومن انفسخ نكاحه بعد صحته بما يوجب فسخه فلها المهر المسمى كله فإن لم يسم لها صداقا فلها مهر مثلها دخل بها أو لم يدخل ■ برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فالصداق واجب لها بصحة العقد دخل بها أو لم يدخل فاذا انفسخ حقها في الصداق باق كما لو مات ولا فرق ، ومن ادعى أنه ليس لها في الفسخ قبل الدخول إلا النصف الصداق فانما قاله قياسا على الطلاق قبل الدخول والقياس كله باطل ولو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا لأن الطلاق فعل المطلق والفسخ ليس فعله فلا تشابه بين الفسخ والطلاق بل الفسخ بالموت أشبه لانهما يقعان بغير اختيار الزوج ولا يقع الطلاق إلا باختياره ، وكذلك من أسقط جميع الصداق في بعض وجوه الفسخ



إذا جاء الفسخ من قبلها فقوله باطل لانه اسقاط لما أوجبه الله تعالى بلا برهان وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٤٢ مسألة** ومن طلق قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذي سمي لها ، وكذلك لو دخل بها ولم يطأها طال مقامه معها أولم يطل هذا في كل مهر كان بصفة غير معين كعدد أو وزن أو كيل أو شيء موصوف أو في مكان بعينه ان وجد صحيحا ، وسواء كان تزوجها بصداق مسمى في نفس العقد أو تراضيا عليه بعد ذلك أولم يتراضيا فقتضى لها مهر مثلها .

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) الآية . وفيما ذكرنا اختلاف قديم وحديث في دخوله بها ولم يطأها وفي ضياع المهر وفي الفرق بين كون الصداق مفروضافي العقد وبين تراضيهما عليه بعد العقد والحكم لها به عليه والتسوية بين ذلك كله ، فاما الاختلاف في الفرق بين كون الصداق مفروضافي العقد وبين تراضيهما بعد العقد أو الحكم لها به عليه فان أبا حنيفة وأصحابه قالوا : انما يقضى لها بنصف الصداق اذا كان الصداق مفروضا لها في نفس العقد ، وأما ان تراضيا عليه بعد ذلك أو اختلفا فيه فحكم عليه بمهر مثلها فهنا ان طلقها قبل الدخول فلا شيء لها الا المنة ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم : لها النصف في كل ذلك ■

**قال أبو محمد** : وبهذا نأخذ لان قول الله تعالى : ( فنصف ما فرضتم ) عموم لكل صداق في نكاح صحيح فرضه لنا كح في العقد أو بعده ولم يقل عز وجل فنصف ما فرضتم في نفس العقد ■ والزائد لهذا الحكم مخطئ مبطل متعدد لحدود الله تعالى ، وأما الذي فرض عليه الحاكم صداق مثلها فانه وان كان قد أبي من الواجب عليه في ذلك فحكم الله تعالى عليه بقوله الصادق : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) موجب عليه ان يفرض لها أحد وجهين لا بدله من أحدهما ضرورة اما ما رضيت واما مهر مثلها فايهما لزمه برضاه أو بحكم حق فقد فرضه لها اذ عقد نكاحها يقيناً علم الله عز وجل وقد وجب لها في ماله وما تعلم لمن خالف هذا حجة أصلاً ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ان الله تعالى لو اراد بقوله : ( فنصف ما فرضتم ) في نفس العقد خاصة لينه لنا ولم يمهله حتى يبينه لنا أبو حنيفة وما هنالك ، فاذا شك في هذا فقد أيقنا ان الله تعالى أراد بكل حال ، وأما من دخل بزوجه ولم يطأها طال مقامه معها أولم يطل فان الناس قد اختلفوا فيه ■ فروينا من طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن ابراهيم عن عوف بن أبي جميلة عن زرارة بن أوفى قال : قضى

الخلفاء الراشدون المهديون انه اذا أغلق الباب وأرخی الستر فقد وجب الصداق ■  
ومن طريق وكيع عن موسى بن عبيدة عن نافع بن جبیر قال: كان أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقولون: اذا أرخی الستر أو اغلق الباب فقد وجب الصداق ■ ومن  
طريق عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن  
أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب: اذا أرخيت الستر وغلقت الابواب  
فقد وجب الصداق ■ هذا صحيح عن عمر ■ ومن طريق أبي عبيد نازيد - هو ابن  
هارون - عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن  
عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما قالوا جميعا: اذا أرخيت الستور  
فقد وجب الصداق \* ومن طريق أبي عبيد ناسعيد بن عبد الرحمن الجهمي عن  
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: اذا اغلق الباب وأرخی الستر فقد  
وجب الصداق ■ ومن طريق أبي عبيد ناسعيد بن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري  
عن سليمان بن يسار ان الحارث بن الحكم تزوج امرأة فقال عندها ثمراح وفارقها  
فأرسل مروان الى زيد بن ثابت فقص عليه القصة فقال زيد: لها الصداق فقال مروان:  
انه ممن لايتهم فقال زيد بن ثابت: أ رأيت لو حملت أ كنت ترجعها؟ (١) قال:  
لا فقال زيد بن ثابت: قال أبو عبيد: وحدثناه أبو النضر عن الليث بن سعد عن بكير بن  
عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت مثله ■ وفي آخره فذلك تصدق  
المرأة في مثل هذا ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن ابن  
مسعود مثل قول علي . وعمر ■ ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن  
الركين بن الربيع عن حفظة ان المغيرة بن شعبة قضى في امرأة عنين فرق بينهما بجميع  
الصداق ■ ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم ان أنس بن مالك قال في  
التي دخل بها زوجها ولم يطأها: ان الصداق لها (٢) وعليها العدة ولا رجعة له عليها  
وهو قول علي بن الحسين ، وروى عن سعيد بن المسيب ، وصح عن سليمان بن يسار ■  
وعن عروة بن الزبير قضى به في عنين ، وعن عبد الكريم وزاد وان كانت حائضا ،  
وعن عطاء مثل قول عبد الكريم وهو قول ابن أبي ليلى . والأوزاعي . وسفيان  
الثوري الا ان تكون رتقاء فلا يجب لها الا نصف الصداق ، وصح أيضا عن الليث  
ابن سعد وهو قول الزهري . وأحمد . وإسحاق ، وروينا عن عمر قولاً آخر رويناه  
من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير ان عمر بن الخطاب قضى في

(١) في النسخة رقم ١٦ « أ رأيت لو حملت أ كنت ترجعها » (٢) في النسخة رقم ١٦ « لها الصداق »

رجل اختلى بامرأة ولم يخالطها بالصدّاق كاملا يقول : اذا خلا بها ولم يغلق بابا ولا أرخى سترا، وعن ابراهيم النخعي قول آخر رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة قال : قال ابراهيم النخعي : كان يقال : اذا رأى منها ما يحرم على غيره فلها الصدّاق ، وقال أبو حنيفة : اذا خلا بها في بيتها وطىء أو لم يطأ فالمرء كله لها الا ان يكون أحدهما محرما أو أحدهما مريضا أو كانت هي حائضا أو صائمة في رمضان فليس لها في كل ذلك الا نصف المهر فلو خلا بها وهو صائم صيام فرض (١) في ظهار أو نذر أو قضاء رمضان فعليه الصدّاق كله وعليها العدة فلو خلا بها في صحراء أو في مسجد أو في سطح لا حجر عليه فليس لها الا نصف الصدّاق \*

قال أبو محمد : هذه أقوال لم تأت قط عن أحد من السلف ولا جاء بها قرآن ولا سنة ولا قياس . ولا رأى سديد ، وقال مالك : اذا خلا بها قبلها أو كشفها ثم طلقها وانفقا على أنه لم يطأها فان كان ذلك قريبا فليس لها الا نصف الصدّاق فان تطاول ذلك حتى أخلق ثيابها فلها المهر كله \*

قال أبو محمد : وهذا قول لا يحفظ عن أحد قبله ، وليت شعري كم حد هذا التطاول الناقل عن حكم القرآن وما حد الا خلاق لهذه الثياب (٢) ، وهما قول آخر لما رويناه من طريق وكيع عن الحسن بن صالح بن حي عن فراس عن عامر الشعبي عن ابن مسعود قال : لها النصف وان جاس بين رجلها ، ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم انا ليث - هو ابن أبي سليم - عن طاوس عن ابن عباس انه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ثم طلقها فزعم انه لم يمسها : عليه نصف الصدّاق . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : لا يجب الصدّاق وافيّا حتى يحامعها ولها نصفه \* ومن طريق أبي عبيدنا هشيم انا المغيرة بن مقسم عن الشعبي عن شريح قال : لم أسمع الله عز وجل ذكر في كتابه بابا ولا سترا اذا زعم انه لم يمسها فلها نصف الصدّاق . ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ان عمرو بن نافع طلق امرأته وكانت قد ادخلت عليه فزعم انه لم يقربها وزعمت انه قربها فخاصمته الى شريح فقضى شريح ليمين عمرو بالله الذي لا اله الا هو ما قربتها وقضى عليه لها بنصف الصدّاق **قال أبو محمد** : كانت هذه المطلقة بنت يحيى بن الجزار \* ومن طريق أبي عبيدنا معاذ - هو ابن معاذ العنبري - عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى اغلاق الباب ولا أرشاء الستر شيئا . ومن طريق وكيع عن زكريا - هو ابن أبي

(١) في النسخة رقم ١٤ في صيام فرض (٢) في النسخة رقم ١٤ «وما حد الا خلاق هذه الثياب»

زائدة - عن الشعبي انه قال : لها نصف الصداق - يعنى التى دخل بها - ولم يقل : انه مسها ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن ابيه قال : لا يجب الصداق وافيحتى يجامعها وان اغلق عليها الباب قلت له : فاذا وجب الصداق وجبت العدة قال : ويقول أحد غير ذلك ؟ ■ ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن مكحول قال : لا يجب الصداق والعدة الا بالملامسة البينة : تزوج رجل جارية فأراد سفرا فأتاها في بيتها مخفية ليس عندها أحد من أهلها فأخذها فعالجها فنعت نفسها فصب الماء ولم يفترعها فساغ الماء فيها فاستمر بها الحمل فثقلت بغلام فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فبعث الى زوجها فسأله ؟ فصدقها فعند ذلك قال عمر : من أغلق الباب أو أرخى الستر فقد وجب الصداق وكملت العدة ■ قال أبو محمد : وهو قول الشافعى . وأبى ثور . وأبى سليمان . وأصحابهم ■

قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة . ومالك فخالقان لكل من ذكرنا من الصحابة ولا نعلم لهما حجة أصلا ولا سلفا في قولهما فلم يبق الا قول من قال : ان اغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب الصداق فوجدنا من ذهب الى هذا القول يحتجون بقول الله تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) قالوا : فالصداق كله واجب لها (١) إلا أن يمنع منه اجماع \* وكما روينا من طريق البخارى نا عمرو بن زرارة نا اسماعيل - هو ابن علية - عن أيوب السخيتانى عن سعيد بن جبیر ان ابن عمر قال له : فرق رسول الله ﷺ بين أخوى بنى العجلان ، وذكر الحديث ، قال أيوب : فقال لى عمرو بن دينار ان فى الحديث شيئا لا أراك تحذنه قال : قال الرجل . مالى قال : قيل : لا مال لك ان كنت صادقا فقد دخلت بها ■

قال أبو محمد : لاحجة فى هذا (٢) لأن عمرو بن دينار لم يذكر من أخبره بهذا فحصل مرسلا ولا حجة فى مرسل ، وأيضا فانما فيه قال : قيل وليس فيه أن رسول الله ﷺ قال ذلك فسقط من كل وجه ■ وقد أسنده عمرو بن دينار ولم يذكر فيه هذا اللفظ لكن كما نا حمام بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد ابن اسماعيل الترمذى نا الحميدى نا سفيان بن عيينة نا عمرو بن دينار قال : سمعت سعيد بن جبیر يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : للتلاعنين «حسابكما على الله أحكما كاذب فقال : يا رسول الله مالى مالى قال : لا مال لك إن كنت صادقا عاها فهو بما استحلتك من فرجها » وذكر الحديث قالوا :

(١) فى النسخة رقم ١٦ فالصداق نحلة واجبة (٢) فى النسخة رقم ١٤ هذا لاحجة لهم فيه

فالدخول بها استحلال لفرجها \*

قال أبو محمد : هذا تمويه بل حين العقد للشكاح يصح استحلاله لفرجها فلولانص القرآن بأنه إن لم يمسا حتى طلقها فنصف الصداق فقط لكان الكل لها كما هو لها إن مات أو ماتت فوجب الوقوف عند ذلك ■ وهكذا القول في قوله تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) ان هذه الآية الأخرى خصتها فلم يوجب الطلاق قبل المس الانصف الصداق ■ وشغبوا أيضا بخبر ساقط (١) رويناه من طريق أبي عبيد نا أبو معاوية . والقاسم بن مالك عن جميل بن يزيد الطائي عن زيد بن كعب الانصارى قال : « تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بنى غفار فلما دخل عليها رأى بكشعها (٢) يياضا فقال : البسى عليك ثيابك وألحقى بأهلك » زاد القاسم بن مالك في روايته وأمر لها بالصداق كاملا \*

قال أبو محمد : جميل بن يزيد ساقط متروك الحديث غير ثقة ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانهم يقل عليه الصلاة والسلام انه لها واجب بل هو تفضل منه كما قال عز وجل : ( الا أن يعفون او يعفو الذى بيده عقدة النكاح ) كما لو تفضلت هى فاسقطت عنه جميع حقها لأحسنست ، وموهوا أيضا بخبر آخر ساقط رويناه أيضا من طريق أبي عبيد نا سعيد بن أبي مريم . وعبد الغفار بن داود قال سعيد : عن يحيى بن أيوب ، وقال عبد الغفار : عن ابن لهيعة ثم اتفق يحيى بن أيوب . وابن لهيعة كلاهما عن عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ : « من كشف امرأة فنظر الى عورتها فقد وجب الصداق » وهذا لاحجة فيه لوجوه ، أولها انه مرسل ولا حجة في مرسل ، والثاني انه من طريق يحيى بن أيوب . وابن لهيعة وهما ضعيفان ، والثالث انه ليس فيه للدخول ذكر ولا أثر وإنما فيه كشفها والنظر الى عورتها وقد يفعل هذا بغير مدخول بها وقد لا يفعله في مدخول بها فهو مخالف لقول جميعهم ثم ليس فيه أيضا بيان انه في المتزوجة فقط بل ظاهره عموم في كل زوجة وغيرها فبطل أن يكون لهم متعلق جملة ■ وأما من تعلق (٣) بانها لو حملت لحق الولد ولم تحذف حجة لهم في هذا لانهم لم يدخل بها أصلا ولا عرف انه خلا بها السكن فان اجتماعها سرا ممكن فحملت فالولد لاحق ولا حدى ذلك أصلا لانها فراش له حلال مذيق العقد لا معنى للدخول في ذلك أصلا وقد تحمل من غير ايلاج لكن بتشفير بين الشفرين فقط وكل هذا لا يسمى مساء فان تعلقوا بمن جاء ذلك عنه من الصحابة

(١) في النسخة رقم ١٦ من طريق ساقط (٢) في النسخة رقم ١٦ على كشعها (٣) في النسخة رقم ١٤ من احتج



رضى الله عنهم فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد اختلفوا كما ذكرنا فوجب الرد عند التنازع الى القرآن والسنة فوجدنا القرآن لم يوجب لها بعدم الوطء الا نصف الصداق وبالله تعالى التوفيق .

**١٨٤٣ مسألة** فان عدم الصداق بعد قبضها له بأى وجه كان تلف أو أنفقته لم يرجع عليها بشئ. والقول قولها في ذلك مع يمينها فان وطئها قبل الدخول أو بعده فلم المهر كله . قال على : ان كان المهر شيئا بعينه فتلف في يد الزوج فان كانت قد طلبته منه فتمتعها فهو غاصب وعليه ضمانه كله لها أو ضمان نصفه ان طلقها قبل الدخول ، فان كان لم يتمتعها اياه فهو تالف من مال المرأة ولا ضمان على الزوج فيه ولا في نصفه وطئها أو طلقها قبل الوطء ، وان كان شيئا يصفه فهو ضامن له بكل حال أو لنصفه ان طلقها قبل الدخول فان كانت المرأة قد قبضته فسواء كان بعينه أو بصفة فان تلف عندها فهو من مصيبة الزوج ان طلقها قبل الدخول لان الله تعالى يقول : ( فنصف ما فرضتم ) فانما أوجب له الرجوع ان كان قد دفعه اليها بنصف ما دفع لا بنصف شئ غيره . والذي دفع اليها هو الذى فرض لها سواء كان شيئا بعينه أو شيئا بصفة ، ولو لم يكن الذى دفع اليها هو الذى فرض لها لكان لا يبرأ أبدا مما عليه فصح يقينا انه اذا دفع اليها غير ما فرض لها أو على الصفة التى عقد معها فقد دفع اليها ما فرض لها بلا شك . واذا دفع اليها ما فرض لها فقد قبضت حقها فان تلف فلم تتعد ولا ظلمت فلا ضمان عليها فان أكلته أو باعته أو وهبته أو لبسته فأنته أو اعتقته ان كان مملوكا فلم تتعد في كل ذلك بل أحسنت ، وقال تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) فلا ضمان عليها لانها حكمت في مالها وحقها وانما الضمان على من أكل بالباطل .

قال أبو محمد : فان بقى عندها النصف فهو له وكذلك لو بقى يده النصف فهو لها فلو تعدت أو تعدى عليه ضمن أو ضمننت ، وقال أبو حنيفة . والشافعى . في كل ما هلك بيدها من الصداق بفعلها أو بغير فعلها فهي ضامنة له قيمة نصفه ان طلقها قبل الوطء . وهذا قول فاسد لما وصفنا من أنه يقضى لها بنصف غير الذى فرض لها وهذا خلاف القرآن وقد قلنا : انها لم تعد (١) فلا ضمان عليها . وقال مالك : ما تلف بيدها من غير فعلها ثم طلقها قبل الدخول فلا شئ . له عليها قال فلو أكلته أو وهبته أو كان مملوكا فأعتقته أو باعته ثم طلقها قبل الدخول ضمننت له نصف ما أخذت ان كان له مثل أو نصف قيمته ان كان مما لا مثل له فان كانت ابتاعت بذلك شورة فليس له الا نصف

الشيء الذى اشترت هـ

قال أبو محمد : وهذه مناقضات ظاهرة لانه فرق بين ما أكلت ووهبت واعتقت وبين ما تلف بغير فعلها ولا فرق بين شيء من ذلك لانها فى كل ذلك غير متعدية ولا ظالمة فلا شيء له عليها ، ثم فرق بين ما اعتقت وأكلت ووهبت وبين ما اشترت به شورة ، وهذا قول لا يعضده برهان من قرآن ولا سنة صحيحة ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس ، وادعوا فى ذلك عمل أهل المدينة ، وهذا احتجاج فاسد لأنه ان كان ذلك عمل الأئمة الذين كانوا بالمدينة رضى الله عنهم فيعيدهم الله تعالى من أن لا يأمرؤا بالحق عمالهم بالعراق والشام وسائر البلاد وهذا باطل مقطوع به ممن ادعاه عليهم ، فان ادعوا أنهم فعلوا فبدل ذلك أهل الأمصار كانت دعوى فاسدة ولم يكن فقهاء الأمصار أولى بالتبديل من تابعى المدينة وكل هذا باطل قد أعاد الله جميعهم من ذلك (١) فصح أنه اجتهد من كل طائفة قصدت به الخير وبالله تعالى التوفيق ■

١٨٤٤ مَسْأَلَةٌ ومن تزوج فسمى صداقا أو لم يسم فله الدخول بها أحب أم كرهت ويقضى لها بما سمي لها أحب أم كره ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها لكن يقضى له عاجلا بالدخول ويقضى لها عليه حسب ما يوجد عنده بالصداق فان كان لم يسم لها شيئا قضى عليه بمهر مثلها إلا أن يتراضيا بأكثر أو بأقل ، وهذا مكان اختلف السلف فيه \* رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : قال ابن عباس : إذا نكح المرأة سمي لها صداقا فأراد أن يدخل عليها فليلق إليها رداءه أو خاتمان كان معه ومن طريق ابن وهب حدثنى يونس بن يزيد الأيلى عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصلح للرجل أن يقع على المرأة زوجه (٢) حتى يقدم إليها شيئا من مالها مارضيت به من كسوة أو عطاء قال ابن جريج : وقال عطاء وسعيد بن المسيب . وعمرو - هو ابن دينار - لا يمسها حتى يرسل إليها بصدقا أو فريضة قال عطاء . وعمرو : ان أرسل إليها بكرامة لها ليست من الصداق أو إلى أهلها فحسبه هو يحلها له ، وقال سعيد بن جبير : اعطها ولو خمارا (٣) : وقال الزهرى : بلغنا فى السنة أن لا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة أو يكسو كسوة ذلك مما عمل به المسلمون ■ وقال مالك : لا يدخل عليها حتى يعطيها مهرها الحال فان وهبته له أجبر على أن يفرض لها شيئا

(١) فى النسخة رقم ١٤ قد أعادهم الله تعالى جميعهم من ذلك (٢) فى النسخة رقم ١٤

«على امرأته» (٣) فى النسخة رقم ١٦ ولو جهازا

آخر ولا بد . وذهب آخرون إلى اباحة دخوله عليها وان لم يعطها شيئا كما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس الذهلي نا عبد العزيز بن يحيى الحراني نا محمد ابن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد ابن عبد الله البرقي - هو أبو الخير - عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ زوج رجلا امرأة برضاها فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا وكان ممن شهد الحديبية وكان من شهدها له سهم بخير فحضرتة الوفاة فقال : « ان رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقا ولم أعطها شيئا ولكنني أشهدكم اني أعطيتها من صداقها سهمي بخير قال : فاخذته فباعته بمائة ألف » وروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن سعيد بن المسيب قال : اختلف أهل المدينة في ذلك فبينهم من أجازاه ولم يره بأسا ومنهم من كرهه قال سعيد : وأى ذلك فعل فلا بأس به - يعني دخول الرجل بالمرأة التي تزوج ولم يعطها شيئا - \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر . ويونس بن عبيد قال منصور : عن ابراهيم النخعي وقال يونس : عن الحسن ثم اتفقا جميعا على أنه لا بأس بان يدخل الرجل بامرأته قبل أن يعطيها شيئا .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري في الرجل يتزوج المرأة ويسمى لها صداقا هل يدخل عليها ولم يعطها شيئا ؟ فقال الزهري : قال الله عز وجل : ( ولا جناح عليكم فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة ) فاذا فرض الصداق فلا جناح عليه في الدخول عليها وقدمت السنة ان يقدم لها شيء من كسوة أو نفقة . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن أبي اسحق السبيعي ان كريب بن أبي مسلم - وكان من أصحاب ابن مسعود - تزوج امرأة على أربعة آلاف درهم ودخل بها قبل أن يعطيها من صداقها شيئا ، وبهذا يقول سفيان الثوري . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقال الأوزاعي : كانوا يستحسنون ان لا يدخل بها حتى يقدم لها شيئا ، وقال الليث : ان سمي لها مهر افاحب الى أن يقدم لها شيئا وان لم يفعل لم أربه بأسا ، وقال أبو حنيفة : ان كان مهرها مؤجلا فله ان يدخل بها أحب أم كرهت حل الأجل أو لم يحل ، فان كان الصداق نقدا لم يحز له أن يدخل بها حتى يؤديه اليها ولو دخل بها فلها ان تمنع نفسها منه حتى يوفى بها جميع صداقها .

**قال أبو محمد :** أما تقسيم أبي حنيفة . ومالك . فدعوى بلا برهان لا من قرآن : ولا من سنة . ولا قياس . ولا قول متقدم ، ولا رأى له وجه فلم يبق الا قول من أباح دخوله عليها وان لم يعطها شيئا او منع من ذلك فنظرنا في حجة من منع من ذلك فوجدناهم يحتجون بحديث فيه ان رسول الله ﷺ نهى عليا ان يدخل بفاطمة رضي الله عنها

حتى يعطيها شيئا .

**قال أبو محمد** : وهذا خبر لا يصح لانه انما جاء من طريق مرسله أو فيها مجهول أو ضعيف وقد نقصينا طرقها وعللها في كتاب الايصال الا ان صفتها كلها ما ذكرنا ههنا لا يصح شيء منها الا خبر من طريق أحمد بن شعيب ان عمرو بن منصور نا هشام بن عبد الملك الطيالسي نا حماد بن زيد عن ايوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس « ان عليا قال : تزوجت فاطمة فقلت : يا رسول الله أين لي ؟ فقال : اعطها شيئا فقلت : ما عندي شيء قال فأين درعك الخطمية ؟ قلت : هو عندي قال : فاعطها اياه » .

**قال أبو محمد** . انما كان ذلك على انه صدقها لا على معنى انه لا يجوز الدخول الا حتى يعطيها شيئا ، وقد جاء هذا مبينا كما نا أحمد بن قاسم قال : نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال : حدثني جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا الحسن بن حماد نا يحيى بن يعمر الأسدي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن أنس قال : قال علي بن أبي طالب : **■** أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله قد علمت قدمي في الاسلام ومناجحتي واني واني قال : وما ذاك يا علي ؟ قال : تزوجني فاطمة قال : وما عندك ؟ قلت : عندي فرسي ودرعي قال : اما فرسك فلا بد لك منها واما درعك فبعها قال : فبعتها باربع مائة وثمانين فأتيته بها فوضعها في حجره ثم قبض منها قبضة وقال : يا بلال أبغياها طيبا ، و ذكر باقي الحديث ، فهذا بيان ان الدرع انما ذكرت في الصداق لامن أجل الدخول لانها قصة واحدة بلا شك **■**

**قال أبو محمد** : وقد جاء في هذا أثر كإروينا من طريق أبي عبيد نا عمر بن عبد الرحمن نا منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خيشمة بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أن رجلا تزوج امرأة فجهزها اليه النبي ﷺ قبل أن ينقد شيئا **■** قال علي : خيشمة من أكابر أصحاب ابن مسعود وصحب عمر بن الخطاب رضي الله عنهم ، قال علي : قال الله عز وجل : ( الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ) ولا خلاف بين أحد من المسلمين في انه من حين يعقد الزواج فانها زوجة له فهو حلال لها وهي حلال له فمن منعها منه حتى يعطيها الصداق أو غيره فقد حال بينه وبين امرأته بلا نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ لكن الحق ما قلنا ان لا يمنع حقه منها ولا تمنع هي حقها من صداقها لكن يطلق على الدخول عليها أحب أم كرهت ويؤخذ بما يوجد له صداقها أحب أم كره ، وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل : دا عطي كل ذي حق حقه ، وبالله تعالى التوفيق **■**

١٨٤٥ مَسْأَلَةٌ وكل نكاح عقد على صداق فاسد أو على شرط فاسد مثل أن يؤجل إلى أجل مسمى أو غير مسمى أو بعضه إلى أجل كذا أو على خمر أو على خنزير أو على ما يحل ملكه . أو على شيء بعينه في ملك غيره . أو على أن لا ينكح عليها . أو أن لا يتسرى عليها . أو أن لا يرحلها عن بلدها أو عن دارها . أو أن لا يغيب مدة أكثر من كذا أو على أن يعتق أم ولده فلانة أو على أن يتفق على ولدها أو نحو ذلك فهو نكاح فاسد مفسوخ أبداً وإن ولدت له الأولاد ولا يتوارثان ولا يجب فيه نفقة ولا صداق ولا عدة ، وهكذا كل نكاح فاسد حاش التي تزوجت بغير إذن وليها جاهلة فوطئها فإن كان سمي لها مهرًا فلها الذي سمي لها وإن كان لم يسم لها مهرًا فلها عليه مهر مثلها فإن لم يكن وطئها فلا شيء لها ، فإن كان الصداق الفاسد . والشروط الفاسدة إنما تعاقداها بعد صحة عقد النكاح خالياً من كل ذلك فالنكاح صحيح تام ويفسخ الصداق ويقضى لها بمهر مثلها إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر فذلك جائز وتبطل الشروط كلها ■

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وهذه كلها شروط ليست في كتاب الله عز وجل فهو باطل وكذلك تأجيل الصداق أو بعضه لأن الله تعالى يقول : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) فمن شرط أن لا يؤتيتها صداقها أو بعضه مدة ما فقد اشترط خلاف ما أمر الله تعالى به في القرآن ، وقوله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » والخبران صحيحان مشهوران وقد ذكرناهما بأسانيدهما فيما سلف من كتابنا هذا ، وكل ما ذكرنا فليس عليه أمر رسول الله ﷺ فهو باطل مردود بنص كلامه عليه الصلاة والسلام وبضرورة العقل يدرى كل ذي عقل أن كل ما عقدت صحته بصحة ما لا يصح فانه لا يصح . فكل نكاح عقد على أن لا صحة له إلا بصحة الشروط المذكورة فلا صحة له ، فاذ لا صحة له فليست زوجة وإذا ليست زوجة فإن كان عالماً فعليه حد الزنا ولا يلحق به الولدان النبي عليه الصلاة والسلام قال : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فليس إلا فراش أو عهر فإذا ليست فراشا فهو عهر والعهر لا يلحق فيه ولد والحد فيه واجب ، فإن كان جاهلاً فلا حد عليه والولد لاحق به لأن رسول الله ﷺ أتى بالحق ولم تنزل الناس يسلمون وفي نكاحهم الصحيح ، والفاسد كالجمل بين الاختين ونكاح أكثر من أربع . وامرأة الأب ففسخ عليه الصلاة والسلام كل ذلك وألحق فيه الأولاد فالولد لاحق بالجاهل لما ذكرنا . وأما استثنائنا التي نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فللخبير



الثابت الذى ذكرنا قبل باسناده من قوله صلى الله عليه وسلم : «أبما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل : » الى قوله عليه الصلاة والسلام : « فلماهر لها بما أصاب منها ، وصح أيضا فلها مهرها (١) بما أصاب منها فقوله عليه الصلاة والسلام : « فلماهر لها » تعريف بالآلف واللام وقوله عليه الصلاة والسلام : « فلها مهرها » اضافة المهر اليها فهذا اللفظان يوجبان لها المهر المعهود المسمى ومهراً يكون لها ان لم يكن هنالك مهر مسمى وهو مهر مثلها ، ولا يجوز أن يحكم بهذا لكل نكاح فاسد لأنه قياس والقياس كله باطل ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « ان دماكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام : » فصح يقينا أن ماله حرام عليها الا بنص قرآن . أو سنة وما كان ربك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن الله تعالى لو أراد أن يجعل فى الوطء فى النكاح الفاسد مبرا لبيته فى كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم كما بين ذلك فى التى نكحت بغير إذن وليها ، ولما اقتصر على هذه وحدها دون غيرها تلبسا على عباده وحاش لله من هذا ، فان قالوا : قال الله عز وجل : ( فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقال تعالى : ( والحرمات قصاص ) والوطء فى النكاح الفاسد اعتداء وحرمة منتهكة فالواجب أن يعتدى عليه فى ماله بمثل ذلك وأن يقتص بمثل ذلك فى ماله قلنا : قول الله عز وجل حق واتاجم منه عين الباطل لأن الله تعالى أوجب أن يعتدى على المعتدى ويقتص من حرمة بمثل ما اعتدى عليه فى حرمة ، وليس المال مثلا للفرج الا أن يأتي به نص فيوقف عنده ، ولو كان هذا لوجب على من ضرب آخر أو شتمه أن يقتص من ماله مثل ذلك وأن يعتدى عليه فى ماله ولوجب أيضا على من زنى بامرأة أو لاط بغلام مهر مثلها أو غرامة ما ، وهذه أحكام الشيطان . وطغاة العمال . وفساق الشرط ليس أحكام الله تعالى ولا أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم انما حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا تتعدى حدوده فاذا حكم بغرامة مال حكمنا بها . واذا لم يحكم بها لم نحكم بها وبالله تعالى التوفيق . وقد ذكرنا قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى حدثناه محمد ابن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصرى نا عيسى بن حبيب نا عبد الرحمن ابن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدى محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة عن اسماعيل ابن أبى خالد عن الشعبي عن مسروق أن عمر بن الخطاب قال : « ان كان النكاح حراما فالصداق حرام » وذكرنا فعل ابن عمر فى ابطاله صداق التى تزوجها عبده

(١) فى النسخة رقم ١٤ فلها المهر •

بغير اذنه كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن همام بن يحيى عن مطر الوراق عن نافع ان ابن عمر كان إذا تزوج عبده بغير اذنه جلده و فرق بينهما ■ وقال : أبحت فرجك ولم يجعل لها صداقا ■ وبه الى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن عاصم الاحول قال : سمعت الحسن البصري يقول في الحرة التي تزوج العبد بغير اذن سيده : أباحت فرجها لاشيء لها • وبه الى محمد ابن المثنى نا ابو أحمد الزبيري نا سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : كل فرج لا يحل فلامهر له ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني ابن أبي ليلى عن قهاتهم في التي ينكحها العبد بغير اذن سيده قال : يأخذ السيد منها ما أصدقها غلامه عجلت قبل أن تعلم • وبه الى عبد الرزاق (١) عن معمر عن الزهري عن سليمان بن يسار انه قال : في التي تنكح في عدتها : مهرها في بيت المال • ومن طريق وكيع عن شعبة بن الحجاج قال : سألت الحكم بن عتيبة : وحماد بن أبي سليمان عن العبد يتزوج الحرة بغير اذن مولاه ؟ فقالا جميعاً : يفرق بينهما ولا صداق لها ويؤخذ منها ما أخذت ■ ونحو هذا عن ابراهيم النخعي ، وهو قول أبي سليمان واصحابنا ، وأما مالك فانه فرق ههنا فروقا لا تفهم ، فنهنا نكاحات هي عنده فاسدة تفسخ قبل الدخول وتصح بعد الدخول ، ومنها ما يفسخه قبل الدخول وبعد الدخول أيضا ما كان من قرب فاذا طال بقاءه معها لم يفسخه ، ومنها ما يفسخه قبل الدخول وبعد الدخول وان طال بقاءه معها ما لم تلد له أولادا فان ولدت له أولادا لم يفسخه ، ومنها ما يفسخه قبل الدخول وبعده وان طال بقاءه معها وولدت له الأولاد ■ وهذه عجائب لا يدري أحد من أين قالها ولا نعلم احدا قالها قبله ولا معه الا من قلده من المتمين اليه ، ولا يخلو كل نكاح في العالم من أن يكون صحيحا أو غير صحيح ، ولا سبيل الى قسم ثالث فالصحيح صحيح ابدا الا أن يوجب فسخته قرآن أو سنة فيفسخ بعد صحته متى وقعت الحال التي جاء النص بفسخته معها ، وأما الذي ليس صحيحا فلا يصح أبدا لان الفرج الحرام لا يحل الدخول به وطلته ولا طول البقاء على استحلاله بالباطل ولا ولادة الأولاد منه بل هو حرام ابدا ، فان قالوا : ليس بحرام قلنا : فلم فسختم العقد عليه قبل الدخول اذا هو صحيح غير حرام ؟ وهذه أمور لا ندري كيف ينشر ح قلب من نصح نفسه لا اعتقادها أو كيف ينطلق لسانه بنصرها ونسأل الله العافية •

وأما كل عقد صحيح ثم لما صح تعاقدا شروطا فاسدة فإن العقد صحيح لازم وإذا هو صحيح لازم فلا يجوز أن يبطل بغير قرآن . أو سنة ، ومحرم الحلال كحلل الحرام ولا فرق لكن تبطل تلك الشروط الفاسدة أبداً ويفسخ حكم من حكم بامضائها والحق حق والباطل باطل ، قال الله تعالى : ( ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ) وقال تبارك وتعالى : ( ويحق الله الحق بكلماته ) وبالله تعالى التوفيق .

١٨٤٦ مَسْأَلَةٌ وكل ما جاز أن يملك بالهبة أو بالميراث فجائز أن يكون صداقاً وإن تخالغ به وإن يؤجر به سواء حل بيعه أو لم يحل كالماء والكلب والسنور والتمر التي لم يبد صلاحها والسبل قبل أن يشتدل أن النكاح ليس بيعاً هذا ما لا يشك فيه ذو حش سليم . وقال بعض الغافلين : لا يحل الصداق بما لا يجوز بيعه (١) وهذا حكم فاسد بلا برهان لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعقل ، وليت شعري ماذا باع أو ماذا اشترى أرقبتها ؟ فيبيع الحر لا يجوز أم فرجها ؟ فهذا أين في الحرام وهو قد استحل بكلمة الله تعالى فرجها الذي كان حراماً عليه قبل النكاح كما استحل بكلمة الله تعالى فرجه الذي كان حراماً عليها قبل النكاح ففرج بفرج وبشرة ببشرة . وأوجب الله تعالى عليه وحده الصداق لها زيادة على استحلالها فرجه وليس البيع هكذا إنما هو جسم يادل بحسم أحدهما ثمن والآخر مبيع مشمون لا زيادة ههنا لأحدهما على الآخر ، فوضح لكل ذي عقل سليم فساد قول من شبه النكاح بالبيع . وأيضاً فإن البيع بغير ذكر ثمن لا يحل والنكاح بغير ذكر صداق حلال صحيح ، والعجب أنهم يمنعون النكاح بصداق ثمرة لم يبد صلاحها قياساً على البيع ثم أجازوا النكاح بوصيف وبيت . وخادم هكذا غير موصوف بشيء من ذلك . ولا يحل عندهم بيع وصيف ولا بيع بيت ولا بيع خادم غير معين بشيء من ذلك ولا موصوف . وهذا كما ترى ونعوذ بالله من التهوك في الخطأ في الدين .

١٨٤٧ مَسْأَلَةٌ وجائز أن يكون صداقاً كل ماله نصف قل أو كثر ولو أنه حبة بر أو حبة شعير أو غير ذلك ، وكذلك كل عمل حلال موصوف كتعليم شيء من القرآن أو من العلم أو البناء أو الخياطة أو غير ذلك إذا تراضيا بذلك . وورد في هذا اختلاف (٢) كما روينا من طريق وكيع عن داود بن يزيد الأودي عن الشعبي عن علي رضي الله عنه قال : لا يكون صداق أقل من عشرة فهو من طريق عبد الرزاق عن حسن صاحب له عن شريك عن داود بن يزيد الأودي عن الشعبي عن علي بن أبي طالب

(١) في النسخة رقم ١٦ بعض القائلين لا يجوز اصدقا ما ليس يجوز بيعه (٢) في النسخة رقم ١٤ خلاف

رضي الله عنه قال : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم \* وبه الى حسن المذكور  
أخبرني المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : \* أكره أن يكون المهر مثل أجر البغي  
ولكن العشرة دراهم والعشرون \* وبه يقول أبو حنيفة. وأصحابه \* وعن ابراهيم  
روايتان غير هذه صحيحتان ، أحدهما رويناهما من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة  
عن ابراهيم النخعي قال : لا يتزوج الرجل على أقل من أربعين \* والآخرى رويناهما  
من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي  
قال : السنة في النكاح الرطل من الفضة \* وروينا من طريق شعبة عن أبي سلمة  
الكوفي قال : سمعت الشعبي يقول : كانوا يكرهون أن يتزوج الرجل على أقل من  
ثلاثة أواق \* ومن طريق سعيد بن منصور نا عثيم انا حسام بن المصك عن أبي معشر  
عن سعيد بن جبير انه كان يحب أن يكون الصداق خمسين درهما \*.

**قال أبو محمد :** أما الرواية عن الشعبي فساقطة لأنها عن أبي سلمة الكوفي ولا  
يدري من هو ، ولو صحت لكانت هي والروايتان عن ابراهيم في الأربعين اما  
درهما . واما أوقية . واما ديناراً ، والرواية عن سعيد بن جبير قول بلا برهان  
وما كان هكذا فهو باطل \* وأما الرواية عن ابراهيم بالعشرة دراهم فساقطة لأنها  
عن حسن صاحب عبد الرزاق ولا يدري أحد من هو ، والرواية عن علي رضي  
الله عنه باطل لأنها عن داود بن يزيد الأودي وهو في غاية السقوط كان الشعبي  
يقول : اذا رأى اختلاطه لاتموت حتى تسكوى في رأسك ثلاث كيات قال الراوى :  
فما مات حتى كوى في رأسه ثلاث كيات ، ثم هي مرسلة لأن الشعبي لم يسمع من  
علي قط حديثاً \* واحتجوا لقولهم هذا الفاسد بخبرين موضوعين ، أحدهما عن حرام  
ابن عثمان عن ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما عن النبي ﷺ قال : \* لا صداق أقل  
من عشرة دراهم \* والآخر عن بقية عن مبشر بن عبيد الحلبي عن الحجاج بن أرطاة  
عن عطاء . وعمر بن دينار عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : \* لا مهر  
دون عشرة دراهم \* وقالوا : النكاح استباحة فرج وهو عضومنها فوجب أن لا يجوز  
الا بما تقطع فيه اليد ، وقد احتج المالكيون بهذه الشفعية (١) الساقطة أيضاً \*.

**قال أبو محمد :** لاحجة لهم غير ما ذكرنا ، والحديثان المذكوران مكدوبان بلا  
شك ، أحدهما من طريق حرام بن عثمان وهو في غاية السقوط لاتحل الرواية عنه ،  
والآخر من طريق مبشر بن عبيد الحلبي وهو كذاب مشهور بوضع الكذب (٢) على

(١) في النسخة رقم ١٤ بهذه الشفعية (٢) في النسخة رقم ١٤ بوضع الحديث

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحجاج بن ارطاة وهو ساقط - ولو صح  
لكانوا قد خالفوه لانهم يميزون (١) النكاح على دينار لا يساوى عشرة دراهم  
فبطل كل ذلك والحمد لله رب العالمين \* وأما قولهم: انه قياس على قطع يد السارق  
فهو أسخف قياس في العالم لانه لا شبه بين النكاح والسرقة \* وأيضا فان اليد  
تقطع البتة والتمرج لا يقطع والنكاح طاعة والسرقة معصية، ولو قاسوا اباحة الفرج  
على اباحة الظهر في حد الخمر لكان أدخل في مخازي القياس وسخافته (٢) لان  
كلهم ماعضو مستور لا يقطع وقبل وبعد فاصح قط ان لا يقطع في أقل من عشرة دراهم فهو باطل  
متيقن على باطل وخطأ مشبه بخطأ فسهط هذا القول الفاسد ، وقال مالك : لا يكون  
أقل من ثلاثة دراهم وقاسوه على قطع اليد ، وقدمضى الكلام في سقوط هذا القول آتفا  
وما جاء نص قط بان لا يقطع في أقل من ثلاثة دراهم انما صح النص لا يقطع الا في ربع  
دينار فصاعدا وهم لا يراعون في القطع ولا في الصداق ربع دينار في القيمة أصلا فلا ح  
بطلان كل ما قالوه ييقن لا اشكال فيه \* وموه المالكيون ايضا بان قالوا : قال الله  
عز وجل : ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت  
أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ) قالوا : فلو جاز الصداق بما قل أو كثر لكان كل  
احد واجد الطول لحره مؤمنة ■

**قال أبو محمد :** لا ندري على ما تحمل هذا القول من قائله الا اننا لانشك في انه لم  
يحضره فيه من الورع [ قليل ] (٣) وتقوى الله تعالى حاضر لانهم لا يختلفون في انه لا يجوز  
ان يكون صداق الأمة المتزوجة أقل من صداق الحرة فكيف يفرقون بعدهذا بين وجود  
الطول لنكاح حرة وبين وجود الطول لنكاح أمة ونعوذ بالله من التمويه في دين الله  
عز وجل بما ندري انه باطل قاصدين اليه عمدا ، وقال بعضهم : كيف يجوز أن يكون الصداق  
بما قل أو كثر ولا تكون المتعة في الطلاق الا محدودة ؟ قلنا : لان الله تعالى لم يحذف في الصداق  
حدا الا ما تراضيا به وحذف المتعة في الطلاق على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فالفرق  
بين الأمرين أوضح من الشمس عندهن لا يتعدى حدود الله تعالى ، وأعجب شيء قول  
بعضهم ان الله عز وجل عظم أمر الصداق فلا يجوز أن يكون قليلا فقلنا : هذا العجب  
حقا انما عظم الله تعالى أمر الصداق في ايجاب ادائه وتحريم اخذه بغير رضاها وهذا  
موجود في كل حق قال الله عز وجل : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة

(١) في النسخة رقم ١٦ لا يميزون وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ في مخازي القياس وسخافته

(٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ ولا شيء



شرايره ) وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام « اتقوا النار ولو بشق تمرة » ولا عظيم اعظم من اتقاء النار ، وصح عن النبي ﷺ « من حلف على منبري يمين آثمة وجبت له (١) النار وان كان قضيبا من أراك » ثم أغرب شيء من أين وقع لهم ان ثلاثة دراهم كثير وان ثلاثة دراهم غير حبة قليل ؟ وتخليط هذه الطوائف أكثر من أن يحصيه الا محصى انما سهم عز وجله

**قال أبو محمد** : فاذا قد ظهر بطلان أقوالهم (٢) لاسيما قول مالك فانه لا نعرفه . عن أحد من أهل العلم قبله ، وقول أبي حنيفة لم يصح عن أحد من أهل العلم قبله فلنورد البرهان على صحة قولنا قال الله عز وجل : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) وقال تعالى : ( وآتوهن أجورهن بالمعروف ) وقال تعالى : ( وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) فلم يذكر الله عز وجل في شيء من كتابه الصداق فجعل فيه حدا بل أجمله اجمالا وما كان ربك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل في الدنيا ويوم يقوم الاشهاد ان الله عز وجل لو أراد أن يجعل للصداق حدا لا يكون أقل منه لما أمهله ولا أغفله حتى يبينه له أبو حنيفة . ومالك ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ كما روينا من طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف نا مالك بن أنس . وعبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه ■ فقام الرجل فقال : زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة قال : هل عندك شيء تصدقها ؟ قال : ما عندي إلا إزارى فقال رسول الله ﷺ : ان أعطيتها إياه جلست لا ازارك فالتمس شيئا قال : ما أجد شيئا قال : التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال : أمعك من القرآن شيء ؟ قال : نعم سورة كذا وسورة كذا قال : قد زوجناكها بما معك من القرآن ■ ومن طريق البخاري نا يحيى نا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال لرجل : « تزوج ولو بخاتم من حديد » ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا الحسين بن علي عن زائدة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : ■ جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله قد وهبت نفسي لك فاصنع في ماشئت فقال له شاب عنده : يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها قال : وعندك شيء تعطها إياه ؟ قال : ما أعلمه قال : فانطلق فاطلب فلعلك تجد شيئا ولو خاتما من حديد فأتاه فقال : ما وجدت

(١) في النسخة رقم ١٤ أو جواب الله له (٢) في النسخة رقم ١٦ بطلان قومه

شيئا إلا ازارى هذا قال: ازارك هذا ان أعطيتها اياه لم يبق عليك شيء قال: انقرأ أم القرآن؟ قال: نعم قال: فانطلق فقد زوجتكها فعلها من القرآن «ناحما بن احمد القاضي نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس المرادى نابقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا الحسن بن علي - هو الجعفي - عن زائدة عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن النبي ﷺ زوج رجلا من امرأة علي أن يعلمها سورة من القرآن ■

**قال أبو محمد:** والحديث مشهور ومنقول نقل التواتر (١) من طرق الثقات رويناه أيضا من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاري . وعبد العزيز بن محمد الدراوردي : وسفيان بن عيينة . وحماد بن زيد . ومعمر : ومحمد بن مطرف . وفضيل بن سليمان : وغيرهم كلهم عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن رسول الله ﷺ

**قال أبو محمد:** فاعترض من لم يتق الله عز وجل ولا استجيا من الكذب في هذا فقال : إنما كلفه رسول الله ﷺ خاتما من حديد مزينا يساوي عشرة دراهم من فضة أو ثلاثة دراهم من فضة خالصة فقول يضحك الشكلي ويسى الظن بقائله لأنها مجاهرة بما لم يكن قط ولا خلقه الله عز وجل قط في العالم ان تكون حلقة من حديد وزنها درهمان تساوي ما ذكرنا (٢) ولا سيما في المدينة وقد علم كل ذي حظ من التميز ان مرورهم ومساحيهم لحفير الأرض وشوافرهم وفؤوسهم لقطع الخطب . ومناجلهم لعمل النخل وحصاد الزرع . وسككهم للحراث . ومزابرهم للزرجون . ودرعهم ورماحهم كل ذلك من حديد فن اين استحلوا أن يخبروا عن النبي ﷺ بهذه الكذبة السخيفة ؟ ونـأل الله العافية ، وان من لجأ الى المحال الممتنع في نصر باطله لقد يدل فعله هذا على صفات سوء في الدين . والحياة . والعقل ، واعترضوا على ان يكون الصداق تعليم القرآن بخبر رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناعقان بن مسلم نا ابا ن بن يزيد العطار حدثني يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أبي سلام (٣) عن أبي راشد الخبيري (٤) عن عبد الرحمن بن شبل الانصاري سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به » ، وبالخير الذي رويناه من طريق أبي ابن كعب انه علم رجلا القرآن فاهدى اليه فرسا فقال له رسول الله ﷺ : « أحب ان تأتي الله في عنقك يوم القيامة نار ■ ، وفي بعض ألفاظه ■ ان كنت تحب ان تطوق طوقا

(١) في النسخة رقم ١٤ نقل السكافة (٢) في النسخة رقم ١٦ ما ذكرنا (٣) في النسخة رقم ١٤ عن زيد عن أبي سلام (٤) في النسخة رقم ١٤ الخرائي وهو غلط

من نار فاقبلها ■ وفي بعضها « جرة بين كتفك تقلد بها أو تعلقها ■ »

**قال أبو محمد :** وهذه آثار واهية لاتصح ■ أما حديث « لا تأكلوا به » فرواية أبي راشد (١) الخبراني وهو مجهول، ثم لو صح لم تكن لهم به حجة لأن الأكل أكلان الكل بحق وأكل يياطل فالأكل بحق حسن وقد مضى رسول الله ﷺ وأصحابه إلى المدينة كمصعب بن عمير وغيره يعلمون الانصار القرآن والدين وينفق الانصار عليهم قال الله تعالى : (هم الذين يقولون لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا) فأشكر الله عز وجل على من نهاهم عن النفقة على أصحاب رسول الله ﷺ أشد النكير وأما حديث أبي بن كعب فإن أحد طرقه في روايته الاسود بن ثعلبة وهو مجهول لا يدرى من هو ، والأخرى من طريق أبي زيد عبد الله بن العلاء وهو مجهول لا يدرى من هو ، والثالثة من طريق بقة وهو ضعيف فسقطت كلها ، والصحيح من ذلك ضد هذا وهو ما روينا من طريق البخاري ناسيدان (١) بن مضارب الباهلي نا أبو معشر البراء - هو يوسف بن يزيد - حدثني عبيد الله بن الأخنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس « أن رجلا قال : يا رسول الله آخذ على كتاب الله أجرا ؟ فقال له رسول الله ﷺ : ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله عز وجل » ومن طريق أبي داود نا عبد الله بن معاذ نا أبي ناصعة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن خارجة بن الصامت عن عمه ■ أنه رقى بخنونا بأمر القرآن فاعطاه أهله شيئا فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ : كل فلعمرى من أكل برقية باطل لقدأكلت برقية حق « فصح أن الأكل بالقرآن في الحق وفي تعليمه حق. وإن الحرام أنما هو أن يأكل بغيره أولغير الله تعالى ، وهو هو بالخبر الساقط الذي روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا أبو عرجة الفاشي عن أبي النعمان الأزدي قال : « زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن ثم قال : لا يكون لاحد بعدك مهرا ■ فهذا خبر موضوع فيه ثلاث عيوب ، أولها أنه مرسل ولا حجة في مرسل اذ رواه شعبة عن أيوب ، والثاني أن أبا عرجة الفاشي مجهول لا يدرى أحد من هو ، والثالث أن أبا النعمان الأزدي مجهول أيضا لا يعرفه أحد ، وموه بعضهم بالخبر الذي فيه أن أبا طلحة تزوج أم سليم رضي الله عنهما على أن يسلم فلم يكن لها مهر غيره ، وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين ، أحدهما أن ذلك كان قبل هجرة رسول الله ﷺ بمدة لأن أبا طلحة قديم الاسلام من أول الانصار اسلا ما ولم

(١) في النسخة رقم ١٤ فرواه أبو راشد (٢) هو بكسر السين المهملة

يكن نزل إيجاب إيتاء النساء صدقاتهن بعد ۞ الثاني انه ليس في ذلك الخبر ان رسول الله ﷺ علم ذلك ۞ وقال بعضهم : هذا خاص لرسول الله ﷺ ۞

**قال أبو محمد** : وهذا كذب ۞ برهان ذلك قول الله عز وجل : ( لقد كان اكرم في رسول الله أسوة حسنة ) فكل ما فعله رسول الله ﷺ فالفضل لنا والاجرو الاحسان في ان تفعل كما فعل إيتساء به والماتع من ذلك مخطئ. والراغب عن سنته ظالم لنفسه هالك الا ان يأتي نص قرآن أو سنة ثابتة بأنه خصوصى لرسول الله ﷺ فلا يحل ان يعمل به حيثئذو العجب كله ان هؤلاء يأتون الى ما عمله عليه الصلاة والسلام ولم يخبر المؤمنين انه خاص له فيقولون : هو خاص له ثم يأتون الى نكاح الموهوبة وقد نص الله عز وجل على انها خاصة له عليه الصلاة والسلام دون المؤمنين فيقولون : هو عام لكل أحد نعوذ بالله مما ابتلوا به ۞ وقال بعضهم : ارأيت ان طلقها قبل الدخول؟ قلنا : ان كان قد علها السورة التي أصدقها تعليمها فقد استوفت صداقها ولا سبيل لها اليه لانه عرض قد انقضى وان كان لم يعلمها اياه فعليه ان يعلمها نصفها فقط ، وهذا لا يحرم على أحد يعني تعليم امرأة أجنبية ، وقد كلف أمهات المؤمنين الناس ۞

**قال أبو محمد** : وقال بقولنا طائفة من السلف ۞ رويانا من طريق وكيع عن سفیان الثوري عن اسماعيل عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : لورضيت بسواك من أراك (١) لكان مهرا ۞ ومن طريق وكيع عن الحسن بن صالح بن حي عن أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدرى انه قال : ۞ ليس على أحد جناح ان يتزوج بقليل ماله أو كثيره اذا استشهدوا وتراضوا ۞ وروى عن عبد الرحمن بن مهدى عن صالح بن رومان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : ۞ من اعطى في صداق امرأة ملء حفنة (٢) من سويق أو تمر فقد استحل ۞ ۞ ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن حميد عن أنس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف قال لرسول الله ﷺ : ۞ تزوجت امرأة من الانصار فقال له رسول الله ﷺ : كم سقت اليها ؟ قال : وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله ﷺ : أولم ولو بشاة ۞ قال عبد الرزاق : فأخبرني اسماعيل بن عبد الله عن حميد عن أنس قال : وذلك دانتان من ذهب ۞

**قال أبو محمد** : الدانق سدس الدرهم الطبرى وهو الاندلسى فالدانقان وزن ثلث درهم أندلسى وهو سدس المثقال من الذهب ، وهذا خبر مستدحج ، فان قيل : فقد رويتم من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا حجاج - هو ابن أرقطة - عن قتادة

عن أنس في النواة المذكورة أنها قومت بثلاث (١) دراهم قلنا : جاج ساقط ولا يعارض بروايته رواية عبد الرزاق . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الصداق : أدنى ما يكفي خاتمه أو ثوب يرسله . قال ابن جريج : وقال عمرو ابن دينار . وعبد الكريم : أدنى الصداق ما تراضوا به . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أبي ب بن موسى عن يزيد بن قسيط قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : لو اصدقها سوطا حلت له . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المشي نا أبو أحمد الزبيري نا عبد العزيز ابن أبي داود عن سعيد بن المسيب أنه زوج ابنته ابن أخيه فقيل له : أصدق ؟ فقال : درهمين . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو نيس بن عبيد عن الحسن أنه كان يقول في الصداق : هو على ما تراضوا عليه من قليل أو كثير . ولا يؤقت شيئا ، قال سعيد : ونا خالد بن عبد الله - هو الطحان - عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : ما تراضوا به عليه فهو صداق . ومن طريق سخنون عن عبد الله بن وهب أخبرني عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال : يحل المرأة ما رضيت به من قليل أو كثير ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وابن قسيط . وربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه يجوز من الصداق درهم \*

**قال أبو محمد :** وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والحسن بن حي : والليث بن سعد . وابن أبي ليلى . وابن وهب صاحب مالك . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم . وجملة أصحاب الحديث (٢) ممن سلف وخلف وبالله تعالى التوفيق ■

**١٨٤٨ مسألة** ومن أعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقا لا صداقا لها غيره فهو صداق صحيح ونكاح صحيح وسنة فاضلة فان طلقها قبل الدخول فهي حرة ولا يرجع عليها بشيء ، فلو أبت أن تتزوجه بطل عتقها وهي مملوكة كما كانت . وفي هذا خلاف متأخر ، قال أبو حنيفة . ومحمد بن الحسن . وزفر بن الهذيل . ومالك . وابن شبرمة . والليث : لا يجوز أن يكون عتق الأمة صداقا . قال أبو حنيفة . وزفر . ومحمد : ومالك : ان فعل فلها عليه مهر مثلها وهي حرة . ثم اختلفوا ان أبت أن تتزوجه فقال أبو حنيفة . ومحمد : تسعى له في قيمتها ، وقال مالك . وزفر : لا شيء له عليها ■

قال علي : البرهان على صحة قولنا وبطلان قول هؤلاء الخبر المشهور الثابت الذي



رويناه من طرق شتى كثيرة ، منها من طريق البخارى ، ومن طريق عبدالرزاق ، ومن طريق حماد بن سلمة قال البخارى : ثنا قتيبة نا حماد بن زيد عن ثابت البناني ، وقال عبدالرزاق : عن معمر عن قتادة ، وقال حماد بن سلمة عن عبدالعزيز بن صبيب « ثم اتفق ثابت . و قتادة . وعبدالعزيز كلهم عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ أعتق صفيه وجعل عتقها صداقها » قال قتادة في روايته : ثم جعل \*

**قال أبو محمد** : فاعترض من خالف الحق على هذا الخبر بأن قال : لا يخلو أن يكون تزوجها وهي مملوكة فهذا لا يجوز بلا خلاف أو يكون تزوجها بعد أن أعتقها فهذا نكاح بلا صداق \*

قال علي : هذا أحق كلام سمع لوجوه ، أولها أنه اعتراض على رسول الله ﷺ وهذا انسلاخ من الاسلام ، والثاني أنه اعتراض موه ساقط لأننا نقول لهم ما تزوجها الا وهي حرة بعد صحة العتق لها وذلك العتق الذي صحح لها بشرط أن يتزوجها به هو صداقها قد أنماها اياه واستوفته ولا فرق بين هذا وبين من أعطى امرأة دراهم ثم خطبها فتزوجها على تلك الدراهم التي له عندها وهم لا ينكرون هذا « والثالث أنهم لو سألوا أنفسهم هذا السؤال في أقوالهم الفاسدة لأصابوا ؟ مثل توريتهم المطلقة ثلاثا في المرض فنقول لهم : لا يخلو من أن تكونوا ورثتموها وهي زوجة له أو وهي ليست بزوجة له ولا سبيل الى قسم ثالث فإن كانت زوجته فقد كان تلذذه بمباشرتها ونظره الى فرجها حلال له مادام يجرى فيه الزوج وأتم تحرمون عليه ذلك بتلاقطها وان كانت ليست زوجها ولا اماله ولا بنتاله ولا جدة له ولا بنت ابن له ولا اختا ولا معتقة ولا ذات رحم فهذا عين الظلم واعطاء المال بالباطل (١) فإن ادعوا اتباع الصحابة قلنا : نحن أولى بالصواب وبوضوح العذر وبترك الاعتراض علينا اذا ما اتبعنا ههنا النبي ﷺ والصحابة أيضا . والتابعين زيادة فكيف وقد كذبتهم في دعواكم اتباع الصحابة في توريت المطلقة ثلاثا في المرض على ما نبينه ان شاء الله تعالى في باب ٤ ، وأقرب ذلك انه لم يصح عن عمر والمشهور عن عثمان انه لم يعده طلاقا وفي قولهم في ولد المستحقة : انهم احرار وعلى أبيهم قيمتهم . فنقول لهم : لا يخلو من أن يكونوا احرارا أو عبيدا فإن كانوا احرارا فتمن الحر حرام كالميتة والدم وان كانوا عبيدا فبيع العبيد من غير رضا سيدهم حرام الابنص . ومثل هذا لهم كثير جدا ؟ وقال بعضهم : العتق ليس مالا فهو كالطلاق في أن العتق يبطل به الرق فقط والطلاق يبطل به النكاح فقط فلوانه طلقها على أن يكون

(١) في النسخة رقم ١٦ عين الظلم والخطأ وكل المال بالباطل

طلاقها مهرها بعد ذلك فمكذلك العتق ■

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية الفساد والسخافة لانه قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لان قياس أصل على أصل آخر لا يجوز عندهم ولا شبه بين الطلاق والعتق لان العتق يبطل الرق كما قالوا : وأما الطلاق فقد كذبوا في قولهم انه يبطل النكاح بل للبطلان الذي وطئها دون الثلاث ان يرتجعا فصح انه لم يبطل نكاحه بخلاف العتق الذي لا يجوز له ارتجاعه في الرق ، وأيضا فان العتق اخراج مال عن ملكه وليس الطلاق كذلك فبطل تمويههم البار ودوا الحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم : هذا خاص برسول الله ﷺ ■

قال أبو محمد : هذا كذب ومخالفة لقول الله عز وجل : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) فكل فعل فعله عليه الصلاة والسلام لنا الفضل في الاتساع به عليه الصلاة والسلام ما لم يأت نص بانه خصوص فنقف عنده ولو قالوا هذا لانفسهم في اجازتهم الموهوبة التي لا تحل لغيره عليه الصلاة والسلام لوقفوا ، وقال بعضهم : قد رويتم في ذلك ما كتب به اليكم داود بن بابشاذ قال : ناعبد الغني بن سعيد الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة نا أبو جعفر الطحاوي نا أحمد بن داود نا يعقوب بن حميد - وهو ابن كاسب - قال : نا حماد بن زيد عن عبد الله بن عون قال : « كتب الى نافع ان النبي ﷺ أخذ جويرة في غزوة بني المصطلق فاعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها » أخبرني بذلك عبد الله بن عمر كان في ذلك الجيش قالوا : وابن عمر لا يرى ذلك فبحال أن يترك ما روى الا لفضل علم عنده بخلاف ذلك ■

قال أبو محمد : لو صح ما ذكره من ان ابن عمر لم يرد ذلك لما كانت فيه حجة لان الحجة التي أمرنا الله تعالى بها وباتباعها انما هي ما رويوه لنا عن رسول الله ﷺ لا ما رواه من رآه منهم (١) برأى اجتهديه وأصاب ان وافق النص فله أجران أو اخطأ إن خالف النص غير قاصد الى خلافه فله أجر واحد ، وقد افردنا في كتابنا المرسوم بالاعراب في كشف الالتباس بابا ضخما لكل واحدة من الطائفتين فيما تناقضوا فيه في هذا المكان فاخذوا برواية الصاحب وخالفوا رأيه الذي خالف به ما روى ، والذي نعرفه عن ابن عمر فهو ما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم . وجريير كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال ، « ان ابن عمر كان يقول في الرجل يعتق الجارية ثم يتزوجها كالراكب بدنته » قال ابراهيم وكان أعجب ذلك إلى أصحابنا ان يجعلوا عتقها صداقها

(١) في النسخة رقم ١٤ الاماراه من رآه منهم

فانما كره ابن عمر زواج المرأة من أعتقه الله عز وجل فقط ، فبطل كيدهم الضعيف في هذه المسألة ■

قال أبو محمد : والخبر المذکور عن ابن عمر كتب به الى داود بن بابشاذ قال : نا عبد الغنى بن سعيد ثنا هشام بن محمد بن قرّة نا أبو جعفر الطحاوى فذكر الحديث الذى ذكرنا آنفا ، ثم قال : فقد روى هذا ابن عمر عن رسول الله ﷺ كما ذكرنا ثم قال : هو من بعده عليه الصلاة والسلام فى مثل هذا انه يجدد لها صداقا ، نابدلك سليمان بن شعيب نا الخصيب - هو ابن ناصح - حدثنا حماد بن سلمة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك ■

**قال أبو محمد :** هذا نص كلام الطحاوى ولم يذكر كلام ابن عمر كيف كان ولعله لو أورده لكان خلافا لظن الطحاوى ، وهذا الحديث ليس بما رواه أصحاب حماد بن سلمة الثقات عنه ، والخصيب لا يدرى حاله وليس بالمشهور فى أصحاب حماد ابن سلمة فهو أمر ضعيف من كل جهة ، والخبر الأول من رواية ابن عمر لا من جويرية هو من رواية يعقوب بن حميد بن كاسب وهو ضعيف ، وذكرنا أيضا الخبر الذى رويناه من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن جويرية قالت لرسول الله ﷺ : « أنها وقعت فى سهم ثابت بن قيس ابن الشماس أو ابن عم له وانها كاتبته وأنت رسول الله ﷺ تستعينه فى كتابتها وانه عليه الصلاة والسلام قال لها : أو خير من ذلك أفضى عنك كتابتك واتزوجك » قالوا : وليس هذا لاحد بعد رسول الله ﷺ أن يؤدى كتابة مكاتبه لغيره ويتزوجها بذلك ■ قال أبو محمد : قبل كل شىء فان هذا خبر لا تقوم به حجة انما رويناه عن محمد بن اسحاق من طريقين ضعيفين ■ احدهما من طريق زياد بن عبد الله البكائى . والآخر من طريق أسد بن موسى وكلاهما ضعيف ثم لو صح لكان لا يخلو من أن ثابت بن قيس وهبها لرسول الله ﷺ اذ عرف رغبته عليه الصلاة والسلام فيها ولم تكن أدت من كتابتها بعد شيئا فبطلت الكتابة وصارت لرسول الله ﷺ اذ لا يجوز أن يظن بثابت أو بصاحب غير هذا أصلا ■ وأيضاً فلو لم يكن ذلك وتمادت على كتابتها حتى عتقت بأدائها أو بأداء رسول الله ﷺ أياها عنها لكانت مولاة ثابت وهذا لم يقله أحد قطعا ولا اختلف أحد من أهل العلم فى انها لم تكن مولاة ثابت أصلا فوضح سقوط ما رواه أسد . وزیاد وبطل تعلّقهم بهذه الملققات التى لا تغنى من الحق شيئا ■ وموهرا أيضا بما حدثناه حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا اسماعيل

ابن إسحاق نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا أبو بكر بن عياش نا أبو حصين عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « أيما امرئ أعتق أمته ثم تزوجها بمهر جديد فله أجران » فهذا لفظ سوء انفرد به يحيى الحماني وهو ضعيف جدا عن أبي بكر بن عياش وهو ضعيف ، والخبر مشهور من رواية الثقات ليس فيه مهر جديد أصلا ، ثم لو صح لم تكن فيه حجة أصلا لأنه ليس فيه أنه لا يجوز له نكاحها إلا بمهر جديد ، ونحن لانمنع من أن يجعل لها مبرا آخر بل كل ذلك جائز ، وهذا الخبر وبنائه من طرق \* منها من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن صالح بن حي عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من كانت له جارية فاحسن أدها وعلمها فاحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران اثنان » . ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله نا طرف - هو ابن طريف - عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نا أن رسول الله ﷺ قال في الذي يعتق أمته ثم يتزوجها (١) فله أجران ، ليس في شيء من ذلك ذكر مهر جديد ■

[ أخبرنا أبو عمر بالسند المتقدم الى مسلم قال : نا يحيى بن يحيى نا هشيم عن صالح بن صالح الهمداني عن الشعبي قال : رأيت رجلا من خراسان يسأل الشعبي فقال : يا أبا عمرو ان من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل اذا أعتق أمته ثم تزوجها : فهو كالراكب بدنته فقال الشعبي . حدثنا أبو بردة - هو عامر بن عبد الله بن قيس - هو أبو موسى الأشعري عن أبيه نا أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة يؤتون اجرهم مرتين رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فآمن به واتبعه وصدق به (٢) فله أجران . وعبد مملوك أدى حق الله عليه وحق سيده فله أجران . ورجل كانت له أمة فغداها فاحسن غذاءها ثم أدها فاحسن أدها ثم أعتقها فتزوجها فله أجران » ثم قال الشعبي للخراساني : خذ هذا الخبر (٣) بغير شيء فقد كان الرجل يرحل فيما دون هذا الى المدينة ، قال مسلم : ونا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبدة بن سليمان ونا ابن أبي عمر حدثنا سفيان نا عبد الله بن معاذ قال : حدثني أبي قال : نا شعبة كلهم عن صالح بن صالح بهذا الاسناد نحوه [ (٤) ] . قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به انما هو باطل ■ ومن قال بقولنا (٥) من السلف طائفة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال فيمن أعتق أمته ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها

(١) في النسخة رقم ١٦ أعتق أمته ثم تزوجها (٢) في صحيح مسلم وصحته (٣) في صحيح مسلم خذ هذا الحديث

(٤) من قوله أخبرنا أبو عمر بالسند المتقدم الى هنا زيادة من النسخة رقم ١٦ (٥) في النسخة رقم ١٤ بمثل قولنا

قال : « له أجران » وقد روى أيضا عن ابن مسعود . وأنس \* ومن طريق سعيد ابن منصور ناهشيم أن يحيى بن سعيد الأنصارى . والمغيرة . ويونس - هوان عبيد - وجابر قال يحيى : عن سعيد بن المسيب وقال المغيرة : عن إبراهيم . وقال يونس : عن الحسن وقال جابر : عن الشعبي قالوا كلهم : لا بأس بأن يجعل عتقها صداقها ، قال هشيم : وأنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يقول : « إذا قال الرجل لامته قد أعتقتك وتزوجتك فهي امرأته وإن قال : أعتقتك وتزوجك فاعتقها إن شاءت تزوجته وإن شاءت لم تنز وجهه ، وكان الحسن يكره غير هذا كما روينا من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن منصور بن زاذان عن الحسن البصرى أنه كره أن يعتق الرجل أمته لوجه الله ثم يتزوجها \*

قال أبو محمد : وروى مثله عن أنس بن مالك . وابن مسعود . وجابر بن زيد . وإبراهيم \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم قال : كانوا يكرهون أن يعتق أمته ثم يتزوجها ولا يرون بأساً أن يجعل عتقها صداقها . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى . وعبد الله ابن طاوس قال يحيى : عن سعيد بن المسيب وقال ابن طاوس : عن أبيه قال جميعا : لا بأس أن يجعل عتقها صداقها ، قال طاوس : ذلك حسن \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : لا بأس أن يعتق الرجل أمته فيتزوجها ويجعل عتقها صداقها \* وبه إلى معمر عن قتادة قال : إذا أعتق الرجل أمته وجعل عتقها مهرها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلا شيء لها ، وابن جريج يقول : أن طلقها سعت له في نصف قيمتها ، وهو قول عطاء \*

قال أبو محمد : فهو لا على . وأنس . وابن مسعود . وسعيد بن المسيب . وإبراهيم . ومن لقيه إبراهيم من شيوخه . والشعبي . وعطاء بن أبي رباح . وطاوس . وأبوسلمة ابن عبد الرحمن . وقاتدة . وغيرهم وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والحسن ابن حي . وأبي يوسف القاضي خالف في ذلك أصحابه ووفق . والشافعي . وأحمد وأبي ثور وبعض أصحابنا وما نعلم للبخالفين سلفاً إلا تلك الرواية الساقطة عن ابن عمر التي لم يبين فيها كيف كان لفظه ولا كيف كان لفظ نافع الذي ذكر ذلك عنه ، وشيثار بما ذكره \* وروناه من طريق سعيد بن منصور قال : ناهشيم أنا يونس عن ابن سيرين أنه كان يحب أن يجعل مع عتقها شيئاً ما كان \*

قال أبو محمد : إنما هذا استحباب من ابن سيرين والافهذا القول يدل على أنه كان



يجوز أن يجعل عتقها صداقها فقط وبالله تعالى التوفيق . وأما قولنا : أن طلقها قبل الدخول فلا شيء له عليها لأن الذي فرض لها هو عتقها وهو شيء قد تم فلا يستدرك وتكليف الغرامة هو إيجاب غير نصف ما فرض لها فلا يجوز وأما أن لم تزوجه فانه عتق لم يتم إنما هو عتق بشرط أن تزوجه فيكون صداقها فإذا لم تزوجه فلا صداق لنكاح لم يتم فهو باطل ، وأما أن تزوجه فقد تم النكاح وصح العتق لصحة النكاح الذي علق به وبالله تعالى التوفيق ■

**١٨٤٩ مسألة** ولا يجوز أن تجبر المرأة على أن تتجوز اليه بشيء أصلا لا من صداقها الذي أصدقها ولا من غيره من سائر ما لها ، والصداق كله لها تفعل فيه كله ما شاءت لا إذن للزوج في ذلك ولا اعتراض وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان . وغيرهم ، وقال مالك : أن اصدقها دينار أو دراهم أجبرت على أن تتباع بكل ذلك شورة من ثياب ووطاء وحلى تتجمل به له ولا يحل له أن تقضي منها ديناً عليها الا ثلاثة دنائير فأقل فإن أصدقها نقار ذهب أو نقار فضة فهو لها ولا تجبر على أن تتباع بها شورة أصلا ، فإن أصدقها حلما أجبرت على أن تتحلى به له فإن أصدقها ثيابا ووطاء أجبرت على أن تلبسها بحضرته ولم تجب لها عليه كسوة حتى تمضي مدة تخلق فيها تلك الثياب ، فإن أصدقها خادما انشئ أجبرت على أن تخدمها ولم يكن لها بيعها وإن أصدقها عبد أفلا أن تفعل فيه ما شاءت من بيع أو غيره ، فلو أصدقها دابة . أو ماشية . أو ضيعة أو دار أو طعاما لم يكن للزوج في كل ذلك رأى وهو لها تفعل فيه ما شاءت من بيع أو غيره وليس للزوج أن يستفيع بشيء من ذلك ولا أن ينظر فيه الا باذنها إن شاءت ■

قال أبو محمد : قول مالك هذا يكفي من فساد عظيم تناقضه وفرقه بين ما فرق من ذلك بلا برهان من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد لعلمه قبله . ولا قياس ولا رأى له وجه ، وأطرف شيء أباحتها قضاء الثلاثة دنائير والدينارين في دينها فقط لا أكثر من ذلك فليت شعري أن كان صداقها ألف دينار أو كان صداقها دينارا واحدا كيف العمل في ذلك أن هذا العجب ■

قال أبو محمد : و برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ) فافترض الله عز وجل على الرجال أن يعطوا النساء صدقاتهن نحلة ولم يبيح للرجال منها شيئا الا بطيب أنفس النساء فأى بيان بعد هذا نرغب أم كيف تطيب نفس مسلم على مخالفة هذا الكلام لرأى فاسد متخاذل متنافر لا يعرف لقائله فيه سلف ، ووجدنا الله عز وجل قد أوجب للمرأة حقوقا في مال

زوجها أحب أم كرههى الصداق. والنفقة. والكسوة. والاسكان مادامت فى عصمته. والمتعة انطلقها ولم يجعل للزوج فى مالها حقاً أصلاً لا ما قبل ولا ما كثر ولا شئ أطرف من اسقاطهم عن الزوج الكسوة مادام يمكنها أن تكسب من صداقها ولم يسقط عنه النفقة مادام يمكنها أن تنفق على نفسها من صداقها فلم يسمع بأسقط من هذا الفرق الفاسد ؟ هـ وشغب بعضهم بقول الله عز وجل : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ) فقلنا : صدق الله عز وجل هـ ولا يحل تحريف الكلم عن مواضعه ولا أن نقول عليه عز وجل ما لم يقل فها من أكبر الكبائر هـ وليس فى هذه الآية ذكر لقيامه على شئ من مالها ولا للحكم برأيه ولا للتصرف فيه وإنما فيها أنه قائم عليها يسكنها حيث يسكن ويمنعها من الخروج الى غير الواجب ويرحلها حيث يرحل هـ ثم لو كان فى الآية لما ادعيتكم لكنتم أول مخالفين لها لأنكم خصصتم بعض الصدقات دون بعض ودون سائر مالها كل ذلك تحكم (١) بالباطل بلا برهان ، وشغبوا أيضاً بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : « تنكح المرأة لأربع لحسنها ومالها وجمالها ودينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » هـ وهذا عجب جداً لانظيره أول ذلك أن رسول الله ﷺ لم يأمر أن تنكح لما لها ولا نذب الى ذلك ولا صوبه بل إنما أورد ذلك اخباراً عن فعل الناس فقط هـ وهذه أفعال الطماعين المذموم فعلهم فى ذلك بل فى الخبر نفسه الإنكار لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام : « فاظفر بذات الدين » فلم يأمر بأن تنكح بشئ من ذلك الا للدين خاصة لكن الواجب أن تنكح المرأة الزوج لما له لأن الله تعالى أوجب لها الصداق عليه والنفقة والكسوة ، وقد جاء عن رسول الله ﷺ بيان النهى عن أن تنكح المرأة لما لها كما حدثنا أحمد بن محمد الطلبي نكحنا بن مفرج القاضي نا محمد بن أيوب الرقى نا البزار نا سلمة بن شبيب نا عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاصى قال قال رسول الله ﷺ : « لا تنكحوا النساء لحسنهن فلهن حسنهن يردينهن ولا تنكحوهن لا موالهن فلهن موالهن بطغيهن وانكحوهن للدين ولأمة سوداء خرماء ذات دين أفضل هـ ثم أنهم أول مخالفين لما هو واجب له لأنه ليس فى نكاح المرأة لما لها لو أبيع ذلك أو نذب اليه شئ مما أتوا به من التخليط فى الفرق بين صداق فضة مضروبة وذهب مضروب وبين سبائك فضة وذهب غير مضروبة ، والفرق بين اصداق ثياب . ووطاء . وجوهر . وخادم ، وبين اصداق حرير . وقطن . وكتان . وصوف . ودابة . وماشية . وعبد . وطعام ، والفرق بين قضاء ثلاثة دنانير من دينها فأقل وبين قضائها أكثر من ذلك فوضح عظيم فساد تخليط هذه الأقوال وبالله

تعالى التوفيق ■ وربما يموهون بما تذكره مما روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهما  
ابن يحيى أن اقتادة عن جلال بن أبي الجلال العتكي عن أبيه أن رجلا خطب إلى رجل ابنته  
من امرأة عربية فأنكحها إياه فبعث إليه بابتة له أخرى أمها أعجمية فلما دخل بها علم بعد  
ذلك فأتى معاوية فقص عليه فقال : معضلة ولا بأحسن - وكان على حرب بالمعاوية - فقال  
الرجل لمعاوية فأذن لي أن آتيه فأذن له معاوية فأتى الرجل على بن أبي طالب فقال :  
السلام عليك يا علي فرد عليه السلام فقص عليه القصة فقضى على علي أبي الجارية بأن  
يجوز ابنته التي أنكحها إياه بمثل الصداق الذي ساق منها لأختها بما أصاب من فرجها  
وأمره أن لا يمس امرأته حتى تنقضي عدة أختها ■ قال الحجاج بن المنهال : وأخبرني  
هشيم قال : أخبرني المغيرة عن إبراهيم النخعي أن رجلا تزوج جارية فأدخل عليه غيرها  
فقال إبراهيم : لئن دخل بها الصداق الذي ساق وغلى الذي غره أن يزف إليه امرأته  
بمثل صداقها ■

قال أبو محمد : هذا كله عليهم لاهم لأنه ليس في شيء من هذين الخبرين أن للزوج  
في ذلك حقولا أربا إنما فيهما أن يضمّن للتي زوجت منه وزف إليه غيرها صداقها الذي  
استهلكها وأعطى لغيرها بغير حق وهكذا نقول ، ثم هم يخالفون هذه الرواية عن علي  
في موضعين ، أحدهما أنه جعل للتي زفت إليه الصداق الذي سمي لأختها وهم لا يقولون  
بهذا بل إنما يقضون لها بصداق مثلها ■ والموضع الثاني أمر علي له أن لا يطيأ التي صح  
نكاحه معها الا حتى تنقضي عدة الأخرى التي زفت إليه وهم لا يقولون بهذا ، فمن  
المقت والعار والاثم تمويه من يوهّم أنه يحتج بأثر هو أول من يخالفه ونعوذ بالله من  
الخذلان ، هذا مع أن الجلال بن أبي الجلال غير مشهور ■ وبما أخبرناه أحمد بن قاسم  
نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا الحسن بن حماد  
نا يحيى بن يعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أنس فذكر خطبة  
علي فاطمة رضي الله عنهما « وأن عليا باع درعه بأربع مائة وثمانين قال : فأتيته بها  
رسول الله ﷺ فوضعتها في حجره فقبض منها قبضة فقال : يا بلال أبغنا بها طيبا وأمرهم  
أن يجهزوها » قال : فجعل لنا سرير مشروط بالشريط ووسادة من آدم حشوها ليف  
وملأ البيت كتيبا ■

قال أبو محمد : وهذا حجة عليهم لأنه لا تبلغ قبضة في طيب وسرير مشروط بالشريط  
ووسادة من آدم حشوها ليف عشر أربع مائة درهم وثمانين درهما فظهر فساد قولهم  
والحمد لله رب العالمين ■

**١٨٥٠ مسألة** وعلى الزوج كسوة الزوجة مذ يعقد النكاح ونفقةها وما تتوطأه وتغطاه وتقرشها واسكانها كذلك أيضا. صغيرة كانت أو كبيرة. ذات أب أو يتيمة غنية أو فقيرة. دعى الى البناء أو لم يدع. نشرت أو لم تنشر. حرة كانت أو أمة. بوأت معه بيتا أو لم تبوأ. برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد ابن سلمة نا أبو قزعة الباهلي عن حكيم بن معاوية القشيري قال: « قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: ان تطعمها اذا طعمت وتسكوها اذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت \* »

قال أبو محمد: أبو قزعة هذا هو سويد بن حجير ثقة روى عنه شعبة. وابن جريج. وحماد بن سلمة. وابنه قزعة. وغيرهم. ومن طريق مسلم نا الحجاج نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال في خطبته في عرفة يوم عرفة (١): « فاقولوا لله في النساء فانكم اخذتموهن بامان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله تعالى ولاكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم احدا تسكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ، فعم رسول الله ﷺ كل النساء ولم يخص ناشزا من غيرهن. ولا صغيرة ولا كبيرة. ولا أمة مبوأة بيتا (٢) من غيرها وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي وما كان ربك نسيا. نا يونس بن عبد الله نا أحمد ابن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر نا خبرني نافع عن ابن عمر قال: كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الأجناد ان نظروا الى من طالت غيبته ان يبعثوا بنفقة أو يرجعوا ، وذكر باقي الخبر فلم يستثن عمر امرأة من امرأة. نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة (٣) هل لها نفقة؟ قال: نعم.

قال أبو محمد: وروينا عن نحو خمسة من التابعين: لا نفقة لناشر: وهذا قول خطأ ما نعلم لقائله حجة ، فان قيل: ان النفقة بازاء الجماع والطاعة قلنا: لا بل هذا القول كذب، وأول من يبطله (٤) أنتم، أما الخنيفيون. والشافعيون فيوجبون النفقة

(١) في النسخة رقم ١٤ في خطبته بعرفة (٢) في النسخة رقم ١٤ «مبوأة بيت» (٣) في النسخة رقم ١٤

«عاصية» (٤) في النسخة رقم ١٤ وأول من يبطله

على الزوج الصغير على الكبيرة ولا جماع هنالك ولا طاعة ، والخفيفون ، والمالكون .  
والشافعيون يوجبون النفقة على المحبوب والعين ولا خلاف في وجوب النفقة على  
المريضة التي لا يمكن جماعها وقدين الله عز وجل ما على الناشز فقال : ( واللاتي تخافون  
نشوزهن فعظوهن واجهروهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن  
سيلا ) فاجبر عز وجل انه ليس على الناشز الا الهجر والضرب ولم يسقط عز وجل  
نفقتها ولا كسوتها فعاقتموهن اتم بمنعها حقها وهذا شرع في الدين لم يأذن به الله فهو  
باطل ، فان قالوا : انها ظالمة بنشوزها قلنا : نعم وليس كل ظالم يحل منه من ماله الا ان يأتي  
بذلك نص والافليس هو حكم الله هذا حكم الشيطان وظلمة العمال والشرط ، والعجب  
كله انهم لا يسقطون قرضا اقرضته اياه من اجل نشوزها فما ذنب نفقتها تسقط دون سائر  
حقوقها ان هذا لعجب عجيب ، وقال بوجوب النفقة على الصغيرة سفيان الثوري .  
وأبو سليمان وأصحابنا ، وما نعلم لمن أسقطها حجة أصلا فهو باطل بلا شك قال الله عز وجل :  
( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) فصح أن من لا برهان له على صحة قوله فقوله باطل  
وقال مالك : لا نفقة على الزوج الا حتى يدعى الى البناء \*

قال أبو محمد : هذا الحكم دعوى مجردة لا برهان على صحتها لا من قرآن ، ولا من سنة .  
ولا قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى صحيح ، وقدينا ان السنة الثابتة جاءت بخلافه فهو  
ساقط والله تعالى التوفيق \*

١٨٥١ مسألة ولا يحل لأب البكر صغيرة كانت أو كبيرة أو ثيب ولا  
لغيره من سائر القرابة أو غيرهم حكم في شيء من صداق الابنة أو القرينة ولا لأحد من  
ذكرنا أن يهبه ولا شيئا منه للزوج طلق أو أمسك ولا لغيره فان فعلوا شيئا من ذلك  
فهو مفسوخ باطل مردود أبدا ، ولها أن تهب صداقها أو بعضه لمن شاءت ولا اعتراض  
لأب ولا لزوج في ذلك هذا اذا كانت بالغة عاقلة وبقي لها بعده غنى والا فلا ، ومعنى  
قوله عز وجل : ( فنصف ما فرضتم الا أن يعفوا أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح )  
انما هو أن المرأة اذا طلقها زوجها قبل أن يطأها وقد كان سمي لها صداقا رضيته فلها  
نصف صداقها الذي سمي لها الا أن تعفو هي فلا تأخذ من زوجها شيئا منه وتهب له  
النصف الواجب لها أو يعفو الزوج فيعطيهما الجميع فأيهما فعل ذلك فهو أقرب للتقوى ،  
وهذا مكان اختلف فيه السلف فقالت طائفة : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج  
كما قلنا \* رويناه من طريق الحجاج بن المنهال ناجرير بن حازم سمعت عيسى بن عاصم  
يقول : سمعت شريحا يقول : سألتني علي بن أبي طالب عن الذي بيده عقدة النكاح ؟



فقلت : هو الولي فقال علي : بل هو الزوج . ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : هو الزوج . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن صالح بن كيسان أن نافع بن جبير بن مطعم تزوج امرأة فطلقها قبل أن يبنى بها فأكل لها الصداق وتأول قول الله عز وجل : (الذي بيده عقدة النكاح) يعني الزوج . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن شريح قال : هو الزوج . نأحمد بن عمر العذري نامكي بن عيسون نأحمد بن عبد الله بن رزيق نأحمد بن عمرو بن جابر نأحمد بن حماد الطهراني (١) نأحمد بن الرزاق عن قتادة . وابن أبي نجيح قال قتادة : عن سعيد بن المسيب وقال ابن أبي نجيح : عن مجاهد قال جميعا سعيد ابن مسيب . ومجاهد : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نأبو عوانة عن أبي بشر . هو جعفر بن أبياس بن أبي وحشية . عن سعيد بن جبير قال الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . وقال مجاهد . وطاوس . وأهل المدينة : هو الولي ؛ قال : فأخبرتهم بقول سعيد بن جبير فرجعوا عن قولهم . ومن طريق ابن أبي شيبة حدثني عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نأحمد بن عيسى بن نافع مولى ابن عمر أنه قال الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا إبراهيم ابن حمزة نأحمد بن العزير بن محمد الدراوردي عن عمير مولى غفرة أنه سمع محمد بن كعب القرظي يقول : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . ومن طريق اسماعيل نأحمد بن أبي بكر المقدمي نا متمر بن سليمان التيمي (٢) عن ليث عن عطاء بن أبي رباح الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . ومن طريق قاسم بن أصبغ نأحمد بن عبد السلام الحشني نا محمد ابن المثني نأحمد بن الأعلى نأحمد بن أبي عروبة عن قتادة قال : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . ومن طريق اسماعيل نأحمد بن المديني نأحمد بن عيسى بن ابن شبرمة قال : هو الزوج . وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم . وقالت طائفة : هو الولي [جملة] (٣) ، صح ذلك عن ابن عباس أنه أنعفا ولها الذي بيده عقدة النكاح وضنت جاز وان ابنت ، وصح أيضا عن جابر بن زيد كان يقول : أو يعفو أبوها أو أخوها ان كان وصولا وان كرهت المرأة . وصح أيضا عن عطاء . وعلقمة . وإبراهيم النخعي . والشافعي . والحسن البصري . وأبي الزناد . وعكرمة مولى ابن عباس ، وروينا عن ابن عباس قولنا لم

(١) هو بكر الطاء المهمة وفي النسخة رقم ١٦ بالطاء المعجمة وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ معمر

ابن سليمان التيمي وهو غلط (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦

يصح عنه لأنه من طريق السكبي أنه ولي البكر جملة ، وصح عن الزهري قول آخر وهو أنه الأب جملة . وقول خامس رويناه من طريق مالك عن ربيعة . وزيد بن أسلم أنه السيد يعفو عن صداق أمته والأب خاصة في ابنته البكر خاصة يجوز عقده عن صداقها وهو قول مالك .

قال أبو محمد : فنظرنا في هذه الأقوال فوجدنا قول ربيعة . وزيد بن أسلم . ومالك أظهرها فسادا وأبعدها عن مقتضى الآية جملة ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن الله تعالى لو أراد بقوله : ( أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ) سيد الأمة . وولد البكر خاصة لما استره ولا كتبه فلم يبينه في كتابه ولا على لسان رسول الله ﷺ . فان قيل : هذان لا يصح نكاح الأمة والبكر إلا بعقد هما قلنا . نعم ولا يصح أيضا إلا برضى الزوج والأفلا فله في ذلك كالذي للسيد وللأب سواء سواء فمن جعلهما أولى بأن يكون بأيديهما عقدة النكاح من الزوج مع تخصيص الآية بلا برهان من قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه فسقط هذا القول جملة وسقط بسقوطه قول الزهري أنه الأب أيضا جملة وكذلك سقط أيضا القول الذي صح عنه أنه ولي البكر جملة : ثم نظرنا في قول من قال : أنه الولي فوجدنا الأولياء قسمين أحدهما من ذكرنا من أب البكر وسيد الأمة فكان حظ هذين في كون عقدة النكاح بأيديهما كحظ الزوج في كون عقدة النكاح بيده سواء سواء وقد يسقط حكم الأب في البكر بأن يكون كافرا وهي مؤمنة أو هو مؤمن وهي كافرة أو بأن يكون مجنونا ويسقط أيضا حكم السيد في أمته بأن يكون صغيرا أو مجنونا والقسم الثاني سائر الأولياء الذين لا يلتفت إليهم لكن أن أبوا أخرج الأمر عن أيديهم وعقد السلطان نكاحها فهو لاء حظ الزوج في كون عقدة النكاح بيده أكمل من حظ الأولياء المذكورين فوجدنا أمر الأولياء مضطربا كما ترى ثم انما هو العقد فقط ثم لا شيء بأيديهم جملة من عقدة النكاح بل هي إلى الزوج أن شاء أمضاها وأن شاء حلها بالطلاق ووجدنا أمر الزوج ثابتا في أن عقدة كل نكاح بيده ولا تصح الإبرادته بكل حال ولا تحل الإبرادته فكان أحق باطلاق هذه الصفة عليه بلا شك ، ثم البرهان القاطع قول الله عز وجل : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فكان عفو الولي عن مال وليه كسبا على غيره فهو باطل وحكما في مال غيره فهو حرام ، فصح أنه الزوج الذي يفعل في مال نفسه ما أحب من عفو أو يقضي بحقه والله تعالى التوفيق .

أن يزوجه الآخر وليته أيضا سواء ذكر في كل ذلك صداق الكل واحدة منهما أو لاحداهما دون الأخرى أولم يذكر في شيء من ذلك صداقا كل ذلك سواء يفسخ أبدا ولا نفقة فيه ولا ميراث ولا عداق ولا شيء من أحكام الزوجية ولا عدة ، فإن كان عالما فعليه الحد كاملا ولا يلحق به الولد وإن كان جاهلا فلا حد عليه والولد له لاحق وإن كانت هي عالمة بتحريم ذلك فعليها الحد وإن كانت جاهلة فلا شيء عليها ■

قال أبو محمد : واختلف الناس في هذا فقال مالك : لا يجوز هذا النكاح ويفسخ دخلها أولم يدخل ، وكذلك لو قال : أزوجك ابنتي على أن تزوجني ابنتك بمائة دينار فلا خير في ذلك ، وقال ابن القاسم : لا يفسخ هذا إن دخل بها ، وقال الشافعي : يفسخ هذا النكاح إذا لم يسم في ذلك مهران سميا لكل واحدة منهما ميرا أو لاحداهما دون الأخرى ثبت النكاحان معا وبطل المهر الذي سمياو كان لكل واحدة منهما مهر مثلها إن مات أو وطئها أو نصف مهر مثلها إن طلق قبل الدخول ، وقال الليث . وأبو حنيفة . وأصحابه : هو نكاح صحيح ذكر الكل واحدة صداقا أو لاحداهما دون الأخرى أو لم يذكر صداقا أصلا أو اشترطا وبيننا أنه لا صداق في ذلك قالوا : ولكل واحدة في هذا مهر مثلها والظاهر من قولهم : انهما ان سميا صداقا أنه ليس لهما إلا المسمى ■

**قال أبو محمد :** والذي قلنا به هو قول أصحابنا فوجب النظر فيما اختلفوا فيه فوجدنا في ذلك ما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الشغار » والشغار أن يقول الرجل للرجل : زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي ، وقد روينا أيضا مسندا صحيحا من طريق جابر . وابن عمر . وأنس . وغيرهم فكان هذا تحريما من رسول الله ﷺ فبطل قول من سواه ، فنظرنا في أقوال من خالف فاما قول ابن القاسم أنه يصح بعد الدخول فقول قد تقدم تبيننا لفساده وتعريه من البرهان جملة ■ وأما أبو حنيفة . والشافعي . وأصحابهما فأنهم قالوا : إنما فسد هذا النكاح لفساد صداقه فقط ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : والصداق الفاسد يفسخ فكان نكاح كل واحدة منهما صداقا للأخرى فهم مفسوخان ، قال : فإن سميا لاحداهما صداقا صح ذلك النكاح وصح نكاح الأخرى لصحة صداقه ■

**قال أبو محمد :** فكان هذا قولنا فاسدا لأنه ان كان هذا العقد الذي سمي فيه الصداق صحيحا فهو صداق صحيح فلا معنى لفسخه وإصلاحه بصداق آخر إذا ، فإن قال قائل : بل هو فاسد قلنا : فقل بقول أبي حنيفة الذي يجوز كل ذلك ويصلح الصداق وإلا فهو

مناقضة ظاهرة، ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه ظاهر الفساد (١) لمخالفة حكم رسول الله ﷺ جهارا .

**قال أبو محمد :** ودعوى الشافعي انه انما نهى عن الشغار لفساد الصداق في كليهما دعوى كاذبة لانها تقويل لرسول الله ﷺ مالم يقل وهذا لا يجوز، فان ذكر واما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « ان رسول الله ﷺ نهى عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته ليس بينهما صداق » ومارويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني وآخر معه - هويز بد الرقاشي - عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « لا شغار في الاسلام » والشغار أن يبدل الرجل الرجل أخته بأخته بغير ذكر صداق و ذكر باقي الحديث (٢) . قلنا : أما هذان الخبران فهما خلاف قول أبي حنيفة، وأصحابه كالذي قدمنا ولا فرق . وأما الشافعي فلا حجة له في هذين الخبرين لوجهين ، أحدهما انه وان ذكر فيهما صداق أو لاحدهما فانه يبطل ذلك الصداق جملة بكل حال وليس هذا في هذين الخبرين فقد خالف ما فيهما ، والوجه الآخر وهو الذي نعتمد عليه وهو ان هذين الخبرين انما فيهما تحريم الشغار الذي لم يذكر فيه صداق فقط وليس فيه ذكر الشغار الذي ذكر فيه الصداق لا بتحريم ولا باجازه ومن ادعى ذلك فقد ادعى الكذب وقول رسول الله ﷺ مالم يقله قط فوجب أن نطلب حكم الشغار الذي ذكر فيه الصداق في غير هذين الخبرين فوجدنا خبر أبي هريرة . وجابر قدوردا بعموم الشغار ويان انه الزواج بالزواج ولم يشترط عليه الصلاة والسلام فيهما ذكر صداق ولا السكوت عنه فكان خبر أبي هريرة زائدا على خبر ابن عمر . وخبر أنس زيادة عموم لا يحل تركها .

قال أبو محمد : وقد صح عن رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ووجدنا الشغار ذكر فيه صداق أولم يذكر قد اشترط فيه شرطا ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل بكل حال . وروينا من طريق أبي داود السجستاني نا محمد بن فارس نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن محمد بن اسحق نا عبد الرحمن بن هرم نا الأعرج قال : ان العباس بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أنكح ابنته عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي بن أمية وأنكحه عبد الرحمن ابنته و كانا جملا صداقا فكتب معاوية الى مروان يأمره بالتفريق بينهما . وقال معاوية في كتابه : هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ .

**قال أبو محمد** : فهذا معاوية بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم مخالف يفسخ هذا النكاح وإن ذرأ فيه الصداق ويقول : إنه الذى نهى عنه رسول الله ﷺ فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين والعجب كله من تشنيع الحنفيين بخلاف صاحب الذى يدعون أنه لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم كدعواهم ذلك فى نزح مزم من زنجى مات فيها فنزحها ابن الزبير وغير ذلك ثم لم يلتفتوا ههنا الى ما عظموه وحرّموه هنالك وهذا خبر صحيح لأن عبد الرحمن بن هرمز عن أدرك أيام معاوية وروى عن أبي هريرة وغيره وشاهد هذا الحكم بالمدينة وبالله تعالى التوفيق ، لاسيما فى مثل هذه القصة المشهورة بين رجلين عظيمين من عظماء بنى هاشم وبنى أمية أتى به البريد من الشام إلى المدينة هذا ما لا يخفى على أحد من علماء أهلها والصحابة يومئذ بالشام والمدينة أكثر عددا من الذين كانوا أحياء أيام ابن الزبير بلا شك . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سئل عطاء عن رجلين أنكح كل واحد منهما أخته بان يجزئ كل واحد منهما بجهاز يسير لو شاء أخذها أكثر من ذلك ؟ فقال : لانهى عن الشغار . فقلت له : إنه قد أصدقها كلاهما قال : لا قدر خص كل واحد منهما على صاحبه من أجل نفسه فقلت لعطاء : ينكح هذا ابنته بكذا وهذا ابنته بكذا بصداق كلاهما يسمى صداقه وكلاهما أرخص على أخيه من أجل نفسه ؟ قال : إذا سمي صداقا فلا بأس فإن قال : جهز وأجهز فلا ذلك الشغار ، قلت : فإن فرض هذا وفرض هذا قال : لا .

**قال أبو محمد** : ففرق عطاء بين النكاحين يعقد أحدهما بالآخر ذكرا صداقا ولم يذكر أبا بطله وبين النكاحين لا يعقد أحدهما بالآخر فأجازه ، وهذا قولنا وما نعلم عن أحد من الصحابة والتابعين خلافا لما ذكرنا .

**قال أبو محمد** : فإن خطب أحدهما إلى الآخر فزوجه ثم خطب الآخر إليه فزوجه فذلك جائز ما لم يشترط أن يزوج أحدهما الآخر فهذا هو الحرام الباطل ، والعجب أن بعضهم احتج بأن قال : إن هذا بمنزلة النكاح يعقد على أن يكون صداقه خيرا أو خيرا فقلنا : نعم وكل ذلك مفسوخ باطل أبدا لأنه عقد على أن لا صحة لذلك العقد إلا بذلك المهر وذلك المهر باطل فالذى لا يصح إلا بصحة باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق .

١٨٥٣ مسألة ولا يصح نكاح على شرط أصلا حاش الصداق الموصوف فى الذمة أو المدفوع أو المعلن وعلى أن لا يضر بها فى نفسها وما لها امساك بمعروف أو تسريح احسان واما بشرط هبة أو بيع أو أن لا يتسرى عليها أو أن لا يرحلها أو غير ذلك كله فإن



اشترط ذلك في نفس العقد فهو عقد مفسوخ وان اشترط ذلك بعد العقد فالعقد صحيح والشروط كلها باطل سواء عقدها بعق أو بطلاق أو بأن أمرها يدها أو أنها بالخيار كل ذلك باطل ، وكذلك ان تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان فكل ذلك عقد فاسد ■ وقد أجاز بعض ذلك (١) قوم ■ روينان طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث تزوج امرأة على حكمها ثم طلقها قبل أن يتفقا على صداق فجعل لها عمر صداق امرأة من نساءها ■ وهذا منقطع عن عمر لأن ابن سيرين لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه قال فيمن تزوج على حكمه : أنه ليس لها إلا ما حكم به الزوج ، وقال أبو حنيفة : ومالك . والأوزاعي : ان انفقا على شيء إذا تزوجها على حكمها أو حكمه جاز فان لم يتفقا قال أبو حنيفة . والأوزاعي : فلها مهر مثلها ، وقال مالك : يفسخ قبل الدخول ولها مهر مثلها بعد الدخول ■

**قال أبو محمد :** هذا شرط فاسد لأنه مجهول قد يمكن أن تحتكم هي بجميع مافي العالم وقد يمكن أن تحتكم هو بلا شيء فإكان هكذا فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل والنكاح عليه باطل مفسوخ فاما (٢) ان اشترط ذلك بعد عقد النكاح (٣) فالعقد صحيح ولها مهر مثلها إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر ، وقول مالك يفسخ النكاح ان لم يتفقا خطأ لأنه فسخ نكاح صحيح بغير أمر من الله تعالى بذلك ولا من رسوله ﷺ ■ روينان طريق البخاري ناعيد الله بن موسى عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها التسعة فرغ صحفتها فانما لها ما قدر لها » ، فمن اشترط مانه عن رسول الله ﷺ فهو شرط باطل وان عقد عليه نكاح فالنكاح باطل ، ومن ذلك أن لا يشترط لها أن لا يرحلها فاختلف الناس في ذلك فروينان طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن اسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم أنه شهد عند عمر رجلا أتاه فأخبره انه تزوج امرأة وشرط لها دارها فقال له عمر : لها شرطها فقال له رجل عنده : هلكت الرجال إذ لا تشاء امرأة تطلق زوجها إلا طلقته فقال عمر : المسلمون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم ■ وبه إلى سعيد ناسفيان - هو ابن عيينة - ناعبد الكريم الجزري عن أبي عبيد أن معاوية أتى في ذلك فاستشار عمرو بن العاصي فقال : لها شرطها

(١) في النسخة رقم ١٦ : بعض كلام (٢) في النسخة رقم ١ ■ وأما (٣) في النسخة رقم ٤ ■ بعد المقدم

وهو قول القاسم بن محمد . وسالم بن عبدالله . وجابر بن زيد ، وروى عن شريح ، وقال آخرون بابطال ذلك كما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا ابن وهب أخبرني عمرو ابن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج على عهد عمر ابن الخطاب فشرط لها أن لا يخرجها فوضع عمر عنه الشرط وقال : المرأة مع زوجها . وبه الى سفیان عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن عباد عن علي بن أبي طالب في الرجل يتزوج المرأة يشترط لها دارها فقال : شرط الله قبل شرطها . ومن طريق سعيد بن منصور . ناهشيم انا مغيرة . ويونس قال مغيرة : عن ابراهيم وقال يونس : عن الحسن قال جميعا : يجوز النكاح ويبطل الشرط . وقال أبو حنيفة . ومالك : يبطل الشرط الا أن يكون معلقا بطلاق أو بعتاق أو بأن يكون أمرها بيدها أو بتخيرها . قال علي : هذا قول لم يأت عن أحد من الصحابة فهو خلاف لكل ما روى عنهم في ذلك .

قال أبو محمد : احتج من قال بالزام هذه الشروط بما روينا من طريق أحمد بن شعيب انا عيسى بن حماد زغبة أخبرنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة ابن عامر الجهني عن رسول الله ﷺ قال : « ان أحق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج » .

قال أبو محمد : هذا خبر صحيح ولا متعلق لهم به لانهم لا يختلفون معنا ولا مسلم على ظهر الأرض في انه ان شرط لها ان تشرب الخمر أو أن تأكل لحم الخنزير أو أن تدع الصلاة أو أن تدع صوم رمضان أو أن يغني لها أو أن يزفن لها ونحو ذلك ان كل ذلك كله باطل لا يلزمه ، فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يرد قط في هذا الخبر شرطا فيه تحريم حلال أو تحليل حرام أو إسقاط فرض أو إيجاب غير فرض لان كل ذلك خلاف لأوامر الله تعالى ولأوامره عليه الصلاة والسلام : واشترط المرأة أن لا يتزوج أو أن لا يتسرى أو أن لا يغيب عنها أو أن لا يرحلها عن دارها كل ذلك تحريم حلال وهو وتحليل الخنزير والميتة سواء في ان كل ذلك خلاف لحكم الله عز وجل فصحه انه عليه الصلاة والسلام انما أراد شرط الصداق الجائز الذي أمرنا الله تعالى به وهو الذي استحل به الفرج لا ما سواه . وأما تعاقب ذلك كله بطلاق أو بعتاق أو بتخيرها أو تملكها أمرها فكل ذلك باطل لما ذكرنا في كتاب الايمان من كتابنا هذا من قول رسول الله ﷺ : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » . فصحه ان من حلف بغير الله تعالى فليس حالفا ولا هي يميننا وهو باطل ليس فيه الا استغفار الله تعالى والتوبة فقط ولما ذكره بعده هذا ان شاء الله عز وجل من

أن تخيير الرجل امرأته أو تملكه إياها أمرها كل ذلك باطل لأن الله تعالى لم يوجب قط شيئا من ذلك ولا رسوله ﷺ ، وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : ■ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد ■ فكل ذلك باطل ولا يكون للمرأة خيار في فراق زوجها أو البقاء معه إلا حيث جعله الله تعالى في المعتقة ولا تملك المرأة أمر نفسها أبدا فسقط كل ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ■ ولا يجوز النكاح على أن يكون الصداق وصيفا غير موصوف أو خادما غير موصوفة . أو بيتا غير موصوف ولا محدود وكل ذلك يبطل النكاح إن عقد عليه لأنه مجهول لا يعرف ما هو فلم يتفقا على صداق معروف بل على مالها أن تقول قيمة كل ذلك ألف دينار ويقول هو : بل عشرة دنانير وإن تعاقدنا ذلك بعد صحة النكاح فالنكاح صحيح والصداق فاسد ويقضى لها بمهر مثلها إن لم يتراضيا على أقل أو أكثر ، وروينا إجازة ذلك عن إبراهيم النخعي ، وصح عن ابن شبرمة أنه قال . من تزوج على وصيف فإنه يقوم عربي . وهندي . وحشبى وتجمع القيم ويقضى لها بمثلها ، وقال أبو حنيفة : لها في الوصيف الأبيض خمسون مثقالا فإن أعطاها وصيفا يساوي خمسين دينارا من ذهب لم يكن لها غيره وإلا فيقضى عليه بتمام خمسين دينارا من ذهب ويقضى لها في البيت بأربعين دينارا من ذهب وفي الخادم بأربعين دينارا من ذهب ■

**قال أبو محمد :** في هذين القولين عجب يغني إirاده عن تكلف الرد عليه لما فيهما من التحكم البارد بالرأى الفاسد في دين الله تعالى ، وقال مالك . والشافعي : لها الوسط من ذلك ، قال علي : وهذا عجب آخر وليت شعري كم هذا الوسط ؟ ومن الوصفاء ما يساوي خمسمائة دينار ومنهم من لا يساوي عشرين دينارا ■ فظهر فساد هذه الآراء والحمد لله رب العالمين ■

**١٨٥٤ مسألة** قال أبو محمد : ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل وكان حلالا على عهد رسول الله ﷺ ثم نسخها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ نسخا باتا (١) إلى يوم القيامة ، وقد ثبت على تحليلها بمدرس رسول الله ﷺ جماعة من السلف رضى الله عنهم منهم من الصحابة رضى الله عنهم أسماء بنت أبي بكر الصديق . وجابر بن عبد الله . وابن مسعود . وابن عباس . ومعاوية بن أبي سفيان . وعمر بن حريث . وأبو سعيد الخدري . وسلمة . ومعبد أبناء أمية بن خلف ، ورواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ . ومدة أبي بكر . وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر ، واختلف

في إباحتها عن ابن الزبير . وعن علي فيها توقف . وعن عمر بن الخطاب أنه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان فقط وأباحها بشهادة عدلين ، ومن التابعين طاوس . وعطاء . وسعيد بن جبير . وسائر فقهاء مكة أعزها الله ، وقد نقصنا الآثار المذكورة في كتابنا الموسوم بالإيصال ، وصح تحريمها عن ابن عمر . وعن ابن أبي عمرة الأنصاري ، واختلف فيها عن علي . وعمر . وابن عباس . وابن الزبير . ومن قال بتحريمها وفسخ عقدها من المتأخرين أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان . وقال زفر : يصح العقد ويبطال الشرط \*

**قال أبو محمد** : لقد صح تحريم الشغار . والموهوبة فأباحوها وهي في التحريم آيين من المتعة (١) ولكنهم لا يبالون بالتناقض ، ونقتصر من الحججة في تحريمها على خبر ثابت وهو ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه فقال : « سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يخطب ويقول : من كان تزوج امرأة إلى أجل فليعطها ماسمى لها ولا يسترجع مما أعطاه شيئا ويفارقها فإن الله قد حرمها عليكم إلى يوم القيامة » ■

**قال أبو محمد** : ما حرم إلى يوم القيامة فقد أمنا نسخته ، وأما قول زفر فقايد لأن العقد لم يقع إلا على أجل مسمى ■ فن أبطل هذا الشرط وأجاز العقد فإنه ألزمهما عقدا لم يتعاقدا قط ولا التزامه قط لأن كل ذي حس سليم يدري بلا شك أن العقد المعقود إلى أجل هو غير العقد الذي هو إلى غير أجل [ بلا شك ] (٢) فمن الباطل إبطال عقد تعاقده والزامهما عقدا لم يتعاقدا وهذا لا يحل البتة إلا أن يأمرنا به الذي أمرنا بالصلاة والزكاة والصوم والحج لا أحدونه وبالله تعالى التوفيق ■

**١٨٥٥ مسألة** ولا يحل نكاح الأم ولا الجدة من قبل الأب أو من قبل الأم وإن بعدتا ولا البنت ولا بنت من قبل البنت أو من قبل الابن وإن سفلتا ولا نكاح الأخت كيف كانت ولا نكاح بنت أخ أو بنت أخت وإن سفلتا ولا نكاح العممة والحالة وإن بعدتا ولا نكاح أم الزوجة ولا جدتها وإن بعدت ولا أم الأمة التي حل له وطؤها ولا نكاح جدتها وإن بعدت ■

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ) إلى قوله تعالى ( وأمهات نسائكم )

(١) في النسخة رقم ١٦ وهو آيين في التحريم من المتعة (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

قال علي : والجدة كيف كانت أم أب أو أم جد أو أم جد جد أو أم جد أو جدة أم أو أم كل هؤلاء أم قال تعالى : ( كما أخرج أبويكم من الجنة ) والاخت تكون شقيقة وتكون لأب وتكون لأم وبنت البنت . وبنت الابن . وبنت ابن البنت . وبنت بنت الابن وهكذا كيف كانت كل هؤلاء بنت قال عز وجل : ( يا بني آدم ) وقال ﷺ في الحيض : « هذا شيء كتبته الله على بنات آدم » وبنت بنت الأخ وبنت ابن الأخ كلهن بنات أخ . وبنت بنت الأخت . وبنت ابن الأخت كل هؤلاء بنت أخت وأخت الجد من الأب . وأخت جد الجد من الأب كلهن عمه . وأخت الجد من الأم وأخت الجدة من قبل الأب والأم كلهن خالة . والزوجة . والأمة التي حل وطؤها للرجل كلهن من نسائه . وكل هذا لا خلاف فيه بين أحد من المسلمين إلا الأمانة وابنتها بملك اليمين فإن قدما أحلوها (١) ■

١٨٥٦ مسألة وكل ما حرم من الانساب . والحرم التي ذكرناها نهى بحرم بالرضاع كالمرأة التي ترضع الرجل فهي أمه وأمه جدته وجداتها من قبل أبيها وأمه كلهن أم له وكل من أرضعته فهن أخواته وأخوته ومن تناسل منهم فهن بنات أخوته وبنات أخواته وعمات التي أرضعته وخالاتها خالاته كما ذكرنا وعمات أبيه من الرضاعة عماته وهكذا في كل شيء . روينا من طريق مالك بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ قال : « ما حرمته الولادة حرمه الرضاع » ■

١٨٥٧ مسألة ولا يحل الجمع في استباحة الوطء بين الأختين من ولادة أو من رضاع كما ذكرنا لا بزواج ولا بملك يمين ولا إحداهما بزواج والأخرى بملك يمين ولا بين العمه وبنت أختها ولا بين الخالة وبنت أختها كما قلنا في الأختين سواء سواء ، فمن اجتمع في ملكه اختان أو عمه وبنت أخيها أو خالة وبنت أختها فهما جميعا عليه حرام حتى يخرج إحداها عن ملكه بموت أو بيع أو هبة أو غير ذلك من الوجوه أو حتى تزوج إحداها بأي هذه الوجوه كان حل له وطء الباقية ، فإن رجعت إلى ملكه الأخرى رجعت حراما كما كانت وبقيت الأولى حلالا كما كانت فإن أخرجهما عن ملكه أو زوجها أو ماتت حلت له التي كانت حراما عليه وكذلك إن ماتت الزوجة أو طلقها ثلاثا أو قبل الدخول حل له زواج الأخرى وكذلك إن طلقها طلاقا رجعيًا فتمت عدتها منه . برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وأن تجمعوا

(١) في النسخة رقم ١٤ أجاز وهما



بين الاختين إلا ما قد سلف) ■

قال أبو محمد : معناه انه تعالى غفر لهم ما قد سلف من ذلك لانه تعالى ابقاهم عليه ■  
قال على : لم يختلف الناس في تحريم الجمع بين الاختين بالزواج واختلفوا في الجمع  
بينهما بملك اليمين فطائفة أحلتها وطائفة توقفت في ذلك وطائفة قالت : يطأ ابنتها  
شاء فاذا وطئها حرمت عليه الأخرى فصح عن ابن عباس وعكرمة مارويناه من طريق  
عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار ان عكرمة مولى ابن عباس كان لا يرى  
بأسا ان يجمع بين أختين والمرأة وابنتها - يعنى بملك اليمين - وأخبره عكرمة ان ابن  
عباس كان يقول : لا تحرم من عليك قرابة بينهن انما يحرم من عليك القرابة بينك  
وبينهن ■ قال عمرو بن دينار : و كان ابن عباس يعجب من قول على حرمتها آية  
وأحلتها آية ويقول : إلا ما ملكت أيما نكحتم هي مرسله قال على : وبه يقول  
أبوسليمان وأصحابنا ■

قال أبو محمد : فهذا قول من أحلها وقول على في التوقف وصح عن عمر كما روينا  
من طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة بن مسعود عن أبيه قال : ■ سئل عمر عن الجمع بين أم وابنتها ؟ فقال عمر :  
ما أحب أن يجهزهما جميعا وقال ابن عتبة : فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما  
هو عبد الله بن عتبة أدرك عمر وجاء أيضا عن عثمان كما روينا من طريق عبد الرزاق  
عن ابن جريج عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذئب أن نيارا الأسلمي استفتى عثمان  
في امرأة وأختها بملك اليمين فقال عثمان : أحلتها آية وحرمتها آية أخرى ولم أكن  
لأفعل ذلك ■ وروينا التوقف أيضا عن ابن عباس وروينا أيضا من طريق  
وكيع عن اسراييل عن عبد العزيز بن رفيع قال : ■ سألت ابن الحنفية عن الاختين  
المملوكتين ؟ فقال : حرمتها آية وأحلتها آية ■ والقول الثالث قاله أبو حنيفة ومالك  
والشافعي ، وأما القول الذي قلنا به فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان  
الثوري عن عبد الكريم الجزري عن ميمون بن مهران عن ابن عمر انه سئل  
عن الأمة يطؤها سيدها ثم يريد أن يطأ أختها قال : لا حتى يخرجها عن ملكه ،  
وقال سفيان عن غير واحد من أصحابه : أنهم قالوا : اذا زوجها فلا بأس باختها  
وكان ابن عمر يكره ذلك وان زوجها ■ نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله  
نا قاسم ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنثلي نا محمد بن بشار بن دار نا محمد بن جعفر  
غندر نا شعبة عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي قال : قيل لعبد الله بن مسعود أن

ابن عامر قال : لا بأس أن يجمع بين الاختين المملوكتين فقال ابن مسعود : لا يقربن واحدة منهما \* وبه الى المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : اذا كان عند الرجل مملوكتان أختان فلا يفشين واحدة منهما حتى يخرج الاخرى عن ملكه قال شعبة : وقال الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان : من عنده أختان مملوكتان لا يطاء واحدة منهما ولا يقربنها حتى يخرج احدهما عن ملكه \* ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن عبد الله بن أبي مليكة أن رجلا سأل عائشة أم المؤمنين عن أمة له قد كبرت وكان يطؤها ولها ابنة يحمل له أن يفشها ؟ فقالت لها أم المؤمنين : أنهاك عنها ومن أطاعني \* ومن طريق سعيد بن منصور قلت لسفيان بن عيينة حدثك مطرف عن أبي الجهم عن أبي الاخير عن عمار قال : يحرم من الاماء ما يحرم من الحرائر لا العدد قال سفيان : نعم ورويناه أيضا عن علي \* قال أبو محمد : أما من توقف فلم يلح له البيان فحكمه التوقف وأما من أحله ما فانه غلب قول الله عز وجل : (الاماء ملكات ايمانكم) على قوله تعالى : ( وأن تجمعوا بين الاختين ) فخص ملك اليمين من هذا النهي ، وكذلك فعلوا في قوله تعالى : ( وأمهات نسائكم ) ولا حجة لهم غير هذا فظننا في ذلك فوجدنا النصين لا بد من تغليب احدهما على الآخر بان يستثنى منه اما كما قال من ذكرنا فيكون معناه وأن تجمعوا بين الاختين وأمهات نسائكم الا ما ملكت ايمانكم ، واما كما قلنا نحن فيكون معناه الا ما ملكت ايمانكم الا أن تكونا اختين او ام امرأة حلت لكم أو عمة وبنت أخيها أو خالة وبنت أخيها فاذا لا بد من احدا الاستثناء وليس احدهما أولى من الآخر الا ببرهان ضروري واما بالدعوى فلا فطلبنا هل للمغليين المستثنى ملك اليمين من تحريم الاختين والام وابتها والعمة وبنت أخيها . والخالة وبنت أخيها برهان فلم نجد أصلا الا أن بعضهم قال : قد علمنا أن الله عز وجل لم ينهنا قط عن الجمع بين الاختين في الوطء لانه غير ممكن ومحال ان يخاطبنا الله تعالى بالمحال أو أن ينهانا عن المحال فصح انه تعالى ايمانها عن معنى يمكن جمعها فيه وليس الا الزوج لان جمعهما في ملك اليمين جائز حلال بلا خلاف فقلنا : صدقتم انه تعالى لم ينهنا عن المحال من الجمع بينهما في الوطء وأخطأتم في تخصيصكم بنهية الزواج فقط لانه تخصيص للآية بلا برهان بل ينهانا عن الجمع بينهما بالزواج . وباستحلال وطء أيتهما شاء . وبالتلذذ منهما معا فهذا ممكن فهلوا دليلا على تخصيصكم الزواج دون ما ذكرنا فلم نجد عندهم أصلا فلزمنا ان تأتي برهان على صحة استثنائنا والافهى دعوى ودعوى فوجدنا قول الله عز وجل : (الاماء ملكات ايمانكم) لا خلاف

بين أحد من الأمة كلها قطعاً متيقناً في أنه ليس على عمومهم بل كلهم مجمع قطعاً على أنه مخصوص لانه لا خلاف ولا شك في أن الغلام من ملك اليمين وهو حرام لا يحل وإن الأم من الرضاعة من ملك اليمين والاخت من الرضاعة من ملك اليمين وكلتا هما متفق على تحريمهما أو الأمة يملكها الرجل قد تزوجها أبوه ووطئها وولد له منها حرام على الابن ثم نظرنا في قوله تعالى: (وأن تجمعوا بين الأختين) ، (وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) ، (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) ولم يأت نص ولا إجماع على أنه مخصوص حاش زواج الكتابيات فقط فلا يحل تخصيص نص لابرهان (١) على تخصيصه وإذ لا بد من تخصيص ما هذه صفتها أو تخصيص نص آخر لا خلاف في أنه مخصوص فتخصيص المخصوص هو الذي لا يجوز غيره . وبهذه الحجة احتج ابن مسعود في هذه المسألة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسباً عن ابن عباس بن إبراهيم أنا سلية بن علقمة عن محمد بن سيرين أنه سمع عبد الله بن عتبة بن مسعود يقول : لم ينالوا بعبد الله بن مسعود حتى أغضبوه - يعنى في الأختين بملك اليمين - فقال ابن مسعود : ان حملك مما ملكت يمينك وبالله تعالى التوفيق ■

قال أبو محمد : واما من أباح له أن يوطئ أى الأختين المملوكتين له شاء أم حيثئذ تحرم عليه التى لم يوطئ فقول في غاية الفساد لأنه لا يخلو قائل هذا القول من أن يقول : أنهما قبل أن يوطئ أحدهما حرام جميعاً فهذا قولنا أو أنهما جميعاً حيثئذ حلال فهذا قول ابن عباس . وعكرمة ومن وافقهما ، وكلا القولين خلاف قول هذا القائل أو يقول : أن أحدهما بغير عينها حلال له والآخرى حرام فهذا باطل قطعاً لوجهين ، أحدهما قول الله عز وجل : ( قد تبين الرشد من الغي ) فحال أن يحرم الله تعالى علينا ما لم يبينه لنا وكذلك قوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فلا شك في أن ما حرمه الله تعالى علينا قد فصله لنا وهم يقولون ان أحدهما حرام لم يفصل لنا تحريمها \* والوجه الثاني أن هذا التقسيم أيضاً باطل على مقتضى قولهم لأنهم يبيحون له وطئ أيتها شاء وهذا يقتضى تحليلهما جميعاً لا تحريم أحدهما لأنه من المحال تأخير أحد في حرام وحلال إلا أن يأتى نص قرآن أو سنة بذلك فيوقف عنده واما بالراى الفاسد فلا فصيح قولنا يقينا وبطل ما سواه والحمد لله رب العالمين وهو الخبر المشهور من طريق أبي هريرة إلى النبي ﷺ في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ، وعلى هذا جمهور الناس الا عثمان البتي فإنه أباحه . نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا مجاهد بن موسى

ناسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ■ نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها ■ قال أحمد بن شعيب : وأنا قتيبة بن سعيد نااليت بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن أبي هريرة ■ نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ■ ■

**١٨٥٨ مسألة** وجازئ للائخ أن يتزوج امرأة أخيه التي مات أخوه عها أو طلقها بعد انقضاء عدتها أو اثر طلاق الاخ لها ان لم يكن وطئها ، و كذلك للعم وللخال أن يتزوج أيهما كان امرأة مات عنها ابن الاخ أو ابن الاخت أو طلقاها بعد تمام العدة أو اثر طلاق لم يكن قبله وطء ، و كذلك لابن الاخ ولابن الاخت أن يتزوجا امرأة العم أو الخال بعد موتها أو طلقاها بعد العدة أو اثر طلاق لم يكن قبله وطء هذا لانص في تحريمه و كل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال قال عز وجل : ( وأحل لكم ماوراء ذلكم ) بعد ذكره تعالى ما حرم علينا من النساء وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٥٩ مسألة** ولا يجوز للولد زواج امرأة أبيه ولا من وطئها بملك اليمين أبوه وحلت له لا يحل له وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين وله تملكها الا أنها لا تحل له أصلا ، و كذلك لا يحل للرجل زواج امرأة ولا وطؤها بملك اليمين اذا كانت المرأة بمن حل لولده وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين أصلا ، والجذفي كل ما ذكرنا وان علا من قبل الاب أو الام كالأب ولا فرق ، وابن الابن وابن الابنة وان سفلا كالابن في كل ما ذكرنا ولا فرق : قال أبو محمد : اما من عقد فيها الرجل زواجا فلا خلاف في تحريمها في الأبد على أبيه وأجداده وعلى بنيه وعلى من تناسل من بنيه وبناته أبدا ■ وأما من حلت للرجل بملك اليمين فان وطئها فلا نعلم خلافا في تحريمه على من ولد وعلى من ولده وفيما لم يطأها خلاف نذكر منه ان شاء الله عز وجل ما تيسر لنا ذكره من ذلك ذكرت طائفة أنها تحرم على ولده وآبائه بتجريده لها فقط كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول قال جرد عمر بن الخطاب جارية فنظر اليها ثم نهى بعض ولده أن يقربها \* ومن طريق حماد بن سلمة أنا الحجاج بن أرطاة عن مكحول ان عمر اشترى جارية فجردها ونظر اليها فقال له ابنته : اعطينيها فقال : انها لا تحل لك انما يحرمها عليك النظر والتجريد ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا فضيل عن هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري قال : ان جردها الاب حرمها على الابن وان جردها الابن حرمها على الاب \* قال أبو محمد : هذا صحيح عن الحسن ولا يصح عن عمر لانه من طريق مكحول وهو

منقطع ، وقالت طائفة : لا يحرمها الا اللبس والنظر كما روينا من طريق سعيد بن منصور عن فضيل عن هشام عن ابن سيرين ان مسروقاً قال في مرضه الذي مات فيه : ان جاريتي هذه لم يحرمها عليكم الا اللبس والنظر قال سعيد : ونا أبو عوانة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه ان مسروقاً قال عند موته عن جارية له لم أصب منها الا ما حرمها على ولدى اللبس والنظر . ومن طريق سعيد بن منصور ناسفیان عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : يحرم الوالد على ولده والولد على والده ان يقبلها أو يضع يده على فرجها أو فرجه على فرجها أو يباشرها . ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم قال : كانوا يرون ان القبلة واللبس يحرم ، الام والبنت وهو قول ابن أبي ليلى . والشافعي . وأصحابه ، وقالت طائفة : يحرمها على الولد والوالد النظر كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو شهاب عن يحيى بن سعيد - هو الانصارى - عن القاسم ابن محمد عن عبد الله بن ربيعة ان ابا ربيعة وكان بدرياً أوصى بجارية له ان لا يقربها بنيه وقال : لم أصب منها شيئاً الا اني نظرت منظراً اكره ان ينظروه منها .

قال أبو محمد : هذا وهم من أبي شهاب انما هو عبد الله بن عامر بن ربيعة كذا روينا من طرق شتى . منها من طريق سعيد بن منصور نا سفیان - هو ابن عيينة - عن يحيى بن سعيد الانصارى عن القاسم بن محمد عن عبد الله . وعبد الرحمن ابني عامر بن ربيعة وكان ابوهما بدرياً انه أوصى بجارية له ان يبيعوها ولا يقربوها كأنه اطعم منها مطلقاً كره ان يطلعوا منها على مثل ما اطعم ، وذبحت طائفة الى أن اللبس شهوة أو النظر الى فرجها لشهوة يحرمها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : ■ اذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مس وانظر الى فرجها لم تحل لايه ولا لابنه ، ■ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : اذا نظر الرجل الى فرج امرأة من شهوة لم تحل لايه ولا لابنه وهذا يقول ابو حنيفة وقال مالك : اذا نظر الى شيء من محاسنها الشهوة حرمت في الابد على الولد كالساق والشعر والصدر وغير ذلك ، وقال سفیان : اذا نظر الى فرجها حرمت على ولده ، وقالت طائفة : مثل قولنا كما روينا من طريق أبي عبيدنا أبو اليمان عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن مكحول قال : ايها الملك عقدتها فقد حرمت على الآخر - يعني الاب والابن ■ ومن طريق أبي عبيدنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب ان ابن شهاب الزهري قال : اذا ملك الرجل عقدة المرأة حرمت على ابيه وابنه ■

قال أبو محمد : من ملك الرقبة فقد ملك العقدة ، ونا محمد بن سعيد بن نبات



ناحمد بن عبد البصير ناقاسم بن اصبح ناحمد بن عبد السلام الحشني ناحمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن محمد المحاربي قال : سمعت ليث بن أبي سليم يقول عن الحكم بن عتيبة قال : من ملك جارية ملكها أبوه قبله لم يحل له فرجها ، وقالت طائفة : لا يحرمها على الولد الا الوطء فقط كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن البصري .  
وقتادة قال جميعا . لا يحرمها عليهم الا الوطء . يعيان اما الآباء على الابناء .

قال ابو محمد : اما من حرمها بالمس للشهوة دون مادون ذلك او بالنظر الى الفرج خاصة دون مادون ذلك او بالنظر الى محاسنها للشهوة دون ماعد ذلك فاقوال لا دليل على صحة شيء منها انما هي آراء مجردة لا يؤيدها قرآن . ولا سنة . ولا رواية ساقطة . ولا قياس ، واما صحة قولنا فلنخير الذي حدثناه احمد بن قاسم نا قاسم بن محمد ابن قاسم قال نا جدي قاسم بن اصبح نا احمد بن زهير نا عبد الله بن جعفر نا عبد الله ابن عمرو الرقي عن زيد بن ابي أنيسة عن عدي بن ثابت عن يزيد بن البراء عن أبيه البراء ابن عازب قال : لقيني عمي ومعه راية فقلت : أين تريد ؟ قال : بعثني رسول الله ﷺ الى رجل تزوج امرأة أبيه فأمرني ان اضرب عنقه ■ ■ ■

قال ابو محمد : الامة الحلال للرجل امرأة له وطئها أو لم يطأها نظر اليها أو لم ينظر اليها ■ وقال الله عز وجل : ( وحلائل ابنائكم الذين من اصلا بكم ) والحلائل جمع حليلة والحليلة فعيلة من الحلال فكل امرأة حلت لرجل فهي حليلة له وبالله تعالى التوفيق ■

١٨٦٠ - مسألة - واما من تزوج امرأة ولها ابنة أو ملكها ولها ابنة فان كانت الابنة في حجره ودخل بالام مع ذلك وطئ او لم يطأ لكن خلا بها بالتلذذ لم تحل له ابنتها ابدافان دخل بالام ولم تكن الابنة في حجره أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالام فزواج الابنة له حلال ، واما من تزوج امرأة لها ام او ملك امة تحل له ولها ام فالام حرام عليه بذلك ابد الابد وطئ في كل ذلك الابنة أو لم يطأها ■ برهان ذلك قول الله تعالى : ( وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) فلم يحرم الله عز وجل الريبة بذت الزوجة (١) او الامة الا بالدخول بها وان تكون هي في حجره فلا تحرم الا بالامرين معاقوله تعالى بعد ان ذكر ما حرم من النساء ( واحل لكم ما وراء ذلكم ) وما كان ربك نسيا ، وكونها في حجره ينقسم قسمين ، احدهما سكنها معه في منزله . وكونه

كافلا لها ■ والثاني نظره الى امورها نحو الولاية لا بمعنى الو كالة فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها كونها في حجره واما امها فيحرمها عليه بالعقد جملة قول الله تعالى : ( وامهات نسائكم ) فاجملها عز وجل فلا يجوز تخصيصها ■

وفي كل ذلك اختلاف قديم وحديث ، ذهبت طائفة الى أن الام لا تحرم الا بالدخول بالابنة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص عن علي بن أبي طالب أنه سئل في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ألّه أن يتزوج أمها ؟ فقال علي : هما بمنزلة واحدة يجرى ان يجرى واحد ان طلق الابنة قبل الدخول بها ( ١ ) تزوج أمها وان تزوج أمها ثم طلقها قبل أن يدخل بها تزوج ابنتها وهذا صحيح عن علي رضي الله عنه ■ نا أحمد بن عمر ابن أنس العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا السرخسي نا ابراهيم ابن خريم نا عبد بن حميد نا عبد الرزاق عن معمر عن سمالك بن الفضل - هو قاضي صنعاء - قال : قال ابن الزبير : الربية . والام سواء لا بأس بهما اذ لم يكن دخل بالمرأة ■

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو بكر بن حفص - هو ابن عمر بن سعد ابن أبي وقاص - عن مسلم بن عويمر عن بنى بكر بن عبد مناة من كنانة أنه أخبره أنه أنكحه أبوه امرأة بالطائف قال فلم أمسها حتى توفي عمي عن أمها وأمها ذات مال كثير فقال لي أبي : هل لك في أمها ؟ قال : فسألت ابن عباس وأخبرته الخبر ؟ فقال : أنكح أمها وذكر باقي الخبر ■ ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا ابن أبي أويس حدثني عبد الرحمن ابن أبي الموالي عن عبد الحكم بن عبد الله بن أبي فروة أن رجلا من بني ليث يقال له ابن الاجدع تزوج جارية شابة فهلكت قبل أن يدخل بها فخطب أمها فقالت له : نعم ان كنت أحل لك فجاءنا من أصحاب رسول الله ﷺ فنهم من أرخص له وذكر باقي الخبر ■ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي فروة عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود أن رجلا من بنى شمع بن فزارة تزوج امرأة ثم رأى أمها فاعجبته فاستفتى ابن مسعود فأفتاه أن يفارقها ثم يتزوج أمها فتزوجها وولدت له اولادا وذكر باقي الخبر على ما نوره بعد هذا ان شاء الله تعالى وبقول مجاهد وغيره ، وطائفة قالت باباحة نكاح أم الزوجة التي لم يدخل بها اذا طلق الابنة ولم يبعه ان ماتت كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي ناسليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فأراد ان يتزوج أمها قال : ان طلقها قبل ان يدخل بها تزوج أمها وان ماتت لم يتزوج أمها ■

ومن طريق الحجاج بن المنهال ناحماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد ابن ثابت قال : أنطلق الابنة قبل أن يدخل بها تزوج أمها وإن ماتت لم يتزوج أمها وطائفة فرقت بين الأم والابنة وروينا ذلك عن عمر بن الخطاب . وابن عمر . وزيد بن ثابت . وابن عباس . وطائفة من الصحابة . وطائفة توقفت في كل ذلك كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا ابن أبي أويس ناعبد الرحمن بن أبي الموالي عن عبد الحكم بن عبد الله بن أبي فروة أن رجلا من بني ليث يقال له ابن الأجدع تزوج جارية فبكت ولم يدخل بها فخطب أمها فقالت : نعم إن كنت أحل لك فسأل ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ فمنهم من أرخص له ومنهم من نهى وقال : إن الله عز وجل قد عزم في الأم وأرخص في الريبة فلما اختلفوا عليه كتب إلى معاوية فأخبره أرخص من أرخص له ونهى من نهى فكتب إليه معاوية قد جاءني كتابك وفهمت الذي فيه وإني لا أحل لك ما حرم الله عليك ولا أحرم عليك ما أحل الله لك ، ولعمري إن النساء كثير ولم يزد علي ذلك فجاء بكتاب معاوية فقرأه على الذين سألهم فكلهم قال : صدق معاوية قال : فأنصرف عن المرأة ولم يتزوجها ■

قال أبو محمد : قول الله عز وجل : ( وربائبكم ) معطوف على ما حرم هذا ما لا شك فيه وقوله عز وجل : ( اللاتي في حجوركم ) نعت للربائب لا يمكن غير ذلك البتة ، وقوله تعالى : ( من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ) من صلة الربائب (١) لا يجوز غير ذلك البتة اذ لو كان راجعا الى قوله تعالى : ( وأمهات نسائكم ) لكان موضعه أمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وهذا محال في الكلام ، فصح أن (٢) الاستثناء في الربائب خاصة وامتنع أن يكون راجعا الى أمهات النساء والله تعالى التوفيق ■

واختلفوا أيضا في الريبة فقالت طائفة : إذا دخل بأما فقد حرمت البنت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن ■ روينا عن جابر بن عبد الله أن ماتت قبل أن يمسها نكح ابنتها إن شاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن أن عمران بن الحصين سئل عن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها ؟ فقال عمران : لا تحل له أمها دخل بها أو لم يدخل بها فإن طلق الأم قبل أن يدخل بها تزوج ابنتها وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وقالت طائفة : بمثل قولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إبراهيم بن عبيد بن رفاعه أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان النصري قال : كان عندي امرأة قد ولدت لي فتوفيت فوجدت عليها فلقيت علي بن أبي طالب فقال

(١) في النسخة رقم ١٦ من جهة صفة الربائب (٢) سقط لفظان من النسخة رقم ١

لى : مالك ؟ قلت : توفيت المرأة قال : ألهابنة ؟ قلت : نعم قال : كانت فى حجرى قلت :  
 لاهى فى الطائف قال : فانكحها قلت : واين قوله تعالى : ( وربائكم اللاتى فى حجبوركم  
 من نساءكم اللاتى دخلتم بهن ) قال : انهم تكن فى حجرى وانما ذلك اذا كانت فى حجرى \*  
 ومن طريق أبى عبيدنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج قال : أخبرنى ابراهيم  
 ابن ميسرة ان رجلا من بنى سؤة يقال له : عبيد الله بن معبد اثنى عليه خير أخبره ان أباه  
 أوجده نكح امرأة ذات ولد من غيره فاصطحبا ماشاء الله عز وجل ثم نكح امرأة  
 شابة فقال له أحد بنى الأولى : قد نكحت على امان وكبرت فاستغيت عنها بامرأة شابة  
 فطلقها قال : لا والله الا ان تنكحنى ابنتك قال : فطلقها وأنكح ابنته ولم تكن فى حجره  
 ولا أبوها ابن العجوز المطلقة قال : فحئت سفيان بن عبد الله فقلت له : استفت لى عمر  
 ابن الخطاب قال : لتجىء معى فادخلنى على عمر فقصصت عليه الخبر فقال عمر : لا بأس  
 بذلك واذهب فسل فلانا ثم تعال فأخبرنى قال ولا أراه الا عليا قال فسأله فقال لا بأس بذلك \*  
**قال أبو محمد :** لا يجوز تخصيص شرط الله عز وجل بغير نص ■

**قال أبو محمد :** وقد قال قوم قوله تعالى : ( اللاتى دخلتم بهن ) انما عنى الجماع صح  
 ذلك عن ابن عباس . وطاوس . وعمر بن دينار . وعبد الكريم الجزرى ، وروى  
 عن ابن مسعود ان القبلة للام التى تزوج تحرم ابنتها ■ وروى عن عطاء وصح عنه ان  
 الدخول هو ان يكشف ويفتش ويجلس بين رجلها فى بيته أو فى بيت أهلها قال : فلو  
 غمز ولم يكشف لم تحرم ابنتها عليه بذلك ، وروى عن عطاء أيضا انه الدخول فقط  
 وان لم يفعل شيئا \*

قال أبو محمد : وشغب المخالفون الذين لا يراعون كون الريبة فى حجر زوج أمها  
 مع دخوله بها بأثار فاسدة ■ منها خبر منقطع من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن  
 المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه ان رسول الله ﷺ قال : « ايمان رجل نكح  
 امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها فان لم يدخل بها فلينكحها » وهذا هالك منقطع  
 ويحيى بن أيوب . والمثنى ضعيفان \* وبخبر عن وهب بن منبه ان فى التوراة مكتوبا  
 ( من كشف عن فرج امرأة وابنتها فهو ملعون ) وهذا طريق جدا \* وبخبر من طريق ابن  
 جريج أخبرت عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم قال : ■ قال رجل يا رسول الله  
 زينت بامرأة فى الجاهلية فانكح ابنتها ؟ قال : لا أرى ذلك ولا يصلح لك ان تنكح امرأة  
 تطلع من ابنتها على ما تطلع عليه منها » وهذا منقطع فى موضعين \* ومن طريق ابن وهب  
 عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج « ان النبى ﷺ قال : فى الذى يتزوج المرأة فيغمرها

لا يزيد على ذلك أن لا تزوج ابنتها » وهذا أشد انقطاعا . وبالخير الثابت من طريق أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت لرسول الله ﷺ : « بلغني أنك تخطب درة بنت أبي سلمة فقال لها عليه الصلاة والسلام : والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لي أنها لابنة أخي من الرضاعة » قالوا فلم يذكر كونها في حجره فقلنا : ولا ذكر دخوله بها أيضا إنما في هذا الخبر كونها ربيبة له فقط وببعد النكاح تكون ربيته ولا يختلفون في أن ذلك لا يحرمها عليه أن يتزوجها فكيف وهذا خبر هكذا رواه سفيان بن عيينة وغيره عن هشام بن عروة ، ورواه من ليس دون هشام فزاد ليانا كما روينا من طريق أبي داود السجستاني نا عبد الله بن محمد النفيلي نازهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة أن أم حبيبة قالت : « يا رسول الله في حديث طويل لقد أخبرت أنك تخطب بنت أبي سلمة قال : بنت أبي سلمة قلت : نعم قال : أما والله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي أنها ابنة أخي من الرضاعة » وهكذا رواه أبو أسامة : ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة . والليث بن سعد كلهم عن هشام بن عروة فاثبتوا فيه ذكره عليه الصلاة والسلام كونها في حجره ، وهكذا روينا أيضا من طريق البخارى نا أبو الثمان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها عن رسول الله ﷺ بهذا الخبر ، وفيه : لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ، ولا شك ولا خلاف في أنه خبر واحد في موطن واحد عن قصة واحدة أسقط بعض الرواة لفظة أثبتها غيره ممن هو مثله وفوقه في الحفظ فلا يحل الاحتجاج بالانقص على خلاف ما في القرآن ، وموهرا بمحادثات مثل أن قالوا : أراد الله عز وجل بقوله : ( في حجوركم ) على الأغلب .

**قال أبو محمد :** هذا كذب على الله تعالى وأخبار عنه عز وجل بالباطل ، ومثل قولهم هذا كقول الله تعالى : ( أنا حملنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ) وليس ذلك بمحرم عليه اللاتي لم يؤتهن أجورهن فقلنا : لو لم يأت نص آخر باحلال الموهوبة والتي لم يفرض لها فريضة لما حلت الا اللاتي يؤتهن أجورهن وأنتم لانص في أيديكم يحرم التي لم تكن في حجره من الراتب ، ومثل قولهم كل تحریم له سببان فان أحدهما اذا انفرد كان له تأثير ، قال علي : وهذا كذب مجرد بل لا تأثير له دون اجتماعه في السبب المنصوص عليه معه ، وادعوا أن ابراهيم بن عبيد الذي روى عن علي إباحة ذلك مجهول . قال علي : بل كذبوا هو مشهور ثقة روى مسلم وغيره عنه في الصحيح فوضح



فساد قولهم يبين والحمد لله رب العالمين \*

**١٨٦١ مسألة** وجائز للرجل ان يجمع بين امرأة وزوجة أبيها وزوجة ابنتها وابنة عمها لخالته لم يأت نص بتحريم شيء من ذلك، وهذا قول أبي حنيفة. ومالك. والشافعي. وأبي سليمان، وكذلك تحل له امرأة زوج امه، وفي هذا خلاف قديم لانعلم احدا يقول به الآن وكذلك يجوز نكاح الخصى. والعقيم. والعاقرة لانه لم يأت نص بنهى عن شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق \*

**١٨٦٢ مسألة** ولا يحرم وطء حرام نكاحا حلالا لا في موضع واحد وهو ان يزني الرجل بامرأة فلا يحل نكاحها لاحد ممن تناسل منه أبدا وامالوزني الابن بها ثم تاب لم يحرم بذلك نكاحها على ابيه وجده ومن زنى بامرأة لم يحرم عليه إذا تاب ان يتزوج أمها أو ابنتها والنكاح الفاسد والزنا في هذا كله سواء. برهان ذلك قول الله عز وجل: (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء) \*

**قال أبو محمد:** النكاح في اللغة التي نزل بها القرآن يقع على شيئين. أحدهما الوطء كيف كان بحرام أو بحلال، والآخر العقد فلا يجوز تخصيص الآية بدعوى بغير نص من الله تعالى أو من رسوله ﷺ. فأى نكاح نكح الرجل المرأة حرة أو أمة بحلال أو بحرام فهي حرام على ولده بنص القرآن وقد بينا أن ولد الولد ولد بقوله تعالى: (يا بني آدم) وهذا قول أبي حنيفة. وجماعة من السلف ولم يأت نص بتحريم نكاح حلال من أجل وطء حرام فالقول به لا يحل لأنه شرع لم يأذن به الله عز وجل. ومن رويناعنه أن وطء الحرام يحرم الحلال رويناذك عن ابن عباس وأنه فرق بين رجل وامرأته بعد أن ولدت له سبعة رجال كلهم صار رجلا يحمل السلاح لأنه كان أصاب من أمها ما لا يحل. وعن مجاهد: لا يصلح لرجل فجر بامرأة ان يتزوج أمها. ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: قال ابراهيم النخعي: اذا كان الحلال يحرم الحرام فالحرام أشد تحريما. وعن ابن معقل هي لا تحل له في الحلال فكيف تحل له في الحرام. ومن طريق وكيع عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مجاهد قال: اذا قبلها أو لامسها أو نظر الى فرجها من شهوة حرمت عليه أمها وابنتها. ومن طريق وكيع عن عبد الله بن مسيح قال: سألت ابراهيم النخعي عن رجل فجر بامرأة فأراد أن يشتري أمها أو يتزوجها ففكره ذلك. وعن سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سأل عكرمة مولى ابن عباس عن رجل فجر بامرأة يصلح له أن يتزوج جارية أرضعتها هي بعد ذلك؟ قال: لا. وعن الشعبي ما كان في الحلال حراما فهو في الحرام حراما. وعن سعيد بن المسيب

وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : وعروة بن الزبير فيمن زنى بامرأة أنه لا يصلح له أن يتزوج ابنتها أبدا وهو قول سفيان الثوري ؛ نعم ولقد روينا من طريق البخاري قال : يروى عن يحيى الكندي عن الشعبي . وأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قال : جميعا : من أولج في صبي فلا يتزوج أمه وبه يقول الأوزاعي حتى أنه قال : من لا ط بغيره لم يحل للفاعل أن يتزوج ابنة المفعول به . وقال أبو حنيفة . وأصحابه إذا لمس لشهوة حراما أو نظر إلى فرجها لشهوة لم يحل له نكاح أمها ولا ابنتها وحرم نكاحها على أبيه وابنه أبدا ، وهو أحد قول مالك إلا أنه لا يحرم فيه إلا بالوطء فقط .

وخالفهم آخرون فلم يحرموا بوطء حرام نكاحا حلالا روينا ذلك أيضا عن ابن عباس . ومن طريق حماد بن سلمة أنا يحيى بن يعمر قال : لا يحرم الحرام الحلال . ومن طريق أبي عبيد نايحي بن سعيد - هو القطان - نا ابن أبي ذئب عن خاله الحارث ابن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير قال جميعا : الحرام لا يحرم الحلال . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه سئل عن فجر بامرأة ؛ فقال لا يحرم الحرام الحلال . ومن طريق مجاهد . وسعيد بن جبير قال جميعا : لا يحرم الحرام الحلال وهو أحد قول مالك ، وهو قول الليث بن سعد . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما . وأصحابنا .

**قال أبو محمد :** احتج المانعون من ذلك بالقياس على عموم قوله عز وجل : ( ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء ) وبمرسلين في أحدهما ابن جريج أخبر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن امرأة كان زنى بها في الجاهلية أينكح الآن ابنتها ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : لا أرى ذلك ولا يصلح لك أن تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما طلعت عليه منها . والآخرة في الحجاج ابن ارطاة عن أبي هاني . قال : قال رسول الله ﷺ : من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها .

**قال أبو محمد :** أما القياس على الآية فالقياس كله باطل وأما الخبران فرسلان ولا حجة في مرسل لاسيما وفي أحدهما انقطاع آخر ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم مجهول ، وفي الآخر الحجاج بن ارطاة وهو هالك عن أبي هاني . وهو مجهول وقد عارضهما خبر آخر لا نوره احتجاجا به لكن معارضة للفاسد بما لم يكن أحسن منه لم يكن دونه وهو ما روى من طريق عبد الله بن نافع عن المغيرة بن أسامة عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة . أن رسول الله

ﷺ سئل عن اتباع امرأة حراما أينكح ابنتها أو أمها؟ فقال: لا يحرم الحرام وإنما يحرم ما كان نكاحا حلالا؛ وموهوا أيضا بأن قالوا: من وطئ أمته أو امرأته حائضا أو أحدهما محرم أو معتكف أو في نهار رمضان أو أمته الوثنية أو ذمية عمدا إذا كرافانه وطئ حراما ولا خلاف في أنه وطئ محرم لامها وابنتها ومحرم لها على آبائه وبنيه فكذلك كل وطئ حرام.

**قال أبو محمد:** وليس كما قالوا بل وطئ فراشا حلالا وإنما حرم لعله لو ارتفعت حل ولا خلاف في أنه لا حد عليه لأنه لم يطأ إلا زوجته أو ملك يمين صحيح، فلاح الفرق بين الأمرين وبالله تعالى التوفيق \* وموهوا أيضا بأن قالوا: من وطئ في عقد فاسد بجمل أو بغيره فهو وطئ محرم وهو يحرم أمها وابنتها ويحرمها على أبيه وابنه.

**قال أبو محمد:** وهذا لا حجة لهم في صحته لأن قرآن. ولا من سنة ولا حجة في سواهما ونحن نقول: أنها حلال لولده أن ينكحها وحلال له نكاح أمها وابنتها لأنها ليست زوجة له ولا ملك يمين ولا تحرم عليه أمها ولا ابنتها ولا تحرم على والده لأنها ليست من حلائل ابنه ولا من نسائه ولو كانت كذلك لما حل أن يفسخ نكاحه منها وتوارثا فلما لم يكن بينهما ميراث صح أنها ليست من نسائه وإنما تحرم على الابن فقط لأنها إنما نكح أبوه أن كان وطئها والا فلا تحرم عليه وموهوا أيضا بأن قالوا: من وطئ أمة مشتركة بينه وبين غيره فهو وطئ حرام وهي تحرم بذلك على أبيه وابنه وتحرم عليه أمها وابنتها.

**قال أبو محمد:** وهذا باطل بل هو زنا محض وما وجدنا في دين الله تعالى امرأة تحل أن يتداولها رجلان هذه أخلاق الكلاب وملة الشيطان لأخلاق الناس ولادين الله عز وجل ولا تحرم بذلك عليه أمها ولا ابنتها ولا تحرم على ابنه إنما تحرم على الأب فقط لما قدمنا وبالله تعالى التوفيق \* وموهوا بأن قالوا: إذا اجتمع الحرام والحلال غلب الحرام فقول لا يصح ولا جاء به قرآن ولا سنة قط، ويلزم من صحيح هذا القول أن يقول: إن من زنى بامرأة لم يحل له نكاحها أبدا لأنه قد اجتمع فيها حرام وحلال \* وموه بعضهم بحديث ابن وليدة زمعة أن رسول الله ﷺ أحقه بزمعة وأمر سودة بأن تحتجب عنه.

**قال أبو محمد:** قدرنا أن نفهم وجه احتجاجهم بهذا الخبر فما قدرنا عليه وهي شغيفة باردة بموهة والخبر صحيح ظاهر الوجه وهو أنه ﷺ أحقه بزمعة بظاهر ولادته على فراش زمعة وافق أخته أم المؤمنين رضي الله عنها بأن لا يراها خوف أن

يكون من غير نقطة أيها واحتجاب المرأة عن أخيها شقيقتها مباح اذا لم تقطع رحمه ولا منعه رفدها لم يمنع من ذلك قطنص وبالله تعالى التوفيق ، واذ قد بطل كل ما شغبوا به والحمد لله رب العالمين فلنأت بالبرهان على صحة قولنا وهو أن الله عز وجل فصل لنا ما حرم علينا من النكاح الى أن أتم ثم قال تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فمن حرم شيئا من غير ما فصل تحريره في القرآن فقد خالف القرآن وحرم ما أحل الله تعالى وشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى وهذا عظيم جدا وبالله تعالى التوفيق .

( تم )

تم والله الحمد طبع الجزء التاسع من كتاب المحلى للإمام المجتهد حافظ العصر العلامة أبي محمد علي المشهور بابن حزم الأندلسي و يتلوه الجزء العاشر مفتتحا بـ كتاب الرضاع — فأسأل الله تيسير أتمام طبعه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير ■

## فهرست

## الجزء التاسع من المحلى لابن حزم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢	١٥٠٨ الشركة والاقالة	٩	١٥١٣ لا يحل بيع كلب أصلا
	والتولية كلها يبيع مبتدأة لا يجوز		لا كلب صيد ولا كلب ماشية فان
	في شيء منها الا ما يجوز في سائر		اضطر اليه ولم يجد من يعطيه اياه
	اليبيع وبرهان ذلك وبيان		فله ابتياعه وهو حلال للمشتري
	أقوال المجتهدين في ذلك وسرد		حرام على البائع ينتزع منه الثمن
	حججهم		متى قدر عليه كالرشوة في دفع الظلم
٣	١٥٠٩ الدليل على مشروعية		وفداء الاسير وغير ذلك ولا
	الاقالة ومذاهب العلماء في ذلك		يحل اتخاذ كلب أصلا الا لماشية
٦	١٥١٠ لا يحل بيع دين يكون		أول صيد أول زرع أو لحائط
	لإنسان على غيره لا ينقد ولا		ولا يحل قتل الكلاب فمن قتلها
	بدين وبيان وجه العمل في ذلك		ضمنها بمثلها أو بما يتراضيان عليه
	خروجهم من الحرمه		عوضا منه ودليل ذلك كله وبيان
٦	١٥١١ لا يحل بيع الماء بوجه من		مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد
	الوجوه لافي ساقية ولا في نهر		حججهم وتحقيق المقام بما لا يترك
	أو من عين النخ ودليل ذلك وأقوال		للغير مجال في ذلك
	العلماء في ذلك وذكر حججهم	١٣	١٥١٤ لا يحل بيع الهر فمن
٨	١٥١٢ لا يحل بيع الهر للمؤمن		اضطر اليه فواجب على من عنده
	ولا لسكافر ولا يبيع الخنازير		فضل عن حاجته ان يعطيه كلبا
	كذلك ولا شعورها ولا يجوز		يدفع به الأذى عن نفسه وبرهان
	بيع صليب ولا صنم ولا مية ولا		ذلك
	دم الا المسك وحده وبرهان ذلك	١٤	١٥١٥ لا يحل البيع على ان



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٥	١٥١٦ لا يجوز البيع على الرقم ولا أن يغر أحدا بما يرقم على سلعته لكن يسوم ويبين الزيادة	٢٠	١٥٢٤ لا يجوز بيع نصف هذه الدار ولا هذا الثوب وهذه الدار أو هذه الخشب من هذه الجهة ودليل ذلك
١٥	١٥١٧ لا يحل بيعتان في بيعه مثل أبيعك سلعتي بديتارين على أن تعطيني بالدينارين كذا وكذا درهما الغر وبرهان ذلك ومذهب علماء السلف في ذلك	٢٠	١٥٢٥ لا يجوز بيع دار أو بيت أو أرض لا طريق إليها وبرهان ذلك
١٦	١٥١٨ كل صفقة جمعت حراما وحلالا فهي باطلة كلها لا يصح منها شيء ودليل ذلك	٢٠	١٥٢٦ لا يحل بيع جملة بمجولة القدر على أن كل صاع منها بدرهم أو كل رطل منها بدرهم أو كل ذراع منها كذلك ودليل ذلك
١٧	١٥١٩ لا يحل بيع الحرو وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء السلف في ذلك	٢١	١٥٢٧ لا يحل بيع الولاء ولا هبته وبرهان ذلك
١٨	١٥٢٠ لا يحل بيع أمة حملت من سيدها ودليل ذلك	٢١	١٥٢٨ لا يحل بيع من أكره على البيع وهو مردود لو وقع ودليل ذلك
١٩	١٥٢١ لا يحل بيع الهواء أصلا وبرهان ذلك	٢٢	١٥٢٩ اختلاف العلماء فيمن كان مضطرا إلى البيع كمن جاع وخشى الموت الخ
١٩	١٥٢٢ لا يجوز بيع من لا يعقل لسكر أو جنون ولا يلزمهما ودليل ذلك	٢٣	١٥٣٠ لا يحل بيع الحيوان إلا لمنفعة ودليل ذلك
٢٠	١٥٢٣ لا يحل بيع من لم يبلغ الا فيما لا بد له منه ضرورة كطعام لآكله وثوب يلبسه وبرهان ذلك	٢٣	١٥٣١ لا يصح البيع بغير ثمن مسمى وبرهان ذلك
		٢٤	١٥٣٢ لا يحل بيع الترد ودليل ذلك
		٢٤	١٥٣٣ لا يحل أن يبيع اثنان سلعتين متميزتين لهما ليسا فيهما

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٨ ١٥٤٠	لا يحل أن يجبر أحد على أن يبيع مع شريكه لا ما ينقسم ولا	٢٤ ١٥٣٤	شر يكاد من انسان واحد شمن واحد وبرهان ذلك
٢٩ ١٥٤١	الا ينقسم ولا أن يقاومه فيبيع أحدهما من الآخر لكن من شاء من الشريكين أو الشر كاء أن يبيع حصته	٢٤ ١٥٣٥	فيه سلك كثيرة شتى فلا يحل البيع الا ببيان من أى سكة يكون الثمن ودليل ذلك
٢٩ ١٥٤٢	فله ذلك ومن أبى لم يجبر ودليل ذلك لا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لأهل الذمة لا من رقيق ولا من غيره وبرهان ذلك	٢٥ ١٥٣٦	لا يجوز بيع السمن المائع يقع فيه الفأر حيا أو ميتا ودليل ذلك
٣٠ ١٥٤٣	أنه يعمل خمر أو كبيع الدراهم الرديئة النخ ودليل ذلك	٢٥ ١٥٣٧	لا يحل بيع الصور الا للعب الصبايا فقط وبرهان ذلك
٣١ ١٥٤٤	من باع شيئا جزا فاعلم كيله أو وزنه أو ذرعه أو عدده ولم يعرف المشتري بذلك فهو جائز لا كراهية فيه وبرهان ذلك	٢٦ ١٥٣٨	لا يحل البيع منذرول الشمس من يوم الجمعة الى مقدار تمام الخطبتين والصلاة ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الفقه في ذلك
٣١ ١٥٤٥	بيع الحيتان الكبار أو الصغار أو الاترج الكبار أو الصغار النخ جذافا لحلال لا كراهية فيه ودليل ذلك	٢٨ ١٥٣٩	من لم يبق عليه من وقت الصلاة الا مقدار الدخول في الصلاة بالتسكير وهو لم يصل بعد وهو ذا كر للصلاة عارف بما بقى عليه من الوقت فكل شيء فعله حينئذ من بيع أو غيره باطل مفسوخ وبرهان ذلك
٣١ ١٥٤٦	بيع النحل ودود الحرير والضب والضبع جائز حسن ودليل ذلك		
٣١ ١٥٤٧	ابتياح الحرير جائز ومنع		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٢ ١٥٤٨	منه بعض السلف وبرهان ذلك ابتياح ولد الزنا والزانية حلال ودليل ذلك	٤٠ ١٥٥٤	جائز لمن أتى السوق من أهله أو من غير أهله أن يبيع سلعته بأقل من سعرها في السوق وبأكثر ولا اعتراض لأهل السوق عليه في ذلك وللاسلطان ومذهب مالك في ذلك
٣٢ ١٥٤٩	بيع جلود الميتات كلها حلال إذا دبغت وكذلك جلد الخنزير بخلاف شعره وعظمه وبرهان ذلك	٤١ ١٥٥٥	من ابتاع سلعة في السوق فلا يحل أن يحكم عليه بأن يشركه فيها أهل تلك السوق وهي لمشتريها خاصة ومذهب الامام مالك في ذلك
٣٢ ١٥٥٠	بيع المسكاتب قبل أن يؤدي شيئا من كتابته جائز وتبطل الكتابة بذلك فإن أدى منها شيئا حرم بيعه ما قبل منه ما أدى وجاز بيع ما قبل منه ما لم يؤدي وبطلت الكتابة فيما بيع منه وبقي ما قبل منه ما أدى حرام - ومثال ذلك - وأقوال العلماء في ذلك وسرد أدلتهم	٤١ ١٥٥٦	لا يجوز البيع بالبراءة من كل عيب ولا على أن لا يقوم على عيب والبيع هكذا فاسد مفسوخ أبدا وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه
٣٥ ١٥٥١	بيع المدير والمديرة حلال لغير ضرورة ولغير دين ويبطل التدبير بالبيع وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام	٤٤ ١٥٥٧	بيع المصاحف جائز وكذلك جميع كتب العلوم عربيها وعجميها وأقوال علماء المذاهب في ذلك وتفصيله
٣٩ ١٥٥٢	بيع ولد المديرة من غير سيدها حملت به قبل التدبير أو بعده حلال وبيع ما ولدت المكاتبه قبل أن تكاتب وبعد أن كوتبت ما لم تؤد شيئا من كتابتها حلال وبيع ولد أم الولد من غير سيده قبل أن تكون أم ولد خلال وتفصيل ذلك وذكر مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد براهينهم	٤٧ ١٥٥٨	من باع سلعة بشمن مسمى حالة أو إلى أجل مسمى قريبا أو بعيدا فله أن يبتاع تلك السلعة من الذي باعها منه بشمن مثل الذي باعها به منه وبأكثر منه وبأقل حالا أو إلى أجل مسمى أقرب من الذي باعها منه أو أبعد كل ذلك حلال ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد حججهم
٤٠ ١٥٥٣	بيع المعتق إلى أجل أو بصفة حلال ما لم يجب له العتق بحلول تلك الصفة وبرهان ذلك	٥٢ ١٥٥٩	بيع دور مكة أعزها الله تعالى

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	وابتياعها حلال ودليل ذلك	٥٢ ١٥٦٠	بيع الاعمى وابتياعه بالصفة
	جائز فالصحيح ولا فرق وبرهان ذلك	٥٢ ١٥٦١	بيع العبد وابتياعه بغير اذن
	سيده جائز ما لم ينزع سيده ماله		وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك
	وسرد أدلتهم		
	٥٤ ١٥٦٢	بيع المرأة مذ تبلغ جائز	
	وابتياعها كذلك ودليل ذلك		
	٥٤ ١٥٦٣	من ملك معدناله جاز يبعه	
	لأنه مال من ماله فان كان معدن		
	ذهب لم يحل يبعه بذهب وهو جائز		
	بالفضة وبرهان ذلك		
	٥٤ ١٥٦٤	بيع الكلاء جائز في أرض	
	وبعد قلعه ودليل ذلك		
	٥٥ ١٥٦٥	بيع الشطرنج والمزايير	
	والعبدان والمعازف والطناير		
	حلال كله ومن كسر شيئا من ذلك		
	ضمنه الا أن يكون صورة مصورة		
	فلا ضمان على كاسرها وكذلك يبع		
	المغنيات وابتياعهن ودليل ذلك		
	وايراد أقوال علماء المذاهب في ذلك		
	وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما لا		
	يزيد عليه		
	٦٣ ١٥٦٦	البيع في المسجد مكروه وهو	
	جائز ولا بد والبيع قبل طلوع		
	الشمس جائز وابتياع المرء ماله		
	عنده ثمنه جائز ودليل ذلك		
٦٤ ١٥٦٧	الحكرة المضررة بالناس		
	حرام سواء في الابتياح أو في امساك		
	ماله ابتاع ويمنع من ذلك والمحتكر		
	فوقه رخاء ليس آثما بل هو محسن		
	وبرهان ذلك		
٦٥ ١٥٦٨	التجارة الى أرض الحرب		
	حرام اذا دخل التجار المسلمون		
	أرض الحرب واذلوا بها وجرت		
	عليهم أحكام الكفار والا فتكره		
	والبيع منهم جائز الا ما يتقوون به على		
	المسلمين من دواب وسلاح وحديد		
	أو غير ذلك فلا يجوز ودليل ذلك		
٦٥ ١٥٦٩	من اشترى سلعة على		
	السلامة من العيوب فوجدها معيبة		
	فهي صفقة مفسوخة كلها لا خيار له		
	في امساكها الا بان يجد فيها بيعا آخر		
	بتراض وبرهان ذلك		
٦٥ ١٥٧٠	من اشترى ولم يشترط		
	السلامة فوجد عيبا فهو مخير بين		
	امساك ورد ودليل ذلك		
٦٦ ١٥٧١	حكم المصرة لذمي من		
	اشترى مصرة وهي ما كان يحلب		
	من اناث الحيوان وهي يظنها لبونا		
	فوجدتها قد ربطت ضرعها حتى اجتمع		
	اللبن فلما حلبها اقتضح له الامر فله		
	الخيار ثلاثة أيام فان شاء امسك ولا		

صفحة	المسألة الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	شئ له وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ولا بد وبرهان ذلك وأقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم ٧٠ ١٥٧٢ ان فات المعيب بموت أو بيع أو عتق أو ايلاد أو تلف فلا يشتري أو البائع الرجوع بقيمة العيب ودليل ذلك		في الذمة أو الى أجل أو سلم فيما يجوز فيه السلم فلما قبض الثمن أو ما سلم فيه وجد عيبا أو استحق ما أخذ أو بعضه فليس له الا الاستبدال فقط ودليل ذلك
	٧١ ١٥٧٣ ان باعه فرد عليه لم يكن له ان يرد هو لكن يرجع بقيمة العيب فقط وبرهان ذلك		٧١ ١٥٧٩ مزوكل وكيل ليتابع له شيئا سماه فابتاعه له بشمن يغني بمالا يتغابن الناس بمثله أو وجده معيبا عيبا يحط به من الثمن الذي اشتراه به فله من الرد أو الامساك أو الاستبدال أو من فسخ الصفقة كالذي ذكر قبل وبرهان ذلك
	٧١ ١٥٧٤ ان مات الذي له الرد قبل ان يلفظ بالرد وبأنه لا يرضى فقد لزمته الصفقة ورثته ودليل ذلك		٧٢ ١٥٨٠ اذا لم يعرف العيب هل حدث أم كان قبل البيع فليس على المردود عليه الا اليمين ودليل ذلك
	٧١ ١٥٧٥ ان مات الذي يجب عليه الرد كان لو اجد العيب ان يرد المعيب على الورثة وبرهان ذلك		٧٢ ١٥٨١ من اشترى من اثنين فاكثر سلعة واحدة صفقة واحدة فوجد عيبا فله ان يرد حصته من شاء ويمسك بحصته من شاء وله ان يرد الجميع وبرهان ذلك
	٧١ ١٥٧٦ العيب الذي يجب به الرد هو ما حط من الثمن الذي اشترى به أو باعه به الا يتغابن الناس بمثله ودليل ذلك		٧٢ ١٥٨٢ ولو اشترى اثنان سلعة من واحد فوجدا عيبا فليهما شاء ان يردرد وأيهما شاء ان يمسك أمسك ودليل ذلك
	٧١ ١٥٧٧ لو اشترى بشمن ثم اطاع على عيب كان يحط من الثمن حين اشتراه الا انه قد غلا حتى صار لا يحط من الثمن الذي اشتراه شيئا أو زال العيب قبل أن يعلم به أو بعد فله الرد في كل ذلك وبرهان ذلك		٧٢ ١٥٨٣ من اشترى سلعة فوجد بها عيبا وقد كان حدث عنده فيها عيب من قبل الله تعالى او من فعله أو من فعل غيره
	٧١ ١٥٧٨ من باع بدراهم أو بدنانير		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٧٢ ١٥٨٤	من اشترى جارية أو دابة أو ثوبا أو دارا أو غير ذلك فوطيء الجارية أو اقتضاها ان كانت بكرا أو زوجها خملت أو لم تحمل أو ليس الثوب وانضى الدابة وسكن الدار واستعمل ما اشترى واستغله الخ ثم وجد عيبا فله الرد أو الامساك ولا يرد مع ذلك شيئا من أجل استعماله لذلك ودليل ذلك	٧٤ ١٥٨٨	من اشترى عدلا على ان فيه عددا مسمى من الثياب أو كذا وكذا رطلا من سمن أو عسل أو غير ذلك بما يوزن أو كذا وكذا تفاحة الخ فوجد اقل أو أكثر فالصفقة كلها مفسوخة أبدا ودليل ذلك
٧٣ ١٥٨٥	من اطلع فيما اشترى على عيب يجب به الرد فله ان يرد ساعة يجده العيب وله ان يمسك ثم يرده متى شاء طال ذلك الامد ام قرب ولا يسقط ما وجب له من الرد تصرفه بعد علمه بالعيب بالوطء والاستخدام والركوب وغير ذلك وبرهان ذلك	٧٤ ١٥٨٩	من قال لمعامله هذه دراهمك أو دنانيرك وجدت فيها هذا الردى أو قال المشتري هذه سلعتك وجدت فيها عيبا فقال الآخر ما ايز ما ولا أدري أنها دراهمي أو دنانيري أو سلعتي أم لا الخ في فصل في ذلك وبرهان ذلك
٧٣ ١٥٨٦	من اشترى شيئا فوجد في عمقه عيبا كبيض أو قثاء أو قرع أو خشب أو غير ذلك فله الرد أو الامساك سواء كان يمكن التوصل الى معرفته بدون كسر أو بكسر ودليل ذلك	٧٤ ١٥٩٠	من رد بعيب وقد اغتال الولد واللبن والتمر والخراج وغير ذلك فله الرد ولا يرد شيئا من كل ذلك ولا حق للرد ودفعه عليه فيه ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب
٧٣ ١٥٨٧	من اشترى عبدا أو أمة فبين له بعيب الا باق أو الصرع فرضيه فقد لزمه ولا رجوع له بشيء	٨١ ١٥٩١	من كان لآخر عنده حق من بيع أو سلم أو غير ذلك من جميع الوجوه بكيل أو وزن أو ذرع فالوزن والكيل والذرع على الذى عليه الحق ومن كان عليه دنانير أو دراهم أو شيء بصفة من سلم أو صدق أو اجارة أو

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٨٢	١٥٩٢ من اشترى أرضاً فبها على كل ما فيها من بناء قائم أو شجر نابت وكذلك كل من اشترى داراً فبناؤها كله له وكل ما كان من كبا فيها من باب أو درج أو غير ذلك وهذا اجماع متيقن	٨٢	١٥٩٣ فرض على التجار أن يتصدقوا في خلال بيعهم وشراهم بما طابت به نفوسهم وبرهان ذلك
٨٢	١٥٩٤ الشفعة واجبة في كل جزء يبيع مشاعاً غير مقسوم بين اثنين فصاعداً من أى شيء كان ما ينقسم وما لا ينقسم من أرض أو شجرة واحدة فأكثر أو عبد أو ثوب أو أمة الخ لا يحل لمن له ذلك الجزء أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه ودليل ذلك رذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	٩٤	١٥٩٧ ان أخذ الشفع حقه لم يشتري رد ما استغل و كان كل ما نفذ فيه من هبة أو صدقة أو عتق أو حبس أو مكتوبة أو مقاسمة فهو كله باطل مردود مفسوخ أبداً وتعلق انقاضه ليس له غير ذلك ودليل ذلك وإيراد أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد حججهم
٨٨	١٥٩٥ لاشفعة الا في البيع وحده ولا شفعة في صداق ولا في اجارة ولا في هبة ولا غير ذلك وبرهان ذلك	٩٤	١٥٩٨ الشفعة واجبة للبديوي وللساكن في غير المصر وللعائى وللصغير اذا كبر والمجنون اذا أفاق وللذمى وبرهان ذلك
٨٩	١٥٩٦ من لم يعرض على شريكه الاخذ قبل البيع حتى باع فوجب الشفعة بذلك للشريك فالشريك على شفيعته علم بالبيع أو لم يعلم أشهد عليه أم لم يشهد حتى يأخذ متى شاء أو يلفظ	٩٤	١٥٩٩ ان باع الشقص بعرض أو بعقار لم يحز للشفيع أخذه الا بمثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض فان لم يقدر على ذلك أصلاً فالملطوب مخير بين أن يلزمه قيمة العرض أو العقار وبين أن يسلم اليه الشقص ويلزمه مثل ذلك العقار أو مثل ذلك العرض متى قدر عليه ودليل ذلك
		٩٥	١٦٠٠ من باع شقصه بشئ الى أجل فالشفيع أحق به بذلك الثمن الى ذلك الاجل وبرهان ذلك
		٩٥	١٦٠١ لو ان الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضاً حصته من

بالترك فيسقط حينئذ ولا يسقط حقه بعرض غير شريكه أو رسوله عليه ودليل ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر براهينهم

٩٢ ١٥٩٧ ان أخذ الشفع حقه لم يشتري رد ما استغل و كان كل ما نفذ فيه من هبة أو صدقة أو عتق أو حبس أو مكتوبة أو مقاسمة فهو كله باطل مردود مفسوخ أبداً وتعلق انقاضه ليس له غير ذلك ودليل ذلك وإيراد أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد حججهم

٩٤ ١٥٩٨ الشفعة واجبة للبديوي وللساكن في غير المصر وللعائى وللصغير اذا كبر والمجنون اذا أفاق وللذمى وبرهان ذلك

٩٥ ١٦٠١ لو ان الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضاً حصته من

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	ذلك الشريك البائع أو من المشتري فالشفعة له كما كانت ودليل ذلك	٩٥ ١٦٠٢	من وجبت له الشفعة ولا مال له لم يجب أن يهمل لكن يباع ذلك الشقص عليه فان وفى بالثمن فذلك وان فضلت فضلة دفعت اليه وان لم يف اتبع بالباقي برهان ذلك
	٩٦ ١٦٠٣ ان مات الشفيع قبل أن يقول أنا آخذ شفعتى فقد بطل حقه ولا حق لورثته فى الآخذ بالشفعة أصلا ودليل ذلك وبيان أقوال فقهاء المذاهب فذلك	٩٦ ١٦٠٤	من باع شقصا أو سلعة معه صفقة واحدة فجاء الشفيع يطلب فليس له إلا أن يأخذ الكل أو يترك الكل وبرهان ذلك
	٩٧ ١٦٠٥ من كان له شركاء فباع من أحدهم كان للشركاء مشاركتة فيه وهو باق على حصته مما اشترى كأحدهم ودليل ذلك	٩٧ ١٦٠٦	لو كان بعض الشركاء غيبا فاشترى أحدهم فكذلك أيضا وليس للحاضر ان يقول لا آخذ الا حصتى وبرهان ذلك
	٩٨ ١٦٠٧ ان باع اثنين فأكثر من واحد فأكثر أو باع واحد من اثنين فصاعدا فللشريك ان يأخذ أى حصة		
٩٨ ١٦٠٨	ان كان شركاء فى شىء بعضهم بميراث وبعضهم ببيع وبعضهم بهبة وفيهم أخوة ورثوا أباهم ما كان أبوهم ورثته مع أعمامهم فباع أحدهم فالجميع شفعاء على عدهم ليس أحداولى بحصة أحد وبرهان ذلك	٩٨ ١٦٠٩	من باع شقصا وله شركاء لأحدهم مائة سهم ولآخر عشرون ولآخر عشر العشر فكلهم سواء فى الآخذ بالشفعة ويقتسمون ما أخذوا بالسواء ودليل ذلك
٩٩ ١٦١٠	لاشفعة الا بتمام البيع بالتفريق أو التخيير وبرهان ذلك	٩٩ ١٦١١	الشفعة واجبة وان كانت الاجزاء مقسومة اذا كان الطريق اليها واحدا متملكا فان قسم الطريق فلا شفعة ودليل ذلك وبيان اقوال العلماء فى ذلك وذكر مصادره وقد اطنب المصنف فى هذا المقام بما يشفى الصدور
	كتاب السلم		
١٠٥ ١٦١٢	بيان أن السلم ليس يباع والفرق بينه وبين البيع وبرهان ذلك		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٠٦	بيان ان العينة هي السلم نفسه أو بيع سلعة الى أجل مسمى ودليل ذلك	١١٣ ١٦١٩	من أسلم في صنفين ولم يبين مقدار كل صنف منهما فهو باطل مفسوخ ومثال ذلك ودليله
١٠٩	١٦١٣ الاجل في السلم ما وقع عليه اسم أجل وبرهان ذلك	١١٣ ١٦٢٠	لابد من وصف ما يسلم فيه بصفاته الضابطة له وبرهان ذلك
١٠٩	١٦١٤ لا يجوز ان يكون التمن في السلم الا مقبوضا فان تفرقا قبل تمام قبض جميعه بطات الصفقة كلها ودليل ذلك	١١٤ ١٦٢١	السلم جائز فيما لا يوجد حين عقد السلم وفيما يوجد والى من ليس عنده منه شيء والى من عنده ولا يجوز فيما لا يوجد حين حلول أجله ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر مصادرهم
١١٠	١٦١٥ ان وجد بالتمن المقبوض عيا فان كان اشترط السلامة بطلت الصفقة كلها وان لم يشترط فهو مخير بين ان يحبس ما أخذ أو يرد وتنتقض الصفقة كلها وبرهان ذلك	١١٥ ١٦٢٢	من سلم في شيء فضيع قبضه أو اشتغل حتى فات وقته وعدم فصاحب الحق مخير وبرهان ذلك
١١٠	١٦١٦ لا يجوز ان يشترطا في السلم دفعه في مكان بعينه فان فعلا فالصفقة كلها فاسدة ودليل ذلك	١١٥ ١٦٢٣	لا تجوز الاقالة في السلم ودليل ذلك
١١٠	١٦١٧ اشتراط الكفيل في السلم يفسد به السلم وبرهان ذلك	١١٥ ١٦٢٤	استدراك جملة مسائل من مسائل البيع
١١٠	١٦١٨ السلم جائز في الدنانير والدراهم اذا سلم فيهما عرضا وأقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	١١٦ ١٦٢٥	لا تجوز هبة الا في موجود معلوم معروف القدر والصفات والقيمة والا فهي باطل مردودة وكذلك ما لم
١١١	فصل في استدراك شيء يحتاج به الشافعيون وبيان نقضه		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١١٧ ١٦٢٦	يخلق بعد وبرهان ذلك من كان له عند آخر حق في الذمة دراهم أو دنانير أو غير ذلك فقال له قد وهبت له مالى عندك أو قال أعطيتك مالى عندك أو قال لاخر قد وهبت لك مالى عند فلان أو أعطيتك مالى عند فلان الخ فلا يلزم شئ من ذلك وبرهان ذلك	رد كل ما استغله منها كالغصب ودليل ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان مصادرهم ١٢٧ ١٦٣٠ من وهب هبة صحيحة لم يجوز له الرجوع فيها أصلا مذ يلفظ بها الا الوالد والام فيما اعطاها او احدهما لولدها فلهما الرجوع فيه أبدا الصغير والكبير سواء الخ وبيان مذاهب فقهاء الأمصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما يطيب به القلب وتسره الانفس	
١١٨ ١٦٢٧	لا تجوز الهبة بشرط أصلا ودليل ذلك	١٣٦ ١٦٣١ ان تغيرت الهبة عند الولد حتى يسقط عنها الاسم او خرجت عن ملكه أو مات أو صارت لا يحل تملكها فلا رجوع للاب فيه وبرهان ذلك	
١١٨ ١٦٢٨	لا تجوز هبة يشترط فيها الثواب أصلا وهي فاسدة مردودة وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر أدلتهم	١٣٦ ١٦٣٢ لا تنفذ هبة ولا صدقة لاحد الا فيما أبقي له ولعياله غنى والا فلا ودليل ذلك وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وايراد حججهم وتعليقها بما لا تجده في غير هذا الكتاب	
١٢٠ ١٦٢٩	من وهب هبة سالمة من شرط الثواب أو غيره أو اعطى عطية كذلك أو تصدق بصدقة كذلك فقد تمت باللفظ ولا معنى لحيازتها ولا لقبضها ولا يبطلها تملك الواهب لها وسواء باذن الواهب لها أو المتصدق عليه أم بغير اذنه سواء تملكها الى أن مات أو مدة يسيرة على ولد صغير كانت أو كبير أو على أجنبي الا انه يلزمه	١٤٢ ١٦٣٣ لا يحل لاحد ان يهب ولا أن يتصدق على احد من ولده الا حتى يعطى او يتصدق على كل واحد منهم بمثل ذلك ولا يحل	



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٤٩ ١٦٣٤	هبة جزء مسمى منسوب من الجميع كمثل أو ربع من المشاع والصدقة به جائزة للشريك وغيره للغنى وللفقير فيما ينقسم وما لا ينقسم ويان مذاهب علماء السلف في ذلك وذكر أدلتهم	١٥٨ ١٦٣٩	دفع عنه ظلما ولم يشترط عليه في ذلك عطاء فاهدى اليه مكافأة فحسن مقبول ودليل ذلك
١٥٢ ١٦٣٥	إذا أعطى شيئا غير معين من جملة أو عدد لذلك أو ذرعا أو وزنا أو كيلا كذلك فهو باطل وبرهان ذلك	١٥٩ ١٦٤٠	لا يحل السؤال تكثيرا الا لضرورة فاقة أو تحمل حمالة فالمضطر فرض عليه أن يسأل ما يقوته هو وأهله مما لا بد لهم منه من أكل وسكنى وكسوة وبرهان ذلك
١٥٢ ١٦٣٦	من أعطى شيئا من غير مسألة ففرض عليه قبولها وله أن يهبه بعد ذلك أن شاء للذى وهبه له وهكذا القول في الصدقة والهبة وسائر وجوه الفع ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد حججهم وتعقب ما يحتاج لذلك وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه	١٥٩ ١٦٤١	أعطى المسلم ودليل ذلك
١٥٧ ١٦٣٧	لا تحل الرشوة وتعريفها ويان دليل منعها	١٥٩ ١٦٤٢	أعطى الكافر مباح وقبول ما أعطى هو كقبول ما أعطى المسلم ودليل ذلك
١٥٨ ١٦٣٨	من نصر آخر بحق أو	١٦٠ ١٦٤٣	لا تقبل صدقة من مال حرام بل يكتسب بذلك أثما زائدا وبرهان ذلك
		١٥٩ ١٦٤٤	لا يحل لاحد أن يمن بما فعل من خير الأمن كثر احسانه وعومل بالمسأة ودليل ذلك
		١٦٠ ١٦٤٥	هبة المرأة ذات الزوج والبكر ذات الأب واليتيمة والمريض مرض موته وصداقتهم كهبات الاحرار والواقي لا ازواج لهم ولا آباء كهبات الصحيح وبرهان ذلك
		١٦٠ ١٦٤٦	الصدقة التطوع على الغنى جائزة وعلى الفقير ولا تحل لاحد من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٦٤ ١٦٤٩	العمرى والرقبى هبة صحيحة تامة يملكها المعمر والمربى كسائر ماله وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	١٦٢ ١٦٤٥	ولا لمواليهم حاش الحبس فهو حلال لهم وتحل صدقة التطوع على من أمه منهم النخ ودليل ذلك للعبدان يتصدق من مال سيده بما لا يفسد ويرهان ذلك
<b>العارية</b>		<b>الاباحة</b>	
١٦٨ ١٦٥٠	العارية جائزة وفعل حسن وهى فرض فى بعض المواضع وبرهان ذلك	١٦٣ ١٦٤٦	الاباحة جائزة فى المجهول بخلاف العطية والهبة والصدقة والعمرى والرقبى والحبس وغير ذلك ومثاله ودليل ذلك
١٦٩ ١٦٥١	العارية غير مضمونة ان تلفت من غير تعدى المستعير وتفصيل ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب فى ذلك وبيان مصادرهم	١٦٣ ١٦٤٧	جائز للبره ان يأكل من بيت والده ووالدته وابنه وابنته وأخيه وأخته شقيقتين أو لاب أولام وولد وولده وجده وجدته كيف كانا رضى من ذكرنا أو سخطا ذنوا أو لم يأذنوا وليس له أن يأكل الكل وبرهان ذلك
<b>الضيافة</b>		<b>المنحة</b>	
١٧٤ ١٦٥٢	الضيافة فرض على البدوى والحضرى والفقير والجاهل يوم وليلة مبرة واتحاف ثم ثلاثه أيام ضيافة ولا يزيد فان زاد فليس قراه لازما وان تمادى على قراه فحسن فان منع الضيافة الواجبة فله أخذها مغالبة وكيف أمكنه ويقضى له بذلك ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الآصار فى ذلك	١٦٣ ١٦٤٨	المنحة جائزة وهى فى المحتلبات فقط وكدار يبيع سكنها وادابة يمنع ركوبها وارض يمنح ازدراعها وعبد يخدمه فما حازه الممنوح من كل ذلك فهو له ودليل ذلك
<b>الاحباس</b>		<b>العمرى والرقبى</b>	
١٧٥ ١٦٥٣	الوقف جائز فى الأصول		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	من الدور والارضين بما فيها من الغراس والبناء وفي الارحاء والمصاحف والدفاتر ويجوز في العبيد والسلاح والخيل في سبيل الله في الجهاد فقط ولا يجوز في شئ غير ما ذكر أصلا وبرهان ذلك وإيراد أقوال الفقهاء المجتهدين في ذلك وذكر حججهم وتفصيل ذلك بما لا تجده في غير هذا الكتاب	١٨٣	١٦٥٩ العتق فعل حسن متفق عليه
	الحيازة فإن استغله المحبس ولم يكن سبيله على نفسه فهو مضمون عليه ودليل ذلك	١٨٣	١٦٦٠ لا يحل للمرأة أن يعتق عبده أو أمته إلا بالله عز وجل لا لغيره ولا يجوز أخذ مال على العتق إلا في الكتابة خاصة وبرهان ذلك
١٨٢	١٦٥٤ لا يبطل الحبس ترك الحياة فان استغله المحبس ولم يكن سبيله على نفسه فهو مضمون عليه ودليل ذلك	١٨٤	١٦٦١ من قال إن ملكت عبد فلان فهو حر أو قال إن اشتريته فهو حر أو قال إن بعته عبدي فهو حر أو قال شيئاً من ذلك في أمة لسواء أو أمة له ثم ملك العبد والأمة أو اشتراها أو باعها لم يعتقا بشئ من ذلك ودليل ذلك
١٨٢	١٦٥٦ من حبس داره أو أرضه ولم يسبل على أحد فله أن يسبل الغلة مادام حيا على من شاء ودليل ذلك	١٨٥	١٦٦٢ لا يجوز عتق بشرط أصلا وبرهان ذلك
١٨٣	١٦٥٧ من حبس على عقبه وعقب عقبه أو على زيد وعقبه فيدخل في ذلك البنات والبنون ولا يدخل في ذلك بنو البنات إذا كانوا ممن لا يخرج بنسب آبائه إلى المحبس وبرهان ذلك	١٨٧	١٦٦٣ من قال الله تعالى على عتق رقبة لزمته ومن قال إن كان أمر كذا بما لا معصية فيه فعبدي هذا حر فكان ذلك الشئ فهو حر ودليل ذلك
١٨٣	١٦٥٨ من حبس وشرط أن يباع أن احتج صح المحبس ودليل ذلك	١٨٧	١٦٦٤ لا يجوز عتق الجنين دون أمه إذا نفخ فيه الروح قبل أن تضعه أمه ولا بهته دونها ويجوز عتقه قبل أن ينفخ فيه الروح وتكون أمه بذلك العتق حرة وإن لم

## كتاب العتق

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٨٩ ١٦٦٥	يرد عتقها ولا تجوز هبته أصلا دونها الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف في ذلك من اعتق عضوا أى عضو كان من أمته أو من عبده أو اعتق عشرهما أو جزءا مسمى كذلك عتق العبد كله والأمة كلها وكذلك لو اعتق ظفرا أو شعرا أو غير ذلك ودليل ذلك	له مال يحمل قيمتهم والاستسعاء الخ وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك وسرد أقوال السلف وذكر مصادرهم في ذلك	٢٠٥ ١٦٦٩
١٩٠ ١٦٦٦	من لك عبدا أو أمة بينه وبين غيره فاعتق نصيبه كله أو بعضه أو اعتق كله عتق جميعه حين يلفظ بذلك وتفصيل ذلك وإيراد أقوال علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه	٢٠٥ ١٦٧٠	لا يصح عتق من هو محتاج الى ثمن مملوكه أو غلته أو خدمته فان اعتقه فهو مردود الا في وجه واحد وبيانه وبرهان ذلك
٢٠٠ ١٦٦٧	من اعتق بعض عبده فقد عتق كله بلا استسعاء ولو أوصى بعق بعض عبده اعتق ما أوصى به واعتق باقيه واستسعى في قيمة ما زاد على ما أوصى بعقه وبرهان ذلك	٢٠٦ ١٦٧١	من اعتق من لا يعقل من سكران أو مجنون ولا عتق مكروه ولا من لم ينو العتق لكن اخطأ لسانه ودليل ذلك
٢٠٠ ١٦٦٨	من ملك ذارحم محرمة فهو حر ساعة يملكه فان ملك بعضه لم يعتق عليه الا الوالدين خاصة والاجداد والجدات فقط فانهم يعتقون عليه كلهم ان كان	٢٠٦ ١٦٧١	من اعتق الى أجل مسمى قريب أو بعيد ومثال ذلك فهو كما قاله وله يبعه ما لم يأت ذلك الأجل فان باعه ثم رجع الى ملكه فقد بطل ذلك العقد ولا عتق له بمجيء ذلك الأجل ولا رجوع له في عقده ذلك أصلا الا باخراجه عن ملكه وبرهان ذلك
٢٠٨ ١٦٧٢	جائز للمسلم عتق عبده الكتابي في أرض الاسلام وأرض الحرب ملكه هنالك أو في دار الاسلام ودليل ذلك	٢٠٨ ١٦٧٣	ان كان للذمي أو الحربى

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
عبد كافر فاسلمها معا فهو عبده كما كان فلو اسلم العبد قبل سيده بطرفة عين فهو حر ساعة يسلم ولا ولاء عليه لاحد وبرهان ذلك ٢٠٨ ١٦٧٤ عتق ولد الزنا جائز ودليل ذلك	لعبدهما جائز والولاء لهما بدور معهما حيث دارا وميراث المعتق لاولى الناس بالعبد من احرار عصبته اوليت مال المسلمين ودليل ذلك ٢١٦ ١٦٨٠ من وطئ أمة له حاملا من غيره فجنينها حرامنى فيها ولم يمن وبرهان ذلك
٢٠٩ ١٦٧٥ من قال أحد عبدي هذين حر فليس منهما حر وكلاهما عبد كما كان ولا يكاف عتق أحدهما وبرهان ذلك	٢١٧ ١٦٨١ من أحاط الدين بماله كله فان كان له غنى عن ماله كجاء عتقه فيه والافلا ودليل ذلك
٢٠٩ ١٦٧٦ من لطم خد عبده أو أمتة يباطن كفه فهما حران ساعتئذ اذا كان اللطم بالغاميزا وكذلك ان ضربهما أو أحدهما حدا لم يأتياه فهما حران بذلك ولا يعتق عليه مملوك لا بمثله ولا بغير ذلك وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	٢١٧ ١٦٨٢ المدير عبد موصى بعتقه والمدبرة كذلك وبيعهما حلال والهبة لهما كذلك وبرهان ذلك
٢١٣ ١٦٧٧ من أعتق عبدا وله مال فقال له الا أن ينتزعه السيد قبل عتقه اياه فيكون حينئذ للسيد ودليل ذلك	٢١٧ ١٦٨٣ كل مملوك حملت من سيدها فاسقطت شيئا يدرى أنه ولد او ولدته فقد حرم بيعها وهبتها ورهنها والصدقة بها وقرضها ولسيدها وطؤها واستخدامها مدة حياته فاذا مات فهي حرة من رأس ماله وكل مالها فلها الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك
٢١٥ ١٦٧٨ لا يجوز للاب عتق عبد ولده الصغير ولا للوصى عتق عبد يتيمه أصلا وهو مردود ان فعلا وبرهان ذلك	٢٢١ ١٦٨٤ لو ان حرا تزوج أمة لغيره ثم مات وهي حامل ثم اعتقت فعتق الجنين قبل نفخ الروح فيه لم يرث أباه وبرهان ذلك
٢١٦ ١٦٧٩ عتق العبد وام الولد	



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٢٢ ١٦٨٥	من كان له مملوك مسلم أو مسلمة فدعا أو دعت إلى الكتابة ففرض على السيد الإجابة إلى ذلك ويجبره السلطان بما يدرى أن العبد أو الأمة يطيقه مما لا حيف فيه على السيد وبرهان ذلك	٢٣٢ ١٦٨٩	لا تجوز كتابة مملوكين معا كتابة واحدة وتفصيل ذلك ودليله
٢٢٦ ١٦٨٦	الكتابة جائزة على مال جائز تملكه وعلى عمل فيه إلى أجل مسمى وإلى غير أجل مسمى لكن حالا أو في الذمة وعلى نجم ونجمين وأكثر دليل ذلك	٢٣٢ ١٦٩٠	بيع المكاتب والمكاتبه مالم يؤدي شيئا من كتابتهما جائز متى شاء السيد وكذلك وطء المكاتبه جائز مالم تؤد شيئا من كتابتها حملت أو لم تحمل فاذا بيع بطلت الكتابة فإن عاد إلى ملكه فلا كتابة لهما إلا بعقد محدد أن طلبه العبد أو الأمة فإن أديا شيئا من الكتابة قل أو أكثر حرم وطؤها جملة وجاز بيع ما قبل منهما مالم يؤديا فإن باع ذلك الجزء بطلت الكتابة فيه خاصة وصح العتق فيما قبل منهما ما أديا الخ وتفصيل ذلك وبيان أقوال مذاهب الفقهاء في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام
٢٢٧ ١٦٨٧	لا تجوز كتابة مملوك لم يبلغ وبرهان ذلك	٢٤١ ١٦٩١	لا تحل الكتابة على شرط خدمة فقط ولا على عمل بعد العتق ولا على شرط لم يأت به نص أصلا ودليل ذلك
٢٢٧ ١٦٨٨	المكاتب عبد مالم يؤد شيئا فإن أدى شيئا من كتابته فقد شرع فيه العتق والحرية بقدر ما أدى وبقي سائر مملوكا وكان لما عتق منه حكم الحرية في الحدود والموارث والديات وغير ذلك وكان لما بقي منه حكم العبيد في الديات والموارث والحدود وغير ذلك وهكذا أبدا حتى يتم عتقه بتمام أدائه وبرهان ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	٢٤١ ١٦٩٢	من كوتب إلى غير أجل مسمى فهو على كتابته ما عاش السيد ومالم يخرج على ملك السيد فمضى أدى ما كاتب عليه عتق لأن

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٤٤ ١٦٩٩	لا تجوز مقاطعة المكاتب	هذه صفة كتابته وعقده فلا يجوز	
ولا أن يوضع عنه بشرط أن يعجل		تعمديه ومن كتب الى أجل مسمى	
ودليل ذلك		نجم واحد أو نجمين فصاعدا فخل	
٢٤٤ ١٧٠٠	لا تجوز كتابة بعض عبد	وقت النجم ولم يؤد فاختلف الناس	
ولا كتابة شقص له عبد مع غيره		في ذلك وبيان ذلك وبرهانه	
وبرهان ذلك		٢٤٣ ١٦٩٣	لا تصح الكتابة الا بأن
٢٤٥ ١٧٠١	إذا كانت الكتابة بنجمين	يقول له إذا أدبت لى هذا العدد	
فصاعدا أو الى أجل فاراد العبد		على هذه الصفة فأنت حرفان كان	
تعجيلها كلها أو تعجيل بعضها قبل		الى أجل مسمى أو أكثر ذكر ذلك	
أجله لم يلزم السيد قبول ذلك		ودليل ذلك	
ولا عتق العبد وهى الى أجلها وكل		٢٤٣ ١٦٩٤	لا تجوز الكتابة على مجهول
نجم منها أجله ودليل ذلك		العدد ولا على مجهول الصفة ولا	
٢٤٦ ١٧٠٢	فرض على السيد أن يعطى	بمالايحل ملكه كالخمر والخنزير	
المكاتب مالا من عند نفسه ما طابت		وغير ذلك وبرهانه	
به نفسه بما يسمى مالا فى أول عقد		٢٤٤ ١٦٩٥	الكتابة جائزة بمالايحل
الكتابة ويجبر السيد على ذلك فلو		يبعه اذا حل ملكه كالكلب	
مات قبل أن يعطيه كلف الورثة		والسنور ودليل ذلك	
ذلك من رأس المال مع الغرماء		٢٤٤ ١٦٩٦	لا يحل للسيد أن ينتزع
وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء		شيئا من مال مكاتبه مذيكراته فان	
الأمصار فى ذلك وذكر مستندهم		باعه قبل أن يؤدى أو باع منه ما قابل	
صحبة ملك اليمين		مالم يؤد فماله للبائع الا أن يشترطه	
٢٤٩ ١٧٠٣	لا يجوز للسيد أن يقول	المبتاع اذا باعه كله وبرهان ذلك	
لغلامه هذا عبدى ولا لمملوكته هذه		٢٤٤ ١٦٩٧	ولد المكاتب من أمته حر
أمتى لكن يقول غلامى وفتاى		ودليل ذلك	
ومملوكى ومملوكتى وخادمى وفتاى		٢٤٤ ١٦٩٨	اذا حل النجم أو الكتابة
ولا يجوز أن يقول العبد هذا ربى		ووجبت فضماها من أجنبي جائز	
		وبرهان ذلك	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٥٠ ١٧٠٤	أومولای اورتی ولا یقل أحد لمملوك هذا ربك ولا ربك لكن يقول سيدی وتفصيل ذلك ردليله	٢٥٣ ١٧٠٩	مع الاب جدولا مع الجد أوجد ولا مع أن الجد جد جد ولا يرث جد من قبل الأم الخ وتفصيل ذلك وبرهانه
٢٥١ ١٧٠٥	عملو كه وعملو كته مما یلبس ولوشیثا وأن یطعمه مما يأكل ولو لقمة وأن یشبعه ویكسوه بالمعروف مثل ما یكسی ویطعم مثلها أو مثله وأن لا یكلفه ما لا یطیق وبرهان ذلك	٢٥٤ ١٧١٠	المیت ان ترك شیئا من المال قل أو كثر دیون الله تعالى ان كان علیه منها شیء كالحج والزكاة والكفارات فان بقى شیء أخرج منه دیون الغرماء فان فضل شیء كفن منه المیت وان لم یفضل كان كفته على من حضر ودلیل ذلك
٢٥٢ ١٧٠٦	غلامه افاح ولا یسار ولا نافع ولا نجیح ولا رباح وله أن یسمى أولاده بهذه الاسماء وله أن یسمى بمالیه بسائر الاسماء ودلیل ذلك	٢٥٥ ١٧١١	اختین شقیقتین أو لاب أو أكثر من اختین ولم یترك ولدا ولا أختا شقیقا ولا لاب فلهما ثلثا ماترك أو لهن على السواء وبرهان ذلك
٢٥٢ ١٧٠٧	كتاب المواریث	٢٥٦ ١٧١٢	أول ما ینخرج من رأس المال دین الغرماء فان فضل منه شیء كفن منه المیت وان لم یفضل كان كفته على من حضر من الغرماء أو غیرهم وبرهان ذلك
٢٥٢ ١٧٠٨	ان فضلت فضلة من المال كانت الوصیة فی الثلث فما دونه ودلیل ذلك	٢٥٨ ١٧١٣	ان ترك أختا شقیقة واختا واحدة للاب أو اثنتین للاب أو أكثر فلا شقیقة النصف ولتی للاب أو اللواتی للاب السدس ودلیل ذلك
٢٥٢ ١٧٠٨	لا یرث من الرجال الا الاب والجد أبو الاب وابو الجد المذکور وهكذا ما وجد ولا یرث	٢٥٨ ١٧١٤	یان حکم الأخت الشقیقة فی المیراث اذا كان معها احد للمیت وبرهان ذلك
		٢٥٨ ١٧١٣	یان حکم المیراث للام مع الولد الذکر أو الانثی
		٢٥٨ ١٧١٤	یان حکم میراث الاخ

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٦٠ ١٧١٥	أولاد ولد ذكر وبرهان ذلك	٢٦٩ ١٧٢٣	السدس فقط وان كثرن وبرهان ذلك
٢٦٠ ١٧١٥	بيان ميراث الزوج والابوين وذكر مذاهب السلف في ذلك وسرد حججهم	٢٦٩ ١٧٢٣	واختا لاب أو اخوات للاب فله شقيقة النصف وللى للاب أو اللواتى للاب السدس ودليل ذلك
٢٦٢ ١٧١٦	بيان متى يستحق الزوج النصف ودليله	٢٦٩ ١٧٢٤	لو ترك الميت أختا شقيقة واخوة وأخوات للاب فله شقيقة النصف وما بقى بين الاخوة والاخوات للاب النخ وبرهان ذلك
٢٦٢ ١٧١٧	بيان أن لا عول في شيء من موارد الفرائض وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك	٢٧١ ١٧٢٥	لا يرث مع الابن الذكر احد الابنات والاب والام والجد والجدة والزوج والزوجة فقط ودليل ذلك
٢٦٧ ١٧١٨	بيان حكم ميراث الولد الذكر أو ولد الولد والاب والجد لاب وأخ لام وأخت لام النخ ودليل ذلك	٢٧١ ١٧٢٦	لا يرث بنو الابن مع الابن الذكر الذكر شيئا ولا بنو الاخ الشقيق أو للاب مع أخ شقيق أو لاب وبرهان ذلك
٢٦٨ ١٧١٩	حكم ميراث من مات وترك ابنا وابنة أو ابنا وابنتين فصاعدا أو ابنة وابنا فأكثر أو اثنين وبنيتين وبرهان ذلك	٢٧١ ١٧٢٧	من ترك ابنة وبنى ابن ذكورا فلا بنته النصف ولبنى الابن الذكور ما بقى وتفصيل ذلك ودليله
٢٦٨ ١٧٢٠	حكم ميراث الاخ والاخات الاشقاء أو للاب	٢٧١ ١٧٢٨	من ترك ابنة وبنى ابن ذكورا وانما فللبنت النصف سم ينظر النخ وبرهان ذلك
٢٦٨ ١٧٢١	ان كان أخ شقيق واحد فأكثر ومعه أخت شقيقة فأكثر أو لأخت معه لم يرثا ههنا شيئا ودليل ذلك	٢٧٢ ١٧٢٩	الجدة ترث الثلث اذا لم يكن للميت أم حيث ترث الام
٢٦٩ ١٧٢٢	من ترك أختا شقيقة وأخا لاب أو اخوة ذكورا للاب فله شقيقة النصف واللى للاب أو اللواتى للاب		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٩٩ ١٧٣٥	من مات وترك أخا لآب	الثلث وترث السدس حيث ترث	
وابن أخ شقيق فالأخ للآب أحق		الأم السدس إذا لم يكن للميت أم	
بالميراث بلا خلاف وبرهان ذلك		وترث الجدة وابنها أبو الميت حتى	
٣٠٠ ١٧٣٦	الرجل والمرأة إذا أعتق	كما ترث لو لم يكن حي الخ وتفصيل	
أحدهما عبدا أو أمة ورث مال		المقام وبيان مذاهب العلماء في	
المعتق أن مات ولم يكن له من يحيط		ذلك	
بميراثه أو ما فضل عن ذوى السهام		٢٧٣ أقوال العلماء في تفاضل الجدات	
ودليل ذلك		في القرب وأدلة كل وتحقيق المقام	
٣٠٠ ١٧٣٧	ما أعتقت المرأة ثم ماتت	بما ينشر ح اليه الصدر ويسكن	
ولها بنون وعصبة من أخوة أو بنى		٢٨٢ ١٧٣٠	لا ترث الأخوة مطلقا
أخوة أو أعمام أو بنى أعمام فيراث		مع الجد أنى الآب ولا مع أبى	
من أعتقت لعصبتها لآل ولدها		الجد المذكور ولا مع جد جده	
وبرهان ذلك		وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك	
٣٠١ ١٧٣٨	ولد المملوك من حرة	وسرد حججهم وتحقيق المقام بما	
لا يرث من أعتق أباه بعد ذلك		تسريبه الانفس الزكية	
ودليل ذلك		٢٨٩ ١٧٣١	تعريف الخرقاء التى
٣٠١ ١٧٣٩	ما ولد لمولى من مولاة	تقع فى الموارث واختلاف علماء	
لآخرين فولأوه لمن أعتق أباه أو		الصحابه فيها	
أجداده وهذا لا خلاف فيه وكذلك		٢٨٩ ١٧٣٢	تعريف الاكدرية
ما ولدت المولاة من عرنى فلا		وأقوال السلف فى ذلك	
ولاء عليه لموالى أمه وما ولدته		٢٩٠ ١٧٣٣	بيان قول ابن مسعود فى
من زوج مملوك او من زنى الخ فقيه		جد وابنة واخت	
خلاف ودليل ذلك		٢٩٠ ١٧٣٤	مذهب على بن أبى
٣٠١ ١٧٤٠	العبد لا يرث ولا يورث	طالب فى ان ينزل بنى الاخ مع	
ماله كله لسيده ودليل ذلك		الجد منازل آبائهم	
٣٠٢ ١٧٤١	المسكاتب اذا ادى شيئا	الاثار الواردة فى الجد	
من مكاتبته فمات أو مات له موروث			



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٠٢	ورث منه ورثته بقدر ما أدى وورث هو كذلك ويكون ما فضل لسائر الورثة وبرهان ذلك	٣١٢	قراية للبيت أول الورثة أو يتامى أو مساكين ففرض على الورثة البالغين وعلى وصى الصغار وعلى وكيل الغائب أن يعطوا كل من ذكرنا ما طابت به أنفسهم بما لا يحجب بالورثة ويجبرهم الحاكم على ذلك أن أبو أو برهان ذلك
٣٠٢	١٧٤٣ المولدون في أرض الشرك يتوارثون كما يتوارث من ولد في أرض الاسلام بالبينة أو باقرارهم وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	٣١٢	١٧٤٨ وهي مسألة مستدركة في ميراث الخال
٣٠٤	١٧٤٤ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم المرتد وغير المرتد سواء وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وبيان أدلهم	٣١٣	كتاب الوصايا
٣٠٧	١٧٤٥ من مات له موروث وهما كافران ثم أسلم الحى أخذ ميراثه على سنة الاسلام ولا تقسم موارث أهل الذمة الا على قسم الله تعالى الموارث في القرآن وبرهان ذلك	٣١٤	١٧٤٩ الوصية فرض على كل من ترك مالا ودليل ذلك
٣٠٨	١٧٤٦ من ولد بعد موت موروثه نخرج حيا كله أو بعضه أقله أو أكثره ثم مات بعد تمام خروجه أوقبله عطس أو لم يعطس وصحت حياته فانه يرث ويورث ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء السلف في ذلك	٣١٣	١٧٥٠ من مات ولم يوص ففرض أن يتصدق عنه بما تيسر ولا بد وبرهان ذلك
٣١٠	١٧٤٧ اذا قسم الميراث فحضر	٣١٤	١٧٥١ فرض على كل مسلم أن يوصى لقرباته الذين لا يرثون فان لم يفعل اعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصى وتفصيل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك ووجه نظرهم
		٣١٦	١٧٥٢ لا تجل الوصية لو ارث أصلا وتفصيل ذلك وبرهانه
		٣١٧	١٧٥٣ لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث كان له وارث أو لم يكن أجاز الورثة أم لا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد

صفحة المسألة الموضوع | صفحة المسألة الموضوع

من عبده نفسه ما أوصى له به الخ  
وبرهان ذلك

٣٣٠ ١٧٦٢ لا تجوز وصية من لم يبلغ  
من الرجال والنساء أصلاً وبيان  
اختلاف العلماء في ذلك وسرد

حججهم

٣٣٠ ١٧٦٣ لا تجوز وصية العبد أصلاً  
ودليل ذلك

٣٣٣ ١٧٦٤ من أوصى بما لا يحمله ثلثه  
بدىء بما بدأ به الموصى في الذكر  
أى شيء كان حتى يتم الثلث فإذا تم  
بطل سائر الوصية وبرهان ذلك  
وذكر أقوال علماء الفقه في ذلك  
وبيان أدلتهم

٣٣٨ فصل فيمن مات وقد فرط في زكاة  
أوجب الخ فإنه يؤخذ من رأس ماله  
ولا شيء للغرماء حتى يقضى ديون  
الله تعالى كلها ثم إن فضل شيء  
فلا لغرماء ثم الوصية ثم الميراث  
ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء  
الأمصار في ذلك وإيراد حججهم  
٣٤٠ ١٧٦٥ جائز للموصى أن يرجع  
في كل ما أوصى به إلا الوصية بعق  
مملوك له يملكه حين الوصية ودليل  
ذلك

٣٤٢ ١٧٦٦ من أوصى لأم ولده مالم  
تسكح فهو باطل إلا أن يكون وقف

حججهم

٣٢١ ١٧٥٤ من أوصى بأكثر من  
ثلث ماله ثم حدث له مال لم يحز من  
وصيته إلا مقدار ثلث ما كان له حين  
الوصية وبرهان ذلك

٣٢٢ ١٧٥٥ لا تجوز الوصية لميت  
ودليل ذلك

٣٢٢ ١٧٥٦ الوصية للذمي جائزة  
وبرهان ذلك

٣٢٢ ١٧٥٧ لا تجوز الوصية بما لا ينفذ  
لمن أوصى له بها أو فيما أوصى به  
ساعة موت الموصى وسرد أقوال  
الفقهاء في ذلك وإيراد أدلتهم

٣٢٧ ١٧٥٨ من أوصى بمتاع بيته لأم  
ولده أو لغيرها فأنما للموصى له  
بذلك ما للمعمود أن يضاف إلى البيت  
من الفرش المبسوطة فيه والمعلق  
وغير ذلك ودليل ذلك

٣٢٧ ١٧٥٩ لا تحل وصية في معصية  
وبرهان ذلك

٣٢٧ ١٧٦٠ وصية المرأة البكر ذات  
الاب وذات الزوج بالغة والثلث  
ذات الزوج جائزة ودليل ذلك

٣٢٧ ١٧٦١ وصية المرء لعبده بمال  
مسمى أو بحزمه من ماله جائز وكذلك  
لعبد وارثه ولا يعتق عبد الموصى  
بذلك ولو ارث الموصى أن ينتزع

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
<p>ولا لحليف لهم ولا لمولى لهم الخ ودليل ذلك ٣٦٠ ١٧٧١ لا يحل أن يكون في الدنيا الامام واحد والامر الاول بيعة وبرهان ذلك ٣٦١ ١٧٧٢ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم وبيان مراتبه ودليل ذلك ٣٦٢ ١٧٧٣ بيان صفة الامام الذي يتولى امر الامة</p> <p>كتاب الاقضية</p> <p>٣٦٢ ١٧٧٤ لا يحل الحكم الا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وبرهان ذلك ٣٦٣ ١٧٧٥ لا يحل أن يبل القضاء والحكم في شيء من أمور المسلمين وأهل الذمة الا مسلم عاقل عالم باحكام القرآن والسنة الثابتة ودليل ذلك ٣٦٣ ١٧٧٦ لا يحل الحكم بقياس ولا رأى ولا باستحسان ولا بقول أحد من دون رسول الله ﷺ اذا لم يوافق قرآنا أو سنة صحيحة وبرهان ذلك ٣٦٥ ١٧٧٧ لا يقضى القاضي وهو غضبان ودليل ذلك</p>	<p>لها وقفا وبرهان ذلك ٣٤٢ ١٧٦٧ من أوصى بعق رقيق له لا يملك غيرهم أو كانوا أكثر من ثلاثة لم ينفذ من ذلك شيء الا بالقرعة وذكر اختلاف الفقهاء في ذلك وبيان أدلتهم ٣٤٧ ١٧٦٨ من أوصى بعق مملوك له أو ممالك وعليه دين لله تعالى أو للناس فإن أحاط الدين بكل ماله بطلت الوصية وبرهان ذلك</p> <p>فعل المريض</p> <p>٣٤٨ كل ما أنفذ في حال المرض من هبة أو صدقة أو محاباة في بيع أو هدية فهو من رءوس أمواله ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر مستنداتهم وتحقيق المقام بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب</p> <p>كتاب الامامة</p> <p>٣٥٩ ١٧٦٩ لا يحل لمسلم ان يبيت ليتين ليس في عنقه لامام بيعة وبرهان ذلك ٣٥٩ ١٧٧٠ لا تحل الخلافة الا لرجل من قريش صليبة من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه ولا تحل لغير بالغ وان كان قرشيا</p>

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٦٥ ١٧٧٨	لا يجوز الو كالة عند الحاكم الا على جاب البينة وعلى طلب الحق وعلى تقاضيه وتقاضى اليمين وبرهان ذلك	٣٨٣ ١٧٨٤	لا يفتى من جوع
٣٦٦ ١٧٧٩	لا يجوز التوكيل على الاقرار والانكار اصلا ولا يقبل انكار أحد عن أحد ولا اقرار لذلك وبرهان ذلك	٣٨٣ ١٧٨٤	ليس على من رجبت عليه يمين أن يحلف الا بالله تعالى أو باسم من اسمائه تعالى في مجلس الحاكم فقط كيفما شاء من قعود أو قيام وبيان اختلاف الناس في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما تسريه أعين الناظرين
٣٦٦ ١٧٨٠	يقضى على الغائب كما يقضى على الحاضر وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام	٣٨٣ ١٧٨٤	كتاب الشهادات
٣٧١ ١٧٨١	كل من قضى عليه بينة عدل أو بغرامة أو غيرها ثم أتى هو بينة عدل انه كان قد أدى ذلك الحق أو برى منه رد عليه ما كان غرم وفسخ عنه القضاء وبرهان ذلك	٣٩٣ ١٧٨٥	لا يجوز أن يقبل في شيء من الشهادات من الرجال والنساء الا عدل رضى وتعريف العدل وبرهان ذلك
٣٧١ ١٧٨٢	كل من ادعى على أحد وانكر المدعى عليه فكلف المدعى البينة ودليل ذلك	٣٩٥ ١٧٨٦	لا يجوز أن يقبل في الزنا اقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان ودليل ذلك وذكر أقوال علماء السلف في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب
٣٧٢ ١٧٨٣	ان لم يكن للطالب بينة وأبى المطلوب من اليمين أجبر عليها أحب أم كره بالأدب ولا يقضى عليه بنكوله في شيء من الاشياء أصلا ولا ترد اليمين على الطالب البتة ولا ترد يمين أصلا	٤٠٥ ١٧٨٧	لا يجوز أن يقبل كافر أصلا لا على كافر ولا على مسلم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤١٢	١٧٨٨ شهادة العبد والامة مقبولة في كل شئ لسيدهما ولغيره كشهادة الحر والحره ولا فرق وبين اختلاف العلماء في ذلك وذكر مذاهب السلف وسرد أدلتهم	٤٢٢	١٧٩٣ الممتع فقط وبرهان ذلك
٤١٥	١٧٨٩ كل عدل فهو مقبول لكل عدل وعليه كالأب والام لابنيهما ولا بينهما والابن والابنة للابوين والجدات والاجداد والجدو الجدة لبنى بينهما والزواج لامرأته وكذا العكس الخ ودليل ذلك	٤٢٣	١٧٩٤ في ذلك وسرد حججهم اذا تداعى الزوجان في متاع البيت بعد الطلاق أو بغير طلاق أو تداعى الورثة بعد موتهما أو موت أحدهما فهو كله بينهما بنصفين مع الايمان سواء كان مما لا يصلح الا للرجال كالسلاح ونحوه أو مما لا يصلح الا للنساء كالحلى ونحوه أو كان مما لا يصلح للكل وبين اختلاف العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم
٤١٨	١٧٩٠ من شهد على عدوه نظر وتفصيل ذلك وبرهانه	٤٢٥	١٧٩٥ يحكم على اليهود والنصارى والمنجوس بحكم أهل الاسلام في كل شئ ورضوا أم سخطوا أتونا أم لم يأتونا ولا يحل ردهم الى حكم دينهم أصلا وبرهان ذلك
٤٢٠	١٧٩١ لا تقبل شهادة من لم يبلغ من الصبيان لاذ كورهم ولا اناتهم ولا بعضهم على بعض ولا على غيرهم ولا في نفس ولا جراحة ولا في مال ولا يحل الحكم بشئ من ذلك لا قبل اقتراحهم ولا بعده وبين مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم	٤٢٦	١٧٩٦ فرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والقصاص والأموال والفروج والحدود سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعدها وأقوى ما حكم بعلمه ثم بالاقرار ثم بالبينة ودليل ذلك
٤٢٢	١٧٩٢ حكم القاضى لا يحل ما كان حراما قبل قضائه ولا يحرم ما كان حلالا قبله انما القاضى منفذ على	٤٢٩	١٧٩٧ اذا رجع الشاهد عن شهادته بعد أن حكم بها أو قبل



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	الحكم بها فسخ ما حكم بها فيه وبرهان ذلك	٤٢٩ ١٧٩٨	اداء الشهادة فرض على كل من عليها الآن يكون عليه حرج في ذلك ودليل ذلك
	سأل عنهم وأخبر المشهود بمن شهد عليه وحلف المشهود له ان يعرفه بعد التهم وبرهان ذلك	٤٢٩ ١٧٩٩	ان لم يعرف الحاكم الشهود سأل عنهم وأخبر المشهود بمن شهد عليه وحلف المشهود له ان يعرفه بعد التهم وبرهان ذلك
	جائز ان تلي المرأة الحكم ودليل ذلك	٤٢٩ ١٨٠٠	جائز ان تلي المرأة الحكم ودليل ذلك
	جائز ان يلى العبد القضاء وبرهان ذلك	٤٣٠ ١٨٠١	جائز ان يلى العبد القضاء وبرهان ذلك
	شهادة ولد الزنا جائزة في الزنا وغيره وبلى القضاء كغيره من المسلمين ودليل ذلك	٤٣٠ ١٨٠٢	شهادة ولد الزنا جائزة في الزنا وغيره وبلى القضاء كغيره من المسلمين ودليل ذلك
	من حدى زنا أو قذف أو خمر أو سرقة ثم تاب وصلحت حاله فشهادته جائزة في كل شيء وبرهان ذلك وبيان أقوال مذاهب علماء السلف في ذلك	٤٣١ ١٨٠٣	من حدى زنا أو قذف أو خمر أو سرقة ثم تاب وصلحت حاله فشهادته جائزة في كل شيء وبرهان ذلك وبيان أقوال مذاهب علماء السلف في ذلك
	شهادة الاعمى مقبولة كما لصحيح واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم	٤٣٣ ١٨٠٤	شهادة الاعمى مقبولة كما لصحيح واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم
	كل من سمع انسانا يخبر بحق لزيد عليه اخبارا صحيحا تاما لم يصلحة بما يطله أو بانه قد وهب	٤٣٤ ١٨٠٥	كل من سمع انسانا يخبر بحق لزيد عليه اخبارا صحيحا تاما لم يصلحة بما يطله أو بانه قد وهب
	أمر كذا لفلان الخ ففرض عليه أن يشهد بكل ذلك وفرض على الحاكم قبول تلك الشهادة ودليل ذلك	٤٣٥ ١٨٠٦	الحكم بالفاقة في لحاق الولد واجب في الحرائر والاماء وبيان أقوال الفقهاء في ذلك
	لا يجوز الحكم الا بمن ولاه الامام القرشي وبرهان ذلك	٤٣٥ ١٨٠٧	لا يجوز الحكم الا بمن ولاه الامام القرشي وبرهان ذلك
	الارتزاق على القضاء جائز ودليل ذلك	٤٣٥ ١٨٠٨	الارتزاق على القضاء جائز ودليل ذلك
	جائز للامام أن يعزل القاضى متى شاء عن غير خربة ودليل ذلك	٤٣٥ ١٨٠٩	جائز للامام أن يعزل القاضى متى شاء عن غير خربة ودليل ذلك
	من قال له قاضى قد ثبتت على هذا الطلب أو القتل أو القطع أو أخذ مال فأنفذ ذلك عليه ففيه تفصيل وبرهان ذلك	٤٣٦ ١٨١٠	من قال له قاضى قد ثبتت على هذا الطلب أو القتل أو القطع أو أخذ مال فأنفذ ذلك عليه ففيه تفصيل وبرهان ذلك
	من ادعى شيئا في يد غيره فإن أقام فيه البينة أو أقام كلاهما البينة قضى به للذى ليس الشيء في يده ودليل ذلك	٤٣٦ ١٨١١	من ادعى شيئا في يد غيره فإن أقام فيه البينة أو أقام كلاهما البينة قضى به للذى ليس الشيء في يده ودليل ذلك
	لوم يكن الشيء في يد أحدهما فأقام كلاهما البينة قضى به بينهما وتفصيل ذلك	٤٣٦ ١٨١٢	لوم يكن الشيء في يد أحدهما فأقام كلاهما البينة قضى به بينهما وتفصيل ذلك
	ان تداعياه وليس في أيديهما ولا بينة لهما أقرع بينهما على اليمين فأيهما خرج سهمه حلف	٤٣٦ ١٨١٣	ان تداعياه وليس في أيديهما ولا بينة لهما أقرع بينهما على اليمين فأيهما خرج سهمه حلف

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٣٨ ١٨١٤	وقضى له به وبرهان ذلك تقبل الشهادة على الشهادة في كل شيء ويقبل في ذلك واحد على واحد وبيان اختلاف العلماء في ذلك	٤٥٠ ١٨١٩	يملك عبدا مسلما ولا مسلمة أمة أصلا ودليل ذلك فرض على كل من تزوج أن يولم بما قل أو أكثر وبرهان ذلك
٤٤٠ ١٨١٥	كتاب النكاح فرض على كل قادر على الوطء ان وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ودليل ذلك	٤٥٠ ١٨٢٠	فرض على كل من دعى الى وليمة أو طعام أن يجيب الا من عذر ودليل ذلك
٤٤١ ١٨١٦	لا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربع نسوة امام أو حرائر أو بعضهن حرائر وبعضهن اماء ويتسرى العبد والحر ما أمكنها الحر والعبد في ذلك سواء بضرورة وبغير ضرورة والصبر عن تزوج الامة للحر أفضل وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك	٤٥١ ١٨٢١	لا يحل للمرأة نكاح ثيبا كانت أو بكرا الا باذن وليها فان أبى زوجها السلطان وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك واختلاف الفقهاء
٤٤٥ ١٨١٧	جائز للمسلم نكاح الكفاية بالزواج ولا يحل له وطء أمة غير مسلمة بملك اليمين ولا نكاح كافرة غير كتابية أصلا ودليل ذلك وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	٤٥٨ ١٨٢٢	للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير اذنها ولا خيار لها اذا بلغت وبيان حكم الثيب من زوج مات عنها أو طلقها وغير ذلك من الفروع وبرهان ذلك
٤٤٩ ١٨١٨	لا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلا ولا يحل لكافر أن	٤٦٢ ١٨٢٣	لا يجوز للأب ولا لغيره انكاح الصغير الذكر حتى يبلغ فان فعل فهو مفسوخ أبدا ودليل ذلك
		٤٦٣ ١٨٢٤	إذا أسلمت البكر ولم يسلم أبوها أو كان مجنونا فهي في حكم التي لأب لها وبرهان ذلك
		٤٦٣ ١٨٢٥	لا اذن للوصى في انكاح أصلا للرجل ولا لامرأة صغيرة كانا أو كبيرين ودليل ذلك

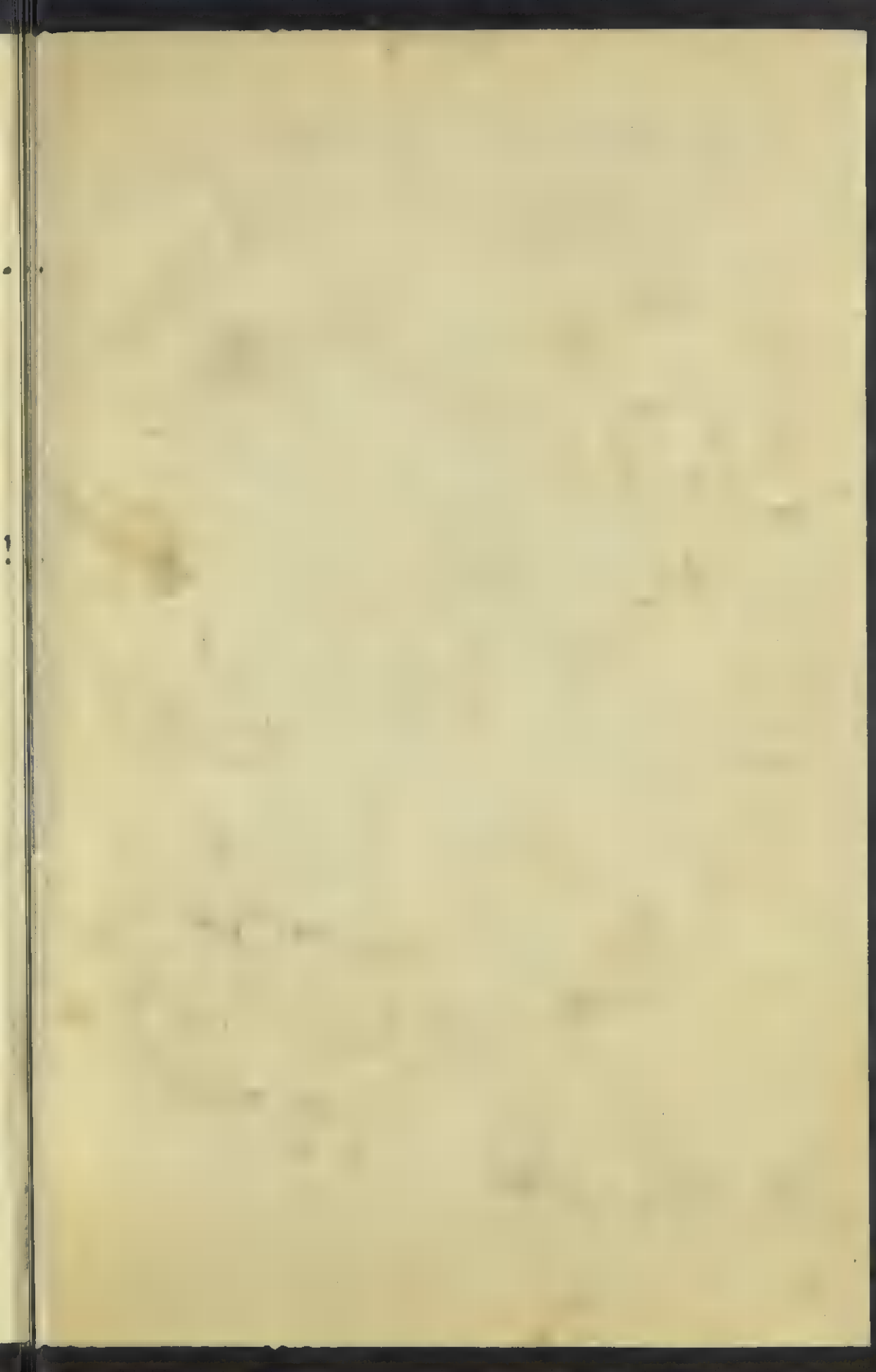
صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٦٤ ١٨٢٦	من أوصى إذا مات أن تزوج ابنته البكر الصغيرة أو البالغ فبى وصية فاسدة لا يجوز انفاذها وبرهان ذلك	٤٦٩ ١٨٣٣	ان ينكحها الا باذن سيدهما فايهما نكح بغير اذن سيده عالما باللهى الوارد فى ذلك فعليه حد الزنا ولا يلحق الولد فى ذلك ودليل ذلك
٤٦٤ ١٨٢٧	لا يجوز النكاح الا باسم الزواج أو الانكاح أو التمليك أو الامكان ولا يجوز بلفظ الهبة ولا غيرها ودليل ذلك	٤٦٩ ١٨٣٤	لا تكون المرأة وليا فى النكاح وبرهان ذلك
٤٦٥ ١٨٢٨	لا يتم النكاح الا بشهاد عدلين فصاعدا أو باعلان عام فان استكتهم الشاهدان لم يضر ذلك شيئا وبرهان ذلك	٤٦٩ ١٨٣٤	لا يحل للسيد اجبار أمته أو عبده على النكاح لامن أجنبي ولا من أجنبية ودليل ذلك
٤٦٦ ١٨٢٩	النكاح جائز بغير ذكر صداق لكن بان يسكت جملة فان اشترط فيه أن لا صداق عليه فهو نكاح مفسوخ أبدا ودليل ذلك	٤٧١ ١٨٣٥	كل ثيب لا يكون اذنها الا بكلام يعرف به رضاها وكل بكر لا يكون اذنها فى نكاحها الا بسكوته وبرهان ذلك
٤٦٦ ١٨٣٠	إذا طلبت المنكحة التى لم يفرض لها صداق قضى لها به فان تراضت هى وزوجها بشئ يجوز تملكه فهو صداق فان اختلف قضى لها عليه بصداق مثلها احبا أم كرها وبرهان ذلك	٤٧٢ ١٨٣٦	الصداق والنفقة والكسوة مقضى به للبرأة على زوجها المملوك كما يقضى بها على الحر ولا فرق ودليل ذلك
٤٦٦ ١٨٣١	لا يجوز للاب أن يزوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها ولا يلزمها حكم أبيها فى ذلك وتبلغ الى مهر مثلها ولا بد وبرهان ذلك	٤٧٣ ١٨٣٧	لا يكون الكافر وليا للمسلمة ولا المسلم وليا للكافرة وبرهان ذلك
٤٦٧ ١٨٣٢	لا يحل للعبد ولا للامة	٤٧٣ ١٨٣٨	جائز لولي المرأة أن ينكحها من نفسه اذا رضيت به زوجها ولم يكن أحد اقرب اليها منه ودليل ذلك
		٤٧٤ ١٨٣٩	لا يحل للزانية ان تنكح أحدا لازانيا ولا عفيفا حتى تتوب ويان أقوال الفقهاء فى ذلك وسرد

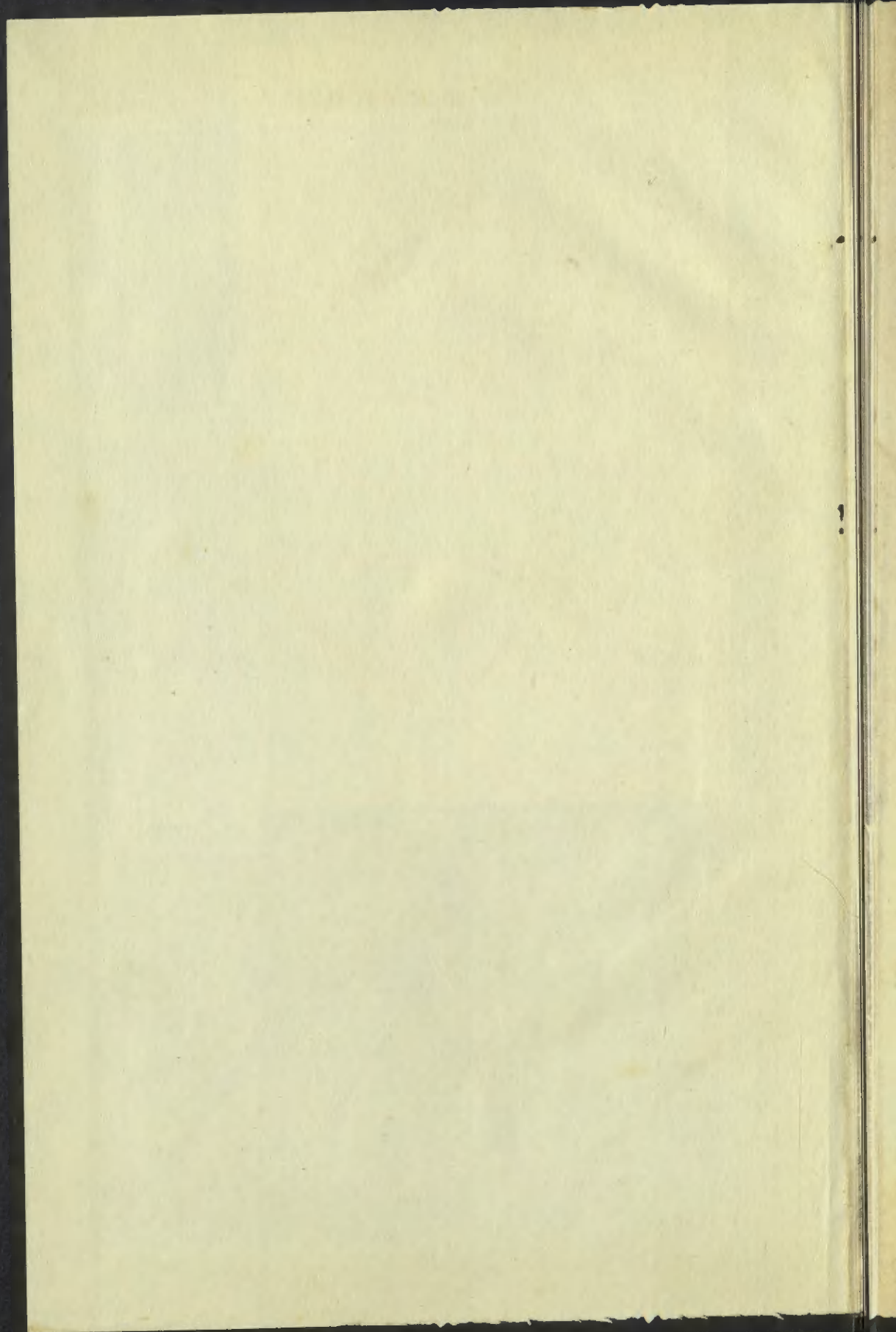
صفحة	المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
	حججهم	
٤٧٨ و ١٨٤٠	لا يحل لاحد ان يخطب امرأة معتدة من طلاق أو وفاة	ولا يتوارثان ولا يجب فيه نفقة ولا صداق ولا عدة وبرهان ذلك
٤٨١ و ١٨٤١	وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وبيان مصادرهم	٤٩٤ و ١٨٤٦ كل ما جاز ان يملك بالهبة أو بالميراث فجائز ان يكون صداقا وان يخالعه ويؤاخره ودليل ذلك
٤٨٢ و ١٨٤٢	من انفسخ نكاحه بعد صحته بما يوجب فسخه فلها المهر المسمى كله فان لم يسم لها مبرا فلها مهر مثلها دخل بها أو لم يدخل وبرهان ذلك	٤٩٤ و ١٨٤٧ جائز ان يكون صداق كل ماله نصف قل أو أكثر ولو كان حبة بر وكذلك كل عمل حلال موصوف وبيان مذاهب العلماء في ذلك وذكرا أدلتهم
٤٨٣ و ١٨٤٣	من طلق قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق الذي سمي لها وكذلك لو دخل بها ولم يطأها طال مقامه معها أم لا ودليل ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك	٥٠١ و ١٨٤٨ من أعتق مته على أن يتزوجها وجعل عتقها صداقا لا صداقا لها غيره فهو صداق صحيح فان طلقها قبل الدخول فهي حرة وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وإيراد حججهم
٤٨٨ و ١٨٤٤	ان عدم الصداق بعد قبضها له باى وجه كان تلف او انفقته لم يرجع عليها بشئ والقول قولها في ذلك مع يمينها وبرهان ذلك	٥٠٧ و ١٨٤٩ لا تجوز أن تحبب المرأة على أن تنجز اليه بشئ أصلا لا من صداقها الذى أصدقها ولا من غيره من سائر ما لها الصداق كله لها تفعل فيه كله ما شاءت لا اذن للزوج في ذلك ولا اعتراض وذكر مذاهب علماء المجتهدين في ذلك وبيان براهينهم
٤٩١ و ١٨٤٥	من تزوج فسمى صداقا أو لم يسم فله الدخول بها أحببت أم كرهت ويقضى لها بما سمي وبيان اختلاف علماء السلف في ذلك وذكرا براهينهم	٥١٠ و ١٨٥٠ على الزوج كسوة الزوجة مديعقد النكاح ونفقتها وما توطاه وتغطاه وتقتشره واسكانها
	وذكر براهينهم	
٤٩١ و ١٨٤٥	كل نكاح عقد على صداق فاسد أو على شرط فاسد فهو نكاح فاسد مفسوخ وان ولدت له الاولاد	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٢١ ١٨٥٧	لا يحل الجمع في استباحة الوطء بين الاختين من ولادة أو رضاع لا بزواج ولا بملك يمين ولا أحدهما بزواج والأخرى بملك يمين ولا بين العمّة وبنت اختها ولا بين الخالة وبنت أختها ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك	كذلك صغيرة كانت أو كبيرة وبرهان ذلك	
٥٢٥ ١٨٥٨	جائز للأخ أن يتزوج امرأة أخيه إذا طلقها أو مات عنها بعد انقضاء عدتها أو أثر طلاق الأخ لها أن لم يكن وطئها وكذلك للعم وللخال أن يتزوج أيهما كان امرأة مات عنها ابن الأخ أو ابن الأخت أو طلقاها بعد تمام العدة أو أثر طلاق لم يكن قبله وطء وبرهان ذلك	٥١١ ١٨٥١	لا يحل لاب البكر صغيرة كانت أو كبيرة أو الثيب ولا لغيره من سائر القرابة حكم في شيء من صداق الابنة أو القريبة ولا لأحد ممن ذكرنا أن يهبه ولا شيئا منه للزوج طلق أو أمسك فان فعل شيء من ذلك فهو مفسوخ باطل مردود وبرهان ذلك
٥٢٥ ١٨٥٩	لا يجوز للولد زواج امرأة أبيه ولا من وطئها بملك اليمين أبوه وحلت له لا يحل له وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين وله تملكها إلا أنها لا تحل له أصلا وكذلك لا يحل للرجل زواج امرأة ولا وطؤها للملك اليمين إذا كانت المرأة بما حل لولده وطؤها أو التلذذ منها بزواج أو بملك يمين وبرهان ذلك	٥١٣ ١٨٥٢	لا يحل نكاح الشغار وتفسيره وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر أدلتهم
٥٢٧ ١٨٦٠	من تزوج امرأة ولها ابنة	٥١٦ ١٨٥٣	لا يصح نكاح على شرط أصلا حاش الصداق الموصوف في الذمة أو المدفوع أو المعين وعلى أن لا يضر بها في نفسها ومالها ودليل ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك
		٥١٩ ١٨٥٤	لا يجوز نكاح المتعة وتفسيره وأقوال العلماء في ذلك
		٥٢٠ ١٨٥٥	لا يحل نكاح الام ولا الجدة من قبل الاب أو من قبل الام وإن بعدتا ولا البنت ودليل ذلك
		٥٢١ ١٨٥٦	كل ما حرم من الانساب والحرم فانه يحرم بالرضاع وبرهان ذلك



٥٣٢ ١٨٦١ جاز للرجل أن يجمع بين امرأة وزوجة أبيها وزوجة ابنها وابنة عمها لها وبرهان ذلك	او ملكها كذلك في فصل في تحريم ابنتها بين ما اذا كانت في حجره فتحرم وبين ما اذا لم تكن في حجره فتحل ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وكيفية استنباط الحكم من ذلك وقد اطنب المصنف في هذا المقام بما لا تجده في غير هذا المكان
٥٣٢ ١٨٦٢ لا يحرم وطء حرام نكاحا حلالا الا في موضع واحد وبيانه ودليل ذلك (وبه يتم الجزء التاسع والحمد لله رب العالمين)	







A.U.B. LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00530436



